

جَامِعُ الدَّرُوسِ العَرَبِيَّةِ مَوْسُوعَةٌ فِي ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ

الجزء الأول

تأليف
الشيخ مصطفى الغلاييني
راجعه ونقحه
الدكتور عبد المنعم خفاجته

منشورات المكتبة العصرية

صيدا - بيروت ص. ب. ٨٣٥٥

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الثلاثون

١٥/١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

للطباعة والنشر والتوزيع
شركة إنشاء شريف الانصاري

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الطبعة العصرية للنشر
الدار البينونية للنشر

بيروت - ص.ب: ١١/٨٢٥٥ - فاكس - هاتف: ٦٣٣٤٢٣-١

صيدا - ص.ب: ٢٢١ - فاكس - هاتف: ٧٢٠٣١٧-٧

جامع الدرّوس العربيّة
موسوعة في ثلاثه أجزاء
الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير مقدمة الطبعة الأولى

حمداً لمن بيده زمام الأمور ، يُصَرِّفُهَا عَلَى النحو الذي يُريده . فهو الفعالُ لما يُريد ، إذا أراد أمراً فإنما يقول له : كن ، فيكون . سبحانه قد برىء كلامه من لفظٍ وحرَفٍ . وتقدَّست أسماؤه . وجلَّت صفاته . وكانت أفعاله عيونَ الحكمة . وصلاةً وسلاماً على النبي العربي الأميِّ ، أفصح من نطقٍ بالضاد : محمدٍ عبده ورسوله ، وعلى آله وإخوانه من الرُّسل والأنبياء ، مصابيح الهدى ، وأعلامِ النجاة ، ومن نحا نحوهم واقتدى بهداهم .

وبعدُ فلما رأينا الحاجة ماسةً إلى وضع كتب في العلوم العربية ، سهلة الأسلوب ، واضحة المعاني ، تقربُ القواعد من أفهام المتعلمين ، وتضعُ العناء عن المعلمين ، عمَدنا إلى تأليف « الدروس العربية » ، فأصدرنا منها أربعة كتب للمدارس الابتدائية ، وثلاثة كتب للمدارس الثانوية . فراجت رواجاً عظيماً وتقبَّلها الأساتذة بقبول حسن . وقد أعدنا طبعتها مرات .

ثم أصدرنا « جامع الدروس العربية » في ثلاثة أجزاء جمعت من قواعد الصرف والنحو ما لا يسعُ الأديب جهله ، ومن يريد بعض التوسع في القواعد العربية ، لأنه يشتمل على ما تدعو إليه حاجتهما من قواعد وفوائد ، فجاء كتاباً

جامعاً صحيحاً ، فيه الكفاية للأدباء ودور المعلمين وطلاب الصفوف العالية .
وقد عانينا ما عانينا في تأليفه وترتيبه ، ثم في إصلاحه وتهذيبه ،
ونحتسبه عند الله في خدمة هذه اللغة الشريفة العُلوية وطلابها .

مباحث هذا الكتاب

ويشتمل هذا الكتاب - بأجزائه الثلاثة - على مقدمة واثنى عشر باباً
وخاتمة .

المقدمة : في مباحث مختلفة - الباب الأول : في الفعل وأقسامه -
الباب الثاني : في الاسم وأقسامه (وهي مباحث الجزء الأول) - الباب
الثالث : في تصريف الأفعال - الباب الرابع : في تصريف الأسماء - الباب
الخامس : في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء - الباب السادس : في
مباحث الفعل الاعرابية - الباب السابع : في مباحث الاسم الاعرابية - الباب
الثامن : في مرفوعات الأسماء (وهي مباحث الجزء الثاني) - الباب التاسع :
في منصوبات الأسماء - الباب العاشر : في مجرورات الأسماء - الباب
الحادي عشر : في التوابع واعرابها - الباب الثاني عشر : في حروف
المعاني - الخاتمة : في مباحث اعرابية متفرقة (وهي مباحث الجزء
الثالث) .

وكان تأليفه - بأجزائه الثلاثة - في مدينة بيروت (الشام) مسقط رأسي
ومَنشئي ، سنة « ١٣٣٠ » للهجرة ، وسنة « ١٩١٢ » للميلاد .
جعل الله عملنا هذا خالصاً لوجهه ، إنه وليُّ التوفيق .

بيروت الغلاييني

المَقَدِّمَة

وهي تشتمل على خمسة مباحث :

١ - اللغة العربية وعلومها

اللغةُ : أَلْفَاظٌ يُعْبَرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنِ مَقاصِدِهِمْ :
واللغاتُ كثيرةٌ . وهي مختلفةٌ من حيثُ اللفظُ : متحدةٌ من حيث
المعنى ، أي أن المعنى الواحدَ الذي يُخالجُ ضمائرَ الناسِ واحد .
ولكنَّ كلَّ قومٍ يُعبرون عنه بلفظٍ غير لفظ الآخرين .
واللغةُ العربيةُ : هي الكلماتُ التي يُعبرُ بها العربُ عن أغراضهم . وقد
وصلت إلينا من طريق النقل . وحفظها لنا القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ،
وما رواه الثقات من مشور العرب ومنظومهم .

العلوم العربية

لما خشيَ أهلُ العربية من ضياعها ، بعد أن اختلطوا بالأعاجم ، دونوها
في المعاجم (القواميس) وأصلوا لها أصولاً تحفظها من الخطأ . وتسمى هذه
الأصولُ « العلوم العربية » .

فالعلوم العربية : هي العلوم التي يتوصلُ بها إلى عصمة اللسان والقلم عن الخطأ . وهي ثلاثة عشر علماً : « الصرف ، والإعراب (ويجمعهما اسم النحو) ، والرسم^(١) ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، والعروض ، والقوافي ، وقَرْضُ الشعر ، والانشاء ، والخطابة ، وتاريخُ الأدب ، ومَتْنُ اللغة » .

وأهم هذه العلوم « الصرف والإعراب » .

————— الصرف والإعراب —————

لل كلمات العربية حالتان : حالة إفرادٍ وحالة تركيب .

فالبَحْثُ عنها ، وهي مُفْرَدَةٌ ، لتكون على وزن خاصٍّ وهيئة خاصة هو من موضوع « علم الصرف » .

والبَحْثُ عنها وهي مُرَكَّبَةٌ ، ليكونَ آخرُها على ما يفتضيه مَنهَجُ العرب في كلامهم - من رفعٍ ، أو نصبٍ ، أو جرٍّ ، أو جزمٍ ، أو بقاءٍ على حالةٍ واحدة ، من تَغْيِيرٍ - هو من موضوع « علم الإعراب » .

فالصرف : علمٌ بأصولٍ تُعرَفُ بها صِيغُ الكلمات العربية وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء .

فهو علمٌ يبحثُ عن الكَلِمِ من حيثُ ما يَعْرِضُ له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال وبه نعرِفُ ما يجب أن تكون عليه بنية الكلمة قبل انتظامها في الجملة .

وموضوعه الاسمُ المتمكن (أي المُعَرَّبُ) والفعلُ المُتَصَرِّفُ . فلا يبحث عن الأسماء المبنية ، ولا عن الأفعال الجامدة ، ولا عن الحروف .

(١) الرسم : هو العلم بأصول كتابة الكلمات .

وقد كان قديماً جزءاً من علم النحو . وكان يُعرف النحو بأنه علم تُعرَفُ به أحوال الكلمات العربية مُفردةً ومُركبةً .

والصرف من أهم العلوم العربية . لأن عليه المُعَوَّلُ في ضَبْطِ صِيغِ الكَلِمِ ، ومعرفة تصغيرها والنسبة إليها والعلم بالجموع القياسية والسماعية والشاذة ومعرفة ما يعتري الكلمات من إعلالٍ أو إدغامٍ أو إبدال ، وغير ذلك من الأصول التي يجب على كل أديب وعالم أن يعرفها ، خشية الوقوع في أخطاء يقع فيها كثيرٌ من المتأدبين ، الذين لا حظَّ لهم من هذا العلم الجليل النافع .

والإعرابُ (وهو ما يُعرف اليوم بالنحو) علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوال الكلمات العربية من حيث الإعرابُ والبناء . أي من حيث ما يعرض لها في حال تركيبها . فبه نعرف ما يجب عليه أن يكون آخرُ الكلمة من رفع ، أو نصب ، أو جرٍّ أو جزمٍ ، أو لزومٍ حالةٍ واحدةٍ ، بعد انتظامها في الجملة . ومعرفة ضرورية لكل من يُزاول الكتابة والخطابة ومدارسة الآداب العربية .

٢ - الكلمة وأقسامها

الكلمةُ : لفظٌ يدلُّ على معنىٍ مُفردٍ .

وهي ثلاثة أقسام : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ .

الاسم

الإِسْمُ : ما دلَّ على معنىٍ في نفسه غير مُقتَرِنٍ بزمان : كخالد وفرسٍ وعُصفورٍ ودارٍ وحنطةٍ وماء .

وعلامته أن يَصَحَّ الإخبارُ عنه : كالتاء من « كَتَبْتُ » ، والألف من « كَتَبَا » والواو من « كَتَبُوا » ، أو يقبلُ « أَلْ » كالرجل ، أو التنوين . كَفَرَسِ ، أو حرفَ النداء : كـ « يا » أيها الناسُ ، أو حرفَ الجرِّ : كَاعْتَمَدُ عَلَى من تَثِقُ به .

التنوين

التَّنْوِينُ : نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ ، تَلْحَقُ أواخرَ الأسماءِ لفظاً ، وتُفَارِقُهَا خطأً ووَاقِعاً وهو ثلاثة أقسام :

الأولُ : تنوينُ التَّمَكِينِ : وهو اللاحقُ للأسماءِ المُعْرَبَةِ المنصرفةِ : كَرَجُلٍ وَكِتَابٍ ، ولذلك يُسَمَّى « تنوينَ الصرفِ » أيضاً .

الثاني : تنوينُ التَّنْكِيرِ : وهو ما يلحقُ بعضَ الأسماءِ المَبْنِيَّةِ : كاسمِ الفعلِ والعَلَمِ المَخْتومِ به « وَهُ » فَرَقاً بينَ المعرفةِ مِنهما والنكرةِ ، فما نُونٌ كان نكرةً . وما لم يَنُونْ كان معرفةً . مثلُ : « صَهْ وَصَهْ وَمَهْ وَمَهْ وَإِيهِ وَإِيهِ » ، ومثلُ : « مَرَرْتُ بِسَيَّوِيهِ وَسَيَّوِيهِ آخِرَ » ، أي : رجلٍ : آخِرَ مُسَمَّى بهذا الاسمِ .

(فالأولُ معرفةٌ والآخِرُ نكرةٌ لتنوينه : وإذا قلتُ : « صَه » فإنما تطلبُ إلى مخاطبتك أن يسكتَ عن حديثه الذي هو فيه . وإذا قلتُ له « مه » فأنت تطلبُ إليه أن يكفَ عما هو فيه . وإذا قلتُ له « إيه » فأنت تطلبُ منه الاستزادة من حديثه الذي يحدثك إياه . أما إن قلتُ له : « صَهْ وَمَهْ وَإِيهِ » بالتنوين ، فإنما تطلبُ منه السكوتَ عن كلِّ حديثٍ : والكفَ عن كلِّ شيءٍ ، والاستزادة من حديثِ أي حديثٍ) .

الثالثُ : تنوينُ العِوَضِ : وهو إما أن يكونَ عِوَضاً من مُفْرَدٍ : وهو ما يَلْحَقُ « كَلًّا وَبَعْضاً وَأَيًّا » عوضاً مما تُضَافُ إليه ، نحوُ : « كُلُّ يَموتُ » أي : كُلُّ إنسانٍ . ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ ، وقوله : ﴿ تِلْكَ

الرُّسُلُ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴿١﴾ ، وقوله : ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ .

وإِذَا أَنْ يَكُونُ عَوْضًا مِنْ جُمْلَةٍ : وَهُوَ مَا يَلْحَقُ « إِذْ » ، عَوْضًا مِنْ جُمْلَةٍ تَكُونُ بَعْدَهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ، وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ أَي : حِينَ إِذَا بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلُقُومَ .

وإِذَا أَنْ يَكُونُ عَوْضًا مِنْ حَرْفٍ . وَهُوَ مَا يَلْحَقُ الْأَسْمَاءَ الْمُنْقُوصَةَ الْمَمْنُوعَةَ مِنَ الصَّرْفِ ، فِي حَالَتَيْ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ، عَوْضًا مِنْ آخِرِهَا الْمَحذُوفِ : كَجَوَارٍ وَغَوَاشٍ وَعَوَادٍ وَأَعِيمٍ (تَصْغِيرُ أَعْمَى) وَرَاجٍ (عِلْمُ امْرَأَةٍ) وَنَحْوِهَا مِنْ كُلِّ مَنْقُوصٍ مَمْنُوعٍ مِنَ الصَّرْفِ . فَتَنْوِينُهَا لَيْسَ تَنْوِينَ صَّرْفٍ كَتَنْوِينِ الْأَسْمَاءِ الْمَنْصَرَفَةِ . لِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَوْضٌ مِنَ الْبَاءِ الْمَحذُوفَةِ . وَالْأَصْلُ : « جَوَارِي وَغَوَاشِي وَعَوَادِي ^(١) وَأَعِيمِي ^(٢) وَرَاجِي ^(٣) » .

أَمَّا فِي حَالِ النَّصْبِ فَتُرَدُّ الْبَاءُ وَتُنْصَبُ بِهَا تَنْوِينٌ ، نَحْوُ : « دَفَعْتُ عَنْكَ عَوَادِي . أَكْرَمْتُ أَعِيمِي فَقِيرًا . عَلَّمْتُ الْفَتَاةَ رَاجِيًا » .

الفعل

الفعل : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِنٌ بِزَمَانٍ كَجَاءَ وَيَجِيءُ وَجِيءَ .

(١) حذفت الباء وعوض عنها التّوِين . فتّوِينُهَا لَيْسَ تَنْوِينٌ صَرْفٌ ، لِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنْهُ لِكَوْنِهَا عَلَى صِيغَةٍ مَتَّهَى الْجُمُوعِ .

(٢) تَصْغِيرُ أَعْمَى (أَعِيمٌ) بِكَسْرِ الْمِيمِ بَعْدَهَا بَاءٌ سَاكِنَةٌ . لِأَنَّ مَا بَعْدَ بَاءِ التَّصْغِيرِ يَجِبُ كَسْرُهُ . حَذَفَتِ الْبَاءُ وَعَوَّضَ مِنْهَا التَّنْوِينُ ، فَتَنْوِينٌ (أَعِيمٌ) عَوْضٌ مِنَ الْبَاءِ وَلَيْسَ تَنْوِينٌ صَرْفٌ . لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْهُ لِلْوصْفِيَّةِ وَوِزْنِ الْفِعْلِ . فَهُوَ عَلَى وَزْنِ (أَسِيطِرُ) مُضَارَعٌ (سِيطِرُ) .

(٣) حذفت الباء وعوض منها التّوِين . فتّوِينٌ (رَاجٍ) - إِذَا سَمِيَتْ بِهَا امْرَأَةٌ - لَيْسَ تَنْوِينٌ صَرْفٌ ، لِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنْهُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّنَائِيثِ . وَإِنَّمَا هُوَ تَنْوِينٌ جِيءَ بِهِ عَوْضًا مِنَ الْبَاءِ الْمَحذُوفَةِ .

وعلامته أن يقبل « قَدْ^(١) » ، أو « السين » أو « سَوْفَ^(٢) » ، أو « تاء التانيث الساكنة^(٣) » ، أو « ضميرَ الفاعل » ، أو « نون التوكيد » ، مثلُ : قد قامَ . قد يقومُ . ستذهبُ . سوف نذهبُ . قامتُ . قمت . قمتِ . ليكتبنَّ . ليكتبنَّ . اكتبنَّ . اكتبنَّ .

الحرف

الحرفُ : ما دلَّ على معنى في غيره ، مثلُ : « هل وفي ولم وعلى وإن ومن » . وليس له علامة يَتميّزُ بها ، كما للاسمِ والفعلِ .

وهو ثلاثة أقسام : حرفٌ مُختصٌّ بالاسم : كحروف الجرِّ ، والأحرف التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرِ . وحرفٌ مُشتركٌ بين الأسماء والأفعال : كحروف العطف ، وحرفي الاستفهام^(٤) .

٣ - المركبات وأنواعها وإعرابها

المركبُ : قولٌ مؤلفٌ من كلمتين أو أكثر لفائدة ، سواءً أكانت الفائدة تامةً ، مثلُ : « النجاةُ في الصدق » ، أم ناقصةً ، مثلُ : « نور الشمس . الإنسانية الفاضلة . إن تُتقينَ عمَلَك » .

(١) إن دخلت (قد) على الماضي فهي حرف تحقيق . وإن دخلت على المضارع فهي حرف تقليل غالباً . وقد تكون للتحقيق ، إن دل سياق الكلام على ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ قد يعلم الله ما أنتم عليه ﴾ .

(٢) السين وسوف : حرفا استقبال مختصان بالمضارع ، غير أن السين للمستقبل القريب ، وسوف للمستقبل البعيد .

(٣) اما تاء التانيث المتحركة فلا تلحق إلا الأسماء وبعض الحروف مثل : (ريت وثمت ولات) وتتحرك التاء الساكنة بالفتحة إذا لحقها ضمير التثنية ، مثل (قالتا وقامتا) ، وبالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين ، مثل : (قد قامت الصلاة) .

(٤) حرفا الاستفهام هما : (هل والهمزة) . وبقية أدوات الاستفهام أسماء .

والمركب ستة أنواعٍ : إسنادي وإضافي وبياني وعطفي ومزجي
وعَددي .

(١) المركب الاسنادي أو الجملة

الإسنادُ : هو الحكمُ بشيءٍ على شيءٍ ، كالحكم على زهير بالإجتهد
في قولك : « زهيرٌ مجتهد » .

والمحكومُ به يُسمى « مُسنداً » . والمحكومُ عليه يُسمى « مُسنداً
إليه » .

فالمسندُ : ما حكمتَ به على شيءٍ .

والمسندُ إليه : ما حكمتَ عليه بشيءٍ .

والمركبُ الإسنادي (ويُسمى جملةً أيضاً) : ما تألفَ من مسندٍ ومُسندٍ
إليه ، نحوُ : « الحلمُ زينٌ . يُفلحُ المجتهدُ » .

(فالحلمُ : مسندٌ إليه ، لأنك اسندتَ إليه الزين وحكمتَ عليه به .

والزین مسندٌ ، لأنك اسندته إلى الحلم وحكمتَ عليه به . وقد اسندتَ
الفلاح إلى المجتهد ، فيفلح مسند ، والمجتهد : مسندٌ إليه) .

والمسندُ إليه هو الفاعلُ ، ونائبُهُ ، والمبتدأُ ، واسمُ الفعلِ الناقصُ ،

واسمُ الأحرفِ التي تعملُ عملَ « ليس » واسمُ « إن » وأخواتها ، واسمُ « لا »
النافية للجنسِ .

فالفاعلُ مثلُ : « جاء الحق وزهقَ الباطل » .

ونائبُ الفاعلِ مثلُ : « يعاقبُ العاصون ، ويثابُ الطائعون » .

والمبتدأُ مثلُ : « الصبرُ مفتاحُ الفرجِ » .

واسمُ الفعلِ الناقصِ مثلُ : « وكان اللهُ عليمًا حكيمًا » .
واسمُ الأحرفِ التي تعملُ عملَ « ليس » مثلُ : « ما زهيرٌ كسولا . تعزَّ
فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً . لات ساعةٌ مندمٍ . إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا
بالعلمِ والعملِ الصالحِ » .

واسمُ « إن » مثلُ : « إن اللهُ عليمٌ بذاتِ الصدورِ » .

واسمُ « لا » النافية للجنسِ مثل « لا إلهَ إلا اللهُ » .

والمسندُ هو الفعلُ ، واسمُ الفعلِ ، وخبرُ المبتدأ ، وخبرُ الفعلِ
الناقصِ ، وخبرُ الأحرفِ التي تعملُ عملَ (ليس) وخبرُ « إن » واخواتها .
وهو يكونُ فعلاً ، مثلُ : « قد أفلحَ المؤمنون » ، وصِفةٌ مُشتقةٌ من
الفعلِ ، مثلُ : « الحقُّ أبلجٌ » واسماً جامداً يتضمَّنُ معنى الصفةِ المشتقةِ ،
مثلُ : « الحقُّ نورٌ ، والقائمُ به أسدٌ » .

(والتأويلُ : (الحقُّ مضيءٌ كالنورِ ، والقائمُ به شجاعٌ كالأسدِ) .

(وسيأتي الكلامُ على حكمِ المسندِ والمسندِ إليه في الإعرابِ ، في
الكلامِ على الخلاصةِ الإعرابيةِ) .

الكلام

الكلامُ : هو الجملةُ المفيدةُ معنىً تاماً مُكتفياً بنفسه : مثلُ : « رأسُ
الحكمةِ مخافةُ الله . فاز المُتَّقون . من صدقِ نجا » .

(فإن لم تفدِ الجملةُ معنىً تاماً مُكتفياً بنفسه فلا تسمى كلاماً ، مثلُ :
(إن تجتهد في عملك) فهذه الجملةُ ناقصةُ الإفادةِ ، لأن جوابَ الشرطِ فيها
غيرُ مذكورٍ ، وغيرُ معلومٍ ، فلا تسمى كلاماً فإن ذكرتِ الجوابَ فقلت : « إن
تجتهد في عملك تنجح » ، صار كلاماً) .

(٢) المركب الإضافي

المركب الإضافي : ما تركب من المضاف والمضاف إليه ، مثل :
« كتاب التلميذ . خاتم فضة . صوم النهار » .

وحكمُ الجزء الثاني منه أنه مجرورٌ أبداً كما رأيت .

(٣) المركب البياني

المركبُ البياني : كلُّ كلمتين كانت ثانيتهما مُوضحةً معنى الأولى . وهو
ثلاثة أقسام :

مركبٌ وصفي : وهو ما تألف من الصفة والموصوف ، مثل : « فاز
التلميذُ المجتهدُ . أكرمتُ التلميذَ المجتهدَ . طابت أخلاقُ التلميذِ
المجتهدِ » .

ومركبٌ توكيديٌّ : وهو ما تألف من المؤكّد والمؤكّد ، مثل : « جاء
القومُ كلُّهم . أكرمتُ القومَ كلُّهم ، أحسنتُ إلى القومِ كلُّهم » .

ومركبٌ بدليٌّ : وهو ما تألف من البدل والمُبدل منه ، مثل : « جاء
خليلٌ أخوك . رأيت خليلاً أخاك . مررت بخليلٍ أخيك » .

وحكمُ الجزء الثاني من المركب البياني أن يتبع ما قبله في إعرابه كما
رأيت .

(٤) المركب العطفی

المركبُ العطفی : ما تألف من المعطوف والمعطوف عليه ، يتوسطه
حرف العطف بينهما ، مثل : « ينالُ التلميذُ والتلميذةُ الحمدَ والشَّاءَ ، إذا
ثابرا على الدرس والاجتهاد » .

وحُكِّمَ ما بعدَ حرفِ العطفِ أن يتبعَ ما قبله في إعرابه كما رأيت .

(٥) المركب المزجي

المركَّبُ المَزْجِيُّ : كلُّ كلمتين رَكَّبتا وجُعِلتا كلمةً واحدةً ، مثل :
« بعلبكُ وبيت لحمٍ وحضرموتٌ وسيبويه^(١) » وصباحُ مساءً وشذرٌ مذرٌ .

وإن كان المركَّبُ المَزْجِيُّ علماً أعرب إعراب ما لا ينصرفُ ، مثل :
« بعلبكُ بلدةٌ طيبةٌ الهواءِ » و« سكنتُ بيت لحمٍ » و« سافرتُ إلى
حضرموتٍ » .

إلا إذا كان الجزء الثاني منه كلمة « وِيه » فإنها تكونُ مبنيةً على الكسر
دائماً ، مثل : « سيبويه عالمٌ كبيرٌ » و« رأيتُ سيبويه عالماً كبيراً » و« قرأتُ
كتاب سيبويه » .

وإن كان غير علم كان مبنيَّ الجزأين على الفتح ، مثل : « زُرني صباح
مساءً^(٢) » و« أنت جاري بيت بيت^(٣) » .

(٦) المركب العددي

المركَّبُ العَدْدِيُّ من المركَّباتِ المَزْجِيَّةِ ، وهو كل عددٍ كان بينهما
حرفٌ عطفٍ مُقدَّرٌ . وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر ، ومن الحادي عشر
إلى التاسع عشر .

(أما واحد وعشرون إلى تسعة وتسعين ، فليست من المركبات

(١) بعلبك بلدة من بلاد الشام . و(بيت لحم) : بلدة من الشام في فلسطين ، ولد فيها المسيح عليه السلام . و(حضرموت) : بلدة في اليمن . و(سيبويه) : لقب رئيس علماء العربية في البصرة فيما مضى .

(٢) أي صباحاً ومساءً : فصباح مساءً مبنيان على الفتح ، في محل نصب على الظرفية .

(٣) أي أنت جاري متلاصقين . فبيت بيت : مبنيان على الفتح في محل نصب على الحال .

العددية . لأن حرف العطف مذكور . بل هي من المركبات العطفية) .
ويجبُ فتحُ جزءي المركب العدديّ ، سواءً أكان مرفوعاً ، مثل : « جاء
أحد عشر رجلاً » أم منصوباً مثلُ : « رأيتُ أحدَ عشر كوكباً » أم مجروراً ،
مثل : « أحسنتُ إلى أحدَ عشرَ فقيراً » . ويكون حينئذٍ مبنياً على فتح
جزءيه ، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً محلاً ، إلا اثني عشر ، فالجزء الأول
يُعرَّبُ إعراب المثنى ، بالألف رفعاً ، مثل : « جاء اثنا عشر رجلاً » ، وبالياء
نصباً وجراً ، مثل : « أكرمتُ اثني عشرة فقيرةً باثني عشر درهماً » . والجزء
الثاني مبنيٌّ على الفتح ، ولا محلٌّ له من الإعراب ، فهو بمنزلة النون من
المثنى .

وما كان من العدد على وزن (فاعل) مُركَّباً من العشرة - كالحادي عشر
إلى التاسع عشر - فهو مبنيٌّ أيضاً على فتح الجزأين ، نحو : « جاء الرابع
عشر . رأيتُ الرابعة عشرة . مررتُ بالخامس عشر » .

إلا ما كان جزؤه الأول منتهياً بياء ، فيكون الجزء الأول منه مبنياً على
السكون ، نحو : « جاء الحادي عشرَ والثاني عشرَ ، ورأيتُ الحادي عشرَ
والثاني عشرَ ، ومررتُ بالحادي عشرَ والثاني عشرَ » .

حكم العدد مع المعدود

إن كان العدد (واحداً) أو (اثنين) فحكمُهُ أن يُذكَرَ مع المذكر ،
ويؤنثُ مع المؤنث . فتقول : « رجلٌ واحد ، وامرأةٌ واحدة ، ورجلانِ
اثنانِ ، وامرأتان » . و (أحدٌ) مثل : واحدٍ ، فتقول : « أحدُ الرجال ، إحدى
النساء » .

وإن كان من الثلاثة إلى العشرة ، يجب أن يؤنثُ مع المذكر ، ويُذكَرَ
مع المؤنث . فتقول : « ثلاثةٌ رجالٍ وثلاثةٌ أقلامٍ ، وثلاثُ نساءٍ وثلاثُ
أيدي » .

إلا إن كانت العشرة مُركَّبةً فهي على وفقِ المعدود . تُذكر مع المذكر ،
وتؤنث مع المؤنث . فتقول : « ثلاثة عشر رجلاً ، وثلاث عشرة امرأةً » .

وإن كان العدد على وزن (فاعلٍ) جاء على وفقِ المعدود ، مفرداً
ومركباً تقولُ : « البابُ الرابعُ ، والبابُ الرابعُ عَشَرَ ، الصفحةُ العاشرةُ ،
والصفحةُ التاسعةُ عشرةً » .

وشينُ العشرةِ والعشر مفتوحةٌ مع المعدود المذكر ، وساكنة مع المعدود
المؤنث . تقول : « عشرة رجال وأحد عشر رجلاً ، وعشر نساءً وإحدى
عشرة امرأةً » .

٤ - الإعراب والبناء

إذا انتظمت الكلمات في الجملة ، فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه
فيها لاختلاف العوامل التي تسبقه ؛ ومنها ما لا يتغير آخره ، وإن اختلفت
العوامل التي تتقدمه . فالأول يُسمى (مُعرباً) ، والثاني (مَبْنِياً) ، والتغيُّر
بالعامل يُسمى (إعراباً) ، وعدمُ التغيُّر بالعامل يُسمى (بناءً) .

فالإعرابُ : أثرٌ يُحدثُه العامل في آخر الكلمة ، فيكونُ آخرها مرفوعاً أو
منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً ، حسب ما يقتضيه ذلك العامل .

والبناءُ لزومُ آخرِ الكلمة حالةً واحدةً ، وإن اختلفت العواملُ التي
تسبقها ، فلا تُؤثر فيها العواملُ المختلفة .

المعرب والمبني

المُعربُ ما يتغير آخره بتغيُّر العوامل التي تسبقه : كالسماءِ والأرضِ
والرجلِ ويكتب .

والمُعربات هي الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيدِ ولا نون

النسوة ، وجميع الأسماء إلا قليلاً منها .

والمبنيّ : ما يُلزم آخره حالةً واحدةً ، فلا يتغير ، وإن تغيرت العوامل التي تتقدّمه : « كهذه وأين ومَنْ وكتبَ واكتُبْ » .

والمبنيّات هي جميع الحروف ، والماضي والأمر دائماً ، والمُتّصلة به (١) إحدى نونيّ التوكيد أو نونُ النسوة ، وبعض الأسماء . والأصل في الحروف والأفعال البناء . والأصل في الأسماء الإعراب .

أنواع البناء

المبنيّ إما أن يلزم آخره السكون ، مثل : « اكتُبْ ولمْ » ، أو الضمّة مثل : « حيثُ وكتبُوا » ، أو الفتحة ، مثل : « كتبَ وأين » ، أو الكسرة ، مثل : « هؤلاء » والباء من « بِسْمِ الله » . وحينئذٍ يقال : إنه مبنيّ على السكون ، أو على الضمّ ، أو الفتحة ، أو الكسر . فأنواع البناء أربعةٌ : السكون والضمّ والفتح والكسر .

وتتوقّف معرفة ما يُبنى عليه الأسماء والحروف على السّماع والنقل الصحيحين . فإنّ منها ما يُبنى على الضمّ ، ومنها ما يُبنى على الفتح ؛ ومنها ما يُبنى على الكسر ، ومنها ما يُبنى على السكون . ولكن ليس لمعرفة ذلك ضابطٌ .

أنواع الإعراب

أنواع الإعراب أربعة : الرفع والنصب والجرّ والجزم .

فالفعلُ المعرّب يتغيّر آخره بالرفع والنصب والجزم مثل ، « يكتُبْ ، ولن يكتُبْ ، ولم يكتُبْ » .

والاسمُ المعرب يتغير آخره بالرفع والنصب والجزم^(١)، مثل : « العلمُ نافعٌ ، ورأيتُ العلمَ نافعاً ، واشتغلتُ بالعلمِ النافعِ » ؛

(نعلم من ذلك أن الرفع والنصب يكونان في الفعل والاسم المعربين ، وأن الجزم مختص بالفعل المعرب، والجزم مختص بالاسم المعرب) .

علامات الإعراب

علامةُ الإعراب حركةٌ أو حرفٌ أو حذفٌ .

فالحركاتُ ثلاثٌ : الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ .

والأحرفُ أربعةٌ : الألفُ والنونُ والواوُ والياءُ .

والحذفُ ، إما قطعُ الحركةِ (ويُسمَّى السكونُ) . وإما قطعُ الآخرِ^(١) .

وإما قطعُ النونِ^(٢) .

(١) علامات الرفع :

للرفع أربعُ علامات : الضمةُ والواوُ والألفُ والنونُ . والضمةُ هي الأصلُ .

مثالُ ذلك : « يَحَبُّ الصادقُ . أفلح المؤمنون . لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ . يُكْرِمُ التلميذانِ المجتهدانِ . تنطقون بالصدق » .

(٢) علامات النصب :

للنصب خمسُ علامات : الفتحةُ والألفُ والياءُ والكسرةُ وحذفُ النونِ . والفتحةُ هي الأصلُ .

(١) يكون حذف الآخر في المضارع المعتل الآخر المسبوق بأداة جزم ، مثل « لم يرض ، ولم يمش ، ولم يدع » .

(٢) يكون حذف النون في المضارع المنصوب أو المجزوم المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، مثل : « لم يكسلا ، ولا تكسلي ، ولن تكسلوا » .

مثال ذلك : « جانب الشرِّ فَتَسَلَّمَ . أعطِ ذا الحقِّ حَقَّهُ » .

« يُحِبُّ اللّهُ المتقين . كان أبو عبيدة عامرُ بنُ الجراحِ وخالد بنُ الوليد قائدينِ عظيمين . أكرمِ الفتياتِ المجتهداتِ . لن تنالوا البرَّ حتى تُنفقوا مما تُحبون » .

(٣) علامات الجر :

للجرِّ ثلاثُ علامات : الكسرةُ والياءُ والفتحة . والكسرةُ هي الأصل .

مثال ذلك : « تَمَسَّكَ بالفضائل . أطع امرأَ أيبك . المرءُ بأصغريه : قلبه ولسانه . تقرب من الصادقين وأنا عن الكاذبين . ليس فاعلُ الخيرِ بأفضلَ من الساعي فيه » .

(٤) علامات الجزم :

للجزمِ ثلاثُ علامات : السكونُ وحذفُ الآخرِ وحذفُ النون . والسكونُ هو الأصل .

مثال ذلك : « مَنْ يفعلُ خيراً يَجِدْ خيراً ، ومن يزرعُ شراً يَجِنِ شراً . افعَلِ الخيرَ تلقَ الخيرَ . لا تدعُ إلا اللّهُ . قولوا خيراً تَغْنَمُوا ، واسكتوا عن شرِّ تَسَلَمُوا » .

المعرب بالحركة والمعرب بالحرف

المُعَرَّبَاتُ قسمان : قسمٌ يُعربُ بالحركات ، وقسمٌ يُعربُ بالحروف . فالمعربُ بالحركات أربعةُ أنواع : الاسمُ المفرد ، وجمع التذكير ، وجمع المؤنثِ السالم ، والفاعلُ المضارعُ الذي لم يتصلْ بآخره شيءٌ . وكلها تُرفعُ بالضمّة ، وتُنصبُ بالفتحة ، وتُجرُّ بالكسرة ، وتُجزم

بالسكون . إلا الاسم الذي لا ينصرف ، فإنه يُجرُّ بالفتحة ، نحو : « صلى الله على إبراهيم » ، وجمع المؤنث السالم ، فإنه يُنصب بالكسرة ؛ نحو : « أكرمت المجتهدات » ، والفعل المضارع المعتل الآخر ، فإنه يُجزم بحذف آخره ، نحو : « لم يخش ، ولم يمش ، ولم يغز » .

والمعرب بالحروف أربعة أنواع أيضاً : المثنى والملحق به ، وجمع المذكر السالم والملحق به ، والأسماء الخمسة ، والأفعال الخمسة .

والأسماء الخمسة هي : « أبو وأخو وحمو وفو وذو » .

والأفعال الخمسة هي : « كل فعل مضارع اتصل بآخره ضميرٌ تشبیه أو أو جمع ، أو ياء المؤنثة المخاطبة ، مثل : يذهبان ، وتذهبان ، ويذهبون ، وتذهبون ، وتذهيبان » .

(وسيأتي شرح ذلك كله مفصلاً في الكلام على إعراب الأفعال والأسماء) .

أقسام الإعراب

أقسام الإعراب ثلاثة : لفظي وتقديري ومحلي .

١ - الإعراب اللفظي

الإعراب اللفظي : أثرٌ ظاهرٌ في آخر الكلمة يجلبه العامل . وهو يكون في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر ، مثل : « يكرم الأستاذ المجتهد » .

٢ - الإعراب التقديري

الإعرابُ التقديري : أثرٌ غيرُ ظاهرٍ على آخر الكلمة ، يجلبه العاملُ ، فتكونُ الحركةُ مقدَّرةً لأنها غيرُ ملحوظة .

وهو يكونُ في الكلمات المعربة المعتلة الآخر بالألف أو الواو أو الياء ، وفي المضاف إلى ياء المتكلم ، وفي المحكي ، إن لم يكن جملةً^(١) ، وفيما يُسمى به من الكلمات المبنية أو الجمل .

إعراب المعتل الآخر

الألف تُقدَّرُ عليها الحركاتُ الثلاثُ للتعذر ، نحو : « يَهْوَى الفَتَى الهَدَى للعلَى » .

أما في حالة الجزم فتُحذفُ الألفُ للجزم ، نحو : « لم نخشَ إلا اللّهَ » .

ومعنى التعذر: أنه لا يُستطاعُ أبداً إظهار علاماتِ الإعراب .

والواو والياء تُقدَّرُ عليهما الضمةُ والكسرةُ للثقل ، مثل : « يَقْضِي القاضي على الجاني » و« يدعو الداعي إلى النادي » .

أما حالة النصب فإن الفتحة تظهرُ عليهما لخفتها ، مثل : « لن أعْصِي القاضي » و« لَنْ أدْعُو إلى غير الحق » .

وأما في حالة الجزم فالواو والياء تُحذفانِ بسبب الجزم ؛ مثل : « لم أقْضِ بغير الحق » و« لا تَدْعُ إلا اللّهَ » .

ومعنى الثقل أن ظهور الضمة والكسرة على الواو والياء ممكن فتقول :

« يَقْضِي القاضي على الجاني . يدعو الداعي إلى النادي » ، لكن ذلك ثقيل

(١) أما الجمل المحكية فاعرابها محلي كما ستعلم .

مُسْتَبْع ، فهذا تحذفان وتقدران ، أي : تكونان ملحوظتين في الذهن .

إعراف^(١) المضاف إلى ياء المتكلم

يُعرَبُ الاسمُ المضاف إلى ياء المتكلم (إن لم يكن مقصوراً ، أو منقوصاً ، أو مُثنى ، أو جمع مُذكر سالمًا) - في حالتي الرفع والنصب - بضمّةٍ وفتحٍ مقدّرتين على آخره يمنع من ظهورهما كسرةً المناسبة^(١) ، مثل : « رَبِّي اللَّهُ » و « أَطَعْتُ رَبِّي » .

أما في حالة الجر فيُعربُ بالكسرة الظاهرة على آخره ، على الأصحّ ، نحو : « لَزِمْتُ طَاعَةَ رَبِّي » .

(هذا رأي جماعة من المحققين ، منهم ابن مالك . والجمهور على أنه معرب ، في حالة الجر أيضاً ، بكسرة مقدرة على آخره ، لأنهم يرون أن الكسرة الموجودة ليست علامة الجر ، وإنما هي الكسرة التي اقتضتها ياء المتكلم عند اتصالها بالاسم ، وكسرة الجر مقدرة . ولا داعي إلى هذا التكلف) .

فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم مقصوراً ، فإن ألفه تبقى على حالها ، ويُعرَبُ بحركاتٍ مقدّرة على الألف ، كما كان يعرب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقول : « هذه عصاي » و « أمسكتُ عصاي » و « توكلتُ على عصاي » .

وإن كان منقوصاً تُدغمُ ياءُ في ياء المتكلم .

ويُعرب في حالة النصب بفتحٍ مُقدّرة على يائه ؛ يمنع من ظهورها

(١) يكسر ما قبل ياء المتكلم ليناسب الياء ، فالكسرة التي يؤتى بها لمناسبة الياء تسمى حركة المناسبة أو كسرة المناسبة ، وهي تمنع من ظهور ضمة الإعراب وفتحته على آخر الكلمة فتكون حينئذٍ معربة بضمّة أو فتحة مقدرتين على آخرها منع من ظهورهما في حركة مناسبة .

سكون الإدغام^(١) ، فتقول : « حَمِدْتُ اللهُ مُعْطِيَّ الرِّزْقِ »^(٢) .

وَيُعْرَبُ فِي حَالَتِي الرِّفْعِ وَالجَّرِّ بِضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ مُقَدَّرَتَيْنِ عَلَيَّ يَا نَهْ ،
يَمْنَعُ مِنْ ظَهْوَرِهْمَا الثَّقَلِ أَوْلَى ، وَسَكُونُ الإِدْغَامِ ثَانِيًا^(٣) ، فَتَقُولُ : « اللهُ
مُعْطِيَّ الرِّزْقِ »^(٤) و« شَكَرْتُ لِمُعْطِيِّ الرِّزْقِ » .

(ويرى بعض المحققين أن المانع من ظهور الضمة والكسرة على
المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم ، إنما هو سكون الإدغام - كما هو الحال
وهو منصوب - قال الصبان في باب المضاف إلى ياء المتكلم عند قول
الشارح : « هذا رامي » : « فرامي : مرفوع » بضمة مقدره على ما قبل ياء
المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الادغام ،
لا الاستثقال - كما هو الحال في غير هذه الحالة - لعروض وجوب السكون في
هذه الحالة^(٥) بأقوى من الاستثقال ، وهو الإدغام) .

وإن كَانَ مُثْنِي ، تَبَقَّ أَلْفُهُ عَلَيَّ حَالَهَا ، مِثْلُ : « هَذَا كِتَابِي » . وَأَمَّا
يَاؤُهُ فَتُدْغَمُ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، مِثْلُ : « عَلِمْتُ وَلَدِي » .

وإن كَانَ جَمَعَ مَذْكَرَ سَالِمًا ، تَنْقَلِبُ وَأَوْهُ يَاءٌ وَتُدْغَمُ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ،

(١) الفتحة تظهر على ياء المنقوص لخفتها ، وإنما تسكن إذا اتصلت بها ياء المتكلم ، لأنه يجب
تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين ليدغم في الثاني ، فالسكون الذي يقتضيه
الادغام يمنع من ظهور الفتحة على الياء .

(٢) معطي : نعت لله ، تابع له في نصبه . وعلامة نصبه فتحة مقدره على آخره - أي على الياء
المدغمة في ياء المتكلم - منع ظهورها سكون الادغام ، أي : السكون الذي اقتضاه إدغام
ياء المنقوص في ياء المتكلم .

(٣) المنقوص تقدر على آخره الضمة والكسرة لثقل ظهورهما ، فالثقل هنا سبب أول لاختفائهما ،
ووجوب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين المتحركين للادغام سبب ثان له .

(٤) الله : مبتدأ ومعطي ؛ خبره ، مرفوع بضمة مقدره على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من
ظهورها الثقل أولاً ، وسكون الإدغام ثانياً .

(٥) أي : حالة اتصال المنقوص بياء المتكلم .

مثل : « معلميَّ يُحْبَوْنَ أدبي »^(١) وأما يَأُوهُ فتُدغمُ في ياء المتكلم أيضاً ،
مثل : « أكرمتُ مُعلميَّ »^(٢) .

ويُعربُ المشنى وجمع المذكر السالم - المضافان إلى ياء المتكلم -
بالحروف ، كما كانا يُعربان قبل الإضافة إليها ، كما رأيت .

٣ - إعراب المحكي

الحكايةُ : إيرادُ اللفظ على ما تسمعه .

وهي ، إما حكايةُ كلمةٍ ، أو حكايةُ جملةٍ . وكلاهما يُحكى على
لفظه ، إلا أن يكون لحناً . فتتعيَّنُ الحكايةُ بالمعنى ، مع التنبيه على اللحن .

فحكايةُ الكلمة كأن يُقالَ : « كتبتُ : يعلمُ » ، أي : كتبتُ هذه
الكلمةَ . فيعلمُ - في الأصل - فعلٌ مضارعٌ ، مرفوعٌ لتجرُّده من الناصب
والجازم ، وهو هنا محكيٌّ ، فيكون مفعولاً به لكتبتُ ، ويكون إعرابه تقديرياً
منعٌ من ظهوره حركةُ الحكاية .

وإذا قلتُ : « كتبَ : فعلٌ ماضٍ » فكتبَ هنا محكيةٌ . وهي مبتدأ
مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ منعٌ من ظهورها حركةُ الحكاية .

وإذا قيلَ لك : أعربُ « سعيداً » من قولك : « رأيتُ سعيداً » ،
فتقولُ : « سعيداً : مفعولٌ به » ، يحكي اللفظ وتأتي به منصوباً ، مع أن
« سعيداً » في كلامك واقعٌ مبتدأ ، وخبره قولكُ : « مفعولٌ به » ، إلا أنه
مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخره ، منعٌ من ظهورها حركةُ الحكاية ، أي
حكايَتِكَ اللفظ الواقِع في الكلام كما هو واقعٌ .

(١) معلمي : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء للادغام ، والأصل : معلموي .
(٢) معلمي : مفعول به منصوب . وعلامة نصبه الياء - أي ياء جمع المذكر السالم - المدغمة في
ياء المتكلم .

وقد يُحكى العَلَمُ بعدَ « من » الاستفهامية ، إن لم يُسبق بحرف عطف ،
كأن تقولَ : « رأيتُ خالدًا » ، فيقول القائلُ : « منُ خالدًا » . فإن سبقه حرفُ
عطف لم تجزُ حكايته ، بل تقول : « ومنُ خالدٌ ؟ » .

وحكايةُ الجملة كأن تقولَ : قلتُ : « لا إلهَ إلا اللهُ . سمعتُ : حيَّ
على الصلاة . قرأتُ : قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ . كتبتُ : استقيم كما أمرتَ » . فهذه
الجمَلُ محكيَّةٌ ، ومحلُّها النصبُ بالفعل قبلها فإعرابُها محليٌّ .

وحكمُ الجملة أن تكونَ مبنيةً . فإن سُلطَ عليها عاملٌ كان محلُّها الرفعُ
أو النصبُ أو الجرُّ على حسب العامل . وإلا كانت لا محلَّ لها من الإعراب .

إعراب المسمى به

إن سَمَّيتَ بكلمةٍ مَبْنِيَّةٍ أَبْقَيْتَهَا على حالها ، وكان إعرابُها مُقَدَّرًا في
الأحوال الثلاثة . فلو سَمَّيتَ رجلاً « رَبًّا » ، أو « مَنْ » ، أو « حَيْثُ » ،
قلتُ : « جاء رَبُّ . أكرمتُ حيثُ . أحسنتُ إلى مَنْ » . فحركاتُ الإعرابِ
مُقَدَّرَةٌ على أواخرها ، منع من ظهورها حركةُ البناء الأصلي .

وكذا إن سَمَّيتَ بجملةٍ - كتأبطُ شراً ، وجاد الحقَّ - لم تُغَيِّرْها للإعرابِ
الطَّارِيءِ ، فتقولُ : « جاء تأبطُ شراً . أكرمتُ جادَ الحقِّ » . ويكونُ الإعرابُ
الطَّارِيءُ مُقَدَّرًا ، منع ظهور حركته حركةَ الإعرابِ الأصلي .

٤ - الإعراب المحلي

الإعرابُ المحليُّ : تَغْيِيرُ اعتباريِّ بسببِ العامل ، فلا يكون ظاهراً ولا
مُقَدَّرًا .

وهو يكون في الكلمات المبنية ، مثل : « جاء هؤلاء التلاميذُ ، أكرمتُ
من تعلمَ . وأحسنتُ إلى الذين اجتهدوا . لم ينجحَنَّ الكسلانُ » .

ويكون أيضاً في الجمل المحكية . وقد سبق الكلام عليها .

(فالمبني لا تظهر على آخره حركات الإعراب لأنه ثابت الآخر على حالة واحدة : فإن وقع أحد المبنيات موقع مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم ، فيكون رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه اعتبارياً . ويسمى إعرابه « إعراباً محلياً » أي : باعتبار أنه حال محل مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم . ويقال : إنه مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم محلاً ، أي : بالنظر إلى محله في الجملة ، بحيث لو حل محله معرب لكان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً) .

والحروف ؛ وفعل الأمر ، والفعل الماضي ، الذي لم تسبقه أداة شرطٍ جازمة ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، لا يتغير آخرها لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً ، لذلك يقال : إنها لا محل لها من الإعراب .

أما المضارع المبني فإعرابه محلي رفعاً ونصباً وجزماً ، مثل « هل يكتبن ويكتبن . والله لن يكتبن ولن يكتبن ولم تكتبن ولم يكتبن » .

وأما الماضي المسبوق بأداة شرطٍ جازمة ، فهو مجزومٌ بها محلاً ، مثل : « إن اجتهد عليّ أكرمه معلمه » .

٥ - الخلاصة الإعرابية

الكلمة الإعرابية أربعة أقسام : مُسندٌ ، ومَسندٌ إليه ، وفضلةٌ ، وأداةٌ . وقد سبق شرحُ المسند والمسند إليه . ويسمى كلُّ منهما عُمدةً ، لأنه ركنُ الكلام . فلا يُستغنى عنه بحالٍ من الأحوال ، ولا تتم الجملة بدونه . ومثالهما : « الصدقُ أمانةٌ ^(١) » .

(١) فالصدق : مسند إليه ، لأنك أسندت إليه الأمانة وحكمت عليه بها . والأمانة : مسند ، لأنك أسندتها إلى الصدق وحكمت بها عليه .

والمسند إليه لا يكون إلا اسماً .

والمسند يكون اسماً ، مثل : « نافع » من قولك : « العلمُ نافعٌ » واسمَ فعلٍ ، مثل : « هيهاتَ المَزارُ » وفعلاً ، مثل : « جاء الحق وزهقَ الباطل » .

إعراب المسند إليه

حُكْمُ المسندِ إليه أن يكون مرفوعاً دائماً ؛ حيثما وقع ، مثل : « فاز المجتهدُ . الحق منصورٌ . كان عُمرُ عادلاً » .

إلا إن وقع بعدَ « إن » أو إحدى أخواتها ، فحكمه حينئذٍ أنه منصوبٌ ، مثل : « إنَّ عمرَ عادلٌ » .

إعراب المسند

حُكْمُ المسندِ - إن كان اسماً - أن يكون مرفوعاً أيضاً ، مثل : « السابقُ فائزٌ . إنَّ الحقَّ غالبٌ » .

إلا إن وقع بعدَ (كان) أو إحدى أخواتها ، فحكمه النصبُ ، مثل : « كان عليٌّ بابَ مدينةِ العلم » .

وإن كان المسندُ فعلاً ، فإن كان ماضياً فهو مبنيٌّ على الفتح أبداً : كانتصرَ .

إلا إذا لحقته واو الجماعة ، فيبنى على الضم : كانتصروا ، أو ضمير رفع متحرك ، فيبنى على السكون : كانتصرتُ وانتصرتُم وانتصرتنا .

وإن كان مضارعاً ، فهو مرفوع أبداً : كـ « ينصُرُ » .

إلا إذا سبقه ناصب ، فيُنصبُ ، نحو : « لَن تَبْلَغَ المجدَ إلا بالجِدِّ » ، أو جازمٌ فيُجزمُ ، نحو : « لم يلدُ ولم يُولدْ » .

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد ، بُني على الفتح : كيجتهدنَّ
ويجتهدنَّ ، أو نون النسوة بُني على السكون : كالفتياتُ يجتهدنَّ .

وإن كان أمراً ، فهو مبنيُّ على السكون أبداً : كاكْتَبُ ، إلا إن كان
مُعْتَلَّ الآخرِ ، فَيُبنى على حذف آخره : ك: اسْعَ وادْعَ وامشِ ، أو كان مُتَّصِلاً
بألف الاثنيْنِ أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، فَيُبنى على حذف النون :
كاكتبا وَاكْتَبُوا وَاكْتَبِي ، أو كان متصلاً بإحدى نوني التوكيد ، فَيُبنى على
الفتح : كاكتَبنَّ وَاكْتَبْنَ .

الفضلة وإعرابها

الْفَضْلَةُ : هي اسمٌ يُذكرُ لتتيميم معنى الجملة ، وليس أحدَ رُكنيها^(١)
- أي ليس مُسنداً ولا مُسنداً إليه - كالناس من قولك : « أرشدَ الأنبياءُ
الناسَ » .

(فأرشد : مسند . والأنبياء : مسند إليه ؛ والناس : فضلة ، لأنه ليس
مسنداً ولا مسنداً إليه ، وإنما أتى به لتتيميم معنى الجملة . وسميت فضلة
لأنها زائدة على المسند والمسند إليه : فالفضل في اللغة معناه الزيادة) .

وَحُكْمُهَا أنها منصوبةٌ دائماً حيثما وقعت ، مثل : « يحترم الناس
العلماء . أحسنتُ إحساناً . طلعت الشمسُ صافية . جاء التلاميذُ إلا علياً .
سافرت يومَ الخميس . جلستُ أمامَ المنبر . وقف الناس احتراماً للعلماء » .

إلا إذا وقعت بعدَ حرف الجرِّ ، أو بعد المضاف ، فحكمها أن تكون
مجرورة ، مثل : « كتبت بالقلم . قرأت كتبَ التاريخ » .

وما جاز أن يكون عُمدةً وفضلةً ، جاز رفعه ونصبه ، كالمستثنى في

(١) ركنَا الجملة هما : المسند والمسند إليه .

كلام منفيّ ذكر فيه المستثنى منه ، نحو : « ما جاء أحدٌ إلا سعيدٌ ، وإلا سعيداً » .

(فإن راعيت المعنى ، رفعت ما بعد « إلا » لوجود الاسناد ، لأن عدم المجيء ، إن أسند إلى « أحد » فالمجيء مسند إلى سعيد وثابت له . وإن راعيت اللفظ نصبته لأنه في اللفظ فضلة ؛ لاستيفاء جملة المسند والمسند إليه) .

فإن ذكر المستثنى منه ، والكلام مثبت ، نصب ما بعد « إلا » حتماً ، لأنه فضلة لفظاً ومعنى ، نحو : « جاء القوم إلا سعيداً » .

وإن حُذِفَ المُستثنى منه من الكلام رُفِعَ في مثل : « ما جاء إلا سعيدٌ » لأنه مُسندٌ إليه ، ونُصِبَ في مثل : « ما رأيتُ إلا سعيداً » . لأنه فضلةٌ . وحُفِضَ في مثل : « ما مررتُ إلا بسعيدٍ » ، لوقوعه بعد حرف الجر .

الأداة وحكمها

الأداة : كلمة تكون رابطة بين جُزءي الجملة ، أو بينهما وبين الفضلة ، أو بين جُمَلَتين . وذلك كأدوات الشرط والاستفهام والتَّحْضِيض والتَّمنِّي والترجي ونواصب المضارع وجوازمه وحروف الجر وغيرها .

وحُكِمَها أنها ثابتة الآخرِ على حالةٍ واحدة ، لأنها مبنية .

والأداة ، إن كانت اسماً ، تقعُ مسنداً إليه ، مثل : « من مجتهدٌ ؟ » ، ومسنداً مثل : خَيْرُ مالِكٍ ما أنفقته في سبيل المصلحة العامة ، وفضلة ، مثل : « احترم الذي يطلب العلم . إتق شرّاً من أحسنت إليه » .

وحينئذٍ يكونُ إعرابها في أحوال الرفع والنصب والجر محلياً .

الفِعْلُ وَأَقْسَامُهُ

وهو يشتمل على تسعة فصول :

١ - الماضي والمضارع والأمر

ينقسمُ الفعلُ باعتبارِ زمانه إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ .

فالماضي : ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بالزمانِ الماضي كجاء واجتهدَ وتعلَّم .

وعلامتهُ أن يقبلَ تاءَ التانيثِ الساكنةَ ، مثل : « كتبتُ » أو تاءَ الضميرِ ، مثل : « كتبتُ . كتبتُ . كتبتُ . كتبتُ » .

والمضارعُ : ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بزمانٍ يحتملُ الحالَ والاستقبالَ ، مثل : « يجيءُ ويجتهدُ ويتعلَّمُ » .

وعلامتهُ أن يقبلَ « السينَ » أو « سوفَ » أو « لمَ » أو « لنَ » ، مثل : « سيقولُ . سوفُ نجيءُ . لمَ أكسلُ . لنَ أتأخرَ » .

والأمرُ : ما دلَّ على طلبِ وقوعِ الفعلِ من الفاعلِ المخاطبِ بغيرِ لامِ الأمرِ ، مثل : « جِيءُ واجتهدُ وتعلَّمُ » .

وعلامته أن يدلّ على الطلب بالصيغة ، مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة ،
مثل : « اجتهدى » .

* * *

٢ - المتعدي واللازم

ينقسم الفعل باعتبار معناه إلى متعدّد ولازم :

الفعل المتعدي

الفعل المتعدّي . هو ما يتعدّى أثره فاعله ، ويتجاوزه إلى المفعول به ،
مثل : « فتح طارق الأندلس » .

وهو يحتاج إلى فاعل يفعله ومفعول به يقع عليه .

ويسمى أيضاً : « الفعل الواقع » لوقوعه على المفعول به ، و « الفعل
المجاوز » لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به .

وعلامته أن يقبلَ هاء الضمير التي تعود إلى المفعول به ، مثل :
« اجتهد الطالب فأكرمه أستاذه » .

(أما هاء الضمير التي تعود إلى الظرف ، أو المصدر ، فلا تكون دلالة
على تعدي الفعل إن لحقته . فالأول مثل : « يوم الجمعة زرته » ، والثاني
مثل : « تجمل بالفضيلة تجملاً كان يتجمله سلفك الصالح » . فالهاء في
المثال الأول في موضع نصب على أنها مفعول فيه ؛ وفي المثال الثاني في
موضع نصب على أنها مفعول مطلق) .

المتعدي بنفسه والمتعدي بغيره

الفعل المتعدي ، إما متعدّد بنفسه ، وإما متعدّد بغيره :

فالمتعدّي بنفسه : ما يصل إلى المفعول به مباشرةً (أي : بغير واسطة حرف الجر) ، مثل : « بریت القلم » . ومفعوله يسمى « صريحاً » .
 والمتعدّي بغيره : ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر ، مثل : « ذهبْتُ بك » بمعنى : « أذهبْتُك » . ومفعوله يسمى « غير صريح » .
 وقد يأخذ المتعدّي مفعولين : أحدهما صريح ، والآخر غير صريح ، نحو : أدوا الأمانات إلى أهلها .

(فالأمانات : مفعول به صريح ، وأهل : مفعول به غير صريح ، وهو مجرور لفظاً بحرف الجر ، منصوب محلاً على أنه مفعول به غير صريح) .

المتعدّي إلى أكثر من مفعول واحد

ينقسم الفعل المتعدّي إلى ثلاثة أقسام . متعدّ إلى مفعول به واحد ، ومتعدّ إلى مفعولين ، ومتعدّ إلى ثلاثة مفاعيل .
 فالمتعدّي إلى مفعولٍ به واحدٍ كثيرٌ ، وذلك مثل : « كتب وأخذ وعفر وأكرم وعظم » .

المتعدّي إلى مفعولين

المتعدّي إلى مفعولين على قسمين : قسمٍ ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ، وقسمٍ ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرٌ .
 فالأول : مثل : « أعطى وسأل ومنح ومنع وكسا وألبس وعلم » ، تقول : « أعطيتك كتاباً . منحت المجتهد جائزةً . منعت الكسلان التنزه . كسوت الفقير ثوباً . ألبست المجتهدة وساماً ، علّمت سيّداً الأدب » .
 والثاني على قسمين : أفعال القلوب ، وأفعال التحويل .

(١) أفعال القلوب

أفعال القلوب المتعدية إلى مفعولين هي : « رأى وعلم ودرى ووجد وألفى وتعلم وظنَّ وخالَّ وحسبَ وجعلَ وحجَّ وعدَّ وزعمَ وهبَّ » .

(وسميت هذه الأفعال « أفعال القلوب » ، لأنها ادراك بالحس الباطن ، فمعانيها قائمة بالقلب . وليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين . بل منه ما ينصب مفعولاً واحداً : كعرف وفهم . ومنه ما هو لازم : كحزن وجبن) .
ولا يجوزُ في هذه الأفعال أن يُحذفَ مفعولها أو أحدهما اقتصاراً (أي : بلا دليل) . ويجوزُ سُقوطهما ، أو سُقوط أحدهما ، اختصاراً (أي : لدليل يدلُّ على المحذوف) .

فسقوطهما معاً للدليل ، كأن يُقالَ : « هل ظننتَ خالداً مُسافراً؟ » فتقولُ : « ظننتُ » أي : « ظننتُهُ مُسافراً » ، قال تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ؟ ﴾ ، أي « كنتم تزعمونهم شركائي » ، وقال الشاعر الكميّ الأسيدي :

بأيِّ كِتَابٍ ، أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلِيٍّ ، وَتَحَسَّبُ؟
أي : « وتحسبُهُ عاراً » .

وسُقوط أحدهما للدليل ، كأن يُقالَ : « هل تظنُّ أحداً مسافراً؟ » ، فتقولُ : « أظنُّ خالداً » ، أي : « أظنُّ خالداً مسافراً؟ » ، ومنه قولُ عنترةَ :
وَلَقَدْ نَزَلَتْ ، فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ، مِني بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ
أي : « نزلتِ مني منزلةَ المحبوبِ المُكْرَمِ ، فلا تظني غيره واقعاً » .
ومما جاء فيه حذفُ المفعولين للدليل قولهم : ﴿ مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ ﴾
أي : « يخل ما يسمعه حقاً » .

فإن لم يَدُلَّ على الحذف دليلٌ لم يُجْز ، لا فيهما ولا في أحدهما .
وهذا هو الصحيح من مذاهب النحويين .

وأفعال القلوب نوعان : نوعٌ يفيدُ اليقينَ (وهو الاعتقاد الجازم) ، ونوعٌ يفيدُ الظنَّ (وهو رُجْحَانُ وقوع الأمر) .

أفعال اليقين :

أفعالُ اليقين ، التي تنصبُ مفعولين ، ستةٌ :

الأولُ : « رأى » - بمعنى « علم واعتقد » - كقول الشاعر :

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

ولا فرق أن يكون اليقين بحسب الواقع ، أو بحسب الاعتقاد الجازم ، وإن خالفَ الواقع ، لأنه يقينٌ بالنسبة إلى المعتقد . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ أي : إنهم يعتقدون أن البعث مُمتنعٌ ، ونعلمه واقعاً . وإنما فُسِّرَ البُعدُ بالامتناع ، لأن العرب تستعملُ البعدَ في الانتفاء ، والقربَ في الحصول .

ومثل : « رأى » اليقينية (أي : التي تفيد اليقين) « رأى » الحُلْمِيَّةُ ، التي مصدرها « الرَّؤْيَا » المناميةُ ، فهي تنصب مفعولين ، لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحسِّ الباطن ؛ قال تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ فالمفعولُ الأولُ ياء المتكلم ، والمفعول الثاني جملةُ أَعْصِرُ خَمْرًا .

(فإن كانت « رأى » بصرية ، أي بمعنى « أبصر ورأى بعينه » ، فهي متعدية إلى مفعول واحد . وإن كانت بمعنى « إصابة الرثة » مثل : « ضربه فرآه » ، أي : أصاب رثته ، تعدتُ إلى مفعول واحد أيضاً) .

والثاني « عَلِمَ » - بمعنى « اعتقد » - كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ ، وقول الشاعر :

عَلِمْتُكَ مَنَانًا ، فَلَسْتُ بِأَمِيلٍ نَدَاكَ ، وَلَوْ ظَمَّانٌ ، غَرَّانٌ^(١) ، عَارِيَا
وقول الآخر :

عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِ^(٢) فَانْبَعَثُ إِلَيْكَ بِي وَاجْفَا^(٣) الشُّوقَ وَالْأَمَلَ
(فإن كانت بمعنى « عرف » كانت متعدية إلى واحد ، مثل : « علمت الأمر » ، أي : عرفته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ وإن كانت بمعنى « شعر واحاط وأدرك » ، تعدت إلى مفعول واحد بنفسها أو بالباء مثل : « علمت الشيء وبالشيء » .

والثالث « دَرَى » - بمعنى « عَلِمَ عِلْمَ اعْتِقَادٍ » كقول الشاعر :
دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ^(٤) يَا عَمْرُو ، فَاعْتَبِطُ ، فَإِنَّ أَعْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ
والكثير الْمُسْتَعْمَلُ فِيهَا أَنْ تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ بِالْبَاءِ ، مثل : « دريت به » .

(فإن كانت بمعنى « ختل » أي : خدع ، كانت متعدية إلى واحد بنفسها ، مثل : « دريت الصيد » أي : ختلته وخدعته . وإن كانت بمعنى « حَكَّ » مثل : « درى رأسه بالمدري^(٥) » ، أي حكه به ، فهي كذلك) .

والرابع : « تَعَلَّمَ » - بمعنى « اعْلَمَ وَاَعْتَقَدَ » كقول الشاعر :
تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

(١) الندى : الجود والسخاء . « والغرَّان » الجوعان .
(٢) يصح في المعروف النصب على أنه مفعول للبادل والجبر ، على أنه مضاف إليه .
(٣) انبعثت : انطلقت . « واجفأت الشوق » : دواعيه وأسبابه .
(٤) العهد النصب على أنه مفعول للوفاي والجبر ، على الإضافة . والتاء في « دريت » هي المفعول الأول نائباً عن الفاعل ، والوفاي المفعول الثاني .
(٥) المدري بكسر الميم : الشط . ومثله المدراة ، والجمع المداري « بكسر الراء » والمداري « بفتحها » .

والكثيرُ المشهور استعمالها في « أن » وصلتها ؛ كقول الشاعر :
تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ مَيِّتٌ عَلَى جَفْرِ الْهَبَاءِ لَا يَرِيمُ^(١)
وقال الآخر :

فَقُلْتُ : تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ عِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ
وفي حديث الدَّجَالِ : « تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ » .
وتكون « أن » وصلتها حيثُ قد سَدَّتْ مَسَدَ المفعولين .
(فإن كانت أمراً من « تعلم يتعلم » ، فهي متعدية إلى مفعول واحد ،
مثل : « تعلموا العربية وعلموها الناس ») .

والخامس : « وجد » - بمعنى « عَلِمَ واعتقد » - ومصدرها « الوجودُ
والوجدان^(٢) » ، مثل : « وجدتُ الصدقَ زينةَ العقلاء » .
قال تعالى : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾^(٣) .

(فإن لم تكن بمعنى العلم الاعتقادي ، لم تكن من هذا الباب . وذلك
مثل : « وجدت الكتاب وجوداً ووجداناً » بكسر الواو في الوجدان - أي :
اصبته وظفرت به بعد ضياعه . ومثل : « وجد عليه موجدة » - بفتح الميم
وسكون الواو وكسر الجيم - أي : حقد عليه وغضب . وفي حديث : الإيمان
« اني سائلك فلا تجد عليّ » ، أي : لا تغضب من سؤالي . ومثل : « وجد

(١) الجفر : البثر الواسعة التي لم تطو . وجُفِرَ الهباءة : مستنقع ببلاد غطفان . و« لا يريم » : لا
يبرح .

(٢) ذكر السيوطي في «معجم الهوامع» ج ١ ص ١٤٩ : « أن وجد بمعنى «علم» يتعدى إلى
مفعولين ، ومصدره «وجدان» عن الأخفش و«وجود» عن السيرافي . وقد نقل الزبيدي في
مستدرك كلام «معجم الهوامع» .

(٣) اللام هذه ، هي لام التأكيد التي يسمونها لام الابتداء . وفاسقين ، هو المفعول الثاني . وإن
هنا ليست شرطية ، بل هي مخففة من الثقيلة ، والأصل وأنا وجدنا .

به وجداً» - بفتح الواو وسكون الجيم - أي : حزن به ، و « وجد به وجداً أيضاً » أي : أحبه ، يقال : « له بأصحابه وجد » ، أي : محبة . ومثل : « وجد جدة » بكسر الجيم وفتح الدال - أي : استغنى غنى يأمن بعده الفقر) .

والسادسُ : « ألفى » - بمعنى « عليمٌ واعتقد » - : مثل : « الفَيْتُ قولك صواباً » .

(فإن كانت بمعنى « أصاب الشيء وظفر به » ، كانت متعدية إلى واحد ، « الفيت الكتاب » ، قال تعالى : ﴿ وألفيا سيدها لدى الباب ﴾) .
أفعال الظن :

أفعال الظن (وهي ما تفيد رُجحان وقوع الشيء) نوعان :
نوعٌ يكون للظنِّ واليقين ، والغالبُ كونهُ للظنِّ ، ونوعٌ يكون للظنِّ فحسبُ .

فالنوعُ الأولُ ثلاثةُ أفعالٍ :

الأولُ : « ظنَّ » - وهو لُرجحان وقوع الشيء - كقول الشاعر :

ظَنَنْتُكَ ، إِنْ شَبَّتْ لَظِي أَلْحَرِبِ ، صَالِيًا
فَعَرَدَّتْ فَيَمَنْ كَانَ فِيهَا مُعَرِّدًا^(١)

وقد تكون لليقين ، كقوله تعالى : ﴿ وظنُّوا أنهم مُلاقو ربهم ﴾ وقوله : ﴿ وظنُّوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ﴾ ، أي : علموا واعتقدوا .

(فإن كانت بمعنى ، « اتهم » فهي متعدية إلى واحد ، مثل : « ظن

(١) شبت النار : اتقدت . وشببتها أنا : أوقدتها : فهي مشبوبة : فالفعل لازم متعد . « والظي النار . و« صالياً » : من صلى النار وبها . إذا قاسى حرها وبها : « وعردت » : هربت وفررت وانحرفت .

القاضي فلاناً» ، أي : اتهمه والظنين والمظنون : المتهم . ومنه قوله تعالى : ﴿ وما هو على الغيب بظنين ﴾ أي : متهم) .

والثاني : خال - وهي بمعنى « ظنّ » التي للرجحان - كقول الشاعر :

إِخَالُكَ ، إِنْ لَمْ تُغْمِضِ الطَّرْفَ ، ذَا هَوَى
يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ^(١)

وقد تكون لليقين والاعتقاد ، كقول الآخر :

دعاني الغواني عَمَّهَنَّ . وَخِلْتَنِي
لِيَّ اسْمٌ ، فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوْلُ^(٢)

(أي : دعوني عَمَّهَنَّ ، وقد علمت أن لي اسماً ، أفلا ادعى به وهو أول اسم لي ؟ وياء المتكلم مفعول خال الأول ، وجملة « اسم » في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني) .

والثالث : « حَسِبَ » - وهي للرجحان ، بمعنى « ظنّ » - كقوله تعالى : ﴿ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ . وقد تكون لليقين ، كقول الشاعر :

حَسِبْتَ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ
رَبَاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا^(٣)

والنوع الثاني (وهو ما يُفِيدُ الظَّنَّ فَحَسِبُ) خمسة أفعال :

(١) الافصح في « اخال » أن نكسر همزتها : ويجوز فتحها . و« يسومك » : يكفلك . و« الوجد » : الحب .

(٢) قوله : « فلا ادعى به » الكلام على تقدير استفهام انكاري ، أي أفلا ادعى به وهو اسم لي ؟ .

(٣) ثاقلاً : أثقله المرض فأشرف منه على الموت .

الأول : « جعلَ - بمعنى « ظنَّ » كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ -
الذين هم عبَادُ الرَّحْمَنِ - إِنَاءً ﴾ .

(فإن كانت بمعنى « أوجد » أو بمعنى « أوجب » ، تعدت إلى واحد ،
كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ أي : خلق وأوجد ، وتقول :
(اجعل لنشر العلم نصيباً من مالك) ، أي : اوجب . وإن كانت بمعنى
(صير) فهي من أفعال التحويل . و (سيأتي الكلام عليها) . وإن كانت
بمعنى (أنشأ) فهي من الأفعال الناقصة التي تفيد الشروع في العمل ، مثل :
(جعلت الأمة تمشي في طريق المجد) ، أي : (أخذت وأنشأت) .

والثاني : « حَجَا » بمعنى « ظنَّ » - كقول الشاعر :

قَد كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرِو أَخَا ثِقَةَ
حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتُ

(فإن كانت بمعنى (غلبه في المحاجة) ، أو بمعنى (رد ومنع) أو
بمعنى (كتم وحفظ) أو بمعنى (ساق) فهي متعدية إلى واحد ، تقول :
(حاجيته فحجوته) ، أي : فاطنته فغلبته^(١) ، و (حجوت فلاناً) أي : منعته
ورددته^(٢) ، و (حجوت السر) ، أي كتمته وحفظته ، و (حجبت الريح
سفينة) ، أي : ساقتها . وإن كانت بمعنى (وقف أو أقام) ، مثل : (حجا
بالمكان ، أو بمعنى (بخل) مثل : (حجا بالشيء) أي : ضن به ، (فهي
لازمة) .

والثالث : « عَدَّ » - « ظنَّ » كقول الشاعر :

(١) وذلك من الحجا ، بكسر الحاء وهو العقل . ويقال : « تحاجيا » ، أي : تطارحا الأحاجي ،
وهي ضرب من الألغاز ، والمفرد « أحجية وأحجوة » وهي الكلمة المغلقة يتحاجى الناس
فيها .

(٢) ومنه سمي العقل « الحجا » لأنه يمنع الانسان من الفساد ويرده عنه .

فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى
وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ^(١)

(فإن كانت (بمعنى «أحصى» تعدت إلى واحد مثل : «عددت الدراهم» ، أي : (حسبتها وأحصيتها) .

والرابع : «زعم» - بمعنى «ظن ظناً راجحاً» - كقول الشاعر :
رَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيحًا
والغالب في «زعم» أن تستعمل للظن الفاسد ، وهو حكاية قول يكون مظنة للكذب ، فيقال فيما يشك فيه ، أو فيما يُعتقد كذبه ، ولذلك يقولون : «زعموا مطية الكذب» أي : إن هذه الكلمة مركب للكذب . ومن عادة العرب أن من قال كلاماً ، وكان عندهم كاذباً ، قالوا : «زعم فلان» . ولهذا جاء في القرآن الكريم في كل موضع ذم القائلون به .

وقد يراد الزعم بمعنى القول ، مُجرّداً عن معنى الظنّ الراجح ، أو الفاسد ، أو المشكوك فيه .

(فإن كانت «زعم» بمعنى «تأمر ورأس» ، أو بمعنى «كفل به» تعدت إلى واحد بحرف الجر ، تقول : «زعم على القوم فهو زعيم» ، أي : تأمر عليهم ورأسهم ، و«زعم بفلان وبالمال» ، أي كفل به وضمنه ، وتقول : «زعم اللبن» أي : أخذ يطيب ، فهو لازم) .

والخامس : «هب» - بلفظ الأمر ، بمعنى «ظن» - كقول الشاعر :
فَقُلْتُ : أَجْرَنِي أبا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

(١) المولى : يطلق على الناصر والمعين ، وعلى السيد ، وعلى ابن العم - وهو المراد هنا - وعلى العبد الرقيق . و«العدم» : الفقر .

(فإن كانت امرأً من الهبة ، مثل : « هب الفقراء مالاً » ، لم تكن من أفعال القلوب ، بل هي من « وهب » التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً . على الفصيح فيها أن تتعدى إلى الأول باللام ، نحو : « هب للفقراء مالاً » . وإن كانت امرأً من الهيبة تعدت إلى مفعول واحد ، مثل « هب ربك » ، أي : خفه) .

(٢) أفعال التحويل

أفعال التحويل : ما تكون بمعنى « صير » . وهي سبعة : « صيرورداً وتركاً وتخذ واتخذ وجعل ووهب » .

وهي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرٌ .

فالأول مثل : « صيرتُ العدوَّ صديقاً » .

والثاني كقوله تعالى : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ﴾ ، وقول الشاعر :

رَمَى الْحِدْثَانَ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنْ لَهُ سُموْدَا^(١)
فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ أَلْسُودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ أَلْبِيضَ سُودَا

والثالث كقوله عز وجل : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ^(٢) ﴾ ، وقول الشاعر :

وَرَبَّيْتُهُ ، حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ
أَخَا الْقَوْمِ ، وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

(١) الحدثان بكسر الحاء وسكون الدال ، ويفتح الحاء والدال : نوابغ الدهر ومصائبه . و« سمدن » : ذهبن وتحيرن . و« السمود » أن يقوم المرء رافعاً رأسه ناصباً صدره ، وذلك من ذهول أو نازلة فرح فهو يكون للحزن وللسرور ، وهو هنا للحزن والمصيبة .
(٢) بعضهم : مفعول « ترك » الأول - وجملة « يموج » في موضع نصب مفعوله الثاني .

والرابعُ : « تَخَذْتُكَ صَدِيقًا » .

والخامسُ كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ .

والسادسُ كقوله سبحانه : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ ، فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا ﴾ .

والسابع مثل : « وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاءَ الْمُخْلِصِينَ » .

(وهذه الأفعال لا تنصب المفعولين إلا إذا كانت بمعنى « صير » الدالة على التحويل وإن كانت « رد » بمعنى « رجع » - كرددته ، أي : رجعته^(١) - و « ترك » بمعنى « خلى » - كتركت الجهل ، أي : خليته و « جعل » بمعنى « خلق » ؛ كانت متعدية إلى مفعول واحد . وإن كانت « هب » بمعنى أعطى لم تكن من هذا الباب ، وإن نصبت المفعولين ، مثل : « وهبتك فرساً » . والفصح أن يقال : « وهبت لك فرساً » .

المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل

المتعديُّ إلى ثلاثة مفاعيل ، هو « أرى وأعلم وأنبأ ونبأ وأخبر وخبرٌ وحدثٌ » . ومُضارِعها : « يُرِي وَيُعَلِّمُ وَيُنْبِئُ وَيُنْبِئُ وَيُخْبِرُ وَيُخْبِرُ وَيُحَدِّثُ » ، تقول : « أريتُ سعيداً الأمرَ واضحاً ، وأعلمتُه إياه صحيحاً ، وأنبأتُ خليلاً الخيرَ واقعاً ، ونبأتُه إياه ، أو أخبرتُه إياه ، أو خبرتُه إياه أو حدّثتُه إياه حقاً » .

والغالبُ في « أنبأ » وما بعدها أن تُبنى للمجهول ، فيكون نائبُ الفاعلِ مفعولها الأول ، مثل « أنبئتُ سليماً مجتهداً » ، قال الشاعر :

(١) رجع يكون بمعنى « عاد » فيكون لازماً . ويكون بمعنى « أعاد » فيكون متعدياً ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ - فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمَمِكَ - فَارْجِعِ الْبَصَرَ ﴾ . وقد يقال : أرجعه ، وهي لغة هذيل .

نُبِّئْتُ زُرْعَةً ، والسفاهةُ كاسمِها ، يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ
وقال الآخرُ النابغة :

نُبِّئْتُ أَنْ أبا قابوسَ أوعَدَنِي
ولا قَرَارَ على زَارٍ من الْأَسَدِ^(١)

الفعل اللازم

الفعلُ اللّازمُ : هو ما لا يتعدى أثره فاعله ، ولا يتجاوزُه إلى المفعول به ، بل يبقى في نفسِ فاعله ، مثل : « ذهب سعيدٌ ، وسافر خالدٌ » .

وهو يحتاج إلى الفاعل ، ولا يحتاجُ إلى المفعول به ، لأنه لا يخرج من نفسِ فاعله فيحتاجُ إلى مفعول به يَقَعُ عليه .

ويُسمى أيضاً : (الفعلُ القاصرُ) - لقصوره عن المفعول به ، واقتصاره على الفاعل - و (الفعلُ غيرُ الواقع) - لأنه لا يقع على المفعول به - و (الفعلُ غيرُ المُجاوِزِ) لأنه لا يجاوزُ فاعله .

متى يكون الفعل لازماً ؟

يكونُ الفعلُ لازماً :

إذا كان من أفعال السجايا والغرائز ، أي الطباع ، وهي ما دَلَّت على معنى قائم بالفاعل لازمٍ له - وذلك ، مثل : « شَجَع وَجِبْنَ وَحَسَنَ وَقَبِحَ » .

(١) أبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر ، وكان ملك العرب في العراق قبل الإسلام . وقابوس ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، لأنه معرب « كاوس » ، كذا قالوا ، والذي نراه أنه عربي مأخوذ من القبس ، وهو الشعلة من النار . والقابوس لغة ، الرجل الجميل الوجه الحسن اللون : ونرى أنه منع من الصرف للعلمية وشبه العجمة ، لندرة هذا الوزن في العربية . و « الزَّارُ والزَّيْرُ » : صوت الأسد .

أو دَلَّ على هيئة ، مثل : « طال وقصرَ وما أشبه ذلك » .

أو على نظافةٍ : كَطَهَرَ الثوبُ ونُظِفَ .

أو على دنسٍ : كَوَسَّخَ الجسمُ وِدَنَسَ وقَدِرَ .

أو على عرضٍ غير لازمٍ ولا هو حركةٌ^(١) : كَمَرَضَ وكَسِلَ ونَشِطَ وفرحَ

وحزنَ وشَبِعَ وعَطِشَ .

أو على لونٍ : كاحمرٌ وأخضرٌ وأدم^(٢) .

أو على عيبٍ : كَعَمِشَ وعورٌ .

أو على حلية^(٣) : كَنَجِلَ^(٤) ودَعَجَ^(٥) وكحلَ .

أو كان مُطَاوعاً لِفِعْلٍ مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ : كَمَدَدَتِ الحِجْلُ فَاْمَتَدَّ^(٦) .

أو كان على وزن (فَعَلٌ) - المضموم العين - : كحَسُنَ وشُرُفَ وجَمَلُ

وكرُمَ .

أو على وزن (انفعل) : كَانكسرَ وانحطَمَ وانطلقَ .

أو على وزن (افعلٌ) : كَاغْبَرٌ وَازورٌ .

(١) إن كان حركة فمنه ما يكون لازماً ، كعشي ومنه ما يكون متعدياً كمد وزحج .

(٢) آدم : كان اسم اللون .

(٣) الحلية : ما كان زيناً من الصفات المعنوية أو الحسية فهي ضد العيب .

(٤) نجلت العين : اتسعت فالعين نجلاء . ونجل الرجل : اتسعت عينيه ، فهو أنجل ، وامرأة نجلاء .

(٥) دعجت العين : صارت شديدة السواد مع سعتها . وصاحبها أدعج . وهي دعجاء .

(٦) فإن كان مطاوعاً لمتعد إلى اثنين كان هو متعدياً إلى واحد مثل : « علمته النحو فتعلمه ،

وفهمته المسألة ففهمها » . والمطاوعة : قبول فاعلِ فِعْلٍ اثر فعل الفاعل الذي قبله ، مع

اشتراك الفعلين في الاشتقاق من مادة واحدة . فالجبل الذي هو فاعل الامتداد في المعنى

- سلط عليه المد فامتد ، فالامتداد الذي قبله الجبل هو أثر المد الذي قمت به ، فإن لم يكن

مع قبول الأثر اشتراك الفعلين في الاشتقاق فلا يكون الفعل مطاوعاً مثل : « ضربته فتألم » .

أو على وزن (افعالٌ) : كاهامٌ وازوارٌ .

أو على وزن (افعللٌ) : كاقشعرٌ واطمانٌ .

أو على وزن (افعللل) : كاحرنجم^(١) واقعنسس^(٢) .

متى يصير اللازم متعدياً

يصيرُ الفعلُ مُتعدياً بأحدِ ثلاثةِ أشياء :

إما بنقله إلى باب (افعل) مثل : « أكرمتُ المجتهد^(٣) » .

وإما بنقله إلى باب (فعل) - المُضَعَّفِ العين - مثل : « عَظَّمْتُ العلماء^(٤) » .

وإما بواسطة حرف الجرِّ ، مثل : « أعرِضُ عن الرذيلة ، وتَمَسِّكُ بالفضيلة^(٥) » .

سقوط حرف الجر من المتعدي بواسطة

إذا سقط حرفُ الجرِّ بعد المتعدي بواسطة ، نصبت المجرورَ ، قال تعالى : ﴿ واختار موسى قومهُ سبعين رجلاً ﴾ ، أي : من قومهِ ، وقال الشاعر :

تَمْرُونَ أَلدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

وَالأَصْلُ : تَمْرُونَ بِالدِّيَارِ . فانتصب المجرورُ بعد سُقوط الجارِّ .

وسُقوط الجار بعد الفعل اللازم سماعيٌّ لا يُقاسُ عليه ، إلا في « أنْ

(١) احرنجمت الابل : اجتمعت . وكذا احرنجم القوم .

(٢) اقعنسس الرجل : تأخر ورجع إلى خلف : واقعنسس البعير : امتنع عن الانقياد .

(٣) المجرد « كرم » ، وهو فعل لازم .

(٤) المجرد « عظم » ، وهو فعل لازم .

(٥) المفعول هنا غير صريح ، وهو مجرور لفظاً منصوب محلاً كما تقدم .

وَأَنَّ ، فهو جائزٌ قياساً إذا أَمِنَ اللَّبْسُ ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ عَجِبْتُمْ أَنَّ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ ؟ ﴾ أي : من أن جاءكم ، وقوله سُبْحَانَهُ : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ، أي : بأنه .

فإن لم يؤمن اللَّبْسُ لم يَجْزُ حذفُه قبلها ، فلا يجوز أن تقول : « رَغِبْتُ أَنْ أَفْعَلَ » لإشكال المُرَادِ بعد الحذف ، فلا يفهم السامعُ ماذا أَرَدْتَ : أَرغبتك في الفعل ، أو رَغبتك عنه فيجبُ ذكْرُ الحرف ليتعيّن المُرَادُ ، إلا إذا كان الابهامُ مقصوداً لتعمية المعنى المرادِ على السامع .

* * *

٣ - المعلوم والمجهول

ينقسم الفعل باعتبار فاعله إلى معلوم ومجهول .

فالفعل المعلوم : ما ذُكِرَ فاعِلُهُ في الكلام نحو : « مَصَّرَ الْمَنْصُورُ بَغْدَادَ »^(١) .

وإذا اتصل بالماضي الثلاثي المجرد المعلوم - الذي قبل آخره ألف - ضمير رفعٍ متحركٌ ، فإن كان من باب (فَعَلَ يَقْعُلُ)^(٢) - نحو : « سَامَ ، يَسُومُ ، ورام يرومُ ، وقاد يَقُودُ » ضم أوله ، نحو : « سُمَّتْهُ الْأَمْرُ »^(٣) ، وَرُمْتُ الخَيْرَ ، وَقُدْتُ الْجَيْشَ » .

وإن كان من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ)^(٤) - نحو : « بَاعَ يَبِيعُ وَجَاءَ يَجِيءُ » ،

(١) أي : جعلها مصرأً ، في مدينة . والمنصور : هو ثاني الخلفاء من بني العباس .

(٢) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع .

(٣) سمته الأمر : كلفته إياه . وأكثر ما يستعمل السوم في العذاب والمشقة . وسام البائع السلعة يسومها : عرضها وذكر ثمنها . وسامها المشتري : طلب ابتاعها .

(٤) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع .

وضامَ يَضِمْ^(١) . أو من باب (فعل يفعل^(٢)) - نحو : « نال ينال ، وخاف يخاف^(٣) » - كُسِرَ أولُه ، نحو : « بَعَثَهُ ، وَجِئْتُهُ ، وَضِمَّتِ الخائِنَ ، وَنَلْتُ الخَيرَ وَخِفْتُ اللهُ » .

والفعلُ المجهولُ : ما لم يُذكر فاعله في الكلام بل كان محذوفاً لغرضٍ من الأغراضِ : إما للإيجاز ، اعتماداً على ذكاء السامع ، وإما للعلم به ، وإما للجهل به ، وإما للخوف عليه ، وإما للخوف منه ، وإما لتحقيره ؛ فتَكْرِمُ لسانك عنه ، وإما لتعظيمه تشريفاً له فتكْرِمُهُ أن يُذكر ، إن فعل ما لا ينبغي لمثله أن يفعله ، وإما لإبهامه على السامع .

وينوبُ عن الفاعل بعد حذفه المفعولُ به ، صريحاً ، مثل : « يُكْرِمُ المَجْتَهِدُ » ، أو غير صريح ، مثل : « أَحْسَنُ فيحسَنُ إليك » ، أو الظرفُ ، مثل : « سُكِنَتِ الدارُ وسُهرتِ الليلةُ » ، أو المصدرُ ، مثل : « سَيرَ سيرٌ طويلٌ » .

(ولنيابة الظرف والمصدر عن الفاعل شروط سترها في الجزء الثاني ، في « مبحث نائب الفاعل » إن شاء الله) .

ولا يُبنى المجهولُ إلا من الفعل المتعدي بنفسه ، مثل : « يُكْرِمُ المَجْتَهِدُ » ، أو بغيره ، مثل : « يُرْفَقُ بالضعيفِ » .

(١) ضامه يَضِمْه : قهره وظلمه . وضام فلان حق فلان : انتقصه . واسم الفاعل « ضائم » .

واسم المفعول « مضيم » بفتح الميم وكسر الصاد .

(٢) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع .

(٣) لأن الأصل « نيل ينيل » و« خوف يخوف » بوزن « فهم يفهم » . أما « نيل وخوف » فقلبت الياء والواو فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وأما « ينيل ويخوف » فنقلت حركة الياء والواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما ؛ لأن حرف العلة ضعيف لا يقوى على تحمل الحركة ، والحرف الصحيح أولى بتحمل الحركة منه . ثم قلبت كل من الواو والياء ألفاً مراعاة للفتحة قبلهما .

وقد يُبنى من اللازم ، إن كان نائب الفاعل مصدرًا نحو : « سهر سهرٌ طويلٌ » أو ظرفاً ، مثل : « صيم رمضان » .

بناء المعلوم للمجهول

متى حُذِفَ الفاعلُ من الكلامِ وجب أن تتغيَّرَ صورةُ الفعلِ المعلومِ .
 فإن كان ماضيًا يُكسر ما قبل آخره ، ويُضم كلُّ مُتحرِّكٍ قبله ، فتقولُ كسرًا وأكرم وتعلم واستغفر . « كَسِرَ وَاكْرَمَ وَتَعَلَّمَ وَاسْتُغْفِرَ » .
 وإن كان مضارعًا يُضَمُّ أوَّلُهُ ، ويُفتح ما قبل آخره ، فتقولُ في : يَكْسِرُ وَيُكْرِمُ وَيَتَعَلَّمُ وَيَسْتَغْفِرُ : « يَكْسِرُ وَيُكْرِمُ وَيَتَعَلَّمُ وَيَسْتَغْفِرُ » .
 أما فعلُ الأمرِ فلا يكونُ مجهولاً أبداً .

بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول

إذا أُريدَ بناءُ الماضي - الذي قبلَ آخره أَلْفٌ - للمجهول (إن لم يكن سُداسياً) تُقَلَّبُ أَلْفُهُ يَاءً ، وَيُكْسَرُ كُلُّ مُتحرِّكٍ قَبْلَهَا ، فتقولُ في : باعَ وقال : « بَاعَ وَقِيلَ » ، وفي ابتاعَ واقتادَ واجتاحَ : « ابْتِيعَ وَاقْتَادَ وَاجْتَبَحَ » ؛ والأصل : « بَيْعٌ وَقَوْلٌ وَابْتِيعَ وَاقْتَوَدَ وَاجْتَوَحَ^(١) » .

فإن كان على ستة أحرفٍ - مثل : استتابَ واستمخَ - تُقَلَّبُ أَلْفُهُ يَاءً ، وتُضَمُّ همزته وثالثه ، ويكسر ما قبل الياءِ ، فتقولُ : « اسْتُتِيبَ وَأُسْتُمِخَ » .

وإن اتصل بنحو « سِيمَ وَرِيمَ وَقِيدَ^(٢) » من كل ماضٍ مجهول ثلاثيٍّ أجوفٍ - ضميرٌ رفعٍ متحرِّكٌ ، فإن كان يُضَمُّ أوَّلُهُ في المعلومِ نحو : « سُمَّتْهُ

(١) نقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح المضموم قبلها ، بعد حذف حركته لأن الحرف الصحيح أولى بتحمل الحركة من حرف العلة ، ثم قلبت الواو في الواوي ياءً ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، أي مراعاة للكسرة قبلها .

(٢) ومعلومها : « سام ورام وقاد » .

الأمر، ورُمْتُ الخيرَ، وقُدْتُ الجيشَ « كُسِرَ في المجهول، كيلاً يَلْتَبَسَ معلوم الفعل بمجهوله، فتقولُ: « سِمْتُ الأمر، وِرِمْتُ بخيرٍ، وقُدْتُ للقضاء^(١) » .

وإن كان يُكسَرُ أوْلُه في المعلوم - نحو: « بعته الفرسَ وضمته، ونلته بمعروفٍ » ضُمَّ في المجهول؛ فتقول « بُعت الفرسَ، وُضمت، ونلْتُ بمعروفٍ^(٢) » .

وإذا أريد بناء المضارع! الذي قبلَ آخره حرفُ مدٍّ - للمجهول، يُقَلَب حرفُ المدِّ ألفاً، فتقول في: يقولُ ويبيعُ: « يُقالُ ويُبَاعُ »، وفي: يَسْتَطِيعُ وَيَسْتَتِيبُ: يُسْتَطَاعُ وَيُسْتَتَابُ » .

* * *

٤ - الصحيح والمعتل

ينقسم الفعل - باعتبار قوة أحرفه وضعفها - إلى قسمين: صحيح، ومعتل .

فالصحيح: ما كانت أحرفه الأصلية أحرفاً صحيحة مثل: « كتب وكاتب » .

وهو ثلاثة أقسام: سالم، ومهموز، ومضاعف .

فالسالم: ما لم يكن أحدُ أحرفه الأصلية حرفَ علة . ولا همزة، ولا مضعفاً^(٣)، مثل: « كتب وذهب وعلم » .

(١) أي: سامتي الأمر غيري، ورامني بخير غيري، وقادني للقضاء غيري .

(٢) أي باعني الفرس غيري، وضامني غيري، ونالني بمعروف غيري .

(٣) أي: مكرراً: والتضعيف: أن يكون في الكلمة حرفان أصليان من جنس واحد، كشد وعد

وأما مثل: « فرح واحمر واقشعر » فليست مضاعفة لأن إحدى الرأين زائدة .

والمهموز : ما كان أحد أحرفه الأصلية همزة .

وهو ثلاثة أقسام : مهموز الفاء : كأخذ ، ومهموز العين كسأل ،
ومهموز اللام : كقرأ .

والمضاعف : ما كان أحد أحرفه الأصلية مكرراً لغير زيادة .

وهو قسمان : مضاعف ثلاثي : كمدَّ ومَرَّ ، ومضاعف رباعي : كزَلَزَل
ودمدَم .

فإن كان المكرر زائداً - كعَظَمَ وشَذَّبَ واشتَدَّ وادهامَّ واعشوشبَ - فلا
يكون الفعل مضاعفاً .

والفعل المعتل : ما كان أحد أحرفه الأصلية حرف علة ، مثل : « وَعَدَ
وقالَ ورمى » .

وهو أربعة أقسام : مثال ، وأجوف ، وناقص ، ولفيف .

فالمثال : ما كانت فائزُهُ حرف علة : كَوَعَدَ وَوَرِثَ .

والأجوف : ما كانت عينُهُ حرف علة كقالَ وباع .

والناقص : ما كانت لامُهُ حرف علة كرضِيَ ورمى .

واللفيف : ما كان فيه حرفان من أحرف العلة أصليان ، نحو : « طوى
ووفى » .

وهو قسمان : لفيف مقرون ، ولفيف مفروق .

فاللفيف المقرون : ما كان حرفا العلة فيه مجتمعين ، نحو : « طوى
ونوى » .

واللفيف المفروق : ما كان حرفا العلة فيه مُفترقين ، نحو : « وفى
ووفى » .

وَيُعْرَفُ الصَّحِيحُ وَالْمَعْتَلُّ مِنَ الْأَفْعَالِ - فِي الْمَضَارِعِ وَالْمَزِيدِ فِيهِ -
بِالرُّجُوعِ إِلَى الْمَاضِي الْمَجْرَدِ .

٥ - الْمَجْرَدُ وَالْمَزِيدُ فِيهِ

الْفِعْلُ - بِحَسَبِ الْأَصْلِ - إِمَّا ثَلَاثِي الْأَحْرَفِ ، وَهُوَ : مَا كَانَتْ أَحْرَفُهُ
الْأَصْلِيَّةُ ثَلَاثَةً . وَلَا عِبْرَةَ بِالزَّائِدِ ، مِثْلُ : حَسَنَ وَأَحْسَنَ ، وَهَدَى وَاسْتَهْدَى .

وَإِمَّا رُبَاعِيَّهَا : وَهُوَ : مَا كَانَتْ أَحْرَفُهُ الْأَصْلِيَّةُ أَرْبَعَةً وَلَا عِبْرَةَ بِالزَّائِدِ ،
مِثْلُ : « دَحْرَجَ وَتَدَحْرَجَ وَقَشَعَرَ وَأَقَشَعَرَ » .

وَكَلُّهُمَا إِمَّا مَجْرَدٌ وَإِمَّا مَزِيدٌ فِيهِ .

فَالْمَجْرَدُ مَا كَانَتْ أَحْرَفُ مَاضِيهِ كُلِّهَا أَصْلِيَّةً (أَيُّ ، لَا زَائِدَ فِيهَا) ،
مِثْلُ : « ذَهَبَ وَدَحْرَجَ » .

وَالْمَزِيدُ فِيهِ : مَا كَانَ بَعْضُ أَحْرَفِ مَاضِيهِ زَائِدًا عَلَى الْأَصْلِ ، مِثْلُ :
« أَذْهَبَ وَتَدَحْرَجَ » .

وَحُرُوفُ الزِّيَادَةِ عَشْرَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ : « سَأَلْتُمُونِيهَا » .

وَلَا يُزَادُ مِنْ غَيْرِهَا إِلَّا كَانَ الزَّائِدُ مِنْ جِنْسِ أَحْرَفِ الْكَلِمَةِ كَعَظَّمَ
وَاحْمَرَّ^(١) .

وَأَقْلُ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْمَجْرَدُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ . وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ
أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ . وَأَكْثَرُ مَا يَنْتَهِي بِالزِّيَادَةِ إِلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ .

وَالْفِعْلُ الْمَجْرَدُ قِسْمَانِ :

مَجْرَدٌ ثَلَاثِيٌّ ، وَهُوَ : مَا كَانَتْ أَحْرَفُ مَاضِيهِ ثَلَاثَةً فَقَطُّ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ

(١) فِي « عَظَّمَ » ظَاءَانُ : الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا زَائِدَةٌ . وَفِي « أَحْمَرَّ » رَاءَانُ ، الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا زَائِدَةٌ أَيْضًا .

عليها ، مثل : « ذهبَ وقرأَ وكتبَ » .

مجرّدُ رباعيٌّ ، وهو ، ما كانت أحرفُ ماضيه أربعةً أصليةً فقط ، لا زائدَ عليها مثل : « دحرجَ ووسوسَ وزلزلَ » .

والمزیدُ فيه قسمان أيضاً :

مَزِيدٌ فيه على الثلاثي ، وهو : ما زيدَ على أحرف ماضيه الثلاثة حرفٌ واحدٌ ، مثل : « أكرمَ » ، أو حرفانٍ ، مثل : « انطلقَ » ، أو ثلاثة أحرفٍ مثل : « استغفرَ » .

ومَزِيدٌ فيه على الرباعي : وهو : ما زيدَ فيه على أحرف ماضيه الأربعة الأصلية حرفٌ واحدٌ نحو : « تزلزلَ » ، أو حرفانٍ ، نحو : « احرنجمَ »^(١) .

٦ - الجامد والمتصرف

الفعلُ - من حيث أداؤه معنَى لا يتعلّقُ بزمان ، أو يتعلّقُ به - قسمان : جامدٌ ومُتصرفٌ .

(لأنه ، إن تعلق بزمان ؛ كان ذلك داعياً إلى اختلاف صورته ، لافادة حدوثه في زمان مخصوص . وإن لم يتعلّق بزمان ، كان هذا موجباً لجموده على صورة واحدة) .

الفعل الجامد

الفعلُ الجامدُ : هو ما أشبه الحرفَ ، من حيث أداؤه معنَى مُجرّداً عن الزمان والحدوثِ المُعتبرين في الأفعال ، فلزِمَ مثله طريقةً واحدةً في التعبير ، فهو لا يقبلُ التحوّلَ من صورةٍ إلى صورةٍ ، بل يلزِمُ صورةً واحدةً لا يزيّلها

(١) احرنجمت الابل : اجتمعت وتضامت . وكذا احرنجم القوم ، واحرنجم الرجل : أراد أمراً ثم رجع عنه ، وحرجمت الابل : جمعتها ؛ وحرجمت القوم : جمعتهم .

وذلك مثل : « لَيْسَ وَعَسَى وَهَبٌ ^(١) وَنِعْمَ وَبِئْسَ » .

(فالفعل الجامد - كما علمت - لا يتعلق بالزمان ، وليس مراداً به الحدث . فخرج بذلك عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان ، فأشبهه الحرف من هذه الجهة ، فكان مثله في جموده ولزومه صيغة واحدة في التعبير . وإذا كان مجرداً عن معنى الحدث والزمان لم يحتاج إلى التصرف ، لأن معناه لا يختلف باختلاف الأزمنة الداعي إلى تصريف الفعل على صور مختلفة ، لأداء المعاني في أزمنتها المختلفة ، فمعنى التّرجي المفهوم من (عسى) ومعنى الذم المفهوم من (بئس) ومعنى المدح المفهوم من (نعم) ، ومعنى التعجب المفهوم من (ما أشعر زهيراً) ، لا يختلف باختلاف الزمان . لأن الحدوث فيها غير مراد ليصح وقوعه في أزمنة مختلفة تدعو إلى تصرفه على حسبها .

فشبه الفعل بالحرف يمنعه التصرف ويلزمه الجمود ، كما أن شبه الاسم بالحرف يمنعه أن يتأثر ظاهراً بالعوامل ، فلزم آخره طريقة واحدة لا ينفك عنها ، إن اختلفت العوامل الداعية إلى تغير الآخر . فالجمود في الفعل كالبناء في الإسم ، كلاهما مسبب عن الشبه بالحرف ^(٢) .

وهو ، إما أن يُلازمَ صيغة الماضي ، مثل : « عسى وليس ونِعْمَ وبِئْسَ وتبارك اللّهُ » (أي : تقدّس وتنزّه) ، أو صيغة المضارع ، مثل : « يَهِيْطُ » (بمعنى يصيحُ ويَضجُ ^(٣) ؛ أو صيغة الأمر ، مثل : « هَبْ وهاتِ وتعالِ » ،

(١) هب : فعل أمر بمعنى احسب وافرض ، ولم يرد من مادته بهذا المعنى إلا الأمر ، فهو فعل أمر جامد . وأما (هب) المشتق من الهبة - فماضيه « وهب » . ومضارعه « يهب » ، فهو مشتق أي متصرف . وكذلك « هب » - المشتق من الهبة - فإنه فعل أمر متصرف ، فماضيه هاب ومضارعه يهاب .

(٢) سيأتيك بحث ضاف عن شبه الاسم بالحرف الموجب بناءه في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

(٣) يقال : « ما زال منذ اليوم يهيط هيطاً » . وهو مضارع لا ماضي له ، كما في لسان العرب =

ومثل : « هَلْمٌ » في لغة تَمِيمٍ .

(هلم - في لغة تميم - فعل أمر ، لأنه عندهم يقبل علامته ، فتلحقه الضمائر ، نحو : « هلمي وهلما وهلموا وهلمين » . أما في لغة الحجاز فهي اسم فعل أمر لأنها تكون عندهم بلفظ واحد للجميع ، فلا تلحقها الضمائر ، فنقول : « هلم » بلفظ واحد للواحد والواحدة والاثنتين والاثنتين والجمع المذكر والمؤنث . وبها نزل القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ هلم شركاءكم ﴾ .)

ومن الأفعال الجامدة « قَلٌّ » - بصيغة الماضي - للنفي المَحْضِ ، فترفعُ الفاعلَ مَتَلُوًا بصفةٍ مُطابِقةٍ له نحو : « قَلَّ رجلٌ يفعلُ ذلك ، وَقَلَّ رجلانِ يفعلانِ ذلك » ، بمعنى : « ما رجلٌ يفعلُ ذلك » .

(ذكر ذلك السيوطي في « همع العوامع » : غير أن الكثير في استعمالها للنفي إذا كانت ملحقة بما الزائدة الكافة كما سيأتي) .

قال سيبويه : « كما في القاموس وشرحه » ، يقال : « قَلُّ رجلٍ (بِضَمِّ القاف) وأَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زَيْدٌ » ، أي : ما رجلٌ يقوله إلا هو .

(ومما حينئذ اسمان مرفوعان بالابتداء ، ولا خبر لهما ، لمضارعتهما حرف النفي . والجملة بعدهما في محل جر صفة للمجرور بالاضافة لهما) .

وإذا لحقته (ما) الزائدة كَفَتُهُ عن العمل ، فلا يليه حينئذ إلا فعلٌ . ولا فاعلٌ له ، لجريانه مجرى حرف النفي ، نحو : « قَلَّمَا فعلتُ هذا ، وَقَلَّمَا

= وشرح القاموس نقلاً عن ابن القطاع ويقال : ما زال في هيط وميط (بفتح أولهما) وفي هياط ومياط (بكسر أولهما) ، أي ، ضجاج وشر وجلبة . وقيل في هياط ومياط : في دنو وتباعد : والهياط الاقبال . والمياط الادبار . والهائط : الجائي ، والمائط : الذهاب . والمهايطة والهياط ، الصياح والجلبة . ويقال « بينهما مهايطة وممايطة ومعايطة ومشايطة » أي : كلام مختلف .

أفعله» ، أي : ما فعلت ، ولا أفعل ، ومنه قول الشاعر :
قَلَمًا يَبْرَحُ اللَّيْبُ ، إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ ، دَاعِيًا أَوْ مُجِيًا
أي : لا يزال اللبيب داعياً . وقد يليه الاسم في ضرورة الشعر ،
كقوله :

صَدَدَتْ ، فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودُ^(١) ، وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
(وقد يراد بقولك : « قلمًا أفعل » إثبات الفعل القليل (كما في
الكليات لأبي البقاء) غير أن الكثير استعمالها للنفي (الصرف) .

ومما يدل على أنها للنفي المحض أداؤها معنى (لا) النافية في البيت
السابق : « قلمًا يبرح اللبيب . . . لأن (برح) وأخواتها لا تعمل عمل (كان)
الناقصة إلا إذا تقدمها نفي أو شبهه ، كما هو معروف . ومما يدل على ذلك
أيضاً أنها سبقت فاء السببية أو المعية نصب الفعل بعدهما ، كقولك : « قلَّ
رجل يهملُ فينجحُ ، ومما يدل على ما ذكر صحة الاستثناء بعدهما كما يستثنى
من المنفي نحو : « قلمًا يفعل هذا إلا كريم » - كما تقول : « لا يفعله إلا
كريم » . وهذا اللفظ كما في النهاية - مستعمل في نفي أصل الفعل ، كقوله
تعالى : ﴿ قَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ ﴾ . أي : فهم لا يؤمنون . ومنه الحديث : « إنه
كان يقلُّ اللغو » أي : كان لا يلغو .

ومثل : « قَلَمًا » في عدم التَّصَرُّفِ « طالما وكثُرَ ما ، وَقَصُرَ ما ، وَشَدَّ
ما » فَإِنَّ (ما) فِيهِنَّ زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ ، كَأَفَّةٌ لِهِنَّ عَنِ الْعَمَلِ ، فَلَا فَاعِلَ لِهِنَّ .
وَلَا يَلِيهِنَّ إِلَّا فَعْلٌ ، فَهِنَّ كَقَلَمًا .

(قال في لسان العرب : « فارقت (ظل وقل) بالتركيب الحادث فيهما

(١) يقال الشيء بالاعلال على القياس : ويقال ، اطوله : بترك الاعلال والاتيان به على الأصل
شدوداً .

ما كانتا عليه من طلبهما الأسماء ألا ترى أن لو قلت : طالما زيد عندنا ، أو قلما محمد في الدار لم يجز . والتركيب يحدث في المركبين معنى لم يكن قبل فيهما » اهـ . وقال أبو علي الفارسي : « طالما وقلما ونحوهما أفعال لا فاعل لها مضمراً ولا مظهراً ، لأن الكلام لما كان محمولاً على النفي سوَّغ ذلك أن لا يحتاج إليه . و (ما) دخلت عوضاً عن الفاعل » اهـ . وقال بعض العلماء : إن (ما) في مثل ذلك مصدرية فما بعدها في تأويل مصدر فاعل . فإن قلت : « طالما فعلت » كان التأويل : « طال فعلي » . ولو كان الأمر كما قال لوجب فصلها عن الفعل في الخط ، لأنها لا توصل باسم ولا فعل ولا حرف إلا إذا كانت زائدة ، إلا ما اصطلحوا عليه من وصلها ببعض حروف الجر . ولم نرهم كتبوها موصولة بهذه الأفعال قط . فدل ذلك على ما ذكرناه . على أن قوله لا يخلو من رائحة الصحة ، لأن ما بعدها صالح للتأويل بالمصدر .

ومن الأفعال الجامدة قولهم : « سَقَطَ في يده » بمعنى : « نَدِمَ ، وَتَحَيَّرَ ، وَزَلَّ ، وَأَخْطَأَ » . وهو مُلَازِمٌ صورةَ الماضي المجهول ، قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ . وقد يُقال : « سَقَطَ في يده » ، بالمعلوم .

(وهذا من باب الكناية لا الحقيقة . ويقال لكل من ندم أو تحير أو عجز أو حزن أو تحسر على فائت من فعل أو ترك : « قد سقط في يده » . وهذا الكلام لم يسمع قبل القرآن الكريم ، ولا عرفته العرب . كما في شرح القاموس نقلاً عن هذا الباب) .

ومنها « هَدَّ » في قولهم : « هذا رَجُلٌ هَدَّكَ من رجل » أي : كفاك من رجل . وقيل معناه : أثقلك وصف محاسنه . وقال الزمخشري في الأساس : « هذا رجلٌ هَدَّكَ من رجلٍ » . إذا وُصِفَ بِجَلْدٍ وَشِدَّةٍ ، أي : « غَلَبَكَ وكسرك » . وهو يُثْنَى وَيُجْمَعُ وَيُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ ، إذا كان ما هو له كذلك ،

تقول : « هذا رجلٌ هَدَّكَ من رجل . وهذه امرأةٌ هَدَّتَكَ من امرأة » ، كما تقول : « كفاك وكفنتك » وقس على ذلك أمثلة المثنى والجمع .

(ومن العرب من يُجرِّيه مجرى المصدر الموصوف به ، فيجعله مصدراً لَهَدَّ يَهْدُ هَدًّا . وإذا كان كذلك بقي بلفظ واحد للجميع . ويتبع ما قبله في إعرابه على أنه نعت له - تقول : « هذا رجل هَدَّكَ من رجل » (بالرفع) ، و« مررت بامرأة هَدَّكَ من امرأة » (بالجر) و« أكرمت رجلين هَدَّكَ من رجلين » (بالنصب) . كما تقول : « هذا رجل حسبك من رجل » (بالرفع) و« مررت بامرأة حسبك من امرأة » (بالجر) ؛ و« أكرمت رجلين حسبك من رجلين » (بالنصب) .

ويُقالُ : « لَهَدَّ الرجل » ، للمدح ؛ بمعنى : « نِعَم » ، وذلك إذا أثنِيَ عليه بِجَلْدٍ وَشِدَّةٍ . ويقالُ : « لَهَدَّ الرجلُ ! » ، للتعجب ، بمعنى « ما أجلده ! » وفي الحديث : « إن أبا لهبٍ قال : لَهَدَّ ما سَحَرَكُم صاحبُكُم ! » ، أراد التعجبَ . واللَّامُ فيها للتأكيد .

(وفي (الفائق) للزمخشري عند شرح هذا الحديث : إن معناه لنعم ما سحركم ، وفي (النهاية) لابن الأثير : إن معناه التعجب . قال : « لَهَدَّ » كلمة يتعجب بها يقال : لَهَدَّ الرجل ! أي : ما أجلده . ثم ذكر أنها تكون أيضاً بمعنى « نعم » وفي لسان العرب وتاج العروس نحو ذلك . وكونها هنا للتعجب أقرب إلى واقعة الحال ، لأن أبا لهب (تبت يداه) إنما يتعجب من مصيرهم وجلدهم على تصديقهم النبي ﷺ في كل ما جاءهم به ، حتى زعم أنه قد سحرهم ، فكأنه قال ما أصبركم وما أجلدكم على سحر صاحبكم إياكم) .

ومن الأفعال الجامدة « كَذَبَ » ، التي تُستعملُ للاغراء بالشيء والحث عليه ، ويرادُ بها الأمر به ولزومه وإتيانه ، لا الإخبار عنه . ومنه قولهم :

« كَذَبَ الأَمْرُ ، وَكَذَبَ عَلَيْكَ » . يُرِيدُونَ الإِغْرَاءَ بِهِ وَالحَمَلَ عَلَى إِتْيَانِهِ ، أَي : عَلَيْكَ بِهِ فَالزَمَهُ وَاتَّهَمَهُ ، وَقَوْلُهُمْ : « كَذَبَكَ الصَّيْدُ » أَي : أَمْنَكَ فَارْمِهِ . وَأَصْلُ المَعْنَى : كَذَبَ فِيمَا أَرَاكَ وَخَدَعَكَ وَلَمْ يَصْدُقْكَ ، فَلَا تُصَدِّقْهُ فِيمَا أَرَاكَ ، بَلْ عَلَيْكَ بِهِ وَالزَمَهُ وَاتَّهَمَهُ . قَالَ ابْنُ السَّكِّيتِ : « تَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا أَمَرْتَهُ بِشَيْءٍ وَأَغْرَيْتَهُ . كَذَبَ عَلَيْكَ كَذَا وَكَذَا ، أَي : « عَلَيْكَ بِهِ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ نَادِرَةٌ » اهـ .

ثم جرى هذا الكلام مَجْرَى الأَمْرِ بِالشَّيْءِ وَالإِغْرَاءِ بِهِ وَالحَثِّ عَلَيْهِ وَالحِضِّ عَلَى لَزُومِهِ وَإِتْيَانِهِ ، مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى أَصْلِ المَعْنَى ، لِأَنَّهُ جَرَى مَجْرَى المِثْلِ ، وَالأَمْثَالُ لَا يُلَاحَظُ فِيهَا أَصْلُ مَعْنَاهَا وَمَا قِيلَتْ بِسَبَبِهِ ، وَإِنَّمَا يُلَاحَظُ فِيهَا المَعْنَى المِجَازِيَّةُ الَّتِي نُقِلَتْ إِلَيْهِ وَأَشْرَبَتْهُ .

(وهذا الكلام ، إما من قولهم : « كذبت عينه » ، أي : أرتته ما لا حقيقة له . كما قال الأخطل :

كَذَبْتَكَ عَيْنِكَ ؟ أَمْ رَأَيْتَ بِوِاسِطِ غَلَسِ الظَّلَامِ مِنَ الرِّبَابِ خِيَالاً^(١)

(وإما من قولهم : « كَذَبَ نَفْسَهُ ، وَكَذَبَتْهُ نَفْسُهُ » . إِذَا غَرَّهَا أَوْ غَرَّتْهُ ، وَحَدَّثَهَا أَوْ حَدَّثَتْهُ بِالأَمَانِيِّ البَعِيدَةِ وَالأُمُورِ الَّتِي يَبْلُغُهَا وَسَبْعُهُ وَمَقْدَرَتُهُ . وَمِنْهُ قِيلَ لِلنَّفْسِ « الكَذُوبُ » ، وَجَمَعَهَا « كُذْبٌ » - بضمين - قَالَ الشَّاعِرُ : « حَتَّى إِذَا صَدَقْتَهُ كُذْبُهُ » ، أَي : نَفُوسُهُ ، جَعَلَ لَهُ نَفُوساً لِتَفَرِّقَ رَأْيَهُ وَتَشْتَتَهُ وَانْتِشَارَهُ . وَقَالُوا ضِدَّ ذَلِكَ : « صَدَقْتَهُ نَفْسُهُ » أَي : ثَبَّتَتْهُ وَأَضْعَفَتْ عَزِيمَتَهُ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) واسط : بلد بالعراق بناه الحجاج بن يوسف الثقفي (سنة ٨٣ هـ) ، وجعله دار الامارة ، وهو الآن أطلال . وهو مذكر منصرف ، وقد يؤنث فيمتنع من الصرف ، و (الغلس) : ظلمة آخر الليل ، و (الرباب) : اسم امرأة .

فَأَقْبَلَ يَجْرِي عَلَى قَدْرِهِ^(١) فَلَمَّا دَنَا صَدَقْتُهُ الْكَذُوبُ
أي : فلما دنا من الأمر الذي وطد عزيمته عليه ثبطته نفسه وكسرت من همته
وقال لبيد :

وَأَكْذِبُ النَّفْسَ ، إِذَا حَدَّثْتَهَا إِنَّ صَدَقَ النَّفْسِ يُزْرِي بِالْأَمَلِ
(والمعنى نشطها وقوّها ومَتَّنها ، ولا تثبطها ، فإنك ، إن صدقتها ،
(أي : تثبطتها وفترتها) كان ذلك داعياً إلى عجزها وكلالها وفترها ، خشية
التعب في سبيل ما أنت تريده) .

ومن ذلك حديثٌ : « فَمِنْ احْتَجَمَ ، فَيَوْمَ الْخَمِيسِ وَالْأَحَدِ كَذَبَاكَ » ،
أي : عليك بهذين اليومين ، فاحتجّم فيهما .

ومنه قولُ أعرابيٍّ ، وقد نظرَ إلى جملٍ نِضْوٍ^(٢) : كَذَبَ عَلَيْكَ الْبِزْرُ
وَالنَّوَى^(٣) ، وفي روايةٍ : « الْقَتُّ^(٤) وَالنَّوَى » ، أي : عليك بهما والزَمَهُمَا
فإنهما يُسَمَّنَانِكَ . وفي حديثِ عُمَرَ : « شَكَا إِلَيْهِ عَمْرُوبُنُ مَعَدٍ يَكْرِبُ ، أَوْ
غَيْرُهُ ، النَّقْرَسَ^(٥) ، فقال : « كَذَبَ عَلَيْكَ الظَّهَائِرُ^(٦) » ، أي : عليك بالمشي
فيها . وفي روايةٍ : « كَذَبَ عَلَيْكَ الظَّوَاهِرُ^(٧) » . وفي حديثٍ له آخر : إِنَّ
عَمْرُوبَنَ مَعَدٍ يَكْرِبُ شَكَا إِلَيْهِ الْمَعَصَ^(٨) ، فقال : « كَذَبَ عَلَيْكَ الْعَسَلُ » ،

(١) أي على ما يستطيعه من قوة وعزيمة وهمة ونشاط .

(٢) النضو : المهزول .

(٣) البزر : - بكسر الباء ، وفتحها ضعيف : كل حب يبذر للنبات . وجمعه بزور : فإن كتبه
بالذال فتحت الباء . و(النوى) : بزر التمر ونحوه . الواحدة نواة .

(٤) القت : بفتح القاف : اليابس من نبات يقال له (الفصفصة) بكسر الفاءين وسكون الصاد
الأولى : وهو نبات تعلقه لدواب ، حبه كالكرسنة . ولا يسمى فصفصة وهو رطب ، فإذا يبس
فهو القت .

(٥) النقرس : داء يأخذ في الرجل . وقيل : هو ورم يحدث في مفاصل القدم وأصابعها .

(٦) الظهائر : جمع ظهيرة : وهي شدة الحر .

(٧) الظواهر : ما أشرف من الأرض وارتفع . وكذلك : أعالي الأودية ، كما أن البطاح بطنها .

(٨) المعص : بفتحيتين وبالعين المهملة : التواء في عصب الرجل . ويروي « المعص » بالغين
المعجمة ساكنة ، ويجوز تحريكها . وهو وجع في البطن ، يقال : مغص - بالمجهول - فهو =

يُرِيدُ الْعَسْلَانَ ، (وهو مشى الذئب) أي : عليك بِسُرْعَةِ المشي . وفي حديثٍ له غيره أَنه قال : « كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ ، كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْعُمْرَةُ ، كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْجِهَادُ ، ثَلَاثَةٌ أَسْفَارٍ كَذَبْنَ عَلَيْكُم » أي : الزُّمُوا ذلكَ وَعَلَيْكُم بِهِ .

(وهذا كلام يراد به الإغراءُ بالشيءِ والحثُ عليه ولزومه ، كما قدمناه ، وهو خبر في معنى الأمر ، كما في قولك : « رحمه الله » أي : اللهم ارحمه ، ونحو : « امكتك الفرصة ، وأمكنتك الصيد » ، يريد الإغراءُ بهما والأمر بإتيانهما . والمعنى : عليكم بالحج والعمرة والجهاد ، فأتوهن ، فانهن واجبات عليكم . قال الزمخشري في (الفائق) : (إنها كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم . ولذلك لم تنصرف ، ولزمت طريقة واحدة في كونها فعلاً ماضياً معلقاً بالمخاطب ليس إلا . وهي في معنى الأمر ، كقولهم في الدعاء : رحمك الله ، والمراد بالكذب الترغيب والبعث ، من قول العرب : كذبتة نفسه : إذا منته الأمانى ، وخيلت من الآمال ما لا يكاد يكون . وذلك ما يرغب الرجل في الأمور ، ويبيعه على . التعرض لها . ومن ثمة قالوا للنفس . « كذوب » اهـ . وقال (الاعلم) : العرب تقول : « كذبك التمر واللبن » ، أي : عليك بهما . وأصل الكذب : الامكان . وقولك للرجل : « كذبت » أي : امكنت من نفسك وضعفت فلهذا اتسع فأغري به ، لأنه متى أغري بشيء فقد جعل المغري به ممكناً مستطاعاً إن رآه المغري » اهـ . وقال الجوهري : « كذب » معناه هنا : وجب .

وقد ذكرنا لك من قبل ما فيه الكفاية في الكشف عن حقيقة هذا الكلام . فاعتصم به فإنه قول هو القول . فلا غاية وراءه والله اعلم) .
ومن الأفعال الجامدة فعلاً التَّعَجُّبِ وأفعالُ المَدْحِ والذَّمِّ وسيأتي الكلام عليها .

= ممغوص . وحيثذاك يكون المراد بالعسل المادة الحلوة المعروفة ، ويكون المعنى : عليك بشربه فإنه دواء لذلك .

الفعل المتصرف

الفعلُ المُتصرِّفُ : هو ما لم يُشبهِ الحرفَ في الجُمود ، أي : في لُزومه طريقةً واحدةً في التعبيرِ لأنه يَدُلُّ على حَدثٍ مقترنٍ بزمان . فهو يَقْبَلُ التحوُّلَ من صورةٍ إلى صورةٍ لأداءِ المعاني في أزمتهَا المختلفةِ . وهو قسمان :
 تامُّ التصرُّفِ : وهو ما يأتي منه الأفعالُ الثلاثةُ باطرادٍ ، مثل :
 « كَتَبَ وَيَكْتُبُ وَاكْتُبُ » . وهو كُلُّ الأفعالِ ، إلا قليلاً منها .

وناقِصُ التصرُّفِ : وهو ما يأتي منه فعلاَنٍ فقط . إما الماضي والمضارع ، مثل : « كَادَ يَكَادُ ، وَأَوْشَكَ يُوشِكُ ، وما زالَ وما يزالُ ، وما انفكَّ وما ينفكُّ ، وما برحَ وما يبرحُ » . وكلُّها من الأفعالِ الناقِصةِ . وإما المضارع والأمر ، نحو : « يَدْعُ وَدَعُ وَيَدْرُ وَدَرُ » .

(وقد سمع سماعاً نادراً الماضي من « يَدْعُ وَيَدْرُ » ، فقالوا : (ودَعُ وودَرُ) ، بوزن (وضع) ، إلا أن ذلك شاذ في الاستعمال ، لأن العرب كلهم ، إلا قليلاً منهم ، فقد أميت هذا الماضي من لغاتهم . وليس المعنى أنهم لم يتكلموا به البتة ، بل قد تكلموا به دهرًا طويلاً ، ثم أماتوه باهمالهم استعماله فلما جمع العلماء ما وصل إليهم من لغات العرب وجدوه مماثلاً ، إلا ما سمع منه سماعاً نادراً . ومن هذا النادر حديث : (دَعُوا الحَبْشَةَ وما ودَعَوْكُمْ) . وقرئ شذوذاً : (ما ودَعَكَ ربك وما قلى) ، بتخفيف الدال . وسمع المصدر ، من (يدعُ) كحديث : (ليتتهينَ أقوامٌ عن ودعهم الجمعات) ، أي : عن تركهم إياها . وسمع منها اسم الفاعل واسم المفعول في أبيات الشعر : وكل ذلك نادر في الاستعمال .

وذكر السيوطي في (همع الهوامع) . إن (ذر ودع) يعدان في الجوامد ، إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر . وهذا غفلة منه (رحمه الله) فإن

(يدع) مضارع (دع) مستعمل كثيراً . وأما المضارع من (ذر) فقد جاء مستفيضاً في أفصح الكلام وأشرفه : وقد أحصيت ما ورد منه في القرآن الكريم ، فكان عشرين ونيفاً .

٧ - فعلا التعجب

التَّعْجُبُ : هو استعظامُ فعلٍ فاعلٍ ظاهرٍ المزية .

ويكونُ بالفاظٍ كثيرةٍ ، كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ! وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ ، وكحديث : « سُبْحَانَ اللَّهِ ! المؤمن لا يَنْجَسُ حَيًّا ولا مَيْتًا » ، ونحو : « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ! والله أنت ! » ونحو : « يا لك من رجل ! وَحَسْبُكَ بِخَالِدٍ رَجُلًا ونحو ذلك » .

وكلُّ ذلك إنما يُفهمُ من قرينة الكلام ، لا بأصل الوضع . والذي يُفهم التعجُّبَ بصيغته الموضوعية للتعجب ، إنما هو « فعلا التعجب » .

وهما صيغتان للتعجب من الشيء ويكونان على وزن : « ما أفعل » و « أفعل بـ » نحو : « ما أحسن العلم ! وأقبح بالجهل ! » .

وتُسمى الصيغة الأولى (فعل التعجب الأول) ، والصيغة الثانية (فعل التعجب الثاني) . وهما فعلا ماضيان . وقد جاءت الثانية منهما على صيغة الأمر ، وليست بفعل أمر .

ومدلولُ كلا الفعلين واحدٌ ، وهو إنشاءُ التعجب .

شروط صوغهما :

فعلا التعجب ، كاسم التفضيل ، لا يُصاغان إلا من فعلٍ ثلاثي الأحرف ، مُثبتٍ ، متصرفٍ ، معلومٍ ، تامٍّ ، قابلٍ للتفضيل ، لا تأتي الصفة المُشَبَّهةُ منه على وزن « أفعل » .

فلا يُبينان مما لا فعل له . كالصخر والحمار ونحوهما . وشذ قولهم .
« ما أرجله ! » فقد بنوه من الرجولية^(١) ولا فعل لها ، ولا من غير الثلاثي
المجرد . وشذ قولهم ، ما أعطاه للدراهم ! وما أولاه للمعروف ! ، بنوهما
من « أعطى وأولى » وهما رباعيا الأحرف . وقولهم : « ما اتقاه ! وما املاء
القربة ! وما أخصره ! » بنوها من (اتقى وامتلاء واختصر) ، وهي خماسية
الأحرف ، وفي اختصر (بالبناء للمجهول) شذوذ وهو أنه فعل مجهول .
وكذلك لا يبينان من فعل منفي ، خشية التباس النفي بالاثبات . ولا من فعل
مجهول ، خشية التباس الفاعلية بالمفعولية . لأنك إن بنيته من (نُصر)
المجهول ، فقلت : (ما انصره !) التمس الأمر على السامع ، فلا يدري
أنتعجب من نصره أم من منصوريته . فإن أمن اللبس بأن كان الفعل مما لا يرد
إلا مجهولاً ، نحو : (زُهي علينا ، وعُنت بالأمر) جاز التعجب به على
الأصح ، فتقول : (ما أزهاه علينا وما أعناه بالأمر !) ولا يبينان من فعل
ناقص . ككان وأخواتها ، وكاد وأخواتها . وأما قولهم : « ما أصبح أبردها !
وما أمسى أدفاها ! » ففعل التعجب إنما هو أبرد وادفاً ، وأصبح وأمسى
زائدتان ، كما تزداد (كان) بين (ما) وفعل التعجب ، كما سيأتي . غير أن
زيادتهما نادرة ، وزيادتها كثيرة ، ولا يبينان مما لا يقبل المفاضلة . كمات
وفني ، إلا أن يراد بمات معنى البلادة ، فيجوز نحو : « ما أموت قلبه ! » .
ولا مما تأتي الصفة المشبهة منه على وزن (أفعل) كأحمرَ واعرجَ وأكحلَ
واشيبَ وشذ قولهم : (ما أهوجه ، وما أحمقه وما أرعنه ! لأن الصفة منها هي
أهوج وأحمق وأرعن) .

وإذا أردتَ صوغَ فعلي التعجب مما لم يستوف الشروط ، أتيت بمصدره
منصوباً بعد « أشدَّ » أو « أكثر » ونحوهما ، ومجروراً بالباء الزائدة بعد

(١) الرجولية (بضم الراء وفتحها) والرجولة (بضمها) . اسم معنى من الرجل . ويراد بها الصفة
التي من شأنه أن يكون متصفاً بها .

« أَشَدُّ » أو « أَكْثَرُ » ونحوهما ، تقول : « ما أَشَدَّ إِيمَانُهُ ، أو ابْتِهَاجُهُ ، أو سَوَادَ عَيْنِيهِ ! » ، وتقول : « أَبْلَغَ بَعُورِهِ ، أو كَحْلِهِ ، أو اجْتِهَادِهِ ! » .

صيغة (ما أفعله !)

يلي صيغة « ما أفعل » في التعجبِ المُتَعَجِّبِ منه منصوباً على المفعولية لأفعل .

والهمزةُ في « ما أفعل » للتعدية . فمعنى قولك : « ما أجملَ الفضيلةَ » : شيءٌ جعلها جميلةً ، كما تقولُ : « أمرٌ أَعَدَّهُ وَأَقَامَهُ ! » ، تريدُ أنْ قُعودَهُ وقيامَهُ لم يكونا إلاّ لأمرٍ . ثمَّ حُمِلَ الكلامُ على معنى التعجب ، فجرى مَجْرَى المَثَلِ ، فلزِمَ طريقاً واحدةً في التعبير . و (ما) اسمٌ نكرةٌ تامةٌ بمعنى « شيءٌ » ، وقيلَ : هي (ما) الاستفهاميةُ خرجت عن معناها إلى معنى التعجب .

(وعلى كل فهي في موضع رفع على الابتداء . وجاز الابتداء بها مع أنها نكرة ، لتضمنها معنى التعجب . والفعل بعدها فعل ماضٍ للتعجب ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود إليها . والمنصوب مفعوله . والجملة في محل رفع المبتدأ الذي هو (ما) .

و (ما) النكرة التامة ، هي التي تكون مكتفية بنفسها ، فلا تحتاج أي صلة أو صفة ، نحو : « أكرم رجلاً ما » . ومنه المثل : « لأمر ما جدع قصير أنفه » . ومنها (ما) قبل فعل التعجب .

فإن احتاجت (ما) إلى جملة توصل بها فهي ، معرفة موصولة . نحو : « افعل ما تراه خيراً » : وإن احتاجت إلى ما توصف به من مفرد أو جملة ، فهي نكرة موصوفة ، نحو : « اعمل ما نافعاً للأمة » أي : شيئاً نافعاً لها ، ونحو : « اعمل ما من الأمور ينفع » ، أي : « شيئاً من الأمور نافعاً » ، فجملة

(ينفع) في موضع نصب نعت لما .

وسياتي القول على الموصولية والموصوفية مبسوطاً في الكلام على الأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام) .

وتُزادُ (كان) كثيراً بين (ما) وفعل التعجب ، نحو : « ما (كان) أعدلَ عَمراً ! » ومنه قولُ الشاعر :

ما (كانَ) أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذاً
بِهَذَاكَ ، مُجْتَنِباً هَوَى وَعِنادا

وقول الآخر :

حَجَبَتْ تَحِيَّتِهَا ، فَقُلْتُ لصاحبي : ما كانَ أكثرها لنا وأقلها !

(فكان : تامة رافعة ما بعدها على الفاعلية و(ما) : مصدرية والفعل بعدها في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول به لفعل التعجب والمصدر المؤول هو المتعجب منه فإن أردت الإستقبال قلت : « ما أحسن ما يكون البدر ليلة الغد » .

صيغة (أفعل به !)

كما يلي المُتَعَجَّبُ مِنْهُ صيغة « ما أفعل » ، منصوباً على المفعولية ، يلي صيغة « أفعل » المُتَعَجَّبُ مِنْهُ ، مجروراً بباءٍ زائدةٍ لفظاً ، مرفوعاً على الفاعلية محلاً .

ويبقى الفعل بلفظٍ واحدٍ للجميع ، تقول : « يا رجلُ أكرمُ بسعاد ! ويا رجلان ويا امرأتان أكرمُ بها ! ويا رجالُ أكرمُ بها ويا نساء أكرمُ بها ! » .

فقولك : « أقبحُ بالجهل » أصله : « أقبحُ الجهلُ » أي : صار ذا قُبْحٍ .

فألهمة للصيرورة ، كما قالوا: «أغدُّ البعير» ، أي صار ذا غُدَّة^(١) . ثم أُخْرِجَ عن لفظ الخبر إلى لفظ الأمر ، لإفادة التعجب ، كما أُخْرِجَ الأمر بمعنى الدعاء عن لفظه إلى لفظ الخبر في قولهم : « رحمه الله ، ويرحمك الله » .

والباء هنا زائدة في الفاعل ، كما في : « كفى بالله شهيداً » . وذلك أنه لما غُيِّرَتْ صورة الماضي إلى الأمر ، لارادة التعجب ، قُبِحَ إسنادُ صيغة الأمر إلى الإسم الظاهر إسناداً صريحاً ، فزيدت الباء في « أكرم » زيادةً مُلتزِمةً ، ليكون على صورة المفعول به المجرور بحرف الجر الزائد لفظاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ وزيادتها هنا بخلافها في فاعل « كفى » فهي غيرُ مُلتزِمةٍ فيه ، فيجوز حذفها ، كما قال الشاعر :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ ، إِنْ تَجَهَّزْتَ عَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

(وأما إعراب : « أقبح بالجهل ، فأقبح : فعل ماض ، جاء على صيغة الأمر ، لإنشاء التعجب . وهو مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون الذي اقتضته صيغة الأمر ، والباء : حرف جر زائد ، والجاهل : فاعل (أقبح) وهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة ، مرفوع محلاً لأنه فاعل .

وقال الزمخشري في (المفصل) في قولهم : « أكرم يزيد » : « إنه لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً » ، أي : بأن يصفه بالكرم والباء مزيدة - مثلها في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ للتأكيد والاختصاص أو هو أمر بأن يصيره ذا كرم والباء للتعدي هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك : ﴿ يَا رَجُلَانِ أَكْرَمُ بَزِيدٍ وَيَا رَجُلًا أَكْرَمُ بَزِيدٍ ﴾ أ هـ .

فعلى هذا فمجرور الباء في موضع المفعول به لأنه في موضع الفاعل

(١) الغدة : قطعة لحم . صلبة تحدث عن داء بين الجلد واللحم .

ويكون فاعل (أكرم) مستتراً تقديره أنت مثله في كل أمر للواحد وما هذا ببعيد وهو قول جماعة من العلماء غير الزمخشري كالفرء والزجاج وابن كيسان وابن حزوف .

(وثمرة الخلاف بين جعله أمراً صورة ماضياً حقيقة وجعله أمراً صورة وحقيقة أنه لو اضطرَّ شاعر إلى حذف هذه الباء الداخلة على المتوجب منه لزمه أن ينصب ما بعدها على رأي الفرء ومن تابعه لأنه مفعول به وأن يرفعه على رأي الجمهور لأنه فاعل) .

ولا يجوز حذف الباء الداخلة على المُتَعَجِّب منه في نحو قولك : « أجمل بالفضيلة ! » ، وإن كانت زائدة ، لأنَّ زيادتها مُلتَزِمةٌ ، كما قدَّمنا ، إلا أن تكون قبل « أنْ وأنَّ » فيجوز حذفها ، لأطراد حذف حرف الجرِّ قبلهما ، كقول الشاعر :

وقال نبيُّ المُسلمين : تَقَدَّمُوا وَأَحِبُّوا إلينا أن يكون المُقَدِّمُ أي : أَحِبُّوا إلينا بأن يكون المُقَدِّمُ .

أحكام فعلي التعجب

(١) لا يكون المُتَعَجِّبُ منه (منصوباً كان ، أو مجروراً بالباء الزائدة) إلا معرفةً أو نكرةً مُختَصَّةً ، لتحصل الفائدة المطلوبة ، وهي التعجب من حال شخصٍ مخصوص فلا يُقالُ : « ما أحسن رجلاً ! » ، « ولا أحسن بقائمٍ » ، لعدم الفائدة . فإن قلت : « ما أحسن رجلاً يفعلُ الخير ! » و« أحسن بقائمٍ بالواجب ! » جاز ، لحصول الفائدة .

(٢) يجوز حذف المُتَعَجِّبُ منه - وهو المنصوب بعد « ما أفعل » - والمجرور بالباء بعد « أفعل » - إن كان الكلام واضحاً بدونه ، فالأول كقوله :

جزى الله عني ، والجزاء بفضله ، بيعة خيراً ، ما أعف وأكرما^(١)
أي : « ما أعفهم ! وما أكرمهم ! » والثاني كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ !
وَأَبْصِرْ ! ﴾ أي : أبصر بهم ! ، وقول الشاعر :

أعزُّ بنا وأكف ! إن دُعينا يوماً إلى نُصرة مَنْ يَلينا
أي : وأكف بنا ! والمعنى : ما أعزنا ! وما أكفنا لهذا الأمر !^(٢) .

ويُشترطُ في حذفه بعد « أفعل » أن يكون معطوفاً على أفعل آخر مذكور
معه مثل ذلك المحذوف ، كما رأيت في الآية الكريمة والبيت . ولا يجوز
حذفه إن لم يكن كذلك . وشدَّ قول الشاعر :

فَذَلِك ، إن يَلِقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيداً ، وإن يَسْتَعِنَ يوماً فَأَجْدِرِ^(٣)
أي : فأجدِرْ به أن يستغني !

(٣) إذا بُنيَ « فعلا التعجب » من مُعتلِّ العين ، وجب تصحيح
عينهما ، فلا يجوز إعلالها ، نحو : ما أطولُه ! وأطولُ به ! .

وكذلك يجبُ فكُ الإدغام في أفعل ، نحو : « أعزُّ علينا بأن
تفارقنا ! » و « أشدُّ بسوادِ عينيه ! » .

(١) البيت ينسب لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، عليه السلام . وربيعة : مفعول جزى
الأول . وخيراً مفعوله الثاني . وجملة (الجزاء بفضله) من المبتدأ والخبر معترضة بين الفعل
ومفعوله .

(٢) فهو من الكفاية ، أي : إن فينا الكفاية للقيام بذلك .

(٣) البيت لعروة بن الورد المشهور بعروة الصعاليك . وهو شاعر مضرى من شعراء الجاهلية ،
وفارس مشهور من فرسانها ، وصلوك من صعاليكها المعدودين المقدمين الأجواد . ولقب
بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم ورزقه إياهم مما يغنمه . يصف بهذا البيت
صلوكاً . ومعنى البيت : إن هذا الصلوك إن أقدم على ما يروم فلقى الموت لقيه محموداً .
وإن نجح فاستغنى كان خليقاً به ذلك ، وجديراً بأن ينال ما يروم . والصلوك الفقير .
وصعاليك الغرب : ذؤبانهم أي : لصوصهم والشذاذ منهم .

(٤) لا يُتَصَرَّفُ في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل ، إلا الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف ، أو المجرور بحرف الجر (بشرط أن يتعلق بفعل التعجب^(١)) ، أو النداء ، فالفصل بها جائز . فالفصل بالظرف نحو أن تقول : « ما أجمل ليلة التَّم بدر ! » ونحو قول الشاعر :

أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ ، مَا دَامَ حَزْمُهَا
وَأَحْرٍ إِذَا حَالَتْ ، بَأَنْ أُتَحَوَّلَا^(٢)

والفصل بالجار والمجرور نحو : « أَحْسَنُ بِالرَّجْلِ أَنْ يَصْدُقَ ! وَمَا أَقْبَحُ أَنْ يَكْذِبَ ! » ومنه : وأحبُّ إلينا أن يكونَ المُقَدِّمًا ، وقول الآخر :

خَلِيلِيَّ ، مَا أَحْرَى بِذِي أَلْبِّ أَنْ يُرَى
صَبُورًا ! وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وقول عمرو بن معديكربٍ نثرًا : لِلَّهِ دَرُّ بَنِي سُلَيْمٍ ! مَا أَحْسَنَ فِي
الهِجَاءِ لِقَاءَهَا ! وَأَكْرَمَ فِي اللَّزْبَاتِ^(٣) عَطَاءَهَا ! وَأَثْبَتَ فِي الْمَكْرَمَاتِ
بِقَاءَهَا ! .

والفصل بالنداء كقول أمير المؤمنين ع ل بن أبي طالب (عليه السلام) : « أَعَزُّ عَلَيَّ ، أبا اليَقْطَانِ ، أَنْ أَرَاكَ صَرِيحًا مُجَدِّلاً^(٤) ! » .

(٥) إِنْ تَعَلَّقَ بِفَعْلِي التَّعْجِبُ مَجْرُورٌ هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، جُرَّ بِإِلَى ،

(١) فإن كان الظرف أو المجرور بحرف الجر غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما فلا يقال : « ما أحسن بمعروف أمراً » ولا « ما أحسن عندك ثباتاً » .

(٢) الظرف في هذا البيت هو (إذا) ، وهو هنا ظرف محض لم يتضمن معنى الشرط ، وهو متعلق بأحر .

(٣) اللزبات : الشدائد .

(٤) يريد عمار بن ياسر (رضي الله عنه) ، لما رآه مقتولاً . ومعنى (مجدلاً) : مطروحاً على الجدالة (بفتح الجيم) وهي الأرض . وهذا الكلام من أمير الفصحاء يرد على منع الفصل بالنداء .

نحو: « ما أحبُّ زهيراً إلى أبيه^(١) ! » ونحو: « ما أبغضُ الخائنَ إليَّ^(٢) ». ولا يكونُ هذا إلا إذا دلَّ فعلُ التعجبِ على حُبِّ أو بُغضٍ^(٣) ، كما رأيتُ .

فإن كان في المعنى مفعولاً ، وكان فعلُ التعجبِ في الأصل مُتعدياً بنفسه ، غير دالٍّ على عِلْمٍ أو جهلٍ ، جُرَّ باللام نحو: « ما أحبُّ زهيراً لأبيه ! وما أبغضني للخائن ! وما أكسبني للخير ! » .

فإن دلَّ على علمٍ أو جهلٍ جرَّرتُ المفعول بالباءِ : نحو: « ما أعرفني بالحقِّ ! وما أجهلُهُ بالصدق ! وما أبصرك بمواقع الصواب ! وما أعلمهُ بطرُقِ السِّداد ! » .

وإن كان فعلُ التعجبِ في الأصل مُتعدياً بحرف جرٍ ، جرَّرتُ مفعوله بما كان يتعدى به من حرفٍ ، نحو: « ما أغضبني على الخائن ! وما أرضاني عن الأمين ! وما أمسكني بالصدق ، وما أكثرُ إذعاني للحقِّ » .

(١) وقد وردَ تصغيرُ « ما أفعلُ » شذوذاً ، وهو فعلٌ لا يُصغَرُ ، لأنَّ التصغيرِ من خصائص الأسماءِ . غير أنه لما أشبه اسم التفضيل وزناً وأصلاً ودلالةً على المبالغة ، سهلَ عليهم ذلك ، كقوله :

يا ما أميلح غزلاًنا ، شدنَّ ، لنا مِنْ هُوَليائِكنَّ الضَّالِّ والسَّمْرِ!^(٤)

(١) فالأب : هو الفاعل المحب ، وزهيراً : هو المفعول المحبوب . فإن أردت العكس جرته باللام فقلت : « ما أحب زهيراً لأبيه » فيكون زهيراً هو المحب والأب هو المحبوب .
(٢) فالمتكلم هو الفاعل المبغض . والخائن هو المفعول المبغض . فإن أردت العكس جرته باللام فقلت : « ما أبغض الخائن لي » فيكون الخائن هو الفاعل والمتكلم هو المفعول .
(٣) أي : إن كان معناه يقرب من معنى الحب : كالود والمقت ، أو من معنى البغض : كالمقت والقلبي والكراهة والشنان .

(٤) شدن : النون الثانية ضمير جمع المؤنث . يقال : شدن الطيبي : إذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه : و (لنا) : جار ومجرور في موضع نصب نعت لغزلاًنا . وأصل التركيب : يا اميلح غزلاًنا لنا شدن . وقوله : « من هُوَليائِكن » : متعلق بأميلح : وهو مصغر (هؤلاء) . و (الضال) : شجر السدر البري . و (السمر) بفتح السين وضم الميم : شجر الطلح ، وهو من أشجار البادية ، والطلح المذكور في قوله تعالى : ﴿ وطلع منضود ﴾ هو الموز .

قالوا : « ولم يُسمعُ إلا في ما أملح ، وما أحسن » . غير أنه يجوز القياسُ على هذا الشذوذ ، إذا أريدَ به مع التعجب التَّحَبُّبُ كما رأيتَ في البيت . وعليه يجوز أن تقول : ما أُحِيلَاهُ ! وما أُدِينَاهُ إلى قلبي ! وما أُطِيرِفُ حديثَهُ ! وما أُظِيرِفَ مجلسه ! » .

* * *

٨ - أفعال المدح والذم

أفعال المدح هي : « نَعَمْ وَحَبَّ وَحَبَّذَا » .
وأفعال الذمِّ هي : « بَشَسَ وَسَاءَ وَلاَحَبَّذَا » .
وهي أفعالٌ لإنشاءِ المدح أو الذم فجمُلها إنشائيةٌ غير طلبية ، لا خبرية . ولا بُدَّ لها من مخصوصٍ بالمدح أو الذم .
(فإذا قلت : « نعم الرجل خالد ، وبشس الرجل فلان » . فالمخصوص بالمدح هو (خالد) ، والمخصوص بالذم هو (زيد) .
وهي غير محتاجة إلى التصرف ، للزومها أسلوباً واحداً في التعبير ، لأنها تدل على الحدث المتطلب للزمان ، حتى تحتاج إلى التصرف بحسب الأزمنة . فمعنى المدح والذم لا يختلف باختلاف الزمان) .

حبذا وحب ولا حبذا

حَبَّذَا وَحَبَّ : فعلان لإنشاءِ المدح .
فأما « حَبَّذَا » فهي مُركبةٌ من « حَبَّ » و « ذَا » الإشارية ، نحو : « حبذا رجلاً خالدٌ » .

(فحَبَّ : فعل ماضٍ ، و « ذَا » اسم إشارة فاعلة ، ورجلا : تمييز لذا

رافع إبهامه . وخالد : مبتدأ مرفوع مؤخر ، خبره جملة « حبذا » مقدمة عليه) .

ولا يتقدم عليها المخصوص بالمدح ، ولا التَّمييزُ فلا يُقالُ : « خالدٌ حبذا رجلاً » ولا « رجلاً حبذا خالدٌ » .

أما تقديم التَّمييز على المخصوص بالمدح فجائزٌ ، كما رأيت ، بل هو الأولى ، ومنه قول الشاعر :

أَلَا حَبَّذا قوماً سُلَيْمٌ ، فَإِنَّهُمْ وَقُوا ، وَتَواصُوا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ
ويجوزُ أن يكون بعده ، كقول الآخر :

حَبَّذا الصَّبْرُ شَيْمَةً لَامرئٍ رامٍ مُباراةً مَوْلَعٍ بِالْمَغْنَانِي^(١)

و(ذا) في « حبذا » تلتزم الأفراد والتذكير في جميع أحوالها . وإن كان المخصوص بخلاف ذلك . قال الشاعر :

يا حَبَّذا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلِ وَحَبَّذا ساكِنُ الرِّيَّانِ ، مَنْ كانا
وَحَبَّذا نَفْحَاتُ مِنْ يَمَانِيَةِ تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرِّيَّانِ أحياناً

فذا : مفردٌ مذكر ، والمخصوص - وهو « النَّفْحَاتُ » - جمعٌ مؤنث ، وقال الآخر :

حَبَّذا أَنْتُمْ خَلِيلِيَّ إِنَّ لَمْ تَعُدْ لاني فِي دَمْعِي المَهْرَاقِ^(٢)

فالمخصوص هنا مثني ، و« ذا » مفرد . وقال غيره : أَلَا حَبَّذا هِنْدٌ
وَأَرْضُ بها هِنْدٌ ، فذا : مذكر . وهند : مؤنث .

(١) المغاني : جمع معنى ، وهو المنزل للذي أقام به أهله ثم ارتحلوا ، من غني بالمكان إذا أقام فيه .

(٢) المهرق المسفوح المصبوب : من هراق الماء إذا أراقه وصبه .

وقد تدخل « لا » على « حبذا » فتكون مثل : « بِئْسَ » في إفادة الذم .
كقول الشاعر :

أَلَا حَبَّذا عاذري في آلِهوى ولا حَبَّذا أَلجاهل العاذل
وقول الآخر :

أَلَا حَبَّذا أهلُ أَلَملا ، غيرَ أَنَّهُ إذا ذُكرتْ هِنْدُ ، فلا حَبَّذا هِيا^(١)
ولا يجوز أن تدخل على مخصوص « حبذا » نواسخ المبتدأ والخبر ،
وهي : « كان وأخواتها ، وظنَّ وأخواتها ، وإنَّ وأخواتها » ، فلا يقال « حبذا
رجلاً كان خالدٌ » ولا « حبذا رجلاً ظننتُ سعيداً » .

ويجوز حذف مخصوصها إن علمَ : كأن تُسأل عن خالدٍ مثلاً ، فتقول :
« حبذا رجلاً » أي : حبذا رجل هو ، أي : خالدٌ . ومنه قول الشاعر :
أَلَا حَبَّذا ، لَوَلا أَلحِياءُ . ورُبَّما مَنَحْتُ آلِهوى ما لَيسَ بِالمتقاربِ^(٢)

(١) هذا البيت مطلع قصيدة لكتزة أم شملة بن برد المنقري ، قالت ذلك مية صاحبة ذي الرمة ،
وبعده :

على وجه مي مسحة من ملاحه وتحت الثياب الخزي لو كان باديا
ألم تر أن الماء يخلف طعمه وإن كان لون الماء في العين صافيا
إذا ما أتاه وارد من ضرورة تولى بأضعاف الذي جاء ظاميا
كذلك مي في الثياب إذا بدت وأثوابها يخفين منها المخازيا
تريد أن لا قيمة لجمال الظاهر إن لم يجمل الباطن . و (يخلف) : يتغير ، وهو من باب
« دخل » من (خلف الفم والماء خلوقاً) إذا تغير طعمهما .

(٢) أي : حبذا حالي معك ، أو المعنى : حبذا خلع العذار في هواك ، لولا الحياء يمنعي ذلك ،
ويحول دوني ودونك . فالحياء مبتدأ ، خبره محذوف تقديره (يمنعي) . وقيل : إن التقدير :
ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أنني أستحي أن أذكرهن ، غير أن ما قبل هذا البيت يدل على ما
ذكرناه ، وهو قوله :

هويتك ، حتى كاد يقتلني الهوى وزرتك ، حتى لامني كل صاحب
وحتى رأى مني أعاديك رقة عليك . ولولا أنت ما لان جانبي
وقوله : ما ليس بالمتقارب ، قد وضع فيه (ما) التي لغير العاقل موضع (من) . ويروى
أيضاً : من ليس بالمتقارب . يريد أنه ربما أحب من لا يطمع في قربه .

وأما «حَبٌّ» ففاعله هو المخصوص بالمدح ، نحو : «حَبٌّ زُهَيْرٌ رجلاً» . وقد يُجرُّ بباءٍ زائدة ، نحو : حَبٌّ به عاملاً ، ومنه قول الشاعر :
 فَقُلْتُ : أَقْتَلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وَحَبٌّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ (١)
 وأصله : «حَبَبٌ» بضم الباء ، بمعنى : صار محبوباً . ولذا يجوز أن يقال فيه : «حُبٌّ» ، بضم الحاء ، بنقل حركة الباء إلى الحاء وهو كثير في الاستعمال .

نِعْمَ وَبِئْسَ وَسَاءَ

نعم : فعلٌ لإنشاء المدح . وبِئْسَ وسَاءَ : فعلان لإنشاء الذم .
 قال في «المختار» : «نعم : منقول من نَعِمَ فلان بفتح النون وكسر العين» ؛ إذا أصاب النعمة . وبِئْسَ : «منقول من بِيئَسَ ، بفتح الباء وكسر الهمزة» إذا أصاب بؤساً فنُقِلَا إلى المدح والذم - فشابهها الحروف ، « فلم يتصرفا » أهـ (٢) . وأما (سَاءَ) فهول منقول من (سَاءَ يسوء سواء) (بفتح السين في المصدر) : ذا قبح . تقول : «سَاءَ عمله ، وسَاءت سيرته» . ثم نقل إلى الذم ، فلم تنصرف كما تنصرف (بئس) .

وفي «نِعْمَ وَبِئْسَ» ، أربع لغاتٍ : «نِعْمَ وَبِئْسَ» بكسر فسكونٍ - وهي أفصحهن ، وهي لغة القرآن الكريم . ثم : «نِعْمَ وَبِئْسَ» - بكسر أولهما وثانيهما - ، غير أن الغالب في «نِعْمَ» أن يجيء بعده (ما) ، كقوله تعالى : ﴿نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ . ثم «نِعْمَ وَبِئْسَ» بفتح فسكونٍ - ثم : «نِعْمَ وَبِئْسَ» ، - بفتح فكسرٍ - وهي الأصلُ فيهما .

ولا بُدُّ لهذه الأفعال من شيئين : فاعل ومخصوصٍ بالمدح أو الذم

(١) اقتلوا : اكسروا سورتها وحدتها بمزجها بالماء . والضمير للخمر و (حين تقتل) أي : تمزج بالماء ، من قتل الخمر : إذا خلطها بالماء لاضعاف تأثيرها .

(٢) أهـ : اصطلاح انتهاء النقل عن جملة أو نص من غير الكتاب . وهنا تعنى انتهاء الكلام المنقول عن كتاب «مختار الصحاح» .

نحو: «نِعَمَ الرَّجُلُ زُهَيْرٌ». فالرجلُ هو الفاعلُ والمخصوصُ بالمدح هو زهيرٌ.

أحكام فاعل هذه الأفعال

فاعلُ هذه الأفعالِ نوعانِ :

الأوّلُ : اسمٌ ظاهرٌ مُعرَّفٌ بألِ الجِنسيَّةِ ، التي تُفيدُ الاستغراقَ (أي : شمولَ الجنسِ) حقيقةً ، أو اسمٌ مُضَافٌ إلى ما اقترنَ بها ، أو مُضَافٌ إلى اسمٍ أُضيفَ إلى مُقترِنٍ بها .

فالأوّلُ نحوُ : «نِعَمَ التلميذُ زهيرٌ» و«بِشَسَ الشرابِ الخمرُ» .
والثاني ، نحو : «وَلِنِعَمَ دَارِ الْمُتَّقِينَ» ، و«بِشَسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ» .
والثالثُ ، نحو : نِعَمَ حَكِيمٍ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ زُهَيْرٌ» ، ومنه قول الشاعر :

فِنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ ، غَيْرَ مُكذِّبٍ
زُهَيْرٌ ، حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلٍ^(١)

(والحق أن (أل) ، التي تسبق فاعل هذه الأفعال ، للجنس على سبيل الاستغراق حقيقة ، كما قدّمنا . فهي مفيدة للاحاطة والشمول حقيقة لا مجازاً ، فيكون الجنس كله ممدوحاً أو مذموماً ، والمخصوص مندرج تحت الجنس ، فيشمله المدح أو الذم . فإذا قلت : «نعم الرجل زهير» فالمدح قد وقع أولاً على جنس الرجل كله على سبيل الشمول حقيقة . ثم على سبيل المخصوص بالمدح ، وهو زهير ، فيكون المخصوص قد مدح مرتين : مرة مع غيره ، لدخوله في عموم الجنس ، لأنه فرد من أفراد ذلك الجنس ، ومرة

(١) البيت لأبي طالب (عم النبي ﷺ) من لاميته المشهورة ، وهي تبلغ اثنين وثمانين بيتاً .
(والحمائل) جمع حمالة ، وهي علاقة السيف . و(حسام) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو . وقد جعله العيني في شرح الشواهد الكبرى نعتاً لزهير . وهذا سبق قلم منه (رحمه الله) لأن زهيراً معرفة ، وحسام نكرة ، والنكرة لا توصف بها المعرفة .

على سبيل التخصيص ، لأنه قد خص بالذكر . ولذلك يسمى المخصوص .
والغرض من جعلها للاستغراق والشمول على سبيل الحقيقة هو المبالغة
في إثبات المدح للممدوح « الذم للمذموم ، بجعلك المدح والذم للجنس ،
الذي هو المخصوص فرد منه . ثم يأتي المخصوص مبيناً المدار من الاجمال
في مدح الجنس على سبيل الحقيقة .

ولك أن تجعل (أل) هذه للاستغراق لا على سبيل الحقيقة . بل على
سبيل المجاز . مدعياً أن هذا المخصوص هو جميع الجنس لجمعه ما تفرّق
في غيره من الكمالات أو النقائص فإن قلت : « نعم الرجل زهير » ، فقد
جعلت زهيراً هو جميع الجنس مبالغة ، لاستغراقه جميع كمالاته ، ولم تقصد
من ذلك إلا مدحه . ونظير ذلك أن تقول : « أنت الرجل » ، أي اجتمعت
فيك كل صفات الرجال .

وقد يقوم الاسم الموصول ، إذا أريد به الجنس لا العهد مقام المَعْرِفِ
بأل الجنسية ، فيكون فاعلاً لهذه الأفعال ، كما تكون هي ، نحو : « نَعَمْ
الذي يفعل الخيرَ زهيرٌ » و « بِشَسَّ من يخون أمتَهُ فلانٌ » .

(فإن الاسم الموصول ، إذا لم يرد به المهد ، بل أريد به العموم ،
أشبه المقترن بأل الجنسية فيصح أن تسند إليه هذه الأفعال ، كما تسند إلى
المقترن بأل الجنسية) .

الثاني : أن يكون فاعلها ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة منصوبة على
التَّمييز ، واجبة التأخير عن الفعل والتقديم على الممدوح أو المذموم ،
مطابقة لهما إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً . ويأتي بعد ذلك المخصوص
بالمدح أو الذم مرفوعاً على الابتداء ، والجملة قبله خبره ، نحو : « نَعَمْ رجلاً
زهيرٌ » .

والتمييزُ هنا مُحَوَّلٌ عن فاعلٍ مُقترِنٍ بِـ (أل) ، لذا يجوز تحويله إلى فاعلٍ مُقترِنٍ بها ، فتقول : « نعم الرجلُ زهيرٌ » .

وقد تكون النكرة كلمة (ما) - التي هي اسمٌ نكرة بمعنى « شيء » - فتكون في موضع نصبٍ على التمييز ، على ما اختاره المُحققون من النحاة . وهو أقربُ الأقوال فيها . سواءً أُتليت باسمٍ ، نحو : « نِعْمَا التَّقْوَى »^(١) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِن تَبَدَّوْا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمَا هِيَ ﴾^(٢) ، أم تُتليت بجملةٍ فعليةٍ ، كقوله تعالى : ﴿ نِعْمَا يَعْظَمُكُمْ بِهِ ﴾^(٣) أم لم تُتتل بشيءٍ نحو : « أكرمه إكراماً^(٤) » .

ومتى كان فاعلها ضميراً وجبَ فيه ثلاثةُ أشياء :

الأول والثاني : إفراده واستناده ، كما رأيت . فلا يجوز إبرازه في تشنيةٍ ولا جمع ، استغناءً عنه بتشنيةٍ تمييزه أو جمعه ، سواءً أتأخر المخصوص أم تقدّم . فلا يقالُ : « نِعْمَا رجلينِ خالدٌ وسعيدٌ » ، ولا « خالدٌ وسعيدٌ نِعْمَا رجلينِ » .

الثالث : وجوبُ أن يُفسره اسمٌ نكرةٌ يُذكرُ بعده منصوباً على التمييز كما قدّمنا .

وإذا كان الفاعلُ مؤنثاً جازَ أن تلحقَ الفعلَ تاءُ التأنيثِ ، سواءً أكان مُظهِراً ، نحو : « نِعْمَتِ المرأةُ فاطمةٌ » ، وجازَ أن لا تلحقه هذه التاءُ استغناءً عنها بتأنيثِ التمييزِ المُفسّر ، ذهاباً إلى أن هذه الأفعالُ لما أشبهت الحرفَ في

(١) أي : نعم شيئاً التقوى .

(٢) أي : نعم شيئاً هي ، أي الصدقات ، والمعنى : فنعمة شيئاً إبدؤها .

(٣) أي : نعم شيئاً يعظّمكم به ، والمخصوص هنا محذوف ، وجملة يعظّمكم به نعت له ، والتقدير : نعم شيئاً يعظّمكم به .

(٤) أي : نعم شيئاً هو ، أي : الأكرام . والمخصوص هنا أيضاً محذوف . وهو ضمير الأكرام .

الجمود لَزِمَتْ طَرِيقَةً وَاحِدَةً فِي التَّعْبِيرِ ، فَتَقُولُ : « نَعَمَ الْمَرْأَةُ فَاطِمَةُ ، وَنَعَمَ
أَمْرَأَةً فَاطِمَةُ . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

نَقُولُ عِرْسِي ، وَهِيَ لِي عَوْمَرَةٌ :
بِئْسَ امْرَأً ، وَإِنِّي بِئْسَ الْمَرَّةُ (١)

وقول الآخر :

نَعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ ، لَوْ بَدَلْتُ
رَدَّ التَّجِيَّةِ نَطْقًا ، أَوْ بِلِيْمَاءِ

وكذا ، إِذَا كَانَ الْمَخْصُوصُ مُؤَنَّثًا ، يَجُوزُ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ وَتَأْنِيثُهُ ، وَإِنْ
كَانَ الْفَاعِلُ مُذَكَّرًا ، فَتَقُولُ : « بِيئْسَ أَوْ بِئْسَتِ الشَّرَابِ الْخُمْرُ » وَ« نَعَمَ أَوْ
نَعِمَتِ الثَّوَابُ الْجَنَّةُ » ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

نَعِمَتْ جِزَاءَ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الْأَمَانِ وَالْمُنَى وَالْمِنَّةُ

أحكام المخصوص بالمدح والذم

لا يجوز أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلا معرفة ، كما رأيت في
الأمثلة المتقدمة ، أو نكرة مفيدة ، نحو : « نَعَمَ الرَّجُلُ رَجُلٌ يُحَاسِبُ
نَفْسَهُ » . وَلَا يُقَالُ : « نَعَمَ الْعَامِلُ رَجُلٌ » ، لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ .

وهذا المخصوص مرفوعٌ أبدأً ، إما على الابتداء ، والجملة قبله خبره .

وإما على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ وجوباً ، لا يجوزُ ذكْرُهُ ، وَيَكُونُ
التَّقْدِيرُ فِي قَوْلِكَ : « نَعَمَ الرَّجُلُ زَهِيرٌ » . « نَعَمَ الرَّجُلُ هُوَ زَهِيرٌ » .

(والكلام حينئذ يكون كأنه جواب لسائل سأل : « من هو؟ » حين

(١) العرس : الزوجة . و(لي) هنا بمعنى معي . و(العومرة) : الصياح والصخب والاختلاط
والجلبة . يقال منه : عومر القوم : إذا صاحوا وصخبوا واختلطوا . وعومر فلان القوم : إذا
جمعهم وحسبهم في مكان ما ، و(المره) : المرأة ، وهي مخففة عنها .

قلت : « نعم الرجل » ، فقلت مجيباً : « زهير » ، أي : هو زهير . ولا يجوز ذكر هذا المبتدأ ، لأنه أحد المواضع التي يجب فيها حذفه . كما ستعلم في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

وقد يُحذفُ المخصوصُ : إذا دلَّ عليه دليل ، كقوله تعالى : ﴿ نِعَمَ العبدُ ، إنه أَوَّابٌ ﴾ ، أي : نعم العبد أيوبُ . وقد عُلم من ذكره قبل . وقوله سبحانه : ﴿ والأرض فرشناها ، فنعم الماهدون ﴾ ، أي : فنعم الماهدون نحنُ . ومنه قول الشاعر :

نِعَمَ الفَتَى فَجَعَتْ به إِخْوَانُهُ يَوْمَ البَقِيعِ حَوَادِثُ الأَيَّامِ
أي : نِعَمَ الفَتَى فتى فجعتُ حوادث الأيام به إِخْوَانُهُ يومَ البَقِيعِ .
فجملته « فجعت » في موضع رفعٍ صفةٍ لفتى المحذوف ، وهو المخصوصُ المحذوف .

ومن حق المخصوص أن يُجانسَ الفاعلَ . فإن جاء ليس من جنسه ، كان في الكلام مجازاً بالحذف ، كأن تقول : « نِعَمَ عَمَلًا زهيرٌ » ، فالكلام على تقدير مُضَافٍ نَابٍ فيه عنه المضافُ إليه ، إذ التقديرُ : « نِعَمَ عَمَلًا عملُ زهيرٍ » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ساء مثلاً القومُ الذين كَذَّبُوا بآياتنا ﴾ . والتقديرُ : « ساء مثلاً مثلُ القومِ » .

ويجوز أن يُباشِرَ المخصوصُ ، في هذا الباب ، نواسخُ المبتدأ والخبر ، سواءً أتقدَّم المخصوصُ ، نحو : كان زهيرٌ نِعَمَ الشاعرُ ، ونحو قوله :

إِنَّ أبْنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعَمَ أَخُو النَّدى وَأَبْنُ العَشِيرَةِ
أم تأخرَ ، نحو : « نِعَمَ الرجلُ ظننتُ سعيداً^(١) » ، ومنه قول زهير :

(١) المخصوص بالمدح هو سعيد . وقد نصب بظن على أنه مفعولها الأول ؛ وجملة « نعم الرجل » قبلها : في موضع نصب على أنها مفعولها الثاني .

يَمِيناً، لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجُدْتُمَا
عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ^(١)

وقول الآخر :

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا ، كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ^(٢)

أحكام التمييز في هذا الباب

يجب في تمييز هذا الباب خمسة أمور :

(١) أن يتأخر ، فلا يُقالُ : « رجلاً نِعَمَ زهيرٌ » . وقد يتأخر عنه نادراً ، نحو : « نِعَمَ زهيرٌ رجلاً » .

(٢) أن يكون مُطابِقاً للمخصوص إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً ، نحو : « نِعَمَ رجلاً زهيرٌ » ، « نِعَمَ رجلين زهيرٌ وأخوه » ، و « نِعَمَ رجلاً أنتم » ، و « نِعَمْتُ فتاةً فاطمةً » ، و « نِعَمْتُ فتاتين فاطمةً وسُعادُ » ، و « نِعَمْتُ فتياتٍ المجتهداتُ » ، ومن ذلك قول الشاعر :

نِعْمَ أَمْرَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبٌ كِلَاهُمَا غَيْثٌ ، وَسَيْفٌ عَضْبٌ

(٣) أن يكون قابلاً لأل ، لأنه محوّلٌ عن فاعلٍ مُقْتَرِنٍ بها ، كما تقدّم ، فإن قلتَ : « نِعَمَ رجلاً زهيرٌ » ، فالأصلُ : « نِعَمَ الرجل زهيرٌ » . فإن لم يقبلها : كَمَثَلٍ وَأَيٌّ وَغَيْرِ وَأَفْعَلٍ فِي التَّفْضِيلِ ، فلا يُمَيِّزُ به هذا الباب .

(إذا أريد بأفعل معنى التفضيل فلا يُميزُ به ؛ فلا يُقالُ : « نِعَمَ أكرم

(١) التاء في وجدتما : نائب فاعل لوجد - وهي مفعولها الأول ؛ والجملة قبلها : مفعولها الثاني ، والأصل : نعم السيدان أنتما . فلما دخلت « وجد » اتصل الضمير : و (السحيل) : السهل ، وأصله الخيط غير المفتول . و (المبرم) : الصعب ، وأصله : الخيط المفتول ، فكنى عن سهولة الأمر ، وبالمبرم عن صعوبته .
(٢) أمارس فيها : أتأني فيها وأعالجها وأزاولها .

منك خالد» ، ولا : «نعم أفضل رجل علي» ، لأنه حينئذ لا يقبل (أل) إذا حوّل فاعلاً^(١) . أما إن لم يرد به معنى التفضيل ، فجائز التعبير به نحو : «نعم أعلم زهير» أي : «نعم عالماً زهير» لأنه يصح أن تباشره (أل) في هذه الحالة ، فنقول : «نعم أعلم زهير» .

(٤) أنه لا يجوز حذفه ، إذا كان فاعل هذه الأفعال ضميراً يعود عليه ، وقد يُحذف نادراً : كقولك : «إن قلت كذا فيها ونعمت» ، أي : «نعمت فعلة فعلتك» ومنه حديث : «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت» ، أي : «فبالسنة أخذ ، ونعمت سنة سنة الوضوء»^(٢) .

أما إن كان فاعله اسماً ظاهراً ، فلا يحتاج الكلام إلى ذكر التمييز ، نحو : «نعم الرجل علي» لأن التمييز إنما هو لرفع الإبهام ، ولا إبهام مع الفاعل الظاهر .

وقد يجتمع التمييز مع الفاعل الظاهر ، تأكيداً له ، فإن التمييز قد يُذكر للتأكيد ، لا لرفع الإبهام^(٣) ، كقول الشاعر : «نعم الفتاة فتاة هنا ...» (البيت السابق) .

وقد يُجرُّ التمييز ، في هذا الباب ، بمن كقول الشاعر :

تَحْيِرُهُ ، فلم يَعْدِلِ سِوَاهُ فَنَعَمَ أَلْمَرُّ مِنْ رَجُلٍ يَهَامِي
ومثله تمييز «حَبَا وَحَبَّ» ، كقول الشاعر جرير :

يَا حَبَا جَبَلُ آلِ رِيَانٍ مِنْ جَبَلٍ
وَحَبَا سَاكِنُ آلِ رِيَانٍ ، مَنْ كَانَا

(١) راجع مبحث (أحوال اسم التفضيل) في مبحث اسم التفضيل في هذا الجزء .
(٢) في هذا الكلام حذف شيئين : التمييز ، وهو «سنة» ، والمخصوص ، وهو «سنة الوضوء» .
(٣) كقوله تعالى : «{إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً} فنسباً لم يذكر للبيان ورفع الإبهام ، لأن ذكر الشهور قبل العدد مزيل لإبهامه ، وإنما أريد بذلك التمييز التأكيد .

الملحق بنعم وبئس

قد يجري مجرى (نعم وبئس) - في إنشاء المدح أو الذم - كل فعلٍ ثلاثي مجرّد، على وزن (فعل) - المضموم العين - على شرط أن يكون صالحاً لأن يُبنى منه فعلُ التعجب، نحو: «كرمُ الفتى زهيراً!» و«ولؤمُ الخائنُ فلانُ!» .

فإن لم يكن في الأصل على وزن (فعل)، حوّله إليه، لأنّ هذا الوزن يدلُّ على الخصال والغرائز التي تستحق المدح أو الذم، فتقول في المدح من (كتب وفهم): «كُتِبَ الرجلُ خالدًا! وفُهِمَ التلميذُ زهيراً!»، وتقول في الذم من «جهل وكذب»: «جَهِلَ الفتى فلانُ! وكذَّبَ الرجلُ فلانُ!» .

فإن كان الفعلُ معتلاً الآخر، مثل: «قضى ورمى وغزا ورضي وصدي^(١)»، قُلبت آخِرُهُ وَاوًا عند نقله إلى باب (فعل)، لتُناسب الضمة قبلها، فتقول: «قَضَوْ ورمَوْ وعرَّزَوْ ورضَوْ وصدَوْ»:

وإن كان معتلاً العين، مثل: «جادَ وسادَ»، بقي على حاله، وقُدِّرَ النُّقل إلى باب (فعل)، لأنك لو قلت: «جَوَدَ وَسَوَدَ»، لَعادت الواوُ ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ومن هذا الباب (ساء) - المتقدم ذكره مع (نعم وبئس) - فإنه لما أريد به معنى (بئس)، حوّل إلى باب (فعل) فصار «سوأ»، ثم قُلبت الواوُ ألفاً لأنها متحركة مفتوح ما قبلها، فَرَجَعَ إلى «ساء». وإنما يُذكرُ مع «نعم وبئس»، لأنه يجري مجراها في كل أمر، يُخالفهُما في حكم .

واعلم أنه يجوزُ فيما يجري مجرى «نعم وبئس»، سواء أكان مضموم

(١) صدي يصدى صدى: هو كعطش عطشاً، وزناً ومعنى .

العين أصالةً أو تحويلاً ، أن تَسْكُنَ عَيْنُهُ ، مثل : « ظُرْفَ وَفُهُمَ » وأن تُنْقَلَ حركتها إلى فائه ، نحو : « ظُرْفَ وَفُهُمَ » ، وعليه قول الشاعر :

لا يَمْنَعُ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ ، ولا
أُعْطِيهِمْ مَا أَرَادُوا ! حُسْنَ ذَا أَدْبَا !

(أي حسن هذا أدباً ، فذا : اسم إشارة فاعل . وأدباً تمييز . والواو في قوله : « ولا أعطيهم » واو المعية التي ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة ، فأعطيهم منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقة بنفي . وكان حقه أن يظهر الفتحة على الياء لخفتها لكنه أضمرها ضرورة . يقول : « ما أحسن أن لا يمنع الناس مني ما أردت من مالهم ومعونتهم مع بذلي لهم ما يريدون مني من مال ومعونة » . يقول ذلك منكرراً على نفسه أن يعينه الناس ولا يعينهم . فحسن : للمدح والتعجب . وأراد بها هنا التعجب الإنكاري . وقيل في معناه : يريد أنه يقهر الناس فيمنعهم ما يريدون منه ، ولا يستطيعون أن يمنعوهم مما يريد منهم لعزته وسطوته . وجعل هذا أدباً حسناً . والصواب ما قدمناه ، لأن ما قبله من القصيدة يدل على ذلك وهو قوله :

قَدْ يَعْلَمُ النَّاسُ أَنِّي مِنْ خِيَارِهِمْ
فِي الدِّينِ دِيناً ، وَفِي أَحْسَابِهِمْ حَسَباً

(واعلم أن الأدب الذي كانت تعرفه العرب : هو ما يحسن من الأخلاق وفعل المكارم ؛ كترك السفه ، وبذل المجهود ، وحسن اللقاء . واصطلاح الناس بعد الاسلام بمدة طويلة على أن يسموا العالم بالنحو والشعر وعلوم العرب « أدبياً » وأن يسموا هذه العلوم « الأدب » . وذلك كلام مولد لم تعرفه العرب بهذا المعنى ، لأن هذه العلوم قد حدثت في الإسلام) .

وَيُنْفِئُ مَا يَجْرِي مَجْرَى « نَعْمَ وَبِئْسَ » - مَعَ المَدْحِ أَوْ الذَّمِّ - التَّعْجَبُ ،

ومعنى التعجب فيه قويٌّ ظاهرٌ ، كما رأيتَ . حتى إن بعضَ العلماءِ ألحقهُ
ببابِ التعجب . والحقُّ أنه مُلحقٌ بالبايين ، لتضمُّنِهِ المعنيين ، لذلك تجري
عليه أحكامُ هذا البابِ وأحكامُ ذلك من بعضِ الوجوه كما ستعلم .

حكم الملحق بنعم وبئس

يجري ما يُلحقُ بنعم وبئسَ مجراهما ، من حيثُ الجمودِ وإنشاءِ المدحِ
والذمِّ ، (إلا أنه يتضمَّنُ أيضاً معنى التعجب ، كما تقدَّم) ، وكذلك من
حيثُ الفاعلِ والمخصوصِ .

فيكونُ فاعلُهُ ، كفاعلِهما ، إما اسماً ظاهراً مُعرِّفاً بأل نحوُ : « عَقَلَ
الفتى زهيراً ! » ، أو مُضافاً إلى مُقترِنِ بها ، نحوُ : قرؤُ غلامُ الرجلِ
خالداً ! » . وإما ضميراً مستتراً بنكرةٍ بعدهُ منصوبةٌ على التمييزِ ، نحوُ : « هَدَوْ
رجلاً عليّاً ! » .

غير أن فاعله الظاهرَ يُخالفُ فاعلِهما الظاهرَ في أمرين :

الأولُ : جوازُ خلوِّهِ من (أل) نحوُ : « خطبَ عليٌّ ! » ولا يجوزُ ذلك
في فاعلٍ : « نِعَمَ وبئسَ » .

الثاني : أنه لما أفادَ فعلُهُ - مع المدحِ أو الذمِّ - التعجُّبَ جاز أن يُجرَّ
بكسرةٍ باءٍ زائدةٍ تشبيهاً له « بأفعلٍ به » في التعجُّبِ ، نحوُ : « شَجِعَ
بخالداً ! » . ولا يجوزُ ذلك في فاعلِهما .

أما فاعله المُضمرُّ العائدُ على التمييزِ بعدهُ فيوافقُ فاعلِها المُضمرَّ في أن
الفعلِ معه يجوزُ أن يكونَ بلفظٍ واحدٍ للجميعِ ، نحوُ : « المجتهدةُ حَسُنَ
فتاةً ، والمجتهدانِ حَسُنَ فتيتانِ والمجتهدونَ حَسُنَ فتيةً ، والمجتهداتُ حَسُنَ
فتياتٌ » . كما تقولُ : « المجتهدةُ نِعَمَ فتاةً ، والمجتهدانِ نِعَمَ فتيتانِ » الخ .

ويُخالفُهُ في جوازِ أن يكونَ على وفقِ ما قبله أفراداً وتشبيهاً وجمعاً وتذكيراً

وتأنيثاً ، نحو : المجتهدُ حَسُنَ فتىً ، والمجتهدةُ حَسُنَتْ فتاةً ، والمجتهدانِ حَسُنَا فَتَيَيْنِ والمجتهدونَ حَسُنُوا فَتِيَانًا ، والمجتهداتُ حَسُنَّ فَتِيَاتٍ . ولا يجوز في « نعم وبئس » إلا أن يكونا بلفظٍ واحد ، وذلك بأن يكون فاعلهما المضمَر مفرداً عائداً على التمييز بعده إلا ما كان من جواز تأنيثه ، إذا عاد على مؤنثٍ ، كما تقدّم .

* * *

٩- نون التوكيد مع الفعل

نونا التوكيد ، إحداهما ثقيلةٌ مفتوحة ، والأخرى خفيفةٌ ساكنة . وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ .

(ويجوز أن تكتب النون المخففة بالألف مع التنوين كما في الآية الكريمة ، (وهو مذهب الكوفيين) : فإن وقفت عليها وقفت بالألف . ويجوز أن تكتب بالنون ، كما هو شائع ، وهو مذهب البصريين) .

ولا يُؤكِّدُ بهما إلا فعلُ الأمرِ ، والمضارع .

فأما فعلُ الأمرِ ، فيجوز توكيدهُ مُطلقاً ، مثل : « اجتهدنَّ ، وتعلَّمنَّ » .

وأما الماضي فلا يجوز توكيدهُ مُطلقاً . وقال بعضهم : إن كان ماضياً لفظاً ، مُستقبلاً معنىً ، فقد يُؤكِّدُ بهما على قَلَّةٍ .

ومنه الحديث : « فإما أدركنَّ أحدٌ منكم الدَّجالَ » ، فإنه على معنى :

« فإما يُدركنَّ » . ومنه قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكَ ، لو رَجِمْتَ مُتِيماً لولايكِ لم يَكِ للصَّبَابَةِ جَائِحاً

لأنه على معنى « لِيُدومَنَّ » فهو في معنى الأمر . والأمر مستقبل .

وأما المضارعُ فلا يجوز توكيدهُ ، إلا أن يَقَعَ بعد قَسَمٍ ، أو أدَاةٍ من

أدوات الطَّلْبِ أو النفي أو الجزاء ، أو بعد (ما) الزائدة .
وتأكيدُه في هذه الأحوال جائز ، إلا بعد القسم ، فيجبُ تارة ، ويمتنع
تارة أُخرى ، كما ستعلم .

تأكيد المضارع بالنون وجوباً

يؤكدُ المضارعُ بالنون وجوباً ، إذا كان مُثَبَّتاً مستقبلاً ، واقعاً في جواب
القسمِ غيرِ مَفْصُولٍ من لامِ الجوابِ بفاصل^(١) ، كقوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ
لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ .

وتوكيدهُ بالنون ، ولزومُ اللامِ في الجوابِ - في مثل هذه الحال - واجبٌ
لا مَعْدِلٍ عَنْهُ .

وما ورد من ذلك غير مُؤَكِّدٍ ، فهو على تقدير حرف النفي . ومنه قوله
تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفُ ﴾ أي : « لا تفتأ » . وعلى هذا فمن قال :
« واللَّهِ أَفْعَلُ » ، أَيْمَ إِنْ فَعَلَ^(٢) ، لَأَنَّ المعنى : « واللَّهِ لا أَفْعَلُ » فإن أراد
الإثبات وجب أن يقول : « واللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ » . وحينئذٍ يَأْتُمُّ إِنْ لم يفعل .

التوكيد بها جوازاً

يؤكدُ المضارعُ بالنون جوازاً في أربع حالات :

(١) أن يَقَعَ بعد أداة من أدوات الطَّلْبِ ، وهي : « لَأَمْ الأَمْرُ » و« لا »
الناهية ، وأدوات الإِسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّيِّ وَالتَّرْجِيِّ وَالعَرَضِ وَالتَّحْضِيضِ . وهذه

(١) فإن كان المضارع الواقع في جواب القسم منفيًا ، أو للحال ، ومفصلاً من لام جواب
القسم ، امتنع تأكيده ، كما ستعلم .

(٢) هذا على قول من يقول : إن الإيمان مبنية على أسلوب الكلام . أما من يقول : إن ميناها على
العرف ، فلا يرى ذلك ، إن كان العرف في مثل هذا اليمين أنها للقسم على الاثبات لا على
النفي .

أمثلتها : « اجتهدن . لا تكسلن . هل تفعلن الخير ؟ ليتك تجدن . لعلك تفوزن . ألا تزورن المدارس الوطنية . هلاً يرعون الغاوي عن غيه » .
(٢) أن يقع شرطاً بعد أداة شرط مصحوبة بـ (ما) الزائدة .

فإن كانت الأداة « إن » فتأكيده حينئذ قريب من الواجب ، حتى قال بعضهم بوجوبه^(١) . ولم يرد في القرآن الكريم غير مؤكد ، كقوله تعالى : ﴿ فإما يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ (٢) فاستعِذْ بِاللَّهِ ﴾ ، وقوله : ﴿ فإمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ . ونذر استعماله غير مؤكد ، كقول الشاعر :

يا صاح ، إمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ
فَمَا التَّخْلِي عَنِ الْإِخْوَانِ مِنْ شِيمِي^(٣)

وإن كانت الأداة غير « إن » فتأكيده قليل ، نحو : « حيثما تكونن آتِك . متى تُسافرن أسافر » .

وأقل منه أن يقع جواب شرط ، أو بعد أداة غير مصحوبة بـ (ما) الزائدة . . فالأول كقول الشاعر :

ومَهْمَا تَشَأُ مِنْهُ فَرَارَةٌ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأُ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَمْنَعُ^(٤)
والآخر كقول الآخر :

مَنْ نَثَقَفَنْ مِنْهُمْ^(٥) فَلَيْسَ بَابٍ أَبَدًا . وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

(١) ذكر ذلك ابن هشام في المغني .
(٢) أي : يعترينك وسوسة يحملك على غير ما أنت مأمور به من كريم الخصال . وأصل معنى النزغ : النحس والطعن والغرز .
(٣) الجدة : الغنى . و (الشيم) : الأخلاق والطباع . والمفرد شيمة .
(٤) فرارة : اسم قبيلة : وقوله « تمنعاً » أصله « تمنعن » ، بنون التوكيد ، قلبها ألفاً للوقف ، وذلك سائغ جائز . وهو جواب الشرط .
(٥) أي : من نظف به منهم ورواية سيبويه في كتابه : « من يثقفن » بالياء والبناء للمجهول يقال : « ثقفته - من باب علم يعلم - أي ظفرت به أظفر » .

(٣) أن يكون منفياً - بِ (لا) - بشرط أن يكون جواباً للقسم - كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ .
وأقل منه أن يكون منفياً بِ (لم) كقول الشاعر ، يَصْفُ جِبلاً عَمَّهُ
الْخِصْبُ وَحَفَّهُ النَّبَاتُ .

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ - مَا لَمْ يَعْلَمًا^(١) - شيخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا
وإنما سَوَّغَ توكيدَ المنفيِّ بِ (لم) مع أنه في معنى الماضي ، والماضي
لا يُؤكِّدُ بالنون - كونه منفياً ، وأنه مضارع في اللفظ .

(٤) أن يقع بعد (ما) الزائدة ، غير مسبوقه بأداة شرط . ومنه :
قولهم : « بَعِينِ مَا أَرَيْنَكَ^(٢) » ، وقولهم : بَجَهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ^(٣) ! » ، وقولهم :
« بِالْمِ مَا تُخْتَنِنُهُ » ، ويروى أيضاً : تُخْتَنِنَنَّ^(٤) .

(١) أصله : « يعلمن » بنون ساكنة هي نون التوكيد الخفيفة .
(٢) هو مثل يضرب في الحث على العمل وترك البطء فيه : قال في لسان العرب : « معناه : عجل
حتى أكون كأنني أراك » . وفي مجمع الأمثال : أي : « أعمل كأنني أنظر إليك » . و« ما » :
صلة (أي : زائدة) ، ولأجلها ، دخلت النون في الفعل . وفي جمهرة الأمثال : « معناه :
أعجل . وهو من الكلام الذي عرفت معناه سماعاً ، من غير أن يدل عليه لفظه . وهذا يدل
على أن لغة العرب لم ترد علينا بكاملها ، وأن فيها أشياء عرفها العلماء » . وفي أساس
البلاغة : « وتقول لمن بعثته واستعجلته » : « بعين ما أرينك » . أي : « لا تلوعلى شيء
فكأنني أنظر إليك » . وقال ابن يعيش في شرح المفصل ، أي : « اتحقق ذلك ولا أشك
فيه » . وفي شرح التوضيح وحاشية الصبان على الأشموني وحاشية الخضري على ابن
عقيل : « تقوله ذلك لمن يخفي أمراً أنت به بصير » أي : « إنني أراك بعين بصيرة » وليس ما
قاله ابن يعيش وهؤلاء بشيء . والقول ما تقدم عن لسان العرب ومجمع الأمثال وجمهرة
الأمثال وأساس البلاغة .

(٣) هو مثل يضرب للشيء لا ينال إلا بجهد ومشقة . أي : اجتهد في هذا الأمر واتعب فيه ، فإنه
لا يبلغ إلا بمشقة وجهد ونصب . والمعنى : لا بد لك من التعب والمشقة حتى تبلغه .
(٤) أي : لا يكون الختان إلا بالمشقة . وهو مثل يضرب للصبر على ما لا ينال إلا بالمشقة .
ومعناه : لا يدرك المطلوب إلا بالصبر على المكروه . ورواية : « تختننه » هي بكسر النون
الأولى ، فيكون المثل - في أصله - خطاباً لامرأة . والهاء للسكت . ورواية : « تختنن » هي
بفتحها ، فيكون أصله خطاباً لرجل .

وقول الشاعر :

إذا ماتَ منهم مَيِّتٌ سُرِقَ أبْنُهْ ومِنَ عَصَيةٍ ما يَنْبِتُنْ شَكِيرُها^(١)

امتناع توكيد المضارع بالنون

يُمْتَنَعُ تَأْكِيدُ المَضارعِ بالنونِ في أربعِ حالاتٍ :

(١) أن يكون غير مسبوq بما يُجيزُ توكيدَه : كالقسم وأدوات الطلب والنفي والجزاء^(٢) و(ما) الزائدة .

(٢) أن يكون منفيًا واقعًا جواباً لقسم ، نحو : « واللّه لا أنقض عهد أمي » . ولا فرق بين أن يكون حرفُ النفي ملفوظاً - كهذه الأمثلة - وأن يكون مُقدِّراً ، كقوله تعالى : ﴿ تالّله تفتأ تذكُر يوسف ﴾ ، أي : « لا تفتأ » .

(٣) أن يكون للحال ، نحو : « واللّه لتذهبُ الآن » ، ومنه قول

الشاعر :

(١) هو مثل يضرب لمشابهة الرجل أباه . وقوله : « سرق ابنه » . هو بالبناء للمجهول ، أي : سرق ابنه منه . يريد أن الابن يشبه أباه ، فمن رأى هذا ظنه هذا : فكان الابن مسروق منه . وضبطه بعضهم بالبناء للمعلوم ، فيكون المعنى : إذا مات منهم ميت سرق منه ابنه صفات أبيه وأخلاقه وشمائله . والمعنى : أن الولد ينشأ على ما نشأ عليه أبوه . وقد ضرب لذلك مثلاً ما ينبت في أصل الشجرة ، فهو متصف بصفاتِها ، وذلك قوله في الصراع الآخر : ومن عضة ما ينبتن شكيرها و(العضة) : واحدة العضاء وهي نوع من الشجر له شوك ، أو هي ما طال من شجر الشوك واشتد شوكه والواحدة « عضة » و« عضة » - بالتاء والهاء - والهاء هي الأصل ، والتاء مبدلة منها (والشكير) : ما ينبت في أصل الشجرة . وشكير الزرع : ما ينبت منه صغاراً في أصول الكبار . وهو أيضاً : ما ينبت من أصل الشجرة حولها . وفسره بعضهم بالشوك . وبعضهم بلحاء الشجر - أي قشرة . وللشكير معانٍ آخر حقيقية مجازية ، وكلها يرجع إلى معنى ما يتفرغ عن أصله . ومعنى قوله : « ومن عضة ما ينبتن شكيرها » : أن صغار الشجر تنبت من كبارها ولهذا تشبهها . وقد ضرب ذلك مثلاً للفرع يشبه أصله ، لأنه منه ، فهو يرث صفاته وشمائله ، كما أن ما يتفرغ من الشجرة يشبهها ، لأنه منها ، وهذا في معنى قولهم : « إن العصا من العصية » وقول الشاعر :

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابهه أبه فما ظلم

(٢) المراد بأدوات الجزاء : أدوات الشرط .

يَمِيناً لِأَبِغَضُ كُلِّ أَمْرٍ يُزْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ^(١)
وقول الآخر :

لِئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ
لِيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

(٤) أن يكون مفصلاً من لام جواب القسم ، كقوله تعالى :

﴿ لئن مُتُّم ، أو قُتِلْتُمْ لِإِلى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ وقوله :

﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ .

أحكام النون والفعل المؤكد بها

(١) لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد ضمير التثنية ، فلا يقال : « واللّه لتذهبانن » ولا بعد نون النسوة فلا يقال : « لا تذهبنن » أما بعد واو الجماعة وياء المخاطبة فتقع ، نحو : « هل تذهبونن ؟ هل تذهبينن ؟ » ونحو : « لا تذهبن . اذهبن^(٢) . لا تذهبن . اذهبن^(٣) » .

(٢) إذا وقعت النون المشددة بعد ضمير التثنية ، ثبتت الألف ، وكسرت النون تشبيهاً لها بنون التثنية في الأسماء نحو : « اكتبانن ، ليكتبانن » . فإن كان الفعل مضارعاً مرفوعاً ، حذفت نون الرفع أيضاً ، كيلاً تتوالى ثلاث نونات ، نحو : « هل تكتبانن ؟ » والأصل : « تكتبانن » .

(١) يزخرف : يزين . أراد أنه يبغض كل إنسان يزخرف أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل . أو المراد أنه يبغض كل امرئ يدعي بما ليس فيه ، فإذا امتحن أعجزه أن يثبت القول بالفعل .
(٢) والأصل : « لا تذهبون واذهبون » - بنون مخففة في آخرهما - حذفت واو الضمير رفعاً لاجتماع الساكنين .

(٣) والأصل : « لا تذهبين واذهبين » حذفت ياء المخاطبة كيلاً يجتمع ساكنان والنون هذه هي نون التوكيد الخفيفة .

(وإنما ثبتت الألف مع اجتماع ساكنين - هي النون الأولى من النون المشددة - سهولة النطق بالألف مع ساكن بعدها) .

(٣) وإذا وقعت نون التوكيد بعد واو الجماعة - المضموم ما قبلها . أو ياء المخاطبة - المكسور ما قبلها - حُذفت واو الجماعة وياء المخاطبة ، حَذَرَ التقاء الساكنين ، وبقيت حركة ما قبلهما على حالها ، نحو : « أَكْتُبَنَّ ، أَكْتُبَنَّ . لِيَكْتُبَنَّ ، - أَدْعَنَّ . ادْعَنَّ . لِيَدْعَنَّ - إِرْمَنَّ إِرْمَنَّ لِيَرْمَنَّ » ، والأصل : « اِكْتُبُونَ . اِكْتُبِينَ . لِيَكْتُبُونَ - اُدْعُونَ ، اُدْعِينَ . لِيَدْعُونَ - إِرْمُونَ . إِرْمِينَ . لِيَرْمُونَ » .

فإن كان الفعل مضارعاً مرفوعاً تُحذف نون الرفع أولاً ، ثم تُحذف الواو والياء لاجتماع ساكنين بعد حذف النون ، نحو : « هل تَدْهَبَنَّ ، هل تَدْهَبَنَّ » والأصل : « تَدْهَبُونَ تَدْهَبِينَ » .

(حذفت نون الرفع كراهية اجتماع ثلاث نونات ، فاجتمعت بعد حذفها ساكنان : واو الجماعة أو ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ، فحذفت الواو والياء حذر التقاء الساكنين) .

(٤) إن كان ما قبل واو الجماعة وياء المخاطبة - المتصلين بالنون - مفتوحاً ، ثبتت الواو والياء ، نحو : « هل نَخْشُونَ ؟ اخْشَوْنُ ؟ هل تَرْضَيْنُ ؟ إِرْضَيْنُ » غير أن واو الجماعة تَضُمُّ ، وياء المخاطبة تكسر ، ويبقى ما قبلهما على حالة من الفتح ، كما رأيت .

(وحق الواو والياء أن تكونا ساكنتين : وإنما حرّكت الواو بالضممة والياء بالكسرة تخلصاً من اجتماع ساكنين - وهما الواو أو الياء والنون الأولى من النون المشددة .

واعلم أن النون المشددة حرفان أولهما ساكن . فإن الحرف المشدد

حرفان في اللفظ وإن كان حرفاً واحداً في الخط) .

(٥) إذا لَحِقَتْ نون التوكيد آخر الفعل المُسْنَدِ إلى ضميرٍ مستترٍ أو أسمٍ ظاهرٍ ، فُتِحَ آخِرُهُ ، نحو : « هل تَكْتَبِينَ ؟ لِيَكْتُبِينَ زهيرٌ . اَكْتُبِينَ » فإن كان مُعْتَلًّا الآخر بالألف قلبتها ياءً ، نحو : « هل تَسْعِينَ ؟ إَسْعِينَ » .

(٦) إذا أَكْدَتِ بالنون الأمرَ المبنيَّ على حذف آخره ، والمضارعَ ، المجزوم بحذف آخره ، رَدَدَتْ إليه آخِرُهُ - إن كان واوًا أو ياءً - مَبْنِيًّا على الفتح ، فتقول في « ادْعُ ولا تدْعُ وامش ولا تمش » : « ادْعُونَ . لا تَدْعُونَ - إِمَشِّنْ . لا تَمَشِّنْ » . فإن كان المحذوفُ ألفاً قلبتها ياءً ، فتقول في « اخش وليخش » : « إِخْشِينَ ، لِيخْشِينَ » .

(٧) إذا ولي نون النَّسْوَةِ نون التوكيد المُشَدَّدَةَ ، وجب الفصل بينهما بألفٍ ، كراهية اجتماع النونات ، نحو : « يَكْتُبَانَّ وَاكْتُبَانَّ » . وحينئذٍ تُكْسَرُ نون التوكيد وجوباً ، كما رأيت ، تشبيهاً لها بالنون بعد ألف المثني .
أما النون المخففة فلا تَلْحَقُ نون النَّسْوَةِ ، كما تقدم .

(٨) النون المخففة ساكنة كما علمت ، فإن وُلِيها ساكنٌ حُذِفَتْ فراراً من اجتماع الساكنين ، نحو : « أَكْرَمَ الكَرِيمِ » . والأصلُ : « أَكْرَمَنْ » . ومنه قول الشاعر :

ولا تُهَيِّنَنَّ الْفَقِيرَ ، عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا ، وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
والأصلُ : « لا تُهَيِّنَنَّ » .

ويجوز قلبها ألفاً عند الوقف ، فتقول في « اَكْتُبِينَ » - إذا وقفت عليه - :
« اَكْتُبَا » . ومنه قول الشاعر :

أَقْصِرْ، فَلَسْتَ بِمُقْصِرٍ، جُزْتَ أَلْمَدَى
وَبَلَغْتَ حَيْثُ النُّجْمُ تَحْتَكَ، فَارْبَعًا^(١)

وقول الآخر:

وَإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ، لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ: وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

(١) اربع : قف ، يقال : « ربيع الرجل » أي ؛ توقف وانتظر وتحبس ، و« أربع على نفسك » أي : توقف . والألف في « أربعا » هي نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفاً عند الوقف .

الإِسْمُ وَأَقْسَامُهُ

وهو يشتمل على ثلاثة عشر فصلاً :

١ - الموصوف والصفة

الاسمُ على ضربين : موصوفٍ وصفة .

فالاسمُ الموصوفُ : ما دلَّ على ذات الشيء وحقيقته . وهو موضوعٌ تُحمَلُ عليه الصفةُ : كرجلٍ ويحجرٍ وعلمٍ وجهلٍ .

ومنه المصدر وإسما الزمانِ والمكانِ وإسمُ الآلة .

وهو قسمان : اسمُ عينٍ ، واسمُ معنى .

فاسمُ العينِ : ما دلَّ على معنى يقومُ بذاته : كفرسٍ وحجرٍ .

واسمُ المعنى : ما دلَّ على معنى لا يقومُ بذاته ، بل يقومُ بغيره .

ومعناه ، إما وُجوديٌّ : كالعلمِ والشجاعةِ والجُودِ وإما عَدَميٌّ :

كالجهلِ والجُبْنِ والبُخلِ .

والاسمُ الصفةُ : ما دلَّ على صفة شيءٍ من الأعيان أو المعاني ، وهو

موضوعٌ لِيُحمَلُ على ما يوصفُ به .

وهو سبعة أنواع : اسمُ الفاعلِ ، واسمُ المفعولِ ، والصفةُ المُشَبَّهةُ ،
 واسمُ التَّفْضِيلِ ، والمصدرُ الموصوفُ به^(١) ، والاسمُ الجامدُ المتضمنُ معنى
 الصفةِ المشتقة^(٢) ، واسمُ المنسوبِ^(٣) .

* * *

٢ - المذكر والمؤنث

الاسم : إما مذكر وإما مؤنث .

فالمذكرُ : ما يَصْحُحُ أن تُشيرَ إليه بقولك « هذا » : كرجلٍ وحصانٍ وقمرٍ
 وكتابٍ .

وهو قسمانٍ : حقيقيٌّ وهو ما يَدُلُّ على ذكرٍ من الناس أو الحيوان :
 كرجلٍ وصبيٍّ وأسدٍ وجملٍ ، ومجازيٌّ : وهو ما يُعاملُ مُعاملةَ الذَّكرِ من الناس
 أو الحيوانِ وليس منها : كبدٍ وليلٍ وبابٍ .

والمؤنثُ : ما يَصْحُحُ أن تُشيرَ إليه بقولك : « هذه » : كامرأةٍ وناقَةٍ
 وشمسٍ ودارٍ .

وهو أربعة أقسامٍ : لفظيٌّ ومعنويٌّ ، وحقيقيٌّ ومجازيٌّ .

فالمؤنثُ اللفظيُّ : ما لحقته علامةُ التأنيثِ ، سواءً أدل على مؤنث
 كفاطمةٍ وخديجةٍ ، أم على مذكرٍ : كطلحةٍ وحمزةٍ وزكرياءٍ وبُهْمَة^(٤) .

والمؤنثُ الحقيقيُّ : ما دلَّ على أنثى من الناس أو الحيوانِ : كامرأةٍ
 وغلَامةٍ وناقَةٍ وأتانٍ^(٥) .

(١) مثل : « هذا رجل عدل ، وهذه قضية عدل » .

(٢) مثل : « لقيت رجلاً أسداً » أي : جريئاً « وعاشرت عالماً مسكاً خلقه » أي : طيباً خلقه .

(٣) مثل : « هذا رجل إنساني » أي : منسوب إلى الانسانية .

(٤) طلحة وحمزة وزكرياء : اعلام رجال . « والبهمه » بضم الباء وسكون الهاء : الشجاع .

(٥) الاتان : أنثى الحمير .

والمؤنث المجازي : ما يُعاملُ مُعاملةَ الأنثى من الناسِ أو الحيوانِ ،
 وليس منها : كشمسٍ ودارٍ وعينٍ ورجلٍ .
 ومن الأسماءِ ما يُذكرُ ويُؤنثُ : كالدُّلوِّ والسكينِ والسيبلِ والطريقِ
 والسوقِ واللسانِ والذُّراعِ والسلاحِ والصَّاعِ والعُنقِ والخمرِ ، وغيرها .
 ومنها ما يكون للمذكر والمؤنثِ ، وفيه علامة التانيث : كالسَّخلةِ والحيَّةِ
 والشاةِ والرَّبعة^(١) .

علامات التانيث

للتانيث ثلاثُ علاماتٍ : التاءُ المربوطةُ ، وألفُ التانيثِ المقصورةُ ،
 وألفُه الممدودةُ : كفاطمة وسلمى وحَسناء .

فالتاءُ المربوطةُ تلحقُ الصفاتِ تَفْرِقَةً بين المذكرِ منها ، والمؤنثِ :
 كبائعٍ وبائعةٍ ، وعالمٍ وعالمةٍ ، ومحمودٍ ومحمودةٍ ، ولحاقها غير الصفاتِ
 سَماعِيٌّ : كتَمَرَةٍ وغلَامةٍ وحمارةٍ .

والأوصافُ الخاصةُ بانسَاءٍ لا تلحقها التاءُ إلا سماعاً ، فلا يُقالُ :
 « حائِضَةٌ وطالِقَةٌ وثيِّبَةٌ ومُطْفِئَةٌ ومُتَمِّمَةٌ » ، بل : « حائِضٌ وطالِقٌ وثيِّبٌ ومُطْفِئٌ
 ومُتَمِّمٌ » . وسُمِعَ « مُرْضِعَةٌ » ، قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَذْهَبُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا
 أَرْضَعَتْ ﴾ .

والأصلُ في لحاقِ التاءِ الأسماءِ إنما هو تمييزُ المؤنثِ من المذكرِ .
 وأكثرُ ما يكون ذلك في الصفاتِ : ككريمٍ وكريمةٍ وفاضلٍ وفاضلةٍ . وهو في
 الأسماءِ قليلٌ : كإمريءٍ وإمراةٍ ، وإنسانٍ ، وإنسانةٍ ، وغلَامةٍ وغلَامةٍ ، وفتى
 وفتاةٍ ورجُلٍ ورجُلةٍ .

(١) السخلة : ولد الغنم والمعز ذكراً أو أنثى . و« الربعة » : المتوسط القامة . أي ما كان بين
 الطويل والقصير للذكر والأنثى . ويقال : رجل مربوع أيضاً .

وتكثرُ زيادةُ التاءِ لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات : كَثْمِرٍ وَثَمْرَةٍ
وتمرٍ وَثَمْرَةٍ ، ونخلٍ وَنَخْلَةٍ ، وشجرٍ وَشَجْرَةٍ . وتقل في المصنوعات كجرٍّ
وجرَّةٍ . ولَبِنٍ^(١) ولَبْنَةٍ وسفِينٍ وسفِينَةٍ .

وقد يُؤتى بها للمبالغة : كعَلَّامةٍ وفَهَّامةٍ ورَحَّالةٍ .

وقد تكون بدلاً من ياءٍ (مفاعيلٍ) : كجَحَاجِحَةٍ^(٢) ويكثر ذلك في
المُعَرَّبِ : كزَنَادِقَةٍ^(٣) ، أو بدلاً من ياءِ النَّسْبَةِ : كدَمَاشِقَةٍ ومشارِقَةٍ ومغاربةٍ ،
أو للتعويض من فاءِ الكلمة المحذوفة : كعِدَّةٍ (وأصلها وَعَدٌّ) ، أو من عينها
المحذوفة : كإِقَامَةٍ (وأصلها إِقْوَامٌ) ، أو من لامها المحذوفة : ككُلْغَةٍ (أصلها
لُغْوٌ) .

ما يستوي فيه المؤنث والمذكر

ما كان من الصفات على وزن (مِفْعَلٍ) : كَمَغْشَمٍ^(٤) وَمِقْوَلٍ^(٥) أو
(مِفْعَالٍ) : كِمِعْطَارٍ^(٦) وَمِقْوَالٍ ، أو (مِفْعِيلٍ) : كِمِعْطِيرٍ وَمِكْسِيرٍ ، أو
(فَعُولٍ) بمعنى فاعلٍ : كَصَبُورٍ وَغَيُورٍ ، أو (فَعِيلٍ) بمعنى مفعولٍ ،
كقَتِيلٍ وَجَرِيحٍ ، أو على وزن (فِعْلٍ) بمعنى مفعولٍ : كذَبْحٍ وَطِخْنٍ ، أو
(فَعَلٍ) بمعنى مفعولٍ : كجَزْرٍ وَسَلْبٍ أو مصدرًا مُراداً به الوصفُ : كعَدَلٍ
وَحَقٍّ - يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ ، فلا تلحقه علامةُ التأنيث ، يقال :
« رَجُلٌ مَغْشَمٌ وَمِقْوَالٌ وَمِسْكِيرٌ وَغَيُورٌ وَقَتِيلٌ وَعَدَلٌ ، وَجَمَلٌ ذَبْحٌ وَجَزْرٌ ، وَإِمرأةٌ

(١) اللبن : بفتح اللام وكسر الباء : الطين المصنوع مربعاً للبناء ، واحد لبنة .

(٢) جمع « جحجاج » وهو السيد . ويجمع أيضاً على « ججاجح وججاجيح » .

(٣) الزنادقة : جمع زنديق ، وهو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان . معرب « زنده » بالفارسية ،

أي : معتقد بالزند ، وهو كتاب لمجوس الفرس النوية . ويجمع أيضاً على زناديق .

(٤) المغشم : الذي لا يشبه شيء .

(٥) المقول والمقوال : الحسن القول .

(٦) المعطار والمعطير : من تكون عادته التطيب والتعطر .

مَقُولٌ وَمِعْطَارٌ وَمِعْطِيرٌ وَجَرِيحٌ وَعَدَلٌ ، وَنَاقَةٌ وَذَبْحٌ وَجَزْرٌ .

وما لِحِقْتُهُ التَّاءُ مِنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ : كَعُدْوَةٍ وَمِيقَانَةٍ^(١) وَمِسْكِينَةٍ وَمِعْطَارَةٍ ،
فَهُوَ شَاذٌ .

وَإِنْ كَانَ (فَعُولٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) تَلَحُّقُهُ التَّاءُ : كَأَكُولَةٍ بِمَعْنَى
مَأْكُولَةٍ ، وَرَكُوبَةٍ بِمَعْنَى مَرْكُوبَةٍ ، وَحَلُوبَةٍ بِمَعْنَى مَحْلُوبَةٍ . وَيُقَالُ أَيْضاً : أَكُولٌ
وَرَكُوبٌ وَحَلُوبٌ .

وَإِنْ كَانَ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) لِحِقْتُهُ التَّاءُ : كَكْرِيمَةٍ وَظَرِيفَةٍ
وَرَحِيمَةٍ . وَقَدْ يُجَرَّدُ مِنْهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنْ
الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) ، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ ، وَعُلِمَ
الْمَوْصُوفُ ، لَمْ تَلَحُّقُهُ فِي الْأَكْثَرِ الْأَعْلَبِ « كَأَمْرَأَةٍ جَرِيحٍ » . وَقَدْ تَلَحُّقُهُ عَلَى
قَلَّةٍ كَخَصَلَةٍ حَمِيدَةٍ وَفَعْلَةٍ ذَمِيمَةٍ .

وَإِنْ اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ لَا الصِّفَاتِ لِحِقْتُهُ التَّاءُ : كَذَبِيحَةٍ وَأَكِيلَةٍ
وَنَطِيحَةٍ . وَكَذَا إِنْ لَمْ يُعْلَمِ الْمَوْصُوفُ : أَمَذَكْرٌ هُوَ أَمْ مَوْثٌ ؟ مِثْلُ : « رَأَيْتُ
جَرِيحَةً » . أَمَا إِذَا عَلِمَ فَلَا ، نَحْوُ : « رَأَيْتُ امْرَأَةً جَرِيحاً » أَوْ « رَأَيْتُ جَرِيحاً
مُلْقَاةً فِي الطَّرِيقِ » ، وَنَحْوُ : « كَوْنِي صَبُوراً عَلَى الْمَصَائِبِ ، حَمُولاً
لِلنَّوَائِبِ » .

* * *

٣- المقصور والممدود والمنقوص

الإِسْمُ ، إِمَّا صَحِيحٌ الْآخِرُ : وَهُوَ مَا لَيْسَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ ، وَلَا أَلْفاً
مَمْدُودَةً كَالرَّجْلِ وَالْمَرَأَةِ وَالكِتَابِ وَالْقَلَمِ .

(١) المِيقَانَةُ : الَّتِي لَا تَسْمَعُ شَيْئاً إِلَّا أَيْقَنَتْهُ وَصَدَقَتْهُ ، وَالْمَذَكْرُ مِيقَانٌ .

وإما شبه الصحيح الآخر : وهو ما كان آخره حرف علة ساكناً ما قبله :
كدلُو وظبي وهدي وسعي .

(سمي بذلك لظهور الحركات الثلاث على آخره ، كما تظهر على
الصحيح الآخر ، مثل : « هذا ظبي يشرب من دلُو » و « رأيت ظيباً ، فملأت
له دلواً ») .

وإما مقصورٌ ، وإما ممدودٌ ، وإما منقوص .

الاسم المقصور

الإسم المقصورُ : هو اسمٌ مُعربٌ آخره أَلْفٌ ثابتةٌ ، سواءً أكتبت بصورة
الألف : كالعصا ، أم بصورة الياء : كموسى .

ولا تكون ألفه أصليةً أبداً : وإنما تكون منقلبةً ، أو مزيدة .

والمقلبةُ ، إما منقلبةٌ عن واوٍ : كالعصا ، وإما منقلبةٌ عن ياءٍ :
كالفتى ، فإنك تقولُ في تثنيتهما : « عَصَوَانِ ، وفتيانٍ » .

والمزيدةُ ، إما أن تُزادَ للتأنيث ، كحُبلى وعطشى وذكرى ، فإنها من
الحبل والعطش والذكر .

وإما أن تُزادَ للإلحاق^(١) كأرطى وذفرى^(٢) . الأولى مُلحقةٌ بجعفر
والأخرى ملحقةٌ بديرهم .

وتسمى هذه الألف : « الألف المقصورة » .

(١) الإلحاق : أن يزداد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة أخرى ، فالألف المقصورة في « أرطى
وذفرى » مزدتان : لتوازن الأولى « جعفرًا » والأخرى « درهمًا » .

(٢) الأرطى : نوع من الشجر ، ثمره كالعناب ، إلا أنه مر . وواحد أرطاة . وتجمع أيضاً على
أرطيات وأرطاي (بفتح الطاء وكسرهما) . (والذفرى) : العظم خلف الأذن . ويجمع على
ذفريات وذفاري (فتح الراء وكسرهما) .

وهي ترسم بصورة الياء ، إن كانت رابعةً فصاعداً : كُبُشْرَى ومُصْطَفَى
 ومُسْتَشْفَى ، أو كانت ثالثةً أصلها الياء : كَالْفَتَى والهُدَى والندى ؛ وترسم
 بصورة الألف إن كانت ثالثةً أصلها الواو : كَالعَصَا ، والعلا ، والرُّبَا .
 وإذا نُوِّنَ المقصورُ حُذِفَت أَلْفُهُ لفظاً ، وثَبِتت خَطأً مثل : « كُنْ فَنِيَّ
 يدعو إلى هدىً » .

والمقصورُ على نوعين : قِيَاسِيٌّ وِسْمَاعِيٌّ :

الاسم المقصور القياسي

الإِسْمُ المقصورُ القِيَاسِيُّ يكون في عشرة أنواعٍ من الأسماء المعتلَّةِ
 الآخر ، وهي :

الأول : مصدرُ الفعلِ اللازمِ الذي على وزنِ (فَعَلَ) ، بكسر العين ،
 فإنَّ وزنه (فَعَلٌ) ، بفتحيتين : مثل : جَوِيَ جَوَى ، ورَضِيَ رِضاً ، وغَنِيَ
 غِنَى .

الثاني : ما كان على وزنِ (فَعَلٍ) بكسرِ فَتَحٍ ، ممَّا هو جمعُ «فُعْلة»
 بكسرِ فسكونٍ ، مثل : «مِرَى وجَلَى» ، جمعُ «مِرْيةٌ وجِلْيةٌ» .

الثالث : ما كان على وزنِ (فَعَل) بضمِّ فَتَحٍ ، ممَّا هو جمعُ «فُعْلة»
 بضمِّ فسكونٍ مثل : «عُرّاً ومُدَى ودُمى» جمعُ «عُرْوَةٌ ومُدْيةٌ ودُمْيةٌ^(١)» .

الرابع : ما كان على وزنِ (فَعَل) بفتحيتين ، من أسماء الأجناس ،
 التي تدلُّ على الجمعِية ، إذا تجرَّدت من التَّاء ، وعلى الوحدة إذا لحقَّتْها
 التَّاء ، مثل : «حِصَاةٌ وحِصَى ، وقِطَاةٌ وقِطَأٌ^(٢)» .

(١) المدية : السكين . و(الدمية) : التمثال من الرخام أو العاج ، ويضرب بها المثل في
 الحسن .

(٢) القِطَاة : طائر في حجم الحمام صوته (قطاقتا) .

الخامسُ : اسمُ المفعول الذي ماضيه على ثلاثة أحرف ، مثل :
« معطىً ومصطفىً ومستشفىً » .

السادسُ : وزنُ (مَفْعَل) بفتح الميم والعين ، مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان ؛ مثل : « المحيا والمآتى والمرقى » .

السابعُ : وزن (مِفْعَل) بكسر الميم والعين ، مدلولاً به على آلة ،
مثل : « المِكوى والمِهْدَى^(١) والمِرْمَى^(٢) » .

الثامنُ : وزن (أَفْعَل) صفة للتفضيل ، مثل : « الأدنى والأقصى » أو
غير التفضيل ، مثل : « الأحوى^(٣) والأعمى » .

التاسعُ : جمعُ المؤنثِ من (أَفْعَل) للتفضيل ، مثل : « الدنا والقُصا »
جمع « الدُنْيا والقُصوى » .

العاشرُ : مؤنثُ « أَفْعَل » للتفضيل من الصحيح الآخرِ أو معتله مثل :
« الحُسنى والقُضلى » تأنيثُ « الأحسن والأفضل » والدُنْيا والقُصوى تأنيثُ
« الأدنى والأقصى » .

الاسم المقصور السماعي

الاسمُ المقصورُ السماعيُّ يكون في غير هذه المواضع العشرة ممَّا وردَ
مقصوراً ، فيُحفظُ ولا يقاسُ عليه ، وذلك مثل : الفتى وألحجا والثرى والسنا
والهْدَى والرَّحَى^(٤) .

(١) المهدي : الاناء يهدى فيه كالطبق ونحوه ، قال ابن الاعرابي : (ولا يسمى الطبق مهدي إلا
وفيه ما يهدى) .

(٢) المرمى : ما يرمي به من آلة ، والجمع مرام .

(٣) الأحوى : ما كان لونه أسود ضارباً إلى الخضرة أو الحمرة . والمؤنث (حواء) .

(٤) الحجا : العقل ، وجمعه احجاء . و (الثرى) : التراب الندي . و (السنا) : ضوء البرق .
و (الرحى) : الطاحون .

الاسم الممدود

الاسم الممدودُ : هو اسمٌ مُعربٌ ، آخرُهُ همزةٌ قبلها ألفٌ زائدةٌ ، مثل : « السَّمَاءِ والصَّحراءِ » .

(فإن كان قبل آخره ألفٌ غير زائدة فليس باسمٍ ممدودٍ ، وذلك مثل : « الماء والداء » . فهذه الألف ليست زائدة ، وإنما هي منقلبة . والأصل : « مَوءٌ ودَوءٌ » . بدليل جمعهما على « أمواء وأدواء » .) .

وهمزتهُ ، إما أن تكون أصليةً ، كقُرَاءٍ ، وَوُضَاءٍ^(١) لأنهما من « قرأٌ ووضوءٌ » .

وإما أن تكون مُبدلةً من واو أو ياء . فالمبدلةُ من الواو مثل : « سَمَاءِ وعدَاءِ » وأصلهما : « سَمَاوٌ وعدَوٌ » ، لأنهما من « سما يسمو ، وعدا يعدو » . والمبدلةُ من الياء ، مثل : « بِنَاءٌ ومَشَاءٌ » ، وأصلهما : « بِنَائِي ومَشَائِي » لأنهما من « بنى يبنى ، ومشى ويمشي » . وإما أن تكون مزيدةً للتأنيث : كحسَنَاءِ وحمراءِ ، لأنهما من الحُسْنِ والحُمرةِ .

وإما أن تكون مزيدةً للإلحاق : كحِرْبَاءِ^(٢) وقوباءِ^(٣) .

والممدودُ قسمان : قياسيٌّ وسماعيٌّ .

(١) القراء : الناسك المتعبد . و (الوضاء) : الوضيء ، وهو الحسن النظيف .
 (٢) الحرباء : حيوان يستقبل الشمس ويدور معها ، ويتلون ألواناً بحرهما وهو مذكر . همزته ليست للتأنيث ، ولذلك يصرف . ومؤنثه : (حرباءة) وأم حبين . ويضرب به المثل في القلب . وجمعه (حرباي) بتشديد الياء . ويضرب به المثل أيضاً في الحزم ، يقال : (هو احزم من الحرباء) ، لأنه لا يترك غصناً من الشجرة حتى يمسك بآخره .
 (٣) القوباء : يضم القاف وسكون الواو و (يجوز تحريكها) داء معروف يتسع وينتشر . ويداوى بالريق . ويسمى « الحزاز » بفتح الحاء . ينفرد « حزازة » .

الممدود القياسي

الإِسْمُ الممدودُ القياسيُّ يكون في سبعة أنواع من الأسماء المعتلَّة الآخر .

والأولُ : مصدرُ الفعلِ المزيدي في أوله همزةٌ ، « آتى إيتاء ، وأعطى إعطاء ، وأنجلى أنجلاءً ، وأرعوى أرعواء ، وأرتأى أرتاء ، وأستقصى أستقصاء » .

الثاني : ما دلَّ على صوت ، من مصدرِ الفعل الذي على وزن : « فَعَلَ يَفْعُلُ » (بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع) مثل : « رَغَا البعيرُ يرغو رغاءً ، وَتَغَتِ الشَّاةُ تَثغو ثُغاءً » .

الثالثُ : ما كان من المصادر على « فِعال » (بكسر الفاء) مصدرًا لِفاعلٍ مثل : « والى ولاء » و« عادى عِداء ، ومارى مِراء ، وراءى رِراء ، ونادى نداء ، ورامى رِماء » .

الرابعُ : ما كان من الأسماء على أربعة أحرف ، مما يُجمع على (أَفِعلة) مثل : « كِساء وأكسية وِرداء وأردية ، وغطاء وأغطية ، وقِباء وأقبية » .

الخامسُ : ما صيغ من المصادر على وزن (تَفَعال) أو (تَفَعال) ، مثل : « عدا يعدو تعداء ، ومشى يمشي تمشاء » .

السادسُ : ما صيغ من الصفات على وزن (فَعال) أو (مِفَعال) للمبالغة ، مثل : « العِدَاء والمِيعطاء » .

السابعُ : مؤنثُ « أفعل » لغير التفضيل ، سواءً أكان صحيح الآخر ، مثل : « أحمرَ وحمراء ، وأعرجَ وعرجاء ؛ وأنجلَ ونجلاء^(١) ، أم مُعتلَّة ،

(١) الانجل . الواسع العين الحسنها .

مثل : أَحْوَى وَحَوَّاءَ ، وَأَعْمَى وَعَمِيَاءَ ، وَأَلْمَى وَلَمِيَاءَ^(١) .

الممدود السماعي

الإِسْمُ الممدودُ السَّمَاعِيُّ يكون في غير هذه المواضع السبعة مما وردَ ممدوداً ، فَيَحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه . وذلك مثل : « الفَتَاءُ والسَّنَاءُ والغَنَاءُ والثَّرَاءُ^(٢) .

قصر الممدود ومد المقصور

يجوزُ قَصْرُ الممدود ، فيقال في دُعَاءٍ « دُعَا » وفي صفراء : « صفرا » .
ويَقْبِحُ مدُّ المقصور : فيَقْبِحُ أن يقال في عصا : « عصاء » . وفي غِنَى :
« غِنَاء » .

الإِسْمُ المنقوص

الإِسْمُ المنقوصُ : هو اسمٌ معرَبٌ آخرُهُ ياءٌ ثابتَةٌ مكسورٌ ما قبلها ،
مثل : « القاضي والرَّاعي » .

(فإن كانت ياءُه غير ثابتة فليس بمنقوص ، مثل : « أحسن إلى أخيك » . وكذا إن كان ما قبلها غير مكسور . مثل : « ظبي وسعي ») .
وإذا تَجَرَّدَ من (أَلْ) والإِضَافَةِ حذفتْ ياءُهِ لفظاً وخطاً في حالتي الرِّفْعِ
والجَرِّ ، نحو : « حَكَمَ قاضٍ على جانٍ » ، وثبتتْ في حال النصب ، نحو :
« جعلك اللهُ هادياً إلى الحق ، داعياً إليه » .

أما معَ (أَلْ) والإِضَافَةِ فَتَثَبْتُ في جميع الأحوال ، نحو : « حَكَمَ

(١) الأَلْمَى : من في باطن شفته سمرة ، وهذه السمرة تسمى اللمى ، وهي مستحسنة عند العرب .

(٢) الفَتَاءُ : الفتوة ، وهي حداثة السن . و(السَّنَاءُ) : الرفعة والشرف . و(الغَنَاءُ) : الكفاية والنفع . و(الثَّرَاءُ) : كثرة المال ، والخير .

القاضي على الجاني » و « جاء قاضي القضاة » .

وترد إليه ياؤه المحذوفة عند تثنيته ، فتقول في قاضٍ : « قاضيان » .

* * *

٤ - اسم الجنس واسم العلم

الإسمُ أيضاً على نوعين : اسمُ جنس ، واسمُ علم .

اسم الجنس

اسمُ الجنسِ : هو الذي لا يختصُّ بواحد دون آخر من أفراد جنسه : كرجل وامرأة ودار وكتاب وحصان .

ومنه الضمائرُ : وأسماءُ الإشارة ، والأسماءُ الموصولة ، وأسماءُ الشرط ، وأسماءُ الاستفهام . فهي أسماءُ أجناس ، لأنها لا تختصُّ بفرد دون آخر .

ويُقابلهُ العَلْمُ ، فهو يختصُّ بواحد دون غيره من أفراد جنسه .

(وليس المرادُ بإسم الجنس ما يقابل المعرفة ، بل ما يجوز اطلاقه على كل فرد من الجنس . فالضمائرُ ، مثلاً ، معارف ، غير أنها لا تختص بواحد دون آخر . فإنَّ « أنت » : ضمير للواحد المخاطب . ويصح أن تخاطب به كل من يصلح للخطاب . و « هو » : ضمير للغائب . ويصح أن يكنى به عن كل مذكر غائب . و « أنا » : ضمير للمتكلم الواحد . ويصح أن يكنى به عن نفسه كل متكلم . فأنت ترى أن معناها يتناول كل فرد . ولا يختص بواحد دون آخر . وقس على ذلك أسماء الإشارة والأسماء الموصولة .

فإسم الجنس إنما يقابل العلم : فذاك موضوع ليتناول كل فرد . وهذا

مختص بفرد واحد لا يتناول غيره وضعاً) .

اسم العلم

العَلْمُ : اسمٌ يَدُلُّ على معيّن ، بحسب وضعه ، بلا قرينة : كخالد وفاطمة ودمشق والنيل .

ومنه أسماء البلاد والأشخاص والدُّول والقبائل والأنهار والبحار والجبال .

(وإنما قلنا : « بحسب وضعه » ، لأن الاشتراك بحسب الإتفاق لا يضر ؛ كخليل المسمى به أشخاص كثيرون ، فاشتراكهم في التسمية إنما كان بحسب الإتفاق والتصادف ، لا بحسب الوضع ، لأن كل واحد من الواضعين إنما وضع هذا الاسم لواحد بعينه . أما النكرة : كرجل ، فليس لها اختصاص بحسب الوضع بذات واحدة ، فالواضع قد وضعها شائعة بين كل فرد من أفراد جنسها . وكذا المعرفة من أسماء الأجناس : كالضمائر وأسماء الإشارة ، كما قدمنا .

والعلم يعين مسماه بلا قرينة : أما بقية المعارف ، فالضمير يعين مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة . واسم الإشارة يعينه بواسطة إشارة حسية أو معنوية . واسم الموصول يعينه بواسطة الجملة التي تذكر بعده . والمعرف بأل يعينه بواسطتها . والنكرة المقصودة بالنداء تعينه بواسطة قصدتها به . والنكرة المضافة إلى معرفة تعينه بواسطة إضافتها إليها) .

وينقسم العَلْمُ إلى علم مفرد^(١) كأحمد وسليم ، ومركب إضافي . كعبدالله وعبدالرحمن ، ومركب مزجيّ : كعبلبك وسيويوه ، ومركب

(١) المراد بالمفرد في باب العلم : ما ليس مركباً ، فالمثنى والجمع المسمى بهما : كحسير وعابدين ، مفردان في هذا الباب .

إسنادي : كجَادَ الْحَقُّ وتَابَطَ شَرًّا (عَلَمِينَ لرجلين) وشَابَ قَرْنَاهَا (عَلَمًا لامرأة) .

وينقسم أيضاً إلى اسم وكنية ولقب ، وإلى مُرتَجَل ومنقول ، وإلى عِلْم شخص وعلم جنس . ومن أنواعه العِلْمُ بِالغَلْبَةِ .

الاسم والكنية واللقب

العِلْمُ الإِسْمُ : ما وُضِعَ لتعيينِ المُسَمَّى أولاً ، سواءً أَدُلَّ على مدح ، أم ذم ، كسعيد وحنظلة ، أم كان لا يَدُلُّ ، كزيد وعمرو . وسواءً أُصْدِرَ بِأَب أو أم ، أم لم يُصْدَرَ بهما ، فالعبرةُ بِاسْمِيَّةِ العلم إنما هو الوضعُ الأَوَّلِيُّ .
والعلمُ الكُنِيَّةُ : ما وُضِعَ ثانياً (أي بعد الاسم) وُصِّدَرَ بِأَب أو أم : كأبي الفضل ، وأمُّ كلثوم^(١) .

والعلمُ اللَّقْبُ : ما وُضِعَ ثالثاً (أي بعد الكنية) وأشعرَ بمدح : كالرَّشِيدِ وَزَيْنِ العابدين ، أو ذمٍّ : كالأعشى^(٢) والشَّنْفَرِي^(٣) ، أو نسبةً إلى عشيرة أو قبيلة أو بلدة أو قطر : كأن يُعْرَفَ الشخصُ بالهاشمي أو التميمي أو البغدادي أو المصري .

ومن كان له علمٌ مُصْدَرٌ بِأَب أو أم ، ولم يُشْعِرْ بمدح أو ذم ، ولم يوضع له غيره كان هذا العلمُ اسْمَهُ وَكُنِيَّتَهُ . ومن كان له علمٌ يَدُلُّ على مدح أو ذم ، ولم يكن مُصْدَرًا بِأَب أو أم ، ولم يكن له غيره ، كان اسْمَهُ وَلِقْبَهُ . فإن صُدِّرَ - مع إشعاره بمدح أو ذم - بِأَب أو أم ، كان اسمه وكنيته ولقبه .

(١) كلثوم من أعلام العرب . والكلثوم في الأصل : الكثير لحم الخدين .

(٢) الأعشى : لقب لعدة شعراء من العرب . والأعشى في الأصل : الضعيف البصر ، أو هو الذي لا يبصر ليلاً .

(٣) الشنفرى : رجل من الأزدي كان شاعراً عداء ، يقال : « هو أعدى من الشنفرى » . والشنفرى في الأصل : العظيم الشفتين .

فالمشاركة بين الاسم والكنية واللقب قد تكون ، إن وُضِعَ ما يصلح للمشاركة
وضعاً أولياً .

أحكام الاسم والكنية واللقب

إذا اجتمع الاسم واللقب يُقَدَّم الاسم ويؤخَّر اللقب : كهارون
الرشيد ، وأويس القرني . ولا ترتيب بين الكنية وغيرها تقول : « أبو حفص
عمرُ أو عمرُ أبو حفص^(١) » .

وإذا اجتمع علمان لمُسَمَّى واحد ، فإن كانا مفردين أضفت الأول إلى
الثاني ، مثل : « هذا خالد تميم » . ولك أن تتبع الآخر الأول في إعرابه على
أنه بدلٌ منه أو عطفٌ بيان له ، فتقول : « هذا خالد تميم » ، إلا إن كان الأول
مسبوqاً بأل ، أو كان الثاني في الأصل وصفاً مُقترناً بأل ، فيجب الاتباع ،
مثل : « هذا الحارث زيدٌ ، ورحمَ الله هارون الرشيد ، وكان حاتم الطائي
مشهوراً بالكرم » .

وإن كانا مركبين ، أو كان أحدهما مفرداً والآخر مركباً ، أتبعث الثاني
الأول في إعرابه وجوباً ، تقول : « هذا أبو عبدالله محمد ، ورأيت أبا عبدالله
محمدأ ، ومررت بأبي عبدالله محمد » ، وتقول : « هذا عليُّ زينُ العابدين ،
ورأيت علياً زينَ العابدين ، ومررت بعليِّ زينِ العابدين » ، وتقول : « هذا
عبدُ الله علمُ الدين ، ورأيت عبدالله علمَ الدين ، ومررت بعبدالله علم
الدين » .

العلم المرتجل والعلم المنقول

العَلْمُ المُرتجل : ما لم يسبق له استعمالٌ قبل العلمية في غيرها بل
استعمل من أول الأمر علماً : كسعادَ وعُمرَ .

(١) الحفص في الأصل : شبل الأسد .

والعلمُ المنقول (وهو الغالب في الأعلام) : ما نقل عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية .

وهو إما منقول عن مصدر كفضل وإما عن اسم جنس : كأسد ، وإما عن صفة : كحارث ومسعود وسعيد ، وإما عن فعل : كشمّر وأبان ويشكر ويحيى^(١) واجذم^(٢) وقم^(٣) وإما عن جملة : كجاد الحق ، وتأبط شراً .

علم الشخص وعلم الجنس

العلمُ الشَّخصي : ما خُصَّصَ في أصل الوضعِ بفرْدٍ واحدٍ ، فلا يتنازَلُ غيرُهُ من أفرادِ جنسه : كخالدٍ وسعيدٍ وسعادٍ . ولا يضره مشاركةُ غيره إِيَّاهُ في التَّسمية ، لأنَّ المشاركةَ إنما وقعت بحسَبِ الإِتِّفاقِ ، لا بحسَبِ الوضعِ . وقد سبقَ الكلامُ عليه .

والعلمُ الجنسيُّ ما تناولَ الجنسَ كُلَّهُ غيرَ مُختَصٍّ بواحدٍ بعينه : كأسماءَ (علماً على الأسدِ) ، وأبي جَعْدَةَ (على الذئبِ) ، وكسرى (على من ملكَ الفرسَ) ، وقيصَرَ (على من ملكَ الرومَ) ، وخاقانَ (على من ملكَ التُّركَ) ، وتبَّعَ (على من ملكَ اليمنَ) ، والنَّجاشي (على من ملكَ الحبشةَ) ، وفرعونَ (على من ملكَ القبطَ) ، والعزيرَ (على من ملكَ مصرَ) .

وهو يكونُ اسماً : كثُعالةَ ، (للتَّعلبِ) ، وذؤالةَ ، (لِلذئبِ) . ويكونُ كُنْيَةً : كأَمِّ عَرِيْطَ (للعقربِ) وأمِّ عامرَ (لِلضَّيِّعِ) ، وأبي الحارثِ (لِلأسدِ) ، وأبي الحُصَيْنِ (لِلتَّعلبِ) . ويكونُ لقباً : كالأخطلِ (لِلهَرِّ) ، وذِي النَّابِ (لِلكَلْبِ) .

(١) شمر : اسم فرس ، واسم قبيلة . و(أبان ويشكر ويحيى) : أعلام رجال .
(٢) اجزم وقم : اسمان لمكانين .

وقد يكونُ علماً على المعاني : كِبْرَةً (علماً على البرِّ) وفجَاراً^(١) على الفَجْرَةِ^(٢) ، وَكَيْسَانَ (على الغَدْرِ) ، وَأُمَّ قَشْعِمٍ (على الموت) ، وَأُمَّ صَبُورٍ (على الأمر الشديد) ، وَحَمَادٍ لِلْمَحْمَدَةِ ، وَيَسَارٍ (للمَيْسِرَةِ) .

(وعلم الجنس نكرة في المعنى ، لأنه غيرُ مختص بواحد من أفراد جنسه كما يختص علمُ الشخص . وتعريفُهُ إنما هو من جهة اللفظ ، فهو يعامل معاملة علم الشخص في أحكامه اللفظية والفرق بينهما هو من جهة المعنى ، لأن العلم الشخصي موضوع لواحد بعينه ، والموضوع الجنسي موضوع للجنس كله . أما من جهة اللفظ فهو كعلم الشخص من حيث أحكامه اللفظية تماماً ، فيصح الابتداء به مثل : « ثعاله مراوغ » ؛ ومجيء الحال منه ، مثل : « هذا أسامة مقبلاً » . ويمتنع من الصرف إذا وجد مع العلمية علة أخرى ، مثل : « ابتعد من ثعاله^(٣) » . ولا يسبقه حرف التعريف ؛ فلا يقال : « الأسامة » ، كما يقال : « الأسد » . ولا يضاف ، فلا يقال : « أسامة الغابة » ؛ كما تقول : « أسد الغابة » . وكل ذلك من خصائص المعرفة . فهو بهذا الاعتبار معرفة .

والفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة ، أن اسم الجنس نكرة لفظاً ومعنى . أما معنى فلعدم اختصاصه بواحد معين ، وأما لفظاً فلأنه تسبقه « أل » فيعرف بها ، ولأنه لا يبتدأ به ولا تجيء منه الحال . وأما علم الجنس فهو نكرة من حيث معناه ، لعدم اختصاصه ، معرفة من حيث لفظه ، فله أحكام العلم اللفظية كما قدمنا .

ولا فرق بينه وبين المعرف بأل الجنسية من حيث الدلالة على الجنس

(١) فجار : اسم مبني على الكسر كحذام وقطام .

(٢) الفجرة : بفتح فسكون : الفجور وهو الميل عن الحق .

(٣) ثعاله : ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث .

برمته ، ومن حيث التعريف اللفظي ، تقول : « أسامة شجاع ، كما تقول : « الأسد شجاع » ، فهما نكرتان من جهة المعنى ، معرفتان من جهة اللفظ . فعلم الجنس عند التحقيق كالمعرف بأل الجنسية من حيث المعنى والإستعمال اللفظي .

العلم بالغلبة

وقد يَغْلِبُ الْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَالْمُقْتَرَنُ بِأَلِ الْعَهْدِيَّةِ عَلَى مَا يُشَارِكُهُمَا فِي الدَّلَالَةِ ، فَيَصِيرَانِ عِلْمَيْنِ بِالْغَلْبَةِ ، مُخْتَصِّينِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الشُّرَكَاءِ بِوَاحِدٍ ، فَلَا يَنْصَرِفَانِ إِلَى غَيْرِهِ . وَذَلِكَ : كَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنَ مَالِكٍ وَالْعَقْبَةَ وَالْمَدِينَةَ وَالْأَلْفِيَّةَ ، فَهِيَ أَعْلَامٌ بِغَلْبَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ، وَليستْ أَعْلَاماً بِحَسَبِ الْوَضْعِ .

(فابن عباس : هو عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب . وابن عمر : هو عبدالله بن عمر بن الخطاب . وابن مالك : هو محمد بن مالك : صاحب الأرجوزة الألفية المشهورة في النحو . والعقبة : ميناء على ساحل البحر الأحمر^(١) . والمدينة : مدينة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وكان اسمها يثرب ، والألفية هي الأرجوزة النحوية التي نظمها ابن مالك . وكل هذه الأعلام يصح إطلاقها في الأصل على كل ابن للعباس وعمر ومالك ، وعلى كل عقبة ومدينة وألفية . لكنها تغلبت بكثرة الإستعمال على ما ذكر فكانت عليها بالغلبة) .

إعراب العلم

الْعِلْمُ الْمُفْرَدُ^(٢) يُعْرَبُ كَمَا يَقْتَضِيهِ الْكَلَامُ : مِنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ ،

(١) العقبة في الأصل : المرقى الصعب في الجبل ، والطريق في أعلاه ، وجمعها عقاب بكسر العين ، وعقبات . وتكون مجازاً بمعنى الصعوبة والشدة والعقبة المقصودة هنا : هي عقبة ايلة .

(٢) المراد بالمفرد في بحث العلم : ما ليس مركباً كما تقدم .

نحو: « جاء زهيرٌ ، ورأيتُ زهيراً ومررتُ بزهيرٍ » .

والمركَّب الإضافي يُعرَّبُ جزءُهُ الأوَّلُ كما يقتضيه الكلامُ ، ويُجرُ الجزءُ الثاني بالإضافة .

والمركَّبُ المزجيُّ يكونُ جزءُهُ الأوَّلُ مفتوحاً دائماً^(١) ، وجزؤه الثاني ، إن لم يكن كلمةً « وِيه » ، يُرفعُ بالضمَّة ، وينصبُ ويُجرُّ بالفتحة ، لأنه ممنوعٌ من الصِّرفِ للعلميةِ والتركيبِ المزجيِّ ، مثل : « بعلبكُ بلدةٌ طيبةٌ الهواءِ ، ورأيتُ بعلبكُ ، وسافرتُ إلى بعلبكُ . وإن كان جزءُهُ الثاني كلمةً « وِيه » يكنُ مبنياً على الكسرِ دائماً ، وهو في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ ، كما يقتضيه مركزُهُ في الجملة ؛ مثل : « رُحِمَ سيبويه ، ورُحِمَ اللهُ سيبويه ، ورحمةُ اللهِ على سيبويه » .

والمركَّبُ الإسناديُّ يبقى على حاله فيُحكى على لفظه في جميع الأحوال ، ويكونُ إعرابهُ تقديرياً ، تقول : « جاء جادُ الحقُّ ، ورأيتُ جادَ الحقُّ ، ومررتُ بجادِ الحقُّ » .

والمركَّبُ العَدديُّ : كخمسَةَ عشرَ ، وما جرى مجراهُ كحَيصَ بَيصَ ، وبيتَ بيتَ ، إن سَمَّيتَ بهما ، أبقيتهما على بنائهما ، كما كانا قبل العلمية . ويجوزُ إعرابُهُما إعرابَ ما لا ينصرفُ . كأنهما مُركَّبانِ مَزجِيَّانِ . فيجريانِ مجرى « بعلبكُ وحَضرموت » . والأوَّلُ أولى .

* * *

٥ - الضمائر وأنواعها

الضميرُ : ما يُكنى به عن مُتكلِّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ ، فهو قائمٌ مقامَ ما يُكنى به عنه ، مثل : « أنا وأنتَ وهو » ، وكالتاءِ من « كتبتُ وكتبتَ

(١) أي مبنياً على الفتح . وذلك إن لم يكن آخره ياء : كمعديكرب فيبنى على السكون .

وكتبت « وكالواو من « يكتبون » .

وهو سبعة أنواع : مُتَّصِلٌ ، وَمَنْفَصِلٌ ، وَبَارِزٌ ، وَمَسْتَرٌّ ، وَمَرْفُوعٌ ،
وَمَنْصُوبٌ ، وَمَجْرُورٌ .

الضمير المتصل

الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ : ما لا يُبتدأُ به ، ولا يَقَعُ بعد « إلا » إلا في ضَرُورَةٍ
الشعر . كالتاء والكاف من « أكرمُكَ » ، فلا يُقالُ : « ما أكرمُتُ إلاك » . وقد
وردَ في الشعر ضَرُورَةً ، كما قال الشاعر :

وما عَلَيْنَا إِذَا ما كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دِيَارُ
وكما قال الآخر :

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتِ
عَلَيَّ ، فما لي عَوْضُ إِلَّاهُ^(١) ناصِرُ

وهو ، إما أن يتصل بالفعل : كالواو من « كتبوا » ، أو بالإسم : كالياء
من « كتابي » ، أو بالحرف : كالكاف من « عليك » .

والضمائر المتصلة تسعة ، وهي : « التاء ونا والواو والألف والنونُ
والكاف والياء والهاء وها » .

فالألف والتاء والواو والنونُ ، لا تكونُ إلا ضمائر للرفع ، لأنها لا تكون
إلا فاعلاً أو نائب فاعل ، مثل : « كتبنا وكتبت وكتبوا وكتبن » .

« نا والياء » : تكونان ضميرَي رفعٍ ، مثل : « كتبنا وتكتبين واكتبي » ،

(١) عوض : ظرف للمستقبل بمعنى (أبدأ) وهو يستغرق جميع ما يستقبل من الزمان ، والمشهور
بناؤه على الضم . ويجوز فيه البناء على الفتح والكسر أيضاً . ولا يكون إلا بعد نفي أو
استنهام .

وَضَمِيرِي نَصَبٍ ، مثل : « أكرمني المعلم ، وأكرمنا المعلم » وضميرِي جرٌّ ،
مثل : « صرفَ اللّهُ عَنِّي وَعَنَّا المَكْرُوهُ » .

« والكافُ والهَاءُ وها » : تكونُ ضمائرَ نَصَبٍ ، مثل : « أكرمك وأكرمته
وأكرمتهَا » ، وضمائرَ جرٍّ ، مثل : « أحسنتُ إِلَيْكَ وَإِلَيْهِ وَإِلَيْهَا » . ولا تكونُ
ضمائرَ رَفْعٍ ، لأنها لا يُسندُ إليها .

فوائد ثلاث

(١) واو الضمير والهَاءُ المتصلة بها ميم الجمع خاصتان بجمع الذكور
العقلاء ، فلا يستعملان لجمع الإناث ولا لجمع المذكر غير العاقل .

(٢) الضمير في نحو : « جئتما وجئتم وجئتن » إنما هو التاء وحدها ،
وفي نحو : « أكرمكما وأكرمكم وأكرمكن » إنما هو الكاف وحدها ، وفي
نحو : « أكرمهما وأكرمهم وأكرمهن » إنما هو الهاء وحدها . والميم والألف
اللاحقتان للضمير حرفان هما علامة الثنية . ومن العلماء من يجعل الميم
حرف عماد ، والألف علامة الثنية . وسميت الميم حرف عماد ، لاعتماد
المتكلم والسامع عليها في التفرقة بين ضمير الثنية وضمير الواحدة ، وليس
هذا القول ببعيد . والميم وحدها اللاحقة للضمير ، حرف هو علامة جمع
الذكور والعقلاء . والنون المشددة ، اللاحقة للضمير ؛ حرف هو علامة جمع
المؤنث . ومن العلماء من ينظر إلى الحال الحاضرة ، فيجعل الضمير وما
يلحقه من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد . وهذا أقرب ، والقولان
الأولان أحق .

(٣) تضم هاء الضمير ، إلا إن سبقها كسرة أو ياء ساكنة فتكسر ،
تقول : « من عثر فأقله عثرته ، وخذه بيده إشفاقاً عليه ، وإحساناً إليه »
وتقول : « هذا أبوه ، وأكرمت أباهم ، وأحسنت إلى أبيهم » .

(٤) يجوز في ياء المتكلم السكون والفتح ، إلا إن سبقها ساكن ، كآلف المقصور وياء المنقوص وألف التثنية ويائي التثنية والجمع ، فيجب فتحها دفعاً لالتقاء الساكنين ، مثل : « هذه عصاي ، وهذا راجي ، وهاتان عصواي ، ورفعت عصوي ، وهؤلاء معلمي » .

(٥) تبدل ألف « إلى وعلى ولدي » ياءً ، إذا اتصلت بضمير ، مثل : « إلي ، وعليه ، ولديك » .

نون الوقاية

إذا لحقت ياء المتكلم الفعل أو اسم الفعل ، وجب الفصل بينهما بنون تسمى (نون الوقاية^(١)) ، لأنها تقي ما تتصل به من الكسر (أي : تحفظه منه) . تقول : « أكرمني ، ويكرمني ، وأكرمني ، وتكرموني ، وأكرمتني ، وأكرمتني فاطمة » ، ونحو : « رويدني ، وعليكني » .

وإن لحقت الأحرف المشبهة بالفعل ، فالكثير إثباتها مع « ليت » وحذفها مع « لعل » ، وبه ورد القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً ﴾ ، وقال جل شأنه : ﴿ لعلي أبلغ الأسباب ﴾ . ونذر حذفها مع « ليت » وإثباتها مع « لعل » ، فالأول كقول الشاعر :

كُمْنِيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلَفُ جُلَّ مَالِي^(٢)

والثاني كقول الآخر :

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي أَلْقُدُومَ ، لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدِ

(١) سواء اتصلت بالفعل مباشرة : كأكرمني ، أو اتصلت بما يتصل بالفعل : كأكرمتني ويكرموني .

(٢) جل الشيء وجلاله « بضم الجيم فيهما » : معظمه : ويقال : جلل الشيء أي : أخذ جلاله ، أي : معظمه . وأما الجل « بكسر الجيم » فهو ضد الدق « بكسر الدال » أي : الشيء الدقيق .

أما مع « إنَّ وأنَّ ولكنَّ » فأنت بالخيار : إن شئت أثبتتها وإن شئت
حذفتها .

وإن لحقت ياء المتكلم « من وعن » من حروف الجرّ ، فصلت بينهما
بنون الوقاية وجوباً . وشذّ قول الشاعر :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي
أما ما عداهما فلا فصل بها .

الضمير المنفصل

الضمير المنفصل : ما يصحُّ الابتداء به ، كما يصحُّ وقوعه بعد « إلا »
على كلِّ حال . كأننا من قولك : « أنا مجتهدٌ ، وما اجتهد إلا أنا » .
والضمائر المنفصلة أربعة وعشرون ضميراً : اثنا عشر منها مرفوعة
وهي : « أنا ونحنُ وأنتِ وأنتِ وأنتما وأنتنَّ وهو وهي وهما وهم
وهنَّ » .

واثنا عشر منها منصوبةٌ ، وهي : « إِيَّايَ وإِيَّانا وإِيَّاكَ وإِيَّاكِ وإِيَّاكما
وإِيَّاكم وإِيَّاكُنَّ وإِيَّاهُ وإِيَّاهَا وإِيَّاهُمَا وإِيَّاهُمَ وإِيَّاهُنَّ » .
ولا تكون (هُم) إلا لجماعة الذكور العقلاء .

ويجوزُ تسكينُ هاءِ (هُوَ) بعد الواو والفاءِ نحو : « وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ »
ونحو : « فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » . وهو كثيرٌ شائع . وبعد لامِ التأكيد ،
كقولك : « إِنَّ خَالِدًا لَهُوَ شَجَاعٌ » . وهو قليلٌ .

فائدة

الضمير في (أنتِ وأنتِ وأنتما وأنتنَّ) إنما هو (أن) . والتاء اللاحقة

لها هي حرف خطاب . والضمير في (هم وهما وهنّ) إنما هو (الهاء) المخففة من (هو) . والميم والألف في (أنتما وهما) : حرفان للدلالة على التثنية . أو الميم حرف عماد . والألف علامة التثنية . (كما سبق) . والميم في (أنتم وهم) : حرف هو علامة جمع الذكور العقلاء . والنون المشددة في (أنتنّ وهنّ) حرف هو علامة جمع الإناث . ومن النحاة من يجعل الضمير وما يلحق به من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد ، كما سبق في الضمير المتصل) .

اتصال الضمير وانفصاله

الضَّمِيرُ قائمٌ مقامَ الإِسْمِ الظاهرِ . والغرضُ من الإتيانِ به الاختصارُ . والضمير المتصلُ أخصرُ من الضمير المنفصل .

فكلُّ موضعٍ أمكنَ أن يُؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوزُ العدولُ عنه إلى الضمير المنفصل ، فيقال : « أكرمتك » ، ولا يقال : « أكرمتُ إياك » . فإن لم يُمكن اتصالُ الضميرِ تعيينُ انفصاله ، وذلك إذا اقتضى المقامُ تقديمه . كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، أو كان مبتدأ ، نحو : « أنت مجتهد » ، أو خبراً ، نحو : « المجتهدون أنتم » ، أو محصوراً بيلاً أو إنما ، كتوله تعالى : ﴿ أمر أن لا تعبدوا إلا إياه ﴾ ، وقول الشاعر :

أنا الذائدُ الحامي الذَّمَّارَ ، وإنَّما
يُذافِعُ عن أحسابِهِم أنا أو مثلي^(١)

(١) يجوز في الذمار نصب على أنه مفعول به للحامي ، والجر على أن الحامي مضاف والذمار مضاف إليه . وإنما جازت الأضافة ، مع اقتران المضاف بحرف التعريف ، لأن المضاف صفة ، والمضاف إليه مقترن به . و« الذائد » : المانع . و« الذمار » : ما يجب على الشخص حمايته . و« الأحساب » : جمع حسب ، وهو ما يعده الرجل من مفاخر آبائه . والمعنى : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا ، فالدفاع محصور بي . ولو وصل الضمير فقال : إنما أذافع عن أحسابهم ، لجاز أن يكون غيره مدافعاً أيضاً .

أو كان عاملةً محذوفاً ، مثل ، « إِيَّاكَ وما يُعْتَدِرُ منه » ، أو مفعولاً لمصدرٍ مُضَافٍ إلى فاعله ، مثل : « يَسْرُنِي إِكْرَامِ الْأَسْتَاذِ إِيَّاكَ » أو كان تابعاً لما قبله في الإعراب ، كقوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ .

ويجوزُ فصل الضميرِ ووصله ، إذا كان خبراً لكان أو إحدى أحوالها ، مثل : « كُنْتُه ، وَكُنْتُ إِيَّاهُ » ، أو كان ثاني ضميرين منصوبين بعامل من باب : « أعطى^(١) ، أو ظنَّ^(٢) » ، تقول : « سألتُكَه ، وسألتُكَ إِيَّاه ، وَظَنَنْتُكَه ، وَظَنَنْتُكَ إِيَّاه » .

وضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب أي : « أعرَفُ منه » .

وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب . فإذا اجتمع ضميران متصّلان ، في باب : « كان وأعطى وظنَّ » ، وجب تقديم الأخصِّ منهما ، مثل : « كُنْتُه ، وسَلَنْيَه ، وَظَنَنْتُكَه^(٣) » . فإن انفصل أحدهما فقدم ما شئتَ منهما ، إن أمِن اللبسُ ، مثل : « الدرهمُ أَعْطَيْتَه إِيَّاكَ » . فإن لم يُؤْمَن التباسُ المعنى وجبَ تقديم ما يزيل اللبسَ ، وإن كان غير الأخصِّ ، فتقول : « زهيرٌ مَنَعْتُكَ إِيَّاه » ، إن أردتَ منع المخاطبِ أن يصل إلى الغائب ، و« مَنَعْتَه إِيَّاكَ » ، إن أردتَ منع الغائب أن يصل إلى المخاطب . ومنه الحديث : « إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم » .

وإذا اتحد الضميران في الرتبة - كأن يكونا للمتكلم أو المخاطب أو الغائب - وجب فصل أحدهما ، مثل : « أعطيتَه إِيَّاه ، وسألتني إِيَّاي ، وخطبتُك إِيَّاكَ » .

(١) أي : من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً .
(٢) أي : من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر . وقد تقدم شرح هذا وما قبله في بحث المتعدي واللازم ، فراجعهما .
(٣) فلا يقال : كانهوت ولا سلهوني ولا ظننتهوك .

الضميران : البارز والمستتر

الضمير البارز : ما كان له صورةً في اللفظ : كالتاء من : « قمت »
والواو من : كتبوا ، والياء من : « اكتبني » ، والنون من « يَقْمَنَ » .

والضمير المستتر : ما لم يكن له صورةً في الكلام ، بل كان مُقَدَّرًا في
الذهن وَمَنْوِيًّا ، وذلك كالضمير المستتر في « اكتب » ، فَإِنَّ التقدير « اكتب
أنت » .

وهو إما للمتكلم : « كأكتب ، ونكتب » ، وإما للمفرد المذكر
المخاطب . نحو : « اكتب ، وتكتب » ، وإما للمفرد الغائب والمفرد
الغائبة ، نحو : « عليّ كتب ، وهندُ تكتب » .

وهو على قسمين : مستترٌ وجوباً . ويكونُ في ستة مواضع :
الأول : في الفعل المُسندِ إلى المتكلم ، مفرداً أو جمعاً ، مثل :
« أجتهدُ وتجتهدُ » .

الثاني : في الفعل المسند إلى الواحد المخاطب ، مثل : « اجتهد » .
الثالث : في اسم الفعل المسند إلى متكلم ، أو مخاطب ، مثل :
« أفَّ وصَه » .

الرابع : في فعل التعجب الذي على وزن « ما أفعل » ، مثل : « ما
أحسنَ العلمُ ^(١) ! » .

الخامس : في أفعال الاستثناء ، وهي : « خلا وعدا وحاشا وليس ولا

(١) ما : اسم نكرة معناه التعجب ، وهو في محل رفع مبتدأ و « أحسن » : فعل ماض وهو فعل
تعجب أول ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره « هو » يعود على « ما » التعجبية
و « العلم » : مفعول به لاحسن ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خبر
المبتدأ .

يكون» ، مثل : « جاء القومُ ما خلا زهيراً ، أو ليس زهيراً أو لا يكون زهيراً » .

« فالضمير فيها مستتر وجوباً تقديره « هو » يعود على المستثنى منه . وقال قوم : إنه يعود على البعض المفهوم من الإسم السابق . والتقدير : « جاء القوم خلا البعضُ زهيراً » . وقال قوم إنه يعود إلى اسم الفاعل المفهوم من الفعل قبله . والتقدير : « جاء القوم خلا الجائي أو لا يكون الجائي زهيراً » . وقال آخرون : إنه يعود على مصدر الفعل المتقدم ، والتقدير : « جاؤوا خلا المجيءُ زهير » . والقولان الأولان ، أقرب إلى الحق والصواب . ومن العلماء من جعلها أفعالاً لا فاعل لها ولا مفعول ، لأنها محمولة على معنى « إلا » ، فهي واقعة موقع الحرف ، والحرف لا يحتاج إلى شيء من ذلك ، فما بعدها منصوب على الاستثناء . وهو قول في نهاية الحذق والتدقيق . وسيأتي بسط ذلك في الجزء الثالث من هذا الكتاب » .

السادس : في المصدر النائب عن فعله نحو : « صبراً على الشدائد^(١) » .

ومستترٌ جوازاً . ويكون في الفعل المُسنَدِ إلى الواحد الغائب^(٢) والواحدة الغائبة ، مثل : « سعيدٌ اجتهدَ ، وفاطمةٌ تجتهدُ » .

(ومعنى استتار الضمير وجوباً أنه لا يصح إقامة الإسم الظاهر مقامه . فلا يرفع إلا الضمير المستتر . ومعنى استتاره جوازاً أنه يجوز أن يجعل مكانه الاسم الظاهر . فهو يرفع الضمير المستتر تارة والاسم الظاهر تارة أخرى . فإذا قلت : « سعيدٌ يجتهدُ » كان الفاعل ضميراً مستتراً جوازاً تقديره « هو » يعود إلى سعيد ، وإذا قلت : « يجتهدُ سعيدٌ » كان سعيد هو الفاعل . أما إن

(١) فاعل « صبراً » ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) .

(٢) إلا في أفعال الاستثناء وفعل التعجب الأول ، فهو مستتر وجوباً كما علمت .

قلت : « نجتهد » كان الفاعل ضميراً مستتراً وجوباً تقديره « نحن » ، ولا يجوز أن يقوم مقامه اسم ظاهر ولا ضمير بارز ، فلا يقال : « نجتهد التلاميذ » .
 فإن قلت : « نجتهد نحن » . فنحن ليست الفاعل ، وإنما هي توكيد للضمير المستتر الذي هو الفاعل : وإنما لم يجز أن تكون هي الفاعل لأنك تستغني عنها تقول : « نجتهد » ، والفاعل عمدة ، فلا يصح الاستغناء عنه) .

ضمائر الرفع والنصب والجر

الضميرُ قائم مقامَ الاسم الظاهر ، فهو مثله يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، كما يقتضيه مركزه في الجملة ، لأنَّ له حُكمه في الإعراب .
 فالضمير المرفوعُ : ما كان قائماً مقامَ اسم مرفوع ، مثل « قُمتَ ، وقمتِ ، وتكْتَبان ، وتكْتَبون » .

والضمير المنصوبُ : ما كان قائماً مقامَ اسم منصوب ، مثل : « أكرمتك ، وأكرمتهنَّ ، وإياك نعبدُ وإياك نستعين » .

والضمير المجرور : ما كان قائماً مقامَ اسم مجرور نحو : « أحسنُ تربيةً أولادك ، أحسنَ اللهُ إليك » .

وإذا وقع الضمير موقع اسمٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرور ، يُقال في إعرابه : إنه كان في محلِّ رفعٍ ، أو نصبٍ ، أو جرٍّ ، أو إنه مرفوعٌ محلاً ، أو منصوبٌ محلاً ، أو مجرورٌ محلاً .

عود الضمير

إن كان الضمير للغيبة فلا بد له من مرجعٍ يُرجع إليه .

فهو إما أن يعودَ إلى اسم سبقه في اللفظ . وهو الأصل ، مثل : « الكتاب أخذته » .

وإما أن يعود إلى متأخرٍ عنه لفظاً ، متقدِّمٍ عليه رُتبةً (أي : بحسب الأصل) ، مثل : « أخذَ كتابه زهيرٌ » ؛ فالهاءُ تعود إلى زهير المتأخر لفظاً ، وهو في نيَّة التقديم ، باعتبار رُتبته ؛ لأنه فاعل^(١) .

وإما أن يعود إلى مذكور قبله معنىً لا لفظاً ، مثل : « اجتهدْ يكن خيراً لك » : أي : يكن الاجتهاد خيراً لك ، فالضمير يعود إلى الاجتهاد المفهوم من « اجتهدْ » .

وإما أن يعود إلى غير مذكور ، لا لفظاً ولا معنىً ، إن كان سياق الكلام يُعيِّنه ، كقوله تعالى : ﴿ واستوت على الجودي ﴾ ، فالضمير يعود إلى سفينة نوحِ المعلومة من المقام ، وكقول الشاعر :

إذا ما غَضِبْنَا غَضِبَةً مُضْرِبَةً
هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ ، أو قَطَرْتَ دَمًا
فالضمير في « قَطَرْتَ » يعودُ إلى الشُّيُوفِ ، التي يَدُلُّ عليها سياق الكلام .

والضمير يعود إلى أقرب مذكور في الكلام ، ما لم يكن الأقرب مضافاً إليه ، فيعود إلى المضاف . وقد يعود إلى المضاف إليه ، إن كان هناك ما يعيِّنه كقوله تعالى : ﴿ كمثل الحمارِ يَحْمِلُ أسْفاراً ﴾ . وقد يعود إلى البعيد بقرينة دالَّةٍ عليه ، كقوله سبحانه : ﴿ آمَنُوا بالله ورسوله ، وأنفِقُوا مِمَّا جعلكم

(١) أما عود الضمير على متأخرٍ عنه لفظاً ورتبةً فلا يجوز . فلا يقال : « أكرم أبوه خالداً » لأن الهاء في (أبوه) عائدة على المفعول به وهو (خالداً) ، والمفعول متأخر في الرتبة عن الفاعل ، وهو هنا متأخر عنه في اللفظ أيضاً ، وأما عوده على متقدم لفظاً متأخر رتبةً فجاز ، مثل : « أكرم خالداً أبوه » ، فالضمير في (أبوه) عائد إلى (خالداً) المتقدم لفظاً على الفاعل ، وإن كان متأخرًا عنه رتبةً . وإن قلت : « أكرمه خالداً » جاز ، لأن (خالداً) ليس مفعولاً به وإنما هو بدل من الضمير الذي هو المفعول به .

مُستخلفين ﴿ فيه ؛ فالضمير المستتر في « جعلكم » عائد إلى الله ، لا إلى الرسول .

ضمير الفصل

قد يتوسط بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر ، ضميرٌ يسمى ضميرَ الفصل ، ليؤدّن من أوّل الأمر بأن ما بعده خبرٌ لا نعتٌ . وهو يُفيد الكلام ضرباً من التوكيد ، نحو : « زهيرٌ هو الشاعر » و « ظننتُ عبد الله هو الكاتب » .

وضمير الفصل حرفٌ لا محلّ له من الإعراب ، على الأصح من أقوال النحاة . وصورته كصورة الضمائر المنفصلة . وهو يتصرفُ تصرفاً بحسب ما هو له ، إلا أنه ليس إياها .

ثم إن دخوله بين المبتدأ والخبر المنسوخين بـ « كَانَ وَظَنَّ وَإِنَّ » وأخواتهن ، تابعٌ لدخوله بينهما قبل النسخ . ولا تأثير له فيما بعده من حيث الإعراب ، فما بعده مُتأثرٌ إعراباً بما يسبقه من العوامل ، لا به ، قال تعالى : ﴿ فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ ، وقال : ﴿ إن كان هذا هو الحق ﴾ ، وقال : ﴿ إن ترني أنا أقل منك مالا وولداً ﴾ .

(وضمير الفصل حرف كما قدمنا ، وإنما سمي ضميراً لمشابهته الضمير في صورته . وسمي : (ضمير فصل) لأنه يؤتى به للفصل بين ما هو خبر أو نعت . لأنك إن قلت : « زهير المجتهد » ، جاز أنك تريد الإخبار ، وإنك تريد النعت . فإن أردت أن تفصل بين الأمرين أول وهلة ، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة ، أتيت بهذا الضمير للإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله ، لا نعت له .

ثم إن ضمير الفصل هذا يفيد تأكيد الحكم ، لما فيه من زيادة الربط .

ومن العلماء من يسميه « عماداً » ، لاعتماد المتكلم أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والنعت .

* * *

٦ - أسماء الإشارة

اسمُ الإشارة : ما يدلُّ على مُعينٍ بواسطة إشارةٍ حِسِّيَّةٍ باليدِ ونحوها ، إن كان المشارُّ إليه حاضراً ، أو إشارةً معنويَّةً إذا كان المشارُّ إليه معنًى ، أو ذاتاً غيرَ حاضرة .

وأسماءُ الإشارة هي : « ذا » : للمفرد المذكر ، و« ذانٍ وتَيْنِ » : للمثنى ، المذكر ، و« ذِهْ وَتَهْ » : للمفرد المؤنثة ، و« تانٍ وتَيْنِ » : للمثنى المؤنث و« أولاءٍ وأولى^(١) » (بالمدُّ والقصر ، والمدُّ أفصحُ) : للجمع المذكر والمؤنث ، سواءً أكان الجمعُ للعقلاء ، كقوله تعالى : ﴿ أولئك على هُدًى من ربِّهم ، وأولئك هم المفلحون ﴾ ، أم لغيرهم : كقوله تعالى : ﴿ إنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفؤَادَ ، كلُّ أولئك كان عنه مسؤولاً ﴾ ، وقول الشاعر :
دُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنزِلَةِ آللُّوى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أولئك أَيَّامِ
لكنَّ الأَكْثَرَ أن يشارَ بها إلى العقلاء ، ويستعمل لغيرهم « تلك » ، قال الله تعالى : ﴿ وتلك الأيامُ نداؤها بين الناس ﴾ :

ويجوز تشديدُ النونِ في مثنى « ذا وتا » . سواءً أكان بالألف أم بالياء ، فتقول : « ذانٌ وَذَيْنٌ وَتَيْنٌ » . وقد قُرئ : « فذانكُ برهانانِ » ، كما قرئ : « إحدى ابنتيَّ هاتينِ » ، بتشديد النونِ فيهما .

ومن أسماء الإشارة ما هو خاصُّ بالمكان ، فيشارُ إلى المكان القريب

(١) تكتب « أولى وأولاء » بالواو غير ملفوظة ، تلفظان : « إلى والاء » بلا واو .

بُهْنَا ، وَإِلَى الْمَتَوَسِّطِ بُهْنَاكَ وَإِلَى الْبَعِيدِ بُهْنَاكَ وَثُمَّ .

وَمِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ كَثِيرًا « هَا » الَّتِي هِيَ حَرْفٌ لِلتَّنْبِيهِ ، فَيَقَالُ : « هَذَا وَهَذِهِ وَهَاتَانِ وَهَؤُلَاءِ » .

وَقَدْ تَلَحَّقُ « ذَا وَتِي » الْكَافُ ، الَّتِي هِيَ حَرْفٌ لِلخَطَابِ ، فَيَقَالُ : « ذَاكَ وَتِيكَ » وَقَدْ تَلَحَّقَهُمَا هَذِهِ الْكَافُ مَعَ اللَّامِ فَيَقَالُ : « ذَلِكَ وَتِلْكَ » .

وَقَدْ : تَلَحَّقُ « ذَانِ وَذَيْنِ وَتَانِ وَتَيْنِ وَأَوْلَاءِ » كَافُ الْخَطَابِ وَحَدَّهَا ، فَيَقَالُ : « ذَانِكَ وَتَانِكَ وَأَوْلَائِكَ » .

وَيَجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ (هَا) التَّنْبِيهِيةِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ بِضَمِيرِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ ، مِثْلُ : « هَا أَنَا ذَا ، وَهَا أَنْتَ ذِي ، وَهَا أَنْتُمَا ذَانِ ، وَهَا نَحْنُ تَانِ ، وَهَا نَحْنُ أَوْلَاءِ » . وَهُوَ أَوْلَى وَأَفْصَحُ ، وَهُوَ الْكَثِيرُ الْوَارِدُ فِي بَلِيغِ الْكَلَامِ ، قَالَ تَعَالَى . ﴿ هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تَحْبُونَهُمْ وَلَا يُحْبُونُكُمْ ﴾ . وَالْفَصْلُ بغيرِهِ قَلِيلٌ ، مِثْلُ : « هَا إِنَّ الْوَقْتَ قَدْ حَانَ » وَالْفَصْلُ بِكَافِ التَّشْبِيهِ فِي نَحْوِ : (هَكَذَا) كَثِيرٌ شَائِعٌ .

مراتب المشار إليه

لِلْمُشَارِ إِلَيْهِ ثَلَاثُ مَرَاتِبَ : قَرِيبَةٌ وَبَعِيدَةٌ وَمَتَوَسِّطَةٌ . فَيُشَارُ لِذِي الْقُرْبَى بِمَا لَيْسَ فِيهِ كَافٌ وَلَا لَامٌ : كَأَكْرَمِ هَذَا الرَّجُلِ أَوْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَلِذِي الْوَسْطَى بِمَا فِيهِ الْكَافُ وَحَدَّهَا : كَارْكَبِ ذَاكَ الْحِصَانِ ، أَوْ تِيكَ النَّاقَةَ ، وَلِذِي الْبُعْدَى بِمَا فِيهِ الْكَافُ وَاللَّامُ مَعًا ، كَحُذِّ ذَاكَ الْقَلَمِ ، أَوْ تِلْكَ الدَّوَاةِ .

فوائد ثلاث

(١) « ذَانِ وَتَانِ » يَسْتَعْمَلَانِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ؛ مِثْلُ : « جَاءَ هَذَانِ الرَّجُلَانِ ؛ وَهَاتَانِ الْمَرْأَتَانِ » ؛ وَ« ذَيْنِ وَتَيْنِ » : يَسْتَعْمَلَانِ فِي حَالَتِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ ؛ مِثْلُ : « أَكْرَمَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ وَهَاتَيْنِ الْمَرْأَتَيْنِ » ؛ وَمَرَّرَ بِهِذَيْنِ

الرجلين وهاتين المرأتين» . وهما في حالة الرفع مبنيان على الألف ، وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياء . وليسا معربين بالألف رفعاً - وبالياء نصباً وجرأ ، كالمثنى ، لأن أسماء الإشارة مبنية لا معربة فمن العلماء من يعربها ، اعراب المثنى ، فلم يخطيء محجة الصواب . أما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَان ﴾ (في قراءة من قرأ (انَّ) مشددة فقالوا إنه جاء على لغة من يلزم المثنى الألف في أحوال الرفع والنصب والجر .

(٢) (ذه وته) : هما بسكون الهاء وكسرها : وإن كسرت فلك أن تختلس الكسرة ، وأن تشبعها فتمدّها .

(٣) كاف الخطاب : حرف ، وهو ككاف الضمير في حركتها وما يلحق بها من العلامات ، تقول : « ذاك كتابك يا تلميذ ، وذاك كتابك يا تلميذة ، وذلكما كتابكما يا تلميذان ، ويا تلميذتان وذلكم كتابكم يا تلاميذ ، وذلكن كتابكنّ يا تلميذات » .

* * *

٧ - الأسماء الموصولة

الإِسْمُ المَوْصُولُ : ما يَدُلُّ على مُعَيَّنٍ بواسطة جملة تُذكر بعده . وتُسَمَّى هذه الجملة : (صِلَةُ المَوْصُولِ) .

والأسماء الموصولة قسمان : خاصة ومشتركة .

الموصول الخاص

الأسماء الموصولة الخاصة ، هي التي تُفردُ وتثنى وتُجمع وتُذكر وتؤنث ، حسب مقتضى الكلام .

وهي : (الذي) للمفرد المذكر ، (واللذان واللّذين) : للمثنى

المذكر، و(الَّذِينَ) : للجمع المذكر العاقل^(١)، و(التي) : المفردة المؤنثة، و(اللَّتَانِ وَاللَّتَيْنِ) : للمثنى المؤنث، و(اللَّاتِي وَاللَّوَاتِي وَاللَّائِي) - بإثبات الياء وحذفها - للجمع المؤنث، و(الْأَلَى) : للجمع مُطلقاً، سواءً أكان مذكراً أم مؤنثاً، وعاقلًا أم غيره، تقول : «يُفْلِحُ الَّذِي يَجْتَهِدُ، وَاللَّذَانِ يَجْتَهِدَانِ وَالَّذِينَ يَجْتَهِدُونَ . وَتَفْلِحُ الَّتِي تَجْتَهِدُ، وَاللَّتَانِ تَجْتَهِدَانِ، وَاللَّاتِي، أَوِ اللَّوَاتِي، أَوِ اللَّائِي، يَجْتَهِدْنَ . وَيُفْلِحُ الْأَلَى يَجْتَهِدُونَ . وَتُفْلِحُ الْأَلَى يَجْتَهِدَنَّ . وَاقْرَأْ مِنَ الْكُتُبِ الْأَلَى تَنْفَعُ» .

(و «اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ» : تستعملان في حالة الرفع، مثل : جاء اللذان سافرا، واللَّتَانِ سافرتا» . والَّذِينَ وَاللَّتَيْنِ : تستعملان في حالتي النصب والجر، مثل : «أكرمت اللذين اجتهدا، واللتين اجتهدتا، وأحسننت إلى اللذين تعلمتا، واللتين تعلمتا» وهما في حالتي الرفع مبنيان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياء . وليستا معربتين بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، كالمثنى، لأن الأسماء الموصولة مبنية لا معربة، ومن العلماء من يعربها إعراب المثنى . وليس ببعيد عن الصواب) .

ويجوزُ تشديدُ النونِ في مثنى (الذي والتي) ، سواءً أكان بالألف أم بالياء . وقد قرئ : «وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ» ، كما قرئ : «رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ» ، بتشديد النون فيهما .

وأكثرُ ما يُستعملُ (الْأَلَى) لجمع الذكورِ العقلاءِ . ومن استعماله للعاقل وغيره قول الشاعر :

وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْثِمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَأَلْجِدَا الْقُبُلِ^(٢)

(١) فلا تستعمل لغيرهم اما غير العقلاء فيستعمل له ما يستعمل لجمع الاناث .

(٢) الضمير في تبلي يعود إلى المنون (أي : الموت) في بيت سابق . و(يستلثمون) : يلبسون

اللامه وهي الدرع (وعلى الألى) : في موضع الحال من ضمير يستلثمون ، أي حال كونهم =

ومن استعماله في جمع المؤنث قول الآخر :

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ أَلْسَى كُنَّ قَبْلَهَا
وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ

وكذلك « اللآئي » ، فقد تُستعملُ لجماعة الذكور العقلاء نادراً كقول

الشاعر :

هُمُ أَلْأَيُّ أُصِيبُوا يَوْمَ فَلَجٍ بِدَاهِيَةٍ تَمِيدُ لَهَا أَلْجِبَالُ^(١)

وقول الآخر :

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا ، أَلْأَيُّ قَدْ مَهَدُوا أَلْحَجُورَا^(٢)

الموصول المشترك

الأسماء الموصولة المُشتركة : هي التي تكونُ بلفظٍ واحدٍ للجميع .
فيشترك فيها المفردُ والمثنى والجمعُ والمذكرُ والمؤنثُ .

وهي : « مَنْ وما وذا وأَيُّ وذُو » غيرَ أَنَّ « مَنْ » للعاقل و « ما » لغيره .
وأما : « ذا وأَيُّ وذُو » فتكون للعاقل وغيره . تقول : « نجحَ مَنْ اجتهدَ ، ومنِ
اجتهدتُ ، ومنِ اجتهدا ، ومنِ اجتهدتا ، ومنِ اجتهدوا ، ومنِ اجتهدنَ » .
وتقول : « اركبْ ما شئتَ من الخيلِ ، واقْرأ من الكتبِ ما يفيدك نفعاً » .

= على خيولهم الألى تراهن ، فالضمير الغائب في تراهن يعود إلى الألى الموصوف بها وبصلتها
الخيول ، و(لروع) : الفزع ، ويراد به مجازاً الحرب . و(الحدأ) بكسر الحاء وفتح
الذال : جمع حدأة - بكسر الحاء وفتح الذال أيضاً - وهي طائر يعرف عند العامة بالشوحة .
و(القبل) : جمع قبلاء ، وهي الحولاء ؛ والقبل بفتحيتين : الحول .
(١) فلج : مكان بين البصرة وضرية و(ضرية) بفتح الضاد وكسر الراء ، وتشديد الياء مفتوحة :
قرية في طريق مكة من البصرة ونجد . و(تميد) : تضطرب وتتحرك .
(٢) أمْنٌ : اجود واكرم . و(اللاء) : صفة للأباء . و(مهذوا) : وطأوا ، من « مهد الفراش » إذا
وطأه وبسطه . و(الحجور) : الأحضان ، واحداً حجر .

وتقول : « من ذا فتح الشام ؟ » أي : « من الذي فتحها ؟ » و « ماذا فتح أبو عبدة ؟ » . وتقول : « أكرم أيهم أكثر اجتهاداً » . أي : « الذي هو أكثر اجتهاداً » ، و « اركب من الخيل أيها هو أقوى » ، أي : « الذي هو أقوى » . وتقول : « أكرم ذو اجتهد ، وذو اجتهدت » ، أي : « أكرم الذي اجتهد والتي اجتهدت » .

(من وما) الموصوليتان

قد تُستعمل « مَنْ » لغير العقلاء ، وذلك في ثلاث مسائل :

الأولى : أن يُنزَلُ غيرُ العاقلِ مَنْزِلَةَ العاقلِ : كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ، وقول امرئ القيس :

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً ، أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي^(١)

وقول العباس بن الأحنف :

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرَنَ بِي
فَقُلْتُ ، وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :
أَسِرْبَ الْقَطَا ، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
لِعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

(فدعاء الأصنام التي لا تستجيب الدعاء في الآية الكريمة ، ونداء القطا والطلل في البيتين سوغاً تنزيلها منزله العاقل إذ لا ينادى إلا العقلاء) .

(١) عم صباحاً تحية كانوا يستعملونها في الصباح . و(عم) مخفف من أنعم و« العصر » بضمين ، ويجوز اسكان الصاد : هو بمعنى العصر ، بفتح فسكون . و« الخالي » : السالف الماضي .

الثانية : أن يندمج غيرُ العاقل مع العاقل في حُكمٍ واحدٍ ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ .

(فعدم الخلق يشمل الأدميين والملائكة والأصنام من المعبودات من دون الله . والسجود لله يشمل العاقل وغيره ممن في السماوات والأرض) .

الثالثة : أن يقرن غيرُ العاقلِ بالعاقلِ في عمومٍ مُفَصَّلٍ بـ « مِنْ » كقوله عزُّ شأنه : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ .

(فالدابة تعم أصناف من يدب على وجه الأرض . وقد فصلها على ثلاثة أنواع : الزاحف على بطنه ، والماشي على رجلين ، والماشي على أربع) .

وقد تُستعملُ (ما) للعاقل) ، كقوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (١) ، وكقولهم : « سبحان ما سخَّرَكُنَّ لنا » ، وقولهم : ﴿ سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ﴾ . وذلك قليل . وأكثر ما تكون (ما) للعاقل ، إذا اقترن العاقلُ بغير العاقل في حكم واحد ، كقوله سبحانه : ﴿ وَيُسَبِّحُ اللَّهَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ .

(فإن ما فيهما ممن يعقل وما لا يعقل في حكم واحد وهو التسبيح ،

(١) أي : انكحوا ما حل لكم منهن ، ودعوا ما حرم عليكم منهن .
(فالنصب على أن « ماذا » كلها إستفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم لأنفقت ، و« درهماً وزهيراً » : منصوبان على البدلية من محل « ماذا » الاستفهامية . والرفع على أن « ما » وحدها اسم إستفهام في محل رفع مبتدأ ، و« ذا » اسم موصول في محل رفع على أنه خبره ، و« درهم وزهير » مرفوعان على البدلية من محل « ما » الاستفهامية والجملة صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير (ماذا أنفقت ؟ ومن ذا أكرمته ؟ أي : ما الذي أنفقت ؟ ومن الذي أكرمته ؟) .

كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ . وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ .

(ذا) الموصولة

لا تكونُ (ذا) اسمَ موصولٍ إلا بشرط أن تقعَ بعد (مَنْ) أو « ما » الاستفهاميتين ؛ وأن لا يُرادَ بها الإشارةَ ، وأن لا تُجعلَ مع « مَنْ » أو « ما » كلمةً واحدةً للإستفهام . فإن أُريدَ بها الإشارةُ مثل : « ماذا التواني ؟ مَنْ ذا القائم ؟ » أي : ما هذا التواني ؟ من هذا القائم ؟ فهي اسمُ إشارة . وإن جُعلتُ مع « مَنْ » أو « ما » كلمةً واحدةً للإستفهام ، مثل : « لماذا أتيتَ ؟ » ، أي : لِمَ أتيتَ ؟ وقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ؟ ﴾ . أي : من الذي يَشْفَعُ عِنْدَهُ ؟ كانت مع ما قبلها اسمَ استفهامٍ .

وقد تقعُ « ذا » في تركيبٍ تحتملُ أن تكونَ فيه موصولةً وما قبلها استفهاماً ، وأن تكونَ مع « مَنْ » أو « كلمةً واحدةً للإستفهام ، نحو : « ماذا أنفقتَ ؟ » إذ يجوز أن يكون المعنى : « ما أنفقتَ ؟ وأن يكون : « ما الذي أنفقتَهُ ؟ » .

ويظهرُ أثر ذلك في التابع ، فإن جعلتُ « ذا » مع « مَنْ » أو « ما » كلمةً واحدةً للإستفهام ، قلتُ : « ماذا أنفقتَ ؟ أدرهماً أم ديناراً ؟ » و « مَنْ ذا أكرمتَ ؟ أزهيراً أم أخاهُ ؟ ، بالنصب . وإن جعلتُ « ما » أو « مَنْ » للإستفهام ، و « ذا » ، موصولةً ، قلتُ : « ماذا أنفقتَ ؟ أدرهم أم ديناراً » و « مَنْ ذا أكرمتَ ؟ أزهيراً أم أخوه بالرفع » .

وَمِنْ جَعَلَ « ما » للإستفهام و « ذا » موصولةً قولُ لبيدٍ :

ألا تَسْأَلانِ أَلْمَرءَ : ماذا يُحاوِلُ أَنحبُّ فيَقْضِي ؟ أم ضلالٌ وباطلٌ^(١)

(١) إلا أداة تحضيض بمعنى هلا بتشديد اللام . و « النحب » يأتي لمعان منها الوقت ، والمدة =

(أي) الموصولية

« أيُّ » الموصوليَّةُ تكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع . وتُستعمل للعاقل وغيره .

والأسماءُ الموصوليَّةُ كلها مبنيةٌ ، إلا (أيًّا) هذه ، فهي معرَّبة بالحركات الثلاث ، مثل : « يُفلحُ أيُّ مجتهدٌ ، وأكرمتُ أيًّا هي مجتهدَةٌ ، وأحسنتُ إلى أيِّ هم مجتهدون » .

ويجوز أن تُبنى على الضمِّ (وهو الأفضحُ) ، إذا أُضيفت وحُذِفَ صدرُ صلتها (١) ، مثل : « أكرمُ أيُّهمُ أحسنُ أخلاقاً » (٢) ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ (٣) .

وقول الشاعر :

إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ (٤)

كما يجوزُ في هذه الحالة (٥) إعرابُها بالحركات الثلاث أيضاً ، تقولُ : « أكرمُ أيُّهمُ أحسنُ أخلاقاً » . وقد رويَ الشعرُ بجرِّ « أيِّ » بالكسرة أيضاً ، كما قرئ « أيُّهمُ » بنصبِ « أيِّ » في الآية الكريمة .

فإن لم تُضَفْ أو أُضيفت وذُكِرَ صدرُ صلتها ، كانت معرَّبةً بالحركاتِ

= والخطر العظيم ، والبكاء ، والاجل ، والنذر . وأقربها هنا أن يكون بمعنى النذر . ومعنى البيت هلا تسالان المرء : ما الذي يطلبه جاداً مجتهداً ؟ أنذر أوجهه على نفسه . فهو يسعى في قضائه ، أم أن سعيه واجتهاده في ضلال وباطل .

(١) المراد بصدر الصلة الضمير الذي هو جزء منها وواقع في صدرها أي أولها . فإن قلت : « أكرم أيُّهم هو مجتهد » فقولك : « هو مجتهد » صلة أي ، وصدر الصلة الضمير .

(٢) أي : أيُّهم هو أحسن .

(٣) أي : أيُّهم هو أشد .

(٤) أي : على أيُّهم هو أفضل .

(٥) أي : حالة إضافتها وحذف صدر صلتها ، والأكثر بناؤها على الضم في هذه الحالة .

الثلاث لا غيرُ ، فالأولُ مثل : « أَكْرَمُ أَيًّا مُجْتَهِدٌ ^(١) ، وَأَيًّا هُوَ مُجْتَهِدٌ » ،
الثاني مثل : « أَكْرَمُ أَيَّهُمْ هُوَ مُجْتَهِدٌ » .

(ذُو) الموصولية

تكون (ذُو) اسمَ موصول بلفظٍ واحدٍ للمفرد والمثنى والجمع والمذكر
والمؤنث ، وذلك في لغة طَيِّءٍ من العرب ، ولذلك يُسَمُّونها (ذُو الطائية) ،
تقول : « جاء ذُو اجتهَدَ ، وذُو اجتهَدْتُ ، وذُو اجتهَدَا ، وذُو اجتهَدْتَا ، وذُو
اجتهَدُوا ، وذُو اجتهَدْنَ » ، قال الشاعر :

فإنَّ آلماءَ ماءٍ أبي وجَدِّي وبِئري ذُو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ
أي : بئري التي حَفَرْتها والتي طَوَيْتُها ، أي : بنيتُها . وقول الآخر :
فإِما كرامُ مُوسِرونَ لَقِيْتُهُم فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدُهُم ما كَفَانِيا
أي : من الذي عندهم .

صلة الموصول

يحتاج الإِسْمُ الموصولُ إلى صِلَةٍ وعائِدٍ ومحلٍّ من الإعراب .
فالصِلَةُ : هي الجملة التي تُذَكَّرُ بعده فَتُتَمِّمُ معناه ، وتُسمى : (صلة
الموصول) ، مثل : « جاء الذي أكرمتُهُ » . ولا محلٌّ لهذه الجملة من
الإعراب .

والعائِدُ : ضميرٌ يعودُ إلى الموصولِ وتَشْتَمِلُ عليه هذه الجملة ، فإن
قَلتَ : « تعلَّم ما تنتفعُ به » ، فالعائِدُ الهاءُ ، لأنها تعودُ إلى « ما » . وإن
قَلتَ : « تعلَّم ما ينفعك » ، فالعائِدُ الضميرُ المستترُ في « ينفع » العائِدُ إلى
« ما » .

(١) أي : أكرم أياً هو مجتهد ، فـ « هو » المحذوف مبتدأ ، ومجتهد خبره . وجملة المبتدأ والخبر
صلة الموصول وهو (أي) .

وَيُشْتَرَطُ فِي الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى الْمَوْصُولِ الْخَاصِّ أَنْ يَكُونَ مُعَادٍ لَهُ
إِفْرَادًا وَتَثْنِيَّةً وَجَمْعًا وَتَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا ، تَقُولُ : « أَكْرَمَ الَّذِي كَتَبَ ، وَالتِّي
كَتَبْتُ ، وَاللَّذِينَ كَتَبُوا ، وَاللَّتَيْنِ كَتَبْنَا ، وَاللَّاتِي كَتَبْنَ » .

أَمَّا الضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى الْمَوْصُولِ الْمَشْتَرَكِ ، فَلِكِ فِيهِ وَجْهَانِ : مِرَاعَاةُ
لِظِّ الْمَوْصُولِ ، فَتُفْرِدُهُ وَتُذَكِّرُهُ مَعَ الْجَمِيعِ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، وَمِرَاعَاةُ مَعْنَاهُ
فِيطَابِقُهُ إِفْرَادًا وَتَثْنِيَّةً وَجَمْعًا وَتَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا ، تَقُولُ : « كَرَّمَ مِنْ هَذَبَكَ » ،
لِلْجَمِيعِ ، إِنْ رَاعَيْتَ لِظَّ الْمَوْصُولِ ، وَتَقُولُ : « كَرَّمَ مِنْ هَذَبِكَ ، وَمِنْ
هَذَبِكَ ، وَمِنْ هَذَبَتَاكَ ، وَمِنْ هَذَبُوكَ ، وَمِنْ هَذَبْنِكَ » إِنْ رَاعَيْتَ مَعْنَاهُ .

وَإِنْ عَادَ عَلَيْهِ ضَمِيرَانِ جَازٍ فِي الْأَوَّلِ اعْتِبَارُ اللَّفْظِ ، وَفِي الْآخِرِ اعْتِبَارُ
الْمَعْنَى . وَهُوَ كَثِيرٌ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ
وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ، فَقَدْ أَعَادَ الضَّمِيرَ فِي « يَقُولُ » عَلَى
« مَنْ » مَفْرَدًا ، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ جَمْعًا .

وَقَدْ يُعْتَبَرُ فِيهِ اللَّفْظُ ، ثُمَّ الْمَعْنَى ، ثُمَّ اللَّفْظُ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾ ، فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ . ثُمَّ قَالَ : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ
عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ، فَجَمَعَ اسْمَ الْإِشَارَةِ . ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا ﴾ ،
فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ .

وَمَحَلُّ الْمَوْصُولِ مِنَ الْإِعْرَابِ يَكُونُ عَلَى حَسَبِ مَوْقِعِهِ فِي الْكَلَامِ .
فَتَارَةٌ يَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مِثْلُ : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ^(١) » . وَتَارَةٌ يَكُونُ فِي
مَحَلِّ نَصْبٍ مِثْلُ : « أَحَبُّ مِنْ يُحِبُّ الْخَيْرَ ^(٢) » . وَتَارَةٌ يَكُونُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ ،
مِثْلُ : « جُدُّ بِمَا تَجِدُ ^(٣) » .

(١) مَنْ : فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهَا فَاعِلٌ .

(٢) مَنْ : فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لِأَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ .

(٣) مَا : فِي مَوْضِعِ جَرِّ بِالْبَاءِ .

وُشْتَرَطُ فِي صِلَةِ الْمَوْصُولِ أَنْ تَكُونَ جَمَلَةً خَبْرِيَّةً مُشْتَمَلَةً عَلَى ضَمِيرٍ بَارِزٍ أَوْ مُسْتَتِرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُولِ . وَيَسْمَى هَذَا الضَّمِيرُ (عَائِداً) ، لِعَوْدِهِ عَلَى الْمَوْصُولِ . فَمِثَالُ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ : « لَا تُعَاشِرِ الَّذِينَ يُحَسِّنُونَ لَكَ الْمُنْكَرَ^(١) » وَمِثَالُ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ : « صَاحِبٌ مِنْ يَدُوكَ عَلَى الْخَيْرِ^(٢) » .

(وَالْمُرَادُ بِالْجَمَلَةِ الْخَبْرِيَّةِ : مَا لَا يَتَوَقَّفُ تَحَقُّقُ مَضْمُونِهَا عَلَى النُّطْقِ بِهَا . فَإِذَا قُلْتَ : « أَكْرَمْتَ الْمُجْتَهِدَ أَوْ سَأَكْرَمُهُ » فَتَحَقَّقَ الْإِكْرَامُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِخْبَارِ بِهِ . فَمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنَ الْجُمْلِ صَحَّ وَقُوعُهُ صِلَةً لِلْمَوْصُولِ . أَمَّا الْجُمْلَةُ الْإِنْشَائِيَّةُ ، وَهِيَ : مَا يَتَوَقَّفُ تَحَقُّقُ مَضْمُونِهَا عَلَى النُّطْقِ بِهَا ، فَلَا تَقَعُ صِلَةٌ لِلْمَوْصُولِ ، كَجُمْلَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالتَّمْنِيِ وَالتَّرْجِيِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، فَإِنْ قُلْتَ : (خَذِ الْكِتَابَ) ، فَتَحَقَّقَ أَخْذَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْأَمْرِ بِهِ . أَمَّا الْجُمْلَتَانِ : الشَّرْطِيَّةُ وَالْقَسْمِيَّةُ ، فَهُمَا إِنْشَائِيَّتَانِ ، إِنْ كَانَ جَوَابُهُمَا إِنْشَائِيًّا مِثْلَ : « إِنْ اجْتَهِدَ عَلَيَّ فَأَكْرَمُهُ ، وَبِاللَّهِ أَكْرَمَ الْمُجْتَهِدَ » ، وَخَبْرِيَّتَانِ إِنْ كَانَ جَوَابُهُمَا خَبْرِيًّا ، مِثْلَ : « إِنْ اجْتَهِدَ عَلَيَّ كَرَّمْتَهُ ، وَبِاللَّهِ لِأَكْرَمَنَّ الْمُجْتَهِدَ » .

فوائد ثلاث

(١) يَجِبُ أَنْ تَقَعَ صِلَةُ الْمَوْصُولِ بَعْدَهُ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ . وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَيْهِ أَيْضاً . فَلَا يُقَالُ : « الْيَوْمَ الَّذِينَ اجْتَهِدُوا يُكْرَمُونَ غَدًا » . بَلْ يُقَالُ : « الَّذِينَ اجْتَهِدُوا الْيَوْمَ » ، لِأَنَّ الظَّرْفَ هُنَا مِنْ مَتَمِّمَاتِ الصَّلَةِ .

(٢) تَقَعُ صِلَةُ الْمَوْصُولِ ظَرْفًا وَجَارًا وَمَجْرُورًا ، مِثْلَ : « أَكْرَمَ مَنْ عِنْدَهُ أَدَبٌ ، وَأَحْسَنَ إِلَى مَنْ فِي دَارِ الْعَجْزَةِ » ، لِأَنَّهُمَا شَبِيهَتَانِ بِالْجَمَلَةِ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : « مَنْ اسْتَقَرَّ أَوْ وُجِدَ عِنْدَهُ أَدَبٌ ، وَمَنْ اسْتَقَرَّ أَوْ وُجِدَ فِي دَارِ

(١) الضمير البارز العائد على الموصول هو الواو في يحسنون .

(٢) الضمير المستتر العائد على الموصول هو الضمير المستتر في « يدل » ، وهو ضمير الفاعل .

العجزة» . والصلة في الحقيقة إنما هي الجملة المحذوفة ، وحرف الجرّ والظرف متعلقانِ بفعالها .

(٣) يجوز أن يُحذَفَ الضميرُ العائدُ إلى الموصول ، إن لم يقع بحذفه التماسُ كقوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ ، أي : خلقتُهُ ، وقوله : ﴿ فاقضِ ما أنتَ قاضٍ ﴾ ، أي قاضيه ، وقولهم : ﴿ ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا ﴾ ، أي : بالذي هو قائلٌ .

* * *

٨ - أسماء الاستفهام

إِسْمُ الاسْتِفْهَامِ : هو اسْمٌ مُبْهَمٌ يُسْتَعْلَمُ به عن شيءٍ ، نحو : « مَنْ جاء ؟ كيفَ أنتَ ؟ » .

وأسماءُ الاسْتِفْهَامِ هي : « مَنْ ، وَمَنْ ذَا ، وما ، وماذا ، ومتى ، وأَيَّانَ ، وأَيْنَ ، وكيفَ ، وأَنْيَ ، وكمْ ، وأَيُّ » .

وإليك شرحها :

من ومن ذا

(مَنْ وَمَنْ ذَا) : يُسْتَفْهَمُ بهما عن الشخص العاقل ، نحو : « مَنْ فَعَلَ هذا ؟ وَمَنْ ذَا مُسَافِرٌ ؟ » ، قال تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ، فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ؟ ﴾ .

وقد تُشْرِيانِ معنى النَّفْيِ الإِنْكَارِيِّ ، كقولك : « مَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْعَلَ هذا ؟ ! » ، أي : لا يَسْتَطِيعُ أن يفعله أحد . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ ؟ ! ﴾ أي : لا يغفرها إلا هو ، وقوله : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ؟ ! ﴾ أي : لا يشفع عند أحدٍ إلا بإذنه .

ما وماذا

(ما وماذا) : يُسْتَفْهَمُ بهما عن غير العاقلِ من الحيوانات والنبات والجماد والأعمال ، وعن حقيقة الشيء أو صفته ، سواء أكان هذا الشيء عاقلاً أم غير عاقلٍ ، تقولُ : « ما أو ماذا ركبتَ ، أو اشتريتَ ؟ ما أو ماذا كتبتَ ؟ » ، وتقولُ : « ما الأسدُ ؟ ما الإنسانُ ؟ ما النَّحْلُ ؟ ما الذهبُ ؟ » ، تستفهمُ عن حقيقة هذه الأشياء ، وتقولُ : « زهيرٌ من فحول شعراءِ الجاهلية » ، فيقولُ قائلٌ : « ما زهيرٌ ! » ، يستعلمُ عن صفاته ومُميّزاته .
(وقد تقع « من ذا وماذا » في تركيب يجوز أن تكونا فيها إستفهاميتين .
وأن تكون « من وما » للإستفهام . و « ذا » بعدهما اسم موصول . وقد تتعين « من وما » للإستفهام ؛ فتتعين « ذا » للموصولية أو الإشارة . وقد تقدم شرح ذلك في الكلام على « ذا » الموصولية في الفصل السابق) .

(من وما) النكرتان الموصوفتان

كما تقع « مَنْ وما » موصوليتين وإستفهاميتين ، كما تقدّم ، تقعانِ شرطيتين ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ يَفْعَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾ ، وقوله : ﴿ وما تنفقوا من خيرٍ يُوفَّ إليكم ﴾ .

وقد تقعانِ نكرتين موصوفتين . ويتعين ذلك ، إذا وُصِلتا بمفرد ، أو سبقتهما « رَبُّ الجارَّةُ » ، لأنها لا تُبَاشِرُ إلا النكراتِ . فمن وصفهما بمفردٍ أن تقولُ : « رأيتُ مَنْ مُجِبًّا لك ، وما سارًّا لك » ، أي : شخصاً مُجِبًّا لك ، وشيئاً سارًّا لك ، و « جئتُك بمنِّ مُجِبِّ لك ، وبما سارًّا لك » أي : بشخصٍ مُجِبِّ لك ، وشيءٍ سارِّ لك ، ومنه قولُ حَسَّانِ بنِ ثابتٍ :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
أي : على قومٍ غيرِنَا ، وقولُ الآخر :

لِما نافعٍ يَسعى أَلْيَبُ، فَلَا تُكُنْ
لشيءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ، أَلذَّهَرَ ساعِياً

(ولا يجوز أن تكون « من وما » فيما تقدم موصولتين ، لأن الاسم الموصول يحتاج إلى جملة توصل به ، وهو هنا موصول بمفرد . فإن رفعت ما بعدها على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) جاز : فتكونان حينئذ إما نكرتين موصولتين بجملة المبتدأ والخبر ، وإما موصولتين ، وجملة المبتدأ والخبر صلة لهما . فإذا قلت : « جاءني من محب لي ، وما سار لي » ، جاز أن تكونا موصولتين بمفرد ، فيكون (محب وسار) صفتين لهما ، وأن تكونا موصولتين بجملة ، فيكون محب وسار خبرين لمبتدأين محذوفين ، وجاز أن تكونا موصولتين بجملة المبتدأ والخبر) .

وَمِنْ سَبَقِ (رُبَّ) إِيَّاهُما قول الشاعر :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبُهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعِ

أي : رُبَّ رجلٍ ، وقول الآخر :

رُبَّ ما تَكَرَّرَ النَّفُّوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(١)

أي : رُبَّ شيءٍ من الأمر .

(ولا يجوز أن تكون (من وما) هنا موصولتين ، لأن الاسم الموصول

معرفة ، و(رُبَّ) لا تباشر شيئاً من المعارف . فلا تدخل إلا على النكرات) .

(١) الفرجة بالفتح ، ويجوز فيها الضم والكسر أيضاً : الانفراج من الشدة والتخلص منها . وأما فرجة الحائط ونحوه - والموضع الذي يوسعه القوم في الموقف والمجلس ، فهي بالضم لا غير . و(العقال) : الحبل تشد به قوائم البعير ليمنعه من القيام ، والمعنى رب شيء من الأمر تكرهه النفس له انفراج وانحلال كيما ينحل العقال عن قوائم البعير فينهض بعد انحساره . و(ما) هنا يجب فصلها عن (رب) خطأ لأنها موصوفة . وليست مثل (ما) الزائدة الكافة لرب عن العمل لأن هذه يجب وصلها برب خطأ .

وإذا قلتَ : « اعتصم بمن يهديك سبيل الرّشاد ، وتَسَكُّ بما تَبْلُغُ به السّداد ، جاز أن تكونا موصولتين ، فالجملة بعدهما صلةٌ لهما ، وأن تكونا نكرتين موصوفتين ، فالجملة بعدهما صِفةٌ لهما .

(فإن كان المراد بمن يهدي شخصاً معهوداً ، وبما تبلغُ أمراً معهوداً ، كانتا موصولتين ، وإن كان المراد شخصاً ما هادياً ، وأمراً ما مبلغاً ، كانتا نكرتين موصوفتين) .

وأما قوله تعالى : ﴿ ومن الناس من يقول : آمنا ﴾ فجزم قومٌ بأنها موصوفةٌ ، وجماعةٌ بأنها موصولةٌ . والأول أقربُ . وقال الزمخشريّ : « إن قَدَّرتَ (أل) أي : (في الناس) للعهدِ ، فموصولةٌ ، أو للجنس ، فموصوفةٌ » .

(يريد أن المعرّف بأل العهدية تعريف معنوي كما هو لفظي ، فيناسبه أن تجعل « من » موصولية ، لأن الموصول معرفٌ تعريفٌ ما تسبقه « أل » العهدية . وأما المعرّف بأل الجنسية فتعريفه لفظي ، وهو في معنى النكرة ، فيناسبه أن تجعل « من » معه نكرة موصوفة) .

(متى) الاستفهامية

متى : ظرفٌ يُستفهم به عن الزّمانين : الماضي والمستقبل ، نحو : « متى أتيتَ ؟ ومتى تذهبُ ؟ » ، قال تعالى : ﴿ متى نصرُ الله ؟ ﴾ ويكون اسمٌ شرطٌ جازماً ؛ كقول الشاعر :

أنا ابنُ جَلا ، وطَلاعُ الثَّنايا متى أضعُ العِمامةَ تعرّفوني

(أين) الاستفهامية

أين : ظرفٌ يُستفهم به عن المكان الذي حلَّ فيه الشيءُ ، نحو : « أين

أخوك؟ أين كنت؟ أين تتعلم؟» .

وإذا سبقته « مِنْ » كان سؤالاً عن مكان بروز الشيء ، نحو : « من أين قَدِمْتَ !؟ » .

وإن تَضَمَّنَ معنى الشرط جزم الفعلين مُلْحَقاً بِـ « ما » الزائدة للتوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ، أو مجرداً منها ، نحو : ﴿ أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسْ ﴾ .

(أَيْان) الاستفهامية

أَيْانَ : ظرفٌ بمعنى الحين والوقت . ويقارِبُ معنى « متى » . ويُستفهم به عن الزَّمان المستقبل لا غير ، نحو : « أَيْانَ تُسَافِرُ؟ » أي : في أيِّ وقت سيكون سفرك؟ وأكثر ما يُستعمل في مواضع التَّفخيم أو التَّهويل ، كقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ؟ ﴾ أي : في أيِّ وقتٍ سيكون يومُ الدين ، أي : يومُ الجزاءِ على الأعمال ، وهو يومُ القيامة .

وقد تَضَمَّنَ « أَيْانَ » معنى الشرط : فتجزم الفعلين ، مُلْحَقَةً بِـ (ما) الزائدة ، أو مجردةً عنها ، نحو : « أَيْانَ ، أو أَيْانَ ما تَجْتَهِدُ تَنْجَحُ » .

(كيف) الاستفهامية

كيفَ : اسمٌ يُستفهمُ به عن حالةِ الشيء ، نحو : « كيفَ أنتَ؟ » ، أي : على أيِّةِ حالةٍ أنتَ؟ .

وقد تُشَرَّبُ معنى التَّعجُّبِ ، كقوله تعالى : ﴿ كيفَ تَكْفُرُونَ باللهِ ! ﴾ ، أو معنى النفي والإنكار ، نحو : « كيفَ أفعُلُ هذا ! » ، أو معنى التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ وكيفَ تَكْفُرُونَ ! وأنتم تُتلى عليكم آياتُ الله ، وفيكم رسولهُ ﴾ .

و (كَيْفَ) : اسمٌ مبنيٌّ على الفتح ، ومحلُّه من الإعراب ، إما خبرٌ عما بعده ، إن وقع قبل ما لا يُستغنى عنه ، نحو : « كَيْفَ أَنْتَ ؟ وكيفَ كُنْتَ ؟ » ومنه أن تقعَ ثانيَ مفعوليِّ « ظَنَّ » وأخواتها ، لأنه في الأصل خبرٌ ، نحو : « كَيْفَ تَظُنُّ الأمرَ ؟ » . وإما النصبُ على الحالِ مما بعدهُ ، إن وقع قبل ما يُستغنى عنه ، نحو : « كَيْفَ جاءَ خالدٌ ؟ » أي : على أيِّ حالٍ جاءَ ؟ وإما النصبُ على المفعوليَّةِ المُطلقةِ ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ؟ ﴾ ، أي : أيُّ فعلٍ فعلٍ ؟

وقد تتضمَّنُ (كَيْفَ) معنى الشرطِ ، ملحقةً بـ (ما) الزائدة للتوكيد . نحو : « كيفما تكنُ يكنُ قرينُك » ، أو غيرَ مُلحقةٍ بها ، نحو : « كيف تجلسُ أجلسُ » . ومن النُّحاةِ من يجرُمُ بها ، كما رأيتُ (وهم الكوفيُّون) . ومنهم من يجعلُها شرطاً غيرَ جازمٍ ، فالفعلانِ بعدها مرفوعانِ (وهم البصريُّون) .

(أنى) الاستفهامية

أنى : تكونُ للإستفهام ، بمعنى (كيف) ، نحو : « أنى تفعلُ هذا وقد نهيتُ عنه ؟ » أي : كيفَ تفعلُهُ ؟ وبمعنى (مِنْ أينَ) كقوله تعالى : ﴿ يَا مَرْيَمُ أَنْتِ لِكِ هَذَا ؟ ﴾ أي : من أينَ لكِ هذا ؟ وإذا تضمَّنتُ معنى الشرطِ جازمتُ الفعلينِ ، نحو : « أنى تجلسُ أجلسُ » وهي ظرفٌ للمكان .

(كم) الاستفهامية

كم : يُستفهمُ بها عن عدَدٍ يُراد تعيينُه ، نحو : « كمُ مشروعاً خيراً أعنتُ ؟ » أي : كمُ عدَدُ المشروعاتِ الخيريةِ التي أعنتها ؟

(أي) الاستفهامية

أي : يُطلبُ بها تعيينُ الشيءِ ، نحو : « أيُّ رجلٍ جاءَ ؟ وأيُّ امرأةٍ جاءتْ ؟ » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَيُّكُمْ زادتهُ هذهُ إيماناً ؟ ﴾ .

وإذا تَضَمَّنَتْ معنى الشرط جزمت الفعلين ، نحو : « أَيُّ رجلٍ يَسْتَقِمُّ
ينجَحُ » .

وقد تكون دالَّةً على معنى الكمال ، وتُسمى « أَيًّا الكَمَالِيَّةَ » . وهي إذا
وقعت بعد نكرةٍ كانت صفةً لها ، نحو : « خالِدٌ رجلٌ أَيُّ رجلٍ » ، أي : هو
كاملٌ في صفاتِ الرجالِ . وإذا وقعت بعد معرفةٍ كانت حالاً منها ، نحو :
« مررتُ بعبدِ اللَّهِ أَيُّ رجلٍ » . ولا تُستعمل إلا مضافةً : وتطابقُ موصوفها في
التذكير والتأنيث ، تشبيهاً لها بالصفات المشتقات ، ولا تطابقه في غيرهما .
ويجوز تركُ المطابقة فيهما .

وقد تكونُ وُصلةً لنداءٍ ما فيه (أل) مُلحقةً بِ(ها) التَّنْبِيهِيَّةِ ، نحو :
« يا أَيُّها الناسُ » .

وقد تكون اسم موصول كما تقدم في الفصل السابق .

و(أَيُّ) - في جميع أحوالها - مُعرَّبةٌ بالحركات الثلاث ، إلا إذا كانت
موصولةً مضافةً ومحذوفاً صدرُ صلتها ؛ كما أوضحنا ذلك في الفصل الذي قبل
هذا .

* * *

٩ - أسماء الكناية

أسماء الكناية : هي ألفاظٌ مبهمَةٌ يُكنَى بها عن مُبهمٍ من عددٍ أو حديثٍ
أو فعلٍ . وهي : « كم وكذا وكأين وكَيْتَ وَذَيْتَ » .

ف(كم) ، على وجهين : إستفهامية ، وهي ما يُكنَى بها عن عددٍ
مُبهمٍ يُرادُ تعيينُهُ ، نحو : « كمَ علماً تعرفُ ؟ » وخبريَّةٌ ، وهي ما يُكنَى بها
عن العدد الكثير على جهة الإخبار ، نحو : « كمَ كتابٍ عندي ؟ » ، أي :
عندي كتبٌ كثيرةٌ .

و(كذا) : يُكنى بها عن عددٍ مُبهمٍ ، نحو : « قلتُ كذا ، وفعلتُ كذا » ، وعن المفردِ ، نحو : « جئتُ يومَ كذا » .

والغالبُ فيها أن تُستعملَ مُكرّرةً بالعطفِ ، نحو : « عندي كذا وكذا كتاباً » ، ويُقِلُّ استعمالُها مفردةً ، أو مُكرّرةً بلا عطف .

وهي في الأصلِ مُركبةٌ من كافِ التّشبيهِ و« ذا » الإشاريّة ، لكنها الآن تعتبرُ كلمةً واحدةً .

و(كأين) : مثل « كم » الخبريّة معنًى ، نحو : ﴿ وكأين من آيةٍ في السمواتِ والأرضِ ﴾ .

وهي في الأصلِ مُركبةٌ من كافِ التّشبيهِ و« أيّ » : ولأن التّنوینَ قد صار جزءاً من تركيبها كُتبت بالنون . فهي الآن كلمةً واحدةً . ويجوز أن تُكتبَ : « كأيّ » بحسبِ أصلها . ويُقالُ فيها : « كائِن » أيضاً ، كقول الشاعر :
وكائِن ترى من صامتٍ لك مُعجِبٍ زيادتهُ أو نَقْصُهُ في التّكلمِ
(ولكم وكذا وكأين أحكام نذكرها في مبحث التّمييز ، في الجزء الثالث من هذا الكتاب) .

و(كَيْتَ وَذَيْتَ) : يُكنى بهما عن الجملة ، قولاً كانت أو فعلاً ، كما يُكنى بفلانٍ وفلانةً عن أعلام العقلاء^(١) . وقيلَ : « يُكنى بكَيْتَ عن جملة القولِ ، وبذَيْتَ عن جملة الفعلِ » .

ولا تُستعملانِ إلا مُكرّرتين ، بالعطف أو بدونه . والأوّلُ أكثرُ ، نحو : « قلتُ كَيْتَ وكَيْتَ ، وفعلتُ ذَيْتَ وذَيْتَ » .

(١) فإن أردت الكناية عن علم غير العاقل قلت : « الفلان والفلانة » بالالف واللام ، للفرق بين العاقل وغيره . وكذا يقال (أبو فلان وأم فلانة) . في العقلاء . و(أبو الفلان وأم الفلانة) في غيرهم .

١٠ - المعرفة والنكرة

المعرفةُ : إسمٌ دلَّ على مُعيَّنٍ . كعمرَ وِدِمَشقَ وأنتَ .

والنكرةُ : إسمٌ دلَّ على غير مُعيَّنٍ : كرجلٍ وكتابٍ ومدينةٍ .

والمعارفُ سبعةُ أنواعٍ : الضميرُ والعلمُ وإسمُ الإشارةِ والإسمُ الموصولُ والإسمُ المقترنُ بِـ (أل) والمضافُ إلى معرفةِ والمنادى المقصودُ بالنداءِ .

(وقد تقدم الكلام على الضمير والعلم وإسم الإشارة والإسم الموصول . وإليك الكلام على المقترن بأل والمضاف إلى معرفة والمنادى المقصود بالنداء) .

المقترن بأل

المقترنُ بألُ : إسمٌ سبقتهُ (أل) فأفادتهُ التعريفَ ، فصارَ معرفةً بعد أن كان نكرةً . كالرجلِ والكتابِ والفرسِ .

و(أل) : كلُّها حرفُ تعريفٍ ، لا اللامُ ، وحدها على الأصح . وهمزتها همزةٌ قطعٍ ، وُصِلت لكثرةِ الإستعمالِ على الأرجح .

وهي ، إما أن تكون لتعريفِ الجنسِ ، وتسمى الجنسيةً . وإما لتعريفِ حصّةٍ معهودةٍ منه ، ويُقال لها العَهديّةُ .

الِ العهدية

(ألِ العهديّةُ) : إما أن تكون للعهدِ الذِّكريِّ : وهي ما سبقَ لمصحوبها ذكرٌ في الكلامِ ، كقولكُ : « جاءني ضيفٌ ، فأكرمت الضيفَ » أي : الضيفَ المذكور . ومنه قوله تعالى : ﴿ كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً ، فعصى فرعونَ الرسولَ ﴾ .

وإما أن تكون للعهد الحُضوريّ : وهو ما يكون مصحوبها حاضراً ،
مثل : « جئتُ اليومَ » ، أي : اليومَ الحاضرَ الذي نحن فيه .

وإما أن تكون للعهد الذهنيّ : وهي ما يكون مصحوبها معهوداً ذهنياً ،
فينصرفُ الفكرُ إليه بمجردِ النطقِ به ، مثل : « حضرَ الأميرُ » ، وكأن يكون
بينك وبين مخاطبك عهدٌ برجلٍ ، فتقول : « حضر الرجلُ » ، أي : الرجلُ
المعهودُ ذهنياً بينك وبين من تخاطبه .

أل الجنسية

(أل الجنسية) : إما أن تكون للإستغراقِ ، أو لبيانِ الحقيقة .

والإستغراقيةُ ، إما أن تكون لإستغراقِ جميعِ أفرادِ الجنس . وهي ما
تُشملُ جميعَ أفرادِهِ ، كقوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ ، أي : كلُّ
فردٍ منه .

وإما لإستغراقِ جميعِ خصائصِهِ ، مثل : « أنتَ الرجلُ » ، أي :
اجتمعت فيكُ كلُّ صفاتِ الرجال .

وعلامَةُ (أل) الإستغراقية أن يَصْلَحَ وَقوعُ (كلُّ) موقِعها ، كما رأيت .

و(أل) ، التي تكونُ لبيانِ الحقيقة : هي التي تُبينُ حقيقةَ الجنسِ
وماهيته وطبيعته ، بقطعِ النظرِ عما يَصْدُقُ عليه من أفرادِهِ ، ولذلك لا يَصِحُّ
حلولُ (كلُّ) محلّها . وتسمى : « لأمَ الحقيقةِ والماهيةِ والطبيعيةِ » ، وذلك
مثل : « الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ » ، أي : حقيقته أنه عاقلٌ مدركٌ ، وليس كلُّ
إنسانٍ كذلك ، ومثل : « الرَّجُلُ أصبَرُ من المرأةِ » ، فليس كلُّ رجلٍ كذلك ،
فقد يكون من النساءِ مَنْ تَفوقُ بِجلدها وصرها كثيراً من الرجال . فألُّ هنا
لتعريفِ الحقيقةِ غيرِ منظورٍ بها إلى جميعِ أفرادِ الجنسِ ، بل إلى ماهيته من
حيثُ هي .

واعلم أن ما تصحبه (أل) الجنسية هو في حكم النكرة من حيث
معناه ، وإن سبقت (أل) ، لأن تعريفه بها لفظي لا معنوي : فهو في حكم
علم الجنس ، كما تقدّم في فصل سابق .

وأما المَعْرَفُ بِـ (أل) العهديّة ، فهو معرّف لفظاً ، لإقترانه بأل ،
ومعنى ، لدلالته على مُعَيّن .

والفرق بين المَعْرَفِ بِـ (أل) الجنسيّة وإسم الجنس والنكرة ، من
وجهين معنويّ ولفظي .

أما من جهة المعنى ، فلأنّ المَعْرَفَ بها في حكم المُقَيّد ، والعماري
عنها في حكم المُطلق .

(فإذا قلت : « احترم المرأة » ، فإنما تعني امرأة غير معينة ، لها في
ذهنك صورة معنوية تدعو إلى احترامها . ولست تعني مطلق امرأة ، أي امرأة
ما ، أية كانت صفتها وأخلاقها ، وإذا قلت : « إذا رأيت امرأة مظلومة
فانصرها » فإنما تعني مطلق امرأة ، أية كانت ، لا امرأة لها في نفسك صفتك
ومميزاتها) .

وأما من جهة اللفظ ، فلأنّ إسم الجنس النكرة نكرة لفظاً ، كما هو
نكرة معني . والمَعْرَفُ بِـ (أل الجنسيّة) نكرة معني ، معرفة لفظاً ، لإقترانه
بأل . فهو تجري عليه أحكام المعارف : كصحة الإبتداء مثل : « الحديد أنفع
من الذهب » ، ومجيء الحال منه ، مثل : « أكرم الرجل عالماً عاملاً » .

وإذا وصل مصحوب (أل) الجنسية بجملّة مضمونها وصف له حاز أن
تجعلها نعتاً له ، باعتبار أنه نكرة معني وأن تجعلها حالاً منه باعتبار أنه معرّف
بأل تعريفاً لفظياً . ومن ذلك قول الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ، ثمّ قلت : لا نهيني

وقولُ أبي صخرِ الهُدليّ :

وإنِّي لتَعروني لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

ومثلُ المَعْرِفِ بِأَلِ الجَنسِيَةِ ما أُضِيفَ إلى المَعْرِفِ بها كقولِ لبيدِ بنِ

رَبِيعَةَ :

وتُضِيءُ في وَجهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً كجُمانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلِّ نِظامُها^(١)

(فيجوز في جملة (يسبني) أن تكون نعتاً للثيم ، وفي جملة (بلله)

القطر) أن تكون نعتاً للعصفور ، وفي جملة (سُلِّ نظامها) أن تكون نعتاً

لجمانة البحري . باعتبار أن مصحوب (أَلِ) الجنسية في معنى النكرة .

ويكون التقدير في الأول : على لثيم سابٍ إياي ، وفي الثاني : « كما انتفض

عصفور بلل القطر إياه » . وفي الثالث : « كجمانة بحري مسلول نظامها » .

ويجوز أن نجعل هذه الجمل حالاً من المذكورات ، باعتبار تعريفها اللفظي ،

لأنها محلاة بأل الجنسية . ويكون التقدير : « على اللثيم ساباً إياي » ، وكما

انتفض العصفور بالأ القطر إياه : « وكجمانة البحري مسلولاً نظامها » .

(أَلِ) الزائدة

قد تُزادُ « أَلِ » ، فلا تُفيدُ التَّعريفَ :

وزيادتها إما أن تكون لازمةً ، فلا تُفارقُ ما تصحَّبُه ، كزيادتها في

(١) وجه الظلام : أوله . وكذا وجه النهار . و « الجمانة » : واحدة الجمان : وهو حب من الفضة يعمل على شكل اللؤلؤة . وقد يسمى اللؤلؤ نفسه جمناً كما هنا . فإنه أراد بالجمانة اللؤلؤة البحرية نفسها . لأنه أضافها إلى البحري الذي يغوص عليها فيستخرجها . و (النظام) : الخيط ينظم فيه اللؤلؤ ونحوه . يصف الشاعر بقرة وحشية بأنها يشرق لونها ليلاً كلما تحركت . كما تشرق اللؤلؤة انقطع سلكها فسقطت . وإنما وصف اللؤلؤة بذلك ، لأنها إذا انتزع حيطها فسقطت كانت أضواً وأشرق بسبب حركتها .

الأعلام التي قارنت وضعها : كالألّات والعزى والسّمؤال واليسع^(١) ،
 وزيادتها في الأسماء الموصولة : كالذي والتي ونحوهما ، لأن تعريف
 الموصول إنما هو بالصلة ، لا بألّ على الأصح . وأما « الآن » فأرجح
 الأقوال أن « ألّ » فيه ليست زائدة ، وإنما هي لتعريف الحضور ، فهي للعهد
 الحضوريّ . وهو مبني على الفتح ، لتضمّنه معنى إسم الإشارة ، لأنّ معنى
 « الآن » : هذا الوقت الحاضر .

وإما أن تكون زيادتها غير لازمة ، كزيادتها في بعض الأعلام المنقولة
 عن أصلٍ للمح المعنى الأصلي ، أي : لملاحظة ما يتضمّنه الأصل المنقول
 عنه من المعنى ، وذلك كالفضل والحارث والنعمان واليّمامة والوليد والرشيّد
 ونحوها . ويجوز حذف « ألّ » منها .

وزيادتها سماعيّة ، فلا يُقال المُحمّد والمحمود والصّالح : فما ورد عن
 العرب من ذلك لا يُقاس عليه غيره .

(كذا قال النحاة . ولا نرى بأساً بزيادة (ألّ) على غير ما سمعت
 زيادتها عليه من الأعلام المنقولة عن اسم جنس أو صفة ، إذا أريد بذلك
 الإشارة إلى الأصل المعني فما جاز لهم من ذلك لمعنى أرادوه ، يجوز لنا
 لمعنى كالذي أرادوه . فيجوز لنا أن نقول فيمن اسمه صالح : « جاء
 الصالح » ، نلمح في ذلك معنى الصلاح في المسمى) .

وقد تُزادُ « ألّ » اضطراراً ، كالداخلية على علمٍ لم يُسمع دخولها عليه
 في غير الضّرورة . كقول الشاعر :

رأيتُ الوليدَ بنَ أليزيدٍ مُباركاً شديداً بأعباءِ الخِلافةِ كاهلُهُ^(٢)

(١) اللات والعزى : علمان على صنمين كانا يعبدان في الجاهلية . و (السّمؤال واليسع) :
 علمان على رجلين .

(٢) كذب الشاعر ، فلم يكن الوليد هذا كما وصفه ، وإنما كان خليعاً ، فاسقاً ، متبتكاً . سبعة -

فأدخل «أل» على (يزيد) لضرورة الشعر، وهي ضرورة قبيحة،
وكقول الآخر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ (١)

وإنما هي: بنات أوبر، وكالدخلة على التمييز. كقوله:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ، وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

والأصل: «طبت نفساً»، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة.

(أل) الموصولية

وقد تكون (أل) إسم موصول، بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث، وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، بشرط
أن لا يراد بها العهد أو الجنس، نحو: «أكرم المكرم ضيفه، والمكرم
ضيفه». أي: الذي يُكرم ضيفه، والذي يُكرم ضيفه.

فإن أريد بها العهد، نحو: «انصر المظلوم»، كانت حرف تعريف لا
موصولية.

وإن كانت موصولية فصلتها الصفة بعدها، لأنها في قوة الجملة، فهي
شبه جملة: لدالتها على الزمان، ورفعها الفاعل أو نائبه، ظاهراً أو مضمراً
فالظاهر نحو: «أكرم المكرم أبوه ضيفه (٢)» والمضمّر، نحو: «أكرم
المكرم ضيفه (٣)».

= بالمخازي، جباراً، عنيداً، لاهياً عن تدبير أمور الرعية وأحوال المملكة. وكان من خلفاء
بني أمية وقد ذبح وعلق رأسه على قصره.

(١) العساقيل: أصلها العساقيل، ومفردا عسقول، وهو نوع من الكمأة أبيض و(بنات أوبر)
علم على نوع من الكمأة ردي.

(٢) أبوه: فاعل المكرم. وضيفه مفعوله.

(٣) المكرم ضمير مستتر تقديره هو يعود على (أل) الموصولية.

والإعرابُ إنما هو لـ (أل) ، فهي في محل رفع أو نصب أو جرّ ويظهر إعرابها على صلتها ، وصلتها لا إعراب لها . والرفعُ والنصبُ والجرُّ اللواتي يلحقنها ، إنما هنَّ أنثُرُ محلّ (أل) من الإعراب .

وإذ كانت الصفةُ الواقعةُ صلةً لـ (أل) الموصولةِ في قُوّةِ الفعلِ ومرفوعه ، حَسَنَ عطفَ الفعلِ ومرفوعه عليها . كقوله تعالى :

﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا ، فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ، فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا ^(١) فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا ﴾ ، وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ^(٢) ﴾ .

(أما إن كانت الصفة المقترنة بأل صفة مشبهة أو اسم تفضيل أو صيغة مبالغة ، فأل الداخلة عليها ليست موصولة . وإنما هي حرف تعريف ، لأن هذه الصفات تدل على الثبوت فلا تشبه الفعل من حيث دلالاته على التجدد ، فلا يصح أن تقع صلة للموصول كما يقع الفعل) .

تعريف العدد بأل

إن كان العدد مفرداً يُعرَفُ كما يُعرَفُ سائرُ الأسماءِ ، فيقال : « الواحدُ والإثنانِ والثلاثةُ والعشرةُ » .

وإن كان مركباً عددياً يُعرَفُ جُزْؤُهُ الأوَّلُ فيقال :

(١) الشاهد في الآية أنه عطف جملة (فأثرن) على «المغيرات» ، لأنها في قوة الفعل ، أي : اللاتي أغرن فأثرن . و«العاديات» : الخيل ، من عدا يعدو : إذا أسرع في مشيه . والمراد بها خيل الغزاة في سبيل الله . و«الضبح» : صوت أنفاسها عند الجري . و«الموريات قدحاً» : التي توري النار بقدها الأرض بحوافرها وهي تعدو . و«المغيرات صبحاً» : التي يغير أهلها على الأعداء وقت الصبح . «فأثرن به» : فهيجن في ذلك الوقت ، وهو وقت الصبح . «نقعا» : غباراً . فوسطن به جمعاً : فتوسطن في ذلك الوقت جمعاً ، من جموع الأعداء .

(٢) عطف جملة «واقترضوا» على المصدقين ، لأنه في قوة الفعل ، أي الذين تصدقوا وأقرضوا .

« الأَحدَ عَشَرَ والتَّسعةَ عَشَرَ » .

وإن كان مُركباً إِضافياً يُعرَّفُ جُزؤُهُ الثاني ، مثل : « ثلاثةَ الأَقالِمِ ، وستةَ الكُتُبِ ، ومِئةُ الدَّرهمِ ، وألفِ الدِّينارِ » ، وإِذا تَعَدَّدتِ الإِضافةُ عَرَفَتِ آخرَ مضافٍ إِليه ، مثل : « خَمسِ مِئةِ الأَلفِ ، وسبعةَ آَلافِ الدَّرهمِ ، وخَمسِ مِئةِ أَلفِ دِينارِ الرِّجْلِ ، وستَ مِئةِ أَلفِ دَرهمِ غُلامِ الرِّجْلِ » .
وإن كان العَدَدُ مَعطُوفاً ومَعطُوفاً عَلَيْهِ يُعرَّفُ الجُزآنَ مَعاً . كالأخْمسةَ والخَمسينَ رِجْلاً ، والستَ والثمانينَ امرأَةً .

(ومن العلماء من أجاز تعريف الجزأين في المركب الإضافي فيقول :
« الثلاثة الرجال والمئة الكتاب ») .

المعرَّفُ بالإِضافة

المُعرَّفُ بالإِضافة : هو اسمٌ نكرةٌ أُضيفَ إِلى واحدٍ من المعارفِ السابقِ ذِكْرُها ، فاكْتَسَبَ التعرِيفَ بإِضافته ، مثل : « كتاب » في قولك : « حملتُ كتابي ، وكتابَ عليّ ، وكتابَ هذا الغلامِ ، وكتابَ الذي كان هنا وكتابَ الرَّجْلِ » . وقد كان قبل الإِضافة نكرةٌ لا يُعرَّفُ كتابٌ من هُر؟ .

المنادى المقصود

المنادى المقصود : هو اسمٌ نكرةٌ قُصِدَ تعيينُهُ بالنداءِ ، مثل : « يا رجلُ ويا تلميذُ » ، إِذا ناديتَ رجلاً وتلميذاً مُعيَّنين . فإن لم تُرِدْ تعيينَ أَحَدٍ قلتَ : « يا رجلاً ، ويا تلميذاً » ، ويبقيان في هذه الحالة نكرتين ، لعدم تخصيصهما بالنداءِ .

فإن ناديتَ معرفةً فلا شأنَ للنداءِ في تعريفها .

* * *

١١ - أسماء الأفعال

اسمُ الفعل : كلمة تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعلُ ، غيرَ أنها لا تقبل علامتهُ .

وهو ، إما أن يكون بمعنى الفعل الماضي ، مثل : « هيهات » ،
بمعنى : « بُعدٌ » أو بمعنى الفعل المضارع ، مثل : « أفُّ » ، بمعنى :
أتضجّر ، أو بمعنى فعل الأمر ، مثل : « آمينُ » ، بمعنى : استجب .
ومن أسماء الأفعال : « شتَانٌ » بمعنى : افترق ، و« وَيٌّ » ، بمعنى .
أعجبٌ ، و« صَهٌ » بمعنى : اسكُت ، و« مَهٌ » بمعنى : انكفِ ، و« بَلَهٌ »
بمعنى : دَعُ واترُك ، و« عليكُ » ، بمعنى : الزم ، و« إليكُ عني » ،
بمعنى : تتخَّ عني ، و« إليكُ الكتابُ » ، بمعنى : خذهُ ، و« ها وهاكُ وهاه
القلمُ » أي : خذهُ .

واسمُ الفعل يلزم صيغةً واحدةً للجميع . فنقول : « صَهٌ » ، للواحد
والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، إلا ما لحقته كافُ الخطاب ، فيراعي فيه
المخاطبُ : فنقول : « عليكُ نفسكُ ، وعليكُ نفسكُ ، وعليكما أنفسكما ،
وعليكم أنفسكم ، وعلیکن أنفسكن ، وإليكُ عني ، وإليكما ، وإليكما
عني ، وإليكم عني ، وإليكن عني ، وهاكُ الكتابُ وهاكُ الكتابُ ، وهاكما
الكتابُ ، وهاكمُ الكتابُ ، وهاكنُ الكتابُ » .

اسم الفعل المرتجل والمنقول والمعدول

أسماءُ الأفعالِ ، إما مُرتجلةٌ ، وهي : ما وُضعتْ من أول أمرها أسماءُ
أفعالٍ ، وذلك مثل : « هيهاتُ وأفُّ وآمينُ » .

وإما منقولةٌ ، وهي ما استعملت في غير اسم الفعلِ ، ثم نُقلت إليه .

والتنقلُ إما عن جارٍّ ومجرورٍ : كعليكُ نفسكُ ، أي الزمها ، وإليكُ

عني ، أي : تَنَحَّ . وإما عن ظرفٍ : كدُونِكَ الْكِتَابَ ، أي : خُذْهُ ،
ومكانك ، أي : اثْبُتْ . وإما عن مصدرٍ : كُرُوَيْدَ أَخَاكَ أَي : أَمِهْلُهُ ، وَبَلَّهَ
الشَّرَّ أَي : اتْرُكْهُ وَدَعَّهُ . وإما عن تنبيهٍ ، نحو : « هَالِكِتَابَ » ، أي : خُذْهُ .
وإما معدولةٌ : كَنَزَالِ وَحَذَارِ ، وهما معدولانِ عن انزِلْ واحذِرْ .

(« رويد » في الأصل : مصدر « ارود في سيره رواداً أو رويداً » أي :
تأني ورفق . وهو مصغر تصغير الترخيم ، بحذف الزوائد ، لأن أصله
« ارواد » . (بله) في الأصل مصدر بمعنى الترك ، ولا فعل له من لفظه ،
وإنما فعله من معناه وهو « ترك » . وكلاهما الآن اسم فعل أمر مبني على
الفتح ، ولا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت .
فإن نَوَيْتَهُمَا ، نحو : « رويداً أَخَاكَ وَبَلَّهًا الشَّرَّ » ، أو أَصْفَتَهُمَا نحو : رويدَ
أَخِيكَ وَبَلَّهَ الشَّرَّ » فهما حينئذ مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة
لفعلهما المحذوف . وما بعد المنون منصوب على أنه مفعول به له ، وما بعد
المضاف مجرور لفظاً بالإضافة إليه ، من باب إضافة المصدر إلى مفعوله) .

والكاف ؛ التي تلحق اسمَ الفعل المنقول ، تَتَصَرَّفُ بحسبِ المخاطبِ
إفراداً ، وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ، نحو : « رُوَيْدُكَ ، وَرُوَيْدُكَ ،
وَرُوَيْدُكُمَا ، وَرُوَيْدُكُمْ وَرُوَيْدُكُنَّ ، وَهَآكِ ، وَهَآكِ ، وَهَآكِمَا ، وَهَآكِمِ ،
وَهَآكُنَّ ، وَإِلَيْكَ عَنِي ، وَإِلَيْكُمَا عَنِي ، وَإِلَيْكُمْ عَنِي ، وَإِلَيْكُنَّ عَنِي » . إلا
أنها في « رُوَيْدُكَ وَهَآكِ » غير لازمة ، لأن النقل عن المصدر أو حرف التنبيه
وقع مُجَرَّدًا عنها ، فلم تَصِرْ جُزْءًا من الكلمة ، لذا يجوز انفكاكها عنهما ،
فتقول : « رُوَيْدَ أَخَاكَ وَهَآكِ الْكِتَابِ » . أما في : « إِلَيْكَ وَدُونِكَ » ونحوهما من
المنقول عن حرف جرٍّ أو ظرفٍ فهي لازمة له ، لأنَّ النقل قد وقع فيه مصحوباً
بها فصار وإياها كلمةً واحدةً يُراد بها الأُسْرُ ، لذا لا يجوز انفكاكها عنه ، كما
جاز في « رُوَيْدُكَ وَهَآكِ » .

ويجوز في «ها» أن تُجرَّدَ من الكاف ، فتكوِّدُ بلفظٍ واحدٍ للجميع ،
وأن تلحقها الكافُ ، فتتصرفَ بحسبِ المخاطب . ويجوز أن يقال فيها :
«هاء» ، بلفظٍ واحدٍ للجميع . والأفصحُ أن تتصرفَ همزتها ، فيقال :
«هاء» ، للواحدِ ، و«هاء» للواحدة ، و«هاؤماً» ، للمثنى ، و«هاؤم» ،
لجمع الذكور ، و«هاؤن» لجمع الإناث ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هاؤم ﴾
اقرأوا كتابي ﴿ ، أي : خذوه فاقروه .

(والكافُ في «رويدك وهاك» : حرفُ خطابٍ لا محل له من الإعراب
على الأصح . وفي «إليك وعليك ودونك» ونحوها لا إعراب لها على
الصحيح ، لأنها صارت جزءاً من الكلمة ، وجزء الكلمة لا إعراب له :
فالإعراب إنما هو لهذه الكلمة برمتها^(١) .

واسمُ الفعلِ المنقولُ : كرويد ، والمعدولُ : كَنزالِ ، لا يأتي إلا
للأمر ، ولا يأتي لغيره . وأما المُرتَجَلُ فيأتي للأمر : كمَه ، بمعنى :
انكفِ ، وهو الأكثرُ . وقد يأتي للماضي : كَشَتَّان ، بمعنى : افترق ،
وللمضارع ، مثل : «وي» ، بمعنى : أعجب .

وما كان منه منقولاً أو مرتجلاً ، فهو سماعي .

وما كان منه معدولاً ، فهو قياسيٌّ يُبنى على وزن «فَعَالٍ» ، من كل
فعلٍ ثلاثيٍّ مُجرَّدٍ تامٍّ مُتصرفٍ : كَقَتالِ وَضرابِ وَنزالِ وَحذارِ . وشدُّ مجيئه
من مَزِيدِ الثلاثيِّ نحو : «دراك» بمعنى : أدرك ، و«بدار» ، بمعنى :
بادر .

(١) للنحاة في إعراب هذه الكاف اللاحقة للمنقول عن ظرف أو حرف جر أقوال متضاربة ، أظهرها
وأقربها إلى المعقول ما ذكرناه من أنها لا إعراب لها ، لأنها صارت جزءاً من الكلمة ، وجزء
الكلمة لا إعراب له .

اسم الفعل الماضي والمضارع والأمر

أسماء الأفعال أيضاً على ثلاثة أنواع :

اسم فعلٍ ماضٍ : وقد وردَ منه (هَيْهَاتَ) ، أي : بَعُدَ ، و(شَتَّانَ) ، أي : افترقَ ، و(شُكَّانَ وَسُرْعَانَ) (بتثليثِ أولهما) ، أي : أَسْرَعَ ، و(بُطَّانَ) (بضمِّ الباءِ وكسرِها وسكونِ الطاءِ) ، أي : أَبْطِئَ .

واسمُ فعلٍ مضارعٍ : وقد وردَ منه «أَوْهَ وَأَهَ» : أي : «أَتَوَجَّعُ» ، وَأُفٌّ ، أي : أَتَضَجُّرُ ، و«وَا ، وَوَاهَا ، وَوَيٌّ» ، أي : أَتَعَجَّبُ ، (وَبَخٍ) ، أي : أَسْتَحْسِنُ و(بَجَلٌ) أي : يَكْفِي .

واسمُ فعلٍ أمرٍ : وقد وردَ منه «صَهَ» أي : اسْكُبْ ، و«مَهَ» ، أي : انكفِ ، و«رُوَيْدٌ» أي : «أَمْهَلُ» ، و«ها ، وهَاءَ ، وهاكَّ ، ودُونَكَّ ، وعندكَّ ، ولدَيْكَ الكتابَ» ، أي : خُذْهُ ، و«عَلَيْكَ نَفْسِكَ وَبِنَفْسِكَ» ، أي : الزَمْهَا ، و«إِلَيْكَ عَنِي» ، أي : تَنَحَّ ، و«إِلَيْكَ الكتابَ» ، أي : خُذْهُ ، و«إِيَّهَ» أي : امضِ في حديثك أو زِدْني منه ، و«حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ وَعَلَى الخَيْرِ ، وَعَلَى العِلْمِ» ، أي : هَلُمَّ إِلَى ذلِكَ وَتَعَالَ مُسْرِعاً ، وَحَيِّهَلْ الأَمْرَ» ، أي : ائْتِهِ ، و«عَلَى الأَمْرِ» ، أي : أَقْبَلْ عَلَيْهِ ، و«إِلَى الأَمْرِ» ، أي : عَجَّلْ إِلَيْهِ ، و«بِالأَمْرِ» ، أي : عَجَّلْ بِهِ^(١) و«هَيَّا وَهَيْتَ» (بتثليثِ التاءِ) ، أي : أَسْرِعْ ، (ويقالُ أيضاً : هَيْتَ لَكَ) ، و«آمِينَ» أي : اسْتَجِبْ ، و«مَكَانَكَ» ، أي : اثْبُتْ ، و«أَمَامَكَ» ، أي : تَقَدَّمْ ، و«وَرَاءَكَ» ، أي : تَأَخَّرْ .

(١) فحيهل تتعدى بنفسها وبعلى وباللام وبالباء كما رأيت . وهي مركبة من «حي» بمعنى : أقبل و«هلا» التي للحث والعجلة ، ذابت ألفها . ولذا يقال فيها «حيهل» بلا تنوين و«حيهلا» بالتنوين ، بإبدال الألف في اللفظ تنويناً . ويقال أيضاً : «حيهل» باسكان اللام ، وكلها فصيح مستعمل .

أما المعدوُّ منه فلا يُحصَرُ ، لأنه قياسيٌّ كما سلف .

* * *

١٢ - أسماء الأصوات

أسماء الأصوات على نوعين :

نوعٌ يُخاطَبُ به ما لا يَعْقِلُ من الحيوان أو صغار الإنسان . وهو يُشَبَّهُ
اسمَ الفعلِ من حيثُ صِحَّةِ الإكتفاءِ به : وإنما لم يُجعلِ اسمَ فعلٍ ، لأنه لا
يحملُ ضميراً ، ولا يقعُ في شيءٍ من تراكيب الكلام ، بخلاف اسم الفعل .
وذلك ما كان موضوعاً للزجر : كهَلا (للفرس) ؛ وَعَدَس (للبغل) ، وغيرهما
مما يُزَجَرُ به الحيوانُ) ، وَكَخ (بفتح الكاف وكسرها ، لزجرِ الطفلِ عن تناولِ
شيءٍ ، أو ليتقدَّرَ من شيءٍ ، أو للدُّعاءِ كَنَخ (للبعير الذي يُنَاخ) ، و « سَأُ »
للحمار الذي يُورَدُ الماءَ ، أو يُزَجَرُ ليمضي) .

ونوعٌ يُحكى به صوتٌ من الأصوات المسموعة : كَقَب « لَوَقِعِ
السيف » ، وغازق « لصوت الغراب » وطَق « لصوت الحجر » ، ووِيَه « للصرخ
على الميت » : ولذلك بُني نحو سيبويه لأنه مختومٌ باسم صوت .

وكلا النوعين من الأسماء المبنية . وقد بُنيَ لأنه أشبه الحرف المَهْمَلُ
عن العمل ، في كونه يُستعملُ لا عاملاً ولا معمولاً .

وقد يُسمى صاحبُ الصوت باسمِ صوته المنسوبِ إليه ، كما يُسمى
الغراب « غازق » أو باسم ما يُصَوِّتُ له به ، كما يُسمى البغلُ « عَدَس » ، ومنه
قولُ الشاعر :

إِذَا حَمَلْتُ بَدَنِي عَلَى عَدَسٍ عَلَى الَّذِي بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسِ
فَلا أَبالي مَنْ عَدَا وَمَنْ جَلَسَ

أي : إذا حملته على البغل . وحينئذٍ يُحكى على بنائه ، وهو القياس ، والمختارُ عندَ المحققين ، فتقول : « رأيتُ غاقٍ » ، بالكسر ، « ركبْتُ عَدَسٌ » ، بالسكون . وقد يُعربُ لوقوعه موقعَ مُعربٍ ، فيقال : « رأيتُ غاقاً ، وركبْتُ عَدَساً » .

* * *

١٣ - شبه الفعل من الأسماء

والمرادُ به الأسماءُ التي تُشبهُ الأفعالَ في الدلالة على الحدثِ ولذا تُسمى : « الأسماءُ المشبَّهةُ بالأفعالِ » و« الأسماءُ المُتصلةُ بالأفعالِ » أيضاً .

وهي تسعةُ أنواعٍ : المصدرُ ، واسمُ الفاعلِ ، واسمُ المفعولِ ، والصفةُ المشبَّهةُ باسمِ الفاعلِ ، وصيغُ المبالغةِ ، واسمُ التفضيلِ ، واسمُ الزَّمانِ ، واسمُ المكانِ ، واسمُ الآلةِ .

المصدر وأنواعه

المصدرُ : هو اللفظُ الدالُّ على الحدثِ ، مُجرداً عن الزمانِ ، متضمناً أحرفَ فعله لفظاً ، مثلُ : « علمَ علماً ، أو تقديرًا ، مثلُ : « قاتلَ قتالاً » أو معوّضاً مما حُذِفَ بغيره ، مثلُ : « وَعَدَ عِدَّةً ، وسلَّمَ تسليمًا » .

(فالعلمُ : مشتمل على أحرف « علم » لفظاً . والقتالُ مشتمل على ألف « قاتل » تقديرًا ، لأن أصله « قيتال » ، بدليل ثبوت هذه الياء في بعض المواضع ، فنقول : « قاتل قيتالاً ، وضارب ضيراباً » وهذه الياء أصلها الألف في قاتل ، انقلبت ياءً لانكسار ما قبلها . والعدةُ أصلها « الوعد » حذفت الواو وعوّضت منها تاءُ التأنيث . والتسليمُ أصله « السلام » . بكسر السين وتشديد اللام ، حذفت أحدَ حرفي التضعيف ، وعوّض منه تاءُ التفعيل ، فجاء على

« تسلام » كالتكرار . ثم قلبوا الألف ياء ، فصار إلى « التسليم » . فالتاء عوض من إحدى اللامين .

فإن تضمن الاسم أحرف الفعل ولم يدل على الحدث ، كالكحل والدهن والجرح (بضم الأول في الثلاثة) ، فليس ، بمصدر . بل هو اسم للأثر الحاصل بالفعل ، أي الأثر الذي يحدثه في الفعل) .

وإن دلّ على الحدث ، ولم يتضمن كل أحرف الفعل ، بل نقص عنه لفظاً وتقديراً من دون عوض ، فهو اسم مصدر ، كتوضأ وضوءاً ، وتكلم كلاماً ، وسلم سلاماً . وسيأتي الكلام عليه .

والمصدر أصل الفعل ، وعنه يصدر جميع المشتقات .

وهو قسمان : مصدر للفعل الثلاثي المجرد : كسيرٍ وهدايةٍ ، ومصدر لما فوقه : كإكرامٍ وإمتناعٍ وتدحرجٍ .

وهو أيضاً : إما أن يكون مصدراً غير ميميٍّ : « كالحياة والموت » . وإما أن يكون مصدراً ميميًّا : « كالمحيا والممات » .

مصدر الفعل الثلاثي

لمصادر الأفعال الثلاثية أوزانٌ كثيرةٌ ، وذلك :

كَنَصْرٍ وَعِلْمٍ ، وَشُغْلٍ ، وَرَحْمَةٍ ، وَنَشْدَةٍ^(١) وَقُدْرَةٍ ، وَدَعْوَى ، وَذِكْرَى ، وَبُشْرَى ، وَلَيَانٍ^(٢) وَجِرْمَانٍ ، وَعُفْرَانٍ ، وَخَفَقَانٍ ، وَطَلَبٍ ، وَخَنَقٍ ، وَصِغْرٍ ، وَهُدَى ، وَعَلْبَةٍ ، وَسَرِقَةٍ ، وَذَهَابٍ ، وَإِيَابٍ ، وَسُعَالٍ ، وَزَهَادَةٍ ، وَدِرَايَةٍ ، وَبُغَايَةٍ ، وَكَرَاهِيَةٍ ، وَدُخُولٍ ، وَقَبُولٍ ، وَصُهُوبَةٍ ، وَصَهِيلٍ ،

(١) النشدة : مصدر نشد الضالة (بفتح الشين) ينشدها (بضمها) نشدة ونشداً (بكسر النون فيهما) ، أي طلبها وبحث عنها .

(٢) الليان : مصدر لوى الأمر يلويه لياً ولياناً (بفتح اللام فيهما) ، أي : طواه وأخفاه .

وَسُوْدِدٍ ، وَجَبْرَوْتٍ ، وَصَيْرُورَةٍ ، وَشَبِيْبَةٍ ، وَتَهْلُكَةٍ ، وَمَدْخَلٍ ، وَمَرْجِعٍ ،
وَمَسْعَاءٍ ، وَمَحْمَدٍ ، وَمَحْمَدَةٍ ، « وَيُقَالُ فِيهِمَا أَيْضاً : مَحْمَدٌ وَمَحْمَدَةٌ ^(١) » .

و « فَعَلٌ » هُوَ الْمَصْدَرُ الْأَصْلِيُّ لِلْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَةِ الْمَجْرَدَةِ ، ثُمَّ عُذِلَ بِكَثِيرٍ
مِنْ مَصَادِرِهَا عَنْ هَذَا الْأَصْلِ ، وَبَقِيَ كَثِيرٌ مِنْهَا عَلَى هَذَا الْوِزْنِ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا بِنَاءَ الْمَرَّةِ وَالنَّوْعِ رَجَعُوا إِلَيْهِ ، فَلَمْ
يَبْنُوا مِنْ مَصْدَرِ فِعْلِهِمَا . إِلَّا أَنَّهُمْ كَسَرُوا أَوَّلَ الْمَصْدَرِ النَّوْعِيِّ ، تَمْيِيزاً لَهُ
مِنَ الْمَرَّةِ . فَالْمَرَّةُ وَالنَّوْعُ مِنَ الدُّخُولِ وَالْقِيَامِ وَالسُّعَالِ : « دَخَلَتْ وَدَخَلَتْ ، وَقَوْمَةٌ
وَقِيْمَةٌ ^(٢) ، وَسَعَلَتْ وَسَعَلَتْ » .

المصادر الثلاثية القياسية

المصادر المتقدمة ، الكثير منها سماعي . وإنما يُقاسُ منها ما كان على
وزن : فَعَلٍ وَفَعَلٍ ، وَفَعُولٍ ، وَفَعَالٍ ، وَفَعْلَانٍ ، وَفَعَالٍ ، وَفَعِيلٍ ،
وَفَعُولَةٍ ، وَفَعَالَةٍ وَفَعَالَةٍ .

(والمراد بالقياس هنا إذا وردَ شيءٌ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره ،
فإنك تقيسه على هذا : لأنك تقيس مع وجود السماع فقد ورد مصادر عدة
مخالفة لهذا القياس ، فلا يجوز العدول عنها ، كما ورد للفعل الواحد
مصدران أو أكثر ، أحدهما قياسي ، وغيره سماعي ، غير جار على القياس .
وأجاز الفراء أن يقاس مع وجود السماع) .

والغالبُ فيما دلَّ من الأفعال على امتناع ، أن يكون مصدره على

(١) فهما لغتان : ذكر الأولى صاحب الديوان وذكر الأخرى « الزمخشري » في المفصل : كما في
المختار ، وذكر صاحب الديوان أن « المذمة » فيها لغتان أيضاً : « مذمة » ، بفتح الذال ،
ومذمة ، بكسرها .

(٢) قيمة : أصلها « قومة » بكسر القاف وسكون الواو ، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

وزن : « فِعَالٍ » كَأَبِي إِبَاءَ ، وَنَفَرَ نِفَاراً ، وَشَرَدَ شِرَاداً ، وَجَمَعَ جِمَاحاً ، وَأَبَقَ إِبَاقاً^(١) .

وفيما دلَّ على حركة واضطرابٍ وتقلُّبٍ ، أن يكون مصدره على « فَعْلَانٍ » : كطَافَ طَوْفَاناً ، وَجَالَ جَوْلَاناً ، وَغَلَى غَلِيَاناً .

وفيما دلَّ على داءٍ ، أن يكون مصدره على فُعَالٍ « كَسَعَلَ سُعَالاً ، وَزَحَرَ زَحَاراً^(٢) » ودارَ رأسُهُ دُوراً » .

وفيما دلَّ على صَوْتٍ أن يكون مصدره على « فُعَالٍ أو فَعِيلٍ » ، فالأوَّلُ مثلُ : « بَغَمَتِ الظَّيْبَةُ بُغَاماً^(٣) ، وَضَبِحَتِ الخَيْلُ ضُبَاحاً^(٤) » والثاني مثلُ : « صَهَلَ الفَرَسُ صَهِيلاً ، وَصَخَدَ الصُّرْدُ صَخِيداً^(٥) » .

وقد يجتمع « فُعَالٌ وفَعِيلٌ » مَصْدَرَيْنِ لِفِعْلٍ واحدٍ مثلُ : « نَعَبَ الغُرَابُ نَعَاباً ونَعِيّاً ، وَأَزَّتِ القِدْرُ أَزَازاً ، وَصَرَخَ صُراخاً وصرِيخاً ، وَنَعَقَ الرَّاعِي نَعْنَمَهُ نَعَاقاً ونَعِيْقاً » .

وفيما دلَّ على سِيرٍ ، أن يكون مصدره على « فَعِيلٍ » : كَرَحَلَ رَحِيلاً ، وَذَمَلَ البَعِيرُ ذَمِيلاً^(٦) .

وفيما دلَّ على صنَاعَةٍ أو حِرْفَةٍ ، أن يكون مصدره على « فِعَالَةٍ » :

-
- (١) ابق العبد : هرب من سيده : وبابه ضرب . وورد من بابي تعب وقتل أيضاً .
 - (٢) الزحار والزحير : التنفس بشدة ، واطلاق البطن بشدة ، وتقطع معه دم .
 - (٣) بغمت الظبية فهي بغوم : صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها .
 - (٤) ضبحت الخيل في عدوها ضبحاً وضباحاً : أسمعت من أفواها صوتاً ليس بالصهيل ولا الحممة ، والضبح : صوت أنفاسها عند العدو . وضبحت الأرنب والثعلب واليوم والقوس والصدى : صوتت .
 - (٥) الصرد : طائر أبلق ، أبيض البطن ، أخضر الظهر ، ضخم الرأس والمنقار . له مخلب يصطاد به العصافير وصدغار الطير ، وجمعه صردان ، بكسر الصاد وسكون الراء . وصخيدة : صوته وصياحه .
 - (٦) الذميل : سير للابل ، لين ، سريع .

كحَاكَ حَيَاكَةً ، وَزَرَاعَ زِرَاعَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وَتَجَرَ تِجَارَةً ، وَأَمَرَ إِمَارَةً ،
وَسَفَرَ بَيْنَ الْقَوْمِ سِفَارَةً .

فإن لم يدلّ الفعل على معنى من المعاني المذكورة ، فقياسُ مصدره
« فَعَلٌ » أو « فَعَلٌّ » أو « فَعُولٌ » أو « فُعُولَةٌ » أو « فَعَالَةٌ » .

فـ « فَعَلٌ » : مصدرٌ للفعل الثلاثي المتعدي : كَنَصَرَ نَصْرًا ، وَرَدَّ رَدًّا ،
وَقَالَ قَوْلًا ، وَرَمَى رَمِيًّا ، وَغَزَا غَزْوًا ، وَفَهَمَ فَهَمًا ، وَأَمِنَ أَمْنًا .

و(فَعَلٌّ) : مصدرٌ للثلاثي اللازم من باب « فَعِلٌ » بكسر العين ،
كَفَرِحَ فَرِحًا وَجَوِيَ جَوِيًّا^(١) ، وَشَلَّتْ يَدُهُ شَلَلًا^(٢) .

و(فُعُولٌ) : مصدرٌ للثلاثي اللازم من باب « فَعَلٌ » ، بفتح العين .
كَجَلَسَ جُلُوسًا ، وَقَعَدَ قُعُودًا ، وَسَمَا سُمُومًا ، وَنَمَا نُمُومًا . إلا ما دلّ منه على
امتناعٍ أو حركةٍ ، أو دَاءٍ أو صوتٍ أو سيرٍ أو صناعةٍ ، فمصدره كما تقدّم .

و(فُعُولَةٌ ، وَفَعَالَةٌ) : مصدران للفعل الثلاثي من باب « فَعَلٌ » بضمّ
العين ، فالأول . مثل : « سَهَّلَ سُهُولَةً ، وَصَعَّبَ صُعُوبَةً وَعَذَّبَ عُدُوبَةً ،
وَمَلَّحَ مَلُوحَةً » ، والثاني مثل : « فَصَّحَ فَصَاحَةً ، وَضَخَّمَ ضَخَامَةً ، وَجَزَلَ
جَزَالَةً ، وَظَرَفَ ظِرَافَةً » .

هذا هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعل الثلاثي . وما ورد على خلاف
ذلك فهو سَمَاعِيٌّ ، يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى النِّقْلِ عَنِ الْعَرَبِ . مثل : « سَخِطَ
سُخْطًا ، وَرَضِيَ رِضًا وَذَهَبَ ذَهَابًا وَشَكَرَ شُكْرَانًا ، وَعَظَّمَ عَظْمَةً ، وَحَزَنَ

(١) الجوي : حرقه وشدة وجد من عشق أو حزن .

(٢) شلت يده : يبست أو ذهبت . ويقال « شلت » على المجهول . ويقال في الدعاء لمن أجاد

الرمي أو الطعن : « لا شلّ شرك » ، أي : أصابعك العشر . وشل : أصله « شلل » بوزن

فرح .

حُزناً ، وَجَحَدَ جُحوداً ، وَرَكَبَ رُكوباً ، وغير ذلك مما جاء مصدره على غير القياس .

وكثير مما جاء مخالفاً للقياس له مصدرٌ قياسيٌّ أيضاً .

مصدر الفعل فوق الثلاثي

إذا تجاوز الفعل ثلاثة أحرفٍ ، فمصدره قياسيٌّ يجري على سَنَنِ واحدٍ .

ومن المصادر القياسية مصدرًا المَرَّة والنوع ، والمصدر الميميُّ ، سواءً أكانَ لفعلٍ ثلاثيٍّ أم لِمَا فوقه .

قياس مصدر ما فوق الثلاثي

كلُّ فعلٍ جاوز ثلاثة أحرفٍ ، ولم يُبدأ بتاءٍ زائدة ، فالمصدر منه يكونُ على وزنٍ ماضيه ، بكسر أوله وزيادة ألفٍ قبل آخره .
ثمَّ إن كان رُباعيَّ الأحرف كُسرَ أوله ، فقط ، نحو : « أكرمَ إكراماً ، وزلزلَ زلزلاً » .

وإن كان حُماسيَّها ، أو سُداسيَّها ، كُسِرَ ثالثه ، أيضاً تبعاً لكسر أوله ، نحو : « إنطلقَ إنطلاقاً ، وإحرنجمَ إحرنجماً ، وإستغفرَ إستغفاراً ، وإطمأنَّ إطمئناً » .

فإن بُدئَ أوله بتاءٍ زائدةٍ يَصِرُ ماضيه مصدرًا بضمِّ رابعه ، مثل : « تكلمَ تكلماً ، وتساقطَ تساقطاً ، وتزلزلَ تزلزلاً » .

إلا إن كان الآخرُ ألفاً ، فيجبُ قلبُها ياءً وكسرُ ما قبلها ، نحو : « توانيَ توائياً ، وتلقى تلقياً » .

وشدَّ مجيءُ التَّفعيلِ مصدرًا « لفعلٌ » ، و« المُفاعلة » مصدرًا

« لفاعِلٌ » والفَعْلَلَّةُ مصدرًا لَفَعْلَلٌ . وما أشبهها في الوزن . وسيأتي شرحُ ذلك .

وإليك تفصيل ما تقدّم .

مصادر أفعال وفعل وفاعل

(١) ما كان على وزن (أفعالٌ) صحيح العين ، فمصدره على وزن « إفعالٌ » نحو : « أكرمَ إكراماً ، وأوجدَ إيجاداً^(١) » .

فإن اعتلّت عينه ، نحو : « أقامَ وأعانَ وأبانَ » جاء مصدره على (إقالَةٍ) كإقامة وإعانة وإبانة ، حُذفت عينُ المصدر ، وعوّض منها تاء التانيث . والأصلُ : « إقوامٌ وإعوانٌ وإيبانٌ^(٢) » .

وقد تُحذف هذه التاء من المصدر ، إذا أُضيفَ ، كقوله تعالى : ﴿ لا تلهيهم تجارةٌ ولا بيعٌ عن ذكرِ الله وإقامِ الصلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ ﴾ .

وما كان منه مُعتلّ اللام مثلُ : « أعطى وأهدى وأولى » قُلِبَتْ لامُه في المصدرِ همزةً : كإعطاءٍ وإهداءٍ وإيلاءٍ^(٣) .

(والأصلُ : « إعطاؤٌ وإهدائيٌ وإيلائيٌ » ، وكذلك « عطاءٌ » أصله : « عطاويٌ » ، قلبت الواو والياء همزة . لوقوعهما بعد ألف زائدة . قال في شرح القاموس : « العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد ألف ، لأنّ الهمزة أحمل للحركة منهما ، ولأنهم يستثقلون الوقف على الواو ، وكذلك الياء ، مثل : « الرداء » ، وأصله : « ردايٌ » أهـ . وسيأتي بسط ذلك في الكلام على

(١) أصل إيجاد (إيجاد) بكسر الهمزة وسكون الواو ، قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، أي مراعاة للكسرة قبلها .

(٢) نقلت فتحة الواو والياء إلى الحرف الساكن قبلهما ، ثم حذفنا فراراً من اجتماع ساكنين وعوض منهما التاء .

(٣) أصل إيلاء : « إولاء » ، أصابه ما أصاب كلمة « إيجاد » من الاعلال .

(الإبدال) ؛ في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

وقد يجيء « أفعل » على « فَعَالٍ » بفتح الفاء ، وتخفيف العين ، نحو : « أَنْبَتَ نَبَاتًا ، وَأَعْطَى عَطَاءً ، وَأَثَى ثَنَاءً » ، فهذا اسمٌ مصدرٍ ، لا مصدرٌ ، لِنُقْصَانِهِ عن أَحْرَفِ فَعْلِهِ .

(٢) ما كان على وزن « فَعَلَّ » بتشديد العين مفتوحةً - صحيح اللام ، غير مهموزها ، فمصدره على « تَفَعَّلَ » ، نحو : « عَظَّمَ تَعْظِيمًا ، وَعَلَّمَ تَعْلِيمًا » .

وقد يجيء على « تَفَعَّلَ » نادراً ، نحو : جَرَّبَ تَجْرِبَةً ، وَفَكَّرَ تَفَكُّرَةً ، وَذَكَّرَ تَذَكُّرَةً .

فإن اعتلت لامه ، نحو : « وَصَى وَصِيًّا وَرَزَقَى » جاء مصدره على وزن « تَفَعَّلَ » كتوصية وتسمية وتزكية ، خُفِّفَ بِحَذْفِ يَاءِ « التفعيل » ، وَعُوِّضَ مِنْهَا التاء .

وإن هُزمت لامه ، نحو : « جَزَأَ وَخَطَأَ وَهَنَأَ » فمصدره على (تفعيل) وعلى (تفعلة) مثل : « تَجْزِيٌّ وَتَجْزِئَةٌ ، وَتَخْطِيٌّ وَتَخْطِئَةٌ ، وَتَهْنِيٌّ وَتَهْنِئَةٌ » ،

وسمِعَ مصدر (فَعَّلَ) على (فَعَالٍ) - بكسر الفاء وتشديد العين مفتوحةً - قليلاً ، فقالوا : « كَلَمْتُهُ كِلَامًا » ، وفي التَّنْزِيلِ : « وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا » ، أي : تكذيباً .

وجاء مصدره أيضاً على (تفعالٍ) ، بفتح التاء ، نحو : « رَدَّدَ تَرْدَادًا ، وَكَرَّرَ تَكَرُّرًا وَذَكَرَرَ تَذَكَارًا ، وَحَلَقَ تَحْلَاقًا وَجَوَّلَ تَجْوَالًا ، وَطَوَّفَ تَطَوُّفًا ، وَمِنَهُ (التَّلْعَابُ) ، مصدرٌ فعلٍ قد أميت في الاستعمال ، وهو (لَعَبٌ^(١)) .

(١) غير أنه قد بقي في العربية العامة حتى اليوم ، فالناس يقولون : « لعب أطفاله تلعباً » .

وكلُّ ما وردَ من مصادرٍ (فَعَّلَ على غيرِ (التَّفْعِيلِ) يُحفظُ ولا يُقاس عليه .

وقد شدُّ مَجِيءُ (التَّفْعِيلِ) مصدرًا لَفَعْلَ . وقياسُ مصدره أن يكون على (فِعَالٍ) . (أي بكسرِ أوَّلِ ماضيه ، وزيادة ألفٍ قبلَ آخره) . وقد جاء على الفِعَالِ (الكِذَابُ والكِلَامُ) .

(وكان هذا الوزن مستعملًا قديماً ، ثم أميت بإهماله ، فورثه «تفعال» بفتح التاء . وقد ورد منه ألفاظ : كالتطواف والتجوال والتكرار والترداد والتذكارات والتحلاق . ثم أميت هذا الوزن أيضاً ، فورثه (تفعيل) . وقد بقي هذا قياساً شاذاً لمصدر (فَعَّلَ) فالفعل (بكسر الفاء وتشديد العين) أصل للتفعال (بفتح التاء) وهذا أصل للتفعيل ، حذفوا من الفعّال زائده ، (وهو إحدى العينين) ؛ وعوضوه من المحذوف التاء المفتوحة في أوله ، فقالوا : «فَعَّلَ تفعالاً» كطَوَّفَ تطوفاً ، ثم قلبوا ألف (التفعال) ياء فقالوا : «فَعَّلَ تفعيلاً» . كطَوَّفَ تطويفاً .

(فمثل : «سَلِّمَ تسليماً» ، فالتسليم أصله «التسّلام بفتح» التاء . وهذا أصله «السّلام» بكسر السين وتشديد اللام ، بوزن «فَعَالٍ» .

(١) ما كان على وزن (فاعِل) فمصدره على (فِعَالٍ ومُفاعلةً) نحو : «دافع دِفاعاً ومُدافعةً ، وجاور جِواراً ومُجاورةً» .

وما كان منه مُعتلُّ اللام ، مثل : «والى ورامى وهادى» قَلِبْتُ لأمه في المصدر همزةً كَوِلاءٍ ، وِرماءٍ ، وهداءٍ .

وما كان فائِزُهُ من هذا الوزن (ياءً) يمتنع مجيءُ مصدره على (فِعَالٍ) ، فنحو : «يأسَرَ ويأمنَ» ليس فيه إلا (المياسرة ، والميامنة) .

وقد جاء مصدره على (فيعالٍ) نادراً ، نحو : « قاتَلَ قِتالاً » ، فلا يقاس عليه .

(واعلم أن « الفيعال » هو القياس لمصدر « فاعل » ، فهو أصل الفِعال ، خفف بحذف يائه ، وأهمل في الاستعمال . وإنما كان قياس مصدر فاعل هو (الفِعال) ، لأن المصدر الرباعي الأحرف يبنى على ماضيه وزيادة ألف قبل آخره . كما قدمنا . فالأصل في الفيعال « فاعال » مبنياً على « فاعَل » كسرت فاؤه ، فانقلبت الألف بعدها ياء مراعاة للكسرة قبلها) .

وقد شدَّ مجيءُ المُفاعلة مصدرًا لفاعلٍ ، لأن القياسَ إنما هو (الفِعال) ولذا يجعلها المُحققون من العلماءِ اسماً بمعنى المصدر ، لا مصدرًا ، لأن المصدر إنما هو (الفِعال) المُخفَّف من (الفِيعال) .

مصدر (فعلل) والملحق به

ما كان على زنة (فَعَلَل) وما الحقَّ به^(١) ، فمصدره على (فَعَلَّلَة) « كدحرجَ دَحرجَةً ، وزلزلَ زَلزلةً ، وجلبَبَ جَلْببَةً ، وسيطرَ سَيْطَرَةً ، وحَوَقَلَ حَوَقَلَةً » .

فإن كان مُضاعفًا^(٢) جاء أيضاً على « فِعلالٍ » : كزلزلَ زَلزالاً .

و(فِعلال) ، في غير المضاعف ، سَماعيٌّ ، يُحفظُ ما سُمِعَ منه ، ولا يُقاسُ عليه : « كسرَّهفَ سِرْهافاً^(٣) » وحَوَقَلَ حِيقالاً^(٤) » . وبعض العلماء جعله قياسياً .

(١) الملحق بفعلل هو ما أشبهه في الوزن من الثلاثي المزيد فيه : كجلبب وسيطر .

(٢) المضاعف الرباعي : ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس عينه ولامه الثانية : كزلزل ووسوس .

(٣) سرهفت الصبي : أحسنت غداءه .

(٤) حوقل ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

وقد شذَّ مجيءُ (الفعللة) مصدرًا لِفَعَّلَ وما أشبههُ في الوزن .
والقياسُ أن يكون على زِنَةِ (فِعْلال) بكسر الفاء . وهذا الوزن هو ما تكلموا
به قديماً . ثمَّ خَصَّوهُ بما كان من وزن (فَعَّلَل) مضاعفاً نحو : زلزلَ زلزلاً
ووسوسَ وسواساً^(١) ، ووشوشَ وشواشاً^(٢) .

و(الفعللة) هذه ، أصلها : (الفعلال) خَفَّفوهُ بفتح أوله وحذف ألفه
وزادوا التاء في آخره ،

مصدر ما كان على خمسة أحرف

مصدرُ انْفَعَلَ : « انفعال » : كانطلق انطلاقاً .
ومصدرُ افْتَعَلَ : « افتعال » : كاجتمع إجتماعاً .
ومصدرُ افْعَلَّ : « افعلال » : كاحمرَّ إحمراراً .
ومصدرُ تَفَعَّلَ : « تَفَعَّلَ » : كتكلمَ تكلماً .
ومصدرُ تَفَاعَلَ : « تَفَاعَلَ » : كتصالحَ تصالِحاً .
ومصدرُ تَفَعَّلَلَ : « تَفَعَّلَلَ » : كتدحرجَ تدحرجاً .
وما كان من هذه الأفعال مُعتلَّ الآخر ، مبدؤاً بهمزة ، يُقَلَّبُ آخرُهُ
همزةً : كانطوى انطواءً ، واقتدى اقتداءً .

وما كان معتلَّ الآخر من وزني « تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ » : كتأني وتغاضي ،
تُقَلَّبُ ألفُهُ ياءً وَيُكسَرُ ما قبلها : كالتأني والتغاضي .

مصدر ما كان على ستة أحرف

مصدرُ اسْتَفْعَلَ : « استفعال » : كاستغفرَ إستغفاراً .
ومصدرُ افْعَوَعَلَ : « افيععال » : كاخشوشنَ اخشيشاناً .

(١) الوسوسة : حديث النفس .

(٢) الوشوشة : كلام في اختلاط .

ومصدرُ افْعَوْلَ : « افْعِوَال » : كاعْلَوَطَ اعْلِوَأَطَأً^(١) .

ومصدرُ افْعَالٌ : « افْعِلال » : كادهامٌ ادهيماماً^(٢) .

ومصدرُ افْعِنَلَلٌ : « افْعِنَلال » : كاحرنجمَ احرنجاماً^(٣) .

ومصدرُ افْعَلَلٌ : « افْعِلال » : كاقشعرٌ اقشعراً .

وما كان من هذه الأفعال ، مُعتَلَّ الآخر يُقَدِّبُ آخِرُهُ همزةً : كاستولى

استيلاءً ، واحلولى احليلاءً .

مصدر التأكيد

المصدرُ المُؤَكِّدُ ما يُذَكِّرُ بعدَ الفعلِ تأكيداً لمضمونه . ويبقى بناؤه على ما هو عليه ، مثلُ : « علمتُ الأمرَ علماً ، وضربتُ اللصَّ ضرباً ، وجُلْتُ جَوْلاناً ، وأكرمتُ المجتهدَ إكراماً » ، تزيدُ من ذكرِ المصدرِ تأكيدَ حصولِ الفعلِ .

مصدر المرة

مصدرُ المَرَّةِ (ويُسمى مصدرُ العَدَدِ أيضاً) : ما يُذَكِّرُ لبيانِ عَدَدِ

الفعلِ .

ويُبنى من الثلاثيِّ المجرَّدِ على وزنِ « فَعَلَّة » بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ ، مثلُ : « وَقَفْتُ وَقْفَةً ، ووقفتينِ ووقفاتٍ » .

فإن كان الفعلُ فوقَ الثلاثيِّ ألحقتْ بمصدره التاءُ ، مثلُ : « أكرمتُهُ إكرامةً ، وفرَّحتُهُ تفريحةً ، وتدحرجَ تدحرجةً » ، إلّا إن كان المصدرُ مُلحِقاً في الأصلِ بالتاءِ ، فيُذَكِّرُ بعده ما يَدُلُّ على العَدَدِ ، مثلُ : « رَحِمْتُهُ رَحْمَةً

(١) اعْلوط الرجل البعير : تعلق بعنقه ليركبه ، واعْلوطت فلاناً : أخذته وجسبته ولزمته .

(٢) ادهام الشيء : اسواد .

(٣) احرنجمت الإبل : اجتمعت . وكذا احرنجم القوم .

واحدةً . وأقمتُ إقامةً واحدةً ، واستقمتُ استقامةً واحدةً ، وذلك للتفريق بين مصدرِ التأكيد ومصدرِ المَرَّةِ .

فإن كان للفعلِ من فوق الثلاثيِّ المجردِ ، مصدرانِ ، أحدهما أشهر من الآخرِ ، جاءَ بناءُ المَرَّةِ على الأشهر من مصدرِيهِ ، فتقولُ : « زلزلتُهُ زلزلةً واحدةً ، وقاتلتهُ مُقاتلةً واحدةً ، وطوّفته تطويفةً واحدةً » ، ولا تقولُ : « زلزالتهُ ، ولا قتالتهُ ، ولا تطوافتهُ » .

وما كان من المصادرِ مُلحقاً بالتاء من أصله ، فإن كان من الثلاثيِّ المجردِ رددتهُ إلى وزن (فَعْلَة) فالمَرَّةُ من النَّشْدَةِ والقُدْرَةِ والغَلْبَةِ والسَّرْقَةِ والدَّرَايَةِ : « نَشْدَةٌ وَقُدْرَةٌ وَغَلْبَةٌ وَسَرْقَةٌ وَدَرِيَّةٌ » .

وشدُّ قولهم : « أتيتهُ إتيانَةً ، ولقيتهُ لِقَاءَةً » ببناءِ المَرَّةِ على أصلِ المصدرِ ، وهو الإتيانُ واللقاءُ . ويجوزُ أن يُقالَ : « أتيهَ وَلَقِيهَ » على القياسِ ، كما قال أبو الطَّيِّبِ :

لَقِيْتُ بِدَرْبِ أَلْفُلَّةِ الْفَجْرَ لَقِيَةً
شَفْتُ كَبْدِي ، وَأَلَيْلُ فِيهِ قَتِيلُ

وإن كان من غيرِ الثلاثيِّ المجردِ ، أبقيتهُ على حاله : كدحرجةٍ وإقامةٍ وتلبيةٍ واستعانةٍ .

وقد تكون (الفَعْلَة) لغيرِ بناءِ المَرَّةِ : كالرحمةِ ، مصدر « رَحِمَ » ، فتقولُ : « رَحِمته رَحْمَةً » ، كما تقولُ : « نَصَرته نَصْرًا » .

مصدر النوع

مصدرُ النوعِ (ويُسمى مصدر الهيئة أيضاً) ما يُذكرُ لبيان نوعِ الفعلِ وصفتهُ ، نحو : « وَقَفْتُ وَقْفَةً » ، أي وَقُوفاً موصوفاً بِصِفَةٍ .

وتلك الصفة ، إما أن تُذكر ، نحو : « فلانٌ حسنُ الوقفة » وإما أن تكون معلومةً بقرينة الحال ، فيجوز أن لا تذكر ، كقول الشاعر :

ها ، إنَّ تا^(١) عِدْرَةٌ ، إن لم تكن نَفَعَتْ
فإنَّ صاحبها قد تاهَ في البَلَدِ
أي : إنَّ هذا عُدْرٌ بليغٌ .

ويُبنى الثلاثيُّ المجردُ على وزن (فَعَلَة) بكسر الفاء ، مثل : « عاشَ عيشةً حسنةً ، ومات ميتةً سيئةً ، وفُلانٌ حسنُ الجِلْسةِ ، وفُلانةٌ هادئةٌ المشية » .

فإن كان الفعلُ فوق الثلاثيِّ ، يَصِرُ مصدرُهُ بالوصف مصدرِ نوعٍ ، مثلُ : « أكرمتُهُ إكراماً عظيماً » .

وشدَّ بناءُ « فعلة » من غير الثلاثيِّ ، كقولهم : « فلانةٌ حسنةُ الخِمْرةِ ، وفُلانٌ حسنُ العِمْمةِ ، أي الإختِمار والإعتِمام ، فبنوها من « اختمرَ واعتَمَّ » .

واعلم أنَّ المصدرَ الذي لم يخرج عن المصدريةِ ، أو لم يُردْ به المرَّةُ أو النوعُ ، لا يُثنى ولا يُجمع ولا يؤنثُ ، بل يبقى بلفظٍ واحدٍ . وكذا ما وُصف به من المصادر : كرجلٍ عدلٍ ، وامرأةٍ عدلٍ ، ورجالٍ عدلٍ ، ونساءٍ عدلٍ ، وهذا أمرٌ حقٌّ ، وهذه مسألةٌ حقٌّ .

المصدر الميمي

المصدرُ ، إمَّا أن يكونَ غيرَ ميميٍّ : وهو ما لم يكن في أوله ميمٌ زائدةٌ : كقراءةٍ واجتهادٍ ومدٌّ ومُرورٍ . وإمَّا أن يكونَ ميميًّا . وهو ما كان في

(١) تا : إسم إشارة للمفرد المؤنث ومثلها : « تي وذِي وَذِه » .

أوله ميمٌ زائدة : كَمَنْصِرٍ وَمَعْلَمٍ وَمُنْطَلَقٍ وَمُنْقَلَبٍ . وهي بمعنى النصر والعلم والإنتلاق والإنتقلاب .

والمحققون من العلماء قالوا : إِنَّ المصدرَ الميميَّ اسمٌ جاءَ بمعنى المصدرِ ، لا مصدرٌ .

والمصدر الميميُّ من المصادر القياسية .

وزنه من الثلاثيِّ المُجرَّدِ «مَفْعَلٌ» ، بفتح الميم والعين ، مثلُ : «مَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ وَمَعْلَمٍ وَمَوْجَلٍ وَمَرْقَى» .

إلَّا إذا كان مثلاً واولياً محذوف الفاء ، فَوَزْنُهُ : «مَفْعِلٌ» (بكسر العين) ، مثلُ «مَوْرِدٍ وَمَوْرِثٍ وَمَوْعِدٍ» .

(أما المصدر الميميُّ من «وفى ووقى» فهو «موفى وموقى» على وزن «مفعل» (بفتح العين) ، لأنه ليس مثلاً ، بل هو لقيف مفروق . ووزن «مفعل» ، بكسر العين ، إنما هو للمثال المحذوف الفاء كما علمت) .

ووزنُهُ من غير الثلاثيِّ المُجرَّدِ كوزن اسم المفعول منه تماماً مثلُ : «اعتقدتُ خيرَ مُعْتَقِدٍ ، وإنما مُعْتَمِدِي على الله» .

وقد يُبنى المصدرُ الميميُّ من الثلاثيِّ المُجرَّدِ على وزن «مَفْعِلٌ» (بكسر العين) ، شذوذاً كالمكِبِرِ والمَيْسِرِ والمَرْجِعِ والمَحِيضِ والمَقِيلِ والمَجِيءِ والمَبِيَّتِ والمَشِيبِ والمَزِيدِ والمَسِيرِ والمَصِيرِ والمَعِجِزِ .

وهذه يجوز فيها الفتح أيضاً : «كالمَعَجِزِ» و«المَهْلِكِ» ويجوز فيها الفتح والضمُّ أيضاً : «كالمَهْلِكِ والمَهْلِكِ» .

وقد يُبنى منه على وزن (مَفْعَلَةٌ) ، (بفتح العين) كَمَذْهَبَةٍ وَمَفْسَدَةٍ وَمَوَدَّةٍ وَمَقَالَةٍ وَمَسَاءَةٍ وَمَحَالَةٍ وَمَهَابَةٍ وَمَهَانَةٍ وَمَسْعَاءَةٍ وَمَنْجَاةٍ وَمَرْضَاةٍ وَمَغْرَاةٍ .

وَشُدُّ بِنَاؤُهُ عَلَى (مَفْعِلَةٍ) (بِكْسَرِ الْعَيْنِ) ، أَوْ «مَفْعُلَةٌ» (بِضْمِهَا) كَمَحْمُودَةٍ وَمَذْمُومَةٍ وَمَظْلَمَةٍ وَمَعْتَبَةٍ وَمَحْسَبَةٍ وَمَضْنَةٍ ، (بِالْكَسْرِ) ، وَكُلُّهُنَّ يَجُوزُ فِيهِ فَتْحُ الْعَيْنِ أَيْضاً . وَمَعْدِرَةٌ (بِالْكَسْرِ) وَيَجُوزُ فِيهَا الضَّمُّ أَيْضاً : كَمَعْدِرَةٍ وَمَغْفِرَةٍ وَمَعْصِيَةٍ وَمَحْمِيَةٍ وَمَعِيشَةٍ (وَلَا يَجُوزُ فِيهِنَّ إِلَّا الْكَسْرُ) وَمَهْلِكَةٌ وَمَقْدِرَةٌ وَمَادِيَةٌ (بِالْكَسْرِ) ، وَيَجُوزُ فِيهِنَّ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ أَيْضاً) .

وقد ورد على زنتي «الفاعل والمفعول» أسماء بمعنى المصدر :

كالعاقبة والفاضلة والعافية والكافية والباقية والذالة والميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمحلوف والمجلود والمفتون والمكروهة والمصدوقة . ومن العلماء من يجعلها مصادر شاذة والحق إنها أسماء جاءت لمعنى المصدر ، لا مصادر .

(فالعاقبة) : بمعنى العقب (بفتح فسكون) والعقوب (بالضم) : مصدري «عقبه يعقبه» (من بابي نصر ودخل) ، أي : خلقه وجاء بعده .

(والفاضلة) : اسم بمعنى الفضيلة ، وهي الدرجة الرفيعة ، وهي من «فضل يفضل فضلاً» (من باب نصر) أي : شرف شرفاً .

(والعافية) : اسم بمعنى المعافاة : مصدر «عافاه يعافيه» .

(والكافي والكافية) : اسمان بمعنى الكفاية : مصدر «كفى الشيء يكفي كفاية» ، أي : حصل به الاستغناء عن غيره .

(والباقية) : اسم بمعنى البقاء «بقي يبقى» .

(والدالة) : الدلال ، وهي اسم بمعنى الدل : مصدر «دلت المرأة على زوجها دلاً» ؛ أظهرت جرأة عليه في تدلل ، كأنها تخالفه ، وما بها من خلاف .

(والميسور والمعسور) : اسمان بمعنى العسر واليسر .

و(المرفوع) : اسم بمعنى الرفع : مصدر « رفع البعير رفعاً » إذا بالغ في سيره .

و(الموضوع) : اسم بمعنى الوضع : مصدر « وضعت الناقة وضعاً » إذا أسرع في سيرها .

و(المعقول) : اسم من العقل : مصدر « عقل الشيء » إذا أدركه .

و(المحلول) : اسم بمعنى الحلف : مصدر « حلف » .

و(المجلود) : بمعنى الجلد والجلادة ، أي الصبر : مصدر « جلد » يجلد « (بضم اللام فيهما) جلدأ وجلادة ، أي : كان ذا شدة وقوة وصبر .

و(المفتون) : اسم بمعنى الفتنة : مصدر « فتنه » ، أي استماله واستهواه .

و(المكروهة) : اسم بمعنى الكراهية : مصدر « كرهه كرهاً وكراهية » .

و(المصدوقة) : اسم بمعنى الصدق : مصدر « صدق يصدق صدقاً » .

اسم المصدر

اسم المصدر : هو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث ، ولم يساوه في اشتماله على جميع أحرف فعله ، بل خلت هيئته من بعض أحرف فعله لفظاً وتقديراً من غير عوضٍ ، وذلك مثل : « تَوْضُأً وَضُوءاً ، وَتَكَلَّمَ كَلَاماً ، وَأَيْسَرَ يُسْراً » .

(فالكلام والوضوء واليسر : أسماء مصادر ، لا مصادر لخلوها من بعض أحرف فعلها في اللفظ والتقدير ، فقد نقص من الوضوء والكلام تاء الفعل

وأحد حرفي التضعيف ، ونقص من اليسر همزة الإفعال . وليس ما نقص في تقدير الثبوت ، ولا عوض عنه بغيره) .

وَحَقُّ المصدر أن يتضمَّنَ أحرفَ فعله بمساواةٍ ، كتوضُّاً توضُّواً ، وتكَلَّمَ تكَلَّمًا ، وَعَلِمَ عِلْمًا ، أو بزيادةٍ ؛ كقرأَ قراءةً وأكرمَ إكرامًا ، واستخرج إستخراجًا .

(فإن نقص عن أحرف فعله لفظاً ، لا تقديراً ، فهو مصدر ، مثلُ : « قاتل قتالاً » فالقتال مصدر ، وإن نقص منه ألف « فاعل » ، لأنها في تقدير الثبوت ، ولذلك نطق بها في بعض المواقع كقاتل قيتالاً وضارب ضيراباً . فالياء في « قيتال وضيراب » أصلهما الألف ، وقد انقلبت ياء لانكسار ما قبلها .

وإن نقص عن أحرف فعله لفظاً وتقديراً ، وعوض مما نقص منه بغيره ، فهو مصدر أيضاً كوعد عدة ، وودي القتيل دية ، وعلم تعليماً . فعدة ودية ، وإن خلتا من واو « وعد وودي » لفظاً وتقديراً ، فقد عوضتا منه تاء التأنيث . وتعليم وتسلیم ، وإن خلوا من أحد حرفي التضعيف ، فقد عوضنا منها تاء التفعيل في أولهما ، وليس حرف المد الذي قبل الآخر في « تعليم وتسلیم » ونحوهما للتعويض من المحذوف ، لأن المدَّ قبل الآخر ثابت في المصدر حيث لا تعويض ، كالإنطلاق والإستخراج والإكرام .

فأعلم مما قدمنا أن العوض قد يكون أولاً : كتعليم . وقد يكون آخرًا : (كعدة) .

المصدر الصناعي

المصدرُ الصَّنَاعِيُّ . اسم تلحقُهُ ياءُ النسبةِ مُردِّفةٌ بالتاءِ للدلالة على صِفَةٍ

فيه .

ويكونُ ذلك في الأسماءِ الجامدة : كالحَجْرِيَّةِ والإنسانية والحيوانِيَّةِ والكمِيَّةِ والكيفِيَّةِ ونحوها ، وفي الأسماءِ المشتَقَّةِ : كالعالمِيَّةِ والفاعليَّةِ والمحموديَّةِ والأرجحيَّةِ والأسبقِيَّةِ والمصدرِيَّةِ والحرِّيَّةِ ، ونحوها .

وحقيقتهُ الصِّفَةُ المنسوبةُ إلى الإِسْمِ .

فالعالمية : الصفة المنسوبة إلى العالم ، والمصدرية : الصفة المنسوبة إلى المصدر ، والإنسانية : الصفة المنسوبة إلى الإنسان .

وقد أكثر منه المولدون في اصطلاحات العلوم وغيرها ، بعد ترجمة العلوم بالعربية وليس كل ما لحقته ياءُ النسبة ، مردفة بالتاء ، مصدرأً صناعياً ، بل ما كان منه غير مراد به الوصف : كتمسك بعريبتك ، « أي بخصلتك المنسوبة إلى العرب » ، فإن أريد به الوصف ، كان اسماً منسوباً . لا مصدرأً ، سواء أذكر الموصوف لفظاً : كتعلم اللغة العربية ، أم كان منوباً ومقدراً كتعلم العربية ، « أي اللغة العربية » .

اسم الفاعل

اسمُ الفاعلِ : صفةٌ تؤخذ من الفعل المعلوم ، لتدلُّ على معنى وقع من الموصوف بها أو قام به على وجه الحدوث لا الثبوت : ككاتبٍ ومجتهدٍ : (وإنما قلنا على وجه الحدوث ، لتخرج الصفة المشبهة ، فإنها قائمة بالموصوف بها على وجه الثبوت والدوام ، فمعناها دائم ثابت ، كأنه من السجايا والطباع اللازمة . والمراد . بالحدوث : أن يكون المعنى القائم بالموصوف متجدداً بتجدد الأزمنة . والصفة المشبهة عارية عن معنى الزمان كما ستعلم) .

وزنه من الثلاثي المجرد

يكونُ من الثلاثيِّ المجرَّد على وزنِ « فاعِلٍ » : ككاتبٍ .

وإن كانت عين الفعل مُعَلَّةً تَنْقَلِبُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ هَمْزَةً ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ « بَاعَ يَبِيعُ ، وَصَادَ يَصِيدُ ، وَقَامَ يَقُومُ ، وَقَالَ يَقُولُ » : بَائِعٌ وَصَائِدٌ وَقَائِمٌ وَقَائِلٌ^(١) .

وإن كانت غير مُعَلَّةٍ تَبْقَى عَلَى حَالِهَا ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ عَوَرَ يَعْوَرُ ، وَأَيْسَ يَأْيَسُ^(٢) ، وَصَيْدَ يَصِيدُ^(٣) : عَاوِرٌ وَأَيْسٌ وَصَائِدٌ^(٤) . فإِعْلَالُهَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ تَابِعٌ لِإِعْلَالِهَا فِي فِعْلِهِ .

وقد أتى « فاعلٌ » بِقَلَّةٍ ، مُرَاداً بِهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ . كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ، أَي : « مَرَضِيَّةٌ » وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
 دَعِ الْمَكَارِمَ ، لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا وَأَقْعُدْ ، فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي^(٥)
 أَي : « الْمُطْعَمُ الْمَكْسُو » .

وزنه من غير الثلاثي المجرد

يَكُونُ وَزْنُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ فِيهِ عَلَى الثَّلَاثِيِّ ، وَمِنِ الرَّبَاعِيِّ ، مُجْرَدًا وَمَزِيدًا فِيهِ ، عَلَى وَزْنِ مَضَارَعِهِ الْمَعْلُومِ بِإِبْدَالِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ مِيمًا مَضْمُومَةً ، وَكَسْرٍ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، مِثْلُ : « مُكْرَمٌ وَمُعْظَمٌ »

(١) والأصل : « بائع وصيد وقاوم وقاول » فأعلت الواو والياء بقلبهما همزة . لأنهاما أعلتا في الماضي بقلبهما ألفاً .

(٢) أيس منه : يش منه .

(٣) صيد يصيد صيداً « بوزن فرح يفرح فرحاً » رفع رأسه كبيراً ، فهو أصيد ، والصيد ، في الأصل : داء يصيب الابل فتسيل أنوفها فتسمو برؤوسها . والجمل أصيد ، والناقة صيداء . ويقال للمتكير : « أصيد » لشموخته بأنفه ورفع رأسه استكباراً وخيلاء .

(٤) لم تقلب الواو والياء همزة لأنهما في الفعل .

(٥) أي : دع المكارم والفضائل : لا تطلها ، فإنك غير قادر عليها ، لأنها من شأن أولي الهمم والعزم والحزم ، وأنت معتمد على من يطعمك ويكسوك ، ويكفيك مؤونة السعي والجد ، يذمه بذلك .

وَمُجْتَمِعٍ وَمُتَكَلِّمٍ وَمُسْتَغْفِرٍ وَمُدْحَرَجٍ وَمُتَدَحْرَجٍ وَمُحْرَنْجِمٍ وَمُقَشِّعِرٍ^(١) وَمُنْقَادٍ وَمُهْتَاجٍ^(٢) وَمُعِينٍ^(٣) وَمُسْتَفِيدٍ^(٤) .

وَشَدَّتْ أَلْفَاظُ جَاءَتْ بِفَتْحٍ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ، نَحْوُ : « مُسَهَّبٌ »^(٥) وَمُحَصِّنٍ^(٦) وَمُلْفَجٍ^(٧) وَمُهْتَرٍ^(٨) ، وَمِنْهَا : « سَيْلٌ مُفْعَمٌ »^(٩) .

وَكذَلِكَ ، شَدَّتْ أَلْفَاظُ جَاءَتْ مِنْ « أَفْعَلٌ » عَلَى « فاعِلٍ » : كَأَعْشَبَ الْمَكَانَ فَهُوَ عَاشِبٌ ، وَأَيْفَعَ الْغُلَامُ فَهُوَ يَافِعٌ^(١٠) وَأَوْرَسَ الشَّجْرُ فَهُوَ وَارِسٌ^(١١) ، وَأَبْقَلَ الْمَكَانَ فَهُوَ بَاقِلٌ^(١٢) .

وَإِنْ بَنِيَتْهُ مِنْ أَبْوَابٍ : « أَفْعَلٌ وَانْفَعَلٌ وَافْتَعَلَ » الْمُعْتَلَاتِ الْعَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ مُعَلَّةً أَعْلَلْتَهَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ، تَبَعاً لِمُضَارَعِهِ ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَعَانَ يُعِينُ ، وَاسْتَعَانَ يَسْتَعِينُ ، وَانْقَادَ يَنْقَادُ ، وَاحْتَالَ يَحْتَالُ : « مُعِينٌ وَمُسْتَعِينٌ وَمُنْقَادٌ وَمِحْتَالٌ » .

-
- (١) أصل مقشعر : « مقشعر » نقلت كسرة الراء الأولى إلى العين ، ثم ادغمت الراء في الراء .
(٢) أصل منقاد ومهتاج : « منقود » بكسر الواو ، و « منهيج » بكسر الياء ، قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما .
(٣) أصل معين « معون » ، بكسر الواو ، نقلت حركة الواو إلى الحرف الساكن قبلها ، ثم قلبت ياء ، لأنها صارت ساكنة بعد كسرة .
(٤) أصل مستفيد : « مستفيد » . بكسر الياء ، نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها .
(٥) رجل مسهب : مطيل في كلامه . يقال : أسهب : إذا أطال في كلامه .
(٦) المحصن : المتزوج . وهي محصنة .
(٧) الملفج : الفقير : ومنه الحديث : « أطعموا ملفجكم » . أي فقراءكم . والملفج أيضاً : المفلس . من أفلج : إذا أفلس . وهذه يجوز فيها الكسر أيضاً على الأصل .
(٨) المهتر : الذاهب العقل من كبر أو مرض أو حزن .
(٩) سيل مفعم : مائي الوادي . من أفعم السيل الوادي . إذا ملاه .
(١٠) أيفع الغلام يوفع . ويفع بيفع : ناهز العشرين . وقيل : ترعزع وناهز البلوغ . ولا يقال من أيفع : « موفع » .
(١١) أورس الشجر : أخضر ورقه .
(١٢) أبقل المكان : أخرج بقله . والبقل ما نبت في بزة لا في أرومة . وقد يقال : « مبقل » على القياس . وأما « بقل وجه الغلام بقولا » إذا خرجت لحيته ، فهو ثلاثي .

وإن كانت غير مُعلَّية لم تُعلَّها في إسم الفاعل ، تتبع في ذلك مضارعهُ ، فاسم الفاعل من : « أحوجني الأمرُ يُحوجني ، وأروح اللحمُ يُروحُ ^(١) وأحولُ الصبيُّ يُحولُ ^(٢) وأحولُ الرجلُ يُحولُ ^(٣) وأغيلت المرأةُ تُغيلُ ^(٤) ، وأعولُ يُعولُ ^(٥) » : مُحوجٌ ومُروحٌ ومُحولٌ ومُحولٌ ومُغِيلٌ ومُعُولٌ ، ومن : « اجتورَ القومُ يَجْتورون ^(٦) ، وازدوجوا يَزْدوجون ^(٧) ، واحتوشوا يَحْتوشون ^(٨) ، واعتنوا يعتنون ^(٩) » : « مُجتورٌ ومزدوجٌ ومُحتوشٌ ومُعْتونٌ » ، ومن استصوبتُ الأمرُ استصوبهُ ، واستحوذُ عليه الغضبُ يستحوذُ ، واستنوقَ الجملُ يستنوقُ ^(١٠) ، واستتيسبُ الشاةُ تستتيسُ ، واستفيلَ الحمارُ يستفيلُ : « مُستصوبٌ ومستحوذٌ ومُستنوقٌ ومُستتيسٌ ومُستفيلٌ » .

فاسم الفاعل ، كما ترى ، تابعٌ لمضارعه صحَّةً واعتلالاً .



وإن بنيت اسم الفاعل من فعل معتل اللام ، وكان مجرداً من (أل) والإضافة ، حذفت لامه في حالتي الرفع والجر ، نحو : « هذا رجلٌ داعٍ إلى

-
- (١) أروح اللحم : أتنن ، ويقال : « أراح يريح مريح » بالاعلال على القياس .
 - (٢) أحول الصبي : أتى عليه حول ، أي : سنة .
 - (٣) أحول الرجل : كان كريم الأخوال .
 - (٤) أغيلت المرأة : أرضعت ولدها وهي حامل . وكذا « غالته » ، ويقال أيضاً : « أغالته تغيله فهي مغيل » ؛ بالاعلال ، على القياس . ويقال : « أغيلت الشجرة » : إذا عظمت والتفت .
 - (٥) أعول : رفع صوته بالبكاء والصياح .
 - (٦) اجتور القوم : تجاوزوا .
 - (٧) ازدوج القوم : تزاجوا ، أي تزوج بعضهم من بعض . وازدواج الكلام ومزاجته : أن يشبه بعضه بعضاً في السجع أو الوزن أو كان لاحدى القيصتين تعلق بالأخرى .
 - (٨) احتوشوا الصيد : أنفروهم بعضهم على بعض : واحتوشوا على فلان : جعلوه وسطهم ، كتشاشوه . وحاش الأبل : جمعها . وحاش الصيد : جاءه من حواليه ليصرفه إلى الحباله .
 - (٩) اعتنوا القوم : تعاونوا .
 - (١٠) استنوق الجمل : تشبه بالناقة وقولهم : « استنوق الجمل » مثل يضرب للرجل يكون في حديث ثم يخلطه بغيره ، وللرجل الواهن الرأي المخلط في كلامه .

الحقّ ، مُنْضَوٍ إِلَى أَهْلِهِ ، ونحو : « تَمَسَّكَ بِرَجْلِ هَادٍ إِلَى الْخَيْرِ ، مُقْتَنِفٍ
أثر ذَوِيهِ » .



واسم الفاعلِ جَارٍ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَلَفْظِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ :
« خَالِدٌ دَائِبٌ فِي عَمَلِهِ » فَهُوَ فِي مَعْنَى « يَدَأُبُ فِيهِ » وَ« دَائِبٌ » جَارٍ عَلَى لَفْظِ
« يَدَأُبُ » فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ . وَكَذَلِكَ « مُجْتَهِدٌ » جَارٍ عَلَى لَفْظِ
« يَجْتَهِدُ » ، فَهُوَ يُمَائِلُهُ حَرَكَةً وَسُكُونًا . وَ« جَادٌ » فِي وَزْنِ « يَجْدُ^(١) » ،
بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ ، لِأَنَّ أَصْلَ جَادٌ « جَادِدٌ » ، وَأَصْلَ يَجْدُ « يَجْدُدُ » .

اسم المفعول

اسم المفعولِ : صِفَةٌ تُؤْخَذُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَجْهُولِ ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى حَدَثٍ
وَقَعِ عَلَى الْمَوْصُوفِ بِهَا عَلَى وَجْهِ الْحَدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ ، لَا الثَّبُوتِ وَالدَّوَامِ^(٢) :
« كَمَكْتُوبٍ وَمَمْرُورٍ بِهِ وَمُكْرَمٍ وَمُنْطَلِقٍ بِهِ » .

وَيُبْنَى مِنَ الثَّلَاثِيَّ الْمَجْرَدِ عَلَى وَزْنِ « مَفْعُولٍ » : كَمَنْصُورٍ وَمَخْذُولٍ
وَمَوْعُودٍ وَمَقُولٍ وَمَبِيعٍ وَمَدْعُوٍّ وَمَرْمِيٍّ وَمَطْوِيٍّ » .

وَيُبْنَى مِنْ غَيْرِهِ عَلَى لَفْظِ مُضَارَعَةِ الْمَجْهُولِ ، بِإِبْدَالِ حُرُوفِ الْمَضَارَعَةِ
مِيمًا مَضْمُومَةً : « كَمُعْظَمٍ وَمُحْتَرَمٍ وَمُسْتَعْفِرٍ وَمُدْحَرَجٍ وَمُنْطَلِقٍ بِهِ
وَمُسْتَعَانٍ » .

وَهُنَاكَ أَلْفَاظٌ تَكُونُ بِلَفْظِ وَاحِدٍ لِاسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ : كَمُحْتَاجٍ
وَمُخْتَارٍ وَمُعْتَدٍ وَمُحْتَلٍّ . وَالْقَرِينَةُ تُعَيِّنُ مَعْنَاهَا .

(١) يَجُوزُ فِي « يَجْدُ » ضَمُّ الْجِيمِ وَكسْرُهَا .

(٢) فَإِنَّ كَانَ عَلَى وَجْهِ الثَّبُوتِ وَالدَّوَامِ كَانَ صِفَةً مُشَبَّهَةً كَمَا سَتَعْلَمُ ، مِثْلُ : « مُحَمَّدُ الْخَلْقِ ،
وَمَسْدُوحِ السَّيْرَةِ ، وَمَهْدَبِ الطَّبَعِ » .

وهي ، إن كانت للفاعل فأصلها : مُحتَوِجٌ ومُخْتِيرٌ ومُعْتَدِدٌ ومُحْتَلِّلٌ ،
 (بالكسر) . وإن كانت للمفعول فأصلها : «مُحتَوِجٌ ومُخْتِيرٌ ومُعْتَدِدٌ
 ومُحْتَلِّلٌ» ، (بالفتح) .

وإنما يُبنى من الفعل المتعدي بنفسه : كـمـعـلـومٍ ومـجـهـولٍ ، أو بغيره :
 كـمـرـمـوقٍ به ومُشَفَّقٍ عليه .

بناء (مفعول) من المعتل العين

تُحذفُ واوُ اسمِ المفعول المشتقِّ من الفعل الأجوف ، ثمَّ إن كانت
 عينُه واوًا ، تُنقل حركتها إلى ما قبلها ، وإن كانت ياءً تُحذف حركتها ، ويُكسر
 ما قبلها لتَصِحَّ الياءُ^(١) ، فاسم المفعول من يبيعُ : «مَبِيعٌ» ، ومن يقولُ :
 «مَقُولَةٌ» . وأصلهما : «مَبِيعٌ ومَقُولٌ» .

وَنَدَّرُ إثباتُ واوِ «مفعول» فيما عينُه واو فقالوا : «ثوب مَصُونٌ ومِسْكٌ
 مذووفٌ وفرَسٌ مَقوودٌ . وهو سماعيٌّ لا يقاسُ عليه . وبنو تميم من العرب
 يُثبتونَ واوِ «مفعول» فيما عينُه ياءٌ ، فيقولون : «مَبِيعٌ ومَخِيوطٌ ومَكْيُولٌ
 ومَذْيُونٌ» .

بناء (مفعول) من المعتل اللام

إذا بُنِيَ «مفعولٌ» مما آخرُ ماضيه ياءً ، أو أَلَفٌ أصلها الياءُ ، قُلِبَتْ واوُهُ
 ياءً ، وكُسِر ما قبلها ، وأدغمت في الياءِ بعدها . فاسم المفعول من قَرِيٍّ
 ورَضِيٍّ ونَهِيٍّ وطَوِيٍّ ورَمِيٍّ ، مَقوِيٍّ عليه ، ومَرَضِيٍّ عنه ، ومَنْهِيٍّ عنه ،
 ومَطوِيٍّ ، ومَرْمِيٍّ ، قال الله تعالى : ﴿يا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى
 رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾ .

(والأصل : «مقوويٌّ ومرضويٌّ ومطوويٌّ ومرمويٌّ» ، اجتمعت الراو

(١) ولو لم يكسر ما قبلها لوجب قلبها واوًا لوقوعها ساكنة بعد حرف مضموم .

والياء ، وكانت الأولى ساكنة ، فقلبت الواو ياء ، وكسر ما قبلها وأدغمت في الياء الثانية) .

وإن بُنيَ مما آخرُ ماضيه أَلْفُ أصلُها الواو ، مثلُ : غزا « يغزو ، ودعا يدعو ، ورجا يرجو » فليس فيه إلا إدغامُ واو المفعول في لامِ الفعل ، كَمَغَزَوْ ومَدَعَوْ ومرجَوْ^(١) .

(فعيل) بمعنى (مفعول)

ينوبُ عن « مفعولٍ » ، في الدلالة على معناه ، أربعة أوزان : وهي :

(١) فعيلٌ : بمعنى مفعول ، مثلُ : « قَتِيلٌ وذَبِيحٌ وكَحِيلٌ وحبِيبٌ وأَسِيرٌ وطَرِيحٌ » بمعنى : « مَقْتُولٌ ومذْبوحٌ ومكحولٌ ومحَبوبٌ ومأسورٌ ومطروحٌ » .

وهو يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ . فيقالُ : « رجلٌ كحِيلُ العين ، وامرأةٌ كحِيلُها » .

و« فعيلٌ » بمعنى « مفعولٍ » سماعي . فما ورد منه يُحفظ ولا يقاس عليه . وقيل : إنه يُقاس في الأفعال التي ليس لها « فعيلٌ » بمعنى « فاعلٌ » : كقتلَ وسلَبَ . ولا ينقاس في الأفعال التي لها ذلك : كرحمَ وعلمَ وشهدَ ، لأنهم قالوا : « رَحِيمٌ وعَلِيمٌ وسَمِيعٌ وشَهِيدٌ » ، بمعنى : « راحمٌ وعالمٌ وسامعٌ وشاهدٌ » .

(٢) فعِلٌ بكسرِ فسكونٍ ، مثلُ : « ذَبِحٌ وبَطَحِنٌ وطَرِحٌ ورِغِيٌ » ، بمعنى : « مذْبوحٌ ومطحونٌ ومطروحٌ ومرعيٌ » .

(٣) فعَلٌ ، بفتحيتين ، مثلُ : « قَنَصٌ وجَزَرٌ وعَدَدٌ وسَلَبٌ وجَلَبٌ »

(١) والأصل : مغزوو ومدعوو ومرجوو .

بمعنى : « مقنوص^(١) ومجزور^(٢) ومعدود^(٣) ومسلوب^(٤) ومجلوب^(٥) » .

(٤) فُعلة ، بضم فسكون كأكلة وغرفة ومضغعة وطعمة ، بمعنى :
« مأكول ومغروف وممضوغ ومطعوم » .

وهذه الأوزان الثلاثة : « فِعْلٌ وفَعْلٌ وفُعْلَةٌ » . سماعيةٌ وقليلةٌ . ويستوي فيها المذكر والمؤنث أيضاً .

أما إطلاق المصدر مُراداً به المفعول ، فهو كثيرٌ مطردٌ ، نحو : « هذا ضربُكَ وأكلُكَ وكتابتُكَ وعِلمُكَ وعملكُ » ، بمعنى : مضروبُكَ ومأكولُكَ ومكتوبُكَ ومعلومُكَ .

الصفة المشبهة

الصفة المشبهة بإسم الفاعل : هي صفةٌ تُؤخذُ من الفعل اللزوم^(٣) ،
للدلالة على معنى قائمٍ بالموصوف بها على وجه الثبوت ، لا على وجه
الحدوث : كحسينٍ وكريمٍ وصعبٍ وأسودٍ وأكحلٍ .

ولا زمان لها لأنها تدلُّ على صفاتٍ ثابتةٍ . والذي يتطلبُ الزمان إنما هو
الصفات العارضة .

(وإنما كانت مشبهة باسم الفاعل ، لأنها تثني وتجمع وتذكر وتؤنث ،
ولأنها يجوز أن تنصب المعرفة بعدها على التشبه بالمفعول به . فهي من هذه
الجهة مشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد) .

ويغلبُ بناؤها من باب « فَعِلٌ يفعل^(٤) » اللزوم : كأكحلٍ ، من

(١) مقنوص : مصيد ، من قنص الطير وغيره يقنصه إذا صاده .

(٢) المجزور : المذبوح ، من جزر الجزور إذا ذبحها ، ومنه الجزار للذباح .

(٣) وقد تصاغ من المتعدي صوغاً سماعياً ، كما ستعلم ، مثل : « رحيمٌ وعليمٌ » .

(٤) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع .

« كَجَلَّ » ومن باب « فَعَلَّ يَفْعُلُ »^(١) : كَشَرِيفٍ مِنْ « شَرُفٌ » وَيَقْلُ مِنْ غَيْرِهِمَا : كَسَيِّدٍ وَضَيِّقٍ وَحَرِيصٍ ، مِنْ : « سَادَ يَسُودُ وَضَاقَ يَضِيقُ وَحَرَصَ يَحْرَصُ » .

أوزانها من الثلاثي المجرد

تأتي الصفة المشبهة من الثلاثي المجرد قياساً على أربعة أوزان وهي :
« أَفْعَلٌ ، وَفَعْلَانٌ ، وَفَعْلٌ ، وَفَعِيلٌ » .

الصفة المشبهة على وزن (أفعل)

يأتي « أَفْعَلٌ » مِنْ « فَعَلَّ » الْإِلْزَامِ ، قِيَاسِيًّا مُطَّرَدًا ، لِمَا دَلَّ عَلَى لَوْنٍ ، أَوْ عَيْبٍ ظَاهِرٍ ، أَوْ جَلِيَّةٍ ظَاهِرَةٍ^(٢) . وَمُؤَنَّثُهُ « فَعْلَاءٌ » فَاللَّوْنُ : كَأَحْمَرٍ . وَالْعَيْبُ الظَّاهِرُ : كَأَعْرَجٍ وَأَعُورٍ وَأَعْمَى . وَالجَلِيَّةُ الظَّاهِرَةُ : كَأَكْحَلٍ وَأَحُورٍ وَأَنْجَلٍ^(٣) .

وَشَدٌّ مَجِيءٌ الصِّفَةِ مِنْ « شَعِثَ »^(٤) وَحَدِبَ^(٥) عَلَى « شَعِثَ وَحَدِبَ » .

(لأن الشعث والحذب من العيوب الظاهرة ، فحق الصفة منهما أن تكون على وزن « أفعل » . وقد قالوا أيضاً : « أشعث وأحدب » ، وهما أكثر استعمالاً ، وأما قولهم : « ماءٌ كديرٌ » . بكسر الدال ، فهو مبني على « كَدَّرَ » ، بضم الدال ، لا على « كَدِرَ » ، بكسرها ، كما توهم بعض العلماء . فإن بنيتها من هذه قلت : « أكدر ») .

وَشَدٌّ مَجِيئُهَا مِنْ : « حَمَقَ يَحْمَقُ » عَلَى « أَحْمَقُ » . وَمِنْ : « شَابَ

(١) بضم العين في الماضي والمضارع .

(٢) الحلية ، بكسر فسكون : ما كان زيناً من الصفات . وجمعها « حلى » بكسر ففتح .

(٣) الأكحل : المكحول العين خلقة . و« الأحور » : النقي بياض العين مع شدة سوادها و« الأنجل » : الواسع العينين .

(٤) شعث الشعر : تلبد واغبر .

(٥) حدب الرجل : خرج ظهره ودخل صدره .

يشيبُ « على « أشيب » ، ومن : « قطع وجذم » على « أقطع وأجزم »^(١) .
 (لأن « أحقق » ، وإن كان من باب « فعل » المكسور العين ، فهو يدل
 على عيب باطن فقياسه أن يكون على وزن « فعل » ، بكسر العين . وقد قالوا
 أيضاً : « حِمَقُ » بكسر الميم ، على القياس . و « أشيب » ، وإن دل على
 عيب ظاهر ، فهو من باب « فعل » المفتوح العين . فقياسه أن يكون على
 وزن « فيعل » بكسر العين ، كطيب وضيق ، من : طاب يطيب ، وضاق
 يضيق . و « أقطع وأجزم » ، وإن دلّ أيضاً على عيب ظاهر ، فهما من باب
 « فعل » ، المفتوح العين ، وحقهما أن يكونا بوزن اسم المفعول : أي :
 « مقطوع ومجدوم » .

الصفة المشبهة على وزن فعلان

يأتي « فعَلان » من « فَعَلَ » اللّازم الدّال على خُلُو ، أو امتلاء ، أو
 حرارة باطنية ليست بداء . ومؤنثه « فعلى » ، فالخُلُو : كالغَرثان والصّديان^(٢)
 والعطشان . والامتلاء : كالشّبعان والرّيان والسّكران . وحرارة الباطن غير
 داء : كالغضبان والثّكلان^(٣) واللّهْفان . وقد قالوا : « جَوَعان » ، (من جاع
 يجوع) ، حملاً له على « غرثان » ، من : « غرثَ يَغْرُثُ » ، لأنه بمعناه .
 (وحقه أن يكون على « فيعل » ، بكسر العين : كسيد وميت ، من :
 « ساد يسود ومات يموت ») .

الصفة المشبهة على وزن (فعل)

يأتي « فَعِلُ » - بكسر العين - من « فَعِلَ » - بكسر العين - اللّازم ، الدّال

(١) الأقطع : المقطوع اليد ، ومثله الأجزم .

(٢) الغرثان : الجوعان . و (الصديان) : العطشان .

(٣) الثكلان : من فقد ولده . والأم نكلى .

على الأدواء الباطنية ، أو ما يُشبهها ، أو ما يُضادها . ومؤنثه « فَعِلَة » .
والأدواء ، إما جسمانية : كوجعٍ ومَغصٍ^(١) وتعبٍ وجوٍ^(٢) ودوٍ^(٣) .
وإما خُلقيَّة : كضجرٍ وشرسٍ ولحزٍ^(٤) وبطرٍ وأشرٍ^(٥) ومرحٍ^(٦) وقلقٍ ونكدٍ
وعمٍ^(٧) .

ويُشبه الأدواء ما دلَّ على حزنٍ واغتمامٍ : ككمدٍ وحزنيٍّ وحربٍ^(٨)
وشجٍ^(٩) .

ويُضادها ما دلَّ على سرورٍ : كجدلٍ^(١) وفرحٍ وطربٍ ورضٍ . أو على
زينٍ من الصفات الباطنة : كفطنٍ وندسٍ^(٢) ولبقٍ^(٣) وسلسٍ وأبٍ^(٤) .
وقد يُخففُ « فعلٌ » فيكون على « فَعَلٌ » - بسكون العين - كندسٍ
وشكسٍ^(٥) وفطنٍ . وقد يأتي على « فَعِيلٌ » وهو أصله المخفف هو منه :
كسليمٍ وسقيمٍ ورضيٍّ وأبيٍّ وحميٍّ^(٦) .

-
- (١) المغص المغوص ، وهو من أصيب بوجعٍ وتقطعٍ في أمعائه . ويقال : مغس وممغوس أيضاً .
(٢) الجوى : ذو ذوى ، وهو الحرقة وشدة الوجد من عشقٍ أو حزنٍ .
(٣) الدوي : المريض ، « من دوي يدوي دوى » أي : مرض .
(٤) اللحز : البخيل الشحيح الضيق الخلق .
(٥) البطر والأشر بمعنى واحد : وهو من لا يقوم بحق النعمة بل يكفرها ، ويطنى أن رآه استغنى .
(٦) المرح المتبختر المختال ، وهو ما يجاوز الحد في فرجه ونشاطه .
(٧) العمى : صفة من عمى القلب ، الذي هو داء باطن ، لا من عمى البصر ، فإن أردت هذا
قلت : « أعمى » ، بوزن « أفعل » لأنه داء ظاهر .
(٨) الحرب : الشديد الغضب ، من حرب الرجل : إذا اشتد غضبه .
(٩) الشجي : الحزين .
(١) الجدل : الفرح .
(٢) الندس : الفطن اللبيب الكيس .
(٣) اللبقي : الحاذق الرفيق بما يعمل ، والحلو الشمائل اللين الأخلاق .
(٤) الأبي ، بتخفيف الياء : الممتنع من الضيم الذي لا يرضى الدنس عزة وامتناعاً . ومثله الأبي ،
بتشديد الياء .
(٥) الشكس : الشرس الصعب الخلق .
(٦) الحمي : من لا يحمل الضيم .

(واعلم أن حق الصفة من باب «فِعْلٍ» بكسر العين الدالة على المعاني المذكورة ، أن تكون على وزن «فَعِيلٍ» . غير أنهم خففوا «فَعِيلاً» هذا بحذف الياء ، إذا جاء من باب «فِعْلٍ» المكسور العين ، وتركوه للصفة من باب «فَعُلٌ» بضم العين : كالكريم والشريف ونحوهما . غير أنه قد بقيت ألفاظ من باب «فِعْلٍ» ، المكسور العين ، على «فَعِيلٍ» دالة على الأصل) .

وما ورد من باب «فِعْلٍ» على غير «فَعِيلٍ» ، فهو سماعيٌّ لا يُقاس عليه : كندسٍ وندسٍ ، وشكسٍ وشكسٍ (ويقال أيضاً : «ندسٌ وشكسٌ» على القياس) ، وصِفْرٌ وصِفْرٌ وصِفْرٌ^(١) ، ونِكْسٌ^(٢) وعَجَلٌ ، وحَذْرٌ ويقال أيضاً : «عَجَلٌ وحَذِرٌ» على القياس ، ويقال : «حَذِرٌ» (بسكون الذال) ، وحُرٌّ^(٣) وغيورٌ . وما جاء على «فَعِيلٍ» كمريضٍ ، وإن كان هو الأصل ، فلا يُقاس عليه .

الصفة المشبهة على وزن (فَعِيلٍ)

يأتي «فَعِيلٌ» غالباً من «فَعُلٌ» يَفْعُلُ ، المضموم العين : «ككريمٍ وعظيمٍ وحقيِرٍ وسميحٍ وحليمٍ وحكيمٍ ورئيسٍ»^(٤) وظريفٍ وخَشِينٍ^(٥) وبخيلٍ^(٦) وجميلٍ وقبيحٍ ووضيٍّ^(٧) وطهيرٍ^(٨) .

- (١) الصفر- بثلاث الصاد ، والكسر أشهرها ، والفتح أقيسها : الخالي ويقال : بيت صفر من المتاع ، ورجل صفر اليدين . وصفر الاناء والدار والمكان : خلت .
(٢) النكس- بكسر فسكون : الرجل الضعيف الدنيء الذي لا خير فيه .
(٣) الحر : مشتق من «حر يحر» (بوزن ظل يظل) أي : انطلق من العبودية ، ومصدره «الحرار» بفتح الحاء ، وحر يحر حرية ، هو من حرية الأصل .
(٤) الرئيس : صفة من «رؤس» بضم الهمزة لا من رأس القوم أي : صار رئيسهم ومقدمهم .
(٥) الخشيين : الخشن الطبع فهو ضد الناعم .
(٦) البخيل : صفة من «بخل» بضم الحاء لا من «بخل» بكسرها ، فإن الصفة من هذا «باخل» .

- (٧) الرضيء : الحسن التنظيف . وفعله : «وضؤ يوضؤ» .
(٨) الطهير صفة من «طهر» بضم الهاء . ومثله «الطهر» بكسر الهاء .

وقد تأتي الصفة من هذا الباب على «فَعِلٍ» مخفَّفٍ «فَعِيلٍ» : كخَشِينٍ
وَسَمِجٍ وَطَهْرٍ ، وعلى فَعَلٍ ، مُخَفَّفٍ «فَعِلٍ» : كضَخْمٍ وَشَهْمٍ وَفَخْمٍ
وَصَعْبٍ وَسَمِجٍ وَسَمَحٍ ، وعلى «فَعَلٍ» : بفتح عين «فَعَلٍ»^(١) : كبطلٍ
وحسنٍ ، وعلى «فَعَالٍ» ، بزيادة ألف المدِّ على «فَعَلٍ» : كجبانٍ
وَحَصَانٍ^(٢) ورزانٍ^(٣) ، وعلى «فُعَالٍ» : كضُجَاعٍ وَصُرَاحٍ^(٤) ، وعلى «فُعَلٍ» -
بضم فسكون - كضُلْبٍ (ويقال : صَلِيبٌ أيضاً) وعلى «فُعَلٍ» بضمتين -
كجُنْبٍ^(٥) وعلى «فَعُولٍ» : كقُوُورٍ وَطَهوورٍ^(٦) ، وعلى فاعلٍ : كطاهر
وفاضل .

الصفة المشبهة من (فعل) المفتوح العين

قد تُبنى الصفة المشبهة من باب «فَعَلٍ» المفتوح العين (وذلك
قليل) ، فتجيء على وزن «أفَعَلٍ» : كأشِيبَ وَأقَطَعَ وَأجدَمَ ، وعلى
«فِيَعِلٍ» . بكسر العين ، ولا يكون إلا من الأجوف : كسَيِّدٍ وَقِيَمٍ^(٧) (من
الواوي) ، وضَيِّقٍ وَطَيِّبٍ (من اليائي) ، وعلى «فِيَعَلٍ» ، بفتح العين ، ولا
يكون إلا من الصحيح : كصَيِّرَفٍ وَفَيِّصَلٍ^(٨) ، وعلى «فَعِيلٍ» بكسر العين ،
وأكثر ما يكون من المضاعف والمعتل اللام ، فالمضاعفُ : كعَفِيفٍ وَطَيِّبٍ

(١) أي : أن «فعلا» - المفتوح العين - أصله «فعل» الساكن العين .

(٢) الحصان : المرأة العفيفة .

(٣) الرزان المرأة القور أي ذات القوار .

(٤) الصراح : الخالص ، يقال حق صراح وكذب صراح وكأس صراح وكلمة صراح .

(٥) الجنب : البعيد ومنه «الجار الجنب» أي : جارك من قوم آخرين لست منهم وعكسه «الجار
ذو القربى» .

(٦) الطهور : يأتي بمعنى الطهیر أي : الطاهر البالغ في الطهارة وهو المراد هنا ويكون بمعنى
المطهر .

(٧) القيم على الأمر : متوليه والقائم به .

(٨) الفيصل : صفة من الفصل بزيادة الياء . ويأتي بمعنى الحاكم . والقاضي . والماضي النافذ

يقال : حكم فيصل . أي : ماض نافذ وحكومة فيصل أي : ماضية نافذة والفيصلي :

الحاكم . ويكون الفيصل أيضاً بمعنى السيف القاطع .

وخسيسٍ وجليلٍ وحبيبٍ (بمعنى المحبِّ) ودَقِيقٍ ولبيبٍ وشديدٍ ، والمُعْتَلُّ
الآخر: كَعَلِيٍّ وَصَفِيٍّ وَزَكِيِّ وَخَلِيٍّ وَجَلِيٍّ وَوَصِيٍّ .

وقد يكون « فَعِيلٌ » المبنِيُّ على « فَعَلَ » من غير المضاف والمعتلُّ :
كحريصٍ وطويلٍ .

الصفة المشبهة على وزن (فاعل)

إذا أردتَ بالصفة المشبهة معنى الحدوثِ والتَّجَدُّدِ ، عدلتَ بها عن
وزنها إلى صيغة اسم الفاعل ، فتقولُ في « فَرِحَ وَضَجَرَ وَطَرَبَ » : « فَارِحَ
وَضَاجِرٌ وَطَارِبٌ » .

وما جاء على زِنْتِي اسمي الفاعلِ والمفعول ، مما قُصِدَ به معنى
الثبوتِ والدَّوامِ ، فهو صفةٌ مُشَبَّهَةٌ ، كطاهرِ القلبِ ، وناعمِ العيشِ ،
ومُعتَدِلِ الرَّأْيِ ، ومستقيمِ الطريقةِ ، ومَرْضِيِّ الخُلُقِ ، ومُهَدَّبِ الطَّبعِ ،
وممدوحِ السيرةِ ، ومُنْقَى السريرةِ .

الصفة المشبهة من فوق الثلاثي

تجيءُ الصفة المشبهة من غير الثلاثيِّ المجرَّدِ ، على وزن اسم
الفاعل ، كمعتدلِ القامةِ ، ومُستقيمِ الأطوارِ ، ومُشْتَدِّ العزيمةِ .

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة

الفرقُ بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به من خمسة وجوه :

الأول : دلالتها على صفة ثابتة ، ودلالته على صفة متجددة .

الثاني : حدوثه في إحدى الأزمنة . والصفة المشبهة للمعنى الدائم
الحاضر ، إلا أن تكون هناك قرينة تدلُّ على خلاف الحاضر ، كأن تقولَ :
« كان سعيدٌ حسنًا فقبح » .

الثالث : أنها تُصاغُ من الفعل اللازم قياساً ، ولا تصاغُ من المتعدّي إلا سماعاً : كرحيم وعليم .

وقد تُصاغُ من المتعدّي ، على وزن اسم الفاعل ، إذا تُنوسِي المفعولُ به ، وصار فعلها في اللازم القاصر ، مثلُ : « فلانُ قاطعُ السيفِ ، وسابقُ الفرسِ ، ومُسمِعُ الصوتِ ومُخترِقُ السهمِ » . كما تُصاغُ من الفعل المجهول مُراداً بها معنى الثبوت والدوام : كمحمود الخلق ، وميمون النقيية^(١) . واسم الفاعل يصاغُ قياساً من اللازم والمتعدّي مُطلقاً ، كما سلف .

الرابع : أنها لا تَلزِمُ الجري على وزن المضارع في حركاته وسكناته ، إلا إذا صيغتُ من غير الثلاثيِّ المجرّد ، واسم الفاعل يجب فيه ذلك مُطلقاً كما تقدّم .

الخامس : أنها تجوزُ إضافتها إلى فاعلها ، بل يُستحسنُ فيها ذلك : كطاهر الذليل ، وحسن الخلق ، ومُنطلقِ اللسان ، ومعتدلِ الرأي والأصل : « طاهرٌ ذيلُهُ ، وحسنٌ خلُقُهُ ، ومُنطلقٌ لسانُهُ ومُعتدلٌ رأْيُهُ » . واسم الفاعل لا يجوز فيه ذلك ، فلا يقال : « خليلٌ مُصيبُ السهمِ الهدفِ » أي : مُصيبٌ سهمُهُ الهدف .

واسمُ المفعول ، كالصفة المشبهة ، تجوزُ إضافته إلى فاعله . لأنه في الأصل مفعولٌ ، مثلُ : « خالدٌ مجروحُ اليدِ » . والأصل : « مجروحةٌ يدهُ » أما إضافةُ الفاعل إلى مفعوله فجاززةٌ ، مثلُ : « الحقُّ قاهرُ الباطلِ » .

(١) ميمون النقيية : مباركها . والنقيية : النفس . والعقل ونفاذ الرأي . والطبيعة . وفلان ميمون النقيية : أي محمود المختبر . أو مبارك النفس . أو ميمون الأمر . ينجح فيما يحاول ويظهر ويقال : يمنه الله بيمنه (من باب نصر) : جعله مباركاً . ويمن فلان قومه . كان مباركاً عليهم ويقال أيضاً : يمن على قومه « بالمجهول » أي : صار مباركاً عليهم .

مبالغة اسم الفاعل

مبالغة اسم الفاعل : ألفاظٌ تدلُّ على ما يدلُّ عليه اسمُ الفاعل بزيادة وتسمى : « صيغُ المبالغة » : كعلامةٍ وأكولٍ ، أي : « عالمٌ كثير العلم وآكلٌ كثير الأكل » .

ولها أحد عشر وزناً . وهي : « فَعَالٌ » : كجَبَّارٍ ، و« مِفْعَالٌ » : كمِفْضَالٍ ، و« فَعِيلٌ » : كصِدِّيقٍ ، و« فَعَالَةٌ » : كفَهَامَةٍ ، و« مِفْعِيلٌ » : كمِسْكِينٍ ، و« فَعُولٌ » : كشروِبٍ ، و« فَعِيلٌ » : كعَلِيمٍ ، و« فَعِلٌ » : كجَذِرٍ ، و« فَعَالٌ » : ككَبَّارٍ ، و« فَعُولٌ » : كقُدُّوسٍ ، و« فِيعُولٌ » : كقَيُّومٍ .

وأوزانها كلها سماعيةٌ فيُحفظُ ما ورد منها ، ولا يقاسُ عليه .

وصيغُ المبالغةِ ترجعُ ، عند التحقيق ، إلى معنى الصفة المشبهة ، لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس .

اسم التفضيل

اسمُ التفضيل : صفةٌ تُؤخذُ من الفعل لتدلُّ على أن شيئين اشتركا في صفة ، وزاد أحدهما على الآخر فيها ، مثل : « خليلٌ أعلمُ من سعيد وأفضلُ منه » .

وقد يكون التفضيلُ بينَ شيئين في صفتين مختلفتين ، فيرادُ بالتفضيل حينئذ أن أحد الشيئين قد زاد في صفته على الشيء الآخر في صفته ، كقولهم : « الصيفُ أحرُّ من الشتاء » أي : هو أبلغُ في حرِّه من الشتاء في برده ، وقولهم : « العسلُ أحلى من الخَلِّ » ، أي : هو زائدٌ في حلاوته على الخَلِّ في حُموضته .

وقد يُستعمل اسم التفضيل عارياً عن معنى التفضيل ، كقولك :
« أكرمتُ القومَ أصغرهم وأكبرهم » ، تريد : صغيرهم وكبيرهم . وسيأتي
فصلُ بيان لهذا .

وزن اسم التفضيل

لِاسْمِ التَّفْضِيلِ وَزَنَ وَاحِدٌ ، وَهُوَ « أَفْعَلٌ » وَمَوْثُتُهُ « فُعْلَى » : كَأَفْضَلٍ
وَفُضْلَى ، وَأَكْبَرٍ وَكُبْرَى .

وقد حُذِفَتْ هَمْزَةُ « أَفْعَلٌ » فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ ، وَهِيَ « خَيْرٌ وَشَرٌّ
وَحَبٌّ » ، نَحْوُ : « خَيْرُ النَّاسِ مِنْ يَنْفَعُ النَّاسَ » ، وَكَقَوْلِكَ : « شَرُّ النَّاسِ
الْمُفْسِدُ » ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

مُنِعْتَ شَيْئاً فَأَكْثَرْتَ الْوَلُوعَ بِهِ^(١) وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا
وَالثَّلَاثَةُ أَسْمَاءُ تَفْضِيلٍ . وَأَصْلُهَا : « أَخِيرَ وَأَشْرُ وَأَحَبُّ » حَذَفُوا هَمْزَاتِهَا
لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَدَوْرَانِهَا عَلَى الْأَلْسِنَةِ وَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا عَلَى الْأَصْلِ وَذَلِكَ قَلِيلٌ
فِي : خَيْرٍ وَشَرٍّ ، وَكَثِيرٍ فِي : « حَبٌّ » .

شروط صوغه

لَا يُصَاغُ اسْمُ التَّفْضِيلِ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ الْأَحْرَفِ مُثَبِّتٍ ، مُتَصَرِّفٍ ،
مَعْلُومٍ ، تَامٍّ ، قَابِلٍ لِلتَّفْضِيلِ ، غَيْرِ دَالٍ عَلَى لَوْنٍ أَوْ عَيْبٍ أَوْ جَلِيَّةٍ .

(فلا يصاغ من « ما كتب » لأنه منفي ، ولا من « أكرم » لمجاوزته ثلاثة
أحرف ، ولا من « بشس وليس » ونحوهما ، لأنها جامدة ، ولا من الفعل
المجهول ولا من « صار وكان » ونحوهما من الأفعال الناقصة ، ولا من
« مات » لأنه غير قابل للتفضيل ، إذ لا مفاضلة في الموت لأن الموت واحد ،

(١) الولوع بالشيء ، بفتح الواو : الشغف به .

ولإنما تتنوع أسبابه كما قال الشاعر :

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره تنوعت الأسباب والموت واحد
فإن أريد بالموت الضعف أو البلادة مجازاً جاز ، مثل : « فلان أموت
قلباً من فلان » ، أي : أضعف ، ونحو : « هو أموت منه » ، أي أبلد . ولا
يصاغ « من « سود » ، لأنه دال على لون ، ولا من « عور » لدلالته على
عيب ، ولا من « كحل » ، لدلالته على حلية ، فلا يقال : « هذا أسود من
هذا ، ولا أعور منه ، ولا أكحل منه » . وشذ قولهم : في المثل : « العود
أحمد » ، لأنه مصوغ من « حمد » ، وقولهم : « هو أزهي من ديك » ، فبنوه
من : « زهي » . وهو فعل مجهول وقولهم : « هو أخصر منه » فبنو اسم
التفضيل من « اختصر » وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمجهول ، كما شذ
قولهم : « هو أسود من حلك الغراب ، وأبيض من اللبن » فبنوه مما يدل على
لون . وقالوا : « هو أعظاهم للدراهم ، وأولاهم للمعروف » . فبنوه من :
« أعطى وأولى » شذوذاً .

وإذا أريد صوغ اسم التفضيل مما لم يستوف الشروط ، يُؤتي بمصدره
منصوباً بعد « أشد » أو « أكثر » أو نحوهما ، تقول : « هو أشد إيماناً ، وأكثر
سواداً ، وأبلغ عوراً ، وأوفر كحلاً » .

والكوفيون يجيزون التعجب والتفضيل من البياض والسواد خاصة ، بلا
شذوذ . وعليه قول المتنبي - وهو كوفي - :

إِبْعَدْ ، بَعْدَتْ ، بِيَاضاً ، لَا بِيَاضَ لَهُ
لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ

أحوال اسم التفضيل

لإسم التفضيل أربع حالات : تجرُّده من « أل » والإضافة ، واقترائه

بأل ، وإضافته إلى معرفة ، وإضافته إلى نكرة .

(١) تجرده من « أل وإضافة » :

إذا تجرّد من « أل » ، والإضافة ، فلا بُدّ من إفراده وتذكيره في جميع أحواله ، وأن تتصلّ به « من » الجارة جارة للمفضّل عليه ، تقول : « خالدٌ أفضلٌ من سعيد . وفاطمةٌ أفضلٌ من سعاد . وهذان أفضلٌ من هذا . وهاتان أنفعٌ من هاتين . والمجاهدون أفضلٌ من القاعدين . والمتعلّمات أفضلٌ من الجاهلات » .

وقد تكون « من » مُقدّرةً ، كقوله تعالى : ﴿ والآخره خير وأبقى ﴾ أي : خيرٌ من الحياة الدنيا وأبقى منها : وقد اجتمع إثباتها وحذفها في قوله سبحانه : ﴿ أنا أكثر منك مالاً وأعزُّ نفراً ﴾ ، أي : وأعزُّ منك .

و« من » ومجرورها مع اسم التفضيل بمنزلة المضاف إليه من المضاف ، فلا يجوزُ تقديمها عليه كما لا يجوزُ تقديم المضاف إليه على المضاف ، فلا يُقالُ : « من بكرٍ خالدٌ أفضلٌ » ، « ولا خالدٌ من بكرٍ أفضلٌ » ، إلا إذا كان المجرورُ بها اسمَ استفهامٍ ، أو مُضافاً إلى اسمِ استفهامٍ ، فإنه يجبُ حينئذٍ تقديمُ « من » ومجرورها ، لأن اسم الاستفهام له صدرُ الكلام ، مثلُ : « ممّن أنت خيرٌ؟ ومن أيهم أنت أولى بهذا؟ ومن فرسٍ من فرسك أسبقُ؟ » . وقد وردَ التقديمُ شذوذاً في غير الإِستفهام ، ومنه قولُ الشاعر :

إذا سائرتُ أسماءَ يوماً ظعيّنةً فأسماءُ من تلك الظعيّنة أملحُ^(١)

والأصلُ : (فأسماءُ أملحُ من تلك الظعيّنة) .

(١) سائر فلان فلاناً . جراه وسار معه . و « الظعيّنة » : الهودج فيه امرأة أم لا . والمراد بالظعيّنة هنا من تكون فيه . وجمعها : ظعن « بضم فسكون » وظعن « بضمّتين » وظعائن وجمع « أظعان » و « ظعنات » بضمّتين .

(٢) اقترانه « بآل » :

إذا اقترن اسمُ التفضيلِ بِـ «أل» امتنع وصلُّهُ بِـ «من» (١) ووجبت مطابقتُهُ لِمَا قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ، تقولُ : « هو الأفضَلُ . وهي الفضلى . وهما الأفضلان . والفاطمتان هما الفضليان . وهُم الأفضلون . وهنَّ الفضلياتُ » . وقد شذَّ وصلُّهُ بِـ (من) في قول الشاعر :

ولستَ بالأكثرِ منهم حصيٌّ وإنما العِزَّةُ للكثيرِ (٢)

(٣) اضافته إلى النكرة :

إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ وجبَ إفرادهُ وتذكيرهُ وامتنعَ وصلُّهُ بِـ (من) ، تقولُ : « خالدٌ أفضلُ قائِدٍ . وفاطمةٌ أفضلُ امرأةٍ . وهذانِ أفضلُ رجلينِ . وهاتانِ أفضلُ امرأتينِ والمجاهدونَ أفضلُ رجالٍ . والمتعلِّماتُ أفضلُ نساءٍ » .

(٤) إضافته إلى معرفة :

إذا أُضيفَ اسمُ التفضيلِ إلى معرفةٍ امتنعَ وصلُّهُ بِـ (من) (٣) . وجازَ فيه وجهانِ : إفرادهُ وتذكيره ، كالمضافِ إلى نكرةٍ ومطابقتُهُ لِمَا قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً كالمقترنِ بآلٍ . وقد ورد الاستعمالانِ في القرآن الكريم . فمن استعماله غيرُ مُطابقٍ لِمَا قبله قوله تعالى : ﴿ ولتجدنَّهم أحرصَ الناسِ على حياةٍ ﴾ ، ولم يقل : « أحرصِي الناسِ » . ومن استعماله مُطابقاً قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وكذلك جعلنا في كلِّ قريةٍ أكابرَ مُجرميها ﴾ . وقد اجتمع الاستعمالانِ في الحديث الشريف : « ألا أخبرُكم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم مني

(١) فلا يقال : فلان الأفضَل من فلان .

(٢) الحصى : العدد . وقيل ؛ هو العدد الكثير . الكثير والكثير يقال : عدد كثر . أي : كثير .

(٣) فلا يقال : فلان أفضل القوم من فلان .

مجالس يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقاً ، الموطؤون أكنافاً ، الذين يآلفون ويؤلفون .

ويقول : « عليُّ أفضلُ القوم : وهذان أفضلُ القوم ، وأفضلا القوم ، وهؤلاء أفضلُ القوم ، وأفضلوا القوم وفاطمةُ أفضلُ النساءِ وفُضِّلِي النساءِ ، وهاتان أفضلُ النساءِ ، وفُضِّلِيَا النساءِ وهنَّ أفضلُ النساءِ وفُضِّلِيَاتِ النساءِ » .
وتكون (من) مُقدِّرة فيما تَقَدَّم . والمعنى : « هذان أفضلُ من جميع القوم . وهذه أفضلُ من كل النساءِ » ، وهلمَّ جرّاً .

(أفعال) لغير التفضيل

قد يردُّ « أفعالُ » التفضيل عارياً عن معنى التفضيل ، فيتضمَّن حينئذٍ معنى اسم الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ أي : « عالمُ بكم » ، أو معنى الصفة المُشبهة ، كقوله سبحانه : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ، وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ أي : « وهو هَيِّنٌ عليه » ، وقولُ الشاعر :
إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(١)
أي : عزيزةٌ طويلةٌ .

(ولم يرد أعز من غيره وأطول ، بل يريد نفي أن يشارك في عزته وطوله وكذلك في الآيتين الكريميتين . لأنه لا يشارك الله في علمه . ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته . فليس لديه هين وأهون . بل كل شيء هين عليه سبحانه وتعالى) .

(١) سمك السماء : رفعها . وسمك الشيء : ارتفع . فهو لازم متعد . والسمك . بفتح فسكون السقف . أو من أعلى البيت إلى أسفله . قال تعالى : ﴿ رَفَعْ سَمَكَهَا فَسَاوَاهَا ﴾ . والضمير يعود إلى السماء .

وإنما يصحُّ أن يعرى عن معنى التفضيل ، إذا تجرَّد من «أل» أو أضيف إلى نكرة^(١) ، ولم يُوصل بـ «مِنْ» التفضيلية^(٢) ، كما رأيت .
فإن اقترن بـ «أل» أو أضيف إلى نكرة : أو وُصل بـ «مِنْ» لم تجز تعريته عن معنى التفضيل .

وتعريته عن معنى التفضيل سماعيةٌ فما ورد منه يُحفظ ولا يُقاس عليه على الأصحَّ من أقوال النحاة .

وإذا عرِّي عن معنى التفضيل ، فإذا تجرَّد من «أل» والإضافة ، فالأصحُّ الأشهرُ فيه عدمُ المطابقة لما قبله ، أي : فهو يلتزم الأفراد والتذكير ، كما لو أريدَ به معنى التفضيل ، كما رأيت في البيت السابق .

وإن أضيفَ إلى معرفة^(٣) ، وحيث المطابقة لما قبله ، تقول : « هذان أعلما أهل القرية » أي : هما « عالماهم » ، إن لم يكن في القرية من يُشاركهما في العلم . ولا يصحُّ أن تقول : « هما أعلمهم » إلا إذا أردت معنى تفضيلهما على غيرهما ، وذلك بأن يكون فيها من يُشاركهما في العلم . لأنه إن كان فيهما من يُشاركهما فيه ، كان المعنى على التفضيل وحيثُ يصحُّ أن تقول : « هما أعلما أهل القرية وأعلمهم » ، بالمطابقة وعدمها ، لإضافته إلى معرفة مقصوداً به التفضيل . ويكون المعنى : « هما أعلم من جميع أهل القرية » .

ومن ذلك قولهم : « الناقص والأشجُّ أعدلا بني مروان » . أي : « هما عادلاهم » : ولا يصحُّ أن تقول : « أعدلُ بني مروان » ، بل تجبُّ المطابقة .

(١) أما إن أضيف إلى معرفة فقد يرد لغير التفضيل . « الناقص والأشجُّ أعدلا بني مروان » وسيأتي ذكره .

(٢) من التفضيلية هي التي توصل باسم التفضيل جارة للمفضل عليه .

(٣) أما أن أضيف إلى نكرة فلا يجوز أن يعرى من معنى التفضيل كما تقدم .

(لأن التفضيل الذي يقتضي المشاركة في الصفة غير مراد هنا . لأن مراد القائل أنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل . لذلك لم يكن القصد أنهما أعدل من جميع بني مروان بل المراد أنهما العادلان منهم . و(الناقص) : هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند . و(الأشج) : هو عمر بن عبدالعزيز بن مروان (رضي الله عنه) سمي بذلك لشجّة أصابته بضرب الدابة) .

وحيثُ جازَ تقديرُ (من) ، كان المعنى على التفضيل ، وحيثُ لم يُجرُ تقديرُها ، كان المعنى على غيره أي : « كان اسمُ التَّفضيلِ عارياً عن معنى التفضيل » .

وقد يُجمعُ العاري عن معنى التفضيل ، المجرّد من (أل) والإضافة ، إذا كان موصوفه جمعاً كقولِ الشاعر :

إذا غابَ عَنْكُمْ ، أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ
كِرَاماً . وَأَنْتُمْ . ما أَقَامَ ، الْأَيْمُ^(١)

وإذا صحَّ جمعه لتجرّده عن معنى التفضيل ، جاز أن يُؤنَّثَ ، وهو مجردّ منه^(٢) ، فيكونُ قولُ ابن هانئ^(٣) :

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى - مِنْ فِقَاقِعِهَا
حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ^(٤)

(١) أسود العين : اسم جبل . و(الأئمة) : جمع (الأم) بمعنى اللثيم . وليس المراد أنهم الأم من غيرهم . بل المراد أنهم لثام . يصفهم بأنهم لثام أبدأ . لأن هذا الجبل مقيم أبداً .
(٢) قال ذلك « الأشموني » في شرح « الألفية » نقلاً عن شرح التسهيل .
(٣) ابن هانئ : هو الحسن بن هانئ . الشاعر المعروف . المشهور بأبي نواس .
(٤) الفقاقيع : نفاخات الماء والشراب . وواحدُها فقاعة « بضم الفاء وتشديد القاف » وقياسها « فقاقيع » . لكنه خففها للشعر . و« الحصباء » : الحصى .

صحيحاً وليس بِلَحْنٍ كما قالوا .

لأنَّ « صغرى وكبرى » ههنا . بمعنى « صغيرة وكبيرة » فهما عاريتان من التفضيل فلا يجب فيهما الإفراد والتذكير . بل يجوزان . كما تجوز المطابقة ، وإن كان الأول هو الأفصح والأشهر .

وقال من لحنه : كان حقه أن يقول : « كأنَّ أكبر وأصغر » أو « كأنَّ الكبرى والصغرى » . باعتبار أن اسم التفضيل ، إذا تجرد من (أل) والإضافة . يجب إفراده وتذكيره : وغفل عن أنه يجب ذلك فيما قصد به التفضيل .

وقول العروضيين : « فاصلة صغرى ، وفاصلة كبرى » . أي صغيرة وكبيرة . وهو من هذا الباب .

اسما الزمان والمكان

اسمُ الزَّمانِ : هو ما يُؤخَذُ من الفعل للدلالة على زمان الحدث ، نحو : « وافني مَطْلَعِ الشمسِ » أي : وقتَ طلوعها .

واسمُ المكانِ : هو ما يُؤخَذُ من الفعل للدلالة على مكان الحدث ، كقوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ ﴾ أي مكانَ غروبها .

وزنهما من الثلاثي المجرد

لإسمي الزَّمانِ والمكانِ ، من الثلاثيِّ المجرَّدِ ، وزنَانِ : « مَفْعَلٌ » - بفتح العين ، و « مَفْعِلٌ » بكسرهما .

فوزنُ « مَفْعَلٍ » بفتح العين - للثلاثيِّ المجرَّدِ المأخوذ من « يَقْعَلُ » - المضمومِ العين - أو « يَقْعَلُ » المفتوحها^(١) - أو من الفعل المُعتَلِّ الآخر وإن

(١) على شرط أن لا يكون مثلاً واوياً : كوجل يوجل ، فهو على وزن مفعول بكسر العين كما ستعلم .

كان من «يَفْعَلُ» ، المكسور العين ، فالأول مثلُ : «مَكْتَبٌ وَمَحْضَرٌ وَمَحَلٌّ^(١)» . والثاني مثلُ : «مَلْعَبٌ» : والثالثُ مثلُ : «مَلْهَى وَمَثْوَى وَمَوْقَى» .

(ولا فرق بين أن يكون انمعتل الآخر ناقصاً ، كملهَى : «من لها يلهو» ، أو لفيماً مقروناً كمثوى : «من ثوى يثوي» . أو لفيماً مفروقاً كموفى : «من وفى يفي فوزن هذه الثلاثة واحد») .

وشدّت ألفاظُ جاءت بالكسر ، مع أنها مَبْنِيَّةٌ من مضموم العين في المضارع ، وذلك : كالمَطْلِعِ والمَغْرِبِ والمَشْرِقِ والمَسْجِدِ والمَنْسِكِ والمَجْزِرِ والمَنْبِتِ والمَسْقِطِ والمَفْرِقِ والمَرْفِقِ والمَسْكِنِ . ويجوز فيها الفتح ، على القياس . والأولُ أفصحُ .

ووزنُ «مَفْعَلٍ» - بكسر العين - للثلاثيِّ المجرّدِ المأخوذِ من «يَفْعَلُ» - الصحيح^(٢) ، المكسور العين - أو من المثالِ الواويِّ . فالأولُ مثلُ : «مَجْلِسٌ وَمَجْبِسٌ وَمَضْرِبٌ وَمَبِيتٌ وَمَصِيفٌ» ، والثاني مثلُ : «مَوْرِدٌ وَمَوْجِدٌ وَمَوْجِلٌ وَمَوْجَلٌ» .

ولا فرقٌ بين أن تكونَ عَيْنُ المثالِ الواويِّ مكسورة في المضارع ، كمَوْرِدٍ ، من : «وَرَدَ يَرُدُّ» وأن تكونَ مفتوحة : كمَوْضِعٍ ، من : «وَضَعَ يَضَعُ» .

وبعضُ العلماءِ يجعله من مفتوح العين على «مَفْعَلٍ» - بفتح العين وذلك جائزٌ مسموعٌ عن العربِ .

(١) «المحل» ، بفتح الحاء : مشتق من «حل بالمكان يحل حلاً» بضم الحاء في المضارع أي نزل فيه . وأما (المحل) ، بكسر الحاء ، فهو من (حل الشيء يحل حلاً وحلاً) بكسر الحاء في المضارع ، أي : صار حلاً ، ومنه قوله تعالى : حتى يبلغ الهدى محله أي : مكانه الذي يحل نحره فيه ومحل الدين ، بالكسر : أجله الذي يحل فيه . والكسر على أنه من مكسورها في المضارع .

(٢) فإن كان معتل الآخر كيرمي ، فإنه يكون على وزن «مفعَل» بفتح العين كما تقدم .

اسم المكان على (مفعلة)

قَدْ تَدْخُلُ تَاءُ التَّائِيثِ عَلَى أَسْمَاءِ الْمَكَانِ : « كَالْمَزْلَّةِ ^(١) وَالْمَعْبِرَةِ ^(٢) وَالْمَشْرِفَةِ ^(٣) وَالْمَدْرَجَةِ ^(٤) وَمَوْقَعَةِ الطَّائِرِ ^(٥) وَالْمَقْبَرَةِ وَالْمَشْرِبَةِ ^(٦) .

وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى « مَفْعَلَةٌ » - بِضْمِ الْعَيْنِ - كَالْمَقْبَرَةِ وَالْمَشْرِفَةِ وَالْمَشْرِبَةِ فَهُوَ شَاذٌ .

وَقَدْ يُبْنَى اسْمُ الْمَكَانِ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى وَزْنِ « مَفْعَلَةٌ » ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَثْرَةِ الشَّيْءِ فِي الْمَكَانِ ، مِثْلُ : « مَسْبَعَةٍ وَمَأْسَدَةٍ وَمَذَابِيَةٍ وَمَبْطَخَةٍ وَمَقْتَأَةٍ وَمَحْيَاةٍ وَمَفْعَاةٍ وَمَدْرَجَةٍ ^(٧) » .

وَلَمْ يُسْمَعْ مِثْلُ هَذَا فِي الرَّبَاعِيِّ الْأَصُولِ فَمَا فَوْقَهُ : « كَالضَّفْدَعِ وَالشُّعْلِبِ وَالسَّفْرَجَلِ » . فَلَا يُقَالُ : « أَرْضٌ مُضْفَدَعَةٌ وَلَا مُثْعَلِبَةٌ ، وَلَا مُسْفَرَجَةٌ » . وَلَكِنَّكَ تَبْنِيهَا عَلَى صِيغَةِ إِسْمِ الْفَاعِلِ ، فَتَقُولُ : « مُضْفَدِعَةٌ وَمُثْعَلِبَةٌ وَمُسْفَرَجَةٌ » .

وزنهما من فوق الثلاثي المجرد

يَكُونُ اسْمَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ ، عَلَى وَزْنِ اسْمِ

(١) المزلّة ، بفتح الزاي وكسرهما . فالمفتوح من باب « فرح » : والمكسور من باب ضرب وهي اسم مكان من زل إذا سقط عن صخرة ونحوها .

(٢) المعبرة : الشط المهيأ للعبور .

(٣) المشرفة مثلثة الراء . موضع القعور في الشمس بالشتاء . ومثلها المشراق والمشريق . بكسر الميم فيهما .

(٤) المدرجة ، الطريق : مشتقة من درج يدرج دروجاً إذا مشى .

(٥) موقعة الطائر ، بفتح العين وكسرهما : الموضع الذي يقم عليه .

(٦) المشربة ، بفتح الراء وضمها : موضع الشرب ، وتطلق أيضاً على الغرفة لأنهم كانوا يشربون فيها ، وهي أيضاً : الأرض اللينة الدائمة النبات .

(٧) أي : أرض كثيرة السباع والأسود والذئب والبطيخ والقثاء والحيات والأفاعي والدراج ، والدراج بضم الدال وتشديد الراء : هو طائر جميل ملون الريش ، ويطلق على الذكر والأنثى .

المفعول ، نحو : « مُجْتَمَعٍ وَمُنْتَدَى وَمُنْتَظِرٍ وَمُسْتَشْفَى » .

فائدة

المصدر الميمي واسم المفعول واسما الزمان والمكان . مما هو فوق الثلاثي المجرد . شركاء في الوزن ، ويفرق بالقرينة . فإذا قلت : جئتكَ منسكب المطر . فالمعنى جئتكَ وقت انسكابه . وإذا قلت : انتظركَ في مرتقى الجبل . المعنى : في المكان الذي يرتقي فيه إليه وإذا قلت : هذا الأمر منتظر . فالمعنى أن الناس ينتظرونه . فهو اسم مفعول . وإذا قلت : اعتقد معتقد السلف . فمعتقد : مصدر ميمي بمعنى الاعتقاد .

اسم الآلة

اسم الآلة : هو اسمٌ يؤخذ غالباً من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي للدلالة على أداة يكون بها الفعل كمبردٍ ومنشارٍ ومكنسةٍ .

وقد يكون من غير الثلاثي المجرد . كالمِزْرِ والمِزْرَةَ والمِزْرَارِ (من أَثْرَرَ) ، والمِيسْأة (من تَوَسَّأ) ، والمِحْرَاكِ (للعود الذي تُحْرَكُ به النارُ ، من حَرَكَ) ، والمِعْلَاقِ (اسمٌ لما يُعْلَقُ به الشيءُ ، من عَلَّقَ) ، والمِمْلِسة وهي خشبةٌ تُسَوِّي بها الأرضُ وتملِّسُ ، من : « مَلَّسَ الأرضَ » إذا سوَّها) .

وقد يكون من الثلاثي المجرد اللازم : كالمِرْقَاة (ويجوزُ فتحٌ ميمها : وهي الدرجةُ ، من « رَقِيَ » : (إذا صَعِدَ) ، والمِعْرَجِ والمِعْرَاجِ (وهو السُّلْمُ) ، من « عَرَجَ يَعْرُجُ » : (إذا ارتقى) ، والمِصْبَاحِ (من « صَبَحَ الوجهُ » : إذا أَشْرَقَ وأنارَ) ، والمِدْخِنَةِ (من « دَخِنَتِ النارُ تَدَخُنُ وتَدَخِنُ » : إذا خَرَجَ دُخَانُهَا ، أو ارتفع) ، والمِزْرِبِ (من زَرَبَ الماءَ يَزْرِبُ : إذا سَالَ) ، والمِعْرَافِ والمِعْرَافَةِ (وهي أداة اللُّهُو : كالعود والطَّنْبُورِ ونحوهما ، والجمع « معارِف » ، من « عَرَفَ يَعْرِفُ » : إذا غَنَى ، وكذلك إذا ضربَ

بالمعازف^(١) ، و (المِلهى) وهو آلة اللهو . وجمعه «ملاهُ» من «لها يلهو» .

وقد يكون من الأسماء الجامدة : كالمِخْبِرَة (من الحِبر . ويجوزُ فيها فتح الميم) ، والمِقلمة (من القلم ، وهي وعاء الأقلام) ، والمِمْطَر والمِمْطَرَة (من المَطَر ، وهو الثوبُ يُتقى به المطرُ) ، والمِملحة من الملح . ويجوز فيها فتح الميم (والمِثْبَر) من الإبرة ، وهو بيتُها ، والمِزود (من الزاد ، وهو وعاءُ) .

أوزان اسم الآلة

لاسم الآلة ثلاثة أوزانٍ : (الأول) : «مِفْعَلٌ» : كِمِبْضِعٍ^(٢) ومِرْقَمٍ ومِغْبِرٍ^(٣) ومِقْصٍ . و (الثاني) : «مِفْعَلَةٌ» : كِمِكْسَحَةٍ^(٤) ومِغْبَرَةٍ ومِشْرَبَةٍ^(٥) ومِنْشَةٍ^(٦) ومِضْفَاءٍ . و (الثالث) : «مِفْعَالٌ» كِمِفْتاحٍ ومِجْدافٍ ومِغْرَافٍ ومِغْرَاضٍ .

وقد جاء في كلام العرب أسماءٌ للآلات مُشتقةٌ من الفعل على غير هذه الأوزان شذوذاً ، وذلك لَمُنْخَلٍ والمُسْعَطُ^(٧) والمُدْقُ والمُدْهَنُ^(٨) والمُكْحَلَةُ والمُحْرَضَةُ^(٩) . وقد يُقالُ : «المِسْعَطُ والمِدْقُ والمِحْرَضَةُ» ، في هذه

(١) ويقال : عزفت القوس عزفاً وعزيفاً : إذا صوتت ، وعزف فلان ، أقام في لهو وأكل وشرب .
(٢) المِبْضِعُ : المشروط يشق به الجرح والجلد ، من بضع الجرح إذا شقه ، وبضع اللحم إذا قطعه .

(٣) المعبر والمعبرة : ما يعبر عليه من قنطرة أو سفينة .

(٤) المكسحة : المكسبة من كسح البيت إذا كسسه .

(٥) المشربة : الأناء يشرب فيه .

(٦) المنشة : أداة ينش بها الذباب أي يطرد . من نش الذباب إذا طرده .

(٧) المسعط : أداة يسعط بها ، وأداة يوضع فيها السحوط ، وهو من سعط الدواء وأسعط إياه : إذا أدخله في أنفه ، ويقال : أسعطه العلم : إذا بلغ في افهامه إياه .

(٨) المدهن : أداة الدهن وقارورته التي يوضع فيها .

(٩) المحرضة : أداة يوضع فيها الحرض بضم فسكون وبضميتين وهو الأسنان ، والأشنان : شيء تغسل به الأيدي بعد الطعام .

الثلاثة ، على القياس .

وقد يكونُ اسمُ الآلةِ جامداً ، غير مأخوذ من الفعل ، ولا على وزن الأوزان السابقة : كالقَدومِ والفأسِ والسُّكينِ والجَرَسِ والناقورِ والسَّاطورِ^(١) .

(١) الناقور : شيء كالقوق ينفخ فيه . والساطور : أداة يقطع بها اللحم .

تَصْرِيفُ الْأَفْعَالِ

وهو يشتمل على أربعة فصول :

١ - معنى التصريف

التَّصْرِيفُ لُغَةً : التَّغْيِيرُ . ومنه تصريفُ الرياح ، أي : تغيُّرُها .
واصطلاحاً : هو العِلْمُ بأحكامِ بِنْيَةِ الكلمة ، وبما لأحرفُها من أصالةٍ وزيادةٍ
وصِحَّةٍ وإعلالٍ وإبدالٍ وشبهِ ذلك .

وهو يُطلقُ على شيئين :

الأوَّلُ : تحويلُ الكلمةِ إلى أبنيةٍ مُختلفةٍ ، لِضُرُوبٍ من المعاني :
كتحويلِ المصدرِ إلى صِيغِ الماضي والمضارع والأمر واسمِ الفاعلِ واسمِ
المفعولِ وغيرهما ، وكالنَّسْبَةِ والتصغيرِ .

والآخِرُ : تغيُّرُ الكلمةِ لغيرِ معنىٍ طارئٍ عليها ، ولكن لغرضٍ آخر
ينحصرُ في الزيادة والحذف والإبدال والقَلْبِ والإِدْغامِ .

فتصريفُ الكلمةِ : هو تغيُّرُ بِنْيَتِها بحسبِ ما يعرضُ لها . ولهذا التغيُّرِ
أحكامٌ كالصِحَّةِ والإعلالِ . ومعرفةُ ذلك كُلِّه تُسمَّى (علمَ التصريفِ أو
الصِّرفِ) .

ولا يتعلّق التصريفُ إلا بالأسماءِ المُتمكّنة^(١) والأفعالِ المتصرّفة . وأما الحروفُ وشبّهها فلا تَعَلُّقٌ لعلمِ التصريفِ بها .
والمرادُ بشبّه الحرفِ الأسماءُ المبنيةُ والأفعالُ الجامدة ، فإنها تُشبّه الحرفَ في الجمود وعدمِ التصرّف .

ولا يقبلُ التصريفُ ما كان على أقلّ من ثلاثة أحرف ، إلا أن يكون ثلاثياً في الأصل ، وقد غُيّر بال حذف ، مثل : «عِ كلامي ، وقِ نفسك ، وقُل ، وبعْ» . وهي أفعالُ أمرٍ من : «وعى يعي ، ووقى يقي ، وقال يقول ، وباع يبيع» ، ومثل : «يدٍ ودمٍ» ، وأصلها : «يَدِي ودمو ، أو دمي» .

٢ - اشتقاق الأفعال

الإشتقاقُ في الأصل : أخذُ شِقِّ الشيءِ ، أي : نصفه ، ومنه اشتقاقُ الكلمة من الكلمة ، أي : أخذها منها .

وفي الإصطلاح : أخذُ كلمةٍ من كلمة ، بشرطِ أن يكون بين الكلمتين تناسبٌ في اللفظ والمعنى وترتيب الحروف ؛ مع تغيّيرٍ في الصيغة ، كما تأخذُ «اكتُبُ» من «يكتبُ» ، وهذه من «كتبَ» وهذه من «الكتابة» .

وهذا التعريفُ إنما هو تعريفُ الإشتقاقِ الصغير وهو المبحوث عنه في علمِ التصريفِ . وهناك نوعان من الإشتقاق : الأول أن يكون بين الكلمتين تناسبٌ في اللفظ والمعنى دون ترتيب الحروف : كجذبَ وجبَدَ . ويسمى الإشتقاقُ الكبير . والآخر : أن يكون بين الكلمتين تناسبٌ في مخارج الحروف : كنهقَ ونهقَ . ويسمى الإشتقاقُ الأكبر .

(١) المراد بالأسماءِ المتمكّنة : الأسماءِ المعربة .

ويؤخذُ الأمرُ من المضارع ، والمضارعُ من الماضي ، والماضي من المصدر .

فالمصدرُ أصلٌ صَدَرَ عنه كلُّ المشتقات ، مِنْ الأفعال والصفات التي تُشبهها وأسماءِ الزمان والمكان والآلة والمصدر الميمي^(١) .

اشتقاق الماضي

يؤخذُ الماضي من المصدر على أوزانٍ مختلفة ، سيأتي بيانها ، مثلُ :
« كتب وأكرمَ وانطلقَ واسترشدَ » .

اشتقاق المضارع

يؤخذُ المضارعُ من الماضي ، بزيادةِ حرفٍ من أحرف المضارعة في أوّله . وأحرف المضارعة أربعةٌ ، وهي : « الهمزةُ والتاءُ والنونُ والياءُ » مثلُ :
« أذهبُ وتذهبُ ونذهبُ ويذهبُ » .

فالهمزة : للمفرد المتكلم مثل : « أكتب » .

والتاء : لكل مخاطب ومخاطبة وللغائبة الواحدة والغائبتين مثلُ :
« تكتب يا عليّ وتكتبين يا فاطمة وتكتبان يا تلميذان وتكتبان يا تلميذتان
وتكتبون يا تلاميذ وتكتبن يا تلميذات . وفاطمة تكتب والفاطمتان تكتبان » .

والنون : لجماعة المتكلمين وللمتكلم الواحد المعظم نفسه مثل :
« نكتب » .

والياءُ للغائب الواحد والغائبين والغائبتين والغائبات مثلُ : « التلميذ يكتب والتلميذان يكتبان والتلاميذ يكتبون والتلميذات يكتبن » .

(١) المصدر الذي هو أصل المشتقات إنما هو المصدر غير الميمي ، وأما المصدر الميمي فهو مشتق من الفعل المضارع كما علمت في مبحثه .

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف ، يُسَكَّنُ أوله بعد دخول حرف المضارعة ، فتقول في : « سَأَلَ وَأَخَذَ وَكَرَّمَ » : « يَسْأَلُ وَيَأْخُذُ وَيَكْرِمُ » . وأما ثانيه ، فهو مفتوحٌ ، أو مضمومٌ ، أو مكسورٌ ، حسب ما تقتضيه اللغة^(١) ، مثل : « يَعْلَمُ وَيَكْتُبُ وَيَحْمِلُ » .

وإن كان على أربعة أحرف فصاعداً ، فإن كان في أوله همزة زائدة ، تُحذف ويكسر ما قبل آخره ، فتقول في : « أَكْرَمَ وَاَنْطَلَقَ وَاسْتَغْفَرَ » : « يُكْرِمُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَغْفِرُ » . وإن كان في أوله تاء زائدة ، يبق على حاله بلا تغيير ، فتقول في : « تَكَلَّمَ وَتَقَابَلَ » : « يَتَكَلَّمُ وَيَتَقَابَلُ » وإن لم يكن في أوله همزة ولا تاء زائدتان ، يكسر ما قبل آخره ، فتقول في : « عَظَّمَ وَبَايَعَ » : « يُعَظِّمُ وَيُبَايِعُ » .

وحرف المضارعة يكون مفتوحاً ، مثل : « يَعْلَمُ وَتَجْتَهَدُ وَتَسْتَغْفِرُ » ، إلا إذا كان الفعل على أربعة أحرف ، فهو مضمومٌ مثل : « يُكْرِمُ وَيُعَظِّمُ » .

اشتقاق الأمر

يؤخذ الأمر من المضارع ، بحذف حرف المضارعة من أوله ، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً ، تُرِكَ على حاله ، فتقول في : « يَتَعَلَّمُ » : « تَعَلَّمَ » ، وإن كان ساكناً ، يُزَد مكان حرف المضارعة همزة ، فتقول في : « يَكْتُبُ وَيُكْرِمُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَغْفِرُ » : « اِكْتُبْ وَاكْرِمْ وَاَنْطَلِقْ وَاسْتَغْفِرْ » .

وهمزة الأمر همزة وصلٍ مكسورةٌ ، مثل : « إِعْلَمْ ، اِنْطَلِقْ ، اِسْتَقْبَلْ » ، إلا إن كان ماضيه على أربعة أحرف ، فهي همزة قطعٍ مفتوحةٌ ، مثل : « أَكْرَمَ وَأَحْسَنَ وَأَعْطَى » ، أو كان ماضيه على ثلاثة أحرف ، ومضارعه على وزن (يَفْعُلُ ، المضموم العين) فهي همزة وصلٍ مضمومةٌ ، مثل : « أَكْتُبُ ، أَنْصُرُ ، أَدْخُلُ » ، فإن مضارعتها : « يَنْصُرُ وَيَكْتُبُ وَيَدْخُلُ » .

(١) وذلك لا يعرف إلا بالتلقي من الأستاذ العليم ؛ أو من كتب اللغة المعروفة بالصحة .

همزة الوصل

همزة الوصل : هي همزة في أول الكلمة زائدة ، يُوتى بها للتخلص من الابتداء بالساكن ، لأنَّ العرب لا تبدئُ بساكنٍ ، كما لا تَقِفُ على متحرِّكٍ ، وذلك كهمزة : « اسمٍ واكتب واستغفر وانطلق واجتماع والرجل » .

وحكمها أن تُلَفَّظ وتُكْتَب ، إن قرئت ابتداءً ، مثل : « إسمُ هذا الرجل خالدٌ » ، ومثل : « استغفر ربك » ، وأن تُكْتَبَ ولا تُلَفَّظ ، وإن قرئت بعد كلمة قبلها ، مثل : « إن إسمُ هذا الرجل خالدٌ » ، ومثل : « يا خالدُ استغفر ربك » .

وهي قسمان : سماعيةٌ وقياسيةٌ :

فالسَّماعية محصورة في كلماتٍ وهي : « ابنٌ وابنةٌ وامرؤٌ وامرأةٌ واثنان واثنتانِ واسمٌ وأيمنٌ » .

فوائد ثلاث

(١) من العلماء من يجعل لفظ « أيمن » كلمة وضعت للقسم ويجعل همزته همزة وصل ومنهم من يقول : هو جمع يمين كأيمان ويجعل همزته همزة قطع تقول : « يا خالدُ أيمنُ الله لأفعلنَ كذا » بقطع الهمزة ويقال في : « أيمن الله » : « أيمُ الله » أيضاً بحذف النون .

(٢) حركة الراء في : « امرىء » تكون كحركة الهمزة بعدها فتقول : « هذا امرؤٌ بضم الراء ورأيت : « امرأ » بفتحها « ومررتُ بامرئىء » بكسرها وتُكْتَب همزته على الواو إن ضُمَّت وعلى الألف إن فتحت وعلى الياء إن كسرت كما رأيت .

(٣) إذا سبقت همزة الإستفهام همزةً أل قلبت همزةً أل مدّةً مثلُ :

« آَلِكْتَابَ تَأْخِذَ أَمِ الْقَلَمِ » قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلِ اللَّهُ أَعَزُّ لَكُمْ ؟ ﴾ وَيَجُورُ اسْقَاطُهَا خَطَأً وَلَفْظاً وَالْإِكْتِفَاءُ بِهَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ تَقُولُ : « أَلَذَّهَبُ أَنْفَعُ أَمْ الْحَدِيدُ ؟ » .

وَالْقِيَاسِيَّةُ تَكُونُ فِي كُلِّ فِعْلٍ أَمْرٍ مِنَ الثَّلَاثِيَّ الْمَجْرَدِ : « كَاعَلَمَ وَاكَتَبَ » . وَفِي كُلِّ مَاضٍ وَأَمْرٍ وَمَصْدَرٍ مِنَ الْفِعْلِ الْخَمَاسِيِّ وَالسِّدَاسِيِّ : « كَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ ، وَاسْتَغْفَرَ وَاسْتَغْفِرُ وَاسْتَغْفِرَ » .

وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ مَكْسُورَةٌ دَائِمًا ، إِلَّا فِي : (أَلْ وَأَيْمُنِ) ، فَإِنَّهَا مَفْتُوحَةٌ فِيهِمَا ، وَفِي الْأَمْرِ مِنْ وَزْنِ « يَفْعُلُ - الْمَضْمُومِ الْعَيْنِ - فَإِنَّهَا مَضْمُومَةٌ فِيهِ ، مِثْلُ : « أَكْتُبْ ، أَدْخُلْ » .

وَالْمَاضِي الْمَجْهُولُ مِنَ الْخَمَاسِيِّ وَالسِّدَاسِيِّ تُضْمُ هَمْزَتُهُ تَبَعًا لِلْحَرْفِ الثَّلَاثِ ، فَتَقُولُ فِي « إِحْتَمَلَ ، إِسْتَغْفَرَ » : أُحْتَمِلَ ، أُسْتَغْفِرَ » .

همزة الفصل

همزة الفصل (وتسمى همزة القطع أيضاً) هي همزة في أول الكلمة زائدة ، كهزمة : « أَكْرَمَ وَأَكْرَمُ وَأَكْرَمٌ وَأَكْرَمٌ » .

وَحِكْمُهَا أَنْ تُكْتَبَ وَتُلْفَظَ حَيْثَمَا وَقَعَتْ ، سِوَاءَ أَقْرَبَتْ ابْتِدَاءً ، مِثْلُ : « أَكْرَمُ ضَيْوْفِكَ » ، أَمْ بَعْدَ كَلِمَةٍ قَبْلَهَا ، مِثْلُ : « يَا عَلِيُّ أَكْرَمُ ضَيْوْفِكَ » .

وَهَمْزَةُ الْفَصْلِ هَمْزَةٌ قِيَاسِيَّةٌ .

وَهِيَ تَكُونُ فِي أَوَائِلِ بَعْضِ الْجُمُوعِ : كَأَحْمَالٍ وَأَوْلَادٍ وَأَنْفُسٍ وَأَرْبَعٍ وَأَتَقِيَاءٍ وَأَفَاضِلٍ .

وَتَكُونُ أَيْضًا فِي الْمَاضِي الرَّبَاعِيِّ وَأَمْرِهِ وَمَصْدَرِهِ ، مِثْلُ : أَحْسَنَ وَأَحْسَنَ وَإِحْسَانٍ ، وَفِي الْمَضَارِعِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْوَاحِدِ الْمُتَكَلِّمِ مِثْلُ : « أَكْتُبْ وَأَكْرَمُ وَانْطَلِقْ وَأَسْتَغْفِرُ » ، وَفِي وَزْنِ « أَفْعَلُ » ، الَّذِي هُوَ لِلتَّفْضِيلِ ، مِثْلُ :

« أَفْضَلَ وَأَسْمَى » ، أو صِفَةً مُشَبَّهَةٌ ، مِثْلُ : « أَحْمَرَ وَأَعْوَرَ » .

وهي مفتوحة دائماً ، إلا في المضارع من الفعل الرباعي ومصدره ، فإنها في الأول مضمومة ، مثل : « أَحْسِنُ وَأَعْطِي » ، وفي الآخر مكسرة ، مثل : « إِحْسَانٍ وَإِعْطَاءٍ »

٣ - موازين الأفعال

لكلِّ فعلٍ ميزانٌ يُوزَنُ به .

والميزانُ يتألَّفُ من ثلاثة أحرف ، وهي : « الفاء والعين واللام » .
فيقال : « كتب » على وزن « فَعَلَ » و« يكتُبُ » على وزن « يَفْعُلُ »
و« اكتب » على وزن « افْعُلْ » .

ويقال لأحرفِ « فعل » : ميزانٌ ، ولما يوزنُ بها : « موزونٌ » .

ويُسمى ما يقابل فاء الميزان من أحرف الموزون . « فاء الكلمة » ، وما يقابل عينه : « عين الكلمة » ، وما يقابل لامه : « لام الكلمة » . فإن قلت : « كتب » ، فتكون الكاف فاء الكلمة ، والتاء عينها ، والباء لامها .

ويجب أن يكون الميزانُ مُطابِقاً للموزون حركةً وسكوناً وزيادة أحرف .
فإن قلت : « كرم » كانت على وزنِ « فَعَلَ » . وإن قلت : « أكرم » كانت على وزنِ « أفعل » . وإن قلت : « كسر » كانت على وزنِ « فَعَلَ » وإن قلت : « انكسر » كانت على وزنِ « انفعل » وهلمَّ جرأ .

وكلُّ ما يزداد في الموزون فيُكرَّرُ في الميزان ما يُماثلُه ، فيقال في وزنِ عَظُمَ « فَعَلَ » ، وفي وزنِ اغرورقَ : « افْعَوَعَلَ » وفي وزنِ إحمراً « افْعَالٌ » .

(بتكرير عين « فعل » ، لأن الموزون ، وهو « عظم » ، مكرَّر العين .
وبتكرير عين « افعول » ، لأن الموزون ، وهو « اغرورق » ، مكرَّر العين .

وبتكرير لام « افعال » ، لأن الموزون ، وهو « احمار » مكرر اللام . أما مثل : « أخرج وانكسر واستغفر » ونحوها ، فإن أحرفها الزائدة تزداد هي بعينها في الميزان ، فيقال : « افعِل وانفعل واستفعل » . وقس على ذلك) .

أما إن كانت أحرف الموزون الأصليَّة أربعةً ، فنُكِّرُ لامَ الميزان ، فيقال في وزن دحرج : « فَعَلَلْ^(١) » . والمزيدُ فيه منه تُكْرَرُ لامُه أيضاً ، كما تُكْرَرُ في الأصليِّ ، فتقولُ في وزن احرنجم « افعلل » وفي وزن اقشعر : « افعلل^(٢) » .

أوزان الأفعال

للماضي من الأفعال خمسةٌ وثلاثون وزناً . ثلاثةٌ منها للثلاثي المجرد ، واثنا عشر للثلاثي المزيد فيه ، وواحدٌ للرباعي المجرد ، وسبعةٌ للملحق به ، وثلاثةٌ للرباعي المزيد فيه ، وتسعةٌ للملحق به^(٣) .

أوزان الثلاثي المجرد

للماضي من الثلاثي المجرد ثلاثةٌ أوزان : « فَعَلَّ وَفَعِلَ وَفَعَلَّ » .

١ - وزن (فعل) المفتوح العين

وزن (فَعَلَّ) - المفتوح العين : ككُتِبَ وجلسَ وفتحَ يكون مضارعه ، إما مضمومها : كيكتُبُ ، وإما مكسورها كيجلسُ ، وإما مفتوحها كيفتُحُ .

ويأبُ (فَعَلَّ يَفْعَلُ) - بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع -

(١) الراء في « دحرج » لام الكلمة الأولى ، والجيم لامها الثانية .
(٢) العين في « اقشعر » لام الكلمة الأولى ، والراء الأولى لامها الثانية ، والراء الثانية زائدة ، ويقابلها اللام الثالثة في افعلل .
(٣) فإذا أضفت إلى أوزان الماضي أوزان المضارع والأمر ، كانت الأوزان خمسة ومئة .

يأتي منه ، غير مُطَرِّدِ الصَّحِيحِ السَّالِمِ : كَنَصَرَ يَنْصُرُ ، وَالْمَهْمُوزُ الْفَاءُ : كَأَخَذَ يَأْخُذُ . وَيَطَّرِدُ فِيهِ الْأَجُوفُ وَالنَّاقِصُ الْوَاوِيَّانِ ، نَحْوُ : « قَالَ يَقُولُ وَدَعَا يَدْعُو » ، وَالْمُضَاعَفُ الْمَتَعَدِّي ، نَحْوُ : « مَدَّهُ يَمُدُّهُ » . وَشَدَّ (حَبَّهُ يَحْبُهُ) . وَجَاءَ مِنْهُ بَعْضُ أَفْعَالٍ لُوجِهَيْنِ وَهِيَ : « بَتَّ الْحَبْلَ يَبْتُهُ ، وَعَلَّهُ يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ ، وَنَمَّ الْحَدِيثَ يُمُّهُ وَيَنْمُهُ ، وَشَدَّ يَشُدُّهُ وَيَشُدُّهُ ، وَرَمَهُ يَرْمُهُ وَيَرْمُهُ ، وَهَرَّ الشَّيْءُ يَهْرُهُ وَيَهْرُهُ^(١) » ، وَالْمَكْسُورُ مِنْهَا شَادٌّ فِي الْقِيَاسِ .

ومما يختصُّ بهذا الباب ما يُرَادُ بِهِ مَعْنَى الْفَوْزِ فِي مَقَامِ الْمُغَالَبَةِ وَالْمُفَاخَرَةِ ، نَحْوُ : « كَاتِبِنِي فَكَتَبْتُهُ أَكْتُبُهُ » ، أَي : غَالِبِنِي فِي الْكِتَابَةِ فَغَلِبْتُهُ فِيهَا . وَحَيْثُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَتَعَدِيًّا ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ لَازِمًا . فَمِثْلُ « قَعَدَ » لَازِمٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : « قَاعَدَنِي فَقَعَدْتُهُ أَقْعُدُهُ » ، صَارَ مَتَعَدِيًّا .

وَكُلُّ فِعْلٍ تُرِيدُ بِهِ مَعْنَى الْغَلْبَةِ وَالْمُفَاخَرَةِ حَوَّلْتَهُ إِلَى هَذَا الْبَابِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ ، فَتَقُولُ فِي : « نَزَلَ يَنْزِلُ ، وَخَصَمَهُ يَخْصِمُهُ ، وَعَلِمَهُ يَعْلَمُهُ » : « نَازَلَنِي فَتَنَزَّلْتُهُ أَنْزَلْتُهُ ، وَخَاصَمَنِي فَخَصَمْتُهُ ، وَعَالَمَنِي فَعَلَمْتُهُ ، أَعْلَمْتُهُ » ، أَي : غَالِبِنِي فِي ذَلِكَ ، فَغَلِبْتُهُ فِيهِ . إِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ مِثْلًا أَوْ إِيًّا مَكْسُورَ الْعَيْنِ فِي الْمِضَارِعِ : كَوَعَدَ يَعِدُّ ، أَوْ أَجُوفَ يَأْتِيًّا : كَبَاعَ يَبِيعُ ، أَوْ مَعْتَلًّا الْآخَرَ بِالِإِيَاءِ كَرَمَى يَرْمِي ، فَإِنَّهُ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ فِي بَابِ الْمُغَالَبَةِ .

وَبَابُ « فَعَلَ يَفْعَلُ » بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَكسرها فِي الْمِضَارِعِ - يَطْرُدُ فِيهِ الْمِثَالُ الْوَاوِيُّ ، نَحْوُ : « وَثَبَ يَثِبُ » (بَشْرَطُ أَنْ لَا تَكُونَ لِأَمِّهِ حَرْفَ حَلْقٍ)^(٢) : « كَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَسِعَ يَسِعُ ، وَوَطِئَ يَطِئُ » ، وَالْأَجُوفُ الْبَائِيُّ ، نَحْوُ : « شَابَ يَشِيبُ » . وَالْمَعْتَلُّ الْآخَرَ بِالِإِيَاءِ ، نَحْوُ : « قَضَى

(١) بت الحبل : قطعه ، وعله : سقاه ثانية ، فإن سقاه أول مرة قيل نهله : ونم الحديث : أفشاه على جهة الإفساد ، ورمه : أصلحه ، وهر الشيء : كرهه .
(٢) حروف الحلق هي : « الهمزة والحاء والخاء والعين والغين والقاف والهاء » .

يقضي» ، بشرط أن لا تكون عينه حرف حلقٍ : «كسعى يسعى ، ونعى الميِّت ينعا» ، والمضاعف اللّازم ، نحو : فرَّ يفرُّ وما جاء على خلاف ذلك فهو مخالف للقياس .

وبابُ «فَعَلَ يَفْعَلُ» - بفتح العين في الماضي والمضارع - يكثرُ أن يجيء منه ما كانت عينُه أو لامُه حرف حلقٍ ، نحو : «فَتَحَ يَفْتَحُ ، وسألَ يسألُ ، ووضعَ يَضَعُ» .

ولا يكون الفعل مفتوحَ العينِ في الماضي والمضارع إلا إذا كانت عينه أو لامُه حرفاً من أحرف الحلقِ ، مثلُ : «سألَ يسألُ ، وذهبَ يذهبُ ، وجعلَ يجعلُ ، وشغلَ يشغلُ ، وفتحَ يفتحُ ، وشدخَ يشدخُ» . وأما نحو : «أبى يأبى ، وركنَ يركنُ» ، فشاذٌ . ويجوز في الأوَّل : «أبى يأبى» من باب : «فَعَلَ يَفْعَلُ» المفتوح العين في الماضي ، المكسورها في المضارع^(١) . ويجوز في الثاني : «ركنَ يركنُ» بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع ، و«ركنَ يركنُ» بكسرها وفتحها في المضارع .

ووجودُ حرفِ الحلقِ في فعلٍ لا يوجبُ فتحَ عينه في الماضي والمضارع ، فمثلُ : «دَخَلَ يَدْخُلُ ، ورَغِبَ يرغِبُ ، وبغى يبغى ، وسَمِعَ يَسْمَعُ ، ونَبَهَ ينبُهُ» وغيرها ، ليست من هذا البابِ ، مع وجود حرف الحلقِ في مُقابلِ عينها أو لامها .

٢ - وزن (فعل) المكسور العين

وزن «فَعِلَ» بكسر العين - كعَلِمَ ، لا يكونُ مضارعه إلا مفتوح العينِ : كيَعْلَمُ ، لأنه إن كان الماضي مكسورَ العينِ فمضارعه لا يكونُ ، إلا مفتوحها ، إلا أربعةَ أفعالٍ شاذةً ، جاءت مكسورةَ العين في الماضي

(١) أبى الشيء يأباه ويأبيه إباءً وإباءةً : كرهه وإمتنع منه ، وأما قولهم : أبى الطعام يأباه إبى - بوزن : ضيه يرضاه رضى - فمعناه انتهى عنه وتركه من غير شيع .

والمضارع . ويجوزُ في مضارعها الفتحُ ، وهو الأفضحُ والأولى وهي :
 « حَسِبَ يَحْسَبُ وَيَحْسَبُ ، وَيَيْسَ يَبْأَسُ وَيَيْسُ ، وَنَعَمَ يَنْعَمُ ، وَيَيْسُ يَبْأَسُ
 وَيَيْسُ » وجاءَ شذوذاً « وَرَثَ يَرِثُ وَوَمَقَ يَمُقُ^(١) » وورمَ الجرحُ يَرِمُ ، ووثقَ به
 يَثِقُ ، ووريَ الزندُ يَرِي^(٢) ، وَوَفَّقَ أَمْرَهُ يَفْقَهُ^(٣) » وليس فيها إلا كسبُ العين في
 الماضي والمضارع ، إلا « وَرِي يَرِي » فيجوز فيه « وَرَى يَرِي » بفتح العين
 في الماضي وكسرها في المضارع- وهو الأفضح .

وتكثرُ في هذا الباب الأفعالُ الدالةُ على العِلَلِ والأحزانِ وأضدادِهِما ،
 نحو : « سَقِمَ وَحَزِنَ وَفَرِحَ » ، وما دَلَّ على خُلُوٍّ أو امتلاءٍ ، نحو : « عَطَشَ
 وَشَبِعَ » وتجيءُ الألوانُ والعيوبُ والحِلَى كُلُّها عليه ، نحو : سَوَدَ وَعَرَجَ
 وَدَعِجَ .

٣- وزن (فعل) بضم العين

وزنُ « فَعَلَ » بضمِّ العين في الماضي - مثلُ « حَسَنَ » ، لا يكون
 مضارعهُ إلا مضمومها ، مثلُ : « يَحْسُنُ » .

يأتي من هذا الباب ما دَلَّ على الغرائز والطبائع الثابتة ، نحو : « كَرُمَ ،
 وَعَذَّبَ المَاءَ ، وَحَسُنَ ، وَشَرُفَ ، وَجَمَلُ ، وَقَبَحَ » .

وكلُّ فعلٍ أَرَدتَ التعجبَ به أو المدحَ ، أو الذمَّ ، حَوَّلْتَهُ إلى هذا
 الباب ، وإن لم يكن منه . (كما قَدَّمنا في مبحث : أفعال المدح والذم)
 نحو : « كَتَبَ الرَّجُلُ سَعِيداً ! » بمعنى « ما أَكْتَبَهُ ! » تريدُ المدحَ والتعجبَ
 معاً .

(١) ومقه : أحبه ، والمقه بكسر ففتح : المحبة .

(٢) وري الزند : خرجت ناره .

(٣) وفقت أمرك : وجدته موفقاً .

وما كان على وزن «فَعَلَ» لا يكون إلا لازماً ، لأنه لا يكون إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائمٌ به ، (أي : للسجايا والطبائع) مثل : « كَرُمَ وَلَوْمَ » أو كمطبوع عليه ، مثل : « فَهَّهَ وَخَطَبَ » ، (أي : « صارَ فقيهاً وخطيباً » وغيره^(١)) يكون متعدياً ، ويكون لازماً .



وحركة العين في الأمر ، من هذه الأوزان المذكورة ، كحركة العين في مضارعه ، مثل : « انصُرْ واجمُلْ وارجعْ واسألْ واعلمْ^(٢) » .

وهذه الأوزان سماعيةٌ كلها ، إلا ما اطرَدَ منها .

أما أوزانُ المزيد فيه ، فكلُّها قياسيةٌ ، وكذا وزنُ الرباعيِّ المجرد .

أوزان الثلاثي المزيد فيه

للثلاثيِّ المزيد فيه اثنا عشرَ وزناً : ثلاثةٌ للمزيد فيه حرفٌ واحدٌ ، وخمسةٌ للمزيد فيه حرفان ، وأربعةٌ للمزيد فيه ثلاثة أحرف .

فللثلاثيِّ المزيد فيه حرفٌ واحد ، ثلاثة أوزانٍ : « أَفَعَلَ » : كأكرمَ و« فَعَلَ » كفَرَّحَ ، و« فاعَلَ » : كسابق .

وباب « أفعل » يكون للتعدي غالباً . أي : لتصيير اللازم متعدياً إلى مفعول واحد : كدخل وأدخلته . فإن كان متعدياً إلى واحد صار متعدياً إلى اثنين : كلزم الأمر ، وألزمته إياه .

وباب « فَعَلَ » يكون للتكثير وللتعدي غالباً . فالتكثير يكون في الفعل ،

(١) أي غير ما كان على وزن «فعل» المضموم العين .

(٢) فإن أردت أن تعرف حركة العين في الماضي أو المضارع من الثلاثي المجرد فأرجع إلى الأستاذ الثقة أو كتب اللغة الصحيحة .

نحو : « طَوَّفت وجَوَّلت » أي : أكثرت من الطواف والجولان . وفي الفاعل ،
نحو : « مَوَّت الإبلُ » أي : كثر فيها الموت وفي المفعول ، نحو : « غلقت
الأبواب » ، أي : أبواباً كثيرة .

وباب « فاعل » يكون للمشاركة بين اثنين غالباً ، نحو : « راميته
وخاصمته » ، والمعنى : اني فعلت به ذلك ، وفعل بي مثله .

وقد تأتي هذه الأبواب لمعان غير هذه قلما تنضبط . وإنما تفهم من
قرينة الكلام .

وللثلاثي ، المزيد فيه حرفان ، خمسة أوزان . وهي : « انفَعَل » :
كانحصَرَ ، و« افتَعَلَ » : كاجتمع ، و« افَعَلَ » : كاحمَرَ ، و« تَفَعَّل » :
كتعلَّمَ ، و« تفاعل » . كتصالح .

وباب إنفعل يكون للمطاوعة ، أي : لمطاوعة المفعول للفاعل فيما
يفعله به ، كصرفته فانصرف . ولا ينفك هذا الباب عن معنى المطاوعة . لهذا
لا يكون إلا لازماً . ولا يكون مجردة إلا متعدياً .

وباب افتعل يكون للمطاوعة غالباً ، نحو : جمعت القوم فاجتمعوا .
وباب افعل يكون للألوان والعيوب . فالألوان : كاحمَرَ . والعيوب :
كاعورَ .

ويقصد به المبالغة في معنى مجردة ، ففي « احمرَّ » زيادة ليست في
« حمرَّ » . وفي اعورَ زيادة ليست في « عورَ » .

وباب « تَفَعَّل » يكون للتكلف غالباً ، نحو : « تعلَّمَ وتصبر وتشجع
وتحلم » . وقد يكون التكلف ممزوجاً بإدعاء شيء ليس من شأن المدعي .
نحو : تكبر وتعظم وتسري ، أي : تكلف مظاهر الكبرياء والعظمة والسراة .

وباب « تفاعل » يكون للمشاركة بين اثنين : كتسابق الرجلان ، أو أكثر ، كتصالح القوم .

وقد تأتي هذه الأفعال لمعان غير هذه لا تنضب ، وإنما يعينها المقام .

وللثلاثي ، المزيد فيه ثلاثة أحرف ، أربعة أوزانٍ : « استفعل » : كاستغفر و « افعوعل » : كاخشوشن^(١) ، و « افعوول » : كاعلووط^(٢) ، و « افعال » : كادهاأم^(٣) .

وصيغة « افعال » مُشتركة بين الماضي والأمر لفظاً . فإن كانت للماضي فأصلها : « افعالل » . وإن كانت للأمر فأصلها : « افعالل » .

ويكون باب « استفعل » للطلب والسؤال غالباً ، نحو : « استغفرت الله » ، أي : سألته المغفرة ، و « استكتبت زهيراً كلاماً ، واستمليته إياه » ، أي : سألته كتابته واملاءه . وهو يكون متعدياً كما رأيت . وقد يكون لازماً نحو : « استحجر الطين » ، أي : صار حجراً . وإذا كان لازماً لم يكن بمعنى السؤال كما ترى .

وأبواب « افعوعل و افعوول و افعال » تكون للمبالغة في معنى مجردها ، أي : انها تزيد في معناها على معنى المجرد منها .

وزن الرباعي المجرد

للرباعي المجرد وزنٌ واحدٌ ، وهو : « فَعْلَل » : كدَحْرَج .

(ويكون متعدياً غالباً ، نحو : « دحرجت الحجر ، وزلزلت البناء » . وقد يكون لازماً ، نحو : « حصحص الحق » أي : بان وظهر ، وبرهم الرجل

(١) اخشوشن الشيء : صار خشناً جداً .

(٢) اعلووط البعير : تعلق بعنقه ليركبه ، واعلووط فلاناً : أخذه وحبسه لزيومه .

(٣) ادهام الشيء : اسود كادهم ، إلا أن ادهام فيها مبالغة ليست في ادهم كما أن في اسواد معنى ليس في اسود .

أي : أدام النظر . والبرهمة : سكون النظر وادامته .

الرباعي المنحوت

وقد يصاغ هذا الوزن بالنَّحْت من مرْكَبٍ لاختصار الكلام ، كقولهم :
«عقِرتُ الصُّدغَ»^(١) (أي : لويته كالعقرب) ، «وفلقتُ الطعامَ» (إذا
وضعتُ فيه الفُلفل) ، و«نرجستُ الدواءَ» (إذا وضعتُ فيه النرجس) ،
و«عصفتُ الثوبَ» (إذا صبغته بالعصفر) ، و«بسملتُ وحمدلتُ وحوقلتُ
وحسبلتُ وسَبَحَلتُ وجعفتُ» (إذا قلت : بسم الله الرحمن الرحيم ،
والحمد لله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وحسبي الله ، وسبحان الله ،
وجعلني الله فداءك) .

ويُسمى هذا الصنيعُ (النَّحْت) ، وهو أن تختصرَ من كلمتين فأكثر كلمةً
واحدة . ولا يُشترط فيها حفظُ الكلمات بتمامها ، ولا الأخذ من كل
الكلمات ، ولا موافقة الحركات والسكنات ، على الصحيح ، كما يُعلم من
شواهد ذلك . لكنه يشترط فيها اعتبار ترتيب الحروف .

والنحْتُ ، على كثرته ، في لغتنا ، غيرُ قياسي ، كما هو مذهب
الجمهور . ومن المحققين من جعله قياسياً ، فكلُّ ما أمكنك فيه الاختصارُ ،
جاز نحته . والعصرُ الحاضرُ يحملنا على تجويز ذلك والتوسع فيه .

ومن المسموع أيضاً : «سمعلَ وطَلَبَقَ» (إذا قال : السلام عليكم ،
وأطال الله بقاءك) . ومنه «بَعَثَرُ» (أي : بعث وأثار) . قال الزمخشريُّ في
قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعِثِرَتْ ﴾ : هو منحوتٌ من «بُعْثَ وأثير ترأبها» .

(١) الصدغ ما بين العين والأذن ، ويسمى الشعر المتدلي على هذا الموضع صدغاً أيضاً ، وهو
المراد هنا .

الملحق بدحرج

يُلْحَقُ بدحرج سبعةُ أوزانٍ من الثلاثي المزيد فيه حرف واحدٌ . وهي :

« شَمَلٌ ^(١) » - بوزن « فَعَلَلٌ » - و « جَهْوَرٌ ^(٢) » - بوزن « فَعَوَلٌ » و « رَوَدَنٌ ^(٣) »
 بوزن « فَوَعَلٌ » - و « رَهْيَأٌ ^(٤) » - بوزن « فَعِيلٌ » - و « سَيْطَرٌ ^(٥) » - بوزن
 « فَيْعَلٌ » و « شَتَّرٌ ^(٦) » - بوزن « فَنَعَلٌ » - و « سَلَقَى ^(٧) » - بوزن « فَيْعَلٌ » .

(وإنما كانت ملحقة بدحرج ، لأن مصدرها ومصدره متحدان في

(١) شملل ، أصله : شمل ، زيدت لامه الثانية ، فصار الوزن ملحقاً بدحرج . يقال : شمل الرجل وشملل وشملل وشملل تشميلاً وانشمل : إذا شمر وأسوع . ويقال : شملت النخلة وأشملتها وشملتلتها : إذا أخذت ما عليها من الرطب .

(٢) جهور : رفع صوته ، كجهر . والجهورة : رفع الصوت ، كالجهر .

(٣) رودن : أعيا وتعب . وأصله من « ردن الجلد » . من باب تعب : إذا تقبض وتشنج . أو هو من « أردنت الحمى » : إذا دامت . غير أنه لم نر لأردن مجرداً بهذا المعنى . ويجوز أنهم أهملوه استغناء عنه بأردن . فتكون « رودن » مبنية على الأصل المهمل . ومن هذا الباب : « هوجل الرجل » : إذا نام نومة خفيفة ، وكذا إذا مشى الهجل (بفتح فسكون : وهو المطمئن من الأرض) . ومنه « كودن » ، أي : أبطأ في مشيته . وأصله من « كدن الرجل » من باب نصر : إذا تنطق بثبوته وشده به : والكودن : البليد ، والتقيل . ومن هذا الباب : « حوقل » ، بمعنى عجز وضعف . وليس منه « حوقل » بمعنى قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، كما ستعلم . وليس من هذا الباب « جوربه » أي : ألبسه الجورب ، كما قالوا ، لأن الواو في « جورب » أصلية ، كما هي في الجورب . وليست بزائدة كما توهموا لأن الكلمة معربة والواو أصل فيما عربت عنه .

(٤) الرهياة : الضعف والتواني ، وفساد الرأي ، أي : عدم إحكامه ، وأن تجعل أحد العدلين أثقل من الآخر ، وأن تحمل حملاً لم تشده ، فكان يميل . ورهياة السحابة : تهيؤها للمطر . وكل هذه المعاني يرجع إلى معنى الضعف .

(٥) سيطر على القوم : راقبهم وتعهد أحوالهم . ومثله تسيطر . وأصله من « سطرت الرجل » إذا صرعته .

(٦) شتتر الثوب وشتره : مزقه . وشتت الشيء : قطعه . ومن هذا الباب : « سنبل الزرع » إذا أخرج سنبله ، و « شنبث الهوى قلبه » ، أي علق به . وأصله من « شبت به » بوزن « فرح » ، أي : تشبث به وتعلق . ومنه : « شنظر بهم » أي : شتم أعراضهم .

(٧) سلقاه : صرعه وألقاه على قفاه يقال : سلقته فاستلقى واستلقى (بالنون والتاء) أي : ألقته على ظهره فنام عليه . ووزن الأولى « افعللى » ، ووزن الأخرى « افعللى » .

الوزن . فمصدر فعلل « الفعللة » ، ومصدر فعول « الفعولة » ومصدر فوعل « الفوعلة » الخ .

تحقيق في معنى الإلحاق

الإلحاق أن يزداد على أحرف كلمة ، لتوازن كلمة أخرى . وشرط الإلحاق في الأفعال اتحاد مصدرى الملحق والملحق به ، كما ترى في هذه الأفعال .

والإلحاق لا يكون في أول الكلمة . وإنما يكون في وسطها ، كالنون من « شتر » ، أو في آخرها كالألف المنقلبة عن الياء في « سلقى » ولذلك لم يكن نحو : « تمنطق وتمسكن وتمذرع وتمندل وتمذهب وتمشيخ » ملحقاتاً بتدحرج ، لأن الميم ليست زائدة بين أصول الكلمة . ومع هذا فليست زيادتها لقصد الإلحاق ، لأن هذه الأفعال مبنية على « المنطقه والمسكين والمذرعة والمنديل والمذهب والمشيخة » ، فهي على زنة « تدحرج » أصالة لا إلحاقاً ، باعتبار أن الميم كالأصل توهماً . فقد توهموا أصالة الميم في هذه الأسماء فبنوا الفعل عليها . فوزنها « تفعلل » لا « تمفعل » هذا هو الحق الذي عليه المحققون من العلماء .

وما يزداد للإلحاق ، لا يكون مزيداً لغرضٍ معنويٍّ تطرد زيادته لأجله . فهو ليس كالزيادة في نحو : « أكرم وقاتل واستغفل » ، مما زيادته لغير الإلحاق . وإنما هي لمعنى اقتضى هذه الزيادة .

وقد تُخرجُ الزيادةُ للإلحاق الفعلَ عن معناه إلى معنى آخر ، مع بقاء رائحة من المعنى الأول . فمثل « عثير » معناه : أثار العثير (بكسر العين وهو التراب ، والغبار) . والمجرّد وهو « عثر » معناه زلّ وكبا . ويقال أيضاً : « عثر على الشيء » : إذا وجده . ومنه : « عثر على السر ونحوه » : إذا أطلع عليه . ومثل : « حوقل » يأتي بمعنى : عجز ، وأعيا ، وضعف ، ونام ،

ومضى فتعب ، ووضع يديه على خصره . وكل ذلك راجع إلى معنى الضعف . وأصله من « حقل الفرس » « من باب فرح » : إذا أصابه وجع في بطنه من أكل التراب وذلك ما يُضعفه ويُعيه . و « حوقل » هذه غير « حوقل » إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله ، فهذه منحوتة من مركب ، فهي على وزن « دحرج » أصلاً ، لا إلحاقاً كما توهموا ، لأن الواو فيها هي واو « حَوْل » ، فهي أصلية لا زائدة .

واعلم أن ما كان من الكلمات ملحقاتاً بغيره في الوزن لا يجري عليه إدغامٌ ولا إعلالٌ ، وإن كان مستحقهما ، كيلا يفوت بهما الوزن .

وهذا من علامات الإلحاق أيضاً . فمثل : شملل واقعدد^(١) مُستحقٌ للإدغام ، لأن فيه حرفين مُتجانسين مُتجاورين . ومثل : « جَهْوَر » مُستحقٌ للإعلال بقلب الواو ألفاً . لكنه لم يجر على ما ذكر إدغامٌ ولا إعلال ، لما ذكرنا . وإنما أعلّ نحو : « سلقى » لأن الإعلال جرى على آخر الكلمة ، وذلك لا يفوت به الوزن ، لأن الآخر يُصبح ساكناً ، فيكون كالموقوف عليه بالسكون . والوقف على آخر الكلمة بإسكانه لا يفوت به وزنها .

وزن الرباعي المزيد فيه

للرباعيّ المزيد فيه حرفٌ واحدٌ ، وزنٌ واحدٌ . وهو : « تَفَعَّلَ » : كندحرج .

وهو يُبنى للمطاوعة ، أي : مطاوعة المفعول الفاعل فيما يفعله وقبول أثر فعله . ولا يكون إلّا لازماً ، نحو : « سرولته فتسرول » أي : ألبسته السراويل فلبسها ، ونحو : « سقلبته فتسقلب » . أي طرحته وصرعته فانصرع . والعامّة تقول : « شقلبه » بالشين المعجمة .

(١) اقعدد بالمكان أقام به ، ووزنه « افعللل » وهو ملحق باحرنجم . وأصله « قعد » .

وَيُلْحَقُ بِهِ سِتَّةُ أَوْزَانٍ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ حُرْفَانِ ، وَهِيَ : (تَمَعَّدَ^(١)) -
 بوزن « تَفَعَّلَ » - و (تَسْرُوكُ^(٢)) - بوزن « تَفَعَّوَلْ » - و (تَكُوْثِرُ^(٣)) بوزن
 « تَفَوَعَلَ » - و (تَرَهِيأُ^(٤)) بوزن « تَفَعِيلٌ » - و (تَسَيَطَرَ) بوزن « تَفَعِيلٌ » -
 و (تَجَعَّبَى^(٥)) - بوزن « تَفَعَّلَى » .

وَلِلرُّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ حُرْفَانِ وَزَنَانِ « اَفْعَلَّلَ » : كاحرنجَم^(٦) ،
 و « اَفْعَلَّلَ » : كاقشَعَرَّ^(٧) .

(وِباب « اَفْعَلَّلَ » يَبْنِي لِلْمَطَاوِعَةِ ، نَحْوُ : « حَرَجَمْتَ الْقَوْمَ
 فَاحْرَنْجَمُوا » . وَبَاب « اَفْعَلَّلَ » يَبْنِي لِلْمِبَالِغَةِ) .

وَيُلْحَقُ بِهِ ثَلَاثَةُ أَوْزَانٍ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ وَهِيَ :
 (اَقْعَنْسَسَ^(٨)) بوزن « اَفْعَلَّلَ » و (اَحْرَنْبَى^(٩)) - بوزن « اَفْعَلَّلَى »
 و (اسْتَلْقَى) بوزن « اَفْتَعَّلَى » .

-
- (١) تمعدد : تباعد : والمجرد منه « معد » يقال : معد في الأرض : إذا ذهب وأبعد .
 (٢) سرك الرجل وتسروك : مشى مشية رديئة أو بطيئة من هزال أو إعياء .
 (٣) تكوثر : كثر . ومنه قول حسان :
 أبوا أن يبيحوا جسامهم لعدوهم وقد ثار نفع الموت حتى تكوثرأ
 (٤) ترهياً : اضطرب وتحرك . وترهياً السحاب : تهباً للمطر : وترهياً في أمره : هم به ثم أمسك
 عنه وهو يريد أن يفعله .
 (٥) تجعبي الجيش : ازدحم وركب بعضه بعضاً . ومجرده « جعب » بمعنى جمع . وبمعنى
 صرع . ويقال : « جعباه فتجعبي » أي : صرعه فانصرع .
 (٦) احرنجم القوم والإبل : اجتمعوا ، ويقال : « حرجمتهم فاحرنجموا » ، أي : جمعتهم
 فاجتمعوا . ويقال في ضد احرنجم ومن وزنه : « افرنقع القوم » أي : انصرفوا وتفرقوا .
 ويقال : « فرقع الرجل » أي : ولى مسرعاً .
 (٧) اقشعر جلد الرجل : انتشر انتشاراً عظيماً عند حدوث ما يخيف ، اقشعر النبات : لم يصب
 رياً ، واقشعر الرجل : تغير لونه ، والاسم من ذلك « القشعريرة » ، بضم ففتح فسكون .
 (٨) اقعنسس الرجل : رجع وتأخر إلى خلف . واقعنسس مبالغة في « قعس قعساً » ، من باب
 فرح ، أي : خرج صدره ودخل ظهره . فهر ضد حذب .
 (٩) احرنبي الديك : حمي وانتفش للقتال : ويقال احرنبي الرجل والهز ولكلب : تهباً للغضب
 وأصل ذلك من الحرب (بفتحيتين) وهو اشتداد الغضب .

٤ - تصريف الفعل مع الضمائر

تصريفُ الفعلِ : تحويلُهُ بحسبِ فاعلهِ . فيُحوَّلُ من ضميرِ المفردِ إلى ضميرِ المثني أو الجمع ، ومن ضميرِ المذكرِ إلى ضميرِ المؤنثِ ، ومن ضميرِ الغائبِ إلى ضميرِ المخاطبِ أو المتكلمِ .

ويتصرفُ الماضي والمضارع على أربعة عشر مثلاً : ثلاثة منها للغائب ، وثلاثة للغائبة ، وثلاثة للمخاطب ، وثلاثة للمخاطبة ، واثنان للمتكلم ، ويتصرفُ الأمر على ستة أمثلة : ثلاثة للمخاطب وثلاثة للمخاطبة .

تصريف السالم والمهموز

يتصرفُ السالمُ والمهموزُ من الأفعالِ الثلاثة بلا تغييرٍ فيهما ، إلا الأمر من : « أخذ وأكل وأمر » فقد جاء بحذفِ همزة ، فيقالُ : « خذ وكُلْ ومُر » ، وإلا الأمر من : « سأل يسأل » ، فإنه « سل واسأل » ، وإلا المهموز الأول في المضارع المُسنَدِ إلى الواحدِ المُتكلمِ ، فإن همزته الثانية تنقلب مدَّةً ، مثلُ : « آخذُ وأنفُ وأمرُ وآتي وآمنُ » ، وإلا الأمر من المهموز الأول ، إن نُطِقَ به ابتداءً ، فإن همزته تنقلبُ واواً ، إن ضُمَّ ما قبلها ، مثلُ : « أوْمَلْ يا زهيرُ الخيرِ » ، وياءُ إن كُسِرَ ما قبلها مثلُ : « إيتِ يا أسامةُ المعروفِ » فإن نُطِقَ به موصولاً بما قبله ، ثبتت همزته على حالها ، مثلُ : « يا زهيرُ أوْمَلِ الخيرِ ، ويا أسامةُ أنْتِ المعروفِ » والمضارعُ من رأى : « يَرَى » . والأمرُ منه « رَ » نحو : « رَ البدرَ » . فإن وقفت عليه قلتُ : « رَهْ » تُلجِقُ به هاءُ السكْتِ .

تصريف المضاعف

يتصرفُ المُضاعِفُ بِفكِّ تشديدهِ مع ضمائرِ الرفعِ المتحركة ، مثلُ : « مَدَدْتُ وَمَدَدْتُ وَمَدَدْنَا وَمَدَدَنْ وَمَيَمَدَدَنْ وَاَمَدَدَنْ » .

ويجوز فيه - إن كان فعلٍ للواحد ، أو مضارعاً مقترناً بلامِ الأمرِ ،

مُسْنَدًا إِلَى الْوَاحِدِ - أَنْ يُقَالَ فِيهِمَا : « مُدٌّ وَلِيْمُدُّ » ، بِالْتَشْدِيدِ ، وَ « اْمُدُّ وَلِيْمُدُّ » بِفَكَهِ .

تصريف المثال

يتصرف المثال الواويُّ ، المكسورُ العين في المضارع^(١) ، والمفتوحُها في الماضي والمضارع ، بحذف واؤه في جميع تصاريف المضارع والأمر^(٢) مثل : « يَرِثُ وَرِثٌ ، وَيَعِدُّ وَعِدٌّ ، وَيَضَعُ وَضَعٌ وَيَهْبُ وَهَبٌ »^(٣) .

أما المثال اليائيُّ فيتصرف كالسالم ، مثلُ : « يَسِرُّ ، يَسِيرٌ ، يُسِرُّ » . كذا المثالُ الواويُّ المكسورُ العين في الماضي ، المفتوحُها في المضارع ، فلا تُحذفُ الواو من مضارعه ، مثلُ : « وَجَلَّ يَوْجَلُّ ، وَوَسِخَ يَوْسَخُ » ، ولا من أمره ، لكنها تنقلبُ في الأمر ياءً ، لوقوعها ساكنة بعد كسرة مثلُ : « إِيَجَلُّ » ، والأصلُ : « إَوْجَلُّ » إلا إن ضُمَّ ما قبلها - بأن وقعت في دَرَج الكلام بعد حرفٍ مضموم - فإنها تكتبُ ياءً وتُلفظُ واوًا ، نحو : « يا فلانُ ايجلُّ » فتلفظ هكذا : « يا فلانُ اوجلُّ » .

وشدُّ من ذلك : « وَطِئَ الشَّيْءُ يَطْوُهُ ، وَوَسِعَنِي الْأَمْرُ يَسْعُنِي » والأمرُ منهما : « سَعٌ وَطَاءٌ » بحذف الواو في المضارع والأمر .

تصريف الأجوف

يتصرف الأجوفُ بحذف حرف العلة مع ضمائر الرفع المتحركة ، مثلُ : « قُلْتُ وَقَلْنَا وَقَلْتُمْ وَتَقَلَّنَ وَقُلَّنَ » ، وفي الأمر المفرد المخاطب ، مثلُ : « قُلْ ، وَبِعْ » .

(١) سواء أكان مفتوحها في الماضي - كوجد وواعد - أو مكسورها - كولي وورث .
(٢) أما الماضي منه فتصريفه كالسالم .
(٣) والأصل : يوعد ويورث . وأواعد وأورث ، ويوضع وأوضع ، ويوهب وأوهب .

وإذا أُسند الماضي الأجوف الثلاثي المجردُ إلى ضمائر الرفع المتحركة ، ضُمَّ أوله إن كان أجوفَ واوياً من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) نحو : « قَلْتُ ، والنساء قُلْنَ » ، وكُسر إن كان أجوفَ يائياً ، نحو : « بُعْتُ ، والنساء بُعْنَ » ، أو أجوفَ واوياً من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) ، نحو : « خِفْتُ ، والنساء خِفنَ (١) » .

فإذا بنيتَ ذلك للمجهول عكستَ ، فتقولُ : « قَلْتُ ، والنساء قِلْنَ ، وبُعْتُ ، والنساء بُعْنَ وخِفْتُ ، والنساء خُفنَ » لثلا يلتبس معلومُ الفعل بمجهوله (٢) .

(١) فائدة : - صيغة الماضي والأمر ، والأجوفين المسندين إلى نون النسوة ، واحدة ، مثل : « النساء قلن وبعن ، ويا نساء قلن وبعن » ، إلا أن أصلهما في الماضي : « قالن وياعن (٣) » ، وأصلهما في الأمر : « قولن وبيعن » .

تصريف الناقص

يتصرفُ الناقصُ بحذف آخره مع واو الجماعة وياء المخاطبة ، مثل : « رَمَوْا وَرَضُوا ، ويرمونَ وَيَرْضُونَ ، وارمُوا وارضُوا ، وترمينَ وترضينَ ، وارميَّ وارضيَّ » . وبحذفِ أَلِفِهِ في الماضي مع تاء التانيث ، مثلُ « رَمَتْ وَرَمَتَا ، ودَعَتْ ودَعَتَا » . وبقلبها ياءً مَعَ ضمير الغائبين وضمائر الرفع المُتحرِّكة (٤) مثلُ : « سَعِيَا وَسَعِيَانِ واسَعِيَا وَسَعِيْتُ وَسَعَيْنَا وَوَسَعَيْنَ ويسَعَيْنَ واسَعَيْنَ » ، إلا

(١) خاف يخاف ، من باب « علم يعلم » . والأصل : « خوف يخوف » . والمصدر : « الخوف » فهو أجوف واوي .

(٢) راجع بحث العلوم والمجهول تحت عنوان : (بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول) .

(٣) الألف من « قال » أصلها الواو ، والألف في « باع » أصلها الياء ، لأن مضارعهما : « يقول وبييع » فأصل قال : « قول » وأصل باع : « بيع » .

(٤) وذلك إذا كانت الألف مبدئة من ياء ، سواء أكانت ثالثة أو فوق الثالثة : أه كانت مبدلة من واو وكانت فوق الثالثة .

إذا كانت الثالثة ، وأصلها الواو ، فتقلب واواً مع هذه الضمائر ، مثل : « دَعَوَا
وَدَعَوْتُ وَدَعَوْنَا وَدَعَوْنَ » .

ثم إن كان المحذوف ألفاً يبق ما قبل واو الجماعة وياء المخاطبة
مفتوحاً ، فتقول في « رمى ويرضى وارض » : « رَمَوْا وَيَرْضُونَ وَارْضُوا
وَتَرْضِينَ وَارْضِي » .

وإن كان المحذوف واواً يبق ما قبل واو الجماعة مضموماً ، ويكسر ما
قبل ياء المخاطبة ، فتقول في سَرَوْ^(١) ويدعو وادع : « سَرَوْا وَيَدْعُونَ وَادْعُوا
وَتَدْعِينَ وَادْعِي » .

وإن كان المحذوف ياءً يبق ما قبل ياء المخاطبة مكسوراً ، ويضم ما
قبل واو الجماعة ، فتقول في يرمي وارم : « تَرْمِينَ وَارْمِي ، وَتَرْمُونَ
وَارْمُوا » .

يبقى الفعل الناقص - فيما عدا ما تقدم - على حاله ، نحو : « سَرَوْتُ
يَرْضَيْتُ ، وَالنِّسَاءُ يَدْعُونَ وَيَرْمِينَ » .

تصريف الليف

يتصرف الليف المقرون كالناقص ، مثل : « طَوَّأُوا وَيَطْوُونَ وَاطْوُوا
وَتَطْوِينَ وَطَوَّأْتُ وَطَوَّأْتِ وَطَوَّأْنَا وَطَوَّأْنَ » .

ويتصرف الليف المفروق كالمثال ، باعتبار فائه ، وكالناقص ، باعتبار
لامه ، مثل : « وَفَّأُوا وَيَفِّفُونَ وَفِّفُ^(٢) وَفِّفِي^(٣) وَفِّفَا وَفِّفَا وَفِّفِي^(٤) وَوَفَّأْنَا
وَوَفَّأْتِ وَوَفَّأْنَا وَوَفَّأْنَ » .

(١) سرو يسرو : كان سرياً شريفاً .

(٢) ف : أمر من « وفى يفي » للواحد المخاطب . وأصله : « إوف » .

(٣) في : أمر للواحدة المخاطبة . وأصله « إوفي » .

(٤) فين : أمر لجماعة الإناث المخاطبات وأصله : « إوفين » .

فائدتان

(١) ويأتي المضارع ، من المعتل الآخر بالواو ، بلفظ واحد لجماعتي الذكور والإناث .

فتقول : « الرجال يدعون ويا رجال تدعون ، والنساء يدعون » إلا أن الواو مع جماعة الذكور هي ضمير الجمع ، ولام الكلمة محذوفة . والواو مع جماعة الإناث هي لام الكلمة اتصلت بنون النسوة ، ولم يحذف من الفعل شيء .

(٢) يأتي المضارع من المعتل الآخر بالألف أو الياء بلفظ واحد للواحدة المخاطبة وجمع الإناث المخاطبات ، فتقول : « ترضين وتمشين يا فتاة وترضين وتمشين يا فتيات » إلا أن التاء مع المخاطبة الواحدة هي ضمير الخطاب ، ولام الكلمة محذوفة ، والياء مع المخاطبات هي لام الكلمة اتصلت بها نون النسوة ، ولم يحذف من الفعل شيء .

تم الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني وأوله : « الباب الرابع في تصريف الأسماء » .

فهرس الجزء الأول

٩٧	الاسم وأقسامه	٧	المقدمة
٩٧	الموصوف والصفة	٧	اللغة العربية وعلومها
٩٨	المذكر والمؤنث	٩	الكلمة وأقسامها
١٠٢	الإسم المقصور	١٢	المركبات وأنواعها وإعرابها
١٠٥	الإسم الممدود	١٨	الإعراب والبناء
١٠٧	الإسم المنقوص	٢٨	الخلاصة الإعرابية
١٠٨	اسم الجنس واسم العلم	٣٣	الفعل وأقسامه
١١٥	الضمائر وأنواعها	٣٣	الماضي والمضارع والأمر
١٢٧	أسماء الإشارة	٣٤	الفعل المتعدي
١٢٩	الأسماء الموصولة	٤٦	الفعل اللازم
١٣٩	أسماء الإستفهام	٤٩	المعلوم والمجهول
١٤٥	أسماء الكناية	٥٢	الصحيح والمعتل
١٤٧	المعرفة والنكرة	٥٥	الفعل الجامد
١٤٧	المقترن بأل	٦٤	الفعل المتصرف
١٥٤	المعرّف بالإضافة	٦٥	فعلا التعجب
١٥٤	المنادى المقصود	٧٤	أفعال المدح والذم
١٥٥	أسماء الأفعال	٨٨	نون التوكيد مع الفعل

٢٠١	إسما الزمان والمكان	١٥٩	أسماء الأصوات
٢٠٤	اسم الآلة	١٦٠	شبه الفعل من الأسماء
٢٠٧	تصريف الأفعال	١٦٠	المصدر وأنواعه
٢٠٧	معنى التصريف	١٧٨	اسم الفاعل
٢٠٨	اشتقاق الأفعال	١٨٢	اسم المفعول
٢١٣	موازين الأفعال	١٨٥	الصفة المشبهة
٢٢٦	تصريف الفعل مع الضمائر	١٩٣	مبالغة اسم الفاعل
			١٩٣	اسم التفضيل

جَامِعُ الدَّرُوسِ العَرَبِيَّةِ مَوْسُوعَةٌ فِي ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ

الجزء الثالث

تأليف
الشيخ مصطفى الغلاييني
رأهه ونعمه
الدكتور عبد المنعم خفاجه

منشورات المكتبة العصرية

صعيدا - بيروت ص ٠ ب ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى ، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى .
وبعد فهذا هو الجزء الثاني من كتابنا : (جامع الدروس العربية)^(١) .
وهو يشتمل على :

- الباب الرابع : في تصريف الأسماء .
 - الباب الخامس : في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء .
 - الباب السادس : في مباحث الفعل الإعرابية .
 - الباب السابع : في مباحث الاسم الإعرابية .
 - الباب الثامن : في مرفوعات الأسماء .
- وقد كان تأليفه في مدينتنا : بيروت (الشام) ، عام ١٣٣٠ للهجرة ، وعام ١٩١٢ للميلاد .

بيروت الغلاييني

(١) إن الجزء الثاني هذا ، يشتمل على أواخر الجزء الأول من طبعته الرابعة وأوائل الجزء الثاني من طبعته الثالثة . وذلك أننا جعلنا هذا الكتاب ، في طبعته الجديدة ، ثلاثة أجزاء بعد أن كان جزئين . فاقطعنا من أواخر الجزء الأول مباحثي تصريف الأسماء ، والتصريف المشترك بين الأفعال والأسماء . ومن أوائل الجزء الثاني مباحث الفعل الإعرابية ، ومرفوعات الأسماء فجعلنا ذلك جزءاً ثانياً . وما بقي من مشتملات الجزء الثاني المعروف جعلناه جزءاً ثالثاً ، فالرجاء أن يتنبه الأساتذة وطلاب هذا الكتاب إلى هذا التقسيم الجديد .

تصريف الأسماء

ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول :

١ - الجامد والمشتق

الاسم نوعان : جامدٌ ومُشتقٌ .

فالإسمُ الجامدُ ما لا يكون مأخوذاً من الفعل : كحجرٍ وسَقْفٍ ودرهمٍ .
ومنه مَصَادِرُ الأفعالِ الثلاثيةِ المجرّدة ، غيرُ الميميةِ : كعِلْمٍ وقراءةٍ .

(أما مصادر الثلاثيِّ المزيد فيه ، والرباعيِّ مجرداً ومزيداً فيه ، فليست من الجوامد ، لأنها مبنية على الفعل الماضي منها . فهي مشتقة منه . وكذلك المصدر الميمي فهو مشتق بزيادة ميم في أوله كما علمت في مبحث المصدر « في الجزء الأول من هذا الكتاب ») .

والاسمُ المشتقُ : ما كان مأخوذاً من الفعل : كعالمٍ ومُتعلِّمٍ ومِنشأٍ ومُجتمَعٍ ومُسْتشفَى وصَعْبٍ وأدعَجٍ .

والأسماءُ المشتقة من الفعل عشرة أنواع : وهي : إسمُ الفاعل ، واسمُ

المفعول ، والصفة المشبهة ، ومبالغة اسم الفاعل ، واسم التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، والمصدر الميمي ، ومصدر الفعل فوق الثلاثي المجرد ، واسم الآلة .

(وقد تقدم القول فيها ، في الكلام على شبه الفعل من الأسماء في الجزء الأول من هذا الكتاب) .

والاسم ، إما متمكن وهو المعرب ، وإما غير متمكن ، وهو المبني .
والمشتق لا يكون إلا متمكناً ، لأنه لا يكون إلا معرباً .
والجامد يكون متمكناً وغير متمكن . لأن منه المعرب ومنه المبني .

فغير المتمكن (وهو المبني من الأسماء) لا شأن للتصريف فيه . وهو قد يكون على حرف واحد : كناء الضمير ، وعلى حرفين ، مثل : « هو ومن » وعلى ثلاثة أحرف ، مثل : « كيف وإذا » وعلى أكثر ، مثل : « مهما وأيان » .

والمتمكن هو موضوع التصريف .

* * *

٢ - المجرد والمزيد فيه

الاسم المتمكن مبني في أصل الوضع ، إما على ثلاثة أحرف : كحجر ، وإما على أربعة : كجعفر ، وإما على خمسة : كسفرجل ، وما زاد على خمسة ، فهو مزيد فيه « كخندريس »^(١) . وما نقص عن ثلاثة ، فهو محذوف منه : « كآبٍ ويدي وقم » . وأصلها : « أبو ويدي وقوه » .

(١) الخندريس : الخمر القديمة . والزائد فيها الباء .

وهو ، من حيثُ أحرفه إما مُجَرَّدٌ . وهو ما كانت أحرفه كلها أصليَّةً :
 « كرجلٍ ، ودرهمٍ ، وسفَرَجَلٍ » . وإما مزيدٌ فيه . وهذا إما مزيد فيه حرف
 واحد : « كحصان وقنديل »^(١) . وإما حرفان : « كمصباح واحرنجام »^(٢) .
 وإما ثلاثة أحرف : « كانطلاقٍ واسِطَرارٍ »^(٣) . وإما أربعة أحرف :
 « كاستغفارٍ »^(٤) .

والمجَرَّدُ ، إما ثلاثيُّ : « كورقٍ » ، وإما رباعيُّ : « كسَلْهَبٍ »^(٥) ، وإما
 خماسيُّ : « كفرزدقٍ »^(٦) . والمزيدُ فيه ، إما ثلاثي الأصول : « كسلاحٍ » ،
 وإما رباعيُّها « كعُصفورٍ » وإما خماسيُّها : « كقَبْعَثري »^(٧) .
 وغايةُ ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرفٍ : « كاستغفارٍ » .

٣ - موازين الأسماء

لكلِّ اسمٍ مُتمكِّنٍ مِيزَانٌ يُوزَنُ به .

فإذا أردتَ أن تَرِنَ اسماً أتيتَ بأحرفٍ « فَعَلٍ » مطابِقةً لحركاته

-
- (١) حصان : ثلاثي مزيد فيه الألف . وقنديل ، رباعي مزيد فيه الياء .
 (٢) مصباح : ثلاثي مزيد فيه الميم والألف . وإحرنجام : رباعي مزيد فيه الهمزة والألف .
 (٣) انطلاق : ثلاثي مزيد فيه الهمزة والنون والألف . واسِطَرار : رباعي مزيد فيه الهمزة ، والألف
 والراء الثانية . والاسِطَرار : الامتداد والاسراع والاضطجاع .
 (٤) استغفار : ثلاثي مزيد فيه الهمزة والسين والتاء والألف . وأما الرباعي الأصول فلا يزداد عليه أكثر
 من ثلاثة أحرف .
 (٥) السلهب من الرجال : الطويل . ومن الخيل : ما عظم وطالت عظامه ، أو هو الطويل على وجه
 الأرض .
 (٦) الفرزدق : قطع المعجین . والواحدة فرزدقة . وبه لقب « الفرزدق » الشاعر المشهور . والكلمة
 معرفة .
 (٧) القبعثري : الجمل العظيم . والمزيد فيه هو الألف المقصورة .

وسكناته . فوزنُ فَرَسٍ « فَعَلٌ » . فإن بقيَ بعدَ الثلاثةِ حرفُ أصليِّ ، كرَّرتِ
لامَ « فعلٍ » فديرهمَ على وزن « فَعَلَلٌ » .

وإن بقيَ حرفانِ أصليَّانِ ، كرَّرتِ اللامَ مرتينِ ، فسَفَرَجَلٌ على وزن
« فَعَلَلٌ » .

وإن كان في الاسمِ زيادةٌ زدتها في وزنه ، فضاربٌ على وزنِ « فاعِلٌ »
ومضروبٌ على وزن « مفعولٌ » ومفتاحٌ على وزن « مفعالٌ » وانطلاقٌ على وزن
« انفعالٌ » ، واستغفارٌ على وزن « استفعالٌ » . إلا إذا كان الزائد من جنسِ
أحرفِ الاسمِ ، فتكرَّرَ في الميزانِ ما يماثلُهُ من أحرفه . فَمُعْظَمٌ على وزن
« مُفَعَّلٌ » ، بتكرارِ عينِ الميزانِ . ومُغْرَوْرِقٌ على وزن « مُفَعَّوْعَلٌ » ، بتكرارِ
عينِ الميزانِ ، واسودادٌ على وزن « افعالٌ » بتكرارِ لامِ الميزانِ . ولا يزداد في
الميزانِ الحرفُ الزائدُ نفسُهُ ، فلا يقالُ في وزنِ مُعْظَمٍ « مُفَعَّظَلٌ » ولا في
وزنِ مُغْرَوْرِقٍ « مُفَعَّوْرَلٌ » ولا في وزنِ اسودادٍ « افعالادٌ » .

أوزان الأسماء الثلاثية المجردة

لِلثَلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ ، مِنَ الْأَسْمَاءِ عَشْرَةٌ أَوْزَانٍ وَهِيَ :

- (١) فَعَلٌ ، وَيَكُونُ اسْمًا : كَشَمْسٍ ، وَصِفَةٌ : كَسَهْلٍ .
- (٢) فَعَلٌ ، وَيَكُونُ اسْمًا ، كَفَرَسٍ ، وَصِفَةٌ : كَبَطَلٍ .
- (٣) فَعِلٌ ، وَيَكُونُ اسْمًا : كَكَبِيدٍ ، وَصِفَةٌ : ككَحْذِيرٍ .
- (٤) فَعْلٌ ، وَيَكُونُ اسْمًا : كَرَجُلٍ ، وَصِفَةٌ : كَكَيْقُظٍ^(١) .

(١) يقال يقظ بضم القاف . ويقظ بكسرهما .

- (٥) فِعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كَهَوْدَلٍ ، وصفةٌ : كِنَيْسٍ^(١) .
 (٦) فِعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كَعِنَبٍ ، وصفةٌ : كَمَاءِ رَوِيٍّ^(٢) .
 (٧) فِعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كإِبِلٍ ، وصفةٌ : كَأَتَانٍ إِيْدٍ^(٣) .
 (٨) فِعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كَقْفَلٍ ، وصفةٌ : كَحَلْوٍ .
 (٩) فِعْلٌ ويكونُ اسماً : كَصُرْدٍ ، وصفةٌ : كَحُطْمٍ^(٤) .
 (١٠) فِعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كَعُنْتِي ، وصفةٌ : كَجُنْبٍ .

أوزان الأسماء الرباعية المجردة

للرباعي المجرد من الأسماء ستة أوزانٍ . وهي :

- (١) فَعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كَجَعْفَرٍ ، وصفةٌ : كَشَهْرَبٍ^(٥) .
 (٢) فِعْلِلٌ ، ويكونُ اسماً : كزَبْرَجٍ ، وصفةٌ : كخِرْمَسٍ^(٦) .
 (٣) فِعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كدِرْهَمٍ ، وصفةٌ : كِهَبْلَعٍ^(٧) .
 (٤) فُعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كُبُرْتِنٍ ، وصفةٌ : كجُرْشِعٍ^(٨) .

- (١) النكس: الرجل الضعيف الذي لا خير فيه والمقصر عن غاية النجدة والكرم .
 (٢) ماء روي : كثير يروي .
 (٣) الاتان : أنثى الحمير . الإيد : ما تلد كل عام ويقال أيضاً امرأة إيد .
 (٤) الصرد: طائر أبيض اللون وأخضر الظهر وضخم الرأس والمنقار وله مخلب يصطاد به العصافير وصغار الطير . ويكنى بأبي كثير . وجمعه صردان ، بكسر أوله وسكون ثانيه و(الحطم) الراعي الظلوم . ومثله الحطمة .
 (٥) الجعفر: النهر الصغير . واسم رجل . و(الشهرب): الشيخ الكبير . ومؤنثه شهرية .
 (٦) الزبرج : الزينة من نقش وجوهر ونحوهما والذهب . و(الخرمس): الليل المظلم .
 (٧) الهبلع : الأكل الواسع الخنجور العظيم اللقم .
 (٨) البرتن . من السباع والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان . و(الجرشع): العظيم من الجمال والخيال .

(٥) فِعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كَفَطَحَلٍ ، وصفةٌ : كَسَبَطِرٍ^(١) .

(٦) فُعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كَجُحْدَبٍ ، وصفةٌ : كَجُرْشَعٍ^(٢) .

وكلُّ ما وردَ من الأسماءِ والصفاتِ على هذا الوزنِ : (السادسِ) جاز أن يكونَ على الوزنِ الرابعِ : « فُعْلَلٌ » . ولذلكَ عدَّهُ جمهورُ من العلماءِ فرعاً عنه .

وقد ثبت بالاستقراء أن الرباعي لا بدُّ من إسكان ثانيه أو ثالثه ، كيلا تتوالى أربع حركاتٍ في كلمةٍ واحدة . وذلك ممنوعٌ .

أوزان الأسماء الخماسية

للخماسيِّ المجرَّدِ، من الأسماءِ، أربعةٌ أوزانٍ . وهي :

(١) فَعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كَسَفْرَجَلٍ ، وصفةٌ : كَشَمَرْدَلٍ^(٣) .

(٢) فَعْلَلِلٌ ، ولم يجيء إلا صفةً : كَجَحْمَرِشٍ^(٤) .

(٣) فُعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كخَزْعِبِلٍ ، وصفةٌ : كقُدْعَمِلٍ^(٥) .

(١) الفطحل : هو الزمان الذي كان قبل خلق الناس . قال أبو عبيدة : والأعراب تقول : هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة . قال العجاج :

وقد أتانا زمن الفطحل والصخر مبتل بماء الوحل

وقال آخر : « زمن الفطحل إذ السلام رطاب » . والسلام بكسر السين : الحجارة ، ومفردها سلمة . يفتح السين وكسر اللام . ويعنون به زماناً كانت الأرض فيه غير تامة التكوين . وعليه قولهم في المبالغة في القدم : « كان ذلك زمن الفطحل » (والسبطن) : السهم الماضي ، والطويل الممتد .

(٢) الجخدب : ذكر الجراد (والجرشع) : يجوز فيه ضم الشين أيضاً كما تقدم .

(٣) الشمردل : الطويل .

(٤) الجحمرش : العجوز الكبير والمرأة السمجة .

(٥) الخزعبل : الباطل ، (والقذعمل) الضخم من الإبل .

(٤) فِعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كزِنَجْفِرٍ ، وصفةً : كجِرَدَحْلٍ^(١) .
واعلم أن ما خرج عما تقدّم ، من أوزان المجردات الثلاثية والرباعية
والخماسية ، شاذٌ أو مزيدٌ فيه أو محذوفٌ منه ، أو مُرَكَّبٌ أو أعجميٌّ .

أوزان الأسماء المزيّدة فيها

للمزيد فيه ، من الأسماء أوزانٌ كثيرةٌ لا ضابطٌ لها .
وأحرفُ الزيادةِ عشرةٌ ، وهي أحرفُ « سألْتُمونيها » .
ولا يُحَكَّمُ بزيادةِ حرفٍ إلّا إذا كان معه ثلاثةٌ أحرفٍ أصول .
والحرفُ الذي يَلزَمُ تصاريْفَ الكلمةِ ، هو الحرفُ الأصليُّ . والذي
يَسْقَطُ في بعضِ تصاريْفِها هو الزائد .
والحكْمُ بالزيادةِ والأصالةِ إنّما هو للأسماءِ العربيةِ المُتمكّنةِ : أما
الأسماءُ المبنيةُ ، والأسماءُ الأعجميةُ ، فلا وجهَ للحكمِ بزيادةِ شيءٍ فيها .

٤ - المثنى وأحكامه

المثنى : اسمٌ مُعْرَبٌ ، ناب عن مُفْرَدَيْنِ اتفقا لفظاً ومعنىً ، بزيادةِ ألفٍ
ونونٍ أو ياءٍ ونونٍ ، وكان صالحاً لتجريدِهِ منهما .

(فإن اختلفا في اللفظ فلا يشيان بلفظ واحد ، فلا يقال في كتاب
وقلم : « كتابان » مثلاً . وأما نحو « العمرين » لعمر بن الخطاب وعمر بن
هشام^(٢) ، ولأبي بكر وعمر ، ونحو : « الأبوين » للأب والأم ، و« القمرين »

(١) الزنجفر: معدن متفتت يعمل منه الحبر الأحمر ويصنع به . (الجردهل): الضخم من الإبل .
(٢) عمرو بن هشام هو المعروف بأبي جهل . وفي الحديث: « اللهم أعل الإسلام بأحب العمرين
إليك » . يعني بهما عمر بن الخطاب وعمر بن هشام . فكانت الاستجابة من نصيب عمر رضي الله
عنه .

للسمس والقمر و« المروتين » ، للصفاء والمروة ، فهو من باب التغليب ، أي تغلب أحد اللفظين على الآخر وهو سماعي لا يقاس عليه ، ومثل ذلك لا يكون مثنى لاختلاف لفظ المفردين ، بل هو ملحق بالمثنى من جهة الإعراب .

وإن اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى ، فلا يثنيان أيضاً : كأن يكون اللفظ من المشترك كالعين : فلا يقال : « عينان » للباصرة والجارحة ، ولا « غزالتان » للشمس والظبية^(١) أو أن يكون اللفظ معنيان : حقيقي ومجازي ، فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه فلا يقال : « وأيت أسدين » ، تعني أسداً حقيقياً ورجلاً شجاعاً كالأسد .

وإن ناب عن مفردين بلا زيادة كشفع وزوج فليس بمثنى .
وإن ناب عن مفردين بزيادة غير صالحة للإسقاط وتجريد الاسم منها : كائنين واثنتين وكلا وكلتا ، ولم يكن مثنى ، بل هو ملحق به في إعرابه ، إذ لم يسمع « اثن » ولا « اثنة » ولا « كل ولا كلت ».

الملحق بالمثنى

يلحق بالمثنى ، في إعرابه ، ما جاء على صورة المثنى ، ولم يكن صالحاً للتجريد من علامته ، وذلك مثل : « كِلا وكِلتا » مضافتين إلى الضمير^(٢) . ومثل : « ائنين واثنتين » ، وكذا ما تُني من باب التغليب :

(١) اثنى الغزال «غزالة» كما في المصباح وشرح القاموس . ومن زعم أنه لا يقال «غزالة» لأننى الغزال فهو واهم .

(٢) كلا وكلتا : يعربان إعراب المثنى إذا أضيفا إلى ضمير . نحو : «جاء الرجلان كلاهما . والمرأتان كلتاها . ورأيت الرجلين كليهما ، والمرأتين كلتيهما ، ومررت بالرجلين كليهما . والمرأتين كلتيهما» .
أما إذا أضيفا إلى اسم ظاهر فيعربان إعراب الإسم المقصور بحركات مقدرة على الألف ، رفعاً =

« كَالعَمَرَيْنِ وَالأَبْوَيْنِ وَالقَمَرَيْنِ » وكذلك ما سُمِّيَ به من الأسماء المثناة :
« كَحَسَنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ » .

ما لا يثنى من الكلمات

لا يثنى المُرْكَبُ : « كعَلْبُكُ وَسَيِّبُوهِ » ، ولا المثنى ، ولا الجمع . ولا
ما لا ثاني له من لفظه ومعناه : « كعُمَرَمَعَ عَلِيٍّ » ، وكعَيْنٍ لِلْبَاصِرَةِ
وَالجَارِحَةِ . وأما نحو : « العُمَرَيْنِ وَالقَمَرَيْنِ وَالأَبْوَيْنِ » فهو من باب
التغليب ، كما قَدَّمْنَا .

فإذا أُريدَ تثنيةُ المركبِ الإِضَافِيِّ ، يُثنى جُزْؤُهُ الأَوَّلُ ، فيقال في تثنية
عَبْدِ اللَّهِ ، وَخَادِمِ الدَّارِ : « عَبَدَا اللَّهَ وَخَادِمَا الدَّارِ » .

وإذا أُردتَ تثنيةُ المركبِ المَزْجِيِّ ، أو ما سُمِّيَ به من المَرْكَبِ
الإِسْنَادِيِّ ، أو المثنى ، أو الجمع ، جِثَّتْ قَبْلَهُمَا بِكَلِمَةِ « ذَوَا » رَفْعاً ،
و« ذَوِي » نَصْباً وَجَرّاً ، فَتَقُولُ فِي تثنيةِ سَيِّبُوهِ وَتَأْبَطُ شِراً ، وَحَسَنَيْنِ
وَعَابِدَيْنِ ، أَعْلَاماً : « ذَوَا سَيِّبُوهِ ، وَذَوَا تَأْبَطُ شِراً ، وَذَوَا حَسَنَيْنِ ، وَذَوَا
عَابِدَيْنِ » ، أي صَاحِبَا هَذَا الأِسْمِ .

تثنية الجمع

قد يُثنى الجمعُ على تَأْوِيلِ الجَمَاعَتَيْنِ أو الفِرْقَتَيْنِ أو النُّوعَيْنِ ، وَذَلِكَ
كَقَوْلِهِمْ : « إِبِلَانِ ، وَجِمَالَانِ ، وَغَنَمَانِ ، وَرِمَاحَانِ ، وَبِلَادَانِ » . وَمِنْ ذَلِكَ
الْحَدِيثُ : « مَثَلُ المَنَاقِبِ كَالشَّاةِ العَائِرَةِ بَيْنَ الغَنَمَيْنِ ^(١) » .

= نَصْباً وَجَرّاً . نَحْوُ : « جَاءَ كِلَا الرَّجُلَيْنِ . وَكِلَتَا المَرَاتِينِ وَرَأَيْتَ كِلَا الرَّجُلَيْنِ . وَكِلَتَا المَرَاتِينِ
وَمَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ . وَكِلَتَا المَرَاتِينِ ، وَسَيَّأَتِي لَهَا فَصَلَّ شَرَحَ فِي الجُزْءِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الكِتَابِ .
(١) العائرة : الجِوَالَةُ المَترددة . أي المَترددة بَيْنَ فُطَيْعِينَ . لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا تَتَّبِعُ . وَأَصْلُ ذَلِكَ مِنْ =

الجمع مكان المثنى

قد تجعلُ العربُ الجمعَ مكانَ المثنى ، إذا كان الشيطانِ ، كل واحدٍ منهما ، متصلاً بصاحبه ، تقولُ : « ما أحسن رُؤُوسَهُما ! » : ومنه قولهُ تعالى : ﴿ فاقطعوا أيديَهُما ﴾ وقولهُ : ﴿ فقد صَغَت قلوبُكُما ﴾ ولم يقولوا في المُنفصلين : « أفراسهما ولا غلمانهما » .

وبعضُ العربِ يجعلُ الجمعَ مكانَ المثنى مطلقاً ، وعليه قولهم : « ضع رحالَهُما » .

تشية الصحيح الآخر وشبهه والمنقوص

إذا تُنيتَ الصحيحَ الآخر . كرجلٍ وامرأةٍ وضوءٍ ، أو شِبْهَهُ : كظبيٍ ودلوٍ ، أو المنقوص : كالقاضي والداعي ألحقتَ بآخره علامةَ التَّشِيَةِ بلا تغييرٍ فيه ، فتقولُ : « رجلانٍ وامرأتانٍ وضوءانٍ وظبيانٍ وداعيانٍ » .

تشية المقصور

إذا تُنيتَ مقصوراً ، فإن كان ثلاثياً قلبتَ ألفَهُ واواً ، إن كان أصلها الواو ، وياءٌ إن كان أصلها الياء ، فتقولُ في تشيةِ عصاً : « عَصَوانٍ » ، وفي تشيةِ فتىً : « فَتَيانٍ » .

وقد يكونُ للألفِ أصلانٍ ، فيجوزُ فيها وجهانٍ ، وذلك كالرَّحَى ، فإنها يائِيَةٌ في لغةٍ من قال : « رَحِيْتُ » وواوِيَةٌ في لغةٍ من قال : « رَحَوْتُ » ، فيجوزُ أن يقال في تشيتها : « رَحِيانٍ وَرَحَوانٍ » .

= قولهم : « عار الفرس يعير » إذا انطلق من أمرِبه ماضياً على وجهه .

وإن كان مقصوراً فوق الثلاثي ، قلبت ألفه ياء على كلِّ حالٍ ، فتقولُ
في ثنية : حُبلى ومصطفى ومُستشفى : « حُبليَانِ ومُصطفيَانِ ومُستشفيَانِ » .

ثنية الممدود

إذا ثنيت ممدوداً ، فإن كانت همزته أصليَّةً ، تَبَقَّ على حالها ، فتقولُ
في ثنية : قُرَاءٍ وُوضَاءٍ^(١) : « قُرَاءَانِ وُوضَاءَانِ » .

وإن كانت مَزِيدَةً للثانث ، قُلِبَتْ واواً ، فتقولُ في ثنية : حسناء
وصحراء : « حسناوَانِ وصحراوَانِ » .

وإن كانت مُبَدَلَةً من واوٍ أو ياءٍ أو كانت مَزِيدَةً للإلحاقِ ، جاز فيها
الوجهانِ : بقاؤها على حالها ، وانقلابها واواً ، فتقولُ في المُبَدَلَةِ : « كساوَانِ
وكِساءَانِ ، وغطاوَانِ وِغِطاءَانِ »^(٢) . وتقولُ في المَزِيدَةِ للإلحاقِ^(٣) :
« علباوَانِ وِعلباءَانِ^(٤) ، وقُوباوَانِ وقُوباءَانِ^(٥) ، وِجرباوَانِ وِجرباءَانِ »^(٦) .

(١) القراء بضم القاف: الناسك المتعبد. و«الوضاء» بضم الواو: الوضيء وهو الحسن التنظيف .
(٢) كساء أصل همزته الواو: «كساو» لأنه من كسا يكسو. وغطاء أصل همزته الياء: «غطاي»، لأنه
غطى يغطي. كرمى يرمي. يقال: «غطى فلان الشيء يغطيه وغطى عليه يغطيه» إذا ستره
وعلاه. فهو «غاط» والشيء «مغطي».

(٣) الإلحاق. أن يزداد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة غيرها، فالهمزة في «علباء وقوباء» زيدت ليلحق
وزن الأولى بقرطاس والثانية بقرناس «بضم القاف وسكون الراء» وهو قطعة من الجبل متقدمة
تشبه الأنف في التقدم والبروز .

(٤) العلباء: بكسر العين. عصب العنق، وهما علباوان بينهما منبت العرف «بضم العين وسكون
الراء». وهو شعر عنق الفرس.

(٥) القوباء: بضم القاف وسكون الواو «ويجوز فتحها» داء معروف يتسع وينتشر، ويداوى بالريق .
ويسمى الخزاز «بفتح الحاء» ومفرده حزازة.

(٦) الحرباء حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، ويتلون ألواناً بحرها. وجمعه «حراي» بتشديد الياء .
وهو مذكر. ومؤنثه «حرباءة وأم حبين» بضم الحاء وفتح الباء ويضرب به المثل في التقلب وفي
الحزم أيضاً، يقال: «هو أحزم من الحرباء»، لأنه لا يترك غصناً من الشجرة حتى يمسك بأخر.

وتصحیح الهمزة (أي : تركها على حالها) في المُبدلة من واو أو ياءٍ أولى .
وقلبها واواً في المزيدة للإلحاق أحسن .

وما كان قبل ألفه - التي للتأنيث - واوً ، جاز تصحيح همزته ، لئلاً
تجتمع واوان ، ليس بينهما إلا الألفُ ، فتقولُ في عَشَوَاءٍ^(١) : « عَشَواوانِ
وعشَواوانِ » .

تثنية المحذوف الآخر

إن كان ما يُرادُ تثنيتهُ محذوف الآخر ، فإن كان ما حُذِفَ منه يُردُّ إليه
عند الإضافة ، رُدُّ إليه عند التثنية ، فتقولُ في تثنية : أبٍ وأخٍ وحمٍ (وأصلها
أبوٌ وأخوٌ وحموٌ) : « أبوانِ وأخوانِ وحموانِ » ، وفي تثنية : قاضٍ وداعٍ
وشجٍ : « قاضيانِ وداعيانِ وشجيانِ » ، كما تقولُ في الإضافة : « أبوكَ وأخوكَ
وحموكَ وقاضيكَ وداعيكَ وشجيكَ » .

وإن لم يكن يُردُّ إليه المحذوفُ عند الإضافة ، لم يُردُّ إليه عند التثنية ،
بل يُثنى على لفظه ، فتقولُ في تثنية : يدٍ وغدٍ ودمٍ وقمٍ واسمٍ وابنٍ وسنةٍ
ولغةٍ ، (وأصلها : يديَّ وغدوٌ ودموٌ أو دميَّ وفوهُ وسموٌ وبنوٌ ولسنوٌ ولغوٌ أو
لغي) : « يدانِ وغدانِ ودمانِ وقمانِ واسمانِ وابنانِ وستنانِ ولغتانِ » ، كما تقولُ
في الإضافة : « يدكَ وغدكَ ودمكَ وقمكَ واسمكَ وابنكَ وستكَ ولغتكَ » .

٥ - جمع المذكر السالم

الجمعُ اسمٌ ناب عن ثلاثةٍ فأكثر ، بزيادةٍ في آخره ، مثلُ : « كاتبين
وكاتباتٍ » أو تغييرٍ في بنائه ، مثلُ : « رجالٍ وكتِّبٍ وعلماءٍ » وهو قسمان :
سالمٌ ومكسَّرٌ .

(١) العشواء: الناقة السيئة البصر.

فالجمعُ السالمُ ما سَلِمَ بناءً مفردِهِ عندَ الجمعِ ، وإنما يُزادُ في آخره واوٌ ونونٌ ، أو ياءٌ ونونٌ ، مثلُ : « عالمونٌ وعالمينٌ » ، أو ألفٌ وتاءٌ ، مثلُ : « عالماتٌ وفاصلاتٌ » .

وهو قسمانِ : جمعُ مُذكرٍ سالمٍ ، وجمعُ مؤنثٍ سالمٍ .

فجمعُ المذكرِ السالمِ : ما جُمعَ بزيادةِ واوٍ ونونٍ في حالةِ الرفعِ ، مثلُ : « قد أفلحَ المؤمنونُ » ، وياءٍ ونونٍ في حالتيِ النصبِ والجرِّ ، مثلُ : « أكرمِ المجتهدينَ ، وأحسنِ إلىِ العاملينَ » .

شروط جمع المذكر السالم

لا يُجمعُ هذا الجمعُ إلا شيئانِ :

الأولُ : العَلَمُ لمذكرٍ عاقلٍ ، بشرطِ خُلُوه من التاءِ ومن التركيبِ ، مثلُ : « أحمدٌ وسعيدٌ وخالدٌ » .

الثاني : الصفةُ لمذكرٍ عاقلٍ ، بشرطِ أن تكونَ خاليةً من التاءِ ، صالحةً لدخولها ، أو للدلالةِ على التفضيلِ ، مثلُ : « عالمٌ وكاتبٌ وأفضلٌ وأكملٌ » .

فعالمٌ وكاتبٌ : خاليانِ من التاءِ ، صالحانِ لقبولها ، فنقولُ : « عالمةٌ وكاتبةٌ » ، وأفضلٌ وأكملٌ : خاليانِ من التاءِ غيرِ صالحينِ لدخولها ، لكنهما اسما تفضيلٍ . والصفةُ لا تجمعُ هذا الجمعَ إلا بشرطِ أن تخلو من تاءِ التأنيثِ : فإنِ خلتَ منها يشترطُ فيها أحدُ أمرينِ : إما أن تقبلَ التاءَ وإما أن تكونَ اسمَ تفضيلٍ . فإنِ لم تقبلها ولم تكن دالةً على التفضيلِ ، لا تجمعُ هذا الجمعُ : « كأحمرٌ وصبورٌ وقتيلٌ » كما سيأتي .

وكلُّ ما كان من باب «أفعل فعلاء»، مثل: أحمرَ وخَمراء^(١)، أو من باب «فعلان فعلى»، مثل: سكرانٌ وسكرى^(٢)، أو كان مما يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، مثل: «غَيورٌ وجريح»^(٣)، فهو غير صالح لقبولِ التاءِ .
فلا يُجمعُ هذا الجمعُ، مثل: زينبٌ وداجسٍ (علم فرس) وحمزةٌ وسيبويه من الأعلام، ولا مثل: مُرضعٍ وسابقٍ (صفة فرس) و«علامةٌ وأبيضٌ وولهانٌ وصبورٌ وقتيلٌ»، من الصفات^(٤).

(وأما «أفعل» الدال على التفضيل، ومؤنثه «فعلى». بضم الفاء، فيجمع جمع مذكر سالمًا، وإن لم يكن صالحاً لدخول التاء. لأن ما خلا من التاء يشترط فيه أحد شيئين. إما صلاحه لدخول التاء وإما دلالة على التفضيل).

الملحق بجمع المذكر السالم

يلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه، ما ورد عن العرب مجموعاً هذا الجمع، غير مستوفٍ للشروط. وذلك مثل: «أولي وأهلين وعالمين وإبلين وأرضين وبنين وعشرين إلى التسعين»، ومثل: «سينين وعِضين وعِزِين وثِين ومِثِين وكُرينَ وطِيبين» ونحوها. ومفردُها: «سِنَّةٌ وعِضَةٌ وعِزَّةٌ وثَبَّةٌ ومِثَّةٌ وكُرَّةٌ

(١) أي: بأن يكون الوصف على وزن «أفعل»، ومؤنثه على وزن «فعلاء» وما كان كذلك فلا يجمع جمع المذكر السالم. وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال «حمر» بضم الحاء وسكون الميم.

(٢) أي: بأن يكون الوصف على وزن «فعلان»، ومؤنثه على وزن «فعلى» وما كان كذلك فلا يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال «سكارى».

(٣) أي: بأن يكون من الصفات التي مذكرها كمؤنثها سواء. وما كان كذلك فلا يجمع هذا الجمع، بل يجمع جمع تكسير. فيقال «غير» بضم الغين والياء في جمع غيور، و«جرحى» بفتح الجيم وسكون الراء، في جمع جريح.

(٤) يطلب الأستاذ من تلاميذه معرفة السبب في امتناع جمع هذه الأسماء جمع مذكر سالمًا.

وظبة^(١)»، قال تعالى : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ؟ ﴾ وقال : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾^(٢) ، وقال جلُّ شأنه : ﴿ عَنْ الْيَمِينِ وَعَنْ الشَّمَالِ عِزِينَ ﴾^(٣) .

ويُلحَقُ بهذا الجمع أيضاً ما سُمِّيَ به من الأسماء المجموعة جمعَ المذكرِ السالمِ مثلُ : « عَلِيَيْنَ وَزَيْدَيْنَ » قال تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ الْأَبْرَارَ لَفِي عَلِيَيْنَ ﴾^(٤) ، وتقولُ فيمن يُسمى : « عابدينَ وزيدَيْنَ » : « جاءَ عابدونَ وزيدونَ ، ورأيتُ عابدينَ وزيدَيْنَ ، ومررتُ بعابدينَ وزيدَيْنَ »^(٥) .

جمع الصحيح الآخر وشبهه

إن كان المرادُ جمعه جمعَ المذكرِ السالمِ صحيحَ الآخرِ ، أو شبهه ، زيدتُ فيه الواو والنونُ أو الياء والنونُ بلا تغييرٍ فيه ، فيقالُ في جمعِ كاتبٍ : « كاتبونَ وكاتبينَ » ، وفي جمعِ ظبيٍّ ، علماً لرجلٍ : « ظبيونَ وظبيينَ » .

جمع الممدود

إن جمعتَ الممدودَ هذا الجمعَ ، فهمزته تُعطي حُكمها في الثنية .

(١) العضة: الفرقة، والقطعة من الشيء. والعزة: الجماعة والفرقة، والعصبة. والثبة): الجماعة. وهي أيضاً العصبة من الفرسان. والكرة): كل جسم مستدير ويقال: «كرا بالكرة يكرو»: إذا لعب بها. والظبة): حد السيف والسكين ونحوهما.

(٢) أي: مفرقاً، فقالوا: هو كهانة. وقالوا: أساطير الأولين: أو فرقوا بين آياته، فأمنوا ببعض وكفروا ببعض، على خلاف من قال فيهم: ويؤمنون بالكتاب كله.

(٣) أي جماعات وفرقاً وعصباً.

(٤) عليون: اسم لأعلى الجنة، وهو أشرف مكان فيها، كما أن «سجينا» بكسر السين والجيم المشددة: هو اسم لشر النيران.

(٥) للمسمى به من جمع المذكر السالم، ولسنين ونحوهما، أحكام في الإعراب ستذكر في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

(أي : إن كانت همزته للتأنيث وجب قلبها واواً ، فتقول في جمع « ورقاء » علماً لمذكر عاقل : « ورقاؤون » وفي جمع زكرياء : « زكرياؤون » وإن كانت أصلية تبق على حالها ، فتقول في جمع وضاء وقراء : « وضأؤون وقراؤون » . وإن كانت مبدلة من واو أو ياء ، ومزيدة للإلحاق جاز فيها الوجهان : إبقاؤها على حالها وقلبها واواً ، فتقول في جمع : « رجاء وغطاء وعلباء » ، أعلماً لمذكر عاقل : « رجاؤون ورجاؤون ، وغطاؤون وغطاؤون ، وعلباؤون وعلباؤون » . والهمزة في المبدلة من واو أو ياء أفصح) .

جمع المقصور

إن جُمعَ المقصورُ هذا الجمعَ ، تحذفُ ألفه وتبقى الفتحةُ ، بعدَ حذفها ، دلالةً عليها^(١) ، فتقولُ في جمعِ مصطفى : « مصطفىون » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ ﴾ ، وتقولُ في جمعِ رضا ، علماً لمذكر عاقل : « رضون » ، في الرفع ، و« رضين » ، في النصب والجر .

جمع المنقوص

إن كان ما يُجمعُ هذا الجمعَ منقوصاً ، تُحذفُ ياءُؤه ، ويضمُّ ما قبلها ، إن جُمعَ بالواو والنون ، وتبقى الكسرةُ ، إن جُمعَ بالياء والنون ، فتقول في جمع القاضي : « القاضون والقاضين » .

(١) لا فرق بين أن يكون المقصور ثلاثياً : كرضاً . علماً لمذكر عاقل . أو فوؤ الثلاثي كمرتضى .

٦ - جمع المؤنث السالم

جمعُ المؤنثِ السالمُ : ما جُمعَ بألفٍ وتاءٍ زائدتين ، مثلُ : «هنداتٍ ومُرَضِعَاتٍ وفاضِلَاتٍ» .

نحو : «قضاةٌ وهداةٌ» هو من جموع التذكير ، وليس بجمع مؤنث سالم ، لأن ألفه ليست زائدة ، بل هي منقلبة ، والأصل : « قضيةٌ وهديّةٌ » بوزن «فعلّة» بضم الفاء وفتح العين . وتاء جمع المؤنث السالم مبسوطه ، وتاء «قضاة وهداة» ونحوهما مربوطة . ونحو «أبياتٍ وأشتاتٍ» من جموع التذكير أيضاً . لأن تاءها أصلية .

الأسماء التي تجتمع هذا الجمع

يَطْرُدُ هذا الجمعُ في عشرة أشياء :

الأولُ : عَلِمُ المؤنثِ : كدَعْدُ ومَرِيْمٌ وفاطمةٌ .

الثاني : ما خُتِمَ بتاءِ التانيثِ : كشَجَرَةٍ وثمرَةٍ وطلْحَةٍ وحمزة^(١) .

ويُسْتثنى من ذلك : «امرأةٌ وشاةٌ وأمةٌ وأُمَّةٌ وشَفةٌ ومِلَّةٌ» ، فلا تُجمعُ بالألفِ والتاءِ . وإنما تُجمعُ على : «نساءٍ وشيابهٍ وإماءٍ وأممٍ وشِفاهٍ» .

الثالث : صفةُ المؤنثِ ، مقرونةٌ بالتاءِ ، كمُرْضِعةٍ ومُرْضِعاتٍ ، أو دالةٌ على التفضيلِ : كفضلي «مؤنث أفضل» وفضليات .

(لذلك لم يجمع نحو : «حائضٍ وحاملٍ وطاققٍ وصبورٍ وجريحٍ

(١) ولا فرق بين أن يكون المختوم بها مؤنثاً: كشجرة وثمره. أو مذكراً: كحمزة وطلحة (علمين لرجلين) .

وذمول»^(١) من صفات المؤنث ، بالألف والتاء لأن الشرط في جمع صفة المؤنث بهما أن تكون مختومة بالتاء ، أو دالة على التفضيل . وهذه الصفات ليست كذلك . بل تجمع على حوائض وحوامل وطواق وصبر « بضم الصاد والباء » وجرحى وذمل « بضم الذال والميم » .

الرابعُ : صفةُ المذكر غير العاقل : كجبلٍ شاهقٍ وجبالٍ شاهقاتٍ وحصانٍ سابقٍ وحُصنٍ سابقاتٍ .

الخامسُ : المصدرُ المجاوزُ ثلاثةَ أحرفٍ ، غيرُ المؤكِّدِ لفعله . كإكراماتٍ وإنعاماتٍ وتعريفاتٍ .

السادسُ : مُصغَّرُ مذكَّرٍ ما لا يعقلُ . كدُرَيْهِمٍ ودُرَيْهِمَاتٍ ، وكُتَيْبٍ وكُتَيْبَاتٍ .

(وإنما جاز جمعه لأن المصغر صفة في المعنى . وصفة المذكر غير العاقل تجمع بالألف والتاء كما علمت . أما مصغر المؤنث غير العاقل ، فلا يجمع بهما ، وذلك كأرينب وخنيصر وعقيرب (تصغير أرنب وخنصر وعقرب) ، لأنه في المعنى صفة لمؤنث خالية من التاء وليست دالة على التفضيل كما علمت . وقد نص العلماء على أن مصغر المؤنث غير العاقل لا يجمع جمع المؤنث السالم (راجع حاشية الصبان على الأشموني ، وحاشية ابن عقيل ، للخضري ، وجمع الجوامع وشرحه : همع الهوامع ، للسيوطي ، والتصريح : شرح التوضيح ، للشيخ خالد) ولذلك لم يصب بعض المؤلفين من المتأخرين في تجويز ذلك وجعله مطرداً مع نص العلماء على منعه . أما

(١) الذمول: الناقة التي تسير سريعاً ليناً. والذميل: السير اللين السريع . والفعل منه : «ذمل يذمل» .
بفتح العين في الماضي وضمها وكسرها في المضارع . ومصدره : «الذمل ، بسكون الميم ، والذمول ، والذميل والذملان» .

نحو (أذينة) تصغير (أذن) ، فيجمع على (أذينات) لمكان التاء ، التي لحقته عند التصغير . وما ختم بتاء التانيث ، يجمع بالألف والتاء مطلقاً . كما علمت .

السابعُ : ما ختمَ بألف التانيث الممدودة . كصحراء و صحراوات^(١) ، وعذراء وعذراوات ، إلا ما كان على وزن (فَعْلَاء) مُؤنثِ (أفعل) ، فلا يُجمع هذا الجمع كحمراء (مؤنثِ أحمَر) ، وكحلاء (مؤنثِ أكحل) ، و صحراء (مؤنثِ أصحَر)^(٢) وإنما يُجمعُ هو ومذكُرُهُ على وزن (فُعَلٍ) : كحُمَرٍ وكُحَلٍ و صُحُرٍ .

(وأما جمعهم « خضراء على خضراوات » كما في حديث : « ليس في الخضراوات صدقة » فخضراء هذه ليس المقصود منها الوصف بالخضرة . وإنما أرادوا بها الخضر . وهي البقول والفاكهة فهي قد صارت اسماً لهذه البقول . ولا يقال في مقابلها (أخضر) . فهي (فعلاء) ليس لها (أوعل) . وقد جرت مجرى (صحراء) ، التي معناها الأرض الخلاء ، فجمعها ، كصحراء ، بالألف والتاء ، إنما باعتبار أنهما اسمان ، لا صفتان).

الثامنُ : ما ختمَ بألفِ التانيثِ المقصورة كذكرى وذكريات ، وفضلى وفضليات ، وحُبلى وحُبليات ، إلا ما كان على وزن (فَعْلَى) مُؤنثِ (فَعْلَان) ، فلا يُجمع هذا الجمع : كسَكْرَى (مؤنثِ سكران) وريّاً (مؤنثِ رِيَّان) وَعَظْشَى (مؤنثِ عطشان) . وإنما يقال في جمع (سَكْرَى) ومذكرها : (سُكَارَى وَسَكَارَى وَسَكْرَى) ، وفي جمع (رِيَّان) ومذكرها :

(١) الصحراء : الأرض الخلاء لا نبات فيها .

(٢) الأصحر: المغبر في حمرة . ومؤنثه صحراء . والصحراء إن كانت بهذا المعنى فلا تجمع بالألف والتاء لأن مذكرها على وزن (أفعل) . وإن كانت بمعنى الأرض الخلاء ، فتجمع هذا الجمع لاشها لا مذكرها ، لا على وزن (أفعل) ولا على غيره .

(إِراء) بكسر الراء ، وفي جمع (عَطَشِي) ، ومذكرها : (عِطَاشُ) ، بكسر العين ، وعَطَاشِي ، بفتحها .

التاسعُ : الاسمُ لغير العاقلِ ، المصدَّرُ بابينِ أو ذي : كابن آوى وبناتِ آوى ، وذي القَعْدَةِ وذوات القَعْدَةِ .

(ابن وذو ، المضافان إلى غير العاقل ، تجمعهما على بنات وذوات . أما المضافان إلى العاقل فيجمعان على بنين أو أبناء وذوي ، فتقول في جمع ابن عباس وذوي علم : «بنو عباس ، وأبناء عباس ، وذوو علم» .

العاشرُ : كلُّ اسمٍ أعجميٍّ لم يُعَهَّدْ له جمع آخر : كالتلغرافِ والتلِفونِ والفُنُغرافِ والرُزنامِجِ^(١) والبرنامِجِ^(٢) .

وما عدا ما ذُكِرَ لا يجمع بالألف والتاء إلا سماعاً وذلك كالسماواتِ والأرَضاتِ والأمهاتِ والأَماتِ^(٣) والسَّجالاتِ والأهلاتِ والحماماتِ والإصطبلاتِ والثَّيباتِ والشَّمالاتِ^(٤) . ومن ذلك بعض جموعِ الجمعِ : كالجمالاتِ والرَّجالاتِ والكلاباتِ والبُيوتاتِ والحُمَراتِ والدُّوراتِ والدياراتِ والقُطَراتِ . فكل ذلك سماعيٌّ لا يقاس عليه .

الملحق بجمع المؤنث السالم

يُلحَقُ بجمعِ المؤنثِ السَّالمِ في إعرابه شيثان ، الأولُ : (أولاتِ) ،

(١) الرزنامج : كتاب حساب الأيام والشهور ، معرب (روزنامه) بالفارسية .

(٢) البرنامج : كتاب الأعمال ، فارسي ، معرب (برنامه) .

(٣) أكثر ما تستعمل الأمهات في الإنسان والامات في البهائم ونحوها .

(٤) الشَّمالات : جمع شمال . يفتح الشين . وهي الريح تهب من ناحية القطب . وتجمع على شمائل . ويقال فيها (شمال) أيضاً بالهمزة .

بمعنى صاحباتٍ ، والثاني : ما سُمِّيَ به من هذا الجمع ، مثلُ : (عَرَفاتٍ^(١) وأذرعَاتٍ^(٢)) .

جمع المختوم بالتاء

إن جمعتَ المختومَ بالتاء هذا الجمعَ ، حَذَفْتَهَا وجوباً ، فتقولُ في جمعِ فاطمةَ وشجرةٍ : (فاطمَاتُ وشجراتُ) .

جمع الممدود

إن كان ما يُرادُ جمعُهُ هذا الجمعَ ممدوداً ، فهمزته تعطى حكمها في التثنية ، فتقولُ في جمعِ عذراءٍ وصحراءَ : عَذراواتُ وصحراواتُ^(٣) ، وتقولُ في جمعِ قُرَاءٍ وِوُضَاءٍ^(٤) ، إن سَمَّيْتَ بهما أنثى : (قُرَاءَاتُ) وِوُضَاءَاتُ^(٥) ، وتقولُ في جمعِ عِلْبَاءٍ وِسَاءٍ وِحْيَاءٍ (أعلاماً لمؤنث) : (عِلْبَاتُ وِسَاءَاتُ وِحْيَاءَاتُ ، وعلباواتُ ، وسماواتُ وحياواتُ)^(٦) .

جمع المقصور

إن أردتَ جمعَ المقصور ، فألفُهُ تُعطى حُكْمَهَا في التثنية أيضاً ، فتقولُ

-
- (١) عرفات وعرفة: موقف الحج . على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة .
 - (٢) أذرعَات : بلد في حوران من أرض الشام . والنسبة إليها أذري .
 - (٣) بقلب الهمزة واواً لأنها مزيدة للتأنيث .
 - (٤) قراء ووضاء إن سميت بهما مؤنثاً منعتهما من الصرف للعلمية وللتأنيث ، وحينئذ تمتنعان من التنوين وتجران بالفتحة . وكذا (علباء وساء وحياء) إن سميت بها المؤنث . وكذا كل ما سميت به مؤنثاً ، وإن كان في الأصل مذكراً .
 - (٥) بابقاء الهمزة على حالها لأنها أصلية .
 - (٦) بابقاء الهمزة على حالها أو قلبها واواً ، لأنها في (علباء) مزيدة للإلحاق وفي (سواء) مبدلة من الواو وفي (حياء) مبدلة من الياء .

في جمع حُبْلَى وَفُضْلَى : (حُبْلِيَّاتٌ وَفُضْلِيَّاتٌ)^(١) وفي جمع رَجَا وَهُدَى^(٢) (عَلَمِينَ لِمُؤْنَتِ) : (رَجَوَاتٌ^(٣) وَهُدَيَاتٌ^(٤)) .

وإن جمعت نحو : (صلاةٍ ، وزكاةٍ ، وفتاةٍ ، ونواةٍ)^(٥) ، مما ألفه مُبْدَلَةٌ من الواو أو الياء ، حذفت منه التاء ، وقلبت الألف المُبْدَلَةَ من الواو واواً ، والمبْدَلَةَ من الياء ياءً ، وجمعه بالالف والتاء : « كَصَلَوَاتٍ وَرَجَوَاتٍ وَفَتَيَاتٍ وَنَوِيَّاتٍ » .

وإن جمعت نحو : « حَيَاةٍ » مما ألفه المُبْدَلَةَ من الياء مسبوقةً بياءٍ ، قلبت ألفه واواً ، وإن كانت ثالثةً أصلها الياء : كحَيَوَاتٍ وَلَا تَقُلْ : « حَيَّاتٌ » كراهيةً اجتماع ياءين مفتوحتين .

جمع الثلاثي الساكن الثاني

إن جمعت هذا الجمع اسماً^(٦) ثلاثياً ، مفتوح الأول ، ساكن الثاني ، صحيحه ، خالياً من الإدغام ، وجب فتح ثانيه إتباعاً لأوله ، فتقول في نحو : دَعْدٌ وَسَجْدَةٌ وَظَبْيَةٌ : دَعْدَاتٌ وَسَجْدَاتٌ وَظَبْيَاتٌ .

قال تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ وقال الشاعر :

-
- (١) تقلب الألف لأنها فوق الثالثة .
(٢) مثل (رجا وهدي) إن سميت به مؤنثاً لم تنونه لأنه يمنع من الصرف بعد التسمية به للعلمية والتأنيث .
(٣) بقلب الألف واواً لأنها ثالثة مبدلة من الواو .
(٤) بقلب الألف ياءً لأنها ثالثة مبدلة من الياء .
(٥) النواة : بزررة التمر ونحوه . وتجمع أيضاً على (نوى) والنواة من العدد : عشرون وقيل : عشرة .
(٦) المراد بكونه اسماً أن لا يكون صفة : كرحبة وسمحة فمثل هذا لا يجرى ثانيه تبعاً لأوله بل يبقى على حاله كما ستعلم .

بِاللَّهِ يَا ظَيَّاتِ الْقَاعِ ، قُلْنَ لَنَا :
لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ
وأما قوله :

وَحُمَلَتْ زَفْرَاتِ الضُّحَا فَأَطَقْتُهَا
وما لي بزفراتِ العشيِّ يَدَانِ
بإبقاء الحرف الثاني في « زَفْرَاتِ » على حاله ، فضرورة .

وإن جمعت اسماً ثلاثياً ، مضمومَ الأول ، أو مكسوراً ، ساكنَ الثاني صحيحه ، خالياً من الإدغام ، مثل : « خُطْوَةٍ » وَجُمَلٍ وَهِنْدٍ وَقُطْعَةٍ وَفِقْرَةٍ^(١) ، جاز فيه ثلاثة أوجه ، الأول : إتياع ثانيه لأوله : كخُطَوَاتٍ وَجُمَلَاتٍ وَهِنَدَاتٍ وَقُطْعَاتٍ وَفِقْرَاتٍ . الثاني : فتح ثانيه : كخُطَوَاتٍ وَجُمَلَاتٍ وَهِنَدَاتٍ وَقُطْعَاتٍ وَفِقْرَاتٍ . الثالث : إبقاء ثانيه على حاله من السكون : كخُطَوَاتٍ وَجُمَلَاتٍ وَهِنَدَاتٍ وَقُطْعَاتٍ وَفِقْرَاتٍ .

أما الاسم فوق الثلاثي : كزَيْنَبَ وَسُعَادَ ، والاسم الصفة : كضُخْمَةَ وَعَبَلَةَ ، والاسم الثلاثي المُحرَّك الثاني : كشَجَرَةٍ وَعِنَبَةٍ ، والاسم الثلاثي ، الذي ثانيه حرفٌ علِيٌّ : كجَوْزَةٍ وَبَيْضَةٍ وَسُورَةٍ ، والاسم الثلاثي الذي فيه إدغامٌ ، كحِجَّةٍ وَمِرَّةٍ ، فكلُّ ذلك لا تغييرَ فيه ، بل يقال : « زَيْنَابُ وَسُعَادَاتُ وَضُخْمَاتُ وَعَبَلَاتُ وَشَجَرَاتُ وَعِنَبَاتُ وَجَوَزَاتُ وَبَيْضَاتُ وَسُورَاتُ وَحِجَّاتُ وَمِرَّاتُ » . وبنوهُذَيْلٍ يُحرِّكون ثانيَ الاسم الثلاثي ، إذا كان حرفٌ علِيٌّ عند جمعه بالألف والتاء ، بالفتح ، أيةً كانت حركة ما قبله . فيقولون في جمع سورةٍ وصورةٍ وديمةٍ وبيعةٍ : « سُورَاتُ وَصُورَاتُ وَدِيمَاتُ وَبِيعَاتُ » .

(١) الفقرة بكسر فسكون وفتح فسكون . واحدة فقرات الظهر وهي عظامه المنضدة كأنها سلسلة ، وتسمى خرزات الظهر وهي أيضاً من النثر كالبيت من الشعر ، وهي أيضاً كل جملة مختارة من الكلام .

٧ - جمع التفسير

جمع التفسير (ويُسمى الجمع المُكسر أيضاً هو ما نابَ عن أكثر من اثنين ، وتغيّر بناءً مفردة عند الجمع ؛ مثل : « كُتِبَ وعلماءُ وكتابٌ وكواتبٌ » .

والتغيّر ، إما أن يكون بزيادة على أصول المفرد كسهامٍ وأقلامٍ وقلوبٍ ومصاييح ، وإما بنقصٍ عن أصوله : كتحَمٍ وسدرٍ ورُسلٍ ، وإما باختلاف الحركات ، كأسُدٍ . وهي جمعٌ : « سَهْمٍ وقلبٍ ومصباحٍ وتُخَمَةٍ وسُدْرَةٍ ورسولٍ وأسَدٍ » .

وهو قسمان : جمع قِلَّةٍ ، وجمعُ كَثْرَةٍ .

فجمعُ القِلَّةِ : ما وُضِعَ للعديدِ القليلِ ، وهو من الثلاثة إلى العشرة كأحمالٍ .

وجمعُ الكَثْرَةِ : ما تجاوزَ الثلاثة إلى ما لا نهاية له : كحُمولٍ .

فوائد

(١) جمع القلة يبتدئ بالثلاثة وينتهي بالعشرة ، وجمع الكثرة يبتدئ بالثلاثة ولا نهاية له إلا صيغة منتهى الجموع ، فتبتدئ بأحد عشر . وذلك إنما هو فيما كان له جمع قلة وجمع كثرة . أما ما لم يكن له إلا جمع واحد ولو كان صيغة منتهى الجموع فهو يستعمل للقلة والكثرة . وذلك : كرجال وأرجل وكتب وكتاب وأفئدة وأعناق وكواتب ومساجد وقناديل . أما ما له جمع قلة وجمع كثرة ، كأضلع وضلوع وأضالع . فهو كما قدمنا . على أن العرب (كما قال ابن يعيش في شرح المفصل) قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير . وإن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض ويستغنى ببعضها

عن بعض ، والأقيس أن يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لأن القليل داخل في الكثير . وأما الجمع السالم فهو بنوعيه يستعمل للقلة والكثرة على الصحيح . وقيل هو من جمع القلة .

(٢) إذا قرن جمع القلة بما يصرفه إلى معنى الكثرة انصرف إليها كأن تسبقه « أل » الدالة على تعريف الجنس كقوله تعالى : ﴿ وأحضرت الأنفس الشح ﴾ أو يضاف إلى ما يدل على الكثرة كقوله سبحانه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناس والحجارة ﴾ . ومن ذلك قول حسان بن ثابت :

لنا الجففات الغر يلمعن في الضحا
وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فإضافة الأسياف إليهم وهي من جموع القلة صرفتها إلى الكثرة . وأما الجففات فهي تستعمل للقلة والكثرة لأنها جمع سالم . وهي هنا أيضاً للكثرة على رأي من يقول إن الجمع السالم للقلة لاقرانها بلام التعريف الجنسية . وبهذا تعلم أن الاعتراض على حسان - في استعماله « الجففات » بدل « الجفان » و« الأسياف » موضع « السيوف » - ساقط وأن القصة المروية في هذا الموضوع التي أبطالها : « النابغة وحسان والخنساء والأعشى » مفتعلة لأن هؤلاء أجل من أن يقعوا في مثل هذه الحمأة .

تكسير الأسماء والصفات (١)

لا يُجمع من الأسماء إلا ما كان على ثلاثة أحرف : كقلب وقلوب ، أو

(١) المراد بالأسماء: الموصوفات أي الأسماء التي تحمل عليها الصفات : كقلم ودار ودرهم ، فإنك =

على أربعة أحرفٍ : ككتابٍ وكتُبٍ ، ودرهمٍ ودراهمٍ ، أو على خمسة أحرفٍ ، رابعها حرفٌ علّةٌ ساكنٌ : كمصباحٍ ومصباحٍ ، وقناديلٍ وقناديلٍ ، وعُصفورٍ وعصافيرٍ ، وفرْدوسٍ وفراديسٍ . وما كان منها على غير هذا ، فلم يجمعوه إلا على كراهية . وذلك لأنَّ العرب يستكروهون تكسير ما زاد من الأسماء ، على أربعة أحرفٍ ، إلا أن يكون قبل آخره حرفٌ علة ساكنٌ . لأن ذلك يفضي إلى حذف شيء من أحرفه ، لئتمكنا من تكسيه . كما جمعوا سفرجلًا وجَحْمَرِشًا^(١) وعندلياً على : « سفارَجٍ وعنادلٍ وجحامرٍ » وما عدا ذلك ، من الأسماء فلم يستكروها تكسير شيء منه : لسهولة تكسيه ، من غير إفضاء إلى حذف شيء منه .

أما الصفات ، فالأصل فيها أن تُجمع جمع السلامة . وذلك هو قياس جمعها . وتكسيها ضعيف . لأنه خلاف الأصل في جمعها . قال ابن يعيش ، في شرح المفصل : « وقد تكسّر الصفة ، على ضعف ، لغلبة الاسميّة . وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف ، قويت الوصفية ، وقل دخولُ التكسير فيها . وإذا قلَّ استعمال الصفة مع الموصوف ، وكثر إقامتها مقامه ، غلبت الاسميّة عليها ، وقويَ التكسير فيها » اهـ . وحقها أن يُجمع المذكرُ العاقل منها ، جمعَ المذكر السالم ، وأن يُجمع المؤنث منها ، والمذكرُ غيرُ العاقل ، جمعَ المؤنث السالم . لكنهم اتسعوا في تكسيها . لاتساع ميدان البيان عندهم والحاجة تفتتُّ الحيلة . فكان ذلك داعياً إلى تكسير الصفات ، كما كسروا الأسماء . لكنهم لم يُكسروا كلَّ الصفات .

= تصفها ، فتقول : قلم طويل ، ودار كبيرة ، ودرهم زائف والمراد بالصفات ما يكون لغيره من الأسماء : كطول وكبيرة وزائف . فإذا أطلق الاسم ، في باب الجمع ، كان المراد به ما كان غير صفة .

(١) الجحمرش: العجوز الكبيرة والمرأة السمجة .

فإنهم امتنعوا من تكسير اسم الفاعل من فوق الثلاثي^(١) : كَمُكْرِمٍ وَمُنْطَلِقٍ
 وَمُسْتَخْرَجٍ وَمُدْحَرَجٍ وَمُتَدَحْرَجٍ ، ومن تكسير اسم المفعول مطلقاً^(٢) :
 كَمَعْلُومٍ وَمُكْرَمٍ وَمُسْتَخْرَجٍ وَمُدْحَرَجٍ . وكذلك امتنعوا من تكسير ما كان من
 الصفات على وزن «فَعَالٍ» : كَسَبَاقٍ ، أو «فُعَالٍ» : كَكُبَّارٍ ، أو
 «فَعِيلٍ» : كَصَدِيقٍ ، أو «فُعُولٍ» : كَقُدُوسٍ ، أو «فَيْعُولٍ» كَقَيُومٍ . وأما
 جمعهم «جَبَّاراً» على «جبابرة» فهو على خلاف الأصل . وهو شاذٌ في
 القياس .

جموع القلة

لجمع القلة أربعة أوزان، وهي :

(١) أفعل : كأنفسٍ وأذرعٍ

وهو جمعٌ لشيئين . (الأول) : اسمٌ ثلاثيٌ ، على وزن «فَعْلٍ» صحيح
 الفاء والعين ، غيرُ مُضَاعَفٍ ، كَنَفْسٍ : وأنفُسٍ ، وظبيٍ ، وأظبٍ . وأصلُهُ :
 «أظبي» بوزن «أفعل»^(٣) وشذ مجيئه من معتلِّ الفاء . كوجهٍ وأوجهٍ . ومن
 معتلِّ العين . كعينٍ وأعينٍ . ومن المضاعف . كَصَكِّ وَأَصَكِّ ، وكَفِّ
 وأكفِّ .

(١) المراد بما فوق الثلاثي : ما كان ماضيه على أربعة أحرف فما فوق سواء أكان ثلاثياً مزيداً فيه أم رباعياً مجرداً أم رباعياً مزيداً فيه .

(٢) أي سواء أكان من الثلاثي المجرد أم من غيره .

(٣) قلبت ضمة الباء كسرة ثم أعل كاعتلال قاض وداع . ومثله : «أجر وأدل» جمع «جرو ودلو» . وأصلها : «أجرو وأدلو» بضم الراء واللام . والظبي : ولد الغزال .

(الثاني) : اسمٌ رباعيٌّ مؤنث ، قبلَ آخره حرفٌ مدٌّ كذراعٍ وأذرعٍ ،
 ويمينٍ وأيمنٍ . وشذٌّ مجيئه من المذكر كشهَابٍ وأشهبٍ ، وغُرَابٍ ، وأغرِبٍ
 وعَتَادٍ وأعتدٍ^(١) ، وجَنِينٍ وأجنينٍ^(٢) .

فوائد

(١) المرادُ بالاسم في باب جمع التكسير : ما كان من الأسماء غير
 صفة (كما قدمنا) كاسم للفاعل واسم للمفعول والصفة المشبهة ونحوها .
 فمتى اختص وزن من أوزان الجموع المكسرة بالأسماء فلا تجمع عليه
 الصفات . وحيث اختص بالصفات فلا تجمع عليه الأسماء فليتنبه الطالب
 لذلك كيلا يلتبس عليه الأمر .

(٢) إذا قيل : إن كذا - من أوزان الجموع - جمع لكذا من الأسماء أو
 الصفات - فالمراد به أن هذا هو قياس جمعه وأنه لا يجمع قياساً على هذا
 الجمع إلا ما اجتمعت فيه شروط جمعه عليه وأن ما جمع عليه مما لم يستوف
 الشروط فهو شاذ : لا يقاس عليه غيره . وليس المراد أن كل ما اجتمعت فيه
 الشروط يجوز أن يجمع على هذا الوزن . فقد تجتمع الشروط في اسم أو
 صفة ، ولا يجمعان على ما هو قياس جمعها .

(٣) الصفة التي تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية تعامل في
 الجمع معاملة الأسماء لا الصفات : ألا ترى أنهم جمعوا «عبدًا» على «أعبد»

(١) العتاد بفتح العين: العدة تهيئها وتعدّها لأمر من الأمور وهو أيضاً: ما أعد من سلاح ودواب وآذ
 حرب . ويجمع في القلة أيضاً على «أعتدة» وهو قياس جمعه . ويجمع في الكثرة على «عتد» قياساً
 وأما «الأعتاد» فليست لعتاد وإنما هي جمع لعتد فهي جمع الجمع .
 (٢) الجنين المستور من كل شيء والمقبور والولد ما دام في بطن أمه . ويجمع أيضاً على «أجنة» . وهو
 قياس جمعه . وذلك مشتق من «جنة الليل»: إذا ستره .

لاستعمالهم إياه استعمال الأسماء . والعبد : الإنسان ، حرّاً ، كان أورقيّاً .
 والعبد : الرقيق خلاف الحر . قال سيبويه : هو في الأصل صفة لكنه استعمل
 استعمال الأسماء . ثم ألا ترى أنهم جمعوا (أسود) صفة على (سود) (كما هو
 قياس جمعه) ثم حين أرادوا به معنى (الحية) جمعوه على (أساود) كأجدل
 وأجادل^(١) وأنهم جمعوا (خضراء) مؤنث (أخضر) على (خضر) بضم فسكون
 (كما هو قياس جمعها) ثم لما أرادوا بها معنى الخضر من البقول جمعوها على
 (خضراوات) كما تجمع الأسماء من نوعها كصحراء وصحراوات . وفي
 الحديث : (ليس في الخضراوات صدقة) يعني الفاكهة والبقول . قال في
 النهاية : قياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذا الجمع .
 وإنما يجمع به ما كان اسماً لا صفة نحو : (صحراء وخنفساء) . وإنما جمعه
 هذا الجمع لأنه قد صار اسماً لهذه البقول بعد أن كان صفة . والعرب تقول
 لهذه البقول : الخضراء لا يريدون لونها .

(٢) أفعالٌ كأجدادٍ وأثوابٍ

وهو جمعٌ للأسماء الثلاثية ، على أي وزنٍ كانت : كجَمَلٍ وأجمالٍ ،
 وعَضُدٍ وأعضادٍ ، وكَبِدٍ وأكبادٍ ، وعُنُقٍ وأعناقٍ ، وقُفْلٍ وأقفالٍ ، وعِنَبٍ
 وأعنانٍ ، وإِبِلٍ وآبالٍ ، وجَمَلٍ وأحمالٍ ، ووقَتٍ وأوقاتٍ ، وثوبٍ وأثوابٍ ،
 وبيتٍ وأبياتٍ ، وعمِّ وأعمامٍ ، وخالٍ وأخوالٍ .

ويُسْتثنى منها شيثان : (الأوّل) : ما كان على وزن «فَعْلٍ» ، بضم
 ففتح . وشدُّ جمع «رُطْبٍ»^(٢) على «أرطابٍ» . (الثاني) . ما كان على وزن

(١) الأجدل : الصقر وهو طائر من الجوارح يصاد به .

(٢) الرطب : ثمر النخل إذا أدرك ونضج قبل أن يثمر، أي قبل أن يصير ثمرًا . واحده «رطبة» .

«فَعَلَ» ، بفتح فسكون ، وهو صحيحُ الفاء والعين ، غيرُ مُضاعفٍ ، فلا يُجمَعُ على «أفعالٍ» قياساً . وإنما يُجمَعُ على «أفعلٍ» ، كما تقدم . لكنه قد شدُّ جمعُ «زَنَدٍ»^(١) و«فَرخٍ» و«رَبْعٍ» و«حَمَلٍ»^(٢) على وزن «أزنادٍ وأفراخٍ وأرباعٍ وأحمالٍ» .

وشدُّ ، من الصفات ، جمعُ «شَهِيدٍ وَعَدُوٍّ وَجَلْفٍ» على «أشهادٍ وأعداءٍ وأجلافٍ» .

(٣) أَفْعَلَةٌ : كَأَعْمَدَةٍ وَأَنْصِبَةٍ

وهو جمعُ لاسمِ رباعيٍّ ، مذكر ، قبلَ آخره حرفُ مدٍّ : كطعامٍ وأطعمَةٍ ، وحمارٍ وأحمرَةٍ ، و«غَلامٍ» وأغلمَةٍ ، و«رَغيفٍ» وأرغِفَةٍ ، وعمودٍ وأعمدَةٍ ، ونصابٍ^(٣) ونصيبٍ^(٤) ، وأنصبَةٍ ، وزمامٍ وأزَمَةٍ (وأصلها أزمَمَةٌ ، بوزن : أفعلَةٌ) .

وشدُّ من الأسماء جمعُ «جائزٍ»^(٥) على «أجوزَةٍ» ، و«قَفَأٌ» على «أقفيةٍ» .
وشدُّ من الصفات : جمعُ شحيحٍ على «أشحجةٍ» ، وعزيزٍ على «أعززةٍ» ، وذليلٍ على «أذلةٍ» .

(١) الزند : موصل طرف الذراع في الكنف . وهما زندان : الكوع ، مما يلي الإبهام ، والكرسوع : مما يلي الخنصر . والرسم : مجمع الزندين . ومن عندهما تقطع يد السارق . والزند أيضاً : الذي تقدح به النار ، وهو الأعلى ، والزنده : السفلى فإذا اجتماعا قيل «زندان» . ويجمع ، في القلة ، على «أزند» أيضاً . وهو قياس جمعه . ويجمع في الكثرة على «زنود وزناد» ومنه قولهم : «وريت بك زنادي» ، تقول ذلك لمن أنجدك وأعانك .

(٢) الحمل : ما تحمله الإناث في بطونها ، وما تحمله الأشجار من ثمارها . وأما الحمل : بكسر الحاء فهو ما يحمل على الظهر أو على الرأس ونحوهما .

(٣) النصاب : مقبض السكين .

(٤) النصيب : الحصة من الشيء .

(٥) الجائز : الخشبة المعترضة بين الحائطين ، وهي التي توضع عليها أطراف الخشب في سقف البيت . وتجمع في الكثرة على «جوائز» . وهو قياس جمعها .

(٤) فِعْلَةٌ : كَفْتِيَةٌ وَشَيْخَةٌ

وهذا الجمعُ لم يطرد في شيء من الأوزان . وإنما هو سَمَاعِيٌّ ، يُحْفَظُ ما وَرَدَ منه ولا يقاس عليه . وَسُمِعَ منه : (شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ ، وَفَتَى وَفَتِيَّةٌ ، وَغُلَامٌ وَغُلْمَةٌ ، وَصَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ ، وَثَوْرٌ وَثِيْرَةٌ ، وَشُجَاعٌ وَشُجْعَةٌ ، وَغَزَالٌ وَغَزْلَةٌ ، وَخَصِيٌّ وَخَصِيَّةٌ وَثَنِيٌّ وَثَنِيَّةٌ^(١) ، وَوَلَدٌ وَوَلْدَةٌ وَجَلِيلٌ وَجَلَلَةٌ ، وَعَلِيٌّ وَعَلِيَّةٌ ، وَسَافِلٌ وَسَفَلَةٌ) .

ولأنه لا قياسَ فيه ولا أطرادَ ، قال ابن السراج : انه اسم جمع . لا جمعٌ . وما قوله ببعيد من الصواب .

جموع الكثرة

لجمع الكثرة (ما عدا صَبِيغٌ مُتَّهَى الجموع) ستة عشر وزناً وهي :

(١) فُعْلٌ : كَحُمْرٍ وَعُورٍ

وهو جمعٌ لِمَا كان صفةً مشبهةً ، على وزن « أفعل » أو « فعلاء » كاحمر وحمراءٌ وحُمْرٌ ، وأعورٌ وعوراءٌ وعُورٍ . وما كان منه كأبيضٌ مما عينه ياءٌ ، كُبيْرٌ أوْلُه في الجمع : كبيض .

(١) الثني : بكسر التاء وفتح النون : الذي يكون بعد السيد في المرتبة ، والذي يجيء ثانياً في السؤدد . ومثله «الثنيان» بضم فسكون . ويصح أن يطلق «الثني والثنيان» على من يكون دون الملك أو الأمير أو رئيس الجمهورية ، كرئيس الوزراء ، مثلاً . والثني أيضاً : الأمر يعاد مرتين وأن تفعل الشيء مرتين . وفي الحديث لا ثني في الصدقة ، يعني : لا تؤخذ الزكاة في السنة مرتين .

(٢) فَعَلَ : كَصَبِرٍ وَكُتِبَ وَذُرْعٍ

وهو جمعٌ لشيئين : (الأول) : « فَعُولٌ » بمعنى « فاعِلٍ » كصَبورٍ وَصَبِيرٍ ، وَغَيُورٍ وَغُيَيْرٍ . وقد جمعوا ، على خلاف القياس ، نَذِيرًا وَخَشِينًا وَنَجِيبًا وَنَجِيبَةً على « نَذِيرٍ وَخَشِينٍ وَنَجِيبٍ » .

(الثاني) : اسمٌ رباعي ، صحيحُ الآخر ، مزيدٌ قبل آخره حرف مَدٍّ ، ليس مختوماً بـتاءِ التانيث : ككتابٍ وَكُتِبَ ، وَعَمُودٍ وَعُمُودٍ ، وَقَضِيبٍ وَقُضُوبٍ ، وسريرٍ وسُرُرٍ . ولا فرقٌ أن يكونَ مذكراً كهذه الأمثلة أو مؤنثاً : كعناقٍ^(١) وَعُنُقٍ ، وَذِرَاعٍ وَذُرْعٍ .

وشدُّ جمعُ خشبِيَّةٍ وَخَشَبٍ وصحيفَةٍ على خُشْبٍ وَصُحُفٍ .

وما قالوه من أنه شدُّ جمعُ سَقْفٍ وَرَهْنٍ وَيَسْتَرٍ على « سُقْفٍ وَرُهْنٍ وَسُتْرٍ » فهو غيرُ واقعٍ . لأن هذه الجموع ليست لهذه المفردات . فالسُقْفُ : جمع « سَقْفٍ »^(٢) . والرُهْنُ جمعُ « رِهَانٍ » ، وهذا جمع « رَهْنٍ » فهي جمع الجمع ، والستَرُ : جمع « ستارٍ » وكل ذلك على القياس . وأما السُقْفُ والرُهْنُ والستَرُ ، فجمعها : « سُقُوفٌ وَرِهَانٌ وَرُهُونٌ وَسُتُورٌ » قياساً ، لا « سُقْفٌ وَرُهْنٌ وَسُتْرٌ » شذوذاً .

(٣) فَعَلَ : كَغُرْفٍ وَحُجَجٍ وَكُبْرٍ .

وهو جمعٌ لشيئين : (الأول) : اسمٌ على وزن « فُعْلة » كغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ ،

(١) العناق ، بفتح العين : الأنتى من أولاد المعز .

(٢) السقيف : السقف كما في القاموس .

وَحُجَّةٌ^(١) وَحَجَجٍ ، وَمُدْيَةٌ^(٢) وَمُدَى . وَأَمَّا جَمْعُ «رُؤْيَا»^(٣) وَنُوبَةٌ^(٤) وَقَرِيَةٌ عَلَى «رُؤَى وَنُوبٍ وَقَرَى» ، فَهُوَ مَخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ . وَأَمَّا جَمْعُ النُّوبَةِ^(٥) (بِضْمِ النُّونِ) عَلَى «نُوبٍ» فَهُوَ عَلَى الْقِيَاسِ .

(الثاني) : صِفَةٌ عَلَى وَزْنِ «فُعْلَى» مُؤَنَّثَ «أَفْعَلٍ» كَكُبْرَى وَكُبَيْرٍ ، وَصُغْرَى وَصُغَيْرٍ .

(٤) فِعْلٌ كَقِطْعٍ وَحِجَجٍ

وَهُوَ جَمْعٌ لِاسْمٍ عَلَى وَزْنِ «فِعْلَةٌ» كَقِطْعَةٍ وَقِطْعٍ وَحِجَّةٍ^(١) وَحِجَجٍ ، وَلِخِيَةِ ، وَلِحَى . وَقَدْ جَمَعُوا «قَصْعَةً» عَلَى «قِصْعٍ» ، شُدُودًا .

(٥) فُعْلَةٌ . كَهُدَاةٍ (وَأَصْلُهَا هُدْيَةٌ)^(٢)

وَهُوَ جَمْعٌ لِصِفَةٍ ، مُعْتَلَّةِ اللَّامِ ، لِمَذَكِرٍ عَاقِلٍ ، عَلَى وَزْنِ «فَاعِلٍ» ، كَهَادٍ وَهُدَاةٍ . وَقَاضٍ وَقَضَاةٍ ، وَغَازٍ وَغُزَاةٍ . وَجَاءَ شُدُودًا ، جَمْعُ كَمِيٍّ^(٨)

(١) الحجة ، بضم الحاء : بضم الحاء : البرهان .

(٢) المدية ، بضم الميم : السكين .

(٣) الرؤيا : ما يراه النائم . والرؤية ما يراه الإنسان في حالة اليقظة .

(٤) النوبة ، بفتح النون : أن يتناوب القوم في أمر من الأمور ، فيكون لكل واحد نوبة فيه ، يقال : جاءت نوبتك والنوبة أيضاً : الفرصة ، والجماعة من الناس ، وهي أيضاً مصدر : «نابه الأمر نوباً ونوبة» ، إذا أصابه ونزل به .

(٥) النوبة ، بضم النون : المصيبة والنازلة ، وهي الاسم من «نابه الأمر وانتابه» أي : أصابه .

(٦) الحجة ، بكسر الحاء : السنة . والمره من الحج . وهذه قياسها الفتح ، لأن الكسر لما دل على الهيئة ، والفتح لما دل على المرة . لكنهم لم ينطقوا بها إلا بالكسر ، كما قالوا : «رأيت رؤية» بكسر الراء . والقياس «رأية» بفتحها .

(٧) قلبت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهكذا قضاء وغزاة ، أصلهما : قضية وغزوة ، فعل بها ما فعل بهداة .

(٨) الكمي : الشجاع ، والمتكمي أي المتغطي المستتر بآلة حربه وسلاحه . واشتقاقه من «كمى نفسه» أي سترها بالدرع والخوذة ويقال : «كمى شهادته وأكماهها» أي كتمها وأخفاها .

وسرِّي وبازٍ^(١) وهادٍ^(٢) على «كُماةٍ وسُراةٍ وبُزاةٍ وهُدَرةٍ» .

(٦) فَعَلَةٌ : كَسَحَرَةَ وَبَرَّرَةَ وَبَاعَةَ

وهو جمع لصفة، صحيحة اللام، لمذكرٍ عاقلٍ، على وزن «فاعل» : كساحِرٍ وسَحَرَةٍ، وكاملٍ وكَمَلَةٍ، وسافرٍ^(٣)، وسَفَرَةٍ، وبازٍ^(٤) وبَرَّرَةَ، وبائعٍ، وباعةٍ، وخائنٍ وخانَةٍ^(٥) وشذُّ جمع سَرِيٍّ على «سَراةٍ»، كما شذُّ جمعه على «سُراةٍ». وقياسُ جمعه : «أسرياء»، كنبِيٍّ وأنبياء .

(٧) فَعَلَى : كَمَرَضَى وَقَتَلَى :

وهو جمعٌ لصفةٍ على وزن «فَعِيلٍ»، تَدَلَّ على هُلْكِ أو تَوَجُّعٍ أو بليَّةٍ أو آفةٍ : كمريضٍ ومَرَضَى، وقتيلٍ وَقَتَلَى، وجريحٍ وجرحى، وأسيرٍ وأسرى، وشَتِيَّتٍ^(٦) وشَتَّى، وزَمِينٍ^(٧) وزَمْنَى .

وقد يكون هذا الجمعُ لغير «فَعِيلٍ» مِمَّا يدل على شيءٍ مِمَّا تقدَّم : كَهَلْكَى ومَوْتَى وْحَمَقَى وسَكْرَى، جمع : «هالكٍ ومَيِّتٍ»^(٨) وأحْمَقٌ وسكرانٌ .

(١) البازي : طائر من الجوارح التي يصطاد بها . وإنما كان جمعه على «بزاة» شاذًّا، مع كونه على وزن «فاعل»، لأنه اسم لا صفة .

(٢) اهادر : الساقط، والرجل الذي لا يعتد به . يقال : هم هدره ، أي ساقطون ليسوا بشيء . ويقال في جمعه أيضاً ، «هدرة» بفتح الهاء والبدال وهو القياس .

(٣) سفر الكتاب : كتبه، فهو سافر ، أي كاتب .

(٤) البر ، بكسر الباء، معنى يجمع أنواع الخير : كالصلة والاتساع في الإحسان والصلاح والتقى والطاعة ، والصفة منه «بر»، بفتح الباء وجمعه «إبرار» و«بار». وجمعه «بررة» .

(٥) جمع البائع «باعة»، وجمع الخائن «خانة» وأصلهما : «بيعة وخونة»، بفتح أولهما وثانيهما . وقد أعلا إعلال «هداة» . ويجوز ترك الاعلال في «خانة» فتقول : «خونة» على الأصل .

(٦) الشتييت : المشتت والمشتت .

(٧) الزمين والزمن ، بكسر الميم فيهما : المريض قد طال مرضه .

(٨) الميت ، بتشديد الياء، جمعه : «موتق» والميت بسكونها، جمعه «أموات» .

(٨) فِعْلَةٌ : كَدِرَجَةٌ وَدِيبَةٌ

وهو جمع لاسمٍ ثلاثيٍّ، صحيح اللّام، على وزن «فعل» كدُرَجٍ ودرِجة^(١)، ودُبٌّ وديبَةٌ. وقد جمعوا قِرداً على «قِرْدَةٍ» وهادراً على «هِدْرَةٍ» على غير قياس .

(٩) فَعْلٌ : كَرُكْعٍ وَصُومٍ

وهو جمع لصفة، صحيحة اللّام، على وزن «فاعل» أو «فاعلة»: كراكعٍ ورُكْعٍ، وصائمٍ وصُومٍ، ونائمٍ ونُومٍ. وقد يكون نادراً، من معتلّ اللام: كغازٍ وعُزَّى، وشذُّ جمعُ نَفْسَاءَ^(٢) وخريدة^(٣) وأعزل^(٤) على «نَفْسٍ» وخُرْدٍ وعُزْلٍ.

(١٠) فَعَالٌ : كَكِتَابٍ وَقَوَامٍ :

وهو جمع لصفة، صحيحة اللام، على وزن «فاعل» ككتابٍ وكتّابٍ، وقائمٍ وقَوَامٍ، وصائمٍ وصُومٍ. وندرَ مجيئه من معتلّ اللام: كغازٍ وعُزَاءٍ .

(١١) فِعَالٌ : كَجِبَالٍ وَصِيعَابٍ

وهو جمع لستة أنواع: (الأول) اسمٌ أو صفة، ليست عينهما ياءً، على

(١) الدرج، بضم فسكون: وعاء المغزل، وسفط صغير تدخر فيه المرأة طيبها وأداتها. ويجمع في القلة قياساً على: أدراج .

(٢) النفاس، بكسر النون: ولادة المرأة. فإذا وضعت حملها فهي «نفساء» وتجمع أيضاً على «نفساوات» قياساً، وعلى «نفاس»، بكسر النون شذوذاً .

(٣) الخريدة: المرأة الحفيرة الحبية «أي ذات الحياء»، والبكر والعذراء. وتجمع أيضاً قياساً على «خرائد»، وشذوذاً على «خرد»، بضميتين .

(٤) الأعزل: من لا سلاح له ويجمع أيضاً قياساً على «عزل»، بضم فسكون. ويقال أيضاً: «هو عزل»، بضميتين، بمعنى «أعزل كصعب». وجمعه «أعزال»، كما قالوا: جنب وأجنب، شبهوهما بمنق وأعناق. وليست «الأعزال» جمعاً لأعزل أيضاً، كما قالوا: وإنما هي جمع لعزل .

وزن «فَعَلٍ» أو «فَعَلَةٍ». فالاسم ككعِبٍ وكعابٍ، وثوبٍ وثيابٍ، وناِرٍ ونيارٍ، وقصعةٍ وقصاعٍ، وجَنَّةٍ وجنانٍ. والصفة كصعبٍ وصعبةٍ وصِعابٍ، وضخمٍ وضخمةٍ وضِخامٍ. وندرَ مجيئُهُ من معتلِّ العين: كضبيعةٍ وضِباعٍ، وضيفٍ وضِيفٍ.

(الثاني): اسمٌ صحيحُ اللام غير مُضاعفٍ، على وزن «فَعَلٍ» أو «فَعَلَةٍ» كجَمَلٍ وجِمَالٍ، وجَبَلٍ وجِبَالٍ، ورَقَبَةٍ وِرْقَابٍ، وثَمَرَةٍ وثِمَارٍ.

(الثالث): اسمٌ على وزن «فِعْلٍ»: كذِئْبٍ وذئابٍ، وبِئْرٍ وبئارٍ، وظِلٍّ وظلالٍ.

(الرابع): اسمٌ على وزن «فُعْلٍ»، ليست عينه واوًا، ولا لامه ياءً: كَرُمَحٍ وِرْمَاحٍ، وريحٍ ورياحٍ، ودُهْنٍ ودِهَانٍ^(١).

(الخامس): صفةٌ صحيحةُ اللام، على وزن «فَعِيلٍ» أو «فَعِيلَةٌ»: ككريمٍ وكريمةٍ وكرامٍ، ومريضٍ ومريضةٍ ومِراضٍ، وطويلٍ وطويلةٍ وطِوالٍ.

(السادس): صفةٌ على وزن «فَعْلَانٍ» أو «فَعْلَى» أو «فَعْلَانَةٌ» أو «فَعْلَانَةٌ» كعِطْشَانَ وَعِطْشَى وعِطْشَانَةٌ^(٢) وعِطْشَانَ وَرِيَانَ وَرِيَاً وَرِوَاءٍ، وَنَدْمَانَ وَنَدْمَى^(٣) وَنَدَامٍ، وَنَدْمَانَ وَنَدْمَانَةٌ^(٤) وَنَدَامٍ، وَخُمْصَانَ وَخُمْصَانَةٌ وَخِمَاصٍ^(٥).

(١) الدهن، بضم الدال: ما يدهن به من زيت وغيره. وجمعه «دهان» بكسر الدال. وأما الدهان، في قوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾، فهو اسم مفرد ومعناه: الجلد الأحمر.

(٢) يقال: عطشى وعطشانة «كما في القاموس ولسان العرب»، ومثلها سكرى وسكرانة، وهي لغة بني أسد، والثانيث بالألف هي اللغة الفصيحة.

(٣) بمعنى: نادم ونادمة: فالندمان، بمعنى النادم، مؤنثه «ندمي»، وهو ممنوع من الصرف.

(٤) بمعنى نديم ونديمة، أي منادم ومنادمة، فالندمان بمعنى النديم، مؤنثه «ندمانة»، وهو، بهذا المعنى، منصرف، لأن «فعلان»، إذا كان تأنيثه بالناء، ينصرف: وإن كان يؤنث بالألف، يمتنع من الصرف.

(٥) الخمصان بضم فسكون: الضامر البطن، وأصله من الجوع، من «خص البطن» إذا خلا، والمخصة: المجاعة. والخمصة «بفتح فسكون» الجوعة. يقال: «ليس للبطنه خير من خصه تتبعها».

وما جُمع على «فِعَال». من غير ما ذُكر، فهو على غير القياس. وذلك :
 كراعٍ وراعيةٍ ورِعاءٍ ، وقائمٍ وقائمةٍ وقيام ، وصائمٍ وصائمةٍ وصيام ،
 وأعجف^(١) وعجفاءٍ وعجافٍ ، وخَيْرٍ وخِيَارٍ^(٢) ، وَجِيدٍ وَجِيادٍ ، وَجَوَادٍ وَجِيادٍ ،
 وَأَبْطَحٍ وَبَطْحَاءٍ وَبِطَاحٍ^(٣) وَقَلُوصٍ وَقِلَاصٍ^(٤) ، وَأَنْثَى وَأَنَاثٍ ، وَنُظْفَةَ
 وَنُظَافٍ^(٥) ، وَفَصِيلٍ وَفِصَالٍ^(٦) ، وَسَبُعٍ وَسِبَاعٍ ، وَضَبِيعٍ وَضِبَاعٍ^(٧) ، وَنُفْسَاءَ
 وَنِفَاسٍ ، وَعُشْرَاءَ وَعِشَارٍ^(٨).

(١٢) فُعُولٌ : كَقُلُوبٍ وَكُجُودٍ

وهو جمعٌ لأربعة أشياء : (الأول) : اسمٌ على وزن «فَعِيلٍ» ككَبِدٍ
 وَكُجُودٍ ، وَوَعِلٍ وَوَعُولٍ ، وَنَمْرٍ وَنُمُورٍ . وقد جاءَ في الشعر جمعُ نَمْرٍ على
 «نَمْرٍ» (بضمّتين) للضرورة ، كأنه اختصر نُمُوراً.

(الثاني) : اسمٌ على وزن «فَعَلٍ» ، ليست عينه واواً: كقلبٍ وَقُلُوبٍ
 وليثٍ وليوثٍ .

-
- (١) الأعجف: الهزيل.
 (٢) الخير، بتشديد الياء مكسورة: الفاضل ذو الخير. ومؤنثه خيرة.
 (٣) الأبطح والبطحاء: مسيل فيه دقاق الحصى. ومنه بطحاء مكة ، وهو مسيل واديتها. ويجمع
 الأبطح أيضاً على أباطح والبطحاء على بطحاوات وهو قياس جمعها.
 (٤) القلوص: الناقة الشابة.
 (٥) النظفة: الماء الصافي، قل أو كثر. وهي أيضاً: ماء الرجل والمرأة.
 (٦) الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه.
 (٧) الضبيع «بفتح فضم ، وهي لغة قيس، ويفتح فسكون. وهي لغة تميم» وهي مؤنثة. وقيل تقع
 على الذكر والأنثى. وقد يقال فيها ضبيعة. والذكر ضبعان «بكسر فسكون». والأنثى ضبعانة.
 ويجمعان قياساً، على ضباعين. وإذا أسكنت باء الضبيع جمعتها في القلة قياساً على أضبع، وفي
 الكثرة على ضباع. وإذا ضممتها ، فجمعها على أضبع وضباع شاذ. فالأضبع والضباع جمعان
 شاذان للضبيع «بضم الباء»، وقياسان للضبيع ، بسكونها.
 (٨) العشراء، بضم ففتح: الناقة التي مضى عليها من وقت الحمل عشرة أشهر. وتجمع أيضاً قياساً
 على عشراوات. قال في المختار وليس في الكلام «فعلاء» تجمع على «فعال» إلا نفساء وعشراء.

(الثالث): اسمٌ على وزن «فِعْلٍ» كجِئِلٍ وحُمُولٍ، وفيلٍ وفَيُولٍ، وظِلٍّ وظُلُولٍ .

(الرابع): اسمٌ على وزن «فُعْلٍ» ليس معتلٌ العين ولا اللام ، ولا مُضاعفاً: كِبْرَدٌ وبُرودٌ، وجُنْدٌ وجُنودٌ. وشَدٌّ جمعٌ «حُصَصٍ»^(١) على «حُصوصٍ». لأنه مضاعف .

وما كان على وزن «فَعَلٍ» (بفتح الفاء والعين) لا يُجمع على «فُعُولٍ»، لأنه ليس قياسَ جمعه . إلا ألفاظاً منه جمعوها عليه : كأسدٌ وأسودٌ ، وشَجَنٌ وشُجُونٌ^(٢) ، ونَدبٌ ونُدوبٌ^(٣) ، وذكرٌ وذُكُورٌ ، وظَلَلٌ وظُلُولٌ^(٤) .

(١٣) فِعْلَانٌ : كغِلْمَانٌ وغِرْبَانٌ

وهو جمعٌ لأربعة أشياء (الأول): اسمٌ على وزن «فُعَالٍ»: كغِلْمَانٌ وغِلْمَانٌ ، وغِرَابٌ وغِرْبَانٌ ، وصُؤَابٌ وصُئْبَانٌ^(٥) .

(الثاني): اسمٌ على وزن «فُعَلٍ»: كجُرْدٌ^(٦) وجِرْدَانٌ ، صُرْدٌ^(٧) وصِرْدَانٌ .

(١) الحصص، بضم الحاء: الزعفران، أو هو الورس. والورس: نبات كالسمسم يزرع في اليمن، يصبغ به. وصبغه خالص الصفرة، ضارب إلى الحمرة، ويشبه صبغ الزعفران. ويجمع في القلة قياساً على أحصاص. وحقه أن يجمع في الكثرة على حصاص ولكني لم أر من ذكره من اللغويين ولا النحاة.

(٢) الشجن: الحاجة، والحزن، والهَم والغصن والشعبة من كل شيء ويجمع في القلة على أشجان.

(٣) الندب، بفتح النون: أثر الجرح، إذا لم يرتفع عن الجلد، وهو أيضاً الخطر «بفتحيتين»، وهو ما يتراهن عليه في السباق.

(٤) الظلل: الشاخص من آثار الديار.

(٥) الصؤاب، بضم الصاد: بيض القمل. وواحدة صؤابة. والعامية تطلق الصئبان على صفار القمل.

(٦) الجرذ بضم الفتح: نوع من الفأر.

(٧) الصرد، بضم الفتح: طائر أبيض البطن، أخضر الظهر، ضخم الرأس والمنقار له مخلب يصطاد به العصافير وصفار الطير.

(الثالث) اسمٌ عينه واو، على وزن «فَعَلٍ»: كحوتٍ وحيتانٍ ، وعودٍ وعِيدان ، ونُورٍ ونِيران^(١) وكوزٍ وكيزان .

(الرابع): اسمٌ على وزن «فَعَلٍ»، ثانياه أَلَفٌ أصلها الواو . كتاجٍ وتيجان ، وجارٍ وجيران ، وقاع^(٢) وقيعان ، ونارٍ ونيران^(٣) ، وبابٍ وببيان ، والألف في المفرد منقلبة عن الواو والأصل: «تَوَجَّ وجَوَّرَ وقَوَّعَ ونَوَّرَ وبَوَّبَ» .

وما جُمع ، غير هذه الأربعة ، على «فِعْلان»، فهو على خلاف القياس : كصِنَو^(٤) وصِنَوَانٍ ، وغزالٍ وغِزْلَانٍ ، وصِوَارٍ^(٥) وصِيرَان ، وظلِيمٍ وظَلِمَان^(٦) ، وخروفٍ وخِرْفَان ، وقِنَوٍ وقِنَوَان^(٧) ، وحائِطٍ وحِيطَان ، وجِسلٍ وجِسلَان^(٨) ، وخِرْصٍ وخِرْصَان^(٩) ، وخِيطٍ وخِيطَان^(١٠) ، وشِيحٍ وشِيحَان^(١١)؛

(١) النور: يجمع في القلة على «أنوار» وفي الكثرة على «نيران» .

(٢) القاع: المستوي من الأرض. ومثله القيعة بكسر القاف .

(٣) النار: تجمع قياساً في الكثرة أيضاً على «نيار» بكسر النون . وفي القلة على «أنوار» .

(٤) الصنو: الأخ الشقيق . والعم ، والابن ، والمثل «أي الشبيه المماثل» . والمؤنث: «صنوة» . وفرع النخلة الثابت في أصلها . فإذا نبت في أصل النخلة نخلتان فأكثر، فكل واحدة صنو . والنخلتان صنوان «بصيغة المثني» والجماعة صنوان «بوزن غزلان» . وقد يراد بالصنو كل فرع ينبت في شجرة . نخلة كانت أو غير نخلة . ويجوز في «صنوان» كسر الصاد وضمها .

(٥) الصوار، بكسر الصاد وضمها: القطيع من البقر ووعاء المسك . وجمع الصوار على «صيران» شاذ . باعتبار كسر أوله . وأما باعتبار ضمه فجمعه عليه هو القياس . كغلام وغلمان . كما ستعلم .

(٦) الظليم: ذكر النعام . والأنثى: «ظليمة» .

(٧) القنو بكسر القاف وضمها: عنقود النخل وهو كعنقود العنب . ويقال له أيضاً العذب . بكسر فسكون . والكباسة ، بكسر الكاف ، من كسر القاف في «قنو» كسرهما في الجمع . ومن ضمها فإنه يضمها في الجمع .

(٨) الحسل: بكسر فسكون: ولد الضبية حين يخرج من البيضة . والضب: حيوان يشبه الخردون . والأنثى «ضبة» .

(٩) الخرص: بكسر الخاء وضمها: سنان الرمح ، وحلقة الذهب والفضة ، وحلقة القرط والحلقة الصغيرة . ويجوز في «الخرصان» كسر الخاء وضمها ، باعتبار كسرهما في المفرد وضمها فيه .

(١٠) الخيط: بكسر الخاء : جماعة النعام .

(١١) الشيح ، بكسر الشين : من نبات البادية ، ترعاه الإبل والخيل وهو طيب الرائحة .

وَضَيْفٍ وَضَيْفَانٍ ، وَشَيْخٍ وَشَيْخَانٍ ، وَفَصِيلٍ وَفَصِيلَانٍ^(١) ، وَصَبِيٍّ وَصَبِيَّانٍ ،
وَشُجَاعٍ وَشُجَعَانٍ^(٢) .

(١٤) فُعْلَانٌ : كَقُضْبَانٍ وَحُمْلَانٍ

وهو جمعٌ لثلاثة أشياء ، (الأول) اسم على وزن «فَعِيلٍ» : كَقُضْبِيٍّ
وَقُضْبِيَّانٍ ، وَرَغِيْفٍ وَرُغْفَانٍ ، وَكَثِيْبٍ^(٣) وَكُثْبَانٍ ، وَفَصِيْلٍ وَفُصْلَانٍ^(٤) ، وَقَفِيْرٍ
وَقُفْرَانٍ^(٥) وَبَعِيْرٍ وَبُعْرَانٍ ، وَقَفِيْزٍ وَقُفْرَانٍ^(٦) .

(الثاني) : اسمٌ صحيح العين ، على وزن «فَعَلٍ» : كَحَمَلٍ
وَحُمْلَانٍ^(٧) ، وَذَكَرٍ وَذُكْرَانٍ ، وَخَشَبٍ وَخُشْبَانٍ ، وَجَدَعٍ وَجُدَعَانٍ^(٨) .

(الثالث) : اسمٌ صحيح العين ، على وزن «فَعَلٍ» : كظَهْرٍ وَظَهْرَانٍ ،

(١) إن كسرت الفاء في «فصلان» كانت جمعاً شاذاً ، وإن ضممتها فهي جمع قياسي كما ستعلم .
(٢) جمع الشجاع «شجعان» بكسر الشين شاذ ، وإن كان على وزن «فعال» كغلام وغللمان لأنه صفة .
وهذا الوزن إنما هو للأسماء ، لا للصفات : وكذا إذا قلت «شجعان» بضم الشين ، فهو جمع شاذ
أيضاً كما ستعلم .

(٣) الكثيب بفتح فكسر : التل من الرمل .

(٤) الفصلان ، بالضم : جمع قياسي لفصيل . وجمعه على «فصلان» بكسر الفاء جمع له شاذ كما
تقدم .

(٥) القفير : بفتح فكسر : خلية النحل والزنبيل والطعام بلا أدام .

(٦) القفيز : نوع من المكابيل .

(٧) الحمل ، بفتحتين : الحروف .

(٨) الجدع ، بفتحتين : ما كان من أولاد الشياه في السنة الثانية ، وما كان من أولاد البقر وذوات
الحافر ، كالحليل ونحوها ، في الثالثة ، وما كان من الجمال في الخامسة أو السادسة والأنتى «جدعة»
وإنما جمعوه على «فعلان» مع أنه صفة وفعلان ليست لشيء من الصفات لأنهم أجروه مجرى
الأسماء . فهو اسم لذكر الحيوان إذا بلغ هذه السنين «والجدع» أيضاً الشاب الحدث . ومنه «الدهر
جدع أبداً» أي : لا يهرم فهو جديد دائماً كأنه شاب . ويقال . «وهو في هذا الأمر جدع» أي هو
حديث عهد فيه .

وبطن وبُطنان ، وعَبْدٍ وعُبدان^(١) ، ورُكْبٍ ورُكبان^(٢) . ورَجْلٍ ورجلان^(٣) .

وما وردَ، من غير هذه الثلاثة، مجموعاً على «فعلان»، فهو على غير القياس : كواحدٍ ووُحدان ، وأوحدَ وأُحدان^(٤) ، وجدارٍ وجُدْرانٍ وذئبٍ وذُؤبان^(٥) ، وراعٍ ورُعيان ، وشابٍ وشَبان ، وخرصٍ وخُرْصان^(٦) ، وزقاقٍ وزُقَّان^(٧) ، وزِقٌّ وزُقَّان^(٨) ، وحائرٍ وحُوران^(٩) ، وحُوارٍ وحُوران^(١٠) وشُجاعٍ

(١) العبد في الأصل صفة . وقد تنوسي فيه معنى الوصفية بعد استعماله الأسماء كما تقدم في الكلام على جموع القلة .

(٢) الركب : اسم لفظه مفرد ومعناه جمع . فهو للجماعة من أصحاب الإبل في السفر . وربما أطلق على أصحاب الخيل . وجمعه : «ركبان» بضم الراء . وليس هو بجمع «راكب» كما قال بعض اللغويين والنحاة وجعلوها جمعاً شاذاً له . وليست «الركبان» جمعاً شاذاً لراكب على الصحيح . بل هي جمع «ركب» كما ذكرنا . وقد خرج الركب عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية فهو اسم للجماعة المذكورين . ولاستعماله استعمال الأسماء جاز جمعه على «ركبان» .

(٣) الرجل بفتح فسكون : اسم بمعنى الراجل وهو الماشي على رجله . وليست الرجلان جمعاً للراجل ولا لغيره مما ذكره اللغويون الذين يذكرون عدة أسماء ثم يتبعونها بعدة جموع فيتوهم من لا خبرة له أن كل واحد من هذه الجموع جمع لما تقدمه من الأسماء . والنحاة يذكرون أن «الرجلان» جمع للراجل على الشذوذ والحق أنها جمع للرجل ، بفتح فسكون كما ذكرنا .

(٤) تقول : فلان أوحد زمانه وواحد دهره ولا واحد له : أي لا نظير له . و«أحدان» أصله : «وحدان» فهمزته مبدلة من الواو . وتقول : أوحدته الله . أي : جعله واحد زمانه .

(٥) الذئب : كلب البر . والواحدة «ذئبة» ويجوز ترك الهمزة ، فيقال «ذيب» والذؤبان أيضاً : صعاليك البادية ولصوصها ، لأنهم كالذئاب .

(٦) يجوز في «الخرصان» كسر الحاء وضمها ، كما تقدم . وكلاهما جمع شاذ .

(٧) الزقاق ، بضم الزاي : طريق ليس بالمتسع ، نافذاً كان أو غير نافذ فإن كان الطريق غير ناذل ، فهو «الردب» بفتح الراء وسكون الدال . والزقاق يذكر ويؤنث : وأهل الحجاز يؤنثون الزقاق والطريق والسبيل والسوق والصراط : وتميم تذكر ذلك ، كما في المصباح ، نقلاً عن الأخفش .

(٨) الزق ، بكسر الزاي : السقاء ، وهو الظرف الذي ينقل فيه الماء . ويجمع قياساً في القلة على وزن «أزقاق»، وفي الكثرة على «زقاق» بكسر الزاي .

(٩) الحائر مجتمع الماء ، وحوض يسيل إليه مسيل ماء الأمطار ، والمكان المظمن من الأرض . والبستان : ويجمع أيضاً على «حيران» بكسر الحاء . وهذا أيضاً جمع شاذ كما عنمت .

(١٠) الحوار : بضم الحاء : ولد الناقة من ساعة ما يولد إلى أن يفصل عن أمه فإذا فصل عنها فهو «فصيل» . يجمع أيضاً على «حيران» بكسر الحاء قياساً ، كغلام وغلمان .

وشُجَعان ، وأَسودَ وسُودان ، وأحمرَ وحُمران ، وأبيضَ وبيضان ، وأعمى
وعُميان ، وأعورَ وعُوران .

«والذي نراه أن «السودان» وما بعدها ، إنما هي جمع : «سود وحممر
وبيض وعمي وعور» ، وأن هذه هي جمع : «أسود وأحمر وأبيض وأعمى
وأعور» . ومع هذا فجمعها على فعلان « مخالف للقياس » .

(١٥) فَعَلَاءُ : كُنْبَهَاءُ وَكُرْمَاءُ

وهو جمعٌ لشيئين : (الأولُ) : صفةٌ لمذكر عاقلٍ على وزن «فَعِيل» ،
بمعنى «فاعل» ، صحيحة اللام ، غيرُ مُضاعفة ، دالة على سجية مدح أو
ذمٍّ . كنبهٍ ونبهاءٍ ، وكريمٍ وكُرماءٍ ، وعليمٍ وعُلمَاءَ ، وعظيمٍ وعُظَمَاءَ ،
وظريفٍ وظُرفاءَ ، وسميحٍ وسُمَحَاءُ^(١) ، وشجاعٍ وشُجَعَاءُ^(٢) ، ولثيمٍ
ولُؤْمَاءَ ، وبخيلٍ وبُخلاءَ ، وخُشينٍ وخُشْنَاءُ^(٣) ، وسميحٍ وسُمَجَاءُ^(٤) ، وجبينٍ
وجُبنَاءُ^(٥) . أو تدل على مشاركة : كشريكٍ وشُركاءَ ، وجليسٍ وجُلُساءَ ،
وخليطٍ وخُلُطاءَ ، ورفيقٍ ورُفقاءَ ، وعَشِيرٍ وعِشْرَاءَ ، ونديمٍ ونُدْمَاءَ . وهي
بمعنى : مُشَارِكٍ ومُجَالِسٍ ومُخَالِطٍ ومُرافِقٍ ومُعَايِشٍ ومنادِمٍ .

(الثاني) : صفةٌ لمذكر عاقلٍ ، على وزن «فاعل» ، دالةٌ على سجيّة

(١) السميع : الجواد ، صفة من الجود وهو «سمع» أيضاً وهي «سمحة» .
(٢) الشجاع : الشجاع ، ويجمع قياساً على «شجعان» بضم الشين . وليس «الشجعان» جمعاً لشجاع
شدوذاً ، كما قالوا : وإنما هو جمع لشجاع على القياس . والشجاع يجمع شدوذاً على «شجعان» .
(٣) الخشين : الخشن الطبع . وأما ضد الناعم فهو «الخشن» ، بكسر الشين .
(٤) السميع : القبيح ، ومثله سمح . ولين سمح : لا طعم له .
(٥) الجبين : الجبان . وجمعه جبناء . وقد جمعوا ، شدوذاً ، جباناً على (جبناء) ، شبهوه بجرين ،
لأنه مثله في الوصفية وعدد الأحرف وزيادة حرف المد .

مدحٍ أو ذمٍّ : كعالمٍ وعُلماءٍ ، وجاهلٍ وجُهلاءٍ ، وصالحٍ وصُلحاءٍ ، وشاعرٍ وشُعراءٍ . وشُدُّ جمع جبانٍ على «جُبَّاء» .

(١٦) أفعلاءٌ : كأنباءٍ وأشداءٍ

وهو جمع لصفةٍ على وزن «فَعِيلٍ» معتلّة اللام . أو مضاعفةٍ . فالمعتلة اللام : كنبى وأنبياءٍ ، وصفيٍّ وأصفياءٍ ، ووصيٍّ وأوصياءٍ ، ووليٍّ وأولياءٍ . والمضاعفة : كشديدٍ وأشداءٍ ، وعزيزٍ وأعزّاءٍ ، وذليلٍ وأذلاءٍ .

صيغٌ منتهى الجموع

من جموع الكثرة جمعٌ يقال له : «منتهى الجموع» و«صيغة منتهى الجموع» وهو كلُّ جمعٍ كان بعد ألف تكسيه حرفان^(١) ، أو ثلاثة أحرف وسَطُها ساكنٌ : كدراهمٍ ودنانيرٍ .

وله تسعة عشر وزناً . وهي كلها لمزيدات الثلاثيِّ ، وليس للرباعيِّ الأصول وخماسيةٍ إلا «فعاللٌ وفعاليلٌ» ويشاركهما فيهما بعضُ المزيدٍ فيه من الثلاثيِّ ، كما ستري .

(١ و ٢) فعاللٌ وفعاليلٌ : كدراهمٍ ودنانيرٍ

ويُجمع على «فعاللٍ» كلُّ اسمٍ رباعيٍّ الأصول ، مجردٌ : كدراهمٍ ودراهمٍ ، والمزيدُ فيه منه : كغَضَنَفَرٍ^(٢) وعضافِرٍ ، والأسماءُ الخماسيةُ

(١) ألف التوكسير: هي التي تزداد في بعض جموع الكثرة.

(٢) الغضنفر: الأسد.

الأصولِ المجرّدةُ : كسفرجل وسفارج^(١) ، والمزيدُ فيه منه : كعندليب^(٢) وعنادل .

ويُجمعُ على «فعاليل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفٌ علّةٌ ساكنٌ : كقرطاس^(٣) وقراطيسَ ، وفرُدوس^(٤) وفراديسَ ، وقنديل وقناديل ، ودينار ودنانير .

ويلحقُ بالرباعيِّ المجرّدِ ومزيده (من حيثُ جمعهُ على فعاللٍ أو فعاليلٍ) ما يُشبههما من الثلاثيِّ المزيدِ في حشوه ، أو في آخره ، حرفٌ صحيحٌ . فالمزيدُ في حشوه : كسُنبل^(٥) وسنابل ، وقُمس^(٦) وقمامسَ ، وسكين وسكاكين ، وسفود^(٧) وسفافيد ، وفُرُوخ^(٨) وفراريخ . والمزيدُ في آخره : كشدقم^(٩) وشداقم ، وفَسْحُم وفَساحم ، وقُعْدُد^(١٠) وقعادد ،

(١) بحذف آخره، وذلك بأن الاسم إذا تجاوز أربعة أحرف، ولم يكن رابعه حرف علة ساكناً، فإنه يرد إلى الرباعي، بالحذف عند جمعه أو تصغيره، كما ستعلم .

(٢) العندليب طائر حسن الصوت يصوت ألواناً من الأصوات . ويسمى الهزار، والبلبل، والعندل أيضاً . وعندل العندليب : صوت . والعندلة : تصويته .

(٣) القرطاس : ما يكتب فيه ، والصحيفة من أي شيء كانت ، والهدف ينصب ليرمي إليه . يقال : رمى فخرطس ، أي أصاب القرطاس ، أي الهدف .

(٤) الفردوس : الجنة ، والبستان ، من الأودية : ما تنبت ضرورياً من النبت ، وهو يؤنث ويذكر . والفردوس كلمة إشتراك فيها كثير من اللغات . وقال الفراء هو عربي ، واشتقاقه من الفردسة ، وهي السعة .

(٥) السنبل : واحدة «سنبله» . ويقال : سنبل الزرع ، إذا أخرج سنبله ، والنون فيه زائدة لأنه يقال فيه أيضاً : (سبل بفتحين) ، وواحدة (سبله) . ويقال : أسبل الزرع أي : أخرج سبله .

(٦) القمس ، بضم القاف وتشديد الميم مفتوحة : الرجل الشريف ، والميم الثانية من الميم المشددة زائدة ، لسقوطها في (قوس) وهو الأمير والملك الشريف .

(٧) السفود ، بفتح السين وتشديد الفاء مضمومة ، الحديدية التي يشوي بها اللحم .

(٨) الفروخ : السنبل الذي استبان عاقبه وانعقد حبه .

(٩) الشدقم : الواسع الشدق ، وهو جانب الفم .

(١٠) القعدد ، بضم القاف والبدال : الجبان اللئيم القاعد عن الحرب وعن المكارم ، يقعد فلا ينهض إليها . وهو أيضاً الحامل ، واللئيم من الحسب ، والذي يقعد به نسبة .

وسرحانٍ وسراحين ، وشِمْلَال^(١) وشَمَاليل .

«أما الثلاثي الأصول ، الذي زيادته في أوله : كاصبع ، المزيد فيه حرف علة في حشوه كخاتم وكودن^(٢) وصيرف وصحيفة وعجوز ، أو في آخره : كجبلَى وكرسي ، فله غير «فعاليل» من صيغ منتهى الجموع الآتي بيانها» :

(٣ و ٤) أَفَاعِلٌ وَأَفَاعِيلُ : كَأَنَابِلٌ وَأَصَابِيرُ

ويجمع على «أفاعِل» شيئان : (الأوّل) : ما كان على وزن «أفعل» ، صفة للتفضيل : كأفْضَلُ وأفَاضَلُ . فإن كان صفة لغير التفضيل : كأحمر وأزرق وأسود وأعرج وأعمى ، لم يُجمع عليها وإنما يُجمع على «فُعَل» كحمر وزُرق . كما تقدم ، إلا إذا خرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية ، فيجمع هذا الجمع : كأسود (للحية) وأساودَ ، وأجدل (للصقر) وأجادل ، وأدهم (للقيد) وأداهم . ومثل : أجمر وأزرق وأعرج وأعمش (أعلاماً) ، فتجمعُ على «أحامرَ وأزارقَ وأعارجَ وأعامشَ» .

(الثاني) : اسمٌ على أربعة أحرف ، أوله همزة زائدة : كإصبع وأصابع ، وأنملة وأنامل . ولا يعتدُّ بعلامة التانيث التي تلحقه ، كما رأيت . وكذا لا يعتدُّ بها في كل الصيغ التي ستذكر .

(١) الشمّال : الناقة السريعة ، ومثلها (الشمليل والشمال) والكل بكسر الشين . يقال : شمل الرجل وانشمل وشمل تشميلاً وشملاً ، أي أسرع ، واللام الثانية في شمّال وشمليل زائدة .

(٢) الكودن . الفرس الفحين والفيل . والبغل . والحمار . والبرذون . واشتقاقه من الكدانة . وهي الهجنة . والكودن أيضاً . البلبد . والثقيل . وكودن الرجل : أبطأ في مشيه .

ويُجمع على «أفاعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفٌ مدٌّ
كأسلوب وأساليب، وإضبارة وأضابير^(١).

(ومثل «آدم»^(٢) وزنه «فاعل» لأنه أصله: «آدم»، قلبت همزته الثانية
مدة، ويجمع على «أوادم» على وزن «أفاعيل» لا على وزن «فواعل» كما
قالوا. وذلك لأن الهمزة في أوله هي زائدة وهي همزة «أفعل» الصفة المنقول
عنها الاسم. فهي كهمزة «أجدل» نثبتها في الجمع كما نثبتها في «جادل».

وتقول في جمع أول. «أوائل» بوزن «أفاعيل». لأن «أول» أصله «أوال»
أو «أأول»^(٣) وكلاهما وزنه «أفعل».

وهكذا تقول في كل ما كان على وزن «أفعل» من الأسماء أو الصفات
التي تشبه ما ذكرنا.

(٥ و ٦) تفاعلٌ وتفاعيلٌ: كَتَجَارِبٌ وتَسَابِيحٌ

ويُجمع على «تفاعل» اسمٌ على أربعة أحرف، أوله تاء زائدة. كتنبل^(٤)

(١) الإضبارة، الحزمة من الكتب والسهام.

(٢) آدم، أبو البشر «صلوات الله عليه» والآدم في الأصل: الأسمر. والأنثى، (أدماء) واشتقاقه من
الأدمة (بضم الهمزة) وهي السمرة. وجمعه: «آدم» بضم فسكون، كأحمر وحمرة ويجمع أيضاً على
«أدمان» كأنها جمع الجمع، ومرجع الاشتقاق إلى معنى الأرض لأن الأديم هو وجه الأرض، وهو
ضارب اللون إلى السمرة. ومنه الأديم: للجلد الأحمر وآدم «عليه السلام» مخلوق من أديم
الأرض، من التراب: فهذا وجه تسميته بذلك. وقد اتفقت اللغات السامية على هذه التسمية.
ومنها سرى إلى غيرها من اللغات. وآدم، الذي يجمع على «أوادم» هو ما سمي به. أما إن كان
صفة، فيجمع على «آدم» قياساً، وعلى «أدمان» شذوذاً.

(٣) أول: إن اعتبرت أنه مشتق من «وأل إليه يثل وألا» بمعنى: لجأ إليه كان أصله: «أوال». وإن
اعتبرت أن اشتقاقه من «أل يؤول أولاً» بمعنى: رجع وعاد، كان أصله «أول» وكلا الاشتقاقين
صحيح، لأن الإلتجاء والرجوع يرجعان إلى معنيين متقاربين، لأن الأول هو ملجأ يرجع إليه
الثاني، أو مرجع يلجأ إليه.

(٤) التنبل «بوزن درهم» والتنبال والتنبالة «بكسر أولهما والتنبل «بضم أوله» القصير. والتاء فيه =

وتنايِل، وتجربةٍ وتجاربٍ.

ويجمع على «تفاعيل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفٌ مد : كتقسيمٍ
وتقاسيمٍ ، وتسيحةٍ وتسايحٍ ، وتنبالٍ وتُنْبُولٍ وتنبالةٍ وتناييلٍ ، وتفراجٍ
وتفاريحٍ^(١).

(٧ و ٨) مفاعل ومفاعيل : كمساجد ومصايح

ويجمع على (مفاعل) ما كان على أربعة أحرف، أوله ميم زائدة :
«كمسجد ومساجد، ومكنسة ومكانس».

(وما كان منه ثلثه حرف مد «والحرف هنا لا يكون إلا أصلياً ، أو منقلباً
عن أصل» ، فإن كان ياء أبقيتها على حالها ، كمصيف ومصايف ، ومعيشة
ومعايش ، ومعيبة ومعائب . وإن كان منقلباً عن أصل رددته إلى أصله :
كمفازة ومفاوز «واشتقاقها من الفوز» ومغارة ومغاور «واشتقاقها من الغور»
ومنارة ومناور «واشتقاقها من النور» : ولا يجوز قلب حرف المد هنا همزة لأنه
ليس بزائد كما هو في صحيفة وصحائف ، ومدينة ومدائن ، وسحابة وسحائب
وكلها بوزن «فعال» إلا ما شذ من قولهم : مصيبة ومصائب . وحقها أن تجمع
على «مصاوب» لكن العرب قد أجمعت على همز «المصائب» وقد قيل : «همز
المصائب من المصائب» على أنها قد أجمعت أيضاً على مصاوب ، كما هو
القياس . وكذا قالوا في جمع منارة : «مناور» على القياس ، «مناثر» على
الشدوذ).

= زائدة . واشتقاقه من «النبيل» بفتح النون والباء . وهي صغار الحجارة . والنبلة «بضم فسكون» :
اللجمة الصغيرة ، والحجر الصغير .

(١) التفاريح : خروق القباء والدرايزين «أي فتحاتها» ، وفتحات الأصابع . والمفرد «تفراج» بكسر
فسكون . و«التفرجة» بكسر فكسر ، مثل التفراج وقد جمعها في القاموس على تفاريح ، وحقها أن
تجمع على «تفارج» بلا ياء .

ويجمع على «مفاعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مدٍّ :
كمصباح ومصباح ، ومطمورة ومطامير^(١) وميثاق ومواثيق .

(٩ و ١٠) يَفَاعِلُ وَيَفَاعِيلُ : كَيَحَامِدُ وَيَحَامِيمُ

يُجمع على «يفاعل» اسم على أربعة أحرف ، أوله ياءٌ زائدة :
«كَيَحَامِدُ»^(٢) وَيَحَامِدُ ، وَيُعْمَلُ»^(٣) وَيَعَامَلُ» .

ويُجمع على «يفاعيل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفٌ مدٍّ :
«كَيَحْموم»^(٤) وَيَحْمومٌ ، وَيَنْبوعٌ وَيَنْبِيعُ» .

(١١ و ١٢) فَوَاعِلُ وَفَوَاعِيلُ : كَخَاتِمَ وَطَوَاحِينِ

يُجمع على «فواعل» ثلاثة أشياء : (الأوّل) : اسمٌ على أربعة أحرف ،
ثانيه واو أو ألف زائدتان : «ككُوثر»^(٥) وكُوَثرٌ ، وخَاتِمٌ^(٦) وخَوَاتِمٌ ، وجَائِزٌ^(٧)

(١) المطمورة : حفرة يطمر فيها الطعام «أي القمح ونحوه» أي يخبأ وطمرها بطمرها طمراً «بوزن نصر ينصر» : ملاًها والمطمور أيضاً : البيت بيني في جوف الأرض .

(٢) يحمد «بوزن المضارع من حمد» : اسم علم على رجل . فهو علم منقول عن الفعل المضارع .

(٣) اليعملة الناقفة النجبية المعتملة المطبوعة على العمل ، والجمل ، يعمل . ولا يوصف بهما ، إنما هما إسمان .

(٤) اليحموم ، الدخان الشديد السواد ، والأسود من كل شيء .

(٥) الكوثر : السيد الكثير الخير والمعطاء - والنهر - ونهر في الجنة والكثير من كل شيء .

(٦) الخاتم ، يجوز فتح تائه وكسرهما . ومثله الطابق والقالب والطابع ، يجوز فيها فتح ما بعد الألف وكسره .

(٧) أجائز : الخشبة المعترضة بين حائطين ، تحمل خشب البيت ، وتوضع عليها أطراف الخشب .

ويجمع أيضاً في القلة على «أجوزة» وفي الكثرة على «جوزان» بضم الجيم وكلاهما من شواد الجموع ، كما علمت من قبل .

وجوائز ، وخالفية^(١) وخوالف ، وناصية ونواص^(٢) ، وناقفاء ونوافق^(٣) إلا ما كان منه معتل العين واللام ، فيجمع على مثال «فعالي» (بفتح الفاء واللام): «كزاوية وزوايا»^(٤) ، وراوية وروايا^(٥) ، وحاوية وحاوياء وحوايا»^(٦).

(الثاني): ما كان من الصفات على وزن «فاعل»، للمؤنث: «كحائض وحوائض، وطالق وطواثق، وناهد ونواهد»^(٧). أو للمذكر غير العاقل: «كصاهل وصواهل، وشاهق وشواهق». وشذ جمعهم: «هالكاً وناكساً وفارساً» من المذكر العاقل، «هواجس ونواكس وفوارس».

(الثالث): ما كان من الصفات على وزن «فاعلة»: «ككاتبة وكواتب، وشاعرة وشواعر، وخاطئة وخواطىء»^(٨)، وخاطية وخواط^(٩): وما كان منه يوصف به المذكر والمؤنث ، فيجمع على «فواعل» أيضاً «كخالفه وخوالف».

(١) الخالفة: عمود من أعمدة الخيمة في مؤخرها ، والمرأة «سميت بذلك لتخلفها في بيتها عن الغازين والمتمحلين والكادحين» والرجل الأحمق، والرجل لا خير فيه ، والكثير الخلاف والذي يتخلف عن عمل الرجال.

(٢) الناصية مقدم الرأس حيث ينبت الشعر وهي أيضاً شعر مقدم الرأس وتسمى «الطرة».

(٣) الناقفاء: حفرة كالنفق يحفرها اليربوع. وهو نوع من الفأر، طويل اليدين قصير الرجلين جداً .

(٤) الزاوية: ركن البيت .

(٥) الراوية: البعير، أو البغل، أو الحمار، الذي يستقى عليه الماء: وأصله من «روى البعير الماء يرويه» أي حمله. فهو راوية ، والتاء فيه للمبالغة: ثم أطلق الراوية على كل دابة يستقى عليها .

ومنه يقال: «رويت الحديث» إذا حملته ونقلته. «ورويت فلاناً الحديث ترويه» من باب التفعيل .

(٦) الحوايا: الامعاء ومفردها حاوية وحاوياء وحوية .

(٧) الناهد: من برز ثديا وتكعب وارتفع . والنهد: الثدي ، سمي به لارتفاعه ومنه «فرس نهد» أي مرتفع .

(٨) الخاطئة «بالهمزة»: اسم فاعل من خطيء بخطأ خطأ - بوزن علم يعلم علماً - بمعنى أذنب

والخطيء «بكسر فسكون» والخطيئة: الذنب . والخطأ «بفتح حين» والخطاء «بالمدة»: ضد الصواب

يقال: «أخطأ بخطيء» إخطاء فهو مخطيء» إذا فعل غير الصواب عامداً كان أو غير عامد .

(٩) الخاطية «بالياء» اسم فاعل من خطا يخطو خطأً إذا مشى، فهو خاط وخطي وخطيئة وخطيئة وخطيئة وخطيئة فإذا حذف الياء قلت: خاط .

ويجمع على «فواعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفٌ مد :
«كطاحونة وطواحين، وطومار وطوامير»^(١).

واعلم أن الجواهر والجوارب والكواغد والطواجن^(٢) ونحوها ، من
الجموع التي مفرداتها معربة ، ليس وزنها فواعل ، كما قالوا ، وإنما هو
فعالل ، وكذلك اليواقيت والشواهين والجواميس والخواتين^(٣) ونحوها ، ليس
وزنها فواعيل وإنما هو فعاليل . لأن وزن فواعل وفواعيل لما كان ثانيه ألفاً أو
واواً زائدتين . وهذه الكلمات أعجمية معربة ، ولا يجوز أن يحكم بزيادة
حرف في كلمة غير عربية ، إذ لا وجه للحكم بزيادة حرف في كلمة غير
عربية ، إذ لا وجه للحكم بالزيادة . فالألف والواو فيها أصليتان ، كالدال في
درهم والراء في قرطاس . هذا هو الحق عند التحقيق .

(١٣ و ١٤) فياعل وفياتل : كصيارف ودياجير

ويجمع على «فياتل» ما كان على أربعة أحرف، ثانيه ياء زائدة:
«كصيرف وفياتل»^(٤) وهيزعة وهيازع»^(٥).

ويجمع على «يفاعيل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفٌ مدّ : «كديجور

-
- (١) الطومار: الصحيفة يكتب فيها .
(٢) ومفرداها : جوهر وجورب وكاغد بفتح الغين وطاجن بكسر الجيم وفتحها والكاغد : ما يكتب
فيه . والطاجن : المقلاة يقلى عليها . ومثله الطيجن . والطجن : القلي ، والمطجن بتشديد الجيم
مفتوحة : القلي في الطاجن .
(٣) ومفرداها : ياقوت ومناهين وجاموس وخاتون . والشاهين : طائر من الجوارح ، والخاتون : المرأة
الشريفة ، وربة البيت المتصرفة فيه . وهي كلمة أعجمية ، تكلم بها الفرس والترک ، ولم تعرب
فهي من الدخيل ، وعربيتها عقيلة وجمعها عقائل .
(٤) الصيرف والصيرفي : النقاد ، والمحال في الأمور المتصرف فيها المجرب لها ، وهما أيضاً : صراف
الدراهم المعروف ، وجمع الصيرف : صيارف ، وجمع الصيرفي صيارفة : والتاء بدل من ياء
النسبة في الجمع كما ستعلم .
(٥) الهيزعة : الخوف ، والجلبة في القتال .

ودياجير^(١)، وصيخود وصياخيد^(٢)، وصيداح وصياديح^(٣).

(١٥) فعائل : كصحائف وسحائب وكرائم .

ويُجمعُ عليها شيئان : «الأول» : اسمٌ مؤنثٌ ، على أربعة أحرف ، قبل آخره حرف مد زائد ، سواء أكان تأنيثه بالعلامة «كسحابة وسحائب ، ورسالة ورسائل ، وذؤابة^(٤) وذوائب ، وحمولة وحمائل^(٥) وصحيفة وصحائف ، وخليفة وخلائف ، وحلوبة^(٦) وحلائب ، وركوبة^(٧) وركائب ، ونطيحة ونطائح ، وذبيحة وذبائح^(٨) أم كان مؤنثاً بلا علامة : «كشمال (بفتح الشين) وشمالٍ (بكرها) وشمائيل^(٩) ، وعُقَاب^(١٠) وعقائب ،

(١) الديجور: الظلمة.

(٢) الصيخود: الصخرة العظيمة التي لا يرفعها شيء، ولا يعمل فيها الحديد. والمادة ترجع إلى معنى الشدة. ومنه يوم صيخود أي شديد الحرارة. وصخذ يومنا: اشتد حره. والصيخد: عين الشمس.

(٣) الصيحد والصيداح والصداح والصدوح: من يرفع صوته بالغناء. وصدح الطائر والإنسان يصدح صدحاً بوزن منع يمنع منعاً: غنى رافعاً صوته.

(٤) الذؤابة: الضفيرة من الشعر، إذا كانت مرسلة. فإن كانت ملوية: فهي عقيصة، وجمعها عقائص.

(٥) الحمولة: ما يعد للحمل عليه من الحيوان: جملًا كان أو حماراً أو غيرهما. وسواء أكانت عليه الأحمال أم لم تكن.

(٦) الحلوبة والحلوب من الإبل والغنم ونحوهما، ذات اللبن.

(٧) الركوبة: ما يركب، ومثلها الركوب. وأصلها الناقة تركب، ثم استعير لكل مركوب.

(٨) النطيحة: اسم الذي يموت من النطح. والذبيحة: اسم لما يذبح من الحيوان للأكل. وهما في الأصل بمعنى منطوحة ومذبوحة. غلبت عليها الاسمية فلحقتها التاء لا فرق بين أن يكون المنطوح والمذبوح ذكراً أو أنثى.

(٩) الشمال، بفتح الشين: ريح تهب من جهة القطب. ويجوز فيها الهمزة، فيقال «شمال»، و«الشمال» بكسر الشين مقابل اليمين.

(١٠) العقاب بضم العين: طائر من الجوارح، أنثى. وقيل: أنه يقع على الذكر والأنثى. فباعتبار أنه

أنثى يجمع في القلة على «أعقب» قياساً. وباعتبار أنه ذكر يجمع على أعقبه قياساً. فليس جمع عقاب على أعقبه شاذاً، كما قال النحاة. لأنه جمع له باعتبار تذكيره، لا باعتبار تأنيثه. ويكون يقع على الذكر والأنثى هو الحق، بدليل جمعهم إياه على أعقبه. وأفعلة لا تكون للمؤنث.

وعجوز^(١) وعجائز ، وسعيد^(٢) (علم امرأة) وسعائد». تقلب حرف المد في كل ذلك همزة.

وأما نحو: «عروب^(٣) ونوار^(٤) وجبان^(٥) وفروقة^(٦)»، فلا يجمع على «فعائل» لأن هذه الصفات لم تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية. فإن سميت بها جمعتها عليها.

وشذ من المؤنث جمع ضرة وحررة على «ضرائر وحرائر»، لأنه لم يزد قبل آخرها حرف مد. وشذ من المذكر جمع «صحيح ووصيد»^(٧) على صحائح ووصائد.

(الثاني) صفة على وزن «فعلية» بمعنى (فاعلة): (ككريمة وكرائم، وظريفة وظرائف، ولطيفة ولطائف، وبديعة وبدائع).

= الرباعي الذي رابعه حرف مد ، كما أن صيغة أفعال لا تكون للمذكر الرباعي الذي رابعه حرف مد . راجع مبحث جموع القلة في هذا الجزء . ويجمع عقاب ، أنثى وذكرًا في الكثرة ، على عقبان بكسر العين ويجمع عقبان عقابين ، فهي جمع الجمع .

(١) العجوز : المرأة الشيخة الهرمة ، أي الطاعنة في السن . وقد تؤنث بالياء لتحقيق معنى التأنيث . فيقال : عجوزة ومنع ذلك ابن السكيت . وقال : هو من كلام العامة . وقال يونس : سمعت العرب تقول عجوزة . ويقال للرجل عجوز أيضاً ، وقال في لسان العرب يقال للرجل عجوز ، وللمرأة عجوز . وجمع العجوز عجز بضمتين . فإن كان للمؤنث قلت : عجائز أيضاً ، وإن كان للمذكر ، لم يجمع على عجائز ، كما علمت . قال الأزهري : والعرب تقول لامرأة الرجل ، وإن كانت شابة : هي عجوز ، وللزوج ، وإن كان حدثاً : هو شيخها . قال : وقلت لامرأة من العرب : حالي زوجك . فتدمرت ، وقالت : هلا قلت : حالي شيخك ! . أقول : وهل يمنع أن يقال ، هو شيخها ، وهي شيخته !!

(٢) سعيد ، إن سميت به مؤنثاً منعتة من الصرف . وهكذا كل مذكر سميت به مؤنثاً .

(٣) العروب : المرأة المحببة إلى زوجها .

(٤) النوار : المرأة النفور من الريبة .

(٥) الجبان يكون للمذكر والمؤنث ، وهو الأفتح . وقد يقال للأنثى «جبانة» .

(٦) الفروقة : الشديدة الفرق ، أي الخوف . ويقال للرجل «فروقة» أيضاً .

(٧) الوصيد : الفناء أمام الدار ، والعتبة والوصيد والوصيدة : شبه الخطيرة ، وهو بيت يتخذ في الجبال للغنم ونحوها . إلا أن الوصيد تكون من الحجارة ، والخطيرة تكون من غصون الشجر .

(وأما «فعيلة» بمعنى مفعولة، باقية على الوصفية، فلا تكون. لأنه يجب ترك التأنيث اللفظي فيها، فيقال: «امرأة قتيل وجريح» فإن أنثت عند اللبس، لعدم ذكر الموصوف: كرأيت قتيلة وجريحة، فهي لا تجمع أيضاً على «فعائل»، لأن التاء عارضة. وأما قولهم: «نطيحة وذبيحة» فهما اسمان لما ينطح ويذبح من الحيوان، مذكراً كان أو مؤنثاً. وليستا صفتين، لأنهما خرجتا عن الوصفية إلى الاسمية. لذلك جمعوها على «نطائح وذباح»).

(١٦) فعالي «بفتح الفاء واللام» كعداري وعضامي

(١٧) فعالي «بضم الفاء وكسر اللام» كتراق وموام

(١٨) فعالي «بضم الفاء وفتح اللام»: كسكاري وعضابي.

ويجمعُ على «الفعالي والفعالي» أربعة أشياء (الأول): اسم على وزن (فعلي) بفتح فسكون: «كفتوى وفتاوي وفتاوي».

(الثاني): اسمٌ على وزن (فعلي) بكسر فسكون: كذفري^(١) وذفاري وذفار».

(الثالث): ما كان على وزن: فعلاء (اسماً): كصحراء وصحاري وصحار، أو صفة لأنثى ليس لها مذكر: «كعدراء وعداري وعدار».

(الرابع): ما كان على وزن «فعلي»، بضم فسكون صفة لأنثى ليس لها مذكر: «كجبلي وحبالي وحبالي». و«الفعالي»، في ذلك كله، هي الأصل. وقد فتحو لامها تخفيفاً.

يُجمع على «الفعال والفعالي» صفة على وزن «فعلان» أو «فعلي»: «كغضبان وغضبي وعضابي، وسكران وسكري وسكاري وسكاري، وعطشان

(١) الذفري: بكسر الذال: العظم الشاخص خلف الأذن.

وَعَطْشَى وَعَطَاشَى وَعُطَّاشَى ، وَكَسْلَانَ وَكَسَلَى وَكَسَالَى وَكُسَالَى ، وَغَيْرَانَ
وَغَيْرَى وَغَيَارَى وَغُيَارَى». والأفضل ضمُّ أولها في الجمع . وقد جمعوا ، على
غير قياس أسيراً على «أسارى»، وقديماً على «قُدَامَى».

ويُجمع على «الفعالى» ، وحدها ، ثلاثة أشياء : (الأول): اسم معتل
اللام على وزن «فَعِيلَة» «كهديةً وهدايا».

(الثاني): اسمٌ معتلُّ اللام على وزن «فَعَالَة» بفتح الفاء ، أو فِعَالَة ،
بكسرهما أو «فُعَالَة» بضمها : «كجداية^(١) وجدايا ، وهراوة وهراوى^(٢) . ونُقَاية^(٣)
ونُقَاية».

(الثالث): اسم معتل العين واللام ، على وزن «فاعلة»: «كزاوية
وزوايا».

وقد جمعوا على قياس ، يتيماً وأيماً^(٤) ، بظاهراً على «يتامى وأيامى
وطَهَارَى».

(وزوايا في الحقيقة ، وزنه «فواعل» : «ككاتبه وكواتب» والأصل :
«زوايي» فاستثقلوه فقلبوه إلى «زوايا» بضرب من الإبدال ، كما ستعلم في
بابه ، مشابهاً لفعالى ، من حيث زنتها اللفظية . وقد أهمل النحاة ذكر هذه
الأنواع الثلاثة ، المتقدمة في باب منتهى الجموع ، اعتماداً على ما ذكره في
باب الإبدال).

ويُجمع على «الفعالي» ، وحدها ، شيئان : (الأول): اسم ثلاثي :

-
- (١) الجداية ، بفتح الجيم ويجوز كسرهما : الغزال ، إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر وعدا بشدة ،
ذكراً كان أو أنثى . والجداية من أولاد الظباء بمنزلة الجدي من أولاد المعز .
(٢) الهراوة ، بكسر الهاء : العصا الضخمة .
(٣) النقاية ، بضم النون ، وقد تفتح : ما انتقته واخترت ، فالنقاية خيار الشيء وأفضله .
(٤) الأيم ، بتشديد الياء المكسورة: من لا زوج له من الرجال والنساء ، سواء تزوج من قبل أم لم
يتزوج .

مختوم بقاء التأنيث ، مزيد في آخره حرفُ علة : «كالمومة»^(١) والموامي ،
والسعلاة^(٢) والسَّعالي «والهبرية»^(٣) والهباري ، والترقوة^(٤) والتراقِي».

(الثاني): ما كان ثلاثياً مزيداً فيه حرفان ، أحدهما في حشوه ، والآخر
حرف علة في آخره : «كحبنطي»^(٥). ومثلُ هذا يجبُ أن يُحذف أحد
زائديه . فإن حذفت أولهما ، جمعته على «الفعالي» «كالحباطي» . وإن
حذفت حرف العلة ، جمعته «فعالل» : «كحبانط» .

وقد جمعوا الأهل والأرض والليللة على (الأهالي والأراضي والليالي)
شدوذاً . وهي ليست من هذا الباب .

وما كان على وزن (الفعالي) إذا تجرد من (أل) والإضافة ، حذفت
ياءه ، ونونته تنوين العوض^(٦) كحبالٍ وسعالٍ وتراقٍ .

(١٩) فعاليُّ «بتشديد الياء» : ككراسيِّ وقماري

ويجمع عليه شيثان ، (الأول): اسم على ثلاثة أحرف مزيد في آخره
ياء مشددة لا يراؤُ بها النسبُ: ككرسي وكراسي ، وأمنية وأماني ، وقُمري^(٧)
وقماري ، وزربي^(٨) وزرابيِّ وأنسيِّ وأناسي .

-
- (١) المومة ، بفتح فسكون: الصحراء الواسعة .
(٢) السعلاة ، بكسر فسكون ، الغول ، ومثلها السعلاة ، بالمد ، والسعل ، بالقصر .
(٣) الهبرية: ما تطاير من زغب القطن والريش . وما يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس كأنه
النخالة ، وهو ما يعرف بقشرة الرأس .
(٤) الترقوة ، بفتح فسكون فضم : عظم بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين . وهما ترقوتان .
(٥) الحبنطي ، بفتححتين فسكون : المتفخ البطن ، والممتلئ غيظاً . والحبط «بفتححتين» انتفاخ البطن من
طعام غير موافق .
(٦) راجع مبحث التنوين في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب .
(٧) القمري ، بضم فسكون : نوع من الحمام ، والأثنى قمرية . ويقال للذكر منه «ساق حر»
أيضاً .
(٨) الزربي ، بكسر فسكون: الطنفسة المخملة ، والبساط .

(الثاني): اسم مزيد في آخره ألف الإلحاق الممدودة. «كعلاء»^(١) وعلابيَّ وحرباء^(٢) وحرابيَّ».

وقد جمعوا إنساناً وظرباناً^(٣) على «أناسيَّ وظرابيَّ»^(٤) شذوذاً .
وما كان على وزن (فعالي) يجوز تخفيفه ، فيجيء على (فعال).
وتشديد يائه أكثر في الاستعمال .

صوغ منتهى الجموع

يجمع هذا الجمع كلُّ اسم رُباعيِّ الأصول : «كدرهم» : أو خماسيها «كسفرجل»، والمزيد فيه منهما : «كغضنفر»^(٥) وعندليب^(٦) ، وبعض الأسماء الثلاثية الأصول المزيد فيها: «كإصبع وتجربة ومسجد ويحمد»^(٧) وخاتمٍ وكوثرٍ وصيرَفٍ وسحابيةٍ وتنوفة^(٨) ومؤمأةٍ وسعلاةٍ وهبريةٍ وعنصوةٍ^(٩) وكرسی وحرباء ونشوان^(١٠) وجبلي وعلقى^(١١) وعذراء».

-
- (١) العلاء بكسر فسكون: عصب العنق، وهما علباوان يميناً وشمالاً.
 - (٢) الحرباء دوية تستقبل الشمس وتتلون ألواناً بحرها . ويضرب بها المثل بالتلون والأنثى حرباء .
 - (٣) الظربان ، بفتح فكسر : دوية كاهرة ، منتنة . ويجمع أيضاً على «ظرابين» قياساً .
 - (٤) يجمع الإنسان والظربان على «أناسي وظرابي»، شذوذاً . وأصلها «أناسين وظرابين» أبدلوا من النون ياء وادغموها في الياء قبلها . وقد قالوا في جمعها: «أناسين وظرابين» أيضاً على الأصل بلا شذوذ. والذي يجمع على «أناسي» قياساً إنما هو «إنسي» .
 - (٥) الغضنفر : الأسد .
 - (٦) عندليب طائر حسن الصوت . ويقال له الهزار أيضاً ، بفتح الهاء ، والبلبل .
 - (٧) يحمد: اسم علم لرجل .
 - (٨) التنوفة : المفازة من الأرض يخشى فيها الهلاك، والأرض البعيدة الأطراف، والفلاة لا ماء فيها ولا أنيس، ومثلها المومأة .
 - (٩) العنصوة ، بثلاث أوله : الشعر المتفرق، والقليل المتفرق من الثبت وغيره ، والبقية من كل شيء .
 - (١٠) النشوان : السكران ، وهي نشوى .
 - (١١) العلقى : نبت له قضبان دقاق تتخذ منها المكاس .

فما كان على أربعة أحرف ، مما تقدم بنيته على لفظه ، سواء أكان رباعي الأصول أم ثلاثيها ، فنقول في جمع ما ذكر : «دراهم وأصابع وتجاربُ ومساجدُ ويحامدُ وخواتمُ وكواثرُ وصيارفُ وسحائبُ وتنائفُ وموامٍ وسعال وهبار وعناصر وكراسي وحرابيٌّ ونشاوي وحبالي وحبال وعلاقي وعلاق وعذارى وعذارٍ»^(١).

وما زاد على أربعة أحرف، مما يُرادُ تكسيره على صيغة مُنتهى الجموع يحذف منه ما تختل معه صيغة هذا الجمع .

فإن كان الاسم رباعي الأصول حذفت زائده : «كسبُطري وسباطر»^(٢) وغضنفر وغضافر، واحرنجام وحرانجم، وقشعرار وقشاعر.

وإن كان ثلاثيها، فإن كان مزيداً فيه حرفان، حذفت واحداً : كمنطلق ومطالِق، ومقتحمٍ ومقاجِم ، ومتصبر ومصابر». وإن كان مزيداً فيه ثلاثة أحرف - حذفت اثنين : «كمستدع ومداع، ومخشوشن ومخاشين ومجلودٌ»^(٣) ومجالذ».

ويتعين حذف ما هو أولى بالحذف من غيره . والميم الزائدة في أول الكلمة أولى الزوائد بالبقاء من غيرها على كل حال . وتاءُ الإفتعال والاستفعال، ونون الأفعال، أولى بالبقاء من غيرها . وتفضلها الميم الزائدة . والهمزة والياء المصدرتان تفضلان في البقاء غيرهما «كأَلْدَدُ وألَادُ ، وَيَلْدَدُ وَيَلَادُ»^(٤) ، إلا نون الانفعال ، وتاءُي الإفتعال والاستفعال فيفضلنها في

(١) على الطالب أن يزن هذه الكلمات بموازن صيغ منتهى الجموع .

(٢) السبُطري : مشية فيها تبختر .

(٣) المجلودُ : الماضي المسرع في سيره . يقال : اجلود إذا مضى وأسرع . ويقال أيضاً : اجلود بهم السير، أي دام مع سرعة .

(٤) الأَلْدَدُ واليَلْدَدُ : الألد ، وهو الخصم الشديد الذي لا يعرف عما يريد .

البقاء: «كانطلاقٍ ونطاليق. واجتماع وتجاميع ، واستخراج وتخاريج».

وإن كان في الكلمة زيادتان متكافئتان ، لا تفضلُ إحداهما الأخرى فاحذف أيهما شئت ، فتقولُ : «سَرَانِدُ وَعَلَانِدُ ، وسَرَادٍ وَعَلَادٍ» في جمع «سَرَنَدِي (١) وعلندي» (٢). وذلك لأن النون والألف المقصورة، إنما زيدتا ليلحق الوزن بسفرجل. ولا مزية لإحداهما على الأخرى. وهذا شأنُ كل زيادتين زيدتا للإلحاق.

وُستثنى ، مما تقدم كله ، أن يكون الزائدُ حرفَ علة ساكناً قبل الآخر فينقلبُ - إن كان ألفاً أو واواً ، ياء . وإن كان ياءً يبقَ على حاله ، فتقولُ في جمع قرطاسٍ وفرَدَوْسٍ وقَنَدِيلٍ : «قرطاسٍ وفراديسٍ وقناديلٍ»، وتقول في جمع مصباحٍ وإضمامة (٣) وتهويل (٤) ومقدور (٥) ويعبوب (٦) وساجور (٧) وطومار (٨) وصيداح (٩) «مصايحٍ وأضماميمٍ وتهاويلٍ ومقاديرٍ ويعابيبٍ وسواجيرٍ وطواميرٍ وصياديحٍ».

وما كان مثل : «مختارٍ ومهتاجٍ ومنقادٍ ومحتاجٍ»، من الثلاثي المزيد فيه المعتل العين ، تحذف منه التاء والنون ، وتردُّ ألفه إلى أصلها ، من واو أو

-
- (١) السرندي . السريع في أموره ، والشديد . ومؤنثه «سرنداة»، والنون والألف فيه زائدتان . واشتقاقه من السرد: وهو إتيان العمل على ولاء وتتابع .
 - (٢) العلندي : الغليظ من كل شيء . ومنه الفرس العلندي ، والجمل العلندي . ومؤنثه : «علنداة» . واشتقاقه من «علد الشيء» من باب «فرج» إذا اشتد وصلب ، والنون والألف فيه زائدتان .
 - (٣) الاضمامة : الجماعة من الناس والحيل والكتب والرياحين وغيرها .
 - (٤) التهويل : ما هول به . وتهاويل الربيع : ما يظهر فيه من الزهر المختلف والتهاويل أيضاً : الألوان المختلفة ، وزينة التصاوير والنقوش والحلي .
 - (٥) المقدور : الأمر المحتوم .
 - (٦) يعبوب : النهر السريع الجري ، والفرس السريع الطويل .
 - (٧) الساجور : خشبة تعلق في عنق الكلب .
 - (٨) الطومار : الصحيفة .
 - (٩) الصيداح : العالي الصوت ، ومثله الصيدح .

ياء ، فيقال في الأولين : «مخايرٌ ومهايجٌ» ، وفي الآخرين «مقاويدٌ ومحاوجٌ» .
ولك أن تعوض من المحذوف ياء قبل الآخر فتقول : «مخايرٌ ومهايجٌ» ،
ومقاويدٌ ومحاوجٌ» ومثل ذلك : «منطاد» ، فتقول في جمعه : «مطاود
ومطاويد»^(١) .

غير أن باب الصفات ، المزيد في أولها ميمٌ ، تجمع جمعَ المذكر
السالم ، إن كانت للمذكر العاقل ، وجمع المؤنث السالم إن كانت لغيره
وجمعها جمع تكسير مستكرهٌ .

وإن كان ما يُرادُ تكسيره على صيغة مُنتهى الجموع خماسي الأصول
حذفتَ خامسهُ وبنيتُه على «فعالل» : كسفرجل وسفارج ، فإن زاد على
الخامسة طرحتَ مع خامسه ما زاد : «كعندليب وعنادل ، وقبعثرى
وقباعث»^(٢) .

وما حذف منه لبنائه على (فعالل) ، أو ما يشبهها في الوزن ، يجوز أن
يعوضَ من المحذوف بياء قبل الآخر ، فيبنى على (فعاليل) أو شبهها فكما
تقول في جمع : سفرجل ومنطلق وعندليب : «سفارج ومطالق وعنادل» : بوزن
(فعالل) ، تقول في جمعها أيضاً : «سفاريج ومطاليق وعناديل» ، على وزن
(فعاليل) . وكذلك يجوزُ ، على قلة ، إثباتُ هذه الياء قبل آخر ما لم يحذف
منه شيء . فكما تقول في جمع : معذرةٍ وخاتم : «معاذر وخواتم» ، تقول في
جمعهما أيضاً «معاذير وخواتيم» .

وقد تلحقُ التاء بعض أوزان منتهى الجموع ، فيكون جمعاً لما فوق

(١) المنطاد: المرتفع . يقال «بناء منطاد» ، أي مرتفع . وانطاد: ذهب في الهواء صدأً . ومنه سمي
المنطاد المعروف بالبالون . واصل المادة من الطود وهو الجبل .

(٢) القبعثرى الجمل العظيم ، والعظيم الشديد ، ودابة بحرية ، ومؤنثة قبعثرات .

الثلاثي ، مما لحقته ياء النسبة ، فتقول في جمع دمشقٍ ومغربيٍّ وأزرقِيٍّ^(١) وجوهريٍّ وصيرفيٍّ وصحفيٍّ^(٢) : «دماشقةٌ ومغاربةٌ وأزارقةٌ وجواهرَةٌ وصيارفةٌ وصحائفَةٌ» .

وقد يكونُ ما لحقته هذه التاء ، من منتهى الجموع ، جمعاً لغير المنسوب ، مما كان قبل آخره حرف مدٍّ زائد «وحرف المد هذا يجب حذفه ، إذا لحقت التاء هذا الجمع» ، مثلُ (جحاجحة وغطارفة) ، في جمع «جحجاجح^(٣) وغطريف^(٤)» فالتاء عوضٌ من حرف المد المحذوف .

وقد جاء ما لحقته هذه التاء أيضاً جمعاً للأسماء الأعجمية غير الثلاثية ، «سواء أكان قبل آخرها حرف مد أم لم يكن» : كالجواربة والزنادقة والأساورِة» في جمع «جورب وزنديق^(٥) وأسوار^(٦)» .

وما لحقته التاء من هذه الجموع ، فهو منها ، إلا أنه ينصرف ، فيُنون ويجرُّ بالكسرة .

اسم الجمع

اسمُ الجمع : هو ما تضمَّن معنى الجمع ، غير أنه لا واجدٌ له من

(١) الأزارقة : فرقة كانت من الخوارج أصحاب نافع بن الأزرق .

(٢) النسبة إلى الصحيفة والبديعة ونحوهما صحفيٌ وبدعيٌ ، بفتح أولهما وثانيهما كما ستعلم ذلك في باب النسبة .

(٣) الجحجاجح والجحججج : السيد المسارع إلى المكرام ، وجمع الأول جحاجيح وجحاجحة ، وجمع الثاني جحاجح .

(٤) الغطريف والغطراف : السيد ، والسخي السري الشاب .

(٥) الزنديق : من يظهر الإيمان ويبطن الكفر ، أو هو فاسد العقيدة الدينية ، وهو معرب زنده ، أي : المعتقد بالزند ، وهو كتاب للمجوس من الفرس .

(٦) الأسوار ، بضم الهمزة : قائد الفرس . والأساورَة أيضاً : قوم من العجم في البصرة نزلوها قديماً ، كالأجامرة في الكوفة .

لفظه ، وإنما واحده من معناه ، وذلك : «كجيشٍ (وواحده : جندي)»
 «وشعب وقبيلة وقوم ورهط رعمشر وثلة (وواحدها : رجل ، أو امرأة) ونساءٍ
 (وواحدها : امرأة) وخيل (وواحدها : فرس) وإبل ونعم (والواحد جمل أو
 ناقة) وغنم وضأن (والواحد شاة للذكر والأنثى).

ولك أن تُعامله معاملة المفرد، باعتبار لفظه ، ومعاملة الجمع ، باعتبار
 معناه ، فتقول : «القوم سارَ أو ساروا ، وشعبٌ ذكيٌّ أو أذكىاء».

وباعتبار أنه مفردٌ، يجوزُ جمعه كما يُجمعُ المفردُ مثلُ : «أقوام وشعوب
 وقبائل وأرهُط وآبال». وتُجوزُ تشبيهُه ، مثلُ : «قومانٍ وشعبانٍ وقبيلتانٍ ورهطانٍ
 وإبلان».

اسم الجنس الجمعي والإفرادي

اسمُ الجنسِ الجمعيُّ : ما تَضَمَّنَ معنى الجمعِ دالاً على الجنسِ . وله
 مفردٌ مُميِّزٌ عنه بالتاءِ أو ياءِ النسبةِ : كتُفَاحٍ وسفرجلٍ وبطيخٍ وتمرٍ وحَنَظَلٍ .
 ومفردُها : «تفاحةٌ وسفرجلةٌ وبطيخةٌ وتمرةٌ وحنظلةٌ»، ومثلُ : «عربٌ وتركٌ
 ورومٌ ويهودٌ». ومفردُها : «عربيٌّ وتركِيٌّ وروميٌّ ويهوديٌّ».

ويكثرُ ما يُميِّزُ عنه مُفردُه بالتاءِ في الأشياءِ المخلوقةِ ، دونِ المصنوعةِ :
 «كَنَخْلٍ ونخلةٍ ، وبطيخٍ وبطيخةٍ ، وحمَامٍ وحمامةٍ ، ونعامٍ ونعامَةٍ». ويقلُّ
 في الأشياءِ المصنوعةِ : «كسَفينٍ وسفينةٍ ، وطِينٍ وطينةٍ».

وما دلَّ على الجنسِ صالحاً للقليلِ منه والكثيرِ : كماءٍ ولَبَنٍ وعَسَلٍ ، فهو
 اسمُ الجنسِ الإفراديِّ .

فوائد

(١) تكسير ما جرى على الفعل من الصفات :

ما جرى على الفعل من الصفات^(١) : كْمُكْرِمٍ وَمُنْطَلِقِيٍّ وَمُسْتَخْرِجٍ (أسماءٌ للفاعلين) وَمُكْرَمٍ وَمُلْتَقِطٍ وَمُسْتَخْرِجٍ (أسماءٌ للمفعولين) ، فبأنه أن يُجمَعَ جمعٌ تصحيحٌ : فالمذكرُ العاقلُ بالواو والنون ، والمؤنثُ والمذكرُ غيرُ العاقلِ بالألف والتاء . إلا ما كان خاصاً بالمؤنث : «كَمْرَضِعٍ وَمُطْفِلٍ» ، فيجوز تكسيـرُه قياساً : «كَمْرَاضِعٍ وَمَطْفِإِلٍ» . وسمع «مَحَاوِيجٍ» في جمعٍ مُحتاج ، و«مفاطيرٍ» في جمعٍ مُفَطَّرٍ ، و«مَيَاسِيرٍ» في جمعٍ مُوسِرٍ ، و«مَلَاقِحٍ» في جمعٍ مُلْفَحٍ^(٢) ، و«مَنَاقِيرٍ» في جمعٍ مُنْكَرٍ (بفتح الكاف) وهو الداهي العاقل الفطن .

أما اسمُ الفاعلِ من الثلاثي المجرّد : ككاتبٍ وشاعرٍ وكاملٍ وهادٍ ، فهذا يُكسَرُ قياساً : ككُتَّابٍ وشُعْرَاءٍ وكَمَلَةٍ وَهُدَاةٍ ، لأنه لم يجرِ على لفظ الفعل في حركاته وسكناته .

وأما اسمُ المفعولِ منه : كمكتوبٍ ومعلومٍ ومبدولٍ ، فمجرى الكلام الأكثر أن لا يُكسَرُ . وإنما يُجمع ، للمذكر العاقل ، بالواو والنون ، وللمؤنث والمذكر غير العاقل بالألف والتاء . وقد سُمع تكسيرُ مفعولٍ على «مفاعيلٍ» في ألفاظٍ ، وهي : مَلَايِينٌ ومجاهيلٌ وملاقيحٌ^(٣) ومضامينٌ ومماليكٌ ومشائيمٌ

(١) المراد بما جرى على الفعل من الصفات . ما كان مبنياً على لفظ الفعل ، وموافقاً له في حركاته وسكناته ، كاسمي الفاعل والمفعول المشتقين من الفعل الذي فوق الثلاثي المجرّد ، كما عرفت ذلك في الكلام عليهما .

(٢) الملقح : اسم فاعل . من ألحح الفحل الناقه ، إذا أحبلها . وتكون الملاقح أيضاً جمع ملقحة : اسم مفعول .

(٣) الملاقيح جمع ملقوحة : وهي التي ألححها الفحل فأحبلها .

وميامين ومكاسير ومساليخ ومجانين ومناكير ومراجع». وقد جمع «مشهوراً» على «مشاهير» صاحب القاموس في قاموسه، والفيومي في مصباحه، والميداني في شرح أمثاله. وقد عدَّ النحاة ما ورد من ذلك سماعياً. وأطلقوا المنع في تكسير غير ما سُمع. ولكن في هذا المنع تحجيراً على الناس. ومن رجع إلى كلام متقدمي النحاة، كسيبويه وغيره، لا يجد كل هذا التضييق^(١)

(٢) جمع الجمع :

قد يُجمعُ الجمعُ . وذلك مثلُ : «بيوتاتٍ ورجالٍ وكلاباتٍ وقطراتٍ» (بضمّتين)، ونحو: «أكالبٌ وأضابِعٌ، وأظافيرٌ وأزاهيرٌ وغرابينٌ».

ويُجمع ما كان على صيغته منتهى الجموع جمعَ المذكر السالم ، إن كان للمذكر العاقل : «كأفاضلين ونواكسين» وجمع المؤنث السالم، إن كان للمؤنث، أو للمذكر غير العاقل نحو: «صواحيباتٍ وصَواهِلاتٍ» وفي الحديث : «إنكنَّ لأنتنَّ صواحيباتُ يوسف».

ويجمعُ الجمعُ سماعيًّا ، فما ورد منه يُحفظ ولا يقاس عليه .

(٣) الجمع لا مفرد له :

من الأسماء ما لا يُستعمل إلا بصيغة الجمع ، لأن مفرده قد أهمل قديماً فَنسي ، وذلك : كالتعاشيب (وهي القطع المتفرقة من العشب أو هي ألوانُ العشب وضُروبُه)، والتعاجيب (وهي العجائب)، والتباشير (وهي البشائر)، والتجاويد (وهي الأمطار الجيدة النافعة)، والأبابل (وهي الفِرَق).

(٢) قد شرحنا هذا الموضوع شرحاً وافياً في كتابنا (نظرات في اللغة والأدب) في الصفحة الثانية والأربعين بعد المئة فما بعدها. فليرجع إليه من شاء، فإن فيه تحقيقاً دقيقاً .

(٤) الجمع على غير مفردة :

من الجموع ما يجري على غير مفردة . وذلك : «كالمحاسن والمَلَامِحِ والمَخَاطِرِ والمَشَابِهِ والمَسَامِ وَالْحَوَائِجِ والطَوَائِحِ واللِّوَاقِحِ» وواحدُها: حُسْنٌ (بضم فسكون) ولَمَحَةٌ (بفتح فسكون) وَخَطَرٌ وَشَبَةٌ (بفتحتين فيهما)، وسم (بفتح السين) وحاجةٌ ومُطَوِّحَةٌ ومُلَقِّحَةٌ (بصيغة اسم الفاعل فيهما). وكالأباطيل والأحاديث والأعاريض . وواحدُها : باطلٌ وعروضٌ وحديثٌ . ومفردُها الحقيقي ، لو سُمع ، لكان محسناً وملمحاً ومشبهاً ومَسْماً وحائجةً (وهذه سُمعت سماعاً نادراً) وطائحةً ولاقحةً وأبطولةً وأعروضةً وأحدوثةً ، وهذه مسموعةٌ مفرداً للأحاديث ، وقد جاءت على القياس . لكن الحديث ليس له جمع إلاّ الأحاديث . فالأحاديث جمعاً لحديث ، جاءت على غير قياس ، وجمعاً لأحدوثة وردت على القياس .

(٥) ما كان جمعاً وواحداً :

من الأسماء ما يكون جمعاً ومفرداً بلفظ واحد وذلك كالفُلكِ ، قال تعالى : ﴿ في الفُلكِ المشحون ﴾ ، فلما جمعه قال : ﴿ الفُلكِ التي تجري في البحر ﴾ . ومن ذلك قولهم : «رجلٌ جُنُبٌ ورجالٌ جُنُبٌ» ، (بضمّتين) ، قال تعالى : ﴿ وإن كنتم جُنُباً فاطَّهروا ﴾ . ومنه العَدُوُّ : قال تعالى : ﴿ فإنهم عَدُوٌّ لي إلاّ ربّ العالمين ﴾ ، وقال : ﴿ وإن كان من قومٍ عَدُوٍّ لكم ﴾ . ومنه الضَّيفُ ، قال عزّ وجل : ﴿ هؤلاء ضيْفِي ﴾ . ومنه الدَّلَاصُ^(١) والهِجَانُ^(٢) والوَلَدُ (بفتحتين) ، وبضم فسكون ، وبكسر فسكون ، وبفتح فسكون ،

(١) الدلاص، بكسر الدال: الدرع.

(٢) الهجان بكسر الهاء الخالص من كل شيء، والخيار من كل شيء، والبيض الكرام من الإبل، والرجل والمرأة الكريما الحسب.

تقول : «هذا ولدُ فلانٍ وهؤلاء ولدُهُ» . ويجوز جمعه فتقول : «أولاد» . فكلُّ ذلك يَسْتَوِي فيه الواحدُ والجمعُ ، وكذا المذكرُ والمؤنثُ .

(٦) جمع المركبات :

إذا أردت جمعَ مُركَّبٍ إضافيٍّ مُصدَّرٍ بابنٍ أو ذي ، فإن كان للعاقل جمعتَ «أبناءً» جمعَ المذكر السالمِ أو جمعَ التذكير ، وجمعتَ «ذو» جمعَ المذكر السالمِ لا غيرُ : فتقول في جمعِ آبنِ عباس : «بنو عباس» ، أو «أبناءُ عباس» . وتقول في جمعِ ذو علمٍ : ذُوو علمٍ . وإن كان لغير العاقل : كابنِ آوى وأبنِ عرسٍ وأبنِ لبونٍ^(١) وذو القعدةِ وذو الحجَّة ، جمعتَ «أبناءً» على «بناتٍ» و«ذو» على «ذواتٍ» : كبناتِ آوى وذواتِ القعدةِ وذواتِ الحجَّة .

وإن كان غيرَ مُصدَّرٍ بابنٍ ولا ذي ، تجمَعُ صدره كما تجمَعُ الأسماءُ مِنْ حده ، فتقولُ في جمعِ قلمِ الرجل : «أقلامِ الرجل» .

فإن كان المركَّبُ مزجياً ، أو إسنادياً ، توصلتَ إلى الدلالة على الجمعِ بزيادةِ «ذوو» قبله إن كان مذكراً عاقلاً ، و«ذوات» ، إن كان مؤنثاً ، أو مذكراً غير عاقلٍ : كذوي معدٍ يكرِب ، وسيبويه ، وبرقِ نحره ، وتأبطُ شراً (ومفرداتها أعلام رجال) . والمعنى : أصحاب هذا الاسم . وتقول في جمعِ شابٍ قرناها (علم امرأة) وبعلبك : ذاتِ شابٍ قرناها ، وذواتِ بعلبك» .

(٧) جمع الاعلام :

إذا جُمِعَ العلمُ صار نكرةً . ولهذا تدخله «أل» بعد الجمع لتعرفه : كمحمدٍ والمحمدين .

(١) ابن عرس : دوية كالفار . وابن اللبون ، بفتح أوله وضم ثانيه ، ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة .

وإذا جمعتَ اسمَ رجلٍ فأنتَ بالخيار ، إن شئتَ جمعته جمع المذكر السالم (وهو الأولى) ، وإن شئتَ جمعته جمع التذكير على حدِّ ما تجمع عليه نظيره من الأسماء ، فتقول في جمع زيد وعمرو وبشر وأحمد : «زيدون وأزياد وزيدون ، وعمرون وأعمُر وعمور ، وبشرون وأبشارٌ وبُشور ، وأحمدون وأحامد» .

وإن جمعتَ اسمَ امرأةٍ ، فإن شئتَ جمعته بالألف والتاء (وهو الأولى) . وإن شئتَ كسّرتَه تكسيرَ نظيره من الأسماء ، فتقول في جمع دَعْدٍ ، وجُمْل (بضم الجيم وسكون الميم) وزينب وسعاد : دَعَدَاتٌ وأدْعِدُ ، وجُمْلَاتٌ وأجمالٌ وجُمُولٌ ، وزينباتٌ وزَيَانِبُ ، وسُعاداتٌ وأسْعُدُ وسُعْدُ (بضميتين) وسَعَائِدُ .

وإن سميتَ بالجمع السالم : كعابدينَ وفاطماتٍ (عَلَمَيْنِ) قلتَ : ذوو عابدينَ ، وذواتُ فاطماتٍ . فإن سميتَ بالجمع المكسّر ، غير صيغة منتهى الجموع ، فأنتَ بالخيار ، إن شئتَ جمعته جمع سلامة (وهو الأولى) ، فتقول في جمع أعبدٍ وأنمارٍ ، إن سميتَ بهما الرجل : «أعبدون وأنمارون ، وأعابدُ وأنامير» . فإن سميتَ بهما المرأة قلتَ : «أعبداتُ وأنماراتُ ، وأعابدُ وأنامير» ، فإن كان المسمى به على صيغة منتهى الجموع ، أو على وزنٍ غير صالحٍ لهذه الصيغة ، فلا يُجمعُ إلا جمع السلامة . فمثلُ : «مساجدٌ ونُبهاءٌ ، إن سميتَ بهما ، لا يُجمعُ إلا على «مساجدون ونُبهاوون» للمذكر ، و«مساجداتٌ ونُبهاواتُ» للمؤنث .

وإن جمعتَ «عبد الله» ونحوه ، من الأعلام المركبة تركيباً إضافياً ، قلتَ : «عبدو الله ، وعبيدُ الله» تُجري صيغة السلامة أو التذكير على الجزء الأول ، ليس إلا .

النسبة وأحكامها

النسبة: هي إلحاق آخر الاسم ياءً مشددةً مكسوراً ما قبلها ، للدلالة على نسبة شيء إلى آخر .

والذي تلحقه ياء النسبة يُسمى منسوباً : كبيروتيّ ودمشقيّ وهاشميّ .

(وفي النسبة معنى الصفة ، لأنك إذا قلت : «هذا رجل بيروتي» ، فقد وصفته بهذه النسبة . فإن كان الاسم صفة ، ففي النسبة إليه معنى المبالغة في الصفة ، وذلك أن العرب إذا أرادت المبالغة في وصف شيء ، ألحقوا بصفته ياء النسب ، فإذا أرادوا وصف شيء بالحمرة ، قالوا : «أحمر» . فإذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحمرة ، قالوا : «أحمري»).

وإذا نسبت إلى اسم ألحقت به ياء النسبة ، وكسرت الحرف المتصل بها .

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات ، الأول لفظي وهو إلحاق آخر الاسم ياءً مشددة ، وكسر ما قبل آخره ، ونقل حركة الإعراب إلى الياء . الثاني معنوي وهو جعل المنسوب إليه اسماً للمنسوب . الثالث حكمي : وهو معاملته معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير والظاهر على النائية عن الفاعل ، لأنه تضمن بعد إلحاق ياء النسب معنى اسم المفعول . فإذا قلت «جاء المصري أبوه» ، فأبوه نائب فاعل للمصري . وإذا قلت : «جاء الرجل المصري» ، فالمصري يحمل ضميراً مستتراً تقديره : «هو» يعود على الرجل . لأن معنى «المصري» : المنسوب إلى مصر).

والمنسوب على أنواع : منها ما لا يتغيّر عند النسب : كحُسين وحُسَينِي . ومنها ما يتغير : كفتَى وَفَتَوِيّ ، وصَحيفةٍ وصَحَفِيّ .

النسبة إلى المؤنث بالتاء

إذا نسبت إلى ما خُتِمَ بتاء التانيث ، حذفتها وجوباً : فتقول في فاطمة
وطَلْحَةَ : فاطِميُّ وطلحيُّ .

النسبة إلى الممدود

إذا نسبت إلى ما خُتِمَ بألفٍ ممدودة ، فإن كانت للتانيث وجب قلبها
واواً : «كحمراء ، وحمراوي ، وبيضاء وبيضاوي» .

وإن كانت أصليةً تبقى على حالها : كوضاء ووضائي ، وقراء وقرائي .
وإن كانت مُبدَلةً من واوٍ أو ياءٍ : ككساءٍ ورداءٍ ، أو مزيدةً للإلحاق ،
كعلباءٍ وحرباءٍ ، جاز فيها الأمران : تصحيحها وقلبها واواً : «ككسائي
وكساوي ، وردائي ورداوي ، وعلبائي وعلباوي ، وجربائي وجرباوي»
والهمزُ أفصح .

النسبة إلى المقصور

إذا نسبت إلى ما خُتِمَ بألفٍ مقصورة ، فإن كانت ثالثةً : «كعصاً وفتي»
قلبتُها واواً : «كعصوي وفتوي» .

وإن كانت رابعةً في اسمٍ ساكنٍ الثاني ، جاز قلبها واواً ، وجاز
حذفها : فتقول . في ملهي وحُبلي وعلقي : «ملهوي ، وملهي ، وحُبلي
وحُبلي ، وعلقوي ، وعلقي» . لكن المختار حذفها إن كانت للتانيث :
«كحبلي» ، وقلبها واواً ، إن كانت للإلحاق : «كعلقي» ، أو مُبدَلةً من واوٍ أو
ياءٍ : كملهي ، ومسعي . ويجوز ، مع القلب ، زيادة ألفٍ قبل الواو :
«كحبلأوي وعلقاوي» .

وإن كانت رابعةً في اسمٍ مُتحرِّكٍ الثاني ، «كَبْرَدَى وَجَمَزَى»^(١) ، أو كانت فوقَ الرابعة : «كَمْصُطْفَى وَجُمَادَى ، وَمُسْتَشْفَى» حَذَفَتْهَا وَجُوبَأَ ، فتقول : «بَرْدِي وَجَمَزِي وَمُصْطَفِي وَجُمَادِي وَمُسْتَشْفِي»^(٢) .

النَّسْبَةُ إِلَى الْمَنْقُوصِ

إذا نسبتَ إلى اسمٍ منقوصٍ : فإن كانت ياءُهُ ثالثةً ، قلبَتْها واواً وفتحت ما قبلها ، فتقول في النسبة إلى الشَّجِي^(٣) : «الشَّجَوِيُّ» .

وإن كانت رابعةً ، جازَ قلبُها واواً مع فتح ما قبلها ، وجاز حذفُها ، فتقول في النسبة إلى القاضي : «القاصِوِيُّ والقاضي» ، وفي النسبة إلى التَّربِيَةِ : «التَّربِيُّ والتَّربِوِيُّ» والمختار حذفُها .

وإن كانت خامسةً حذفَتْها وجوبأَ ، فتقول في المُرتَجِي والمُسْتَعْلِي : «المُرتَجِيُّ والمُسْتَعْلِيُّ» .

النَّسْبَةُ إِلَى الْمَحذُوفِ مِنْهُ شَيْءٌ

إذا نسبتَ إلى اسمٍ ثلاثيٍّ محذوفٍ الفاءَ ، فإن كان صحيحَ اللامِ لم يَرَدْ إليه المحذوفُ ، فتقول في النسبة إلى عِدَّةٍ وَصِفَةٍ : «عِدِّي وَصِفِي» . وإن كان مُعتلِّهاً : كَشِيَّةٍ وَدِيَّةٍ^(٤) ، وَجَبَ الرَّدُّ وَفُتِحَ عَيْنُهُ ، فتقول : «وَشَوِيٌّ وَوَدِوِيٌّ» ، بكسر أولهما وفتح ثانيهما .

(١) بردى: سهر يخترق مدينة دمشق عاصمة الشام . والجمزى: السرعة والسير السريع .

(٢) وبعض النحاة يميز قلبها واواً ، إن كانت خامسة: كمصطفى ومصطفوي .

(٣) الشجي: الحزين ، والمنغول .

(٤) الشية: بياض في سواد . أو سواد في بياض . وأصلها «وشي» ، أو وشية» ، لأنها من «وشي الثوب

يشبه وشياً وشية» : إذا غمغ ونقشه وحسنه . و«الداية» : ما يؤديه القاتل إلى ولي المقتول . وأصلها

«ودي» ، أو دية» لأنها من «ودي التائل القليل يديه ودياً ودية» : إذا أعطى وليه ديته» .

وإذا نسبت إلى اسمٍ ثلاثيٍّ محذوفٍ اللام ، رَدَدَتْ إليه لآمه ، وفتحت ثانيه ، فتقولُ في النسبةِ إلى عَمٍ (١) وشَجٍ وأبٍ وأخٍ ولَعَةٍ وَسَنَةٍ ومِثَّةٍ وأمَةٍ (٢) ويدٍ ودمٍ وغِدٍ وشَفَةٍ وثُبَّةٍ (٣) وعِضَّةٍ (٤) : عَمَوِيٌّ وَشَجَوِيٌّ وَأَبَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ وَلَعَوِيٌّ وَسَنَوِيٌّ وَمِثَوِيٌّ وَأَمَوِيٌّ وَيَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ وَغَدَوِيٌّ وَشَفَهِيٌّ «أَوْ شَفَوِيٌّ» (٥) وَثُبَوِيٌّ وَعِضَوِيٌّ» .

ثمَّ إن كانت اللامُ المحذوفةُ تُرَدُّ في تثنيةٍ ، أو جمعٍ تصحيحٍ ، وجبَ رُدُّها في النسبةِ وجوباً : كَعَمٍ وشَجٍ وأبٍ وأخٍ ، لأنك تقول في تثنيتهما : «عَمَوَانٍ وَشَجِيَانٍ وَأَبَوَانٍ وَأَخَوَانٍ» ، وكسَنَةٍ وعِضَّةٍ وأمَةٍ ، لأنك تقول في جمعها جمعَ سلامةٍ : «سَنَوَاتٍ (أو سَنَهَاتٍ) (٦) وَعِضَوَاتٍ (أو عِضَهَاتٍ) (٧) وَأَمَوَاتٍ» .

وإن كانت لا تُرَدُّ في تثنيةٍ أو جمعٍ سلامةٍ ، جازَ رُدُّها في النسبةِ ، وهو الأَفْصَحُ ، وجازَ عَدَمُ الرَّدِّ ، فتنسبُ إلى الاسمِ على لفظه . وذلك : كَيَدٍ ودمٍ

(١) العمي: ذو العمى .

(٢) الأمة الرقيقة المملوكة . والنسبة إليها أموي ، بفتح الهمزة . وتصغيرها أمية . والنسبة إلى أمية «أموي» بضم الهمزة ، وقد يفتحونها .

(٣) الثبة : بضم ففتح ، وسط الخوض ، والجماعة ، والعصبة من الفرسان .

(٤) العضة ، بكسر ففتح : الفرقة ، والقطعة ، والكذب ، والبهتان ، والسحر ، وواحدة العضة : وهو نوع من الشجر له شوك : والمحذوف من العضة «بمعنى الفرقة والقطعة وواحدة العضة» هو الواو والهاء ، لأنه يقال : عضا الشجرة يعضوها ، وعضها يعضها : إذا قطعها . والمحذوف منها «بمعنى الكذب والبهتان والسحر» هو الهاء ، لأنه يقال : عضة يعضه عضهاً وعضيتها وعضه «بكسر فسكون في الأخيرة» إذا كذب وسحر ونم . ويقال عضة «بكسر الضاد» وأعضه : إذا جاء بالإفك والبهتان .

(٥) من قال : إن المحذوف من الشفة هو الهاء قال : «شفيهي» في النسبة ، و«شفهات» في الجمع . ومن قال : إن المحذوف هو الواو ، قال : «شفيوي وشفوات . والقول الأول أحق ، لأنك تجمعها في التكسير على «شفاه» ولأنك تقول : «شافهته» .

(٦) إن اعتبرت أن المحذوف هو الواو قلت : «سنوات وسنوي» وإن اعتبرت أن المحذوف هو الهاء قلت : «سنهات وسنهي» وكلا الاعتبارين صحيح .

(٧) تقول : «عضوات وعضهات» باعتبار أن المحذوف واو أو هاء ، كما شرحنا ذلك في تفسيرها .

وَعَدِي وَثَبِي وَمِثِي وَلُغِي . فكما تقول : «يَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ وَثَبَوِيٌّ وَمِثَوِيٌّ وَلُغَوِيٌّ» ، تقول : «يَدِيٌّ وَعَدِيٌّ وَثَبِيٌّ وَمِثِيٌّ وَلُغِيٌّ» ، لأنك تقول في تثنيتهما : «يَدَانِ وَدَمَانِ وَثَبَانِ وَلُغَتَانِ» ، وتقول في جمع «ثَبِيٍّ وَلُغَةٍ» جمع تصحيحٍ : «ثَبَاتٍ وَلُغَاتٍ» ، بعدمِ رَدِّ اللام المحذوفة في الثنية أو الجمع .

وقد نسبوا إلى «الشَفَةِ» على لفظها ، فقالوا : «شَفِيٌّ» ، ونسبوا إليها برَدِّ المحذوف ، فقالوا : «شَفَهِيٌّ وَشَفَوِيٌّ» ، مع أنهم قالوا في جمعها : «شَفَهَاتٍ وَشَفَوَاتٍ» وبرَدِّ المحذوف عند الجمع .

ويجوزُ فيما عُوْضَ من لامِ همزة الوصلِ ، كابنِ واسمٍ ، أن تحذفَ همزته وترُدَّ إليه لأمه ، وأن يُنسَبَ إليه على لفظه ، فتقول : بَنَوِيٌّ وَسِمَوِيٌّ^(١) ، وإبني وإسمي .

وتقول في النسبة إلى بنتٍ وأختٍ : «بَنَوِيٌّ وَأُخُوِيٌّ» ، برَدِّ اللام وحذفِ التاءِ ، وهو قولُ الخليل وسيبويه . وهو القياس . باعتبار أنها في الأصل تاءُ تأنيثٍ مربوطة . ويجوز أن تقول : «بِنْتِي وَأُخْتِي» تنسبُ إليهما على لفظهما . وهو قولُ يونس .

(وحجته أن التاء لغير التأنيث ، لأن ما قبلها ساكن صحيح ، ولأنها لا تبدل هاء في الوقف ، كما تبدل التاء في نحو «كاتبه وشجرة» وهو أقرب إلى الفهم وأبعد عن الالتباس ؛ فلا تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى «ابن وأخ» والحق أن تاء أخت أصلها تاء التأنيث المربوطة ، كما هو مذهب الخليل والليث : وليست عوضاً من لام الكلمة المحذوفة ، وهي الواو ، كما ذهب إليه سيبويه وغيره . وذلك أنهم لما حذفوا الواو بسطوا التاء المربوطة ، ليكون

(١) بكسر السين وضمها وفتح الميم . فمن كسر همزة «اسم» كسر السين . ومن ضمها ضم السين ، لأن همزته يجوز كسرهما : وهو الأفصح ، ويجوز ضمها .

بسطها أمكن في الوقف عليها من المربوطة. فكان بسطها تعويض لها من لامها المحذوفة).

النسبة إلى الثلاثي المكسور الثاني

إذا نسبت إلى اسمٍ ثلاثيٍّ، مكسورِ الحرفِ الثاني، وجب تخفيفه بجعل الكسرة فتحةً، فتقول في النسبة إلى نمرٍ ودُئِل (١) وإبلٍ ومَلِكٍ: «نَمْرِيٌّ ودُوْئِلِيٌّ وإِبْلِيٌّ ومَلِكِيٌّ».

النسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة

إذا نسبت إلى ما قبل آخره ياءً مُشَدَّدةً مكسورةً، خففتها بحذف الياءِ المكسورة (٢)، فتقول في النسبة إلى الطَّيِّبِ والمَيْتِ والكَيْسِ والكُرَيْمِ والغُزَيْلِ (٣) «الطَّيِّبِيُّ والمَيْتِيُّ والكَيْسِيُّ والكُرَيْمِيُّ والغُزَيْلِيُّ».

النسبة إلى ما آخره ياء مشددة

إذا نسبت إلى ما خُتِمَ بِياءٍ مُشَدَّدةٍ، فإن كانت مسبوقةً بحرف واحدٍ، كحَيٍّ وطيٍّ، قلبت الثانيةَ واواً، وفتحت الأولى، وزدَدتها إلى الواو، إن كان أصلها الواو: «كحَيَّوِيٍّ وطيَّوِيٍّ».

وإن كانت مسبوقةً بحرفين: كعَلِيٍّ وَعَدِيٍّ ونَبِيٍّ وَقُصِيٍّ وَجُدِيٍّ،

(١) الدئل: ابن آوى، والذئب، ودوية شبيهة باين عرس. ودئل: اسم علم،
(٢) الحرف المشدد بحرفين أوها ساكن وثانيهما متحرك. والحذف هنا للثاني المتحرك.
(٣) الكريم: تصغير الكريم. «والغزِيل» تصغير الغزال.

حذفت الياء الأولى وفتحت ما قبلها ، وقلبت الثانية واواً : «كَعَلَوِيَّ وَعَدَوِيَّ وَقُصُويَّ» .

وإن كانت مسبوقاً بأكثر من حرفين ، وجب حذفها ووضع ياء النسب موضعها . فالنسبة إلى الكرسي والشافعي : «كرسي وشافعي» ، كأنك أبقيت ما كان كذلك على حاله .

فائدة

إذا سميت بنحو «بخاتي وكراسي» ، مما كان على صيغة منتهى الجموع مختوماً بياء مشددة ليست للنسب كان ممنوعاً من الصرف ، كأصله المسمى به . ثم إذا نسبت إليه حذفت ياءه المشددة ، ووضعت موضعها ياء النسبة . وبذلك يخرج عن وزن منتهى الجموع فينصرف . أي ينون ويجر بالكسرة ، لأن ياء النسب في تقدير الانفصال . وأما ما لحقته ياء النسبة مما سمي به من هذه الصيغة ، كأن تسمي شخصاً بمساجدي ، فهو منصرف أيضاً لخروج الوزن عن منتهى الجموع بلحاق الياء آخره وإن كانت ، الأصل ، في تقدير الانفصال ، لأنها جزء من الاسم ، لأن التسمية به وقعت مصحوباً بها) .

النسبة إلى التثنية والجمع

إذا نسبت إلى مثني أو مجموع ، وجب رده إلى المفرد : فالنسبة إلى العراقيين والكتّاب والأخلاق والدُول والفرائض والقبائل والسود : «عراقي وكتابي وخلق وِدُولِي وَفَرَضِي وَقَبَلِي وَأَسودِي وَسوداوي»^(١) ، إلا الجمع الذي

(١) إن كانت السود جمع أسود قلت : «أسودي» . وإن كانت جمع سوداء قلت : سوداوي .

لا واحد له : كَعْبَابِيدَ وَأَبَابِيلَ وَتَجَالِيدَ^(١) ، أو كان يجري على غير مفرده ، كَمَلَامِيحٍ^(٢) وَمَحَاسِينٍ وَمَشَابِهَةٍ . وواحدُهَا : لَمَحَةٌ وَحُسْنٌ وَشَبَةٌ^(٣) ، أو كان لا واحد له من لفظه (وهو اسمُ الجمعِ) : كَالْقَوْمِ وَالْمُعْشَرِ وَالْجَيْشِ ، أو كان مما يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِيَاءِ النَّسَبِ أو تَاءِ التَّائِيثِ (وهو اسمُ الجنسِ الجمعيِّ) : كَعَرَبٍ وَأَعْرَابٍ وَرُومٍ وَتَمْرٍ وَتَفَاحٍ . فكلُّ ذلك يُنسَبُ إليه لفظُهُ ، فتقولُ : «عَبَابِيدِيٌّ وَمَحَاسِنِيٌّ وَقَوْمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ وَتَمْرِيٌّ وَتَفَاحِيٌّ» .

وحكمُ الملحقِ بالمتنى والجمعِ السالمِ حكمُ ما ألحقَ به ، من حيث تجريده من علامتي التثنية والجمع ، عند النسبة إليه ، فتقول في النسبة إلى اثنين : «اثنِي أو ثنَوِيٌّ» وفي النسبة إلى عشرين : «عِشْرِيٌّ» ، وفي النسبة إلى سنينَ وَأَرْضِينَ وَعَالَمِينَ وَبَنِينَ «سَنَوِيٌّ وَأَرْضِيٌّ وَعَالَمِيٌّ وَبَنَوِيٌّ أو ابْنِيٌّ» . إذا نسبتَ إلى علمٍ منقولٍ عن جمعٍ تكسير ، نسبتَ إليه على لفظه : «كَأَنْمَارٍ وَأَنْمَارِيٌّ ، وَأَوْزَاعٍ وَأَوْزَاعِيٌّ» . وكذا ما جرى منه مجرى العلم : «كَأَنصَارٍ وَأَنصَارِيٌّ» .

النَّسْبَةُ إِلَى الْعِلْمِ الْمُنْقُولِ عَنْ تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ

وإذا نسبتَ إلى علمٍ منقولٍ عن مُثنًى أو جمعيِّ السَّلَامَةِ ، كحَسَنَانٍ وَزَيْدَانٍ ، وَزَيْدُونَ وَعَابِدُونَ ، وَعَرَفَاتٍ وَأَذْرَعَاتٍ ، فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى إِعْرَابِهِ قَبْلَ النَّسْبَةِ إِلَيْهِ ، رَدَدْتُهُ إِلَى الْمَفْرُودِ^(٤) وَنَسَبْتُ إِلَيْهِ . فتقولُ : «حَسَنِيٌّ وَزَيْدِيٌّ

(١) العبايد والعبايد : الفرق من الناس والخيل الذاهبة في كل وجه . والأكام والطرق البعيدة . والأبابل : الفرق والجماعات . «والتجاليد» الجسم والبدن .
(٢) الملامح : ما بدا من محاسن الوجه ومساوئه . وفلان في ملامح أبيه . أي : يشبهه في ملامحه .
(٣) ولم يسمع لهذه الألفاظ مفرد جار على لفظها ، ولو سمع لكان على وزن مفعل .
(٤) ما سمي به من المتنى وجمعي السلامة يجوز أن يعرب إعراب ما نقل عنه من تثنية أو جمع ، وهو الألفح ، ويجوز أن يجري المتنى مجرى «سليمان» في لزوم الألف وإعرابه إعراب ما لا ينصرف . =

وعابديٌّ وعرفيٌّ وأذرعِيٌّ» وإنْ عُدِلَ بالمشي وجمعِ المذكرِ السالمِ المُسمَى
 بمبهما إلى الإعراب بالحركات ، نسبت إلى لفظهما الذي نُقِلَا عنه ، فتقولُ :
 «حسانِيٌّ وزيدانيٌّ ، وعابدونيٌّ وزيدونيٌّ ، وعابدينيٌّ وزيدينيٌّ». وإنْ عُدِلَ بما
 جُمع بالألف والتاء إلى إعرابه إعرابَ ما لا يَنْصَرَفُ ، نسبت إليه بحذفِ
 التاء^(١) . أما الألفُ فتُعاملُها كما تُعاملُ ألفُ المقصور : فيجوزُ حذفُها أو قلبُها
 واوًا في نحو : «هندات»^(٢) فتقولُ : «هنديٌّ وهندويٌّ» ، وتحذفُ وجوباً في
 نحو : «تَمَرَات»^(٣) و«فاطمات وسُرَادِقَات»^(٤) ، فيقالُ : «تَمَرِيٌّ وفاطميٌّ
 وسُرَادِقِيٌّ» .

وكلُّ ذلك إنما هو فيما سمي به : أما ما كان باقياً على الثنية أو
 الجمع ، ولم يُنقل إلى العلمية ، فيجبُ رَدُّه إلى المفرد عند النسبة إليه فتقول
 في النسبة إلى الكتابين والحَسَنِينَ والمسلمين والتمراتِ : كتابِيٌّ وحسنيٌّ
 ومُسلمِيٌّ وتَمَرِيٌّ^(٥) .

النسبة إلى العلم المركب

إذا نسبت إلى علمٍ مُركَّبٍ ، فإن كان مركباً تركيبَ جملة أو مزجٍ ،

= ويجوز أن يجري جمع المذكر السالم مجرى «هارون» في لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه
 العجمة ، أو مجرى «عربون» في لزوم الواو والإعراب بالحركات الثلاث منصرفاً أيضاً . وما سمي
 به ، مما جمع بالألف والتاء ، جاز إعرابه كإعراب ما نقل عنه ، بالضمّة رفعاً والكسرة نصباً وجرأ
 منوناً وهو الأفضح ، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف : بالضمّة رفعاً والفتحة نصباً وجرأ بلا
 تنوين . وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب السابع من هذا الجزء .

- (١) لأنها للتأنيث ، فأشبهت تاء فاطمة .
- (٢) لأنها رابعة والاسم ساكن الثاني .
- (٣) لأنها رابعة والاسم متحرك الثاني .
- (٤) لأنها فوق الرابعة ، فإنها في فاطمات خامسة ، وفي سرادقات سادسة .
- (٥) إذا نسبت إلى التمرات ونحوها مما يجب فتح ثانيه عند جمعه بالألف والتاء فإن سميت به أقيت
 ثانيه مفتوحاً عند النسبة إليه . وإن لم تسم به رددته إلى السكون . وذلك للفرق بين النسبة إليه
 علماً والنسبة إليه باقياً على جمعته .

حذفت الجزء الثاني ، ونسبت إلى الجزء الأول ، فتقول في تَابْطُ شراً ، وجاد الحق ، وبعلبك ، ومعد يكرب : تَابْطِيَّ وجادِيَّ وبعْلِيَّ ومعدِيَّ ، أو معدويَّ وقالوا في حَضْرَمَوْت «حَضْرَمِيَّ» على غير القاعدة .

وإن كان مركباً تركيب إضافة ، فإن كان المضاف أباً أو أمّاً أو ابناً ، طرحت المضاف ، ونسبت إلى المضاف إليه ، فتقول في أبي بكرٍ وأم كلثومِ وابن عباسٍ : «بَكْرِيَّ وكلثوميَّ وعباسِيَّ» . وإن كان غير ذلك ، نسبت إلى ما ليس في النسبة إليه لَبْسٌ ، وطرحت الآخر^(١) ، فتقول في النسبة إلى عبد الأشهل وعبد منافٍ وعبد المطلب وعبد الدَّارِ وعبد الصَّمَدِ : «أشهليَّ ومَنافيَّ ومُطَّلبيَّ ودارِيَّ وصَمَدِيَّ» ، تنسبُ إلى المضاف إليه . وتقول في النسبة إلى امرئ القيسِ ورأسِ بعلبك^(٢) ومُلاعِبِ الأسنَةِ^(٣) ومَجْدَلِ غَزَةَ^(٤) : «امرئِيَّ ورأسيَّ ومُلاعِبيَّ ومَجْدَلِيَّ» ، تنسب إلى المضاف .

النسبة إلى (فعيلة) المفتوحة الفاء

إذا نسبت إلى ما كان على وزن «فَعِيلَة» ، بفتحِ الفاءِ ، غيرَ معتلِ العينِ ، ولا مُضاعفاً ، جاء على وزن : «فَعْلِيَّ» بفتحِ عينِهِ وحذفِ يائِهِ ، فتقول في النسبة إلى حَنيفَةَ وربيعَةَ وبَجِيلَةَ وَعَلِيَّةَ وصَحيفَةَ : «حَنَفِيَّ ورَبِيعِيَّ وبَجَلِيَّ وَعَلَوِيَّ وصَحْفِيَّ» .

وقالوا في النسبة إلى «سَلِيمَة» من الأزد ، و«عَمِيرَة» من كَلْبِ^(٥) ، وفي

-
- (١) أي : إن كان في النسبة إلى المضاف التباس نسبت إلى المضاف إليه وطرحت المضاف وإن كان في النسبة إلى المضاف إليه التباس نسبت إلى المضاف وطرحت المضاف إليه .
 (٢) رأس بعلبك : قرية بين بعلبك وحمص يمر بها الفطار الضارب بين رياق وحلب .
 (٣) ملاعب الأسنَة : لقب أبي براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب .
 (٤) مجدل غزة : قرية في فلسطين بالقرب من غزة .
 (٥) الأزد وكلب : قبيلتان من قبائل العرب .

النسبة إلى السليقة^(١) والطبيعة والبديهة : «سليمي وعميري وسليقي وطبيعي وبديهي» على خلاف القياس .

فإن كان مُعتلّ العين : كطويلة ، أو مضاعفاً ، كجليله ، يبقَ على حاله : كطويلي وجليلي .

النسبة إلى (فُعَيْلة) المضمومة الفاء

إذا نسبتَ إلى ما كان على وزن «فُعَيْلة»، بضم الفاءِ وفتح العين ، غير مضاعفٍ ، جاءَ على وزن «فَعْلِيّ» ، بحذف يائه ، فتقولُ في النسبةِ إلى جُهَيْنَةَ ومُزَيْنَةَ وأُمَيَّةَ : «جُهْنِي ومُزْنِي وأمُويّ» . وقالوا في رُدَيْنَةَ ونُويرَةَ . «رُدَيْنِي ونُويرِي» ، على خلاف القياس .

فإن كان مُضاعفاً ، كأميمة والحُميمة^(٢) بقي على حاله ، فتقول : «أميبي وحيمي» .

النسبة إلى (فَعِيل) بفتح الفاء وضمها فُعَيْل

قد ألحقوا ما كان مُعتلّ اللامِ - من وَزْنِي «فَعِيل» بفتح الفاء ، و«فَعَيْل» بضمّها - بِفَعَيْلة ، وفُعَيْلة ، فنسبوهما على «فَعْلِيّ وفُعْلِيّ» ، فقالوا في نحو عَلِي وقُصَيّ : «عَلُويّ وقُصُويّ» .

(١) السليقة الطبيعة ، وجمعها سلائق . والسليقي : من يتكلم معرباً بأصل طبيعته بلا تكلف . قال الشاعر :

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب

(٢) أميمة من أعلام النساء وهي في الأصل تصغير أم . و«الحميمة» : موضع باللقاء من أرض الشام . وهي من أعمال عمان عاصمة البلاد الواقعة شرقي الاردن .

فإن كانا صحيحي اللام : كعقيلٍ وجميل ، وعُقَيْلٍ وأوَيْس^(١) ، بقيا على حالهما ، فتقول : «عَقَيْلِي وَجَمِيلِي ، وَعُقَيْلِي وَأوَيْسِي» .

وقالوا في ثقيفٍ وعتيكٍ وقَرَيْشٍ وهُدَيْلٍ وسُلَيْمٍ : «ثَقْفِي وَعَتَكِي وَقُرَشِي وهُدَيْلِي وَسُلَيْمِي» . على غير القياس . والقياس أن يُنسبَ إليها على لفظها ، لأنها صحيحة اللام .

النسبة إلى ذي حرفين

إذا نسبتَ إلى ثُنائِي لا ثالثَ له ، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً ، جاز تَضْعِيفُهُ وَعَدْمُهُ ، فتقول في النسبة إلى كَمٍ : كَمِيٌّ وَكَمِيٌّ « وإن كان الثاني واواً وجبَ تَضْعِيفُهُ وإِدْغَامُهُ ، فتقول في لَوٍ : «لَوِيٌّ» وإن كان ألفاً زيدَ بعدها همزةً ، فتقول في لا : «لَائِيٌّ» ، ويجوز قلبُ هذه الهمزة واواً ، فتقول : «لاوِيٌّ» . وإن كان ياءً وجب فتحه وتَضْعِيفُهُ وقلبُ الياءِ المَزِيدَةَ للتَضْعِيفِ واواً ، فتقول في كَيٍّ «كَيْوِيٌّ» وإنما تجوز النسبةُ إلى هذه الأحرف ، وغيرها ، إذا جعلتها أعلاماً ، وإلا فلا .

النسبة بلا يائها

قد يُستغنى في النسبة عن يائها ، وذلك ببناء الاسم على وزن «فاعل» : كَتَامِرٍ وَلاِبِنٍ ، أي : ذي تَمَرٍ وَلَبِنٍ ، أو ببنائه من وزن «فَعَالٍ» وذلك في الحِرْفِ غَالِبِيًّا : كَبْقَالٍ وَبِرَّازٍ^(٢) وَنَجَارٍ وَحَدَّادٍ ، وَعَطَّارٍ وَعَوَّاجٍ^(٣) أو

(١) عقيل بفتح العين وكسر القاف : اسم رجل . (وعقيل) ، بضم العين وفتح القاف : اسم قبيلة .

و«اويس» بضم الهمزة وفتح الواو : اسم رجل .

(٢) البراز : بائع الثياب .

(٣) العوَّاج بائع العاج ، وصاحبه . والعاج : أنياب الفيل . وواحد «عاجة» .

بينائه على وزن «فعلٍ» بفتح الفاء وكسر العين . كرجلٍ طعيمٍ ولبسٍ ، أي :
ذي طعامٍ ولباسٍ . قال الشاعر :

لَسْتُ بِئَلِيٍّ ، وَلَكِنِّي نَهْرٌ
لا أدلجُ^(١) آلئيلٍ ولكن أبكر

أي ولكني نهاري ، أي : عاملٌ بالنهار .

وقد يكونُ (فاعِلٌ) للحرفِ : «كحائك» في معنى حَوَاك ، كما يكونُ
(فَعَالٌ) في غير الحرفِ . كقوله تعالى : ﴿ وما رَبُّكَ بظلامٍ للبعيد ﴾ ، أي :
بذي ظلمٍ ، وقول امرئ القيسِ :

وليسَ بذي رُمحٍ ، فيَطَعَنُنِي بِهِ
وليسَ بذي سيفٍ ، وليسَ بنبالٍ
أي : ليس صاحبَ نَبَلٍ ، ولم يُردْ أنه ليس بصانعِ نَبَلٍ .

وهذه الأوزانُ في النَّسَبِ سَمَاعِيَّةٌ ، ولكنها واردةٌ بكثرةٍ ، فأشبهتْ أن
تكونَ قِياسِيَّةً ، وقد ذهبَ المبردُ إلى أنها قِياسِيَّةٌ ، وليس ببعيد أن تكونَ
قياسِيَّةً .

شواذ النسب

ما جاء في النَّسَبِ مُخَالَفاً لما سَبَقَ تَقْرِيرُهُ من القواعد ، فهو من شواذِّ
النَّسَبِ التي تُحَفَظُ ولا يُقاسُ عليها . وقد تقدَّم ذكرُ بعضها والتَّنبِيهُ عليه .
ومنها قولهم في النسبة إلى البَصْرَةِ «بِصْرِي» ، بكسرِ الباءِ وإلى الدَّهْرِ :

(١) الادلاج : سير أول الليل .

«دُهْرِيٌّ»^(١) بضم الدال، وإلى السَّهْلِ: «سُهْلِيٌّ»، بضم السين، وإلى مَرَوْ^(٢) «مُرُوْزِيٌّ»، بزيادة الرَّاي، وإلى البَحْرَيْنِ «بِحْرَانِيٌّ» (بعدمِ رَدِّهَا إلى المفرد، مع أنها مُعْرَبَةٌ بالحرف^(٣))، وإلى الشَّامِ وَالْيَمَنِ وَتِهَامَةَ: «شَامِيٌّ وَيَمَانِيٌّ وَتِهَامِيٌّ»، بتخفيفِ ياءِ النَّسَبِ. ومن ذلك قولهم: «رُقْبَانِيٌّ وَشَعْرَانِيٌّ وَجُمَانِيٌّ وَلَحْيَانِيٌّ»، للعَظِيمِ الرَّقْبَةِ وَالشَّعْرِ وَالجُمَةِ^(٤) وَاللَّحْيَةِ.

ومنه قولهم في النسبة إلى طِيٍّ: «طَائِيٌّ»، وفي النسبة إلى الوَحْدَةِ: «وَحْدَانِيٌّ»؛ وفي النسبة إلى البادية: «بَدَوِيٌّ» والقياس: «بَادَوِيٌّ» أو «بَادِيٌّ»، وفي النسبة إلى حَرَوْرَاءَ^(٥): «حَرَوْرِيٌّ» والقياس: (حَرُوْرَاوِيٌّ).

التصغير

التَّصْغِيرُ: أن يُضْمَ أَوَّلُ الْإِسْمِ، ويفتحُ ثانيه، ويزادُ بعدَ الحرفِ الثاني ياءٌ ساكنةٌ تُسَمَّى: (ياءُ التَّصْغِيرِ). فنقولُ في تصغيرِ قَلَمٍ ودرهمٍ وَعُصْفُورٍ: قَلِيمٌ وَدُرَيْهَمٌ وَعُصْفَيْفِيٌّ.

والاسمُ الذي تلحقه ياءُ التَّصْغِيرِ يُسَمَّى: (مَصْغَرًا).

(١) الدهري، بضم الدال. الشيخ الطاعن في السن. والدهري، بفتحها: الملحد الذي يقول بقدوم الدهر ولا يؤمن بالبعث بل يقول: وما يهلكنا إلا الدهر. وحكى صاحب القاموس ضم الدال فيه أيضاً.

(٢) مرو: بلد بخراسان يقال له «مرو التاهجان». وفيه أيضاً بلد يقال له مرووز بوزن عنكبوت. والنسبة إليه مرووزي على لفظه شذوذاً، وحقه أن ينسب إلى صدره فيقال «مروي» لأنه مركب تركيب مزج.

(٣) تقدم أن العلم المنقول عن مثنى أو جمع مذكر سالم، إن بقي على إعرابه بالحرف بعد نقله إلى العلمية، يرد إلى المفرد عند النسبة إليه، ويبقى على لفظه أن أعرب بعد نقله بالحركات.

(٤) الجمجمة: مجتمع شعر الرأس، وهي أعظم من الوفرة أو شعر الرأس إذا بلغ المنكبين.

(٥) حروراء: قرية بقرب الكوفة، تنسب إليها فرقة من الخوارج، كان أول اجتماعهم فيها، يقال لهم: «الحرورية».

وَيُشْتَرَطُ فِيهَا يُرَادُ تَصْغِيرُهُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُعْرَبًا ، قَابِلًا لِلتَّصْغِيرِ ، خَالِيًا
مِنْ صِيغِهِ وَشِبْهَاتِهَا .

(فلا يصغر الفعل ولا الحرف . وشذ تصغير فعل التعجب ، مثل : «ما
أحياه! وما أميلحه!» ولا يصغر الاسم المبني . وشذ تصغير بعض الأسماء
الموصولة وأسماء الإشارة ، كالذي والتي وذا وتا : فقالوا في تصغيرها :
«الذي واللتيا وذيا وتيا» . ولا يصغر ما ليس قابلاً للتصغير : ككبير وعظيم
وجسيم ، ولا الأسماء المعظمة ، لما بينها وبين تصغيرها من التنافي . ولا
يصغر نحو الكمية^(١) ، لأنه على صيغة التصغير ، ولا نحو مبيطر ومهيمن^(٢) ،
لأنه شبيه بصيغة التصغير).

فائدة التصغير

يُصَغَّرُ الْاسْمُ ، إما للدلالة على تقليله : كدُرَيْهَمَاتٍ ، أو تصغيره ،
ككُتَيْبٍ ، أو تحقيره (أي : تصغير شأنه) : كشُويعِرٍ ، أو تقريبه ، مثل :
«جُنْتُ قُبَيْلَ الْمَغْرِبِ ، أَوْ بُعَيْدَ الْعِشَاءِ ، وَجَلَسْتُ دُوَيْنَ الْمَنْبِرِ ، وَمَرَّتِ الطَّيَارَةُ
فُوَيْقَنَا» ، أَوْ لِلتَّحْبِيبِ إِلَيْهِ : «بُنَيَّ وَأَبِيَّ وَأَمِيمَةَ وَأَخِيَّ» .

حكم ما بعد ياء التصغير

يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ مَكْسُورًا : «كجُعَيْفِرٍ» .

(١) الكمية من الخيل : الذي تضرب حرته إلى سواد ، فهو بين الأحمر والأسود ، ويوصف به المذكور
والمؤنث ، يقال مهر كميته . وجمعه «كمت» بضم فسكون . و«الكمية» : طائر يعرف باللبيل .
وجمه كمتان ، بكسر فسكون .

(٢) المهيمن : المؤمن غيره ، والرقيب ، والحافظ ، والشاهد . ويقال هيمن على كذا ، أي صار رقيباً
عليه وحافظاً وشاهداً . وهيمن الطائر على فراخه : رفرف ، والمهيمن : من أساء الله عز وجل ،
لأنه رقيب على عباده ، قائم على خلقه بأعمالهم وارتزاقهم وآجفهم ، مؤمن إياهم من الخوف .

إلا إن كان ما بعدها آخر الكلمة : «كُرْجِيلٍ» ، فإنه يكون تابعاً للإعراب ، أو كان مُتَّصِلاً بعلامة التانيث . كتميرةٍ وسُلَيْمى وأَسِيْماء ، أو بالالف الجمع ، فيما كان على وزن (أفعالٍ) : كأَحِيْمال ، أو بالألف والنون الزائدتين في علمٍ أو صفةٍ . كعُثِيْمان وعُطَيْشان ، فإنه يبقى على حاله مفتوحاً .

(فإن كان المتصل بهما ليس علماً ولا صفة : كسرحان ، كسرت ما قبل ياء التصغير وقلبت ألفه ياء . كسريحين ، كما تقول في جمعه : «سراحين» . والسرحان : الذئب . فإن سميت بسرحان صغرت على لفظه ، فقلت : «سريحان» لأنه صار علماً) .

أوزان التصغير

للتصغير ثلاثة أوزان ، وهي : فُعَيْلٌ ، وفُعَيْعِلٌ ، وفُعَيْعِيلٌ . (كجُبَيْلٍ وُدْرِيهِمْ وعُصَيْفِيْرٍ) .

فما كان على ثلاثة أحرفٍ ، صغرتُ على (فُعَيْلٍ) كقَلِيْمٍ وحُسَيْنٍ ، وجُبَيْلٍ .

وما كان على أربعة أحرفٍ ، صغرتُ على (فُعَيْعِلٍ) كجُعَيْفِيْرٍ وزَيْنِبٍ ومُبَيْرِدٍ .

وما كان على خمسة أحرفٍ ، مما رابعه حرفٌ علةٌ ، صغرتُ على (فُعَيْعِيلٍ) كمَفِيْتِيْحٍ وعُصَيْفِيْرٍ وقُنَيْدِيْلٍ) .

وما كان على خمسة أحرفٍ أصليةً ، طرحت خامسةً وبنيتُ على (فُعَيْعِلٍ) فتقولُ في سَفْرَجَلٍ وفَرَزْدَقٍ : (سُفْرِيْجٌ وفُرَزِيْدٌ) فإن كان مع الخمسة زائداً حذفتهُ مع الخامس ، فتقولُ في عُنْدَلِيْبٍ : (عُنْدِيْلٌ) .

وما بلغت أحرفه بالزيادة أكثر من أربعة ، مما ليس رابعه حرف علة^(١) ،
 حذفت منه وبنيته على (فُعَيْعِلٍ)^(٢) . فإن كان فيه زائدٌ واحدٌ ، طرحته ، فتقولُ
 في مُدحرجٍ وسبطريٍ وعضنفر^(٣) : (دُحْرِجٌ وَسُبْطَرٌ وَعُضْنَفَرٌ) . وإن كان فيه
 زيادتان فأكثرُ ، بنيته على أربعةٍ وحذفت من زوائده ما هو أولى بالحذف من
 غيره^(٤) ، فتقول في مُفْرَجٍ ومُقاتِلٍ ومُنْطَلِقٍ : «مُفْرِجٌ ومُقَيْتِلٌ ومُنْطَلِقٌ» ،
 وتقول في مُتدحرجٍ ومُقتسِعِرٍ (دُحْرِجٍ وقَشِيعِرٍ) ، وتقول في مُستخرجٍ
 ومُستدعٍ (مُخْرِجٍ ومُدْئِعٍ) وتقول في استخراجٍ وانطلاقٍ واضطرابٍ : (تُخْرِجُ
 ونُطَلِقُ وضُتِيرُبٌ)^(٥) .

فإن كان في الاسم زيادتان ، ليس لإحدهما مزيةٌ على الأخرى ،
 حذفت أيهما شئت ، فتقول في علندي وسرندي وحنطي . (العُلَيْندُ والسُرَيْندُ
 والحَيْنِطُ) و(العُلَيْدِي والسُرَيْدِي والحَيْطِي) لأنَّ النون والألف المقصورة إنما
 زيدتا ليلحق الوزن بسفرجل . ولا مزية لإحدهما على الأخرى . وهذا شأن
 كل زيادتين زيدتا للإلحاق .

أما أَلْفُ التأنِيثِ المقصورةُ ، فإن كانت رابعةً ، كحُبْلَى ، ثبتت :
 كحُبَيْلَى : وإن كانت فوق الرابعة ، كخوزلى ولُعَيْزَى^(٦) حُذفت وجوباً ، لأنَّ
 بقاءها يُخرج البناء عن مثال (فُعَيْعِل) أو (فُعَيْعِلِ) . وذلك كخوزِلٍ ولُعَيْغِيزٍ ،
 ما لم يسبق الواقعة خامسةً حرفٌ مدٌّ ، فيجوزُ بناؤها وحذف حرف المدِّ ،

(١) فإن كان رابعه حرف علة قلبته ياء كما تقدم .

(٢) راجع كيفية بناء صيغة منتهى الجموع . فالمصغر فوق الثلاثي له حكمها .

(٣) السبطري : مشية فيها تبختر . و(العضنفر) : الأسد .

(٤) والميم الزائدة في أول الكلمة أولى بالبقاء من غيرها على كل حال . وتاء الافتعال والاستفعال
 ونون الانفعال أولى بالبقاء كذلك ، وتفضلها الميم .

(٥) طاء اضطراب ، أصلها التاء ، لأن وزنه (افتعال) قلبت طاء ليسهل التطق بالضاد الساكنة ،
 لذلك ردت إلى أصلها عند التصغير ، لزوال السبب ، ولأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .

(٦) الخوزلي والخيزلي ، مشية في تناقل . واللغيزي ، اسم بمعنى اللغز .

ويجوز العكس ، فتقولُ في حُبَارِي^(١) : «حُبَيْرٌ» بحذفِ أَلِفِ المَدِّ ، و«حُبَيْرٌ» بحذفِ أَلِفِ التَّأْنِيثِ وبقاءِ حرفِ المَدِّ ، بعد قلبه ياءً وإدغامه في ياءِ التَّصْغِيرِ .
وأما تاءُ التَّأْنِيثِ وألفُه الممدودَةُ ، فَتَثْبِتَانِ على كلِّ حالٍ ، فتقولُ في مُسَلِّمَةَ وهندباءَ : مُسَلِّمَةَ وهُنَيْدِباءَ .

والألفُ والنونُ الزائدتانِ بعدَ أربعةِ أحرفٍ ، تَثْبِتَانِ على كلِّ حالٍ ، فتقولُ في تصغيرِ زعفرانٍ : «زُعَيْفِرَانٍ» .

ويجوز أن يعوّضَ ما حذِفَ منه للتصغيرِ ياءً قبل آخره ، فيبنى الاسمُ على «فُعَيْعِيلٍ» فتقولُ في مُنْطَلِقٍ وسَفَرَجَلٍ : «مُطَيْلِقٌ وسُفَيْرِيحٌ» ، كما يجوز أن تقولُ في جمعها : مَطَالِقٌ وسَفَارِيحٌ .

(ولا يخرج المصغر من هذه الأوزان ، ما يلحقه من علامة تأنيث أو تشنية أو جمع أو نسبة ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو الجزء الثاني في المركبين الإضافي والمزجي^(٢) . فمثل : تميرة وسليمي وحميراء وقليمان وعميرون وهنيدات وحميصي وعثيمان وعطيشان وعبيد الله وبعيلبك» مصغر على «فعيل» ومثل : «حنيظة وقويصاء ودريهمان وشويعرون ودميشقي وزعيفران وخويدم الدار ومعيد يكرب» مصغر على «فعيعل» . ولا يعتد بما لحق هذه الأسماء من هذه الزيادات).

تصغير ما ثانيه حرف علة

إذا صَغُرَتَ ما ثانيه حرفُ عِلَّةٍ مُنْقَلَبٌ عن غيره رَدَدَتْهُ إلى أصله ، فإن كان أصلُه الواوُ رددته إليها ، فتقولُ في تصغيرِ بابٍ وطِيٍّ وقيمةٍ وميزانٍ وديوانٍ

(١) الحباري ، طائر ، وهو يطلق على الذكر والأنثى والواحد والجمع .

(٢) أما المركب الإسنادي ، كجاء الحق وتأبط شراً ، علمين ، فلا يجوز تصغيره .

وميسم^(١) : «بُوتِبُّ وطُويُّ وقُويمةٌ ومُوزِينٌ ودُويُونٌ ومُوسِمٌ». وإن كان أصله الياء رددته إليها أيضاً ، فتقول في تصغير نابٍ وموقن^(٢) : «نُيبُّ ومُيَقِنٌ» وإن كان أصله حرفاً صحيحاً رددته إليه ، فتقول في تصغير دينارٍ : «دُنَيْيِرٌ»^(٣) : وإن كان مجهول الأصل كعاجٍ ، أو زائداً : كشاعرٍ وخاتمٍ ، أو مبدلاً من همزة : كأصالٍ وآمالٍ وآبالٍ^(٤) قلبته واواً ، فتقول : «عُويجٌ ، وشُويِعِرٌ ، وخُويِتَمٌ ، وأُويصالٌ ، وأُويِمَالٌ وأُويبالٌ» .

(وشذ تصغير «عيد» على عييد كما شذ جمعه على «أعياد» . وحقه أن يصغر على «عويد» ويجمع على «أعواد» لأنه من عاد يعود ، فيأؤه أصلها الواو ، وأصله «عويد» بكسر فسكون قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . وإنما صغروه وجمعه على غير أصله لثلا يلتبس بالعود) .

وإن كان الثاني حرفاً صحيحاً منقلباً عن حرف علة ، ابقيته على حاله (في رأي سيبويه والجمهور) ، أو أرجعته إلى أصله (في قول الزجاج وأبي عليّ الفارسيّ) فتقول في تصغير مُتَعِدٍ : «مُتَيْعِدٌ» (على قول سيبويه . قالوا : وهو الصحيح) ، و«مُويعد» . (في رأيهما) . وذلك لأن أصله : «مُوتعدٌ» . وأصل هذا من الوعد . وقول سيبويه أقرب إلى الفهم ، كيلا يلتبس بتصغير : «مُويعدٍ ومُويعدٍ ومُويعدٍ» وقولهما أصحُّ في القياس .

(١) جمع باب أبواب ، فاصل ألفه الواو . والطي : أصله «الطوي» لأن فعله طوى يطوي فيأؤه الأولى أصلها الواو . وقيمة أصلها «قومة» بكسر القاف ، لأنها في الأصل من قام يقوم . وميزان أصله «موزان» بكسر الميم ، لأنه من وزن يزن ، ولأنك تقول في جمعه موازين . وديوان ، أصله دوان ، بواو مشددة لأنك تقول في جمعه دواوين . وميسم أصله ، موسم ، بكسر الميم ، لأنه من رسم يسم ، وهي أداة يوسم بها أي يعلم ، كما يوسم البعير بالكي .

(٢) جمع الناب : أنياب ، فاصل ألفه الباء . وموقن ، اسم فاعل من أيقن ، فأصله «ميقن» فواوه أصلها الياء ، وإنما انقلبت واواً لتناسب الضمة قبلها .

(٣) دينار ، أصله (دنا) بنون مشددة ، لأنك تقول في جمعه دنانير .

(٤) أصلها (أصا) وأمال وأبال) على وزن (أفعال) وهي جمع أصيل وأمل وأبل ، فالألف مبدلة من الهمزة . (والأصيل) ، الوقت بعد العصر .

تصغير ما ثالته حرف علة

إذا صَغُرَتْ ما ثالته حرفُ عِلَّةٍ ، أدغمته في ياء التصغير بعد قلبه ياءً ، إن كان ألفاً أو واواً ، فتقول في تصغير عصاً ورحى وظبي ودلو وطيّ وشمالٍ وقدمٍ وجميلٍ : «عُصِيَّةٌ وُرْحِيَّةٌ وُظْبِيٌّ وُدَلِيَّةٌ وُطُوِيٌّ وُسُمَيْلٌ وُقُدَيْمٌ وُجَمَيْلٌ» إلا ما كان آخره ياءً مشددةً مسبوقاً بحرفين : كصبي وعليّ وذكيّ ، فتُخَفَّفُ وتُدغَمُ في ياء التصغير ، فتقول : «صُبَيٌّْ وَعُليٌّ وُدُكِيٌّ» فإن سَبَقَتْ بأكثر من حرفين ، صَغُرَ الاسم على لفظه ، فتقول في تصغير كُرْسِيٍّ ومِصْرِيٍّ : «كُرَيْسِيٌّ ومُصْرِيٌّ» .

تصغير ما رابعه حرف علة

إذا صَغُرَتْ ما رابعه حرفُ عِلَّةٍ ، قلبت الألفَ أو الواوَ ياءً ، وتركت الياءَ على حالها ، فتقول في تصغير منشارٍ وأرجوحةٍ وقنديلٍ : «مُنَيْشِيرٌ وأُرْجِيحَةٌ وقُنَيْدِيلٌ» .

تصغير ما حذف عنه شيء

إذا صَغُرَتْ ما حُذِفَ منه شيءٌ ، رددته عند التصغير ، فتقول في تصغير يَدٍ ودمٍ وأبٍ وأخٍ وأختٍ وبنْتٍ وعدةٍ وزنةٍ وشفةٍ وماءٍ : «يُدَيْةٌ وُدُمِيٌّ وأبِيٌّ وأخِيٌّ وأخِيَّةٌ وُبُنْيَةٌ ووُعَيْدَةٌ ووُزَيْنَةٌ وُسُفْيَةٌ ومُؤَيَّةٌ» .

وإن كان في أوله همزة وصل حذفها ورددت المحذوفَ ، فتقول في تصغير ابنٍ وابنةٍ واسمٍ وامرئٍ وامرأةٍ : «بُنْيٌ وُبُنْيَةٌ وَسُمِيٌّ ومُرِيٌّ ومُرَيْةٌ» : وإن سَمِيَتْ بنحوٍ : «قُلٌّ وُقُلٌّ وُقُلٌّ ومُدٌّ» قلت في تصغيره : «قُؤَيْلٌ وُبُدَيْعٌ وأخِيذٌ ومُنَيْذٌ» برد المحذوف .

تصغير الثنائي الوضع

إذا سَمَّيت بما وُضع على حرفين ، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً ، أبقيته على حاله ، بعد التسمية به : فإن أردت تصغيره . ضَعَفْت ثانيه عند تصغيره ، فتقول في تصغير : هَلْ وَبَلْ وَإِنْ وَعَنْ ، ونحوها أعلاماً : «هَلِيلٌ وَبُلَيْلٌ وَأَنْبِنٌ وَعُنَيْنٌ» . وإن كان ثانيه حرف علة : كَلَوْ وَكِي وَفِي وَمَا وَلَا ، وجب تضعيفه حين التسمية به ، فتقول في المذكورات ، إذا جعلتها أعلاماً : «لَوْ وَكِيٌّ وَفِيٌّ وَمَاءٌ وَلَاءٌ»^(١) . فإن أردت تصغيرها ، صغرتها على حالها هذه ، فتقول : «لُؤِيٌّ وَكُيِّيٌّ وَفُيِّيٌّ ، وَمُؤِيٌّ وَلُؤِيٌّ» .

تصغير المؤنث

إذا صَغَرْتَ المؤنث الثلاثيَّ الخاليَّ من التاء ، أَلْحَقْتها به ، فتقول في تصغير دارٍ وشمسٍ وهندٍ وعينٍ وسنٍ وأذنٍ : «دُؤيرةٌ وَشُمَيْسَةٌ وَهِنْدَةٌ وَعُيَيْنَةٌ وَسُنَيْنَةٌ وَأَذِينَةٌ» إلا إذا لزم من ذلك التباس المفرد بالجمع ، أو المذكر بالمؤنث ، فَتَتْرُكُ التاء ، فتقول في تصغير بقرٍ وشجرٍ : «بُقَيْرٌ وَشَجِيرٌ» ، لا «بُقَيْرَةٌ وَشَجِيرَةٌ» كيلا يُظَنَّ أنهما تصغيرُ بقرةٍ وشجرةٍ . وتقول في تصغير خمسٍ وستٍ وسبعٍ وتسعٍ وعشرٍ وبضعٍ ، في المعدود المؤنث : خُمَيْسٌ وَسُتَيْتٌ وَسُبَيْعٌ وَتُسَيْعٌ وَعُشَيْرٌ وَبُضَيْعٌ ، لا خُمَيْسَةٌ وَسُتَيْتَةٌ الخ ، لثلاث تلتبس بتصغير «خمسَةٍ وستَةٍ» الخ في المعدود المذكر .

وإذا سَمَّيت رجلاً بمؤنث ثلاثي ، كَنَارٍ وَعَيْنٍ وَأَذِنٍ وَفِهْرٍ^(٢) ، ثم أردت

(١) إذا ضعفت الألف في (ما ولا) زدت ألفاً أخرى ، وحينئذ يصعب النطق بهما لسكونهما معاً ، فتبدل من الثانية همزة وجوباً .

(٢) الفهر ، بكسر فسكون : الحجر الصغير بمقدار الكف ، أو الحجر بقدر ما يكسر الجوزة ، وقيل هو الحجر مطلقاً . وهي مؤنثة . وقيل ، تؤنث وتذكر . والفهر ، في لغة الأطباء ما تدق به العقاقير =

تصغيره ، لم تلحق به التاء ، فتقول : «نُورٌ وَعَيْنٌ وَأَذِينٌ وَفُهَيْرٌ» . فإن سميت بهذه الأسماء ونحوها مذكراً ، بعد تصغيرها ، أبقيتها على ما هي عليه . ومن ذلك : «مُتَمَّمٌ بنُ نُورِةَ ، وَعَيْنِةَ بنِ حِصْنِ ، وعمرو بنِ أَدِينِةَ ، وعامر بنِ فُهَيْرِةَ» .

وإذا سَمَّيتَ امرأةً بمذكرٍ ثلاثي ، كرمحٍ وبدرٍ ونجمٍ وسعدٍ ، ثم أردت تصغيره ، ألحقت به التاء ، فتقول : «رُمَيْحَةٌ وبُدَيْرَةٌ ونُجَيْمَةٌ وَسُعَيْدَةٌ» . فلا اعتبار في العلم ، في حال تصغيره ، بما نُقِلَ عنه من تذكير أو تأنيث . وإنما العبرة في مُسَمَّاهُ الذي نُقِلَ إليه . هذا هو الحق .

(وقال يونس : يجوز الاعتباران : اعتبار الأصل واعتبار الحال . وعليه فتقول في «عين» مسمى بها مذكر : «عين وعيينة» . وتقول في «رمح» مسمى به مؤنث : «رميحة ورميح» وقال ابن الأنباري : إنما العبرة بأصله المنقول عنه ، فتلحقه التاء أو لا تلحقه بهذا الاعتبار . وعليه فلا تقول في «عين» ، مسمى بها مذكر ، إلا «عينة» ، وفي «رمح» : مسمى به مؤنث ، إلا «رميح») . أما المؤنث الرباعيُّ فما فوق ، فلا تُلحِقُه تاءُ التأنيث ، فمثل : «زَيْنَبٌ وَعَجْوِزٌ» يُصَغَّرُ على : «زَيْنَبٌ وَعُجَيْرٌ» .

(وشذ تصغير «ذود»^(١) «بفتح فسكون» و«حرب وقوس ونعل ودرع الحديد»^(٢) و«عرس»^(٣) بلا إلحاق التاء ، فقد صغروها على «ذويد وحريب»

= على الصلابة . والصلابة والصلاة (بفتح الصاد فيهما) ما يبدق عليه الطيب ونحوه وقد تطلق على المدق نفسه .

- (١) الذود من الإبل ، من الثلاثة إلى العشرة ، ولا تكون إلا من الإناث ، ومنه قولهم ، (الذود إلى الذود إبل) ومعناه إذا وضع القليل يصير المجموع كثيراً .
(٢) أما درع المرأة ، وهو قميصها فهو مذكر . وقيل أن درع الحديد يذكر ويؤنث .
(٣) العرس ، امرأة الرجل ، والرجل نفسه . ومثله العروس . وكلاهما للذكر والأنثى . والعرس أيضاً : أنثى الأسد وهي اللبؤة .

الخ . مع أنها مؤنثات ثلاثية ، فحقها أن تلحقها التاء عند تصغيرها . كما شد تصغير : قدام ووراء وأمام على «قديمة ووريفة» (بتشديد الياء مكسورة) وأميمة (بتشديد الياء مكسورة أيضاً) فألحقوا بها التاء وهي ليست ثلاثية . وقدام ووراء : ظرفان مؤنثان . أنثوهما على معنى الجهة ، وأمام ظرف مذكر : وإلحاق التاء إياه عند التصغير شاذ من وجهين : لأنه مذكر : ولأنه فوق الثلاثي . قال في المصباح : وقد يؤنث «الأمم» على معنى الجهة . وقال الزجاج : واختلفوا في تذكير الأمام وتأنيثه).

تصغير العلم المركب

إذا أردت تصغير علمٍ مركبٍ تركيبٍ إضافيةٍ أو مزجٍ ، صغرتَ جزءه الأول ، وتركتَ الآخرَ على حاله ، فتقولُ : في عبد الله ومعدٍ يكرِبُ : «عُبَيْد الله ، ومُعَيْدٍ يكرِبُ» أما المركبُ تركيبُ جملةٍ : كتابُ شرأ ، وجادُ الحقُّ ، فلا يصغُرُ .

تصغير الجمع

جمع القلَّةِ يصغُرُ على لفظه ، فتقولُ في تصغيرِ أحمالٍ وأنفُسٍ وأعمدةٍ وفُتْيَةٍ : «أَحْيَمَالٌ وَأَنْفُسٌ وَأَعْيِمْدَةٌ وَفُتْيَةٌ» . وكذلك اسمُ الجمعِ كركبٍ ورُكْبٍ .

وجمعُ الكثرةِ لا يصغُرُ على لفظه ، بل يردُّ إلى المفردِ ، ثمَّ يصغُرُ ثمَّ يُجمَعُ جَمَعِ المذكَرِ السالمِ ، إن كان للعاقل ، وجمعُ المؤنثِ السالمِ ، إن كان لغيرِ العاقل ، فمثلُ : «شُعراءٍ وكُتَّابٍ ودَراهمٍ وعصافيرٍ وكُتُبٍ» تصغيره «شُوعِرُونَ وكُوعُوتُونَ ودُرَيْهَمَاتٌ وَعُصْفِيرَاتٌ وكُتَيْبَاتٌ» .

تصغير الترخيم

من التصغير نوعٌ يسمَّى تصغير الترخيم ، وهو أن يُجرَّد الاسم من الزوائد التي فيه ، ويصغَّر على أحرفه الأصليَّة .

فإن كانت أصوله ثلاثةً يُصغر على «فَعِيلٍ» ، فيقال في تصغيرِ : معطَفٍ ومُنطَلِقٍ وأزهرٍ وأبَلَقٍ وحامدٍ ومحمودٍ وأحمدٍ : «عُطِفٌ وطَلِقٌ وزهَيْرٌ وبُلَيْقٌ وحُمَيْدٌ» .

ثم إن كان مسماً مؤنثاً ألحقت به التاء وإن كان قبل الترخيم مؤنثاً بالألف ، أو مؤنثاً بغير علامة ، فيقال في مُكرمةٍ وحُبلى وسوداء وسُعاد : «كُرَيْمَةٌ وحَيْبَلَةٌ وسُوَيْدَةٌ وسُعَيْدَةٌ» ، وتقول فيمن سمَّيتها سعيْدَ سماء «سُعَيْدَةٌ وسُمَيْةٌ» . إلا إذا كان من الصفات الخاصة بالإناث ، التي لم تلحقها علامة التأنيث كطالق وناهد ، فلا تلحقها التاء : كطَلِيقٌ ونُهَيْدٌ .

وإن كان مؤنثاً بلا علامة ، وسميت به مذكراً ، لم تُلحق به التاء ، فتقول فيمن سمَّيتها : سماء وعروباً : سُمَيٌّ وعُرَيْبٌ . وإن كان مؤنثاً بالعلامة ، جرَّده منها ، فتقول فيمن سمَّيتها : مُكرمةٌ وصحراء وفاطمة : «كريمٌ وصُحَيْرٌ وفُطَيْمٌ» . إلا إذا وقعت التسمية به بعد التصغير ، كأن تسمي رجلاً «صحيرةً» مؤنث «صحراء» فتبقى علامة التأنيث .

وإن كانت أحرفه الأصليَّة أربعة يصغر على «فَعَيْعِلٍ» ، فيقال في قرطاس وعصفور وقنديل : «قَرِيطَسٌ وعُصَيْفِرٌ وقُنَيْدِلٌ» .

وتصغير الترخيم ، إنما يكون في حذف ما يجوز بقاؤه في التصغير ، كما رأيت ، أما حذف ما لا يجوز بقاؤه ، لأنه تختل ببقائه صيغة التصغير ، فليس من باب تصغير الترخيم ، كما يتوهم وذلك كتصغير : «متدحرجٍ وسفرجلٍ» على «دحرجٍ وسفيرجٍ» .

وما كان فيه زيادتان فأكثر من الثلاثي الأصول ، كمنطلق ومُستخرج ، صغرته على «مُطَلِّقٍ ومُخْرِجٍ» تصغيراً لا ترخيمَ فيه ، لأن الزوائد المحذوفة لا يجوز بقاؤها في مصغرها ، لاختلال الصيغة معها ، فإذا أردت ترخيمهما ، قلتَ : «طَلِّقٌ وَخُرِجٌ» .

شواذ التصغير

ما جاء في التصغير مخالفاً لما سبقَ تقريرُهُ من القواعد ، فهو من شواذ التصغير ، التي تُحفظ ولا يقاس عليها . وقد تقدّم ذكرُ بعضها . ومن ذلك تصغيرهم عشاءً على «عُشَيَانٍ» وَعُشَيَّةً على «عُشَيْشِيَّةٍ» وَعُشَيًّا على «عُشَيْشَانٍ» ، وليلة على «لَيْلِيَّةٍ» ، وقالوا : «لَيْلِيَّةٌ» أيضاً على القياس . وقد صغروا إنساناً على «أُنَيْسِيَانٍ» ، وقد أجمعَ العرب على تصغيره على ذلك . وصغروا بنينَ على «أُبَيْنِينَ» ، لم يُصغروها على غير ذلك . وقالوا في تصغير رَجُلٍ : «رُجَيْلٍ» على القياس ، و«رُويجُلٍ» ، على غير القياس ، كأنهم رجعوا به إلى «الراجل» ، لأنَّ اشتقاقه منه ، كما في لسان العرب .

قال النحاة وبعضُ اللغويين : وشذُّ تصغيرِ صَبِيَّةٍ وَعُلْمَةٍ على أَصَبِيَّةٍ والحقُّ أنَّ أَصَبِيَّةً هي تصغير «أَصَبِيَّةٍ» . وأما صَبِيَّةٌ فتصغيرها : (صَبِيَّةٌ) . وكذلك أُعْلِمَةٌ : (عُلْمَةٌ) . وقالوا : شذُّ تصغيرِ مَغْرِبٍ على (مُغْرِبَانٍ) والحقُّ أنَّ مُغْرِبَاناً هو تصغيرُ (مَغْرِبَانٍ) ، وهو بمعنى المغرب . يُقال : لقيته مَغْرَبَ الشمسِ ، ومَغْرِبَانَهَا .

النصريف المشترك بين الأفعال والأسماء

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول :

١ - الإدغام

الإدغام^(١) : إدخال حرف في حرف آخر من جنسه ، بحيث يصيران حرفاً واحداً مُشَدَّداً ، مثل : «مَدَّ يمدُّ مدًّا» وأصلها «مَدَدَ يمددُ مددًا». وحكم الحرفين ، في الإدغام ، أن يكون أولهما ساكناً ، والثاني متحركاً ، بلا فاصلٍ بينهما .

وسكون الأول إما من الأصل : كالمَدِّ والشَدِّ^(٢) . وإما بحذف حركته . كمدُّ وشدُّ^(٣) . وإما بنقل حركته إلى ما قبله : كيمدُّ ، ويشدُّ^(٤) .

والإدغام يكون في الحرفين المتقاربين في المخرج ، كما يكون في

(١) الإدغام في اللغة: الإدخال : أدغمت اللجام في فم الفرس أي : أدخلته عليه .

(٢) الدال الأولى منها ساكنة من أصلها .

(٣) أصلها «مدد وشدد» سكنت الدال الأولى بحذف حركتها ، وأدغمت في الأخرى .

(٤) أصلها : «يمدد ويشدد» نقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها - وهو الميم في «يمدد» والشين في «يشدد» - وأدغمت في الدال الأخرى .

الحرفين، المتجانسين . وذلك يكون تارةً بإبدال الأول لِيُجانَسَ الآخر :
 كأمحى ، وأصله : «انمحي» ، على وزن «انفعل» ويكون تارةً بإبدال الثاني
 لِيُجانَسَ الأول: كادعى ، وأصله «ادتعى» ، على وزن «افتعل» .

أقسام الإدغام

الإدغامُ ، إما صغيرٌ ، وهو ما كان أوَّلُ المثلين فيه ساكناً من الأصل .
 وإما كبيرٌ : وهو ما كان الحرفان فيه متحركين ، فأسكن أولهما بحذف
 حركته ، أو بنقلها إلى ما قبلها . وإنما سُمِّيَ كبيراً لأن فيه عمَلين وهما
 الإسكان والإدراجُ ، أي : الإدغام . والصغير ليس فيه إلا إدراج الأول في
 الثاني .

وللإدغامِ ثلاثُ أحوالٍ : الوجوبُ ، والجوازُ ، والإمتناع .

وجوب الإدغام

يجبُ الإدغامُ في الحرفين المتجانسين إذا كانا في كلمة واحدة^(١) ،
 سواءً أكانا متحركين : كمرَّ ويمرُّ (وأصلهما : مرَّرَ ويمرُّرُ) ، أم كان الحرف
 الأول ساكناً والثاني متحركاً : كمد وَعَضَ (وأصلهما : مَدَّدَ وَعَضَضَ) . وأما
 قول الشاعر : «الحمدُ لله العلي الأجللِ» فمن الضَّروراتِ الشعريَّةِ ،
 والقياسُ (الأجلُّ) .

ثم إن كان الحرفُ الأول من المثلين ساكناً ، أدغمته في الثاني بلا
 تغيير . كشدَّ وصَدَّ (وأصلهما : شَدَّدَ وصدَّدَ) . وإن كان متحركاً طرحتْ حركتهُ
 وأدغمتهُ « إن كان ما قبله متحركاً أو مسبقاً بحرفٍ مَدٍّ ، كرد وراَدٍ .

(١) إلا فيما يمتنع فيه الإدغام ، أو يجوز فيه الإدغام وتركه ، وستعلم مواضع امتناعه وجوازه .

(وأصلهما : رَدَدَ ورَادِدٌ) أما إن كان ما قبله ساكناً فتنقلَ حركته إليه : كيرُدُّ (وأصله : يرُدُّد).

ويجب إدغام المثليين المتجاورين الساكنين أولهما ، إذا كانا في كلمتين ، كما كانا في كلمة واحدة ، مثل : «سَكَّتْ ، وسَكَّتَا وَعَنَى وَعَلَى ، واكْتُبْ بالقلم ، وقلْ له ، واستغفرْ رَبَّكَ» غير أنه إن كان ثاني المثليين ضميراً ، وجب الإدغام لفظاً وخطاً ، وإن كان غير ضمير وجب الإدغام لفظاً لا خطاً ، كما رأيت .

وشدَّ فكُ الإدغام الواجب في ألفاظٍ لا يُقاسُ عليها ، مثل : «أَلِلْ السقاءُ»^(١) والأسنانُ : (إذا تغيَّرت رائجتُهما وفسدتُ) ، ودببَ الإنسانُ : (إذا نبتَ الشعرُ في جبينه) وَصَبَّيْتُ الأَرْضَ^(٢) : (إذا كثُرَتْ ضبابُها) ، وَقَطَطَ الشعرُ : (إذا كان قصيراً جَعْدًا) . ويقال قَطَّ بالإدغام أيضاً ، وَلَجِحَتِ العَيْنُ : (إذا لَصِقَتْ أجنانُها بالمرضِ)^(٣) وَلَخِخْتُ : (إذا كَثُرَ دمعُها وغَلُظَتْ أجنانُها ، ويقال : لَحَّتْ وَلَخِخْتُ بالإدغام أيضاً ، وَمَشَشَتِ الدابةُ : (إذا ظَهَرَ في وظيفها المششُ)^(٤) ، وَعَزُزَتِ الناقةُ : (إذا ضاقَ مجرى لبنها).

وشدَّ في الأسماءِ قولهم : «رجلٌ صَفُفُ الحالِ ، (أي : ضيقُها) وشديدها ، ويقولُ : (صَفُ الحالِ بالإدغام أيضاً) ، وطعامٌ قَصِيضٌ أي : «فيه حصيٌّ صغارٌ أو ترابٌ ، ويقال : قَصَّ بالإدغام أيضاً وقَصِيضٌ بالتحريك . وهذا يُمنَعُ فيه الإدغامُ ، لأنه اسمٌ على وزنِ «فعلٍ» كما ستعلم .

(١) السقاء : جلد السخلة يجعل وعاء للماء وللبن .

(٢) صبب من باب فرح وظرف .

(٣) المرض : وسخ أبيض جامد يجتمع في موق العين . فإذا سال فهو غمض .

(٤) المشش : شيء يظهر في وظيف الدابة حتى يشتد دون اشتداد العظم .

جوازم الإدغام

يجوزُ الإدغامُ وتركهُ في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون الحرفُ الأولُ من المثلين متحركاً ، والثاني ساكناً بسكونٍ عارضٍ للجزمِ أو شبهه^(١) ، فتقولُ : «لم يَمُدَّ ومُدَّ» ، بالإدغامِ ، و«لم يَمُدُّ» بفكهِ . والفكُّ أجودُ ، وبه نَزَلَ الكتابُ الكريمُ . قال تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ، وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ وقال : ﴿ وَاشدُّدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ .

وإن اتَّصلَ بالمُدغمِ فيه ألفُ الاثنيين ، أو واوُ الجماعة ، أو ياءُ المخاطبة ، أو نونُ التوكيد ، وجبَ الإدغامُ ، لزوالِ سكونِ ثانيِ المثليين ، مثلُ : «لم يَمُدَّا ومُدَّ ، ولم يَمُدُّوا ومُدُّوا ، ولم تَمُدِّي ومُدِّي ، ولم يَمُدَّنْ ومُدَّنْ ، ولم يَمُدَّنَّ ومُدَّنَّ» ، أما إن اتَّصلَ به ضميرُ رفعٍ متحركٌ فيمتنعُ الإدغامُ ، كما سيأتي .

وتكونُ حركةُ ثانيِ المثلين المُدغمين في المضارعِ المجزومِ والأمرِ ، اللذين لم يتَّصلَ بهما شيءٌ ، تابعةً لحركةِ فائه ، مثلُ : (رُدُّ ولم يَرُدُّ ، وَعَضَّ ولم يَعَضَّ ، وَفَرَّ ولم يَفَرَّ) هذا هو الأكثرُ في كلامهم . ويجوزُ أيضاً في مضمومِ الفاء ، مع الضمِّ ، الفتحِ والكسرِ . كَرُدُّ ولم يَرُدُّ ، وَرَدَّ ولم يَرُدَّ . ويجوزُ في مفتوحها ، مع الفتحِ الكسرِ ، كَعَضَّ ولم يَعَضَّ . ويجوزُ في مكسورها ، مع الكسرِ ، الفتحِ . كَفَرَّ ولم يَفَرَّ .

(نعلم من ذلك أن المضمومِ الفاءِ يجوزُ فيه الضمُّ والفتحُ ، ثم الكسرُ ، والكسرُ ضعيفُ ، والفتحُ يشبه الضمُّ في قوته وكثرته ، وأنَّ المفتوحِ الفاءِ يجوزُ فيه الفتحُ ، ثم الكسرُ ، والفتحُ أولى وأكثرُ ، وأنَّ المكسورِ الفاءِ يجوزُ فيه الكسرُ والفتحُ ، وهما كالمساويين فيه .

(١) شبه الجزم : هو سكون البناء في الأمر المفرد .

ويكون جزم المضارع حينئذ بسكون مقدر على آخره ، منع من ظهوره حركة الإدغام ، ويكون بناء الأمر على سكون مقدر على آخره ، منع من ظهوره حركة الإدغام أيضاً .

واعلم أن همزة الوصل في الأمر من الثلاثي المجرد ، مثل : «أمدد» ، يستغنى عنها بعد الإدغام ، فتحذف ، مثل : «مد» ، لأنها إنما أتت بها للتخلص من الإبتداء بالساكن ، وقد زال السبب ، لأن أول الكلمة قد صار متحركاً .
الثاني^(١) : أن يكون عينُ الكلمةِ ولأُهمها ياءُينِ لازماً تحريكِ ثانيتهما ، مثل (عَمِيَّ وَحَيِّي ، فتقولُ : (عَمِيَّ وَحَيِّي) ، بالإدغام أيضاً .

فإن كانت حركةُ الثانيةِ عارضاً للإعراب ، مثل : (لَنْ يُحْيِيَ ، ورأيتُ مَحْيِيًّا) ، إمتنع إدغامُهُ . وكذا إن عَرَضَ سكونُ الثانيةِ مثل : عيبت وحييتُ) .

الثالث : أن يكون في أول الفعل الماضي تاءً ان ، مثل : «تتابع وتتابع» ، فيجوز الإدغامُ ، مع زيادة همزة وصلٍ في أوله ، دفعاً للإبتداء بالساكن ، مثل : «إتابع واتَّبِع» . فإن كان مضارعاً لم يَجْزِ الإدغام ، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين ، فتقول في تتجلى وتتلظى : «تَجَلَّى وتَلْظَى» ، قال تعالى : «تَنزَلُ الملائكةُ والرُّوحُ» ، وقال : «ناراً تَلْظَى» (أي : تنزُّلُ وتتلظى) . وهذا شائعٌ كثيرٌ في الاستعمال .

الرابع : أن يتجاوزَ مثلاًنِ متحركانِ في كلمتين^(٢) ، مثل : (جعل لي وكتبَ بالقلم ، فيجوز الإدغام ، بإسكانِ المِثْلِ الأولِ ، فتقول : «جَعَلَ لي ، وكتبَ بالقلم» . غير أن الإدغام هنا يجوز لفظاً لا خطاً) .

(١) أي : الثاني من المواضع التي يجوز فيها الإدغام وتركه .
(٢) فإن كان أول المثليين المتجاورين ساكناً والثاني متحركاً : كاجعل لي ، وجب الإدغام كما تقدم .

امتناع الإدغام

يُمتنع الإدغام في سبعة مواضع:

الأول: أن يتصدر المثلان: كَدَدِنٍ وِدَادٌ وِدَدٌ وِدْدَانٌ وَتَرٍ وَدَنْبٍ^(١).
 الثاني: أن يكونا في اسمٍ على وزنِ «فَعْلٍ» (بضم ففتح). كَدَرٍ
 وَجُدِّ وَصَفِّ^(٢)، أو «فُعْلٍ» (بضمّتين): كُسْرٍ وَذُلٌّ وَجُدِّ^(٣)، أو (فَعْلٍ)
 (بكسرٍ ففتح). كِلْمٍ وَكِلَلٍ وَجِلَلٍ^(٤)، أو (فَعْلٍ) (بفتحتين): كَطَّلٍ وَكَبِّ
 وَخَبِّ^(٥).

الثالث: أن يكون المثلان في وزنٍ مزيدٍ فيه للإلحاق، سواءً أكان
 المزيدُ أحدَ المثليين: كَجَلَبٍ، أو لا: كَهَيْلٍ^(٦).
 الرابع: أن يتصل بأول المثليين مُدْغَمٌ فيه: كَهَلَّلٍ^(٧) وَمُهَلَّلٍ، وشَدَّدٍ

(١) الددن والدد والدد: اللهو واللعب و«الددان»: من لا غناء عنده ولا نفع. و«التر»: جيل من الناس يتأخون الترك «الدين»: انحناء عند الظهر.

(٢) الجدد: جمع جدة بضم الجيم، وهي الطريقة والعلامة و«الصفف»: جمع صفة، وهي البيت الصيفي، وبناء ذو ثلاثة حوائط، وظلة يستر بها من الحر.

(٣) السرر: جمع سرير. و«الذلل»: جمع ذلول: بفتح الذال: وهو البعير غير الصعب. و«الجدد» بضمّتين، جمع جديد.

(٤) اللمم: جمع لمة بكسر اللام، وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن. فإذا بلغ المنكين سمي جمّة، بضم الجيم وتشديد الميم مفتوحة. و«الكلل»، جمع كلة، بكسر الكاف وتشديد اللام مفتوحة، وهي الستر الرقيق، وغشاء يخاط كالبيت ينقى به البعوض. ويسمى في عرفنا بالناموسية و«الحلل»، جمع حلة بكسر الحاء. وهي المحلة والمجتمع. وأما الحلة بضم الحاء وجمعها حلال بضمها أيضاً فهي كساء يكون من ثوبين كالأزار والرداء مثلاً.

(٥) الطلل: ما شخص من آثار الديار، وشخص كل شيء والمكان المرتفع، والجمع إطلال وطلول و«اللبب»: موضع القلادة من الصدر، والمنحر، وما يشد على صدر الدابة ليمنع الرحل من الاسترخاء. وما استدق من الرمل. والجمع الباب. و«الحخب»: نوع من سير الخيل، وهو أن يراوح الفرس بين يديه ورجليه.

(٦) هيلل: أكثر من قول: «لا إله إلا الله» وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات، كبسمل: إذا قال بسم الله.

(٧) هلل قال لا إله إلا الله. وهلل فلان: جين وفر. وهلل عن قرينه: نكص وتأخر. وهلل الكاتب: كتب.

ومُشدّد. وذلك لأن في الإدغام الثاني تكرر الإدغام ، وذلك ممنوع .

الخامسُ : أن يكون المثلان على وزن (أفعل)، في التعجّب ، نحو:

(اعزّزْ بالعلم! وأحبّبْ به!)، فلا يقالُ: (اعزّزْ به! وأحبّبْ به!).

السادسُ : أن يعرض سُكُونُ أحد المثلين ، لاتصاله بضمير رفعٍ

متحرّكٍ : كمددْتُ ومددنا ومددْت ومددْتُم ومددْتُنَّ .

السابعُ : أن يكون مِمَّا شذّتِ العَرَبُ في فكّه اختياراً ، وهي ألفاظ

محفوظةٌ تقدّم ذكرها ، فيمتنعُ الإدغامُ .

فائدة

إذا كان الفعلُ ماضياً ثلاثياً ، مجرداً مكسوراً العين ، مضاعفاً ، مُسنداً

إلى ضمير رفعٍ متحرّك ، جازَ فيه ثلاثة أوجه ، الأولُ : استعماله تاماً ، مفكوك

الإدغام ، فتقولُ في ظلّ . «ظِلَّلْتُ» . الثاني : حذفُ عينه ، مع بقاء حركة الفاءِ

مفتوحةً ، مثلُ : «ظَلَّتْ» . الثالثُ : حذفُ عينه ونقل حركتها إلى الفاءِ بعد

طرح حركتها ، مثلُ : «ظَلَّتْ» . قال تعالى : ﴿ أَنْظِرْ إِلَى إِهْكَ الَّذِي ظَلَّتْ

عليه عاكفاً ﴾ ، وقال : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حُطَامًا ، فَظَلَّتْمْ تَفْكُهون ﴾ (١) .

قُرِيءَ بفتح الظاء في الآيتين ، على بقاء حركتها ، ويكسرهما على طرح حركتها

ونقل حركة اللام المحذوفة إليها .

فإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً ، وهو ثلاثي ، مجردٌ مضاعفٌ ، مكسورٌ

العينِ فيهما ، مُسنَدٌ إلى ضمير رفعٍ متحرّك ، جازَ فيه الإتمام ، فتقولُ في

يَقِرُّ وِقْرًا : «يَقِرُّونَ واقِرِّرونَ» ، وجاز حذف عينه ونقل حركتها إلى الفاءِ ، مثل :

(١) تفكّهون ، أصله : تفكّهون . ومعناه : يتحدثون فيما أصابكم . وأصل معنى التفكّه النقل بصنوف

الفكاهة ، ثم استعير للمتقل بالحدِيث . ومنه الفكاهة . لحدِيث ذوي الأنس .

«يَقْرَنُ وَقِرْنٌ». ومنه ، في قراءة غير نافعٍ وعاصم : «وَقِرْنٌ فِي بُيُوتِكُنَّ» بكسر القاف . أما ما فُتحت عينه فلا يجوزُ فيه ذلك إلا سماعاً . ومنه : «وَقِرْنٌ فِي بُيُوتِكُنَّ» بفتح القاف ، في قراءة نافعٍ وعاصم ، وبها قرأ حفصُ وقراءةُ الكسر أصلها : «اقِرْرَنْ» ، لأن «قَرَّ» يجوز أن يكون من باب «فَعَلَ يَفْعَلُ» ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ، ويجوز أن يكون من باب «فَعِلَ يَفْعَلُ» ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع .

٢ - الإِعلال

الإِعلالُ : حذف حرفِ العِلَّةِ ، أو قلبه ، أو تسكينه .
 فالحذفُ : كيرِثُ (والأصلُ . يورِثُ) .
 والقلبُ : كقال (والأصلُ . قولَ) .
 والإِسكانُ : كيمشي (والأصلُ . يمشي) .

(١) الإِعلالُ بالحذفِ

يُحذفُ حرفُ العِلَّةِ في ثلاثة مواضع :

الأوَّلُ : أن يكون حرفٌ مدُّ مُلتقياً بساكنٍ بعدهُ : كقُمٌ وخَفٌ ، وبع ، وقُمْتُ وخَفْتُ وبعْتُ ، ويَقُمَنَّ ، ويَخْفَنَّ ، ويَبْعَنَّ ، ورَمْتُ ، وترمُونُ ، وترمينُ يا فاطمةُ ، وقاضٍ ، وفتى .

(والأصلُ : «قومٌ وخافٌ وبيعٌ وقومتٌ وخيفتٌ وبيعتٌ ويخافنٌ وبيعنٌ ورماتٌ وترميونٌ وترميينٌ وقاضينٌ وفتانٌ»^(١) فحذف حرف العلة دفعاً لالتقاء

(١) النون في «قاضين وفتان» هي نون التنوين التي تلفظ ولا تكتب . وإنما كتبناها هنا للدلالة على أن التنوين هو نون ساكنة ، فاجتمع بساكن قبله ، وهو ياء القاضي وألف الفتى فالتقى ساكنان ، =

الساكنين : وهؤلاء منبثقات أيضاً عن أصل آخر : وسيأتي شرح ذلك في الكلام على الإعلال بالحذف .

إلا إن كان الساكن بعد حرف العلة مُدْعَماً فيما بعده ، فلا حَذَف ، لأنَّ الإدغام قد جعل الحرفين كحرفٍ واحدٍ متحرك ، وذلك : كشادٌ ويُشادٌ وشودٌ .
فإن عَرَض تحريكُ الساكن : كخَفِ اللّهُ ، وقُلِ الحقُّ ، فلا تُعْتَبَرُ حركته . لأنها مَعْرِضِ الزوال ، فلا يُرَدُّ المحذوفُ كما رأيت .

الثاني : أن يكون الفعل معلوماً مثلاً واوياً على وزن «يَفْعَلُ» ، المكسور العين في المضارع ، فُتَحَذَفُ فاوُهُ من المُضارع والأمر ، ومن المصدر أيضاً ، إذا عُوِّض عنها بالتاء كيعُدُّ وعدٌ وعِدَّةٌ .

(فإن لم يعوض عنها بالتاء فلا تحذف . فلا يقال : «وعد عدداً» لعدم التعويض . ولا يجوز الجمع بينهما ، فلا يقال : «وعدة» ، إلا أن تكون التاء مراداً بها المرة ، أو النوع ، لا التعويض : كوعدته عدة واحدة ، أو عدة حسنة .

وإن كان الفعل مجهولاً لم تحذف : كيوعد . وكذلك إن كان مثلاً يائياً : كيسر يسر أو كان مثلاً واوياً على وزن «يَفْعَلُ» المفتوح العين . كيوجل ويوجل . وشذ قولهم : «يدع ويذر ويهب ويسع ويضع ويطأ ويقع» بحذف الواو مع أنها مفتوحة العين).

الثالث : أن يكون الفعل مُعْتَلَّ الآخر ، فُيَحَذَفُ آخرُهُ في أمر المفرد المذكور : كاخشَ وادعُ وارمِ ، في المضارع المجزوم ، الذي لم يتصل بآخره شيءٌ : كلم يَخْشَ ، ولم يَدْعُ ، ولم يرمِ . غير أن الحذف فيهما لا

= فحذف حرف المد ، فصار «قاصن وفنن» فاستغني عن نون التنوين بدلالة تكرير الحركة ، وردت ألف الفتى إليه خطأ ليتمكن الوقف عليه .

للإعلال ، بل للنيابة عن سُكونِ البناءِ في الأمرِ ، وعن سُكونِ الإعرابِ في المضارع .

(٢) الإعلال بالقلب

(١) قلب الواو والياء ألفاً :

إذا تحرّك كل من الواو والياء بحركة أصليّة وانفتح ما قبله ، انقلب ألفاً كذّعا ورمى وقال وباع ، والأصل : «دَعَوَ وَرَمَى وَقَوْلَ وَبَيَعَ» .
ولا يُعتدُّ بالحركة العارضة : كَجَبَلٍ وَنَوْمٍ ، وأصلهما : «جَبَالٌ»^(١) و«نَوَامٌ» ، سَقَطَتِ الهمزةُ بعد نقلِ حركتها إلى ما قبلها ، فصار إلى «جَبَلٍ وَنَوْمٍ» .

ويُشترطُ في انقلابها ألفاً سبعة شروطٍ .

(١) أن يتحرّك ما بعدهما ، إن كانتا في موضعِ عينِ الكلمة . فلا تُعْلانُ في مثل : «بَيَانٍ وَطَوِيلٍ وَغَيُورٍ وَخَوْرَنِيٍّ» ، لسكون ما بعدهما .
(٢) أن لا تليهما ألفٌ ولا ياءٌ مُشدّدةٌ ، إن كانتا في موضع اللام فلا تُعْلانُ في مثل : «رميا وغازوا وفتيان وعصوان» . لأن الألفَ وليتهما ، ولا في مثل : «عَلَوِيٌّ وَفَتَوِيٌّ» ، للحاقِ الياءِ المُشدّدةِ إياهما .

(٣) أن تكونا عينُ فعلٍ على وزنِ «فَعَلٌ» ، المكسورِ العينِ ، المعتلِ اللّامِ : كهَوِيٌّ وَدَوِيٌّ وَجَوِيٌّ^(٢) وَقَوِيٌّ وَعَمِيٌّ وَحَيِيٌّ .

(١) جبال: اسم للضعف ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . والعلمية هنا هي العلمية الجنسية «راجع مبحث العلم الجنسي في الجزء الأول» . ويقال : «جباله» أيضاً ، وقد يقال : «الجبال» .

(٢) دوي يدوي دوى: مرض . ودوي صدره: حقد وضغن . و«جوي يجوي جوى» أصابته حرقة وشدة ووجد من عشق أو حزن .

(٤) أن لا يجتمع إعلالان : كهوى وطوى والقوى والهوى والحيا والحياة : وأصلها : هَوِيَّ وطَوِيَّ والقوُّ والهَوِيُّ والحَيِّ والحَيَّةُ. فأعلتِ اللام بقلبها ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها . وسَلِمَتِ العين لإعلال اللام ، كيلا يجتمع إعلالان في كلمة واحدة .

(٥) أن لا تكونا عين اسم على وزن «فَعْلَانِ» بفتح العين . فلا تُعلَّان في مثل : «حَيَوَانٍ وموتَانٍ^(١) وَجَوْلَانٍ وهَيْمَانٍ»^(٢).

(٦) أن لا تكونا عين فعلٍ تجيءُ الصفةُ المُشَبَّهَةُ منه على وزن «أفْعَلٌ» ، فَإِنَّ عينَهُ تَصِحُّ فيه وفي مصدره والصفة منه : كَعَوَرَ يَعْوَرُ عَوْرًا فهو أعور ، وحوِلٌ يُحوِلُ حَوَالًا فهو أحوِلٌ ، وهَيِفٌ يَهَيِّفُ هَيِّفًا فهو أهَيِّفٌ^(٣) ، وَغَيِدٌ يَغَيِّدُ غَيِّدًا فهو أغَيِّدٌ^(٤).

(٧) أن لا تكونَ الواو عيناً في «افتَعَلَ» الدالُّ على معنى المشاركة . فلا تُعلِّ الواو في مثل : «اجتَوَرَ القومُ يَجْتَوِرُونَ ، وازدَوَجوا يزدَوِجُونَ» ، أي : تجاوروا وتزاوروا .

(٢) قلب الواو ياء :

تَقَلَّبُ الواو ياءً في ثمانية مواضع :

(١) أن تَسْكُنَ بعد كسرةٍ : كميعةٍ وميزانٍ . وأصلها : «مِوَعَادٌ ومِوَزَانٌ»

لأنهما من الوعد والوزن .

(١) الحيوان : الحياة ، وكل ذي روح . و«الموتان» : الموت ، وكل ما ليس بذي روح كالأرض والدار والأثاث والخشب والحديد ونحوها .

(٢) الهيمان : مصدر هام بالشيء إذا أحبه ، وهام على وجهه : إذا ذهب لا يدري أين يتوجه ، وذلك من عشق أو حزن أو خوف أو نحوها .

(٣) هيفت الجارية : ضمير بطنها ودق خصرها ، فهي هيفاء ، وهو أهيف .

(٤) غيدت الجارية : مال عنقها ولانت أعطافها ، فهي غيداء : وهو أغيد .

(٢) أن تتطَّرَفَ بعد كسرةٍ : كرضيَ ويرتضي وقويَ والغازي والداعي والشجي والشجيرة . والأصل : رَضِيَ ويرتضُو وقووَ والغازُو والداعُو والشَّجُو والشَّجُوَّةُ ، لأنها من الرِّضوان والقُوَّة والغزو والدعوة والشَّجُو . فإن لم تتطَّرَفَ : كالعُوجِ والدُّولِ^(١) ، لم تُقلِب .

(٣) أن تقعَ بعد ياءِ التصغيرِ : كجُرِّيِّ ودُلِّي . وأصلهما : «جُرِّيُّو ودُلِّيُّو» تصغير «جُرُّو ودُلُّو» .

(٤) أن تقعَ حشواً بين كسرةٍ وألفٍ ، في المصدرِ الأجوفِ الذي أُعلِّتَ عينُ فعله : كالقيامِ والصيامِ والانقيادِ والعيادِ والعيادة^(٢) وأصلها : «قوامٌ وِصوامٌ وانقوادٌ وِعوادٌ وِعوادةٌ ، وفعلها : «قام وصام وانقاد وعاد» والأصل : «قَوْمٌ وِصَوْمٌ وانقَوْدٌ وِعَوَدٌ» .

فإن صحَّتِ العينُ في الفعلِ صحَّت في المصدرِ أيضاً ، مثل : «لاوَدَ لُواداً ، وعاوَدَ عِواداً ، وجاوَرَ جِواراً» . وكذا تصحَّح إن لم يكن بعدها أَلْفٌ : كحالِ جِوَالاً .

(٥) أن تقعَ عيناً بعد كسرةٍ ، في جمع صحيح اللام ، على وزن «فَعالٍ» وقد أُعلِّت في المفرد أو سكنت . فما أُعلِّتَ عينه في المفرد ، فكالدَّيارِ والرِّياحِ والجِجِلِ والقيَمِ . وأصلها : «دِوارٌ ورواحٌ وجولٌ وقومٌ» ومفردها : «دارٌ وريحٌ وحيلةٌ وقيمةٌ . والأصلُ : «دَوْرٌ وروحٌ وجِولَةٌ وقِومَةٌ»^(٣) وما سكنت عينه في المفرد (وهذا لا يكونُ إلا في جمعٍ على فعالٍ) ،

(١) الدول ، بكسر ففتح : جمع دولة ، بفتح فسكون . وأما الدول ، بضم ففتح . فهي جمع دولة ، بضم فسكون . هذا هو الحق ، ويذكر اللغويون أن كلا الجمعين لكلا المفردين .

(٢) العياد والعيادة . بكسر العين فيها مصدران لعاد المريض يعود إذا زاره . ومثلها «العود» ، بفتح العين ، والعودة ، بضمها ، وهذه صحت واوها لانضمام ما قبلها .

(٣) فأعلت الأولى بقلب عينها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وأعلت الثلاثة الأخرى بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

فكالثياب والسياط . وأصلهما : (ثَوَابٌ وَسِوَاطٌ . ومُفْرَدَهُمَا : «ثَوْبٌ وَسَوْطٌ» .
فإن صَحَّتْ عَيْنُ الْمَفْرَدِ ، وَلَمْ تَسْكُنْ . فَلَا تُقَلَّبُ : كطَوِيلٍ وَطَوَالٍ
وَشُدُّ جَمْعِ جَوَادٍ عَلَى «جِيَادٍ» . وَالْقِيَاسُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى «جَوَادٍ» . وَكَذَلِكَ إِنْ
كَانَ مَعْتَلُّ اللَّامِ ، فَلَا تُقَلَّبُ الْعَيْنُ فِي الْجَمْعِ يَاءً : كجَوَّ وَجَوَّاءٍ . بَلْ إِنْ كَانَتْ
الْعَيْنُ ، فِي الْأَصْلِ ، وَأَوَّاءً مُنْقَلَبَةً إِلَى الْيَاءِ ، رُدَّتْ إِلَى الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ :
كَرَيَّانَ وَرِوَاءٍ ، لِأَنَّ أَصْلَ رَيَّانَ : «رَوِيَّانَ» ، لِأَنَّهُ مِنْ «رَوِيَّ يَرُوِي» .
وَإِنْ وَقَعَتِ الْوَاوُ حَشَوًّا بَيْنَ كَسْرَةٍ وَأَلْفٍ ، فِيمَا لَيْسَ مُصَدَّرًا وَلَا جَمْعًا :
كسَوَارٍ وَقِوَامٍ وَخِوَانٍ وَسِوَاكٍ ، لَمْ تُقَلَّبْ .

(٦) أَنْ تَجْتَمَعَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ . بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ السَّابِقُ مِنْهُمَا أَصْلًا ، لَا
مَبْدَأًا مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ سَاكِنًا ، وَأَنْ يَكُونَ سَكُونُهُ أَصْلِيًّا ، لَا عَارِضًا ،
وَأَنْ تَكُونَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، فَتَنْقَلِبُ حِينَئِذٍ الْوَاوُ
يَاءً وَتَدْغَمُ فِي الْيَاءِ .

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَسْبِقَ الْوَاوُ : كَمَقْضِيٍّ وَمَرْمِيٍّ (وَأَصْلُهُمَا : مَقْضُويٌّ
وَمَرْمُويٌّ) وَأَنْ تَسْبِقَ الْيَاءُ : كَسَيِّدٍ وَمَيْتٍ (وَأَصْلُهُمَا : سَيِّودٌ وَمَيِّوتٌ) .
وَلَا فَرْقَ أَيْضًا بَيْنَ أَنْ تَكُونَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَمَا ذُكِرَ ، وَأَنْ تَكُونَ فِيمَا
هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، مِثْلَ : «هُؤْلَاءِ مُعَلِّمِيٍّ وَمَكْرَمِيٍّ» وَالْأَصْلُ : «مَعْلَمُويٌّ
وَمُكْرَمُويٌّ» .

(اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ . وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ ، فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ
يَاءً ، وَأَدْغَمَتْ فِي الْيَاءِ وَاعْلَمْ أَنَّ الضَّمِيرَ وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ هُمَا كَالْكَلِمَةِ
الْوَاحِدَةِ) .

فَإِنْ كَانَ السَّابِقُ مِنْهُمَا مُبْدَأً مِنْ غَيْرِهِ ، فَلَا قَلْبَ وَلَا إِدْغَامَ . وَذَلِكَ
مِثْلُ : «دِيوَانٍ» ، لِأَنَّ أَصْلَهُ «دِيَوَانٌ» بِدَلِيلِ جَمْعَةِ عَلَى «دَوَاوِيَّينَ» ، وَمِثْلُ :

«رُويَّة» مُخَفَّفِ «رُويَّة». وكذا إن كان سكونه عارضاً نحو: «قَوِي» مُخَفَّفِ «قَوِي» وكذا إن كانتا في كلمتين ليستا كالكلمة الواحدة نحو: «جاءَ أبو يحيى يَمْشي وحيداً».

وشدُّ قولهم: «ضَيَّونَ»^(١)، ويومٌ أيومٌ^(٢)، وعوى الكلب يعوي عويَّةً وعوَّةً^(٣)، والرَّجاءُ بنُ حَيوَّةٍ وحقها الإعلال فالإدغامُ، بأن يقال: «ضَيَّنَّ وأيَّم وعيَّةً وحَيَّةً» كما قالوا: «أيَّامٌ»، وأصلها «أيَّوامٌ».

(٧) أن تكون الواوُ لاماً، في جمعٍ على وزنِ «فُعولٍ»، فتُقلَّبُ ياءً^(٤). وذلك كذَلوٍ وذَلِيٍّ: وعَصا وعُصبي، وَقَفاً وقُفِّيٍّ. ويجوزُ كسرُ الفاءِ، كذَلِيٍّ وعِصِيٍّ وقُفِّيٍّ. والأصلُ: «ذَلوٌ وعُصوٌ وقُفوٌ»، قُلبتِ اللامُ ياءً، فصارت إلى «ذَلويٍّ وعُصويٍّ وقُفويٍّ» فاجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون فقلبتِ الواوُ ياءً وأدغمت في الياءِ. وقد تَصِحَّ الواوُ شذوذاً، كجمعهم «بُهواً» على «بُهويٍّ». وقد جمعه أيضاً على «بُهييٍّ»^(٥)، قياساً.

فإن كان «فُعولٌ» مفرداً، صَحَّت الواوُ، مثل: عتا عُتواً^(٦)، وسما

(١) الضيئون: السنور.

(٢) يوم أيوم: شديد.

(٣) عوية: جاءت على الأصل. وحقها قلب الواو ياء وإدغامها في الياء بعدها. وعوة: أصلها: «عوية». وقد جاء إعلالها مقلوباً، أي: بقلب الياء واواً وإدغامها في الواو قبلها. وحقها أن تقلب واوها ياءً وتدغم في الياء بعدها، فيقال: «عوية».

(٤) لا فرق بين أن تكون الواو قد صحت، كذلو وأن تكون قد انقلبت ألفاً كعصا وفقاً.

(٥) البهو: البيت المقدم أمام البيوت. يكون معداً للضيوف. ويجمع في القلة على «أهباء» وفي الكثرة على «بهي وبهو».

(٦) عتا يعتو: استكبر وتجبر. والعاتي: المستكبر، والجبار: والمبالغ في ركوب المعاصي والمتنرد الذي لا يقع منه الوعظ والتنبيه موقعاً، وعتا الشيخ يعتو عتياً، بضم العين وكسرهما: كبر وول، وهم.

سُمُوا ، ونما نُموًا « وقد تُعَلُّ شذوذًا ، فقد قالوا : « عتا عُتِيًا ، بضم العين وكسرهما ، كما قالوا : عتا عُتُوا » .

(٨) أن تكون الواو عين كلمة ، في جمعٍ على وزن «فُعَلٍ» ، صحيح اللّام : كصائمٍ وصُيِّمٍ ، ونائمٍ ونُيِّمٍ ، وجائعٍ وجُيِّعٍ . ويجوز التصحيح أيضاً كصُومٍ ، ونُومٍ ، وجُوعٍ . وهو أكثر استعمالاً من الإعلال .
وما كان منه مُعَلَّ اللّامِ ، وجبَ تصحيح واوه : كسُوى وغُوى ، وهما جَمَعًا «شاوٍ وعاوٍ» .

أما ما كان على وزنِ «فُعَالٍ» فيجب تصحيح واوه أيضاً : كنُوامٍ وصُوامٍ .

/ (٣) قلب الياء واواً :

تقلب الياء واواً في ثلاثة مواضع :

(١) أن تَسْكُنَ بعد ضَمَّةٍ ، في غير جمعٍ على وزنِ «فُعَلٍ» : كيوِسْرُ وموسِرٍ ، ويوقِنُ وموقِنٍ . وأصلها : «يُيسِرُ ومُيسِرُ ، ويُيقِنُ ومُيقِنُ» لأنها من «أيسرَ وأيقنَ» .

فإن تحرّكت الياءُ : كهَيَامٍ ، ولم تُقلَبْ : وكذا إن سكنت بعد ضمة في جمعٍ على وزنِ «فُعَلٍ» : كبيضٍ وهيمٍ ، جَمَعِيَّ «أبيضَ وبَيضاءَ ، وأهيمَ وهيماءَ ، فلا تُعَلُّ بل تُقلَبُ الضمة التي قبلها ، كسرةً ، لِتَصِحَّ الياءُ ، كما رأيتَ . والأصلُ : «بُيُضُ وهَيِّمُ» ، على وزنِ «فُعَلٍ» لأنَّ ما كان على وزنِ «أفَعَلٍ وفُعلاءَ» . صفةٌ مُشَبَّهَةٌ ، يُجمَعُ على «فُعَلٍ» بضمِّ فسكون .

(٢) أن تقعَ لامُ فعلٍ بعدَ ضَمَّةٍ : كنهو الرجلِ وقَصْوًا ، بمعنى : «ما أنهاه! وما أفضاه» . وأصلهما : «نَهِيَ وقَضِيَ!» ، فهما يائيان .

(٣) أن تكونَ عيناً لُفْعِيًّا ، بضم الفاء اسماً : كطوبى ، (وهي مصدر طاب واسم للجنة . وأصلها : طُيِّبَى) أو أنثى لأفعلِ التفضيل : كالكوسى والخورى والطوبى والضوقى (مؤنثات): «أكيس وأخير وأطيب وأضيق» . وأصلها كَيْسَى وَخَيْرَى وَطُيِّبَى وَضُيِّقَى (وجاء من ذلك كلمتان بلا قلب ، وهما «قسمة ضيزى»^(١) و«مشية حيكى»^(٢) . ولكن قد أبدلت الضمة كسرةً لتصحَّ الياءُ وأجاز ابن مالك وولده في «فُعَلَى» الصفة القلبُ ، كما تقدَّم وسلامة الياءُ بإبدال الضمة كسرةً وعليه فتقول : «الطوبى والطيبى ، والكوسى والكيسى ، والخورى والخيرى ، والضوقى والضيقى» .

(٤) فَعَلَى وَفُعَلَى المَعْتَلَتَا اللام :

إذا اعتلَّت لام «فَعَلَى» بفتح الفاء ، فإن كانت واواً سَلِمَتْ في الاسم : كدَعَوَى ، وفي الصفة : كَنَشَوَى . وإن كانت ياءً سَلِمَتْ في الصفة : كخزيا وَصَدْيَا «مُونِيَّ» «خَزْيَانَ وَصَدْيَانَ» وَقُلِبَتْ واواً في الاسم : كَتَقْوَى وَفَتْوَى وَبَقْوَى . وأصلها : «تَقْيَا وَفَتْيَا وَبَقْيَا» . وشذَّ قولهم «رِيًّا» للرائحة ، وحققها أن تكون «رَوَّى» .

وإذا اعتلَّت لامُ «فُعَلَى» بضم الفاء ، فإن كانت ياءً صَحَّتْ في الاسم : كالفتيا ، وفي الصفة كالتوليا ، تأنيث «الأولى» ، بمعنى الأجدر والأحق . وإن كانت واواً سَلِمَتْ في الاسم : كخزوى ، (وهي اسم موضع) وَقُلِبَتْ ياءً في الصفة : كالدنيا والعليا . (وهما من دَنَا يَدْنُو وَعَلَا يَعْلُو) . وشذَّ قولُ أهلِ الحجازِ : «القُصْوَى» ، بتصحيح الواو : وهو شاذُّ قياساً ، فصيحٌ استعمالاً به

(١) قسمة ضيزى: جائزة غير عادلة. يقال ضازه حقه يضيئه، أي نقصه وضاز في الحكم جار .
(٢) مشية حيكى: يتحرك فيها المنكبان، ويقال حاك يحيك حيكاً وحيكناً: إذا تبختر واختال، أو حرك منكبیه وجسده في مشيه، والعرب تمدح هذه المشية في النساء وتدمها في الرجال.

ورد الكتابُ الكريمُ ، قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾ وغيرُهم يقول : «القُصْيا» ، على القياسِ وشدُّ عندَ الجميعِ «الحُلْوَى» ، ضدُّ «المُرَى» وهما تأنيثُ «الأحلى والأمر» .

(٥) إعلال الألف :

إذا وقعت الألفُ بعد ياءِ التصغيرِ ، انقلبت ياءً ، وأدغمت في ياءِ التّصغيرِ : كغزالٍ وُغزِيلٍ ، وكتابٍ وُكْتَيْبٍ ، لاقتضاء كسر ما قبل ياءِ التصغيرِ . وإذا وقعت بعد ضمةٍ ، قُلبت واوًا : كشوهدَ وبُويَعٍ ، أو بعد كسرةِ قلبت ياءً : كمصايحِ ودنانيرِ ، والأصل : «شاهدَ وبايَعٍ ، ومصباحِ ودُنانارٍ» ولما كان النطقُ بذلك مُتَعَدِّراً ، قلبت الألفُ واوًا بعدَ الضمةِ وياء بعد الكسرة ، لِنِتناسَبِ حركةٍ ما قبلها .

وإذا وقعت رابعةً فصاعداً ، واتّصلت بضميرِ المثنى ، أو ضميرِ رفعٍ مُتحرِّكٍ في الفعلِ ، أو بألفِ التثنيةِ في الاسمِ ، قلبت ياءً على كل حال . سواءً أكانت مُبدَلةً من واوٍ : كيرضى وأعطى والمرضى والمُعطى ، أم من ياءٍ : كيسعى^(١) وأحيا ، والمُهدى والمُستشفى . فتقول : «يرضيان وأعطيا ، والمُرضيان والمُعطيان ، ويسعيان وأحييا ، والمُهديان والمُستشفيان» .

فإن كانت ثالثةً ، فإن كان أصلها الواوُ ، رُدَّت إليها : كغَزَوْا وُغَزَوْتُ والعَصَوَيْنِ . وإن كان أصلها الياءُ ، رُدَّت إليها : كَرَمَيَا وُرَمِيْتُ والفَتَيَيْنِ .

الإعلال بالتسكين

والمرادُ به شيان : الأول حذف حركةِ حرفِ العلةِ ، دفعاً للثقلِ .

(١) أصل يرضى «يرضو» من الرضوان . وأصل أعطى «أعطو» لأن المجرد منها عطا يعطو . وأصل يسعى «يسعي» لأنها من السعي .

والثاني : نقل حركته إلى الساكن قبله .

فإذا تَطَرَّفَتِ الواو والياء بعد حرفٍ مُتَحَرِّكٍ ، حذفت حركتهما إن كانت ضمةً أو كسرةً ، دفعا للثقل : كيدعو الداعي إلى النادي ، ويقضي القاضي على الجاني . والأصل : « يدعو الداعي إلى النادي ، ويقضي القاضي على الجاني » .

فإن لَزِمَ من ذلك اجتماع ساكنين ، حُذفت لَامُ الكلمة ، مثل : « يَرْمون ويغزون » . والأصل « يَرْميون وَيَغزُونَ » .

(طرحت ضمة الواو والياء دفناً للثقل . فالتقى ساكنان : لام الكلمة وواو الجماعة ، فحذفت لام الكلمة ، دفعاً لاجتماع الساكنين) .

فإن كانت الحركة فتحةً ، لم تحذف ، مثل : لن أَدْعُو إلى غير الحق ، ولن أعصيَ الداعيَ إليه » .

وإن تَطَرَّفَتِ الواو والياء بعد حرفٍ ساكن ، لم تُطرح الضمة والكسرة ، مثل : « هذا دَلُوٌ يَشْرِبُ منه ظَبْيٌ ، وَشَرِبْتُ من دَلِيٍّ ، وَأَمْسَكْتُ بِظَبْيٍ » .

وإذا كانت عين الكلمة واواً أو ياءً متحركتين ، وكان ما قبلهما ساكناً صحيحاً وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلهما ، لأن الحرف الصحيح ، أولى بتحمُّل الحركة من حرف العِلَّة لِقُوَّتِهِ وَضَعْفِ حرف العِلَّة .

والإعلالُ بالنَّقلِ ، قد يكون نقلاً محضاً . وقد يتبعُه إعلاله بالقلب ، أو بالحذف ، أو بالقلب والحذف معاً .

فإن كانت الحركة المنقولة عن حرف العِلَّة مُجانسةً له ، اكتُفِيَ بالنَّقلِ : كيقومُ وَيَبِينُ ، والأصل : « يَقُومُ وَيَبِينُ » .

وإن كانت غير مُجانسةٍ له ، قَلِبَ حرفاً يُجانِسُها : كأقامَ وأبانَ ويُقيمُ

وَمَقَامٍ . وَالْأَصْلُ : «أَقْوَمَ وَأَبْيَنَ وَيَقْوِمَ وَمَقْوَمًا» .

نقلت حركة الواو والياء الساكن قبلهما ثم قلبت الواو والياء ألفاً بعد الفتحة ، وياء بعد الكسرة للمجانسة . وهذا إعلال بالنقل والقلب) .
وربما تركوا ما يجب فيه الإعلال على أصله كأعول إعوألاً ، واستحوذ استحواذاً .

وُسِّتْنِي مِنْ ذَلِكَ :

(١) أفعل التَّعَجُّبِ ، مثلُ : ما أَقْوَمَهُ ! وما أَبْيَنَهُ ! وأقوِمَ به ! وأبْيَنَ به ! .

(٢) ما كان على وزن «أفعل» ، اسم تفضيلٍ ، مثل : «هو أقوم منه وأبين» ، أو صفةً مُشَبَّهَةٌ : كأحوَل وأبيض ، أو اسماً : كأسود : للحيَّة .
(٣) ما كان على وزن «مِفْعَلٍ» ، أو مِفْعَلَةٍ ، أو مِفْعَالٍ : كمِقْوَلٍ ومِرْوَحَةٍ ومِقْوَالٍ ومِكْيَالٍ .

(٤) ما كان بعد واوهِ أو يائِهِ أَلْفٌ : كَتَجْوَالٍ وتَهْيَامٍ .

(٥) ما كان مُضَعَّفًا : كأبيضٌ وأسودٌ .

(٦) ما أُعِلَّتْ لأمُّهُ : كأهوى وأحيا .

(٧) ما صَحَّتْ عَيْنُ ماضِيهِ المَجْرَدُ : كَيَعْوَرُ وَيَصِيدُ ، وَأَعْوَرُهُ يُعْوَرُهُ .
فإنَّ الماضِي المَجْرَدَ منها ، وهو «عَوَرَ وَصَيْدٌ»^(١) ، قد صَحَّتْ عَيْنُهُ .

فكلُّ ذلك لا نَقَلَ فِيهِ ولا إِعْلَالَ ، بل يَجِبُ تَصْحِيحُ عَيْنِهِ كما رأيت .

فإن لَزِمَ بَعْدَ نَقْلِ الحَرَكَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلُهَا اجْتِمَاعُ سَاكِنَيْنِ ، حَذِفَ

(١) صيد فهو أصيد: رفع رأسه كبيراً.

حرفُ العِلَّةِ مُنْعاً لالتقائهما . فمثل : «ابنٌ وبيعٌ ولم يُقَمْ ولم يبيع» أصلُهُ : «أَبِينٌ وَأَبِيعٌ ولم يَقُومْ ولم يبيِعْ» ، نُقلت حركةُ العينِ إلى ما قبلها فصارت : «أَبِينٌ وَأَبِيعٌ ولم يَقُومْ ولم يبيِعْ» فحُذِفَ حرفُ العلةِ ، دفعاً لالتقاء الساكنين . (إذ بنقل حركة العين اجتمع ساكنان : حرف العلة وآخر الكلمة ، فيحذف حرف العلة منعاً لاجتماع الساكنين . وهذا فيه الإعلال بالنقل ، والحذف ، وقد استغني عن همزة الوصل في «بيع» ، لأنه إنما أتى بها تخلصاً من الإبتداء بالساكن . وقد صار أول الكلمة متحركاً بعد نقل حركة ما بعده إليه ، فاستغني عنها) .

ومثل : «أفمٌ وخفٌ ولم يُقَمْ ولم يَخَفْ» ، أصلُهُ : «أفومٌ وإخوفٌ ولم يُقُومْ ولم يَخُوفْ» .

(نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلها ، ثم قلب حرف العلة ألفاً بعد الفتحة وياء بعد الكسرة ، للمجانسة . فالتقى ساكنان ، فحذف حرف العلة دفعاً لالتقائهما وقد استغني عن همزة الوصل في «خف» بعد تحرك أول الكلمة . وهذا فيه الإعلال بالنقل والقلب والحذف .

ومما أُعِلَّ بالنقل والحذف اسمُ المفعولِ المعتلُّ العينِ : كَمَقُولٍ ومبيِعٍ . وأصلهما : «مَقُودٌ ومبيوعٌ» .

(نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين المنقولة حركتها وواو مفعول ، فحذفت واو «مفعول» دفعاً لالتقاء الساكنين . فصارا «مقولا ومبيعاً» (بضم القاف ، والباء) ، فقلبت ضمة الباء في «مبيع» كسرة ، لتصح الياء ، فصار «مبيعاً» وقال الأخفش إن المحذوف هو عين الكلمة لا واو «مفعول» .)

وندَرَّ تصحيحُ ما عينُهُ واوٌ في اسمِ المفعولِ ، كقولهم : ثوبٌ مَصُودٌ ،

وَفَرَسٌ مَقْوُودٌ» ولغةُ بني تميمٍ تصحيحُ ما عينُه ياءٌ فيقولون : «مَبْيُوعٌ وَمَخْيُوطٌ ومَكْيُولٌ وَمَدْيُونٌ» .

ومن الإعلال بالنقل والقلب والحذف معاً ، ما كان من المصادر مُعتَلَّ العين على وزن «إفعال» ، أو «استفعال» : كإقامة واستقامة . وأصلهما : إقوامٌ واستقوامٌ .

(نقلت حركة العين ، وهي الفتحة ، إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : عين الكلمة والألف ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فصارتا «إقوما» (بكسر ففتح فسكون) «واستقوما» (بكسر التاء وفتح القاف وسكون الواو) ، فقلبت العين ألفاً ، لتناسب الفتحة قبلها ، فصارتا «أقاما واستقاما» . ثم عوض المصدر من ألف الإفعال والاستفعال المحذوفة تاء التانيث . وقد يستغنى عن هذه التاء في حال الإضافة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة ﴾ أي : إقامتها) .

وقد تصحَّحَ عينُ الفعل ، فتصحَّحَ في المصدر : كأعولُ إعوالاً ، واستحوذ استحواذاً .

إعلال الهمزة

الهمزة من الحروف الصحيحة ، غير أنها تُشَبَّهُ أحرف العلة ، لذلك تقبلُ الإعلالَ مثلها ، فتقلَّبُ إليها في بعض المواضع .

فإذا اجتمعَ همزتان في كلمة :

فإن تحرَّكت الأولى وسكنت الثانية ، وجب قلب الثانية حرف مد يُجانسُ حركة ما قبلها : كَأَمِنَ وَأَوْمِنُ وَأَيْمَنُ وَإِيْمَانٍ وَأَدَمَ وَآخَرَ . والأصلُ : «أَأْمِنَ وَأَوْمِنُ وَأَأْمِنُ وَإِيْمَانٌ وَأَأْدَمُ وَأَأْخَرُ» .

وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية أدغمت الأولى في الثانية ، مثل :
«سأل» .

وإن تحركنا بالفتح ، قلبت الثانية واواً . فإن بنيت اسم تفضيلٍ من « أنَّ
يثنُّ وأمَّ يؤمُّ » ، قلت : « هو أوُّن منه » ، أي : أكثر أنبناً ، و« هو أوُّم منه » أي :
أحسنُ إمامةٍ . والأصلُ : « أمم » ، كما تقول « أشدُّ » .

وإن كانت حركة الثانية ضمةً أو كسرة ، فإن كانت بعدَ همزة المضارعة
جاز قلبها واواً ، إن كانت مضمومةً ، وياء إن كانت مكسورة . مثل : « أوُّمُ
وأينُّ » من « أمَّ يؤمُّ وأنَّ يثنُّ » ، وجاز تخفيفها ، مثل : « أوُّمُ وأئنُّ » . وإن
كانت بعدَ همزةٍ غيرِ همزة المضارعة ، وجبَ قلبها واواً بعدَ الضمة ، وياءً بعد
الكسرة ، مثل : أوبُّ ، جمع « أبِّ » ، (وهو المرعى) . وأصله « أوبُّ » .
ومثل : « أئمةٌ » ، جمع (إمام) وأصلها : (أئمةٌ) . وقد قالوا : أئمةٌ أيضاً ، على
خلاف القياس .

وإن سكنت بعدَ حرفٍ صحيحٍ غيرِ الهمزة ، جاز تحقيقها والنطق بها
كرأسٍ وسؤلٍ وبئرٍ . وجاز تخفيفها « بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها :
كراسٍ وسؤلٍ وبيرٍ » .

وإن كانت آخر الكلمة بعدَ واوٍ أو ياءٍ زائدتين ساكنتين ، جاز تحقيق
الهمزة : كَوْضوٍ ونُتوٍ ونُبوءةٍ وهنيءٍ ومريءٍ وخطيئةٍ ، وجاز تخفيفها ، بقلبها
واواً بعدَ الواو وياءً بعدَ الياء ، مع إدغامها فيما قبلها : كَوْضوٍ ونُتوٍ وهنيءٍ
ومريءٍ وخطيئةٍ .

فإن كانت الواو والياءُ أصليتين : كسوءٍ وشيءٍ ، فالأولى تحقيق
الهمزة ، ويجوز قلبها وإدغامها : كسوٍ وشيءٍ .

وإن تحرّكت بالفتح في حشو الكلمة ، بعد كسرةٍ أو ضمةٍ ، جاز تحقيقها : كذئابٍ وجوّارٍ^(١) ، وجاز تخفيفها ، بقلبها حرفاً يجانس حركة ما قبلها كذيابٍ وجوّارٍ .

وإن تطرّفت بعد متحرّكٍ ، جاز تحقيقها كقراً ويقراً ، وجروً ويجروً ، وأخطأ ويخطيء ، والقاريء والخاطيء والملا ، وجاز تخفيفها ، بقلبها حرفاً يجانس حركة ما قبلها : كقراً ويقراً ، وجروً ويجروً ، وأخطأ ويخطيء ، والقاري والخاطيء والملا .

وتحذف وجوباً في فعلِ الأمر المشتقّ من «أخذ وأكل» ، مثل : «خُذْ وكلّ» . وفي مضارع «رأى» وأمره ، مثل «يرى وأرى ونرى وره ورَيَا وروا» . وفي جميع تصاريف «رأى» التي على وزن «أفعل» : كأرى يُرى ، وأرٍ ومُرٍ ومُرى .

ويكثر حذفها من الأمر المشتقّ من «أمر» فيقال «مُر» ويقالُ حذفها من الأمر من «أتى» ، فيقال : «تِ الخَيْرِ»^(٢) فإذا وقفت عليه ، قلت : «تِه» بهاء السكت .

ويجبُ حذفُ همزة بابِ «أفعل» ، في المضارع واسمي الفاعل والمفعول والمصدر الميميّ واسمي الزمان والمكان ، مثل «يُكرِمُ ومُكرِمٍ ومُكرِمٍ» والأصل : «يؤءِ كِرِمٌ وموءِ كِرِمٌ وموءِ كِرِمٌ» : وأصل حذفها إنما هو المضارع المبدوء بهمزة المتكلم ، كيلا تجتمع همزتان ، ثم حُمِلت عليه بقيّة التصاريف .

(١) الجوّار : رفع الصوت بالدعاء . ومثله : الجارّ والجوور .

(٢) راجع تصريف الهموز في الكلام على تصريف الفعل مع الضمائر ، في الجزء الأول .

٣ - الإبدال

الإبدال إزالة حرف ، ووضع آخر مكانه . فهو يُشبه الإعلال من حيث أن كلاً منهما تغيير في الموضع إلا أن الإعلال خاص بأحرف العلة ، فيقلب أحدها إلى الآخر ، كما سبق . وأما الإبدال ، فيكون في الحروف الصحيحة ، يجعل أحدهما مكان الآخر ، وفي الأحرف العلية ، يجعل مكان حرف العلة حرفاً صحيحاً .

قواعد الإبدال

(١) تُبدل الواو والياء همزة . إذا تطرقتا بعد ألف زائدة . كدعاءً وبناءً . والأصل : «دُعاؤ وبنائي» لأنهما من دعا يدعو وبنى يبني وتشاركهما في ذلك الألف ، فإنها إذا تطرقت بعد ألف زائدة ، تُبدل همزة ، وذلك كحمراء ، فإن أصلها : (حَمْرَى) بوزن (سَكْرَى) زيدت ألف المد قبل آخرها . كما زيدت في كتاب وغلام ، فأبدلت الثانية همزة ، ليتمكن المتكلم من النطق بها ، لأنهما ساكتتان ، فآلتا إلى «حمراء» .

(وما لحقته هاء التانيث من ذلك ، فإن كانت عارضة للفرق بين المذكر والمؤنث : كبناء وبناءة (بتشديد النون فيهما ، وهما صيغتا مبالغة) ، ومشاء ومشاءة (بتشديد الشين فيهما ، وهما صيغتا مبالغة أيضاً) وجب القلب لتطرف حرف العلة بعد ألف زائدة ، لأن هاء التانيث الفارقة بين المذكر والمؤنث في حكم الانفصال ، لأنها عارضة على صيغة المذكر .

وإن كانت غير عارضة ، بأن تكون الكلمة بنيت رأساً عليها ، لا للفرقة بين المذكر والمؤنث كهداية ورعاية وسقاية وعداوة ، امتنع قلب حرف العلة

همزة لعدم التطرف ، لأن هاء التانيث حينئذ في حكم الاتصال ، لأنها لم تعرض على صيغة المذكر للدلالة على مؤنث .

وإن كانت عارضة لجعل ما لحقته اخص مما لم تلحقه ، جاز بقاء الهمزة على حالها ، وجاز ردها إلى أصلها . فتقول : «عطاء ورداءة ، وعطاية ورداية» . ويقاؤها على حالها أولى : قال في شرح القاموس (في مادة عطا) . «العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد الألف لأن الهمزة أحمل للحركة منهما ، ولأنهم يستثقلون الوقف على الواو وكذلك الياء ، مثل «الرداء» ، وأصله : «رداي» ، فإذا ألحقوا فيها الهاء : فمنهم من يهمزها بناء على الواحد ، فيقول «عطاءة الله ورداءة» ، ومنهم من يردها إلى الأصل فيقول : «عطاءة ورداية» : وكذا في التثنية : «عطاءان ورداءان : وعطاوان ورداوان» اهـ .

(٢) تُبَدَلُ الواوُ والياءُ همزةً ، إذا وَقَعَتَا عَيْنَ اسمِ الفاعلِ ، وأعلتا في فعله : كقائلٍ وبائعٍ . والأصل : «قاوُلٌ وبايِعٌ» ، وفعلهما (قالَ وباعَ) ، وأصلهما : (قَوَلَ وَيَبِعَ) فإن لم تُعَلَّ في الفعل ، لم تُعَلَّ في اسمِ الفاعلِ ، كعاوِرٍ وعائِنٍ ، وفعلهما (عَوَرَ وعَيْنَ) .

(٣) يُبَدَلُ حرفُ المدِّ الزائدُ ، الواقعُ ثالثاً في اسمِ صحيحِ الآخرِ ، همزةً ، إذا بُنِيَ على مثالِ (مفاعِلٍ) ولا فرق بين أن يكون حرفُ المدِّ ألفاً : كقلادةٍ وقلائدِ ، أو واواً كعجوزٍ وعجائزِ ، أو ياءً : كصحيفةٍ وصحائفِ .

(فإن كان حرف العلة غير مد ، كقسورة وقساور ، وجدول وجداول ، أو كان مداً غير مزيد : كمفازة ومفاوز ، ومعيشة ومعایش ، لم يبدل همزة ، وإنما يرد إلى أصله كما رأيت . إلا ما سمي منه مبدلاً ، فيحفظ ولا يقاس عليه : «كمصيبة ومصائب ، ومنارة ومنائر . وقد قالوا أيضاً : «مصاوب ومناور» ، على القياس) .

فإن اعتلت لامٌ هذا النوع ، جمعتُ على مثال (فعالي) : كقضية وقضايا ، ومطيةٍ ومطايا ونقاية ونقايا ، وهاوية وهاوي . فإن كانت همزةً أبدلتها ياء : كخطيئةٍ وخطايا ، فكأنها جمع خطية .

(هذا ما ذهب إليه الكوفيون . فإنهم قالوا : إن مثل هذه الجموع وزنه «فعالي» وهو مذهب خال من التنطع والتكلف . وذهب البصريون إلى أن وزنه «فعال» فخطيئة مثلاً ، جمعت على «خطايء» بياء مكسورة هي ياء خطيئة ، بعدها همزة هي لام الكلمة ، ثم تحولت ، بعد ضروب من الإبدال إلى «خطايا» .)

(٤) إذا تَوَسَّطت ألفٌ ما جمع على مثال (مفاعِل) بين حرفي علة في اسم صحيح الآخر ، ابدِلْ ثانيهما همزةً : كأوَّلٌ وأوائِلٌ ، وسيِّدٌ وسيائدٌ ، ونَيْفٌ ونيائِفٌ . والأصل : (أوَّوُلٌ وسياوُدٌ ونياوُفٌ) فإن تَوَسَّطت بينهما ألف (مفاعيل) امتنع الإبدالُ : كطاووسٍ وطواويس .

فإن اعتلَّتْ لامُه جمعتَه على مثال (فعالي) : كزاوية وزوايا ، وراوية وروايا .

(وزوايا ونحوها جاءت على مثال «فعالي» من حيث الحركات والسكنات وهي في الأصل على مثال «فواعل» لأن أصلها : «زوايي» ، بياءين ، أولاهما مكسورة . قلبوا كسرتها فتحة ، ثم قلبوا الياء الثانية ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت إلى «زوايا» وإنما كان أصلها «فواعل» ، لأن واوها أصلها ألف «فاعلة» ، كما في «كاتبة وكواتب» وأما واو «زاوية» ، فقد انقلبت إلى الياء في «زوايا» .)

(٥) إذا كانت الواو مضمومةً بعد حرف ساكن أو مضموم ، جاز قلبها همزة : كأدور ، (جمع دار) وحُوول : (مصدر حال بينهما إذا حجز بينهما) ،

وجاز بقاؤها على حالها : كأدورٍ وحُورٍ . والأولُ أولى وأفصح .

(٦) كل كلمة اجتمع في أولها واوان ، وجب إبدال أولهما همزة ، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف المفاعلة . ولا فرق بين أن تكون الثانية حرف مد : كالأولى (تأنيث الأول . وأصلها : «الوولى»^(١) بوزن «الفعلى» ، أولاً : كالأول : (جمع الأولى ، وأصلها : «الوؤل»^(٢) بوزن «الفعل» ، كالأخرى والأخر ، والفُضلى والفُضَّل) ، ومثل : «الأواقي والأواصل» : جمعي الواقية والواصلة . وأصلهما : «الوواقي والأواصل»^(٣) بوزن «الفواعل» ومثل : «أو يُعِدُّ» : «مُصغر واعد وأصله وُوَيْعِدُّ»^(٤) ، بوزن فُعَيْعِلُّ» .

فإن كانت الثانية مقلوبة عن ألف المفاعلة ، لم يجب الإبدال ، بل يجوز وذلك مثل : وُورِيَّ وُوُفِيَّ «مجهولي» : «واري ووافي» : فلما بني الفعل للمجهول احتيج إلى ضم ما قبل الألف ، فقلبت واواً . فإن أبدلت قلت : «أوريَّ وأوفي» .

(٧) إن كانت فاء «افتعل» واواً أو ياءً ، أبدلت تاءً ، وادغمت في تاءٍ

(١) الوولى ، بواوين : الأولى مضمومة ، وهي فاء الكلمة والثانية ساكنة ، وهي عينها . وهذا مبني على ما جنح إليه النحاة وبعض اللغويين ، باعتبار أن «أول» مبني على «وول» ، وهو فعل لم ينطقوا به . ومن قال إنه مشتق من «وأل» بمعنى لجأ ، فأصله عنده «أوال» (بهمزة مفتوحة هي همزة أفعل) وواو ساكنة وأثناء «ووىلى» (بواو مضمومة وهمزة ساكنة ، قد سهلت إلى الواو ، ثم : قلبت الأولى همزة) ، ومن قال إنه مشتق من «آل يؤول» بمعنى رجع ، قال : إن أصله «أول (بهمزتين ، الأولى مفتوحة ، وهي همزة أفعل» والثانية ساكنة هي فاء الكلمة) ، والأنتى «أولى» (بهمزة مضمومة : هي فاء الكلمة : وواو ساكنة : هي عينها) فعل هذا ليس فيها قلب : لأن همزتها هي فاء الكلمة : وهي الهمزة الثانية في «أول» وقد يكون هذا هو الحق . وقد أوضحنا أصل «أول» في باب صيغ منتهى الجموع في الكلام على «أفاعل» فراجعه .

(٢) الوول . بواوين : الأولى مضمومة ، وهي فاء الكلمة والثانية مفتوحة . وهي عينها .

(٣) الوواقي والواصل : بواوين : الأولى فاء الكلمة : والثانية منقلبة عن ألف (فاعلة) : كما تقول في جمع ضاربة : (ضوارب) : بقلب الألف واواً .

(٤) وويعد : بواوين : الأولى مضمومة وهي فاء الكلمة : والثانية مفتوحة - وهي منقلبة عن ألف (فاعل) : كما تقول في تصغير (كاتب : كويتب) .

الإفتعال ، وذلك : كاتَّصَلَ وأتَّسَرَ وأتَّقَى (والأصل : «إوتَّصَلَ وإيتَّسَرَ وإوتَّقَى») ويُشترطُ في ذلك أن لا تكون الياءُ بدلاً من الهمزة ، فلا تُبدلُ تاءً ، كما في «إيتَّمر» وأصلها : «إتَّمر». وقد تُبدلُ على قِلةٍ كما في «أتَّزر» وأصلها : «إيتَّزر» وأصل هذه : «إتَّزر». ومنه الحديث : «إذا كان (أي الثوب) قصيراً فليتَّزر به .

(وأجاز بعض النحاة (وهم البغداديون) الإبدال في المهموز . فقالوا : يجوز أن يقال من الأكل والأمانة والأهل والإزار والأخذ : (اتكل واتمن واتهل واتزر واتخذ) وعلى القول الأول (وهو الراجح) يجب أن يقال : (ايتكل ، ايتمن ، ايتهل ، ايتزر ، ايتخذ) إلا إذا كانت (اتخذ) على (تخذ) ، فالافتعال منها (اتخذ) قولاً واحداً . وكذا كانت (ايتكل) من (وكل إليه أمره يكله) ، لأن أصلها حينئذ : (اوتكل) ، فيكون إبدال الواو تاء على القاعدة . ويجوز أن تكون (اتخذ) مبنية على (وخذ) ، وهي بمعنى (أخذ) ، فالافتعال منها (اتخذ) ، لأن أصلها (اوتخذ) ، فأبدلت الواو تاء على القياس).

(٨) إن كانت فاءُ «افتعل» ثاءً أبدلت تاؤه ثاءً ، وادغمتا : كاتَّأَرَ . وأصلها : «أثَّأَرَ» .

وإن كانت فاءُ دالاً أو ذالاً أو زايماً ، أبدلت تاؤه دالاً : كادَّعى وادَّذكرَ وازدهى (وأصلها : ادَّعى واذتَّكرَ وازتَّهى).

وإن كانت فاءُ صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً أبدلت تاؤه طاءً : كاصطفى واضطجع واطَّردَ واطَّلمَ . (وأصلها : اصتفى واضتجع واطتردَ واطتلمَ) .

ويجوز الإدغامُ ، بعد إبدالِ الدالِ والطاءِ ، المبدلتينِ في تاءِ الافتعالِ ، حرفاً من جنس ما قبلها : كاذَّكرَ وازَّهى واصَّفى واضَّجعَ واطَّلمَ .

وقد يُعكسُ الإبدالُ بعد التاءِ المُثلثةِ والذالِ والظاءِ المُعجمتينِ ، بإبدالِ

التاء تاءً ، والذالِ دالاً ، والظاءِ ظاءً : كائثارٌ وأدكرٌ وأظلم .

(٩) ما كانت فاوُهُ تاءً أو ذالاً أو دالاً أو زايأً أو صادأً أو ضادأً أو طاءً أو ظاءً مما هو على وزنِ «تفاعَل» أو «تَفَعَّل» أو «تَفَعَّلَل»، بحيثُ تجتمعُ التاءُ وهذه الأحرفُ - جاز فيه إبدالُ التاءِ حرفاً من جنس ما بعدها ، مع إدغامها فيه ، وذلك : كائثاقلٌ وأدثرٌ وأذكرٌ وأزَيْنٌ وأصبرٌ وأضرَعٌ وأطربٌ وأظلمٌ . (والأصلُ : «تثاقلٌ وتَدَثَّرٌ وتَذَكَّرٌ وتَزَيْنٌ وتَصَبَّرٌ وتَضَرَّعٌ وتَطَرَّبٌ وتَظَلَّمٌ» فأبدلتِ التاءُ حرفاً من جنس ما بعدها ، ثم أُسكنَ لإدغامه فيما بعده فتَعَدَّرَ الإبتداءُ بالساكن ، فأتي بهمزة الوصل تخلصاً من ذلك . ومثلها : «إدارأً وأدحرجَ وأدهورَ» وأصلها : «تَدَارَأً وتَدَحْرَجَ وتدهورَ» . وقد فُعِلَ بها ما فُعِلَ بما سَبَقَ ، من الإبدالِ والإدغامِ واجتلابِ همزة الوصل .

ورُبما جاءَ ذلك مع غيرِ هذه الأحرفِ ، كقولهم ، اسمعُ وأشاجروا وأسابقوا وأصايحوا» . (والأصلُ : تَسْمَعُ وتَشَاجِرُوا وتَسَاقِبُوا وتَصَايحُوا» لكنه قليلٌ .

(١٠) إذا وقعتِ التاءُ ساكنةً قبلِ الدالِ ، وجبَ إبدالها دالاً ، وإدغامها في الدالِ التي بعدها : كعِدَانٍ «جمعِ عَتودِ ، وهو الذكرُ من أولادِ المِعزى . والأصلُ «عِتْدَانُ» كخرفٍ وخِرفانِ) .

(١١) إذا وقعتِ النونُ الساكنةُ قبلِ الميمِ أو الباءِ ، أبدلتِ ميماً : كأمحى . والأصلُ : «أمحى» ، ومثلُ : «سُنْبِلٍ» فتلفظُ «سُمْبِلٌ» ، فإبدالها في اللفظِ لا في الخطِّ .

(١٢) الميمِ في «فمٍ» مُبدلةٌ من الواوِ ، لأنَّ أصله «فوةٌ» ، بدليلِ جمعه على «أفواهٍ» فحذفوا الهاءَ ، وأبدلوا الواوَ ميماً . فإن أضيفَ «الفمُ» رُجِعَ به إلى الأصلِ مثلُ : «هذا فوكٌ» . وتجاوزُ إضافته ، مع بقاءِ الإبدالِ مثلُ : «هذا

فَمَكَّ . ومنه حديث «لَخَلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رَائِحَةِ الْمَسْكِ» .

٤ - الوقف

الوقفُ : قطعُ النطقِ عندَ آخرِ الكلمةِ .

فما كان ساكنَ الآخرِ ، وَقَفَتْ عليه بسكونه ، سواءً أكان صحيحاً : كاكْتَبَ ولم يكتَبْ وعنْ وَمَنْ ، أم مُعتلاً كيميشي ويدعو ويخشى والفتى وعلى ومهما .

وما كان متحركاً ، كيكتَبُ وكتَبَ والكتابِ وأين ولَيْتَ ، وَقَفَتْ عليه بحذفِ حركته (أي بالسكون) .

وإليك أشهرُ قواعدِ الوقفِ وأكثرها دَوْراناً :

(١) إذا وَقَفْتَ على مُنَوِّنٍ ، حذفْتَ تنوينه بعد الضمة والكسرة ، وأسكنتَ آخرَهُ ، مثلُ : «هذا خالدٌ . مررتُ بخالدٍ» . فإن كانت الحركةُ فتحةً ، أبدلتَ التنوينَ ألفاً ، مثلُ : «رأيتُ خالداً» . هذه هي اللغةُ الفصحى ، وهي أرجحُ اللغاتِ وأكثرها . وربيعةٌ تُجيزُ الوقفَ على المنونِ المنصوبِ ، كما يوقفُ على المرفوعِ منه والمجرورِ ، فيقولون «رأيتُ خالدٌ» .

(٢) إذا كتبتَ «إذا» بالألفِ معَ التنوينِ ، طرحتَ التنوينَ ، ووقفتَ عليها بالألفِ ، وإذا كتبتها : «إذْنٌ» ، بنونِ ساكنةٍ ، أبدلتَ نونها ألفاً ، ووقفتَ عليها بها . ومنهم من يقفُ عليها بالنونِ مطلقاً . وهو اختيارُ بعضِ النحاةِ . وإجماعُ القراءِ السبعةِ على خلافه .

(٣) إذا وَقَفْتَ على نونِ التوكيدِ الساكنةِ (وهي الخفيفة) ، أبدلتها ألفاً ، ووقفتَ عليها ، سواءً اكتبْتَ بالألفِ معَ التنوينِ كقوله تعالى : «لَنَسْفَعًا

بالناصية ﴿ . أم كتبت بالنون ، مثل : «اجتهدن» . فتقول في الوقف على لَسْفَعًا . «لَسْفَعًا» ، وفي الوقف على اجْتَهَدَن «اجتهدا» . قال الشاعر :
«ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللَّهَ فَاعْبُدَا» ، أي : «فاعبدن» .

(٤) هاء الضمير للمفرد المذكر ، تُوصَلُ ، في دَرْج الكلام ، بحرف مد يجانسها ، إلا إذا أَلْتَقَتْ بساكن بعدها ، فمثل : رأيتُهُ وسررتُ به ، يُلْفَظَانِ : «رأيتُهُ وسررتُ بهي» فإذا وقفت عليها حذفت صِلَتَهَا (وهي الواو أو الياء) ، فتقول : رأيتُهُ «مررتُ به» ، إلا في ضرورة الشعر ، فيجوزُ الوقف عليها بحركتها ، كقول الرَّاجِزِ : كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوَةٌ . ولو كان في النَّثْرِ لوجب أن يقول : «سماوَةٌ» بإسكان الهاء .

أما «ها» ، ضميرُ المؤنثة ، فتقفُ عليها بالألف ، مثل : رأيتها .
(٥) إذا وقفت على المنقوص ، فإن كان منصوباً ثبتت ياءُهُ ، سواء أكان منوناً ، مثلُ : (سمعنا منادياً) أم غيرَ منونٍ ، مثل : (طلبت المعالي) . وما سقط تنوينه من الصَّرف ، فهو ثابتُ الياء ، كالمقترن بأل ، مثل : (رأيتُ مراكب في البحر جوارِي) .

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً ، فإن كان منوناً ، فالأرجحُ حذفُ يائه ، كقوله تعالى : ﴿ فاقض ما أنت قاضٌ ﴾ ، ومثل : (مررتُ بقاضٍ) ويجوزُ إثباتها ، كقراءة ابن كثيرٍ : (ولكلِّ قومٍ هادي . . . وما لهم من دونه من والي) وإن كان غيرَ منونٍ ، فالأصحُّ إثباتُ يائه ، مثل : (جاء القاضي ، ومررتُ بالقاضي) . ويجوزُ حذفها ، كقوله تعالى : ﴿ وهو الكبير المتعالي . . . لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾ ووقف ابن كثيرٍ بالياء .

(٦) إذا وقفت على المقصور ، فإن كان غيرَ منونٍ ، وقفت عليه كما هو : كجاء الفتى ، وإن كان منوناً ، حذفت تنوينه ، ورددت إليه ألفه في

اللفظ : «كجاء فتى ، ورأيتُ فتى ، ومررتُ بفتى » تقف عليه بلا تنوين .
 (٧) إذا وقفتَ على تاء التانيث المربوطة ، كحمزة وطلحة وشجرة
 وقائمة وفاطمة ، أبدلتها في الوقف هاءً ساكنة ، فتقول : (حمزة ، وطلحة ،
 وشجرة ، وقائمة وفاطمة) . هذه هي اللغة الفصحى الشائعة في كلامهم .
 فإن وصلت ، رددتها إلى التاء ، مثل : (هذا حمزةٌ مُقبلاً) .

ومن العرب من يُجري الوقفَ مجرى الوصل ، فيقفُ عليها تاء ساكنة ،
 كأنها مبسوطة ، فيقول : «ذهب طلعتُ ، وهذه شجرتُ ! وجاءت فاطمتُ .
 وقد سُمع بعضهم يقول : «يا أهل سورة البقرتُ؟» فقالَ بعض من سمعه :
 «والله ما أحفظُ منها آيتُ» . ومنه قولُ الرَّاجزِ :

اللَّه نَجَّاكَ بِكُفِّي مَسَلَمَتُ

مِنْ بَعْدَمَا ، وَبَعْدَمَا ، وَبَعْدَمَا (١)

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمِ

وَكَادَتْ الْحُرَّةُ تُدْعَى أُمَّتُ (٢)

فائدة

إعلم أن تاء التانيث التي حقها أن تكون مربوطة «أي في صورة الهاء»
 قد رسمت في المصحف تارة بصورة التاء المبسوطة ، مثل : إن شجرت
 الزقوم . . . وامراتُ نوح . . . وامراتُ لوط (٣) وتارة بصورة الهاء ، مثل :

(١) مسلمة : بفتح الميم : اسم رجل . و«مت» : أصلها «ما» المصدرية ، قلب ألفها تاء في الوقف على
 غير قياس . والبيت مرتبط بالبيت بعده ، أي نجاك الله على يدي مسلمة من بعد ما صارت
 نفوس القوم عند الغلصمة .

(٢) الغلصمة : رأس الخلقوم . و«الامة» : الرقيقة المملوكة .

(٣) في حاشية الصبان على الأشموني نقلاً عن شيخه السيد : إن كل امرأة في القرآن ، ضيفت إلى
 زوجها ، ترسم بالتاء المبسوطة .

«هذه ناقة الله إليكم آية . . . خذ من أموالهم صدقة تطهرهم بها وتزكيتهم»
 فما رسم منها بصورة الهاء ، فقد وقف عليه كل القراء بالهاء ، وما
 رسم بالتاء المبسوطة ، فمنهم من يقف عليه بالهاء ، مراعاة للأصل : كابن
 كثير وأبي عمرو والكسائي ، ومنهم من يقف عليه بالتاء ، مراعاة لرسمها بالتاء
 المبسوطة ، كنافع وابن عامر وعاصم وحمزة ، ووقف الكسائي على «لات»
 بالهاء ، ووقف الباقون عليها بالتاء).

(٨) إذا وقفت على تاء التانيث المبسوطة ، فإن كانت ساكنة (وهي
 المتصلة بالفعل الماضي)، وقفت عليها تاء ساكنة ، كما هي .
 وإن كانت متحركة ، فإن اتصلت بحرف ، كَرُبَّتْ وَثُمَّتْ وَلَعَلَّتْ ،
 وقفت عليها تاء ساكنة فقط ، وإن اتصلت باسم فإن كان ما قبلها حرفاً صحيحاً
 ساكناً ، كأخت و بنت ، وقفت عليها تاء ساكنة أيضاً ، قولاً واحداً . وإن كان
 ما قبلها ألفاً (وذلك في جمع المؤنث السالم والملحق به) ، جاز الوقف
 عليها بالتاء وبالهاء ساكنتين ، تقول : «جاءت الفاطمات» ، إذا وقفت بالتاء ،
 و(جاءت الفاطمات) ، إذا وقفت بالهاء والأول أرجح وأولى ، وهو الشائع في
 كلامهم ومن الوقف عليها بالهاء قولهم : «كيف الأخوة والأخوات» وقولهم :
 «دفن البناء ، من المكرمات» .

أحكام الوقف على المتحرك

لك في الوقف على المتحرك خمسة أوجه :

(١) أن تقف عليه بالسكون . وهو الأصل ، والكثير في كلامهم ،
 المشهور عنهم .

(٢) أن تقف عليه بالرّوم ، وهو أن تأتي بالحركة ضعيفة الصّوت فلا

تتمها ، بل تختلسها اختلاساً ، تنبيهاً على حركة الأصل ، فتحة كانت الحركة أو ضمة أو كسرة . ومنع الفراء الوقف على ذي الفتحة بالروم وأكثر القراء قد اختاروا قوله .

(٣) أن تقف عليه بالإشمام ، إن كان مضموماً (ولا إشمام في غيره) . والإشمام : إشارة الشفتين إلى الضمة ، بعد الوقف بالسكون مباشرة ، من غير تصويت بالحركة ، ضعيف أو قوي ، وذلك بأن تضمّ شفتيك بعد إسكان الحرف ، وتدع بينهما بعض انفراج يخرج منه النفس ، فيراهما الرائي مضمومتين ، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة المضمومة ، وهذا إنما يراه البصير ، لا الأعمى ، وهو في الحقيقة وقف بإسكان الحرف . والضمة إنما يشار إليها بالشفيتين .

(٤) أن تقف عليه بتضعيف الحرف الموقوف عليه ، فيكون حرفاً مشدداً ، مثل : «هذا خالدٌ ، وقرأتُ المصحفَ» . إلا إذا كان الآخر همزةً ، أو حرف علةً ، أو ما كان قبله ساكناً ، فلا يضعفُ .

(٥) أن تقف عليه بنقل حركته إلى ما قبله . مثل : «يجدرُّ بك الصَّبْرُ . وعليك بالصَّبْرُ» .

وشرط الوقف بالنقل أن يكون ما قبله ساكناً ، وأن لا تكون الحركة المنقولة فتحة . فلا نقل في مثل «جَعْفَرُ» لتحرك ما قبل الآخر ولا في مثل : «تعوّد الصَّبْرَ» . لأن الحركة فتحة . واجازه الأخفش والكوفيون . فإنهم يقولون : «تعوّد الصَّبْرَ» . فإن كان الآخر همزة جاز نقل فتحة الهمزة . قولاً واحداً . فتقول في «أخرجتُ الخبءَ : أخرجتُ الخبأَ» . ومن الوقف بالنقل : أن تقول في «أكتبهُ ولم يكتبهُ ، وأعلمهُ ولم يعلمهُ . وعدهُ ولم يعدهُ» . «أكتبهُ ولم يكتبهُ ، وأعلمهُ ولم يعلمهُ ، وعدهُ ولم يعدهُ» .

ومنه قول الرَّاجِزِ :

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ
مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّني لَمْ أَضْرِبُهُ

الوقف بهاء السكت

كُلُّ متحركٍ تقفُ عليه بالسكون . كما علمت . ويجوزُ أن يوقفَ على
بعض المتحركات أيضاً بهاءٍ ساكنة تسمى «هاء السكت» .

ولا تُزادُ هذه الهاء ، للوقف عليها ، إلا في المضارع المعتل الآخر ،
المجزوم بحذف آخره ، وفي الأمر المعتل الآخر المبني على حذف آخره ،
وفي «ما الإستفهامية» ، وفي الحرف المبني على حركة ، بناءً أصلياً . ولا
يوقف بهاء السكت في غير ذلك ، إلا شذوذاً .

وإليك شرح ذلك :

(١) إذا وقفتَ على مضارع ، معتل الآخر ، لم يتصلَ آخره بشيءٍ
وقفتَ عليه بإثبات آخره ساكناً ، في حالتِي رفعِهِ ونصبِهِ . فإن جزمته ، فإن
شئتَ وقفتَ على ما صارَ آخراً ، مثل : «لم تَمْشُ ، لم تدْعُ ، لم تَخْشُ» ،
وإن شئتَ وقفتَ عليه بهاءِ السكت ، ليسهلَ الوقفُ ، وهو الأحسن ، مثل :
لم نَمْشِهِ ، لم تدْعُهُ ، لم تَخْشُهُ .

وكذلك المعتل الآخر ، المبني على حذف آخره ، فإنك تقول فيه :
«امشْ أدْعُ ، اخشْ» تقفُ بالسكون على ما صارَ آخراً وتقولُ : «إمشِهِ ،
أدْعُهُ ، إخشُهُ» بالوقف على هاء السكت . إلا إذا بقيَ الأمر على حرف
واحد ، مثل : «فِ وعِ وقِ» ، وهي أفعالُ أمرٍ من «وفى يفي ، ووعى يعي ،
ووقى يقي» ، فحينئذٍ يجب الوقف عليه بهاء السكت وجوباً ، مثلُ «فِهِ ، عُهُ ،
قِهِ» .

(٢) إذا وقعت «ما» الإستفهامية موقعَ المجرور ، حُذتْ ألفها وجوباً ،
 مثل : «على مَ عَوَّلْتَ : حَتَّامَ تسكت؟ إلَامَ تميلُ؟». ومنه قوله تعالى : ﴿عَمَّ
 يتساءلون؟... فيمَ أنتَ من ذِكرها﴾ ، ومثل : «مَجِيءَ مَ جئتُ^(١) وثمرُ مَ
 هذا الثمر^(٢)؟» ثم إذا وقفتَ عليها ، فإن كانت مجرورةً بالإضافة ، وقفتَ
 عليها بهاءِ السكتِ وجوباً ، مثلُ : «مَجِيءَ مَهْ؟ وثمرُ مَهْ». وإن كانت مجرورةً
 بحرفِ الجرِّ ، فالأجودُ الوقوفُ عليها بهاءِ السكتِ ، مثلُ : «عَمَهْ؟ فيمَهْ؟
 حَتَّامَهْ؟ إلَامَهْ». ويجوزُ الوقفُ على الميمِ ساكنةً ، مثلُ : عَمْ؟. فيمَ؟ علامْ؟
 حَتَّامْ؟. وقد تسكنُ الميمُ في الوصلِ ، إجراءً لَهُ مجرى الوقفِ ، كقول
 الشاعر :

يا أبا الأسودِ لِمَ خَلَيْتَنِي
 لَهُمومٍ طَارِقَاتٍ وَذَكَرِ

وكان حَقُّهُ أن يقولَ : «لَمَ» ، لكنه وَصَلَ كما يقفُ :

(٣) إذا وقفتَ على حرفِ مبني على حركة ، مثلُ : «رُبَّ وَلَعْلٍ وَإِنَّ
 ومُنْدُ» وقفتَ عليه بالسكون . وإن شئتَ وقفتَ عليه بهاءِ السكتِ ، مثلُ :
 «رُبَّةً ، لَعْلَهُ ، إِنَّهُ ، مُنْدُهُ». ومن ذلك نون التوكيد المُشَدَّدة ، مثلُ : «لا
 تذهبنَّ واذهبنَّ» ، فإنك ، كما تقفُ عليها بالسكون ، تقفُ عليها بهاءِ
 السكتِ ، مثلُ : «لا تذهبنَّ واذهبنَّ» ، وهو الأحسنُ . ومن ذلك النوناتُ
 اللاحقاتُ للمثنى وجمع المذكر السالم والأفعالِ الخمسة . فكما تقفُ عليهنَّ
 بالسكون ، تقفُ عليهنَّ بهاءِ السكتِ ، تقولُ : «جاءَ الرَّجُلَانِهُ ، وأكرمِ
 المجتهدونه والمجتهدونَ يُكرَمَنَّهُ». وقد قُرِئَ في العشرِ : «بعد أن تولوا

(١) هذا سؤال عن صفة المجيء: أي على أية صفة جئت؟ وقد تأخر الفعل لأن الاستفهام مدار الكلام.

(٢) تستفهم عن نوع الثمر.

مُدْبِرِيْنَهُ . . . إِنْهُ لَمِنْ الظَّالِمِيْنَهُ . . . لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُوْنَهُ » ، بِالْوَقْفِ عَلَي هَاتِيْنِ النَّوْنِيْنِ بِهَاءِ السَّكْتِ .

(٤) الْاسْمُ الْمَبْنِيُّ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِنَاؤُهُ عَارِضاً ، لِسَبَبِ يَزُولُ بِزَوَالِهِ : (كَقَبْلِ وَبَعْدِ ، وَاسْمِ «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ الْمَبْنِيِّ) ، فَمَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَلَا يُوْقَفُ عَلَيْهِ بِهَاءِ السَّكْتِ . وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِنَاؤُهُ مَلَاذِمًا لَهُ فِي جَمِيْعِ أَحْوَالِهِ (كَالضَّمَائِرِ وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ ، وَأَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ وَنَحْوِهَا) . فَمَا كَانَ كَذَلِكَ ، وَكَانَ مَحْرُكٌ الْآخَرَ ، وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِالسَّكُونِ أَوْ بِهَاءِ السَّكْتِ ، وَذَلِكَ مِثْلُ : «أَيْنَ وَأَيَّانَ وَكَيْفَ وَالذِّيْنَ وَحِذَارَ وَحَيْثُ» فَإِنْ شَتَّتْ وَقَفْتُ عَلَيْهَا بِإِسْكَانِ أَوْ آخِرِهَا ، وَإِنْ شَتَّتْ وَقَفْتُ عَلَيْهَا بِهَاءِ السَّكْتِ ، مِثْلُ : «أَيْنَهُ ، أَيَّانَهُ ، كَيْفَهُ ، الذِّينَهُ ، حِذَارَهُ ، حَيْثُهُ» .

وَكَذَلِكَ الضَّمَائِرُ الْمُتَحَرِّكَةُ ، فَإِنَّكَ تَقِفُ عَلَيْهَا بِالسَّكُونِ ، أَوْ بِزِيَادَةِ هَاءِ السَّكْتِ فَتَقُولُ : «أَكْرَمْتُ وَأَمْرَتَهُ ، وَقُمْتُ وَقَمْنَهُ ، وَأَنْتُ وَأَنْتَهُ ، وَيَجْتَهِدُنَّ وَيَجْتَهِدَنَّهُ ، وَأَنْتُنَّ وَأَنْتَنَّهُ ، وَهَنْ وَهَنَّهُ ، وَأَكْرَمْتَهُنَّ وَأَكْرَمْتَهُنَّ» .

أَمَّا (أَنَا) ضَمِيْرُ الْوَاحِدِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَمَنْ قَالَ إِنْ الْأَلْفِ فِي آخِرِهِ زَائِدَةٌ ، لِبَيَانِ حَرَكَةِ النَّوْنِ عِنْدَ الْوَقْفِ ، أَجَازَ الْوَقْفَ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِهَا ، وَأَجَازَ حَذْفَهَا وَالْوَقْفَ عَلَيْهِ بِهَاءِ السَّكْتِ ، مِثْلُ «أَنَّهُ» . وَمَنْ قَالَ إِنَّهَا أَصْلِيَّةٌ . وَقَفَ عَلَيْهِ بِهَا .

فائدة

مَنْ قَالَ إِنْ الْأَلْفِ فِي «أَنَا» زَائِدَةٌ ، أَثْبَتَهَا فِي الْوَقْفِ ، وَأَسْقَطَهَا فِي الْوَصْلِ «أَيَّ فِي دَرَجِ الْكَلَامِ» ، فَيَلْفِظُ «أَنَا فَعَلْتُ» ، بِاسْقَاطِ الْأَلْفِ لَفْظًا لَا خَطَأً . وَمَنْ قَالَ أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ ، أَثْبَتَهَا فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ . وَذَكَرَ سَيِّبُوهُ أَنْ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَثْبِتُ أَلْفَهَا فِي الْوَصْلِ : فَيَقُولُ «أَنَا فَعَلْتُ» : يَنْطِقُ بِالْأَلْفِ .

وبذلك قرأ نافع في قوله تعالى: ﴿أنا أحيي وأميت﴾ - وقوله: ﴿أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك﴾ باثبات الألف في اللفظ. ومنه قول الشاعر:
أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميد قد تذريرت السناما
وقول الراجز: «أنا أبو النجم، وشعري شعري».

وإذا وقفت على «هُوَ وَهِيَّ»، قلت: «هُوَ وَهِيَّ» بإسكان الواو والياء، و«هُوَ وَهِيَّ» بزيادة هاء السكت. وفي التنزيل: ﴿وما أدراك ما هِيَّة؟﴾. وقال الشاعر:

إذا ما ترعرعَ فينا الغُلامُ
فما إن يُقالَ له: مَنْ هُوَ؟

هذا في لغة من فتح الواو والياء، في «هو وهي» في الوصل. أما من سكنها في درج الكلام، فلا يقف بهاء السكت بل بالواو والياء ساكتين، كما ينطقُ بهما كذلك في الدرَج.

أما ياء المتكلم، فمن العرب من يسكنها في الوصل، فإذا وقف عليها بسكونها مثل: «اللَّهُ أعطاني، هذا غلامي»، أو حذفها وأسكن ما قبلها، فتقول: اللُّهُ أعطانُ، هذا غلامٌ» وعلى ذلك قراءةُ أبي عمرو: ﴿ربي أكرمَنُ... ربي أهانَنُ^(١)﴾، وقول الشاعر:

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلا
دَ مِنْ حَذْرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَ^(٢)
وَمِنْ شَانِيٍّ كاسِفٍ وَجْهُهُ
إذا ما أَنْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنَ^(٣)

(١) أي: أكرمني وأهانني.

(٢) أي: أنكرني.

(٣) أي: يأتيني.

ومنهم من يفتحها في الوصل . فيقول : «أعطاني الله ، غلامي قد جاء» . فإذا وقف عليها فبإسكانها : أو ألحق بها هاء السكت ، مثل : «الله أعطانيه ، هذا غلامي» . ومنه قوله تعالى : ﴿ ما أغنى عني ماليه . هَلَكَ عني سلطانيه ﴾ .

٥ - الخط

الخط : تصوير اللفظ بحروف هجائه التي يُنطقُ بها ، وذلك بأن يُطابق المكتوب المنطوق به من الحروف .

والأصل في كل كلمة أن تُكتبَ بصورة لفظها ، بتقدير الإبتداء بها والوقف عليها . وهذا أصلٌ معتبرٌ بالكتابة .

ومن أجل ذلك :

كتبوا هَمَزَاتِ الوصل في درج الكلام ، وإن لم يُنطق بها ، لأنه إذا أبديءَ بالكلمات ، التي هي أولها ، نُطقَ بهمزاتها ، مثلُ : جاء الحقُّ ، وسافر أبْنُكَ ، فإنك ، إن قَدِمْتَ وأخَرْتَ ، فقلتَ : «الْحَقُّ جاء ، إبنَكَ سافر» ، نطقتَ بالهمزة : إلا إذا سبقت «أل» لأم الجرِّ أو لأم الإبتداء ، فتُحذفُ همزتها ، مثلُ : «للرَّجُلِ ، للمرأة ، للرَّجُلِ أقوى من المرأة ، وللرَّاة أرقُّ عاطفةً منه» .

وكتبوا هاءَ السكتِ في نحو : «رَهْ زيدا ، وَهْ نَفْسَكَ» ، لأنك في الوقف تقول : «رَهْ وَهْ» .

وكتبوا ألفَ «أنا» ، مع أنها لا تُلفظُ في درج الكلام ، لأنها إذا وُقِفَ عليها ، وُقِفَ عليها بالألف . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَكُنَّا هو الله ربي ﴾ ، لأن أصله : «لكنَّ أنا» .

وكتبوا تاء التانيث ، التي يوقف عليها بالهاء ، هاءً : كرحمة وفاطمة ،
وكتبوا التي يوقف عليها بالتاء ، تاءً : كأختٍ وبنيتٍ ورحماتٍ وفاطمت . ومن
وقف على الأول بالتاء المبسوطة ، كتبها بالتاء كرحمتُ وفاطمتُ ومن وقف
على الأخرى بالهاء ، كتبها بالهاء : كرحمَاهُ وفاطمَاهُ .

وكتبوا المُنونَ المنصوب بالألف ، لأنه يوقفُ عليه بها ، مثل : «رأيتُ
خالداً» .

وكتبوا «إذاً» ، ونونَ التوكيد الخفيفة : كاكْتبَا ، بالألف ، لأنه يوقف
عليها . ومن وقف عليهما بالنون ، كتبهُما بالنون ، مثل : «إِذَنْ وَاكْتَبَنَّ» كُتِبَ
كلُّ ما كتب اعتباراً بحال الوقف .

وكتبوا المنقوصَ ، الذي حذفَتْ ياءُ للتونين : كقاصٍ ونحوه ، بغير
ياءٍ ، لأنه يوقف عليه بها . ومن وقف على الأوَّل بالياءِ ، أثبتْها في الخط :
كقاضي . ومن وقف على الثاني بحذفها ، حذفها من الخط : كالقاصِ .
والأول أفصح . كما مرَّ في باب الوقف .

وكتبوا ما لا يمكنُ الوقف عليه ، من الكلمات ، متصلًا بما بعده ، وما
لا يمكنُ الإبتداءُ به ، متصلًا بما قبله . فالأول : كحروف الجرِّ الموضوعيةِ
على حرفٍ واحد ، مثلُ : لخالِدٍ ، وبالْقلمِ . والثاني : كالضمائر المتَّصلة ،
مثلُ : «منكم ، وأكرمتمكم» .

أما الحروفُ التي تقعُ في الحشو (أي ما بين الإبتداءِ والوقف) فترسُمُ
كما تلفظ ، لا يغيَّرُ من ذلك شيءٌ ، إلا ما كان من أمر بعض الأحرف ، في
بعض كلمات محصورة ، قد خالفَ رسمُها لفظها ، وسنذكرها لك ، وإلا ما
كان شأن الهمزة ، وستعرف أمرها .

ما خالف رسمه لفظه

هناك كلمات تُكتبُ على خلاف لفظها . ومخالفةُ الرسمِ واللفظ ، إما أن تكون بحذف حرفٍ حَقُّهُ أن يُكتبَ تبعاً للفظه . وإما أن تكون بزيادة حرفٍ يُكتبُ ولا يُلفظ ، وكان من حقه أن لا يكتب . وإما أن تكون برسم حرفٍ يُكتب على خلاف لفظه ، وكان من حقه أن يُرسم على لفظه .

(١) ما يلفظ ولا يكتب :

فأما ما يُلفظ ولا يُكتب ، فذلك ، في كلماتٍ نَسَرُدُ عليك أكثرها استعمالاً .

(١) تُكتب (الذين) بلامٍ واحدة ، وتلفظ بلامين ، لأنها مشددة .

(٢) ما كان مبدوءاً بلامٍ كلبينٍ ولحمٍ ، ثم دخلت عليه (أل) : كاللبين واللحم ، ثم دخلت عليه لامٌ ، فحينئذٍ تجتمع ثلاث لامات . فإذا اجتمعن فلا يُكتبن كلهن ، بل يُكتفى بلامين فقط ، مثل : « للبن منافع كثيرة ، وللحم فوائد ومضار ، واللبن أنفع من اللحم) . وهكذا إذا اجتمعت ثلاث لامات في كلمة ، اكتفيت باثنتين ، فتقول في (اللذان واللتان واللاتي واللاتي واللواتي) ، إذا دخلت عليهن اللام : « أحسنت للذين اجتهدا ، وللتين اجتهدتا » الخ .

(٣) تُحذف الألف في كلماتٍ هذه أشهرها :

١ - الله .

٢ - الرحمن ، مُعرِّفاً بالألف واللام . وقيد بعضهم الحذف في حال العلمية ، وأثبتها في غيرها : وقيد بعضهم في البسمة ، وأثبتها فيما عداها .

٣ - إله ، نكرةً ومعرفةً ، مثلُ : (إنما إلهكم إلهٌ واحد - أَجْعَلِ الْآلِهَةَ
إِلَهًا وَاحِدًا) . وأما إلهة والإلاهة ، فتثبت ألفهما ، كما رأيت . وقُرِئَ في
الشدوذ : «ويذكر وإلاهتك» ، وفي غير الشدوذ : (والهتك) ، وبالجمع .

٤ - الحرث ، علماً مقترناً بأل ، ومنهم من يكتبه «الحارث» بإثبات
الألف .

٥ - لكن .

٦ - لكنَّ .

٧ - سموات ، جمع سماء . ومنهم من يكتبها في غير القرآن الكريم :
«سماوات» . بالألف .

٨ - يا ، حرف النداء ، قبلَ «أيها» مثلُ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ،
وقبلَ «أهلٍ» ، مثلُ : ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ ، وقبلَ كُلِّ عِلْمٍ مَبْدُوءٍ بِهَمْزَةٍ ،
مثلُ : «يبراهيم» . ويجوز في غير القرآن الكريم ، إثباتُ ألف (يا) ، وهو
المشهور بين الكتاب : مثلُ : يا أيها ، يا أهل ، يا إبراهيم .

٩ - منهم من يحذف الألف من كل علم مشتهر . كإسحق وإبراهيم
وإسماعيل وهرون وسليمن وغيرها . والأفضل إثباتها ، في غير القرآن الكريم .

١٠ - منهم من يحذفها في الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً : كالصالحين
والقنتين والصلحت والقنتت والحفظت . تبعاً لحذفها في المصحف الأم .
والأفضل إثباتها . كالصالحين والقانتات والحافظات ، لأن خطَّ المصحف لا
يقاس عليه .

(٤) تُحذفُ الف (ها) التَّنْبِيهِيَّةُ ، إذا دخلت على اسم الإشارة ، مثل :
«هذا وهذه وهؤلاء» .

(٥) تُحذف الفُ (ذا) الإِشارِيَّة ، إذا لحقتها اللامُ ، مثلُ : «ذلك
وذلكما وذلكم وذلكن» ومنهم من يثبتها في غير (ذلك).

(٦) كلُّ حرفٍ يُدغمُ في حرفٍ مثله ، أو مخرجه ، يُحذفُ خطأً يُعوضُ
عنه بتشديد الحرف الذي ادغمَ فيه مثلُ : «شدُّ ، والنساءُ أَمِنٌ وأستعنَّ ،
ونحنُ أَمِينًا وأستعنا ، وآمَنِي ، ولم يُمكنِّي ، ويمينٌ وعمنٌ ، وإلا تجتهدُ تندمُ ،
وإما تجتهدُ تنجحُ ، وأحبُّ ألا تكسلَ ونعمًا تفعلُ» ، ونحو ذلك . ومنهم من
يُثبتُ نونَ «أن» ، إذا جاءَ بعدها «لا» : أحبُّ أن لا تكسلَ .

(٢) ما يكتب ولا يلفظ :

وأما ما يُكتبُ ولا يُلفظُ من الحروف ، فهو في ألفاظ :

(١) زادوا الواو في عمرو ، في حالتِي رفعِهِ وجره ، مثلُ : جاءَ عمرو ،
ومررت بعمرو . وحذفوها في حالة النصب ، مثلُ : «رأيتُ عمراً» ، قالوا :
وذلك للترفة بينه وبين «عمر» . وإنما حُذفت منه في حالة النصب ، لأنه لا
يُشبهُ بعمر في هذه الحالة ، لأن «عمر» لا يُنون ، لمنعه من الصرف .

(٢) زادوا ألفاً غير ملفوظة في «مائة» ، مفردةً ومُثناةً ، ومركبةً مع
الأحاد ، فكتبوها هكذا : «مائة ومائتان وثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة» الخ .

ومن الفضلاء من يكتبها بياء بلا ألف ، هكذا : «مئة» . ومنهم من
يكتبها بألف بلا ياء ، هكذا . «مأة» . ووجه القياس أن تكتب بياء بلا ألف .
وهذا ما نميل إليه . وإنما كانوا يكتبونها بزيادة الألف ، يوم لم تكن الحروف
تنقط ، كيلا تشبه بكلمة (منه) ، المركبة من «من» الجارة وهاء الضمير . كما
قال أبو حيان : «وكثيراً ما أكتب أنا (مئة) بلا ألف ، مثل : كتابة
«فئة» ، لأن زيادة الألف خارجة عن الأقيسة : فالذي اختاره كتابتها بالألف
دون الياء : على وجه تحقيق الهمزة ، أو بالياء ، دون الألف على تسهيلها .

وزادوا ألفاً بعد واوِ الضمير . مثلُ : كتبوا . ولم يكتبوا وكتبوا » .
 (٣) زادوا الواوَ في «أولات»^(١) ، كقوله تعالى : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ
 أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ . وزادوها في أولو وأولي^(٢) «بمعنى أصحاب» ،
 كقوله تعالى : ﴿ وَأُولُو الْعِلْمِ - يَا أُولِي الْأَلْبَابِ - لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ وزادوها في
 أولاءٍ وأولي الإشاريتين ، كقوله سبحانه : ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ .
 وأما «الألى» الموصولية «بمعنى الذين» ، فلم يزدوا فيها الواو .

(٣) ما يلفظ على خلاف رسمه :

ذلك نحو : «إيجل» : فعل أمرٍ من «وَجَلَّ يُوَجِّلُ» . وأصله : «إِوَجَلُّ» ،
 قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . فإذا وقعت «إيجل» في درج
 الكلام ، بعد حرفٍ مضموم ، مثل : «يا فلانُ إيجل» ، فلا يغيّر رسمُ الياء ،
 لكنها تُلفظ واواً ، هكذا : «يا فلانُ إِوَجَلُّ» . ومثله كلُّ أمرٍ من المثال
 الواوي ، المفتوح العين في المضارع كَوَدَّ ، والأمر منه «إيدد» فإذا قلتَ :
 (يا فلانُ إيدد) ، لفظت ياءه واواً .
 وكلُّ ما رسم ياءً ، مما تُلفظ ياؤه ألفاً ، كرمى وأدعى واستدعى والرحى
 والهدى والمسعى والمصطفى والمستشفى ؛ فهو مما يلفظ على خلاف
 رسمه .

كتابة الهمزة

الهمزة : هي التي تقبل الحركات . فإن رُسمت على ألفٍ ، سُميت
 (الألف الياسة) أيضاً : كأعطى وسأل والنبا . وتقابلها الألف اللينة ، وهي

(١) أولات : بمعنى صاحبات .

(٢) أولو وأولي : بمعنى أصحاب . والأول يستعمل في حالة الرفع . والآخر في حالتي النصب والجر .

التي لا تقبل الحركات ، كألف « قال ودعا ورمى » . والهمزة تقع في أول الكلمة : كأعطى ، وفي وسطها : كسأل ، وفي آخرها : كالنبا . والألف اللينة تقع في حشو الكلمة : كقال ، وفي آخرها : كدعا . ولا تقع في أولها . لأنها لا تكون إلا ساكنة وأول الكلمة لا يكون إلا متحركاً .

والهمزة ، في أول الكلمة ، على ستة أنواع :

الأولى : همزة الأصل ، وهي التي تكون في بنية الكلمة : كهمزة «أخذ وأب وأم وأخت وإن وإن وإذا» .

الثانية : همزة المخبر عن نفسه ، وهي التي تكون أول المضارع المُسند إلى المتكلم الواحد : كهمزة «أكتبُ وأقرأُ وأحسبُ» .

الثالثة : همزة الاستفهام ، وهي كلمة برأسها ، يُؤتى بها للاستخبار عن أمرٍ مثل : «أتكون من الفائزين»؟ .

الرابعة : همزة النداء ، وهي كلمة برأسها أيضاً ، يُؤتى بها لنداء القريب . مثل : «أعبد الله» ، تُناديه وهو منك قريب .

الخامسة : همزة الوصل .

السادسة : همزة الفصل (وتسمى همزة القطع أيضاً) .

والهمزة حرفٌ لا صورة له في الخط ، وإنما يُكتب غالباً بصورة الألف أو الواو أو الياء ، لأنها إن سهلت انقلبت إلى الحرف الذي كتبت بصورته . لذلك نرى أنهم لم يراعوا في كتابتها هجاءها ، إلا إذا ابتدء بها . أما إن توسطت أو كانت في موضع الوقف ، فلم يراعوه ، بل راعوا ما تسهل إليه في الحالتين ، فكتبوها على ما تسهل إليه من ألفٍ أو واوٍ أو ياءٍ والتي لم تسهل لم يكتبوها على حرف ، بل رسموها قطعة منفردة هكذا : (ء) .

فالقياسُ في كتابة الهمزة أن تُكْتَبَ بالحرف الذي تُسَهَّلُ إليه إذا خُفِّتْ في اللَّفْظِ ، فالهمزة في مثل : «سألَ وقرأَ ويسألُ ويقرأُ» في مثل : «سؤالٍ ورؤُومٍ ولؤومٍ ومؤون ولؤلؤ» تُكْتَبُ بالواو ، لأنها إذا خُفِّتْ تُلْفِظُ واواً ، فتقولُ : «سؤالٌ ورؤُومٌ ولؤومٌ ومؤونٌ ولؤلؤ»، وفي مثل : (ذئابٌ وخطيئةٌ ومئةٌ وفئةٌ ولآلياءٌ ، تكتبُ بالياء ، لأنها تُسَهَّلُ إليها ، فتقولُ : «ذيابٌ وخطيئةٌ وميةٌ ولآلي» .

والهمزة ، إما أن تكون في أوَّلِ الكلمة ، أو في وسطها ، أو في آخرها .

وتوسَّطها إما أن يكون حقيقياً كما في «سألَ ويَرؤُوفٌ ومسالمةٌ» ، وإما أن يكون عارضاً ، وذلك إذا تَطَرَّفَتْ ، وأتَّصَلَتْ بضميرٍ ، أو علامة تانيثٍ أو ثنيةٍ ، أو جمعٍ ، أو نسبةٍ ، أو أَلْفِ المُنُونِ المنصوب .

رسم الهمزة المبدوءِ بها

الهمزة المبدوءِ بها لا تكونُ إلا مُتَحَرِّكةً مُحَقِّقةً النطقِ بها . ويجبُ إثباتها في الخطِّ على صورة الألفِ بأية حركةٍ تحرَّكتْ ، وفي أية كلمةٍ وقعتْ ، وذلك مثلُ : «أَمَلٍ وإِبِلٍ وأحَدٍ واقْعُدْ وأخذَ وأجْلَسَ وأخٍ وإخوةٍ واسمٍ وإصْبَعٍ وإحسانٍ» ونحو ذلك .

فإن وقعت هذه الهمزة المبدوءِ بها بعد همزةٍ من كلمةٍ أخرى ، بقيت على حالها من الخطِّ ، كما لو كانت مبدوءاً بها ، مثلُ : (يجب أن ينشأ أولادنا على العمل لإحياء آثارِ السلفِ الصالحِ) .

وإذا وقعت همزاتُ القطعِ والأصلِ والمُخْبِرِ عن نفسه بعد همزة الاستفهام ، كُتِبَتْ بصورة الألف ، كما لو وقعت ابتداءً ، قال تعالى : ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خُلُقًا؟- أإِلَهُ مَعَ اللَّهِ- أإذا مِتْنَا؟﴾ . وتقولُ : (أأَجِئُكَ أم تَجِئُنِي؟) .

ويجوز أن تزيد بين الهمزتين ألفاً لا تُكْتَبُ وإنما تُعَوِّضُ عنها بِمَدَّةٍ بينهما ،
فتقولُ : (أَنْتَ فعلتَ هذا؟) قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

فَيَا ظَبِيَّةَ الوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ
وَبَيْنَ النَّقَا ، أَنْتِ؟ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ؟^(١)

وإذا وقعت بعدها همزة الوصل أسقطت همزة الوصل من الكتابة ، كما
نَسَقَطُ من اللَّفْظِ ، لضعفها وقوَّة همزة الاستفهام . وليس في هذا الإسقاط
التباسٌ ، لأن همزة الاستفهام مفتوحةٌ ، وهمزة الوصل مكسورةٌ ، قال
تعالى : ﴿ اتَّخَذْنَا هِمِّ سَخْرِيًّا ، أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْبُصَارُ! - أَطَّلَعَ عَلَى
الْغَيْبِ؟ ﴾ وتقولُ : « أَبْنُكَ هَذَا أَمْ أَخُوكَ؟ » ، وتقولُ : « أَسْمُكَ حَسَنٌ أَمْ
حُسَيْنٌ؟ » ومن ذلك قولُ ذِي الرِّمَّةِ :

اسْتَحَدَّثَ الرِّكْبُ عَنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا
أَمْ رَاجَعَ القَلْبُ مِنْ أَطْرَائِهِ طَرْبُ؟
ولا تجري همزة «أل» هذا المجرى ، وإن كانت للوصل ، لأنها
مفتوحةٌ ، وهمزة الاستفهام مفتوحةٌ ، فتلتبسُ الهمزتان إحداهما بالأخرى .
وحينئذ يختلط الإخبار بالاستخبار (أي الكلامُ الخبري بالكلام الاستفهامي) ،
فلو قلت : « الشمس طلعت » فلا يدري السامعُ : « أَنْتَ تخبرُ عن طلوع
الشمس؟ أم أنت تستفهم عن طلوعها » والوجه أن تُبدل همزة «أل» ألفاً لينةً في
اللفظ ، يُستغنى عنها بالمدة ، فتقولُ : « الرَّجُلُ خَيْرٌ أَمْ الْمَرْأَةُ؟ »^(٢) .
قال تعالى : ﴿ اللَّهُ أَذِنٌ لَكُمْ؟ - الذَّكْرَيْنِ حَرَمٌ أَمْ الْأُنثَيْنِ؟ - أَلَا نَ وَقَدْ
عَصَيْتَ قَبْلُ؟ » .

(١) الوعساء : رابية من رمل لينة تنبت حرار البقول ، وموضع بين التغلبية والخزيمية . .
و«جلاجل» : اسم موضع . و«النقا» : قطعة من الرمل تنقاد محدودة .

(٢) من كان منهما خيراً لأمته ووطنه فهو خير .

هذا ما يراه الجمهور الأعظم من النحاة في اجتماع همزة الاستفهام وهمزة «أل». وفي كتاب (الكتاب) لابن درستويه ما يدل على أنه لا فرق بين همزة «أل» وغيرها من همزات الوصل وعلى أنها تجري هذا المجرى ، وإن كانت مفتوحة ، لأنها أكثر استعمالاً من سائر ألفاظ الوصل وما قاله هو القياس . وأما التباس الإخبار بالاستخبار ، فقريئة الكلام تعين المراد . ولا يكون هذا الاختلاط إلا في بعض المواضع . فليكن المنع حيث لم يؤمن اللبس .

على أنهم لم يجروا على القياس ، حذر الالتباس ، فكان عليهم أن لا يجيزوا حذف الاستفهام من الكلام ، وقد أجازوها اعتماداً على قرينة لفظية ، مثل : «ما أدري : في ليل رحل القوم ، أم في نهار؟ أي : أفي ليل ؟ وكقول عمر ابن أبي ربيعة :

بدا لي معصم حين جمّرت وكفّ خضيبُ زُينت ببنان
فوالله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان؟

أي : أبسبع؟ والقرينة اللفظية هنا هي «أم» ، التي تكون بعد همزة الاستفهام في السؤال عن أحد الشيئين . وقد يكون الحذف اعتماداً على قرينة معنوية ، يعتمد فيها على فطنة السامع كقول الكميت :

طربت ، وما شوقاً إلى البيض أطرب
ولا لعباً مني ، وذو الشوق يلعب

أي : «أوذو الشوق يلعب؟» ومنه قول المتنبي :

أحيا؟ وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي ، وما عدلا
أراد : «أحيا؟» . وفي الحديث : «وإن زنى؟ وإن سرق؟» ، أي : «أو إن زنى أو إن سرق؟» وفي شرح المغني للدماميني : نقلاً عن الجني الداني لابن

قاسم : إن حذفها مطرد إذا كان بعدها «أم» : لكثرتة نظماً ونشراً. قال الدماميني : « قلت : وهو كثير مع فقد «أم». والأحاديث طافحة بذلك . بذلك». وتحقيق قول ما قاله الأخفش من أن حذفها جائز اختياراً في نظم أو نشر ، إذا أمن اللبس . فإن أدى الحذف إلى الالتباس ، فلا يجوز قولاً واحداً .

فأنت ترى أنهم أجازوا حذف همزة الاستفهام . ومنعوا حذف همزة «أل» بعد همزة الاستفهام . والمسألتان واحدة . فإذا قد أجازوا أن تحذف همزة الاستفهام ، حيث يؤمن اختلاط الإخبار بالاستخبار ، فينبغي أن يجيزوا حذف همزة «أل» بعد همزة الاستفهام حيث يؤمن الالتباس . قياساً على غيرها من همزات الوصل والحق أن حذفها ، بعد همزة الاستفهام ، جائز قياساً عند أمن اللبس . وقد تقدم القول فيما جنح إليه ابن درستويه في كتاب (الكتاب) من جواز ذلك).

رسم الهمزة المتطرفة

حُكِمَ الهمزة المتطرفة حُكْمَ الحرف الساكن ، لأنها في موضع الوقف من الكلمة ، والهجاء موضوع على الوقف .

وهي إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً :

فإن كان ما قبلها ساكناً ، كُتِبَتْ مفردةً بصورة القطع هكذا : (ء) ، مثل : «المَرءُ والجزء والسدف والخبء والشيء والنوء والشء والعبء ، ويجيء ويسوء والمقروء والمشنوء والهنيء والمريء والبريء والسوء والضياء والوضوء ، وجاء وشاء» .

(وإنما لم تكتب بصورة حرف من أحرف العلة يكون كرسياً لها ، لأنها

تسقط من اللفظ إذا خففت عند الوقف ، لالتقاء الساكنين . إذا جاز حذفها عند الوقف فلا ترسم ، ولأنها تبدل من حرف العلة قبلها وتدغم فيه مثل : «الشيء والنوء والمقروء والهنيء» ، فيقال : «الشيء والنو والمقروء والهنيء» .

وإن كان ما قبلها متحركاً ، كُتبت بحرفٍ يناسبُ حركةَ ما قبلها ، مهما كانت حركتها ، لأنها إن خُففت في اللفظ موقوفاً عليها ، نُحِيَ بها مَنْحَى ذلك الحرف :

فترتكز على الألف في مثل : «الخطأ والنباً وقرأ وبقراً ولم يقرأ وأقرأ وتوضاً وتوضاً ورأيت امرأة القيس» .

وعلى الواو في مثل : «التهيؤ والتواطؤ والأكمؤ^(١) واللؤلؤ والجؤجؤ^(٢) والتنبؤ وجرؤ ومرؤ ورددؤ^(٣) ، وهذا امرؤ القيس» .

وعلى الياء في مثل : يتكىء ويستهيء وصديء وضضيء^(٤) وناشيء وقاريء ، ومررتُ بامرئ القيس» .

رسم الهمزة المتوسطة

الهمزة المتوسطة ، إما أن تكون متوسطة حقيقةً ، كأن تكونَ بين حرفين من بنية الكلمة ، مثل : «سأل وبئر ورؤف» وإما أن تكون شبه متوسطة ، كأن تكون متطرفةً ، وتلحقها علامات التانيث أو الثنية أو الجمع أو النسبة أو الضمير أو ألف المُنون المنصوب ، مثل : «نشأة وفتة وملأى وجزءان وشيئان وقراءون وهيئات وهذا جزؤُهُ ويقرؤُهُ وأخذتُ جزءاً واحتملتُ عبئاً» .

(١) الأكمؤ : جمع كمء ، وهذا جمع كمأة .

(٢) الجؤجؤ : الصدر .

(٣) جرؤ : صار ذا جرأة وإقدام و«مرؤ» صار ذا مروءة وإنسانية ، و«رددؤ» : صار رديئاً .

(٤) الضضيء : الأصل .

وحكمها في الكتابة واحدٌ ، إلا في أشياء قليلةٍ نذكرها في مواضعها .

وإذا تَوَسَّطت الهمزة ، فإما أن تكون ساكنة ، أو مفتوحةً ، أو مضمومة أو مكسورة ، ولكلِّ حكمه في الكتابة .

والقاعدة العامة لكتابة الهمزة المتوسطة ، أنها إن كانت ساكنة ، تُكتب بحرفٍ يُناسب حركةَ ما قبلها ، مثلُ : «رأسٍ وسؤلٍ وبشرٍ» وإن كانت متحركةً ، تُكتب بحرفٍ يُجانسُ حركتها هي ، مثلُ : «سألٌ ويسألٌ ولؤمٌ ويلؤمٌ وسئمٌ ومُسئمٌ ولثيمٌ» إلا أن تُفتحَ بعد ضمٍ أو كسرٍ ، فتُكتبُ حرفاً يجانسُ حركةَ ما قبلها ، مثلُ : «مؤمنٌ وسؤالٌ وفئسةٌ وذئابٌ وناشئةٌ» . أو تقع بعدَ ألفٍ ، فتُكتبُ قطعةً منفردةً بعدها ، مثلُ : «سَاءلٌ وتساءلٌ ويتساءلٌ وعباءةٌ» .

وهناك مواضعٌ قد يُشَدُّ فيها عن هذه القواعد الكليَّة ، يرجع أكثرها إلى الهمزة في حال تَوَسُّطها توسطاً غير حقيقيٍّ . وستعلم ذلك فيما سنشرحه لك .

وإليك تفصيل هذا المُجمَل :

(١) رسم المتوسطة الساكنة :

إذا تَوَسَّطت الهمزة ساكنةً ، كُتبت على حرفٍ يناسبُ حركةَ ما قبلها : فتُكتبُ على الألف في مثل : «رأسٍ وكأسٍ ويأملُ^(١)» - ولم يقرأه ولم يشأه ونشأتُ وقرأنا» .

وتُكتبُ على الواو مثل : «لؤمٍ ويؤمِنُ ومؤمِنٌ وأؤتَمِنُ^(٢)» ولؤلؤٌ - ولم يسؤهُ ويؤتُ وجرؤتُ وجرؤاً ويجرؤنُ» .

(١) هذه العلامة : (-) تدل على الفصل بين أمثلة المتوسطة حقيقة وأمثلة شبه المتوسطة . فليتبَّه الطالب لذلك .

(٢) لا عبرة بسقوط همزة الوصل في الدرج . وإنما العبارة بأصلها ، وهي هنا مضمومة في الأصل .

وعلى الياء في مثل : «بِثْرٍ وَذَيْبٍ وَائْتِ وَاثِدْنَ^(١) - وَجِئْتُ وَجِئْنَا وَبِجِئْنَا وَبِجِئْنَا
وَأَيْبُهُ وَلَمْ يُبَيْبَهُ» .

(٢) رسم المتوسطة المفتوحة :

(١) إن توسطت الهمزة مفتوحةً ، بعد حرفٍ متحرك ، كُتبت على حرفٍ يُجانسُ حركةً ما قبلها .

فُكُتِبُ على الألف في مثل : «سَأَلَ وَرَأَى^(٢) وَسَامَةَ وَضَالَهَ وَمَالَ - وَخَطَّانٍ وَجَدَّاتٍ^(٣) وَأَصْلَحْتُ خَطَّاهُ وَسَمِعْتُ نَبَاهُ وَرَأَيْتُ جِدَّاهُ^(٤) وَقَرَأُ وَيَقْرَأُ إِنِ
وَبَدَأُ وَيَبْدَأُ^(٥) .

وعلى الواو في مثل : «مُؤْنٍ وَتُؤَدِّةٍ وَمُؤَوَّلٍ وَمُؤَمَّلٍ وَمُؤَرَّخٍ وَسُؤَالٍ
وَامرُؤَانٍ وَلُؤْلُؤَيْنِ وَلُؤْلُؤَاتٍ وَاشْتَرَيْتُ لُؤْلُؤَةً وَأَكَلْتُ أَكْمُؤَةَ وَجَرُّوْا
وَيَجْرُؤَانِ» .

وعلى الياء في مثل : «ذِنَابٍ وَرِئَاسَةٍ وَافْتِنَاتٍ وَفَيْئَةٍ وَمَيْئَةٍ^(٦) وَمِثَاتٍ وَفِثَاتٍ
وَقَارِنَانٍ وَقَارِنَاتٍ وَرَأَيْتُ قَارِنَهُ وَقَارِنِيهِ وَمُنْشِيئَهُ وَمُنْشِيئِيهِ» .

(٢) إذا توسطت الهمزة مفتوحةً بعد حرفٍ ساكن ، توَسَطًا حَقِيقِيًّا ،
كُتبت على الألف (إن لم تُسبق بالألف المدّ) مثل : «يَيْأَسُ وَيَسْأَلُ وَمَسْأَلَةٌ

(١) الهمزة هنا مكسورة في الأصل . وإنما وصلت في درج الكلام .

(٢) رأب الصدع : أصلحه . ورأب بين القوم : أصلح .

(٣) الألف في «سامة وضالة ومال وخطان وجدات» وهي ألف الهمزة . وألف المد محذوفة ، كراهية اجتماع الفين في الخط ، وقد عوض عنها بالمدة لتدل عليها . وأصل كتابتها هكذا : «سامة ، ضالة ، مال ، خطان ، حدان» .

(٤) الحدأة : بكسر الحاء وفتح الدال ، نوع من الطير .

(٥) إذا كانت ألف المد ضمير المثنى ، فلا تحذف بل تُكتب الألفان معاً ، كما رأيت . هذا ما يراه جمهور العلماء . وسيأتي رأي غيرهم .

(٦) هذا قياس كتابة «مثة» والأكثر أن يكتبونها هكذا : «مائة» بزيادة ألف بعد الميم ، وهذا هو الشائع على أفلام الكتاب . وقد تقدم الكلام فيها .

وَجِيَالٌ^(١) وَالسَّمَوَالُ^(٢) وَمَلَامَةٌ وَتَوَامٌ وَمَلَانٌ وَظَمَانٌ وَالْقُرَانُ^(٣) فَإِنْ سُبِقَتْ بِأَلْفِ الْمَدِّ ، كُتِبَتْ مُنْفَرِدَةً ، مِثْلُ : «سَاءَلٌ وَتَسَاءَلٌ وَسَاءَلُوا وَيَتَسَاءَلُونَ» .

فَإِنْ كَانَتْ شَبِيهَةً مُتَوَسِّطَةً ، كُتِبَتْ مُنْفَرِدَةً بَعْدَ حَرْفِ انْفِصَالٍ ، مِثْلُ : «جَاءَ وَشَاءَ وَجُزْءَانِ وَضَوْءَانِ وَمُخْبِئَاتٍ وَمُخْبِئَاتٍ وَقِرَاءُ جُزْءِهِ وَرَأَى ضَوْءَهُ وَكَسَاءَهُ» . وَعَلَى شَبِيهِ يَاءٍ بَعْدَ حَرْفِ إِتِّصَالٍ ، مِثْلُ : «شَيْئَانِ وَعَيْبَانِ وَشَيْئَانِ وَعَيْبَانِ وَرَأَيْتَ شَيْئَهُ وَفَيْئَهُ وَعَيْبَهُ وَنَشِئَهُ وَخَبِيئَهُ» .

(٣) إِذَا لَزِمَ ، مِنْ كِتَابَةِ الْهَمْزَةِ أَلْفًا ، اجْتِمَاعُ الْفَيْنِ : الْهَمْزِ ، وَأَلْفِ الْمَدِّ ، فَإِنْ سَبِقَتْ أَلْفُ الْمَدِّ أَلْفَ الْهَمْزِ ، كُتِبَتْ أَلْفُ الْمَدِّ وَحْدَهَا ، وَرَسِمَتْ أَلْفُ الْهَمْزِ قِطْعَةً مُنْفَرِدَةً بَعْدَهَا ، مِثْلُ : «تَضَاءَلُ وَتَشَاءَمُ وَتَنَاءَبُ» وَإِنْ سَبِقَتْ أَلْفُ الْهَمْزِ أَلْفُ الْمَدِّ ، كُتِبَتْ أَلْفُ الْهَمْزِ وَطُرِحَتْ أَلْفُ الْمَدِّ مُعَوِّضًا عَنْهَا بِمَدَّةٍ ، تُكْتَبُ عَلَى طَرَفِ أَلْفِ الْهَمْزِ ، مِثْلُ : السَّامَةِ وَالشَّامِ وَالْقُرَانِ وَالْمَلَانَ وَالنَّبَانَ وَالْمَلْجَانَ» .

وَيُسْتثنَى مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ أَلْفُ الْمَدِّ أَلْفَ الضَّمِيرِ ، فَتُكْتَبُ هِيَ وَأَلْفُ الْهَمْزِ مَعًا ، مِثْلُ : «قَرَأَ وَاقْرَأْ وَيَقْرَأَانِ وَلَمْ يَقْرَأْ» . هَذَا رَأْيُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ أَلْفَ الْمَدِّ مُعَوِّضًا عَنْهَا بِالْمَدَّةِ ، مِثْلُ : «قَرَأَ وَاقْرَأْ وَيَقْرَأَانِ وَلَمْ يَقْرَأْ» . وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ . وَهُوَ أَيْسَرُ عَلَى الْكَاتِبِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ الْهَمْزَةَ مُنْفَرِدَةً ، لَا عَلَى أَلْفٍ ، وَيُثَبِّتُ أَلْفَ الضَّمِيرِ بَعْدَهَا ، مِثْلُ : «قَرَأَ وَاقْرَأْ وَيَقْرَأَانِ وَلَمْ يَقْرَأْ» .

(١) جِيَالٌ : عِلْمٌ عَلَى جِنْسِ الضَّمِيرِ .
(٢) السَّمَوَالُ عِلْمٌ عَلَى رَجُلٍ يَهُودِيٍّ مِنَ الْعَرَبِ ، تَنْسَبُ إِلَيْهِ الْقَصِيدَةُ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي مَطَّلَعَهَا : «إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عَرَضَهُ» . وَهُوَ عِبْرَانِيٌّ مَعْرَبٌ «صَمُوئِيلُ» . وَالسَّمَوَالُ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَعْنَاهُ : الظِّلُّ : وَذَبَابُ الخَلِّ ، وَطَائِرٌ يَكْنَى أَبَا بَرَاءٍ .
(٣) الألف في «مَلَانَ وَظَمَانَ وَالْقُرَانَ» هِيَ أَلْفُ الْهَمْزَةِ . وَأَلْفُ الْمَدِّ قَدْ حُذِفَتْ مَدْلُولًا عَنْهَا بِالْمَدَّةِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي نِظَائِرِهَا .

أما إثباتهم الألفين في الفعل ، مع استكراههم ذلك في نحو «سامة
وظمان وخطان» فلعلهم فرقوا بين أن تكون ألف المد ضميراً أو غير ضمير ،
لأن الألف هنا ضميرُ الفاعل . والفاعل أشدُّ لصوقاً بالفعل من غيره ، فلا
يُستغنى عنه فكتبوها لذلك .

(٣) رسم المتوسطة المضمومة :

(١) إن تَوَسَّطت الهمزة مضمومةً بعد فتحٍ أو ضمٍ أو سكون ، كتبت
على الواو .

فمثالها مضمومةٌ بعد فتحٍ : «لَوْمٌ وَضَوْلٌ^(١) وَرَوْفٌ^(٢) وَيَقْرَؤُهُ وَيَمْلِؤُهُ
ويَكْلِؤُهُ^(٣) وَهَذَا خَطَّؤُهُ وَنَبِؤُهُ^(٤)» .

ومثالها مضمومةٌ بعد ضمٍّ : «الزُّؤُدُ^(٥) والرُّؤُمُ^(٦) والسُّؤُمُ^(٧) وهذا لَوْلُؤُهُ
وَجَوْؤُهُ وَأَكْمُؤُهُ» .

ومثالها مضمومةٌ بعد ساكنٍ : «يَضُؤُلُ وَأَرُؤُسٌ وَأَكُؤُسٌ وَالتَّرِؤُسُ
والتَّسْؤُلُ والتَّلْؤُمُ - وهذا جزؤُهُ وَضَوْؤُهُ وَوُضُؤُؤُهُ وَضِيَاؤُهُ» . إلا إن ضُمَّت
شبه المتوسطة ، بعد حرفٍ من حروف الاتصال ، فتكتب على شبه ياءٍ مثل :
«هذا شَيْئُهُ وَفِيئُهُ وَعِبئُهُ وَنَشئُهُ وَبَرِيئُهُ وَمَجِيئُهُ وَيَجِيئُونَ وَيُسِيئُونَ وَمُسِيئُونَ» .

(١) ضَوْلٌ يَضُؤُلُ ضَالَّةً ، صغروضعف .

(٢) رَوْفٌ يَرُؤِفُ رَافَةٌ وَرَافَةٌ : كان رَوْفًا رَحِيمًا أَشَدَّ الرَّحْمَةِ . وَرَافٌ بِهِ يَرِافُ رَافَةٌ : رَحِمَهُ .

(٣) كَلَأَهُ يَكْلِؤُهُ : حَفَظَهُ وَرَعَاهُ .

(٤) وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَكْتُبُهَا ، وَهِيَ شَبْهُ مَتَوَسِّطَةٍ ، عَلَى حَالِهَا قَبْلَ تَوَسُّطِهَا «أَيَّ عَلَى الْآلِفِ» مِثْلُ :
«يَقْرَأُ وَهَذَا خَطَّاهُ وَنَبَأَهُ» .

(٥) الزُّؤُدُ ، بضميتين : الفِزَعُ . وَيُقَالُ أَيْضًا : «الزُّؤُدُ» بضم فسكون .

(٦) الرُّؤْمُ ، بضميتين : جَمْعُ «رَعُومٍ» ، وَهِيَ الَّتِي تَعْطِفُ عَلَى وَلَدِهَا . وَالرَّءُومُ لِلضَّمِيمِ : هُوَ الدَّلِيلُ
الرَّاضِي بِالخَسْفِ وَالدَّلِيلُ .

(٧) السُّؤْمُ ، بضميتين : جَمْعُ «سُؤْمٍ» وَهُوَ الْمَلُولُ ذُو السَّامَةِ وَالْمَلَلُ . وَهُوَ لِلْمَذْكَرِ وَالْمُؤنثِ بِلَفْظِ
وَاحِدٍ .

(٢) إذا لزم ، من كتابة الهمزة على الواو ، اجتماع واوين : فإن تأخرت واو الهمز ، كتبتهما معاً مثل : « هذا ضَوْؤُهُ ووضُوؤُهُ ومَقْرُوؤُهُ . وإن سبقت ، فمنهم من يحذف صورتها ، ويكتبها همزة منفردة ، بعد حرف انفصالٍ مثل : «رَوْؤُف ورُؤُوس وقَرَّؤُوا وَيَقْرُؤُونَ» ، وعلى شبه ياءٍ ، بعد حرف اتصالٍ ، مثل : «كُئوس ومسئولٍ - ومَلئُوا وَيَمْلئونَ» . إلا إن كانت شبه متوسطة ، وكانت في الأصل مكتوبةً على الواو : كَجَرُؤُ وَيَجْرُؤُ ، فترسم الواوانِ معاً ، مثل : «جَرُؤُوا وَيَجْرُؤُونَ» .

هذا مذهب المتقدمين ، وعليه المعول عند أرباب هذا الشأن . وعليه رسم بعض المصاحف^(١) .

ومنهم من يرسم الواوين معاً ، وهو القياس ، مثل : «رَوْؤِفٍ ورؤُوسٍ وسُؤومٍ وصُؤونٍ وكؤُوسٍ ومرؤُوبٍ^(٢) ومسؤُولٍ - وقَرَّؤُوا وَيَقْرُؤُونَ ومَلؤُوا وَيَمْلؤُونَ» .

ومنهم من يكتفي بسواوٍ واحدة يرسم الهمزة عليها ، مثل : رَوْؤِفٍ ورؤُوسٍ ومسؤُولٍ وقَرَّؤُوا وَيَقْرُؤُونَ» . وعليه رسم كثيرٍ من المصاحف .

ومنهم من يُبقي الهمزة المتطرفة ، المكتوبة على الألف ، المتصلة بما يجعلها شبه متوسطة ، على حالها من الرسم ، مثل : «قرأوا وَيَقْرَأُونَ ، وبَدَأُوا وَيَبْدَأُونَ ، ومَلَأُوا وَيَمْلَأُونَ ، وهذا خطأٌ ونَبَأُهُ ورَشَأُهُ» وهو مذهب بعض المتأخرين . وهو الشائع على أكثر الأقلام اليوم ، لسهولة وبعده عن إعمال الفكر .

(١) ومنها المصحف الذي طبع في مصر بأمر الملك فؤاد الأول ، ملك مصر ، سنة ١٣٤٢ للهجرة ، وغيره مما طبع على غراره .

(٢) مرعوب . اسم مفعول من رآه يراه رآباً بمعنى : أصلحه .

والمذهب الأول هو المتقدم . كما علمت . وكلُّ له وجهٌ صحيح .

أما إذا لزمَ من ذلك اجتماعُ ثلاثِ واوات ، فطرح واو الهمزة ، وتكتب الهمزة منفردة بين الواوين ، قولاً واحداً ، مثل : «مَوْوِدة^(١) ووؤول^(٢)» - ومَقْرُوون ومنشؤون^(٣) ويسوءون .

(٣) إن توسطت الهمزة مضمومةً بعد حرفٍ مكسورٍ (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة) ، كُتبت على شبه ياءٍ ، مثل : مِثونَ وفِثونَ^(٤) وهذا قارئه ومُنشئُه ومُنْبئُه وسيئُه وسيئون والقارئون والمُنشئون والمُنْبئون وينبئُه ويُقرئُه .

(٤) رسم المتوسطة المكسورة

إن توسطت الهمزة مكسورةً ، لا تُكتب إلا على الياء ، سواءً أكانت مكسورةً بعد فتحٍ ، مثل : «سَمَمٌ ويَسَسٌ ودَيْبٌ^(٥)» - ومُلَجَجِيْنٌ ونظرتُ إلى رَشِيهِ وخَطَطِيهِ ومُنشِيهِ^(٦) .

أم مكسورةً بعد ضمٍ ، مثل : «سُئِلَ ورُئِيَ ونُيِيَ عنه والِدِئِلِ^(٧)» - ونظرتُ إلى لؤلؤه وبؤبؤه وأكُمُّه ، وشقت السفينة الماءَ بجؤجؤها^(٨) وتقول في

(١) الموءودة : المدفونة حية . وكان من عادة بعض الجاهلية دفن البنات وهن على قيد الحياة ، ففرعهن الله تعالى بقوله : ﴿ وإذا الموءودة سئلت : بأي ذنب قتلت؟ ﴾ والفعل من ذلك : «وَأَدَّ يَدًا وَأَدَّ» .

(٢) الوؤول : مصدر : (وَأَلَّ إليه وَأَلَا وءولاً) أي لجأ إليه . ومنه «المؤئل» . وهو الملجأ .

(٣) المنشوء : المبغض الممقوت ، يقال : (سئنت الكاذب أشنؤه شنأً وشنأناً) أي : أبغضته ومقته .

(٤) مِثون : جمع مِثة . وفِثون جمع فِثة .

(٥) الدئب : بكسر الهمزة ، الجاد في عمله ، التعب فيه .

(٦) ومن العلماء من يكتب الهمزة المكسورة المتطرفة ، المرسومة على ألف ، كرشأً وخطأً ، على حالها بعد توسطها : مثل : نظرت إلى رشأه وخطأه ، كما يقولونها كذلك إن كانت مضمومة كما تقدم .

(٧) الدئل : ابن آوى ، والدئب : دويبة تشبه ابن عرس .

(٨) ومن العلماء من يكتب الهمزة المتطرفة المكسورة ، المرسومة على واو ، كلؤلؤ وبؤبؤ =

جمع من سَمِيْتَهُ لَوْلُوا: «مررت باللؤلئين» وبعضهم يكتب التي بعدها ياء بحركة ما قبلها (أي على الواو) ، مثل : «رُؤْيِي ونُؤْيِي عنه» .

أم مكسورةً بعد كسر (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة) ، مثل : «مِثِينٍ وفِثِينٍ وقارِثِينٍ وناشِثِينٍ ومُنشِثِينٍ ومُقرِثِينٍ وقارِثِهِ ومُنشِثِهِ ولألِثِهِ» .

أم مكسورةً بعد سكونٍ ، مثلُ : «أفْثَدَةٍ وأسْئَلَةٍ ومُسِثِمٍ ومُثْمِ (١) والمرِثِيَّ والرَّائِيَّ ويُسَائِلُ وسَائِلُ ومُسَائِلِ - والمَقْرُوثِينِ والطَّائِيَّ والكسَائِيَّ والجُزْئِيَّ وجُزْئِهِ وعِبْئِهِ وشَيْئِهِ وَضَوْئِهِ ووضوئِهِ وضيائِهِ» .

(٥) رسم المتوسطة مع علامة التانيث :

الهمزة المتوسطة بإلحاق علامة التانيث بها ، لا تكون إلا مفتوحة .

فإن كان ما قبلها مفتوحاً أو ساكناً صحيحاً ، كُتِبَتْ على الألف ، مثل : «حَدَاةٌ (٢) وَخَطَاةٌ (٣) وَنَشَاةٌ وَنَبَاةٌ وَمَلَايَ وَظَمَايَ» .

وإن كان مضموماً ، كُتِبَتْ على الواو ، مثل : «لَوْلَوَةٌ» .

وإن كان مكسوراً أو ياءً ساكنةً ، كُتِبَتْ على الياء ، مثل : «مِثَّةٌ (٤) وَفِثَّةٌ وَتهنئةٌ وَمَرزِئَةٌ (٥) وَهَيْئَةٌ وَبَيْئَةٌ (٦) وَخَطِئَةٌ وَبريئةٌ» .

= وجوْجُوْ ، على حالها بعد توسطها ، مثل : «نظرت إلى لؤلؤة» . والجوْجُوْ : الصدر . وجوْجُوْ السفينة : مقدمها

(١) المِثْمِ : من تضع ولدين في بطن واحد ، يقال : أتامت المرأة إذا ولدت اثنين في حمل واحد .

(٢) الحدَاةُ وجمعها حدَا ، بفتح الحاء والبدال فيهما : الفأس ذات الرأسين . وأما الطائر فهو الحدَاةُ وجمعها حدَا ، بكسر الحاء وفتح الدال فيهما .

(٣) الخطَاةُ : جمع خاطيء .

(٤) وأكثر الكتاب يكتبونها هكذا (مائة) بزيادة ألف خطأً لا لفظاً ، وهو مخالف للقياس وقد سبق الكلام على ذلك .

(٥) المرزئةُ : المصيبة ، ومثلها الرزيفة .

(٦) البيئةُ : بكسر الباء ولا وجه لفتحها : المنزل . ومثلها الباءة والمباءة . والبيئة أيضاً : الحالة =

وإن كان ما قبلها ألفاً أو واواً ، كتبت منفردة ، مثل : «ملاعة وقراءة
ومروعة وسوءة^(١) وسوءى^(٢) وسوءاء»^(٣).

(٦) رسم المتوسطة مع ألف المنون المنصوب :

المُنُونُ المنصوبُ تلحقه ألف مدّ لا تُلْفِظُ إلا في الوقف ، سواءً أكان
آخره همزة أم غيرها ، مثل : «رأيت رجلاً وكتاباً ولؤلؤاً» .

فإن كانت الهمزة المُنُونَةُ تنوينَ نَصْبٍ ، مرسومةً على حرف أبقيتها
مرسومةً عليه ، ورسمت بعدها الألف ، مثل : رأيت بُؤبُؤاً وأكمؤاً وقارئاً
ومُنْشِئاً .

وإن كانت منفردةً ، غيرَ مرسومةٍ على حرفٍ ، فإن كانت بعد حرف
انفصال ، تركتها على حالها ، ورسمت بعدها الألف مثل : «رأيتُ جُزءاً ورُزءاً
وَصُوءاً . ووُصوءاً» . وإن كانت بعد حرف اتصال كتبتها قبل الألف على شبيه
ياء ، مثل : (احتملتُ عبثاً واتخذتُ دِفْئاً ورأيتُ شيئاً) .

غير أنهم تركوا كتابتها بعد الهمزة المرتكزة على ألفٍ ، كراهية اجتماع
ألفين في الخط ، مثل : (سمعتُ نبأ ورأيتُ رَشاً)^(٤) وبعد الهمزة المسبوقة
بألف المدّ اعتباطاً ، لا لسببٍ ، مثل : «لبستُ رداءً ، وشربتُ ماءً»^(٥).

وإنما تُكْتَبُ هذه الألفُ ، لأنَّ المُنُونَ المنصوبَ لا يجوز أن يوقفَ عليه

= يكون عليها الشيء ، يقال : هو حسن البيعة ، أي الحالة .

(١) السوءة : العورة ، والخصلة القبيحة . والفاحشة .

(٢) السوءى : تأنيث الأسوأ ، كالحسنى : تأنيث الأحسن .

(٣) السوءاء : الخصلة القبيحة . وهي أيضاً : ضد الحسناء ، يقال (سوءاً ولود خبير من حسناء
عقيم) .

(٤) الرشاء : ولد الظبي عندما يتحرك ويمشي .

(٥) وحققها أن تكتب هكذا «رداءاً وماءاً» .

بالسكون ، بل يجب أن يُوقفَ عليه بفتحةٍ ممدودة ، تتولد منها ألفُ المدِّ .
وسواءً في ذلك ما لحقته هذه الألفُ في الخط، وما لم تلحقه لسببٍ أو
اعتباطاً .

كتابة الألف المتطرفة

الألفُ المتطرفةُ ، إما أن تكونَ آخرَ فعلٍ : كدعا ورمى وأعطى ، وإما
أن تكونَ آخرَ اسمٍ مُعربٍ عربيٍّ : كالفتى والعصا والمصطفى . وإما أن تكونَ
آخرَ اسمٍ مَبْنِيٍّ : كأنا ومهما . وإما أن تكونَ آخرَ حرفٍ : كعلى ولولا . وإما
أن تكونَ آخرَ اسمٍ أعجميٍّ : كموسيقا .

فهي خمسة أنواع ولكلِّ نوعٍ حكمه في الرسم . وإليك بيان كلِّ نوعٍ
منها :

(١) و(٢) إن تطرقت الألفُ في فعلٍ أو اسمٍ مُعربٍ .

فإن كانت رابعةً فصاعداً ، كتبتُها ياءً مطلقاً . والحرفُ المشدَّدُ يُحسبُ
حرفين ، وكذلك الهمزة التي فوقها مدَّةٌ مُعَوَّضٌ بها عن ألفٍ محذوفةٍ ، مثل :
«جُبلى ودعوى وجُلَّى وجُمادى ومستشفى - وأعطى وأملى ولَبَّى وحلَّى وآتى
وأخى واهتدى وارتضى واستولى واستعلى» . وإلا إذا لَزِمَ ، من كتابتها ياءً ،
اجتماعُ ياءينِ ، فتكتبُ ألفاً ، مثل : «استحيا وأحيا وسجايا ويحيا وزوايا وتزيًا
وربًا ودُنيا . وقد كتبوا «يحيى ورتى علمين ، بياءينِ ، للفرقة بين ما هو علمٌ
أو فعلٌ أو صفة . والقولُ في نحوهما كالقول فيهما .

وإن كانت ثالثةً ، فإن كانت منقلبةً عن الواو ، كتبتُها ألفاً ، مثل :
«العصا والقفا والدُّجا والرُّبا والضُّحا والذُّرا والعدا^(١) - ودعا وغزا وعفا وعلا

(١) الكوفيون يكتبون ما كان من الأسماء مضموم الأول أو مكسورة بالياء ، وإن كانت ألفه أصلها =

وسما وتلا». وإن كانت منقلبةً عن ياءٍ كتبتها ياء، مثل: «الفتى والهوى والنوى والرّحى والحمى - ورمى ومشى وهدى وهوى وقضى».

وما كان من ذلك ممدوداً، فقصرته: كالبيضاء والجدعاء، أو مهموزاً، فسهّلتها: كتوضاً وتجزاً وملجاً وملتجاً، فلا يكتب بالياء، بل يكتب بالألف التي صارت آخرّاً، مثل: «البيضا والجدعا وتوضا وتجزا وملجا وملتجا».

واعلم أن من النحاة من يكتب الباب كله بالألف، حملاً للخط على اللفظ، سواءً أكانت الألف ثالثة أم فوق الثالثة، وسواءً أكانت منقلبة عن واو أم عن ياءٍ. قالوا: وهو القياس، وهو أنقى للغلط. وهذا ما اختاره أبو علي الفارسي، كما في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي. وهو مذهب سهل، لكنه لم يشتهر، ولم ينتشر. والكتاب قديماً وحديثاً على خلافه.

(٣) إذا تطرّفت الألف في اسمٍ مبني، كتبت ألفاً، مثل: «أنا ومهما»، إلا خمس كلمات منها، كتبوها فيها بالياء، وهي: «أنى ومتى ولدى والألى» (اسم موصول بمعنى الذين) وأولى (اسم إشارة للجمع، كأولاء).

(٤) إذا تطرّفت الألف في حرف من حروف المعاني، كتبت ألفاً، مثل: «لولا وكلاً وهلاً»، إلا أربعة أحرف، كتبوها فيها بالياء. وهي: «إلى وعلى وبنى وحتى».

(٥) إذا تطرّفت الألف في اسم أعجمي، كتبت ألفاً مطلقاً، ثلاثياً كان، أو فوق الثلاثي. ولا فرق بين أن يكون من أسماء الناس أو البلاد أو غيرهما، مثل: «بُغا ولوقا وتمليخا وزليخا وبحيرا» (وهي أعلام أناس)،

= الواو. فيكتبون الذرا والعدا ونحوهما هكذا: «الدرى والعدى». وجمهور الكتاب على رأيهم في ذلك. وهو خلاف القياس، والقول الأول قول البصريين وهو القياس.

وأريحا ويافا وحيفا وطنطا والرّها (وهي أسماء بلدان) ، ويَبْغَا (وهي اسم طير) ،
وموسيقا وأرتماطيقا «وهما من مصطلحات الفنون والعلوم» . وكتبوا (بخارى) ،
من أسماء البلدان ، بالياء . وكتبوا أربعة من أعلام الناس بالياء أيضاً ، وهي
موسى وعيسى ومُتّى وكسرى . ومنهم من يكتب «متّى» بالألف هكذا : «مَتَا» .

الوصل والفصل

من الكلمات ما لا يصح الابتداء به ، كالضمائر المتصلة ومنها ما لا
يصح الوقف عليه ، كالحروف الموضوعه على حرف واحد ومنها ما يصح
الإبتداء به والوقف عليه ، وهو كل الكلمات ، إلا قليلاً منها .

فما صح الإبتداء به والوقف عليه ، وجب فصله عن غيره في الكتابة ،
لأنه مستقل بنفسه في النطق ، كالأسماء الظاهرة ، والضمائر المنفصلة ،
والأفعال والحروف الموضوعه على حرفين فأكثر .

وما لا يصحُ الإبتداء به ، وجب وصله بما قبله ، كالضمائر المتصلة ،
ونوني التوكيد ، وعلامة التانيث ، وعلامة التثنية ، وعلامة الجمع السالم .

وما لا يصحُ الوقف عليه ، وجب وصله بما قبله ، كالضمائر ، ونوني
التوكيد ، وعلامة التانيث ، وعلامة التثنية ، وعلامة الجمع السالم .

وما لا يصحُ الوقف عليه ، وجب وصله بما بعده ، كحروف المعاني
الموضوعه على حرف واحد ، والمركب المزجي ، وما رُكِبَ مع المائة من
الأحاد : كأربعمائة ، والظُرُوفِ المضافة إلى «إِذ» المُنَوِّية : كيومئذٍ
وحينئذٍ^(١) . فإن لم تُنَوَّنْ ، بأن تُذكر الجملة المحذوفة المعوِّض عنها

(١) تنوين «إذ» هو تنوين عوض ، لأنه عوض عن جملة محذوفة ، مثل : «هل تذكر إذ كنت تخطب؟
فحينئذ رأيتك» . أي : «فحين إذ كنت تخطب رأيتك» ، راجع مبحث التنوين في أوائل الجزء
الأول من هذا الكتاب .

بالتنوين ، وجب الفصلُ مثلُ : « رأيتك حين إذ كنتَ تخطبُ » .

وكلا النوعين (أي ما يصحُّ الابتداءُ به ، وما لا يصحُّ الوقف عليه)
يجب وصله ، كما رأيتَ ، لأنه لا يستقلُّ بنفسه في النطق . والكتابةُ تكون
بتقدير الإبتداء بالكلمة والوقف عليها ، كما علمتَ في أول فصل الخط .

وقد وصلوا ، في بعض المواضع ، ما حقُّ أن يكتب منفصلاً ، كأنهم
أعتبروا الكلمتين كلمةً واحدةً . وإليك تلك المواضع :

(١) وصلوا «ما» الإسمية بكلمة «سيِّ» ، مثلُ : «أحبُّ أصدقائي ، ولا
سيِّما زهيرٍ» ، وبكلمة «نعم» إذا كُسرَت عينُها ، مثلُ : «نِعْمًا يَعِظُكُمْ به» ،
فإن سكنتَ عينُها ، وجب الفصلُ ، مثلُ : «نِعَمَ ما تفعل» .

(٢) ووصلوا «ما» الحرفية الزائدة أيًا كان نوعها ، بما قبلها ، مثلُ :
«طالما نصحتُ لك ، إنما إلهكم إلهٌ واحدٌ ، أتيتُ لكنما أسامةُ لم يأت . عمًا
قليل ليُصِبِحَنَّ نادمين . مما خطيئاتهم أغرقوا . أيما الأجلين قضيتُ . فلا
عدوان عليَّ . أينما تجلسُ إجلس . إما تجتهدُ تنجح^(١) . إنه لحقُّ مثلما أنكم
تنطقون^(٢) . اجتهدُ كيما تنجح» .

(٣) وصلوا «ما» المصدرية بكلمة «مثل» مثلُ : «اعتصمُ بالحق مثلما
اعتصم به سلفُك الصالح» ، وبكلمة «رَيْثُ» ، مثلُ : «انتظرنِي رَيْثًا آتيك» ،
وبكلمة «حين» مثلُ : «جِئْتُ حينما طلعت الشمسُ» ، وبكلمة «كل» مثلُ :
«كلما أضاء لهم مَشَوْا فيه . كلما زررتني أكرمتك» . «وما» بعد «كلِّ» مصدرية
ظرفية .

(١) إما ، أصلها : «إن ما» أبدلت النون ميماً ، وادغمت في الميم بعدها .
(٢) ما ، في مثلما ، زائدة هنا ، لا مصدرية ، كما قال بعضهم ، لأن الحرف المصدرية لا يدخل
على مثله وقد سبقت «ما» هنا «إن» وهي حرف مصدرية .

(٤) وصلوا «مَنْ» استفهاميةً كانت ، أو موصولةً ، أو موصوفيةً ، أو شرطيةً ، بمن وعن الجارَّتين فالاستفهامية مثل : «ممن أنت تشكو^(١)؟» والموصولة مثل : «خُذِ العِلْمَ عَمَّنْ تَثِقُ بِهِ». والموصوفية مثل : «عَجِبْتُ مِمَّنْ مُحِبٌّ لَكَ يُؤْذِيكَ» ، أي من رجلٍ مُحِبٍّ لَكَ . والشرطية مثل : مِمَّنْ تَبْتَعُدُ أَبْتَعُدْ ، وَعَمَّنْ تَرْضَ أَرْضَ ، أي من تبتعدُ عنه أنتَ أبتعد عنه أنا ، ومن ترضَ عنه أرضَ عنه .

وصلوا (مَنْ) الإستفهاميةً بفي الجارَّة ، مثل : «فيمن ترغِبُ أن يكون معك؟ . فيمن ترى الخير؟» .

(٥) وصلوا «لا» بكلمة «أن» الناصبة للمضارع ، مثل : لثلا يعلم أهل الكتاب^(٢) «ويجبُ ألا تدعَ لليأس سبيلاً إلى نفسك» . ولا فرق بين أن تسبقها لامُ التعليل الجارَّةُ وألا تسبقها ، كما رأيت .

هذا مذهب الجمهور . وذهب أبو حيانَ ومن تابعه إلى وجوب الفصل قال : وهو الصحيح ، لأنه الأصل ، مثل : «يجب أن لا تهمل» .

فإن لم تكن «أن» ناصبة للمضارع ، وجب الفصل ، كأن تكون مخففة من «أن» المشددة ، مثل : «أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ» أي أنه ، أن تكون تفسيرية ، مثل : «قُلْ له : أن لا تخفُ» .

(٦) وصلوا «لا» بكلمة «إن» الشرطية الجازمة ، مثل : «إلا تفعلوه تكن فتنةً^(٣)» ، إلا تنصروه فقد نصره الله .

(١) ممن أصلها : «من من» قلبت نون الأولى ميماً ، وادغمت في الميم بعدها .

(٢) والأصل : لأن لا ، أبدلت النون لآماً ، وادغمت في اللام بعدها ، فصارت «لآلاً» فرسموا الهمزة على الياء فصارت «لثلا» ، وإنما رسموها على الياء ، لأنها صارت متوسطة ، باعتبار الكلمتين كأنهما كلمة واحدة : والمتوسطة المفتوحة بعد كسر تكتب على الياء ، كما في «فتنة» ومثاتها ، كما عرفت ذلك من قبل .

(٣) والأصل : إن لا ، أبدلت النون لآماً . وادغمت في اللام بعدها فصارت «إلا» .

(٧) منهم من يصلُ «لا» بكلمة «كي»، مثلُ: لكيلا يكون عليك حرجٌ .
ومنهم من يوجب الفصل . والأمران جائزان . وقد جاء الوصلُ والفصلُ في
القرآن الكريم ، وقد وُصِلت في المصحف في أربعة مواضع ، منها : «لكيلا
يكون عليك حرجٌ» ومن الفصل قوله تعالى : ﴿ لكي لا يكون على المؤمنين
حرجٌ ﴾ وقوله : ﴿ كي لا يكون دولةً بين الأغنياء منكم ﴾ .

مباحث الفعل الإعرابية

وهو يشتمل على أربعة فصول :

١ - المبني والمعرب من الأفعال

الفعل كله مبني . ولا يُعَرَّبُ منه إلا ما أشبه الاسم ، وهو الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد ولا نون النسوة . وهذا الشبه إنما يقع بينه وبين اسم الفاعل . وهو يكون بينهما من جهتي اللفظ والمعنى .

أما من جهة اللفظ ، فلأنهما متفقان على عدد الأحرف والحركات والسكنات فيكتبُ : على وزن (كاتب) ومُكْرِمٌ على وزن (يُكْرِمُ) . وأما من جهة المعنى فلأنَّ كلاً منهما يكون للحال والاستقبال وباعتبار هذه المشابهة يسمّى هذا الفعل (مُضارعاً) ، أي مشابهاً ، فإن المضارعة معناها المشابهة ، يُقال : «هذا يُضارِعُ هذا» ، أي يشابهه .

فإن اتصلت به نون التوكيد ، أو نون النسوة ، بُني ، لأن هذه النونات من خصائص الأفعال ، فاتصاله بهنَّ يُبْعِدُ شَبَهَهُ باسم الفاعل فيرجعُ إلى البناء الذي هو أصل في الأفعال .

٢ - بناء الفعل الماضي

يبني الماضي على الفتح ، وهو الأصلُ في بنائه ، نحو: «كتب». فإن كان معتلاً الآخر بالألف ، كرمى ، ودعا ، بني على فتحٍ مقدّر على آخره . فإن اتصلت به تاء التانيث ، حُذِفَ آخرُه ، لاجتماع الساكنين : الألفِ والتاء ، نحو : «رمتُ ودعتُ» والأصل «رماْتُ ودعاْتُ» . ويكون بناؤه على فتحٍ مقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين .

(وليست حركة ما قبل تاء التانيث هنا حركة بناء الماضي على الفتح ، لأن حركة البناء - كحركة الإعراب - لا تكون إلا على الأحرف الأخيرة من الكلمة والحرف الأخير هنا محذوف كما رأيت) .

وإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء ، فهو كالصحيح الآخر - مبني على فتح ظاهر : كسرُوتُ ورضيتُ .

ويبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعة ، لأنها حرفٌ مد وهو يقتضي أن يكون قبله حركةٌ تجانسهُ ، فيبنى على الضم لمناسبة الواو نحو : «كتبوا» .

فإن كان معتلاً الآخر ، بالألف ، حذفت لالتقاء الساكنين ، وبقي ما قبل الواو مفتوحاً ، كَرَمَوْا ودَعَوْا ، والأصل : «رَمَاوا ودَعَاوا» ويكون حينئذ مبنيّاً على ضمٍ مقدّر على الألف المحذوفة .

(وليست حركة ما قبل الواو حركة بناء الماضي على الفتح ، لأن الماضي مع واو الجماعة يبني على الضم ، ولأن حركة البناء كما قدمنا ، إنما تكون على الحرف الأخير والحرف الأخير هنا محذوف كما علمت) .

وإن كان معتلاً الآخر بالواو ، أو الياء ، حُذِفَ آخرُه وضمُّ ما قبله بعد

حذفه ، ليناسب واو الجماعة ، نحو : «دُعُوا وَسُرُوا وَرَضُوا» ، والأصل :
دُعُوا وَسُرُوا وَرَضُوا وَكُتِبُوا وَظُرْفُوا وَفِرْحُوا» .

(استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ، دفعاً للثقل ، فاجتمع ساكنان : حرف العلة وواو الجماعة ، فحذف حرف العلة ، منعاً لالتقاء الساكنين ، ثم حرك ما قبل واو الجماعة بالضم ليناسبها . فبناء مثل ما ذكر ، إنما هو ضم مقدر على حرف العلة المحذوف لاجتماع الساكنين ، فليست حركة ما قبل الواو هنا حركة بناء الماضي على الضم وإنما هي حركة اقتضتها المناسبة للواو ، بعد حذف الحرف الأخير . الذي يحمل ضمة البناء .

ويبنى على السكون إن اتصل به ضمير رفع متحرك ، كراهية اجتماع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة ، نحو : كَتَبْتُ وَكَتَبْتُ وَكَتَبْتُ وَكَتَبْتُ وَكَتَبْتُ وَكَتَبْتُ .

(وذلك لأن الفعل والفاعل المضمير المتصل كالشيء الواحد ، وإن كانا كلمتين ، لأن الضمير المتصل بفعله يحسب كالجاء منه . وأما نحو : «أكرمت واستخرجت» مما لا تتوالى فيه أربع حركات ، إن بني على الفتح مع الرفع المتحرك «فقد حمل في بنائه على السكون على ما تتوالى فيه الحركات الأربع ، لتكون قاعدة بناء الماضي مطردة» .

وإذا اتصل الفعل المعتل الآخر بالألف ، بضمير رفع متحرك ، قلبت ألفه ياء ، إن كانت رابعة فصاعداً ، أو كانت ثالثة أصلها الياء . نحو : «أعطيتُ واستحييتُ وأتيتُ . فإن كانت ثالثة أصلها الواو ردت إليها ، نحو : «علوتُ وسموتُ» .

فإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء ، بقي على حاله ، نحو : «سروتُ ورضيتُ» .

٣ - بناء الأمر

يُبنى الأمر على السكون وهو الأصل في بنائه ، وذلك إن اتصل بنون النسوة ، نحو: (اكتبين)، أو كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء : كاتبت .

وعلى حذف آخره ، إن كان معتل الآخر ، ولم يتصل به شيء : كانج واسع وارم .

وعلى حذف النون ، إن كان متصلاً بالفتحة ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة : كاتبا ، واكتبا ، واكتبي .

وعلى الفتح ، إن اتصلت به إحدى نوني التوكيد : كاتبتين واكتبتين .

وإذا اتصلت نون التوكيد المشددة بضمير الثنية ، أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة في الأمر ثبتت الألف معها ، وكسرت النون نحو : «اكتبان»^(١) ، وحذفت الواو والياء ، حذراً من التقاء الساكنين ، نحو : «اكتبتين»^(٢) واكتبتين»^(٣) . ويبقى الأمر مبنياً على حذف النون . والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين هو الفاعل .

وكذا إن اتصلت النون المخففة بالواو أو الياء ، كاتبتين واكتبتين . أما بالألف فلا تتصل ، فلا يقال : اکتبان .

(١) اکتبان فعل أمر مبني على حذف النون . والألف : ضمير الفاعل والنون المشددة حرف توكيد .

(٢) اکتبتين : فعل أمر مبني على حذف النون . والواو المحذوفة ، لالتقاء الساكنين ضمير الفاعل والنون المشددة حرف توكيد .

(٣) اکتبتين : فعل أمر مبني على حذف النون . والياء المحذوفة ، لالتقاء الساكنين ضمير الفاعل والنون المشددة حرف توكيد .

٤ - إعراب المضارع وبنائه

إذا انتظم الفعل المضارع في الجملة ، فهو إما مرفوع أو منصوب ، أو مجزوم . وإعرابه إما لفظي ، وإما تقديري ، وإما محلي .

وعلاوة رفعه الضمة ظاهرة ، نحو : (يفوز المتقون) ، أو مقدرة نحو : « يعلو قدرٌ من يقضي بالحق » ، ونحو : « يخشى العاقل ربّه » .

وعلاوة نصبه الفتحة : ظاهرة ، نحو : « لن أقول إلا الحق » ، أو مقدرة ، نحو : « لن أخشى إلا الله » .

وعلاوة جزمه السكون نحو : ﴿ لم يلد ولم يولد ﴾ .

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعاً ، وبالفتحة نصباً ، وبالسكون جزماً إن كان صحيح الآخر ، ولم يتصل بآخره شيء .

فإن كان معتل الآخر غير متصل به شيء جزم بحذف آخره نحو : « لم يسع ، ولم يرم ، ولم يدع » . وتكون علامة جزمه حذف الآخر .

وإن اتصل بآخره ضمير التثنية أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، فهو معربٌ بالحرف ، بالنون رفعاً ، نحو : « يكتبان ويكتبون وتكتبين » وبحذفها جزماً ونصباً ، نحو : « إن يلزموا معصية الله ، فلن يفوزوا برضاه » .

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد ، أو نون النسوة ، فهو مبني ، مع الأوليين على الفتح نحو : « يكتبن ويكتبن » ، ومع الثالثة على السكون نحو : « الفتيات يكتبن » : ويكون رفعه ونصبه وجزمه حينئذ محلياً .

فإن لم يتصل آخره بنون التوكيد مباشرة بل فصل بينهما بضمير التثنية ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، لم يكن مبنياً ، بل يكون معرباً بالنون رفعاً ، وبحذفها نصباً وجزماً . ولا فرق بين أن يكون الفاصل لفظياً ، نحو :

«يكتبان»^(١) أو تقديرًا نحو: «يكتبن وتكتبن»^(٢)، لأن الأصل «تكتبون وتكتبن».

(حذفت نون الرفع، كراهية اجتماع ثلاث نونات: نون الرفع ونون التوكيد المشددة^(٣)) ثم حذفت واو الجماعة وياء المخاطبة، كراهية اجتماع ساكنين: الضمير والنون الأولى من النون المشددة).

واعلم أن نون التوكيد المشددة، إن وقعت بعد ألف الضمير، ثبتت الألف وحذفت نون الرفع، دفعاً لتوالي النونات، غير أن نون التوكيد تكسر بعدها تشبيهاً لها بنون الرفع بعد ضمير المثني، نحو: «يكتبان».

وإن وقعت بعد واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، حذفت نون الرفع دفعاً لتوالي الأمثال. أما الواو والياء، فإن كانت حركة ما قبلهما الفتح ثبتتا، وضمت واو الجماعة، وكسرت ياء المخاطبة، وبقي ما قبلهما مفتوحاً على حاله، فتقول في يخشون وترضين: «تخشون وترضين». وإن كان ما قبل الواو مضموماً، وما قبل الياء مكسوراً حذفتا. حذراً من التقاء الساكنين، وبقيت حركة ما قبلهما، فتقول في تكتبون وتكتبن وتغزون وتغزين: «تكتبن وتكتبن وتغزن وتغزن».

وإذا ولي نون النسوة نون التوكيد المشددة وجب الفصل بينهما بألف، كراهية توالي النونات، نحو: «يكتبان» أما النون المخففة فلا تلحق نون النسوة.

(١) يكتبان: فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم. وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال (أي النونات الثلاث)، والألف ضمير الفاعل.

(٢) يكتبن وتكتبن: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال والواو المحذوفة من «يكتبن»، لالتقاء الساكنين، هما ضمير الفاعل.

(٣) وذلك لأن الحرف المشدد، وإن كان حرفاً واحداً في الخط، فهو في اللفظ حرفان فالنون المشددة حرفان أولهما ساكن.

وحكم نوني التوكيد ، مع فعل الأمر ، كحكما مع المضارع في كل ما تقدم .

المضارع المرفوع

يُرفع المضارعُ ، إذا تجرَّدَ من النواصب والجوازم . ورافعهُ إنما هو تجرُّده من ناصبٍ أو جازمٍ .

(فالتجرد هو عامل الرفع فيه ، فهو الذي أوجب رفعه . وهو عامل معنوي ، كما أن العامل في نصبه وجزمه هو عامل لفظي لأنه ملفوظ) .

وهو يُرفعُ إما لفظاً ، وإما تقديرًا ، كما سلف ، وإما محلاً ، إن كان مبنياً ، نحو : «لاجتهدن»^(١) ونحو : «الفتيات يجتهدن»^(٢) .

المضارع المنصوب ونواصبه

يُنصبُ المضارعُ إذا سبقته إحدى النواصب .

وهو يُنصبُ إما لفظاً ، وإما تقديرًا ، كما سلف ، وإما محلاً ، إن كان مبنياً مثل : «على الأمهات أن يعتنين بأولادهن»^(٣) .

(١) لأجتهدن : اللام لام جواب القسم : وأجتهدن : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد . وهو مرفوع محلاً لتجرده من النواصب والجوازم . (فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . ونون التوكيد الثقيلة . حرف مبني على الفتح ، ولا محل له من الإعراب كشأن جميع الحروف .

(٢) الفتيات : مبتدأ ويجتهدن . فعل مضارع مبني على السكون ، لاتصاله بنون النسوة ، وهو مرفوع محلاً ، لتجرده من النواصب والجوازم . ونون النسوة . ضمير الفاعل . وهو مبني على الفتح . وهو في محل رفع لأنه فاعل . والجملة خبر المبتدأ .

(٣) يعتنين : فعل مضارع ، مبني على السكون ، لاتصاله بنون الإناث ، وهذه النون ، هي : ضمير الفاعل .

ونواصبُ المضارع أربعةٌ أحرفٍ ، وهي :

(١) أن ، وهي حرفٌ مصدريةٌ ونصبٌ واستقبال ، نحو : «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ» .

وسميت مصدرية ، لأنها تجعلُ ما بعدها في تأويل مصدر ، فتأويل الآية : ﴿ يريد الله التخفيف عنكم ﴾ : وسميت حرف نصب ، لنصبها المضارع . وسميت حرف استقبال ، لأنها تجعل المضارع خالصاً للاستقبال . وكذلك جميع نواصب المضارع تمحضه الاستقبال^(١) بعد أن كان يحتمل الحال والإستقبال .

ولا تقعُ بعد فعلٍ بمعنى اليقين والعلم الجازم .

فإن وقعت بعد ما يدلُّ على اليقين ، فهي مُخَفَّفَةٌ من « أن » ، والفعل بعدها مرفوعٌ ، نحو : «أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا» ، أي أنه لا يرجع .

وإن وقعت بعد ما يدلُّ على ظنٍّ أو شبهه ، جازَ أن تكون ناصبةً للمضارع ، وجازَ أن تكونَ مُخَفَّفَةٌ من المُشَدَّدة ، فالفعلُ بعدها مرفوعٌ . وقد قُرِئَتِ الآيةُ : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ ، بنصب «تكون» ، على أن «أن» ناصبةٌ للمضارع ، ويرفعه على أنها مخففةٌ من «أن» . والنصب أرجح عند عدم الفصلِ بينها وبين الفعلِ بلا ، نحو : ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ والرفعُ والنصبُ سواءٌ عند الفصلِ بها ، كالأية الأولى . فإن فصلَ بينهما بغير «لا» كقَدِّ والسينِ وسوف ، تعيَّن الرفعُ ، وأن تكونَ «أن» مُخَفَّفَةٌ من المُشَدَّدة ، نحو : «ظننت أن قد تقومُ ، أو أن ستقومُ ، أو أن سوف تقومُ» .

(١) أي : تجعله للاستقبال المحض وتخلصه له يقال : «محضته النصح - من باب فتح - ومحضته إياه» أي أخلصته له .

واعلم أن «أن» الناصبة للمضارع ، لا تُستعمل إلا في مقام الرجاء والطمع في حصول ما بعدها ، فجاز أن تقع بعد الظن وشبهه ، وبعد ما لا يدل على يقين أو ظن ، وامتنع وقوعها بعد أفعال اليقين والعلم الجازم ، لأن هذه الأفعال إنما تتعلق بالمحقق ، فلا يناسبها ما يدل على غير محقق ، وإنما يناسبها التوكيد ، فلذا وجب أن تكون «أن» الواقعة بعدها مُخَفَّفة من المُشَدَّدة المفيدة للتوكيد .

(٢) لَنْ ، وهي : حرف نفي ونصبٍ واستقبال ، فهي في نفي المستقبل كالسين وسوف في إثباته . وهي تفيده تأكيد النفي لا تأييده وأما قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ ، فمفهوم التأييد ليس من «لن» ، وإنما هو من دلالة خارجية ، لأن الخلق خاص بالله وحده .

(وهي على الصحيح ، مركبة من «لا» النافية و«أن» المصدرية الناصبة للمضارع وصلت همزتها تخفيفاً وحذفت خطأ تبعاً لحذفها . وقد صارتا كلمة واحدة لنفي الفعل في الاستقبال).

(٣) إِذَنْ ، وهي : حرف جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ واستقبالٍ ، تقول : «إذن تُفليح» ، جواباً لمن قال : «سأجتهد» . وقد سميت حرف جوابٍ لأنها تقع في كلام يكون جواباً لكلام سابقٍ . وسميت حرفَ جزاءٍ ، لأن الكلام الداخلة عليه يكون جزاءً لمضمون الكلام السابق . وقد تكون للجواب المحض الذي لا جزاء فيه ، كأن تقول لشخصٍ : «إني أحبك» ، فيقول : «إذن أظنك صادقاً» ، فظنك الصدق فيه ليس فيه معنى الجزاء لقوله : «إني أحبك» .

وأصلها ، عند التحقيق ، إما «إذا» الشرطية الظرفية ، حذف شرطها و عوض عنه بتوين العوض^(١) ، فجرت مجرى الحروف بعد ذلك : ونصبوا بها

(١) فتوينها عوض من جملة الشرط المحذوفة .

المضارع، لأنه إن قيل لك «آتيك»، فقلت «إذن أكرمك»، فالمعنى إذا جتني، أو إذا كان الأمر كذلك أكرمك. وإما مركبة من «إذ» و«إن» المصدرية، فإن قال قائل: «أزورك». فقلت: «إذن أكرمك» فالأصل: «إذ إن تزورني أكرمك» ثم ضمنت معنى الجواب والجزاء.

(أما كتابتها فالشائع أن تكتب بالنون عاملة ومهمله. وقيل: تكتب بالنون عاملة. وبالألف منونة مهمله. أما عند الوقف فالصحيح أن تبدل نونها ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، كما أبدلوا نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف كذلك. أما رسمها في المصحف فهو بالألف عاملة ومهمله. ورسم المصحف لا يقاس عليه، كخط العروضيين. وقد سبق الكلام على ذلك).

وهي لا تنصب المضارع إلا بثلاثة شروط.

الأول: أن تكون في صدر الكلام، أي صدر جملتها، بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها. وذلك كأن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها ونحو: «أنا إذن أكافئك» أو جواب شرط، نحو: «إن تزرنني إذن أزرك» أو جواب قسم، نحو: «والله إذن لا أفعل». فإن قلت: «إذن والله لا أفعل»، فقدمت «إذن» على القسم، نصبت الفعل لتصدرها في صدر جملتها.

ومن عدم تصدرها، لوقوعها جواب قسم، قول الشاعر:

لئن جاد لي عبد العزير بمثلها

وأمكنني منها، إذن لا أقيها

(فقد رفع «أقيل» لأن «إذن» لم تصدر، لكونها في جواب قسم مقدر، دلت عليه اللام التي قبل «إن» الشرطية. والتقدير: والله لئن جاد لي. وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه. وقد أهملت «إذن» لوقوعها بين القسم وجوابه، لا بين الشرط وجوابه، كما قاله بعضهم، لأنه

إذا اجتمع شرط وقسم ، فالجواب للسابق منهما . وجواب المتأخر محذوف ،
لدلالة جواب الآخر عليه) .

وإذا سبقتها الواو أو الفاء ، جاز الرفع وجاز النصب . والرفع هو
الغالب . ومن النصب قوله تعالى : (في قراءة غير السبعة) : ﴿ وإن كادوا
لَيَسْتَفْزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ، وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ،
وقوله : ﴿ أم لهم نصيب من الملك ، فإذا لا يؤثتوا الناس نقيراً ﴾ وقرأ
السبعة : ﴿ وإذا لا يلبثون . . . وإذا لا يؤثتون ﴾ ، بالرفع . وإذا قلت : « إن
تجتهد تنجح ، وإذن تفرح » ، جزمت « تفرح » ، وألغيت « إذن » ، إن أردت
عطفه على الجواب « تنجح » ، فيكون التقدير : « إن تجتهد تنجح وتفرح » ،
وذلك لعدم تصدرها ، ورفعته أو نصبته ، إن أردت العطف على جملة
الشرط والجواب معاً ، لأنهما كالجملة الواحدة . وإنما جاز الوجهان ،
لوقوعها بعد الواو . ويكون العطف من باب الجمل ، لا من باب عطف
المفردات . فتكون حينئذ صدر جملة مستقلة مسبوقه بالواو ، فيجوز
الوجهان . رفع الفعل ونصبه .

فإن كان شيء من ذلك ألغيتها ورفعت الفعل بعدها ، إلا إن كان جواب
شرط جازم ، فتجزمه ، كما رأيت ، ونحو : « إن تجتهد إذن تلق خيراً » .
فعدم التصدير ، المانع من أعمالها ، إنما يكون في هذه المواضع الثلاثة ،
لا غير .

الثاني : أن يكون الفعل بعدها خالصاً للاستقبال . فإن قلت : إذن
أظنك صادقاً « جواباً لمن قال لك : « إني أحبك » ، رفعت الفعل لأنه
للحال .

الثالث : ألا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم و(لا) النافية ،
فإن قلت : « إذن هم يقومون بالواجب » . جواباً لمن قال : « يجود الأغنياء

بالمال في سبيل العلم» ، كان الفعلُ مرفوعاً ، للفصل بينهما بغير الفواصل
الجائزة .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : إِذْنٌ أَنْتَظِرَكَ ، في جواب من
قال لك (سأزورك) فَإِذْنٌ هُنا مصدرٌ ، والفعلُ بعدها خالصٌ للاستقبال .
وليس بينها وبينه فاصل .

فإن فصلَ بينهما بالقسم ، أو «لا» النافية ، فالفعلُ بعدها منصوبٌ
فالأولُ نحو : «إِذْنٌ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ» وقول الشاعر :

إِذْنٌ ، وَاللَّهِ ، نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ
تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

والثاني نحو : «إِذْنٌ لَا أَجِيثُكَ» .

وأجاز بعضُ النحاة الفصلَ بينهما - في حال النصب - بالنداء ، نحو :
«إِذْنٌ يَا زُهَيْرُ تَنْجَحْ» ، جواباً لقوله : «سأجتهدُ» . وأجاز ابنُ عصفورٍ الفصلَ
أيضاً بالظرف والجار والمجرور . فالأولُ نحو : «إِذْنٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَجِيثُكَ»
والثاني نحو : «إِذْنٌ بِالْجِدِّ تَبْلُغُ الْمَجْدَ» . وقد جمع بعضهم شروطَ أعمالها
والفواصلَ الجائزةَ بقوله :

أَعْمَلُ «إِذْنٌ إِذَا أَتَيْتُكَ أَوْ لَا
وَسُقْتِ فَعَلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا

واحذر، إذا عملتها، أن تفصلا
إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلَا
وَأَفْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى
رَأْيِ ابْنِ عَصْفُورٍ رَئِيسِ النُّبَلَا

وبعضهم يُهمَلُ «إذن» ، مع استيفائها شروطَ العمل . حكى ذلك سيويه عن بعض العرب . وذلك هو القياس . لأن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصّة . و«إذن» غيرُ مختصّةٍ ، لأنها تباشِرُ الأفعال ، كما علمت ، والأسماء ، مثل : «أأنتُ تُكرِمُ اليتيمَ؟ إذن أنتُ رجلٌ كريمٌ» .

(٤) كي ، وهي : حرف مصدريةٍ ونصبٍ واستقبال . فهي مثل : «أن» ، تجعل ما بعدها في تأويل مصدر . فإذا قلتُ : «جئتُ لكي أتعلّم» ، فالتأويلُ : «جئتُ للتعلّم» وما بعدها مؤوّلٌ بمصدرٍ مجرورٍ باللام .

والغالبُ أن تسبقها لامُ الجرِّ المُفيدة للتعليل ، نحو : «لكيلا تأسوا على ما فاتكم» . فإن لم تسبقها ، فهي مُقدّرةٌ ، نحو : «استقيم كي تُفلح» ويكون المصدرُ المؤوّلُ حينئذٍ في موضع الجرِّ باللام المُقدّرة ، أو يكونُ منصوباً على نزع الخافض .

النَّصْبُ بِأَنْ مُضْمَرَةً

قد اختصت «أن» من بين أخواتها بأنها تنصبُ ظاهرةً ، نحو : «يريدُ الله أن يُخفّفَ عنكم» ، ومُقدّرةً ، نحو : «يريدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لكم» أي لأن يُبينَ لكم . وإضمارها على ضربين : جائزٍ وواجبٍ .

(١) إضمار أن جوازاً :

تقدّر «أن» جوازاً بعد ستةٍ أحرفٍ :

(١) لامُ كي (وتسمى لامُ التعليل أيضاً ، وهي : اللام الجارّة ، التي يكونُ ما بعدها علّةً لما قبلها وسبباً له ، فيكون ما قبلها مقصوداً لحصول ما بعدها ، نحو : «وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس»^(١) .

(١) أي : لأجل أن تبين . فانزال الذكر مقصود للبين .

وإنما يجوزُ إضمار (أن) بعدها إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة .

فإن اقترنت باحدهما ، وجب إظهارها . فالنافية نحو : «ثلاثا يكون للناس على الله حُجَّةٌ» والزائدة نحو : «ثلاثا يعلم أهل الكتاب»^(١).

(٢) لام العاقبة ، وهي «اللام الجارة التي يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له ، لا علة في حصوله ، وسبباً في الإقدام عليه ، كما في لام كي . وتسمى لام الصيرورة ، ولام المآل ، ولام النتيجة أيضاً» ، نحو : «فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً»^(٢).

(والفعل . بعد هاتين اللامين ، في تأويل مصدر مجرور بهما . و«أن» المقدره هي التي سبكته في المصدر ، فتقدير قولك : جئت لأتعلم : (جئت للتعلم) . والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما . واعلم أن الكوفيين يقولون : إن النصب إنما هو بلام كي ولام العاقبة . لا بأن مضمرة . وهو مذهب سهل خال من التكلف . وعليه مشينا في كتبنا المدرسية ، تسهيلاً على الطلاب) .

(٣) ٤ و ٥ و ٦ الواو والفاء و ثم وأو العاطفات إنما ينصب الفعل بعدهن بأن مضمرة ، إذا لزم عطفه على اسمٍ محضٍ ، أي جامد غير مشتق ، وليس في تأويل الفعل ، كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة ، لأن الفعل لا يُعطفُ إلا على الفعل ، أو على اسم هو في معنى الفعل وتأويله ، كأسماء الأفعال والصفات التي في الفعل فإن وقع الفعل في موضع اقتضى فيه عطفه على اسمٍ محضٍ قَدَرْتُ (أن) بينه وبين حرف العطف ، وكان المصدرُ المؤوَّلُ بها هو المعطوف على اسم قبلها .

(١) أي : ليعلموا . أي لأجل أن يعلموا . فلا هنا زائدة للتأكيد .
(٢) أي : التقطوه . فكانت عاقبة عملهم إن كان عدواً لهم وحزناً ، فهم لم يلتقطوه ليكون لهم كذلك لكن عاقبة الأمر كانت هكذا .

فمثالُ الواو : «يأبى الشجاع الفرارَ ويسلم» ، أي : «وأن يسلم» ،
والتأويلُ : «يأبى الفرار، والسلامة» ، ونحو : «لولا الله ويلطف بي لهلكتُ»
أي : وأن يلطف بي . والتأويل : لولا الله ولطفه بي . ومنه قولُ ميسون^(١) :

وَلُبْسُ عُبَاءٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٢)
أي : لبسُ عباءة وقرّة عيني .

ومثالُ الفاء : «تعبك ، فتتال المجد ، خيرٌ من راحتك فتحرمَ القصد» ،
أي : «خيرٌ من راحتك فحرمانك القصد» .

ومنه قول الشاعر :

ولولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيَهُ
ما كنت أوثِرُ إتراباً على تَرَبٍ^(٣)
أي : لولا توقع معتر فأرضاه .

ومثال : (ثم) : «يرضى الجبانُ بالهوان ثم يسلم» ، أي : «يرضى
بالهوان ثم السلامة» ومنه قول الشاعر :

إني وقتلي سَلِيكاً ، ثم أعقله
كالشُّورِ يُضْرَبُ لما عافت البقر^(٤)

(١) ميسون : امرأة بدوية تزوجها معاوية بن أبي سفيان اول الخلفاء من بني أمية ، فكرهت عيش
الحضارة ورفاهيتها ، فقالت ابناً منها هذا البيت فطلقها واعادها إلى أهلها .

(٢) الشفوف : الثياب الرقاق . واحدها «شف» بفتح الشين .

(٣) توقع الأمر : انتظر وقوعه وكونه . والمعتر الذي يتعرض للمسألة من غير أن يسأل ، فهو عكس
القانع ، وهو من يسأل ويتذلل . قال تعالى : ﴿ أطعموا القانع والمعتر ﴾ أي : من سأل ومن لم
يسأل . والإتراب ، بكسر الهمزة : الغنى ، والترب بفتحتين : النقر . والمعنى : لولا اني
أتوقع ذا حاجة الى معروفى وبذلي ، ما كنت أفضل الغنى على الفقر .

(٤) سليك : رجل كان قد أتى منكراً فقتله الشاعر، ثم عقله : أي دفع ديتة . فقال هذا البيت =

أي : قتلي سُلَيْكَا ثم عقلي إياه :

ومثال (أو) : «الموتُ أو يبلغ الإنسانُ مأمَلَهُ أفضلُ» أي : «الموتُ أو بلوغُهُ الأملَ أفضلُ» ومنه قوله تعالى : ﴿ ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ، أو من وراء حجابٍ ، أو يُرْسِلَ رسولا ﴾ ، أي : «إلا وحياً ، أو إرسالَ رسولٍ» .

فإن في جميع ما تقدم ، مقدرة . والفعل منصوب بها ، وهو مؤوَّلٌ بمصدر معطوف على الاسم قبله ، كما رأيت .

(٢) اضمار «أن» وجوباً :

تَقْدَرُ (أن) وجوباً بعد خمسة أحرف^(١) :

(١) لام الجحود «وسماها بعضهم لامَ النفي^(٢)» ، وهي لامُ الجر التي تقع بعد (ما كان) أو (لم يكن) الناقصتين ، نحو : «ما كان الله ليظلمهم» ، ونحو : «لم يكن الله ليغفر لهم» .

(فيظلم ويغفر : منصوبان بأن مضمرة وجوباً ، والفعل بعدها مؤول بمصدر مجرور باللام . وخبر كان ويكن مقدر . والجار والمجرور متعلقان : بخبرها المقدر والتقدير : «ما كان الله مريداً لظلمهم ، ولم يكن مريداً لتعذيبهم» .

= تمثيلاً لحاله ، في كونه ضر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر . وذلك ان إائها إذا عافت الماء ضرب الثور لتخاف فتشرب . ولا يضربونها لأنها ذات لين .

(١) هذا مذهب البصريين ، من أن النصب هو بأن مضمرة بعد هذه الأحرف الخمسة . وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف هي بنفسها الناصبة للفعل : فالنصب بها لا بأن مضمرة وهو مذهب خال من التكلف . وعليه درجتا في كتبنا المدرسية تسهيلاً على الطلاب .

(٢) تسميتها بلام الجحود من تسمية العام بالخاص ، لأن الجحود إنما هو إنكار ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار ، والنحويون أرادوا بالجحود هنا النفي مطلقاً ، لا نفي ما تعرف فقط . ولذا صوب ابن النحاس تسميتها بلام النفي .

فإن كانتا تامتين ، جاز (إظهار أن) بعدها ، لأنها حيثئذ لام التعليل نحو : «ما كان الإنسان ليعصي ربَّهُ ، أو لأن يعصيه» ، أي : ما وجد ليعصيه :

(٢) فاء السببية «وهي التي تفيد أن ما قبلها سببٌ لما بعدها ، وأن ما بعدها مسببٌ عما قبلها» ، كقوله تعالى : ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبي﴾ .

(فإن لم تكن الفاء للسببية ، بل كانت للعطف على الفعل قبلها ، أو كانت للاستئناف لم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة . بل يعرب في الحالة الأولى باعراب، ما عطف عليه ، كقوله تعالى : ﴿لا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ ، أي ليس هناك إذن لهم ولا إعتذار منهم : ويرفع في الحالة الأخرى ، كقوله سبحانه : ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له : كن فيكون﴾ أي : «فهو يكون إذا أَرَادَهُ» فجملة «يكون» ليست داخلية في مقول القول ، بل هي جملة مستقلة مستأنفة . ومنه قول الشاعر :

ألم تسأل الربع القواء فينطق

وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق^(١)

(أي : فهو ينطق إن سألته) :

(٣) واو المعية «وهي التي تُفيدُ حصولَ ما قبلها مع ما بعدها ، فهي

بمعنى (مَعَ) تُفيدُ المصاحبة» كقول الشاعر :

لا تَنهَ عن خُلُقٍ وتأتِي مِثْلَهُ

عَارٌ عَلَيْكَ، إِذَا فَعَلْتَ، عَظِيمٌ

(١) الربع : المنزل . والقواء بفتح القاف : الخالي الذي لا أنيس فيه . والبيداء الأرض القفر . والسملق بفتح فسكون : الصنّيف وهو : المُطمئن المستوي من الأرض .

(فإن لم تكن الواو للمعية، بل كانت للعطف، أو للاستئناف، فيعرب الفعل بعدها في الحالة الأولى، باعراب ما قبله، نحو: «لا تكذب وتعاشر الكاذبين»، أي ولا تعاشرهم . ويرفع في الحالة الأخرى، نحو: «لا تعص الله ويراك»، أي: وهو يراك . والمعنى : هو يراك ، فلا تعصه . فالواو ليست للمعية ، ولا للعطف، بل هي للاستئناف) .

وخلاصة القول : إن إعراب الفعل بعد الفاء والواو يتوقف على مراد القائل . فإن أراد السببية ، فالنصب . وإن أراد العطف ، فالإعراب بحسب المعطوف عليه . وإن لم يرد هذا ولا ذلك ، بل أراد استئناف جملة جديدة ، فالرفع . ليس المراد بالاستئناف قطع الارتباط بين الجمل في المعنى بل المراد الارتباط اللفظي ، أي الإعرابي . واعلم ان المروري من ذلك ، من آية أو شعر ، ينطق به على روايته وقد تحتمل الأوجه الثلاثة في كلام واحد ، وقد مثلوا له بقولهم : «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» . فإن أردت النهي عن الأمرين معاً ، جزمت ما بعد الواو ، لأنها حينئذ للعطف . وإن أردت النهي عن الجمع بينهما ، نصبت ما بعدها ، لأنها حينئذ للمعية . وإن أردت النهي عن الأول وحده ، وإباحة الآخر ، رفعت ما بعدها لأنها حينئذ للاستئناف : ويكون المعنى : «لا تأكل السمك ، ولك أن تشرب اللبن» .

والواو والفاء هاتان لا تُقدَّر (أن) بعدهما إلا إذا وقعتا في جواب نفي أو طلبٍ فمثال النفي مع الفاء : «لم ترحم فُرحم» ومثال الطلب معها : «هل ترحمون فُرحموا؟» . ومثال النفي مع الواو : «لا تأمر بالخير وتعرض عنه» ومثال الطلب معها : «لا تأمروا بالخير وتعرضوا عنه» .

فإن لم يسبقهما نفي أو طلب ، فالمضارع مرفوع ، ولا تُقدَّر (أن) ، نحو «يُكرم الأستاذ المجتهد ، فيخجل الكسلان» ، ونحو : «الشمس طالعةٌ وينزل المطر» .

وشرطُ النفي أن يكون نفيًا محضاً . فإن كان في معنى الإثبات ، لم تُقدَّر بعده (أن) فيكون الفعل مرفوعاً ، نحو: «ما تزالُ تجتهدُ فتتقدمُ» إذ المعنى أنت ثابتٌ على الاجتهاد . ونحو: (ما تجيئنا إلا فنكرمك) . فالنفي منتقَضُ بإلَّا ، إذ المعنى إثبات المجيء .

ولا فرق بين أن يكون النفي بالحرف ، نحو: (لم يجتهد فيفلح : أو بالفعل ، نحو: (ليس الجهل محموداً فتقبل عليه) ، أو بالاسم ، نحو: الحلمُ غيرُ مذموم فتتفر منه .

ويُلحقُ بالنفي التَّشبيهُ المرادُ به النفي والإِنكارُ ، نحو: كأنك رئيسنا فَنطيعك! ، أي: ما أنت رئيسنا . وكذا ما أفاد التَّقليل . نحو: (قد يوجدُ البخيلُ فيمدح) أو النفي ، نحو: (فلما تجتهدُ فتنجح)^(١) .

والمرادُ بالطلبِ الأمرُ بالصيغة أو باللامِ ، والنهيُ ، والاستفهامُ ، والتَّمنى والترجى ، والعرضُ ، والتَّحضيضُ .

أما ما يدلُّ على معنى الأمر بغير صيغة الأمر أو لامِ الأمر : (كاسم فعلِ الأمر) ، نحو: (صَهْ ، فينامُ الناسُ) . أو المصدرِ النائبِ عن فعلِ الأمر ، نحو: (سُكوتاً ، فينامُ الناسُ) . أو ما لفظه خبير .

ومعناه الطلبُ ، نحو: (حَسْبُكَ الحديثُ ، فينامُ الناسُ) ، فلا تُقدَّر «أن» بعده . ويكونُ الفعلُ مرفوعاً على أصحِّ مذاهبِ النحاة . وأجازَ الكسائيُّ نصبه في كل ذلك . وليس ببعيد من الصواب .

(١) إذا قلت: «قل رجل يقول ذلك» فالمعنى: «ما رجل يقول ذلك»، وإن قلت: «قلما تجتهد فتنجح» فالمعنى: «ما تجتهد فتنجح». فقل وقلما في مثل هذا الكلام ، معناهما النفي المحض . وقد يراد بهما التقليل . والكثير استعمالهما للنفي . وقد وفينا هذا البحث حقه في الجزء الأول من هذا الكتاب . راجع بحث الأفعال الجامدة فيه .

والفعل المنصوب بأن مُضَمَّرَةٌ وجوباً ، بعد الفاءِ والواو هاتين ، مؤوَّلٌ بمصدرٍ يُعطفُ على المصدرِ المسبوكِ من الفعل المتقدم . فإذا قلت : «زُرني فأكرمك ، ولا تنه عن خُلُقِي وتأتي مثله » فالتقديرُ : «ليكنْ منك زيارةٌ لي فأكرامٌ مني إِيَّاكَ ، ولا يكنْ منك نهْيٌ عن خلقٍ وإتيانٍ مثله » .

(واعلم أنه إذا سقطت فاء السببية هذه بعد ما يدل على الطلب ، بجزم الفعل بعد سقوطها إن قصد بقاء ارتباط ما بعدها بما قبلها ارتباط فعل الشرط بجزائه . فإن اسقطت الفاء في قولك «اجتهد فتنجح» ، قلت : «اجتهد تنجح» . ومنه قوله تعالى : ﴿ قل تعالوا أتل ما حرم ربكم ﴾ . وقول امرئ القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(فإذا أردت الإستئناف ، رفعت الفعل ، نحو: عجل ، ينزل المطر) . فليس المراد أن تعجل بنزول المطر . وكذا إذا كانت الجملة نعتاً لما قبلها ، كقولك «صاحب رجلاً يدلك على الله» . ومنه قوله : « فهب لي من لدنك ولياً يرثني » أي : ولياً وارثاً لي . وقد قرئت الآية بالجزم أيضاً ، على معنى : « إن يهب لي ولياً يرثني » . وكذا إذا كانت الجملة في موضع الحال فإنك ترفع الفعل ، نحو : « قل الحق لا تبالي اللاتمين » أي : غير مبال بهم . ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾ ، أي : مستكثراً) .

(٤) حتى : وهي «حتى الجارّة» ، التي بمعنى «إلى» أو لام التعليل . فالأول نحو : «قالوا : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى» . والثنى نحو : «أطع الله حتى تفوزَ برضاه» أي إلى أن يرجع ، ولتفوز . وقد تكون بمعنى «إلا» كقوله :

لَيْسَ الْعِطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً

حتى تجودَ وما لَدَيْكَ قَلِيلٌ

أي : إلا أن تجودَ. والفعل بعده مؤول بمصدرٍ مجرورٍ بها . ويُشترط في نصب الفعل بعدها بأن مضمرة ، أن يكون مستقبلاً ، إِمَّا بالنسبة إلى كلام للتكلم ، وإما بالنسبة إلى ما قبلها .

ثم إن كان الاستقبال بالنسبة إلى زمان التكلم وإلى ما قبلها . وجب النصبُ لأنَّ الفعلَ مُستقبَلٌ حَقِيقَةٌ ، نحو : صُمَّ حتى تَغِيَبَ الشمسُ » : فغياب الشمس مُستقبَلٌ بالنسبة إلى كلام المتكلم ، وهو أيضاً مُستقبَلٌ بالنسبة إلى الصيام . وإن كان الاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها فقط ، جاز النصب وجاز الرفع . وقد قُرِئَ قوله : ﴿ وَزُلْزَلُوا حتى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ بالنصب بأن مضمرةً ، باعتبار استقبال الفعل بالنسبة إلى ما قبله لأن زلزالهم سابقٌ على قول الرسول . وبالرفع على عدم تقدير «أن» ، باعتبار ، أن الفعل ليس مستقبلاً حَقِيقَةً . لأنَّ قول الرسول وقع قبل حكاية قوله ، فهو ماضٍ بالنسبة إلى وقت التكلُّم . لأنه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ و«أن» لا تدخل إلا على المستقبل .

فإن أريدَ بالفعل معنى الحال ، فلا تُقدَّرُ «أن» ، بل يُرفعُ الفعل بعدها قطعاً ، لأنها موضوعَةٌ للاستقبال ، نحو : «ناموا حتى ما يستيقظون» . ومنه قولهم : «مرض زيدٌ حتى ما يرجونه» وتكون «حتى» حينئذٍ حرفَ ابتداءٍ والفعل بعدها مرفوعٌ للتجرد من الناصب والجازم . وحتى الإبتدائية : حرفٌ تُبتدأُ به الجُمْلُ . والجملةُ بعدها مستأنفة ، لا محل لها من الإعراب .

وعلاوة كون الفعل للحال أن يصلح وضعُ الفاء في موضع حتى . فإذا قلت : «ناموا فلا يستيقظون ، ومرض زيد فلا يرجونه» ، صحَّ ذلك .

(٥) أو . ولا تُضَمَّرُ بعدها (أن) إلا أن يَصْلُحَ في موضعها (إلى) أو (إلا)

الاستثنائية ، فالأول كقول الشاعر :

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَذْرِكُ المُنَى

فما أَنْقَذَتِ الأَمَالَ إِلَّا لِصَابِرٍ

أي : إلى أن أدرك المنى ، والثاني كقول الآخر :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(١)

أي : إلا أن تستقيم .

والفعل ، المنصوب بأن مُضْمَرَةً بعد (أو) ، معطوفٌ على مصدرٍ مفهومٍ من الفعل المتقدم . وتقديره في البيت الأول : (لَيَكُونَنَّ مني استسهالٌ للصَّعبِ أو إدراكٌ للمنى) ، وتقديره في البيت الآخر : ليكونَنَّ مني كسرٌ لكُعُوبِهَا أو استقامة منها) .

واعلم أن تأويل «أو» بالي أو إلا . إنما هو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون الإعراب . أما التقدير الإعرابي باعتبار التركيب فهو أن يؤول الفعل قبل «أو» بمصدر يعطف عليه المصدر المسبوك بعدها بأن المضمرة . كما رأيت وإنما أول ما قبل «أو» بمصدر لثلا يلزم عطف الاسم (وهو المصدر المسبوك بأن المقدره على الفعل . وذلك ممنوع) .

شُدُوزْ حَذْفِ أَنْ

لا تعمل «أن» مُقَدَّرَةً إلا في المواضع التي سبقَ ذِكْرُهَا . وقد ورد حذفُها

(١) الغمز : الجس والعصر . والقناة : الرمح . والكعوب : جمع كعب ، وهي العقدة من عقد الرمح . يريد أنه إذ أخذ في إصلاح قوم استشرى فيهم الفساد أخذهم بالشدة والعنف ليقوم معوجهم ، إلا أن يقلعوا عما هم فيه وتستقيم أمورهم .

ونصب الفعل بعدها في غير ما سبق الكلام عليه ، ومن ذلك قولهم : « مره يحفرها » و « خذ اللص قبل يأخذك » ، والمثل : « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، وقول الشاعر طرفه :

ألا أيهدا الزاجري أحضر الوغى
وأن أشهد اللذات، هل أنت مُخلدي؟!

أي : « أن يحفرها ، وأن يأخذك ، وأن تسمع ، وأن أحضر » وذلك شاذ لا يقاس عليه . والفصيح أن يُرفع الفعل بعد حذف « أن » ، لأن الحرف عامل ضعيف ، فإذا حذف بطل عمله . ومن الرفع بعد حذفها قوله تعالى : ﴿ ومن آياته يُريكُم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ ، وقوله : ﴿ قل أفغير الله تأمروني أعبدُ ﴾ ، والأصل : « أن يريكُم ، وأن أعبد » .

المضارع المجزوم وجوازمه

يُجزمُ المضارع إذا سبقته إحدى الجوازم . وهي قسمان . قسم يجزم فعلاً واحداً ، نحو : « لا تيأس من رحمة الله » ، وقسم يجزم فعلين ، نحو : « مهما تفعل تُسأل عنه » .

وجزمه إما لفظي ، إن كان معرباً ، كما مُثل ، وإما محلي ، إن كان مبنيًا ، نحو : « لا تشتغلن بغير النافع »^(١) .

الجازم فعلاً واحداً

الجازم فعلاً واحداً أربعة أحرفٍ وهي : « لم ولما ولأمر ولا الناهية » وإليك شرحها :

(١) تشتغلن : فعل مضارع مبني على الفتحة ، وهو في محل جزم بلا الناهية .

لم ولما : تُسميان حرفي نفي وجزمٍ وقلبٍ ، لأنهما تنفيان المضارع ،
وتجزمانه ، وتقلبان زمانه من الحال أو الإستقبال إلى الماضي ، فإن قلت :
« لم أكتب » أو « لَمَا أكتب » ، كان المعنى أنك ما كتبت فيما مضى .
والفرق بين « لم ولما » من أربعة أوجه :

(١) أن « لم » للنفي المطلق ، فلا يجب استمرار نفي مصحوبها إلى
الحال ، بل يجوز الاستمرار ، كقوله تعالى : ﴿ لم يَلِدْ ولم يُولَدْ ﴾ ، ويجوز
عَدَمه ، ولذلك يصحُّ أن تقول : « لم أفعل ثم فعلت » .

وأما « لَمَا » فهي للنفي المستغرق جميع أجزاء الزمان الماضي ، حتى
يتصل بالحال ، ولذلك لا يصحُّ أن تقول : « لَمَا أفعل ثم فعلت » ، لأنَّ معنى
قولك « لَمَا أفعل » أنك لم تفعل حتى الآن ، وقولك : « ثم فعلت » يناقضُ
ذلك . لهذا تُسمى « حرف استغراقٍ » أيضاً لأن النفي بها يستغرق الزمان
الماضي كله .

(٢) أن المنفي بلم لا يتوقَّع حصوله ، والمنفي لَمَا مُتَوَقَّع الحصول ،
فإذا قلت : « لَمَا أسافر » فسفرك مُتَنظَّرٌ :

(٣) يجوز وقوع « لم » بعد أداة شرط ، نحو : « إن لم تجتهد تندم » .
ولا يجوز وقوع « لَمَا » بعدها .

(٤) يجوز حذف مجزومٍ « لَمَا » ، نحو : « قاربت المدينة ولَمَا » ، أي :
« ولما أدخلها » . ولا يجوز ذلك في مجزومٍ « لم » ، إلا في الضرورة ، كقول
الشاعر :

احفظ وديعتك التي أستودعتها
يوم الأعاذب، أن وصلت وأن لم

أي : «وإن لم تَصِلْ» ويُروى : «إن وُصِلْتَ» بالمجهول ، فيكون التقديرُ : (وإن لم توَصَلْ) ، قال العينيُّ : وهو الصواب .

ولامُ الأمرِ : يُطَلَّبُ بها إحداثُ فعلٍ ، نحو : «لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ» .

ولا الناهية : يُطَلَّبُ بها تركه ، نحو : ولا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ ، ولا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ، فَتَقْعُدَ مَلْمُومًا مَحْسُورًا .

فوائد

(١) لما ، الداخلة على الفعل الماضي ، ليست نافية جازمة ، وإنما هي بمعنى «حين» فإذا قلت «لما اجتهد أكرمته» . فالمعنى : حين اجتهد أكرمته . ومن الخطأ إدخالها على المضارع إذا أريد بها معنى «حين» ، فلا يقال «لما يجتهد أكرمه» بل الصواب أن يقال : «حين يجتهد» ، لأنها لا تسبق المضارع إلا إذا كانت نافية جازمة .

(٢) : لام الأمر مكسورة ، إلا إذا وقعت بعد الواو والفاء فالأكثر تسكينها ، نحو : فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي . وقد تسكن بعد «ثم» .

(٣) تدخل لام الأمر على فعل الغائب معلوماً ومجهولاً ، وعلى المخاطب والمتكلم المجهولين : وتدخل «لا» الناهية على الغائب والمخاطب معلومين ومجهولين . وعلى المتكلم المجهول . ويقل دخولهما على المتكلم المفرد المعلوم . فإن كان مع المتكلم غيره ، فدخولهما عليه أهون وأيسر ، نحو : «ولنحمل خطاياكم» وقول الشاعر :

إذا ما خرجنا من دمشق، فلا نعد

لها أبداً . ما دام فيها الجراضم^(١)

وذلك لأنَّ الواحد لا يأمر نفسه ، فإن كان معه غيره هان الأمر لمشاركة غيره له فيما يأمر به ، وأقل من ذلك دخول الكلام على المخاطب المعلوم ، لأن له صيغة خاصة وهي «إفعل» ، فيستغنى بها عنه .

(٤) اعلم أن طلب الفعل أو تركه ، إن كان من الأدنى إلى الأعلى ، سمي «دعاء» تأديباً . وسميت اللام و«لا» حرفي دعاء ، نحو : «ليقض علينا ربك» ونحو : ﴿ لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا ﴾ وكذلك الأمر بالصيغة يسمى فعل دعاء ، نحو : ﴿ رب آغفر لي ﴾ .

الجازم فعلين

الذي يجزم فعلين ثلاث عشرة أداة . وهي :

(١) إن ، نحو : ﴿ إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به

الله ﴾ .

وهي أمُّ الباب . وغيرها مما يجزم فعلين إنما جزمها لتضمنه معناها .

فإن قلت : (من يزرنى أكرمه) ، فالمعنى : (إن يزرنى أحد أكرمه) ولذلك بنيت أدوات الشرط لتضمنها معناها .

(٢) إذ ما ، كقول الشاعر :

وإنك إذ ما تأت ما أنت أمرٌ

به تُلفِ مَنْ إِيَّاهُ تأمرٌ آتيا

وهي : حرف بمعنى (إن) . وبقية الأدوات أسماء تضمنت معنى (إن) ،

(١) الجراضم بفتح الجيم : جمع جرضم . وجراضم : بضم الجيم فيها وهو الأكل .

فبنيت وجزمت الفعلين . وعملها الجزم قليل . والأكثر أن تهمل ويرفع
الفعلان بعدها . وذهب بعضهم إلى أنها لا تجزم إلا في ضرورة الشعر .

(وأصلها «ذا» الظرفية، لحقتها «ما» الزائدة للتوكيد فحملتها معنى «إن»،
فصارت حرفاً مثلها، لأنها لا معنى لها إلا ربط الجواب بالشرط، بخلاف بقية
الأدوات فإن لها ، غير معنى الربط ، معاني أخرى ، كما ستعلم . ومن النحاة
كالمبرد وابن السراج والفراسي - من يجعلها اسماً معتبراً فيها معنى الظرفية) .

(٣) مَن ، وهي اسم مبهم للعاقل ، نحو : (من يفعل سوءاً يجزبه) .

(٤) ما ، وهي اسم مبهم لغير العاقل ، نحو : (وما تفعلوا من خير يعلمه

الله) .

(٥) مهما ، وهي : اسم مبهم لغير العاقل أيضاً ، نحو : «وقالوا : مهما

تأتنا به من آية لتسحرنا بها ، فما نحن لك بمؤمنين » .

(وهي على الصحيح ، أما مركبة من «مه» التي هي اسم فعل أمر

للزجر والنهي ومعناه : «أكفف» ومن «ما» المتضمنة معنى الشرط، ثم جعلها

كلمة واحدة للشرط والجزاء ويدل على هذا أنها أكثر ما تستعمل في مقام

الزجر والنهي . وأما مركبة من (ما) الشرطية (وما) الزائدة للتوكيد ، زيدت

عليها كما تزداد على غيرها من أدوات الشرط ثم كرهوا أن يقولوا : (ما ما)

فأبدلوا من ألف الأولى هاء ليختلف اللفظان) .

(٦) متى ، وهي : اسم زمان تضمن معنى الشرط ، كقول الشاعر :

متى تآته تعشوا^(١) إلى ضوء ناره

تجد خير نارٍ ، عندها خير موقد

(١) تعشو : فعل مضارع مرفوع ، وليس جواب الشرط ، وجملته حال من فاعل تآت أي : متى
تآته عاشياً . وجواب الشرط هو (تجد) ، يقال عشا النار إليها : أتاها من بعيد يرجوعنها هدى
أوقرى ، أو ضيافة .

وقد تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد كقوله :

متى ما تلقني ، فَرْدَيْنِ ، تَرْجُفُ
رَوَانِفُ أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا^(١)

(٧٦) أَيَّانَ ، وهي : اسم زمانٍ تَضَمَّنَ معنى الشرطِ كقول الشاعر :

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ ، تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وإذا
لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَازِرَا

وكثيراً ما تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد ، كقول الآخر :

إذا النَّعْجَةُ الأُدْمَاءُ^(٢) باتت بِقَفْرَةٍ
فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ أَلرَّيْحُ يَنْزِلُ

(وأصلها : «أي إن» ، فهي مركبة من «أي» المتضمنة معنى الشرط
و«أن» بمعنى حين . فصارتا بعد التركيب اسماً واحداً للشرط في الزمان
المستقبل مبنياً على الفتح) .

(٨) أَيْنَ ، وهي : اسمُ مكانٍ ، تَضَمَّنَ معنى الشرط ، نحو : «أينَ تَنْزِلُ
أَنْزِلُ» وكثيراً ما تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد ، نحو : أينما تكونوا يَدْرِكُكُمْ
الموتُ» .

(٩) أَنَّى ، ولا تلحقها «ما» ، وهي اسمُ مكانٍ تَضَمَّنَ معنى الشرط ،
كقول الشاعر :

(١) الروانف : جمع رانفة ، وهي أسفل الألية الذي يلي الأرض عند القعود . والألية بفتح الهمزة ،
لا بكسرهما ، كما هو الشائع على الألسنة . وتستطار : تدعر وتخاف ، يقال استطير : إذا ذعر .
وهو منصوب بأن مقدرة .

(٢) المراد بالنعجة نعجة الرمل وهي البقرة الوحشية . والأدعاء : السمراء .

خَلِيلِيَّ ، أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا
أَخَاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

(١٠) حَيْثُمَا ، وهي : اسمٌ مكانٍ تَضْمَنَ معنى الشرط ، ولا تجزم إلا
مُقْتَرَنَةً بما ، على الصحيح ، كقول الشاعر :

حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ
نَجَاحاً فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

(١١) كَيْفَمَا ، وهي : اسمٌ مُبْهَمٌ تَضْمَنَ معنى الشرط ، فتقتضي شرطاً
وجواباً مجزومين عند الكوفيين ، سواء أَلْحَقْتَهَا «ما» ، نحو : «كيفما تكن
يكن قرينك» ، أم لا ، نحو : «كيف تجلس أجلس» .

أما البصريون فهي عندهم بمنزلة «إذ» ، تقتضي شرطاً وجزاءً ، ولا
تجزم ، فهما بعدها مرفوعان غير أنها بالاتفاق تقتضي فعلين مُتَفَقِي اللَّفْظِ
والمعنى ، كما رأيت سواء أجزمت بها أم لم تجزم .

(فلا يجوز أن يقال : «كيفما تجلس أذهب» ، لاختلاف لفظ الفعلين
ومعناهما . ولا : «كيفما تكتب الكتاب أكتب القربة» ، أي أحرزها وأخيطها
لاختلاف معنى الفعلين وإن اتفق لفظهما . ولا : «كيفما تحلس أقعد»
لاختلاف لفظ الفعلين وإن اتفق معناهما) .

(١٢) أَيُّ . وهي : اسمٌ مُبْهَمٌ تَضْمَنَ معنى الشرط . وهي ، من بين
أدوات الشرط ، مُعْرَبَةٌ بالحركات الثلاث ، لملازمتها الإضافة إلى المفرد ،
التي تبعدها من شبه الحرف ، الذي يقتضي بناء الأسماء ، فمثالها مرفوعةً :
«أَيُّ امرئٍ يَخْدُمُ أُمَّتَهُ تَخْدُمُهُ»^(١) ، ومثالها منصوبةً : قوله تعالى : ﴿ أَيُّ مَا

(١) أي : مرفوعة ، لأنها مبتدأ والجملة بعدها خبر .

تدعر فَلَهُ الأسماءُ الحسنَى ﴿١﴾ ، ومثالها مجرورةٌ : بأي قلم تكتبُ
أكتبُ ﴿٢﴾ ، وكتابٌ أيّ تقرأُ أقرأُ ﴿٣﴾ .

«وهي ملازمة للإضافة إلى المفرد . وقد يحذف المضاف إليه فيلحقها
التنوين عوضاً منه ، كما في الآية الكريمة . إذ التقدير : «أي اسم تدعو»
وكما في المثال الرابع ، إذ التقدير «كتاب أي رجل» .

ويجوز أن تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد ، كالأية السابقة ، وكقوله
تعالى : ﴿ أَيما الأجلين قَضِيْتُ فلا عُدوانَ عليَّ ﴾ .

(١٣) إذا ، وقد تلحقها (ما) الزائدة للتوكيد ، فيقال : (إذا ما) . وهي
اسمُ زمانٍ تضمّن معنى الشرط . ولا تجزم إلا في الشعر ، كقول الشاعر :

إسْتَفْنِ ، ما أغناكَ ربُّكَ ، بالغِنَى
وإذا تُصِبِكَ خِصاصةٌ فَتَجَمَّلِ ﴿٤﴾

وقد يُجزمُ بها في الشر على قلة : ومنه حديثُ علي وفاطمة ، رضي اللهُ
عنهما : (إذا أخذتما مضاجعكما ، تكبرا أربعاً وثلاثين) .

والفرقُ بين (إن) وإذا : أن الأولى تدخل على ما يُشكُّ في حصوله .
والثانية تدخل على ما هو مُحققُ الحصول . فإن قلتَ (إن جئتَ أكرمتك) ،
فأنتَ شاكٌّ في مجيئه ، وإن قلتَ : (إذا جئتَ أكرمتك) ، فأنتَ على يقين من
مجيئه) .

(١) أيّاً : منصوبة لأنها مفعول به مقدم لتدعو .
(٢) بأيّ : الباء : حرف جر . وأي مجرورة بها .
(٣) كتاب : مضاف ، وأي : مضاف إليه مجرور بالإضافة .
(٤) الخصاصه : الفقر . وتجميل : أي لا تظهر على نفسك المسكنة والذل . ويروى «فتحمل»
بالحاء . أي احتمل . والأول أحسن في المعنى .

(والجزم بإذا شاذ ، للمنافاة بينهما وبين «إن» الشرطية . وذلك أن أدوات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى «إن»: التي هي موضوعة للإبهام والشك ، وكلمة «إذا» موضوعة للتحقيق فهما متنافيتان) .

الشَّرْطُ والجواب

يجب في الشرط أن يكون فعلاً خبيرياً ، مُتصرفاً ، غير مُقترنٍ بقَدِّ ، أو لن ، أو ما النافية ، أو السين أو سوف .

فإن وقع اسمٌ بعد أداة من أدوات الشرط ، فهناك فعلٌ مُقدَّرٌ ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ فأحدٌ : فاعلٌ لفعلٍ محذوف ، هو فعل الشرط . وجملة «استجارك» المذكورة مُفسرةٌ للفعل المحذوف .

المراد بالفعل الخبريُّ ما ليس أمراً ، ولا نهياً ولا مسبوqاً بأداة من أدوات الطلب - كالاستفهام والعرض والتحضيض - فلذلك كلُّه لا يقعُ فعلاً للشرط .

والأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرط . أي الأصلُ فيه أن يكون صالحاً لأن يكون شرطاً . غير أنه قد يقعُ جواباً ما هو غير صالحٍ لأن يكون شرطاً . فيجبُ حينئذٍ اقترانه بالفاء لتربطهُ بالشرط ، بسبب فقدِ المناسبة اللفظية حينئذٍ بينهما . وتكون الجملةُ برُمَّتها في محلِّ جزمٍ على أنها جواب الشرط .

وتسمى هذه الفاء «فاء الجواب» ، لِوُقوعها في جواب الشرط ، وفاء الربط ، لربطها الجواب بالشرط .

مَوَاضِعُ رَبِّطِ الجوابِ بالفاءِ

يجب ربطُ جوابِ الشرطِ بالفاءِ في اثني عشرَ موضعاً .

الأول : أن يكون الجواب جملةً اسميةً : نحو. «وإن يَمَسُّكَ بخير فهو على كل شيءٍ قديرٌ» .

الثاني : أن يكونَ فعلاً جامداً ، نحو : «إن تَرَنِي أنا أَقْلٌ منك مالاً وولداً ، فعسى رَبِّي أن يُؤْتيني خيراً من جَنَّتِكَ» .

الثالث : أن يكونَ فعلاً طلبياً ، نحو : «قُلْ إن كنتم تُحِبُّونَ اللّهُ ، فَاتَّبِعُونِي يُحِبِّبْكُمْ اللّهُ» .

الرابع : أن يكونَ ماضياً لفظاً ومعنىً ، وحينئذٍ يجبُ أن يكونَ مقترناً بقَدْ ظاهرةً ، نحو : «إن يَسْرِقُ ، فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ له من قَبْلُ» . أو مُقدِّرةً ، نحو : «إن كان قميصه قَدْ من قَبْلٍ فصدقتُ» .

(ولو لم تقدر «قد» لوجب أن يكون الفعل الماضي هنا مستقبل المعنى ، وليس الأمر كذلك . ألا ترى أنك إن قلت : «إن جئتني أكرمتك» ، كان المعنى «إن تجتني أكرمتك» وإن قلت : «إن جئتني فقد أكرمتك» فالمعنى «إن تجتني فقد سبق إكرامي إياك فيما مضى» .

الخامس : أن يقترنَ بقَدْ ، نحو : «إن تَذَهَبْ فقد أذهبُ» .

السادس : أن يقترنَ بما النافية ، نحو : «فإن تَوَلَّيْتُمْ فما سألتكم عليه من أجرٍ» .

السابع : أن يقترنَ بِلَنْ ، نحو : «وما تَفْعَلُوا من خير فلن نُكْفِرَهُ» .

الثامن : أن يقترنَ بالسَّيْنِ ، نحو : «وَمَنْ يَسْتَكْبِرْ عَن عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ ، فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعاً» .

التاسع : أن يقترنَ بسَوْفَ ، نحو : «وإن خِفْتُمْ عَيْلَةً ، فسوف يُغْنِيكُمْ اللّهُ من فضلهِ» . والعيلةُ : الفقر .

العاشر : أن يُصدَّرَ بِرُبٍّ ، نحو : « إن تجيء فربما أجيء » .

الحادي عشر : أن يُصدَّرَ بكأنما ، نحو : « إنه من قتل نفساً بغير نفسٍ ، أو فسادٍ في الأرضِ ، فكأنما قتل الناسَ جميعاً » .

الثاني عشر : أن يُصدَّرَ بأداةٍ شرطٍ ، نحو : « وإن كان كُبرَ عليك إعراضهم ، فإن استطعتَ أن تتبغى نفقاً في الأرضِ أو سلماً في السماء فتأتيهم بآيةٍ »^(١) ، ونحو أن تقول : « من يُجاوِزك ، فإن كان حسنَ الخلقِ فتقرَّب منه » .

فإن كان الجوابُ صالحاً لأن يكون شرطاً فلا حاجة إلى ربطه بالفاء ، لأن بينهما مناسبةً لفظيةً تُغني عن ربطه بها . إلا أن يكون مُضارعاً مُثبتاً ، أو منفيّاً بلا ، فيجوز أن يُربطَ بها وأن لا يُربط . وتركُ الرباطِ أكثرُ استعمالاً ، نحو : « إن تعودوا نعدُّ » ، ومن الربطِ بها قوله تعالى : ﴿ ومن عاد فينتقمُ اللهُ منه ﴾ وقوله : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ ، فلا يخافُ بخساً ولا رهقاً ﴾^(٢) .

وقد تخلفَ فاءُ الجوابِ « إذا » الفجائيةُ ، إن كانت الأداةُ « إن » أو « إذا » وكان الجوابُ جملةً اسميةً خبريةً غيرَ مقترنةٍ بأداةٍ نفيٍ أو « إن » ، نحو : « إن تُصِبهُم سيئةٌ بما قَدِمْتُ أيديهم ، إذا هم يُقنطون » ، ونحو : « فإذا أصاب به من يشاء من عباده ، إذا هم يستبشرون » .

حذفُ فعلِ الشرطِ

قد يُحذفُ فعلُ الشرطِ بعدَ « إن » المُردفةِ بلا ، نحو : « تكلمم بخير ، وإلاً فاسكت »^(٣) : قال الشاعر :

(١) جملة « فإن استطعت » في محل جزم على أنها جواب الشرط الأول . وجواب الشرط الثاني محذوف والتقدير : إن استطعت فافعل .
(٢) أي : فلا يخاف نقصاً في جزائه ولا ظلماً .
(٣) أي : وإلاً تكلمم بخير فاسكت .

فطلقها ، فلست لها بكفء
وإلا يعل مفرقك الحسام^(١)

وقد يكون ذلك بعد «من» مردفةً بلا ، كقولهم : «من يسلم عليك فسلم عليه ، ومن لا ، فلا تعباً به» .

ومما يحذف فيه فعل الشرط أن يقع الجواب بعد الطلب ، نحو : «جد تسد» والتقدير «جد ، فإن تجد تسد» .

حذف جواب الشرط

يُحذف جواب الشرط إن دلّ عليه دليل ، بشرط أن يكون الشرط ماضياً لفظاً ، نحو : «أنت فائز إن اجتهدت» ، أو مضارعاً مقترناً بلم ، نحو : «أنت خاسر إن لم تجتهد» .

(ولا يجوز أن يقال : «أنت فائز إن تجتهد» ، لأن الشرط غير ماض ، ولا مقترن بلم) .

ويُحذف إما جوازاً ، وإما وجوباً .

فيُحذف جوازاً ، إن لم يكن في الكلام ما يصلح لأن يكون جواباً ، وذلك بأن يُشعر الشرط نفسه بالجواب ، نحو : «فإن استطعت أن تبتغي نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء» . أي : إن استطعت فافعل ، أو بأن يقع الشرط جواباً للكلام ، كأن يقول قائل : أتكرم سعيداً ، فتقول : «إن اجتهد» ، أي «إن اجتهد أكرمه» .

ويُحذف وجوباً ، إن كان ما يدل عليه جواباً في المعنى . ولا فرق بين أن يتقدم الدال على جواب الشرط ، نحو : «أنت فائز إن اجتهدت» أو يتأخر

(١) أي : وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام .

عنه ، كأن يَتَوَسَّطَ الشرط بين القسم وجوابه ، نحو : «واللَّهِ ، إن قمتَ لا أقومُ» أو يَكْتَنِفُهُ ، كأن يَتَوَسَّطَ الشرطُ بين جُزْءَي ما يدلُّ على جوابه نحو : «أنتَ ، إن اجتهدتَ ، فائزٌ» .

فائدة

الشرطُ يقتضي جواباً ، والقسم كذلك . فإن اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ ولم يسبقهما ما يقتضي خبراً ، كالمبتدأ أو ما أصله المبتدأ ، كان الجواب للسابق ، وكان جواب المتأخر محذوفاً ، لدلالة جوابِ الأولِ عليه . فإن قلتَ : «إن قُمتَ ، والله ، أقمُ» فأقمُ : جوابُ الشرطِ ، وجوابُ القسمِ محذوفٌ ، لدلالة جواب الشرط عليه . وإن قلتَ : واللَّهِ ، إن قمتَ لأقومنَّ ، فأقومنَّ جوابُ القسمِ ، وجواب الشرط محذوفٌ ، لدلالة جواب القسم عليه ، قال تعالى : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ ، لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ﴾ . فجملة : (لا يأتون) جوابُ القسمِ المدلولِ عليه باللام ، لأن التقدير : «والله لئن اجتمعت . وجواب الشرط محذوفٌ ، دلَّ عليه جوابُ القسم .

وقد يُعْطَى الجواب للشرط ، معَ تقديمِ القسمِ ، في ضرورة الشعر كقوله :

لَئِن كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقاً
أصمٌ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ ، لِلشَّمْسِ بَادِياً^(١)

(١) القَيْظُ : أشدُّ الحرِّ . ويروي : «ضاحياً» بدل «بادياً» . ومعناه بارزاً للشمس ، يقال : ضحى للشمس يضحى ، بكسر الحاء في الماضي وفتحها للمضارع أي برز لها متعرضاً لنورها ومصدره «الضحاء» ، بفتح الضاد ممدوداً . والمادة تدل على معنى البروز والظهور . ومنه «الضحاء» . وضاحية كل شيء : ناحيته البارزة . ومنه ضاحية البلد ، والضواحي جمعها .

وَأَرْكَبَ حَمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرُورَةٍ
وَأَعْرَبَ مِنَ الْخَاتَمِ صُغْرَى شِمَالِيًّا^(١)

فإن تقدّم عليهما ما يقتضي خبراً ، جاز جعل الجواب للشرط ، وجاز جعله للقسم . فإن جعلته للقسم . قلت : « زهيرٌ ، والله إن يجتهد ، لأكرمه » وإن أعطيته للشرط ، قلت : « زهيرٌ والله ، إن يجتهد أكرمه » ومن العلماء من أوجب إعطاء الجواب للشرط . ولا ريب أن جعله للشرط أرجح ، سواءً أتقدّم الشرط على القسم ، أم تأخر عنه . أما إذا لم يتقدمها ما يقتضي خبراً ، فالجواب للسابق منهما ، كما أسلفنا .

حذف الشرط والجواب معاً

قد يُحذف الشرط والجواب معاً ، وتبقى الأداة وحدها ، إن دلّ عليهما دليل ، وذلك خاصٌ بالشعر للضرورة ، كقوله :

قالتُ بناتُ العمِّ : يا سَلْمَى ، وإن
كانَ فقيراً مُعْدِماً؟ قالتُ : وإن
أي : وإن كان فقيراً مُعْدِماً فقد رضيتهُ . وقول الآخر :

فإنَّ المنيَّةَ ، مَنْ يخشها
فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

أي : أينما يذهبُ تُصادفه .

وقيل يجوزُ في النَّثرِ على قلةٍ . أما إن بقي شيءٌ من مُتعلقات الشرط والجواب ، فيجوز حذفهما في شعر ونثرٍ ، ومنه قولهم : « من سلّم عليك ،

(١) سرج وفرورة : موضعان . والخاتام لغة في الخاتم . وفي الخاتم أربع لغات : خاتم بفتح التاء ، وهو أشهرها . وخاتم بكسرهما ، وخاتام وخيتام . وأراد بصغرى شماله خنصر يده اليسرى . ويفهم من البيت أنهم كانوا يختتمون بها .

فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَا فَلَآ ، أَي : وَمَنْ لَا يُسَلِّمْ عَلَيْكَ ، فَلَا تَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، وَمَنْهُ حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ : مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَآ ، أَي : « وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَمَا أَحْسَنَ » ، وَقَوْلُهُمْ : « النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ : « إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرًّا » ، أَي : « إِنْ عَمَلُوا خَيْرًا ، فَيُجْزَوْنَ خَيْرًا ، وَإِنْ عَمَلُوا شَرًّا فَيُجْزَوْنَ شَرًّا » .

(ويجوز أن نقول : « إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا : وَإِنْ شَرًّا فَشَرُّ » برفع ما بعد الفاء على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فجزاؤهم خير ، فجزاؤهم شر . فتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم على أنها جواب الشرط) .

الْجَزْمُ بِالطَّلَبِ

إِذَا وَقَعَ الْمُضَارِعُ جَوَابًا بَعْدَ الطَّلَبِ يُجْزَمُ : كَأَنْ يَقَعَ بَعْدَ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ عَرَضٍ ، أَوْ تَحْضِيضٍ ، أَوْ تَمَنٍّ أَوْ تَرْجٍّ ، نَحْوُ : « تَعَلَّمْ تَفْزُ ، لَا تَكْسَلْ تَسُدْ . هَلْ تَفْعَلْ خَيْرًا ، تُؤَجِّرُ . أَلَا تَزُورُنَا تَكُنْ مَسْرُورًا . هَلَا تَجْتَهِدُ تَنْلُ خَيْرًا ، لَيْتَنِي اجْتَهَدْتُ أَكُنْ مَسْرُورًا لَعَلَّكَ تُطِيعُ اللَّهَ تَفْزُ بِالسَّعَادَةِ » .

وَجَزْمُ الْفِعْلِ بَعْدَ الطَّلَبِ ، إِنَّمَا هُوَ بَيَانُ الْمَحْذُوفَةِ مَعَ فِعْلِ الشَّرْطِ . فَتَقْدِيرُ قَوْلِكَ : جُدْ تَسُدْ : « جُدْ ، فَإِنْ تَجُدْ تَسُدْ » . وَتَقْدِيرُ قَوْلِكَ : هَلْ تَفْعَلْ خَيْرًا ؟ تُؤَجِّرُ : « هَلْ تَفْعَلْ خَيْرًا ؟ فَإِنْ تَفْعَلْ خَيْرًا تُؤَجِّرُ » وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ . وَقِيلَ : إِنْ الْجَزْمُ بِالطَّلَبِ نَفْسِهِ لَتَضْمِنُهُ مَعْنَى الشَّرْطِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الطَّلَبَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ ، أَوْ النَّهْيِ ، أَوْ الاسْتِفْهَامِ ، أَوْ غَيْرِهَا مِنْ صِيغِ الطَّلَبِ . بَلْ يُجْزَمُ الْفِعْلُ بَعْدَ الْكَلَامِ الْخَبْرِيِّ ، إِنْ كَانَ طَلَبًا فِي الْمَعْنَى ، كَقَوْلِكَ : « تُطِيعُ أَبُوبَيْكَ ، تَلَقَّ خَيْرًا » ،

أي : أطعهما تلقَ خيراً . ومنه قولهم : «إتقى الله امرؤُ فعلَ خيراً ، يُثب عليه » . أي : لِيَتَّقِ اللَّهَ ، وليفعلْ خيراً يُثب عليه . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هل أدُلُّكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم ؟ تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون ، يغفرُ لكم ذُنُوبكم ﴾ ، أي : آمنوا وجاهدوا يَغْفِرُ لكم ذُنُوبكم . والجزمُ ليس لأنه جواب الاستفهام ، في صدر الآية ، لأن غفران الذنوب ليس مرتبطاً بالدلالة على التجارة الربحة ، لأنه قد تكون الدلالة على الخير ، ولا يكون أثرها من مباشرة فعل الخير . وإنما الجزم لوقوع الفعل جواباً لقوله : «تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله » ، لأنهما بمعنى : آمنوا وجاهدوا .

فالمضارعُ ، في كل ما تقدّم ، مجزومٌ لأنه جوابٌ طلبٍ في المعنى ، وإن كان خبراً في اللفظ .

فوائد

(١) لا يجبُ أن يكونَ الأمرُ بلفظِ الفعلِ ليصحَّ الجزمُ بعدهُ ، بل يجوزُ أن يكونَ أيضاً اسمَ فعلٍ أمرٍ ، نحو : «صَهْ عن القبيحِ تُؤَلَّفُ» . وجملةٌ خبريةٌ يُرادُ بها الطَّلَبُ (كما تقدّم) ، نحو : «يَرزُقُنِي اللَّهُ مالاً أنفعَ به الأمة» (أي : ليرزقني ، «حسبُك الحديثُ يَنمِ الناسُ» .

(٢) يُشترطُ لصحَّةَ الجزمِ بعدَ النهي أن يصحَّ دخولُ (إن) الشرطية عليه ، نحو : «لا تَدُنْ من الشرِّ تَسَلَّمْ» ، إذ يصحُّ أن تقول : «إلا تَدُنْ من الشرِّ تسلَّمْ» . فإن لم يصلحْ دخولُ إن عليه ، وجب رفعُ الفعلِ بعدهُ ، نحو : «لا تَدُنْ من الشرِّ تهلكُ» ، برفعِ تهلك ، إذ لا يصحُّ أن نقول : «إلا تَدُنْ من الشرِّ تهلكُ» ، لفساد المعنى المقصود : وأجاز ذلك الكسائيُّ .

(٣) لا يُجْزَمُ الفعلُ بعدَ الطلبِ إلا إذا قُصِدَ الجزاءُ . بأن يُقصدَ بيانَ أن الفعلَ مُسَبَّبٌ عما قبله ، كما أن جزاءَ الشرطِ مُسَبَّبٌ عن الشرطِ . فإن لم يُقصدَ ذلك ، وجبَ الرفعُ إذ ليسَ هناك شرطٌ مُقدَّرٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْثِرُنَّ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾ (٢) وقوله : ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا ، لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾ (٣) وقوله : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ (٤) .

(٤) إذا سقطت فاءُ السببيةِ التي يُنصبُ المضارعُ بعدها ، وكانت مسبوقةً بما يدلُّ على الطلبِ ، يُجْزَمُ المضارعُ إن قُصِدَ بقاءُ ارتباطه بما قبله ارتباطاً المُسَبَّبِ ، كما مرَّ . فإن اسقطتِ الفاءُ من قولك : « جثني فأكرمك » جزمتَ ما بعدها ، فقلتَ : « جثني أكرمك » .

وقد أوضحنا هذا وما قبله ، من قبل ، في الكلام على : « فاء السببية » .

إعرابُ الشرطِ والجوابِ

الشرطُ والجوابُ يكونانِ مُضارعينِ ، وماضيينِ ، ويكونَ الأولُ ماضياً والثاني مضارعاً . والأولُ مضارعاً والثاني ماضياً ، وهو قليلٌ ، ويكونَ الأولُ مضارعاً أو ماضياً ، والثاني جُملةً مُقترنةً بالفاءِ أو بإذا .

فإن كانا مضارعينِ ، وجبَ جزؤهما ، نحو : « إن يَنْتَهوا يُغْفَرَ لَهُمْ ما قد سَلَفَ » ورفعَ الجوابِ ضعيفٌ كقوله :

-
- (١) جملة «تستكثر» في موضع الحال من فاعل تمنن .
(٢) جملة «يرثني» في موضع النصب، على أنها صفة لولياً .
(٣) جملة لا «تخاف» في موضع الحال من فاعل «اضرب» ويجوز ان تكون استثنائية فلا محل لها من الإعراب .
(٤) جملة «تطهرهم» في موضع النصب على أنها نعت لصدقة .

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوِّكَ ، إِنَّهَا
مُطَبَّعَةٌ ، مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

وعليه قراءة بعضهم : « أينما تكونوا يُدرككم الموت » بالرفع .

وإن كان الأول ماضياً ، أو مضارعاً مسبوqاً بِلَمْ ، والثاني مضارعاً ، جاز في الجواب الجزم والرفع . فإن رفعت كانت جملته في محل جزم ، على أنها جواب الشرط . والجزمُ أحسنُ ، والرفعُ حسنٌ . ومن الجزم قوله تعالى : ﴿ من كان يُريد زينة الحياة الدنيا نُوفَّ إليهم أعمالهم ﴾ . ومن الرفع قول الشاعر :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ^(١)

يَقُولُ لَا غَائِبُ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

ونقول في المضارع المسبوq بِلَمْ : « إن لم تقم أقم . إن لم تقم

أقوم » ، بجزم الجواب ورفعه .

وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً (وذلك قليلٌ وليس خاصاً

بالضرورة ، كما زعمه بعضهم) ، وجبَ جزمُ الأول ، كحديث : « من يُقِمُّ

ليلةَ القَدْرِ إيماناً وأحساباً ، غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبه » . ومنه قول الشاعر :

أَنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً^(٢) طَارُوا بِهَا فَارِحاً ،

عَنِّي ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وإن وقع الماضي شرطاً أو جواباً ، جُزِمَ محلاً نحو : « إن أحسنتم

أحسنتم لأنفسكم » .

(١) المسغبة : الجوع .

(٢) السبة : العار ، يقال : « هذا سبة على فلان » أي هو عار يسب به . ورجل سبة : يسبه الناس .

وكان الجواب مضارعاً مقترناً بالفاء ، نحو : «ومن عَادَفَيْتِمُ اللّهُ منه » ، امتنع جزمه ، لأنّ العرب التزمت رفعه بعدها . وتكونُ جملته في محلّ جزمٍ ، على أنها جواب الشرط .

وإن كان الجوابُ جملةً مقترنة بالفاء أو (إذا) ، كانت الجملة في محلّ جزمٍ ، على أنها جوابُ الشرطِ ، نحو : «إن تَسْتَفْتِحُوا فقد جاءكم الفتحُ ، وإن تنتهوا فهو خيرٌ لكم » ، ونحو : « وإن تُصَبِّهُمُ سَيِّئُهُ بما قَدَّمْتُمُ أيديهم ، إذا هم يَقْنَطُونَ » .

فوائد

إذا وقع فعلٌ مقرونٌ بالواو أو الفاء (وزاد بعضهم أو وثم) بعد جواب شرطٍ جازمٍ ، جاز فيه الجزم ، بالعطف على الجواب . وجاز فيه الرفع على أنه جملةٌ مستأنفةٌ . وجاز النصبُ بأنْ مقدَّرةٌ وجوباً ، وهو قليلٌ . وقد قرئت الآيةُ : ﴿ وإن تُبَدِّدُوا ما في أنفسكم ، أو تُخْفَوهُ ، يُحَاسِبْكُمْ به اللّهُ ، فيغفرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾ بجزم (يغفرُ) في قراءة غيرِ عاصمٍ من السبعة ، وبرفعه في قراءته ، وبالنصب لابنِ عَبَّاسٍ شذوذاً . ومن النصب قول الشاعر :

متى ما تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفِ
رَوَانِفُ أَلْيَتِيكَ وَتُسْتَطَارَا(١)

(١) إذا وقع الفعلُ المقرونُ بالواو أو الفاء بين فعلِ الشرط وجوابه ، جاز فيه الجزم وهو الأكثرُ ، وجاز النصب ، وامتنع الرفع نحو : « إن تَسْتَقِمُ وتجتهد أكرمك » ، بجزم (تجتهد) ، عطفاً على تَسْتَقِمُ ، وينصبه بأنْ مقدَّرةٌ وجوباً . وإنما امتنع الرفعُ لأنه يقتضي الاستئناف قبل تمام جملة الشرط

(١) تستطار منصوب بأن مقدرة وجوباً ، وقد سبق شرح هذا البيت في الجوازم .

والجواب ، لأنَّ الفعلَ متوسطَ بينهما . وذلك ممنوعٌ ، لأنه لا معنى للاستثنافِ
حينئذٍ . ومن النصب قول الشاعر :

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا ، وَيَخْضَعْ ، نُؤْوِهِ
ولا يخشَ ظملاً ، ما أقامَ ، ولا همُضماً

وقول الآخر :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً
فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ ، يَزْلَقِ

(٣) إن وقع فعلٌ مجردٌ من العاطف بعد فعلِ الشرط ، ولم يقصد به
الجواب ، أو وقع بعدَ تمامِ الشرط والجواب ، جاز جزؤه ، على أنه بدلٌ مما
قبله . وجاز رفعه ، على أنه جملةٌ في موضع الحال من فاعل ما قبله . فمن
الجزم بعد فعل الشرط قول الشاعر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطْباً جَزْلاً وَنَاراً تَأْجِجاً^(١)

ومن الرفع بعده قول الآخر :

مَتَى تَأْتَهُ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ ، عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ^(٢)

(١) تلمم : بدل من تات مجزوم . والالمام ان تأتي القوم ، فتنزل بهم وتزورهم زيارة خفيفة
والحطب الجزل : الغليظ . وناره تثبت طويلاً . ويجوز ان تكون الألف في تأججا ضمير الاثنين
فيعود على الحطب النار . وأن تكون زائدة للإطلاق . فالضمير المستتر يعود على الحطب أو
النار ، إذ قد تذكر النار على قلة وعلى هذا فيكون الفعل ماضياً . وقيل أصله تأجج فهو مضارع
والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيف شذوذاً . لأن نون التوكيد لا تلحق المضارع إلا بأحد
أربعة استوفيناها في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٨٩ ، وترأها موجزة في الكلام على
أحرف التأكيد في الجزء الثالث .

(٢) سبق شرحه في الكلام على «متى» .

ومن الجزم والرفع ، بعد تمام الشرط والجواب ، قوله تعالى : ﴿ ومن يفعل ذلك يَلْقَ أَثاماً : يُضاعف له العذاب ﴾ . وقد قرئ « يُضاعف » ، بالجزم على أنه بدلٌ من « يَلْقَ » . وبالرفع على أنه جملةٌ حاليَّةٌ من فاعل يَلْقَ ، أو على أنه جملةٌ مستأنفةٌ .

إعرابُ أدوات الشرط

أدوات الشرط : منها ما هو حرفٌ ، وهما : « إِنْ وإِذْ ما » (على خلافٍ في « إِذْ ما » كما تقدَّم) . ومنها ما هو اسمٌ مُبْهَمٌ تضمَّن معنى الشرط ، وهي : « من وما ومهما وأَيُّ وكيفما » ومنها ما هو ظرفٌ زمانٍ تضمَّن معنى الشرط ، وهي : « أينَ وأَنَّى وأَيَّانَ ومتى وإِذْ » .

ومنها ما هو ظرفٌ مكانٍ تضمَّن معنى الشرط ، وهي : « حيثما » .

فما دلَّ على زمانٍ أو مكانٍ ، فهو منصوبٌ محلاً على أنه مفعولٌ فيه

لفعل الشرط .

و«من وما ومهما» إن كان فعلُ الشرط يطلبُ مفعولاً به ، فهي منصوبةٌ محلاً على أنها مفعولٌ به له ، نحو : «ما تُحصَلُ في الصَّغَرِ ينفَعُك في الكِبَرِ . من تُجاوِزُ فأحسِنِ إليه . مهما تفعلُ تُسألُ عنه» . وإن كان لازماً أو متعدياً استوفى مفعولهُ ، فهي مرفوعةٌ محلاً على أنها مبتدأ ، وجملةُ الشرط خبرهُ ، نحو : «ما يجيء به القدر ، فلا مَقَرٌّ منه . من يَجِدْ يجدُ ، مهما ينزل بك من خطبٍ فاحتملُهُ . ما تَفَعَّلُهُ تَلَقَّه «مَنْ تَلَقَّه فَسَلَّمَ عليه . مهما تفعلوه تجدوه» .

و«كيفما» : تَكُونُ في موضع نصبٍ على الحال من فاعل الشرط ، نحو :

«كيفما تكنُ يكنُ أبناؤُك» .

و«أي» تكون بحسب ما تُضافُ إليه ، فإن أُضيفت إلى زمانٍ أو مكان ، كانت مفعولاً فيه ، نحو: «أيُّ يومٍ تذهبُ أذهبُ». أيُّ بلدٍ تسكنُ أسكنُ» وإن أُضيفت إلى مصدر كانت مفعولاً مُطلقاً ، نحو: «أيُّ إكرامٍ تُكرِمُ أكرِمُ» وإن أُضيفت إلى غير الظرف والمصدر ، فحكمها حكمُ «من وما ومهما» ، فتكون مفعولاً به في نحو: «أيُّ كتابٍ تقرأُ تَسْتَفِدُ». ومبتدأً في نحو: «أيُّ رجلٍ يَجِدُ يَسُدُّ. أيُّ رجلٍ يخدمُ أُمتهُ تَخدمُهُ».

وكلُّ أدوات الشرط مبنيةٌ ، إلا «أياً» فهي معربةٌ بالحركات الثلاث ، مُلازمةٌ للإضافة إلى المفرد ، كما رأيت .

إعراب الأسماء وبنائها

وفيه ثلاثة فصول :

١ - المعرب والمبني من الأسماء

الأسماء كلها مُعَرَّبَةٌ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهَا .

وَيُعَرَّبُ الْاسْمُ إِذَا سَلَّمَ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ . وَيُنْبِئُ إِذَا أَشْبَهَهُ فِي الْوَضْعِ
أَوْ الْمَعْنَى ، أَوْ الْاِفْتِقَارِ ، أَوْ الْاِسْتِعْمَالِ .

فالشَّبَهُ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرِبٍ :

الأولُ : الشَّبَهُ الْوَضْعِيُّ . بَأَن يَكُونَ الْاسْمُ مَوْضُوعاً عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ،
كَالتَّاءِ مِنْ «كَتَبْتُ» ، أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ ، كَنَا مِنْ «كَتَبْنَا» .

(فالضمائر بنيت لأنها أشبهت الحرف في الوضع ، لأن أكثرها موضوع
على حرف أو حرفين . وما كان منها موضوعاً على أكثر ، فإنما بني حملاً على
أخواته ، وذلك لأن أقل ما يبنى منه الاسم ثلاثة أحرف ، فما ورد من الأسماء
على أقل من ذلك ، كان مبنياً لشبهه الحرف في الوضع . وأما نحو: «يد
ودم» ، فهو معرب . لأنه في الأصل ثلاثة أحرف . «دمو ويدي» .)

الثاني : الشبه المعنوي . بأن يُشبه الاسم الحرف في معناه . وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام . والآخر ما أشبه حرفاً غير موجودٍ ، حقّه أن يوضع فلم يُوضع ، كأسماء الإشارة .

(فهذه الأسماء بنيت لتضمنها معاني الحروف ، لأن ما تحمله من المعنى حقه أن يؤدي بالحرف . فأسماء الشرط أشبهت حرف الشرط ، وهو «إن» وأسماء الإستفهام أشبهت حرف الإستفهام ، وهو الهمزة ، وأسماء الإشارة أشبهت حرفاً غير موجود . فبنيت لتضمنها معنى حرف كان ينبغي أن يوضع فلم يضعوه . وذلك لأن الإشارة ، من المعاني التي حقاها أن تؤدي بالحرف ، غير أنهم لم يضعوا حرفاً للإشارة ، كما وضعوا للتمني «ليت» ، وللترجي «لعل» ، وللاستفهام «الهمزة وهل» ، وللشرط «إن» .

الثالث : الشبه الافتقاريُّ الملازمُ : بأن يحتاج إلى ما بعده احتياجاً دائماً ، ليتمَّ معناه . وذلك كأسماء الموصولة وبعض الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة .

(فالأسماء الموصولة بنيت لافتقارها في جميع أحوالها إلى الصلة التي تتم معناها ، كما يفتقر الحرف إلى ما بعده ليظهر معناه ، والظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة ، كحيث وإذا ومنذ الظرفيتين ، إنما بنيت لافتقارها إلى جملة تضاف إليها افتقار الحرف إلى ما بعده) .

الرابع : الشبه الاستعماليُّ . وهو نوعان : نوع يشبه الحرف العامل في الاستعمال ، كأسماء الأفعال ، فهي تُستعمل مؤثرة غير متأثرة ، لأنها تعمل عمل الفعل «ولا يعمل فيها غيرها» ، فهي كحروف الجر وغيرها من الحروف العوامل تؤثر في غيرها ولا يؤثر غيرها فيها . ونوع يشبه الحرف العاطل ،

(أي: غير العامل) في الاستعمال، من حيث إنه مثله لا يؤثر ولا يتأثر، كأسماء الأصوات، فهي كحرفي الاستفهام وحروف التنبيه والتحضيض وغيرها من الحروف العواطف، لا تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها.

٢ - الأسماء المبنية

الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يُبنى منها ما أشبه الحرف كما قدّمنا، وهو الفاظٌ محصورة.

والأسماء المبنية على نوعين: نوع يُلازم البناء، ونوع يُبنى في بعض الأحوال.

المُلازم للبناء من الأسماء

مما يلازم البناء من الأسماء الضمائر وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الكناية، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات^(١).

ومنه «لَدَى وَلَدُنْ وَالآنَ وَأَمْسِ وَقَطُّ وَعَوْضُ»، من الظروف.

و«قَطُّ» ظرفٌ للزمان الماضي على سبيل الاستغراق. و«عَوْضُ» ظرفٌ للزمان المستقبل كذلك، فهو بمعنى «أبداً»، تقول «ما فعلتُه قَطُّ، ولا أفعله عَوْضُ» أي لا أفعله أبداً.

ومنه الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة، كحيثُ وإذ وإِذَا وَمِذ وَمُنْذُ، إن جُعلا ظرفين.

(١) قد سبق الكلام عليها كلها في الجزء الأول من هذا الكتاب، فراجعها. أما أسماء الشرط فقد مرّ بك شرحها في هذا الجزء.

فحيث ، ملازمة للإضافة إلى الجملة ، فإن أتى بعدها مفردٌ رفع على أنه مبتدأٌ ونوي خبره ، نحو : « لا تجلس إلا حيث العلم » أي : حيث العلم موجودٌ .

و«مذ ومنذ» : معناهما إما ابتداء المدة ، نحو : «ما رأيتك مذ يوم الجمعة» ، وإما جميعها ، نحو : «ما رأيتك منذ يومان» . والاسم بعدهما مرفوعٌ على أنه فاعلٌ لفعل محذوف ، والتقديرُ : «مذ كان يوم الجمعة» ، ومنذ كان يومان» (وكان هنا تامة لا ناقصة) . فإن جررت بهما كانا حرفي جرٍّ ، وليسا بظرفين .

و«إذ» ظرفٌ لما مضى من الزمان «وإذا» : ظرفٌ للمستقبل منه . وهما مضافان أبداً إلى الجمل ، إلا أن «إذ» تُضاف إلى كلتا الجملتين ، و«إذا» لا تُضاف إلى الجملة الفعلية .

ومنه المركبُ المزجي ، الذي تضمنَ ثانيه معنى حرف العطف ، أو كان مختوماً بكلمة «ويهِ» . فالأول : كأحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ ، إلا اثنيَ عَشَرَ ، ونحو : «وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ^(١)» ، وهو جاري بَيْتَ بَيْتٍ ، والأمرُ بَيْنَ بَيْنٍ ، وآتيكَ صباحَ مساءً وتفرَّقَ العدوُّ شَذَرًا مَذَرًا . وهو مبنيٌّ على فتح الجزئين . والثاني نحو : «جاءَ سيبويه ، ومررتُ بسيبويه» .

وحرفُ التعريفِ والإضافة لا يُخلَّان ببناءِ العددِ المركبِ . كالأحد عشرَ وخمسةَ عَشَرَ .

(وما لم يكن منه متضمناً معنى حرف العطف ، ولا مختوماً بويه ، كان

(١) أي في حيرة واختلاط وشدة لا محيص لهم عنها ولا مفر . والحيص في الأصل : العدول والانحراف . يقال : «حاص عنه يحيص حيصاً وحيوصاً وحيصاناً» : إذا عدل عنه وحاد ، والبيص في الأصل : الشدة والضيق . ومنه قول سعيد بن جبیر : «أثقلتُم ظهره . وجعلتم عليه الأرض حيص بيص» أي : ضيقتم عليه .

جزؤه الثاني معرباً إعراب ما لا ينصرف ، للعلمية والتركيب المزجي . أما
جزؤه الأول فيبنى على الفتح : كعلبك وحضرموت وبختنصر . ما لم يكن
آخره ياء فيبنى على السكون . كمعد يكرب . فإن ختم بويه كسيويه ، بني
جزؤه الأول على الفتح والثاني على الكسر ، كما تقدم).

(وأما اثنا عشر فجزؤه الأول معرب إعراب المثني . بالألف رفعاً وبالياء
نصباً وجرراً وجزؤه الثاني مبني على الفتح أبداً ، ولا محل له من الإعراب .
فهو بمنزلة النون من المثني) .

ومنه ما كان على وزن «فعال» علماً لأنثى . كحذام ورقاش أو شتماً
لها . كياخبث ويا كذاب . وهو مبني على الكسر تشبيهاً له بما كان على هذا
الوزن من أسماء الأفعال . كنزال وحذار . وكما أشبهه في الوزن ، أشبهه في
العذل أيضاً : فخبث : معدولة عن خبيثة ، وكذاب : معدولة عن كاذبة .
كما أن «نزال» معدولة عن أنزل ، ، و«حذار» عن احذر . ونذر أن يستعمل
ما كان على وزن «فعال» في شتم الأنثى إلا مع النداء .

ما لا يلزم البناء من الأسماء

من الظروف ما لا يلزم البناء . فهو يبنى في بعض الأحوال ، ويعرب
في بعض . وذلك : كقبل وبعد ودون وأول والجهات الست .

فما قُطِعَ منها عن الإضافة لفظاً ، لا تقديراً (بحيث لا يُنسى المضاف
إليه) بني على الضم ، نحو : «لله الأمر من قبل ومن بعد» ونحو : «جلست
أمام ، ورجعت إلى وراء» .

وما أضيفَ منها لفظاً ، أعرب ، نحو : «جئت قبل ذلك ، وجلستُ أمام

المنبر» .

وما عَرِيَّ منها عن الإضافة لفظاً وتقديراً (بحيث يُنسى المضافُ إليه لأنه لا يتعلّق به غَرَضٌ مخصوصٌ) اعرب ، نحو : « جئتُ قَبْلاً ، وفعلتُ ذلك من بعدٍ » .

يلحقُ بهذه الظروف «حَسْبُ» عند قطعهِ عن الإضافة نحو : «هذا حَسْبُ» أي : «حَسْبِي» ، بمعنى يكفيني . وقد تُزادُ الفاءُ عليه تزييناً للفظ ، نحو : «الكتابُ سَميري فَحَسْبُ» أي : هو يكفيني عن غيره . وهو مبني على الضمِّ .

ويلحقُ بها أيضاً «غَيْرُ» بعد النفي ، نحو : فعلتُ هذا لا غيرُ» ، أو «ليسَ غيرُ» . وهي مبنيٌ على الضمِّ أيضاً .

٣ - أنواع إعراب الاسم

أنواعُ إعرابِ الاسمِ ثلاثةٌ : رفعٌ ونصبٌ وجَرٌّ : وعلامةُ الإعرابِ فيه إما حركةٌ أو حرفٌ . والأصلُ فيه أن يُعربَ بالحركات .

المُعربُ بالحركات من الأسماء

المُعربُ بالحركة من الأسماءِ ثلاثةٌ أنواعٌ : الاسمُ المفردُ ، وجمعُ التكسير ، وجمعُ المؤنثِ السالمِ .

وهي تُرفعُ بالضمّة ، وتنصبُ بالفتحة ، وتجرُّ بالكسرة ، إلا جمعُ المؤنثِ السالمِ ، فيُنصبُ بالكسرة بدلَ الفتحةِ نحو : «أكرمتُ الفتياتِ المجتهداتِ» والاسمُ الذي لا ينصرفُ ، فيجرُّ بالفتحة . بدلَ الكسرة ، نحو : «ما الفقيرُ القانعُ بأفضلَ من الغني الشاكرِ» .

والحركاتُ تكونُ ظاهرةً على آخرِ الاسمِ ، إن كان صحيحَ الآخرِ ، غير مضافٍ إلى ياءِ المتكلمِ ، نحو : «الحقُّ منصورٌ» .

فإن كان معتل الآخر بالألف ، تُقدَّر على آخره الحركاتُ الثلاثُ
للتعذر ، نحو: «إن الهدى مُنى الفتى» .

وإن كان معتل الآخر بالياء تُقدَّر على آخره الضمة والكسرة ، نحو:
«حكَم القاضي على الجاني» أما الفتحة فتظهرُ على الياءِ لخفتها ، نحو:
«أجيبوا الداعي إلى الخير» .

الاسم الذي لا ينصرفُ

الاسمُ الذي لا يُنصرفُ (ويُسمَّى الممنوعَ من الصرفِ أيضاً): هو ما لا
يجوزُ أن يلحقهُ تنوينٌ ولا كسرةٌ . كأحمدَ ويعقوبَ وعطشانَ .

وهو على نوعين : نوعٌ يُمنعُ لسببٍ واحد ، ونوعٌ يُمنعُ لسببين .

فالممنوع من الصَّرفِ لسببٍ واحد : كلُّ اسمٍ كان في آخره ألفُ
التأنيث الممدودةُ : كصحراءَ وخذراءَ وذكرياءَ وأنصباءَ . أو ألفُ المقصورةُ .
كجُبلى وذكري وجرحى . أو كان على وزنٍ منتهى الجموع كمساجدَ ودراهمَ
ومصابيحَ وعصافيرَ .

(ولا يشترط فيما كان على وزنٍ منتهى الجموع أن يكون جمعاً . بل كل
اسم جاء على هذه الصيغة - وإن كان مفرداً - فهو ممنوع من الصرف : كسراويل^(١)
وطباشير وشراويل^(٢) .

والممنوع من الصَّرفِ لسببين إما عَلَمٌ وإما صِفةٌ .

(١) سراويل اسم مفرد مؤنث ، وقد يذكر ، ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه ، وأنكر
ابن مالك عليه ذلك . وجمعه «سراويلات» ، وهو اسم أعجمي معرب وقيل بل هو عربي جمع
سروال وسراولة .

(٢) شراويل : علم على رجل . فمن قال أنه عربي منعه من الصرف لكونه على وزنٍ منتهى
الجموع ومن قال أنه أعجمي منعه للعلمية والعجمة ، منضمّاً إليها صيغة منتهى الجموع .

العَلْمُ الممنوعُ من الصَّرْفِ

ويُمنعُ العَلْمُ من الصَّرْفِ في سبعة مواضع :

(١) أن يكون عَلِماً مؤنثاً . سواءً أكان مؤنثاً بالتاء : كفاطمة وعزة وطلحة وحمزة ، أم مؤنثاً معنوياً : كسعاد وزينب وسقر ولطى . إلا ما كان عربياً ثلاثياً ساكن الوسط ، كدعد وهند وجمل ، فيجوز منعه وصرفه والأولى صرفه . إلا أن يكون منقولاً عن مُذكر ، كأن تُسميَ امرأة بقميس أو سعد ، فإنك تمنعه من الصَّرْفِ وجوباً ، وإن كان ساكن الوسط . فإن كان الثلاثي الساكن الوسط أعجمياً ، وجب منعه : كماه وجور وجمص وبلخ ونيس^(١) وروز^(٢) .

وإذا سميتَ مذكراً بنحو : «سعاد وزينب وعناق»^(٣) وعقرب وعنكبوت» من الأسماء المؤنثة وضعاً، الزائدة على ثلاثة أحرف، منعه من الصَّرْفِ، للعلمية والتأنيث الأصلي . فإن كان على ثلاثة أحرف، كدعد وعُتق، صرفته . وإن كان التأنيث عارضاً ، كدلال ورباب ووداد، أعلاماً لأنثى ، منعتها من الصَّرْفِ . فإن سميتَ بها مذكراً صرفتها ، لأنها في الأصل مذكَّرات . فالدلال والوداد : مصدران . والرباب : السحاب الأبيض ، وبه سُميت المرأة^(٤) . أما إن سميتَ مذكراً بصفة من صفات المؤنث الخالية من التاء ، فإنك تصرفه ، كأن تسميَ رجلاً : مُرضعاً أو مُثمماً^(٥) . والكوفيون يمنعونه من الصَّرْفِ .

(١) هذه الخمسة أسماء بلاد .

(٢) روز : اسم امرأة .

(٣) العناق ، بفتح العين : الأنثى من أولاد المعز .

(٤) الرباب أيضاً : من آلات الطرب التي يضرب بها .

(٥) المثمم : من تجمع اثنين في بطن : يقال منه أنامت المرأة . والولدان توأمان وكل واحد منهما توأم الآخر .

وأسماء القبائل مؤنثة . ولك فيها وجهان : منعها من الصرف ، باعتبار أنها أعلام لمؤنثات ، نحو: «رأيتُ تميم»، تعني القبيلة ، ولك صرفها ، باعتبار أن هناك مضافاً محذوفاً نحو: «رأيتُ تَمِيماً» . تعني بني تميم . فحذت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه فإن قلت : «جاء بنو تميم» صرفت تميماً قولاً واحداً . لأنك تعني بتميم أبا القبيلة لا القبيلة نفسها .

وما سُميَ به مما يُجمعُ بالألفِ والتاء : كعَرَفاتٍ وأذرعاتٍ جاز منعه من الصرف ، وجاز صرفه وإعرابه كأصله ، وهو الأفضح .

وما كان على وزن «فعالٍ» علماً لمؤنثٍ ، كحذامٍ وقَظامٍ وِرَقاشٍ ونَوارٍ فأهل الحجاز يبنونه على الكسر ، في جسيع أحواله فيقولون : قالت حَذامٍ ، وسمعتُ حَذامٍ ، ووعيتُ قولَ حَذامٍ . قال الشاعر :

إذا قالت حَذامٍ فَصَدَّقْوها فإنَّ القولَ ما قالت حَذامٍ

وبنو تميم يمنعونه من الصِّرفِ للعلمية والتأنيث، فيقولون: «قالت حَذامٍ»، وسمعتُ حَذامٍ ، ووعيتُ قول حذامٍ .

(ومن العلماء من يمنعه للعلمية والعدل، باعتبار عدل هذه الأسماء عن حاذمة وفاطمة وراقشة ونائرة، ومنعها للعلمية والتأنيث أولى).

(٢) أن يكونَ علماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف : كإبراهيم وأنطون وإنما يُمنعُ إذا كانت علميته في لغته . فإن كان في لغته اسمَ جنسٍ ، كلجامٍ وفِرندٍ ونحوهما مما يُستعملُ في لغته علماً ، يصرفُ إن سميتَ به .

وما كان منه على ثلاثة أحرفٍ صرفٍ ، سواءً أكان مُحركَ الوَسَطِ ، نحو لَمَكٍ^(١) ، أم ساكنه ، كَنوحٍ وجُولٍ وجاكٍ .

(١) لمك : هو ابن متوشلح بن نوح .

(وقيل : ما كان محرك الوسط يمنع ، وما كان ساكنه يصرف ، وقيل : ما كان ساكنه يصرف ويمنع . وليس بشيء : والصرف في كل ذلك هو ما اعتمده المحققون من النحاة) .

(٣) أن يكون علماً موازناً للفعل . ولا فرق بين أن يكون منقولاً عن فعل ، كَيْشْكُرَ وَيَزِيدَ وَشَمَّرَ^(١) . أو عن اسمٍ على وزنه ، كدُئِلَ^(٢) وإِسْتَبْرَقَ وأَسْعَدَ ، مُسَمًى بها .

والمعتبر في المنع إنما هو الوزن المختصُّ بالفعل ، أو الغالب فيه . أمَّا الوزنُ الغالبُ في الاسم ، الكثيرُ فيه . فلا يُعتبرُ ، وإن شاركه فيه الفعلُ . وذلك : كأن يكون على وزن «فَعَلَّ» : كَحَسَنٍ وَرَجِبٍ . أو «فَعِلَّ» : كَكَتِفٍ وَخَصِرٍ . أو «فَعُلَّ» : كَعَضُدٍ . أو «فَاعِلٍ» كصَالِحٍ . أو «فَعَلَّلَ» : كَجَعْفَرٍ . فإن سميت بما كان على هذه الأوزان انصرف .

والمراد بالوزن المختصُّ بالفعل : أن يكون لا نظير له في الأسماء العربية وإن وجد فهو نادر لا يعبأ به . فمثل «دُئِلَ» هو على صيغة الماضي المجهول . لكنه نادر في الأسماء . فلم تمنع ندرته أن يكون هذا الوزن من خصائص الفعل : ويندرج فيه ما جاء على صيغة الماضي الثلاثي المجهول ، الذي لم يعل ولم يدغم^(٣) : كدئِلَ وكأن تسمي رجلاً «كتب» ، وكل صيغ الأفعال المزيد فيها^(٤) ، معلومة ومجهولة . إلا ما جاء على وزن الأمر من صيغة

(١) شمر : اسم فرس واسم قبيلة .

(٢) دئِلَ اسم قبيلة منها أبو الأسود التؤلي . والدئِلُ في الأصل : ابن أوى ، والدئب ، ودوية تشبه ابن عرس .

(٣) فإن أعل ، كأن تسمي رجلاً بقيل . مجهول «قال» ، أو أدغم . كأن تسمي رجلاً برد ، مجهول «رد» صرفتهما على أرجح أقوال النحاة . لفقد الوزن بالإعلال أو الإدغام . فصارا إلى الأوزان التي تغلب على الأسماء .

(٤) أما الصيغ المجردة عن الزيادة ، فمنها ما يغلب في الفعل ، ومنها ما يغلب في الاسم ، كما سيأتي :

«فاعل يفاعل»: كصالح ، علما . فإنه على وزن «صالح» فعل أمر^(١) . فما جاء من الأعلام على وزن مختص بالفعل ، منعتة من الصرف .

والمراد بالوزن الذي يغلب في الفعل : أن يكون في الأفعال أكثر منه في الأسماء . فغلبته في الفعل جعلته أحق به من الاسم وأولى . ويندرج فيه ما جاء على صيغة الأمر من الثلاثي المجرد . كأن تسمي رجلاً «إئثمدا»^(٢) أو «اصبع» أو «أبلم»^(٣) . فإنها موازنة لقولك : «إجلس واقتح وانصر» وما كان على صيغة المضارع المعلوم من الثلاثي المجرد ، مما أوله حرف زائد من أحرف المضارعة مثل : «أحمد ويشكر وتغلب» أعلاماً فما جاء من الأعلام على وزن يغلب في الفعل ، منعتة من الصرف أيضاً .

فائدة

(١) إن ما جاء على وزن الفعل ، مما سميت به ثلاثة أنواع : نوع منقول عن اسم : كدئثل واستبرق . ونوع منقول عن صفة : كأحمر وأزرق . ونوع منقول عن فعل : كيشكر ويزيد . وكلها يشترط في منعها من الصرف أن تكون على وزن يختص بالفعل أو يغلب فيه ، كما تقدم . ومن العلماء كعيسى بن عمر - شيخ الخليل وسيبويه - ومن تابعه ، من يمنع العلم المنقول عن فعل مطلقاً ، وإن جاء على ما يغلب في الأسماء . كأن تسمي رجلاً : «كتب» ، أو حمداً أو ظرفاً أو حوقلاً . ويصرف ما عداه من المنقول عن اسم : كرجب أو عن صفة : كحسن . وما قوله ببعيد من الصواب . وإن

(١) وزن «فاعل» بكسر العين ، من الوزن الكثير في الأسماء الغالب فيها . لذلك تنصرف الأعلام التي جاءت على هذا الوزن .

(٢) الإئثمدا ، بكسر الهمزة وسكون الثاء وكسر الميم : حجر الكحل .

(٣) الأبلم ، بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام : بقلة لها قرون كالباقلی ، وورق شجرة تسمى «البقل» ، بضم فسكون .

خالفه الجمهور . وفي مقدمتهم تلميذه سيويه . لأن النقل عن الفعل ليس كالنقل عن اسم او صفة . فهو قوة له في منعه من الصرف .

(٢) العلم المنقول عن فعل ، يجوز أن تعامله معاملة الأسماء الممنوعة من الصرف فترفعه بالضممة ، وتنصبه وتجره بالفتحة . ويجوز أن تعامله معاملة الجملة المحكية . فإن روعي في أصل النقل . أنه منقول من الفعل مجرداً عن ضميره ، يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وهذا هو الأكثر في الأفعال المنقولة . فتقول : «جاء يشكر وشمر ، ورأيت يشكر وشمر ، ومررت بيشكر وشمر» . وإن كان مراعى فيه أنه منقول عن الجملة . أي عن الفعل مضمراً فيه الفاعل ، يعرب إعراب الجملة المحكية^(١) فتبقيه على حاله من الحركة أو السكون ، رفعاً ونصباً وجرأً . لأنه نقل عن جملة محكية . فيحكى على ما كان عليه . فإن سميت رجلاً «يكتب أو استخراج» ، باعتبار أن كل واحد منهما جملة مشتملة على فعل وفاعل مضمّر ، قلت : جاء يكتب واستخرج» ورأيت يكتب واستخرج ، ومررت ب يكتب واستخرج» .

وعليه قوله :

نبئت أخوالي ، بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد^(٢)
وهذا يجري مع المنقول عن فعل يغلب وزنه في الأسماء قولاً واحداً .
لأن إعرابه إعراب المحكي ، لا إعراب ما لا ينصرف . وعليه فتقول فيمن

(١) راجع إعراب المحكي في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٢) نبئت ماض مجهول . ونبأ من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ، كما علمت في الجزء الأول ص ٢ . والتاء نائب الفاعل ، وهو مفعوله الأول ، وأحوالي : مفعوله الثاني . وبني بدل منه مفعوله الثالث جملة «لهم فديد» من المبتدأ والخبر . أي : نبئت اخوالي لهم فديد . وعلينا : متعلق بالخبر . وظلما : مصدر في موضع الحال ، لأنه مؤول بظالمين . والفديد : الصوت والصراخ والجلبة . يقال : فد يفد فديداً : إذا صوت . ورجل فداد : شديد الصوت . وتزيد هذا : هو تزيد بن حلوان . او قبيلة معروفة تنسب إليها البرود التزيدية . وهو بالتاء المنقوطة من فوق . هذا ما صوبه ابن يعيش في شرح المفصل . والنحاة يروونه بالياء المثناة من تحت .

سميته : كتب ، منقولاً إلى العلمية مع ضميره ، « جاء كتب ، ورأيت كتب ، ومررت بكتب » .

(٣) ما كان مبدوءاً بهمزة وصل : من الأفعال التي سميت بها ، فإنك تقطع همزته بعد نقله إلى العلمية . لأنه يلتحق بنظائره من الأسماء بعد التسمية به . فإن سميت بانصرف واستخرج ونحوهما ، قلت : « جاء انطلق واستخرج » ، بقطع الهمزة . أما الأسماء المسمى بها ، كانطلاق واستخراج ، فلا تقطع همزتها بعد التسمية بها ، بل تبقى على حالها . لأن نظيرها من الأسماء همزته موصولة .

(٤) (١) أن يكون علماً مُركباً تركيب مزج ، غير مختوم بويه^(٢) كعلبك وحضرموت ومعدني كرب وقالي قلا .

(٥) أن يكون علماً مزيداً فيه الألف والنون : كعثمان وعمران وغطفان .

(٦) أن يكون علماً معدولاً : بأن يكون على وزن «فعل» . فيُقَدَّرُ معدولاً على وزن «فاعل» . وذلك كعمر وزفر وزحل وتعل . وهي معدولة عن عامر وزافر وزاحل وثاعل .

وهذا العدل تقديري لا حقيقي . وذلك إن النحاة وجدوا الأعلام التي على وزن «فعل» غير منصرفة ، وليس فيها إلا العلمية . وهي لا تكفي وحدها في منع الصرف فقدروا أنها معدولة عن وزن «فاعل» ، لأن صيغة «فعل» وردت كثيراً محولة عن وزن فاعل : كغدر وفسق بمعنى غادر وفاسق) .

وما سُمعَ منصرفاً ، مما كان على هذا الوزن ، كأدب ، لم يُحكَمَ بعدله . وقد أحصى النحاة ما سُمعَ من ذلك غير مُنصرفٍ فكان خمسة عشر

(١) أي : الرابع من المواضع السبعة التي يمنع العلم فيها من الصرف .

(٢) فإن ختم بها كان مبنياً على الكسر ، كما سبق بالكلام على الأسماء المبنية .

عَلَمًا . وهي : عَمْرٌ وَزَفْرٌ وَرُحْلٌ وَثَعْلٌ وَجُشْمٌ وَجُمَحٌ وَقُرْحٌ وَدَلْفٌ وَعُصْمٌ وَجُحَى
وَيُلَعٌ وَمُضْرٌ وَهَبْلٌ وَهَذَلٌ وَقُثْمٌ « وعدها السيوطي في « همع الهوامع » أربعة
عشر ، بإسقاط « هذل » .

ويُلْحَقُ بها « جُمَعٌ وَكُتَعٌ وَبُصَعٌ وَبُتَعٌ » . وهي أسماء يؤكد بها الجمع
المؤنث ، نحو : « جاءت النساء جُمَعٌ وَكُتَعٌ وَبُصَعٌ وَبُتَعٌ » أي : جميعهن ،
« رأيتهن جُمَعٌ وَكُتَعٌ وَبُصَعٌ وَبُتَعٌ » و« مررتُ بهن جُمَعٌ وَكُتَعٌ وَبُصَعٌ وَبُتَعٌ » . فهي
ممنوعة من الصرفِ للتعريفِ وللعدلِ .

(أما كونها معرفة ، فبدليل أنها تؤكد بها المعرفة . كما رأيت . وتعريفها
هو بالإضافة المقدرة إلى ضمير المؤكد ، إذ التقدير «جاء النساء جميعهن» .
وأما كونها معدولة ، فلأن مفردا جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء . فحقها أن
تجمع على «جمعاء وكتعاوات الخ» . لأن ما كان على وزن «فعلاء» اسماً ،
فحقه أن يجمع على «فعلاوات» : كصحراء وصحراوات . ولكنهم عدلوا بها
عن «فعلاوات» إلى «فعل» .)

ومما جاء غير مصروفٍ للتعريفِ والعدلِ ، « سَحَرَ » مجرداً من الألفِ
واللامِ والإضافة مُراداً به سَحَرٌ يومٍ بعينه . وإن كان كذلك فلا يكون إلا
ظرفاً : كجئتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ .

(أما كونه معرفة ، فلأنه أريد به معين . وأما كونه معدولاً ، فإنه معدول
عن «السحر» بالألف واللام . فإن التقدير «جئت يوم الجمعة السحر» .)

(٧) أن يكون عَلَمًا مَزِيدًا في آخره أَلْفٌ لِلإلحاق : كَأرطى وَذِفْرَى ، إذا
سَمِيَتْ بها . وألفها زائدةٌ للإلحاقِ وزنهما بجعفر .

الصِّفَةُ الممنوعة من الصَّرْفِ

تمنعُ الصِّفَةُ من الصَّرْفِ في ثلاثة مواضع :

(١) أن تكون صفةً أصليةً على وزن «أفعل» : كأحمرَ وأفضل .

ويشترطُ فيها ألا تُؤنثَ بالتاء ، فإن أُنثت بها لم تمنع كأرملٍ ، فإن مؤنثه أرملةٌ . والأرملُ الفقير .

(فإن كانت الوصفية عارضة لاسم على وزن «أفعل» لم تمنع من الصَّرف . وذلك كأربع وأرب في قولك : «مررت بنساء أربع ورجل أرب» . فأربع في الأصل اسم للعدد ، ثم وصف به ، فكأنك قلت : بنساء معدودات بأربع . وأرب للحيوان المعروف . ثم أريد به معنى الجبان والذليل ، فالوصف بهما عارض ، ومن ثم لم يؤثر في منعهما من الصَّرف) .

وإن كانت الاسمية عارضة للصفة لم يضر عروضها ، فتبقى ممنوعة من الصَّرف - كما لم يضر عروض الوصفية للاسم ، فيبقى منصرفاً . وذلك كأدهم - للقيد - وأسود - للحية - وأرقم - للحية المنقطة - وأبطح - للمسيل فيه دقيق الحصى وأجرع - للرملة المستوية لا تنبت شيئاً . فهي ممنوعة من الصَّرف ، وإن استعملت استعمال الأسماء ، لأنها صفات ، فلم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها من الاسمية ، كما لم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها على ما سبق من الوصفية وبعضهم يعتد باسميتها الحاضرة فيصرفها وأما «أجدل» - للصقر - و«أخيل» - لطائر ذي خيلان^(١) - و«أفعى» للحية ، فهي منصرفة في لغة الأكثر . لأنها أسماء في الأصل والحال . وبعضهم يمنعها من الصَّرف لامحاً فيها معنى الصفة . وهي القوة في أجدل : والتلون في أخيل ، والإيذاء في أفعى .

(١) الخيلان : بكسر الخاء : جمع خال ، وهو نقطة سوداء تكون في الجسم تخالف لونه والأخيل مختلف لونه بالبياض والسواد ، لذلك سمي بالأخيل . وهو طائر مشوم عندهم .

وعليه قول الشاعر :

كأن العُقيلين ، حين لقيتهم ، فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

وقول الآخر :

ذريني وعلمي بالأمر وشيمتي فما طائري يوماً عليّ بأخيلاً^(١)

(٢) أن تكونَ صفةً على وزنِ «فَعْلانَ» كعَظشانَ وسكرانَ . ويشترط في

منعها أن لا تُؤنثَ بالتاءِ . فإن أُسِّتْ بها لم تمتنع :

كسَيْفانٍ - وهو الطويلُ - ومَصانٍ - وهو اللثيمُ - وندمان - وهو النديمُ^(٢) لأنَّ مؤنثها سيفانةٌ ومَصانةٌ وندمانَةٌ .

وقد أحصوا ما جاء على وزن «فَعْلانَ»، مما يؤنث على «فَعْلانة»، فكان

ثلاث عشرة صفة ، وهي : «ندمانٌ» ، للنديم ، و«حَبْلانٌ» ، للعظيم البطن

و«دخنانٌ» ، لليوم المُظلم ، و«سَيْفانٌ» للطويل ، و«صَوْجانٌ» ، لليابس الظهر

من الدوابِّ والناس ، و«صَيْحانٌ» لليوم الذي لا غيمَ فيه ، و«سَخنانٌ» ، لليوم

الحارَّ ، و«موتانٌ» ، للضعيف الفؤاد البليد ، و«عَلانٌ» ، للكثير النسيان ،

و«فشوانٌ» ، للدقيق الضعيف ، و«نصرانٌ» ، لواحد النصاري ، و«مَصانٌ» ،

للثيم ، و«أليانٌ» ، لكبير الألية . فهذه كلها منصرفةٌ ، لأنها تُؤنثُ بالتاءِ . وما

عداها فممنوعٌ ، لأنَّ مؤنثه على وزنِ «فَعْلَى» كخَضبانَ وِغَضبى ، وعَظشانَ

وعَظشى ، وسكرانَ وسكرى ، وِجوعانَ وِجوعى . وأما نحو : «أرونانٌ» - وهو

الصعب من الأيام - فمنصرف لأمرين : الأوَّلُ لأنه ليس على وزنِ «فَعْلانَ» ،

(١) يقول : إن طائره ليس بالطائر المشثوم . وضرب مثلاً لذلك بالأخيل . يريد أنه لا يتشام . فهو يمضي لما يريد لا يتطير من شيء .

(٢) إذا كان ندمان بمعنى النديم - من الندامة . وهي المحادثة والمكالمة ، صرف لأن مؤنثه ندمانه . وإن كان بمعنى النادم - من الندم - فهو غير منصرف ، لأن مؤنثه ندمى لا ندمانة .

والثاني لأنه يؤنث بالتاء ، فيقال : «يومٌ أرونانٌ ، ولياةٌ أرونانةٌ » ، أي صعبة شديدة .

(٣) أن تكون صفةً معدولةً ، وذلك بأن تكون الصفةً معدولة عن وزن آخر . ويكون العدلُ مع الوصفِ في موضعين :

الأولُ : الأعدادُ على وزن « فُعَالٌ أو مَفْعَلٌ » : « كأحَادٌ وَمَوْحَدٌ ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى ، وَثَلَاثٌ وَمَثَلْثٌ ، وَرُبَاعٌ وَمَرَبَعٌ .

(وهي معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين الخ ، فإذا قلت : «جاء القوم مثنى » ، فالمعنى انهم جاءوا اثنين اثنين . وقد قالوا : أن العدل في الأعداد مسموع عن العرب إلى الأربعة . غير أن النحويين قاسوا ذلك إلى العشرة ، والحق أنه مسموع في الواحد والعشرة وما بينهما) .

الثاني : أُخْرٌ ، في نحو قولك : «مررتُ بنساءٍ أُخَرَ» قال تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ . وهي جمع أُخْرَى ، مُؤنَّثٌ أُخْر . وأخر (بفتح الخاء) اسم تفضيلٍ على وزنِ «أفْعَلٌ» بمعنى مغاير . وكان القياسُ أن يُقالَ : «مررتُ بنساءٍ أُخَرَ» كما يقالُ : «مررتُ بنساءٍ أَفْضَلَ» - بإفرادِ الصفة وتذكيرها - لا «بنساءٍ أُخَرَ» ، كما لا يقالُ : «بنساءٍ فُضِّلَ» ، لأنَّ أفْعَلَ التفضيلِ ، إن كان مُجرِّداً من «أل» والإضافة لا يُؤنث ولا يُثني ولا يجمعُ .

(وقد علمت في مبحث اسم التفضيل ، في الجزء الأول ، أنه إن كان مجرداً من «أل» والإضافة وجب استعماله مفرداً مذكراً ، وإن كان موصوفه مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً ، سواء أريد به معنى التفضيل أو لا . كما هي الحال هنا . تقول : أخلاقك أطيب ، وآدابك أرفع ، وشمائلك أحلى » أما آخر فعدلوا به عن هذا الاستعمال ، فقد استعملوه موافقاً للموصوف . فقالوا : «آخر وأخران وآخرون ، وأخرى وأخريان وأخر». على خلاف القياس ، وكان

القياس أن يقال آخر للجميع . فالعدل به عن القياس إحدى العلتين في منعه من الصرف . وإنما اختصت «آخر» في جعل عدلها مانعاً من الصرف . لأن آخر ممنوع منه لوزن الفعل . وأخرى لألف التأنيث . وآخران وأخريان وآخرون معربة بالحرف .

واعلم أنه لم يسمع شيء من الصفات التي جعلت على وزن «فعل» ممنوعاً من الصرف إلا «آخر» فقدروا فيها العدل . ليكون علة أخرى مع الوصفية).

حكم الاسم الممنوع من الصرف

حكم الاسم الممنوع من الصرف أن يمنع من التثنية والكسرة ، وأن يُجرَّ بالفتحة نحو : «مررت بأفضل منه» ، إلا إذا سبقتهُ «أل» أو أضيف ، فيجرُّ بالكسرة ، على الأصل ، نحو : «أحسنت إلى الأفضل أو إلى أفضل الناس» .

وقد يُصرف (أي : ينونُ ويُجرُّ بالكسرة) غير مسبوقةً بأل ولا مضافاً ، وذلك في ضرورة الشعر : كقول السيدة فاطمة بنت الرسول ترثي أباها ، صلى الله عليه وآله وسلم :

ماذا على مَنْ شَمَّ تُربة أحمدٍ
أن لا يَشَمَّ^(١) مدى الزمانِ غواليا^(٢)

(١) يشم ؛ بفتح الشين ، من باب «علم يعلم» . هذه هي اللغة الفصحى ، وفيه لغة أخرى وهي ضم الشين ، من باب «رد يرد» .
(٢) الغوالي ؛ جمع غالية . وهي أخلاط من الطيب .

والمنقوصُ المستحقُّ المنعُ من الصرف ، كجوار^(١) وغواشٍ^(٢) تُحذفُ
ياؤُهُ رفْعاً وجرّاً ، وينوّنُ ، نحو : «جاءت جوارٍ ، ومررتُ بجوارٍ» . ولو سميتُ
امراًً بناجٍ ، قلتُ : «جاءت ناجٍ ، ومررتُ بناجٍ» .

ويكون الجر بفتحِ مقدرةٍ على الياء المحذوفة ، كما يكونُ الرفعُ بضمّة
مقدّرة عليها كذلك . أما في حالة النصبِ ، فتثبت الياءُ مفتوحة نحو : «رأيتُ
جوارِيً وناجِيً» .

وقد جاء في الشعر إثباتُ يائه ، في حالة الجرِّ ، ظاهرةً عليها الفتحةُ
كقول الفرزدق :

فلو كان عبدَ الله مولى ، هجوتهُ

ولكنَّ عبدَ الله مولى موالياً^(٣)

ومن النحاة من يثبتُ ياءَ المنقوصِ الممنوع من الصرف ، إذا كان
علماً ، في أحواله الثلاثة . فيقولُ : «جاءت ناجي ، ورأيتُ ناجيً ، ومررتُ
بناجي» .

واعلم أن تنوين المنقوص ، المستحق المنع من الصرف ، إنما هو
تنوينُ عَوْضٍ من الياءِ المحذوفة ، لا تنوين صرف كتنوين الأسماء المنصرفة
لأنه ممنوع منه .

(١) الجوارِي : جمع جارِيَة أيضاً ، وهي الفتية من النساء سميت بذلك لخفتها وكثرة جريها .
والجارِيَة أيضاً : اسم فاعل من جرى يجري . والجوارِي أيضاً : السفن لأنها تجري فوق
الماء .

(٢) الغواشي : الظلمات ، من غشي الليل - بكسر الشين - إذا أظلم . والمفرد غاشية . وهي
أيضاً : اسم فاعل من غشي المكان : إذا أتاه ، وغشيه الأمر : إذا غطاه .

(٣) المولى : العبد الرقيق . ويطلق أيضاً على السيد وابن العم . وكان حقه أن يقول : «ولكن عبد
الله مولى موالٍ» بحذف يائها وتنوينها تنوين العوض .

فوائد

(١) أجاز بعضهم صرف ما حقه أن يمنع ، مطلقاً في نظم أو نثر . وهي لغة حكاها الأخفش وقال : كأنها لغة الشعراء . لأنهم اضطروا إليه في الشعر ، فجرى على ألسنتهم ذلك في الكلام . ولا ريب أنها لغة ضعيفة ، لا يلتفت إليها .

(٢) إذا عرض للعلم الممنوع من الصرف التنكير ، كأن يراد به واحد لا بعينه ممن سمي به فإنه ينصرف ، نحو : (جاءني عمرٌ من العمرين ، وفاطمةٌ من الفاطمات ، وإبراهيمٌ من الإبراهيمين ، وأحمدٌ من الأحمدين ، وعثمانٌ من العثمانين) ، ونحو : (رب سعادٍ وعمرانٍ ويزيدٍ ويوسفٍ ومعدٍ يكربٍ لقيتُ). إلا إذا كان منقولاً عن صفة ، كمن سميتهُ أحمر ويقظان) ، فإنه لا ينصرف ، على المختار من أقوال النحاة . وهو ما ذهب إليه سيويه . لأنه قبل نقله من الوصفية إلى العلمية ، كان ممنوعاً من الصرف . فإذا فقد العلمية رجع إلى أصله من المنع ، اعتداداً بهذا الأصل ولم يفعلوا ذلك في غير الصفات الممنوعة ، لأنه بزوال العلمية ، التي هي أحد سببي المنع ، لم يبق إلا سبب واحد فلا يكفي في المنع من الصرف .

(٣) أجاز الكوفيون والأخفش وأبو علي الفارسي للشاعر أن يمنع صرف ما حقه أن ينصرف . وعليه قول الأخطل :

طَلَبَ الأزارق بالكتائب ، إذ هوت

بشبيب غائلة النفوس ، غَدورٌ^(١)

(١) الأزارق ، أصلها الأزارقة ، حذفت التاء للضرورة . وهي جمع أزرق . والأزارقة طائفة من الخوارج منسوبة إلى نافع بن الأزرق . وشبيب هذا هو رأس الأزارقة ، وهو شبيب بن يزيد الشيباني . وفي شذرات الذهب أنه شبيب بن قيس .

وقول العباس بن مرداس :

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ

يفوقان مرداسَ في مَجْمَعِ

واختاره ابن مالك . وهو الصحيح ، كما قال ابن هشام ، لكثرة ما ورد

منه .

وعن ثعلب أنه أجاز منع المنصرف مطلقاً ، في نظم أو نثر . وبعضهم خص ذلك بما كان علماً . وبعضهم أجاز صرف ما كان على صيغة منتهى الجموع . والحق الاقتصار على ما ذكرنا .

المعربُ بالحروف من الأسماء

المعربُ بالحروف من الأسماء ثلاثة أنواع : المشئى ، وجمع المذكر السالم ، والأسماء الخمسة .

فالمشئى يُرفعُ بالألف ، مثل : (أفلح المجتهدان) . ويُنصب ويجرُّ بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها مثل : (أكرمت المجتهدين ، وأحسنْتُ إلى المجتهدين) .

ومن العرب من يُلزمُ المشئى الألف ، رفعاً ونصباً وجرّاً ، وهم بنو الحارث ابن كعب ، وخثعم ، وزبيدُ وكنانة وآخرون ، فيقولون : «جاء الرجلان ، ورأيت الرجلان ، ومررت بالرجلان» . وعليه قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً

دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ ، عَقِيمٌ^(١)

(١) هابي التراب : ما ارتفع منه ودق . وهو أيضاً : تراب القبر ، وهو المراد هنا . والطعنة العقيم : هي التي لا يحتاج طاعنها إلى غيرها لنفاذها وبلوغه بها القصد وقوله : «عقيم» هو صفة لطعنة ، وحقه النصب ، لكنه قطعه عن النعنة لفظاً . وجمله خبراً لمبتدأ محذوف أي تزود منا طعنة هي عقيم .

وقول الآخر :

إِنَّ أباهَا وأبَاهَا

قد بلغا في المجد غاياتها

وحملوا على هذه اللغة قراءة من قرأ : «إِنَّ هَذَا لِسَاحِرَانِ» بتشديد
«إِنَّ» . وقرئ : «إِنَّ هَذَا» ، بتخفيفها ، «وَأَنَّ هَذَيْنِ» بتشديدها ونصب
هذَيْنِ بالياء .

وجمعُ المذكر السالم يرفع بالواو ، مثل : «أَفْلَحَ الْمُجْتَهِدُونَ» .
وينصبُ ويجرُّ بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ، مثل : «أَكْرَمْتُ
الْمُجْتَهِدِينَ ، وَأَحْسَنْتُ إِلَى الْمُجْتَهِدِينَ» .

والأسماء الخمسة هي «أَبٌ وَأَخٌ وَحَمٌّ وَفَوْ وَذُو» . وهي ترفعُ بالواو ،
مثل : «جاء أبو الفضل» ، وتنصبُ بالألف ، مثل : «أَكْرِمَ أَبَاكَ» وتُجرُّ
بالياء ، مثل : «عامل الصديق معاملة أخيك» .

وهي لا تعرب كذلك إلا إذا كانت مفردة مضافة إلى غير ياء المتكلم .
فإن كانت مثناة ، أو مجموعة ، فتعرب إعراب المثنى أو الجمع ، مثل :
«أَكْرَمَ أَبُوكَ ، وَاقْتَدِ بِصَالِحِ آبَائِكَ ، وَاعْتَصِمْ بِذَوِي الْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ» .

وإن قُطعت عن الإضافة كانت معربةً بحركات ظاهرة ، مثل : «هَذَا أَبٌ
صَالِحٌ ، وَأَكْرِمِ الْفَمَ عَنِ بَدْيِ الْكَلَامِ ، وَتَمَسَّكْ بِالْأَخِ الصَّادِقِ» .

وإن أضيفتُ إلى ياء المتكلم كانت معربة بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على آخرها ،
يمنعُ من ظهورها كسرةُ المناسبة^(١) مثل : «أَبِي رَجُلٌ صَالِحٌ ، وَأَكْرَمْتُ أَبِي ،
وَلَزِمْتُ طَاعَةَ أَبِي» .

(١) يكون ما قبل ياء المتكلم مكسوراً ، لأن الياء تناسبها الكسرة قبلها . فالكسرة التي يؤتى بها
لتناسب الياء تسمى كسرة المناسبة أو حركة المناسبة . وهي تمنع من ظهور حركات الإعراب
على آخر الكلمة .

ومن العرب من يقول في أبٍ وأخٍ وحمٍ : «هذا أبك، ورأيتُ أبك، ومررتُ بأبك». بحذفِ الآخر ، ويُعرب الاسم بحركاتٍ ظاهرة . ومنه قوله :

بأبه اقتدى عدي في الكرم
ومن يشابهُ أبه فما ظلم

ومن قال : «هذا أبك» قال في التثنية : «هذان أبان». ومن قال : «هذا أبوك» ، قال : هذان أبوان .

ومنهم من يلزم ذلك الألف ، في حالات الإعراب الثلاث ، ويُعربُهُ إعرابَ الاسمِ المقصور ، بحركاتٍ مقدّرة على الألف ، سواءً أضيفَ أم لم يُضفْ . فيقول : هذا أباً ، ورأيتُ أباً ، ومررتُ بأباً . ويقول : هذا الأبأ ، ورأيتُ الأبأ ، ومررتُ بالأبأ ، باعتبار أنه اسم مقصور . كما تقول : «هذه عصاً ، وهذه العصا» . لأن الأصل «أبو» ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما قلت في «عصاً» وأصلها : «عصو» . ومنه المثل : «مُكرهٌ أخاك لا بطلٌ»^(١) ، وقول الشاعر : «إنَّ أباهَا وأبا أباهَا . . . البيت» . ومن قال : هذا «أباً» ، قال في التثنية : «هذان أبوان» ، كما يقول : «هاتانِ عصوانِ» . يقلبُ الألف واواً .

إعرابُ الملحقي بِالْمُثَنِّيِّ^(٢)

يُعرب «اثنتانِ اثنانِ» إعرابَ المثنى .

ويُعربُ «كِلَا وَكِلْتَا» إعرابَ المثنى ، إذا أُضيفا إلى ضميرٍ ، مثل : «جاءَ الرجلانِ كلاهما والمرأتانِ كلتاها» ، ورأيتُ الرجلينِ كليهما والمرأتينِ

(١) هذا مثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه ، ولا في مقدوره القيام به .

(٢) راجع بحث المثنى والملحق به في أوائل هذا الجزء .

كَلْتَيْهِمَا ، ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كَلْتَيْهِمَا . فإن أضيفتا إلى غير الضمير أعربا إعرابَ الاسم المقصور ، بحركات مُقدَّرة على الألف رفعاً ونصباً وجرّاً ، مثل : جاءَ كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ورأيتُ كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررتُ بكلا الرجلين وكلتا المرأتين» .

وكلا وكلتا : اسمانِ مُلازمانِ للإضافة . ولفظُهما مُفردٌ ومعناهما مُثنى : ولذلك يجوزُ الإخبارُ عنهما بما يحملُ ضميرَ المفردِ ، باعتبار لفظهما ، وضميرَ المثنى باعتبار معناهما ، فنقول : «كلا الرجلين عالم ، وكلاهما عالمان» وقد اجتمعا في قول الشاعر :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِي بَيْنَهُمَا

قَدْ أَقْلَعَا ، وَكِلَا أَنْفِيهِمَا رَابِي

إلاً أن اعتبارَ اللفظِ أكثرُ ، وبه جاءَ القرآنُ الكريمُ ، قال تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهَا ﴾ ، ولم يَقُلْ : « آتتا » .

ويُعرَبُ ما سُمِّيَ به من الأسماءِ المُثناةِ إعرابَ المثنى ، لأنه ملحقٌ به ، فنقولُ : «جاءَ حسنان وزيدان ، ورأيتُ حسنين وزيدين ، ومررتُ بحسينين وزيدين» . ويجوزُ أن يلزمَ الألفُ ويُعرَبَ إعرابَ ما لا ينصرفُ ، تشبيهاً له بنحو : عمرانَ وسلمانَ » تقول : «جاءَ زيدان وحسنان ، ورأيتُ زيدانَ وحسنانَ ، ومررتُ بزيدانَ وحسنانَ» كما تقول : «جاءَ عمرانُ ، ورأيتُ عمرانَ ، ومررتُ بعمرانَ» ويكون منعه من الصرفِ للعلميةِ وزيادة الألفِ والنون .

فائدتان

(١) قال ابن هشام في المغني : وقد سئلت قديماً عن قول القائل : «زيد وعمر وكلاهما قائم . أو كلاهما قائمان» . فكتبت : إن قدر (كلاهما)

توكيداً قيل «قائمان»: لأنه خبر عن «زيد وعمرو»، وإن قدر مبتدأ، فالوجهان، والمختار الأفراد. وعلى هذا، فإذا قيل: «إن زيداً وعمراً» فإن قيل «كليهما»، قيل «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان. ويتعين مراعاة اللفظ في نحو: «كلاهما محب لصاحبه»، لأن معناه كل واحد منهما، وقوله:

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن، إذا متنا، أشد تغانياً
(٣) يؤكد بكلا المثنى المذكور. وبكلتا المثنى المؤنث، ويضافان أبداً
لفظاً ومعنى إلى اسم واحد معرفة، دال على اثنين: إما بلفظه، نحو:
«جاء كلا الرجلين» وإما بمعناه. كقول الشاعر:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجهٌ وقَبْلُ^(١)

أي: وكلا ما ذكر من الخير والشر: ولا يضافان إلى مفرد، وأما قول
الشاعر:

كلا أخي وخليلي واجدي أبداً في النائبات وإمام الملهمات
فضرورة نادرة، لا يلتفت إليها ولا يستشهد بها، ولا تباح في شيء من
الكلام، حتى الشعر لأن الضرورة إنما يستشهد بها، إذا كانت كثيرة. فإن
كثرت في كلامهم جاز للشاعر ارتكابها.

إعرابُ المُلْحَقِ بِجَمْعِ المَذْكَرِ السَّالِمِ^(٢)

يُعرَبُ المُلْحَقُ بِجَمْعِ المَذْكَرِ السَّالِمِ «وهو ما جُمع هذا الجَمْعُ على
غير قياس» إعراب جمع المذكر السالم.

(١) المدى: الغاية. «والقبيل» بفتحين: ما ارتفع من جبل أو رمل أو علو من الأرض وهو أيضاً
المحجة الواضحة. والمعنى: إن للخير والشر غاية ينتهيان إليها، ويقفان عندها. وكلاهما
واضح ظاهر، يستقبل الناس أينما توجهوا، كما يستقبلهم الوجه والمرتع من الأماكن.
(٢) راجع بحث جمع المذكر السالم والملحق به في هذا الجزء.

ويجوز في نحو: «بَنِينَ وَسِنِينَ وَعِضِينَ وَثُبِينَ» وما أشبهها أن يُعربَ إعرابَ هذا الجمع ، وهو الأَفْصَحُ فيقال : «مَرَّتْ عَلَيَّ سِنُونَ ، واغتربتُ سِنِينَ ، وأنجزتُ هذا العملَ في سِنِينَ» . قال تعالى : ﴿ أَلَكُمُ الْبَنَاتُ وَلَهُ الْبَنُونَ؟ ﴾ ويجوز أن تَلَزِمَهُ الياءُ مع التَّنوين^(١) ، تشبيهاً له بحينٍ ، فَيُعربُ بالضمّة رفعاً ، وبالفَتْحة نصباً ، وبالكسرة جرّاً . تقول : «مَرَّتْ عَلَيَّ سِنِينٌ كَثِيرَةٌ . ومكثتُ مُغْتَرِباً سِنِيناً كَثِيرَةً ، أو ثَمَانِي سِنِينَ» . وعليه قول الشاعر :

دَعَانِي مَنْ نَجِدٍ ، فَإِنَّ سِنِينَهُ
لَعِبْنَنَّا شَيْباً وَشَيْبِنَانَا مُرْدَاً

وقول الآخر :

وكانَ لنا أبو حَسَنِ ، عَلِي ،
أباً بَرّاً : وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ

ويجوز فيما سَمِيَ به من هذا الجمع أن يعربَ إعرابه . فنقول : « جاءَ عابِدُونَ وزيدونَ ، ورأيتُ عابدينَ وزيدينَ ، ومررتُ بعابدينَ وزيدينَ » وهو الأَفْصَحُ . ويجوز أن يلزمَ الياءُ والنون مع التَّنوين ، والإعرابُ بالحركات الثلاثِ . فنقول : جاءَ زيدونَ ، ورأيتُ زيدوناً ، ومررتُ بزيدونِ . ويجوز أن يلزمَ الواو والنون بلا تنوين ، ويعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ ، تشبيهاً له بهارونَ ، فيجري مجراهُ . ويكون ممنوعاً من الصرف للعلمية وشبه العجمة . فنقول : جاءَ عابِدُونَ وحمدونُ وخذلونُ وزيدونُ ، ورأيتُ عابِدُونَ وحمدونَ وخذلونَ وزيدونَ ، ومررتُ بعابِدُونَ وحمدونَ وخذلونَ وزيدونَ^(٢) كما نقول : جاءَ هارونُ ، ورأيتُ هارونَ ، ومررتُ بهارونَ .

(١) هذا إن تجرد من (أل) والإضافة .

(٢) هذه الأسماء وإن لم تكن أعجمية ، فإنها أشبهت الأعجمي في لفظها ، فكان عليها شبه العجمة .

إِعْرَابُ الْمُلْحَقِ بِجَمْعِ الْمُؤْنِثِ السَّالِمِ^(١)

تُعْرَبُ «أُولَاتُ» كَجَمْعِ الْمُؤْنِثِ السَّالِمِ ، بِالضَّمَّةِ رَفْعاً ، وَبِالْكَسْرِ نَصْباً وَجِراً . قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ ﴾ . وَتَقُولُ : (أُولَاتُ الْأَخْلَاقِ الطَّيِّبَةِ مَحْبُوبَاتُ) وَ(ارْجُ الْخَيْرَ مِنْ أُولَاتِ الْحَيَاءِ وَالصَّلَاحِ وَالْعِلْمِ) .

وَيُعْرَبُ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ إِعْرَابُهُ ، فَتَقُولُ : «هَذِهِ إِذْرِعَاتُ^(٢) وَعَرَفَاتُ^(٣)» ، وَرَأَيْتُ إِذْرِعَاتٍ وَعَرَفَاتٍ ، وَسَافَرْتُ إِلَى إِذْرِعَاتٍ وَعَرَفَاتٍ . هَذَا هُوَ الْفَصِيحُ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا أَفْضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ وَيَجُوزُ فِيهِ مَذْهَبَانِ آخِرَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ ، لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ : فَيُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ ، وَيَنْصَبُ وَيُجْرُ بِالْفَتْحَةِ . وَيَمْتَنِعُ حَيْثُذُ مِنَ التَّنْوِينِ . فَتَقُولُ : «هَذِهِ عَرَفَاتُ» ، وَرَأَيْتُ عَرَفَاتٍ ، وَمَرَرْتُ بِعَرَفَاتٍ . وَالثَّانِي أَنْ يُرْفَعَ بِالضَّمَّةِ ، وَيُنْصَبَ وَيُجْرُ بِالْكَسْرِ ، كَجَمْعِ الْمُؤْنِثِ السَّالِمِ ، غَيْرَ أَنَّهُ يَزَالُ مِنْهُ التَّنْوِينُ ، فَتَقُولُ : «هَذِهِ إِذْرِعَاتُ» ، وَدَخَلْتُ إِذْرِعَاتٍ ، وَعَرَّجْتُ عَلَى إِذْرِعَاتٍ . وَيُرْوَى قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا
بِئْثَرِ^(٤) ، أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

بِالْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ : كَسْرِ التَّاءِ مَنْوَنَةً ، وَكَسْرِهَا بِلا تَنْوِينِ ، وَفَتْحِهَا غَيْرَ

مَنْوَنَةً .

(١) راجع جمع المؤنث السالم والملحق به في هذا الجزء .

(٢) أذرعَاتُ بلد في حوران الشام ، والنسبة إليها أذري .

(٣) عرفَاتُ وعرفة : موقف الحاج ، وهي على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة .

(٤) يثرب من أسماء المدينة المنورة .

مرفوعات الأسماء

مرفوعات الأسماء تسعة : الفاعلُ ، ونائبه ، والمبتدأ ، وخبره ، واسمُ الفعل الناقص ، واسم أحرف «ليس» ، وخبرُ الأحرف المشبهة بالفعل ، وخبر «لا» النافية للجنس ، والتابع للمرفوع .

ويشتمل هذا الباب على سبعة فصولٍ :

١ - الفاعل

الفاعلُ : هو المُسندُ إليه بعد فعلٍ تام معلوم أو شبهه ، نحو «فاز المجتهدُ» و«السابقُ فرسهُ فائزٌ» .

(فالمجتهد : أسند إلى الفعل التام المعلوم ، وهو «فاز» والفرس : أسند إلى شبه الفعل التام المعلوم ، وهو «السابق» فكلاهما فاعل لما أسند إليه) .

والمرادُ بشبه الفعلِ المعلومِ اسمُ الفاعلِ ، والمصدرُ . واسمُ التفضيلِ ، والصفةُ المُشبهةُ ، ومبالغة اسمِ الفاعلِ ، واسمُ الفعلِ . فهي كلها ترفعُ الفاعلَ كالفعلِ المعلومِ . ومنهُ الاسمُ المستعارُ ، نحو : «أكرمُ رجلاً مسكاً خُلُقَه» .

فخلقه فاعل لمسك مرفوع به ، لأن الاسم المستعار في تأويل شبه الفعل المعلوم والتقدير : «صاحب رجلاً كالمسك» وتأويل قولك : «رأيت رجلاً أسداً غلامه» : «رأيت رجلاً جريئاً غلامه كالأسد».

وفي هذا الفصل خمسة مباحث :

(١) أحكام الفاعل

للفاعل سبعة أحكام :

(١) وجوب رفعه . وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافته إلى المصدر ، نحو : «إكرام المرء أباهُ فرضٌ عليه»^(١) ، أو إلى اسم المصدر ، نحو : «سَلِمَ على الفقيرِ سلامك»^(٢) على الغني» ، وكحديث : «من قُبلة الرجل امرأته الوُضوءُ»^(٣) . أو بالباء ، أو من ، أو اللام الزائدت . نحو : «ما جاءنا من أحدٍ»^(٤) ، وكفى بالله شهيداً^(٥) ، وهيئات هيهات لما توعدون»^(٦) .

(٢) وجوب وقوعه بعد المُسندِ ، فإن تقدّم ما هو فاعلٌ في المعنى كان الفاعل ضميراً مستتراً يعود إليه ، نحو : «عليّ قام» .

(والمقدم إما مبتدأ كما في المثال ، والجملة بعده خبره ، وإما مفعول

(١) إكرام : مضاف ، والمرء مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله : مجرور لفظاً بالإضافة ، مرفوع حكماً ، لأنه فاعل المصدر .

(٢) سلام : مضاف ، والكاف : مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله . ولها محلان من الإعراب : قريب ، وهو الجر بالإضافة ، وبعيد ، وهو الرفع على أنها فاعل .

(٣) قبلة : مضاف ، والرجل : مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، وامرأته مفعوله .

(٤) والأصل : ما جاءنا أحد ، فأحد فاعل جاء ، فهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة .

(٥) والأصل : وكفى الله شهيداً .

(٦) والأصل : هيهات ما توعدون : أي بعد . فاللام : حرف جر زائد ، وما : اسم موصول فاعل

لاسم الفعل : وهو هيهات ، ومحلّه القريب الجر باللام الزائدة ومحلّه البعيد الرفع على أنه فاعل هيهات . وهيئات الأخرى ، تؤكد هيهات الأولى .

لما قبله نحو : « رأيت علياً يفعل الخير » وإما فاعل لفعل محذوف ، نحو :
« وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » ، فأحد : فاعل لفعل محذوف يفسره
الفعل المذكور .

وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند إليه . فجازوا أن يكون
« زهير » في قولك : « زهير قام » فاعلاً لجاء مقدماً عليه . ومنع البصريون
ذلك . وجعلوا المقدم مبتداً خبره الجملة بعده . كما تقدم . وتظهر ثمرة
الخلاف بين الفريقين في أنه يجوز أن يقال ، على رأي الكوفيين : « الرجال
جاء » على أن الرجال فاعل لجاء مقدم عليه . وأما البصريون فلم يجيزوا هذا
التعبير . بل أوجبوا أن يقال : « الرجال جاءوا » . على أن الرجال مبتداً ، خبره
جملة جاءوا ، من الفعل وفاعله الضمير البارز . والحق أن ما ذهب إليه
البصريون هو الحق : وقد تمسك الكوفيون بقول الزباء :

ما للجمال مشيها وثيدا؟ أجنسلا يحملن أم حديدا؟

فقالوا : لا يجوز أن يكون « مشيها » مبتداً ، لأنه يكون بلا خبر ، لأن
« وثيداً » منصوب على الحال . فوجب أن يكون فاعلاً لوثيداً مقدماً عليه . وقال
البصريون : أنه ضرورة . أو إنه مبتداً محذوف الخبر ، وقد سدت الحال
مسده . أي : ما للجمال مشيها يبدو وثيدا . على أنه لا حاجة إلى ذلك .
فهذا البيت على فرض صحة الاستشهاد به ، شاذ يذوب في بحر غيره من
كلام العرب .

ونرى أن الاستشهاد به لا يجوز ، لأن الزباء هذه مشكوك في كثير من
أخبارها . ثم أنها لم تنشأ في بيئة يصح الاستشهاد بكلام أهلها . فإنها من
أهل « باجرما » وهي قرية من أعمال البليخ ، قرب الرقة ، من أرض الجزيرة ،
جزيرة « اقور » ، التي بين الفرات ودجلة ، وهي مجاورة لديار الشام .

والعلماء لا يستشهدون بكلام الفصحاء المجاورين لجزيرة العرب . فكيف يصح الاستشهاد بكلام امرأة من أهل جزيرة «اقور»؟ وقد قالوا : إنها كانت ملكة الجزيرة ، وكانت تتكلم بالعربية . راجع ترجمتها في شرح الشواهد للعيني ، في شرح شواهد الفاعل . وفي مجمع الأمثال للميداني في شرح المثل : «ببقة صرم الرأي» . وذكر في جمهرة الأمثال هذه أنها كانت على الشام والجزيرة من قبل الروم . وفي القاموس وشرحه للزبيدي أن الزباء اسم الملكة الرومية ، تمد وتقصر ، وهي ملكة الجزيرة ، وتعد من ملوك الطوائف وهي بنت عمرو بن الظرب أحد أشرف العرب وحكمائهم ، خدعه جذيمة الأبرش ، وأخذ عليه ملكه وقتله ، وقامت هي بأخذ ثأره في قصة مشهورة مشتملة على أمثال كثيرة .

نقول : وإن تاريخ الزباء يشبه تاريخ زنوبيا ، التي يذكرها الروم في اخبارهم ويرجح العلماء أنها هي . ويراجع الكلام على «باجرما» و«جزيرة اقور» في معجم البلدان).

(٣) انه لا بُدُّ منه في الكلام . فإن ظهرَ في اللفظ فذاك . وإلا فهو ضمير راجعٌ إما لمذكور ، نحو : «المجتهدُ ينجحُ» أو لما دل عليه الفعلُ ، كحديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمنٌ . ولا يشربُ الخمرَ حين يشربُها وهو مؤمنٌ»^(١) . أو لما دلَّ عليه الكلامُ ، كقولك في جواب هل جاء سليمٌ؟ «نعم جاء»^(٢) . أو لما دلَّ عليه المقامُ ، نحو : ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٣) ، وقول الشاعر الفرزدق :

(١) أي : ولا يشرب هو ، أي الشارب . ففاعل يشرب ضمير مستتر تقديره : هو يعود على اسم الفاعل المفهوم من يشرب .

(٢) أي : نعم جاء هو ، أي سليم ، فالفاعل ضمير مستتر يعود على سليم الذي دل عليه كلام العرب .

(٣) الضمير في بلغت يعود على الروح المعلومة في المقام .

إذا ما أعرنا سيِّداً من قبيلةٍ
ذُرا منبرٍ صلى علينا وسلماً
إذا ما غضبنا غضبةً مضريةً
هتكنا جباب الشمس ، أو قطرت دماً^(١)

أو لما دلت عليه الحال المشاهدة، نحو: «إن كان غداً فائتي»^(٢).

وقول الشاعر :

إذا كان لا يرضيك حتى تردني
إلى قطري ، لا إخالك راضياً^(٣)

(٤) أنه يكون في الكلام وفعله محذوف لقريظة دالة عليه : كأن يُجاب به نفياً ، نحو : (بلى سعيد)^(٤) في جواب من قال : (ما جاء أحد) ، ومنه قول الشاعر :

تجلدت ، حتى قيل لم يعر قلبه
من الوجود شيء ، قلت : بل أعظم الوجود^(٥)

(١) التقدير : قطرت هي ، أي السيوف المعلومة من المقام .
(٢) أي إن كان ما نحن عليه الآن من سلامة وإمكان اللقاء غداً فائتي ، فاسم كان ضمير مستتر يعود إلى ما دلت عليه الحال المشاهدة . وحكم اسم كان كحكم الفاعل كما ستعلم .
(٣) أي إذا كان ما تشاهده مني لا يرضيك . فاسم كان ضمير يعود إلى ما دلت عليه الحال وفاعل يرضيك ، كذلك . وجملة يرضيك خبر كان . وقطري : بفتح القاف والطاء ، رجل كان من رؤساء الخوارج خرج في زمن مصعب بن الزبير . لما ولي منصب العراق نيابة عن أخيه عبد الله بن الزبير . فبقي قطري عشرين سنة يقاتل ويسلم عليه بالخلافة ، حتى كان أيام الحجاج بن يوسف الثقفي . فكان يسير إليه الجيوش جيشاً بعد جيش وهو يظهر عليهم ، حتى توجه إليه سفيان ابن الأبرد الكلبي ، فظهر عليه سفيان ، وقتله سنة ثمان وسبعين من الهجرة وكان المباشر لقتله سودة بن أبجر الدارمي ، وقيل غير ذلك .

(٤) أي : بلى جاء سعيد .

(٥) بل عراه أعظم الوجد .

أو استفهامٌ، نقول: (مَنْ سافر؟) فيقال «سعيدٌ»، وتقول: «هل جاءك أحد؟»، فيقال: (نعم خليلٌ)، قال تعالى: ﴿لَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ؟ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (١). وقد يكون الاستفهام مقدراً كقوله تعالى: ﴿يَسْجَحْ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ ، رجالاً (٢) لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ﴿ ، في قراءة من قرأ (يُسْجَحْ) مجهولاً (٣) ، ومنه قول الشاعر:

لَيْبِكُ يَزِيدَ ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ (٤)
ومختبِطٌ مما تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

ومما جاء فيه حذف الفعل ، مع بقاء فاعله ، كل اسمٍ مرفوعٍ بعد أداةٍ خاصةٍ بالفعل ، والحذف في ذلك واجبٌ ، نحو: (وإن أحد من المشركين استجارك ، فأجره حتى يسمع كلام الله ، ثم أبلغه مأمنه) ونحو: (إذا السماء انشقت) ، ومنه المثلُ : (لو ذات سوارٍ لطمتني) ، وقول امرئ القيس :

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه
فليس على شيءٍ سِوَاهُ بخزانٍ
وقول السموأل :

إذا المرء لم يدنس من اللؤمِ عرضه
فكلُّ رداءٍ يرتديه جميلٌ

(١) أي : خلقنا الله .

(٢) أي : يسبحه رجال ، فكأنه قيل : من يسبحه؟ .

(٣) ومن قرأ يسبح له معلوماً فرجال فاعل .

(٤) أي : يبكيه ضارع . تقدير الاستفهام : «من يبكيه؟» فقيل : ضارع ، أي : ذليل . والمختبِط : من يسأل المعروف من غير سابق معرفة ولا وسيلة . يقال : اختبِطه إذا سأله من غير أن يقدم بين يديه وسيلة أو وساطة . وتطيح : تهلك . والطوائح : المهلكات . والمعنى : ليبك يزيد رجلاً : مظلوم وظالم حاجة أو معروف .

فكل من «أحد والسماء وذات والمرء»: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده .

(٥) أن الفعلَ يجبُ أن يبقى معه بصيغة الواحد ، وإن كان مثني أو مجموعاً ، فكما تقولُ : «اجتهد التلميذُ» ، فكذلك تقول : «اجتهد التلميذان ، واجتهد التلاميذُ» إلا على لغةٍ ضعيفة لبعض العرب ، فيطابق فيها الفعل الفاعلَ . فيقال على هذه اللغة : أكرماني صاحبك ، وأكرموني أصحابك ، ومن . قول الشاعر :

نُبِجَ الرِّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْفَحْنَهَا غُرُ السَّحَابِ

وقول الآخر :

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعِدٌ وَحَمِيمٌ

وما ورد من ذلك في فصيح الكلام ، فَيُعْرَبُ الظاهرُ بدلاً من المُضْمَرِ ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النِّجْوَى ، الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ . أو يعرَبُ الظاهرُ مبتدأ ، والجملة قبله خبرٌ مقدَّمٌ . أو يُعْرَبُ فاعلاً لفعل محذوف . فكأنه قيل - بعد قوله : «وأسرُوا النِّجْوَى» - من أسرها؟ فيقال : أسرها الذين ظلموا . وهو الحق^(١) . وأما على تلك اللغة فَيُعْرَبُ الظاهرُ فاعلاً ، وتكون الألفُ والواو والنون أحرفاً للدلالة على التثنية أو الجمع ، فلا محل لها من الاعرابِ ، فحكمها حُكْمُ تاء التانيث مع الفعل المؤنث . (٦) أن الأصلَ اتصالُ الفاعلِ بفعله ، ثم يأتي بعده المفعول . وقد يُعكسُ الأمرُ ، فيتقدَّمُ المفعولُ ، ويتأخَّرُ الفاعلُ ، نحو : « أكرمَ المجتهدَ أستاذه » . (وسياتي الكلامُ على ذلك في باب المفعول به) .

(٧) أنه إذا كان مؤنثاً نُتِّ فاعله بتاء ساكنة في آخر الماضي ، وبتاء المضارعة في أول المضارع ، نحو : «جاءت فاطمةُ ، وتذهبُ خديجةُ» .

(١) وهذا لا يكون إلا حيث يستدعي المقام تقدير كلام استفهامي ، كما ترى في الآية الكريمة .

وللفعل مع الفاعل ، من حيث التذكير والتأنيث ثلاث حالات : وجوب التذكير ، ووجوب التأنيث ، وجواز الأمرين .

(٢) متى يجب تذكير الفعل مع الفاعل؟

يجب تذكير الفعل مع الفاعل في موضعين :

(١) أن يكون الفاعل مذكراً ، مفرداً أو مثنى أو جمع مذكر سالماً . سواء أكان تذكيره معنى ولفظاً ، نحو : (ينجح التلميذ ، أو المجتهدان ، أو المجتهدون) ، أو معنى لا لفظاً ، نحو : «جاء حمزة» . وسواء أكان ظاهراً ، كما مثل أم ضميراً ، نحو : «المجتهدُ ينجحُ ، والمجتهدان ينجحان ، والمجتهدون ينجحون ، وإنما نجح هو ، أو أنت ، أو هما ، أو أنتم» .

(فإن كان جمع تكسير : كرجال أو مذكراً مجموعاً بالألف والتاء ، كطلحات وحمزات ، أو ملحقاً بجمع المذكر السالم : كبنين ، جاز في فعله الوجهان : تذكيره وتأنيثه كما سيأتي . أما إن كان الفاعل جمع مذكر سالماً . فالصحيح وجوب تذكير الفعل معه . وأجاز الكوفيون تأنيثه ، وهو ضعيف فقد أجازوا أن يقال : «أفلح المجتهدون وأفلحت المجتهدون» .

(٢) أن يفصل بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بإلا ، نحو : «ما قام إلا فاطمة» .

(وذلك لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف إذ التقدير : «ما قام أحد إلا فاطمة» . فلما حذف الفاعل تفرغ الفعل لما بعد (إلا) : فرفع ما بعدها على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى . فإن كان الفاعل ضميراً منفصلاً مفصلاً بينه وبين فعله بإلا ، جاز في الفعل الوجهان كما ستعلم) .

وقديونث مع الفصل بها ، والفاعل اسم ظاهراً ، وهو قليل وخصه جمهور النحاة

بالشعر كقوله :

مَا بَرَّئْتُ مِنْ رَبِّبَةٍ وَذَمُّ
فِي حَرْبِنَا إِلَّا بِنَاتِ الْعَمِّ

(٣) متى يَجِبُ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ؟

يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في ثلاثة مواضع :

(١) أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً ظاهراً متصلاً بفعله ، مفرداً أو مثنى أو جمع مؤنثٍ سالمٍ نحو : «جاءت فاطمة ، أو الفاطمتان ، أو الفاطمات» .

(فإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً مجازياً ، كشمس ، أو جمع تكسير ، كفواطم ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : «إنما قام هي» ، أو ملحقاً بجمع المؤنث السالم ، كبنات أو مفصلاً بينه وبين فعله بفاعل ، جاز فيه الوجهان كما سيذكر . أما جمع المؤنث السالم فالأصح تأنيثه . وأجاز الكوفيون وبعض البصريين تذكيره . فيقولون : «جاءت الفاطمات . وجاء الفاطمات» .)

(٢) أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى مؤنثٍ حقيقي أو مجازي ، نحو : «خديجة ذهبت ، والشمس تطلع» .

(٣) أن يكون الفاعل ضميراً يعود إلى جمع مؤنثٍ سالم ، أو جمعٍ تكسير لمؤنثٍ أو لمذكرٍ غير عاقل ، غير أنه يؤنث بالثناء أو بنون جمع المؤنث ، نحو : «الزَّيْنَبَاتُ جَاءَتْ ، أو جئن ، وتجيء أو يجئن» و (الفواطمُ أقبلت أو أقبلن) و (الجمالُ تسيرُ أو يسرنُ) .

(٤) متى يجوز الأمران : تذكيرُ الفِعْلِ وتَأْنِيثُهُ

يجوز الأمران : تذكير الفعل وتأنيثه في تسعة أمور :

(١) أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً ظاهراً (أي : ليس بضمير) ، نحو : (طلعت الشمسُ ، وطلعَ الشمسُ) . والتأنيثُ أفصحُ .

(٢) أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصلاً بينه وبين فعله بفاصلٍ غير «إلاً»
نحو : «حَضَرْتُ ، أو حَضَرَ المَجْلِسَ امرأَةً» ، وقول الشاعر :

إِنْ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً
بِعَدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ
والتأنيثُ أَفْصَحُ .

(٣) أن يكون ضميراً منفصلاً لمؤنثٍ ، نحو : «إِنَّمَا قَامَ ، أو إِنَّمَا قَامَتِ هِيَ» ،
ونحو : «مَا قَامَ ، أو مَا قَامَتِ إِلَّا هِيَ» . والأحسنُ تَرْكُ التَّأْنِيثِ .

(٤) أن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً ، والفعل «نعم» أو «بئس» أو «ساء» التي
للذم^(١) ، نحو : «نَعَمْتُ ، أو نَعِمَ ، وَبِئْسَتْ ، أو بِئْسَ ، وَسَاءَتْ ، أو سَاءَ المَرْأَةُ
دَعْدٌ» . والتأنيثُ أَجُودُ .

(٥) أن يكون الفاعل مذكراً مجموعاً بالألف والتاء ، نحو : «جاء ، أو جاءت
الطلحاتُ» . والتذكيرُ أَحْسَنُ .

(٦) أن يكون الفاعلُ جمعَ تكسيرٍ لمؤنثٍ أو لمذكرٍ ، نحو : «جاء ، أو جاءت
الفواطمُ ، أو الرجالُ» . والأفضلُ التذكيرُ مع المذكر ، والتأنيثُ مع المؤنث .

(٧) أن يكون الفاعل ضميراً يعودُ إلى جمعٍ تكسيرٍ لمذكرٍ عاقلٍ ، نحو : (الرجالُ
جاءوا ، أو جاءت) . والتذكيرُ بضميرِ الجمعِ العاقلِ أَفْصَحُ .

(٨) أن يكون الفاعلُ ملحقاً بجمعِ المذكرِ السالمِ ، أو بجمعِ المؤنثِ السالمِ .
فالأولُ ، نحو : (جاء أو جاءت البنونُ) . ومن التأنيثِ قوله تعالى ﴿آمَنْتُ بِالذِّي آمَنْتُ

(١) ساء ، إن كانت للذم فهي فعل جامد لا يتصرف . لأنه لم يرد منه إلا الماضي كالمثال . وإن
كانت من المساءة نحو : «سأني ما فعلت» فهي فعل متصرف . تقول منه «سأني وتسوءني
ويسوء فلاناً» . فإن كانت بمعنى المساءة تؤنث لتأنيث الفاعل وتذكيره وجوباً . «سأني فلان .
تسوءني فلانة» .

به بنو إسرائيل ﴿ والثاني نحو : (قامت ، أوقام البنات) . ومن تذكيره قول الشاعر (وهو
عبدُ بنُ الطيب) :

فبكى بناتي شجوهنَّ وزوجتي
والظاعنون إليَّ ، ثم تصدَّعوا^(١)
وُرجَّحُ التذكيرُ مع المذكر والتأنيث مع المؤنث .

(٩) أن يكون الفاعل اسم جمع ، أو اسم جنس جميعاً^(٢) . فالأول نحو :
(جاء ، أوجاءت النساء ، أو القوم ، أو الرهط ، أو الإبل . والثاني نحو : «قال ، أو
قالت العرب ، أو الروم ، أو الفرس ، أو الترك» ، ونحو : (أورق أو أورقت الشجر) .
(وهناك حالة يجوز فيها تذكير الفعل وتأنيثه . وذلك • إذا كان الفاعل المذكر
مضافاً إلى مؤنث . على شرط أن يغني الثاني عن الأول لو حذف تقول : «مرَّ ،
أومرَّت علينا كرورُ الأيام» و«جاء ، أوجاءت كلُّ الكاتبات» ، بتذكير الفعل وتأنيثه ،
لأنه يصح إسقاط المضاف المذكر وإقامة المضاف إليه المؤنث مقامه ، فيقال : «مرَّت
الأيام» و«جاءت الكاتبات» . وعليه قول الشاعر :

«كما شرقت صدرُ القناة من الدَّم» غير أن تذكيرَ الفعل هو الفصيح والكثير ، وإن
تأنيثه في ذلك ضعيف . وكثير من الكتاب اليوم يقعون في مثل هذا الاستعمال
الضعيف .

أما إذا كان لا يصحُّ إسقاط المضاف المذكور وإقامة المصروف إليه المؤنث
مقامه ، بحيث يختلُّ أصل المعنى فيجب التذكير ، نحو : (جاء غلام سعاد) فلا يصحُّ

(١) شجوهن : منصوب على أنه مفعول لأجله ، أي : بكين لشجوهن ، أي حزنهن . والظاعنون :
الراحلون . وتصدعوا : تفرقوا . وفي البيت دليل على أنه يقال لامرأة الرجل : «زوجة» بالياء .
وزعم يونس أنه ليس من كلام العرب ، والبيت حجة عليه ، نعم الكثير الفصيح أن يقال :
«زوج» للرجل والمرأة ، قال تعالى : «قلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة» .
(٢) راجع اسم الجنس الجمعي في مبحث الجمع في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

أبدأً أن يقال : «جاءت غلامٌ سعاد» لأنه لا يصحُّ إسقاطُ المضاف هنا كما صحَّ هناك ،
فلا يقال : «جاءت سعاد» . وأنت تعني غلامها .

(٥) أقسام الفاعل

الفاعل ثلاثة أنواع : صريحٌ وضميرٌ ومؤوَّلٌ .

فالصريح . مثل : «فاز الحقُّ» .

والضميرُ ، إما متصلٌ كالتاء من (قمتَ) والواو من (قاموا) والألف من (قاما)
والياء من (تقومينَ) ، وإما منفصلٌ : كأنا ونحن من قولك (ما قام إلا أنا ، وإنما قام
نحنُ) وإما مستترٌ نحو : (أقومُ ، وتقومُ ، ونقومُ ، وسعيدُ يقومُ ، وسعادُ تقومُ) .

والمستترُ على ضربين : مستترٌ جوازاً . ويكون في الماضي والمضارع
المسندَينِ إلى الواحد الغائب والواحدة الغائبة ، ومستترٌ وجوباً . ويكون في المضارع
والأمر المسندَينِ إلى الواحد المخاطب ، وفي المضارع المسندِ إلى المتكلم ، مفرداً
أو جمعاً . وفي اسم الفعل المسندِ إلى متكلم : كآفٍ أو مخاطب : «كصه» وفي فعل
التعجب ، الذي على وزن (ما أفعل) نحو : ما أحسنَ العلمَ^(١) . وفي أفعال
الاستثناء : كخلا وعدا وحاشا ، ونحو : «جاء القومُ ما خلا سعيداً» .

(والضمير المستتر في أفعال الاستثناء يعود إلى البعض المفهوم من الكلام .
فتقدير قولك جاء القوم ما خلا سعيداً : «جاءوا ما خلا البعض سعيداً» . و«ما» إما
مصدرية ظرفية ، وما بعدها في تأويل مصدر مضاف إلى الوقت المفهوم منها .
والتقدير : «جاؤوا زمن خلوهم من سعيد» والتقدير : «جاؤوا خالين من سعيد»^(٢) .

(١) ما : اسم نكرة معناه التعجب . وهو في محل رفع لأنه مبتدأ . وأحسن فعل ماض فعل تعجب
أول . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «هو» يعود إلى «ما» التعجبية والعلم مفعول به
لأحسن ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خير المبتدأ .
(٢) ستعلم في باب الاستثناء عند الكلام على «خلا وعدا وحاشا» أن الحق فيها أنها أفعال لا فاعل =

والفاعل المؤوّل : هو أن يأتي الفعل ، ويكون فاعله مصدراً مفهوماً من الفعل
بعده ، نحو : «يَحْسُنُ أن تجتهد» .

(فالفاعل هنا هو المصدر المفهوم من تجتهد . ولما كان الفعل الذي بعد «أن»
في تأويل المصدر الذي هو الفاعل ، سمي الفعل مؤولاً) .
ويتأوّل الفعل بالمصدر بعد خمسة أحرف ، وهي : «أن إن وكى وما ولو
المصدريتين» .

فالأوّل مثل : «يُعجبي أن تجتهد» ، والتقدير : «يُعجبي اجتهادك» .
والثاني مثل : «بلغني أنك فاضل» ، والتقدير : «بلغني فضلك» .
والثالث مثل : «أعجبي ما تجتهد» ، والتقدير : «أعجبي اجتهادك» .
والرابع مثل : «جئت لكي أتعلّم» والتقدير : «جئت للتعلم» . و«كي» لا
يتأوّل الفعل بعدها إلا بمصدرٍ مجرورٍ باللام .
والخامس مثل : «وَدِدْتُ لو تجتهد» ، والتقدير : «وَدِدْتُ آجتهادك» . «ولو» لا
يتأوّل الفعل بعدها إلا بالمفعول ، كما رأيت .
والثلاثة الأوّل يتأوّل الفعل بعدها بالمرفوع والمنصوب والمجرور .
والجملة المؤلفة من الفاعل ومرفوعه تُدعى جملةً فعليةً .

فائدتان

(١) إن وقع بعد (لو) كلمة «أن» فهناك فعل محذوف بينهما تقديره : «ثبت» .
فإن قلت : «لو أنك اجتهدت لكان خيراً لك» فالتقدير : «لو ثبت اجتهادك» . فيكون
المصدر المؤول فاعلاً لفعل محذوف ، تقديره : «ثبت» .

= لها . أو أنها أحرف للاستثناء منقولة عن الفعلية إلى الحرفية . لتضمنها معنى (إلا) حرف
الاستثناء .

(٢) الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» تسمى همزة التسوية ، وما بعدها مؤول بمصدر مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر ، و«سواء» قبله خبره مقدماً عليه . فتقدير قوله تعالى : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ : « إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم » أي : الأمران سياتان عندهم . فهمزة التسوية معدودة في الأحرف المصدرية ، التي يتأول الفعل بعدها بمصدر . فتكون الأحرف المصدرية ، على هذا استة أحرف .

٢ - نائب الفاعل

نائبُ الفاعل : هو المُسند إليه بعدَ الفعل المجهول أو شِبْهِهِ ، نحو : «يُكْرَمُ المُجتهدُ ، والمحمودُ خُلِقَهُ ممدوحٌ» .

(فالمجتهد أسند إلى الفعل المجهول ، وهو «يكرم» . وخلقه أسند إلى شبه الفعل المجهول وهو «المحمود» فكلاهما نائب فاعل لما أسند إليه) .

والمرادُ بشبه الفعل المجهول اسم المفعول ، والاسمُ المنسوب إليه ، فاسمُ المفعول كما مثَّل . والاسم المنسوبُ إليه ، نحو : «صاحبُ رجلاً نبوياً خُلِقَهُ» .

« فخلقهُ » نائب فاعل لنبوي مرفوع به ، لأن الاسم المنسوب في تأويل اسم المفعول . والتقدير : «صاحب رجلاً منسوباً خلقه إلى الأنبياء» .

ونائبُ الفاعل قائم مقامَ الفاعل بعد حذفه ونائبُ منابهُ .

وذلك أن الفاعل قد يحذف من الكلام ، لغرض من الأغراض ، فينبو عنه بعد حذفه غيره .

وفي هذا الفصل ثلاثة مباحث :

(١) أسباب حذفِ الفاعلِ

يحذف الفاعل ، إما للعلم به ، فلا حاجةً إلى ذكره ، لأنه معروفٌ نحو: «وخلِقَ الإنسانَ ضعيفاً» .

وإما للجهل به ، فلا يمكنكَ تعيينه ، نحو: «سُرِقَ البيتُ» ، إذا لم تعرفِ السارق .

وإما للرغبة في إخفائه للإبهام ، نحو رُكِبَ الحصانُ ، إذا عرفت الراكب غير أنك لم تُرد إظهاره .

وإما للخوف عليه نحو: «ضُربَ فلانٌ» إذا عرفت الضاربَ غير أنك خفت عليه ، فلم تذكره .

وإما للخوف منه ، نحو: «سُرِقَ الحصانُ» إذا عرفت السارق فلم تذكره ، خوفاً منه ، لأنه شرير مثلاً .

وإما لشرفه ، نحو: «عَمِلَ عَمَلٌ منكرٌ» ، إذا عرفت العامل فلم تذكره ، حفظاً لشرفه .

وإما لأنه لا يتعلقُ بذكره فائدةً ، نحو: «وإذا حُيِّتُم بتحيةٍ فحيوا بأحسن منها أو ردُّوها» ، فذكر الذي يُحيي لا فائدةً منه ، وإنما الغرضُ وجوبُ ردِّ التحية لكل من يُحيي .

(٢) الأشياءُ التي تنوبُ عن الفاعلِ

ينوب عن الفاعلِ بعد حذفه أحدُ أربعةِ أشياء :

(١) المفعول به ، نحو: «يكرِّمُ المجتهدُ»^(١) .

(١) والأصل : يكرم الأستاذ المجتهد .

وإذا وُجد في الكلام ، فلا ينوب عن الفاعل غيره مع وجوده لأنه أولى من غيره بالنيابة ، لكون الفعل أشد طلباً له من سواه ، فيرتفع هو على النائبة ، وينتصب غيره ، نحو: «أكرمَ زهيرٌ يوم الجمعةِ أمام التلاميذِ بجائزةٍ سنويةٍ إكراماً عظيماً» .

وقد ينوبُ المجرور بحرف الجر ، مع وجود المفعول به الصريح ، وذلك قليل نادراً ، كقول الشاعر :

لَمْ يُعْنَ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا^(١)
وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى

وقول الآخر :

وإنما يرضي المنيبُ ربَّهُ
ما دام مَعْنِيَا بِذِكْرِ قَلْبُهُ^(٢)

وقراءة من قرأ : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَسَبُوا ﴾^(٣) .

وإذا كان للفعل مفعولان أو ثلاثة ، أُقيمَ المفعولُ الأولُ مقامَ الفاعل ، فيرتفع على النائبة ، وينتصبُ غيره ، نحو : «أعطِيَ الفقيرُ درهمًا ، وُظِنَ زهيرٌ مجتهدًا ، وُدْرِيتَ وُفِيًّا بالعهد ، وأُعلِمَتِ الأُمْرَ واقِعًا» .

(١) بالعلياء ، الباء : حرف جر متعلق بيعن . والعلياء مجرور بالباء لفظاً . مرفوع محلاً على أنه فاعل ليعن . وسيداً مفعول به له ، وقد أناب المجرور مع وجود المفعول الصريح ، وحقه أن يقول : «لم يعن بالعلياء إلا سيد» ، برفع سيد .

(٢) بذكر: متعلق بمعنياً ، وهو مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل لشبه الفعل المجهول : وهو «معنياً» . فإنه اسم مفعول ، وقلبه مفعوله ، وحقه أن يرفع القلب على النيابة عن الفاعل ، ولكنه أناب المجرور .

(٣) بما : متعلق بيجزى . وهو في محل رفع نائب فاعل ، وقوماً مفعوله . والقراءة المعول عليها إنما هي برفع قوم على أنه فاعل كما هي القاعدة .

وقد تجوز نياحة المفعول الثاني في باب أعطى ، إن لم يقع لَبَسٌ ،
نحو : «كَسِيَ الْفَقِيرَ ثَوْبًا ، وَأَعْطَى الْمَسْكِينَ دِينَارًا» .

(فإن لم يؤمن الإلتباس ، لم يجز إلا إنابة الأول ، نحو : «أعطي سعيد
سعداً» . ولا يقال : أعطي سعيداً سعد» . إذا أردت أن الآخذ سعد والمأخوذ
سعيد فإن أردت ذلك قدمته فقلت : «أعطي سعد سعيداً» ، ليتبين الآخذ من
المأخوذ ، لأن كلاً منهما صالح لذلك ، فلا يتعين الآخذ إلا بتقديمه وإنابته
عن الفاعل).

(٢) المجرورُ بحرف الجرّ ، نحو : نُظِرَ فِي الْأَمْرِ (١) ، ومنه قوله
تعالى : ﴿وَلَمَّا سَقَطَ (٢) فِي أَيْدِيهِمْ﴾ . على شرط أن لا يكون حرف الجرّ
للتعليل ، فلا يقال : «وُقِفَ لَكَ ، وَلَا مِنْ أَجْلِكَ» . إلا إذا جعلت نائب
الفاعل ضمير الوقوف المفهوم من «وُقِفَ» فيكون التقدير : «وُقِفَ الْوَقُوفُ ،
الذي تعهد ، لك أو من أجلك» .

(وإذا ناب المجرور بحرف الجر عن الفاعل ، يقال في إعرابه أنه
مجرور لفظاً بحرف الجر مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل . غير أنه إن كان
مؤنثاً لا يؤنث فعله ، بل يجب أن يبقى مذكراً . تقول : «ذُهِبَ بِفَاطِمَةَ» ، ولا
يقال : «ذهبت بفاطمة» .)

(٣) الظرف المتصرف المختص ، نحو : «مُشِيَ يَوْمًا كَامِلًا ، وَصِيَمَ
رَمَضَانَ» .

(والمتصرف من الظروف ، ما يصح وقوعه مسنداً إليه ، كيوم وليلة
وشهر ودهر وأمام ووراء ومجلس وجهة ونحو ذلك . وغير المتصرف منها ، ما

(١) والأصل : نظر الناس في الأمر .

(٢) سقط في يده : زل وتحير وندم .

لا يقع مسنداً إليه ، فلا يكون إلا ظرفاً ، كحيث وعوض وقط والآن ومع وإذا ، أو ظرفاً ومجروراً بمن . كعند ولدى ولدن وقبل وبعد وثم (بفتح الثاء) : أو بالي ، كمتى ، أو بمن وإلى . كأين . وما كان كذلك لا ينوب عن الفاعل ، لأنه لا يسند إليه . إذ لا يجوز فيه الرفع ، كما يصح أن تسند إلى يوم وشهر ورمضان ، فتقول : «جاء يوم الجمعة ، ومضى على الأمر شهر ، ورمضان شهر مبارك» .

والظرف المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان مع تصرفه مختصاً . والمراد باختصاصه أن يكون مفيداً غير مبهم ، وهو يختص بالوصف ، نحو : «جلس مجلس مفيد» أو بالإضافة نحو : «سهرت ليلة القدر» ، أو بالعلمية ، نحو : «صيم رمضان» . فلا تنوب عن الفاعل مثل «زمان ووقت ومكان» ونحوها من الظروف المبهمة غير المختصة . فلا يقال : «وقف زمان» ولا «انتظر وقت» ولا «جلس مكان» . فإن اختصت بقيد يقيدها ، جازت نيابتها ، نحو «وقف زمان طويل ، وانتظر وقت قصير ، وجلس مكان رحب» .

(٤) المصدر المتصرف المختص ، نحو : «احتفل احتفالاً عظيماً» .

(والمتصرف من المصادر : ما يقع مسنداً إليه كإكرام واحتفال واعطاء وفتح ونصر ونحوها . وغير المتصرف منها ما لا يصح أن يقع مسنداً إليه . لأنه لا يكون إلا منصوباً على المصدرية ، أي : على المفعولية المطلقة ، نحو : «معاذ الله وسبحان الله» . فلا ينوب مثل هذا عن الفاعل ، لأنه لا يجوز الرفع فيسند إليه ، كما يصح الإسناد إلى إكرام وفتح ونصر ، نحو : «إكرام الضيف سنة العرب» ، ونحو : ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾ .

والمصدر المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان مع تصرفه مختصاً . والمراد باختصاصه أن يكون مقيداً غير مبهم ، ويختص بالوصف ،

نحو : «وقف وقوف طويل» أو بيان العدد ، نحو : (نظر في الأمر نظرتان ، أو نظرات) . أو ببيان النوع ، نحو : «سير سير الصالحين» .

وقد ينبؤ عن الفاعل ضمير المصدر المتصرف المختص ، كأن تقول : «هل كتبت كتابةً حسنة؟» فتقول : «كُتِبْتُ» . فثائبُ الفاعل ضمير مستترٌ يعود إلى الكتابة . وقد يعودُ الضمير على مصدرِ الفعل ، وإن لم يذكر ، لكونه مفهوماً معهوداً للسامع ، كقوله تعالى : ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ أي : حيل الحؤول^(١) المعهود ذهنياً . فثائبُ الفاعل ضميرُ المصدر المفهوم من الكلام . ومنه قول الفرزدق :

يُغْضِي حَيَاءً ، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ
فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

أي : يُغْضِي الإغضاء الذي تعهدُ ، وهو إغضاء الإجلال ، مهابة له . فثائبُ الفاعل ضميرُ الإغضاء المفهوم من «يغضي» .

(ولا يجوز أن يكون (من مهابته) في موضع الرفع على النائية ، لأن حرف الجر هنا للتعليل . فالمجرور في موضع نصب على أنه مفعول لأجله . وإذا كان حرف الجر للتعليل ، ينبؤ المجرور به عن الفاعل ، كما علمت ، لأنه يكون ، والحالة هذه ، من جملة أخرى ، لأن المفعول لأجله مبني على سؤال مقدر . فإذا قلت : (وقف الناس) فكأن سائلاً سألت : لماذا وقف الناس؟ فقلت : إجلالاً للعلماء ، أي وقفوا إجلالاً لهم . . . فإجلال : مبني على فعل مفهوم من الفعل المذكور . فكذلك هنا ، في بيت الفرزدق .

(١) حال بينهم يحول حولاً (بفتح فسكون) وحؤولاً وحيلولة ، أي حجز بينهم ومنع اتصال أحدهم بالآخر . وحال بينه وبين ما يشتهي ، أو دونه ودون ما يريد ، أي : كان حائلاً وحاجزاً ومانعاً من وصوله إلى ذلك .

إذ التقدير : يغضي إغضاء الإجلال . أي يغضي الناس إغضاء إجلال ...
وإنما يغضون ذلك الإغضاء من أجل مهابته ، أي : مهابة له وإجلالاً
لمقامه .

وإذا فُقدَ المفعولُ به من الكلام جازت نيابة كل واحدٍ من المجرورِ
والمصدرِ والظرفِ المختصِّينِ على السواء . فمن نيابة المصدر المختص قوله
تعالى :

﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ومن نيابة المجرور أن تقول : «يُشَادُ
بذكرِ العاملينِ إشادةٌ عظيمةٌ» ومن نيابة الظرف قولك : «يُصَلَّى يَوْمَ الْجُمُعَةِ
صلاتها» .

فائدة

متى حذف الفاعل ، وناب عنه نائبه ، فلا يجوز أن يذكر في الكلام ما
يدل عليه ، فلا يقال : (عوقب الكسول من المعلم ، أو الكسول معاقب من
المعلم) بل يقال : (عوقب الكسول) أو (الكسول معاقب) وذلك لأن الفاعل
إنما يحذف لغرض ، فذكر ما يدل عليه منافي لذلك . فإن أردت الدلالة على
الفاعل أتيت بالفعل معلوماً ، (فقلت عاقب المعلم الكسول)، أو باسم
الفاعل ، فقلت : (المعلم معاقب الكسول) إلا أن تقول : (عوقب الكسول
المعلم)، فيكون المعلم فاعلاً لفعل محذوف تقديره : (عاقب) فكأنه لما قيل :
(عوقب الكسول) سأل سائل : من عاقبه؟ فقلت : (المعلم)، أي عاقبه
المعلم . ويكون ذلك على حد قوله تعالى : ﴿ يَسْبِغْ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ
وَالْأَصَالِ . رَجَالٌ ﴾ . في قراءة من قرأ (يسبغ) مجهولاً ، فيكون (رجال)
فاعلاً لفعل محذوف . والتقدير (يسبغه رجال) كما تقدم في باب الفاعل).

(٣) أحكام نائب الفاعل وأقسامه

كل ما تقدّم من أحكام الفاعل يجب أن يُراعى مع نائبه ، لأنه قائم مقامه ، فله حكمه .

فيجب رفعه ، وأن يكون بعد المُسند ، وأن يُذكر في الكلام . فإن لم يُذكر فهو ضميرٌ مستترٌ ، وأن يُؤنث فعله إن كان هو مؤنثاً ، وأن يكون فعله موحداً ، وإن كان هو مثنى أو مجموعاً ، ويجوز حذف فعله لقريته دالةً عليه .

(فعلى الطالب مراجعة هذه الأحكام كلها في مبحث الفاعل ، وأن يأتي بأمثلة لنائب الفاعل على شاكلة أمثلة الفاعل).

ونائبُ الفاعلِ ، كالفاعلِ ، ثلاثة أقسامٍ : صريحٌ وضميرٌ ومؤوّلٌ فالصريحُ نحو : «يُحِبُّ المجتهدُ» .

والضميرُ ، إما مُتّصلٌ ، كالتاءِ من «أكرمتَ» وإما مُنفصلٌ نحو : «ما يُكرّمُ إلا أنا» . وإما مستترٌ ، نحو : «أكرمُ ، ونُكرّمُ ، وتُكرّمُ ، وزهيرٌ يُكرّمُ ، وفاطمةٌ تُكرّمُ» .

والمؤوّلُ نحو : يُحمدُ أن تجتهدوا ، والتأويلُ : «يُحمدُ اجتهادكم» .

(راجع ما فصلناه من الكلام على أقسام الفاعل وأحكامه) .

٣ - المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبرُ: اسمانِ تتألفُ منهما جملةٌ مفيدةٌ ، نحو : «الحق منصورٌ» و«الاستقلالُ ضامنٌ سعادةِ الأمة» .

يتميّزُ المبتدأُ عن الخبرِ بأنَّ المبتدأُ مُخبّرٌ عنه ، والخبرُ مُخبّرٌ به .

والمبتدأُ : هو المُسندُ إليه ، الذي لم يسبقهُ عاملٌ .

والخبرُ : ما أُسِنَدَ إلى المبتدأ ، وهو الذي تتمُّ به مع المبتدأ فائدة .
والجملةُ المؤلِّفةُ من المبتدأ والخبر تُدعى جملةً اسميةً .
ويتعلَّقُ بالمبتدأ والخبر ثمانية مباحث :

(١) أحكام المبتدأ

للمبتدأ خمسة أحكامٍ :

الأول : وجوبُ رفعه . وقد يجرُّ بالباءِ أو من الزائدتين ، أو بربِّ ، التي هي حرفُ جرٍ شبيهٌ بالزائد . فالأول نحو : «بِحَسْبِكَ اللَّهُ»^(١) . والثاني نحو : ﴿هل من خالقٍ غيرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ؟!﴾^(٢) . والثالث نحو : «يا رَبُّ كاسيةٌ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامةِ»^(٣) .

الثاني : وجوبُ كونه معرفةً نحو : «محمدٌ رسولُ اللَّهِ» ، أو نكرةً مفيدةً ، نحو : «مجلسُ علمٍ يُنتَفَعُ به خيرٌ من عبادةِ سبعينَ سنةً» .
وتكون النكرة مفيدةً بأحدِ أربعةِ عشر شرطاً :

(١) بالإضافة لفظاً نحو : «خمسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ» ، أو معنىً ، نحو : «كُلُّ يَموتُ» ، ونحو : «قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ على شاكلته» ، أي : كلُّ أحدٍ .
(٢) بالوصف لفظاً ، نحو : «لَعَبْدٌ مؤمِنٌ خَيْرٌ من مُشركٍ» ، أو تقديراً نحو : «شَرُّ أهرَءِ ذا نابٍ» ، ونحو : «أمرٌ أتى بك» ، أي : شرٌ عظيمٌ وأمرٌ عظيمٌ : أو معنىً : بأن تكونَ مُصغَرةً ، نحو : رُجَيْلٌ عندنا» أي : رجلٌ حقيرٌ ، لأن التصغيرَ فيه معنى الوصف .

(١) بحسبك : الباء حرف جر زائد وحسب مجرور لفظاً بالباء الزائدة ، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ ، والله خبره .

(٢) من : حرف جر زائد ، وخالق مجرور لفظاً بمن الزائدة ، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ .

(٣) رب : حرف جر شبيه بالزائد وكاسية ، مجرور لفظاً برب ، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ . وعارية خبره .

(٣) بأن يكون خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً مُقَدِّماً عليها ، نحو:
﴿فوق كل ذي علمٍ عليمٌ ، ولكل أجلٍ كتابٌ﴾.

(٤) بأن تقع بعد نفيٍ . أو استفهامٍ . أو «لولا» ، أو «إذا» الفجائية .
فالأول نحو : «ما أحدٌ عندنا» ، والثاني نحو : «أإلهٌ مع الله ؟» ، والثالث
كقول الشاعر :

لَوْلَا أَصْطَبَارُ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقْمَةٍ
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِظَّغْنِ

والرابع نحو : «خرجتُ فإذا أسدٌ رابضٌ» .

(٥) بأن تكونَ عاملةً ، نحو : «إعطاءٌ قرشاً في سبيل العلم ينهض
بالأمة» . ونحو : «أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ، ونهيٌ عن مُنكرٍ صدقةٌ» .

(فإعطاء ، عمل النصب في «قرشاً» على أنه مفعول به . وأمر ونهي :
يتعلق بهما حرف الجر والمجرور مفعول لها غير صريح) .

(٦) بأن تكونَ مُبْهَمَةً ، كأسماء الشرط والاستفهام و«ما» التعجبية وكم
الخبرية . فالأول نحو : «من يجتهدُ يُفْلِحُ»^(١) ، والثاني نحو : «من
مجتهد^(٢)؟ وكم علماً في صدرك»^(٣) ، والثالث نحو : «ما أحسنَ
العلم!»^(٤) ، والرابع نحو : «كم مآثرةٌ لك!»^(٥) .

-
- (١) من : اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . وجملة الشرط مع الجواب خبره .
(٢) من : اسم استفهام في محل رفع مبتدأ . ومجتهد : خبره .
(٣) كم : اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ، وعلماً : تمييز منصوب ، وفي صدرك : متعلق
بالخبر المحذوف .
(٤) ما : تعجبية في محل رفع مبتدأ ، والجملة بعده خبره .
(٥) كم خبرية في محل رفع مبتدأ ، وهي مضافة إلى مآثرة . ولك متعلق بخبرها .

(٧) بأن تكون مفيدةً للدعاءِ بخيرٍ أو شرِّ ، فالأولُ نحو : «سلامٌ عليكم . والثاني نحو : ﴿ وَبَلِّغْ لِلْمُطَّقِّينَ ﴾ (١) .

(٨) بأن تكون خلفاً عن موصوف ، نحو : «عالمٌ خيرٌ من جاهلٍ» ، أي : رجلٌ عالمٌ . ومنه المثلُ : «ضعيفٌ عاذٌ بقرملة» (٢) .

(٩) بأن تقع صدرَ جملةٍ حاليَّةٍ مُرتبطةٍ بالواو أو بدونها : فالأول كقول الشاعر :

سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ ، فَمَذُ بَدَا
مُحِيَّاكَ أَحْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

والثاني كقول الشاعر :

الدُّبُّ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً
وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي (٣)

(١٠) بأن يراذ بها التنويعُ ، أي التفصيلُ والتقسيمُ كقول امرئ القيس :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرَّكْبَتَيْنِ
فَثَوْبٌ لَيْسْتُ ، وَثَوْبٌ أَجْرٌ (٤)

-
- (١) المطففون : الذين لا يوفون الكيل والوزن .
(٢) القرملة : واحدة القرمل ، وهو شجر ضعيف لا شوك له وينفضح اذا وطيء ، والمثل يضرب للعاجز يستعين بمثله .
(٣) مدية : مبتدأ . وييدي : خبره ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من ضمير المفعول في تراني .
(٤) ثوب : مبتدأ . وجملة ليست خبرها . وثوب الثاني : مبتدأ . وجملة اجر خبره . والمفعول محذوف والتقدير فثوب لبيته وثوب اجره ، ويروى «ثوباً» في الموضعين فيكون مفعولاً مقدماً للفعل بعده .

وقول الآخر :

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا، وَيَوْمٍ لَنَا وَيَوْمٍ نُسَاءُ، وَيَوْمٍ نُسَرُّ

(١١) بأن تُعْطَفَ عَلَى معرفة ، أو يُعْطَفَ عَلَيْهَا معرفة . فالأول نحو :
«خَالِدٌ وَرَجُلٌ يَتَعَلَّمَانِ النُّحُو» ، والثاني نحو : «رَجُلٌ وَخَالِدٌ يَتَعَلَّمَانِ الْبَيَانَ» .

(١٢) بأن تُعْطَفَ عَلَى نكرة موصوفة ، أو يُعْطَفَ عَلَيْهَا نكرة موصوفة
فالأول نحو : «قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى» ، والثاني نحو :
«طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ»^(١) .

(١٣) بأن يَرَادَ بِهَا حَقِيقَةُ الْجِنْسِ لَا فَرْدٌ وَاحِدٌ مِنْهُ ، نحو : «ثَمَرَةٌ خَيْرٌ
مِنْ جَرَادَةٍ» و«رَجُلٌ أَقْوَى مِنْ امْرَأَةٍ» .

(١٤) بأن تَقَعُ جَوَاباً ، نحو : «رَجُلٌ» فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : «مَنْ
عِنْدَكَ ؟» .

فائدة

(ولم يشترط سبويه والمتقدمون من النحاة لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة . فكل نكرة أفادت إن ابتدئ بها صح أن تقع مبتدأ . ولهذا لم يجز الابتداء بالنكرة الموصوفة أو التي خبرها ظرف أو جار ومجرور مقدماً عليها : إن لم تفد . فلا يقال : «رجل من الناس عندنا . ولا عند رجل مال» ولا «لإنسان ثوب» ، لعدم الفائدة ، لأن الوصف في الأول وتقدم الخبر في الثاني لم يفيدا التخصيص ، لأنهما لم يقللا من شيوع النكرة وعمومها) .
الثالث^(٢) : جواز حذفه إن دلَّ عليه دليلٌ ، تقول : «كيف سعيد؟» ،

(١) طاعة : مبتدأ . وقول : معطوف عليه فهو مبتدأ مثله . والخبر محذوف والتقدير : طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما .

(٢) أي الحكم الثالث من أحكام المبتدأ .

فيقال في الجواب : «مجتهدٌ» أي : هو مجتهدٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها ﴾ وقوله ﴿ سورة أنزلناها ﴾ .

(والتقدير في الآية الأولى : «فعمله لنفسه ، وإساءته عليها» ، فيكون المبتدأ ، وهو العمل والإساءة ، محذوفاً ، والجار متعلق بخبره المحذوف . والتقدير في الآية الثانية : «هذه سورة» .)

الرابع : وجوب حذفه وذلك في أربعة مواضع :

(١) إن دلَّ عليه جوابُ القسم ، نحو : «في ذِمَّتِي لأفعلنَ كذا» ، أي : في ذِمَّتِي عهدٌ أو ميثاقٌ .

(٢) إن كان خبره مصدراً نائباً عن فعله نحو : «صبرٌ جميلٌ» و«سمعٌ وطاعةٌ» ، أي : صبري صبرٌ جميلٌ ، وأمري سمعٌ وطاعةٌ .

(٣) إن كان الخبرُ مخصوصاً بالمدح أو الذمِّ بعد «نعمَ وبئسَ» ، مؤخراً عنهما ، نحو : نعمَ الرجلُ أبو طالبٍ ، وبئسَ الرجلُ أبو لهبٍ ، فأبو ، في المثاليين ، خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُهُ : «هو» .

(٤) إن كان في الأصل نعتاً قطعاً عن النعتية في معرض مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحمٍ ، نحو : «خذُ بيدَ زهيرِ الكريمِ» و«دعْ مجالسةَ فلانِ اللئيمِ» و«أحسنْ إلى فلانِ المسكينِ» .

(فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة وجوباً . والتقدير : هو الكريم ، وهو اللئيم ، وهو المسكين ويجوز أن تقطعه عن الوصفية للنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول : أمدح ، وفي الثاني : أذم ، وفي الثالث : أرحم .)

الخامس^(١) : إن الأصل فيه أن يتقدّم على الخبر وقد يجب تقديم الخبر عليه . وقد يجوز الأمران . (وسياتي الكلام على ذلك) .

(٢) أقسام المبتدأ

المبتدأ ثلاثة أقسامٍ : صريحٌ ، نحو : «الكرِيمُ محبوبٌ» ، وضميرٌ منفصلٌ ، نحو : «أنتَ مجتهدٌ» ، ومؤوّلٌ ، نحو : «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»^(٢) ، ونحو : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ»^(٣) ، ومنه المثلُ «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٤) .

(٣) أحكام خبر المبتدأ

لخبر المبتدأ سبعة أحكام :

الأول : وجوبُ رفعه .

الثاني : أن الأصل فيه أن يكون نكرة مشتقة . وقد يكون جامداً .
نحو : «هذا حجرٌ» .

الثالث : وجوبُ مطابقته للمبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً .

الرابع : جواز حذفه إن دلّ عليه دليلٌ ، نحو : «خرجتُ فإذا الأسدُ ،

أي : فإذا الأسدُ حاضرٌ ، وتقول : «مَنْ مجتهدٌ؟» فيقالُ في الجواب :

(١) أي : الحكم الخامس من أحكام المبتدأ .
(٢) والتأويل : «وصومكم خير لكم» ، فيكون الفعل في تقدير مصدر مرفوع على أنه مبتدأ .
(٣) والتأويل : «إنذارك وعدم إنذارك سواء» ، فما بعد همزة التسوية مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ .
وسواء قبله خبره . وهمزة التسوية سبق الكلام عليها في آخر مبحث الفاعل .
(٤) والتأويل : «سماحك بالمعدي خير من رؤيتك إياه» . فتسمع مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ ،
وخير : خبره . والفعل مؤول بمصدر على تقدير أن ، والأصل أن تسمع . وقد روي :
«تسمع» بالرفع ، وبالنصب بأن مقدرة ، كما روي «ان تسمع» ، باثبات «أن» .

«زُهَيْرٌ» أي : «زُهَيْرٌ مجتهدٌ» ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَكَلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾
أي : وظلُّها كذلك .

الخامس وجوبُ حذفه في أربعة مواضع :

(١) أن يدلَّ على صفةٍ مُطلقةٍ ، أي : دالةٍ على وجودِ عامٍّ^(١) .
وذلك في مسألتين ، الأولى : أن يتعلَّقَ بها ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور ،
نحو : «الجنة تحت أقدامِ الأمَّهاتِ» و«العلمُ في الصدورِ»^(٢) . والثانية : أن
تقعَ بعد لولا أو لوما ، نحو : «لولا الدِّينُ لَهَلَكَ النَّاسُ» و«لوما الكتابةُ لضاع
أكثرُ العلمِ»^(٣) .

(فإن كان صفة مفيدة (أي دالة على وجود خاص : كالمشي والقعود
والركوب والأكل والشرب ونحوها) وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل ، نحو :
«لولا العدو سالمنا ما سلم» ونحو : «خالد يكتب في داره ، والعصفور مغرد
فوق الغصن» . ومنه حديث : «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة
على قواعد إبراهيم» . فإن دل عليه دليل جاز حذفه وذكره ، نحو : «لولا
أنصاره لهلك» . أو «لولا أنصاره حموه لهلك» ، ونحو : «علي على فرسه» أو
«علي راكب على فرسه» .

(٢) أن يكونَ خبراً لمبتدأ صريحٍ في القسم ، نحو : «لعمرك
لأفعلن»^(٤) ، ونحو : «أَيْمُنُ اللهُ لاجتهدنَّ»^(٥) ، قال الشاعر :

-
- (١) وذلك بأن تكون بمعنى كائن أو موجود أو مستقر أو حاصل .
(٢) أي : الجنة كائنة أو موجودة ، العلم كائن أو موجود .
(٣) أي : لولا الدين موجود ، ولولا الكتابة موجودة .
(٤) التقدير : لعمرك قسمي ، أي : حياتك هي قسمي .
(٥) والتقدير : أيمن الله قسمي . وأيمن كلمة موضوعة للقسم .

لَعَمْرُكَ مَا الْإِنْسَانُ إِلَّا آبِنُ يَوْمِهِ
على ما تجلّى يَوْمُهُ لا آبِنُ أَمْسِهِ

وما أَلْفَخِرُ بِالْعَظْمِ الرَّمِيمِ ، وَإِنَّمَا
فَخَارُ الَّذِي يَبْغِي أَلْفَخَارَ بِنَفْسِهِ

(فإن كان المبتدأ غير صريح في القسم (بمعنى أنه يستعمل للقسم
وغيره) جاز حذف خبره وإثباته . تقول « عهد الله لأقولن الحق ، وعهد الله
علي لأقولن الحق » .)

(٣) أن يكون المبتدأ مصدرًا ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدرٍ ،
وبعدهما حال لا تصلح أن تكون خيراً ، وإنما تصلح أن تسد مسد الخبر في
الدلالة عليه . فالأول نحو : « تأديبي الغلام مُسيئاً »^(١) . والثاني نحو :
« أفضل صلاتك خالياً مما يشغلك » .

ولا فرق بين أن يكون اسم التفضيل مضافاً إلى مصدرٍ صريحٍ ، كما
مثّل ، أو مؤوّلٍ ، نحو : « أحسن ما تعمل الخير مُستتراً »^(٢) وكذا لا فرق بين
أن تكون الحال مفردةً ، كما ذكر ، أو جملةً : كحديث : « أقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد »^(٣) . وقول الشاعر : وقد اجتمعت فيه الحالان :
(المفردة والمركبة) .

خيرٌ أقترايبي من المولى^(٤) حليفَ رِضاً
وشرُّ بُعدي عنهُ وهو غَضبانُ

(١) والتقدير : تأديبي الغلام حاصل عند إساءته .
(٢) أحسن : مضاف وما بعد (ما) المصدرية في تأويل مصدر مجرور بالإضافة ، والتأويل : أحسن
عملك . والخبر : محذوف ، والتقدير : أحسن عملك الخير حاصل في حال استتارك .
(٢) جملة وهو ساجد : في محل نصب على الحال من العبد ، والتقدير : أقرب كون العبد من ربه
حاصل في حال سجوده . (وتكون) هنا تامة لا ناقصة . فهي ترفع الفاعل .
(٤) المولى : ابن العلم .

فالحال في الأمثلة المتقدمة دالة على الخبر المحذوف (وهو حاصل) سادة مسده . لكنها غير صالحة للاخبار بها مباشرة لمباينتها للمبتدأ ، إذ لا معنى لقولك : (تأديبي الغلام مسيء ، وأفضل صلاتك خال مما يشغلك) ، وهلم جرأً .

فإن صحَّ الإخبارُ بالحال ، وجبَ رفعُها لعدم مُباينتها حينئذٍ للمبتدأ ، نحو : «تأديبي الغلام شديدٌ» وشدَّ قولهم : «حُكْمُكَ مُسَمَّطاً» ، أي : مُثَبَّتاً نافذاً ، إذ يصحُّ أن تقولَ : «حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ» .

(٤) أن يكونَ بعدَ واوٍ مُتَعَيِّنٍ أن تكونَ بمعنى «مَعَ» ، نحو : «كُلُّ امْرِئٍ وَمَا فَعَلَ»^(١) ، أي : مَعَ فَعَلِهِ . فإن لم يتعيَّن كونُها بمعنى «مَعَ» جاز إثباتُها ، كقولِ الشاعرِ :

تَمَنَّوْا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى^(٢)
وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

السادسُ^(٣) : جوازُ تَعَدُّدِهِ ، والمبتدأُ واحدٌ نحو : «خليلٌ كاتبٌ ، شاعرٌ ، خطيبٌ» .

السابعُ : أنَّ الأصلَ فيه أن يتأخَّرَ عن المبتدأ . وقد يتقدَّمُ عليه جوازاً أو وجوباً (وسياتي الكلامُ على ذلك) .

(٤) الْخَبْرُ الْمُفْرَدُ

خبرُ المبتدأ قسماً : مُفْرَدٌ وَجْمَلَةٌ .

(١) الخبر محذوف ، والتقدير : كل امرئ وفعله مقترنان .

(٢) يشعب : يفتال ويهلك .

(٣) أي الحكم السادس من احكام خبر المبتدأ .

فالخبرُ المفردُ : ما كانَ غيرَ جملةٍ ، وإن كان مُثنىً أو مجموعاً ، نحو :
«المجتهد محمودٌ ، والمجتهدان محمودانِ ، والمجتهدون محمودون» .
وهو إما جامدٌ ، وإما مُشتقٌ .

والمرادُ بالجامدِ ما ليس فيه معنى الوصفِ ، نحو : «هذا حجرٌ» . وهو لا
يتضمنُ ضميراً يعودُ إلى المبتدأ ، إلا إذا كان في معنى المشتق ، فيتضمنه ،
نحو : «عليُّ أسدٌ» .

(فأسد هنا بمعنى شجاع ، فهو مثله يحمل ضميراً مستتراً تقديره (هو)
يعود إلى علي ، وهو ضمير الفاعل . وقد سبق في باب الفاعل أن الاسم
المستعار ، يرفع الفاعل كالفعل ، لأنه من الأسماء التي تشبه الفعل في
المعنى .

وذهب الكوفيون إلى أن خبر الجامد يحتمل ضميراً يعود إلى المبتدأ ،
وإن لم يكن في معنى المشتق . فإن قلت : (هذا حجر) ، فحجر يحمل
ضميراً يعود إلى اسم الإشارة (تقديره هو) ، أي : (هذا حجر هو) ، وما قولهم
ببعيد من الصواب . لأنه لا بد من رابط يربط المبتدأ بالخبر ، وهذا الرابط
معتبر في غير العربية من اللغات أيضاً) .

والمراد بالمشتق ما فيه معنى الوصفِ ، نحو : «زُهَيْرٌ مجتهدٌ» . وهو
يتحمَّلُ ضميراً يعود إلى المبتدأ ، إلا إذا رفع الظاهر ، فلا يتحمَّلُهُ ، نحو :
«زُهَيْرٌ مجتهدٌ أخواه» .

(فمجتهد ، في المثال الأول ، فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى
زهير ، وهو ضمير الفاعل . أما في المثال الثاني فقد رفع (أخواه) على
الفاعلية فلم يتحمل ضمير المبتدأ) .

ومتى تحمَّلَ الخبرُ ضميرَ المبتدأ لزمَتْ مُطابقتُهُ له إفراداً وتثنيةً وجمعاً

وذكريا وتأنيثاً ، نحو: «عليّ مجتهد ، وفاطمة مجتهدة ، والتلميذان مجتهدان ، والتلميذتان مجتهدتان ، والتلاميذ مجتهدون ، والتلميذات مجتهدات» .

فإن لم يتضمّن ضميراً يعودُ إلى المبتدأ ، فيجوزُ أن يُطابقهُ ، نحو: «الشمسُ والقمرُ آيتان من آياتِ اللّهِ» ، ويجوز أن لا يطابقهُ ، نحو: «الناس قسمان : عالمٌ ومتعلمٌ ولا خيرَ فيما بينهما» .

(٥) الخبرُ الجملة

الخبرُ الجملةُ : ما كان جملةً فعليةً ، أو جملةً اسميةً ، فالأول نحو: «الخُلُقُ الحسنُ يُعلي قدرَ صاحبه»^(١) ، والثاني نحو: «العاملُ خُلُقُهُ حسنٌ»^(٢) .

ويُشترطُ في الجملة الواقعة خبراً أن تكون مُشمّلةً على رابطٍ يربطُها بالمبتدأ .

والرابطُ إما الضميرُ بارزاً ، نحو: «الظلمُ مرّته وخيمٌ» ، أو مستتراً يعودُ إلى المبتدأ ، نحو: «الحقُّ يعلو» . أو مُقدّراً ، نحو: «الفِضةُ ، الدرهمُ بقرشٍ»^(٣) ، أي: الدرهم منها . وإما إشارةً إلى المبتدأ ، نحو: «ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ»^(٤) ، وإما إعادةُ المبتدأ بلفظه ، نحو: «الحاقةُ»^(٥) ما

-
- (١) الخلق : مبتدأ ، والحسن : صفة . وجملة يعلي : جملة فعلية خبره .
(٢) العاقل : مبتدأ أول ، وخلقهُ مبتدأ ثان ، وحسن : خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره : جملة اسمية ، خبر المبتدأ الأول .
(٣) الفضة مبتدأ أول . والدرهم بقرش : مبتدأ ثان وخبره ، والجملة خبر عن المبتدأ الأول ، والرابط هو الضمير المحذوف . والتقدير : الدرهم منها بقرش .
(٤) لباس : مبتدأ أول ، وذلك مبتدأ ثان وخبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول : والرابط اسم الإشارة .
(٥) الحاقة : مبتدأ أول . و(ما) : اسم استفهام مبتدأ ثان ، والحاقة خبره والجملة خبر المبتدأ الأول .

الحاقّة؟»، أو بلفظٍ أعمّ منه ، نحو : «سعيد نعم الرجل». (فالرجل نعم سعيداً وغيره ، فسعيد داخل في عموم الرجل ، والعموم مستفاد من (أل) الدالة على الجنس).

وقد تكون الجملة الواقعة خبراً نفسَ المبتدأ في المعنى ، فلا نحتاج إلى رابطٍ ، لأنها ليست أجنبيةً عنه فتحتاج إلى ما يربطها به ، نحو : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، ونحو : ﴿نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي﴾.

(فهو : ضمير الشأن . والجملة بعده هي عينه ، كما تقول : (هو علي مجتهد) وكذلك قولك : (نطقي الله حسبي) فالمنطوق به ، (وهو الله حسبي) وهو عين المبتدأ . وهو (نطقي) واما فيما سبق فإنما احتيج إلى الربط لأن الخبر أجنبي عن المبتدأ ، فلا بد له من رابط يربطه به .

قد يقع الخبرُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً . فالأولُ نحو : «المجدُّ تحتَ علمِ العلمِ» ، والثاني نحو : «العلم في الصدور لا في السطور» .

(والخبر في الحقيقة إنما هو متعلق الظرف وحرف الجر . ولك أن تقدر هذا المتعلق فعلاً كاستقر وكان ، فيكون من قبيل الخبر الجملة ، واسم فاعل ، فيكون من باب الخبر المفرد ، وهو الأولى ، لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً) .

ويُخبرُ بظروف المكان عن أسماء المعاني وعن أسماء الأعيان . فالأول نحو : «الخيرُ أمامك» . والثاني نحو : «الجنةُ تحتَ أقدامِ الأمهاتِ» .

وأما ظروف الزمانِ فلا يُخبرُ بها إلا عن أسماء المعاني ، نحو : «السفرُ غداً» ، والوصولُ بعد غدٍ» . إلا إذا حصلتِ الفائدةُ بالإخبار بها عن أسماء الأعيان فيجوزُ ، نحو : «الليلةُ الهلالُ» ، و«نحن في شهر كذا» و«الوردُ في أيار» . ومنه : «اليومُ خمراً، وغداً أمرٌ» .

(٦) وجوب تقديم المبتدأ

الأصل في المبتدأ أن يتقدم. والأصل في الخبر أن يتأخر. وقد يتقدم أحدهما وجوباً، فيتأخر الآخر وجوباً.

ويجب تقديم المبتدأ في ستة مواضع :

الأول : أن يكون من الأسماء التي لها صدرُ الكلام ، كأسماء الشرط ، نحو : «من يتق الله يفلح» ، وأسماء الاستفهام ، نحو : «من جاء؟» ، «وما التعجبية» ، نحو : «ما أحسن الفضيلة!» وكم الخبرية نحو : «كم كتاب عندي!» .

الثاني : أن يكون مُشبهًا باسم الشرط ، نحو : «الذي يجتهدُ فله جائزة» و«كل تلميذ يجتهدُ فهو على هدى» .

(فالمبتدأ هنا أشبه اسم الشرط في عمومته ، واسقبال الفعل بعده وكونه سبباً لما بعده ، فهو في قوة أن تقول : (من يجتهد فله جائزة) و(أي تلميذ يجتهد فهو على هدى). ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط).

الثالث : أن يضاف إلى اسم له صدرُ الكلام ، نحو : «غلامٌ من مجتهدٍ؟» و«زمأمٌ كم أمر في يدك»^(١) .

الرابع : أن يكون مقترناً بلام التأكيد (وهي التي يسمونها لام الابتداء) ، نحو : «لعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ» .

الخامس : أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً ، وليس هناك

(١) كم : هنا خبرية بمعنى كثير . وأمر مضاف إليها . فان جعلتها استفهامية نصبت ما بعدها تمييزاً .

قرينةً تعين أحدهما ، فيتقدّم المبتدأ خشيةً التباس المسندِ بالمسندِ إليه ، نحو : «أخوك علي» ، إن أردتَ الإخبارَ عن الأخِ ، و«عليُّ أخوك» ، إن أردتَ الإخبارَ عن علي ، ونحو : «أسنُّ منك أسنُّ مني» إن قصدتَ الإخبارَ عمَّن هو أسنُّ من مخاطبك «وأسن مني أسن منك» ، إن أردتَ الإخبارَ عمَّن هو أسنُّ منك نفسك .

(فإن كان هناك قرينة تميز المبتدأ والخبر ، جاز التقديم والتأخير نحو : «رجل صالح حاضر ، وحاضر رجل صالح» ونحو «بنو أبنائنا بنونا» ، بتقديم المبتدأ ، و«بنونا بنو أبنائنا» ، بتقديم الخبر . لأنه سواء أتقدم أحدهما أم تأخر ، فالمعنى على كل حال أن بني أبنائنا هم بنونا) .

السادس : أن يكون المبتدأ محصوراً في الخبر ، وذلك بأن يقترن الخبرُ بإلاً لفظاً نحو : «وما محمدٌ إلا رسولٌ» أو معنىً ، نحو : ﴿إنما أنت نذيرٌ﴾ (إذ المعنى ما أنت إلا نذير ، ومعنى الحصر هنا أن المبتدأ (وهو محمد ، في المثال الأول) منحصر في صفة الرسالة ، فلو قيل : «ما رسول إلا محمد» . بتقديم الخبر ، فسد المعنى ، لأن المعنى يكون حينئذ : أن صفة الرسالة منحصرة في محمد مع أنها ليست منحصرة فيه . بل هي شاملة له ولغيره من الرسل ، صلوات الله عليهم . وهكذا الشأن في المثال الثاني) .

(٧) وجوب تقديم الخبر

يجبُ تقديم الخبرِ على المبتدأ في أربعة مواضع :

الأول : إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة ، مخبراً عنها بظرفٍ أو جارٍ ومجرور ، نحو : «في الدارِ رجلٌ» و«عندك ضيفٌ» ومنه قوله تعالى : ﴿ولدينا مزيدٌ﴾ و﴿على أبصارهم غشاوةٌ﴾ .

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن تأخيره يوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر . فإن كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديم خبرها ، كقوله تعالى : ﴿ وأجل مسمى عنده ﴾ لأن النكرة وصفت بمسمى ، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة) .

الثاني : إذا كان الخبر اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، فالأول ، نحو : «كيف حالك؟»^(١) والثاني نحو : «ابن من أنت؟»^(٢) و«صبيحة أي يوم سفرك؟»^(٣) .

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن لاسم الاستفهام أو ما يضاف إليه صدر الكلام) .

الثالث : إذا اتصل بالمبتدأ ضميرٌ يعود إلى شيء من الخبر نحو : «في الدار صاحبها» ومنه قوله تعالى : ﴿ أم على قلوب أفعالها ﴾ . وقول نصيب :
أهأبك إجلالاً ، وما بك قدرة
علي ، ولكن ملء عين حبيبها
(وإنما وجب تقديم الخبر هنا ، لأنه لو تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك ضعيف قبيح منكر (راجع الكلام على عود الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب) .

الرابع : أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ . وذلك بأن يقترن المبتدأ بإلاً لفظاً ، نحو : «ما خالق إلا الله» ، أو معنىً ، نحو : «إنما محمود من يجتهد» .

(١) كيف : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم ، وحالك مبتدأ مؤخر .
(٢) ابن : خبر مقدم ، وهو مضاف إلى «من» الاستفهامية . وأنت : مبتدأ مؤخر في محل رفع .
(٣) صبيحة ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم : وهو مضاف لأي الاستفهامية وسفرك مبتدأ مؤخر .

(إذ المعنى : « ما محمود إلا من يجتهد ». ومعنى الحصر هنا أن الخبر « وهو خالق ، في المثال » منحصر في الله . فليست صفة الخلق إلا له سبحانه ، فلو قيل : « ما الله إلا خالق » بتقديم المبتدأ ، فسد المعنى ، لأنه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق ، وهو ظاهر الفساد . وهكذا الحال في المثال الثاني) .

(٨) المبتدأ الصِّفَة

قد يُرفع الوصف بالإبتداء ، إن لم يطابق موصوفه تثنيةً أو جمعاً ، فلا يحتاج إلى خبر ، بل يكفي بالفاعل أو نائبه ، فيكون مرفوعاً به ، ساداً مسدداً الخبر ، بشرط أن يتقدم الوصف نفيً أو استفهاماً . وتكون الصفة حينئذٍ بمنزلة الفعل ، ولذلك لا تُثنى ولا تُجمع ولا تُوصف ولا تُصغر ولا تُعرف . ولم يشترط الأخص والكوفيون ذلك ، فأجازوا أن يُقال : « ناجح ولدك ، وممدوح أبنائك » .

ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً ، نحو : « ما ناجح الكسولان »^(١) و « هل محبوب المجتهدون »^(٢) ، أو اسماً جامداً فيه معنى الصفة ، نحو : « هل صخر هذان المعاندان ؟ »^(٣) و « ما وحشي أخلاقك »^(٤) .

ولا فرق أيضاً بين أن يكون النفي والاستفهام بالحرف ، كما مثل ، أو

(١) ما : نافية ، وناجح : مبتدأ ، والكسولان : فاعل ناجح أغنى عن الخبر .
(٢) هل : حرف استفهام ، ومحبوب : مبتدأ ، والمجتهدون : نائب فاعل لمحبوب أغنى عن الخبر .
(٣) صخر : مبتدأ ، وهو اسم جامد بمعنى الوصف ، لأنه بمعنى صلب ، وهذان : فاعل لصخر أغنى عن الخبر .
(٤) وحشي : مبتدأ ، وهو اسم جامد فيه معنى الصفة ، لأنه اسم منسوب ، فهو بمعنى اسم المفعول ، وأخلاقك : نائب فاعل له أغنى عن الخبر .

بغيره ، نحو : «ليس كسولٌ ولدك» و«غيرُ كسولٍ أبنائك» و«كيف سائرُ أخواك»، غير أنه مع «ليس» يكون الوصفُ اسماً لها ، والمرفوعُ بعده مرفوعاً به ساداً مسدّ خبرها ، ومع «غير» ينتقلُ الابتداءُ إليها ، ويُجر الوصفُ بالإضافة إليها ، ويكونُ ما بعد الوصفِ مرفوعاً به ساداً مسدّ الخبر .

وقد يكونُ النفيُّ في المعنى نحو : «إنما مجتهدٌ ولدك» ، إذ التأويلُ : «ما مجتهدٌ إلا ولدك» .

فإن لم يقع الوصفُ بعد نفيٍ أو استفهامٍ ، فلا يجوز فيه هذا الاستعمالُ ، فلا يقالُ : «مجتهدٌ غلاماك» ، بل تجبُ المطابقةُ ، نحو : «مجتهدانِ غلاماك» . وحينئذٍ يكونُ خبراً لما بعده مُقدّماً عليه . وقد يجوزُ على ضعيفٍ ، ومنه الشاعر :

خَيْرٌ بَنُو لِهَبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِيَاً
مَقَالَةَ هَبِيٍّ ، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ (١)

والصفةُ التي تقعُ مبتدأً ، إنما ترفعُ الظاهرَ ، كقول الشاعر :

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى ، أَمْ نَوَوَا ظَعَنَا؟
إِنْ يَظْعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا (٢)

أو الضميرَ المنفصلَ ، كقول الآخر :

خَلِيلِيَّ ، مَا وَا فِي بَعْهَدِي أَنْتَمَا
إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

(١) بنو لهب، بكسر اللام وسكون الهاء، حي من الازد مشهورون بزجر للطير وعيافتها، وذلك أن يستسعدوا ويتشاءموا بأصواتها ومساقطها. واللهب في الأصل: مهواة ما بين جبلين، أو الصدع في الجبل، أو الشعب الصغير فيه، أو وجه فيه كالحائط لا يرتقى. وجمعه أهاب وهوب ولهاب ولهاية.

(٢) قاطن: مقيم. والظعن: الرحيل. ويجوز فيه لغة إسكان عينه وفتحها.

فإن رفعتِ الصفةَ الضميرَ المستترَ، نحو: «زُهَيْرٌ لا كسولٌ ولا بطيءٌ»^(١) لم تكن من هذا الباب، فهي هنا خبرٌ عما قبلها. وكذا إن كانت تكتفي بمرفوعها، نحو: «ما كسولٌ أخواه زُهَيْرٌ»، فهي هنا خبرٌ مقدّمٌ، وزُهَيْرٌ: مبتدأٌ مؤخرٌ، وأخواه: فاعلٌ كسولٌ.

واعلم أن الصفةَ، التي يُبتدأُ بها، فتكتفي بمرفوعها عن الخبر، إنما هي الصفةُ التي تُخالِفُ ما بعدها تثنيةً أو جمعاً، كما مرَّ. فإن طابقتُه في تثنيتِه أو جمعه، كانت خبراً مقدّماً، وكان ما بعدها مبتدأً مؤخراً، نحو: «ما مُسافِرانِ أخوأيّ، فهل مسافرونِ إخوتك؟». أمّا إن طابقتُه في إفراده، نحو: «هل مسافرٌ أخوك؟»، جاز جعل الوصفِ مبتدأً، فيكون ما بعده مرفوعاً به، وقد أغنى عن الخبر، وجاز جعلُه خبراً مقدّماً وما بعده مبتدأً مؤخراً.

٤ - الفعل الناقص

الفعل الناقصُ: هو ما يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفعُ الأولَ تشبيهاً له بالفاعل، وينصبُ الآخرَ تشبيهاً له بالمفعول به، نحو: «كان عُمرُ عادلاً».

ويُسمّى المبتدأُ بعد دخوله اسماً له، والخبرُ خبراً له.

(وسميت هذه الأفعال ناقصة، لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام. فمنصوبها ليس فضلة، بل هو عمدة، لأنه في الأصل خبر للمبتدأ، وإنما نصب تشبيهاً له بالفضلة، بخلاف غيرها من الأفعال التامة، فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع، ومنصوبها فضلة خارجة عن نفس التركيب).

(١) فاعل كسول وبطيء: ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود إلى زهير.

والفعل الناقص على قسمين : كَانَ وَأَخْوَاتُهَا . وكاد وَأَخْوَاتُهَا . (وهي التي تُسمى أفعال المُقَارَبَةِ) .

كَانَ وَأَخْوَاتُهَا

كَانَ وَأَخْوَاتُهَا هي : «كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا فَتِيَءٌ وَمَا بَرِحَ وَمَا دَامَ» .

وقد تكونُ «أَضَ وَرَجَعَ وَاسْتَحَالَ وَعَادَ وَحَارَ وَارْتَدَّ وَتَحَوَّلَ وَغَدَا وَرَاحَ وَانْقَلَبَ وَتَبَدَّلَ» ، بمعنى «صَارَ» ، فإن أتت بمعناها فلها حُكْمُهَا .

ويتعلَّقُ بِكَانَ وَأَخْوَاتِهَا ثمانيةٌ مباحثُ :

(١) مَعَانِي كَانَ وَأَخْوَاتِهَا

معنى «كان» : اتصافُ المُسْنَدِ إليه بِالمُسْنَدِ فِي المَاضِي . وقد يكونُ اتصافُهُ به على وجه الدَّوامِ ، إن كان هناك قرينةٌ ، كما في قوله تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَليماً حَكِيماً﴾ ، أي : إنه كان ولم يَزُلْ عَليماً حَكِيماً .

ومعنى «أمسى» : اتصافُهُ به فِي المَساءِ .

ومعنى «أصبح» : اتصافُهُ به فِي الصَّبَاحِ .

ومعنى «أضحى» : اتصافُهُ به فِي الضَّحَا .

ومعنى «ظلَّ» : اتصافُهُ به وَقْتَ الظَّلِّ ، وذلك يكونُ نهاراً .

ومعنى «بات» : اتصافُهُ به وَقْتَ المَبيتِ ، وذلك يكونُ ليلاً .

ومعنى «صار» : التَّحَوُّلُ ، وكذلك ما بمعناها .

ومعنى «ليس» : النفي في الحال ، فهي مختصةٌ بنفي الحال ، إلا إذا

قِيَدَتْ بما يُفِيدُ الْمُضِيَّ أو الاستقبال ، فتكون إما قِيَدَتْ به ، نحو : « ليس عليّ مُسافراً أمسٍ أو غداً » .

و« ليس » : فعلٌ ماضٍ للنفي ، مختصٌّ بالأسماء . وهي فعلٌ يُشبهُ الحرفَ . ولولا قبولها علامةَ الفعلِ ، نحو : « ليست وليسا وليسوا ولسنا ولسن » ، لحكمتنا بحرفيتها .

ومعنى « ما زال وما انفك وما فتىء وما برح » : مُلازمةُ المُسندِ للمُسندِ إليه ، فإذا قلتُ « ما زال خليلٌ واقفاً » فالمعنى أنه ملازمٌ للوقوفِ في الماضي .

ومعنى « ما دام » استمرارُ اتصافِ المُسندِ إليه بالمُسندِ . فمعنى قوله تعالى : ﴿ وَأوصاني بالصلاة والزكاة ما دُمْتُ حياً ﴾ : أوصاني بهما مدةً حياتي .

وقد تكون « كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلَّ وبات » بمعنى « صار » ، إن كان هناك قرينةٌ تدلُّ على أنه ليس المرادُ اتصافُ المُسندِ إليه بالمُسندِ في وقتٍ مخصوص ، مما تدلُّ عليه هذه الأفعال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فكان من المُغْرَقِينَ ﴾ أي : صار ، وقوله : ﴿ فأصبحتم بنعمته إخواناً ﴾ ، أي : صرتم ، وقوله : ﴿ فظلتُ أعناقهم لها خاضعين ﴾ ، أي : صارت ، وقوله : ﴿ ظلَّ وجهه مسوداً ﴾ ، أي : صار .

(٢) شروطُ بعضِ أخواتِ « كان »

يُشترطُ في « زال وانفك وفتىء وبرح » أن يتقدّمها نفيٌ ، نحو : « لا يزالون مختلفين » و« لن نبرح عليه عاكفين » ، أو نهيٌ ، كقول الشاعر :

صاح شَمْرٌ، ولا تَزَلْ ذَاكِرَ أَلْمَوِ
تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ
أو دُعَاءٌ، نحو: «لا زِلْتُ بخيرٍ».

وقد جاء حذفُ النهي منها بعد القسم ، والفعلُ مضارعٌ منفيٌّ بلا وذلك
جائزٌ مُستملحٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ ﴾ ، والتقديرُ : « لا
تفتأُ » وقولُ امرئ القيس :

فَقُلْتُ: يَمِينُ آلِهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا
وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
والتقديرُ : « لا أبرحُ قاعدًا ».

ولا يُشترطُ في النفي أن يكون بالحرف ، فهو يكونُ به ، كما مرَّ ،
ويكونُ بالفعل ، نحو : «لستَ تبرحُ مجتهداً » ، وبالاسم ، نحو : «زُهَيْرٌ غيرُ
مُنْفَكٍ قائماً بالواجب » .

وقد تأتي « وني بني ، ورامَ يريمُ »^(١) بمعنى « زال » الناقصة ، فيعملانِ
عملها . ويُشترطُ فيهما ما يُشترطُ فيها ، ومنه قولُ الشاعر :

فَأَرْحَامُ شِعْرٍ يَتَّصِلُنَ بِبَابِهِ
وَأَرْحَامُ مَالٍ لَا تَنِي تَتَقَطَّعُ

أي : لا تزالُ تتقطعُ ، وقول الآخر :
إِذَا رُمْتَ، مِمَّنْ لَا يَرِيمُ مُتَيَّمًا،

سُلُوءًا فَقَدْ أَبْعَدَتْ فِي رَوْمِكَ أَلْمَرْمَى^(٢)

(١) أصل معنى الونى: الفتور والضعف، وأصل معنى الريم: البراح. فان قلت: (ما ونى فلان في عمله) (ما رمت الدار) فهذا تامتان. وإن قلت: (ما ونى فلان مجتهداً، وما رمت عاملاً)، فهذا ناقصتان. بمعنى ما زال وما برح. وكل فعل تام تضمن معنى فعل ناقص عمل عمله.
(٢) سلوءاً: مفعول به لرمت.

أي : « لا يزال ، أو لا يبرح مُتِيماً » .

ويشترط في «دام» أن تتقدمها «ما» المصدرية الظرفية ، كقوله تعالى :
﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ .

(ومعنى كونها مصدرية أنها تجعل ما بعدها في تأويل مصدر . ومعنى كونها ظرفية أنها نائبة عن الظرف وهو المدة ، لأن التقدير : «مدة دوامي حياً» .)

« تنبيه » - زال الناقصة مضارعها «يزال» . وأما «زال الشيء يزول»
بمعنى «ذهب» و«زال فلان هذا عن هذا» ، بمعنى «مازه عنه يميزه» ، فهما
فعلان تامان . ومن الأول قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ يَمْسِكِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ
تَزُولَا ﴾ .

وقد يُضْمَرُ اسْمُ «كَانَ» وأخواتها ، ويُحذف خبرُها ، عند وجود قرينة
دالة على ذلك ، يُقال : «هل أصبح الركب مسافراً؟» فتقول : «أصبح» ،
والتقدير : «أصبح هو مسافراً» .

(٣) أقسامُ كان وأخواتها

تنقسم «كان وأخواتها» إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما لا يتصرف بحالٍ ؛ وهو : «ليس ودام» فلا يأتي منهما
المضارع ولا الأمر .

الثاني : ما يتصرف تصرفاً تاماً ، بمعنى أنه تأتي منه الأفعال الثلاثة ،
وهو : «كان وأصبح وأمسى وأضحى وظلَّ وبات وصار» .

الثالث : ما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، بمعنى أنه يأتي منه الماضي

والمضارع لا غير، وهو: «ما زال وما انفك وما فتىء وما برح».

واعلم أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل عملها، فيرفع الاسم وينصب الخبر، فعلاً كان أو صفةً، أو مصدرًا، نحو: يمسى المجتهدُ مسروراً، وأمس أديباً، وكونك مجتهداً خير لك « قال تعالى: ﴿ قُلْ كُونُوا حجاراً أو حديداً ﴾ ، وقال الشاعر:

وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشاشَةَ كائناً

أَحَاك ، إذا لم تُلْفِه لَكَ مُنْجِداً

غير أن المصدر كثيراً ما يُضاف إلى الاسم ، نحو: «كون الرجل تقياً خيراً له».

(فالرجل : مجرور لفظاً ، لأنه مضاف إليه ، مرفوع محلاً ، لأنه اسم المصدر الناقص) .

وإن أُضيف المصدرُ الناقصُ إلى الضمير أو إلى غيره من المبنيات ، كان له محلان من الإعراب : محلٌّ قريبٌ وهو الجرُّ بالإضافة ، ومحلٌّ بعيدٌ ، وهو الرفع ، لأنه اسمٌ للمصدر الناقص ، قال الشاعر :

بِبَذْلِ وَجِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى

وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

(٤) تَمَامُ « كَان » وَأَخْوَاتِهَا

قد تكون هذه الأفعال تامّةً ، فتكتفي برفع المُسندِ إليه على أنه فاعلٌ لها ، ولا تحتاج إلى الخبر ، إلا ثلاثة أفعالٍ منها قد لَزِمَتْ النقص ، فلم ترد تامّةً ، وهي : « ما فتىء وما زال وليس » .

(فإذا كانت (كان) بمعنى : حصل ، و(أمسى) بمعنى : دخل في

المساء ، و(أصبح) بمعنى : دخل في الصباح ، و(أضحى) بمعنى : دخل في الضحى ، و(ظل) بمعنى : دام واستمر ، و(بات) بمعنى نزل ليلاً ، أو أدركه الليل ، أو دخل مبيته ، و(صار) بمعنى انتقل^(١) ، أو ضم وأمال^(٢) أو صوت^(٣) ، أو قطع وفصل^(٤) ، و« دام » بمعنى : بقي واستمر ، « وانفك » بمعنى : انفصل أو انحل ، و« برح » بمعنى : ذهب ، أو فارق ، كانت تامة تكتفي بمرفوع هو فاعلها).

ومن تمام هذه الأفعال قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهِمَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ وقوله : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ ، قُرِيءَ بضم الصاد ، من صَارَهُ يَصُورُهُ ، ويكسرهما ، من صَارَهُ يَصِيرُهُ ، وقول الشاعر امرئ القيس :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِـدِ وَبَاتَ الْخَلْيُـيْ ، وَلَمْ تَرَ قَدِ

(٥) أَحْكَامُ أَسْمِ «كَانَ» وَخَبَرُهَا

كل ما تَقَدَّمَ من أحكامِ الفاعلِ وأقسامه ، يُعْطَى لاسمِ « كان » وأخواتها لأنه لَهُ حُكْمُهُ .

وكلُّ ما سبقَ لخبرِ المبتدأ من الأحكامِ والأقسامِ ، يُعْطَى لخبرِ « كان » وأخواتها ، لأنَّ لَهُ حُكْمُهُ^(٥) ، غيرَ أنه يجبُ نصبُهُ ، لأنه شبيهٌ بالمفعول به .

(١) تقول: (صار الأمر إلى فلان يصير) أي انتقل إليه.

(٢) تقول: (صار فلان الشيء إليه يصيره ويصوره) أي: ضمه إليه وأماله إليه.

(٣) تقول: «صار يصور» أي: صوت.

(٤) تقول صار فلان الشيء يصوره ويصيره، أي: قطعه وفصله.

(٥) الرجاء أن يطالب الاستاذ الطلاب بمراجعة ذلك والإتيان بأمثلة تناسب المقام.

وإذا وقع خبرٌ « كانَ » وأخواتها جملةً فعليةً ، فالأكثرُ أن يكونَ فعلُها مضارعاً ، وقد يجيءُ مضارعاً ، بعد « كانَ وأمسى وأضحى وظلَّ وبات وصارَ » .
والأكثرُ فيه ، إن كانَ ماضياً ، أن يقترنَ بقَدْ ، كقول الشاعر :

فأصَبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ أَحَدٌ^(١)

وقد وقعَ مُجرّداً منها ، وكثر ذلك في الواقعِ خبراً عن فعلٍ شرطٍ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي ﴾ ، وقوله : ﴿ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ﴾ وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ وقلَّ في غيره ، كقول الشاعر :

أَصَحَّتْ خَلَاءً، وَأَضْحَى أَهْلُهَا أَحْتَمَلُوا
أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدِ

وقول الآخر :

وكانَ طَوَى كَشْحاً عَلَى مُسْتَكِنَةٍ
فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ

(٦) أَحْكَامُ أَسْمِهَا وَخَبَرِهَا فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ

الأصلُ في الاسمِ أن يَلِيَ الفعلَ الناقصَ ، ثمَّ يجيءُ بعده الخبرُ . وقد يُعكِّسُ الأمرُ ، فيُقَدِّمُ الخبرُ على الاسمِ ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وقول الشاعر :

(١) الرواية بنصب «مثل» على أنه خبر «ما» التي تعمل عمل «ليس» ، وأحد اسمها مؤخر . غير أن تقديم خبرها على اسمها يبطل عملها ، كما ستعلم . فاعمالها هنا ، مع تقدم خبرها ، من الشذوذ .

لا طيب للعيش ما دامت مُنغَصَّةً
لذاته بأدكارِ الشَّيبِ وَالْهَرَمِ

وقول الآخر :

سلي، إن جهلتِ الناسَ عَنَّا وعنهم
فليسَ سَوَاءَ عالمٌ وجَهولٌ

ويجوزُ أن يتقدَّم الخبرُ عليها وعلى اسمها معاً ، إلا «ليس» وما كان في أوله «ما» النافية أو «ما» المصدرية ، فيجوزُ أن يُقالَ « مُصْحِيَّةٌ كانتِ السماءُ » « وغزيراً أمسى المطرُ » ، ويمتنعُ أن يُقالَ : « جاهلاً ليس سعيدٌ » ، و« كسولاً ما زال سليمٌ » و« أقفُ ، واقفاً ما دام خالدٌ » . وأجازه بعضُ العلماءِ في غير « ما دام » .

أما تقدُّمُ معمولٍ خبرِها عليها فجائزٌ أيضاً ، كما يجوزُ تقدُّمُ الخبرِ ، قال تعالى : ﴿ وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ ﴾ ، وقال : ﴿ أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ .

واعلمَ أن أحكامَ أسمِ هذه الأفعالِ ، وخبرها في التقديم والتأخير ، كحكم المبتدأ وخبره ، لأنهما في الأصل مبتدأ وخبرٌ^(١) .

(٦) خَصَائِصُ « كَانِ »

تختصُّ «كان» من بين سائرِ أخواتها بستَّةِ أشياء :

(١) أنها قد تُزادُ بشرطين : أحدهما أن تكونَ بلفظ الماضي ، نحو :

« ما (كان) أصبحَ عِلْمٌ من تقدَّم ؟ » . وشذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عَقِيلِ ابنِ أَبِي طَالِبٍ :

(١) ليراجع الطالب هذا المبحث ، وليأت بأمثلة تناسب هذا المقام .

أَنْتَ «تَكُونُ» مَاجِدٌ نَبِيلٌ
إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ

والآخر أن تكون بين شيئين متلازمين ، ليسا جاراً ومجروراً . وشدّت
زيادتها بينهما في قول الشاعر :

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى
عَلَى «كَانَ» أَلْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

وأكثر ما تزداد بين « ما » وفعل التعجب ، نحو : « ما (كان) أعدل
عمرًا ! » . وقد تزداد بين غيرهما ، ومنه قول الشاعر : (وقد زادها بين « نَعَمْ »
وفاعلها) .

وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزْوَرُهَا
وَلِنَعْمَ «كَانَ» شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ^(١)

وقول بعض العرب : (وقد زادها بين الفعل ونائب الفاعل) ولدت
فاطمة - بنت الخرشب^(٢) الكملة من بني عبس ، لم يوجد (كان) مثلهم ،
وقول الشاعر : (وقد زادها بين المعطوف عليه والمعطوف) :

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ «كَانَ» وَالْإِسْلَامِ

وقول الآخر : (وقد زادها بين الصفة والموصوف) :

(١) السربال: الثوب. والشبيبة: الشباب.

(٢) هي فاطمة بنت الخرشب الاثارية، ولدت لزيد العبسي. الكلمة «جمع كامل» وهم ربيع
الكامل، وقيس الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس. وقد قيل لها أي بنيت أحب إليك؟
فقلت: ربيع، بل عمارة، بل قيس، بل أنس، نكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، والله إنهم
كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها؟ والخرشب - بوزن البرقع - وهو في الأصل: الغليظ الجافي،
والطويل السمين. ويقال: خرشب عمله وخرشبه: إذا لم يتقنه ولم يحكمه.

فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَّهَتْ
لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ «كَانَ» مَشْكُورٍ

(واعلم أن «كان» الزائدة معناها التأكيد، وهي تدل على الزمان الماضي. وليس المراد من تسميتها بالزائدة أنها لا تدل على معنى ولا زمان، بل المراد أنها لا تعمل شيئاً، ولا تكون حاملة للضمير، بل تكون بلفظ المفرد المذكور في جميع أحوالها. ويرى سيبويه أنها قد يلحقها الضمير، مستدلاً بقول الفرزدق).

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا (كانوا) كرام

(٢) أنها تُحَدِّثُ هِيَ وَأَسْمَهَا وَيَبْقَى خَبْرُهَا، وَكَثَرَ ذَلِكَ بَعْدَ «أَنْ وَلَوْ» الشَّرْطِيَّتَيْنِ. فَمِثَالُ «إِنْ»: «سِرْ مُسْرِعاً، إِنْ رَاكِباً، وَإِنْ مَاشِياً»^(١)، وَقَوْلُهُمْ «النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ»^(٢)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَا تَقْرَبَنَّ آلَ الدَّهْرِ آلَ مُطَرِّفٍ
إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا، وَإِنْ مَظْلُومًا^(٣)

وقول الآخر:

حَدَّبْتُ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّةٍ كُلُّهَا
إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ، وَإِنْ مَظْلُومًا^(٤)

(١) والتقدير: إن كنت راكباً، وإن كنت ماشياً.

(٢) والتقدير: إن كان عملهم خيراً، فجزاؤهم خير. وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر.

(٣) أي: إن كنت ظالماً، وإن كنت مظلوماً.

(٤) حدبت: عطف.

وقول غيره :

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ، إِنْ صِدْقًا، وَإِنْ كَذِبًا^(١)

فَمَا أَعْتَذَرُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا؟!

ومثال «لو» حديث : «التَّمِسُّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»^(٢) . وقولهم :

«الإِطْعَامَ وَلَوْ تَمْرًا»^(٣)، وقول الشاعر :

لَا يَأْمِنُ آلِدْهَرَ ذُو بَغْيٍ، وَلَوْ مَلِكًا^(٤)

جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

(٣) أنها قد تُحذفُ وحدها ، ويبقى أسمُها ، وخبرُها ، ويعوَضُ منها

«ما» الزائدة ، وذلك بعدَ «أن» المصدرية ، نحو : «أَمَا أَنْتَ ذَا مَالٍ تَفْتَخِرُ!»،

والأصلُ : «لِأَنَّ كُنْتَ ذَا مَالٍ تَفْتَخِرُ!».

(فحذفت لام التعليل ، ثم حذفت «كان» و عوض منها «ما» الزائدة وبعد

حذفها انفصل الضمير بعد اتصاله ، فصارت «أن ما أنت» ، فقلبت النون ميماً

للادغام ، وأدغمت في ميم «ما» فصارت «أما»).

ومن ذلك قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ، أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ!

فِيَنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ^(٥)

(١) أي : إن كان المقول صدقاً ، وإن كان المقول كذباً .

(٢) والتقدير : ولو كان ما تلتسمه خاتماً من حديد .

(٣) أي : ولو كان الطعام تمرًا .

(٤) أي : ولو كان الباغي ملكاً .

(٥) والتقدير : لأن كنت ذا نفر افتخرت علي أو هددتني ، لا تفتخر علي ، فإن قومي لم تأكلهم

الضبغ . وأراد بالضبغ السنة المجذبة مجازاً ، أو الضبغ حقيقة ، فيكون الكلام كناية عن عدم

ضعف قومه ، لأن القوم إذا ضعفوا عن الانتصار عاثت فيهم الضباع .

(٤) أنها قد تُحذف هي وأسمها وخبرها معاً ، ويعوّض من الجميع «ما» الزائدة ، وذلك بعد «إن» الشرطية ، في مثل قولهم : «إفعل هذا إما لا» .

(والأصل «إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره» . فحذفت «كان» مع اسمها وخبرها وبقيت «لا» النافية الداخلة على الخبر ، ثم زيدت «ما» بعد «أن» لتكون عوضاً ، فصارت «إن ما» ، فأدغمت النون في الميم ، بعد قلبها ميماً ، فصارت «إما») .

(٥) أنها قد تُحذف هي وأسمها وخبرها بلا عَوْضٍ ، تقول : «لا تعاشر فلاناً ، فإنه فاسدُ الأخلاق» ، فيقولُ الجاهلُ : «إني أعاشرُهُ وإن» ، أي : وإن كان فاسدَها ، ومنه :

قَالَتْ بِنَاتُ أَلْعَمِّ : يَا سَلْمَى ، وَإِنْ
كَانَ فَاقِرًا مُعْدِمًا؟! قَالَتْ : وَإِنْ
تُرِيدُ : إِنِّي أَتَزَوَّجُهُ وَإِنْ كَانَ فَاقِرًا مُعْدِمًا .

(٦) أنها يجوزُ حذفُ نونِ المضارعِ منها بشرط أن يكون مجزوماً بالسكون ، وأن لا يكونَ بعده ساكنٌ ، ولا ضميرٌ متصلٌ^(١) . ومثال ما آجتمعت فيه الشروطُ قوله تعالى : ﴿ لَمْ أَكْ بَغِيًّا ﴾ ، وقول الشاعر الخطيئة :

أَلَمْ أَكْ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ أَلْمَوْدَةُ وَالْإِخَاءُ

والأصلُ : «أَلَمْ أَكُنْ» . وأما قولُ الشاعر :

(١) أما إن كان بعده ضمير منفصل ، فلا بأس بحذف نونه ، نحو : (لا تك أنت الجاني) ومثال ما إذا وليه ضمير متصل حديث ، (إن يكنه فلن تسلط عليه) .

فإن لم تك المرأة أبدت وسامةً
فقد أبدت المرأة جبهةً ضيغم^(١)

وقول الآخر :

إذا لم تك الحاجات من همّة ألفتي
فليس بمغنٍ عنك عقْدُ الرتائم^(٢)

فقالوا : إنه ضرورة . وقال بعض العلماء : لا بأس بحذفها إن آلتقت
بساكن بعدها . وما قوله ببعيدٍ من الصواب . وقد قُرِيءَ شذوذاً : (لم يك
الذين كفروا) .

(٨) خصوصية «كان» وليس

تختص (ليس وكان) بجواز زيادة الباء في خبريهما ، ومنه قوله تعالى :
﴿أليس الله بأحكم الحاكمين﴾ . أما (كان) فلا تزد الباء في خبرها إلا إذا
سبقها نفي أو نهى نحو : (ما كنت بحاضر) و(لا تكن بغائب) ، وكقول
الشاعر :

وإن مُدَّتْ أَلْيَدِي إِلَى الزَّادِ ، لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ، إِذْ أَجْشَعُ^(٣) الْقَوْمِ أَعْجَلُ

(١) الوسامة : بفتح الواو، أثر الحسين . وسم ككرم وسامة ووساماً . فهو وسيم . والجمع وساء .
والضيغم : الأسد ، وأصله الذي يعض . من ضغمه ضغماً ، إذا عضه . ويقال للأسد ، ضيغمي
أيضاً .

(٢) الرتائم : جمع رتيمة ، وهو خيط يعقد في الاصبع للتذكير : وتجمع أيضاً على (رتم) . بضمتين .
ومثلها الرتمة ، بفتح فسكون . والجمع (رتم) بفتح فسكون أيضاً . ويروى : (إذا لم تكن حاجاتنا
في نفوسكم) ، فلا شاهد فيه حينئذ .

(٣) الجشع : بفتحين : أشد الحرص على الطعام وغيره ، وبابه (طرب) وهو (جشع) - بفتح فكسر -
واجشع .

على أن زيادة الباء في خبرها قليلة ، بخلاف (ليس) ، فهي كثيرة
شائعة .

كاد وأخواتها أو أفعال المقاربة

« كاد وأخواتها » تعملُ عملَ « كان » ، فترفعُ المبتدأ ، ويُسمى
اسمها ، وتنصبُ الخبرَ ، ويُسمى خبرها . وتُسمى : أفعالُ المقاربة .
(وليست كلها تفيد المقاربة ، وقد سمي مجموعها بذلك تغليبا لنوع
من أنواع هذا الباب على غيره ، لشهرته وكثرة استعماله) .
وفي هذا المبحث ستةٌ مباحث :

(١) أقسامُ « كاد » وأخواتها

« كاد وأخواتها » على ثلاثة أقسام :

(١) أفعالُ المقاربة ، وهي ما تدلُّ على قرب وقوع الخبر . وهي
ثلاثةٌ : « كاد وأوشك وكرب » ، تقولُ : « كاد المطرُ يهطلُ » و « أوشك
الوقتُ أن ينتهي » و « كربُ الصبحُ أن ينبلع » .

(٢) أفعالُ الرجاء ، وهي ما تدلُّ على رجاءٍ ووقوع الخبر . وهي ثلاثةٌ
أيضاً : « عسى وحرى وأخلوق » ، نحو : « عسى الله أن يأتي بالفتح » ،
وقول الشاعر :

عسى الكربُ الَّذِي أمسيْتُ فيه
يكونُ وراءهُ فرجٌ قريبُ

ونحو: « حَرَى المَرِيضُ أَنْ يَشْفَى » و« اخلولقَ الكسلانُ أَنْ يجتهدَ ».

(٣) أفعالُ الشروع، وهي ما تدل على الشروع في العمل، وهي كثيرةٌ، منها: « أنشأَ وَعَلِقَ وَطَفِقَ وَأَخَذَ وَهَبَّ وَبَدَأَ وَابْتَدَأَ وَجَعَلَ وَقَامَ وانبرى ».

ومثلها كلُّ فعلٍ يَدُلُّ على الابتداء بالعمل ولا يكتفي بمرفوعه، تقولُ: « أنشأَ خليلٌ يكتُبُ، عَلِقُوا ينصرفون، وأخذوا يَقْرَءُونَ، وَهَبَّ القومُ يتسابقون، وَبَدَءُوا يَتَبَارَونَ، وابتدءوا يتقدِّمونَ، وجعلوا يَسْتَيْقِظُونَ، وقاموا يتبَهَّونَ، وانبروا يسترشدون ».

وكلُّ ما تقدَّمَ للفاعل ونائبه واسم « كانَ »، من الأحكام والأقسام، يُعْطَى لاسمِ « كادَ » وأخواتها .

(٢) شُرُوطُ خَبَرِهَا

يُشْتَرَطُ في خبرِ « كادَ وأخواتها » ثلاثةُ شروطٍ :

(١) أن يكون فعلاً مضارعاً مُسْنَداً إلى ضميرٍ يعودُ إلى اسمها، سواءً أكان مُقْتَرِناً بِـ « أَنْ »، نحو: « أوشكَ النهارُ أَنْ ينقضيَ »، أم مُجَرِّداً منها، نحو: « كادَ الليلُ ينقضي »، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لا يكادونَ يفقهونَ حديثاً ﴾، وقوله: ﴿ وَطَفِيقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾^(١).

ويجوزُ بعدَ « عسى » خاصَّةً أَنْ يُسْنَدَ إلى اسمٍ ظاهرٍ، مُشْتَمِلٍ على

(١) أي يلزقان بعض الورق على بعض، ليسترا به عورتها. وضمير المثنى يعود إلى آدم وحواء. والخصف في الأصل: الخرز، يقال: خصف النعل، أي خرزها.

ضمير يعودُ إلى اسمها ، نحو : «عسى العاملُ أن ينجحَ عملهُ » ومنه قولُ
الشاعر : الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدَهُ
إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

ولا يجوزُ أن يَقَعَ خبرُها جملةً ماضيةً ، ولا اسميةً ، كما لا يجوزُ أن
يكونَ اسماً . وما وَرَدَ من ذلك ، فشاذُّ لا يُلتفتُ إليه . وأما قوله تعالى :
﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ ، فمسحاً ليس هو الخبرُ ، وإنما هو مفعولٌ
مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ هو الخبرُ ، والتقديرُ : « يمسح مسحاً » .

(٢) أن يكون متأخراً عنها . ويجوزُ أن يتوسَّطَ بينها وبينَ اسمها ،
نحو : « يكادُ ينقضي الوقتُ »^(١) . ونحو : « طَفِقَ ينصرفون الناسُ »^(٢) .

ويجوزُ حذفُ الخبرِ إذا عَلِمَ ، ومنهُ قوله تعالى ، الذي سبق ذكره :
﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ ، ومنه الحديثُ : « من تَأَنَّى أَصَابَ أو
كَادَ ، ومن عَجَلَ أَخْطَأَ أو كَادَ » ، أي : كَادَ يُصِيبُ ، وكَادَ يُخْطِئُ ، ومنه قولُ
الشاعر :

مَا كَانَ ذَنْبِي فِي جَارٍ جَعَلْتُ لَهُ
عَيْشًا ، وَقَدْ ذَاقَ طَعْمَ الْمَوْتِ أَوْ كَرَبًا

أي : كَرَبَ يَذوقُهُ ، وتقولُ : « ما فعلَ ، ولكنه كَادَ » ، أي : كَادَ
يفعلُ .

(١) الوقت : اسم «يكاد» ، وفاعل ينقضي ضمير يعود الى الوقت . والجملة خبر . ويجوز أن يكون
«الوقت» فاعلاً لينقضي ، فيكون اسم «يكاد» ضميراً يعود الى الوقت وحينئذ فلا شاهد فيه ، لأن
الخبر ، والحالة هذه ، لا يكون متوسطاً بينها وبين اسمها ، بل يكون متأخراً عنها .
(٢) الناس : اسم «طفق» ، وجملة «ينصرفون» خبرها . أما إن قلت : «طفقوا ينصرف الناس» ، فلا
شاهد فيه ، ويكون ضمير الجماعة اسم «طفقوا» والناس فاعل «ينصرف» .

(٣) يُشْتَرَطُ فِي خَبَرِ «حَرَىٰ وَاخْلَوْلَقَ» أَنْ يَقْتَرْنَ بِـ «أَنْ» .

(٣) الْخَبَرُ الْمُقْتَرَنُ بِأَنْ

«كَادَ وَاخْوَأَتْهَا» مِنْ حَيْثُ اقْتِرَانُ خَبَرِهَا بِأَنْ وَعَدَمُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

(١) مَا يَجِبُ أَنْ يَقْتَرْنَ خَبْرَهُ بِهَا ، وَهِيَ : «حَرَىٰ وَاخْلَوْلَقَ» ، مِنْ أَعْمَالِ الرَّجَاءِ .

(٢) مَا يَجِبُ أَنْ يَتَجَرَّدَ مِنْهَا ، وَهِيَ أَعْمَالُ الشُّرُوعِ .

(وَأَمَّا لَمْ يَجْزِ اقْتِرَانُهَا بِأَنْ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذِهِ الْأَعْمَالِ وَقُوعُ الْخَبَرِ فِي الْحَالِ ، وَ«أَنْ» لِلْإِسْتِقْبَالِ ، فَيَحْصُلُ التَّنَاقُضُ بِاقْتِرَانِ خَبَرِهَا بِهَا) .

(٣) مَا يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ : اقْتِرَانُ خَبْرِهِ بِأَنْ ، وَتَجَرُّدُهُ مِنْهَا ، وَهِيَ أَعْمَالُ الْمَقَارَبَةِ ، وَ«عَسَى» مِنْ أَعْمَالِ الرَّجَاءِ . غَيْرَ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي «عَسَى وَأَوْشَكَ» أَنْ يَقْتَرْنَ خَبْرَهُمَا بِهَا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُرَحِّمَكُمْ﴾ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لِأَوْشَكُوا

إِذَا قِيلَ : هَاتُوا ، أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

وَتَجْرِيْدُهُ مِنْهَا قَلِيْلٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

عَسَى الْكَرْبُ ، الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ،

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبٌ

وقول الآخر :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ

فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

والأكثرُ في « كَادَ وَكَرَبَ » أن يتجرّدَ خبرُهُما منها ، قال تعالى :
﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ ، وقال الشاعر :

كَرَبَ أَلْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ
حِينَ قَالَ أَلْوَشَاءُ: هِنْدُ غَضُوبُ
واقترانهُ بها قليلٌ ، ومنه الحديثُ : « كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا » وقولُ
الشاعر :

سَقَاهَا ذُؤُ الْأَحْلَامِ سَجَلًا^(١) عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبْتَ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقَطَّعَا

(٥) حَكْمُ الْخَبْرِ الْمُقْتَرِنِ بِأَنْ وَالْمُجَرَّدِ مِنْهَا

إن كان الخبرُ مُقْتَرِنًا بِأَنْ ، مثلُ : « أوشكتِ السماءُ أن تمطرَ . وعسى
الصديقُ أن يحضُرَ » ، فليس المضارعُ نفسهُ هو الخبرُ ، وإنما الخبرُ مصدرُهُ
المؤوَّلُ بِأَنْ ، ويكونُ التقديرُ : « أوشكتِ السماءُ ذا مطرٍ . وعسى الصديقُ ذا
حضورٍ » غيرَ أنه لا يجوزُ التصريحُ بهذا الخبرِ المؤوَّلِ ، لأنَّ خبرَهَا لا يكونُ
في اللفظِ اسمًا .

وإن كان غيرَ مُقْتَرِنِ بِهَا ، نحو : « أوشكتِ السماءُ تمطرَ » ، فيكونُ
الخبرُ نفسَ الجملةِ ، وتكونُ منصوبةً محلًّا على أنها خبرٌ .

(٥) الْمُتَصَرِّفُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَغَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ مِنْهَا

هذه الأفعالُ كُلُّهَا مُلازمةٌ صيغةَ الماضي ، إلَّا « أوشكَ وكادَ » ، من
أفعالِ المقاربةِ ، فقد وردَ منهما المضارعُ .

(١) السجلُ : الدلو العظيمة التي فيها ماء ، قل أو كثر ، وهو مذكر . فإن كانت الدلو فارغة فلا يقال
لها سجل .

والمضارع من «كاد» كثيرٌ شائعٌ ، ومن «أوشك» أكثرٌ من الماضي ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ ، والحديث : « يُوشِكُ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا » .

(٦) خَصَائِصُ عَسَى وَأَخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ

تختصُّ « عسى واخْلَوْلَقَ وأوشك » ، من بين أفعال هذا الباب ، بأنهن قد يَكُنَّ تاماتٍ ، فلا يَحْتَجْنَ إلى الخبر ، وذلك إذا وَلِيَهُنَّ «أَنْ والفعل» ، فَيُسْنَدْنَ إلى مصدره المؤوَّل بأن ، على أنه فاعلٌ لهنَّ ، نحو : « عسى أن تقومَ . واخْلَوْلَقَ أن تُسَافِرُوا . وأوشك أن نرحلَ » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم . وعسى أن تُحِبُّوا شيئاً ، وهو شرٌّ لكم ﴾ وقوله : ﴿ عسى أن يهدينى ربي ﴾ ، وقوله : ﴿ عسى أن يعثك ربك مقاماً محموداً ﴾ .

هذا إذا لم يتقدَّم عليهنَّ اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى (كما رأيت) ، فإن تقدَّم عليهنَّ اسمٌ يَصْحُ إسنادهنَّ إلى ضميره ، فأنت بالخيار ، إن شئت جعلتهنَّ تاماتٍ (وهو الأفصح) ، فيكون المصدرُ المؤوَّلُ فاعلاً لهنَّ ، نحو : « علي عسى أن يذهب ، وهندُ عسى أن تذهب . والرجلانِ عسى أن يذهبا . والمرأتانِ عسى أن تذهبا . والمسافرونِ عسى أن يحضروا . والمسافراتِ عسى أن يحضرنَ » بتجريد (عسى) من الضمير . وإن شئت جعلتهنَّ ناقصاتٍ ، فيكونُ اسمهنَّ ضميراً . وحينئذ يتحملنَ ضميراً مستتراً ، أو ضميراً بارزاً مطابقاً لما قبلهنَّ ، إفراداً أو ثنيةً أو جمعاً ، وتذكيراً أو تأنيثاً ، فتقول فيما تقدَّم من الأمثلة : « عليُّ عسى أن يذهب . وهندُ عستُ أن تذهب . والرجلانِ عسَيَا أن يذهبا ، والمرأتانِ عستَا أن تذهبا . والمسافرونِ

عَسَوْا أَنْ يَحْضُرُوا. والمسافراتُ عَسَيْنَ أَنْ يَحْضُرْنَ» .

والأولى أَنْ يُجْعَلْنَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ تَامَاتٍ ، وَأَنْ يُجَرِّدَنَّ مِنَ الضَّمِيرِ ،
فَيَبْقَيْنَ بِصِيغَةِ الْمَفْرَدِ الْمَذْكَرِ ، وَأَنْ يُسْنَدَنَّ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ مِنَ الْفِعْلِ بِأَنْ
عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لِهِنَّ ، وَهَذِهِ لُغَةُ الْحِجَازِ ، الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ ، وَهِيَ
الْأَفْصَحُ وَالْأَشْهُرُ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا
خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ ، عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ﴾ وَلَوْ كَانَتْ نَاقِصَةً
لَقَالَ : ﴿ عَسَاوُ وَعَسَيْنَ ﴾ ، بِضَمِيرِ جَمَاعَةِ الذَّكَورِ الْعَائِدِ إِلَى (قَوْمٍ) وَضَمِيرِ
جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ الْعَائِدِ إِلَى (نِسَاءٍ) . وَاللُّغَةُ الْآخَرَى لُغَةُ تَمِيمِ .

وتختصُّ (عسى) وحدها بأمرين :

(١) جوازُ كسرِ سِينِهَا وَفَتْحِهَا ، إِذَا أُسْنَدَتْ إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ ، أَوْ نونِ
النِّسْوَةِ ، أَوْ (نَا) ، وَالْفَتْحُ أَوْلَى لِأَنَّهُ الْأَصْلُ . وَقَدْ قَرَأَ عَاصِمٌ : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ
تَوَلَّيْتُمْ ﴾ ، بِكسرِ السِّينِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ : (عَسَيْتُمْ) ، بِفَتْحِهَا .

(٢) أَنَّهَا قَدْ تَكُنُّ حَرْفًا ، بِمَعْنَى (لَعَلَّ) ، فَتَعْمَلُ عَمَلَهَا ، فَتَنْصَبُ
الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِضَمِيرِ النِّصْبِ (وَهُوَ قَلِيلٌ) ، كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ :

فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ^(١)، وَعَلَّهَا
تَشْكِي، فَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا
فَتَسْمَعُ قَوْلِي قَبْلَ حَتْفِ يُصِيبُنِي
تُسْرُ بِهِ، أَوْ قَبْلَ حَتْفِ يَصِيدُهَا

(١) كأس : اسم امرأة .

هـ - أحرف ليس

أو الأَحْرَفُ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ فِي الْعَمَلِ

أحرف (ليس) هي : أَحْرَفُ نَفِيٍّ تَعْمَلُ عَمَلُهَا ، وَتُؤَدِّي مَعْنَاهَا وَهِيَ أَرْبَعَةٌ (ما ولا ولا ولات وإن)

(ما) المشبهة بليس

تعمل (ما) عمل (ليس) بأربعة شروط :

(١) أن لا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا ، فَإِنْ تَقَدَّمَ بَطَلَ عَمَلُهَا ، كَقَوْلِهِمْ : (ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ) .

(٢) أن لا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا ، فَإِنْ تَقَدَّمَ بَطَلَ عَمَلُهَا ، نَحْوُ : (ما أَمَرَ اللَّهُ أَنَا عَاصٍ) ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ ظَرْفًا أَوْ مَجْرورًا بِحَرْفِ جَرٍّ ، فَيَجُوزُ ، نَحْوُ : (ما عِنْدِي أَنْتَ مُقِيمًا) و (ما بَكَ أَنَا مُتَنَصِّرًا) .
أما تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْخَبَرِ عَلَى الْخَبَرِ نَفْسِهِ ، دُونَ الْاسْمِ بِحَيْثُ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُمَا ، فَلَا يُبْطَلُ عَمَلُهَا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ظَرْفٍ أَوْ جَارٍ وَمَجْرورٍ ، نَحْوُ : (ما أَنَا أَمْرَكَ عَاصِيًا) .

(٣) أن لا تُرَادَ بَعْدَهَا (إن). فَإِنْ زِيدَتْ بَعْدَهَا بَطَلَ عَمَلُهَا ، كَقَوْلِ

الشاعر :

بَنِي عُدَانَةَ ، مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ

وَلَا صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزْفُ^(١)

(٤) أن لا يَتَقَضَّ نَفْيُهَا بـ (إلا) . فَإِنْ انْتَقَضَ بِهَا بَطَلَ عَمَلُهَا ، كَقَوْلِهِ

(١) الصريف: الفضة الخالصة. و«الخزف»: الفخار.

تعالى : ﴿ وما أمرنا إلا واحدة ﴾ ، وقوله : ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾ ، وذلك لأنها لا تعمل في مثبت .

فإن فقد شرط من الشروط بطل عملها ، وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كما رأيت .

ويجوز أن يكون اسمها معرفة كما تقدم ، وأن يكون نكرة ، نحو : (ما أحد أفضل من المخلص في عمله) .

وإذ كانت (ما) لا تعمل في موجب ، ولا تعمل إلا في منفي ، وجب رفع ما بعد (بل ولكن) ، في نحو قولك : (ما سعيد كسولاً ، بل مجتهد وما خليل مسافراً ، ولكن مقيم) ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هو) ، أي : بل هو مجتهد ، ولكن هو مقيم . وتكون (بل ولكن) حرفي ابتداء لا عاطفتين ، إذ لو عطفنا لاقتضى أن تعمل (ما) فيما بعد (بل ولكن) ، وهو غير منفي ، بل هو مثبت ، لأنهما تقتضيان الإيجاب بعد النفي . فإذا كان العاطف غير مقتض ، للإيجاب كالواو ونحوها ، جاز نصب ما بعده بالعطف على الخبر (وهو الأجود) نحو : (ما سعيد كسولاً ولا مُهملاً) وجاز رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، نحو : (ما سعيد كسولاً ولا مُهملاً) ، أي : ولا هو مُهمل .

وهكذا الشأن في (ليس) ، فيجب رفع ما بعد (بل ولكن) في نحو : (ليس خالد شاعراً ، بل كاتب) . ويجوز النصب والرفع بعد الواو ونحوها مثل (ليس خالد شاعراً ولا كاتباً) أو (ولا كاتب) . والنصب أولى .

واعلم أن (ما) هذه لا تعمل عمل (ليس) إلا في لغة أهل الحجاز (الذين جاء القرآن الكريم بلغتهم) ، وبلغه أهل تهامة ونجد . ولذلك تسمى (ما النافية الحجازية) .

وهي نافيةٌ مُهملةٌ في لغة تميمٍ على كل حال ، فما بعدها مبتدأٌ وخبر .

(لا) المشبهة بليس

(لا)، المشبهة بليس ، مُهملةٌ عند جميع العرب وقد يُعملُها الحجازيون إعمالَ (ليس)، بالشروط التي تقدّمت لِمَا ، ويُزاد على ذلك أن يكونَ اسمُها وخبرُها نكرتين . ونَدَرَ أن يكونَ اسمُها معرفةً ، كقول الشاعر :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لا أَنَا باغياً
سِوَاهَا، ولا في حُبِّهَا مُتْرَاحِياً

وقد جاء مثل ذلك للمتنبّي في قوله :

إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خِلاصاً من الأذى
فلا أَلْحَمْدُ مَكْسُوباً، ولا المَالُ باقِياً
وقد أجازَ ذلك بعضُ علماء العربية الفُضلاء .

والغالبُ على خبرِ (لا) هذه أن يكونَ محذوفاً كقوله :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا
فَأَنَا أَبْنُ قَيْسٍ، لا بَرَّاحُ

أي : لا بَرَّاحُ لي . ويجوزُ ذكرُه ، كقول الآخر :

تَعَزَّ، فلا شَيْءٌ على الأَرْضِ باقِياً
ولا وَرَزُّ مِمَّا قَضَى آلَهُ واقِياً

واعلم أن (لا) المذكورة، يجوزُ أن يُرادَ بها نفياً الواحِدِ، وأن يُرادَ بها نفياً الجمِيع . فهي محتملةٌ لنفي الوَحِدة ولنفي الجِنس ، والقريئة تُعَيَّنُ أحدهما :

(فإن قلت : «لا رجل حاضر» ، صح أن يكون المراد : ليس أحد من جنس الرجال حاضراً ، وأن يكون المراد : «ليس رجل واحد حاضراً» ، فيحتمل أن يكون هناك رجلان أو أكثر . ولذلك صح أن تقول : «لا رجل حاضر» ، بل رجلان ، أو رجال . أما «لا» العاملة عمل «أن» ، فلا معنى لها إلا نفي الجنس نفيّاً عاماً ، فإن قلت : «لا رجل حاضر» كان المعنى : «ليس أحد من جنس الرجال حاضراً» ، لذا لا يجوز أن تقول بعد ذلك «بل رجلان ، أو رجال» ، لأنها لنفي الجميع) .

واعلم أن الأولى في (لا) هذه أن تُهْمَلَ ويُجْعَلَ ما بعدها مبتدأ وخبراً . وإذا أهملت ، فالأحسن حينئذٍ أن تُكْرَرَ ، كقوله تعالى : ﴿ لا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون ﴾ .

(لات) المشبهة بليس

تَعْمَلُ (لات) عَمَلَ (ليس) بشرطين :

(١) أن يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان ، كالحين والساعة والأوان ونحوها .

(٢) أن يكون أحدهما محذوفاً . والغالب أن يكون المحذوف هو اسمها ، كقوله تعالى : ﴿ ولات حين مناص ﴾ ، ومنه قول الشاعر :

نَدِيمَ أَلْبُنَاءِ ، وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ
وَأَلْبَغْيِي مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيَمِ

ويجوز أن ترفع المذكور على أنه اسمها ، فيكون المحذوف منصوباً على أنه خبرها ، غير أن هذا الوجه قليل جداً في كلامهم .

واعلم أن (لات) إن دخلت على غير اسم زمانٍ كانت مهملةً ، لا عملَ لها ، كقوله :

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلهْفَةِ مِنْ خَائِفِ
يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ
واعلم أن من العرب من يجرُّ بلاتَ ، والجرُّ بها شاذ ، قال الشاعر :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ وَأَوَانِ
فَأَجَبْنَا: أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ
وعليه قولُ المتنبي :

لَقَدْ تَصَبَّرْتُ، حَتَّى لَاتَ مُصْطَبِّرِ
وَالآنَ أَفْحَمُ، حَتَّى لَاتَ مُقْتَحَمِ

(إِنْ) المشبهة بليس

قد تكونُ (إِنْ) نافيةً بمعنى (ما) النافية، وهي مُهملةٌ غير عاملةٍ . وقد تعملُ عملَ «ليس» قليلاً ، وذلك في لغة أهل العالية من العرب^(١)، ومنه قولهم : «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ» وقولُ الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ
إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ

وقولُ الآخر :

إِنْ أَلْمَرُّ مَيْتًا بِأَنْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

(١) العالية: اسم لكل ما كان لجهة نجد، من المدينة - من القرى والعمائر - الى تهامة.

وإنما تعملُ عملُ (ليس) بشرطين :

(١) أن لا يتقدّم خبرها على اسمها . فإن تقدّم بطلَ عملها .

(٢) أن لا ينتقض نفيها بـ (إلا) . فإن انتقض بطلَ عملها ، نحو :
(إن أنت إلا رجلٌ كريمٌ) ، وانتقاض النفي الموجبُ إبطالَ العملِ ، إنما هو
بالنسبة إلى الخبر ، كما رأيتَ ، ولا يضرُّ انتقاضُه بالنسبة إلى معمول الخبر ،
نحو : (إن أنت آخذاً إلا بيد البائسين) ، ونحو البيت : (إن هو مستولياً على
أحدٍ الخ) .

واعلم أن الغالبَ في (إن) النافية أن يقترنَ الخبرُ بعدها بـ (إلا) كقوله
تعالى : ﴿ إن هذا إلا ملكٌ كريمٌ ﴾ . وقد يستعملُ الكلامُ معها بدون (إلا) ،
كالبيت : (إن المرءُ ميتاً بانقضاءِ حياته الخ) . ومنه قولهم : (إن هذا نافعك
ولا ضارك) .

فائدة

سمعَ الكسائي^(١) أعرابياً يقولُ : (إنّا قائماً) ، فأنكرها عليه ، وظنَّ أنها
(إنّ) المشدّدةُ الناصبةُ للاسمِ الرافعةُ للخبر . فحقّها أن ترفعَ (قائماً) ،
فاستثبته .

قإذا هو يُريدُ « إن أنا قائماً » أي : ما أنا قائماً ، فتركَ الهمزة - همزة أنا
- تخفيفاً وأدغم ، على حد قوله تعالى : ﴿ لكنّا هو اللّهُ ربي ﴾ ، أي :
« لكن أنا » .

(١) هو رئيس أدباء الكوفة في علوم اللغة العربية .

٦ - الأحرف المشبهة بالفعل

الأحرفُ المُشَبَّهَةُ بالفعل سِتَّةٌ ، هي : « إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَوَلَيْتَ وَلَعَلَّ » .

وحكُمُها أنها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ فتصبُ الأولَ ، ويُسمَى اسمَها ، وترفعُ الآخرَ ، ويُسمَى خبرَها ، نحو : « إِنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ . وَكَأَنَّ الْعِلْمَ نُورٌ » .

(وسميت مشبهة بالفعل لفتح أواخرها ، كالماضي ، ووجود معنى الفعل في كل واحدة منها . فإن التأكيد والتشبيه والإستدراك والتمني والترجي ، هي من معاني الأفعال) .

ويجوزُ في (لعلَّ) أن يقالَ فيها (علَّ) كقوله :

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ^(١) وَعَلَّهَا

تَشَكَّى ، فَآتَى نَحْوَهَا فَأَعْوَدُهَا

وفيها لُغاتٌ أُخرُ قليلةٌ الاستعمال .

وفي هذا الفصل ثمانية عشرَ مبحثاً .

(١) مَعَانِي الْأَحْرَفِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ

معنى : « إِنَّ وَأَنَّ » التوكيدُ ، فهما لتوكيدِ اتصافِ المُسندِ إليه بالمُسند .

ومعنى : « كَأَنَّ » التشبيهُ المؤكَّدُ . لأنها في الأصل مُركبةٌ من « أَنْ »

التوكيدية وكافِ التشبيه ، فإذا قلتَ : « كَأَنَّ الْعِلْمَ نُورٌ » فالأصلُ : « إِنَّ الْعِلْمَ

كالنور » ثم إنهم لما أرادوا الاهتمامَ بالتشبيه ، الذي عَقَدُوا عليه الجملة ،

(١) كأس : اسم امرأة .

قَدَمُوا الكافَ، وفتحوا همزة «إِنَّ»، مكان الكاف، التي هي حرفُ جرٍّ،
وقد صارت وإياها حرفاً واحداً يُرادُ به التشبيه المؤكد.

ومعنى: «لكنَّ» الاستدراك، والتوكيد، فالاستدراكُ نحو: «زيدٌ شجاعٌ،
ولكنه بخيلٌ»، وذلك لأنَّ من لوازم الشجاعةِ الجودَ، فإذا وصفنا زيداَ
بالشجاعة، فربما يفهمُ أنه جوادٌ أيضاً، لذلك استدرَكنا بقولنا: «لكنه
بخيلٌ». والتوكيدُ نحو: «لو جاءني خليلٌ لأكرمتُهُ، لكنه لم يجيء»،
فقولك: «لو جاءني خليلٌ لأكرمتُهُ» يفهم منه أنه لم يجيء، وقولك: «لكنه
لم يجيء» تأكيدٌ لنفي مجيئه:

ومعنى «لَيْتَ» التمني، وهو طلبٌ ما لا مطمع فيه، أو ما فيه عُسرٌ،
فالأولُ كقول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعْوُدُ يَوْمًا
فَأَخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

والثاني كقول المعسر: «لَيْتَ لِي أَلْفَ دِينَارٍ».

وقد تُستعمل في الأمر الممكن، وذلك قليلٌ، نحو: «لَيْتَكَ تَذْهَبُ».

ومعنى (لعلُّ) الترجي والاشفاقُ. فالترجي طلبُ الأمرِ المحبوبِ،
نحو: «لعلَّ الصديقَ قادمٌ». والاشفاقُ هو الحذرُ من وقوع المكروه، نحو:
«لعلَّ المريضَ هالكٌ». وهي لا تُستعملُ إلَّا في الممكنِ.

وقد تأتي بمعنى (كي)، التي للتعليل، كقولك: «إبعثْ إليَّ بدابتك،
لعلي أركبها»، أي: كي أركبها. وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لعلكم تتقون﴾.
لعلكم تعقلون. لعلكم تذكرون﴾، أي: «كي تتقوا، وكي تعقلوا، وكي
تذكروا».

وقد تأتي أيضاً بمعنى الظن ، كقولك «لعلي أزورك اليوم». والمعنى :
أظنني أزورك . وجعلوا منه قولَ امرئ القيس :

وَبُدَّتْ قَرْحاً دَائِماً بَعْدَ صِحَّةٍ
لَعَلَّ مَنَايَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُوسَا

وبمعنى : (عسى) ، كقولك : (لعلك أن تجتهد). وجعلوا منه قولَ
مُتَمِّمٍ :

لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَةٌ
عَلَيْكَ ، مَنْ اللَّاتِي يَدْعُوكَ أَجْدَعَا

بدليل دخول (أن) في خبرها ، كما تدخل في خبر (عسى).

(٢) الْخَبْرُ الْمَفْرَدُ، وَالْجُمْلَةُ، وَالشَّبِيهُ بِالْجُمْلَةِ

يقع خبر الأحرف المشبهة بالفعل مفرداً (أي غير جملة ولا شبهها) نحو:
«كَأَنَّ النَّجْمَ دِينَارٌ»، وجملة فعلية، نحو: «لعلك اجتهدت». وإنَّ العلمَ يُعَزِّزُ
صاحبه»، وجملة اسمية، نحو: «إنَّ العالمَ قدره مرتفعٌ» وشبهُ جُمْلَةٍ (وهو أن
يكون الخبر مُقَدِّراً مدلولاً عليه بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ يتعلقان به)، نحو: «إنَّ
العادلَ تحتَ لواءِ الرَّحْمَنِ ، وإنَّ الظالمَ في زُمرَةِ الشَّيْطَانِ».

(والخبر هنا يصح أن تقدره مفرداً: ككائن وموجود، وأن تقدره جملة
ككان ووجد، أو يكون ويوجد. فهو مفرد. باعتبار تقديره مفرداً، وجملة،
باعتبار تقديره جملة. فالحقيقة فيه أنه شبيه بالمفرد وبالجملة، وتسميته بشبه
الجملة فيها اكتفاء واقتصار).

(٣) حَذْفُ خَيْرِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ

يجوز حذف خير هذه الأحرف . وذلك على ضربين : جائز وواجب :
فِيحَذْفُ جَوَازاً ، إِذَا كَانَ كَوْنًا خَاصًّا (أَي : مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي يُرَادُ بِهَا
مَعْنَى خَاصَّةٍ) ، بِشَرِطٍ أَنْ يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ . وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾ .

(أَي : إِنْ الَّذِينَ كَذَبُوا بِالذِّكْرِ مَعَانِدُونَ ، أَوْ هَالِكُونَ ، أَوْ مَعَذِبُونَ) .

وقال الشاعر جميل بثينة :

أَتَوْنِي، فَقَالُوا: يَا جَمِيلُ، تَبَدَّلْتُ
بُثَيْنَةَ أَبَدَالًا، فَقُلْتُ: لَعَلَّهَا^(١)

(أَي : لَعَلَّهَا تَبَدَّلْتُ ، أَوْ لَعَلَّهَا فَعَلْتُ ذَلِكَ) .

ويحذف وجوباً ، إِذَا كَانَ كَوْنًا عَامًّا (أَي : مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى
وَجُودٍ أَوْ كَوْنٍ مُطْلَقَيْنِ ، فَلَا يُفْهَمُ مِنْهَا حَدَثٌ خَاصٌّ أَوْ فِعْلٌ مَعْيْنٌ ، كَكَائِنٍ ،
أَوْ مَوْجُودٍ ، أَوْ حَاصِلٍ وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ :

(١) الْأَوَّلُ بَعْدَ «لَيْتَ شِعْرِي» ، إِذَا وَلَّيْهَا اسْتِفْهَامٌ ، نَحْوُ : «لَيْتَ شِعْرِي
هَلْ تَنْهَضُ الْأُمَّةُ؟ وَلَيْتَ شِعْرِي مَتَى تَنْهَضُ؟» ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ جَادَتْ بِوَصْلِهَا؟
وَكَيْفَ تُرَاعِي وَضْلَةَ الْمُتَغَيَّبِ

(أَي : لَيْتَ شِعْرِي (أَي : عِلْمِي) حَاصِلٌ . وَالْمَعْنَى : لَيْتَنِي أَشْعُرُ
بِذَلِكَ ، أَي : أَعْلَمُهُ وَأَدْرِيهِ . وَجُمْلَةُ الاسْتِفْهَامِ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ عَلِيٍّ أَنَّهَا
مَفْعُولٌ بِهِ لِشِعْرِي ، لِأَنَّهُ مَصْدَرُ شِعْرٍ) .

(١) جميل : اسم الشاعر ، وبثينة : محبوبته . والأبدال : جمع بدل .

(٢) أن يكونَ في الكلام ظرفٌ أو جارٍ ومجرورٌ يتعلّقانِ به ، فيُستغنى بهما عنه، نحو: «إن العَلَمَ في الصدور. وإنَّ الخَيْرَ أمامك». (فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف المقدر بكائن أو موجود أو حاصل).

(٤) تَقَدُّمُ خَيْرِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ

لا يجوزُ تقدُّمُ خيرِ هذه الأحرفِ عليها ، ولا على اسمها . أما معمولُ الخبرِ ، فيجوزُ أن يتقدَّم على الاسم ، إن كان ظرفاً أو مجروراً بحرف جرٍّ ، نحو: «إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ» ، قال الشاعر :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا ، فَإِنَّ بِحُبِّهَا
أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهُ^(١)

ومن ذلك أن يكون الخبرُ محذوفاً مدلولاً عليه بما يتعلّق به من ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ مُتقدِّمين على الاسم ، نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا» ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ ، وقوله: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ .

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف غير أنه يجب أن يقدر متأخراً عن الاسم ، إذ لا يجوز تقديمه عليه ، كما علمت ، وليس الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر ، كما يتساهل بذلك كثير من النحاة ، وإنما هما معمولان للخبر المحذوف ، لأنهما متعلقان به) .

ويجبُ تقدُّمُ معمولِ الخبرِ ، إن كان ظرفاً أو مجروراً ، في موضعين :

(١) لا تلحني : لا تلمني ، وهو يفتح الحاء ، من «لحاه يلحاه» إذا لامه . وأما «لحا العود يلحوه» فمعناه قشره ، وكذا ألحاه يلحيه . (البلابل): الهموم والوساوس .

(١) أن يَلزَمَ من تأخيره عودُ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً وذلك ممنوعٌ نحو: «إنَّ في الدَّارِ صاحبَهَا».

فلا يجوز أن يقال «إن صاحبها في الدار»، لأن «ها» عائدة على الدار. وهي متأخرة لفظاً، وكذلك هي متأخرة رتبةً، لأن معمول الخبر رتبته التأخير كالخبر».

(٢) أن يكون الاسمُ مُقترناً بلامِ التأكيد، كقوله تعالى: ﴿وإنَّ لنا لآخرةَ والأولى﴾، وقوله: ﴿إنَّ في ذلك لَعِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾.

أما تقديمُ معمولِ الخبرِ على الخبرِ نفسه، بحيثُ يَتَوَسَّطُ بينَ الاسمِ والخبرِ، فجائزٌ، سواءً أكانَ معمولُهُ ظرفاً أم مجروراً أم غيرَهما، فالأولُ نحو: «إنَّكَ عندنا مقيمٌ»، والثاني نحو: «إنَّكَ في المدرسة تتعلَّمُ»، والثالث نحو: «إنَّ سعيداً دَرَسَهُ يكتُبُ».

فائدة

متى جاء بعد «إن» أو إحدى أخواتها ظرف أو جار ومجرور، كان اسمها مؤخراً. فليتنبه الطالب إلى نصبه، فإن كثيراً من الكتاب والمتكلمين يخطئون فيرفعونه، لتوهمهم أنه خبرها نحو: «إن عندك لخبراً»، ونحو: «لعل في سفرك خيراً».

(٥) لامُ التأكيدِ بعدَ «إنَّ» اللمكسورةِ ألهمزة

تختصُّ «إنَّ»، المكسورةُ الهمزة، دونَ سائرِ أخواتها، بجوازِ دخولِ لامِ التأكيدِ، وهي التي يُسمونها (لامُ الابتداء) على اسمها، نحو: «إنَّ في السماءِ لخبراً»، وإنَّ في الأرضِ لَعِبْرَةً»، وعلى خبرها نحو: «إنَّ الحقَّ

لمنصورٌ، وعلى معمول خبرها، نحو: «إنه للخيرِ يفعلُ»، وعلى ضمير الفصل نحو: «إنَّ المجتهدَ لَهُوَ الفائزُ».

(٦) شروط ما تصحبه لام التأكيد

(١) يُشترطُ في دخول لام التأكيد على اسم «إنَّ» أن تقع بعد ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ يتعلقان بخبرها المحذوف، نحو: «إن عندك لخيراً عظيماً، وإنَّ لك لخلقاً كريماً».

(فإن وقع قبلهما لم يجز اقترانه باللام فلا يقال: «إن لخيراً عندك، وإن لخلقاً كريماً لك»).

(٢) يُشترطُ في دخولها على الخبر أن لا يقترن بأداة شرطٍ أو نفي، وأن لا يكون ماضياً مُتصرفاً مُجرّداً من «قد»^(١). فإن كان الخبرٌ واحداً منها لم يجز دخول هذه اللام عليه. فمثالُ المستكمل للشرط: «إن ربي لسميع الدعاء». وإنَّ رَبَّكَ ليعلمُ. وإنَّا نحنُ نحبي الموتى».

ومتى استوفى خبرٌ «إنَّ» شروط اقترانه بلام التأكيد، جاز دخولها عليه، لا فرق أن يكون مفرداً، نحو: «إنَّ الحقَّ لمنصورٌ»، أو جملةً اسميةً، نحو: «إنَّ الحقَّ لصوته مرتفعٌ، أو جملةً مضارعيةً، نحو: «إنَّ رَبَّكَ ليحكُمُ بينهم»، أو جملةً ماضيةً فعلها جامدٌ، نحو: «إنك لينعم الرجل»، أو متصرفٌ مقترنٌ بقد، نحو: «إنَّ الفرجَ لقد دنا».

وإذا حُذِفَ الخبرُ، جاز دخول هذه اللام على الظرف أو الجار المتعلقين به، نحو: «إن أخاك لعندي». وإنَّ أباك لفي الدار»، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنك لَعَلَى خُلُقِي عَظِيمٌ﴾.

(١) فإن اقترن الماضي المنصرف بقدر جاز دخول اللام عليه، نحو: «إنه لقد اجتهد».

(٣) يُشترطُ في دخولها على مفعول الخبر شرطان ، الأول : أن يتوسَّطَ بين اسمها وخبرها . والثاني أن يكونَ الخبرُ ممَّا يصلحُ لدخول هذه اللامِ عليه ، نحو : «إن سليماً لفي حاجتك ساعٍ ، وإنه ليومَ الجمعة آتٍ ، وإنه لامرئٍ يطيعُ» .

(٤) أما ضميرُ الفصل ، فلا يُشترطُ في دخولها عليه شيءٌ ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ .

(وضمير الفصل : هو ما يؤتى به بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر : للدلالة على أنه خبر لا صفة . وهو يفيد تأكيد انصاف المسند إليه بالمسند . وهو حرف لا محل له من الإعراب ، على الأصح من أقوال النحاة ، وصورته كصورة الضمائر المنفصلة : وهو يتصرف تصرفها بحسب المسند إليه ، إلا أنه ليس إياها .

ثم إن دخوله بين المبتدأ والخبر المنسوخين بكان وظن وأن وأخواتهن تابع لدخوله بينهما قبل النسخ ، نحو : «إن زهيراً هو الشاعر» . وكان علي هو الخطيب وظننت عبد الله هو الكاتب).

(وضمير الفصل حرف كما قدمنا : وإنما سمي ضميراً لمشابهته الضمير في صورته . وسمي ضمير فصل لأنه يؤتى به الفصل بين ما هو خبر أو صفة ، لأنك إن قلت : «زهير المجتهد» ، جاز أنك تريد الإخبار أنك تريد النعت . فإن أردت أن تفصل بين الأمرين ، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة ، أتيت بهذا الضمير للإعلان من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله لا نعت له ، ثم أنه يفيد تأكيد الحكم ، لما فيه من زيادة الربط .

ومن العلماء من يسمي ضمير الفصل «عماداً» لاعتماد المتكلم أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والصفة .

وقد شرحنا ضمير الفصل في الجزء الأول من هذا الكتاب ، في الكلام على الضمائر ، فراجعه .

(٧) شرحُ لامِ الابتداءِ

تدخلُ لامُ الابتداءِ في ثلاثة مواضع .

الأولُ : في باب المبتدأ . وذلك في صورتين :

(١) أن تدخلَ على المبتدأ ، والمبتدأ مُتقدِّمٌ على الخبر ، ودخولها عليه هو الأصل فيها نحو : « لأنتم أشدَّ رهبةً في صدورهم » . فإن تأخرَ عن الخبر امتنع دخولها عليه ، فلا يُقال : « قائمٌ لزيدٍ » . وما سُمعَ من ذلك فلضرورة الشعر ، وهو شاذٌّ لا يُقاس عليه .

(٢) أن تدخلَ على الخبر بشرط أن يتقدم على المبتدأ ، نحو : « لمُجتهدٌ أنتَ » فإن تأخرَ عنه امتنع دخولها عليه ، فلا يُقال : « أنتَ لمُجتهدٌ » . وما سُمعَ من ذلك فشاذٌّ لا يُلتفتُ إليه . ومن العلماءِ من لا يُجيزُ دخولها على خبر المبتدأ ، سواءً أتقدَّم أم تأخر .

الموضع الثاني^(١) : في باب « إن » المكسورةِ الهمزة . وقد سبقَ أنها تدخلُ على اسمها المتأخر ، وعلى خبرها ، اسماً كان ، أو فعلاً مضارعاً ، أو ماضياً جامداً أو ماضياً متصرفاً مقروناً بقَدْ ، أو جملة اسمية . وعلى الظرف والجارِ المُتعلقين بخبرها المحذوفِ دالين عليه ، وعلى معمولِ خبرها .

الموضعُ الثالثُ : في غير بابي المبتدأ وإن . وذلك في ثلاث مسائل :

(١) الفعلُ المضارع ، نحو : « لَتَنهَضَ الأمةُ مُقتضيةً آثارَ جدودها » .

(٢) الماضي الجامد ، نحو : « لَبِئْسَ ما كانوا يعملون » .

(١) أي من المواضع التي تدخلها لامِ الابتداء .

(٣) الماضي المتصرف المقرون بِقَدْ ، نحو : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ » .

ومن العلماء من يجعلُ اللامَ الداخلةَ على الماضي ، في هذا الباب ، لامَ القسم فالقسم عنده محذوف ، ومصحوب اللام جوابه .
واعلم أن للام الابتداء فائدتين :

الفائدة الأولى : توكيدُ مضمونِ الجملة المُثَبِّتة . ولذا تُسمَى : « لام التوكيد » وإنما يُسمونها لامَ الابتداء لأنها في الأصل ، تدخل على المبتدأ ، أو لأنها تقع في ابتداء الكلام .

وإذ كانت للتوكيد فإنها متى دخلت عليها « إِنَّ » زحلقوها إلى الخبر ، نحو : « إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ » ، وذلك كراهية اجتماع مُؤَكِّدِينَ في صدر الجملة ، وهما : « إِنَّ وَاللَّامِ » . ولذلك تُسمَى « اللامُ المَزْحَلَّةُ أَيْضاً » .

وإذ كانت هذه اللام للتوكيد في الإثبات ، امتنعت من الدخول على المنفي لفظاً أو معنى ، فالأول نحو : « إِنَّكَ لَا تَكْذِبُ » ، والثاني نحو : « إِنَّكَ لَوِ اجْتَهَدْتَ لِأَكْرَمَتِكَ . وَإِنَّكَ لَوْلَا اِهْمَالُكَ لَفُزْتَ » . فالاجتهاد والإكرام مُتَفَيَّانِ بَعْدَ « لَوْ » ، والفوزُ وَحْدَهُ مُتَفٍ بَعْدَ « لَوْلَا » .

الفائدة الثانيةُ : تَخْلِيصُهَا الْخَبَرَ لِلْحَالِ ، لذلك كان المضارع بعدها خالصاً للزمان الحاضر ، بعد أن كان مُحْتَمِلاً لِلْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ .

وإذ كانت لتوكيد الخبر في الحال امتنعت من الماضي والمضارع المُسْتَقْبَلِ ، إلا أن يكون الماضي جامداً أو مُتَصَرِّفاً مُقْتَرِناً بِقَدْ . أما الجامدُ فلأنه لا يَدُلُّ على حدثٍ ولا زمان . وأما المُقْتَرِنُ بِقَدْ فَلأنَّ (قد) تُقَرِّبُ الماضي من الحال .

ولا فرق بين أن يكون المضارع المستقبل مسبوقةً بأداةٍ تمخّضه الاستقبال كالسين وسوف وأدوات الشرط الجازمة وغيرها ، أو غير مسبوقة بها ، وإنما القرينة تدلُّ على استقباله ، نحو : « إنه يجيء غدًا » . وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ، فإنما جازَ دخولُ اللام لأنَّ المستقبل هنا مُنزَلٌ منزلةَ الحاضر لِتَحَقُّقِ وقوعه ، لأنَّ الحكمَ بينهم واقعٌ لا محالة . فكأنه حاضر ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ، فإنَّ الإِعطاءَ مُحَقَّقٌ ، فكأنه واقعٌ حالاً . وأما قوله عزَّ وجلَّ على لسان يعقوبَ : ﴿ إِنَّهُ لِيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ ، فإنَّ الذهابَ ، وإن كان مُستقبلاً فإن أثره ، وهو الحزنُ ، حاضرٌ ، فإنه حَزَنٌ مُجَرَّدٌ علمه أنهم ذاهبون به ، فلم يخرج المضارع هنا ، وهو (يحزُنُنِي) ، عن كونه للحال .

ويرى بعض العلماء (وهم الكوفيون) أنها لا تمخّض المضارع الحال ، بل يجوز أن تدخل عليه وهو مُستقبل ، بالأداة أو بدونها ، وجعلوا الاستقبال في الآيات على حقيقته .

(٨) «ما» الكافّة بعد هذه الأحرف

إذا لحقت (ما) الزائدة الأحرف المشبهة بالفعل ، كفتها عن العمل ، فيرجع ما بعدها مبتدأً وخبراً . وتُسمّى (ما) هذه (ما الكافّة) لأنها تكفُّ ما تلحقه عن العمل ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ، ونحو : (كأنما العلم نورٌ) ، و (لعلّما الله يرحمنا) .

غير أن (ليت) يجوز فيها الإعمال والإهمال ، بعد أن تلحقها (ما) هذه ، تقول : (ليتما الشباب يعود) و(ليتما الشباب يعود) . وأعمالها حينئذ أحسن من إهمالها . وقد روي بالوجهين ، نصب ما بعد (ليتما) ورفعها ، قول الشاعر النابغة :

قالت: ألا لَيْتَما هذا الْحَمَامَ لنا
إلى حَمَامَتِنَا، أو نِصْفَهُ فَقَدِ

(فالنصب على أن (ليتما) عاملة، و(ذا) اسمها، و«الحمام» بدل منه.
والرفع على أنها مهملة مكفوفة بما، و(ذا) مبتدأ، و«الحمام» بدل منه. وكذا
«نصفه» إن نصبت الحمام نصبته، وإن رفعت رفعت، لأنه معطوف عليه).
ومتى لحقت (ما الكافّة) هذه الأحرف زال اختصاصها بالأسماء. فلذا
أهملت، وجاز دخولها على الجملة الفعلية، كما تدخل على الجملة
الاسمية، إلا (ليت). فمن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿ كأنما
يساقون إلى الموت ﴾ وقول الشاعر:

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ ، لَعَلَّمَا
أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجِمَارَ الْمُقَيِّدَا

ومن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿ قل إنما أنا بشرٌ
مثلكم يُوحى إليّ إنما إِلَهُكم إِلَهٌ واحدٌ ﴾ ، وقوله: ﴿ إنما اللَّهُ إِلَهٌ واحدٌ ﴾ .
وأما (ليت) فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء، بعد أن تلحقها (ما
الكافّة) فلا تدخل في الجمل الفعلية، لذلك يُرَجَّحُ أن تبقى على عملها: من
نصب الاسم ورفع الخبر، كما تقدّم.

فائدة وتنبیه

(إن كانت (ما) اللاحقة لهذه الأحرف اسماً موصولاً، أو حرفاً
مصدرياً، فلا تكفها عن العمل، بل تبقى ناصبة للاسم: رافعة للخبر. فإن
لحقتها (ما الموصولة) كانت (ما) اسمها منصوبة محلاً، كقوله تعالى: ﴿ إن ما
عندكم ينفد ﴾، أي: إن الذي عندكم ينفد. وإن لحقتها (ما المصدرية) كان

ما بعدها في تأويل مصدر منصوب، على أنه اسم «إن» نحو «إن ما تستقيم حسن»، أي: إن استقامتك حسنة. وحينئذ تكتب (ما) منفصلة. كما رأيت بخلاف (ما الكافة)، فإنها تكتب متصلة كما عرفت فيما سلف. وقد اجتمعت «ما» المصدرية و«ما» الكافة في قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني ولم أطلب، قليل من المال^(١)
ولكنما أسعى لمجد مؤئل
وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي^(٢)
فما في البيت الأول مصدرية. والتقدير: لو أن سعي. وفي البيت الآخر زائدة كافة، أي: ولكني أسعى لمجد مؤئل).

(٩) العَطْفُ عَلَى أَسْمَاءِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ

إذا عطفَ على أسماءِ الأحرفِ المشبَّهةِ بالفعل، عطفَ بالنصب، سواء أوقع المعطوف قبل الخبر أم بعده، فالأول نحو: (إنَّ سعيداً وخالداً مسافراً)، والثاني نحو: (إن سعيداً مسافراً وخالداً).

وقد يُرفعُ ما بعدَ حرفِ العطف، بعدَ استكمالِ الخبر، على أنه مبتدأ محذوفُ الخبر، وذلك بعد (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) فقط، فمثال (إنَّ) : «إنَّ سعيداً مسافراً وخالداً»،^(٣) ومنه قولُ الشاعر:

(١) قليل: فاعل «كفاني»، وجملة «ولم أطلب» اعتراضية. والمعنى لو كنت أسعى لحياة ساذجة، لكفاني قليل المال، ولم أطلب ما فوق ذلك من عز ومجد، يعني ملك أبيه الذي كان يسعى له.
(٢) المؤئل: المؤصل الثابت.
(٣) خالد: مبتدأ، وخبره محذوف. والتقدير. «وخالد مسافر أيضاً».

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنَجِّبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ
فَإِنَّ لَنَا أُمَّمَ النَّجِيبَةِ، وَالْأَبُ(١)

وقول الآخر:

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالْمُرُوءَةَ فِيهِمْ
وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارُ(٢)

ومثال (أَنْ) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَدَّأْنَا مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَرَسُولُهُ﴾(٣).

ومثال (لَكِنَّ) قول الشاعر:

وَمَا زِلْتُ سَبَاقاً إِلَى كُلِّ غَايَةٍ
بِهَا يُتَبَغَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٍ
وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ(٤)

(١) الأب: مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير: «ولنا الأب النجيب أيضاً».

(٢) أي: وفيهم المكرمات وسادة أطهار.

(٣) أي: ورسوله بريء منهم أيضاً.

(٤) أي: والخال هو الطيب الأصل أيضاً و«الخؤولة» جمع خال، كالعُمومة جمع عم أو هي على معنى المصدر للخال. يقال: بيني وبينه خؤولة، كما يقال: بيني وبينه عُمومة، «لكن» هنا ليست للاستدراك، إذ لا معنى له هنا، وإنما هي لمجرد التوكيد. «والطيب»: خبر عن اسم لكن، أي: لكن عمي هو الطيب الأصل، والخال كذلك. والمعنى لم تقصر بي عن نيل المجد خؤولة ولا عُمومة، فإن أعمامي وأخوالي ذوو نسب رفيع، ولكنني افتخر بنفسي وما أكسبه من الفضائل. يريد أنه قد حصل له السؤدد من ناحيتين: الأولى من نفسه، وهي أنه ما زال كثير السبق إلى جميع الغايات التي يطلب بها الشرف في الناس. وأشار إليها بقوله: «ما زلت سباقاً». والثانية من ناحية نسبه من جهتي أبيه وأمه. وأشار إليها بقوله: «وما قصرت بي في التسامي خؤولة» أي: ولا عُمومة. ففي الشطر الأول من البيت حذف يدل عليه الشطر الثاني منه. وهذا من إيجاز العرب.

وقد يُرفع ما بعدَ العاطف قبل استكمالِ الخبرِ ، لغرضٍ معنوي ، على أنه مبتدأٌ محذوفٌ الخبر « فتكونُ جُمْلَتُهُ مُعْتَرِضَةً بَيْنَ اسْمِ (إِنَّ) وَخَبْرِهَا ، كقولِ الشاعر :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فإني ، وقيارُ ، بها لغريبُ

(غريب: خبر عن اسم ، «إن» ، وقيار: مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: وقيار غريب بها أيضاً. وقيار اسم فرسه أو جملة. وإنما قدمه واعترض بجملته بين اسم إن وخبرها لغرض أن هذا الفرس أو الجمل استوحش في هذا البلد ، وهو حيوان ، فما بالك بي ، فلو نصب بالعطف على اسم «ان» فقال: «فإني وقياراً بها لغريان» ، لم يكن من ورائه شدة تصويره الاستيحاش الذي يعطيه الرفع في هذا المقام).

ومنه قوله تعالى: ﴿ (إِنَّ) الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا، وَالصَّابِقُونَ، وَالنَّصَارَى، مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا ، فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ .

فالصابئون : مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير: والصابئون كذلك، أي: لهم حكم الذين آمنوا والنصارى واليهود. والجملة معترضة بين اسم «ان» وخبرها ، وخبر (ان): هو جملة الجواب والشرط، والغرض من رفع «الصابئون» وجعله مبتدأ محذوف الخبر أنه لما كان الصابئون ، مع ظهور ضلالهم وميلهم عن الأديان كلها ، يتاب عليهم ان صح منهم الايمان ، واعتصموا بالعمل الصالح، فغيرهم ممن هو على دين سماوي وكتاب منزل، أولى بذلك).

(١٠) إِنَّ المَكسورةُ، وَأَنَّ المَفتوحة

يَجِبُ أن تُكسِرَ همزةُ (إِنَّ) حيثُ لا يَصِحُّ أن يَقومَ مقامُها ومقامُ معموليها مصدرٌ .

ويجبُ فتحُها حيثُ يجبُ أن يقومَ مصدرٌ مقامُها ومقامُ معموليها .
ويجوزُ الأمرانِ : الفتحُ والكسرُ، حيثُ يَصِحُّ الاعتبارانِ .

(فإنِ وجبَ أن يؤولَ ما بعدها بمصدرٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرورٍ (بحيث تضطر إلى تغيير تركيب الجملة)، فهمزتها مفتوحة وجوباً ، نحو : « يعجبني أنك مجتهد » ، والتأويل : « يعجبني اجتهادك » . ونحو : « علمت أن الله رحيم » ، والتأويل : « علمت رحمة الله » ، ونحو : « شعرت بأنك قادم » ، والتأويل « شعرت بقدمك » . وإنما وجب تأويل ما بعد « أن » هنا بمصدر لأننا لو لم نؤوله ، لكانت « يعجبني » بلا فاعل ، « وعلمت » بلا مفعول ، و« الباء » بلا مجرور فالمصدر المؤول : فاعل في المثال الأول ، ومفعول في المثال الثاني ، ومجرور بالباء في المثال الثالث .

وإن كان لا يصح أن يؤول ما بعدها بمصدر (بمعنى أنه لا يصح تغيير التركيب الذي هي فيه) وجب كسر همزتها على أنها هي وما بعدها جملة ، نحو : « إن الله رحيم » . وإنما لم يصح التأويل بالمصدر هنا لأنك لو قلت : « رحمة الله » لكان المعنى ناقصاً .

وإن جاز تأويل ما بعدها بمصدر ، وجاز ترك تأويله به ، جاز الأمران : فتحها وكسرها نحو : « أحسن إليّ علي ، أنه كريم » ، فالكسر هنا على أنها مع ما بعدها جملة تعليلية ، والفتح على تقدير لام الجر ، فما بعدها مؤول بمصدر . والتأويل : « أحسن إليه لكرمه » .

وحيث جاز الأمران فالكسر أولى وأكثر لأنه الأصل ، ولأنه لا يحتاج معه إلى تكلف التأويل .

(١١) مَوَاضِعُ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ الْهَمْزَةَ وَجُوبًا

تُكْسَرُ هَمْزَةُ (إِنَّ) وَجُوبًا حَيْثُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤَوَّلَ مَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ ،
وذلك في اثني عشر موضعاً :

(١) أن تقع في ابتداء الكلام ، إمَّا حَقِيقَةً ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ، أَوْ حُكْمًا ، كقوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ .

وإن وقعت بعد حرف تنبيه ، كألا ، أَوْ اسْتِفْتَاحٍ ، كألا وأما ، أَوْ تَحْضِيضٍ كَهَلَّا ، أَوْ رَدْعٍ ، ككَلَّا ، أَوْ جَوَابٍ ، كَنَعَمْ وَلَا ، فَهِيَ مَكْسُورَةٌ الْهَمْزَةُ ، لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْوَاقِعَةِ فِي الْإِبْتِدَاءِ .

وكذا إن وقعت بعد (حتى) الإبتدائية ، نحو : « مَرِيضٌ زَيْدٌ ، حَتَّىٰ إِنْهُمْ لَا يَرِجُونَهُ ، وَقَلَّ مَالُهُ ، حَتَّىٰ إِنْهُمْ لَا يُكَلِّمُونَهُ » . وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِأَنَّهَا ابْتِدَائِيَّةٌ ، أَوْ اسْتِثْنَائِيَّةٌ .

(٢) أن تقع بعد (حيث) نحو : « اجلس حيث إنَّ العلم موجود » .

(٣) أن تقع بعد (إذ) نحو : « جئتكَ إذ إنَّ الشمسَ تَطْلُعُ » .

(٤) أن تقع صدرَ الجملة الواقعة صلةً للموصول ، نحو : « جاء الذي إنه مجتهدٌ » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ﴾ .

(٥) أن تقع ما بعدها جواباً للقسم ، نحو : واللَّهِ ، « إِنْ الْعِلْمَ نَوْرٌ » ،

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ .

(٦) أن تقع بعد القول الذي لا يتضمَّن معنى الظنِّ ، كقوله تعالى : ﴿ قال إني عبدُ اللَّهِ ﴾ ، فإن تضمَّن معناه فُتحت بعده ، لأنَّ ما بعدها مؤوَّل حينئذٍ بالمفعول به ، نحو : « أتقولُ أن عبد الله يفعلُ هذا؟ » ، أي : « أتظنُّ أنه يفعلُه ؟ » .

(٧) أن تقع مع ما بعدها حالاً ، نحو : « جئتُ وإنَّ الشمسَ تغربُ » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كما أخرجك ربُّك من بيتك بالحقِّ ، وإنَّ فريقاً من المؤمنين لكارهون ﴾ .

(٨) أن تقع مع ما بعدها صفةً لما قبلها ، نحو : « جاء رجلٌ إنه فاضلٌ » .

(٩) أن تقع صدرَ جملةٍ استثنائية ، نحو : « يزعمُ فلانٌ أنني أسأتُ إليه ، إنه لكاذبٌ » . وهذه من الواقعة ابتداءً .

(١٠) أن تقع في خبرها لامُ الإبتداء نحو : « علمتُ إنك لمجتهدٌ » . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ .

(١١) أن تقع مع ما بعدها خبراً عن اسم عين^(١) ، نحو : « خليلٌ إنه كريمٌ » ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ، إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾^(٢) .

(١) اسم العين : هو ما دل على ذات ، أي شيء قائم بنفسه . ويقابله اسم المعنى ، وهو ما دل على شيء قائم بغيره : كالعلم والشجاعة ونحوهما .

(٢) جملة «ان الله يفصل بينهم» . خبر عن «ان الذين آمنوا» وما عطف عليه .

(١٢) مواضع « أن » المفتوحة الهمزة وجوباً

تُفتَحُ همزة « أن » وجوباً حيثُ يجبُ أن يؤوَّلَ ما بعدها بمصدرٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرورٍ . وذلك في أحد عشر موضعاً :

فيؤوَّلُ ما بعدها بمصدرٍ مرفوعٍ في خمسة مواضع :

(١) أن تكون وما بعدها في موضع الفاعل ، نحو: «بلغني أنك مجتهدٌ»^(١) ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ .
ومن ذلك أن تقع بعد «لو» ، نحو: «لو أنك اجتهدتَ لكان خيراً لك»^(٢) ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ^(٣) مِنْ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ .

ومن ذلك أن تقع بعد «ما» المصدرية الظرفية ، نحو: (لا أكلمك ما أنك كسولٌ)^(٤) ، ومنه قولهم: (لا أكلمه ما أن حراء^(٥) مكانه) أو (ما أن في السماء نجماً) .

(٢) أن تكون هي وما بعدها في موضع نائب الفاعل ، نحو: «علم أنك منصرفٌ»^(٦) ، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ: أُوْحِيَّ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ .

(٣) أن تكون هي وما بعدها في موضع المبتدأ ، نحو: «حسن أنك

(١) والتقدير بلغني اجتهادك .

(٢) والتقدير: «لو ثبت اجتهادك» ، فما بعد «ان» في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، تقديره: «ثبت» .

(٣) اللام في «لمثوبة» لام الجواب ، فالجملة بعدها جواب «لو» .

(٤) والتأويل: «ما ثبت كسلك» ، فما بعد «ان» في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف . تقديره: «ثبت» .

(٥) حراء: جبل بمكة .

(٦) والتأويل: علم انصرفاك .

مجتهداً»^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعةً﴾^(٢).

(٤) أن تكون هي وما بعدها في موضع الخبر عن أسم معنى واقع مبتدأ أو اسماً لأن ، نحو : «حَسْبُكَ أَنْكَ كَرِيمٌ»^(٣)، ونحو: «إن ظني أنك فاضلٌ»^(٤). فإن كان المخبرُ عنه أَسْمَ عَيْنٍ وجب كسرُها ، كما تقدّم ، لأنك لو قلت : «خليلٌ أنه كريمٌ» ، بفتحها ، لكان التأويلُ : «خليلٌ كرمُهُ» ، فيكونُ المعنى ناقصاً .

(٥) أن تكون هي وما بعدها في موضعٍ تابعٍ لمرفوعٍ ، على أنه معطوفٌ عليه أو بدلٌ منه ، فالأولُ نحو : «بلغني آجتهداكُ وأنكُ حَسَنُ الخُلُقِ»^(٥) ، والثاني نحو : «يُعجبني سعيدٌ أنه مجتهدٌ»^(٦).
وتؤوّلُ بمصدرٍ منصوبٍ في ثلاثة مواضع :

(١) أن تكون هي وما بعدها في موضع المفعول به ، نحو : «علمتُ أَنْكَ مجتهدٌ»^(٧) ، ومهُ قوله تعالى : ﴿ولا تخافون أنكم أشركتم باللّهِ﴾ . ومن ذلك أن تقع بعد القول المتضمّن معنى الظنّ ، كما سبق .

(٢) أن تكون هي وما بعدها في موضعٍ خبرٍ لكانَ أو إحدى أخواتها ، بشرط أن يكون اسمُها أَسْمَ معنىً ، نحو : «كانَ علمي ، أو يقيني ، أنك تتبّع الحقَّ»^(٨).

(١) والتأويل : حسن اجتهادك ، فحسن خبر مقدم ، واجتهادك مبتدأ مؤخر .
(٢) من آياته ، الجار والمجرور : خبر مقدم ، وما بعد أن في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر .
(٣) أي : حسبك كرمك .
(٤) أي : أن ظني فضلك .
(٥) والتأويل : «بلغني اجتهادك وحسن خلقك» .
(٦) والتأويل : «يعجبني سعيد اجتهاده» ، فالمصدر المؤول : بدل اشتمال من سعيد .
(٧) والتأويل : علمت اجتهادك .
(٨) والتقدير : كان علمي اتباعك الحق .

(٣) أن تكون هي وما بعدها في موضع تابع لمنصوب ، بالعطف أو
 البَدَلِيَّةُ فالأوَّلُ نحو: « علمتُ مجيئَكَ وأنكَ مُنصَرَفٌ »^(١) ومنهُ قولُهُ تعالى :
 ﴿ اذكروا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَإِنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾^(٢) ،
 والثاني نحو: « احترمتُ خالداً أَنَّهُ حَسَنُ الْخُلُقِ »^(٣) ومنهُ قولُهُ تعالى : وَإِذْ
 يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴿٤﴾ .

وتؤوَّلُ بمصدرٍ مجرورٍ في ثلاثة مواضع أيضاً :

(١) أن تقع بعد حرف الجر ، فما بعدها في تأويل مصدرٍ مجرورٍ به ،
 نحو: « عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ مُهْمَلٌ »^(٥) ، ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ
 الْحَقُّ ﴾ .

(٢) أن تقع مع ما بعدها في موضع المضاف إليه ، نحو: « جئتُ قَبْلَ
 أَنْ الشَّمْسُ تَطْلُعَ »^(٦) ، ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿ وَإِنَّ لِحَقِّ مِثْلَمَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ .

(٣) أن تقع هي وما بعدها في موضع تابعٍ لمجرورٍ ، بالعطف أو
 البَدَلِيَّةُ ، فالأوَّلُ نحو: « سُررتُ مِنْ أَدبِ خَلِيلٍ وَإِنَّهُ عَاقِلٌ »^(٧) ، والثاني
 نحو: « عَجِبْتُ مِنْهُ إِنَّهُ مُهْمَلٌ »^(٨) .

(١) والتأويل: علمت مجيئك وانصرافك .

(٢) والتقدير: اذكروا نعمتي عليكم وتفضيلي إياكم .

(٣) والتأويل: احترمت خالداً حَسَنُ خلقه ، فالمصدر المؤول بدل اشتمال من خالداً .

(٤) والتقدير: يعدكم إحدى الطائفتين كونها لكم ، فما بعد أن: في تأويل مصدر منصوب بدل اشتمال
 من إحدى .

(٥) والتأويل عجبت من إهمالك .

(٦) والتقدير: جئت قبل طلوعها .

(٧) والتقدير: سررت من أدب خليل وعقله .

(٨) والتأويل: عجبت منه إهماله ، والمعنى: عجبت من إهماله . فما بعد «ان»: في تأويل مصدر مجرور
 بدل اشتمال من الهاء .

(١٣) المَوَاضِعُ الَّتِي تَجُوزُ فِيهَا (إِنَّ وَأَنَّ)

يجوزُ الأمرانِ ، كسر همزة «إِنَّ» وفتحها، حيثُ يَصِحُ الإِعتبارُ : تأويلُ ما بعدها بمصدرٍ ، وعدمُ تأويلِهِ . وذلك في أربعة مواضع :

(١) بعد « إذا » الفُجائيةِ ، نحو : « خرجتُ فإذا إنَّ سعيداً واقفٌ » .

(فالكسر هو الأصل ، وهو على معنى « فإذا سعيد واقف » والفتح على

تأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ محذوف الخبر ، والتأويل « فإذا وقوفه حاصل » .

وقد رُوِيَ بالوجهين قولُ الشاعر :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا ، كَمَا قِيلَ ، سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ أَلْقَفَا وَاللَّهَازِمِ (١)

(فالكسر على معنى : « فإذا هو عبد القفا » . والفتح على معنى « فإذا

عبوديته حاصلة » .

(٢) أن تقعَ بعدَ فاءِ الجزاءِ ، نحو : « أن تجتهدَ فإنك تُكرمُ » . وقد

قُرِيءَ بالوجهين قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ .

وقوله : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ، ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ ، فَإِنَّهُ

غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(فالكسر على جعلها جملة الجواب . والفتح على أن ما بعدها مؤول

بمصدر مرفوع مبتدأ محذوف الخبر . والتقدير في المثال : « إن تجتهد فإكرامك

حاصل » . والتقدير في الآية الأولى « فكون نار جهنم له حق أو ثابت أو حاصل »

والتقدير في الآية الأخرى : « فمغفرة الله حاصلة له » . وتكون جملة المبتدأ

(١) اللهازم جمع لهزمة ، (بكسر فسكون) . واللهزمتان : عظامان ناتتان تحت الأذنين . يريد أنه ليس سيِّداً ، وكفى عن ذلك بأنه يضرب على قفاه ولهزمتيه .

المؤول وخبره المحذوف جواب الشرط).

(٣) أن تقع مع ما بعدها في موضع التعليل ، نحو : أكرمهُ ، أنه مُستجقُ الإكرامِ ، وقد قُرِيءَ بالوجهين قوله تعالى : ﴿ صَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ .

(فالكسر على أنها جملة تعليلية . والفتح على تقدير لام التعليل الجارة أي : لأنه ولأن صلواتك . والتأويل في المثال : « أكرمه لاستحقاقه الإكرام » ، وفي الآية : « صل عليهم لتسكين صلواتك إياهم » ، والسكن (بالتحريك) ما يسكن إليه ، ويفسر أيضاً بالرحمة والبركة .

(٤) أن تقع بعد « لا جرمَ » نحو : « لا جرمَ أنك على حقٍ » . والفتح هو الكثيرُ الغالبُ . قال تعالى : ﴿ لا جرمَ أن الله يعلم ما يُسرُّون ﴾ .
(ووجه الفتح أن تجعل ما بعد «أن» مؤولاً بمصدر مرفوع فاعل لجرم .
وجرم : معناه حق وثبت . وأصل الجرم القطع ، وعلمُ الله بالأشياء مقطوعٌ به لأنه حق ثابت .

و«لا» حرف نفي للجواب ، يرد به كلام سابق . فكأنه قال : «لا» ، أي : ليس الأمر كما زعموا ، ثم قال : (جرم أن الله يعلم) أي : (حق وثبت علمه) . وقال الفراء : لا جرم بمعنى (لا بد) ، لكن كثر في الكلام ، فصار بمنزلة اليمين ، لذلك فسرها المفسرون : حقاً : وأصله من جرمت : بمعنى كسبت^(١) . فتكون (لا) على رأيه نافية للجنس . و(جرم) اسمها مبني على الفتح ، وما بعد (أن) مؤول بمصدر على تقدير (من) ، أي : لا جرم من أن الله يعلم ، أي : لا بد من علمه .

(١) راجع كتاب (المعجم في بقية الأشياء) لأبي هلال العسكري (ص ٦٧) .

ووجه الكسر: أن من العرب من يجعل (لا جرم) بمنزلة القسم واليمين ، نحو: (لا جرم لأتيناك ، ولا جرم لقد أحسنت) . فمن جعلها يمينا كسر همزة (ان) بعدها نحو: (لا جرم إنك على حق) ، وجعل جملة (ان) المكسورة واسمها وخبرها ، جواب القسم . وعلى من جعلها يمينا فأعرابها كاعراب (لا بد) وقد أغنى جواب القسم عن خبرها .

وقد علمت أنه حيث جاز فتح (أن) وكسرهما ، فالكسر أولى وأكثر ، لأنه الأصل ، ولأنه لا تكلف فيه ، إلا إذا وقعت بعد (لا جرم) فالفتح هو الغالب الكثير ، وإن نزلتها منزلة اليمين ، لأنها في الأصل فعل).

(١٤) تخفيفُ «إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ»

يجوزُ أن تُخَفَّفَ «إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ» بحذف النون الثانية، فيقال: «إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ».

(١٥) «إِنَّ» المخفضة المكسورة

إذا خُفِّفَت «إِنَّ» أَهْمِلْتُ وَجُوباً ، إِنَّ وَلِیْهَا فَعَلٌ ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ . فَإِنْ وَلِیْهَا أَسْمٌ فَالكَثِيرُ الْغَالِبُ إِهْمَالُهَا ، نحو : « إِنَّ أَنْتَ لَصَادِقٌ » ، وَیَقِلُّ إِعْمَالُهَا ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا ^(١) لِيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبِّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ، فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : « إِنَّ وَلَمَّا » مَخْفَفَتَيْنِ .

ومتى خُفِّفَت وَأَهْمِلْتُ لَزِمَتْهَا اللَّامُ الْمَفْتُوحَةُ وَجُوباً ، نحو : « إِنَّ سَعِيدٌ

(١) لما: اللام هي لام الابتداء، و(ما) زائدة للتوكيد، واللام في (ليوفينهم): هي اللام الموطئة للقسم، دخلت على جوابه، وجملة الجواب سادة مسد الخبر.

لمجتهد « تفرقةً بينها وبين «إن» النافية، كيلا يقع اللبس . وتُسمى «اللام الفارقة» . فإن أمن اللبس جاز تركها ، كقوله :

أنا ابنُ أباة الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكِ
وإن مالِكُ كانت كِرامَ المَعادين^(١)

لأن المقام هنا مقام مدح ، فيمنع أن تكون «إن نافيةً، وإلا أنقلب المدح ذماً» .

وإذا خُففت لم يَلها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة لحكم المبتدأ والخبر (أي التي تنسخ حكمهما من حيث الإعراب . وهي كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وظن وأخواتها) . وحينئذ تدخل اللام الفارقة على الجزء الذي كان خبراً .

والأكثر أن يكون الفعلُ الناسخُ الذي يليها ماضياً ، كقوله تعالى : ﴿ وإن كانت لكبيرةً إلا على الذين هدى الله ﴾ ، وقوله : ﴿ قال تالله إن كدت لتردين ﴾ ، وقوله : ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾ . وقد يكون مضارعاً ، كقوله سبحانه : ﴿ وإن نظنك لمن الكاذبين ﴾ .

ودخولُ «إن» المخففة على غير ناسخٍ من الأفعال شاذ نادراً ، فما ورد منه لا يُقاسُ عليه ، كقولهم : « إن يزيناك لنفسك ، وإن يشينك لهية » .

(١٦) «أن» المَخففةُ المفتوحة

إذا خُففت «أن» المفتوحة ، فمذهبُ سيويه والكوفيين أنها مُهْملةٌ لا تعمل شيئاً ، لا في ظاهر ولا مُضمر ، فهي حرف مصدرى كسائر الأحرف

(١) المعادن : الأصول .

المصدرية . وتدخُل حينئذٍ على الجملِ الإسميةِ والفعليةِ . وهذا ما يظهرُ أنه الحقُّ . وهو مذهبٌ لا تكَلَّفَ فيه^(١) . وأما قولُ جنوبِ الكاهليةِ^(٢) :

لَقَدْ عَلِمَ الضيفُ وَالْمُرْمِلُونَ
إِذَا أَغْبَرَ أَفْقُ وَهَبَّتْ شَمَالاً^(٣)
بَأَنَّكَ رَبِيعٌ وَعَيْتٌ مَرِيعٌ
وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشُّمَالاً^(٤)

وقولُ الآخرِ :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَاقِكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ^(٥)
فَضْرُورَةٌ شَعْرِيَّةٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا .

واعلم أن «أن» المخففة، إن سبقها فعل ، فلا بُدُّ أن يكونَ من أفعال اليقينِ أو ما يُنزَلُ منزلتها ، من كل فعل قلبي يُرادُ به الظنُّ الغالبُ الراجح .

(١) والجمهور يرون أنها عاملة كالمشدة، غير أن اسمها يجب ان يكون ضميراً محذوفاً ، ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة ، وفي قومه ما فيه من التكلف . ويرى بعض النحاة أنها تعمل في الظاهر والمضمر ، فيجوزون أن يقال : «علمت أن زيدا قائم ، وأنت قاعد» وهو قول ضعيف لا يلتفت إليه ، وإن جاء اسمها ضميراً بارزاً جاز أن يكون خبرها عند الجمهور مفرداً وإن كان ضميراً محذوفاً وجب أن يكون الخبر جملة .

(٢) هي جنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان الكاهلي . وقد رثت أخاها عمراً ذا الكلب بقصيدة منها هذان البيتان . وقيل : ان القصيدة لأختها عمرة .

(٣) الضيف يطلق على الواحد والجمع ، وأرادت به هنا الجمع ، كما قال تعالى : «هؤلاء ضيفي» . (والمرملون) ، الذين فقدوا زادهم . و«الشمال» ريح تهب من ناحية القطب . ونصبت على الحال أو التمييز . وفاعل «هبت» ضمير يعود الى الريح المعلومة من المقام والمفسرة بالشمال .

(٤) الغيث : المطر ، وأرادت به ما ينبت من العشب والكلأ بالمطر . (ومريع) : خصيب . و(الشمال) الذخر والغياث ، يقال : فلان ثمال قومه ، أي : هو غياث لهم يقوم بأمرهم ويلجئون اليه في مهمات أمورهم . والمثلج : الثلج .

(٥) الصديق ، يكون للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث . ويقال أيضاً : هي صديقة بالثناء أيضاً .

فالأول كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ ، ومنه قول الشاعر وهو أبو محجن الثقفي :

إِذَا مِتُّ فَأَدْفِنِّي إِلَى جَنْبِ كَرْمِي
تُرَوِّي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُرْوُهَا

وَلَا تَدْفِنِّي فِي الْفَلَاةِ، فَإِنِّي
أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ لَا أَذُوقُهَا

فخوفه أن لا يدوقها بعد مماته يقينٌ عنده ، مُتَحَقِّقٌ لَدَيْهِ . والثاني كقوله تعالى: ﴿وِظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ .

فائدة

(إذا وقعت «أن» الساكنة بعد فعل يفيد العلم واليقين ، وجب أن تكون مخففة من «أن» المشددة ، وأن يكون المضارع مرفوعاً ، كما رأيت . ولا يجوز أن تكون «أن» الناصبة للمضارع . وإن وقعت بعد فعل يدل على الظن الراجح ، جاز أن تكون مخففة من (أن) المشددة فالمضارع بعدها مرفوع ، وجاز أن تكون (أن) الناصبة للمضارع ، فهو بعدها منصوب . وقد قريء بالوجهين قوله تعالى: ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾ بنصب (تكون) على أن (أن) هي الناصبة للمضارع ، ورفعها على أنها هي مخففة من (أن) المشددة . وذلك لأن (أن) الناصبة للفعل المضارع تستعمل في مقام الرجاء وللطمع فيما بعدها ، فلا يناسبها اليقين ، وإنما يناسبها الظن ، فلم يجز أن تقع بعدما يفيد اليقين . و(أن) المخففة هي للتأكيد ، فيناسبها اليقين . ولما كان الرجاء والطمع يناسبهما الظن ، جاز أن تقع بعده (أن) الناصبة للمضارع المفيدة للرجاء والطمع . وإنما جاز أن تقع (أن) المخففة المفيدة للتأكيد ، إذا كان

ظناً راجحاً ، لأن الظن الراجح يقرب من اليقين فينزل منزلته).

واعلم أن «أن» المخففة لا تدخل إلا على الجمل ، عند من يهملها وعند من يُعْمِلُها في الضمير المحذوف ، إلا ما شذ من دخولها على الضمير البارز في الشعر للضرورة ، وقد علمت أنه نادر مخالفٌ للكثير المسموع من كلام العرب .

والجملة بعدها إما اسمية ، وإما فعلية .

فإن كانت جملة اسمية أو فعلية فعلها جامدٌ ، لم تحتج إلى فاصل بينها وبين «أن» فالإسمية كقوله تعالى: ﴿وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ . وكقول الشاعر:

فِي فِتْيَةٍ ، كسُيُوفِ الْهِنْدِ ، قَدْ عَلِمُوا
أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُ^(١)

والفعلية ، التي فعلها جامدٌ ، كقوله سبحانه: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ ، وقوله: ﴿وَإِنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ .

وإن كانت الجملة بعدها فعلية ، فعلها مُتَصَرِّفٌ ، فالأحسن والأكثر أن يُفَصَلَ بَيْنَ «أَنْ» وَالْفِعْلِ بِأَحَدِ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ:

(١) قد ، كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمُ^(٢) أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ ، وقول الشاعر:

شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَائِنٌ
وَأَنْكَ تَمَحُو مَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ

(١) هالك : خبير مقدم . وكل : مبتدأ مؤخر .

(٢) نعلم : معطوف على المنصوب قبله . والآية هي : (قالوا نريد أن نأكل منها ، وتطمئن قلوبنا ، ونعلم أن صدقتنا ، ونكون عليها من الشاهدين).

(٢) حرف التَّنْفِيسِ : «السينُ أو سوف» فالسينُ كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ
 أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
 زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعًا
 أَبْشِرْ بِطَوْلِ سَلَامَةَ يَا مِرْبَعُ^(١)

وسوف ، كقول الآخر :

وَأَعْلَمُ ، فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ،
 أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

(٣) النفي بِلَنْ أو لم أو لا ، كقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ
 نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ وقوله : ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ
 أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ .

(٤) أداة الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا
 سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا ، فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي
 حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ وقوله : ﴿ وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴾ .

(٥) رُبَّ ، كقول الشاعر :

تَيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ أَمْرِيءٍ، خَيْلَ خَائِنًا
 أَمِينٌ ، وَخَوَانٍ يُخَالُ أَمِينًا^(٢)

(١) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق . و(مربع) لقب وعوذة بن سعيد راوية جرير، وكان الفرزدق قد توعدده بالقتل لروايته هجاء جرير إياه . والمربع في الأصل ، ومثله المربعة : العصا التي يأخذ الرجلان بطرفيها ليحملا الحمل على الدابة .

(٢) امرئ : مجرور برب ، وهو في محل رفع مبتدأ ، و(خيل) مجهول خال : ونائب فاعله مفعوله الأول . و(خائناً) مفعوله الثاني . والجملة صفة لامرئ . و(امين) خبره . أي : رب امرئ يظن خائناً وهو أمين ، ورب خائن يظن أميناً .

وإنما يُؤتى بالفاصل لبيانِ أَنَّ «أَنَّ» هذه مخففةٌ من «أَنَّ» لا أنها «أَنَّ»
الناصبَةُ للمضارع .

ويجوزُ أن لا يُفصلَ بينَ «أَنَّ» والفعلِ بفاصلٍ ، إن كان ممَّا يدلُّ على
العلم اليقينيِّ ، كقول الشاعر :

عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ ، فجادوا
قَبْلَ أَنَّ يُسألُوا بأعظمِ سُؤْلِ

(وذلك أنه لما وجب أن يعتبر (أن) الساكنة مخففة من (أن) المشددة،
إذا وقعت بعد فعل يقيني ، ولم يجز أن تكون هي الناصبة للمضارع ، كما
علمت ، سهل ترك الفصل بينها وبينه ، لأن الفاصل إنما يكون لتمييز أحدهما
عن الأخرى ، للإيدان من أول الأمر بأنها ليست الناصبة للمضارع، وإنما هي
المخففة).

(١٧) كَأَنَّ الْمُخَفَّفَةَ

إذا خففت «كأن»، فالحقُّ (على ما نرى) أنها مُهمَّلةٌ، لا عمل لها.
وعلى هذا الكوفيون^(١). وهو قولٌ لا تكلف فيه .

وعلى كلِّ حالٍ فيجبُ أن يكون ما بعدها جملةً، فإن كانت اسميةً لم
تحتج إلى فاصلٍ بينها وبين «كأن» كقوله :

وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ أَلْوَنِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّان^(٢)

(١) والجمهور يرون أنها عاملة في المضمرة المحذوف. وقد تعمل عندهم في الظاهر نادراً، وخبرها
عندهم يكون مفرداً، إن عملت في المظهر، نحو: (كأن زيدا أسد). ويكون جملة إن عملت في
المضمرة، نحو: (كأن علي خلقه المسك) وهذا هو الكثير المشهور. ولا يخفى ما في هذا القول من
التكلف.

(٢) ويروى، وصدر مشرق النحر. والواو: واو رب، وصدر مجرور بها، ومحلّه الرفع على أنه مبتدأ،
والجملة بعده خبره. (والحقان) مثني حق، وهو وعاء ينحت من خشب أو عاج أو غيرها .

وإن كانت جملةً فعليةً ، وجب اقترانها بأحدِ حرفين :

(١) قد ، كقول الشاعر النابغة :

أزف الترحلُ غيرَ أنْ ركبنا

لما نزلُ برحالنا ، وكانَ قد^(١)

وقول الآخر :

لَا يَهْوَلُنْكَ أَضْطِلَاءُ لَظِي آلْحَرِّ

بِ ، فمحدورها كأنَ قد ألما

(٢) لم ، كقوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ ﴾ ، وقول الشاعر :

كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونِ إِلَى الصِّفَا

أَنيسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ^(٢)

وإنما فصلٌ بينهما ، تمييزاً لها عن «أن» المصدرية الداخلة عليها كافُ

التشبيه .

(١٨) لكن المخففة

إذا حُفِّت «لكن» أهملت وجوباً عند الجميع ، ودخلت على الجمل

الاسمية والفعلية ، نحو : «جاء خالدٌ ، لكن سعيدٌ مسافرٌ . وسافرَ عليٌّ لكنَّ جاء

خليلٌ» ، إلا الأخفش ويونس . فأجازا إعمالها .

٧ - (لا) النافية للجنس

«لا» النافية للجنس هي التي تدلُّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع

(١) أي : وكان قد زالت . ويروى (أفد) بدل (أزف) .

(٢) الحجون والصفاء : مكانان بمكة .

بعدها على سبيل الاستغراق، أي: يرادُ بها نفيُّه عن جميع أفراد الجنس نصّاً؛ لا على سبيل الاحتمال. ونفيُّ الخبرِ عن الجنس يستلزمُ نفيُّه عن جميع أفرادِهِ .

وتُسمّى «لا» هذه «لا التبرئة»^(١) أيضاً، لأنها تُفيدُ تبرئةَ المتكلم للجنس وتنزيهَهُ إياه عن الإلتصاف بالخبر .

وإذ كانت للنفي على سبيل الاستغراق، كان الكلامُ معها على تقدير «من»، بدليلِ ظهورها في قول الشاعر:

فَقَامَ يَذُوذُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ
وَقَالَ: أَلَا، لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

فإذا قلت: (لا رجل في الدار)، كان المعنى: لا من رجل فيها، أي: ليس فيها أحد من الرجال، لا واحد ولا أكثر. لذلك لا يصح أن تقول: (لا رجل في الدار، بل رجلان أو ثلاثة) مثلاً، لأن قولك: (لا رجل في الدار) نص صريح على نفي جنس الرجل فقولك بعد ذلك: (بل رجلان) تناقض. بخلاف (لا) العاملة عمل (ليس). فإنها يصح أن ينفي بها الواحد، وأن ينفي بها الجنس لا على سبيل التنقيص، بل على سبيل الاحتمال فإذا قلت: (لا رجل مسافراً) صح أن تريد أنه ليس رجل واحد مسافراً، فلك أن تقول بعد ذلك: (بل رجلان) وصح أن تريد أنه ليس أحد من جنس الرجال مسافراً. وكذلك السامع له أن يفهم نفي الواحد ونفي الجنس، لأنها محتملة لهما . وستقف على مزيد بيان لهذا الموضوع).

وفي هذا الفصل خمسة مباحث :

(١) باضافة (لا) الى التبرئة، من اضافة الدال إلى المدلول، أي: (لا) التي تدل على التبرئة.

(١) عمل «لا» النافية للجنسِ وشروطِ إعمالها

تعمل «لا» النافية للجنسِ عملَ «إن»، فتتصبُّ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، نحو: «لا أحدٌ أُغَيِّرُ من الله».

وإنما عملتَ عملها، لأنها لتأكيدِ النفيِ والمبالغةِ فيه، كما أنَّ «إن» لتأكيدِ الإثباتِ والمبالغةِ فيه.

ويُشترطُ في إعمالها عملَ «إن» أربعةَ شروطٍ:

(١) أن تكونَ نصّاً على نفيِ الجنسِ، بأن يُرادَ بها نفيُ الجنسِ نفيّاً عاماً، لا على سبيلِ الاحتمالِ.

(فإن لم تكن لنفيِ الجنسِ على سبيلِ التنصيصِ، بأن أريدَ بها نفيِ الواحدِ، أو نفيِ الجنسِ على سبيلِ الاحتمالِ، فهي مهملةٌ. وما بعدها مبتدأٌ وخبرٌ، نحو (لا رجلَ مسافر) ولك أن تعملها عمل (ليس) نحو: (لا رجلَ مسافراً) وإرادة نفيِ الواحدِ أو الجنسِ بها هو أمر راجع إلى المتكلم، أما السامعُ فله أن يفهم أحدَ الأمرين).

(١) أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

(فإن كان المسند إليه بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها، نحو: «لا سعيد في الدار ولا خليل»).

وقد يقع اسمها معرفةٌ مؤوَّلةٌ بنكرةٍ يرادُ بها الجنسُ، كأن يكونَ الاسمُ علماً مُشتهراً بصفةٍ «كحاتمِ المُشتهرُ بالجود، وعنترةُ المُشتهرُ بالشجاعة»، وسحبانِ المُشتهرُ بالفصاحة، ونحوهم» فيجعلُ العلمُ اسمَ جنسٍ لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهرَ به ذلك العلمُ، كما قالوا: «لكل فرعونٍ موسى»، بتوينِ العلمينِ، مُراداً بهما الجنسُ، أي: «لكلِّ جبارٍ قهارٌ». وذلك نحو: «لا

حاتم اليوم، ولا عترة، ولا سحبان». والتأويل: «لا جواد كحاتم، ولا شجاع كعترة، ولا فصيح كسحبان»، ومنه قول الراجز:

لا هيثم أليلة للمطي ولا فتى إلا ابن خيبري

أي: لا حادي حسن الهداء كهيثم، ومنه قول عمر في علي (رضي الله عنهما): «قضية ولا أبا حسن لها»، أي: هذه قضية ولا فيصل لها يفصلها. وقد يراد بالعلم واحد مما سمي به كقول الشاعر:

ونبكي على زيد، ولا زيد مثله
بريء من الحمى سليم الجوانح

(٣) أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل.

(فإذا فصل بينهما بشيء، ولو بالخبر، أهملت، ووجب تكرارها، نحو: (لا في الدار رجل ولا امرأة). وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً).

(٤) أن لا يدخل عليها حرف جرّ.

(فإن سبقها حرف جر كانت مهملة، وكان ما بعدها مجروراً به، نحو: «سافرت بلا زاد» و«فلان يخاف من لا شيء»).

فائدة مهمة

اعلم ان (لا) النافية للجنس، إنما تدل على نفي الجنس نصاً، إذا كان اسمها واحداً، فإن كان مثنى أو جمعاً، نحو: (لا رجلين في الدار) و(لا رجال فيها)، احتمال أن تكون لنفي الجنس، واحتمل أن تكون لنفي وجود اثنين فقط أو جماعة فقط، فيجوز أن يكون فيها اثنان أو واحد إن نفيت الجمع، وأن يكون فيها جماعة أو واحد إن نفيت الاثنين، ولذا يجوز أن

تقول : (لا رجلين فيها ، بل رجل أو رجال) و(لا رجال فيها ، بل رجل ، أو رجلان) .

وكذلك (لا) العاملة عمل (ليس) و(لا) المهملة ، فإنما يصح أن يراد بها نفي الجنس ، إن كان المنفي واحداً ، فإن كان اثنين أو جماعة ، جاز أن يراد بهما نفي الجنس ، أو نفي الاثنين فقط ، أو نفي الجماعة فقط ، فيجوز مع نفي الاثنين أن يكون هناك واحد أو اثنان فالفرق بين النافية للجنس والعاملة عمل (ليس) أو المهملة ، إنما هو إذا كان المنفي واحداً فالأولى لا يجوز أن يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد . والأول أكثر . ومنه قول الشاعر :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا

ولا وزر مما قضى الله واقيا

وإنما صح أن يراد بها نفي الجنس ، لأن النكرة في سياق النفي تدل على العموم ، لهذا يحسن ، أن أريد عدم إرادة العموم ، أن يؤتى بعدهما بما يزيل اللبس ، كأن يقال مثلاً (لا رجلٌ مسافراً ، بل رجلان ، أو رجال) فإن أطلق الكلام بعدهما ترجح أن تكونا لنفي الجنس على سبيل الاحتمال .

فاحفظ هذا التحقيق ، فإنه أمر دقيق ، قل أن يتفطن له من يتعاطى

النحو .

(٢) أقسامُ أسماءِ وأحكامه

اسمُ «لا» النافية للجنس على ثلاثة أقسامٍ : مفردٍ ، ومضافٍ ، ومشبَّهٍ بالمضاف .

فالمفرد : ما كانَ غيرَ مضافٍ ولا مشبَّهٍ به . وضابطه أن لا يكونَ عاملاً

فيما بعدهُ ، كقوله تعالى : ﴿ ذلك الكتابُ لا ريبَ ﴾ .

وَحُكْمُهُ أَنْ يُبْنَى عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ مِنْ فَتْحَةٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ كَسْرَةٍ ، غَيْرَ مُنَوَّنٍ ، نَحْوُ : «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وَلَا رَجُلَانِ عِنْدَنَا ، وَلَا مَذْمُومِينَ فِي الْمَدْرَسَةِ ، وَلَا مَذْمُومَاتٍ مَحْبُوبَاتٍ» وَيَجُوزُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ بِنَاؤُهُ أَيْضاً عَلَى الْفَتْحِ ، نَحْوُ : «لَا مَجْتَهِدَاتٍ مَذْمُومَاتٍ» وَقَدْ رُوِيَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

لَا سَابِغَاتٍ ، وَلَا جَاءَاءَ بَاسِلَةً
تَقِي الْمُنُونِ ، لَدَى آسْتِيفَاءِ آجَالٍ (١)

وقول الآخر :

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلْدٌ ، وَلَا لَذَاتٍ لِشَيْبٍ
وقد بُنِيَ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ «لَا» كِتْرَابِي «خَمْسَةَ عَشْرًا» .

وَحُكْمُ أَسْمَائِهَا الْمُضَافِ أَنْ يَكُونَ مُعْرَباً مَنْصُوباً ، نَحْوُ : «لَا رَجُلٌ سُوءٍ عِنْدَنَا ، وَلَا رَجُلِي شَرٌّ مَحْبُوبَانِ . وَلَا مَهْمَلِي وَاجِبَاتِهِمْ مَحْبُوبُونَ . وَلَا أَخَا جَهْلٍ مُكْرَمٌ . وَلَا تَارَكَاتٍ وَاجِبٍ مُكْرَمَاتٍ» .

وَالشَّبِيهُ بِالْمُضَافِ : هُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ . وَضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ عَامِلاً فِيمَا بَعْدَهُ بِأَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ فَاعِلاً لَهُ ، نَحْوُ : «لَا قَبِيحاً خُلِقَهُ حَاضِرٌ» ، أَوْ نَائِبَ فَاعِلٍ ، نَحْوُ : «لَا مَذْمُوماً فَعَلَهُ عِنْدَنَا» ، أَوْ مَفْعُولاً ، نَحْوُ : «لَا فَاعِلاً شَرّاً مَمْدُوحٌ» ، أَوْ ظَرْفاً يُتَعَلَّقُ بِهِ ، نَحْوُ : «لَا مَسَافِراً الْيَوْمَ حَاضِرٌ» أَوْ جَاراً وَمَجْرُوراً يُتَعَلَّقَانِ بِهِ ، نَحْوُ : «لَا رَاغِباً فِي الشَّرِّ بَيْنَنَا» ، أَوْ تَمْيِيزاً

(١) السابغات: الدروع التامات الطويلات، من سبع الثوب والشيء إذا طال و«الجاواء»: الكتيبة من الجيش، وأصلها فعلاء من الجي أو الجؤوة. وهي حمرة تضرب إلى السواد، سميت بذلك لما يعلو لونها من السواد لكثرة الدروع. و«الباسلة»: الكريمة اللقاء.

له ، نحو: «لا عشرين درهماً لك» .
وحكمه أنه مُعَرَّبٌ أيضاً ، كما رأيت .

(٣) أحوالُ اسمِها وَخَبَرِها

وقد يُحذفُ اسمُ «لا» النافية للجنس ، نحو: «لا عليك» ، أي : لا بأس ، أو لا جناحَ عليك . وذلك نادرٌ .

والخبرُ إن جُهِلَ وجبَ ذكرُهُ ، كحديث: «لا أحدَ أُغَيِّرُ من الله» . وإذا عُلِمَ فحذفه كثيرٌ ، نحو: «لا بأس» ، أي لا بأس عليك ، ومنه قوله تعالى : ﴿قالوا لا ضيرَ ، إنا إلى ربنا مُنقلبون﴾ ، أي : لا ضيرَ علينا ، وقوله : ﴿ولو ترى فزعوا ، فلا قوتَ﴾ ، أي : فلا قوتَ لهم .

وبنو تميمٍ والطائيون من العربِ يلتزمون حذفه إذا عُلِمَ . والحجازيون يُجيزون إثباته . وحذفه عندهم أكثرُ . ومن حذفه قوله تعالى : ﴿لا إلهَ إلاَّ الله﴾ أي : لا إلهَ موجود^(١) .

ويكونُ خبرُ «لا» مُفرداً (أي : ليس جملةً ولا شبهها) ، كحديث : «لا فقرَ أشدُّ من الجهلِ ، ولا مالَ أعزُّ من العقلِ ، ولا وَحشةَ أشدُّ من العُجبِ» وجملةً فعليةً ، نحو : «لا رجلَ سوءٍ يُعاشِرُ» ، وجملةً اسميةً نحو : «لا وضيعَ نفسٍ خُلِقَهُ محموداً» ، وشبهَ جملة (بأن يكون محذوفاً مدلولاً عليه بظرفٍ أو مجرورٍ بحرفٍ جرٍّ يتعلقان به ، فيُغنيان عنه) كحديث : «لا عقلَ كالتدبيرِ ، ولا ورعَ كالكَفِّ»^(٢) ، ولا حَسَبَ كحُسينِ الخُلُقِ» وحديث : «لا إيمانَ لِمَن لا

(١) الله ، أما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وأما بدل من محل «لا واسمها» لأن محلها الرفع بالابتداء كما ستعلم . ويجوز في غير الآية نصبه على الاستثناء .
(٢) أي : كالكَفِّ عن المعاصي .

أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له».

واعلم أنّ النحاة اعتبروا أنّ «لا» النافية للجنس واسمها في محلّ رفع بالإبتداء، فأجازوا رفع التابع لاسمها، نحو: «لا رجل في الدار وامرأة» و«لا رجل سفيه عندنا».

فالمعطوف والنعت رفعا على أنهما تابعان لمحل «ولا واسمها»، لأن محلّهما الرفع بالإبتداء. وقد اضطرهم إلى هذا التكلف أنه سمع من العرب رفع التابع بعد اسمها فتأولوا رفعه على ما ذكرنا).

(٤) أحكام «لا» إذا تَكَرَّرَتْ

إذا تَكَرَّرَتْ «لا» في الكلام، جاز لك أن تُعْمَلَ الأولى والثانية معاً كإِنَّ، وأن تُعْمَلَهما، كليس، وأن تُهْمَلِهما، وأن تُعْمَلَ الأولى كإِنْ أو كليس وتُهْمَلِ الأخرى، وأن تُعْمَلَ الثانية كإِنْ أو كليس وتُهْمَلِ الأولى.

ولذا يجوز في نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» خمسة أوجه:

(١) بناء الاسمين، على أنها عاملة عمل «إِنَّ» نحو: «لا حول ولا قوة إِلَّا بِاللَّهِ».

(٢) رفعهما، على أنها عاملة عمل «ليس»، أو على أنها مُهْمَلَةٌ، فيما بعدها مبتدأ وخبر، «لا حول ولا قوة إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قول الشاعر:

وما هَجَرْتُكَ، حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً

لا ناقة لي في هذا ولا جمل

(٣) بناء الأول على الفتح ورفع الثاني، نحو: «لا حول ولا قوة إِلَّا

باللَّهِ»^(١)، ومنه قولُ الشاعر:

هَذَا لَعَمْرُكُمْ، الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ^(٢)

لا أُمَّ لِي، إِنْ كَانَ ذَاكَ، وَلَا أَبُ

(٤) رَفَعُ الْأَوَّلِ وَبِنَاءِ الثَّانِي عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا

بِاللَّهِ»، ومنه قولُ الشاعر:

فَلَا لَعُوَ وَلَا تَأْتِيْمَ فِيهَا

وَمَا فَأُھُوا بِهِ أَبَدًا مُقْتَمُ

(٥) بِنَاءِ الْأَوَّلِ عَلَى الْفَتْحِ وَنَصْبِ الثَّانِي، بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ اسْمِ

(لَا)، نَحْوُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قولُ الشاعر:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً^(٣)

اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وهذا الوجهُ هو أضعفُها وأقواها بِنَاءِ الْإِسْمَيْنِ، ثُمَّ رَفَعُهُمَا .

وحيثما رفعتَ الأولُ امتنعَ إعرابُ الثَّانِي مَنْصُوبًا مُنَوَّنًا، فلا يقالُ: «لَا

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، إذ لا وجهَ لِنَصْبِهِ .

(لأنك إن أردت عطفه على (حول) وجب رفعه . وكذا إن جعلت (لا)

الثانية عاملة عمل (ليس)، كما لا يخفى . وإن جعلتها عاملة عمل (ان) وجب

بناؤه على الفتح من غير تنوين، لأنه ليس مضافاً ولا مشبهاً به) .

(١) وجه الرفع أن تكون «لا» عاملة عمل (ليس)، أو مهملة، وما بعدها مبتدأ . أو تكون «لا» زائدة

لتأكيد النفي، وقوة: مرفوع بالعطف على محل لا واسمها، لأن محلها الرفع بالإبتداء كما علمت .

(٢) الباء حرف جر زائد . (وعينه): تأكيد للصغار . أو الباء حرف جر أصلي . والجار والمجرور في

موضع الحال من الصغار، أي: هذا هو الصغار حقاً، أي: ثابتاً . والصغار: الذل والهوان .

(٣) الخلة، بضم الخاء: الصداقة .

وإذا عطفَ على اسم «لا» ولم تكررْها ، امتنعَ إلغاؤها ، ووجبَ
 إعمالها عملَ «إن» وجاز في المعطوفِ وجهانِ : النصب والرفعُ نحو « لا رجلٌ
 وامرأةٌ أو امرأةٌ ، في الدار» . والنصبُ أولى : ومن نصبه قول الشاعر :
 فلا أبَ وآبناً مثلَ مَرَوَانِ وآبِنِهِ
 إذا هُوَ بِالْمَجْدِ آرْتَدَى وتَأزَّرَا

(٥) أَحْكَامُ نَعْتِ اسْمِ «لا»

إذا نُعتَ اسْمُ «لا» النافية للجنسِ ، فإمَّا أن يكونَ مُعرباً ، وإمَّا أن
 يكونَ مبنياً :

فإن كانَ مُعرباً ، جاز في نعتِهِ وجهانِ : النصب والرفعُ ، نحو : «لا
 طالبَ علمٍ كسولاً ، أو كسولٌ ، في المدرسةِ ولا طالباً علماً كسولاً ، أو
 كسولٌ ، عندنا» . والنصبُ أولى ، والرفعُ على أنه نعتٌ لمحلِّ « لا واسمها» .
 لأن محلها الرفعُ بالإبتداء ، كما سبق .

وإن كان مبنياً فله ثلاثُ أحوالٍ :

(١) أن يُنعتَ بمفردٍ^(١) مُتَّصِلٌ به ، فيجوز في النعتِ ثلاثةُ أوجه :
 النَّصْبُ والبناءُ كمنعوتِهِ ، والرفعُ ، نحو : «لا رجلٌ قبيحاً ، أو قبيحٌ ، أو
 قبيحٌ ، عندنا» . والنصبُ أولى . وبنائُهُ لمجاورته منعوتُهُ المبنِيَّ^(٢) .

(٢) أن يُنعتَ بمفردٍ مفصولٍ بينه وبينه بفواصلٍ ، فيمتنعُ بناءُ النعتِ ،
 لِفَقْدِ المجاورةِ التي أباحَت بناءه وهو مُتَّصِلٌ بمنعوتِهِ . ويجوز فيه النَّصْبُ
 والرفعُ ، نحو : «لا تلميذٌ في المدرسةِ كسولاً ، أو كسولٌ» .

(١) المراد بالمفرد ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به .

(٢) وقيل أنه بني لتوكيده مع منعوته تركيب خمسة عشر ثم دخلت (لا) .

(٣) أن يُنعتَ بمضافٍ أو مُشبهٍ به ، فيجوزُ في النعتِ النصبُ والرفع ،
ويمتنعُ البناءُ ، لأن المضافَ والشبيهَ به لا يُنبئانِ مع «لا». فالنعتُ المضاف
نحو: «لا رجلَ ذا شرٍّ ، أو ذو شرٍّ ، في المدرسة» ، والنعتُ المشبهُ به
نحو: «لا رجلَ راغباً في الشرِّ ، أو راغبٌ فيه ، عندنا».

تم الجزء الثاني

ويليه الجزء الثالث. وأوله : الباب التاسع في منصوبات الأسماء

فهرس الجزء الثاني

٦٧	جمع الجمع	٥	تصريف الأسماء
٦٧	الجمع لا مفرد له	٥	الجامد والمشتق
٦٨	الجمع على غير مفرده	٦	المجرد والمزید فيه
٦٨	ما كان جمعاً وواحداً	٧	موازن الأسماء
٦٩	جمع المركبات	١١	المتنى وأحكامه
٦٩	جمع الأعلام	١٢	الملحق بالمتنى
٧١	النسبة وأحكامها	١٦	جمع المذكر السالم وأحكامه
٨٤	التصغير وأحكامها	١٧	شروط جمع المذكر السالم
٩٧	التصريف المشترك	١٨	الملحق بجمع المذكر السالم
٩٧	الادغام	٢١	الأسماء التي تجمع جمع المؤنث السالم
١٠٤	الاعلال	٢٤	الملحق بجمع المؤنث السالم
١١٧	إعلال اضمرة	٢٨	جمع التكسير
١٢٠	الابدال	٢٩	تكسير الأسماء والصفات
١٢٦	الوقف	٣١	جموع القلة وقياسها
١٣٥	الخط	٣٥	جموع الكثرة وقياسها
١٤٠	كتابة اضمرة	٤٧	صيغ منتهى الجموع وقياسها
١٥٥	كتابة الألف المتطرفة	٦٠	صيغ منتهى الجموع
١٥٥	الوصل والفصل في الخط	٦٤	اسم الجمع
١٦١	مباحث الفعل الاعرابية	٦٥	اسم الجنس الجمعي والافرادى
١٦١	المبنى من الافعال	٦٦	تفسير ما جرى على الفعل من الصفات

٢٤٧	أسباب حذف الفاعل	١٦٢	بناء الماضي
٢٥٣	أحكام نائب الفاعل وأقسامه	١٦٤	بناء الأمر
٢٥٣	المبتدأ والخبر	١٦٥	إعراب المضارع وبنائوه
٢٥٤	أحكام المبتدأ	١٦٧	المضارع المرفوع
٢٥٩	أقسام المبتدأ	١٦٧	المضارع المنصوب ونواصبه
٢٥٩	خبر المبتدأ	١٧٣	النصب بأن مضمرة
٢٦٢	الخبر المفرد	١٨٣	المضارع المجزوم وجوازمه
٢٦٤	الخبر الجملة	١٨٣	الجازم فعلاً واحداً
٢٦٦	وجوب تقديم المبتدأ	١٨٦	الجازم فعلين
٢٦٧	وجوب تقديم الخبر	١٩١	مواضع ربط الجواب بالفاء
٢٦٩	المبتدأ الصفة	١٩٣	حذف فعل الشرط
٢٧٢	كان وأخواتها	١٩٤	حذف جواب الشرط
٢٧٥	أقسام كان وأخواتها	١٩٦	حذف الشرط والجواب معاً
٢٧٧	أحكام اسم كان وخبرها	١٩٧	الجزم بالطلب
٢٧٩	خصائص كان	١٩٩	إعراب الشرط والجواب
٢٨٤	خصوصية كان وليس	٢٠٣	إعراب أدوات الشرط
٢٨٥	كاد وأخواتها أو أفعال المقاربة	٢٠٥	إعراب الأسماء وبنائها
٢٨٥	أقسام كاد وأخواتها	٢٠٥	المعرب والمبني من الأسماء
٢٨٦	شروط خيرها	٢٠٧	الأسماء المبنية
٢٨٨	الخبر المقترن بأن	٢٠٩	ما يلزم البناء من الأسماء
٢٨٩	حكم الخبر المقترن بأن والمجرد منها	٢١٠	المعرب بالحركات من الأسماء
٢٩٠	خصائص عسى واخلولق وأوشك	٢١١	الاسم الذي لا ينصرف
٢٩٢	« ما » المشبهة بليس	٢٢٥	المعرب بالحروف من الأسماء
٢٩٤	« لا » المشبهة بليس	٢٢٧	إعراب الملحق بالمتنى
٢٩٥	« لات » المشبهة بليس	٢٢٩	إعراب الملحق بجمع المذكر السالم
٢٩٦	« إن » المشبهة بليس	٢٣١	إعراب الملحق بجمع المؤنث السالم
٢٩٨	الاحرف المشبهة بالفعل	٢٣٣	مرفوعات الأسماء
٢٩٨	معاني الاحرف المشبهة بالفعل	٢٣٣	الفاعل
٣٠٠	الخبر المفرد والجملة والشبيه بالجملة	٢٣٤	أحكام الفاعل
٣٠١	حذف خبر هذه الاحرف	٢٤٤	أقسام الفاعل
٣٠٢	تقدم خبر هذه الاحرف	٢٤٦	نائب الفاعل

٣٢١ تخفيف ان وأن وكان ولكن	٣٠٣ لام التأكيد وشروط ما تصحبه
٣٢٨ « لا » النافية للجنس	٣٠٦ شرح لام الابتداء
٣٣٠ عمل « لا » النافية للجنس	٣٠٨ « ما » الكافة بعد هذه الاحرف
٣٣٢ أقسام اسمها واحكامه	٣١٠ العطف على أسماء هذه الاحرف
٣٣٤ أحوال اسمها وخبرها	٣١٣ انّ المكسورة وانّ المفتوحة
٣٣٥ احكام « لا » اذا تكررت	٣١٤ مواضع « ان » المكسورة وجوباً
٣٣٧ احكام نعت اسم « لا »	٣١٩ المواضع التي تجوز فيها « إنَّ وأنَّ »

جَامِعُ الدَّرُوسِ العَرَبِيَّةِ مَوْسُوعَةٌ فِي ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ

الجزء الثالث

تأليف
الشيخ مصطفى الغلاييني
إمضاءه
الدكتور عبد المنعم خفاجه

منشورات المكتبة العصرية
صعيدا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ، والصلاة والسلام على المختار من خلقه ، محمدٍ عبده
ورسوله ، وعلى إخوانه من النبيين والصدّيقين ، ومن نحا نحوهم ، واهتدى
بهدهم .

وبعد ، فهذا هو الجزء الثالث من كتابنا : جامع الدروس العربية^(١) .
وهو يشتملُ على :

- | | |
|------------------|-------------------------------|
| الباب التاسع | : في منصوبات الأسماء . |
| الباب العاشر | : في مجرورات الأسماء . |
| الباب الحادي عشر | : في التوابع وإعرابها . |
| الباب الثاني عشر | : في حروف المعاني . |
| الخاتمة | : في مباحثٍ إعرابيةٍ متفرقة . |

وقد كان تأليفه ، كأخويه ، في مدينتنا : بيروت (الشام) عام ١٣٣٠
للهجرة ، وعام ١٩١٢ للميلاد .

بيروت الغلاييني

(١) إن «جامع الدروس العربية» كان يُطبع في جزئين ضخمين . فرأينا أن نطبعه في ثلاثة أجزاء فكان من ذلك أن ضمنا بعض مباحث الجزء الأول القديم ، وبعض مباحث الجزء الثاني القديم ؛ إلى بعض ، فجعلنا منها جزءاً ثانياً . ثم جعلنا باقي الكتاب ، من منصوبات الأسماء إلى آخره ، جزءاً ثالثاً . فالرجاء أن ينتبه الأساتذة وطلاب هذا الكتاب إلى هذا التقسيم الجديد .

منصوبات الأسماء

منصوبات الأسماء أربعة عشر : المفعولُ به ، والمفعولُ المطلقُ ،
والمفعولُ لهُ ، والمفعولُ فيه ، والمفعولُ معه ، والحال ، والتمييزُ ،
والمستثنى ، والمنادى ، وخبرُ الفعلِ الناقص ، وخبرُ أحرفِ « ليس » ، واسمُ
« إن » أو إحدى أخواتها ، واسمُ (لا) النافية للجنس ، والتابع للمنصوب .

ويشتملُ هذا البابُ على تسعة فصول ، من المفعول به إلى المنادى .
وقد سبق الكلام على البواقي في شرح مرفوعات الأسماء في الجزء الثاني ،
ما عدا التابع للمنصوب ، فتكلمُ عليه في هذا الجزء ، إن شاء الله تعالى .

١ - المفعول به

المفعولُ به : هو اسمٌ دلَّ على شيءٍ وقع عليه فعلُ الفاعلِ ، إثباتاً أو
نفيًا ، ولا تُغَيَّرُ لأجله صورةُ الفعلِ ، فالأولُ نحو : « برَّيتُ القلمَ » ، والثاني ،
نحو : « ما برَّيتُ القلمَ » .

وقد يتعدَّدُ ، المفعولُ به ، في الكلام ، إن كان الفعلُ متعدِّياً إلى أكثرَ

من مفعول به واحد ، نحو : « أعطيتُ الفقيرَ درهماً ، ظننتُ الأمرَ واقعاً ،
أعلمتُ سعيداً الأمرَ جلياً » .

(وقد سبق الكلام على الفعل المتعدي بأقسامه وأحكامه في الجزء الأول
من هذا الكتاب فراجعه) .

ويَتعلَّقُ بالمفعول به أحد عشرَ مبحثاً :

١ - أقسامُ المفعولِ بهِ

المفعولُ بهِ قسمانِ : صريحٌ وغيرُ صريحٍ .

والصَّريحُ قسمانِ : ظاهرٌ ، نحو : « فتحَ خالدُ الحيرةَ »^(١) ، وضميرٌ
متَّصلٌ نحو : « أكرمتُك وأكرمتهم » ، أو منفصلٌ ، نحو « إياكُ نعبُدُ ، وإياكُ
نستعين ، ونحو : « إياهُ أريدُ » .

وغيرُ الصريحِ ثلاثةُ أقسامٍ : مؤوَّلٌ بمصدرٍ بعدَ حرفٍ مصدرِيٍّ ،
نحو : « علمتُ أنكُ مجتهدٌ »^(٢) ، وجملَةٌ مؤوَّلةٌ بمفردٍ ، نحو : « ظننتك
تجتهد »^(٣) وجارٌ ومجرورٌ ، نحو : « أمسكتُ بيدكُ »^(٤) وقد يسقطُ حرفُ الجرِّ
فيُنصبُ المجرورُ على أنه مفعولٌ بهِ . ويُسمَّى : « المنصوبَ على نزعِ
الخافضِ » فهو يرجعُ إلى أصلِهِ من النصب ، كقول الشاعر :

تَمُرُونَ الدِّيَارَ ، ولم تَعوُجُوا ،
كلامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ

(١) الحيرة : بلد بالعراق . وخالد : هو خالد بن الوليد رضي الله عنه .

(٢) أنكُ مجتهد : مؤوَّلٌ بمصدرٍ منصوبٍ مفعولٌ بهِ لعلمت . والتأويل : علمت اجتهادك .

(٣) الكاف : مفعولٌ ظننت الأول . وجملَةٌ «تجتهد» في محل نصب مفعوله الثاني . والتأويل :
ظننتك مجتهداً .

(٤) يدك : مجرورٌ بالباء ، وهو في محل نصب مفعولٌ بهِ غير صحيحٍ لأمسكت .

(وقد تقدم لهذا البحث فضلُ بيانٍ في الجزء الأول من هذا الكتاب ،
في الكلام على الفعل اللازم ، فراجعه) .

٢ - أحكامُ المفعول بهِ

للمفعول به أربعة أحكام :

١ - أنه يجبُ نصبُهُ .

٢ - أنه يجوزُ حذفُهُ لدليلٍ ، نحو : « رَعَتِ الماشيةُ »^(١) ، ويقالُ :

« هل رأيت خليلاً ؟ » ، فتقولُ : « رأيتُ »^(٢) ، قال تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ
وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ ، وقال : ﴿ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ ، إِلَّا تَذَكْرَةٌ لِمَنْ
يَخْشَىٰ ﴿٤﴾ .

وقد يُنزلُ المتعدّي منزلة اللّازم لعدم تعلّقِ غرضٍ بالمفعول به ، فلا
يُذكرُ له مفعولٌ ولا يُقدّرُ ، كقوله تعالى : ﴿ هل يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ
لا يَعْلَمُونَ ﴾ .

وما نصبَ مفعولين من أفعال القلوب ، جازَ فيه حذفُ مفعوليه معاً ،
وحذفُ أحدهما للدليل . فمن حذف أحدهما قولُ عَنترَةَ :

وَلَقَدْ نَزَلْتُ ، فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ

مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أي : فلا تُظني غيرَهُ واقعاً . ومن حذفهما معاً قوله تعالى : ﴿ أين

(١) أي : رعت الماشية العشب .

(٢) أي : رأيته ، والضمير يعود إلى خليل .

(٣) أي : وما قلاك ، أي أبغضك .

(٤) أي : يخشى الله .

شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَرْعَمُونَ؟ ﴿ أَي تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَائِي ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
« مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ » ، أَي : يَخْلُ مَا يَسْمَعُهُ حَقًّا .

(وقد تقدم في الجزء الأول من هذا الكتاب مزيد إيضاح لهذا البحث
في الكلام على أفعال القلوب ، فارجع إليه) .

٣ - أنه يجوز أن يُحذَفَ فعلهُ للدليل ، كقوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟
قَالُوا خَيْرًا ﴾ ، أَي : أَنْزَلَ خَيْرًا ، وَيُقَالُ لَكَ : « مَنْ أَكْرِمُ ؟ » ، فَتَقُولُ :
« الْعِلْمَاءُ » ، أَي : أَكْرِمَ الْعِلْمَاءَ .

ويجبُ حذفُهُ في الأمثال ونحوها مما أشتهرَ بحذفِ الفعل ، نحو :
« الْكَلَابَ عَلَى الْبَقْرِ » ، أَي : أَرْسَلَ الْكَلَابَ ، وَنَحْوُ : « أَمْرٌ مُبْكِيَاتِكَ » ، لَا
أَمْرٌ مُضْجِكَاتِكَ » ، أَي : أَلْزَمَ وَأَقْبَلَ ، وَنَحْوُ : « كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةٌ حُرٌّ » ،
أَي : آثَبَ كُلُّ شَيْءٍ ، وَلَا تَأَتْ شَتِيمَةٌ حُرٌّ ، وَنَحْوُ : « أَهْلًا وَسَهْلًا » ، أَي :
جِئْتَ أَهْلًا وَنَزَلْتَ سَهْلًا .

ومن ذلك حذفُهُ في أبواب التحذير والإغراء والاختصاص والاشتغال
والنعتِ المقطوع . وسيأتي بيان ذلك في مواضعه .

٤ - أن الأصل فيه أن يتأخر عن الفعل والفاعل . وقد يتقدَّم على
الفاعل ، أو على الفعل والفاعل معاً ، كما سيأتي .

٣ - تقديم المفعول به وتأخيرُهُ

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله ، لأنه كالجزء منه ، ثم يأتي بعدهُ
المفعول . وقد يُعكس الأمر . وقد يتقدَّم المفعول على الفعل والفاعل معاً .
وكل ذلك إما جائز ، وإما واجب ، وإما مُمتنع .

تقديم الفاعل والمفعول أحدهما على الآخر

يجوزُ تقديمُ المفعولِ به على الفاعلِ وتأخيرُهُ عنه في نحو : « كَتَبَ زُهَيْرُ الدَّرَسِ ، وَكَتَبَ الدَّرَسُ زُهَيْرٌ » .

ويجب تقديمُ أحدهما على الآخر في خمس مسائل :

١ - إذا خشيَ الإلتباسُ والوقوعُ في الشكِّ ، بسبب خفاء الإعراب مع عَدَمِ القرينةِ ، فلا يُعلِّمُ الفاعلُ من المفعولِ ، فيجبُ تقديمُ الفاعلِ ، نحو : « عَلَّمَ موسى عيسى . وأكرمَ أبني أخي . وغلبَ هذا ذاك » . فإن أَمِنَ اللَّبسُ لقرينةِ دالَّةٍ ، جازَ تقديمُ المفعولِ ، نحو : « أكرمتُ موسى سلمى ، وأضنتُ سعدى الحمى » .

٢ - أن يتصلَ بالفاعلِ ضميرٌ يعود إلى المفعولِ ، فيجبُ تأخيرُ الفاعلِ وتقديمُ المفعولِ ، نحو : « أكرمَ سعيداً غلامه » . ومنهُ قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَتَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعذِرَتُهُمْ ﴾ . ولا يجوزُ أن يقال : « أكرمَ غلامه سعيداً » ، لئلا يلزمَ عودُ الضميرِ على متأخر لفظاً ورتبةً ، وذلك محظورٌ^(١) . وأما قولُ الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَحَلَدَ الدَّهْرَ وَاجِدًا
مِنْ النَّاسِ ، أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقول الآخر :

كَسَا جِلْمُهُ ذَا الْجِلْمِ أَثْوَابَ سُودُدٍ
وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

(١) راجع مبحث عود الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب .

وقول غيره :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلَ

وقول الآخر :

جَزَى بَنُوهُ أبا الْغَيْلَانِ عَنْ كَبْرِ
وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجَزَى سِنَّمَار

فَضْرُورَةٌ ، إن جازت في الشعر ، على قُبْحِهَا ، لم تَجَزْ في النَّثْرِ .

فإن أتصل بالمفعول ضميرٌ يعودُ على الفاعل ، جازَ تقديمُه وتأخيرُه
فتقولُ : « أكرمَ الأستاذُ تلميذَه . وأكرمَ تلميذَه الأستاذُ » ، لأنَّ الفاعلَ رتبتهُ
التقديمُ ، سواءً أتقدَّم أم تأخر .

٣ - أن يكون الفاعلُ والمفعولُ ضميرين ، ولا حصرَ في أحدهما ،
فيجبُ تقديمُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ به ، نحو : « أكرمتُه » .

٤ - أن يكون أحدهما ضميراً متصلاً ، والآخر اسماً ظاهراً ، فيجبُ
تقديمُ الضميرِ منهما ، فيُقدَّمُ الفاعلُ في نحو : « أكرمتُ علياً » ، ويُقدَّمُ
المفعولُ في نحو : « أكرمني علي » ، وجوباً .

(ولك في المثال الأول تقديمُ المفعول على الفعل والفاعل معاً ، نحو:
« علياً أكرمتُ » . ولك في المثال الآخر تقديم « علي » على الفعل والمفعول
به ، نحو : « علياً أكرمني » ، غير أنه يكون حينئذ مبتدأ ، على رأي
البصريين ، ويكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إليه . فلا يكون الكلام ،
والحالة هذه ، من هذا الباب ، بل يكون من المسألة الثالثة ، لأن الفاعل
والمفعول كليهما حينئذ ضميران) .

٥ - أن يكون أحدهما محصوراً فيه الفعلُ بإلاً أو وإنما ، فيجبُ تأخيرُ ما حُصِرَ فيه الفعلُ ، مفعولاً أو فاعلاً ، فالمفعولُ المحصورُ نحو « ما أكرمَ سعيدٌ إلا خالداً » ، والفاعلُ المحصورُ نحو : « ما أكرمَ سعيداً إلا خالدٌ . وإنما أكرمَ سعيداً خالدٌ » .

(ومعنى الحصر في المفعول أن فعل الفاعل محصور وقوعه على هذا المفعول دون غيره . وذلك يكون رداً على من اعتقد أن الفعل وقع على غيره ، أو عليه وعلى غيره . ومعنى الحصر في الفاعل أن الفعل محصور وقوعه من هذا الفاعل دون غيره . وذلك يكون رداً على من اعتقد أن الفاعل غيره ، أو هو وغيره) .

وقد أجازَ بعضُ النُّحاةِ تقديمَ أحدهما وتأخيرَ الآخرِ ، أيًا كان المحصورُ فيه الفعلُ ، إذا كان الحصرُ بإلاً ، تمسكاً بما وردَ من ذلك . فمن تقديم المفعولِ المحصورِ بإلاً قولُ الشاعر :

وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحاً فُؤَادُهُ
وَلَمْ يَسْأَلْ عَن لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ

وقول الآخر :

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ
فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

ومن تقديم الفاعلِ المحصورِ بها قولُ الشاعر :

مَا عَابَ إِلَّا لَيْثِيْمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ
وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبَّاءُ بَطَلًا^(١)

(١) الجبأ: الجبان .

وقول الآخر :

نُبِّئْتُهُمْ عَذُّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ !
وَهَلْ يُعَذَّبُ إِلَّا آلَهُ بِالنَّارِ!

وقول غيره :

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا آلَهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ،
عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ ، وَشَامُهَا^(١)

والحق أن ذلك كله ضرورةٌ سَوَّغَهَا ظُهُورُ المعنى المرادِ ووضوحُهُ ،
وسَهْلُهَا عَدَمُ الالتباسِ .

وأعلم أنه متى وجبَ تقديمُ أحدهما ، وجبَ تأخيرُ الآخرِ بالضرورة .

تقديم المفعول على الفعل والفاعل معاً

يجوزُ تقديمُ المفعولِ بهِ على الفعلِ والفاعلِ معاً في نحو: « عَلِيًّا
أَكْرَمْتُ . وَأَكْرَمْتُ عَلِيًّا » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا
تَقْتُلُونَ ﴾ .

ويجبُ تقديمُهُ عليهما في أربعِ مسائلٍ :

١ - أن يكونَ اسمَ شرطٍ ، كقوله تعالى : ﴿ من يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ من
هَادٍ ﴾ ، ونحو : « أَيُّهُمْ تُكْرِمُ أَكْرِمُ » ، أو مضافاً لاسمِ شرطٍ ، نحو : « هَدْيِي
من تَتَّبِعْ يَتَّبِعْ بَنُوكَ » .

(١) عشية : منصوب على الظرفية . وفاعل هيجت هو وشامها . والآناء : جمع الناي ، وهو البعد
والفراق . والوشام : بكسر الواو : جمع وشيمة ، وهي العداوة وكلام الشر .

٢ - أن يكون اسم استفهام ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ؟ ﴾ ، ونحو : « من أكرمت؟ وما فعلت؟ وكم كتاباً اشتريت؟ » ، أو مضافاً لاسم استفهام ، نحو : كتاب من أخذت ؟ » .

وأجاز بعض العلماء تأخير اسم الاستفهام ، إذا لم يكن الاستفهامُ ابتداءً ، بل قُصِدَ الاستثباتُ من الأمر ، كأن يُقالَ : « فعلتُ كذا وكذا » ، فتسبَّطُ الأمرُ بقولك : « فعلتَ ماذا؟ » . وما قولهم ببعيدٍ من الصواب .

٣ - أن يكون « كم » أو « كأي » الخبريتين ، نحو : « كم كتابٍ ملكتُ ! » ، ونحو : « كأي من علمٍ حَوَيْتُ ! » ، أو مضافاً إلى « كم » الخبرية نحو : ذنَبَ كم مُذنبٍ غَفَرْتُ ! » .

(أما « كأي » فلا تضاف ولا يضاف إليها . وإنما وجب تقديم المفعول به إن كان واحداً مما تقدم ، لأنَّ هذه الأدوات لها صدر الكلام وجوباً ، فلا يجوز تأخيرها) .

٤ - أن ينصبه جواب « أما » ، وليس لجوابها منصوبٌ مُقدِّمٌ غيره ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ .

(وإنما وجب تقديمه ، والحالة هذه ، ليكون فاصلاً بين « أما » وجوابها ، فإن كان هناك فاصل غيره فلا يجب تقديمه ، نحو : « أما اليوم فافعل ما بدا لك ») .

تقديم أحد المفعولين على الآخر

إذا تعدَّت المفاعيلُ في الكلام ، فلبعضها الأصالةُ في التقدُّم على بعضٍ ، إمَّا بكونه مبتدأً في الأصل كما في باب « ظنَّ » ، وإمَّا بكونه فاعلاً

في المعنى ، كما في باب « أعطى » .

(فمفعولا « ظنَّ » وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر ، فإذا قلت : « علمت الله رحيماً » . فالأصل : « اللُّهُ رَحِيمٌ » . ومفعولا « أعطى » وأخواتها ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ، غير أن المفعول الأول فاعل في المعنى ، فإذا قلت : « ألبستُ الفقير ثوباً » ، فالفقير : فاعل في المعنى ، لأنه لبس الثوب) .

فإذا كان الفعل ناصباً لمفعولين ، فالأصلُ تقديمُ المفعولِ الأوَّل ، لأنَّ أصله المبتدأ ، في باب « ظنَّ » ، ولأنه فاعلٌ في المعنى في باب « أعطى » ، نحو : « ظننتُ البدرَ طالعاً » ، ونحو : « أعطيتُ سعيداً الكتابَ » . ويجوز العكسُ إن أُمنَ اللبسُ ، نحو : « ظننتُ طالعاً البدرَ » ، ونحو : « أعطيتُ الكتابَ سعيداً » .

ويجب تقديم أحدهما على الآخر في أربع مسائل :

١ - أن لا يُؤمنَ اللبسُ ، فيجبُ تقديمُ ما حقَّه التقديمُ ، وهو المفعولُ الأول ، نحو : « أعطيتك أخاك » ، إن كان المخاطبُ هو المُعطيُ الآخذ ، وأخوه هو المعطى المأخوذ ، ونحو : « ظننتُ سعيداً خالداً » ، إن كان سعيدُ هو المظنونُ أنه خالدٌ . وإلَّا عكستُ .

٢ - أن يكونَ أحدهما اسماً ظاهراً ، والآخر ضميراً ، فيجبُ تقديمُ ما هو ضميرٌ ، وتأخيرُ ما هو ظاهرٌ ، نحو : « أعطيتك درهماً » و « الدرهمَ أعطيتُهُ سعيداً » .

٣ - أن يكونَ أحدهما محصوراً فيه الفعلُ ، فيجبُ تأخيرَ المحصور ، سواءً أكان المفعولُ الأولُ أم الثاني ، نحو : « ما أعطيتُ سعيداً إلا درهماً » و « ما أعطيتُ الدرهمَ إلا سعيداً » .

٤ - أن يكونَ المفعولُ الأولُ مشتملاً على ضمير يعودُ إلى المفعول الثاني ، فيجب تأخيرُ الأول وتقديم الثاني ، نحو : « أعطِ القوسَ باريها » .
 (فلو قُدِّمَ المفعولُ الأول لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لأن المفعول الثاني رتبته التأخير عن المفعول الأول . أما إن كان المفعول الثاني مشتملاً على ضمير يعود إلى المفعول الأول ، نحو : « أعطيت التلميذ كتابه » ، فيجوز تقديمه على المفعول الأول ، نحو : « أعطيتُ كتابه التلميذ » لأن المفعول الأول ، وإن تأخر لفظاً ، فهو متقدم رتبة) .

٤ - المُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ

إن كان معمولُ الصفةِ المُشَبَّهَةِ^(١) معرفةً ، فحُقِّقَ الرفعُ ، لأنه فاعلٌ لها ، نحو : « عليٌّ حَسَنٌ خُلِقَهُ »^(٢) . غير أنهم إذا قصدوا المبالغةَ حوَّلوا الإسنادَ عن فاعلها إلى ضميرٍ يَسْتَتِرُ فيها يعود إلى ما قبلها ، ونصبوا ما كان فاعلاً ، تشبيهاً له بالمفعول به ، فقالوا : « عليٌّ حَسَنٌ خُلِقَهُ ، بنصبِ الخُلُقِ على التَّشْبِيهِ بالمفعول به ، وليس مفعولاً به ، لأنَّ الصفةَ المُشَبَّهَةَ قاصرةٌ غيرُ متعدية ، ولا تمييزاً ، لأنه معرفةٌ بالإضافة إلى الضمير . والتَّمْيِيزُ لا يكونُ إلا نكرةً .

٥ - التَّحْذِيرُ

التَّحْذِيرُ : نصبُ الاسمِ بفعلٍ محذوفٍ يُفيدُ التَّنْبِيْهَ والتَّحْذِيرَ . ويُقدَّرُ بما يُناسِبُ المقامَ : كاحذَرُ ، وباعدُ ، وتجنَّبُ ، و « قِ » وتوقُّ ، ونحوها .

(١) تقدم الكلام على الصفة المشبهة في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجعه .
 (٢) علي مبتدأ ، وحسن : خبره ، وخلقه : فاعل لحسن . ويحوز أن يكون « حسنٌ » خبراً مقدماً ، وخلقه مبتدأ مؤخرأ ، والجملة خبر عن علي .

وفائدته تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبه .

ويكون التحذير تارةً بلفظ « إِيَّاكَ » وفروعه، من كلِّ ضميرٍ منصوبٍ متصلٍ للخطاب ، نحو: « إِيَّاكَ وَالكَذِبَ »^(١) ، إِيَّاكَ وَالشَّرَّ »^(٢) ، إِيَّاكُمَا مِنَ النِّفَاقِ »^(٣) ، إِيَّاكُمُ الضَّلَالَ »^(٤) ، إِيَّاكُنَّ وَالرُّذِيلَةَ »^(٥) .

ويكون تارةً بدونه ، نحو: « نَفْسَكَ وَالشَّرَّ »^(٦) ، الأَسَدَ الأَسَدَ »^(٧) .

وقد يكون بـ « إِيَّاهِ ، وَإِيَّايَ » وفروعهما ، إذا عُطِفَ عَلَى المُحَذَّرِ ، كقوله :

فَلَا تَصْحَبْ أَحَا أَلْجَهْلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ

ونحو: « إِيَّايَ وَالشَّرَّ » . ومنه قولُ عُمَرَ ، « إِيَّايَ وَإِن يَحْذِفَ أَحَدَكُمُ الأَرْنَبي » يريد أن يحذفها بسيفٍ ونحوه . وجعل الجمهور ذلك من الشُّذُوذِ .

ويجبُ فِي التَّحذِيرِ حَذْفُ العَامِلِ مَعَ « إِيَّاكَ » فِي جَمِيعِ اسْتِعْمَالَاتِهِ ، وَمَعَ غَيْرِهِ ، إِنْ كُرِّرَ أَوْ عَطِفَ عَلَيْهِ ، كَمَا رَأَيْتَ . وَإِلَّا جَازَ ذِكْرُهُ وَحَذْفُهُ ،

(١) إِيَّاكَ : فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ . « بَاعِدْ ، أَوْقِ أَوْ أَحذَرْ » . وَالكَذِبُ : مَعطُوفٌ عَلَى « إِيَّاكَ » ، أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ أَيْضاً تَقْدِيرُهُ : أَحذَرْ ، أَوْ تَوَقَّ وَتَقْدِيرُ الكَلَامِ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى : بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الكَذِبِ وَبَاعِدِ الكَذِبَ مِنْ نَفْسِكَ . وَلِئِنْ جَعَلَ الوَاوُ وَوَاوِ المَعْيَةِ ، وَالكَذِبُ مَفْعُولاً مَعَهُ والأَمْرَانِ جَائِزَانِ ، كَمَا يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ سَبِيوِيهِ فِي كِتَابِهِ . وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ مَا اسْتَعْمَلَ فِي بَابِ التَّحذِيرِ بِالعَطْفِ .

(٢) إِيَّاكَ الثَّانِيَةِ : تَأْكِيدٌ لِلأَوَّلَى .

(٣) إِيَّاكُمَا : مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : « بَاعِدَا ، أَوْ قِيَا ، أَوْ أَحذَرْ » . وَ« مِنَ النِّفَاقِ » : مَتَعَلِّقٌ بِالفِعْلِ المَقْدَّرِ .

(٤) التَّقْدِيرُ « أَحذَرَكُمُ الضَّلَالَ ، أَوْ جَنَّبُوا أَنفُسَكُمُ الضَّلَالَ » فَيَأْيَاكُمُ وَالضَّلَالَ : مَفْعُولَانِ لِفِعْلِ مَقْدَّرِ يَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ .

(٥) إِعْرَابُهَا كِإِعْرَابِ « إِيَّاكَ وَالكَذِبَ » .

(٦) إِعْرَابُهَا كِإِعْرَابِ « إِيَّاكَ وَالكَذِبَ » .

(٧) التَّقْدِيرُ : « إِحذَرِ الأَسَدَ ، أَوْ تَوَقَّهِ أَوْ تَجَنَّبْهُ » وَالأَسَدَ الثَّانِيَةَ : تَوَكِيدٌ .

نحو: « الكسل ، نفسك الشر » ، فيجوز في هذا أن تقول : « احذر ، أو توق الكسل ، ق نفسك الشر ، أو أحذرُك الشر » .

وقد يُرفعُ المكررُ ، على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، نحو: « الأسد الأسد » أي : هذا الأسد .

وقد يُحذفُ المحذورُ منه ، بعد « إياك » وفروعه ، اعتماداً على القرينة ، كأن يُقال : « سافعلُ كذا » ، فتقولُ : « إياك » ، أي : « إياك أن تفعله » .

وما كان من التحذير بغير « إياك » وفروعه ، جاز فيه ذكرُ المحذّر والمحذّر منه معاً ، نحو: « رجلك والحجر » وجاز حذفُ المحذّر وذكرُ المحذّر منه وحدهُ ، نحو: « الأسد الأسد » . ومنه قوله تعالى : ﴿ ناقة الله وسقياها ﴾^(١) .

٦ - الإغراء

الإغراء : نصبُ الاسمِ بفعلٍ محذوفٍ يُفيدُ الترغيبَ والتشويقَ والإغراءَ . ويقدرُ بما يُناسبُ المقامَ : كالزَمَ واطلَبَ وافعلُ ، ونحوها .

وفائدتهُ تنبيهُ المخاطبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعلهُ ، نحو : « الاجتهادُ الاجتهادُ »^(٢) و « الصِدْقُ وكرَمَ الخلقِ » .

ويجبُ في هذا البابِ حذفُ العاملِ إن كرَّرَ المُغرَى به ، أو عُطِفَ عليه ، فالأولُ نحو : « النَّجْدَةُ النَّجْدَةُ » . ومنه قول الشاعر :

(١) التقدير : احذروا ، أو تجنبوا ، أو دعوا ، أو توقوا ناقة الله وسقياها .

(٢) الاجتهاد الأول : منصوب على الإغراء بفعل محذوف تقديره « الزم » ، والاجتهاد الآخر : تأكيد للإجتهاد الأول .

أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ
كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ
وَإِنَّ أَبْنَ عَمٍّ الْمَرَّةَ فاعْلَمْ، جَنَاحُهُ
وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي بِغَيْرِ جَنَاحٍ

والثاني نحو: «المروءة والنجدة». ويجوزُ ذِكرُ عاملِهِ وحذفه إن لم يُكرَّر ولم يُعطفَ عليه، نحو: «الإقدام، الخير». ومنه: «الصلاة جامعة». فإن أظهرت العاملَ فقلت: «إلزم الإقدام، إفعل الخير، أحضِر الصلاة»، جازاً.

وقد يُرفعُ المكرَّرُ، في الإغراء، على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، كقوله:

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا
هُ عُمَيْرٍ، وَمِنْهُمْ السَّفَّاحُ
لَجَدِيدُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا
لَ أَخُو النَّجْدَةِ. السَّلَاحُ السَّلَاحُ

٧ - الاختصاصُ

الاختصاصُ: نصبُ الاسمِ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً تقديرُهُ: «أخصُّ، أو أعني». ولا يكونُ هذا الاسمُ إلا بعد ضميرٍ لبيان المرادِ منه، وقصرِ الحكمِ الذي للضميرِ عليه، نحو: «نحنُ - العربُ - نُكرِمُ الضَّيْفَ». ويُسمى الاسمُ المُختصُّ.

(فنحنُ : مبتدأ ، وجملة نكرم الضيف : خبره . والعرب : منصوب)

على الاختصاص بفعل محذوف تقديره : « أخصَّ » . وجملة الفعل المحذوف معترضة بين المبتدأ وخبره . وليس المراد الإخبار عن « نحن » بالعرب ، بل المراد أن إكرام الضيف مختص بالعرب ومقصود عليهم .

فإن ذَكَرَ الاسمُ بعد الضمير للإخبار به عنه ، لا لبيان المراد منه ، فهو مرفوع لأنه يكون حينئذ خبراً للمبتدأ . كأن تقول : « نحنُ المجتهدون » أو « نحنُ السابقون » .

ومن النصب على الاختصاص قولُ الناس : « نحنُ - الواضعين أسماءنا أدناه - نشهد بكذا وكذا » . فنحن : مبتدأ ، خبره جملة « نشهد » والواضعين : مفعول به لفعل محذوف تقديره : « تخصَّص ، أو نعني » .

ويجبُ أن يكونَ مُعرِّفاً بأل ، نحو : « نحنُ - العربُ - أوفى الناسِ بالعُهودِ » ، أو مضافاً لمعرفةٍ ، كحديث : « نحنُ - معاشرَ الأنبياء - لا نورثُ ما تركناه صدقةً » ، أو علماً ، وهو قليلٌ ، كقول الراجز : « بنا - تميمًا - يُكشِفُ الضَّبَابُ » . أما المضافُ إلى العَلَمِ فيكونُ على غيرِ قِلَّةٍ ، كقوله : « نحنُ - بني ضَبَّةَ أصحابَ الجَمَلِ » . ولا يكونُ نكرةً ولا ضميراً ولا اسمَ إشارةٍ ولا اسمَ موصولٍ .

وأكثرُ الأسماءِ دخولاً في هذا البابِ « بنو فلان ، ومعشر (مضافاً) ، وأهل البيت ، وآل فلان » .

واعلمُ أن الأكثرَ في المختصَّ أن يلي ضميرَ المتكلمِ ، كما رأيتُ . وقد يلي ضميرَ الخطاب ، نحو : « بك - الله . أرجو نجاحَ القصيدِ » و « سبحانَكَ - الله - العظيمِ » . ولا يكون بعدَ ضميرِ غيبةٍ .

وقد يكون الاختصاصُ بلفظ « أَيُّهَا وَأَيَّتُهَا » ، فيستعملان كما يستعملان

في النداء ، فينيان على الضمّ ، ويكونان في محلّ نصبٍ بأخصّ محذوفاً وجوباً ، ويكونُ ما بعدهما اسماً مُحلّياً بآل ، لازمَ الرفعِ على أنه صفةٌ للفظهما ، أو بدلاً منه ، أو عطف بيانٍ له . ولا يجوزُ نصبه على أنه تابعٌ لمحلّهما من الإعراب . وذلك نحو: « أنا أفعلُ الخيرَ ، أيُّها الرجلُ ، ونحنُ نفعلُ المعروفَ ، أيُّها القومُ » . ومنه قولهم : « اللَّهُمَّ اغفر لنا ، أيُّها العصابةُ » .

(ويراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص ، وإن كان ظاهره النداء . والمعنى : « أنا أفعلُ الخيرَ مخصوصاً من بين الرجال ، ونحنُ نفعلُ المعروفَ مخصوصين من بين القوم . واللهمَّ اغفر لنا مخصوصين من بين العصابة » . ولم ترد بالرجل إلاً نفسك : ولم يريدوا بالرجال والعصابة إلاً أنفسهم . وجملة « أخصّ » المقدّرة بعد « أيُّها وأيتها » في محلّ نصب على الحال) .

٨ - الاشتغالُ

الاشتغالُ : أن يتقدّمَ اسمٌ على عاملٍ من حقّه أن ينصبه ، لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره ، نحو : « خالدٌ أكرمته » .

(إذا قلت : « خالداً أكرمتُ » ، فخالداً : مفعول به لأكرمَ . فإن قلت : « خالدٌ أكرمته » ، فخالداً حقه أن يكون مفعولاً به لأكرم أيضاً ، لكنّ الفعل هنا اشتغل عن العمل في ضميره ، وهو الهاء . وهذا هو معنى الاشتغال) .

والأفضلُ في الاسم المتقدّم الرفعُ على الابتداء ، كما رأيت . والجملة بعدهُ خبره . ويجوزُ نصبهُ نحو : « خالداً رأيتُهُ »^(١) .

(١) خالداً : مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده . وتقديره : « رأيت » وجملة « رأيتُهُ » : مفسرة للجملة المقدّرة ، ولا محلّ لها من الإعراب .

وناصبه فعلٌ مقدرٌ وجوباً ، فلا يجوزُ إظهاره . ويُقدَّرُ المحذوفُ من لفظ المذكور . إلا أن يكونَ المذكورُ فعلاً لازماً متعدياً بحرف الجر ، نحو : «العاجز أخذتُ بيده» و«بيروتُ مرتُّ بها» ، فيُقدَّرُ من معناه .

(فتقدير المحذوف : «رأيت» ، في نحو «خالدأ رأيتَه» . وتقديره :

«أعنت ، أو ساعدت ، في نحو : «العاجز أخذت بيده

» . وتقديره : « جاوزت » في نحو : « بيروت مرتت بها ») .

وقد يعرضُ للاسْمِ المُشْتَغَلِ عنه ما يوجبُ نصبه أو يُرَجِّحُه ، وما يوجبُ رفعه أو يُرَجِّحُه .

فيجبُ نصبُه إذا وقعَ بعدَ أدواتِ التَّحْضِيضِ والشرطِ والاستفهامِ غيرِ الهمزة ، نحو : « هَلَّا الخَيْرُ فعلتُهُ . إنَّ علياً لقيتُهُ فسَلَّمَ عليه ، هل خالدأ أكرمتهُ ؟ » .

(غير أن الاشتغال بعد أدوات الاستفهام والشرط لا يكون إلا في

الشعر . إلا أن تكون أداة الشرط «أن» والفعل بعدها ماض ، أو «إذا» مطلقاً ، نحو : «إذا علياً لقيتَه ، أو تلقاه فسلم عليه» . وفي حكم «إذا» ، في جواز الاشتغال بعدها في النثر ، «لو ولولا») .

ويُرَجِّحُ نصبُه في خمسِ صُورٍ :

١ - أن يقعَ بعد الاسمِ أمرٌ ، نحو : «خالدأ أكرمهُ» و«عليأ ليُكرمهُ سعيدُ» .

٢ - أن يقعَ بعدهُ نهيٌ ، نحو : «الكريمَ لا تُنههُ» .

٣ - أن يقعَ بعدهُ فعلٌ دُعائيٌ ، نحو : «اللهمَّ أمرِي يسرهُ ، وعَمَلِي لا

تُعَسَّرُهُ». وقد يكون الدعاء بصورة الخبر، نحو: «سليماً غفرَ اللهُ له، وخالداً هداهُ اللهُ».

(فالكلام هنا خبري لفظاً، إنشائي دعائي معنى . لأنَّ المعنى : اغفر اللهم لسليم ، واهدِ خالداً . وإنما ترجح النصب في هذه الصورة لأنك إن رفعت الاسم كان خبره جملة إنشائية طلبية ، والجملة الطلبية يضعف الإخبار بها) .

٤ - أن يقع الإسمُ بعدَ همزة الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبَعُهُ؟ ﴾ .

(وإنما ترجح النصب بعدها لأن الغالب أن يليها فعلٌ ، ونصبُ الاسم يوجبُ تقديرَ فعلٍ بعدها) .

٥ - أن يقع جواباً مُستفهمٍ عنه منصوبٍ ، كقولك : «علياً أكرمته» ، في جواب من قال : «مَنْ أكرمتَ ؟» .

(وإنما ترجح النصب لأنَّ الكلام في الحقيقة مبنيٌّ على ما قبله من الاستفهام) .

ويجبُ رفعُهُ في ثلاثة مواضع :

١ - أن يقع بعدَ « إذا الفجائية » نحو : « خرجت فإذا الجوُّ يملأُهُ الضبابُ » .

(وذلك لأنَّ « إذا » هذه لم يؤوِّلها العربُ إلاَّ مبتدأً ، كقوله تعالى : ﴿ ونزعَ بده فإذا هي بيضاء للناظرين ﴾ ، أو خبراً ، كقوله سبحانه : ﴿ فإذا لهم مكرٌ في آياتنا ﴾ . فلو نُصب الاسمُ بعدها ، لكان على تقدير فعلٍ بعدها ، وهي لا تدخل على الأفعال) .

٢ - أن يقع بعد واو الحال ، نحو : « جئت والفرس يركبهُ أخوك » .

٣ - أن يقع قبل أدوات الاستفهام ، أو الشرط ، أو التحضيض ، أو ما النافية ، أو لام الإبتداء ، أو ما التّعجبية ، أو كم الخبرية ، أو «إن» وأخواتها ، نحو : « زهير هل أكرمتهُ؟ ، سعيد إن لقيتُهُ فأكرمه ، خالد هلاً دعوتهُ ، الشرُّ ما فعلتُهُ ، الخيرُ لأنا أفعَلُهُ ، الخلقُ الحَسَنُ ما أطيبهُ! ، زهيرُ كم أكرمتُهُ! ، أسامةُ إني أجِبُهُ » .

(فالاسم في ذلك كله مبتدأ . والجملة بعده خبره . وإنما لم يجز نصبه بفعل محذوف مفسر بالمذكور ، لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها . وما لا يعمل لا يفسر عاملاً) .

ويُرجَّح الرفع ، إذا لم يكن ما يوجبُ نصبه ، أو يَرَجِّحه ، أو يوجبُ رفعه ، نحو : « خالدُ أكرمتُهُ » . لأنه إذا دار الأمر بين التقديرِ وعدمِهِ فتركةُ أولى .

٩ - التَّنَازُعُ

التَّنَازُعُ : أن يتوجهَ عاملانِ مُتقدَمانِ ، أو أكثرُ ، إلى مفعول واحدٍ مُتأخِرٍ أو أكثر ، كقوله تعالى : ﴿ آتوني أفرغُ عليه قطراً ﴾ .

(آتوا: فعل أمر يتعدى إلى مفعولين . ومفعوله الأول هو الياء ، ضميرُ المتكلم . وهو يطلب «قطراً» ليكون مفعوله الثاني . و«أفرغُ»: فعل مضارع متعدٍ إلى مفعول واحد . وهو يطلب «قطراً» ليكون ذلك المفعول . فأنت ترى أن «قطراً» قد تنازعه عاملانِ ، كلاهما يطلبه ليكون مفعولاً به له . لأنَّ التقدير : « آتوني قطراً أفرغه عليه » . وهذا هو معنى التنازع) .

ولكَ أن تُعْمِلَ في الاسم المذكور أيَّ العامِلينِ شئتَ . فإن أعملت الثاني فَلقَرَبِهِ ، وإن أعملت الأولِ فَلسَبَقِهِ .

فإن أعملتَ الأوَّلَ في الظاهرِ أعملتَ الثانيَ في ضميره ، مرفوعاً كان أم غيره ، نحو : « قام ، وقعدا ، أخواك * اجتهد ، فأكرمتُهما ، أخواك * وقف ، فسلمتُ عليهما ، أخواك * أكرمتُ ، فسراً ، أخويك * أكرمتُ ، فشكرَ لي ، خالداً » . ومن النُّحاة من أجاز حذفه ، إن كان غيرَ ضميرِ رفعٍ ، لأنه فضلةٌ ، وعليه قول الشاعر :

بُعْكَاطُ يُعْشِي النَّاطِرِيْنَ نَ ، إِذَا هُمْ لَمَحُوا ، شُعَاعُهُ (١)

وإن أعملتَ الثانيَ في الظاهرِ ، أعملتَ الأولِ في ضميره ، إن كان مرفوعاً نحو : « قاما ، وقعدَ أخواك * اجتهدا ، فأكرمتُ أخويك * وقفا ، فَسَلَّمْتُ على أخويك » . ومنه قولُ الشاعر :

جَفَوْنِي ، وَلَمْ أَجِفُ الْأَخِلَاءَ ، إِنَّنِي
لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

وإن كان ضميره غير مرفوعٍ حذفتهُ ، نحو : « أكرمتُ ، فسراً أخواك * أكرمتُ ، فشكرَ لي خالداً * أكرمتُ ، وأكرمتني سعيداً * مررتُ ، ومرَّ بي عليُّ » . ولا يقال : « أكرمتهما ، فسراً أخواك * أكرمتُهُ ، فشكرَ لي خالد * أكرمتُهُ ، وأكرمتني سعيداً * مررتُ به ، ومرَّ بي عليُّ » . وأما قول الشاعر :

(١) شعاعه : فاعل « يُعْشِي » وقد حذف مفعول « لمحوا » ولم يأت به ضميراً . ولو أضمره لقال : « لمحوه » . وذلك ان كلا من « يعشي ولمحوا » يطلب « شعاعه » ليعمل فيه . فالاول يطلبه لأنه فاعل له . والآخر يطلبه لأنه مفعوله فاعمل الأول ، واهمل الآخر ؛ ولم يُعمله في ضميره والمعنى : يُعْشِي شعاعه الناظرين ، إذا لمحوه ، أي يبههم ، فلا يستطيعون إدامة النظر إليه .

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ ، وَرُضِيكَ صَاحِبٌ
 جِهَاراً ، فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ
 وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ ، فَقَلِّمًا
 يُحَاوِلُ وَاشِرٍ غَيْرَ هَجْرَانِ ذِي وَدٍّ

بإظهار الضمير المنصوب في «ترضيه» ، فضرورة لا يحسن ارتكابها عند الجمهور . وكان حقه أن يقول : « إذا كنت تُرضي ، وِرضيكُ صاحبٌ » . وأجاز ذلك بعض مُحَقِّقِي النحاة .

(وذهب الكسائي ومن تابعه إلى أنه إذا عملت الثاني في الظاهر ، لم تُضمَرِ الفاعل في الأول بل يكون فاعله محذوفاً لدلالة ما بعده عليه (لأنه يُجيز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل) . فإذا قلت : « اكرمني فسرني زهيراً » ، فإن جعلت زهيراً فاعلاً لسرّ ، كان فاعل « اكرم » (على رأي سيبويه والجمهور) ضميراً مستتراً يعود إليه . وعلى رأي الكسائي ومن وافقه يكون فاعل « اكرم » محذوفاً لدلالة ما بعده عليه . ويظهر أثر الخلاف في التثنية والجمع . فعلى رأي سيبويه يجب أن تقول : (إن عملت الثاني) : « اكرماني ، فسرني صديقاى . وأكرموني ، فسرني أصدقاى » . وتقول على مذهب الكسائي ومن تابعه : « اكرمني ، فسرني صديقاى . وأكرمني ، فسرني أصدقاى » . فيكون الاسم الظاهر فاعلاً للثاني . ويكون فاعل الأول محذوفاً . وما قاله الكسائي ليس ببعيد ، لأن العرب تستغني في كلامها عما يُعلم لو حُذف ، ولو كان عمدة . ولهذا شواهد من كلامهم . أما لو عملت الأول في الاسم الظاهر ، فيجب بالاتفاق الإضمار في الثاني ، نحو : « اكرمني ، فسراني ، صديقاى ، وأكرمني ، فسروني ، أصدقاى » .

والذي دعا الكسائي إلى ما ذهب إليه ، أنه لو لم يحذف الفاعل ،

لوجب أن يكون ضميراً عائداً على الاسم الظاهر المتأخر لفظاً ورتبة ، وذلك قبيح . وقال سيبويه : إن عود الضمير على المتأخر أهون من حذف الفاعل ، وهو عمدة ، والحق ؟ أن لكل وجهاً ، وأن الإضمار وتركه على حد سواء . وقد ورد في كلامهم ما يؤيد ما ذهب إليه الفريقان . فقول الشاعر : وجفوني ولم أجف الاخلاء . . . « شاهدٌ لسبويه : وقول الآخر :

تعفوق بالأرطى لها وأرادها
رجالاً، فبذت نبلهم وكليب^(١)

(شاهدٌ للكسائي . فهو لا يُضمَر في واحد من الفعلين . ولو أضمَر في الأول واعمل الثاني لقال : « تعفوقوا بالأرطى وأرادها رجال » . ولو أضمَر في الثاني وأعمل الأول ، لقال : « تعفوق بالأرطى وأرادوها رجال ») .

وأعلم أنه لا يقعُ التنازعُ إلا بينَ فعلينِ مُتصرفينِ ، أو اسمينِ يُشبهانِهما ، أو فعلٍ متصرفٍ و اسمٍ يُشبهُهُ . فالأول نحو : « جاءني ، وأكرمتُ خالدًا » ، والثاني كقول الشاعر :

عُهِدَتْ مُغِيثاً مُغْنِيّاً مَنْ أَجْرَتْهُ
فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلا فِئَاءَكَ مَوْئِلاً

والثالثُ كقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ ﴾ . ولا يقعُ بينَ حرفينِ ولا

(١) تعفوق بالأرطى : لاذ بها والتجأ إليها . والأرطى : نوع من الشجر . والضمير في « لها » يعود إلى بقرة الوحش . و(بذت) : غلبت . وفاعله يعود إلى بقرة الوحش . و(نبلهم) : مفعوله . وليس هو الفاعل ، كما قال من فسر البيت من أصحاب الشروح والحواشي النحوية تبعاً للعيني في شرح الشواهد الكبرى . و(الكليب) : الكلاب ، جمع كلب . وهو معطوف على رجال . والمعنى أن رجالاً لاذوا بالأرطى مستترين بها ، وأرادوا صيد هذه البقرة هم وكلابهم فلم يفلحوا ، لأنها غلبت نبلهم وكلابهم .

بينَ حرفٍ وغيره ، ولا بينَ جامدين ، ولا بينَ جامدٍ وغيره .

وقد يُذكرُ الثاني لمجردِ التَّقويةِ والتأكيدِ ، فلا عَمَلَ له ، وإنما العملُ للأوّلِ . ولا يكونُ الكلامُ حينئذٍ من بابِ التنازعِ ، كقولِ الشاعرِ :

فَهَيْهَاتَ ، هَيْهَاتَ ، أَلْعَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ
وَهَيْهَاتَ خِلُّ بِالْعَقِيْقِ نُوَاصِلُهُ

وقولِ الآخرِ :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي
أَتَاكَ ، أَتَاكَ ، اللَّاحِقُونَ ، أَحْسِسِ أَحْسِسِ

(ولو كان من بابِ التنازعِ لقال : « أتوك أتاك اللاحقون » ؛ بأعمالِ الثاني في الظاهر والإضمار في الأول ، أو « أتاك أتوك اللاحقون » بالإضمار في الأول وأعمالِ الثاني في الظاهر) .

١٠ - القَوْلُ الْمُتَضَمِّنُ مَعْنَى الظَّنِّ

قد يتضمَّنُ القولُ معنى الظنِّ ، فينصبُ المبتدأ والخبرَ مفعولين ، كما تنصبُهُما « ظنٌّ » . وذلك بشرطِ أن يكونَ الفعلُ مضارعاً للمخاطبِ مسبوqاً باستفهامٍ ، وأن لا يُفصلَ بينَ الفعلِ والاستفهامِ بغيرِ ظرفٍ ، أو جارٍ ومجرورٍ ، أو معمولٍ الفعلِ ، كقولِ الشاعرِ :

مَتَى تَقُولُ أَلْقُلُصَ الرِّوَاِسِمَا
يَحْمِلُنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا^(١)

(١) القلص: جمع قلوص، وهي الناقة الشابة، والرواسم: جمع راسمة؛ وهي الناقة التي تؤثر في الأرض بسيرها. والرسيم: ضرب من السير .

ومثال الفصل بينهما بظرفِ زمنيٍّ أو مكانيٍّ : « أيومَ الخميس تقولُ علياً مسافراً * أو عندَ سعيدٍ تقولُهُ نازلاً » ، قال الشاعر :

أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ آلِدَارَ جَامِعَةً
شَمَلِي بِهِمْ؟ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتَوَمَا؟!

ومثال ما فُصِّلَ فيه بينهما بالجَارِ والمجرور : « أبا لكلامٍ تقول الأُمَّةُ بالغةً مجدَّ آباتها الأولين ؟ » . ومثال الفصلِ بمعمولِ الفعل قولُ الشاعر :

أَجْهَالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ؟
لَعَمْرُ أَبِيكَ ، أَمْ مُتَجَاهِلِينَا؟

فإن فقد شرطٌ من هذه الشروطِ الأربعة ، تَعَيَّنَ الرفعُ عندَ عامةِ العربِ ، إلاّ بني سليمٍ ، فهم ينصبون بالقولِ مفعولينِ بلا شرطٍ .

ولا يجب في القولِ الْمُتَضَمِّنِ معنى الظنِّ ، المستوفي الشروطِ ، أن ينصبَ المفعولينِ ، بل يجوز رفعُهُما على أنهما مبتدأ وخبر ، كما كانا .

وإن لم يتضمَّنِ القولُ معنى الظنِّ فهو مُتَعَدٍ إلى واحدٍ . ومفعولُهُ إمَّا مفردٌ (أي غير جملةٍ) ، وإمَّا جملةٌ محكيَّةٌ . فالمفردُ على نوعينِ : مفردٌ في معنى الجملةِ ، نحو: « قلت شعراً ، أو خطبةً ، أو قصيدةً أو حديثاً » ، ومفردٌ يُرادُ به مُجرَّدُ اللفظِ ، مثلُ : « رأيتُ رجلاً يقولون له خليلاً » (أي يُسَمُّونه بهذا الاسم) : وأمَّا الجملةُ المحكيَّةُ بالقولِ ، فتكونُ في موضعِ نصبٍ على أنها مفعولةٌ ، نحو: « قلتُ : لا إلهَ إلاّ اللهُ » .

وهمزةُ « إنَّ » تُكسَرُ بعدَ القولِ العَرِي عن الظنِّ ، وتُفتَحُ بعدَ القولِ الْمُتَضَمِّنِ معناهُ . كما سبقُ في مبحثِ « أن » .

١١ - الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب

الإلغاء : إبطال عمل الفعلِ القلبيِّ الناصبِ للمبتدأ والخبر لا لمانعٍ ،
فيعودان مرفوعينِ على الابتداءِ والخبريةِ ، مثل : « خالدٌ كريمٌ ظننتُ » .

والإلغاء جائز في أفعالِ القلوب إذا لم تسبقْ مفعولها . فإن توسطت
بينهما فإعمالها وإلغاؤها سَيانٍ . تقول : « خليلاً ظننتُ مجتهداً » و « خليلٌ
ظننتُ مجتهدٌ » . وإن تأخرت عنهما جاز أن تعملَ وإلغاؤها أحسن ، تقولُ :
« المطرُ نازلٌ حَسِبتُ » و « الشمسُ طالعةٌ خلئتُ » . فإن تقدّمت مفعولها ،
فالفصيحُ الكثيرُ إعمالها ، وعليه أكثرُ النحاةِ ، تقولُ : « رأيتُ الحقَّ أبلجٌ » .
ويجوزُ إهمالها على قِلّةِ وضعفٍ ، وعليه بعضُ النحاةِ ، ومنه قولُ الشاعرِ :

أرْجُو وأمَلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتِهَا
وما إخالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تنوِيلُ

وقول الآخر :

كَذَلِكَ أُدْبِتُ ، حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي
أَنِّي وَجَدْتُ مِلاكَ الشُّيمَةِ الْآدَبُ

والتعليقُ : إبطالُ عملِ الفعلِ القلبيِّ لفظاً لا محلاً ، لمانعٍ ، فتكونُ
الجملةُ بعده في موضعِ نصبٍ على أنها سادّةٌ مسدّ مفعوليهِ ، مثل : « علمتُ
لخالدٍ شجاعٌ » .

فيجبُ تعليقُ الفعلِ ، إذا كان هناك مانع من إعماله . وذلك : إذا وقع
بعدهُ أحدُ أربعةِ أشياءَ :

١ - ما وإن ولا النافياتُ نحو: « علمتُ : ما زُهيرٌ كسولاً . وظننتُ : إن
فاطمةٌ مُهملةٌ . ودخلتُ : لا رجلٌ سوءٌ موجودٌ . وحسبتُ . لا أسامةٌ بطيءٌ ،

ولا سعاداً ، قال تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ ، مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾ .

٢ - لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، مثلُ عَلِمْتُ : « لِأَخْوَاكُ مُجْتَهِدٌ . وَعَلِمْتُ : إِنَّ أَخَاكَ لَمُجْتَهِدٌ » . قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا : لِمَنِ اشْتَرَاهُ مَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ ﴾ (١) .

٣ - لَامُ الْقَسَمِ ، كقول الشاعر ليبيد :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ : لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي
إِنَّ أَلْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

٤ - الاستفهامُ ، سواءً أكان بالحرف ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي : أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ؟ ﴾ أم بالاسم ، كقوله عز وجل : ﴿ لَنَعْلَمَ : أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ؟ ﴾ ، وقوله : ﴿ لَتَعْلَمَنَّ : أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا ؟ ﴾ . وسواءً أكان الاستفهام مبتدأً ، كما في هذه الآيات ، أم خبراً ، مثل : « عَلِمْتُ : مَتَى السَّفَرُ ؟ » (٢) ، أم مضافاً إلى المبتدأ ، مثل : « عَلِمْتُ فَرَسٌ أَيُّهُمْ سَابِقٌ ؟ » أم إلى الخبر ، مثل : « عَلِمْتُ : ابْنُ مَنْ هَذَا ؟ » (٣) .

وقد يُعَلَّقُ الفِعْلُ المتعدي ، من غير هذه الأفعال ، عن العمل ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرْ : أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ؟ ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ : أَحَقُّ هُوَ ؟ ﴾ (٥) .

(١) الخلاق : النصيب من الخير .

(٢) متى : اسم استفهام . وهي ظرف زمان في موضع رفع على أنه خبر مقدم والسفر مبتدأ مؤخر .

(٣) ابن خبر مقدم . ومن : مضاف إليه . وذا مبتدأ مؤخر .

(٤) اسم الاستفهام - وهو أي - مبتدأ . وأزكى : خبره ، والجملة في محل نصب لأنها مفعول ينظر . وقد علق عن العمل لفظاً بالاستفهام .

(٥) حق : خبر مقدم ، وهو : مبتدأ مؤخر ، والجملة مفعول ثانٍ ليستنبيء . وهي في موضع نصب ، ومفعوله الأول ضمير المخاطب .

وقد اختصَّ ما يتصرفُ من أفعال القلوب بالإلغاءِ والتعليقِ . فلا يكونانِ
في « هَبْ وَتَعَلَّمْ » ، لأنهما جامدانِ .

وقد علمت أن الإلغاء جائر عند وجود سبيله ، وأن المُلغى لا عمل له
البتة ، وإنَّ المُعلَق ، إن لم يعمل لفظاً فهو يعمل النصب في محلِّ الجملة ،
فيجوزُ العطفُ بالنصب على محلها ، فنقولُ : « علمت لخالد شجاعٌ وسعيداً
كريماً » ، بالعطف على محلِّ « خالدٌ وسعيدٌ » ، لأنهما مفعولان للفعل المُعلَق
عن نصبهما بلام الإبتداء . ويجوز رفعُهما بالعطف على اللفظ ، قال الشاعر
كثير عزة :

وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ . ما أَلْبُكا^(١)

ولا مُوجِعَاتُ أَلْقَلْبِ؟ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

يُرَوَى بنصب مُوجِعَات^(٢) ، عطفاً على محل « ما البكا »^(٣) . ويجوزُ
الرفعُ عطفاً على البكا^(٤) .

والجملة بعدَ الفعلِ المُعلَقِ عن العمل في موضعِ نصبٍ على
المفعولية . وهي سادَّةٌ مسدَّةٌ المفعولين ، إن كان يتعدى إلى اثنين ولم ينصب
الأوَّلَ . فإن نصبه سدَّت مسدَّ الثاني ، مثلُ : « علمتكَ أيُّ رجل أنت؟ » .

وإن كان يتعدى إلى واحدٍ سدَّت مسدَّهُ ، مثلُ : « لا تأتِ أمراً لم تعرفِ
ما هو؟ »^(٥) .

(١) ما : اسم استفهام في محل رفع خير مقدم ، والبكا : مبتدأ مؤخر . مرفوع تقديره على الألف
وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بأدري ، وقد سدَّت مسدَّ مفعوليه .

(٢) هي منصوبة بالكسرة لأنها جمع مؤنث سالم .

(٣) لأن محل هذه الجملة الاستفهامية النصب بأدري كما علمت .

(٤) لأنه مرفوع تقديره على الألف ، كما علمت .

(٥) ما : اسم استفهام في محل رفع خير مقدم . وهو مبتدأ مؤخر . والجملة في محل نصب مفعول
به لتعرف المُعلَق عن العمل لفظاً بالاستفهام .

وإن كان يتعدى بحرف الجر، سقط حرف الجر وكانت الجملة منصوبة محلاً بإسقاط الجار (وهو ما يسمونه النصب على نزع الخافض) ، مثل : « فكرتُ أصحیحُ هذا أم لا؟ »^(١) ، لأنَّ فكَرَ يتعدى بفي ، تقول : « فكَرْتُ في الأمر » .

٢ - المفعول المطلق

المفعول المطلقُ : مصدرٌ يُذكرُ بعد فعلٍ من لفظه تأكيداً لمعناه ، أو بياناً لِعَدَدِهِ ، أو بياناً لنوعه ، أو بدلاً من التلَفُظِ بفعله . فالأول نحو : ﴿ وكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ . والثاني نحو : « وَقَفْتُ وَقَفَتَيْنِ » . والثالثُ نحو : « سَرْتُ سِيرَ الْعُقَلَاءِ » . والرابعُ نحو : « صَبْرًا عَلَى الشَّدَائِدِ » .

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا يُذَكَّرُ بَدَلًا مِنْ فَعْلِهِ لَا يُرَادُ بِهِ تَأْكِيدٌ وَلَا بَيَانٌ عَدِيدٌ أَوْ نَوْعٌ .
وفي هذا المبحث ستة مباحث .

١ - الْمَصْدَرُ الْمُبْهَمُ وَالْمَصْدَرُ الْمُخْتَصُّ

المصدرُ نوعانِ : مُبْهَمٌ وَمُخْتَصٌّ .

فالمُبْهَمُ : ما يُساوي معنى فعله من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ ، وإنما يُذكرُ لمجرد التأكيد ، نحو : « قَمْتُ قِيَامًا . وَضَرَبْتُ اللَّصَّ ضَرْبًا » ، أو بدلاً من التَلَفُظِ بفعله ، نحو : « إِيْمَانًا لَا كُفْرًا » ، ونحو : « سَمْعًا وَطَاعَةً » ، إذ المعنى : « آمِنٌ وَلَا تَكْفُرُ ، وَأَسْمَعُ وَأَطِيعُ » .

ومن ثمَّ لا يجوزُ تثنيتُهُ ولا جمعه ، لأنَّ المؤكِّدَ بمنزلة تكرير الفعل ،

(١) صحيح : خبر مقدم . واسم الإشارة : مبتدأ مؤخر . والجملة في موضع نصب على أنها مفعول به لفكر ، وهي منصوبة على نزع الخافض .

والبديل من فعله بمنزلة الفعل نفسه ، فعومل مُعاملته في عدمِ التثنية والجمع .

والمختصُّ : ما زاد على فعله بإفادته نوعاً أو عدداً ، نحو : « سرْتُ سِرّاً والعقلاء . وضربتُ اللصَّ ضربَتين ، أو ضربَاتٍ » .

والمُفيدُ عدداً يُثنى ويُجمع بلا خلافٍ . وأما المُفيدُ نوعاً ، فالحقُّ أنه يُثنى ويُجمع قياساً على ما سُمعَ منه : كالعقولِ والألبابِ والحُلومِ وغيرها . فيصحُّ أن يُقالَ : « قمتُ قِيامينِ » ، وأنتَ تُريدُ نوعينِ من القيامِ .

ويختصُّ المصدرُ بألِ العهديةِ ، نحو : « قمتُ القيامَ » ، أي : « القيامَ الذي تعهدُّ » ، وبألِ الجنسيةِ ، نحو : « جلستُ الجلوسَ » ، تُريدُ الجنسَ والتذكيرَ ، وبوصفه ، نحو : « سعيتُ في حاجتكِ سعياً عظيماً ، وبإضافته ، نحو : « سرْتُ سيرَ الصالحينِ »^(١) .

٢ - الْمَصْدَرُ الْمُتَصَرِّفُ وَالْمَصْدَرُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ

المصدرُ المتصرفُ : ما يجوز أن يكون منصوباً على المصدرية ، وأن ينصرف عنها إلى وقوعه فاعلاً ، أو نائبَ فاعلٍ ، أو مبتدأً ، أو خبراً ، أو مفعولاً به ، أو غيرَ ذلك . وهو جميعُ المصادرِ ، إلا قليلاً جداً منها . وهو ما سيذكر .

وغيرُ المتصرفِ : ما يُلَازِمُ النصبَ على المصدريةِ ، أي المفعوليةِ المطلقةِ ؛ لا ينصرف عنها إلى غيرها من مواقع الإعرابِ . وذلك نحو :

(١) والأصل : « سرْتُ سيراً مثل سير الصالحين » ، حذف المصدر - الذي هو المفعول المطلق - ثم صفته ، فقام مقام المصدر المضاف إلى « مثل » فأعرب مفعولاً مطلقاً .

« سَبِحَانَ وَمَعَاذَ وَلِيِّكَ وَسَعَدَيْكَ وَخَنَائِكَ وَدَوَالِيكَ وَحَذَارِيكَ » . وسيأتي الكلام على هذه المصادر .

٣ - النَّائِبُ عَنِ الْمَصْدَرِ

ينوب عن المصدر - فيعطى حكمه في كونه منصوباً على أنه مفعولٌ مُطْلَقٌ - اثنا عشر شيئاً :

١ - اسم المصدر ، نحو : « أَعْطَيْتَكَ عَطَاءً » و « اغْتَسَلْتُ غَسْلًا » و « كَلَّمْتِكَ كَلَامًا » و « سَلَّمْتُ سَلَامًا »^(١) .

٢ - صفته ، نحو : « سَرَّتْ أَحْسَنَ السَّيْرِ » و « اذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا »^(٢) .

٣ - ضميرُهُ العائدُ إِلَيْهِ ، نحو : « اجْتَهَدْتُ اجْتِهَادًا لَمْ يَجْتَهِدْهُ غَيْرِي »^(٣) . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنِّي أَعَذَّبُ عَذَابًا لَا أَعَذَّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾^(٤) .

٤ - مرادفُهُ - بأن يكون من غير لفظه ، مع تقارب المعنى - نحو : « شَنِئْتُ الْكِسْلَانَ بُغْضًا » . و « قَمْتُ وَقُوفًا » و « رُضِّتُهُ إِذْلَالًا » و « أَعْجَبَنِي الشَّيْءُ حُبًّا »^(٥) ، وقال الشاعر :

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ^(٦) وَالتَّمْرُ ، حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

(١) تقدم الكلام عن اسم المصدر في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجعه .

(٢) والأصل : سرت سيرا أحسن السير . واذكروا الله ذكراً كثيراً : حذف المصدر فقامت صفته مقامه .

(٣) أي : لم يجتهد الاجتهاد المذكور . فالضمير عائد إلى المصدر المذكور ، وهو في محل نصب على أنه مفعول مطلق .

(٤) أي : لا أعذب العذاب المذكور .

(٥) لأنه إذا أعجبك الشيء فقد أحبيته . وإذا أحبيته فقد أعجبك .

(٦) السخون : مَرَّقٌ يسخن . والبرود : خبز يبرد في الماء ، وكانت تطعمه النساء للسمنة ، والبرود =

٥ - مصدر يُلاقِيهِ فِي الاِشْتِقَاقِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ، وَقَوْلِهِ : ﴿ تَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتَلًا ﴾^(١) .

٦ - مَا يَدُلُّ عَلَى نَوْعِهِ ، نَحْوُ : « رَجَعَ الْقَهْقَرَى » وَ « قَعَدَ الْقَرْفُصَاءَ » وَ « جَلَسَ الْاِحْتِبَاءَ »^(٢) وَ « اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ »^(٣) .

٧ - مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَدِهِ نَحْوُ : « أَنْذَرْتُكَ ثَلَاثًا » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ .

٨ - مَا يَدُلُّ عَلَى آتِهِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا ، نَحْوُ : « ضَرَبْتُ اللَّصَّ سَوَاطٍ ، أَوْ عَصًا . وَرَشَقْتُ الْعَدُوَّ سَهْمًا ، أَوْ رَصَاصَةً أَوْ قَذِيفَةً » . وَهُوَ يَطْرُدُ فِي جَمِيعِ أَسْمَاءِ آيَاتِ الْفِعْلِ . فَلَوْ قُلْتَ : « ضَرَبْتُهُ خَشْبَةً ، أَوْ رَمَيْتُهُ كَرْسِيًّا » ، لَمْ يَجُزْ لِأَنْهُمَا لَمْ يُعْهَدَا لِلضَّرْبِ وَالرَّمِيِّ .

٩ - « مَا » وَ « أَيُّ » الْإِسْتِفْهَامِيَّتَانِ ، نَحْوُ : « مَا أَكْرَمْتَ خَالِدًا ؟ »^(٤) وَ « أَيُّ عَيْشٍ تَعِيشُ ؟ » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ .

١٠ - « مَا وَمَهْمَا وَأَيُّ » الشَّرْطِيَّاتُ : « مَا تَجَلَّسَ أَجْلَسُ »^(٥) وَ « مَهْمَا

= أَيْضًا : الْمَاءُ الْبَارِدُ . يُقَالُ : مَاءٌ بَرْدٌ وَبَارِدٌ وَبِرُودٌ . وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَشَرْحِ الْقَامُوسِ : « وَالْعَصِيدُ » بَدَلُ (الْبُرُودِ) . وَلَعَلَّهُ أَقْرَبُ وَأَوْلَى .

(١) تَبَتَّلَ : انْقَطَعَ . وَالتَّبَتَّلُ : الْاِنْقِطَاعُ وَالتَّبَلُّ : الْقَطْعُ .

(٢) الْاِحْتِبَاءُ : أَنْ يَضُمَّ الْإِنْسَانُ رِجْلَيْهِ إِلَى بَطْنِهِ بِنُوبٍ أَوْ عِمَامَةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا ، يَجْمَعُهُمَا مَعَ ظَهْرِهِ وَيَشُدُّ عَلَيْهِمَا . وَقَدْ يَكُونُ الْاِحْتِبَاءُ بِالْيَدَيْنِ عَوَضَ الثَّوْبِ .

(٣) اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ : أَنْ يَرُدَّ الْإِنْسَانُ الْكِسَاءَ مِنْ قَبْلِ يَمِينِهِ عَلَى يَدِهِ الْيَسْرَى وَعَاتِقِهِ الْاَيْسَرَ ، ثُمَّ يَرُدُّهُ ثَانِيَةً مِنْ خَلْفِهِ عَلَى يَدِهِ الْيَمْنَى وَعَاتِقِهِ الْاَيْمَنَ فَيُغْطِيهِمَا جَمِيعًا .

(٤) مَا : اسْمُ اسْتِفْهَامٍ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ مُقَدَّمٍ لِأَكْرَمْتَ . وَالْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ الْمَصْدَرُ . وَالْمَعْنَى : أَيُّ إِكْرَامٍ أَكْرَمْتَ خَالِدًا ؟ .

(٥) مَا : اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٍ يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ . وَهُوَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ لِتَجَلَّسَ ، وَالْمَعْنَى : أَيُّ : جُلُوسٌ تَجَلَّسَ أَجْلَسَ .

تَقِفْ أَفْفَ» و «أَيَّ سَيْرٍ تَسِرُ أَسِيرٌ» .

١١ - لفظ كل وبعضٍ وأي الكمالية ، مضافاتٍ إلى المصدرِ ، نحو :
« فلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ » و « سَعَيْتُ بَعْضَ السَّعْيِ » و « أَجْتَهَدْتُ أَيَّ
اجْتِهَادٍ » .

(وهذا في الحقيقة من صفة المصدر النائية عنه ، لأن التقدير : « فلا
تميلوا ميلاً كُلَّ المِيلِ . وسعيت سعياً بعض السعي . واجتهدت اجتهداً أَيَّ
اجتهادٍ » .

وسميت « أي » هذه بالكمالية ، لأنها تدل على معنى الكمال . وهي إذا
وقعت بعد النكرة كانت صفة لها ، نحو : « خالد رجل أي رجل » أي : هو
كامل في صفات الرجال . وإذا وقعت بعد المعرفة كانت حالاً منها ، نحو :
« مررت بعبد الله أي رجل » . ولا تُستعمل إلا مضافة وتطابق موصوفها في
التذكير والتأنيث ، تشبيهاً لها بالصفات المشتقات . ولا تطابقه في غيرهما) .

١٢ - اسمُ الإشارة مُشاراً به إلى المصدر ، سواءً أُتبعَ بالمصدر ،
نحو : « قلتُ ذلك القولَ » أم لا ، كأن يُقال : « هل اجتهدتَ اجتهداً
حَسَناً ؟ » ، فتقولُ : « اجتهدتُ ذلك » .

٤ - عاملُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ

يعملُ في المفعولِ الْمُطْلَقِ أحدُ ثلاثةِ عواملٍ : الفعلُ التامُ المتصرفُ ،
نحو : « أتَقِنُ عَمَلَكَ إتقاناً » ، والصفةُ المُشْتَقَّةُ منه ، نحو : « رأيتُهُ مُسرِعاً
إسراعاً عظيماً » ، ومصدره ، نحو : « فرحتُ باجتهداك اجتهداً حسناً » ، ومنه
قوله تعالى : ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جِزَاءً مَوْفُوراً ﴾ .

٥ - أَحْكَامُ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ

للمفعول المطلق ثلاثة أحكام :

١ - أنه يجبُ نصبُه .

٢ - أنه يجبُ أن يقعَ بعدَ العاملِ ، إن كان للتأكيد . فإن كان للنَّوعِ أو العدَدِ ، جاز أن يُذكرَ بعده أو قبله ، إلا إن كان آستفهاماً أو شرطاً ، فيجبُ تَقَدُّمُه على عاملِهِ ، كما رأيتَ في أمثلتهما التي تقدّمت . وذلك لأنَّ لأسماءِ الاستفهامِ والشرطِ صدرَ الكلامِ .

٣ - أنه يجوزُ أن يُحذفَ عاملُه ، إن كان نوعياً أو عددياً ، لقريظةِ دالةٍ عليه ، تقولُ : « ما جلستَ » ، فيقالُ في الجوابِ : « بلى جُلوساً طويلاً ، أو جلستين » ، ويُقالُ : « إنك لا تعتنى بعملك » ، فتقولُ : « بلى آعتناءً عظيماً » ، ويقالُ : « أيِّ سيرٍ سرتَ ؟ » ، فتقولُ : « سيرَ الصالحينَ » ، وتقولُ : لِمَنْ تَأهَّبَ للحجِّ : « حجاً مبروراً » ، ولمن قَدِمَ من سَفَرٍ : « قُدوماً مُباركاً » و « خيرَ مَقَدَمٍ » ، ولمن يَعِدُ ولا يَفِي : « مَواعيدَ عُرُقوبٍ »^(١) ومن ذلك

(١) عرُقوب: رجل يضرب به المثل بالإخلاف بالوعد: وذلك أنه وعد وعداً فأخلف فضرب به المثل لذلك. يقال: إنه أتاه أخ له يسأله شيئاً، فقال عرُقوب: إذا أطلَع نخلي. فلما أطلَع قال: إذا أبلَح. فلما أبلَح قال: إذا أزهى. فلما أزهى قال: إذا أرطب. فلما أرطب قال: إذا صار تمراً. فلما صار تمراً أخذَه من الليل، ولم يعطه شيئاً. وعرُقوب هذا هو المراد بقول الشاعر:

وعدتُ وكان الخلفُ منكِ سَجِيَّةً
مَواعيدَ عُرُقوبٍ أخاهُ بِيْتَرِبِ

ويترب. إنما هي بالياء المثناة لا بالياء المثلثة، وراؤها مفتوحة لا مكسورة. وهي موضع قريب من اليمامة. فليست هي «يثرب»، بالشاء المثلثة والراء المكسورة، التي هي مدينة الرسول ﷺ، كما يرويها كثير من الناس، لأن «عرُقوباً» هذا رجل من العماليق، وكانوا بالبعد من يثرب مدينة الرسول ﷺ. قال في القاموس: ويترب - كيمنع - موضع قرب اليمامة. وهو المراد بقوله: «مَواعيد عُرُقوب أخاه بيترب». ونحوه في لسان العرب ومعجم البلدان. ومن قال غير ذلك فقد وهم.

قولهم : « غَضِبَ الخيل على اللُّجْم »^(١) .

وأما المصدرُ المؤكَّد فلا يجوزُ حذفُ عامله ، على الأصح من مذاهب النحاة ، لأنه إنما جيء به للتقوية والتأكيد . وحذفُ عامله يُنافي هذا الغرض .

وما جيء به من المصادر نائباً عن فعله (أي بدلاً من ذكر فعله) ، لم يجز ذكر عامله ، بل يحذف وجوباً ، نحو : « سَقِيًّا لَكَ وَرَعِيًّا * صَبْرًا عَلَى الشدائد * أَتَوَانِيًا وَقَدْ جَدَّ قَرْنَائُكَ ؟ * حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كَفْرًا * عَجَبًا لَكَ * وَيَلِ الظالمين * تَبًّا لِلخائنين * وَيَحَكَّ * أَنْتَ صَدِيقِي حَقًّا » . قال الشاعر :

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا
فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

٦ - الْمَصْدَرُ النَّائِبُ عَنِ فِعْلِهِ

المصدرُ النائبُ عن فعله : ما يُذكرُ بدلاً من التلفظ بفعله . وهو على سبعة أنواع :

١ - مصدرٌ يَقَعُ مَوْقِعَ الأَمْرِ ، نحو : « صَبْرًا عَلَى الأذى فِي المجد » ، ونحو : « بَلْهًا الشَّرِّ ، وَبَلَهَ الشَّرُّ » .

(و « بله » : مصدر متروك الفعل ، وهو منصوب على المصدرية بفعله المهمل أو بفعل من معناه تقديره : « أترك » : وهو إما أن يستعمل مضافاً أو منوناً . كما رأيت . وأكثر ما يستعمل اسم فعل أمر بمعنى « أترك ») .

(١) مثل يضرب لمن يغضب على من لا يرضيه . أي : غضبتُ غضبَ الخيل على اللجم .

٢ - مصدرٌ يَقَعُ مَوْقِعَ النَّهْيِ ، نحو : « إجتهداً لا كسلاً ، جِدّاً لا تَوَانِيّاً
* مهلاً لا عجلةً * سُكُوتاً لا كلاماً * صَبِراً لا جَزَعاً » . وهو لا يَقَعُ إِلا تَابِعاً
لمصدر يُرَادُ به الأمر كما رأيت .

٣ - مصدرٌ يَقَعُ مَوْقِعَ الدَّعَاءِ ، نحو : « سَقِيّاً لك وَرَعِيّاً * تَعَسّاً للخائن
* بُعْداً للظالم * سُحْقاً للثيم * جَدْعاً للخبيث * رَحْمَةً للبائس * عَذَاباً
للكاذب * شِقَاءً للمهمل * بُؤْساً للكسلان * خَيْبَةً للفاسق * تَبّاً للواشي *
نُكْساً للمتكبر » .

ومنع سبويه أن يُقَاسَ على ما وَرَدَ من هذه الألفاظ . وأجاز الأخفش
القياسَ عليها . وهو ما يَظْهَرُ أنه الحقُّ .

(ولا تُسْتَعْمَلُ هذه المصادر مضافة إلا في قبيح الكلام . فإن أضفتها
فالنَّصْبُ حَتْمٌ واجب ، نحو : « بُعْدَ الظالم وَسُحْقَهُ » . ولا يجوز الرفع لأنَّ
المرفوع يكون حينئذ مبتدأ ولا خبر له وإن لم تُضَفْها فلك أن تنصبها ، ولك
أن ترفعها على الإبتداء ، نحو : « عَذَاباً له ، وعذابٌ له » . والنصب أولى . وما
عُرِفَ منها بأل فالأفضل فيه الرفع على الإبتداء ، نحو : « الخبيثةُ
للمفسد ») .

ومما يُسْتَعْمَلُ للدُّعَاءِ مَصَادِرُ قد أهملت أفعالها في الاستعمال ، وهي :
« وِيلَهُ ، وَوَيْبُهُ ، وَوَيْحُهُ ، وَوَيْسُهُ » . وهي منصوبةٌ بفعلها المُهْمَلُ ، أو بفعل
من معناها .

(« وِيل وويب » : كلمتا تهديد تقالان عند الشتم والتوبيخ . و« ويح
وويس » : كلمتا رحمة تقالان عند الإنكار الذي لا يراد به توبيخ ولا شتم ؛
وإنما يراد به التنبيه على الخطأ . ثم كثرت هذه الألفاظ في الاستعمال حتى
صارت كالتعجب ، يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض . ومتى أضفتها

لزمَتِ النَّصْبِ ، ولا يجوز فيها الرفع ، لأن المرفوع يكون حينئذ مبتدأ ولا خبر له . وإن لم تُضفها فلك أن ترفعها ، ولك أن تنصبها . نحو : « ويلٌ له وويلٌ له ، وويلٌ له وويلٌ له » والرفع أولى .

٤ - مصدرٌ يقع بعد الاستفهام موقع التوبيخ ، أو التعجب ، أو التوجع .
فالأول نحو : « أجرأةٌ على المعاصي ؟ » ، والثاني كقول الشاعر :

أَشَوْقًا؟ وَلَمَّا يَمْضِ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ
فَكَيْفَ إِذَا خَبَّ الْمَطِيُّ بِنَا عَشْرًا^(١)

والثالث كقول الآخر :

أَسْجِنًا وَقِتْلًا وَأَشْتِيَاقًا وَعُزْبَةً
وَنَائِي حَبِيبٍ ؟ إِنَّ ذَا لِعَظِيمِ

وقد يكون الاستفهام مُقَدَّرًا ، كقوله :

خُمُولًا وَإِهْمَالًا ؟ وَعَغِيرُكَ مُوَلِّعٌ
بِتَثْبِيتِ أَرْكَانِ السِّيَادَةِ وَالْمَجْدِ

أي : أحمولاً ؟ وهو هنا للتوبيخ .

٥ - مَصَادِرُ مَسْمُوعَةٌ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا ، وَدَلَّتِ الْقِرَائِنُ عَلَى عَامِلِهَا ، حَتَّى صَارَتْ كَالْأَمْثَالِ ، نَحْوُ : « سَمِعًا وَطَاعَةً * حَمْدًا لِلَّهِ وَشُكْرًا * عَجْبًا * عَجْبًا لَكَ * » ، وَيُقَالُ : أَنْفَعِلْ هَذَا؟ فَتَقُولُ : « أَفْعَلُهُ ، وَكَرَامَةً وَمَسْرَّةً »^(٢) ، أَوْ « لَا

(١) الخب والخبب والخبيب : نوع من السير سريع . والمطِيُّ : جمع مطية ، وهي الدابة التي تمطو في سيرها أي تسرع .

(٢) أي أفعله وأكرمك بذلك وأسرك . فالمصدر نائب عن الفعل ومؤدٍ معناه .

أَفْعَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا^(١) و «لَأَفْعَلُنَّهُ وَرَغْمًا وَهَوَانًا»^(٢) .

وإذا أفرَدت «حمداً وشكراً» جاز إظهارُ الفعل ، نحو : «أحمدُ اللهُ حمداً» و «أشكرُ اللهَ شكراً» . أما «لا كُفراً» فلا يُستعمل إلا مع «حمداً وشكراً» .

ومن هذه المصادر «سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ» . ومعنى «سبحانَ الله» . تنزيهاً لله وبراءةً له مما لا يليقُ به . ومعنى «مَعَاذَ اللَّهِ» : عياداً بالله ، أي : أعوذُ به . ولا يُستعملان إلا مُضَافين .

ومنها «جَجْرًا» - بكسر الحاء وسكون الجيم - يقال للرجل : أتفعلُ هذا؟ فيقول : «جَجْرًا» ، أي : منعاً ، بمعنى : أمنعُ نفسي منه ، وأبعدُهُ وأبرأُ منه ، وهو في معنى التَعَوُّذِ : ويقولون عند هجوم مكرهٍ : «جَجْرًا محجوراً» ، أي : منعاً ممنوعاً . والوصف للتأكيد . وتقول لمن أراد أن يخوض فيما لا يجوز الخوض فيه ، أو أراد أن يأتي ما لا يحلُّ : «جَجْرًا محجوراً» ، أي : حراماً مُحَرَّمًا .

ومنها مصادرُ سُمِعَتْ مُثْنَةً ، نحو : «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَحَنَانَيْكَ وَدَوَائِكَ وَحَذَائِكَ» . وهي مُثْنَةٌ تَثْنِيَةٌ يُرَادُ بِهَا التَكْثِيرُ ، لا حَقِيقَةُ التَّثْنِيَةِ .

(و «لبيك وسعديك» : يستعملان في إجابة الداعي ، أي : «إجابة بعد إجابة وإسعاداً بعد إسعاد» ، أي كلما دعوتني أجبتك وأسعدتك ، ولا

(١) أي لا أفعله ، ولا أكاد أفعله كيداً ، ولا أهمُّ به همًّا . فالكيد : مصدر «كاد يكاد» من أفعال المقاربة . وليس من الكيد ، الذي هو المكر . والهم : العزم . ومنه الهممة بمعنى العزيمة ، وليس من الهم بمعنى الحزن . وهذا الكلام تأكيد لنفي أن يفعل .

(٢) أي : أنني أفعله وأرغمك بفعله رغماً وأهينك إهانة . وأصل معنى الرغْم : لصوق الأنف بالرَّغَام وهو التراب - وهو كناية عن الذل .

يستعمل « سعديك » إلا تابعاً للبيك . ويجوز أن يستعمل لبيك وحده .
 و« حنانيك » : معناه تحنناً بعد تحنن . ومعنى قولهم : « سبحان الله
 وحنانيه » : أسبحه وأسترحمه . و« دواليك » معناه مداولة بعد مداولة .
 و« حذاريك » : معناه حذراً بعد حذر) .

٦ - المصدرُ الواقعُ تفصيلاً لمُجْمَلٍ قبله ، وتبييناً لعاقبته ونتيجته كقوله
 تعالى : ﴿ فَشُدُّوا الوَثَاقَ ، فَإِذَا مَنَّآ بَعْدُ ، وَإِذَا فِدَاءً ﴾ وكقول الشاعر :

لأَجْهَدَنَّ ، فَإِذَا دَرَّ مَفْسَدَةٌ
 تُخْشَى ، وَإِذَا بُلُوغُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

٧ - المصدرُ المؤكِّدُ لمضمونِ الجملة قبله . سواءً أجيءَ به لمجرّد
 التأكيدِ (أي : لا لدفعِ احتمالِ المجازِ ، بسبب أن الكلامَ لا يحتملُ غيرَ
 الحقيقةِ) نحو : « لك عليّ الوفاءُ بالعهدِ حقاً » ، أم للتأكيدِ الدافعِ إرادةً
 المجازِ نحو : « هو أخي حقاً » . فإنّ قولك : « هو أخي » يحتملُ أنك أردتَ
 الأخوةَ المجازيّةُ ، وقولك : « حقاً » رفعَ هذا الاحتمالِ . ومن المصدرِ المؤكِّدِ
 لمضمونِ الجملةِ قولهم : « لا أفعله بتّاً وبتاتاً وبتّةً وألبتّةً » .

(ويجوز في همزة « البتة » القطع والوصل ، والثاني هو القياس لأنها
 همزة وصل . واشتقاق ذلك من البت ، وهو القطع المستأصل ، لأن من يقول
 ذلك يقطع بعدم الفعل . ويُستعمل من كل أمر يمضي لا رجعة فيه ولا
 التواء) .

فكلّ ما تقدّم من هذه المصادر ، النائية عن أفعالها ، يجبُ فيه حذفُ
 العاملِ كما رأيتَ . ولا يجوزُ ذكره . لأنها إنما جِيءَ بها لتكونَ بدلاً من
 أفعالها .

وأعلم أن ليس المصدرُ ، الذي يُؤتى به بدلاً من التلطف بفعله ، من

المصادرِ المؤكَّدةِ (كما زعم جمهورٌ من النُّحاةِ) ، وإنما هو ضربٌ آخرٌ من المصادرِ ، كما علمتَ . ولو كان مؤكَّداً لم يُجْز حذفُ عامله ، لأنه إنما أتى به ليؤكِّدَ عامله ويُقوِّيه . فحذفُ العاملِ بعدَ ذلك يُنافي ما جيءَ بالمصدرِ لأجله . ولو كان مؤكَّداً لجاز ذكر العاملِ معه . ولم يقل بذلك أحدٌ منهم ، مع إجماعهم على أنه يجوزُ ذكرُ العاملِ ومصدرِهِ المؤكِّدِ له معاً . نحو : « يا أيُّها الذين آمنوا صلُّوا عليه وسلموا تسليماً » .

٣ - المفعول له

المفعولُ له (ويُسمَّى المفعولَ لأجله ، والمفعولَ من أجله) : هو مصدرٌ قلبيٌّ يُذكرُ علَّةً لحدوثِ شارِكُهُ في الزمانِ والفاعلِ ، نحو : « رغبةٌ » من قولك « اغتربتُ رغبةً في العلم » .

(فالرغبة : مصدر قلبي ، بين العلة التي من أجلها اغتربت ، فإن سبب الإغتراب هو الرغبة في العلم . وقد شارك الحدث (وهو : اغتربت) المصدرَ (وهو : رغبة) في الزمان والفاعل . فإن زمانهما واحد وهو الماضي ، وفاعلهما واحد وهو المتكلم .

والمراد بالمصدر القلبي : ما كان مصدراً لفعل من الأفعال التي منشؤها الحواسُّ الباطنة : كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والخوف والجرأة والرغبة والرهبنة والحياء والوقاحة والشفقة والعلم والجهل . ونحوهما . ويقابل أفعال الجوارح (أي الحواسِّ الظاهرة وما يتصل بها) كالقراءة والكتابة والقعود والقيام والوقوف والجلوس والمشى والنوم واليقظة ، ونحوها) .

وفي هذا المبحث مبحثان :

١ - شُرُوطُ نَصْبِ الْمَفْعُولِ لِأَجَلِهِ

عَرَفْتُ ، مِمَّا عَرَفْنَا بِهِ الْمَفْعُولَ لِأَجَلِهِ ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ خَمْسَةٌ شُرُوطٍ .
فَإِنْ فُقِدَ شَرْطٌ مِنْهَا لَمْ يَجْزِ نَصْبُهُ . فَلَيْسَ كُلُّ مَا يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ حُدُوثِ
الْفِعْلِ يُنْصَبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ . وَهَآكِ تَفْصِيلُ شُرُوطِ نَصْبِهِ :

١ - أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا .

(فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُصَدَّرٍ لَمْ يَجْزِ نَصْبُهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا
لِلْأَنَامِ ») .

٢ - أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ قَلْبِيًّا .

(أَي : مِنْ أَفْعَالِ النَّفْسِ الْبَاطِنَةِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ غَيْرَ قَلْبِيٍّ لَمْ يَجْزِ
نَصْبُهُ ، نَحْوُ : « جِئْتُ لِلْقِرَاءَةِ ») .

٣ و ٤ - أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ الْقَلْبِيُّ مُتَّحِدًا مَعَ الْفِعْلِ فِي الزَّمَانِ ، وَفِي
الْفَاعِلِ .

(أَي : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ زَمَانُ الْفِعْلِ وَزَمَانُ الْمَصْدَرِ وَاحِدًا ، وَفَاعِلُهُمَا
وَاحِدًا . فَإِنْ اخْتَلَفَا زَمَانًا أَوْ فِعْلًا لَمْ يَجْزِ نَصْبُ الْمَصْدَرِ . فَالْأَوَّلُ نَحْوُ :
« سَافَرْتُ لِلْعِلْمِ » . فَإِنْ زَمَانُ السَّفَرِ مَاضٍ وَزَمَانُ الْعِلْمِ مُسْتَقْبَلٌ وَالثَّانِي نَحْوُ :
« أَحْبَبْتِكَ لِتَعْظِيمِكَ الْعِلْمِ » . إِذْ أَنْ فَاعِلَ الْمَحَبَّةِ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ وَفَاعِلَ التَّعْظِيمِ
هُوَ الْمَخَاطَبُ .

وَمَعْنَى اتِّحَادِهِمَا فِي الزَّمَانِ أَنْ يَقَعَ الْفِعْلُ فِي بَعْضِ زَمَانِ الْمَصْدَرِ :
كَجِئْتُ حُبًّا لِلْعِلْمِ ، أَوْ يَكُونَ أَوَّلُ زَمَانِ الْحَدِيثِ آخِرَ زَمَانِ الْمَصْدَرِ :
كَأَمْسَكَتَهُ خَوْفًا مِنْ فِرَارِهِ . أَوْ بِالْعَكْسِ ، كَأَدْبَتَهُ إِصْلَاحًا لَهُ) .

٥ - أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَصْدَرُ الْقَلْبِيُّ الْمُتَّحِدُ مَعَ الْفِعْلِ فِي الزَّمَانِ

والفاعل ، عِلَّةٌ لِحُصُولِ الفِعْلِ ، بَحِيْثٌ يَصِيْحُ أَنْ يَقَعَ جَوَاباً لِقَوْلِكَ : « لَمْ فَعَلْتَ؟ » .

(فإِن قلت : « جئت رغبة في العلم » ، فقولك : « رغبة في العلم » بمنزلة جواب لقول قائل : « لم جئت؟ » .

فإن لم يذكر بياناً لسبب حدوث الفعل ، لم يكن مفعولاً لأجله ، بل يكون كما يطلبه العامل الذي يتعلق به . فيكون مفعولاً مطلقاً في نحو : « عظمت العلماء تعظيماً » ، ومفعولاً به في نحو « علمتُ الجين معرفةً » ، ومبتدأ في نحو : « البخل داء » ، وخبراً في نحو : « أدوى الأدواء الجهل » ، ومجروراً في نحو : « أي داء أدوى من البخل » ، وهلم جراً) .

ومثال ما آجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ ^(١) ، نحن نرزُقهم وإياكم ﴾ .

فإن فُقدَ شرطٌ من هذه الشروط ، وجب جرُّ المصدرِ بحرف جر يفيدُ التعليلَ ^(٢) ، كاللامِ ومن وفي ، فاللامُ نحو : « جئت للكتابة » ، ومن ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ^(٣) ، وفي ، كحديثٍ : « دخلت امرأة النار في هرة حبستها ، لا هي أطعمتها ، ولا هي

(١) الإملاق : الفقر .

(٢) هذا إن كان المصدر قد ذكر بياناً لسبب حصول الفعل . فإن لم يرد به التعليل ، كان كما كان يطلبه العامل الذي في الجملة ، كما سبق .

(٣) هذه الآية في سورة الأنعام (عدد ١٥١) ، والآية التي قبلها في سورة الإسراء (عدد ٣١) . والفرق بين الآيتين : أن الأولى تنهاهم عن قتل أولادهم خوف فقر ربما يكون . والأخرى تنهاهم عن قتلهم لفقر واقع بالفعل . ولذلك قدم رزق أولادهم على رزقهم في الآية الأولى ، ليبين لهم أنه قد ضمن رزقهم فلا يقتلوهم خشية الفقر . وقدم في الآية الثانية رزقهم على رزق أولادهم ، لأن الفقر واقع بالأباء فعلاً . فهون الأمر عليهم بأن يرزقهم ويدفع عنهم الفقر . فلا يتخذوا الفقر الحاضر ذريعةً للفتك بأولادهم .

تركها تأكل من خشاش الأرض» (١).

٢ - أَحْكَامُ الْمَفْعُولِ لَهُ

للمفعول من أجله ثلاثة أحكام :

١ - يُنْصَبُ ، إذا استوفى شروطاً نصبه ، على أنه مفعول لأجله صريح .
وإن ذُكِرَ للتعليل ، ولم يَسْتَوْفِ الشروطَ ، جُرَّ بحرف الجرِّ المُفِيدِ للتعليل ،
كما تقدّم ، وأعتبِرَ أنه في محلِّ نصبٍ على أنه مفعول لأجله غيرُ صريحٍ ،
وقد اجتمع المنصوبان ، الصريحُ وغيرُ الصريحِ ، في قوله تعالى : ﴿ يجعلون
أصابعهم في آذانهم من الصّواعقِ حَذَرَ الموتِ ﴾ ، وفي قول الشاعر
الفرزدق :

يُغْضِي حَيَاءً ، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ
فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

(فقلوه تعالى : ﴿ من الصواعق ﴾ في موضع نصب على أنه مفعول
لأجله غير صريح . وقوله : ﴿ حذر ﴾ مفعول لأجله صريح . وقول الشاعر :
«حياء» مفعول لأجله صريح . وقوله : «من مهابته» في محل نصب على أنه
مفعول له غير صريح . ونائب فاعل «يغضي» ضمير مستتر يعود على مصدره
المقدر . والتقدير : «يغضي الإغضاء» . ولا يجوز أن يكون «من مهابته» في
موضع نائب الفاعل ، لأن المفعول له لا يُقام مقامَ الفاعل ، لثلاث نزول دلالته
على العلة . وقد عرفت في مبحث نائب الفاعل (في الجزء الثاني) أن

(١) خشاش الأرض : هومها وحشراتنا . وذكر ابن الناظم الحديث في شرح ألفيته بلفظ : «دخلت
امرأة النار في هرة ربطتها ، فلم تطعمها ، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض ، حتى ماتت» .
وهذا الحديث أحد الأحاديث التي وردت في وجوب الرفق بالحيوان .

المجرور بحرف الجر لا ينوب عن الفاعل؛ ان جُرَّ بحرف جر يفيد التعليل).

٢ - يجوزُ تقديمُ المفعولِ لأجلِهِ على عامله ، سواءً أنصبَّ أم جُرَّ بحرف الجرِّ ، نحو: «رغبةً في العلم أتيتُ» و«للتجارة سافرتُ».

٣ - لا يجبُ نصبُ المصدرِ المُستوفي شروطَ نصبِهِ، بل يجوزُ نصبُهُ وجزؤه. وهو في ذلك على ثلاثِ صور:

١ - أن يتجرَّدَ من «أل» والإضافة، فالأكثرُ نصبُهُ، نحو: «وقفَ الناسُ احتراماً للعالم». وقد يُجرُّ على قلةٍ، كقوله:

مَنْ أَمَّكُمْ، لِرَغْبَةِ فِيكُمْ، جِيرُ
وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ

٢ - أن يقترنَ بأل، فالأكثرُ جرُّه بحرفِ الجرِّ، نحو: «سافرتُ للرغبة في العلم». وقد يُنصبُ على قلةٍ كقوله:

لا أَقْعُدُ، الْجُبْنَ، عَنِ الْهَيْجَاءِ
وَلَوْ: تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ

٣ - أن يُضافَ، فالأمرانِ سواءً، نصبُهُ وجزؤه بحرفِ الجرِّ، تقول: «تركتُ المنكرَ خشيةَ الله، أو لخشيةِ الله، أو من خشيةِ الله». ومن النصب قولُه تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ آتِنَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾، وقولُ الشاعر:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَدْحَازَهُ
وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

ومن الجرِّ قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾.

٤ - المفعول فيه وهو المُسَمَّى ظَرْفًا

المفعول فيه (ويسمى ظرفاً) : هو أَسْمٌ يَنْتَصِبُ عَلَى تَقْدِيرِ «فِي»،
يُذَكِّرُ لِبَيَانِ زَمَانِ الْفِعْلِ أَوْ مَكَانِهِ .

(أما إذا لم يكن على تقدير «في» فلا يكون ظرفاً ، بل يكون كسائر
الأسماء ، على حسب ما يطلبه العامل . فيكون مبتدأ وخبراً ، نحو : «يومنا يومٌ
سعيد» ، وفاعلاً ، نحو : «جاء يومُ الجمعة» ، ومفعولاً به ، نحو : «لا تضيع أيامَ
شبابك» . ويكون غير ذلك ، وسيأتي بيانه .

والظرف ، في الأصل ، ما كان وعاءً لشيء . وتسمى الأواني ظروفًا ،
لأنها أوعية لما يجعل فيها . وسميت الأزمنة والامكنة «ظرفًا» ، لأن الأفعال
تحصل فيها ، فصارت كالأوعية لها) .

وهو قسمان : ظرفُ زمانٍ ، وظرفُ مكان .

فظرفُ الزمان : ما يَدُلُّ عَلَى وَقْتٍ وَقَعَ فِيهِ الْحَدُثُ نَحْوُ : « سافرتُ
ليلاً » .

وظرفُ المكان : ما يدلُّ عَلَى مَكَانٍ وَقَعَ فِيهِ الْحَدُثُ ، نَحْوُ : « وَقَفْتُ
تَحْتَ عِلْمِ الْعِلْمِ » .

والظرفُ ، سواءً أكانَ زَمَانِيًّا أَمْ مَكَانِيًّا ، إِمَّا مُبْهَمٌ أَوْ مُحَدودٌ (ويقال
للمحدود : المَوْقُتُ والمُخْتَصُّ أَيْضًا) ، وإِمَّا مُتَصَرِّفٌ أَوْ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ .

وفي هذا الباب ثمانية مباحث :

١ - الظرفُ المُبهمُ والظرفُ المَحْدودُ

المُبهمُ من ظروفِ الزمانِ : ما دلَّ على قَدْرِ من الزمانِ غيرِ مُعيَّنٍ ،
نحو: « أبديٌّ وأمديٌّ وحينيٌّ ووقتِيٌّ وزمانيٌّ » .

والمحدودُ منها (أو الموقَّتُ أو المختصُّ) : ما دلَّ على وقتٍ مُقدَّرٍ مُعيَّنٍ
محدودٍ، نحو: « ساعةٌ ويومٌ وليلةٌ وأسبوعٌ وشهرٌ وسنةٌ وعامٌ » .

ومنه أسماءُ الشهورِ والفصولِ وأيامِ الأسبوعِ وما أُضيفَ من الظروفِ
المُبهمَةِ إلى ما يزيلُ إبهامَهُ وشيوعَهُ : كزمانِ الرَّبيعِ ووقتِ الصيفِ .

والمُبهمُ من ظروفِ المكانِ : ما دلَّ على مكانٍ غيرِ مُعيَّنٍ (أي : ليس
له صورةٌ تُدرِكُ بالحسِّ الظاهرِ ، ولا حُدودٌ لصورَةٍ) كالجهاتِ الستِّ ، وهي :
« أمامٌ (ومثلها قُدَّامٌ) ووراءٌ (ومثلها خَلْفٌ) ويَمينٌ ، ويسارٌ (ومثلها شمالٌ)
وفوقٌ وتحتٌ » ، وكأسماءِ المقاديرِ المكانيةِ : كميلٍ وفرسخٍ وبريدٍ وقَصبةٍ
وكيلومترٍ ، ونحوها ، وكجانِبٍ ومكانٍ وناحيةٍ ، ونحوها .

ومن المُبهمِ ما يكونُ مُبهمَ المكانِ والمسافةِ معاً : كالجهاتِ الستِّ ،
وجانِبٍ وجهَةٍ وناحيةٍ . ومنه ما يكونُ مُبهمَ المكانِ مُعيَّنَ المسافةِ : كأسماءِ
المقاديرِ ، فهي شبيهةٌ بالمُبهمِ من جهةٍ أنها ليستْ أشياءً مُعيَّنةً في الواقعِ ،
ومحدودةٌ من حيثُ أنها مُعيَّنةُ المقدارِ .

(فمكانِ الجهاتِ الستِّ غيرِ مُعيَّنٍ لعدمِ لزومها بقعةٍ بخصوصها ، لأنها
أمورٌ اعتباريةٌ أي : اعتبار الكائنِ في المكانِ ، فقد يكونُ خلفكُ أماماً لغيركُ ؛
وقد تتحولُ فينعكسُ الأمرُ . وهكذا مقدارها أي مسافتها ليس له أمدٌ معلومٌ .
فخلفكُ مثلاً اسمٌ لما وراءَ ظهركُ إلى ما لا نهايةٍ . أما أسماءُ المقاديرِ فهي ،

وإن كانت معلومة المسافة والمقدار . لا تلزم بقعة بعينها ، فابهامها من جهة أنها لا تختص بمكان معين) .

والمختص منها (أو المحدود) : ما دلَّ على مكانٍ معيَّن، أي : له صورة محدودة، محصورة: كدارٍ ومدرسةٍ ومكتبٍ ومسجدٍ وبلدٍ . ومنه أسماء البلاد والقُرَى والجبال والأنهار والبحار .

٢ - الظرفُ الْمُتَصَرِّفُ والظرفُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ

الظرفُ المتصرفُ : ما يُستعملُ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ . فهو يُفارقُ الظرفيةَ إلى حالةٍ لا تُشبهُها : كأن يُستعملُ مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به ، أو نحو ذلك، نحو: «شهرٍ ويومٍ وسنةٍ وليلٍ»، ونحوها . فمثالها ظرفاً : «سرتُ يوماً أو شهراً أو سنةً أو ليلاً» . ومثالها غيرَ ظرفٍ : «السنةُ اثنا عشرَ شهراً . والشهرُ ثلاثون يوماً والليلُ طويلٌ . وسرتني يومٌ قدومك . وانتظرتُ ساعةً لقائك . ويومُ الجمعة يومٌ مباركٌ» .

والظرفُ غيرُ المتصرفِ نوعان :

النوعُ الأولُ : ما يُلزَمُ النصبَ على الظرفيةَ أبداً ، فلا يُستعملُ إلا ظرفاً منصوباً، نحو: «قَطَّ وَعَوَّضُ بَيْنَا وَبَيْنَمَا وَإِذَا وَأَيَّانَ وَأَنَّى وَذَا صَبَاحٍ وَذَا لَيْلَةٍ» . ومنه ما رُكِّبَ من الظروفِ : كصباحِ مساءٍ وليلِ ليلٍ .

النوع الثاني : ما يَلزَمُ النصبَ على الظرفيةَ أو الجرَّ بمن أو إلى أو حتى أو مُذ أو مُنذُ ، نحو : « قَبْلَ وَبَعْدَ وَفَوْقَ وَتَحْتَ وَلَدَى وَلَدُنْ وَعِنْدَ وَمَتَى وَأَيْنَ وَهَذَا وَثَمَّ وَحَيْثُ وَالآنَ » .

(وَتَجَرَّ « قَبْلَ وَبَعْدَ » بَمَنْ ، مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ . وَتَجَرَّ « فَوْقَ وَتَحْتَ »

بمن وإلى . وتجر «لدى ولدن وعند» بمن . وتجر «متى» بإلى وحتى . وتجر «أين وهنا وثم وحيث» بمن وإلى . وقد تجر «حيث» بفي أيضاً . وتجر «الآن» بمن وإلى ومد ومنذ . وسيأتي شرح ذلك).

٣ - نَصْبُ الظَّرْفِ

يُنصَبُ الظَّرْفُ الزَّمَانِي مُطْلَقاً ، سواء أكان مُبْهَمًا أم محدوداً ، أي : (مُختصاً) ، نحو : «سرتُ حيناً ، وسافرتُ ليلةً» ، على شرط أن يتضمَّن معنى (في).

(فإن لم يتضمن معناها ، نحو : «جاء يومُ الخميس . ويومُ الجمعة يوم مبارك . واحترم ليلةَ القدر» ، وجب أن تكون على حسب العوامل).

ولا يُنصَبُ من ظروف المكان إلا شيئان :

١ - ما كان منها مُبْهَمًا ، أو شِبْهَهُ ، مُتضمَّنًا معنى (في) ، فالأول نحو : «وقفتُ أمامَ المنبر» ، والثاني نحو : «سرتُ فرسخاً» .

(فإن لم يتضمن معناها نحو : «الميل ثلث الفرسخ . والكيلومترُ ألفُ متر» . وجب أن يكون على حسب العوامل).

٢ - ما كان منها مُشتقاً ، سواء أكان مُبْهَمًا أم محدوداً ، على شرط أن يُنصَبَ بفعله المُشتقُّ منه ، نحو : «جلستُ مجلسَ أهل الفضل . وذهبتُ مذهَبَ ذوي العقل» .

فإن كان من غير ما اشتقُّ منه عاملهُ وجبَ جرُّه نحو : «أقمتُ في مجلسك . وسرتُ في مذهبك» .

وأما قولهم : «هو مني مَقْعَدُ القابِلَةِ . وفلانٌ مَرْجَرُ الكلبِ» . وهذا الأمرُ

مَنَاطُ الثُّرَيَّا ، فسماعِي لا يقاس عليه .

(والتقدير : « مستقرّ مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناطُ الثريا » . فمقعد ومزجر ومناط : منصوبات بمستقر ، وهن غير مشتقات منه ، فكان نصبهنّ بعامل من غير مادّة اشتقاقهنّ شاذّاً) .

وما كان من ظروف المكان محدوداً ، غير مُشْتَقِي ، لم يجز نصبه ، بل يجب جرّه بِنْفِي ، نحو : « جلسْتُ في الدارِ . وأقمتُ في البلدِ . وصلّيتُ في المسجدِ » . إلّا إذا وقع بعدَ « دخلَ وَنَزَلَ وسكَنَ » أو ما يُشْتَقُّ منها ، فيجوزُ نصبه ، نحو : « دخلتُ المدينةَ . ونزلتُ البلدَ . وسكنتُ الشامَ » .

(وبعض النحاة ينصب مثل هذا على الظرفية . والمحققون ينصبونه على التوسع ، في الكلام باسقاط الخافض ، لا على الظرفية ، فهو منتصب انتصاب المفعول به على السعة ، باجراء الفعل اللازم مُجرى المتعدي . وذلك لأنّ ما يجوزُ نصبه من الظروف غير المشتقة ينصب بكل فعل ، ومثل هذا لا ينصب إلا بعوامل خاصة ، فلا يقال : « نمت الدار ، ولا صليت المسجد ، ولا أقمتُ البلدَ » كما يقال : « نمت عندك . وصليت أمام المنبر . وأقمتُ يمينَ الصف ») .

٤ - ناصب الظرف (أي العامل فيه)

ناصرِبُ الظَّرْفِ (أي العاملُ فيه النصب) : هو الحدُّثُ الواقع فيه من فعلٍ أو شِبْهِهِ . وهو إمّا ظاهرٌ ، نحو : « جلسْتُ أمامَ المِنْبَرِ . وصُمتُ يومَ الخميسِ . وأنا واقفٌ لديك . وخالدٌ مسافرٌ يومَ السبتِ » . وإمّا مُقدَّرٌ جوازاً ، نحو : « فرسخين » ، جواباً لمن قال لك : « كم سرت ؟ » ، ونحو :

« ساعتين » ، لمن قال لك : « كم مشيت؟ ». وإما مُقَدَّرٌ وجوباً ، نحو : « أنا عندك ». والتَّقْدِيرُ : « أنا كائنٌ عندك » .

٥ - مُتَعَلِّقُ الظَّرْفِ

كُلُّ ما نُصِبَ من الظروف يحتاج إلى ما يتعلَّقُ به ، من فعلٍ أو شِبْهه ، كما يحتاج حرفُ الجرِّ إلى ذلك . ومُتَعَلِّقُهُ إما مذكورٌ ، نحو : « غبتُ شهراً . وجلسْتُ تحت الشجرة » . وإما محذوفٌ جوازاً أو وجوباً .

فِيُحَذَفُ جوازاً ، إن كان كوناً خاصاً ، ودلَّ عليه دليلٌ ، نحو : « عندَ العلماءِ » ، في جواب من قال : أينَ أجلسُ؟ .

ويُحَذَفُ وجوباً في ثلاثِ مسائلٍ :

١ - أن يكون كوناً عاماً يصلحُ لأن يُرادَ به كلُّ حَدَثٍ : كموجودٍ وكائنٍ وحاصلٍ . ويكون المتعلِّقُ المقَدَّرُ إما خبراً ، نحو : « العصفورُ فوقَ الغصنِ . والجنَّةُ تحتَ أقدامِ الأمهاتِ » وإما صفةً ، نحو : « مررتُ برجلٍ عندَ المدرسةِ » ، وإما حالاً ، نحو : « رأيتُ الهلالَ بين السحابِ » . وإما صلةً للموصولِ ، نحو : « حَضَرَ مَنْ عندهُ الخبرُ اليقينُ » . غيرَ أنَّ مُتَعَلِّقَ الصلَّةِ يجبُ أن يُقَدَّرَ فعلاً ، كحَصَلَ ويَحْصُلُ ، وكان ويكون ، ووجد ويُوجَدُ ، لوجوبِ كونها جملةً .

٢ - أن يكون الظرف منصوباً على الاشتغال ، بأن يشتغل عنه العاملُ المتأخِّرُ بالعمل في ضميره ، نحو : « يومَ الخميسِ صُمْتُ فيه . ووقتَ الفجرِ سافرتُ فيه » .

(فيومٍ ووقتٍ : منصوبان على الظرفية بفعل محذوف ، لاشتغال الفعل

المذكور عن العمل فيهما بالعمل في ضميرهما . والفعل المحذوف مقدر من لفظ الفعل المذكور غير أنه يجوز التصريح به ؛ كما علمت في باب الاشتغال) .

٣ - أن يكون المتعلِّق مسموعاً بالحذف ، فلا يجوزُ ذكرُهُ ، كقولهم : « حينئذِ الآن » ، أي : « كان ذلك حينئذٍ ، فاسمع الآن » .

(فحينئذِ والآن : منصوب كل منهما بفعل محذوف وجوباً ؛ لأنه سُمع هكذا محذوفاً . وهذا كلام يقال لمن ذكر أمراً قد تقادم زمانه لينصرف عنه إلى ما يعنيه الآن) .

٦ - نائِبُ الظَّرْفِ

ينوبُ عن الظرفِ - فيُنصَبُ على أنه مفعولٌ فيه - أحد ستَةِ أشياء :

١ - المُضَافُ إلى الظرفِ ، ممَّا دَلَّ على كُليَّةٍ أو بعضيَّة ، نحو : « مشيتُ كلَّ النهارِ ، أو كلَّ الفرسخِ ، أو جميعَهُما أو عامتَهُما ، أو بعضَهُما ، أو نصفَهُما ، أو رُبُعَهُما » .

٢ - صِفَتُهُ ، نحو : « وقفتُ طويلاً من الوقتِ ^(١) وجلستُ شرقيَّ الدارِ » ^(٢) .

٣ - اسمُ الإِشَارَةِ ، نحو : « مشيتُ هذا اليومَ مشياً مُتعباً . وانتبذتُ تلكَ الناحيةَ » .

٤ - العَدَدُ المميِّزُ بالظرفِ ، أو المضافُ إليه ، نحو : « سافرتُ ثلاثين

(١) أي : وقفتُ زماناً طويلاً منه .

(٢) أي : جلستُ مكاناً شرقياً منها .

يوماً . وسرتُ أربعين فرسخاً . ولزمتُ الدارَ ستةَ أيام ، وسرت ثلاثة فراسخَ » .

٥ - المصدرُ المتضمنُ معنى الظرفِ ، وذلك بأن يكون الظرف مضافاً إلى مصدر ، فيُحذفُ الظرفُ المضاف ، ويقوم المصدرُ (وهو المضاف إليه) مقامهُ ، نحو : « سافرتُ وقتَ طلوعِ الشمسِ » . وأكثرُ ما يُفعلُ ذلك بظروف الزمان ، بشرط أن تُعيّن وقتاً أو مقداراً . فما يُعيّن وقتاً مثل : « قَدِمْتُ قَدومَ الرِّكبِ . وكان ذلك خُفوقَ النّجمِ . وجئتكَ صلاةَ العَصْرِ » ، وما يُعيّن مقداراً مثل : « انتظرتُكَ كتابةَ صفحتينِ ، أو قراءةَ ثلاثِ صفحاتٍ . ونمتُ ذهابك إلى دارِكِ ورُجوعك منها . ونَزَلَ المطرُ ركعتينِ من الصلاة . وأقمت في البلدِ راحةَ المسافرِ » .

وقد يكون ذلك في ظروف المكان ، نحو : « جلستُ قربك . وذهبتُ نحوَ المسجدِ » .

٦ - ألفاظٌ مسموعةٌ توسعوا فيها ، فنصبوها نصبَ ظروفِ الزمانِ ، على تضمينها معنى (في) ، نحو : « أحقّاً أنك ذاهبٌ؟ »^(١) . والأصل « أفي حقّ؟ » . وقد نُطقَ بفي في قوله :

أفِي أَلْحَقُّ أَنِي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ
وَأَنَّكَ لَا خَلُّ هَوَاكِ وَلَا خَمْرُ

ونحو : « غيرَ شكّ اني على حقّ . وجهد رأيي أنك مُصيبٌ . وظنّك مني أنك قادمٌ » .

(١) حقاً : منصوب على الظرفية . والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم . والمصدر المؤول بأن : مبتدأ مؤخر . وهكذا ما سيأتي من الأمثلة . ومن العلماء من ينصب هذا وما بعده على نزع الخافض لا على الظرفية .

فائدة

اعلم أن ضمير الظرف لا يُنصب على الظرفية ، بل يجب جرّه بفي نحو « يوم الخميس صُمت فيه » ، ولا يُقال : « صُمتُهُ » ، إلا إذا لم تضمّنه معنى (في) ، فلك أن تنصبه بإسقاط الجارّ على أنه مفعولٌ به توسعاً ، نحو : « إذ جاء يومُ الخميسِ صُمتُهُ » ، ومنه قول الشاعر : « ويومِ شهدناه سُلَيْماً وعامراً » .

(فقد جعل الضمير في «شهدناه» مفعولاً به على التوسع بإسقاط حرف الجر . والأصل « ويوم شهدنا فيه عامراً وسليماً ») .

٧ - الظرفُ المُعَرَّبُ والظرفُ المَبْنِي

الظروفُ كلها مُعَرَّبَةٌ مُتَغَيِّرَةٌ الأخر ، إلا ألفاظاً محصورةً ، منها ما هو للزمان ، ومنها ما هو للمكان ، ومنها ما يُستعملُ لهما .

فالظُرُوفُ المَبْنِيَّةُ المَخْتَصَّةُ بالزَمانِ : إذا ومتى وأيانَ وإذ وأمسِ والآنَ ومُدَّ ومُنْدُ وَقَطُّ وَعَوَّضُ وَبَيْنَا وَبَيْنَمَا وَرَيْثُ وَرَيْثَمَا وَكَيْفَ وَكَيْفَمَا^(١) وَلَمَّا .

ومنها ما رُكِّبَ من ظروف الزمان ، نحو : « زُرنا صَباحَ مساءً ، وليلَ ليلٍ ، ونهارَ نهارٍ ، ويومَ يومٍ » . والمعنى : كلُّ صباحٍ ، وكلُّ مساءٍ ، وكلُّ نهارٍ ، وكلُّ يومٍ .

والظُرُوفُ المَبْنِيَّةُ المَخْتَصَّةُ بالمكانِ هي : « حيثُ وهنا وثمَّ وأين » .

ومنها ما قُطِعَ عن الإضافة لفظاً من أسماء الجهات الست .

(١) مذهب سيويه ومن وافقه أن «كيف» ظرف للزمان . والمرجع عند الجمهور أن ليست بظرف ، كما ستعلم .

والظروف المبنية المشتركة بين الزمان والمكان هي : « أنى ولدى
ولدن » . ومنها « قبل وبعد » ، في بعض الأحوال .
وسياتي شرح ذلك كله .

٨ - شرح الظروف المبنية وبيان أحكامها

١ - قط : ظرف للماضي على سبيل الاستغراق ، يستغرق ما مضى من
الزمان ، وأشتقاقه من « قَطَطْتُهُ » - أي قطعته - فمعنى « ما فعلته قط » : ما
فعلته فيما انقطع من عمري . ويؤتى به بعد النفي أو الاستفهام للدلالة على
نفي جميع أجزاء الماضي ، أو الاستفهام عنها . ومن الخطأ أن يقال : « لا
أفعله قط » ، لأنَّ الفعل هنا مُستقبلٌ ، و« قط » ظرف للماضي .

٢ - عوض : ظرف للمستقبل ، على سبيل الاستغراق أيضاً ، يستغرق
جميع ما يُستقبل من الزمان .

والمشهورُ بناؤه على الضمِّ . ويجوزُ فيه البناءُ على الفتح والكسر
أيضاً . فإن أُضيفَ فهو مُعربٌ منصوبٌ ، نحو : « لا أفعله عوضاً
العائضين »^(١) .

وهو منقولٌ عن العوضِ بمعنى الدهر . والعوضُ في الأصل : مصدرُ
عاضه من الشيءِ يعوضه عوضاً وعوضاً وعياضاً ، إذا أعطاه عوضاً ، أي
خلفاً . سُمي الدهرُ بذلك ، لأنه كلما مضى منه جزءٌ عوض منه آخر ، فلا
ينقطع .

ويؤتى بعوض بعد النفي أو الاستفهام للدلالة على نفي جميع أجزاء

(١) كما يقال : لا أفعله دهرَ الدهرين وأبدَ الأبدین .

المستقبل ، أو الاستفهام عن جميع أجزائه . فإذا قلت : « لا أفعله عَوْضُ » ، كان المعنى : لا أفعله في زمنٍ من الأزمنة المُستقبلية . وقد يُستعمل للزمان الماضي .

٣ - بَيْنَا وَبَيْنَمَا : ظرفان للزمان الماضي . وأصلهما : « بَيْنَ » ، أشبعت فتحة النون ، فكان منها « بَيْنَا » . فالألف زائدة ، كزيادة « ما » في « بَيْنَمَا » .

وهما تَلْزَمَانِ الْجُمْلِ الإِسْمِيَّةِ كَثِيراً ، وَالْفِعْلِيَّةِ قَلِيلاً . ومن العلماء من يُضَيِّفُهُمَا إِلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهُمَا . ومنهم من يَكْفُهُمَا عَنِ الإِضَافَةِ بِسَبَبِ مَا لِحَقِّهِمَا مِنَ الزِّيَادَةِ . وهو الأَقْرَبُ ، لُبُعْدِهِ مِنَ التَّكْلُفِ .

وأصل « بَيْنَ » للمكان : وقد تكونُ لِلزَّمَانِ ، نحو : « جِئْتُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ » . ومنه حديثٌ : « سَاعَةُ الْجُمُعَةِ بَيْنَ خُرُوجِ الإِمَامِ وَأَنْقِضَاءِ الصَّلَاةِ » . وإذا لَحِقَتْهَا الألفُ أو « ما » الزَّائِدَتَانِ ، أَخْتَصَّتْ بِالزَّمَانِ ، كما تَقَدَّمَ .

٤ - إِذَا : ظرفٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ غالباً ، مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ غالباً . ويختصُّ بالدخول على الجملِ الفِعْلِيَّةِ . ويكونُ الفِعْلُ مَعَهُ مَاضِي اللَّفْظِ مُسْتَقْبَلِ المَعْنَى كَثِيراً ؛ ومضارعاً دونَ ذلك . وقد آجتمعا في قول الشاعر :

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ
وقد يكونُ لِلزَّمَانِ المَاضِي ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا ﴾ .

وقد يتجرَّدُ لِلظَّرْفِيَّةِ المَحْضِ ، غَيْرَ مُتَضَمِّنٍ مَعْنَى الشَّرْطِ ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾ ، وقوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ ، ومنه قول الشاعر :

وَنَدْمَانِ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيبًا
سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

٥ - أَيَّانَ : ظرفٌ للمستقبل . يكونُ أَسْمَ استفهام ، فَيُطَلَّبُ به تعيينُ الزَّمانِ المستقبلِ خاصَّةً . وأكثرُ ما يكونُ في مواضع التَّفخيمِ ، كقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ ؟ ﴾ . ومعناه : أيُّ حينٍ؟ وأصلُهُ : « أَيُّ آنٍ » فَخَفَّفَ ، وصارَ اللفظانِ واحداً .

وقد يتضمَّنُ معنى الشرطِ ، فيجزمُ الفعلينِ ، نحو : « أَيَّانَ تَجْتَهِدُ تَجِدُ نجاحاً » .

٦ - أَنَّى : « ظرفٌ للمكان . يكونُ أَسْمَ شرطٍ بمعنى « أين » ، نحو : « أَنَّى تَجَلَسُ أَجْلَسُ » ، وأَسْمَ استفهامٍ عن المكانِ ، بمعنى « من أين ؟ » ، كقوله تعالى : ﴿ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكَ هَذَا ؟ ﴾ أي : « من أين » ، ويكونُ بمعنى « كيف ؟ » ، كقوله سبحانه : « أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ؟ ﴾ أي : « كيف يُحْيِيهَا ؟ » . ويكونُ ظرفَ زمانٍ بمعنى « متى ؟ » ، للاستفهامِ ، نحو : « أَنَّى جِئْتَ ؟ » .

٧ - قَبْلُ وبعْدُ : ظرفانِ للزمانِ ، يُنصَبانِ على الظرفيةِ أو يُجرَّانِ بمن ، نحو : « جِئْتُ قَبْلَ الظَّهْرِ ، أو بَعْدَهُ ، أو من قَبْلِهِ ، أو بَعْدِهِ » .

وقد يكونانِ للمكانِ نحو : « دَارِي قَبْلَ دَارِكَ ، أو بَعْدَهَا » .

وهما مُعْرَبانِ بالنَّصبِ أو مجرورانِ بمن . ويُنبِيانِ في بعضِ الأحوالِ وذلك إذا قِطِعا عن الإضافةِ لفظاً لا معنىً - بحيثُ يَبْقَى المضافُ إليه في النيةِ والتقديرِ - كقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ ، أي : من قَبْلِ الغلبةِ ومن بَعْدِهَا . فإن قِطِعا عن الإضافةِ لفظاً ومعنىً لقصدِ التَّنكيرِ - بحيثُ لا يُنَوَى المضافُ إليه ولا يُلاحَظُ في الذهنِ - كانا مُعْرَبينِ ، نحو : « فَعَلْتُ »

ذَلِكَ قَبْلًا ، أَوْ بَعْدًا ، ، تَعْنِي زَمَانًا سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ ، وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفِرَاتِ

(وَإِلَيْكَ تَوْضِيحُ هَذَا الْبَحْثِ :

إِذَا أَرَدْتَ قَبْلِيَّةً أَوْ بَعْدِيَّةً مَعِينَتَيْنِ ، عَيَّنْتَ ذَلِكَ بِالْإِضَافَةِ ، نَحْوُ : « جِئْتُ قَبْلَ الشَّمْسِ أَوْ بَعْدَهَا » ، أَوْ بِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَبِنَاءِ « قَبْلَ وَبَعْدَ » عَلَى الضَّمِّ ، نَحْوُ : « جِئْتُكَ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ » ، أَوْ مِنْ قَبْلُ أَوْ مِنْ بَعْدُ » ، تَعْنِي بِذَلِكَ : قَبْلَ شَيْءٍ مَعِينٍ أَوْ بَعْدَهُ . فَالظَّرْفُ هُنَا ، وَإِنْ قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا ، لَمْ يُقْطَعْ عَنْهَا مَعْنَى ، لِأَنَّهُ فِي نِيَّةِ الْإِضَافَةِ .

وَإِنْ أَرَدْتَ قَبْلِيَّةً أَوْ بَعْدِيَّةً غَيْرَ مَعِينَتَيْنِ ، قُلْتَ : « جِئْتُكَ قَبْلًا ، أَوْ بَعْدًا ، أَوْ مِنْ قَبْلٍ أَوْ مِنْ بَعْدٍ » ، بِقَطْعِهِمَا عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَتَنْوِينِهِمَا ، قَصْدًا إِلَى مَعْنَى التَّنْكِيرِ وَالْإِبْهَامِ) .

٨ - لَدَى وَلَدُنْ : ظَرْفَانِ لِلْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، بِمَعْنَى : « عِنْدَ » ، مَبْنِيَانِ عَلَى السُّكُونِ .

وَالْغَالِبُ فِي « لَدُنْ » أَنْ تُجْرَّ بِمَنْ ، نَحْوُ : « وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » . وَقَدْ تُنْصَبُ مَحَلًّا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ ، نَحْوُ : « سَافَرْتُ لَدُنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ » ، أَوْ الْمَكَانِيَّةِ ، نَحْوُ : « جَلَسْتُ لَدُنْكَ » .

وَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لَزِمَتْهَا نُونُ الْوَقَايَةِ ، نَحْوُ : « لَدُنِّي » . وَقَدْ تَرَكَ هَذِهِ النُّونَ ، عَلَى قِلَّةٍ ، نَحْوُ : « لَدُنِّي » .

وَهِيَ تُضَافُ إِلَى الْمَفْرُودِ ، كَمَا رَأَيْتَ ، وَإِلَى الْجُمْلَةِ ، نَحْوُ : « انْتظَرْتُكَ مِنْ لَدُنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِلَى أَنْ غَرَبَتْ » .

وإن وقعت بعدها «عُدْوَةٌ» نحو : «جئتُكَ لَدُنْ عُدْوَةٍ» جاز جرها بالإضافة إلى «لَدُنْ». وجاز نصبها على التمييز ، أو على أنها خبر لكان المقدّرة مع أسمها . والتقديرُ : «لَدُنْ كان الوقتُ عُدْوَةً» وجاز رفعها على أنها فاعلٌ لفعل محذوف . والتقديرُ : «لَدُنْ كانت غدوةٌ» أي : «وُجِدْتُ» . فكان هنا تامّة .

والغالبُ على «لَدَى» النصبُ محلاً على الظرفيّة الزمانيّة ، نحو : «جئتُ لَدَى طُلُوعِ الشمسِ» ، أو المكانيّة ، نحو : «جلستُ لَدَيْكَ» . وقد تُجرُّ بمن ، نحو : «حضرتُ من لَدَى الأستاذ» .

ولا تقعُ «لَدُنْ» عمدةً في الكلام ، فلا يُقالُ : «لَدُنْهُ عِلْمٌ» ، بخلاف «لَدَى» فتقعُ ، نحو : «ولَدِينَا مَزِيدٌ» . وكذلك «عند» تقعُ عمدةً ، نحو : «عندك حُسْنُ تدبيرٍ» .

ولا تكون «لَدَى وَلَدُنْ» إلا للحاضر . فلا يُقالُ : «لَدَيْ كتابٌ نافعٌ» ، إلا إذا كان حاضراً . أمّا «عند» فتكون للحاضر والغائب .

ولا تُجرُّ «لَدَى وَلَدُنْ» بحرف جرٍّ غير «من» ، فمن الخطأ أن يُقال : «ذهبتُ إلى عنده» . وكثيرٌ من الناس يخطئون في ذلك ، والصوابُ أن يُقال : «ذهبتُ إليه ، أو إلى حضرته» .

وإذا اتصلَ الضميرُ بلَدَى انقلبت ألفها ياءً ، نحو : «لَدَيْهِم ولديهم ولدينا» .

٩ - متى : ظرفٌ للزمان ، مبني على السكون .

وهو يكون اسمَ استفهامٍ ، منصوباً محلاً على الظرفيّة ، نحو «متى جئتُ ؟» ، ومجروراً بإلى أو حتى ، نحو : «إلى متى يرتعُ الغاوي في غيِّه ؟ وحتّى متى يبقى الضال في ضلاله ؟» .

ويكونُ اسْمَ شرطٍ ، نحو : « متى تُتَقَنَّ عَمَلَكَ تَبْلُغَ أَمْلَكَ » .

ومتى تَضَمَّنَتْ « متى » معنى الشرط لَزِمَتْ النصبَ على الظرفية ، فلا تُستعملُ مجرورةً .

١٠ - أين : ظرفٌ للمكان ، مبنيٌّ على الفتح .

وهو يكونُ اسْمَ استفهامٍ ، منصوباً على الظرفية ، فَيُسألُ به عن المكان الذي حلَّ فيه الشيءُ ، نحو : « أين خالدٌ؟ وأين كنتَ؟ » . ومجروراً بمن ، فَيُسألُ به عن مكانِ بروزِ الشيءِ ، نحو : « من أين جئتَ؟ » ، ومجروراً بإلى ، فَيُسألُ به عن مكانِ انتهاءِ الشيءِ . نحو : « إلى أين تذهبُ؟ » .

ويكونُ اسْمَ شرطٍ . وحينئذٍ يَلزَمُ النصبَ على الظرفية ، نحو : « أين نَجَلِسُ أَجَلِسُ » وكثيراً ما تلحقُهُ « ما » الزائدةُ للتوكيد ، نحو : « أينما تكونوا يُدْرِكُكُمُ الموتُ » .

١١ - هنا وثمَّ : اسما إشارةٍ للمكان . فهنا : يُشارُ به إلى المكان القريب وثمَّ : يُشارُ به إلى البعيد . والأول مبني على السكون . والآخر مبنيٌّ على الفتح . وقد تلحقُهُ التاءُ لتأنيثِ الكلمة ، نحو : « ثَمَّةٌ » . وموضعُها النصبُ على الظرفية . وقد يُجرَّانُ بمن وبإلى .

١٢ - حيثُ : ظرفٌ للمكان ، مبنيٌّ على الضمِّ ، نحو : « إجلسُ حيثُ يجلسُ أهلُ الفضلِ » ، ومنهم من يقول ، « حَوْثُ » .

وهي ملازمةٌ للإضافةِ إلى الجملة . والأكثرُ إضافتها إلى الجملة الفعلية ، كما مثَّلَ . ومن إضافتها إلى الاسمية أن تقولَ : « إجلسُ حيثُ خالدٌ جالسٌ » . ولا تُضافُ إلى المفردِ . فإن جاءَ بعدها مفردٌ رُفِعَ على أنه مبتدأ خبرُهُ محذوفٌ ، نحو : « إجلسُ حيثُ خالدٌ » ، أي : « حيثُ خالدٌ جالسٌ » .

وقد تُجرُّ بمن أو إلى ، نحو: «إرجع من حيث أتيت إلى حيث كنت» .
وأقلُّ من ذلك جرُّها بالباء أو بفي .

وإذا لحقتها «ما» الزائدة كانت اسمَ شرطٍ ، نحو: «حيثما تذهب أذهب» .

١٣ - الآن : ظرفُ زمانٍ للوقت الذي أنت فيه، مبني على الفتح .
ويجوز أن يدخله من حروفِ الجرِّ « من وإلى وحتى ومُدَّ ومُنْدُ » ، مبنياً معهنَّ على الفتح . ويكون في موضعِ الجرِّ .

١٤ - أمس : لها حالتان : إحداهما أن تكون معرفةً ، فتُبنى على الكسر، وقد تُبنى على الفتح نادراً . ويُرادُ بها اليومُ الذي قبلَ يومك الذي أنت فيه ، نحو: «جئتُ أمسٍ» . وتكونُ في موضع نصب على الظرفية الزمانية .

وقد تخرجُ عن النصب على الظرفية ، فتجرُّ بمن أو مُدَّ أو مندُ . وتكونُ فاعلاً أو مفعولاً به أو غيرهما . ولا تخرجُ في ذلك كله عن بنائها على الكسر قال الشاعر :

أَلْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ^(١)

ومن العرب من يُعربها إعرابَ ما لا ينصرفُ وعليه قوله :

إِنِّي رَأَيْتُ عَجَباً مُدَّ أَمْسَا .

عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خُمْساً^(٢)

(١) أمس : مبني على الكسر . وهو في محل رفع فاعل لمضى .

(٢) أمسا: مجرور بمد، وهو هنا معرب مجرور بالفتحة ، لأنه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل . والسعالي : جمع سعلاة - بكسر السين وهي انثى الغيلان .

وقول الآخر :

إِعْتَصِمُ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ يَأْسُ
وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

ومنعها من الصِّرف هو للتعريف والعدْل ، لأنها معدولة عن الأمس .
كما أن «سَحَرَ» معدولٌ عن السَّحَر . كما سبق في إعراب ما لا ينصرف .

والحالة الثانية أن تدخلَ عليها (أل) ، فتعربُ بالإجماع . ولا يُرادُ بها
حينئذٍ أمس بعينه ، وإنما يُرادُ بها يومٌ من الأيام التي قبل يومك . وهي
تتصرفُ من حيثُ موقعها في الإعراب تصرفُ «أمس» .

١٥ - دُون : ظرفٌ للمكان . وهو نقيضُ «فوق» ، نحو «هودونه» ،
أي : أخط منه رتبةً ، أو منزلةً ، أو مكاناً . وتقولُ : «قعد خالدٌ دونَ سعيدٍ»
أي : في مكانٍ مُنخفض عن مكانه . وتقولُ : «هذا دُونُ ذلك» ، أي : هو
مُتسفلٌ عنه .

ويأتي بمعنى «أمام» نحو : «الشيء دونك» ، أي : «أمامك» وبمعنى
«وراء» ، نحو : «قعد دُونُ الصَّفِّ» ، أي : وراءه . وهو منصوبٌ على
الظرفية المكانية ، كما رأيت .

وقد يأتي بمعنى «رديءٍ وخسيسٍ» فلا يكون ظرفاً ، نحو : «هذا شيءٌ
دُونٌ» أي : خسيسٌ حقيرٌ . وهو حينئذٍ يتصرفُ بوجوه الإعراب . وتقولُ :
«هذا رجلٌ من دُونٍ . وهذا شيءٌ من دُونٍ» . هذا أكثرُ كلامِ العرب ،
ويجوز حذفُ «من» ، كما تقدَّم وتُجعلُ «دون» هي النعت .

وهو مُعربٌ . لكنَّه يُبنى في بعض الأحوال ، وذلك إذا قطع عن الإضافة

لفظاً ومعنى ، نحو : « جَلَسْتُ دُونَ » ، بالبناء على الضم . ويكون في موضع نصب .

١٦ - رَيْثٌ : ظرفٌ للزمان منقول عن المصدر . وهو مصدر « رَاثَ يَرِيثُ رَيْثًا » ، إذا أَبْطَأَ ، ثُمَّ ضُمِّنَ معنى الزمان . ويُرادُ به المقدارُ منه ، نحو : « انتظرتُهُ رَيْثَ صَلَّيْ . وانتظرنِي رَيْثَ أَجِيءُ » ، أي : قَدَّرَ مُدَّةَ صَلَاتِهِ ، وَقَدَّرَ مَدَّةَ مَجِيئِي .

ولا يليه إلاَّ الفعلُ ، مُصَدَّرًا بما أو أن المصدريتين ، أو مُجَرَّدًا عنهما فالأول نحو : « انتظرنِي رَيْثًا أَحْضُرُ . وانتظرتُهُ رَيْثَ أَنْ صَلَّي » ، فيكون حينئذ مضافاً إلى المصدر المؤوَل بهما والثاني تقدّم مثاله .

وإذا لم يُصَدَّرِ الفعلُ بهما ، أُضِيفَ « رَيْثٌ » إلى الجملة . وكان مبنياً على الفتح ، إن أُضِيفَ إلى جملةٍ صَدْرُهَا مَبْنِيٌّ ، نحو : « وَقَفَ رَيْثَ صَلَّيْنَا » ، وَمُعْرَبًا ، إن أُضِيفَ إلى جملةٍ صَدْرُهَا مُعْرَبٌ ، كقول الشاعر :

لَا يَصْعُبُ الْأَمْرُ إِلَّا رَيْثَ يَرْكَبُهُ
وَكُلَّ أَمْرٍ ، سِوَى الْفَحْشَاءِ ، يَأْتِمُرُ
لأنَّ المضارع هنا مُعْرَبٌ .

وأكثرُ ما يُسْتَعْمَلُ (رَيْثٌ) قبل فعلٍ مُصَدَّرٍ بما أو أن . وقد يُسْتَعْمَلُ مُجَرَّدًا عنهما . كما تقدّم .

ويكثر وقوعه مُسْتَثْنَى بعد نفي ، نحو : « ما قَعَدَ عِنْدَنَا إِلَّا رَيْثًا تُقْرَأُ الْفَاتِحَةُ » . ومنهُ حديثٌ : « فلم يَلْبَثْ إِلَّا رَيْثًا قَلْتُ » .

١٧ - مع : ظرفٌ لمكانِ الاجتماعِ ولزمانِهِ ، فالأول نحو : « أنا معك » ، والثاني نحو : « جِئْتُ معَ العَصْرِ » . وهو مُعْرَبٌ منصوبٌ وقد يُبْنَى على

السكون . (وذلك في لغة غَنَمٍ وريبعة) ، فيكون في محلّ نصبٍ . وإذا وليه ساكنٌ حُرِّكَ بالكسر ، على هذه اللغة ، تخلصاً من ألتقاء الساكنين ، نحو : « جثتُ مع القومِ » .

وأكثرُ ما يُستعملُ مضافاً ، كما رأيت . وقد يُفردُ عن الإضافة ، فالأكثر حينئذٍ أن يقعَ حالاً ، نحو : « جئنا معاً » أي : جميعاً ، أو مجتمعين . وقد يقعُ في موضع الخبر ، نحو : « سعيدٌ وخالدٌ معاً » ، فيكون ظرفاً متعلقاً بالخبر .

والفرقُ بين «مع» ، إذا أفردت ، وبين «جميعاً» أنك إذا قلتَ : «جاءوا معاً» ، كان الوقتُ واحداً . وإذا قلتَ : «جاءوا جميعاً» ، أحتمل أن يكونَ الوقتُ واحداً ، وأحتمل أنهم جاءوا مُتفرِّقين في أوقات مختلفة .

١٨ - كيف : اسمٌ استفهام . وهي ظرفٌ للزمان عند سيويه ، في موضع نصبٍ دائماً ، وهي مُتعلقةٌ إما بخبرٍ ، نحو : « كيف أنت؟ وكيف أصبح القومُ؟ » ، وإما بحالٍ ، نحو : « كيف جاء خالدٌ؟ » . والتقديرُ عندهُ : « في أي حالٍ ، أي على أي حالٍ؟ » .

والمُعتمدُ أنها للاستفهامِ المجرّدِ عن معنى الظرفية ، فتكون هي الخبرَ أو الحالَ ، لا المتعلّقَ المقدر .

وتكون أيضاً ثانيَ مفعولي «ظن» وأخواتها ، لأنه في الأصل خبرٌ ، نحو : « كيف ظننتُ الأمرَ؟ » .

وقد تكونَ اسمَ شرطٍ فيجزمُ فعلين ، عند الكوفيين ، نحو : « كيف تجلسُ أجلس . وكيفما تكنُ أكن » . وهي ، عند البصريين ، اسمٌ شرطٍ غيرُ جازم .

١٩ - إذ : ظرفٌ للزمان الماضي ، نحو : « جئتُ إذ طلعت الشمسُ » .
وقد تكونُ ظرفاً للمستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ فسوف يعلمون إذ الأغلال في
أعناقهم ﴾ .

وهي مبنية على السكون في محل نصبٍ على الظرفية . وقد تقع موقعَ
المضاف إليه ، فتُضافُ إلى اسمِ زمانٍ ، كقوله تعالى : ﴿ ربَّنَا لا تزغْ قلوبنا
بعدَ إذ هدَيْتَنَا ﴾ (١) .

وقد تقع موقعَ المفعولِ به (أو البدلِ منه) . فالأولُ كقوله سبحانه :
﴿ واذكروا إذ كنتم قليلاً ﴾ (٢) . والثاني كقوله : ﴿ واذكروا في الكتابِ مريمَ ، إذ
انتبذتُ من أهلها مكاناً شرقياً ﴾ (٣) .

وهي تلزمُ الإضافةَ إلى الجُمْلِ ، كما رأيتُ . فالجملةُ بعدها مضافةٌ
إليها . وقد يُحذفُ جزءُ الجملةِ التي تضافُ إليها ، كقول الشاعر :

هَلْ تَرْجِعَنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا
وَأَلْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا (٤)

وقد تُحذفُ الجملةُ كلها ، ويُعوَّضُ عنها بتنوينِ «إذ» تنوينِ العِوضِ ،
كقوله تعالى : ﴿ فلولا إذ بلغتِ الرُّوحُ الحُلُقُومَ ، وأنتم حينئذٍ تَنظُرُونَ ﴾ أي :
وأنتم حينَ إذ بلغتِ الرُّوحُ الحُلُقُومَ تَنظُرُونَ .

(١) بعد : منصوب على الظرفية ، وإذ مضاف إلى بعد . مبني على السكون في محل جر .

(٢) إذ : مبني على السكون في محل نصب مفعول به لاذكروا ، أي اذكروا وقت كنتم قليلاً .

(٣) مريم : مفعول به لأذكر . وإذ : بدل من مريم بدل اشتمال . والمعنى : أذكر وقت انتباز
مريم .

(٤) إذ : في محل نصب على الظرفية . وذاك : مبتدأ ، والخبر محذوف . والتقدير : إذ ذاك
كذلك ، أو حاصل . أو ذاك : خبر ، والمبتدأ محذوف ، والتقدير : إذ الأمر ذاك . والإشارة إلى
رجوع الليالي الماضية التي يتمنى رجوعها . والاستفهام للتمني .

٢٠ - لَمَّا : ظرفٌ للزمانِ الماضي ، بمعنى «حينٍ» أو «إذ». وهي تقتضي جملتين فعلاهما ماضيان . ومحلها النصبُ على الظرفية لجوابها . وهي مضافة إلى جملة فعلها الأول والمُحَقَّقون من العلماء يَرَوْنَ أنها حرفٌ لربطِ جملتيها . وسمّوها حرفٌ وُجودٍ لوجود . أي : هو للدلالة على وجود شيءٍ لوجود غيره . وسترى توضيح ذلك في كتاب الحروف . إن شاء الله .

٢١ - مُذ ومُنذُ : ظرفانِ للزمان . و«مذ» مُخَفَّفَةٌ من «منذ» . و«منذُ» أصلُها «من» الجارَّةُ و«إذ» الظرفيةُ ، لذلك كُسرت ميمُها في بعض اللغات باعتبار الأصل .

وإن وليهما جملةٌ فعليةٌ ، أو اسميةٌ ، كانا مُضَافينِ إليها ، وكانت الجملةُ بعدهما في موضعٍ جرٍّ بالإضافةِ إليهما ، نحو : « ما تركتُ خدمةَ الأمةِ مُنذُ نشأتُ . وما زلتُ طلاباً للمجد مُذُ أنا يافعٌ » .

وإن وليهما مُفردٌ جاز رفعُهُ على أنه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ ، نحو : « ما رأيتك منذ يومِ الخميسِ ، أو مُذُ يومانِ » . والتقديرُ : منذ كان أو مضى يومِ الخميسِ ، أو يومانِ . فالجملةُ المركبةُ من الفعل المحذوف والفاعل المذكور في محل جرٍّ بالإضافةِ إلى مذ أو منذُ . ولك أن تجرَّهُ على أنهما حرفا جرٍّ شبيهانِ بالزائدِ ، نحو : « ما رأيتك مُذُ يومٍ أو منذُ يومينِ » .

٢٢ - عَلٌ : ظرفٌ للمكان بمعنى «فوق» . ولا يستعملُ إلاً بمن ولا يضافُ لفظاً على الصحيح ، فلا يُقالُ : « أخذتُه من علِّ الخزانةِ » ، كما يقالُ : « أخذتُه من علوها ومن فوقها » . وأجاز قومٌ إضافتهُ .

وله حالتانِ ، الأولى : البناءُ على الضم ، إن نَويتَ المضافَ إليه ، نحو : « نزلتُ من عَلٌ » ، تُريدُ من فوقِ شيءٍ مُعيَّنٍ مخصوصٍ ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ^(١)

وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كِلَابٍ مِنْ عُلِّ

والحالة الثانية: جرُّه لفظاً بمن ، على أنه مُعَرَّبٌ ، وذلك إن أردت التنكير ، فحذفت المضاف إليه وجعلته نسيماً منسياً ، نحو : « نزلت من عُلِّ » ، تريدُ من مكانٍ عالٍ ، لا من فوق شيءٍ مُعَيَّن . ومنه قول الشاعر يصف فرسه :

مِكْرٌ مِفْرٌ ، مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَاً

كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عُلِّ

أراد تشبيه الفرس في سرعته بجُلْمُودٍ انحطَّ من مكانٍ عالٍ ، لا من علوٍ مخصوصٍ .

٢٣ - أسماء الزمان ، المُضَافَةُ إِلَى الْجَمَلِ ، يَجُوزُ بِنَاوِهَا ، وَيَجُوزُ

إِعْرَابُهَا . وَيَرْجَحُ بِنَاءُ مَا أُضِيفَ مِنْهَا إِلَى جَمَلَةٍ صَدَرُهَا مَبْنِيٌّ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ امْرِئِ الْقَيْسِ :

عَلَى حَيْنٍ^(٢) عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

فَقُلْتُ أَلْمَا تَصْحُحُ؟ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

وقول غيره :

لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا

عَلَى حَيْنٍ^(٣) يَسْتَصْبِينُ كُلَّ حَلِيمٍ

(١) الثنية : العقبة وطريقها . والعقبة : مرقى صعب في الجبال ، أو هي طريق في أعلاها .

(٢) يروى «حين» بالفتح على البناء ، وبالجر على الإعراب . والبناء أولى هنا لإضافته إلى جملة مبنية الصدر .

(٣) بالفتح على البناء ، وبالجر على الإعراب ، والبناء أفضل ، لأن المضارع هنا مبني ، لانصالة بنون جماعة المؤنث .

وإن كانت مُصَدَّرَةٌ بِمُعَرَّبٍ فَالرَّاجِعُ وَالأُولَى إِعْرَابُ الظَّرْفِ ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ . وقد يُبنى ، ومنه قراءةٌ نافعٍ : « هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ » ، ببناء « يَوْمٌ » على الفتح . ومن هذا الباب قولُ الشاعر :

أَلَمْ تَعَلِّمِي ، يَا عَمْرُكَ آلَهُ ، أَنِّي
كَرِيمٌ عَلَى جِينٍ^(١) الْكَرَامُ قَلِيلٌ

وقول الآخر :

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى
عَلَى جِينٍ^(٢) أَلْتَوَاضَلُ غَيْرُ دَانٍ

٢٤ - يجري مَجْرَى « قبل وبعد » ، من حيث الإعرابُ تارة والبناءُ تارة أُخْرَى ، الجهاتُ السُّتُ : « أمامٌ وَقُدَّامٌ وَخَلْفٌ وَوَرَاءٌ وَيَمِينٌ وَشِمَالٌ وَيَسَارٌ وَفَوْقٌ وَتَحْتُ » . فإن أُضِيفَتْ ، أو قُطِعَتْ عن الإضافة لفظاً ومعنى ، كانت مُعْرَبَةً ، نحو : « جَلَسْتُ أَمَامَ الصَّفِّ . وَسَرْتُ يَمِيناً . وَأَمَشْتُ مِنْ وَرَاءِ الشَّجَرَةِ » وإن قُطِعَتْ عن الإضافة لفظاً لا معنى ، بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ ، نحو : « أَقْعُدْ وَرَاءَ ، أو أَمَامَ ، أو يَمِينُ ، أو خَلْفُ ، أو فَوْقُ ، أو تَحْتُ » ، ونحو : « نَزَلْتُ مِنْ فَوْقُ . وَنَظَرْتُ مِنْ تَحْتُ . وَأَتَيْتُ مِنْ يَسَارُ » . وتقولُ : « جَاءَ القَوْمُ ، وَخَالِدٌ خَلْفُ ، أو أَمَامُ » تُرِيدُ خَلْفَهُمْ أو أَمَامَهُمْ ، فَحَذَفْتَ المِضَافَ إِلَيْهِ وَنَوَيْتُ مَعْنَاهُ . قال الشاعر :

(١) بالجر على الإعراب وهو الأولى هنا، لأن الجملة بعده معرفة الصدر، وبالفتح على البناء وقوله: «يا عمرك الله» يا حرف تنبيه، وليست للنداء، أو للنداء والمنادى محذوف. وعمر: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أطال». والله: فاعل لهذا الفعل المحذوف. والتقدير: أطال الله عمرك، ويجوز نصب الاسمين فيكون التقدير: «أسأل الله أن يطيل عمرك».

(٢) بالجر، على الإعراب، وبالفتح على البناء. والجر هنا أولى كما تقدم.

لَعَنَ آلِيَهُ تَعِلَّةً بِنَ مُسَافِرٍ
لَعْنًا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامُ

أي : « من قُدَامه » .

(إذا أردت جهة معينة ، فإنما تعينها بالإضافة ، نحو : « سر يمين الصف » ، أو بحذف المضاف إليه وبناء الظرف على الضم ، نحو « سر يمين » ، تعني يمين شيء معين معروف عنده . فالظرف هنا ، وإن قطع عن الإضافة لفظاً . لم يقطع عنها معنى لأنه في نية الإضافة .

وإن أردت يميناً غير معين ، قلت : « سر يميناً » ، تقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى ، قصداً إلى التذكير والإبهام) .

وفي حُكمها « أول وأسفل ودون » ، تقول : « قف أول الصف » وقف أول . ولقيته عام أول . وقف أول . وسر من أول . وتقول : « اقعد أسفل الصف » واقعد أسفل . وقم من أسفل . واقعد أسفل . وسر من أسفل » . وقد تقدم الكلام على « دون » .

وأول وأسفل ممنوعان من الصرف للوصفية ووزن « أفعال » ، ولذا لم ينونا في قولك : قم من أسفل ، ولقيته عام أول^(١) .

فائدة

اعلم أن لفظ « أول » له استعمالان . أحدهما أن يراد به الوصف ، فيكون بمعنى « أسبق » ، فيعطى حكم اسم التفضيل : فيمتنع من الصرف ولا يؤنث

(١) عام : منصوب على الظرفية . وهو مضاف ، وأول : مضاف إليه ، مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للوصفية ووزن أفعال . ومثله « أسفل » في قولك : « قم من أسفل » .

بالتاء، نحو: «لقتيك عامَ أوَّل»، ويستعمل بمن ، نحو: «هذا أوَّل من هذين ، وجئت أوَّل من أمس» . وثانيهما أن لا يراد به الوصف ، فيكون اسماً متصرفاً نحو: «لقيته عاماً أولاً» ، تريد عاماً قديماً . ومنه قولهم «ما له أوَّل ولا آخرُ . وما رأيت لهذا الأمر أولاً ولا آخراً» ، بالتنوين . تعني بالأول والآخر المبدأ والنهاية . قال أبو حيان : وفي محفوظي أن هذا ما يؤنث بالتاء ويصرف أيضاً . فيقال : «أولةٌ وآخرَةٌ» أو قلت : والعامّة عندنا تقول : « هذا الشيء ما له أولةٌ ولا آخرَةٌ » ، وتقول : « والذي ما له أولةٌ ما له آخرَةٌ » بالتأنيث .

٥ - المفعول معه

المفعول مَعَهُ : أسمٌ فضلةٌ وقعَ بعد واوٍ ، بمعنى «مع» مسبوقةً بجملةٍ ، ليُدلَّ على شيءٍ حصلَ الفعلُ بمُصاحِبَتِهِ (أي : معهُ) ، بلا قصدٍ إلى إشراكه في حكم ما قبله ، نحو : «مَشَيْتُ والنَّهْرَ»^(١) .
وفي هذا المبحث ثلاثة مباحث :

١ - شُرُوطُ النَّصْبِ عَلَى الْمَعِيَّةِ

يشترط : في نصبٍ ما بعد الواو ، على أنه مفعولٌ معهُ ، ثلاثة شُرُوط :

١ - أن يكون فضلةً (أي : بحيثُ يصحُّ انعقادُ الجملةِ بدونه) .

(فإن كان الاسم التالي للواو عمدة ، نحو: «اشترك سعيدٌ وخليلٌ» ، لم يجز نصبه على المعية ، بل يجب عطفه على ما قبله ، فتكون الواو عاطفة . وإنما كان «خليلٌ» هنا عمدة ، لوجوب عطفه على «سعيد» الذي هو عمدة .

(١) أي : كنت مصاحباً له في مشي ومقارناً له .

والمعطوف له حكم المعطوف عليه . وإنما وجب عطفه لأنَّ فعل الاشتراك لا يقع إلاّ من متعدد . فبالعطف يكون الاشتراك مسنداً إليهما معاً . فلو نصبته لكان فضلة ، ولم يكن له حظّ في الاشتراك حاصلًا من واحد ، وهذا ممتنع .

٢ - أن يكون ما قبله جملةً :

(فإن سبقه مفرد ، نحو: « كلّ امرئ وشأنه » ، كان معطوفاً على ما قبله . وكل : مبتدأ . وامرئ : مضاف إليه . وشأنه : معطوف على كل ، والخبر محذوف وجوباً . كما تقدم نظيره في باب «المبتدأ والخبر» . والتقدير: كل امرئ وشأنه مُقترنان . ولك أن تنصب «كل» ، على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره : « دع أو اترك » ، فتعطف « شأنه » حينئذ عليه منصوباً .)

٣ - أن تكون الواو، التي تسبقه، بمعنى «مع» .

(فإن تعين أن تكون الواو للعطف ، لعدم صحة المعية ، نحو : « جاء خالدٌ وسعيد قبله ، أو بعده » ، لم يكن ما بعدها مفعولاً معه ، لأن الواو هنا ليست بمعنى «مع» ، إذ لو قلت : « وحده خالد مع سعيد قبله ، أو بعده » كان الكلام ظاهر الفساد .

وإن تعين أن تكون واو الحال فكذلك ، نحو : « جاء علي والشمس طالعة » .)

ومثال ما آجتمعت فيه الشُّروطُ : « سار علي والجبل . وما لك وسعيداً^(١) ؟ وما أنت وسليماً^(٢) » .

(١) ما : اسم استفهام في محل رفع مبتدأ . ولك : متعلق بالخبر المحذوف . والتقدير: ما حاصل لك ، و«سعيداً» : مفعول معه .

(٢) ما : استفهامية في محل رفع خبر مقدم ، و«أنت» : مبتدأ مؤخر . «سليماً» : مفعول معه .

٢ - أَحْكَامُ مَا بَعْدَ الْوَاوِ

للاسم الواقع بعد الواو أربعة أحكام : وجوب النَّصْبِ على المعية ،
ووجوب العطف ، ورجحان النَّصْبِ ، ورجحان العطف .

فيجب النَّصْبُ على المعية (بمعنى أنه لا يجوزُ العطف) إذا لزم من
العطف فسادٌ في المعنى ، نحو : « سافرَ خليلٌ والليلُ . ورجعَ سعيدٌ
والشمسُ » ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ ، وقوله :
﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ .

(وإنما امتنع العطف ، لأنه يلزم منه عطف الليل على خليل ، وعطف
الشمس على سعيد ، فيكونان مسنداً إليهما ، لأن العطف على نية تكرير
العامل ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه لفظاً ومعنى ، كما لا يخفى ،
فيكون المعنى : « سافر خليل وسافر الليل ، ورجع سعيد ورجعت الشمس »
وهذا ظاهر الفساد .

ولو عطفت « شركاءكم » ، في الآية الأولى ، على « أمركم » لم يجز ،
لأنه يقال : « اجمع أمره وعلى أمره » ، كما يقال : « عزمه وعزم عليه » ، كلاهما
بمعنى واحد . ولا يقال : « أجمع الشركاء أو عزم عليهم » . بل يقال :
« جمعهم » . فلو عطفت كان المعنى : « اعزموا على أمركم واعزموا على
شركائكم » . . . وذلك واضح البطلان .

ولو عطفت الإيمان على الدار ، في الآية الأخرى ، لفسد المعنى ، لأن
الدار . أن تُتَّبَوَّأَ - أي تُسْكَنَ - فالإيمان لا يُتَّبَوَّأُ . فما بعد الواو ، في الآيتين ،
منصوب على أنه مفعول معه . فالواو واو المعية .

ويجوز أن تكون الواو في الآيتين ، عاطفة وما بعدها مفعول به لفعل

محذوف تقديره في الآية الأولى : « ادعوا واجمعوا » - فعل أمر من الجمع - وفي الثانية : « أخلصوا » - فعل ماض من الإخلاص - فيكون الكلام من عطف جملة على جملة ، لا من عطف مفرد على مفرد .

ويجوز أن يكون شركاءكم معطوفاً على (أمركم) على تضمين «أجمعوا» معنى «هيوأ». وأن يكون الإيمان معطوفاً على تضمين «تبوأأ» معنى «لزموا». والتضمين في العربية باب واسع).

ويجبُ العَطْفُ (بمعنى أنه يمتنعُ النصبُ على المعية) إذا لم يستكمل شروطُ نصبه الثلاثة المتقدمة .

ويرجعُ النصبُ على المعية ، مع جواز العطفِ ، على ضعفٍ ، في موضعين :

١ - أن يلزمَ من العطف ضعفُ في التركيب ، كأن يلزمَ منه العطفُ على الضمير المتصلِ المرفوعِ البارزِ ، أو المستتر ، من غير فصلٍ بالضمير المنفصل ، أو بفاصلٍ ، أي فاصلٍ ، نحو : «جئتُ وخالداً . وأذهبُ وسليماً» . ويضعفُ أن يُقالَ : «جئتُ وخالداً . وأذهبُ وسليم» .

(أي بعطف «خالداً» على التاء في «جئتُ» ، وعطف «سليم» على الضمير المستتر في «أذهب» . والضعف إنما هو من جهة الصناعة النحوية الثابتة أصولها باستقراء كلام العرب . وذلك أن العرب لا تعطف على الضمير المرفوع المتصل البارز أو المستتر ، إلا أن يفصل بينهما بفاصلٍ أي فاصل . نحو : «جئت اليوم وخالداً وأذهب غداً وسعيداً» . والأفضل أن يكون الفاصل ضميراً منفصلاً يؤكد به الضمير المتصل أو المستتر ، نحو : «جئت أنا وخالداً . وأذهب أنت وسعيداً» .)

أما العطفُ على الضمير المنصوب المتصل ، فجائزٌ بلا خلافٍ ،
نحو : « أكرمتك وزُهيراً » .

وأما العطفُ على الضمير المجرور ، من غير إعادة الجارِّ ، فقد منعه
جمهور النحاة ، فلا يقالُ على رأيهم : « أحسنتُ إليك وأبيك » ، بل :
« أحسنتُ إليك وأباك » ، بالنصب على المعية . فإن أعدتَ الجارَ جاز ، نحو :
« أحسنتُ إليك وإلى أبيك » . والحقُّ أنه جائز . وعلى ذلك الكسائيُّ وابنُ
مالكٍ وغيرُهما . وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ وقد
قرئ في السبع : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ ، بجرِّ
« الأرحامِ » عطفاً على الهاء في « به » ، قرأ ذلك حمزة ، أحدُ القراءِ
السبعة . لكنَّ الأكثرَ والأفصحَ إعادةُ الجارِّ ، إذا أُريدَ العطفُ . كما تقدم .

٢ - أن تكونَ المعيةُ مقصودةً من المتكلم ، فتفوتُ بالعطف ، نحو :
« لا يُغْرِكُ الغنى والبَطْرَ . ولا يعجِبُكُ الأكل والشَّبَعُ . ولا تهوَرُغَدُ العيشِ
والذَّلُّ » ، فإن المعنى المراد ، كما ترى ، ليس النهي عن الأمرين . وإنما هو
الأول مجتمعاً مع الآخر . ومنه قول الشاعر :

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلِيَّتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

(فليس مراده : كونوا أنتم وليكن بنو أبيكم ، وإنما يريد : كونوا أنتم مع بني
أبيكم . فالنصب على المعية فيما تقدم راجح قوي لتعيينه المعنى المراد ،
وفي العطف ضعف من جهة المعنى) .

والمحققون يوجبون ، في مثل ذلك النصب على المعية ، ولا يُجوزون
العطف . وهو الحقُّ ، لأنَّ العطفَ يفيدُ التشريكَ في الحكم . والتشريكُ هنا
غير مقصود .

وَيَرْجِعُ العطفُ متى أمكنَ بغيرِ ضعفٍ من جهة التركيب ، ولا من جهة المعنى ، نحو : « سار الأميرُ والجيشُ . وسرتُ أنا وخالِدُ . وما أنتُ وسعيدُ ؟ »^(١) ، قال تعالى : ﴿ يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ .

ومتى ترجعَ العطفُ ضَعُفَ النصبُ على المعية ، ومتى ترجعَ النصبُ على المعية ضَعُفَ العطفُ .

خلاصة وتحقيق

(وخلاصة البحث : أن ما بعد الواو، تارة لا يصح تشريكه في حكم ما قبله، نحو: «سار علي والجليل» فيجب نصبه على المعية. وتارة يصح تشريكه فيمنع من العطف مانع، نحو: «جئت وسعيداً»، فيترجح نصبه على المعية. وتارة يجب تشريكه، نحو: «تصالح سعيد وخالد» فيجب العطف. وتارة يجوز تشريكه بلا مانع، نحو: «سافرت أنا وخليل»، فيختار فيه العطف على نصبه على المعية، وتارة لا يكون التشريك مقصوداً، وإنما يكون المقصود هو المعية، فيكون الكلام على نية الإعراض عن تشريك ما بعد الواو في حكم ما قبلها إلى مجرد معنى المصاحبة. فيرجح النصب على المعية على العطف ، نحو : « لا تسافر أنت وخالداً » ، إذا أردت نهيه عن السفر مع خالد ، لا نهيه ونهي خالد عن السفر . وقد ذكرنا آنفاً بضعة أمثلة على ذلك . فإن قصدت إلى نهيهما كليهما عن السفر ، ترجح العطف . نحو : « لا تسافر أنت وخالد » .

والنفس تواقفة إلى إيجاب النصب على المعية فيما لم يُقصد به إلى التشريك في الحكم ، وإلى إيجاب العطف فيما يقصد به إلى التشريك فيه ، مراعاة لجانب المعنى الذي يريده المتكلم . ونرى أن إجازتهم العطف في

(١) سعيد : معطوف على أنت . وأنت : مبتدأ خبره «ما» الاستفهامية .

الصورة الأولى ، والنصب على المعية في الصورة الثانية (على ضعف فيهما) إنما هي من حيث الصناعة اللفظية ، بمعنى أنه لا يمنع من ذلك مانع من حيث القواعد النحوية . وأنت خبير بما في ذلك من التهويش على السامع والتلبس عليه . فاحفظ هذا التحقيق واعمل به) .

٣ - العامل في المفعول معه

يَنْصَبُ المفعولُ معه ما تقدّم عليه من فعلٍ أو اسمٍ يُشبهُ الفعلَ .
فالفعلُ نحو: «سرتُ والليلَ»، والاسمُ الذي يُشبهُهُ، نحو: «أنا ذاهبٌ
وخالداً». «وحسبُك وسعيداً ما فعلتُما» .

وقد يكونُ العاملُ مقدراً ، وذلك بعدَ «ما وكيف» الاستفهاميتين ، نحو:
«ما أنتُ وخالداً . وما لك وسعيداً . وكيف أنتُ والسفرَ غداً . والتقدير : «ما
تكونُ وخالداً؟ وما حاصلُ لك وسعيداً؟ وكيف تكونُ والسفرَ غداً» .

وأعلم أنه لا يجوزُ أن يتقدّم المفعولُ معه على عامله ، ولا على
مُصاحبه ، فلا يقال : «والجبلُ سارَ عليّ» ولا «سارَ والجبلُ عليّ» .

٦ - الحال

الحالُ : وصفٌ فضلةٌ يُذكرُ لبيانِ هيئةِ الاسمِ الذي يكونُ الوصفُ له ،
نحو: «رجعَ الجندُ ظافراً . وأدبَ ولدُك صغيراً . ومررتُ بهندَ راكبةً . وهذا
خالداً مُقبلاً» .

(ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً من الفعل ، نحو: « طلعت الشمس صافية » ، أو اسماً جامداً في معنى الوصف المشتق ، نحو: « عدا

خليل غزالاً ، أي مسرعاً كالغزال .

ومعنى كونه فضلة : أنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه . وليس معنى ذلك أنه يصح الاستغناء عنه إذ قد تجيء الحال غير مستغنى عنها كقوله تعالى : ﴿ وما خلقتنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين ﴾ وقوله : ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ ؛ وقول الشاعر :

إنما الميثُ من يعيشُ كئيباً
كاسفاً بألهُ ، قليلُ الرجاءِ

وقد تشبه الحال بالتمييز في نحو : «للهِ ذرَّةٌ فارساً أو عالماً أو خطيباً» . فهذا ونحوه تمييزٌ لأنه لم يقصد به تمييز الهيئة . وإنما ذكر لبيان جنس المتعجب منه ، والهيئة مفهومة ضمناً . ولو قلت : «للهِ ذرَّةٌ من فارس» . لصحَّ . ولا يصحُّ هذا في الحال . فلا يقال : «جاء خالد من راكب» وليس مثل ما تقدم هو التمييز حقيقة . وإنما هو صفة نابت عنه بعد حذفه . والأصل «للهِ ذرَّةٌ رجلاً فارساً» .

وربما اشتبهت الحال بالنعته . نحو : «مررت برجل راكب» . فراكب : نعت . لأنه ذكر لتخصيص الرجل لا لبيان هيئته .

وأعلم أن الحال منصوبةٌ دائماً . وقد تُجرُّ لفظاً بالباء الزائدة بعد النفي ، كقول الشاعر :

فما رجعتُ بخائبةٍ ركابُ
حكيمُ بنُ المسيبِ مُنتهاها

وفي هذا الباب تسعةٌ مباحث :

١ - الاسم الَّذِي تَكُون لَهُ الحال

تجيءُ الحال من الفاعل، نحو: «رجع الغائب سالماً». ومن نائب
الفاعل، نحو: «تؤكل الفاكهة ناضجة». ومن الخبر، نحو: «هذا الهلالُ
طالماً». ومن المبتدأ^(١) (كما هو مذهبُ سيويهِ ومن تابعهُ . وهو الحقُّ) ،
نحو: «أنت مجتهداً أخي» ونحو: «الماءُ صرفاً شرابي». ومن المفاعيل
كلها على الأصحّ، لا من المفعول به وحدهُ . فمجيئها من المفعول به نحو:
«لا تأكل الفاكهة فيجّة» ومن المفعول المطلق نحو: «سرتُ سيرِي حثيثاً ،
فتعبتُ التعبَ شديداً» ، ومن المفعول فيه نحو: «سريتُ الليلَ مظلماً .
وَصُمْتُ الشهرَ كاملاً» ، ومن المفعول لأجله نحو: «افعلِ الخيرَ محبةً الخيرِ
مجردةً عن الرياء» ، ومن المفعول معه نحو: «سيرُ والجبلُ عن يمينك»
ونحو: «لا تسرِ والليلَ داجياً» .

ولا فرق بين أن يكون المفعولُ صريحاً ، كما رأيتُ ، أو مجروراً
بالحرف ، نحو: «انهضْ بالكريمِ عاثراً» ونحو: «لا تسرِ في الليلِ مُظليماً»
ونحو: «اسعَ للخيرِ وحدهُ» .

وقد تأتي الحال من المضاف إليه بشرط أن يكون في المعنى ، أو في
التقدير ، فاعلاً أو مفعولاً ، وذلك في صورتين .

١ - أن يكونَ المضافُ مصدرًا أو وصفاً مضافين إلى فاعلهما أو نائب
فاعلهما أو مفعولهما .

(١) وكذا مما أصله المبتدأ نحو: «تكون مجتهداً أخي»، فمجتهداً: حال من الضمير المستتر في
تكون الذي أصله مبتدأ. وأخي: خبر تكون، ونحو: «إنك مجتهداً أخي»، فمجتهداً: حال من
الكاف التي أصلها مبتدأ. وأخي: خبر أن.

فالمصدرُ المضافُ إلى فاعله ، نحو : سَرَّني قدومك سالماً^(١) ، ومنه
 قوله تعالى : ﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾^(٢) ، وقولُ الشاعر مالك بن الديب
 تَقُولُ أَبْنَتِي : إِنَّ أَنْطَلَاكَ واحداً ،
 إلى الرُّوعِ يَوْمًا ، تاركِي لا أَبَالِيَا^(٣)
 والوصفُ المضافُ إلى فاعله نحو : «أنتَ حَسَنُ الفَرَسِ مُسْرَجًا»^(٤) .
 والوصفُ المضافُ إلى نائبِ فاعله نحو : «خالدٌ مغمضُ العينِ
 دامعةً»^(٥) .

والمصدرُ المضافُ إلى مفعوله ، نحو : «يعجبني تأديبُ الغلامِ مُذنبًا ،
 وتهذيبهُ صغيراً»^(٦) .

والوصفُ المضافُ إلى مفعوله نحو : «أنتَ واردُ العيشِ صافياً ،
 ومسهلُ الأمرِ صعباً»^(٧) ، ونحو : «خالدٌ ساري الليلِ مظلماً»^(٨) .

وبذلك تكونُ الحالُ قد جاءت من الفاعل أو نائبه أو من المفعولِ ، كما
 هو شرطها .

(١) قدوم مضاف إلى الكاف، من إضافة المصدر إلى فاعله . وسالماً : حال من الكاف التي هي
 فاعل في المعنى ، وإن كانت في اللفظ مضافة إلى المصدر .

(٢) جميعاً : حال من الكاف في مرجعكم ، التي هي فاعل في المعنى .

(٣) واحداً : حال من الكاف في «انطلاقك» التي هي فاعل في المعنى ، وتاركي : خبر أن .

(٤) حسن : صفة مشبهة مضافة إلى فاعلها ، وهو الفرس ، ومسرجاً : حال من الفرس .

(٥) مغمض : اسم مفعول مضاف إلى نائب فاعله . ودامعة حال من العين .

(٦) تأديب : مصدر مضاف إلى مفعوله . ومذنباً حال من الغلام . وكذا تهذيب : مضاف إلى

الضمير ، من إضافة المصدر إلى مفعوله . وصغيراً : حال من الضمير .

(٧) وارد : اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وكذا مسهل : اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وصافياً :

حال من العيش . وصعباً : حال من الأمر .

(٨) ساري : اسم فاعل مضاف إلى الظرف وهو الليل ، فهو مضاف إلى المفعول فيه .

٢ - أن يَصِحَّ إقامة المضاف إليه مقام المضاف ، بحيث لو حذف المضاف لاستقام المعنى . وذلك بأن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه حقيقةً ، كقوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴾ ، ونحو : « أمسكت بيدك عاتراً »^(١) . أو يكون كجزء منه ، نحو : « تسرّني طباع خالدٍ راضياً ، وتسوءني أخلاقه غضبان »^(٢) . ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنْ آتَبَعُ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٣) .

(وبذلك تكون الحال أيضاً قد جاءت من الفاعل أو المفعول تقديراً ، لأنه يصح الاستغناء عن المضاف . فإذا سقط ارتفع ما بعده على الفاعلية أو انتصب على المفعولية . وإذا علمت ذلك عرفت أنه لا يصح أن يقال : « مررت بغلام سعاد جالسة » ، لعدم صحة الاستغناء عن المضاف ؛ لأنه ليس جزءاً من المضاف إليه ، ولا كالجزء منه . فلو أسقطت الغلام ، فقلت : « مررت بهند جالسة » لم يستقم المعنى المقصود ، لأن القصد هو المرور بغلامها لا بها) .

٢ - شروطُ الحال

يشترطُ في الحال أربعة شروطٍ :

١ - أن تكونَ صفةً مُتَنَقِّلَةً ، لا ثابتةً (وهو الأصلُ فيها) ، نحو : « طلعت الشمسُ صافيةً » .

(١) اليد جزءٌ حقيقي من المضاف إليه ، وهو ضمير المخاطب . وعائراً : حال من الكاف وكذا اللحم جزء من الأخ . والصدور جزء مما أضيف إليه .

(٢) الطباع والأخلاق ليست جزءاً من خالد ، لكنها كالجزء منه ، لاشتغالها عليها . وراضياً : حال من خالد . وغضبان حال من ضميره .

(٣) ملة الإنسان ومذهبه كالجزء منه .

وقد تكونُ صفةً ثابتةً ، نحو : « هذا أبوكَ رحيماً * يومَ أبعثُ حياً *
خُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً * خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أطولَ من رِجْلَيْهَا^(١) * أنزلَ
إليكم الكتابَ مفضلاً » . وقال الشاعر :

فَجَاءَتْ بِهِ سَبَطَ العِظَامِ ، كَأَنَّمَا
عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لِوَاءِ^(٢)

٢ - أن تكونَ نكرةً ، لا معرفةً .

وقد تكون معرفةً إذا صحَّ تأويلها بنكرةٍ ، نحو : « آمنتُ بالله
وحده^(٣) » . أي : منفرداً ، ونحو : « رجَعَ المسافرُ عودَهُ على بدئه » ، أي :
عائداً في طريقه ، والمعنى أنه رجَعَ في الحال . ونحو : « أدخلوا الأولَ
فالأولَ » أي مترتِّبينَ . ونحو : « جاءوا الجَمَاءَ العَفِيرَ^(٤) » ، أي جميعاً .
ونحو : « إفعلْ هذا جُهدَكَ وطاقتك » ، أي : جاهداً جاداً . ونحو : « جاء
القومُ قَضَهُمُ ، بقَضِيضِهِم » ، أي جاءوا جميعاً أوقاطبةً .

(١) يديها : بدل من الزرافة ، بدل البعض من الكل ، وأطول حال من الزرافة .

(٢) سبط العظام : مستوي القوام . وأصل ذلك في الشعر ، يقال : شعر سبط أي ليس بجعد . ومنه
يقال : « فلان سبط الكف ، وسبط البنان » أي كريم ، و« فلان جعد الكف » أي بخيل ، لأنه يقبض
كفه دون الجود ، يصف الشاعر بهذا البيت ابناً له بحسن القَد وطول القامة واعتدالها .

(٣) اعلم أن « وحده » لم يستعمل الا منصوباً ؛ الا ما ورد من ذلك شاذاً ، كقولهم : « هو نسيحٌ
وحده . وعُيِّر وحده ، وجُحِش وحده » بإضافته إلى ما قبله . فأما « نسيح وحده » فهو مدحٌ :
وأصله أن الثوب إذا كان غالباً رقيقاً فلا يُنْسَج على منواله معه غيره . وجُحِش وحده » فهذا ذمٌ .
وهو يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحداً في رأي ، ولا يدخل في معونة أحد . ومعناه أنه
يتفرد بخدمة نفسه . وهما تصغير غير وجحش .

(٤) الجماء : الجماعة الكثيرة . وأصلها من الجموم بمعنى الكثرة ، وعددٌ جمٌ : كثير . والغفير : من
الغفر وهو الستر والتغطية ، والمعنى جاءوا جماعة كثيرة قد غطت وجه الأرض وسترتها
لكثرتها . والغفير : فعيل بمعنى « فاعل » وحقه أن يؤنث تبعاً لموصوفه . وذكر حملاً له على
« فعيل » بمعنى « مفعول » ، الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث . أو على معنى الجمع في
الجماء أي جاءوا جمعاً غفيراً ، فقد يذكر المؤنث إذا حمل على معنى المذكر .

٣ - أن تكونَ نَفْسٌ صَاحِبِهَا فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ : « جَاءَ سَعِيدٌ رَاكِبًا » .

(فَإِنَّ الرَّكَّابَ هُوَ نَفْسٌ سَعِيدٌ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : « جَاءَ سَعِيدٌ رَكُوبًا » ، لِأَنَّ الرُّكُوبَ فِعْلَ الرَّكَّابِ وَلَيْسَ هُوَ نَفْسُهُ) .

٤ - أن تكونَ مُشْتَقَّةً ، لَا جَامِدَةً .

وَقَدْ تَكُونُ جَامِدَةً مُؤَوَّلَةً بِوَصْفٍ مُشْتَقٍّ ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثِ حَالَاتٍ :

الأولى : أَنْ تَدُلَّ عَلَى تَشْبِيهِ ، نَحْوُ : « كَرَّ عَلَيَّ أَسَدًا » ، أَيْ : شَجَاعًا كَالْأَسَدِ ، وَنَحْوُ : « وَضَحَ الْحَقُّ شَمْسًا » ، أَيْ : مُضِيئًا ، أَوْ مُنِيرًا كَالشَّمْسِ . وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : « وَقَعَ الْمِصْطَرَعَانِ عِدْلِي عَيْرٍ »^(١) . أَيْ مُصْطَحِبَيْنِ كَاصْطِحَابِ عِدْلِي حِمَارٍ حِينَ سَقُوطِهِمَا .

الثانية : أَنْ تَدُلَّ عَلَى مُفَاعَلَةٍ ، نَحْوُ : « بَعَثَكَ الْفَرَسَ يَدًا بِيَدٍ » ، أَيْ : مُتَقَابِضَيْنِ ، وَنَحْوُ : « كَلَّمْتَهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ » ، أَيْ : مُتَشَافِهَيْنِ .

الثالثة : أَنْ تَدُلَّ عَلَى تَرْتِيبٍ ، نَحْوُ : « دَخَلَ الْقَوْمُ رَجُلًا رَجُلًا » ، أَيْ : مُتَرْتِبَيْنِ ، وَنَحْوُ : « قَرَأْتُ الْكِتَابَ بَابًا بَابًا » ، أَيْ : مُتَرْتِبًا .

وَقَدْ تَكُونُ جَامِدَةً ، غَيْرَ مُؤَوَّلَةٍ بِوَصْفٍ مُشْتَقٍّ ، وَذَلِكَ فِي سَبْعِ حَالَاتٍ :

الأولى : أَنْ تَكُونَ مُوصُوفَةً ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ وَقَوْلِهِ : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ .

الثانية : أَنْ تَدُلَّ عَلَى تَسْعِيرٍ ، نَحْوُ : « بَعَثُ الْقَمَحَ مُدًّا بِعِشْرَةِ قُرُوشٍ . وَأَشْتَرَيْتُ الثَّوْبَ ذِرَاعًا بِدِينَارٍ » .

(١) العير، بفتح العين: الحمار، أهلكاً كان أو وحشياً .

الثالثة : أن تَدُلَّ على عددٍ ، كقوله تعالى : ﴿ فَمِّ مِيقَاتِ رَبِّكَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ .

الرابعة : أن تَدُلَّ على طَوْرٍ ، أي حالٍ ، واقعٍ فيه تفضيلٌ ، نحو : « خالِدٌ غلاماً أحسنُ منه رجلاً » ، ونحو : « العنْبُ زيباً أطيبُ منه دبساً » .

الخامسة : أن تكون نوعاً لصاحبها ، نحو : « هذا مالُكُ ذهباً » .

السادسة : أن تكون فرعاً لصاحبها ، نحو : « هذا ذهبُكُ خاتماً » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَنْجِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً ﴾ .

السابعة : أن تكون أصلاً لصاحبها ، نحو : « هذا خاتمُكُ ذهباً » . وهذا ثوبُكُ كَتاناً » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً ؟ ﴾ .

فوائد

١ - سمع بعض المصادر مما يدل على نوع عامله منصوباً . فقال جمهور البصريين : أنه منصوب على الحال ، وهو مؤول بوصف مشتق ، نحو : « جاء ركضاً . قتله صبراً^(١) . طلع علينا فجأة أو بغتة . لقيته كفاحاً^(٢) أو عياناً . كلمته مشافهة . أخذت الدرس عن الأستاذ سماعاً » ونحو ذلك وجعل هذه المصادر حالاً ، كما قالوا ، جائر . والأولى أن يجعل ذلك مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع . فهو منصوبٌ على المصدرية لا على الحالية ، لأن المعنى على ذلك ، فلا حاجة إلى التأويل .

٢ - جعلوا أيضاً المصدر المنصوب بعد « أل » الكمالية (أي : الدالة

(١) أي : حبه حتى مات .

(٢) الكفاح - بكسر الكاف - والمكافحة : المواجهة . والمكافحة في الحرب : أن يلقي القوم العدى بوجههم ليس دونها وقاية من ترس ونحوه . وفلان يكافح الأمور أي يباشرها بنفسه .

على معنى الكمال في مصحوبها) منصوباً على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) . نحو: « أنت الرجل فهماً » والحق أنه منصوب على التمييز ، ولا معنى للحال هنا .

٣ - جعلوا من المنصوب على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) المصدر المنصوب بعد خبر مُشبه به مبتدؤه ، نحو: « أنت زهيرٌ شعراً ، وسحبانٌ فصاحةً ، وحاتمٌ جوداً ، والأحنفُ حليماً ، وإياسٌ ذكاءً » . وهو منصوب على التمييز لا محالة ، ولا معنى للحال هنا .

٤ - جعلوا أيضاً المنصوب بعد « أمّا » في مثل قولك : « أمّا علماً فعالمٌ » حالاً ، بعد تأويله بوصف مشتق ، وهو منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : « إن ذكرت العلم فهو عالم » . ولا معنى لنصبه على الحال .

٣ - عاملُ الحالِ وصاحبُها

تحتاج الحالُ إلى عاملٍ وصاحبٍ .

فاعملُها : ما تقدّم عليها من فعلٍ ، أو شبهه ، أو معناه .

فالفعلُ ، نحو : « طلعت الشمسُ صافيةً » .

والمرادُ بشبهِ الفعلِ : الصفاتُ المشتقةُ من الفعلِ ، نحو : « ما مسافرٌ خليلٌ ماشياً » .

والمرادُ بمعنى الفعلِ تسعةُ أشياء :

١ - اسمُ الفعلِ ، نحو : « ضهٌ ساكتاً . ونزالٌ مُسرِعاً » .

٢ - اسمُ الإشارةِ ، نحو : « هذا خالدٌ مُقبلاً » ، ومنه قوله تعالى :

﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾ ، وقوله : ﴿ فتلک بیوتهم خاویة بما ظلموا ﴾ ،
وقوله : ﴿ إن هذه أمتکم أمة واحدة ﴾ .

٣ - أدوات التشبيه ، نحو : « كأنَّ خالدًا ، مقبلاً ، أسدٌ » ، قال الشاعر
امرئ القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ، رَطْبًا وَيَابَسًا
لَدَى وَكْرِهَا، أَلْعُنَابُ وَالْحَشْفُ أَلْبَالِي^(١)

٤ - أدوات التمني والترجي ، نحو : « ليت السرور ، دائماً ، عندنا » ،
ونحو : « لعلك ، مدعياً ، على حقٍ » .

٥ - أدوات الاستفهام ، نحو : « ما شأنك واقفاً^(٢) ؟ * ما لك مُطلقاً؟ *
كيف أنت قائماً؟ * كيف بزهرٍ رئيساً؟^(٣) . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فما
لهم عن التذكرة معرضين ؟ ﴾ .

٦ - حرف التنبية ، نحو : « ها هوذا البدر طالعاً » .

٧ - الجار والمجرور ، نحو : « الفرسُ لك وحدك » .

٨ - الظرف ، نحو : « لدينا الحقُّ خفاً لواؤهُ » .

٩ - حرف النداء ، كقوله : « يا أيها الربيعُ مبكياً بساحته » .

وصاحبُ الحالِ : ما كانت الحالُ وصفاً له في المعنى . فإذا قلتَ :
« رجَعَ الجندُ ظافراً » ، فصاحبُ الحال هو « الجندُ » وعاملُها هو « رجَعَ » .

(١) الحشف : أردأ التمر ، أو اليباس الفاسد منه .

(٢) ما : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم . وشأنك : مبتدأ مؤخر . ويجوز أن تكون ما ،
مبتدأ ، وشأنك خبراً (واقفاً) : حال من ضمير المخاطب .

(٣) كيف : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم . والباء ، في « بزهرٍ » حرف جر زائد (بزهر)
مجرور لفظاً بالباء الزائدة ، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر .

والأصلُ في صاحبها أن يكون معرفةً ، كما رأيت . وقد يكونُ نكرةً ،
بأحدِ أربعةِ شروطٍ :

١ - أن يتأخرَ عنها ، نحو: « جاءني مُسرِعاً مُستنجدٌ فأنجدتهُ » ، ومنه
قولُ الشاعر : « لِمِيَّةٍ مُوحِشاً ظَلُّلٌ »^(١).

وقول الآخر :

وفي الجِسمِ مِنِّي بَيْنًا ، لَوَعَلِمْتِهِ ،
شُحُوبٌ . وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي أَلْعَيْنَ تَشْهَدِي^(٢)

وقولُ غيره :

وَمَا لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ
وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي^(٣)

٢ - أن يسبقه نفيٌ أو نهْيٌ أو استفهامٌ فالأولُ نحو : « ما في المدرسة
من تلميذٍ كسولاً . وما جاءني أحدٌ إلا راكباً » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وما
أهلكنا من قريةٍ إلا لها مُنذِرُونَ ﴾ . والثاني نحو : « لا يَبِغِ أَمْرُوهُ عَلَى أَمْرِيءِ
مُسْتَسْهَلًا بَغِيَهُ » ، ومنه قولُ الشاعر :

لَا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ
يَوْمَ أَلْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحَمَامِ^(٤)

الثالثُ ، نحو : « أَجَاءَكَ أَحَدٌ رَاكِبًا » ، ومنه قولُ الشاعر :

(١) الطلل : ما شُخص من آثار الدار . و(موحشاً) : حال من طلل مقدمة عليه .

(٢) بينا : حال مقدمة على صاحبها ، وهو شحوب .

(٣) مثلها : حال من لائم مقدمة عليه .

(٤) الإحجام : التأخر ، والجمام : الموت .

يَا صَاحِرْ ، هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيَاً؟ فَتَرَى
لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِعَادِهَا الْأَمَلَا (١)

٣ - أن يَتَخَصَّصَ بِوَصْفٍ أَوْ إِضَافَةٍ ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : « جَاءَنِي صَدِيقٌ
حَمِيمٌ طَالِباً مَعُونَتِي » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ، أَمراً
مِنْ عِنْدِنَا ﴾ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَا رَبَّ نَجَّيْتَ نُوحاً وَأَسْتَجَبْتَ لَهُ
فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي أَلِيمٍ مَشْحُونَا
وَالثَّانِي ، نَحْوُ : « مَرَّتْ عَلَيْنَا سِتَّةُ أَيَّامٍ شَدِيدَةٌ » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ ﴾ .

٤ - أن تَكُونَ الْحَالُ بَعْدَهُ جَمَلَةٌ مَقْرُونَةٌ بِالْوَاوِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ
كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ، وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ .
وَقَدْ يَكُونُ صَاحِبُ الْحَالِ نَكْرَةً بِلَا مُسَوِّغٍ ، وَقَوْلُ قَلِيلٍ ، كَقَوْلِهِمْ :
« عَلَيْهِ مِئَةٌ بَيْضاً » ، وَفِي الْحَدِيثِ : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، قَاعِداً وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَاماً » .

٤ - تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا وَتَأَخُّرُهَا عَنْهُ

الْأَصْلُ فِي الْحَالِ أَنْ تَتَأَخَّرَ عَنْ صَاحِبِهَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ جَوَازاً ،
نَحْوُ : « جَاءَ رَاكِباً سَعِيدٌ » ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
فَسَقَى دِيَارَكَ ، غَيْرَ مُفْسِدِهَا ، صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي
وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَجُوباً . وَقَدْ تَأَخَّرَ عَنْهُ وَجُوباً .

(١) حُمَّ عَيْشٌ : هُمِيَءٌ وَقُدِّرَ ، بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ .

فتتقدّم عليه وجوباً في موضعين :

١ - أن يكون صاحبها نكرة غير مستوفية للشروط، نحو: «لخليلٍ مُهدباً غلامٌ»، ومنه قول الشاعر :

وهَلْ أَعْدُونِي لِمِثْلِي، تَفَاقَدُوا،
وَفِي الْأَرْضِ مَبْثُوثاً شَجَاعٌ وَعَقْرَبٌ^(١)

٢ - أن يكون محصوراً^(٢)، نحو: «ما جاء ناجحاً إلا خالدٌ وإنما جاء ناجحاً خالدٌ». تقول ذلك إذا أردت أن تحصرَ المجيء بحالة النجاح في خالد .

وتأخرُ عنه وجوباً في ثلاثة مواضع :

١ - أن تكون هي المحصورة^(٣)، نحو : «ما جاء خالدٌ إلا ناجحاً . وإنما جاء خالدٌ ناجحاً». تقول ذلك إذا أردت أن تحصرَ مجيء خالدٍ في حالة النجاح . ومنه قوله تعالى : ﴿ وما نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مَبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ .

٢ - أن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة ، نحو : «يُعجبني وقوفٌ عليّ خطيباً . وسرّني عملك مخلصاً» .

أما المجرور بحرف جرٍّ أصلي ، فقد منع الجمهورُ تقدّم الحال عليه . فلا يقال : «مررتُ راكبةً بسعادٍ وأخذتُ عاتراً بيدِ خليلٍ» . بل يجب تأخيرُ الحال . وأجاز تقدّمه ابنُ مالك وغيره . وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ وما

(١) أي : هلا جعلوني عدّة لرجل مثلي . (تفاقدوا) : دعاء عليهم بأن يفقد بعضهم بعضاً . (الشجاع) : الخيبت من الحيات . وأراد بالشجاع والعقرب من يشبههما طباعاً من الناس .

(٢) أي : محصوراً في الحال .

(٣) محصوراً فيها صاحبها .

أرسلناكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴿١﴾ . وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ تَقَدُّمِهَا عَلَيْهِ مَخْصُوصاً
بِالشَّعْرِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِذَا الْمَرْءُ أَعَيْتَهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئاً
فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ عَسِيرٌ (٢)
وقولُ الآخرِ :

تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بُعْدَ بَيْنِكُمْ
بِذِكْرَاكُمْ ، حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي (٣)
وقولُ غيره :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ أَلْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً
إِلَيَّ حَبِيباً ، إِنَّهَا لَحَبِيبٌ (٤)
وقولُ الآخرِ :

غَافِلاً تَعْرِضُ أَلْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ
فَيُدْعَى ، وَلا تَجِيَنَ نِدَاءً (٥)

-
- (١) فكافة على قولهم ، حال من الناس مقدمة ، فهي بمعنى «جميعاً» . وقال المانعون : أنّ كافة هنا وصفٌ من الكف بمعنى المنع ، لحقته التاء التي تلحق الصفات للمبالغة لا للتأنيث ، كرجل راوية وياقعة وداهية . وجعلوه حالاً من الكاف في أرسلناك . وقولهم هذا أقرب إلى الحق . وقد جعل الزمخشري «كافة» صفة لمصدر محذوف أي : «إرسالة كافة للناس» .
- (٢) كهلاً : حال من الهاء في «عليه» كما قالوا . والأقرب أن يكون حالاً من الضمير المستتر في «مطلب» العائد على المرء ، لأنه مصدر متعد يطلب فاعلاً ومفعولاً به ، ومفعوله الضمير المضاف إليه . من إضافة المصدر إلى مفعوله . وحينئذ لا تكون الحال مقدمة على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي .
- (٣) طراً : حال من الكاف في عنكم .
- (٤) هيمان وصادياً : حالان من ياء الضمير في إليّ . والهيمان والصادي بمعنى العطشان .
- (٥) غافلاً : حال من المرء .

أما المجرور بحرف جرٍّ زائد ، فلا خلاف في جواز تقدُّمِ الحالِ عليه ، لأن حرفَ الجرِّ الزائد كالسَّاقِطِ فلا يُعتدُّ به ، نحو : « ما جاء راكباً من أحدٍ . وكفى صديقاً بك »^(١) .

٣ - أن تكون الحال جملةً مقترنةً بالواو ، نحو : « جاء عليٌّ والشمسُ طالعة » . فإن كانت غيرَ مقترنة بها جاز تأخيرُها وتقديمها ، فالأولُ نحو : « جاء خليلٌ يحملُ كتابه » ، والثاني نحو : « جاء يحملُ كتابه خليلٌ » . وأجاز قومٌ تقديمها وهي مُصدِّرةٌ بالواو . والأصح ما ذكرناه .

٥ - تقدُّمُ الحالِ على عاملِها وتأخُّرُها عنه

الأصلُ في الحال أن تتأخَّرَ عن عاملِها . وقد تتقدَّمُ عليه جوازاً ، بشرطِ أن يكون فعلاً مُتصرفاً ، نحو : « راكباً جاء علي » أو صفةً تُشبهُ الفعلَ المتصرفَ - كاسمِ الفاعلِ وأسمِ المفعولِ والصفة المشبهة - نحو : « مُسرِعاً خالدٌ مُنطلقٌ » . ومن الفعلِ المتصرفِ قوله تعالى : ﴿ خُشِعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ ، وقولهم : « شَتَى تَوْؤُوبُ الْحَلْبَةِ »^(٢) ، أي مُتفرِّقين يرجعون .

(فإن كان العامل في الحال فعلاً جامداً ، أو صفة تشبهه - وهي اسم التفضيل - أو معنى الفعل دون أحرفه ، فلا يجوز تقديم الحال عليه ، فالأول نحو : « ما أجملَ البدرَ طالعاً ! » . والثاني : « عليٌّ أفصحُ الناسِ خطيباً » . والثالث نحو : « كأنَّ علياً مقدماً أسدٌ » ، فلا يقال : « طالعاً ما أجملَ البدر . ولا علي خطيباً أفصحُ الناسِ . ولا مقدماً كأن علياً أسدٌ » ويستثنى من ذلك

(١) صديقاً : حال من الكاف في « بك » . وبك ، الباء : حرف جر زائد . والكاف ، لها موضعان من الإعراب : موضع قريب وهو الجر بالباء الزائدة ، وموضع بعيد وهو الرفع على أنها فاعل لكفى .

(٢) شتى : جمع شتيت بمعنى متفرق . وتؤوب : ترجع . والحلبة : جمع حالب .

اسم التفضيل في نحو ، قولك : « سعيد خطيباً أفصح منه كاتباً . وإبراهيم كاتباً أفصح من خليل شاعراً » ففي هذه الصورة يجب تقديم الحال ، كما ستعلم .

واعلم أن اسم التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد ، من حيث أنه لا يتصرف بالثنية والجمع والتأنيث ، كما تتصرف الصفات المشتقة ، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة . فهو لا يتصرف تصرفها إلا في بعض الأحوال ، وذلك إن اقترن بأل أو أضيف إلى معرفة ، فيصرف حينئذ أفراداً وثنياً وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً . كما عرفت في الجزء الأول من هذا الكتاب) .

متى تتقدم الحال على عاملها وجوباً؟

تتقدم الحال على عاملها وجوباً في ثلاث صور :

١ - أن يكون لها صدرُ الكلام ، نحو : « كيف رجَعَ سليمٌ؟ »^(١) ، فإن أسماء الاستفهام لها صدرُ جملتها .

٢ - أن يكون العاملُ فيها اسمَ تفضيلٍ ، عاملاً في حالين ، فُضِّلَ صاحبُ إحداهما على صاحبِ الأخرى ، نحو : « خالدٌ فقيراً ، أكرمٌ من خليلٍ غنياً » ، أو كان صاحبُها واحداً في المعنى ، مُفضَّلاً على نفسه في حالةٍ دونَ أُخرى ، نحو : « سعيدٌ ، ساكتاً ، خيرٌ منه متكلماً » ، فيجبُ والحالةُ هذه ، تقديمُ الحال التي للمُفضَّل ، بحيثُ يتوسطُ اسمُ التفضيلِ بينهما ، كما رأيتَ .

٣ - أن يكون العاملُ فيها معنى التَّشْبِيهِ ، دونَ أحرفِهِ ، عاملاً في حالينِ

(١) كيف : اسم استفهام مبني على الفتح ، وهو في محل نصب على الحال من سليم ، أي : على أية حال جاء؟ .

يرأدُ بهما تشبيهُ صاحبِ الأولى بصاحبِ الأخرى ، نحو: « أنا ، فقيراً ،
كخليلٍ غنياً » ، ومنه قولُ الشاعر :

تَعَيَّرْنَا أَنَا عَالَةً

ونحنُ ، صَعَالِيكَ ، أَنْتُمْ مُلُوكًا^(١)

أو تشبيهُ صاحبهما الواحد في حالةٍ ، بنفسه في حالةٍ أخرى ، نحو :
« خالدٌ ، سعيداً ، مثلهُ بئساً » . فيجبُ ، إذ ذاك ، تقديمُ الحالِ التي للمُشَبَّهِ
على الحالِ التي للمُشَبَّهِ به ، كما رأيت . إلا إن كانت أداة التشبيه « كأن » ،
فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ عليها مُطلقاً ، نحو : « كأنَّ خالداً ، مُهرولاً ، سعيدٌ
بَطِيئاً » .

(فإن كان التشبيه العامل في الحالين ، فعلاً أو صفة مشتقة منه ، جاز
تقديم حال المفضل عليه وتأخيرها عنه ، فالأول نحو : « خالد ماشياً يشبه
سعيداً راكباً » ، والثاني نحو : « يشبه خالد ماشياً سعيداً راكباً ») .

متى تتأخر الحال عن عاملها وجوباً؟

تتأخرُ الحال عن عاملها وجوباً في أحد عشر موضعاً :

- ١ - أن يكونَ العاملُ فيها فعلاً جامداً ، نحو : « نِعْمَ المهذارُ ساكتاً .
ما أحسنَ الحكيمَ متكلماً . بش المرءُ منافقاً . أحسنُ بالرجلِ صادقاً » .

(١) أي : « نحن ، في حالِ صعلكتنا مثلكم ، في حالِ ملككم » . والعالة : جمع عائل ، وهو الفقير .
من عال الرجل : إذا افتقر . ومنه الحديث : « ما عال مقتصد ولا يعيل » ، وهو من اليائي . وأما
« عال الرجل أهله يعولهم فهو عائل » ، إذا قام بما يحتاجون إليه ، فهو من الواوي والصعلكة :
الفقر . والصعاليك : الفقراء ، وأحدهم صعلوك . وبهم لُقِبَ عروة بن الورد ، ف قيل له :
« عروة الصعاليك » لأنه كان يجمع الفقراء في حظيرته في رزقهم مما يغنمه . وتصعلك :
افتقر . وصعاليك العرب : لصوصهم ونؤبانهم ، الذين يسلبون وينهبون ويغتالون ، فعَلَّ
الذئب في الفوات .

٢ - أن يكونَ اسْمَ فعلٍ ، نحو : « نَزَالِ مِسْرَعًا » .

٣ - أن يكونَ مصدرًا يَصِحُّ تقديرُهُ بالفعلِ والحرفِ المصدرِ ، نحو :
« سَرَّنِي أَوْ يَسْرُنِي ، اغْتَرَابُكَ طَالِبًا لِلْعِلْمِ » .

(إذ يَصِحُّ أن تقول : « يسرني أن تغترب طالباً للعلم » . فإن كان يَصِحُّ تقديره بالفعل والحرف المصدرِ . نحو : « سمعاً كلامَ اللَّهِ متلواً » ، جاز تقديمه عليه نحو : « متلواً سمعاً كلام الله » .

٤ - أن يكونَ صِلَةً لَأَلٍ ، نحو : « خَالِدٌ هُوَ الْعَامِلُ مُجْتَهِدًا » .

٥ - أن يكونَ صِلَةً لحرفِ مصدرٍ ، نحو : « يَسْرُنِي أن تعمل مجتهداً . سَرَّنِي أن عملتُ مُخْلِصًا . يَسْرُنِي ما تجتهدُ دائماً^(١) . سَرَّنِي ما سَعَيْتَ صابراً^(٢) .

٦ - أن يكونَ مقروناً بلامِ الابتداءِ ، نحو : « لِأَصْبِرُ مُعْتَمِلًا » .

٧ - أن يكونَ مقروناً بلامِ القسمِ ، نحو : « لِأَتَأْبِرَنَّ مُجْتَهِدًا » .

٨ - أن يكونَ كلمةً فيها معنى الفعلِ دونِ أحرفِهِ ، نحو : « هذا عَلِيٌّ مَقْبَلًا^(٣) . لَيْتَ سَعِيدًا ، غَنِيًّا ، كَرِيمًا^(٤) . كَأَنَّ خَالِدًا ، فَقِيرًا ، غَنِيًّا^(٥) .

٩ - أن يكونَ اسْمَ تَفْضِيلٍ ، نحو : « عَلِيٌّ أَفْصَحُ الْقَوْمِ خَطِيْبًا » ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَامِلًا فِي حَالِيْن ، نَحْوُ : « الْعَصْفُورُ ، مَغْرَدًا خَيْرٌ مِنْهُ سَاكِتًا » ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ حَالِ الْمَفْضَلِ عَلَى عَامِلِهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ .

(١) ما : مصدرية ؛ وليست اسم موصول . والتأويل : يسرني اجتهادك دائماً .

(٢) ما : هنا أيضاً مصدرية . والتأويل : «سرني سعيك صابراً» .

(٣) معنى الفعل هنا : التنبيه أو الإشارة .

(٤) معنى الفعل هنا : التمني المفهوم من لیت .

(٥) معنى الفعل هنا : التشبيه المفهوم من كأن .

١٠ - أن تكونَ الحالُ مؤكدةً لعاملها ، نحو: « ولى العدو مدبراً ، فتبسم الصديق ضاحكاً » .

١١ - أن تكونَ جملةٌ مقترنة بالواو ، على الأصح ، نحو: « جئتُ والشمسُ طالعةً » .

(فإن كانت غير مقترنة بالواو جاز تقديمها على عاملها ، نحو: « يركب فرسه جاء خالد » وأجاز قوم تقديمها على عاملها وهي مصدره بالواو ، فأجازوا أن يقال : « والشمس طالعة جئت » والأصح ما قدمناه . وقد سبق أنه لا يجوز تقديم الجملة المصدرية بالواو على صاحبها أيضاً ؛ وإن قوماً أجازوه) .

٦ - حَذْفُ الْحَالِ وَحَذْفُ صَاحِبِهَا

الأصلُ في الحال أنه يجوز ذكرها وحذفها ، لأنها فضلةٌ . وإن حذفت فإنما تُحذفُ لقرينة . وأكثرُ ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولاً أغنى عنه ذكرُ العَقول ، كقوله تعالى : ﴿ والملائكةُ يدخلون عليهم من كل باب سلامٌ عليكم ﴾ ، أي : « يدخلون قائلين : سلامٌ عليكم » ، وقوله : ﴿ وإذ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ ربنا تقبلُ منا ﴾ ، أي : « يرفعانِ القواعدَ قائلين : ربنا تقبلُ منا » .

وقد يُحذفُ صاحبُها لقرينة ، كقوله تعالى : ﴿ أهذا الذي بعثَ اللهُ رسولاً ﴾ ، أي : « بعثه » .

وقد يعرضُ للحال ما يمنعُ حذفها ، وذلك في أربعِ صورٍ :

١ - أن تكونَ جواباً ، كقولك : « ماشياً » في جواب من قال « كيف

جئت؟ » .

٢ - أن تكون ساءة مسد خبير المبتدأ^(١) ، نحو : « أفضل صدقة الرجل مُستراً » .

٣ - أن تكون بدلاً من التلفظ بفعالها ، نحو : « هنيئاً لك »^(٢) .

٤ - أن يكون الكلام مبنياً عليها - بحيث يفسد بحذفها - كقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقرّبوا الصلاة ، وأنتم سكارى ، حتى تعلموا ما تقولون ﴾ ، وقوله : ﴿ ولا تمش في الأرض مَرِحاً ﴾ ومن هذا أن تكون محصورة في صاحبها ، أو محصوراً فيها صاحبها ، فالأول نحو : « ما جاء راكباً إلا علي » ، والآخر نحو : « ما جاء علي إلا راكباً » .

٧ - حذف عامل الحال

يحذف العامل في الحال . وذلك على قسمين : جائز وواجب .

فالجائز كقولك لقاصد السفر : « راشدأ »^(٣) ، وللقادم من الحج : « ماجوراً »^(٤) ، ولمن يحدثك : « صادقاً »^(٥) ، ونحو : « راكباً »^(٦) لمن قال لك : « كيف جئت ؟ » ، وبلى مسرعاً^(٧) في جواب من قال لك : « إنك لم تنطلق » . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بلى ، قادرين على أن نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾^(٨) ، وقولُهُ : ﴿ حافظوا على الصَّلواتِ

(١) راجع الكلام على أحكام خبر المبتدأ في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

(٢) أي : ثبت لك الشيء هنيئاً . ومعنى أنها بدل من التلفظ بفعالها أنها نائبة منابه ، لأن الأصل أن يقال : « هناك الشيء » ، أو يهنتك الشيء .

(٣) أي : تسافر راشدأ .

(٤) أي : رجعت ماجوراً .

(٥) أي : تقول أو تتكلم أو تحدث صادقاً .

(٦) أي : جئت راكباً .

(٧) أي : بلى انطلقت مسرعاً .

(٨) أي : بلى نجعلها قادرين .

والصلاة الوسطى ﴿ ، إلى قوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِحَالاً أَوْ رَكباناً ﴾ (١).

والواجبُ في خمسِ صَوَرٍ :

١ - أن يُبينَ بالحالِ ازديادُ أو نقصُ بتدريجٍ ، نحو : (تصدَّق بدرهمٍ فصاعداً ، أو فأكثرَ) ، ونحو : (اشترِ الثوبَ بدينارٍ فنازلاً ، أو فأقلَّ ، أو فسافلاً) (٢) . وشرطُ هذه الحالِ أن تكون مصحوبةً بالفاءِ ، كما رأيت ، أو بِشُمِّ . والفاءُ أكثرُ .

٢ - أن تُذكرَ للتويخِ ، نحو : (أقاعدُ عن العملِ ، وقد قام الناسُ ؟) ، ونحو : (أمتوانياً ، وقد جدَّ قرناؤك ؟) . ومنه قولهم : (أتميمياً مرةً ، وقيسياً أُخرى ؟) (٣) .

٣ - أن تكونَ مؤكدةً لمضمونِ الجملةِ ، نحو : (أنت أخي مواسياً) (٤) .

٤ - أن تُسدَّ مسدَّ خبرِ المبتدأ ، نحو : (تأديبي الغلامَ مُسيئاً) (٥) .

٥ - أن يكونَ حذفُهُ (أي حذفُ العاملِ) سماعاً ، نحو : (هنيئاً لك) (٦) .

٨ - أقسامُ الحالِ

تنقسم الحال - باعتباراتٍ مختلفة - إلى مؤسسة ومؤكدة ؛ وإلى

(١) أي : فصلوا رجالاً أو ركباناً . والرجال هنا : جمع راجل ؛ وهو من يمشي على رجليه . والركبان : جمع راكب .

(٢) أي : ذهب العدد صاعداً أو نازلاً ؛ والفاء زائدة لتزيين اللفظ .

(٣) أي : أتوجد تميماً مرة ، وتحوّل قيسياً مرة أخرى ؟ تقول ذلك للمتلون المنافق الذي لا يثبت على حال .

(٤) أي : أعرفك مواسياً .

(٥) أي : تأديبي إياه حاصل إذ يوجد مسيئاً .

(٦) أي : ثبت لك الشيء هنيئاً .

مقصودة لذاتها وموطئة ، وإلى حقيقة وسببية . وإلى مفردة وجملة وشبه جملة . فالمجموع تسعة أنواع . وسيأتيك بيانها :

الحال المؤسسة ، والحال المؤكدة

الحال ، إمّا مؤسّسة ، وإمّا مؤكدة .

فالمؤسّسة (وتُسمّى المبنية أيضاً ، لأنها تُذكرُ للتبيين والتّوضيح) : هي التي لا يُستفادُ معناها بدونها ، نحو: (جاء خالدٌ ركباً) . وأكثر ما تأتي الحال من هذا النوع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وما نُرسلُ المرسلين إلا مبشرين ومُنذرين ﴾ .

والمؤكدة : هي التي يُستفادُ معناها بدونها ، وإنما يُؤتى بها للتوكيد . وهي ثلاثة أنواع :

١ - ما يُؤتى بها لتوكيد عاملها ، وهي التي تُوافقه معنى فقط ، أو معنى ولفظاً . فالأول نحو: (تبسم ضاحكاً) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا تعثوا في الأرضِ مُفسدين ﴾ ، وقوله : ﴿ ثم تولّيتم مدبرين ﴾ ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ وأرسلناك للناس رسولاً ﴾ ، وقول الشاعر :

أصِخْ مُصِيخاً لِمَنْ أَبَدَى نَصِيحَتَهُ

وَأَلْزَمَ تَوَقِّيَ خَلِطِ الْجِدِّ بِاللُّعْبِ

٢ - ما يُؤتى بها لتوكيد صاحبها ، نحو: (جاء التلاميذُ كلُّهم جميعاً) . قال تعالى : ﴿ ولو شاء ربُّك لآمنَ من في الأرضِ كلُّهم جميعاً ، أفأنت تُكرهُ الناسَ حتى يكونوا مؤمنين ؟ ﴾ .

٣ - ما يُؤتى بها لتوكيد مضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين

جامدين ، نحو : « هو الحقُّ بيّناً ، أو صريحاً » ، ونحو : « نحنُ الأخوةُ
مُتعاونين » ، ومنهُ قولُ الشاعر :

أنا ابنُ دَارَةٍ^(١) ، مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي
وَهَلْ بِدَارَةٍ ، يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ

الحال المقصودة لذاتها ، والحال الموطئة

الحالُ ، إمّا مقصودة لذاتها (وهو الغالبُ) نحو : « سافرتُ منفرداً » ، وإمّا
مُوطئة ، وهي الجامدةُ الموصوفةُ ، فتُذكرُ توطئةً لما بعدها ، كقوله تعالى :
﴿ فَمَثَلٌ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ ، ونحو : « لقيتُ خالدًا رجلًا مُحسنًا » .

الحال الحقيقية ، والحال السببية

الحالُ ، إمّا حقيقيةً ، وهي التي تُبينُ هيئةَ صاحبها (وهو الغالبُ)
نحو : (جئتُ فرِحاً) ، وإمّا سببيةً ، وهي ما تُبينُ هيئةَ ما يحملُ ضميراً يعودُ
إلى صاحبها ، نحو : (ركبْتُ الفرسَ غائباً صاحبُهُ) ، ونحو : (كلمتُ هنداً
حاضرًا أبوها) .

الحال الجملة

الحالُ الجملة . هو أن تقعَ الجملةُ الفعليةُ ، أو الجملةُ الاسميةُ ، موقعَ
الحال ، وحينئذٍ تكونُ مؤوَّلةً بمفرد ، نحو : « جاء سعيدٌ يركضُ » ونحو : « ذهب
خالدٌ دَمَعُهُ مُتحدِّرٌ » . والتأويلُ : « جاء راكضاً . وذهب مُتحدِّراً دَمَعُهُ » .

ويُشترطُ في الجملةِ الحاليةِّ ثلاثةَ شروطٍ :

(١) دارة : اسم أمه .

١ - أن تكون جملةً خبريةً ، لا طلبيةً ولا تعجبيةً .

٢ - أن تكون غير مُصدرةٍ بعلامةٍ استقبالٍ .

٣ - أن تشتملَ على رابطٍ يربطها بصاحب الحال .

والرابطُ إمَّا الضميرُ وحدَهُ ، كقوله تعالى : ﴿ وجاءوا أباهم عشاءً
يكونُ ﴾ . وإمَّا الواوُ فقط ، كقوله سبحانه : ﴿ لئن أكله الذئبُ ونحنُ
عُصبةٌ ﴾ وإمَّا الواوُ والضميرُ معاً ، كقوله تعالى : ﴿ خرجوا من ديارهم وهم
ألوفٌ ﴾ .

الحال شبه الجملة

الحالُ شبهُ الجملة : هو أن يقعَ الظرفُ أو الجارُ والمجرورُ في موقعِ
الحال . وهما يتعلقانِ بمحذوفٍ وجوباً تقديرُهُ « مستقراً » أو « آسقراً » .
والمُتعلِّقُ المحذوفُ ، في الحقيقة هو الحال ، نحو : « رأيتُ الهلالَ بينَ
السحابِ » ، ونحو : « نظرتُ العُصفورَ على الغصنِ » . ومنه قوله تعالى :
﴿ فخرجَ على قومِهِ في زينتِهِ ﴾ .

فائدة جلييلة

إذا ذكر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أو مجرورٌ بحرف جرٍّ ، وكلاهما
صالحانِ للخبريةِ والحاليةِ ، فإن تصدَّرَ الجملةَ الظرفُ أو المجرورُ ، فالمُختارُ
نصبُ الاسمِ على الحاليةِ وجعلُ الظرفِ أو المجرورِ خبراً مقدماً ، نحو :
« عندك ، أو في الدار ، سعيدٌ نائماً » ، ونحو : « عندك ، أو في الدار ، نائماً
سعيدٌ » ، لأنه بتقديمه يكون قد تهيأ للخبرية ، ففي صرفه عنها إجحافٌ .
ويجوز العكس .

وإن تَصَدَّرَهَا الاسمُ ، وجب رفعُهُ وجعلُ الظرفِ أو المجرورِ حالاً ،
نحو: « نائمٌ عندك ، أو في الدار ، سعيدٌ » ، ونحو: « نائمٌ سعيدٌ عندك ، أو
في الدار » .

وإن تَصَدَّرَهَا المبتدأ ، فإن تقدَّمَ الظرفُ أو المجرورُ على الاسمِ ، جاز
جعلُ كلِّ منهما حالاً والآخرُ خبراً ، نحو: « سعيدٌ عندك ، أو في داره
نائماً » ، أو تقولُ : « نائمٌ »^(١) . وإن تقدَّمَ الاسمُ على الظرفِ أو
المجرورِ ، فالمختارُ رفعُ الاسمِ ، وجعلُ الظرفِ أو المجرورِ حالاً ، نحو:
« سعيدٌ نائمٌ عندك ، أو في داره »^(٢) ، ويجوز العكسُ (وهو قليلٌ في
كلامهم) ، فتقولُ : « سعيدٌ نائمٌ عندك ، أو في داره » .

ومنعَ الجمهورُ نصبَ الاسمِ ، في هذه الصورة . وأجازهُ ابنُ مالك
مُستنداً إلى قراءةِ الحسنِ البصريِّ . « والأرضُ جميعاً قبضتُهُ يومَ القيامةِ .
والسَّمواتُ ، مَطْوِيَاتٍ ، يَمِينِهِ » بنصبِ «مَطْوِيَاتٍ» على الحالِ ، وجعل
«يَمِينِهِ» خبراً عن «السَّمواتِ» ، وإلى قراءةٍ من قرأ ، وقالوا : « ما في بُطُونِ
هذه الأنعامِ ، خالصةٌ لذكورنا » ، بنصبِ «خالصةٌ» على الحالِ ، وجعل
«لذكورنا» خبراً عن «ما الموصوليَّة» . والقراءتانِ شاذَّتانِ . لكن فيهما دليلاً
على الجوازِ . لأنه ليس معنى شذوذِ القراءةِ أنها غيرُ صالحَةٍ للاحتجاجِ بها
عَرَبِيَّةٌ .

فإن لم يَصْلُحِ الظرفُ أو المجرورُ بالحرفِ للخبريَّةِ (بعيْثُ لا يكون
مستغنى عن الاسمِ ، لأنه لا يَحْسُنُ السكوتُ عليه) تَعَيَّنَتْ خبريَّةُ الاسمِ

(١) ان نصبت «نائماً» جعلته حالاً . فكان الظرف أو المجرور خبراً . وان رفعته كان خبراً؛ وجعلت
الظرف أو المجرور حالاً .

(٢) ولك في هذه الحالة أيضاً أن تعلق الظرف وحرف الجر بالخبر . وهو هنا «نائم» .

وحالِيَّةُ الظرف أو المجرور ، نحو: «فِيكَ إِبراهيمُ راعِبٌ» ، ونحو: «إِبراهيمُ فِيكَ راعِبٌ». إذ لا يَصِحُّ أن تَسْتغنيَ هنا عن الاسم ، فتقول: «إِبراهيمُ فِيكَ» .

الحال المفردة

الحالُ المُفْرَدَةُ : ما ليست جملةً ولا شِبْهَها^(١) ، نحو: «قرأتُ الدرسَ مُجتهداً . وكتَبَهُ مُجتهدَيْنِ . وتعلَّمناه مُجتهدَيْنِ» .

٩ - واو الحالِ وأحكامها

واو الحالِ : ما يَصِحُّ وقوعُ « إذ » الظرفِيَّةِ موقعَها ، فإذا قلتَ : « جئتُ والشمسُ تَغيبُ » ، صحَّ أن تقول : « جئتُ إذِ الشمسُ تَغيبُ » .
ولا تدخلُ إلا على الجملة ، كما رأيتَ ، فلا تدخلُ على حالٍ مُفْرَدَةٍ ، ولا على حالٍ شِبْهِ جملةٍ .

وأصلُ الرِّبْطِ أن يكونَ بضميرِ صاحبِ الحالِ . وحيثُ لا ضميرَ وجبتِ الواو ، لأنَّ الجملةَ الحالِيَّةَ لا تخلو من أحدهما أو منهما معاً . فإن كانت الواو مع الضميرِ كان الرِّبْطُ أشدَّ وأحكم .

وواو الحالِ ، من حيثُ اقترانُ الجملةِ الحالِيَّةِ بها وعدمُها ، على ثلاثة أضرُبٍ : واجبٍ وجائزٍ ومُمتنعٍ .

متى تجب واو الحال؟

تجبُ واو الحالِ في ثلاثِ صُورٍ :

(١) ليس المراد بالمفرد - في باب الحال - ما يقابل المثنى والجمع ، بل المراد ما يقابل الجملة وشبهها .

١ - الأولى أن تكون جملة الحال اسمية مجردة من ضمير يربطها بصاحبها ، نحو: « جئتُ والناس نائمون » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كما أخرجك ربك من بيتك بالحق ، وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون ﴾ ، وقوله : ﴿ يأكلهُ الذئبُ ، ونحنُ عُصبةٌ ﴾ ، وتقول : « جئتُ وما الشمسُ طالعةٌ » .

٢ - أن تكون مُصدرةً بضمير صاحبها ، نحو: « جاء سعيدٌ وهو راكبٌ » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لا تقربوا الصلاةَ وأنتم سُكارى ﴾ .

٣ - أن تكون ماضية غير مُشتملة على ضمير صاحبها ، مُثبتة كانت أو منفية . غير أنه تجب « قد » مع الواو في المثبتة ، نحو : « جئتُ وقد طلعت الشمسُ » ، ولا تجوز مع المنفية ، نحو : « جئتُ وما طلعتِ الشمسُ » .

متى تمنع واو الحال؟

تمتنع واو الحال من الجملة في سبع مسائل :

١ - أن تقع بعد عاطفٍ ، كقوله تعالى : ﴿ وكم من قريةٍ أهلكتُها ، فجاءها بأسنا بياتاً ، أو هم قائلون ﴾ (١) .

٢ - أن تكون مؤكدةً لمضمون الجملة قبلها ، كقوله سبحانه : ﴿ ذلك الكتابُ ، لا ريبَ فيه ﴾ .

٣ - أن تكون ماضيةً بعد « إلا » ، فتمتنع حينئذٍ من « الواو » و « قد »

(١) قوله تعالى : ﴿ أهلكتُها ﴾ أي أهلكتنا أهلها . وقوله : ﴿ فجاءها ﴾ أي : فجاء أهلها .
فالكلام على حذف مضاف . و(البأس) : العذاب . وبياتاً : مصدر وضع موضع الحال ، وهو مصدر بات بيات بياتاً ، بمعنى بات ببيت بيتاً وبيتوتة . يقال : بات الرجل : إذا أدركه الليل .
و(قائلون) : أي نائمون وقت الظهيرة ، من القيلولة . وهي الاستراحة نصف النهار سواء أكان معها نوم أم لا . يقال : قال الرجل يقيل قيلولة ومقيلاً . والقائلة : الظهيرة . والمعنى : جاء أهلها عذاباً بائتين أو قائلين .

مجتمعتين، ومُفردتين، وتُرْبَطُ بالضمير وحده^(١)، كقوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ
مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ . ولا عبرة بِشُدُوذٍ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى جَوَازٍ
اِقْتِرَانِهَا بِالْوَاوِ، تَمَسُّكًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

نَعَمْ أَمْرًا هَرِمًا، لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً
إِلَّا وَكَانَ لِمُرتَاعٍ بِهَا وَزْرًا

أو إلى جواز اقترانها بقَدِّ، تمسكاً بقول الآخر :

مَتَى يَأْتِ هَذَا أَلْمَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً
لِنَفْسِي، إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

لأنَّ ذلك شاذ مخالفٌ للقاعدة، وللكتير المسموع في فصيح الكلام،
مشوره ومنظومه .

٤ - أن تكون ماضية قبل « أو »، كقول الشاعر :

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيرًا، جَارًا أَوْ عَدَلًا
وَلَا تَشْحَ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِيلًا

٥ - أن تكون مضارعيةً مُثَبَّتَةً غيرَ مُقْتَرَنَةٍ بِقَدِّ وحينئذٍ تُرْبَطُ بالضمير
وحده، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُنُّ بِتَسَكُّرٍ ﴾، ونحو: « جاء خالدٌ يحملُ
كتابه » . فإن اقترنت بقَدِّ، وجبت الواو معها، كقوله تعالى: ﴿ لِمَ تُوذُونِي؟
وقد تعلمون أني رسولُ اللَّهِ إليكم ﴾ . ولا يجوزُ الواو وحدها ولا قَدِّ وحدها .
بل يجبُ تجرِيدُها منهُما معاً، أو اقترانها بهما معاً، كما رأيت .

(١) فإن لم يكن ضمير يربط الحال بصاحبها امتنعت المسألة، فلا يقال: « ما جئت إلا طلعت الشمس » لخلو الجملة حينئذ من رابط . فإن أردت هذا المعنى قلت: « ما جئت إلا والشمس قد طلعت »، فتكون الحال جملة اسمية . قال ابن الناظم في شرح ألفية أبيه: « وإن كانت (أي الجملة الحالية) مصدرة بفعل ماضٍ، فإن كان بعد « إلا » أو قبل « أو » لزم الضمير وترك « الواو » اهـ .

٦ - أن تكون مُضارِعِيَّةً مَنفِيَّةً بِـ « ما » ، فتمنع حينئذٍ من الواو وقد،
مُجمعتين ومُفردتين ، وتُرَبِّطُ بالضميرِ وحدَهُ كقول الشاعر :

عَهْدُتْكَ مَا تَضْبُو، وَفِيكَ شَبِيبَةٌ
فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَيِّمًا؟

وقول الآخر:

كَأَنَّهَا - يَوْمَ صَدَّتْ مَا تُكَلِّمُنَا -
ظَبِيٌّ بِعُسْفَانَ سَاجِي الطَّرْفِ مَطْرُوفُ

(وأجاز بعض العلماء اقترانها بالواو ، نحو: «حضر خليل وما يركب» .
وليس ذلك بالمختار عند الجمهور . والذوق اللغوي لا يأباه . قال السيوطي
في (همع الهوامع): والمنفي بما فيه الوجهان أيضاً، نحو: «جاء زيد وما
يضحك؛ أو ما يضحك» .

٧ - أن تكون مُضارِعِيَّةً مَنفِيَّةً بِـ « لا » ، فتمنع أيضاً من «الواو» و«قَدْ»
مُجمعتين ومُفردتين، كقوله تعالى: ﴿ وما لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ ، وقوله: ﴿ ما
لي لا أرى الهدهد ﴾ وقول الشاعر:

لَوْ أَنَّ قَوْمًا - لَأَرْتَفَاعَ قَبِيلَةٍ
دَخَلُوا السَّمَاءَ - دَخَلْتَهَا لَا أَحْجَبُ

(وأجاز قوم اقترانها بالواو ، لكنه بعيد من الذوق اللغوي . قال ابن
الناظم : « وقد يجيء (أي المضارع المنفي بلا) بالضمير والواو ») .

فإن كانت مَنفِيَّةً بِلَمْ ، جاز أن تُرَبِّطُ بالواو والضمير معاً ، كقوله تعالى:
﴿ أَوْ قَالَ : أَوْحِي ، إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ ، وقول النابغة الذبياني الشاعر
النابغة :

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ
فَتَنَاوَلْتَهُ، وَآتَقْنَا بِالْيَدِ^(١)

وجاز أن تُربط بالضمير وحده ، كقوله تعالى : ﴿ فَاَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ
وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسُّهُمْ سُوءٌ ﴾ ، وقول الشاعر زهير :

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ - فِي كُلِّ مَنْزِلٍ
نَزَلْنَ بِهِ - حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحَطِّمْ^(٢)

فإن خلت من الضمير ، وجب ربطها بالواو ، نحو : « جئت ولم تطلع
الشمس » ولا يجوز تركها ، ومنه قول الشاعر عنترة :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ
لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمُضِمِ

وإن كانت منفية بلما ، فالمختار ربطها بالواو على كل حال ، كقوله
تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ
وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ ﴾^(٣) وقول الشاعر :

أَشَوْقًا وَلَمَّا يَمْضِ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ؟
فَكَيْفَ إِذَا خَبَّ الْمَطِيُّ بِنَا عَشْرًا؟

وقول غيره :

-
- (١) النصيف : خمار تختمر به المرأة .
(٢) العهن : الصوف المصبوغ . والفناء - بفتح الفاء ، ويكتب بالألف والياء - عنب الثعلب ، وهو
شعر له حب أحمر ، كان النساء يتخذن منه القلائد . وقد شبه الشاعر ما يتساقط من العهن -
من هوادجهن - بهذا الحب الأحمر الذي لم يتحطم . وإنما قيده بعدم التحطم لأنه إنما يكون
أحمر إن كان صحيحاً ؛ فإذا تكسر لم يبق إحمراره .
(٣) يعلم . متصوِّب بأن مضمرة بعد الواو .

إذا كُنْتَ مَأْكُولاً، فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَالْإِلَّا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أَمْزَقِ
(وأجاز النحاة ربطها بالضمير وحده ، نحو: « رجعت لما أبلغ مرادي » . والمختار أن تربط بالواو والضمير معاً ، لأنها لم ترد في كلام العرب إلاً كذلك . وإنما جَوَزَ النحاة ترك الواو معها ، قياساً على أختها (لم) ، لا سماعاً . والنفس غير مطمئنة إلى هذا القياس ، لأن الذوق اللغوي يأباه . قال ابن مالك : والمنفي بلما كالمنفي بلم في القياس . إلاً أني لم أجده إلاً بالواو) .

متى تجوز واو الحال وتركها

يجوزُ أن تقتَرَنَ الجملةُ بواو الحالِ ، وأن لا تقتَرَنَ بها ، في غير ما تقدّم من صُور وجوبها وامتناعها .

غيرَ أن الأكثرَ في الجملةِ الاسميّةِ - مُثَبِّتَةٌ أو منفيّةٌ - أن تقتَرَنَ بالواو والضمير معاً^(١) . فالمُثَبِّتَةُ كقوله تعالى : ﴿ خرجوا من ديارهم وهم ألوفٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾ . والمنفيّةُ نحو: « رجعتُ وما في يدي شيءٌ » .

وقد تُرَبِّطُ - مُثَبِّتَةٌ أو منفيّةٌ - بالضمير وحده^(٢) . فالمُثَبِّتَةُ كقوله تعالى : ﴿ قلنا : اهبطوا بعضكم لبعضٍ عدوٌّ ﴾ ، وقول الشاعر :

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرُ

إِلَى جَعْفَرٍ، سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ^(٣)

(١) أي بشرط أن لا تقع بعد عاطف ، وأن لا تكون مؤكدة لمضمون الجملة . فإن كانت كذلك امتنعت من الواو واكتفت بالضمير ، كما تقدم .

(٢) أي بشرط أن لا تُصَدَّرَ بضمير صاحبها . فإن صَدَّرَتْ به وجبت الواو ، كما سبق .

(٣) جَنَانُ اللَّيْلِ - بفتح الجيم - ظلامه . وآب : رجع . والسربال : الثوب .

وتقول : « جاء عليّ ، وجهه مُتَهَلِّلٌ . وكرّ خالد كأنه أسدٌ » . والمنفيّة كقوله تعالى : ﴿ وَاللّٰهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ (١) .

(ولا يشترط لاقتران الجملة الاسمية بالواو ، عدم اقترانها بالا (كما توهم بعض أصحاب الحواشي سامحهم الله ، فإن ذلك ثابت في أفصح الكلام ، قال تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلاّ ولها كتابٌ معلوم ﴾ . وهذا الشرط إنما هو للجملة الماضيّة فقط ، كما علمت ، وأما الجملة الاسمية فقد تقترن بهما معاً كما رأيت ، وقد تقترن بالا وحدها ، كقوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلاّ لها منذرون ﴾) .

أما الجملة الماضيّة الحالّيّة ، فإن كانت مُثَبَّتَةً ، فأكثر ما تُرَبِّطُ بالضمير والواو وقد معاً (٢) ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ، وقد كان فريقٌ منهم يسمعون كلامَ الله ثمّ يُحرفونه من بعد ما عقلوه ﴾ .

وأقلّ منه أن تُرَبِّطَ بالضمير وقد فقط ، دون الواو (٣) ، كقول الشاعر :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ ، قَدْ غَيَّرَ أَلْبِلِي

معارفها ، والسارياتُ الهواطلُ (٤)

وأقلّ من هذا أن تُرَبِّطَ بالضمير وحده ، دون الواو وقد ، كقوله تعالى : ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ ، وقوله : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتِ صُدُورُهُمْ ﴾ ومنه

(١) أي : لا ناقض له ولا رادّ . والمعنى أن حكم الله مُبْرَمٌ ، فليس له من يتعقبه بنقض أو ردّ ، من قولهم عقب الحاكم على حكم من قبله - من باب التفعيل - إذا تنبّه وتعقبه لينقضه أو يبرمه . وهذا يشبه ما تقوم به محكمة التمييز التي تسمى محكمة النقض والإبرام أيضاً . ولو سموها « محكمة التعقيب » لكان أولى وأخصر .

(٢) أي بشرط أن لا تقع بعد (الا) ولا قبل (أو) ، فإن كانت كذلك امتنعت من الواو وقد مجتمعتين ومنفردتين . كما تقدم .

(٣) أي بالشرط المتقدم .

(٤) الساريات : جمع سارية ، وهي السحابة تأتي ليلاً .

قول الشاعر أبو صخر الهزلي :

وإني لتغرّوني لِدُكْرَاكِ هَزَّةٌ^(١)

كما أنتفضّ العُصفورُ بِلَلِّهِ الْقَطْرُ

وأقلّ من الجميع أن تُربطَ بالضمير والواو فقط^(٢) ، دونَ قد ، كقوله

تعالى : ﴿قالوا ، وأقبلوا عليهم : ماذا تفقدون ﴾ ، وقوله : ﴿أنؤمنُ لكَ
وأتبعكَ الأردلونَ ﴾ .

إن كانت منفيّةً أمتنعتُ معها « قد » ، فهي تُربطُ غالباً بالضمير والواو

معاً ، نحو : « رجّع خالدٌ وما صنعَ شيئاً » . وقد تُربطُ بالضمير وحدهُ ، نحو :
« رجّع ما صنعَ شيئاً » .

فإن لم تشتمل الجملةُ الماضيّة ، مُثبتةً كانت أو منفيّةً ، على ضميرٍ يعودُ

إلى صاحب الحال ، رُبطت المُثبتةُ بالواوِ وقد ، والمنفيّةُ بالواوِ وحدها ،
وجوباً ، كما سبق .

(وأما الجملة المضارعية الحالية ، فقد تقدم حكمها ، مثبتة ومنفية ،

في الكلام على المواضع التي تمتنع فيها واو الحال من الجملة ، فراجعه) .

فائدة

(أوجب البصريون ، الا الأخفش ، لزوم «قد» مع جملة الماضي

المثبت الذي لم يقع بعد «الا» ولا قبل «أو» مطلقاً ، سواء أربطت بالضمير ، أم
بالواو ، أم بهما معاً . فإن لم تكن ظاهرة فهي مقدرة . وقد قدروها قبل الماضي
في الآيات السابقة . والمختار قول الكوفيين والأخفش ، وهو أنها لا تلزم إلا

(١) وفي شرح المفصل لابن يعيش : «نفضة» بدل «هزة» .

(٢) أي بالشرط المتقدم .

مع جملة الماضي التي لم تشتمل على ضمير صاحب الحال وهي تلزم في ذلك مع الواو ، كما تقدم . ولا تلزم في غير ذلك ، لكثرة وقوعها حالاً بدون «قد» ، والأصل عدم التقدير).

١٠ - تَعَدُّ الحال

يجوزُ أن تتعدَّد الحالُ ، وصاحبُها واحدٌ أو مُتعدِّدٌ . فمثالُ تعدُّدها ، وصاحبُها واحدٌ ، قوله تعالى : « فرجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً » .

وإن تعدَّدت وتعدَّد صاحبها ، فإن كانت من لفظٍ واحدٍ ومعنى واحدٍ نثيتها أو جمعتها ، نحو : « جاء سعيدٌ وخالدٌ راكبين . وسافر خليلٌ وأخوه ماشيين » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ ﴾ (والأصلُ دائبةٌ ودائباً) وقوله : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمِ مَسْخَرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ .

وإن اختلفَ لفظُهُما فُرِّقَ بينهما بغيرِ عطفٍ ، نحو : « لقيتُ خالداً مُصعداً مُنحدرًا^(١) » . ولقيتُ دعداً راكبةً ماشياً^(٢) . ونظرتُ خليلاً وسعيداً واقفينِ قاعداً^(٣) . وإن لم يؤمن اللبسُ أعطيتَ الحالُ الأولى للثاني والأخرى للأول . فإن أردتَ العكسَ وجبَ أن تقول : « لقيتُ خالداً مُنحدرًا مُصعداً » ، فيكونُ هوَ المنحدرِ وأنتَ المُصعد . وإن أُمنَ اللبسُ ، لظهور المعنى ، كما في المثالينِ الباقيينِ ، جازَ التقديمُ والتأخيرُ ، لأنهُ يمكنُك أن تردَّ كلَّ حالٍ إلى صاحبها . فإن قلت : « لقيتُ دعداً ماشياً راكبةً . ونظرتُ خليلاً وسعيداً قاعداً راكبينِ » ، جازَ لوضوح المعنى المراد . ومنه قول الشاعر :

(١) مُصعداً : حال من خالداً . ومنحدرًا : حال من التاء في لقيت .

(٢) راكبة : حال من دعداً . وماشياً : حال من التاء في لقيت .

(٣) واقفين : حال من خليلاً وسعيداً . وقاعداً : حال من التاء في نظرت .

خَرَجْتُ بِهَا أَشْيِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا
عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرْحَلٍ^(١)

١١ - تَمَّةٌ

وردت عن العربِ أَلْفَاظٌ ، مَرْكَبَةٌ تَرْكِيْبٌ خَمْسَةٌ عَشْرَ ، وَاقَعَةُ مَوْقِعِ
الْحَالِ . وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى فَتْحِ جُزْءِهَا ، إِلَّا مَا كَانَ جُزْؤُهُ الْأَوَّلُ يَاءً فَبِنَاؤُهُ عَلَى
السُّكُونِ .

وهذه الألفاظُ على ضربين :

١ - مَا رُكِّبَ ، وَأَصْلُهُ الْعَطْفُ ، نَحْوُ : «تَفَرَّقُوا شَذَرَ مَذَرَ ، أَوْ شَغَرَ
بَغَرَ» ، أَيْ : «مُتَفَرِّقِينَ ، أَوْ مُنْتَشِرِينَ ، أَوْ مَمْتَشِّتِينَ» ، وَنَحْوُ : «هُوَ جَارِي
بَيْتِ بَيْتٍ» ، أَيْ : «مُلَاصِقًا» ، وَنَحْوُ : «لَقَيْتُهُ كَفَّةً كَفَّةً» ، أَيْ :
«مُوَاجِهًا»^(٢) .

٢ - مَا رُكِّبَ ، وَأَصْلُهُ الْإِضَافَةُ ، نَحْوُ : «فَعَلْتُهُ بِأَيْدِي بَدَاءٍ ، وَبِأَيْدِي^(٣)
بَدَاءَةٍ ، وَبِأَيْدِي بَدَاءَةٍ ، وَبِأَيْدِي بَدَاءَةٍ» ، أَيْ :
«فَعَلْتُهُ مَبْدُوءًا بِهِ»^(٥) وَنَحْوُ : «تَفَرَّقُوا» ، أَوْ ذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا وَأَيْدِي^(٦)

(١) المِرْطُ : كُلُّ ثَوْبٍ غَيْرِ مَخِيْطٍ ، وَكَسَاءٌ يُؤْتَرُّ بِهِ ، وَرَبْمَا تُشَدُّهُ الْمَرْأَةُ عَلَى رَأْسِهَا وَتَتَلَفَعُ بِهِ .
وَالْمُرْحَلُ مِنَ الثِّيَابِ مَا أَشْبَهَتْ نَقُوشَهُ رِحَالُ الْإِبِلِ . وَجَمَلَةٌ أَمْشِي : حَالٌ مِنْ تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ .
وَجَمَلَةٌ تَجْرُ : حَالٌ مِنْ ضَمِيمِ الْغَائِبَةِ فِي «بِهَا» .

(٢) وَيُقَالُ أَيْضًا : «لَقَيْتُهُ كَفَّةً لِكَفَّةٍ ، وَكَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ» بِفَتْحِ التَّرْكِيبِ .

(٣) بِسُكُونِ الْيَاءِ بِلا هَمْزٍ .

(٤) بِسُكُونِ الْيَاءِ بِلا هَمْزٍ أَيْضًا .

(٥) هَذِهِ الْأَفْظَاءُ وَرَدَتْ بِالْبِنَاءِ مَرْكَبَةً ، وَمَوْضِعُهَا النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ ، كَمَا عَلِمْتَ ، وَمَا سِوَاهَا مِمَّا
يُشَبِّهُهَا فَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهُ مَنْصُوبٌ لِفِظًا وَالْآخِرُ مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ .

(٦) أَيْدِي وَأَيْدِي : بِسُكُونِ الْيَاءِ فِيهِمَا . وَإِنَّمَا جَاءَ «بِأَيْدِي وَأَيْدِي» هُنَا بِسُكُونِ الْيَاءِ لِأَنَّ
الْمَرْكَبَ الْمَرْجُوحِي إِنْ كَانَ آخِرَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْهُ يَاءٌ بَنِي عَلَى السُّكُونِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهَا بَنِي عَلَى
الْفَتْحِ ، كَمَا عَرَفْتَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ .

سبأ^(١)، أي: «مُشْتَبِهَاتٍ».

٧ - التَّمْيِيزُ

التَّمْيِيزُ: أَسْمٌ نَكَرَةٌ يَذْكَرُ تَفْسِيرًا لِلْمُبْهَمِ مِنْ ذَاتِ أَوْ نِسْبَةٍ. فَالْأَوَّلُ
نَحْوُ: «اشْتَرَيْتُ عَشْرِينَ كِتَابًا»، وَالثَّانِي نَحْوُ: «طَابَ الْمَجْتَهِدُ نَفْسًا».

وَالْمُفَسِّرُ لِلْمُبْهَمِ يُسَمَّى: تَمْيِيزًا وَمُمَيِّزًا، وَتَفْسِيرًا وَمُفَسِّرًا، وَتَمْيِيزًا
وَمُبَيِّنًا. وَالْمُفَسِّرُ يُسَمَّى: مُمَيِّزًا وَمُفَسِّرًا وَمُبَيِّنًا.

وَالتَّمْيِيزُ يَكُونُ عَلَى مَعْنَى «مِنْ»، كَمَا أَنَّ الْحَالَ تَكُونُ عَلَى مَعْنَى
«فِي». فَإِذَا قُلْتَ: «اشْتَرَيْتُ عَشْرِينَ كِتَابًا»، فَالْمَعْنَى أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ عَشْرِينَ
مِنَ الْكُتُبِ، وَإِذَا قُلْتَ: «طَابَ الْمَجْتَهِدُ نَفْسًا»، فَالْمَعْنَى أَنَّهُ طَابَ مِنْ جِهَةِ
نَفْسِهِ.

وَالتَّمْيِيزُ قِسْمَانِ: تَمْيِيزُ ذَاتٍ (وَيُسَمَّى: تَمْيِيزَ مُفْرَدٍ أَيْضًا)، وَتَمْيِيزُ
نِسْبَةٍ (وَيُسَمَّى أَيْضًا: تَمْيِيزَ جَمَلَةٍ).

وَفِي هَذَا الْمَبْحَثِ ثَمَانِيَةٌ مَبَاحَثٌ:

١ - تَمْيِيزُ الذَّاتِ وَحُكْمُهُ

تَمْيِيزُ الذَّاتِ: مَا كَانَ مُفَسَّرًا لِاسْمٍ مُبْهَمٍ مَلْفُوظٍ، نَحْوُ: «عِنْدِي رِطْلٌ
رَبِيئًا».

وَالاسْمُ الْمُبْهَمُ عَلَى خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ:

١ - الْعَدْدُ، نَحْوُ: «اشْتَرَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كِتَابًا».

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعَدْدُ صَرِيحًا، كَمَا رَأَيْتَ، أَوْ مُبْهَمًا، نَحْوُ:

(١) سبأ: سمع في هذا المقام بلا همزة، وأصله الهمزة أي «سبأ».

«كم كتاباً عندك؟» .

والعددُ قسمانِ : صريحٌ ومُبهمٌ .

فالعددُ الصريحُ ما كان معروفَ الكميَّةِ : كالواحد والعشرة والأحد عشرَ والعشرين ونحوها .

والعددُ المُبهمُ : ما كان كنايةً عن عددٍ مجهولِ الكميَّةِ والفاضةُ : « كَمَ وكأَيِّن وكذا » ، وسيأتي الكلام عليه .

٢ - ما دلَّ على مقدارٍ (أي شيءٍ يُقدَّرُ بآلة) . وهو إما مساحةٌ نحو : « عندي قصبَةٌ أرضاً » ، أو وزنٌ ، نحو : « لك قنطارٌ عَسلاً » ، أو كيلٌ ، نحو : « أعطِ الفقيرَ صاعاً قمحاً » ، أو مقياسٌ نحو : « عندي ذراعٌ جوناخاً » .

٣ - ما دلَّ على ما يُشبهُ المقدارَ - مما يدلُّ على غيرِ مُعيَّنٍ - لأنه غيرُ مُقدَّرٍ بالآلة الخاصة . وهو إما إن يُشبهُ المساحةَ ، نحو : « عندي مدُّ البصرِ أرضاً . وما في السماء قَدْرُ راحةٍ سحاباً » ، أو الوزن كقوله تعالى : ﴿ فمن يعمل مثقالَ ذرَّةٍ خيراً يره ، ومن يعمل مثقالَ ذرَّةٍ شراً يره ﴾ ، أو الكيل - كالأوعية - نحو : « عندي جرَّةٌ ماءً ، وكيسٌ قمحاً ، ورافودٌ^(١) خلاً ، ونيحٌ^(٢) سمناً ، وحُبٌّ عسلاً^(٣) » ، وما أشبه ذلك ، أو المقياس ، نحو : « عندي مدُّ يدك حبلأً » .

٤ - ما أجري مُجرى المقادير - من كل اسمٍ مُبهمٍ مُفتقرٍ إلى التمييز والتفسير ، نحو : « لنا مثلٌ ما لكم خيلاً . وعندنا غيرُ ذلك غنماً » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ولو جئنا بِمثله مدداً ﴾ .

(١) الرافود: خابية عظيمة مطلية الجوف .

(٢) النحي بالنون المكسورة وسكون الحاء المهملة : الزق .

(٣) الحب ، بضم الحاء المهملة : الخابية .

٥ - ما كان فرعاً للتمييز ، نحو: « عندي خاتم فضة ، وساعة ذهباً ، وثوبٌ صوفاً ، ومِعْطَفٌ جَوْحاً » .

وحكمُ تمييز الذاتِ أنه يجوز نصبُهُ ، كما رأيتُ ، ويجوزُ جرُّه بمن ، نحو: « عندي رِطْلٌ من زيتٍ ، ومِلءُ الصَّنَدُوقِ من كِتابٍ » ، وبالإضافة ، نحو: « لنا قَصَبَةٌ أرضٍ ، وقِنطَارٌ عَسَلٍ » ، إلا إذا أقتضت إضافته إضافتين - بأن كان المُمَيِّزُ مضافاً - فتمتنعُ الإضافةُ ، ويتعيَّنُ نصبُهُ أو جرُّه بيمين ، نحو: « ما في السَّمَاءِ قَدْرٌ راحَةٍ سَحَاباً ، أو من سَحَابٍ » . ويُستثنى منه تمييزُ العَدَدِ ، فإن له أحكاماً ستذكر .

٢ - تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ وَحُكْمُهُ

تمييزُ النسبةِ : ما كان مُفسِّراً لجملةٍ مُبهمةٍ النسبةِ ، نحو: « حَسَنٌ علي حُلُقاً . ومَلَأَ اللهُ قَلْبَكَ سُوراً » . فإنَّ نسبةَ الحُسَيْنِ إلى عليٍّ مُبهمةٌ تحتملُ أشياء كثيرة ، فأزلتُ إبهامها بقولك « حُلُقاً » . وكذا نسبةُ مَلءِ اللهِ القَلْبَ قد زال إبهامها بقولك : « سُوراً » .

ومن تمييزِ النسبةِ الاسمُ الواقعُ بعدَ ما يُفيدُ التَّعَجُّبَ ، نحو: « ما أشجعُهُ رجلاً . أكرمُ به تلميذاً . يا له رجلاً . للهِ درُهُ بطلاً . ويحَهُ رجلاً . حَسْبُكَ بخالدٍ شجاعاً . كفى بالشَّيْبِ واعظاً . عَظُمَ عليٌّ مقاماً ، وأرتفعَ رُتَبَةً » . وهو على قسمين : مُحوَّلٍ وغير مُحوَّلٍ .

فالمحوَّلُ : ما كان أصلُهُ فاعلاً ؛ كقوله تعالى : ﴿ وأشتعلَ الرأسُ شيباً ﴾^(١) ، ونحو: « ما أحسنَ خالداً أدباً! »^(٢) ، أو مفعولاً ، كقوله سبحانه :

(١) والأصل : اشتعل شيب الرأس .

(٢) والأصل : حسن أدب خالد .

﴿ وفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾^(١) ، ونحو: « زَرَعْتُ الْحَدِيقَةَ شَجْرًا »^(٢) ، أو مُبتدأ ، كقوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْرًا ﴾^(٣) ، ونحو: « خَلِيلٌ أَوْفَرُ عِلْمًا وَأَكْبَرُ عَقْلًا »^(٤) .

وَحُكْمُهُ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ دَائِمًا . وَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ بِمَنْ أَوْ بِالِإِضَافَةِ ، كَمَا رَأَيْتَ .

وغيرُ المَحْوَلِ : مَا كَانَ غَيْرَ مُحْوَلٍ عَنْ شَيْءٍ ، نَحْوُ : « أَكْرِمُ بِسَلِيمٍ رَجُلًا . سَمَوْتُ أَدِيبًا . عَظُمْتُ شُجَاعًا . لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا . مَلَأْتُ خَزَائِنِي كُتُبًا . مَا أَكْرَمَكَ رَجُلًا » .

وَحُكْمُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ نَصْبُهُ ، كَمَا رَأَيْتَ ، وَيَجُوزُ جَرُّهُ بِمَنْ ، نَحْوُ : « لِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ فَارِسٍ . أَكْرِمُ بِهِ مِنْ رَجُلٍ . سَمَوْتُ مِنْ أَدِيبٍ » .

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ يَنْصَبُ وَجُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ : « أَنْتَ أَعْلَى مِنْزَلًا » .

فَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهُ وَجَبَ جَرُّهُ بِإِضَافَتِهِ ، إِلَى « أَفْعَلٍ » ، نَحْوُ : « أَنْتَ أَفْضَلُ رَجُلٍ » . إِلَّا إِذَا كَانَ « أَفْعَلٌ » مُضَافًا لِغَيْرِ التَّمْيِيزِ ، فَيَجِبُ نَصْبُ التَّمْيِيزِ حِينَئِذٍ ، لِتَعَدُّرِ الْإِضَافَةِ مَرَّتَيْنِ ، نَحْوُ : « أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا » .

٣ - حُكْمُ تَمْيِيزِ الْعَدَدِ الصَّرِيحِ

تَمْيِيزُ الْعَدَدِ الصَّرِيحِ مَجْرُورٌ بِالِإِضَافَةِ وَجُوبًا ، مِنْ الثَّلَاثَةِ إِلَى

(١) وَالْأَصْلُ : فَجَّرْنَا عِيُونَ الْأَرْضِ .

(٢) وَالْأَصْلُ : زَرَعْتُ شَجَرَ الْحَدِيقَةِ .

(٣) وَالْأَصْلُ : مَالِي أَكْثَرُ مِنْ مَالِكَ وَنَفْرِي أَعَزُّ مِنْ نَفْرِكَ .

(٤) وَالْأَصْلُ : عَلِمْتُ خَلِيلًا أَوْفَرًا وَعَقْلَهُ أَكْبَرَ .

العشرة^(١) ، نحو: « جاء ثلاثة رجالٍ ، وعشرُ نسوةٍ » ، ما لم يكن التمييز لفظاً
مئةً ، فيكون مفرداً غالباً ، نحو: « ثلاث مئةٍ » . وقد يُجمع نحو: « ثلاث
مئتين ، أو مئتين » . أما الألفُ فمجموع آلبتة ، نحو: « ثلاثة آلافٍ » .

وأعلم أن مُميِّزَ الثلاثةِ إلى العشرة ، إنما يُجرُّ بالإضافة إن كان جمعاً
كعشرة رجالٍ . فإن كان اسم جمعٍ أو اسم جنس ، جُرَّ بمن . فالأول :
كثلاثة من القوم ، وأربعة من الإبل ، والثاني : كستة من الطير ، وسبع من
النخل . قال تعالى : ﴿ فَخَذُّ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ . وقد يُجرُّ بالإضافة كقوله
تعالى : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾^(٢) . وفي الحديث « ليس فيما دون
خمسِ ذُوْدٍ^(٣) صدقةٌ » ، وقال الشاعر :

ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ^(٤) ، وَثَلَاثُ ذُوْدٍ
لَقَدْ جَارَ الزَّمَانَ عَلَى عِيَالِي

وأما مع أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، فالتمييز مفردٌ منصوبٌ^(٥) ،
نحو : « جاء أحد عشر تلميذاً ، وتسع وتسعون تلميذةً » . وأما قوله تعالى :

(١) أما إن قلت : «جاءني ثلاثة من الرجال» فليس هذا من جرّ تمييز العدد بمن ، بل هو تركيب
آخر ، حذف فيه التمييز . والأصل : «ثلاثة أشخاص من الرجال» ، فالجار والمجرور بيان
للتمييز المقدر ، في موضوع النعت له . لأن تمييز العدد - من الثلاثة إلى العشرة - لا يكون إلا
مجموعاً مجروراً بالإضافة إلى العدد .

(٢) الرهط : عدد من الرجال بين الثلاثة والعشرة .

(٣) الذود: عدد من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر . واللفظة مؤنثة ، لذلك كان العدد معها
مذكراً . والصدقة : الزكاة .

(٤) إنما ذكر الثلاثة ، مع أن المعدود مؤنث ، لأنه أراد بالنفس الشخص ، وهو مذكر .

(٥) أما إن قلت : « عندي عشرون من الرجال » ، فلا يكون ذلك جرّ تمييز العدد بمن بل هو تركيب
آخر ، حذف فيه التمييز . والأصل : «عشرون شخصاً من الرجال» . فالجار والمجرور بيان
للتمييز المقدر ، في موضع النعت له ، لأن تمييز العدد - من أحد عشر إلى تسعة وتسعين - لا
يكون إلا مفرداً منصوباً .

﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ ، فأسباطاً : ليس تمييزاً لاثنتي عشرة ، بل بدلاً منه والتمييز مُقَدَّر ، أي : قطعناهم اثنتي عشرة فرقة ، لأنَّ التمييز هنا لا يكون إلا مفرداً . ولو جاز أن يكون مجموعاً - كما هو مذهب بعض العلماء - لَمَا جازَ هنا جعلُ « أسباطاً تمييزاً ، لأنَّ الأسباط جمعُ سِبْطٍ ، وهو مُذَكَّرٌ ، فكان ينبغي أن يُقالَ : وقَطَعْنَاهُمْ اثْنِي عَشْرَ أَسْبَاطًا ، لأنَّ الإثنيْنِ تُوَافِقُ المعدودَ ، والعشرةُ ، وهي مركبةٌ ، كذلك ، كما مرَّ بك في بحث المركبات (١) .

وأما مع المئة والألف ومثناهما وجمعهما ، فهو مفردٌ مجرورٌ بالإضافة وجوباً ، نحو: « جاء مئة رجلٍ ؛ ومِئتا امرأةٍ ، ومِئتا غلامٍ ، وألف رجلٍ ، وألفا امرأةٍ ، وثلاثة آلاف غلامٍ » . وقد شدَّ تمييزُ المئة منصوباً في قوله :

إذا عاش ألفتي مئتين عاماً
فقد ذهب المسرة وألفتاء

٤ - « كم » الاستفهامية وتَمْيِيزُها

كم على قسمين : استفهامية وخبرية .

فكم الاستفهامية : ما يُسْتَفْهَمُ بها عن عددٍ مُبْهَمٍ يُراد تَعْيِينُهُ ، نحو : « كم رجلاً سافر؟ » . ولا تقع إلا في صدر الكلام ، كجميع أدوات الاستفهام .

وتمييزها مفردٌ منصوبٌ ، كما رأيت . وإن سبقها حرف جرّ جاز جره - على ضعفٍ - بِمَنْ مُقَدَّرَةٌ ، نحو: « بكم درهم اشتريت هذا الكتاب؟ » أي : بكم من درهم اشتريته؟ ونصبه أولى على كلِّ حالٍ . وجره ضعيفٌ .

(١) راجع أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب .

وأضعف منه إظهار « مِنْ » .

ويجوزُ الفصلُ بينها وبين مُميّزها . ويكثرُ وقوعُ الفصلِ بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ ، ونحو: « كم عندك كتاباً؟ * كم في الدار رجلاً؟ » . ويقالُ الفصلُ بينهما بخبرها ، نحو: « كم جاءني رجلاً؟ » ، أو بالعامل فيها نحو: « كم اشتريت كتاباً؟ » .

ويجوزُ حذفُ تمييزها ، مثل : « كم مأكلاً؟ » أي : كم درهماً ، أو ديناراً ، هُو؟ .

وحكمُها ، في الإعرابِ ، أن تكونَ في محلِّ جرٍّ ؛ إن سبقها حرفُ جرٍّ ، أو مضافٌ ، نحو: « في كم ساعة بلغت دمشق؟ » ، ونحو: « رأيتُ كم رجلاً أخذت؟ » ، وأن تكونَ في محلِّ نصبٍ إن كانت استفهاماً عن المصدرِ ، لأنها تكونُ مفعولاً مطلقاً ، نحو: « كم إحساناً أحسنت؟ » ، أو عن الظرفِ ، لأنها تكونُ مفعولاً فيه ، نحو: « كم يوماً غبت؟ وكم ميلاً سرت؟ » ، أو عن المفعولِ به ، نحو: « كم جائزةً نلت؟ » أو عن خبرِ الفعلِ الناقصِ ، نحو: « كم إخوتك؟ » .

فإن لم تكن استفهاماً عن واحدٍ مما ذكرَ ، كانت في محلِّ رفعٍ على أنها مبتدأ أو خبرٌ . فالأولُ نحو: « كم كتاباً عندك؟ » ، والثاني نحو: « كم كتبك؟ » . ولك في هذا أيضاً أن تجعل « كم » مبتدأ وما بعدها خبراً . والأولُ أولى .

٥ - « كم » الخبرية وتمييزها

كم الخبرية : هي التي تكون بمعنى « كثير » وتكون إخباراً عن عدد كثيرٍ مبهمٍ الكمية ، نحو: « كم عالمٍ رأيتُ ! » ، أي : رأيتُ كثيراً من

العلماء . ولا تقع إلا في صدر الكلام . ويجوز حذف مُميّزها ، إن دلّ عليه دليل ، نحو: « كم عصيتَ أمري ! » ، أي : « كم مرّة عصيته ! » .

وحكم مُميّزها أن يكون مفرداً ، نكرةً ، مجروراً بالإضافة إليها أو بمن ، نحو : « كم علمِ قرأتُ ! » ونحو: « كم من كريمٍ أكرمتُ ! » .
ويجوز أن يكون مجموعاً ، نحو: « كم علومٍ أعرفُ ! » . وإفراذه أولى .

ويجوز الفصل بينها وبين مُميّزها . فإن فصلَ بينهما وجبَ نصبُهُ على التّمييز ، لامتناعِ الإضافة مع الفصل ، نحو: « كم عندك درهماً ! » ، ونحو: « كم لك يا فتى فضلاً ! » أو جرّه بمنّ ظاهرةً ، نحو: « كم عندك من درهم ! » .
ونحو: « كم لك يا فتى من فضل ! » . إلا إذا كان الفاصل فعلاً مُتعدّياً متسلّطاً على « كم » ، فيجبُ جرّه بمن ، نحو : « كم قرأتُ من كتابٍ » ، كيلا يلتبس بالمفعول به فيما لو قلت : « كم قرأتُ كتاباً » .

(وذلك لأن الجملة الأولى تدل على كثرة الكتب التي قرأتها ، والجملة الأخرى تدلّ على كثرة المرّات التي قرأت فيها كتاباً . فكم في الصورة الأولى في موضع نصب على أنها مفعول به مقدم لقرأت ، وفي الصورة الأخرى في موضع نصب على أنها مفعول مطلق له . لأنها كناية عن المصدر ، والتقدير : كم قراءة قرأت كتاباً فيكون تمييزها محذوفاً) .

ويجوز في نحو : « كم نالني منك معروف ! » ، أن تُرفعه على أنه فاعل « نال » ، فيكون تمييز « كم » مقدّراً ، أي : « كم مرّة ! » . ويجوز أن تنصبه على التمييز ، فيكون فاعل « نال » ضميراً مستتراً يعود إلى « كم » .

وحكم « كم » الخبريّة ، في الإعراب ، كحكم « كم » الاستفهاميّة تماماً ، والأمثلة لا تحفى .

وأعلم أنّ « كم » الاستفهاميّة و« كم » الخبريّة ، لا يتقدّم عليهما شيء من

متعلقات جُمَلْتَيْهِمَا ، إلا حرفُ الجرِّ والمضاف ، فهما يَعْمَلَانِ فِيهِمَا الجِرَّ .
فالأولى نحو: «بكم درهماً اشتريتَ هذا الكتاب؟» ونحو: «ديوانَ كم شاعراً
قرأتَ؟» ، والثانيةُ نحو: «إلى كم بلدٍ سافرتُ!» ونحو: «خطبةً كم خطيبٍ
سَمِعْتُ فَوَعَيْتُ!» .

وتشترك «كم» الاستفهاميةُ و«كم» الخبريةُ في خمسةِ أمورٍ : كونهما
كنايَتَيْنِ عن عددٍ مُبْهَمٍ مجهولِ الجنس والمقدارِ ، وكونُهُمَا مَبْنِيَتَيْنِ ، وكون
البناءِ على السكونِ ، ولزومُ التصديرِ ، والاحتياجُ إلى التَّمْيِيزِ .
ويفتقرانِ في خمسةِ أمورٍ أيضاً :

١ - أنْ مُبْزِجِيهِمَا مختلفانِ إعراباً . وقد تقدّم شرحُ ذلك .

٢ - أنْ الخبريةُ تختصُّ بالماضي ، كَرُبَّ ، فلا يجوزُ أن تقولَ : « كم
كُتِبَ سَأشْتري! » ، كما لا تقولُ : « رُبَّ دارٍ سأبني » . ويجوزُ أن تقولَ : « كم
كتاباً ستشترى؟ » .

٣ - أن المتكلمَ بالخبرية لا يستدعي جواباً ، لأنه مخبرٌ ، وليس
بمستفهم .

٤ - أن التصديقَ أو التكذيبَ يتوجّهُ على الخبرية ، ولا يتوجّهُ على
الاستفهاميةِ ، لأنَّ الكلامَ الخبريَّ يحتملُ الصدقَ والكذبَ . ولا يحتملُهُما
الاستفهاميُّ ، لأنه إنشائي .

٥ - أن المُبْدَلَ من الخبرية لا يقترنُ الاستفهاميةُ ، تقولُ : « كم رجلٍ
في الدارِ! عشرةٌ ، بل عشرون » . وتقولُ : « كم كتابٍ اشتريتَ! عشرةٌ ، بل
عشرين » ، أما المُبْدَلُ من الاستفهاميةِ فيقترنُ بها ، نحو: « كم كُتِبَ؟
أعشرةٌ أم عشرون؟ » ونحو: « كم كتاباً اشتريتَ؟ عشرةٌ ، أم عشرين؟ » .

٦ - « كَأَيِّنْ » وَتَمْيِيزُهَا

كَأَيِّنْ (وَتُكْتَبُ: كَأَيِّ أَيضاً) مثل : « كم » الخبيريّة معنًى . فهي توافّقها في الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء على السكون ، وإفادّة التّكثير ، ولزوم أن تكون في صدر الكلام ، والاختصاص بالماضي .

وحكمُ مُميّزها أن يكون مفرداً مجروراً بِمِنْ ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ ﴾^(١) . وقوله : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ، اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾^(٢) وقول الشاعر :

وَكَأَيِّنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ ، لَكَ مُعْجَبٌ
زِيَادَتُهُ ، أَوْ نَقْصُهُ ، فِي التَّكَلُّمِ !
وقد يُنصبُ على قَلَّةٍ ، كقول الآخر :

وَكَأَيِّنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةٌ
قَدِيمًا ! وَلَا تَذُرُونَ مَا مَنْ مُنْعِمٌ ؟
وقول غيره :

أَطْرُدُ أَلْيَاسَ بِالرَّجَا ، فَكَأَيِّنْ
أَلِمًا حُمٌّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ^(٣) !

وحكمها في الإعراب ، كحكم أختها « كم » الخبيريّة ، إلّا أنها إن وقعت مبتدأ لا يُخبر عنها إلّا بجملةٍ أو شبهها (أي الظرف والجار والمجرور) ، كما

(١) الربيون : الألف من الناس أو الجماعات . وفسرت أيضاً هنا بالعلماء الأتقياء والعابدين والواحد ربيّ ، بكسر الراء وتشديد الباء والياء ؛ نسبة إلى الرّبة ، وهي الجماعة .

(٢) كآين : اسم كناية ، في محل رفع مبتدأ . وجملة « لا تحمل رزقها » : صفة لدابّة . وجملة « الله يرزقها وإياكم » ، من المبتدأ والخبر : في محل رفع خبر « كآين » .

(٣) ألمًا : اسم فاعل من ألم يَألم ألمًا - من باب فرح - فهو ألم ، إذا أصابه الألم .

رأيتَ ولا يُخْبِرُ عنها بمفردٍ ، فلا يقالُ : « كَأَيِّنَ من رجلٍ جاهلٍ طريقِ
الخير! » ، بخلاف « كم » .

٧ - « كَذَا » وَتَمْيِيزُهَا

تكونُ « كَذَا » كنايةً عن العددِ المبهَمِ ، قليلاً كان أو كثيراً ، نحو: « جاءني
كذا وكذا رجلاً » ، وعن الجملةِ ، نحو: قلتُ : « كذا وكذا حديثاً » والغالب أن
تكونُ مُكرَّرةً بالعطفِ ، كما رأيت . وقد تُستعملُ مُفردةً أو مُكرَّرةً بلا عطفِ .

وحكم مُميِّزها أنه مفردٌ منصوبٌ دائماً ، كما رأيت . ولا يجوزُ جرُّه .

قال الشاعر :

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى ، بَعْدَ بُؤْسَاكَ ، ذَاكِرًا
كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِيَ الْجَهْدُ

وَحُكْمُهَا فِي الإِعْرَابِ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ . وَهِيَ تَقَعُ فَاعِلًا ،

نحو: « سافر كذا وكذا رجلاً » ، ونائب فاعل ، نحو: « أكرم كذا وكذا

مجتهداً » ، ومفعولاً به نحو: « أكرمتُ كذا وكذا عالماً » ، ومفعولاً فيه ، نحو:

« سافرتُ كذا وكذا يوماً . وسرت كذا وكذا ميلاً » ، ومفعولاً مطلقاً ، نحو:

« ضربتُ اللصَّ كذا وكذا ضربةً » ، ومبتدأ ، نحو: « عندي كذا وكذا

كتاباً » ، وخبراً ، نحو: « المسافرون كذا وكذا رجلاً » .

٨ - بَعْضُ أَحْكَامِ التَّمْيِيزِ

١ - عاملُ النَّصْبِ فِي تَمْيِيزِ الذَّاتِ هُوَ الأِسْمُ المُبْهَمُ المُمَيِّزُ ، وَفِي تَمْيِيزِ

الجملةِ هُوَ مَا فِيهَا مِنْ فِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ .

٢ - لا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ إِنْ كَانَ ذَاتًا : « كرطل زيتاً » ، أو فعلاً

جامداً ، نحو: « ما أحسنه رجلاً . نعم زيد رجلاً . بئس عمرو أمراً » . وَنَدَرَ
تَقْدُمُهُ عَلَى عَامِلِهِ الْمُتَصَرِّفِ ، كَقَوْلِهِ :

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى؟
وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا!

أَمَّا تَوْسُطُهُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَرْفُوعِهِ فَجَائِزٌ ، نَحْوُ: « طَابَ نَفْسًا عَلَيَّ » .

٣ - لَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا أَسْمَاءً صَرِيحًا ، فَلَا يَكُونُ جَمَلَةً وَلَا شِبْهَهَا .

٤ - لَا يَجُوزُ تَعَدُّدُهُ .

٥ - الْأَصْلُ فِي أَنْ يَكُونَ اسْمًا جَامِدًا . وَقَدْ يَكُونُ مُشْتَقًّا ، إِنْ كَانَ
وَصْفًا نَابٍ عَنِ مَوْصُوفِهِ ، نَحْوُ: « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ! . مَا أَحْسَنُهُ عَالِمًا ! .
مَرَرْتُ بِعِشْرِينَ رَاكِبًا » .

(لأن الأصل: «لله درة رجلاً فارساً ، وما أحسنه رجلاً عالماً ، ومررت
بعشرين رجلاً راكباً» . فالتمييز ، في الحقيقة ، إنما هو الموصوف
المحذوف) .

٦ - الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً . وَقَدْ يَأْتِي مَعْرِفَةً لَفْظًا ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى
نَكْرَةٌ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتِ وُجُوهَنَا
صَدَدْتَ ، وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

وقول الآخر :

«عَلَامٌ مُلِئَتِ الرَّعْبَ؟ وَالْحَرْبُ لَمْ تَقْدُ»

فإن «أل» زائدة ، والأصل : « طببت نفساً ، ومليت رعباً » ، كما قال

تعالى : ﴿ لَوَلَّيْتْ مِنْهُمْ فِرَارًا ، وَلَمُلِئْتُ مِنْهُمْ رُعبًا ﴾ . وكذا قولهم : « أَلِمَ فلانُ رأسَهُ » أي : « أَلِمَ رأساً » . قال تعالى : « إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ ، وقال : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ ، أي : « سَفِهَ نفساً ، وَبَطَرَتْ مَعِيشَةً » . فالمعرفةُ هنا ، كما ترى ، في معنى النكرة .

(وكثير من النحاة ينصبون الاسم في نحو : « أَلِمَ رأسه ، وسفه نفسه ، وبطرت معيشتها » على التشبيه بالمفعول به . ومنهم من لم يشترط تنكير التمييز ، بل يجيز تعريفه مستشهداً بما مرّ من الأمثلة . والحق أن المعرفة لا تكون تمييزاً إلا إذا كانت في معنى التنكير ، كما قدمنا) .

٧ - قد يأتي التمييزُ مؤكداً ، خلافاً لكثير من العلماء ، كقوله تعالى : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ونحو : « اشتريتُ من الكتبِ عشرينَ كتاباً » ، فشهراً وكتاباً لم يذكر للبيان ، لأنَّ الذات معروفة ، وإنما ذُكِرَ للتأكيد . ومن ذلك قول الشاعر :

والتَّغْلِييُونَ بِئْسَ الفَجَلُ فَحْلُهُمْ
فَحَلًا ، وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ^(١)

٨ - لا يجوزُ الفصلُ بينَ التمييزِ والعَدَدِ إلا ضرورة في الشعر كقوله :

(في خَمَسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً)

يريدُ : في خَمَسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً مِنْ جُمَادَى .

٩ - إذا جئت بعد تمييز العدد - كأحد عشر وأخواتها ، وعشرين وأخواتها - بنعتٍ ، صَحَّ أن تُفْرَدَهُ منصوباً باعتبار لفظ التمييز ، نحو : « عندي ثلاثة عشر ، أو ثلاثون ، رجلاً كريماً » ، وصَحَّ أن تجمعهُ جمع تكسيرٍ منصوباً ،

(١) الزلاء : الرسحاء الخفيفة الوركين . والمنطيق : المرأة تضم إلى عجيزتها حشية تكبرها بها .

باعتبار معنى التمييز ، نحو: «عندي ثلاثة عشر ، أو ثلاثون رجلاً كراماً ، لأن رجلاً هنا في معنى الرجال ، ألا ترى أن المعنى : ثلاثة عشر ، أو ثلاثون من الرجال» .

ولك في هذا الجمع المنعوت به أن تحمله ، في الاعراب ، على العدد نفسه ، فتجعله نعتاً له ، نحو: «عندي ثلاثة عشر ، أو ثلاثون رجلاً كراماً» . ولك أن تقول: «عندي أربعون درهماً عربياً أو عربيّةً» ، فالتذكير باعتبار لفظ الدرهم ، والتأنيث باعتبار معناه ، لأنه في معنى الجمع ، كما تقدم .

فإن جمعت نعت هذا التمييز جمع تصحيح ، وجب حملهُ على نفسه ، وجعله نعتاً له لا للتمييز ، نحو: «عندي أربعة عشر ، أو أربعون ، رجلاً صالحون» .

١٠ - قد يضاف العدد فيستغنى عن التمييز ، نحو: «هذه عشرتك ، وعشرو أهلك ، وأحد عشر أخيك» ، لأنك لم تُضيف إلا والمُمَيِّزُ معلومُ الجنس عند السامع . ويستثنى من ذلك «أنا عشر وأنتا عشرة» ، فلم يُجيزُوا إضافتها ، فلا يقال : «خُذْ آثِيْ عَشْرَكَ» ، لأنَّ عَشْرَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ نَوْنِ الْاِثْنَيْنِ ، وَنَوْنُ الْاِثْنَيْنِ لَا تَجْتَمِعُ هِيَ وَالْإِضَافَةُ ، لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ التَّنْوِينِ ، فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي حُكْمِهَا .

واعلم أن العدد المركب ، إذا اضيف ، لا تُخْلُ إِضَافَتُهُ بِنَائِهِ ، فَيَبْقَى مَبْنِيَّ الْجُزْأَيْنِ عَلَى الْفَتْحِ ، كَمَا كَانَ قَبْلَ إِضَافَتِهِ ، نَحْوُ : «جَاءَ ثَلَاثَةُ عَشْرِكَ» .

ويرى الكوفيون أن العدد المركب إذا اضيف اعرب صدره بما تقتضيه العوامل ، وجرَّ عجزه بالإضافة نحو : «هذه خمسة عشر» . خُذْ خَمْسَةَ عَشْرِكَ . أعط من خمسة عشر» والمختار عند النحاة أن هذا العدد يلزم بناء الجزئين ، كما قدّمنا .

٨ - الاستثناء

الاستثناء: هو إخراج ما بعد «إلا» أو إحدى أحواتها من أدوات الاستثناء، من حكم ما قبله، نحو: «جاء التلاميذُ إلا علياً».

والمُخْرَجُ يُسَمَّى «مُسْتَثْنَى»، والمُخْرَجُ مِنْهُ «مُسْتَثْنَى مِنْهُ».

وللاستثناء ثمانى أدوات، وهي: «إلا» وغيرُ «سوى» (بكسر السين). ويقال فيها أيضاً سُوًى - بضم السين - وسِوَاءٌ - بفتحها - وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون».

وفي هذا المبحث ثمانية مباحث :

١ - مَبَاحِثُ عَامَّةٌ

١ - المُسْتَثْنَى قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ .

فالمُتَّصِلُ : ما كان من جنس المُسْتَثْنَى مِنْهُ ، نحو: «جاء المسافرون إلا سعيداً» .

والمُنْقَطِعُ : ما ليس من جنس ما أُسْتَثْنِيَ مِنْهُ ، نحو: «احتترقت الدارُ إلا الكُتُبُ» .

٢ - الاستثناء: استفعالٌ من «ثناه عن الأمرِ يثنيه»: إذا صَرَفَهُ عَنْهُ وَلِوَاهِ .

فالاستثناء: صرفٌ لفظ المُسْتَثْنَى مِنْهُ عن عُمومِهِ ، بإخراج المُسْتَثْنَى مِنْهُ أَنْ خَالَداً دَاخِلٌ مَعَهُمْ فِي حُكْمِ الْمَجِيءِ أَيْضاً ، فَإِذَا أُسْتَثْنِيَتْ مِنْهُمْ ، فَقَدْ صَرَفَتْ لَفْظَ «القوم» عَنْ عُمومِهِ بِاسْتِثْنَاءِ أَحَدِ أَفْرَادِهِ - وَهُوَ خَالِدٌ - مِنْ حُكْمِ الْمَجِيءِ الْمَحْكُومِ بِهِ عَلَى الْقَوْمِ . لِذَلِكَ كَانَ الْاسْتِثْنَاءُ تَخْصِيصَ صِفَةٍ عَامَّةٍ بِذِكْرِ مَا يَدُلُّ

على تخصيص عمومها وشمولها بواسطة أداة من أدوات الاستثناء .

فإذا علمت هذا ، علمت أن الاستثناء من الجنس ، هو الاستثناء الحقيقي ، لأنه يُفيد التخصيص بعد التعميم ، ويُزيل ما يُظن من عموم الحكم . وأما الاستثناء من غير الجنس فهو استثناء لا معنى له إلا الاستدراك ، فهو لا يُفيد تخصيصاً ، لأن الشيء إنما يُخصَّصُ جنسه . فإذا قلت : « جاء المسافرون إلا أمتعتهم » ، فلفظ « المسافرين » لا يتناول الأمتعة ، ولا يدل عليها . وما لا يتناول اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجُه منه . لكن إنما استثنيت هنا استدراكاً كيلا يُتوهم أن أمتعتهم جاءت معهم أيضاً ، عادة المسافرين .

فالاستثناء المتصل يُفيد التخصيص بعد التعميم ، لأنه استثناء من الجنس . والاستثناء المنقطع يُفيد الاستدراك لا التخصيص ، لأنه استثناء من غير الجنس .

٣ - لا يستثنى إلا من معرفة أو نكرة مفيدة ، فلا يقال « جاء قوم إلا رجلاً منهم » ، ولا « جاء رجال إلا خالداً » . فإن أفادت النكرة جاز الاستثناء منها ، نحو : « جاءني رجال كانوا عندك إلا رجلاً منهم » ونحو : « ما جاء أحد إلا سعيداً » ، قال تعالى : ﴿ فَلَيْتَ فِي قَوْمِهِ آلَفَ سَنَةٍ إِلَّا خمسينَ عاماً ﴾ .

وتكون النكرة مفيدة إذا أضيفت ، أو وصفت ، أو وقعت في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام .

وكذا لا يُستثنى من المعرفة نكرة لم تخصَّص ، فلا يقال : « جاء القوم إلا رجلاً » . فإن تُخصَّصت جاز ، نحو : « جاء القوم إلا رجلاً منهم ، أو إلا رجلاً مريضاً ، أو إلا رجل سؤي » .

٤ - الناصب للمستثنى بإلا هو « إلا » نفسها ، على المُعتمِد . وقيل : هو ما تقدّمها من فعلٍ أو شبهه .

٥ - يصح استثناء قليلٍ من كثيرٍ . وكثيرٍ من أكثرٍ منه . وقد يُستثنى من الشيء نصفه ، تقول : «لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ» ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَرْمَلُ ، قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ، نِصْفَهُ^(١) ، أَوْ أَنْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ، أَوْ زِدْ عَلَيْهِ ﴾ . فقد سُمِّيَ النِّصْفَ قَلِيلًا وَأَسْتَثْنَاهُ مِنَ الْأَصْلِ . وقال قومٌ : لا يستثنى من الشيء إلا ما كان دونَ نصفه . وهو مردودٌ بهذه الآية .

٦ - استثناء الشيء من غير جنسه لا معنى له . وما ورد من ذلك فليست فيه «إلا» للاستثناء على سبيل الأصل . وإنما هي بمعنى «لكن» ، وهو ما يُسمونه : «الاستثناء المنقطع» . ومع ذلك فلا بدّ من الارتباط بين المستثنى منه والمستثنى ، كما ستعلم ذلك . . . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ، إِلَّا تَذَكُّرٌ^(٢) لِمَنْ يَخْشَى ﴾ ، أي : لكن أنزلناه تذكراً ، وقوله : ﴿ فَذَكَّرْ ، إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى^(٣) وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ﴾ ، أي : لكن من تولى وكفر .

٢ - حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا الْمُتَّصِلِ

إن كان المستثنى بالاً متصلاً ، فله ثلاث أحوال : وجوب النصب بالاً وجواز النصب والبدلية ، ووجوب أن يكون على حسب العوامل قبله .

متى يجب نصب المستثنى بالاً؟

يجبُ نصبُ المستثنى بالاً في حالتين :

(١) الراجح من أقوال المفسرين أن «قليلاً» : مستثنى من الليل ، و«نصفه» : بدلاً من قليلاً ، وقلته بالنسبة إلى الكل .

(٢) تذكرة : مستثنى من المصدر المؤول من «تشقى» بأن المقدره ، والتقدير ما أنزلنا عليك القرآن لشقائك .

(٣) من : مستثنى من الضمير في «عليهم» .

١ - أن يقع في كلام تام موجب ، سواءً تأخرَ عن المستثنى منه أم تقدّم عليه . فالأول نحو: « ينجح التلاميذُ إلاّ الكسولُ » ، والثاني نحو: « ينجح إلاّ الكسولُ التلاميذُ » .

والمُرَادُ بالكلامِ التام أن يكونَ المُستثنى منه مذكوراً في الكلام ، وبالموجب أن يكونَ الكلامُ مُثَبَّتاً ، غير منفي . وفي حكم النفي النهي والاستفهام الإنكاري . ولا فرق بين أن يكون النفي معنًى أو بالأداة ، كما ستعلم .

٢ - أن يقع في كلام تام منفي ، أو شبه منفي ، ويتقدّم على المستثنى منه ، نحو: « ما جاء إلاّ سليماً أحدٌ » ومنه قولُ الشاعر :

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً
وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فإن تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه ، جاز نصبُ المستثنى بيلاً ، وجاز جعله بدلاً من المستثنى منه ، نحو: « ما في المدرسة أحدٌ إلا أخاك ، أو إلاّ أخوك ، كسولٌ » .

متى يجوز في المستثنى بيلاً الوجهان

يجوز في المستثنى بيلاً الوجهان - جعله بدلاً من المستثنى منه . ونصبه بيلاً - إن وقع بعد المستثنى منه في كلام تام منفي أو شبه منفي ، نحو : « ما جاء القومُ إلاّ علي ، وإلاّ علياً » . وتقولُ في شبه النفي : « لا يَقمُ أحدٌ إلاّ سعيدً ، وإلاّ سعيداً . وهل فعلٌ هذا أحدٌ إلا أنت ، وإلاّ إياك ! » والاتباع على البدلية أولى . والنصبُ عربي جيّد . ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا يلتفتُ منكم أحدٌ إلاّ أمرأتك ﴾ . « وقرىءَ إلاّ أمرأتك » ، بالرفع على البدلية .

ومن أمثلة البدلية ، والكلام منفي ، قوله تعالى : ﴿ ما فعلوه إلا قليلاً منهم ﴾ ، وقرىء « إلا قليلاً » بالنصب بالآ ، وقوله : ﴿ لا إله إلا الله ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ ما من إله إلا إله واحد ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ ما من إله إلا الله ﴾ .

ومن أمثلتها ، والكلام شبه منفي ، لأنه استفهام إنكاري ، قوله تعالى : ﴿ ومن يغفر الذنوب إلا الله ! ﴾ ، وقوله : ﴿ ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون ؟ ! ﴾ .

وقد يكون النفي معنوياً ، لا بالأداة ، فيجوز فيما بعد « إلا » الوجهان أيضاً - البدلية والنصب بالآ ، والبدلية أولى - نحو : « تبدلت أخلاق القوم إلا خالد ، وإلا خالداً » ، لأن المعنى : لم تبق أخلاقهم على ما كانت عليه ، ومنه قول الشاعر :

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقَ
عَافٍ، تَغَيَّرَ، إِلَّا النَّوْئِيُّ وَالْوَتْدُ^(٣)
فمعنى تغير: لم يبق على حاله .

(وإنما جاز الوجهان في مثل ما تقدم ، لأنك ان رايعت جانب اللفظ نصبت ما بعد (إلا) ، لأن الجملة قد استوفت جزءها - المسند والمسند إليه - فيكون ما بعد (إلا) فضلة ، والفضلة منصوبة . وان رايعت جانب المعنى رفعت ما بعدها ، لأن المسند إليه في الحقيقة هو ما بعد (الا) . لذلك يصح تفرغ

(١) الله اما بدل من الضمير المستتر في خبر (لا) المحذوف ، وهو موجود واما بدل من محل (لا) واسمها ، لأن محلها الرفع بالابتداء . كما تقدم في مبحث لا النافية للجنس .

(٢) من : حرف جر زائد . وإله : مجرور لفظاً بمن الزائدة ، مرفوع محلاً لأنه مبتدأ . وخبره محذوف تقديره : موجود إله . إما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف . وإما بدل من محل إله الأول ، لأن محله الرفع على الابتداء ، كما ذكرنا .

(٣) الصريمة : موضع ، وأصلها : قطعة من الرمل ضخمة تنصرم - أي تنقطع - عن سائر الرمال . والخلق : البالي ، ومثله العافي . والنؤي : حفير حول الخيمة يمنع السيل .

العامل الذي قبلها له وتسليطه عليه. فان قلت: «ما جاء القوم الا خالد. أو خالداً»، صحّ أن تقول: «ما جاء الا خالد»، فنصبه باعتبار أنه عمدة في المعنى، فهو بدل مما قبله، والمبدل منه في حكم المطروح. ألا ترى أنك ان قلت: «أكرمت خالداً أباك»، صحّ أن تقول: «أكرمت أباك».

ثلاث فوائد

١ - يجوز، في نحو: «ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا خالدٌ»، رَفَعُ ما بعد «إلا» على البدليّة من أحدٌ (وهو الأولى)، أو على البدليّة من ضمير «يقولُ». ويجوزُ نصبه على الاستثناء. ويجوز في نحو: «ما رأيتُ أحدًا يقولُ ذلك إلا خالدًا»، نصبُ ما بعد «إلا» على البدليّة من «أحدًا» (وهو الأولى)، ونصبه «بيلا» ويجوز رفعه على أنه بدلٌ من ضمير «يقولُ» ومن مجيئه مرفوعاً على البدلية من ضمير الفعل المستتر قول الشاعر:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا
يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

٢ - تقول: «ما جاءني من أحدٍ إلا خالدًا، أو إلا خالدٌ». فالنصب على الاستثناء، والرفع على البدلية من محل «أحد»، لأن محله الرفع على الفاعليّة، ومن: حرف جر زائد. ولا يجوزُ فيه الجرُّ على البدليّة من لفظ المجرور.

(لأن البدل على نية تكرار العامل. وهنا لا يجوز أن تكرره، فلا يجوز أن تقول: «ما جاءني من أحدٍ إلا من خالد». وذلك لأن «من» زائدة لتأكيد النفي، وما بعد «إلا» مثبت، لأنه مستثنى من منفي، فلا تدخل عليه «من» هذه. لكن إن قلت: «ما أخذت الكتاب من أحدٍ إلا خالد» جاز الجر على

البديلة من اللفظ، لأن «من» هنا ليست زائدة. فلو كررت العامل، فقلت: «ما أخذت الكتاب من أحد إلا من خالد»، لجاز).

وكذلك تقول: «ليس فلان بشيء إلا شيئاً لا يُعبأ به»، بالنصب فقط، إما على الاستثناء، وإما على البديلة من موضع «شيء» المجرور بحرف الجر الزائد، لأن موضعه النصب على أنه خبر «ليس». ولا تجوز البديلة بالجر.

(لأن الباء هنا زائدة لتأكيد النفي، وما بعد «إلا» مثبت، فلو كررت الباء مع البديل، فقلت: «ليس فلان بشيء إلا بشيء لا يعبأ به»، لم يجز).

ومن ذلك قول الشاعر:

أَبْنِي لُبَيْنِي، لَسْتُ بِبِيدٍ
إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ^(١)

(لكن، إن قلت: «ما مررت بأحد إلا خالد»، جاز الجر على البديلة من اللفظ، لأن الباء هنا أصلية، فإن قلت: «ما مررت بأحد إلا بخالد»، بتكريرها، جاز).

٣ - علمت أنه إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه - في الكلام التام المنفي - فليس فيه إلا النصب على الاستثناء، نحو: «ما جاء إلا خالداً أحد»، غير أن الكوفيين والبغداديين يجيزون جعله معمولاً للعامل السابق، وجعل المستثنى منه المتأخر تابعاً له في إعرابه، على أنه بدل منه، فيجوزون أن يقال: «ما جاء إلا خالد أحد»، فخالد: فاعل لجاء، وأحد: بدل من

(١) العضد: ما بين المرفق إلى الكتف. ويجوز فيها إسكان الضاد وضمها. وهي تؤنث وتذكر. وقال اللحياني: العضد مؤنثة لا غير. وهما عضدان. والجمع أعضاء، لا تُكسر على غير ذلك. وتكون العضد مجازاً بمعنى الناصر والقوة. ومعنى البيت: أتم - في الضعف وقلة الانتفاع - كيد لا عضد لها: فلا غناء بها ولا نفع.

خالد. ومن ذلك ما حكاه سيويه عن يونس: أنه سمع قوماً يُوثقُ بعريتهم،
يقولون: «ما لي إلا أبوك ناصر»، وعليه قولُ الشاعر:

لأنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْكَ شَفَاعَةً
إذا لم يكن إلا النبيون شافعُ

وهذا من البدل المقلوب .

(لأنك ترى أن التابع هنا - وهو البدل: ناصر وشافع - قد كان متبوعاً -
أي مبدلاً منه - ، وأن المتبوع - وهو المبدل منه : أبوك والنبيون - قد كان
تابعاً - أي بدلاً - لأن الأصل : « ما لي ناصر إلا أبوك ، وإذا لم يكن شافع إلا
النبيون » .

ونظيره في القلب - أي : جعلِ التابع متبوعاً والمتبوع تابعاً - قولك ،
« ما مررت بمثلك أحد » : « فأحد بدل من مثلك مجرور مثله . وقد
كان « مثلك » صفة له مؤخره عنه ، لأن الأصل « ما مررت بأحد
مثلك » .

متى يجب أن يكون المستثنى بإلا على حسب العوامل .

يجب أن يكون المستثنى بإلا على حسب ما يطلبه العامل قبله ، متى
حذِفَ المستثنى منه من الكلام ، فيتفرغ ما قبل « إلا » للعمل فيما بعدها ،
كما لو كانت « إلا » غير موجودة . ويجب حينئذ أن يكون الكلام منفياً أو شبه
منفياً ، نحو : « ما جاء إلا علي ، ما رأيت إلا علياً ، ما مررت إلا بعلي »
ومنه في النهي قوله تعالى : ﴿ ولا تقولوا على الله إلا الحق ﴾ ، وقوله : ﴿ ولا
تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ﴾ . ومنه في الاستفهام قوله
سبحانه : ﴿ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون ﴾ .

وقد يكون النفي معنويًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ
نورَهُ ﴾ ، لأنَّ معنى يأبى : لا يريد .

فائدة

إذا تَكَرَّرت « إلا » للتوكيد - بحيث يصحُّ حذفها ، وذلك إذا تَلَّتْ وَاوَّ
العطف ، أو تلاها بَدَل مِمَّا قَبْلَهَا - كانت زائدة لتوكيد الاستثناء ، غير مؤثرة
فيما بعدها ، فالأول نحو: « ما جاءَ إِلَّا زهيرٌ وإِلَّا أُسامَةُ »^(١) ، والثاني ، نحو:
« ما جاءَ إِلَّا أبوكَ إِلَّا خالِدٌ »^(٢) . وقد آجتمعت البدل والعطف في قوله :

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ
إِلَّا رَسِيمُهُ ، وَإِلَّا رَمْلُهُ^(٣)

وإن تكررت لغير التوكيد - بحيث لا يصحُّ حذفها - فالكلام على ثلاثة
أوجه :

١ - أن يحذف المستثنى منه ، فتجعل واحداً من المستثنيات معمولاً
للعامل وتنصب ما عداه . تقولُ : « ما جاءَ ، إِلَّا سعيدٌ ، إِلَّا خالدٌ ، إِلَّا
إبراهيم » . والأولى تسليط العامل على الأول ونصب ما عداه ، كما ترى .
ولك أن تنصب الأول وترفع واحداً مما بعده .

٢ - أن يُذكرَ المستثنى منه ، والكلامُ مثبتٌ ، فتنصبُ الجمع على
الاستثناء نحو: « جاء القومُ إِلَّا سعيداً ، إِلَّا خالداً ، إِلَّا إبراهيم » .

٣ - أن يُذكرَ المستثنى منه ، والكلامُ منفي ، فإن تقدمت المستثنيات ،

(١) الواو: عاطفة، وإلا: زائدة للتوكيد، وأسامة: معطوف على زهير.

(٢) إلا: زائدة، وخالد: بدل من أبوك، لأن الأب هو خالد.

(٣) رسيمة: بدل من عمله. ورملة: معطوف على رسيمة. وإلا- في الموضعين - زائدة. والرسيمة

والرمل: نوعان من السير.

وجب نصبها كلها ، نحو: « ما جاء إلا خالداً ، إلا سعيداً ، إلا إبراهيم أحدٌ » . وإن تأخرت ، أبدلت واحداً من المستثنى منه ، ونصبت الباقي على الاستثناء . والأولى إبدال الأول ونصب الباقي ، نحو: « ما جاء القوم إلا خالداً ، إلا إبراهيم » .

٣ - حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا الْمُنْقَطِعِ

إن كان المستثنى بإلا منقطعاً ، فليس فيه إلا النصب بإلا ، سواءً أتقدم على المستثنى منه أم تأخر عنه ، وسواءً أكان الكلام موجباً أم منفيّاً ، نحو: « جاء المسافرون إلا أمتعتهم . جاء إلا أمتعتهم المسافرون . ما جاء المسافرون إلا أمتعتهم » .

ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى: ﴿ ما لهم به من علمٍ ، إلا أتباع الظن ﴾ (١) ، وقوله ﴿ وما لأحدٍ عنده من نعمةٍ تجزى ، إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ﴾ (٢) .

ولا تجوز البدلية في الكلام المنفي ، هنا ، كما جازت في المستثنى المُتَّصِلِ ، إذ لا معنى لإبدال الشيء من غير جنسه .

وبنو تميم يُجيزون البدلية فيه ، إن صحَّ تفرُّغ العامل قبله له وتسلُّطه عليه . فيجيزون أن يقال: « ما جاء المسافرون إلا أمتعتهم » ، لأنك لو قلت: « ما جاء إلا أمتعة المسافرين » ، لصحَّ . وعليه قول الشاعر:

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ
إِلَّا أَلْيَعَا فِيرُ ، وَإِلَّا الْعَيْسُ (٣)

(١) اتباع الظن غير العلم ، فأحدهما ليس من جنس الآخر .

(٢) ابتغاء وجه الله غير النعمة ، فهو ليس من جنسها . لذلك كان الاستثناء في الآيتين منقطعاً .

(٣) اليعافير : جمع يعفور ، بفتح الباء وضمها ، وهو الظبي ، وولد البقرة الوحشية . والعيس : الأبل البيض يخالط بياضها شقرة أو سواد خفي ، والذكر أعيس والأنثى عيساء .

وقول الآخر :

عَشِيَّةَ لَا تُغْنِي أَلرَّوَّاحُ مَكَانَهَا
وَلَا النَّبْلُ ، إِلَّا أَلْمَشْرِفِيُّ أَلْمُصَّمُّ (١)

وقول غيره :

وَبِئْسَ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا ، وَلَمْ يَكُنْ
لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا أَلسَّنَانُ وَعَامِلَةٌ (٢)

فائدة

اعلم أنه لا يكون الاستثناء المنقطع إلا إذا كان للمستثنى علاقة بالمستثنى منه ، فيتوهم بذكر المستثنى منه دخول المستثنى معه في الحكم ، فتقول : « جاء السادة إلا خدمهم » ، إذا كان من العادة أنهم يجيئون معهم ، فإن لم يكن من العادة ذلك فلا معنى لهذا الاستثناء . وتقول : « رجع المسافرون إلا أنقالهم . أو إلا دوابهم » ، لأن الإخبار برجوعهم يتوهم منه رجوع أنقالهم أو دوابهم معهم . وقد تكون العلاقة بينهما ، لكنه لا يتوهم دخول المستثنى في حكم المستثنى منه ، وإنما يذكر لتمكين المعنى في نفس السامع والتهويل به ، كأن تقول : « لا يخطب في الحرب خطيب إلا ألسن النيران » . وقد صح الاستثناء مع عدم التوهم لمكان المناسبة بين صوت النار وصوت الخطيب المتأجج حماسة ، وللتهويل بشدة الحال . وكذا إن قلت : « سلكت فلاة ليس فيها أنيس إلا الذئاب ، أو إلا وحوشها » ، فلمناسبة التضاد

(١) المشرفي : السيف ، والمصمم : القاطع الماضي في الصميم ، وهو العظم الذي به قوام العضو . يقال : صمم السيف : إذا مضى في الصميم وقطعه . فإذا قطع المفصل قيل : طَبَّقَ تطبيقاً .

(٢) عامل الرمح : صدره .

بين الأنيس والذئب ، وتمثيل هول الموقف . لهذا لم يتعدَّ الصواب من أجاز من العرب البدلية في الكلام التام المنفي ، من هذا الاستثناء ، لأنه في حكم المتصل معنى ، ألا ترى أنك إن حذفْتَ المستثنى منه وسلطت العامل فيه على المستثنى صح اللفظ والمعنى . فتقول : « لا يتكلم في الحرب إلاَّ ألسنُ النيران » ، وتقول : « مررت بفلاة ليس فيها إلاَّ الذئب » ، من غير أن ينقص من المعنى شيءٌ إلاَّ ما كنت تريده من إعظام الأمر وتهويله . ويجري هذا المجرى الأبيات الثلاثة التي مرت بك آنفاً . هذا هو الحق فاعتصم به .

وبما قدمناه تعلم أن في إطلاق النحاة الكلام ، في الاستثناء المنقطع ، تساهلاً لا ترضاه أساليب البيان العربي . وتمثيلهم له بقولهم : « جاء القوم إلاَّ حماراً » شيءٌ ياباه كلام العرب . نعم يصح أن تقول : « جاء القوم إلاَّ الحمار ، أو إلاَّ حماراً لهم ، أو إلاَّ حمارهم » ، إن كان من العادة أن يكون معهم . أما « جاء القوم إلاَّ حماراً » فلا يجوز ، وإن كان من العادة مجيء حمار معهم ، لأنه لا يجوز استثناء النكرة غير المفيدة (أي التي لم تخصص) من المعرفة . كما قدمنا .

٤ - « إلاَّ » بِمَعْنَى « غَيْرِ »

الأصل في « إلاَّ » أن تكون للاستثناء ، وفي « غير » أن تكون وصفاً . ثم قد تحملُ إحداهما على الأخرى ، فيوصفُ بالآ ، ويُستثنى بغير .

فإن كانت « إلاَّ » بمعنى « غير » ، وقعت هي وما بعدها صفةً لما قبلها ، وذلك حيث لا يُرادُّ بها الاستثناء ، وإنما يُرادُّ بها وصفٌ ما قبلها بما يُغايِر ما بعدها) ، ومن ذلك حديثُ : « الناسُ هلَكى إلاَّ العالمونَ ، والعالمونَ هلَكى إلاَّ العالمونَ ، والعالمونَ هلَكى إلاَّ المخلصونَ » ، أي : « الناسُ غيرُ العالمينَ هلَكى ، والعالمونَ غيرُ العاملينَ هلَكى ، والعالمونَ غيرُ المخلصينَ هلَكى »

ولو أراد الاستثناء لنصب ما بعد « إلا » لأنه في كلام تامٍّ مُوجِبٍ .

وقد يصحُّ الاستثناء كهذا الحديث ، وقد لا يصحُّ ، فيتعيَّن أن تكون « إلا » بمعنى « غير » ، كقوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ إلاَّ اللهُ لفسدنا ﴾ . فإلا وما بعدها صفةٌ لِآلهةٍ ، لأنَّ المُراد من الآية نفيُّ الآلهةِ المُتعدِّدة وإثبات الإله الواحد الفرد . ولا يصحُّ الاستثناء بالنصب ، لأنَّ المعنى حينئذٍ يكون : « لو كان فيهما آلهةٌ ، ليس فيهمُ اللهُ لفسدنا » . وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهةٌ ، فيهمُ الله ، لم تفسدنا . وهذا ظاهرُ الفساد^(١) . وهذا كما تقولُ : « لو جاء القوم إلاَّ خالداً لأخفقوا » أي : لو جاءوا مُستثنى منهم خالدٌ - بمعنى أنه ليس بينهم - لأخفقوا . فهم لم يُخفقوا لأنَّ بينهم خالداً . ونظيرُ الآية - في عدم جواز الاستثناء - أن تقول : « لو كان معي دراهمٌ ، إلا هذا الدرهم »^(٢) . فإن قلتَ : « إلاَّ هذا الدرهم » ، بالنصب كان المعنى : لو كان معي دراهمٌ ليس فيها هذا الدرهمُ لبذلتها ، فُتنتجُ أنك لم تبدلها لوجودِ هذا الدرهمِ بينها . وهذا غير المراد .

ولا يصحُّ أيضاً أن يُعربَ لفظ الجلالةِ بدلاً من آلهةٍ ، ولا « هذا الدرهم » بدلاً من دراهمٍ ، لأنه حيثُ لا يصحُّ الاستثناء لا تصحُّ البدليةُ . ثم إنَّ الكلامَ مُثبتٌ ، فلا تجوزُ البدليةُ ، ولو صحَّ الاستثناء ، لما علمتَ من أنَّ النصبَ واجبٌ في الكلام التامِّ المُوجِبِ^(٣) . وأيضاً : لو جعلتهُ بدلاً لكان التقديرُ : « لو كان

(١) ورحم الله (ابن يعيش) فقد أجاز سهواً - في شرح المفصل - النصب على الاستثناء في الآية الكريمة ، غير مُقدِّرٍ ما ينتجه معنى النصب من الفساد . ولكل جواد كبوة .

(٢) برفع الدرهم .

(٣) فإن قيل : إن « لو » للامتناع . « وامتناع الشيء انتفاؤه » فيكون الكلام منقياً ، فنقول : إن العرب لا تعتبر مثل هذا النفي ، لأنه نفي بالتأويل . بدليل أنهم لا يقولون : « لو كان فيها دينار لأكرمه » . ولا « لو جاءني من أحد لأحسنت إليه » . ولو كانت « لو » بمنزلة حرف النفي لحاز ذلك ، كما يجوز : « ما فيها دينار . وما جاءني من أحد » وذلك لأنَّ « ديناراً » لا يقع إلا بعد نفي ، وكذا « من » الزائدة لتأكيد النفي .

فيهما إلا الله لفسدتا» ، لأنَّ البدلَ على نيَّةِ طرحِ المُبدلِ منه ، كما هو معلومٌ . ولعدمِ صحَّةِ الاستثناءِ هنا وعدمِ جوازِ البدليَّةِ تَعَيَّنَ أن تكونَ «إلا» بمعنى «غير» .

ومما جاءت فيه «إلا» بمعنى «غير» ، معَ عدمِ تَعُدُّرِ الاستثناءِ معنًى ، قول الشاعر :

وكلُّ أخٍ مُفارقُهُ أخوه
لعمُرُ أبيك إلا ألفَرقَدانٍ^(١)

أي : كلُّ أخٍ ، غيرُ الفرقدينِ ، مفارقُهُ أخوه . ولو قال : «كلُّ أخٍ مُفارقُهُ أخوه إلا الفرقدينِ» لَصَحَّ .

وأعلمُ أنَّ الوصفَ هو «إلا» وما بعدها معاً ، لا «إلا» وحدها ، ولا ما بعدها وحده ، مع بقائها على حرفيتها ، كما يُوصفُ بالجارِّ والمجرورِ مع بقاءِ حرفِ الجرِّ على حرفيته . والإعرابُ يكونُ لِمَا بعدها . ومن العلماءِ من يجعلُها اسماً مبنياً بمعنى «غير» ويجعلُ إعرابها المحليَّ ظاهراً فيما بعدها . والجمهورُ على الأولِ وهو الأولى .

٥ - حُكْمُ المُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسْوَى

غيرُ : نكرةٌ مُتَوَعَّلَةٌ في الإبهامِ والتَّنْكِيرِ ، فلا تُفِيدُها إضافتها إلى المعرفةِ تعريفاً ، ولهذا تُوصَفُ بها النكرةُ مع إضافتها إلى معرفةٍ ، نحو : «جاءني رجلٌ

(١) إلا وما بعدها : صفةٌ للمضاف ، وهو «كل» ، لا صفةٌ لأخ ، لذلك رفع ما بعد «إلا» والمشهورُ الشائعُ في كلامهم في مثل «كل وبعض» ونحوهما أن يكونَ الوصفُ لما أُضيفا إليه ، لا لهما ، لأنه إن أسقط المضاف إليه ثابت صفة منابه . فإن قلت : «كل رجل كريم محبوب» ، ثم اسقطت رجلاً ، قلت : «كل كريم محبوب» . ويجوز على قلة إجراء الصفة على كل وبعض المضافين دون المضاف إليه كما ترى في هذا البيت .

غَيْرُكَ ، أو غيرُ خالدٍ . فلذا لا يُوصَفُ بها إلا نكرةً ، كما رأيتَ ، أو شبهُ النكرةِ ممَّا لا يفيدُ تعريفاً في المعنى ، كالمُعْرِفِ بِالِ الجنسيةِ ، فإنَّ المعرَّفَ بها ، وإن كان معرفة لفظاً ، فهو في حكم النكرة معنًى ، لأنه لا يدلُّ على مُعَيَّنٍ . فإن قلتَ : « الرجالُ غيرُكَ كثيرٌ » ، فليس المرادُ رجالاً مُعَيَّنِينَ (١) .

ومثلها في تنكيرها ، وتَوَغُّلها في الإبهام ، ووصفِ النكرة أو شبهها بها ، وعدم تعرُّفها بالإضافة « مثلٌ وسيءٌ وشبهٌ ونظيرٌ » . تقول : « جاءني رجلٌ مثلك ، أو سواك ، أو شبهك ، أو نظيرك » .

وقد تُحْمَلُ « غير » على « إلا » فيُسْتثنى بها ، كما يستثنى بإلا ، كما حُمِلَتْ « إلا » على « غير » فَوُصِفَ بها . والمستثنى بها مجرورٌ أبداً بالإضافة إليها ، نحو : « جاء القومُ غيرَ عليّ » .

وقد تُحْمَلُ « سوي » على « إلا » ، كما حُمِلَتْ « غيرٌ » ، لأنها بمعناها ، فيُسْتثنى بها أيضاً . والمُسْتثنى بها مجرورٌ بالإضافة إليها .

وحكمُ « غيرٍ وسيءٍ » في الإعراب كحكمِ الاسمِ الواقعِ بعدَ « إلا » : فتقول : « جاء القومُ غيرَ خالدٍ » ، بالنصب ، لأنَّ الكلامَ تامٌّ مُوجِبٌ .

وتقول : « ما جاء غيرَ خالدٍ أحدٌ » ، بالنصب أيضاً ، وإن كان الكلامُ منفيّاً ، لأنها تقدّمت على المُسْتثنى منه .

وتقول : « ما احترقتِ الدارُ غيرَ الكتبِ » ، بالنصب ، وإن كان الكلامُ منفيّاً ، ولم يتقدم فيه المُسْتثنى على المُسْتثنى منه ، لأنها وقعت في استثناء مُنْقَطِعٍ .

وتقول : « ما جاء القومُ غيرُ خالدٍ ، أو غيرَ خالدٍ » ، بالرفع على أنها بدلٌ

(١) راجع مبحث «أل» الجنسية في الجزء الأول من هذا الكتاب .

من القوم، وبالنصب على الاستثناء، لأنَّ الكلام تامٌ منفي . قال تعالى : ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، غَيْرُ أُولِي الضَّررِ ، وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ﴾ . قُرَىء «غير» بالرفع ، صفةً للقاعدون ، وبالجر ، صفةً للمؤمنين ، وبالنصب على الاستثناء .

وتقول : « ما جاء غيرُ خالدٍ » بالرفع ، لأنها فاعل ، و « ما رأيتُ غيرَ خالدٍ » بالنصب ، لأنها مفعولٌ به ، و « مررتُ بغيرِ خالدٍ » ، بجرها بحرف الجر . وإنما لم تُنصب « غير » هنا على الاستثناء لأن المستثنى منه غيرُ مذكورٍ في الكلام ، فتفرَّغ ما كان يعملُ فيه للعمل فيها .

وأعلم أنه يجوز في «سوى» ثلاثُ لغاتٍ : «سوى» بكسر السين ، و «سوى» بضمها ، و «سواء» بفتحها مع المدّ .

٦ - حُكْمُ المُسْتثنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا

خلا وعدا وحاشا : أفعال ماضيةٌ ، ضَمَّتْ معنى «إلا» الاستثنائية ، فاستثنى بها ، كما يُسْتثنى بِإِلَّا .

وحكمُ المُسْتثنَى بها جوازُ نصبه وجره . فالنصبُ على أنها أفعالٌ ماضيةٌ ، وما بعدها مفعولٌ به . والجرُّ على أنها أحرفٌ جرِّ شبيهةٌ بالزائدِ ، نحو : « جاء القومُ خَلا عَلِيًّا ، أوعليِّ » .

والنصبُ بخلا وعدا كثيرٌ ، والجرُّ بهما قليلٌ . والجرُّ بحاشا كثيرٌ ، والنصبُ بها قليلٌ .

وإذا جررتَ بهن كان الاسمُ بعدهنَّ مجروراً لفظاً ، منصوباً محلاً على الاستثناء .

فإن جُعِلت أفعالاً كان فاعلها ضميراً مستتراً يعودُ على المُسْتثنَى

منه^(١) . والتَّزِمَ إفرادهُ وتذكيرهُ ، لوقوعِ هذه الأفعالِ موقعَ الحرفِ ، لأنها قد تضمَّنت معنى «إلا» ، فأشبهتها في الجمودِ وعَدَمِ التَّصَرُّفِ والاستثناءِ بها .
والجملةُ إما حالٌ من المستثنى منه ، وإما استثنائية .

ومن العلماءِ من جعلها أفعالاً لا فاعلَ لها ولا مفعولَ ، لأنها محمولةٌ على معنى «إلا» ، فهي واقعةٌ موقعَ الحرفِ . والحرفُ لا يحتاج إلى شيءٍ من ذلك . فما بعدها منصوبٌ على الاستثناءِ ، حملاً لهذه الأفعالِ على «إلا» . وهو قولٌ في نهاية الحِذْقِ والتَّدْقِيقِ .

(قال العلامة الاشموني في شرح الألفية : « ذهب الفراء إلى أن (حاشا) فعل ، لكن لا فاعل له . والنصب بعده إنما هو بالحمل على (إلا) . ولم ينقل عنه ذلك في (خلا وعدا) . على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك » . قال الصبان في حاشيته عليه : « قوله لا فاعل له ، أي ولا مفعول ، كما قاله بعضهم . وقوله بالحمل على «إلا» أي . فيكون منصوباً على الاستثناءِ ومقتضى حمله على «إلا» أنه العامل للنصب فيما بعده » ا.هـ .

والحق الذي ترتاح إليه النفس أن تُجعل هذه الأدوات : « خلا وعدا وحاشا » ، في حالة نصبها ما بعدها - إما أفعالاً لا فاعلَ لها ولا مفعولَ ، لأنها واقعة موقع الحرف ، وإما أحرفاً للاستثناءِ منقولة عن الفعلية إلى الحرفية ، لتضمنها معنى حرف الاستثناءِ كما جعلوها - وهي جارةٌ أحرفَ جر ، وأصلها الأفعال) .

وإذا اقترنت بخلا وعدا « ما » المصدريةُ ، نحو : « جاء القوم ما خلا

(١) قال قوم : يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق . والتقدير : جاء القوم خلا البعض علياً . وقال قوم : يعود على اسم الفاعل المفهوم من الاسم السابق والتقدير : جاءوا خلا الجاني علياً . وقال آخرون : يعود على مصدر الفعل المتقدم . والتقدير : جاءوا خلا المجيء علياً . وما ذكرناه هو أقرب إلى الحق والصواب .

خالداً» وجبَ نصبُ ما بعدهما ، ويجوزُ جره ، لأنهما حينئذٍ فعلايان . و « ما »
المصدرية لا تسبقُ الحروفَ . والمصدر المؤوّل منصوبٌ على الحال بعد
تقديره باسم الفاعل ، والتقديرُ : جاء القومُ خالينَ من خالدٍ .

(هكذا قال النحاة . وأنت ترى ما فيه من التكلف والبعد بالكلام عن
أسلوب الاستثناء . والذي تطمئن إليه النفس أن « ما » هذه ليست مصدرية .
وإنما هي زائدة لتوكيد الاستثناء ، بدليل أن وجودها وعدمه ، في إفادة
المعنى ، سواء على أن من العلماء من أجاز أن تكون زائدة ، كما في شرح
الشيخ خالد الأزهري لتوضيح ابن هشام) .

أما حاشا فلا تسبقُها « ما » إلا نادراً . وهي تُستعملُ للاستثناء فيما ينزّه
فيه المستثنى عن مشاركة المستثنى منه ، تقول : « أهملَ التلاميذُ حاشا
سليمٍ » ، ولا تقولُ : « صلّى القومُ حاشا خالدٍ » لأنه لا ينزّه عن مشاركة
القوم في الصلاة . وأما سليم - في المثال الأول ، فقد ينزّه عن مشاركة غيره
في الإهمال .

وقد تكون للتّنزيه دون الاستثناء ، فيجرُّ ما بعدها إما باللام ، نحو :
« حاشَ لله » ، وإما بالإضافة إليها ، نحو : « حاشَ الله » . ويجوز حذفُ
ألفها ، كما رأيتَ ، ويجوز إثباتها ، نحو : « حاشا لله » و « حاشا لله » .

ومتى أستعملت للتّنزيه المجرّد كانت أسماءُ مرادفاً للتّنزيه ، منصوباً على
المفعولية المطلقة أنتصاب المصدرِ الواقع بدلاً من التلّفظ بفعله . وهي ، إن
لم تُصَف ولم تُنَوَّن كانت مبنيةً ، لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى . وإن
أضيفت أو نُوتت كانت مُعرّبةً ، لبعدها بالإضافة والتنوين من شبه الحرف ،
لأنَّ الحروف لا تُضاف ولا تُنَوَّن ، : « حاشَ لله ، وحاشا لله » .

وقد تكونُ فعلاً متعدّياً مُتصرفاً ، مثل : « حاشيتهُ أحاشيه » ، بمعنى :

أَسْتَشْنِيْتُهُ أُسْتَشْنِيهِ . فَإِنْ سَبَقْتَهَا « مَا » كَانَتْ حَيْثُذِ نَافِيَةً . وَفِي الْحَدِيثِ : أَنْ
يَسْتَشْنِي ، قَالَ : « أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ » ، وَقَالَ رَاوِيهِ : « مَا حَاشَى فَاطِمَةَ وَلَا
غَيْرَهَا » .

وَتَأْتِي فِعْلاً مُضَارِعاً ، تَقُولُ : « خَالِدٌ أَفْضَلُ أَقْرَانِهِ ، وَلَا أَحَاشِي أَحَدًا » ،
أَي : لَا اسْتَشْنِي ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ النَّابِغَةِ :

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي آلِنَّاسِ يُشْبِهُهُ
وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
وَإِنْ قُلْتَ : « حَاشَاكَ أَنْ تَكْذِبَ . وَحَاشَى زَهْرِيًّا أَنْ يُهْمَلَ » (١) ،
فَحَاشَى : فِعْلٌ مَاضٍ بِمَعْنَى : « جَانِبٌ » وَتَقُولُ أَيْضًا : « حَاشَى لَكَ أَنْ
تَهْمَلَ » ، فَتَكُونُ اللَّامُ حَرْفَ جَرِّ زَائِدًا فِي الْمَفْعُولِ بِهِ لِلتَّقْوِيَةِ .
وَإِنْ قُلْتَ : « أَحَاشِيكَ أَنْ تَقُولَ غَيْرَ الْحَقِّ » ، فَالْمَعْنَى أَنْزَهُكَ .

٧ - حُكْمُ الْمُسْتَشْنِيِّ بِلَيْسَ وَلَا يَكُونُ

لَيْسَ وَلَا يَكُونُ : مِنْ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ الرَّافِعَةِ لِلَّاسِمِ النَّاصِبَةِ لِلخَبِيرِ .
وَقَدْ يَكُونَانِ بِمَعْنَى « إِلَّا » الْاسْتِثْنَائِيَّةِ ؛ فَيَسْتَشْنِي بِهِمَا ، كَمَا يُسْتَشْنَى بِهَا .
وَالْمُسْتَشْنَى بَعْدَهُمَا وَاجِبُ النَّصْبِ ، لِأَنَّهُ خَبْرٌ لِهَمَا ، نَحْوُ : « جَاءَ الْقَوْمُ لَيْسَ
خَالِدًا ، أَوْ لَا يَكُونُ خَالِدًا » . وَالْمَعْنَى : جَاءُوا إِلَّا خَالِدًا . وَاسْمُهُمَا ضَمِيرٌ
مُسْتَرٌّ يَعُودُ عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ . وَالخِلَافُ فِي مَرْجِعِ الضَّمِيرِ فِيهِمَا كَالخِلَافِ
فِي مَرْجِعِهِ فِي « خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا » فَرَاجِعُهُ .

(هكذا قال النحاة . أما ما تظمنن إليه النفس فإن يجعلها فعلين لا مرفوع

(١) الكاف - في المثال الأول - وزهرياً - في المثال الثاني - مفعولان لحاشى . والمصدر المؤول
بأن في موضع الفاعل . والتفدير : جانبك الكذب ، وجانب زهرياً الإهمال .

لهما ولا منصوب ، لتضمنهما معنى «إلا» أو يجعلها حرفين للاستثناء ، نقلاً
 لهما عن الفعلية إلى الحرفية ، لتضمنهما معنى «إلا» كما جعل الكوفيون:
 «ليس» حرف عطف إذا وقعت موقع «لا» النافية العاطفة، نحو: «خذ الكتاب
 ليس القلم» ، وكما قال الشاعر : «والأشرمُ المطلوبُ ليس الطالبُ» ، برفع
 «الطالب» عطفًا بليس على «المطلوب» أي : (الأشرمُ الطالب لا المطلوب) .

٨ - شِبْهُ الاسْتِثْنَاءِ

شبه الاستثناء يكون بكلمتين : « لا سِيَّما » و « بيد » :

فلا سِيَّما : كلمة مُرَكَّبَةٌ من « سي » بمعنى مثل ، ومُثْنَاهَا سِيَّانٍ ، ومن
 «لا» النافية للجنس . وتُستعمل لترجيح ما بعدها على ما قبلها . فإذا قلتَ :
 « اجتهدِ التلاميذُ ، ولا سِيَّما خالدٍ » ، فقد رَجَّحْتَ اجْتِهَادَ خَالِدٍ على غيره من
 التلاميذ .

وتشديد يائها وسببها بالواو و«لا» ، كلُّ ذلك واجب . وقد تُخفف
 ياؤها . وقد تُحذف الواو قبلها نادراً . وقد تُحذف (ما) بعدها قليلاً . أما
 حذف (لا) فلم يرد في كلام من يُحتج بكلامه .

والمُسْتثنى بها ، إن كان نكرةً جازَ جَرُّهُ ورفعه ونصبه . تقول : « كلُّ
 مجتهدٍ يُحِبُّ ، ولا سِيَّما تلميذٍ مثلك » أو « ولا سِيَّما تلميذٌ مثلك » ، أو « ولا
 سِيَّما تلميذاً مثلك » . وجرُّه أولى وأكثرُ وأشهرُ .

(فالجر بالإضافة إلى « سي » وما : زائدة . والرفع على أنه خبر لمبتدأ
 محذوف تقديره هو . وتكون « ما » : اسم موصول محلها الجر بالإضافة إلى
 (سي) . وجملة المبتدأ والخبر : صلة الموصول . ويكون تقدير الكلام :
 « يجب كل مجتهد لا مثل محبة الذي هو تلميذٌ مثلك ، لأنك مُفضَّلٌ على كل
 تلميذ » والنصب على التمييز سي ، وما : زائدة) .

وإن كان المُستثنى بها معرفةً جازَ جَرُّهُ ، وهو الأولى ، وجاز رفعهُ ، نحو : « نَجَحَ التلاميذُ ولا سِيِّمًا خليلٍ » أو « ولا سِيِّمًا خليلٍ » . ولا يجوزُ نصبُهُ ، لأن شرطَ التَّمييز أن يكون نكرةً .

وحكمُ « سِيِّ » أنها ، إن أُضيفت (كما في صورتي جَرَّ الاسم ورفعه بعدها) فهي مُعرَبةٌ منصوبةٌ بلا النافية للجنس ، كما يعرَبُ اسم (لا) في نحو : « لا رجلَ سوءٍ في الدار » . وإن لم تُضَفْ فهي مبنيةٌ على الفتح كما يُبنى اسم (لا) في نحو : « لا رجلَ في الدار » .

وقد تستعمل « لا سِيِّمًا » بمعنى « خصوصاً » ، فيؤتى بعدها بحالٍ مُفردةٍ ، أو بحالٍ جُملةٍ ، أو بالجملة الشرطية واقعةً موقعَ الحال . فالأول نحو : « أُحِبُّ المطالعةَ ، ولا سِيِّمًا منفرداً » . والثاني نحو : « أُحِبُّها ، ولا سِيِّمًا وأنا منفردٌ » . والثالثُ نحو : « أُحِبُّها ، ولا سِيِّمًا إن كنتُ منفرداً » .

وقد يليها الظرفُ ، نحو : « أُحِبُّ الجلوسَ بين الغياضِ ، ولا سِيِّمًا عند الماءِ الجاري » ، ونحو : « يَطِيبُ ليَ الاشتغالُ بالعلم ، ولا سِيِّمًا ليلاً » ، أو « ولا سِيِّمًا إذا أوى الناسُ إلى مضاجعهم » .

أما « بِيَدَ » فهو اسمٌ ملازمٌ للنَّصبِ على الاستثناءِ . ولا يكون إلا في استثناءٍ منقطع . وهو يلزمُ الإضافةَ إلى المصدر المؤوَّلِ بأن التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ ، نحو : « إنهُ لكثيرُ المالِ ، بيدَ أنه بخيلٌ » . ومنه حديثُ : « أنا أفصحُ من نطقَ بالضادِ ، بيدَ أني من قُرَيْشٍ ، واسترَضِعْتُ في بني سَعْدِ بنِ بَكْرِ » .

٩ - المنادي

المنادى : اسمٌ وقعَ بعدَ حرفٍ من أحرفِ النداءِ ، نحو : « يا عبدَ الله » . وفي هذا البحث أربعة عشر مبحثاً :

١ - أَحْرَفُ النِّدَاءِ

أحرف النداء سبعة ، وهي : « أ ، أي ، يا ، آ ، أيا ، هيا ، وا » .
ف « أي وأ » : للمنادى القريب . و « أيا وهيا وآ » : للمنادى البعيد .
و « يا » : لكل مُنادَى ، قريباً كان ، أو بعيداً ، أو مُتوسطاً . و « وا » : للندبة ،
وهي التي يُنادى بها المندوب المُتفجّع عليه ، نحو : « واكبيدي ! .
واحسرتي ! » .

وتتعيّن « يا » في نداء اسم الله تعالى ، فلا يُنادى بغيرها ، وفي
الاستغاثة ، فلا يُستغاثُ بغيرها . وتتعيّن هي و « وا » في الندبة ، فلا يُندبُ
بغيرهما ، إلا أن « وا » - في الندبة - أكثرُ استعمالاً منها ، لأن « يا » تُستعمل
للندبة إذا أمِن الالتباسُ بالنداء الحقيقي ، كقوله :

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا ، فَاصْطَبَرَتْ لَهُ
وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَأُ^(١)!

٢ - أَقْسَامُ الْمُنَادَى وَأَحْكَامُهُ

المنادى خمسة أقسامٍ : المفردُ المعرفة ، والنكرة المقصودة ، والنكرة
غير المقصودة ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف .

(والمراد بالمفرد والمضاف والشبيه به : ما أريد به في باب « لا » النافية
للجنس ، فراجع في الجزء الثاني من هذا الكتاب . والمراد بالنكرة
المقصودة : كل اسم نكرة وقع بعد حرف من أحرف النداء وقصد تعيينه ،
وبذلك يصير معرفة . لدلالته حينئذ على مُعيّن . راجع مبحث المعرفة والنكرة

(١) البيت لجرير يندب عمر بن عبد العزيز ، رضي الله عنه . والمراد بالأمر الذي حمله هو
الخلافة .

في الجزء الأول من هذا الكتاب) .

وحكم المنادى أنه منصوب ، إما لفظاً ، وإما محلاً .

وعامل النصب فيه ، إما فعل محذوف وجوباً ، تقديره : « أدعو » ، ناب حرف النداء منابته ، وإما حرف النداء نفسه لتضمنه معنى « أدعو » . وعلى الأول فهو مفعول به للفعل المحذوف ، وعلى الثاني فهو منصوب بـ « يا » نفسها .

فِيُنْصَبُ لَفْظاً (بمعنى أنه يكونُ مُعْرَباً منصوباً كما تُنْصَبُ الأَسْمَاءُ المُعْرَبَةُ) إذا كان نكرةً غير مقصودةٍ ، أو مُضَافاً ، أو شبيهاً به ، فالأول نحو : « يا غافلاً تنبه » ، والثاني نحو : « يا عبد الله » ، والثالث نحو : « يا حسناً خلِّقه » .

وَيُنْصَبُ مُحَلًّا (بمعنى أنه يكونُ مَبْنِيًّا في محلِّ نصب) إذا كان مفرداً معرفةً أو نكرةً مقصودةً ، فالأول نحو : « يا زهير » ، والثاني نحو : « يا رجل » . وبنائوه على ما يُرْفَعُ بهِ من ضَمَّةٍ أو أَلْفٍ أو واوٍ ، نحو : « يا علي . يا موسى ^(١) . يا رجل . يا فتى ^(٢) . يا رجلان ^(٣) . يا مجتهدون ^(٤) .

بعض أحكام للمنادى المبني المستحق البناء

١ - إذا كان المنادى ، المُسْتَحَقُّ للبناء ، مَبْنِيًّا قَبْلَ النداء ، فإنه يبقى على حركة بنائه . ويقال فيه : إنه مَبْنِيٌّ على ضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ ، منع من ظهورها حركة البناء الأَصْلِيَّةُ ، نحو : « يا سيبويه . يا حذام ^(٥) . يا خبث ^(٦) . يا

(١) موسى : منادى مفرد معرفة ، مبني على ضم مقدر على الألف للتعذر .

(٢) فتى : منادى نكرة مقصودة بالنداء ، مبني على ضم مقدر على الألف للتعذر .

(٣) رجلان : منادى نكرة مقصودة ، مبني على الألف لأنه مثنى .

(٤) مجتهدون : منادى نكرة مقصودة ، مبني على الواو لأنه جمع مذكر سالم .

(٥) سيبويه وحذام : كلاهما منادى مفرد معرفة ، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأَصْلِيَّةُ . وحذام من أعلام الإناث .

(٦) خبث : منادى نكرة مقصودة ، وإعرابها كإعراب حذام . وهي من الكلمات التي تستعمل شتبا

هذا^(١). يا هؤلاء». ويظهر أثر ضمّ البناءِ المقدَّر في تابعه ، نحو: «يا سيويه الفاضل . يا حذامِ الفاضلة . يا هذا المجتهدُ . يا هؤلاء المجتهدون»^(٢).

٢ - إذا كان المنادى مفرداً علماً موصوفاً بابنٍ ، ولا فاصلَ بينهما ، والابنُ مضافٌ إلى علمٍ ، جاز في المنادى وجهانٌ : ضمُّهُ للبناءِ ونصبُهُ ، نحو: «يا خليلُ بنَ أحمدَ . ويا خليلُ بنَ أحمدَ» . والفتحُ أولى . أمّا ضمُّهُ فعلى القاعدةِ ، لأنه مفردٌ معرفةٌ . وأمّا نصبُهُ فعلى اعتبارِ كلمةِ «ابن» زائدةً ، فيكونُ «خليل» مضافاً و«أحمد» مضافاً إليه . وابنُ الشخصِ يُضافُ إليه ، لمكانِ المناسبةِ بينهما . والوصفُ بابنةٍ كالوصفِ بابنٍ ، نحو: «يا هندُ ابنةَ خالدٍ . ويا هندُ ابنةَ خالدٍ» .

أمّا الوصفُ بالبنتِ فلا يُغيّرُ بناءَ المفردِ العَلمِ ، فلا يجوزُ معها إلاّ البناءُ على الضمِّ ، نحو: «يا هندُ بنتُ خالدٍ» .

ويتعيّنُ ضمُّ المنادى في نحو: «يا رجلُ ابنَ خالدٍ . ويا خالدُ ابنَ أخينا» لانتفاءِ عَلمِيَّةِ المنادى ، في الأولِ ، وَعَلمِيَّةِ المضافِ إلى ابنِ في الثاني ، لأنك ، إن حذفْتَ ابناً ، فقلتَ : «يا رجلَ خالدٍ ، ويا خالدَ أخينا» ، لم يبقِ للاضافةِ معنًى . وكذا يتعيّنُ ضمُّهُ في نحو: «يا عليُّ الفاضلُ ابنُ سعيدٍ» ، لوجودِ الفَصلِ ، لأنه لا يجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه .

٣ - إذا كرّرَ المنادى مضافاً ، فلكَ نصبِ الاسمينِ معاً ، نحو: «يا سعدُ سعدُ الأوسِ» ، ولكَ بناءُ الأولِ على الضمِّ ، نحو: «يا سعدُ سعدُ

للانات (راجع مبحث الاسماء المبنيّة ، في الجزء الثاني من هذا الكتاب) .

(١) ذا: اسم إشارة ، منادى مفرد معرفة ، مبني على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره سكون البناء الأصلي .

(٢) النعت - في هذه الجملة - مرفوع باعتبار أن منعوته مبني على ضم مقدر . فرفعه إنما هو باعتبار هذا الضم المقدر .

الأوس». أما الثاني فهو منصوب أبداً .

(أما نصب الأول ، فعلى أنه مضاف إلى ما بعد الثاني ، والثاني زائد للتوكيد ، لا أثر له في خفض ما بعده . أو على أنه مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني . وأما بناؤه (أي بناء الأول) على الضم ، فعلى اعتباره مفرداً غير مضاف . وأما نصب الثاني ، فلأنه على الوجه الأول توكيد لما قبله ، وعلى الوجه الثاني بدلٌ من محله أو عطف بيان) .

٤ - المنادى المُستحقُّ البناءِ على الضمِّ ، إذا اضطرَّ الشاعر إلى تنوينه جازَ تنوينُهُ مضموناً أو منصوباً . ويكونُ في الحالة الأولى مَبْنِيّاً ، وفي الثانية مُعرباً منصوباً كالعلم المضاف ، فمن الأول قول الشاعر :

سَلَامٌ آلَهُ يَا مَطْرٌ عَلَيْهَا
وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ^(١)
وقول الآخر يخاطب جملة :

حَيَّتْكَ عَزَّةٌ بَعْدَ الْهَجْرِ وَأَنْصَرَفَتْ
فَحَيٍّ، وَنَحَكَ، مَنْ حَيَّاكَ، يَا جَمَلُ
لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي، فَأَشْكُرَهَا،
مَكَانَ يَا جَمَلُ: حَيَّيْتَ يَا رَجُلُ^(٢)

ومن الثاني قول الشاعر :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ:
يَا عَدِيًّا، لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي^(٣)

(١) مطر : اسم رجل .

(٢) معنى البيت : ليت تحيتها للجمل كانت لي ؛ بأن تقول مكان حبيت يا جمل : حبيت يا رجل .

(٣) الأواقي : الحوافظ ، جمع واقية . وأصلها الوواقي . بواوين . أبدلت الأولى من الهمزة على قاعدتها .

ومن العلماء من اختار البناء ، ومنهم من اختار النصب ، ومنهم من
اختار البناء مع العلم ، والنصب مع أسم الجنس .

فوائد

إذا وقع « ابن » أو « ابنة » بين علمين - في غير النداء - وأريد بهما
وصف العلم^(١) ، فسيئ ذلك أن لا يُنَوَّن العلم قبلهما في رفع ولا نصب ولا
جر ، تخفيفاً ، وتُحذف همزة « ابن » ، تقول : « قال علي بن أبي طالب .
أحب علي بن أبي طالب . رضي الله عن علي بن أبي طالب » . وتقول : « هذه
هند ابنة خالد . رأيت هند ابنة خالد . مررت بهند ابنة خالد » . وقد جاوزوا -
في ضرورة الشعر - تنوين العلم الموصوف بهما ، وعليه قول الشاعر :

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بِنِ ثَعْلَبَةٍ
كَأَنَّهَا جَلِيَّةٌ سَيْفٍ مُذْهَبَةٌ

أما إن لم يُرَدَّ بهما الوصف ، بل أُريدَ بهما الإخبار عن العلم ، نُوَّنَ
العلم وجوباً ، وثبتت همزة « ابن » ، تقول : « خالد ابن سعيد^(٢) » . إنَّ خالداً
ابن سعيد^(٣) . ظننت خالداً ابن سعيد^(٤) .

الإبدال . كما تقدم في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

(١) إذا وقع « ابن » بعد العلم ، ولم يُرَدَّ به الإخبار عنه . جاز أن تعربه نعتاً له ، أو عطف بيان عليه ،
أو بدلاً منه .

(٢) أي : خالد هو ابن سعيد . فخالد : مبتدأ ، وابن : خبره .

(٣) أي : أن خالداً هو ابن سعيد . فخالد : اسم أن ، وابن : خبرها .

(٤) أي : ظننت خالداً هو ابن سعيد . فخالد : مفعول أول . وابن : مفعول ثان . وأصل المفعولين

هنا مبتدأ وخبر ، كما لا يخفى .

فإن وقعا بينَ عَلمٍ وغيرِ عَلمٍ ، فسبيلُ العَلمِ قبلَها التَّنوينُ مطلقاً ، وإنْ وقعا صفةً للعَلمِ أو خبراً عنه . فالأولُ : « هذا خالدُ ابنُ أخينا . هذه هندُ ابنةُ أخينا » . والثاني نحو : « خالدُ ابنُ أخينا . إنْ هنداً ابنةُ أختنا » . وهمزةُ « ابنِ » ثابتةٌ هنا على كل حال ، كما رأيت .

٣ - نداءُ الضميرِ

نداءُ الضميرِ شاذٌ نادرٌ الوقوعِ في كلامهم . وقصره ابنُ عُصفورٍ على الشعرِ . واختار أبو حيانُ أنه لا ينادى أَلْبَتَّةُ . والخلافُ إنما هو في نداءِ ضميرِ الخطابِ . أما نداءُ ضميرِ التكلمِ والغيبةِ ، فاتفقوا على أنه لا يجوز نداءُهما بَتَّةُ ، فلا يُقالُ : « يا أنا . يا إِيَّايَ . يا هُوَ . يا إِيَّاهُ » .

وإذا ناديتَ الضميرَ ، فأنت بالخيارِ : إن شئتَ أتيتَ به ضميرَ رفعٍ أو ضميرَ نصبٍ ، فتقولُ : « يا أنت . يا إياك » . وفي كلتا الحالتينِ ، فالضميرُ مبني على ضمِّ مُقدَّرٍ ، وهو في محل نصبٍ ، مثله في « يا هذا ، ويا هذه ، ويا سيبويه » ، لأنه مُفردٌ معرفةٌ .

٤ - نداءُ ما فيه « أَلْ »

إذا أريدَ نداءُ ما فيه « أَلْ » ، يُؤتى قبله بكلمةُ « أيها » ، للمذكرِ ، و « أيتها » للمؤنثِ . وتبقيانِ معَ التثنيةِ والجمعِ بلفظِ واحدٍ ، مراعىً فيهما التذكيرُ والتأنيثُ ، أو يؤتى باسمِ الإشارةِ . فالأولُ كقوله تعالى : ﴿ يا أيُّها الإنسانُ ما غَرَّكَ بربِّكَ الكريمِ ؟ ﴾ وقوله : ﴿ يا أيُّها النفسُ المُطمِئنةُ ، أرجعي إلى ربِّكِ راضيةً مرضيةً ﴾ وقوله : ﴿ يا أيُّها الناسُ اتَّقوا ربَّكم ﴾ . والثاني نحو : « يا هذا الرجلِ . يا هذه المرأةُ » إلا إذا كان المنادى لفظَ الجلالةِ .

لكن تبقى «أل» وتقطع همزتها وجوباً ، نحو: « يا الله » . والأكثر معه حذف حرف النداء والتعويض منه بميمٍ مُشدَّدةٍ مفتوحةٍ ، للدلالة على التعظيم نحو: « اللهم أرحمنا » . ولا يجوز أن تُوصَفَ «اللهم» ، لا على اللفظ ولا على المحلِّ ، على الصحيح ، لأنه لم يُسمع . وأما قوله تعالى : ﴿ قُلْ : اللهم ، فاطر السموات والأرض ﴾ ، فهو على أنه نداء آخر ، أي : قُلْ : اللهم ، يا فاطر السموات .

وإذا ناديتَ علماً مُقترناً بألٍ وضعاً حذفتها وجوباً فتقولُ في نداء العباسِ والفضلِ والسَّموألِ^(١) : « يا عباسُ . يا فضلُ . يا سَموألُ » .

فائدة

تستعمل « اللهم » على ثلاثة أنحاء :

- (الأول) : أن تكون للنداء المحض ، نحو: « اللهم اغفر لي » .
 (الثاني) : أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع ، كأن يقال لك : « أخالد فعل هذا ؟ » ، فتقول : « اللهم نعم » .
 (الثالث) : أن تستعمل للدلالة على الندرة وقلة وقوع المذكور معها ، كقولك للبخيل : « إن الأمة تعظمك ، اللهم إن بذلت شطراً من مالك في سبيلها » .

٥ - أحكامُ تَوابعِ المُنَادَى

إن كان المنادى مبنياً فتابعه على أربعة أضربٍ :

- ١ - ما يجبُ رفعهُ معرباً تبعاً للفظِ المنادى . وهو تابعُ (أي وآية واسم

(١) الصحيح أن السموأل معرب صموئيل .

الإشارة) ، نحو: « يا أيها الرَّجُلُ . يا أيتها المرأة . يا هذا الرجل . يا هذه المرأة»^(١).

ولا يُتَّبَعُ اسْمُ الإِشَارَةِ أبداً إلا بما فيه « أَلْ » . ولا تُتَّبَعُ « أَيُّ وَأَيَّةُ » في باب النداء ، إلا بما فيه « أَلْ » - كما مثَّلَ - أو باسم الإشارة ، نحو: « يا أيُّ هذا الرجل » .

٢ - ما يجبُ ضمُّهُ للبناء^(٢) ، وهو البدلُ ، والمعطوفُ المجرَّدُ من « أَلْ » اللذان لم يضافا ، نحو: « يا سعيدُ خليلُ . يا سعيدُ و خليلُ » .

٣ - ما يجبُ نصبُهُ تبعاً لمحلِّ المنادى ، وهو كلُّ تابعٍ أضيفَ مُجرِّداً من « أَلْ » ، نحو: « يا عليُّ أبا الحسن . يا عليُّ وأبا سعيد . يا خليلُ صاحبَ خالدٍ . يا تلاميذُ كلُّهُم ، أو كلُّكم^(٣) . يا رجلُ أبا خليلٍ » .

٤ - ما يجوزُ فيه الوجهان : الرفعُ مُعرباً تبعاً للفظِ المنادى ، والنصبُ تبعاً لمحلِّهِ وهو نوعان :

الأول : النعتُ المضافُ المقترنُ بألْ ، وذلك يكونُ في الصفاتِ المُشتَقَّةِ المضافةِ إلى معمولِها ، نحو: « يا خالدُ الحسنُ الخُلُقِ ، أو الحسنُ الخلقِ . يا خليلُ الخادِمُ الأمةِ ، أو الخادمُ الأمةِ » .

الثاني : ما كان مُفرداً^(٤) من نعتٍ ، أو توكيدٍ ، أو عطفٍ بيانٍ ، أو

(١) تابع اسم الإشارة المنادى يرفع باعتبار أن اسم الإشارة مبني على ضم مقدر، فتبعيته له مرفوعاً هي باعتبار هذا الضم المقدر .

(٢) أي يكون مبنياً على الضم من غير تنوين .

(٣) يجوز استعمال الضمير مخاطباً أو غائباً . وعلى ذلك تقول: «يا خالد نفسك أو نفسه» والغيبة هنا على معنى الحضور، وإنما هي باعتبار لفظ المنادى لأنه اسم ظاهر، فهو في حكم الغائب، كما تقول: «أنت يا هذا، رجل يحسن إلى الناس، أو يحسن إلى الناس» .

(٤) أي: ليس مضافاً ولا شبيهاً به .

معطوفٍ مُقترنٍ بأل ، نحو : « يا عليَّ الكريمُ ، أو الكريمَ . يا خالدُ خالدُ ، أو خالداً^(١) . يا رجلُ خليلُ ، أو خليلاً^(٢) . يا عليَّ والضيفُ ، أو والضيفَ » ومن العطفِ بالنصبِ تبعاً لمحلِّ المنادى قوله تعالى : ﴿ يا جبالُ أوبي معه والطيرَ ﴾ ، وقرىء في غير السبعة : « والطيرُ » ، بالرفع عطفاً على اللفظ .

وإن كان المنادى مُعرباً منصوباً فتابعه أبداً منصوبٌ مُعرباً ، نحو : « يا أبا الحسنِ صاحبنا . يا ذا الفضلِ وذا العلمِ . يا أبا خالدٍ والضيفَ » ، إلا إذا كان بدلاً ، أو معطوفاً مجرداً من « أل » غير مضافين ، فهما مَبْنِيَان ، نحو : « يا أبا الحسنِ عليُّ . يا عبدَ الله وخالدُ » .

٦ - حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ

يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ بكثرةٍ ، إذا كان « يا » دونَ غيرها ، كقوله تعالى : ﴿ يوسفُ ، أعرِضْ عن هذا ﴾ ، وقوله : ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ ونحو : « مَنْ لا يزالُ مُحسناً أحسنَ إليَّ ، واعظُ القومِ عِظُهُمْ . أيُّها التلاميذُ اجتهدوا . أيُّها التلميذاتُ اجتهدنَّ » .

ولا يجوزُ حذفُهُ من المنادى المندوبِ والمنادى المُستغاثِ والمنادى المتعجبِ منه والمنادى البعيدِ ، لأنَّ القصدَ إطالةَ الصوتِ ، والحذفُ يُنافيه .

وقلَّ حذفُهُ من أسمِ الإشارةِ ، كقولِ الشاعر :

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي :

بِمِثْلِكَ ، هَذَا ، لَوْعَةٌ وَغَرَامُ^(٣) !

(١) خالد الثاني : تأكيد لخالد المنادى ، فإن رفعته فهو توكيد للفظه ، وإن نصبتَه فهو توكيد لمحلّه من الإعراب .

(٢) خليل : عطف بيان على رجل ، فإن رفعتَه كان عطف بيان على لفظه . وإن نصبتَه كان عطف بيان على محلّه من الإعراب .

(٣) أي : يا هذا . ولوعة : مبتدأ مؤخر . والجار والمجرور قبله : في موضع الخبر .

ومن النكرة المقصودة بالنداء كقولهم : « إفتد مخنوق^(١) . أصبح

ليل^(٢) ، ومنه قول الشاعر :

جَارِي ، لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي :

سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي^(٣)

وقول الآخر :

أَطْرُقُ كِرا ، وَأَطْرُقُ كِرا
إِنَّ أَلْنَعَامَ فِي أَلْقَرَى^(٤)

(١) هو مثل يضرب لكل مُشْفَقٍ عليه مضطر وقع في شدة وهو يبخل على نفسه أن يفتيدها بماله .
أي : يا مخنوق .

(٢) هو مثل يضرب لليلة الشديدة ، ولأمرٍ مكروه طال أمده .

(٣) جاري : منادى مرتحم ، والأصل : «يا جارية» والعذير ما يُعذَرُ عليه الرجل من أمر يرومه ويحاوله . ويكون أيضاً بمعنى النصير ، تقول : «من عذيري من فلان» ، أي نصيري . ويقال : «عذيرك من فلان» ، بالنصب ، أي : هات من يعذرك ، أو ينصرك ، فهو «فعليل» بمعنى «فاعل» .
وقوله «سيري» : هو بدل من «عذيري» فكأنه قال لا تستنكري سيري وإشفاقي على بعيري .

(٤) الكرا : الكروان ، كلاهما بفتح الكاف والراء . والأنتى كروانة ، والجمع كِرْوَان ، بكسر الكاف وسكون الراء ، ويجمع على كراوين أيضاً . وهو طائر ، قيل : أنه الحبارى ، وقيل أنه الحجل . وقيل هو طائر طويل الرجلين أغبر دون الدجاجة في الخلق ، وله صوت حسن يكون بمصر مع الطيور الداجنة ، وهو من طيور الريف والقرى ، لا يكون في البادية ، قال شارح القاموس : وهذا القول هو الصحيح .

وقولهم «أطرق كرا» : هو مثل يُضْرَبُ لمن يُتَكَلَّمُ أمامه بكلام فيظن أنه المراد بالكلام ، أي : اسكت ، فإني أريد من هو أنبل منك وأرفع منزلة .

وقيل : يضرب للرجل الحقيير إذا تكلم في الموضوع الذي ليس له ولا لأمثاله الكلام فيه ، كأنه قيل : اسكت يا حقيير ، فإن الأجلء أولى بهذا الكلام منك .

وقيل إن معنى «أطرق كرا» : أن الكروان ذليل في الطير والنعام عزيز ، أي اسكن عند الأعزّة ، ولا تستشرف الذي لست له بندٍ ولا أنت له بأهل . ويشبه الأعزّة بالنعام والأذلة بالكروان .

وقيل : يضرب للرجل يُجْدَعُ بكلام يُلْطَفُ له ويراد به العائلة .

هذا خلاصة ما جاء في لسان العرب والقاموس وشرحه .

وقال الميداني في شرح أمثاله : يضرب للذي ليس عنده غناء (أي : نفع) . ويتكلم ، فيقال له : =

وأقل من ذلك حذفه من النكرة غير المقصودة ومن المشبه بالمضاف .

٧ - حَذْفُ الْمُنَادَى

قد يُحذفُ المنادى بعد « يا » كقوله تعالى : ﴿ يا ليتني كنت معهم ، فأفوزَ فوزاً عظيماً ﴾ ، وقولك : ﴿ يا نصرَ الله من ينصرُ المظلومَ ﴾ ، وقول الشاعر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَمِي ، عَلِيَّ أَلْبَلِي
وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكَ أَلْقَطْرًا^(١)

(والتقدير يكون على حسب المقام . فتقديره في الآية الأولى : «يا قوم» ، وفي الثانية : «يا عبادي» ، وفي المثال الثالث ، «يا قوم» ، وفي الشعر : «يا دار» .)

والحقُّ أن «يا» أصلها حرفُ نداءٍ ، فإن لم يكن مُنادَى بعدها كانت حرفاً يُقصدُ به تنبيهُ السامعِ إلى ما بعدها . وقيل : إن جاء بعدها فعلٌ أمرٌ فهي حرفُ نداءٍ ، والمنادَى محذوفٌ ، نحو : «ألا يا أسجدوا» . والتقدير ألا يا قوم . ونحو : «ألا يا أسلمي» والتقدير ألا يا عبلة وإلا فهي حرفُ تنبيهٍ ، كقوله

= اسكت وتوقَّ انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه . وقولهم : إن النعامة في القرى ، أي تأتيك فتدوسك بأخفافها .

وفي شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهرى : أنه يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، أي طاطيء يا كروان رأسك واخفض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول عنقاً - وهي النعام - قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى اهـ .

وقد نقله الصبان في حاشيته على الأشموني ببعض تصرف . وهذا التفسير ليس بشيء فلا تنخدع به .

(١) الجرعاء : الرملة الطيبة . وأراد بها منزها الذي تنزل فيه حيث هذه الرملة .

تعالى : ﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ .

٨ - المُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

المُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : اسْمٍ صَحِيحٍ الْآخِرِ ، وَاسْمٍ مُعْتَلٍّ الْآخِرِ ، وَصِفَةٍ .

وَالْمُرَادُ هُنَا اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَمِبَالِغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ .

فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ اسْمًا صَحِيحًا الْآخِرَ ، غَيْرَ أَبٍ وَلَا أُمَّ ، فَلَاكْثَرُ حَذْفِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَالِاكْتِفَاءُ بِالْكَسْرِ الَّتِي قَبْلَهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ . وَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا سَاكِنَةً أَوْ مَفْتُوحَةً ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ ﴾ وَقَوْلِهِ : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ . وَيَجُوزُ قَلْبُ الْكَسْرِ فَتَحَةً وَالْيَاءُ أَلْفًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَطْتَ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ .

وَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَى (الْيَاءِ) مُعْتَلًّا الْآخِرِ ، وَجَبَ إِثْبَاتُ الْيَاءِ مَفْتُوحَةً لَا غَيْرُ ، نَحْوُ : « يَا فَتَايَ . يَا حَامِيَّ » .

وَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهَا صِفَةً صَحِيحَةً الْآخِرَ ، وَجَبَ إِثْبَاتُهَا سَاكِنَةً أَوْ مَفْتُوحَةً ، نَحْوُ : « يَا مُكْرَمِي . يَا مُكْرَمِيَّ » .

وَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهَا أَبًا أَوْ أُمَّ ، جَازَ فِيهِ مَا جَازَ فِي الْمُنَادَى الصَّحِيحِ الْآخِرِ ، فَتَقُولُ : « يَا أَبِ وَيَا أُمَّ . يَا أَبِي وَيَا أُمِّي . يَا أَبِي وَيَا أُمِّي . يَا أَبَا وَيَا أُمَّ » وَيَجُوزُ فِيهِ أَيْضًا حَذْفُ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَالتَّعْوِيضُ عَنْهَا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ مَكْسُورَةً أَوْ مَفْتُوحَةً ، نَحْوُ : « يَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ . يَا أَبَتِ يَا أُمَّتِ » . وَيَجُوزُ إِبْدَالُ هَذِهِ التَّاءِ هَاءً فِي الْوَقْفِ ، نَحْوُ : « يَا أَبَةَ وَيَا أُمَّه » .

وإن كان المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم ، فالياء ثابتة لا غير ، نحو : « يا ابن أخي . يا ابن خالي » إلا إذا كان « ابن أم » أو « ابن عم » فيجوز إثباتها ، والأكثر حذفها والاجتزاء عنها بفتحة أو كسرة . وقد قرىء قوله تعالى : ﴿ قال : يا ابن أم ، إن القوم استضعفوني ﴾ ، وقوله : ﴿ قال : يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي ﴾ ، بالفتح وبالكسر . فالكسر على نية الياء المحذوفة ، والفتح على نية الألف المحذوفة التي أصلها ياء المتكلم . ومثل ذلك يُقال في « يا ابن عم » قال الراجز :

كُنْ لِي لَا عَلِيَّ، يَا ابْنَ عَمَّا
نَعِشْ عَزِيزِينَ، وَنُكْفَى الْهَمَّا
ويجري هذا أيضاً مع « ابنة أم » و« ابنة عم » .

وأعلم أنهم لا يكادون يُثبتون ياء المتكلم ، ولا الألف المنقلبة عنها ، إلا في الضرورة ، فإثبات الياء كقوله :

يا ابن أمي ، ويا شقيق نفسي
أنتَ خَلَفْتَنِي لِدهِرٍ شديدٍ
وإثبات الألف المنقلبة عنها ، كقول الآخر :

يا ابنة عمّا، لا تلومي وأهجي
لا يخرق اللوم جباب مسمعي

٩ - المنادى المُستغاثُ

الاستغاثة : هي نداء من يُعين من دفع بلاءٍ أو شدة ، نحو : « يا لأقوياءٍ للضعفاء » . والمطلوب منه الإعانة يسمّى « مُستغاثاً » ، والمطلوب له الإعانة يُسمّى « مُستغاثاً له » .

ولا يُستعمل للاستغاثة من أحرف النداء إلا (يا) . ولا يجوز حذفها ،
ولا حذف المُستغاث . أما المستغاث له فحذفه جائز ، نحو : « يا لله » .

وللمستغاث ثلاثة أوجه :

١ - أن يُجرَّ بلامٍ زائدةٍ واجبةٍ الفتح^(١) ، كقول الشاعر :

يا لَقَوْمِي^(٢) ، ويا لِأَمْثالِ قَوْمِي
لأناسٍ عَتُوهُمْ في آزدِيادِ!

وقول الآخر :

تَكَنَّفَنِي الوُشاةُ فَأَزْعَجُونِي
فيا لِلنَّاسِ لِلوَاشِي المَطاعِ!

وقول غيره :

يا لَقَوْمِي! مَنْ لِعُلا وَالْمَساعِي؟
يا لَقَوْمِي! مَنْ لِنَدَى وَالسَّماحِ؟

(١) الحق أن هذه اللام زائدة لتأكيد الاستغاثة ، فلا تتعلق بشيء . ولو كانت أصلية لم يجز حذفها ، مع أنه يجوز نداء المستغاث بدونها ، كما سترى . والجمهور على أنها أصلية متعلقة اما بفعل محذوف نابت عنه «يا» تقديره : «التجيء» ، وإما بـ «يا» نفسها لنيابتها عن هذا الفعل . والجمهور أيضاً على أن هذه اللام المفتوحة هي اللام الجارة . وإنما فتحت للفرقة بينها وبين لام المستغاث له ، فإنها مكسورة . وبعض المحققين يرى أنها بقية كلمة «آل» ، والأصل في قولك يا فلان : «يا آل فلان» . حذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الإستعمال . ثم حذفت ألفه ، المعوض منها بالمد ، لالتقاء الساكنين : المد وألف «يا» ويجوز أن يكون المحذوف لالتقاء الساكنين هو ألف «يا» . وعلى هذا فليست هذه اللام حرف جر ، وإنما هي اسم منادى منصوب مضاف إلى ما بعده . وما قولهم هذا ببعيد من الصواب . وينسب هذا القول إلى الكوفيين .

(٢) يا : حرف نداء للاستغاثة . واللام : حرف جر زائد لتوكيد الاستغاثة : وقومي مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد ، وهو في محل نصب على النداء .

يا لَعَطَافِنَا ! وَيَا لِرِيَّاحِ
وَأَبِي الْحَشْرِجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ! (١)

ولا تُكسِرُ هذه اللامُ إلا إذا تكررَ المستغاثُ غيرَ مقترنٍ بـ « يا » كقول

الشاعر :

يَبْكِيكَ نَاءٍ ، بَعِيدُ الدَّارِ ، مُغْتَرِبُ
يا لَلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ!

٢ - أن يُختمَ بالفاءِ زائدةً لتوكيدِ الاستغاثَةِ ، كقول الشاعر :

يا يَزِيدَا (٢) لَأَمِلِ نَيْلَ عِزِّ
وَعَنِي بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ!

٣ - أن يبقى على حاله ، كقول الآخر :

ألا يا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ!
وَلِلْغَفَلَاتِ تَغْرِضُ لِلأَدِيبِ!

أما المُستغاثُ له ، فإن ذُكِرَ في الكلام ، وجبَ جرُّه بلامٍ مكسورة

دائماً ، نحو: « يا لقومي للعلم! » (٣) . وقد يجرب « مِن » ، كقول الشاعر :

يا لِلرُّجَالِ ذَوِي الأَلْبَابِ مِنْ نَفَرِ
لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُم دِيناً!

(١) يرثي الشاعر رجالاً من قومه هذه أسماؤهم . يقول : لم يبق للعلى والمساعي من يقوم بها بعدهم . والنفاح : الكثير العطاء . ويروي «الوضاح» ، وهو الأبيض من الوضح وهو البياض . والعرب تكني بياض الوجه عن الكرم .

(٢) يزيدا : منادى مفرد معرفة ، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال محله بالفتحة العارضة لمناسبة الألف الزائدة لتوكيد الاستغاثَةِ .

(٣) لام المستغاث له : حرف جر أصلي بلا نزاع . وهي متعلقة اما بالفعل النائية عنه «يا» ، واما بـ «يا» نفسها . وكذلك «من» التي تجر المستغاث له .

١٠ - المُنَادَى الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ

المُنَادَى الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ ، هو كالمُنَادَى المُسْتَغَاثِ فِي أَحْكَامِهِ ، فَتَقُولُ :
فِي التَّعَجُّبِ مِنْ كَثْرَةِ الْمَاءِ : « يَا لِلْمَاءِ !^(١) . يَا مَاءً ! . يَا مَاءً ! » . وَتَقُولُ : « يَا
لَلطَّرِبِ ! . يَا طَرَبًا . يَا طَرَبُ ! » .

١١ - المُنَادَى المَنْدُوبِ

النُّدْبَةُ : هِيَ نِدَاءُ المُتَفَجِّعِ عَلَيْهِ أَوْ المُتَوَجِّعِ مِنْهُ ، نَحْوُ : « وَاسَيِّدَاهُ ! .
وَإِكْبِدَاهُ ! » .

وَلَا تُسْتَعْمَلُ لِنِدَاءِ المَنْدُوبِ مِنَ الأَدْوَاتِ إِلَّا « وَآ » . وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ « يَا » ،
إِذَا لَمْ يَحْضُرِ التَّبَاسُّ بِالنِّدَاءِ الحَقِيقِيِّ .

وَلَا يَجُوزُ فِي النُّدْبَةِ حَذْفُ المُنَادَى وَلَا حَذْفُ أَدَاتِهِ .
وَلِلْمُنَادَى المَنْدُوبِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ :

١ - أَنْ يُخْتَمَ بِالأَلْفِ زَائِدَةٍ لِتَأْكِيدِ التَّفَجُّعِ أَوْ التَّوَجُّعِ ، نَحْوُ :
« وَإِكْبِدَا ! »^(٢) .

٢ - أَنْ يُخْتَمَ بِالأَلْفِ الزَائِدَةِ وَهَاءِ السُّكُوتِ ، نَحْوُ : « وَاحْسِنَاهُ »^(٣) .

(وَأَكْثَرُ مَا تَزَادُ الهَاءُ فِي الوَقْفِ فَإِنْ وَصَلَتْ حَذَفَتْهَا ، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ ،
كَقَوْلِ المَتَنَبِيِّ : « وَاحْرَقْ قَلْبَاهُ مِنْ قَلْبِهِ شِبْمٌ » . وَلِئِنْ حِينِئذٍ أَنْ تَضْمَعَهَا ، تَشْبِيهَاً

(١) يَا : حَرْفُ نِدَاءٍ لِلتَّعَجُّبِ . وَاللَّامُ : حَرْفُ جَرِّ زَائِدٌ لِتَوْكِيدِ التَّعَجُّبِ . وَالْمَاءُ مَجْرُورٌ لِفِظًا بِاللَّامِ
الزَّائِدَةِ ، مَنْصُوبٌ مَحَلًّا عَلَى النِّدَاءِ . وَإِعْرَابُ الأَمْثَلَةِ البَاقِيَةِ كإِعْرَابِ أَمْثَلَةِ المُنَادَى
المُسْتَغَاثِ .

(٢) وَآ : حَرْفُ نِدَاءٍ لِلنُّدْبَةِ . وَكِبِدَا : مُنَادَى مَنْدُوبٍ ، نَكْرَةٌ مَقْصُودَةٌ ، مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمِّ مَقْدَّرٍ ، مَنَعٌ مِنْ
ظُهُورِ الفَتْحَةِ العَارِضَةِ لِمُنَاسِبَةِ الأَلْفِ الزَّائِدَةِ لِتَأْكِيدِ النُّدْبَةِ .

(٣) إِعْرَابُهُ كإِعْرَابِ « وَإِكْبِدَا » ، إِلَّا أَنَّهُ مَفْرُودٌ مَعْرُوفٌ . وَالهَاءُ : حَرْفُ زَائِدٌ لِلسُّكُوتِ .

لها بهاء الضمير . وأن تكسرهما على أصل التقاء الساكنين . وأجاز الفراء إثباتها في الوصل مضمومة أو مكسورة من غير ما ضرورة).

٣ - أن يبقى على حاله ، نحو: « وأحسین! » .

ولا يكون المنادى المندوب إلا معرفةً غير مبهمَةٍ . فلا يندب الاسم النكرة ، فلا يقال : « وأرجل! » ، ولا المعرفة المبهمَة - كالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة - فلا يقال : « وأمن ذهب شهيد الوفاء! » ، إلا إذا كان المبهمُ اسم موصولٍ مُشتهراً بالصلة ، فيجوزُ ، نحو: « وأمن حفر يثر زمزم » .

١٢ - المُنَادَى المُرَحَّم

التَّرخِيمُ : هو حذفُ آخرِ المنادى تخفيفاً ، نحو: « يا فاطمَ » .
والأصلُ : « يا فاطمة » . والمنادى الذي يُحذفُ آخرُهُ يُسمَى « مُرَحَّمًا » .

ولا يُرَحَّمُ من الأسماء إلا اثنان :

١ - ما كان مختوماً بتاء التانيث ، سواءً أكان علماً أو غيرَ علَم ، نحو :
« يا عائشَ . يا يُق . يا عالِمَ » ، في « عائشة وثِقَة وعالمية » .

٢ - العَلَمُ لمذكَّرٍ أو مؤنثٍ على شرط أن يكونَ غيرَ مركَّبٍ ، وأن يكونَ زائداً على ثلاثة أحرفٍ ، نحو: « يا جَعَفَ . يا سَعَا » ، في « جعفرٍ وسعاد » .

(فلا ترخم النكرة ، ولا ما كان على ثلاثة أحرف ولم يكن مختوماً بالتاء ، ولا المركب . فلا يقال : « يا أنسا » ، في « إنسان » ، لأنه غير علم ، ولا « يا حس » ، في « يا حسن » ، لأنه على ثلاثة أحرف ، ولا مثل : « يا عبد الرحمن » ، لأنه مركب . وأما ترخيم « صاحب » في قولهم « يا صاح » ، مع كونه غير علم ، فهو شاذ لا يقاس عليه) .

وَيُحَذَفُ لِلتَّرْخِيمِ إِمَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِمَّا حُرْفَانِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ . فَتَقُولُ : « يَا عَثْمَ . يَا مَنْصُ » ، فِي « عُثْمَانَ وَمَنْصُورٍ » .

وَلَكِ فِي الْمَنَادَى الْمَرْخَمِ لِعَتَانِ :

١ - أَنْ تُبْقِيَ آخِرَهُ بَعْدَ الْحَذْفِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْحَذْفِ - مِنْ ضَمَّةٍ أَوْ فَتْحَةٍ أَوْ كَسْرَةٍ - نَحْوُ : « يَا مَنْصُ . يَا جَعْفَ . يَا حَارِ »^(١) . وَهَذِهِ اللَّغَةُ هِيَ الْأُولَى وَالْأَشْهُرُ .

٢ - أَنْ تُحَرِّكَ بِحَرَكَةِ الْحَرْفِ الْمَحذُوفِ ، نَحْوُ : « يَا جَعْفُ . يَا حَارُ » .

(وَتَسْمَى اللَّغَةُ الْأُولَى : « لَغَةٌ مِنْ يَنْتَظِرُ » ، أَي : مِنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ الْمَحذُوفَ وَيَعْتَبِرُهُ كَأَنَّهُ مَوْجُودٌ . وَيُقَالُ فِي الْمَنَادَى حَيْثُذُ : أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمِّ الْحَرْفِ الْمَحذُوفِ لِلتَّرْخِيمِ . وَتَسْمَى اللَّغَةُ الْآخَرَى : « لَغَةٌ مِنْ لَا يَنْتَظِرُ » ، أَي : مِنْ لَا يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ الْمَحذُوفَ ، بَلْ يَعْتَبِرُ مَا فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ هُوَ الْآخِرُ فَيَبْنِيهِ عَلَى الضَّمِّ) .

١٣ - أَسْمَاءٌ لَازِمَتِ النَّدَاءِ

مِنْهَا : « يَا فُلٌ ، وَيَا فُلَةً » ، بِمَعْنَى . يَا رَجُلًا ، وَيَا امْرَأَةً ، وَ« يَا لُؤْمَانُ » أَي : يَا كَثِيرَ اللَّؤْمِ ، وَ« يَا نَوْمَانُ » ، أَي : يَا كَثِيرَ النَّوْمِ . وَقَالُوا : « يَا مَخْبَثَانُ ، وَيَا مَلَأْمَانُ ، وَيَا مَلَكَعَانُ »^(٢) ، وَيَا مَكْذِبَانُ ، وَيَا مَطْيَبَانُ ، وَيَا مَكْرَمَانُ » . وَالْأُنثَى بِالنِّسَاءِ . وَقَالُوا فِي شَتْمِ الْمَذْكَرِ : « يَا خُبْتُ ، وَيَا فُسْتُ ، وَيَا عُذْرُ ، وَيَا لُكْعُ » . وَكُلُّ مَا تَقَدَّمَ سَمَاعِيٌّ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ . وَقَاسَهُ بَعْضُ

(١) وَالْأَصْلُ : يَا حَرْتُ .

(٢) الْمَلَكَعَانُ : اللَّيْمُ . وَهُوَ مَا حُذِيَ مِنَ الْكَعِ يَلْكَعُ لِكَعًا ، بوزن فَرَحٍ يَفْرَحُ فَرَحًا ، أَي : لُؤْمٌ وَحَمَقٌ . وَ« لُكْعٌ وَلِكَاعٌ » مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ وَمَعْنَاهَا . وَيُقَالُ : لَكَعَ عَلَيْهِ الْوَسْخُ ، أَي لَزِمَهُ وَلَصِقَ بِهِ .

العلماء فيما كان على وزن « مَفْعَلَان » . وقالوا في شتم المؤنث : « يا
لكاع ، ويا فساق ، ويا خَبَاثِ » . ووزنُ « فَعَالٍ » هذا قياسيٌّ من كل فعلٍ
ثلاثيٍّ .

وما ذَكَرَ من هذه الأسماءِ كلّها لا يستعملُ إلا في النداءِ ، كما رأيتُ .
وأما قولُ الشاعرِ .

أَطَوَّفُ ما أَطَوَّفُ، نَمَّ آوِي
إلى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ
فضرورةٌ ، لاستعمالِهِ « لكاعِ » خَبْرًا ، وهي لا تُستعملُ إلا في النداءِ .

١٤ - تَمَّةٌ

في كلام العرب ما هو على طريقة النداء ويُقصدُ به الاختصاصُ لا
النداءُ ، وذلك كقولهم : « أما أنا فأفعلُ كذا أيها الرجلُ » ، وقولهم : « نحن
نفعلُ كذا أيها القومُ » ، وقولهم : « اللهمَّ اغفرْ لنا أيُّهنا العصابةُ » . فقد
جعلوا « أيًا » مع تابعها دليلًا على الاختصاصِ والتوضيحِ . ولم يُريدوا بالرجلِ
والقومِ إلا أنفسهم . فكأنهم قالوا : « أما أنا فأفعلُ كذا متخصِّصًا بذلك من
بين الرجالِ ، ونحن نفعلُ كذا متخصِّصينَ من بين الأقسامِ . وأغفرْ لنا اللهمَّ
مخصوصينَ من بين العصاباتِ » .

وقد تقدَّمت الإشارةُ إلى ذلك في بحث الاختصاصِ .

مَجْرورات الأسماء

يُجْرُ الاسمُ في ثلاثة مواضع :

١ - أن يَقَعَ بعدَ حرفِ الجرِّ .

٢ - أن يكون مضافاً إليه .

٣ - أن يكون تابعاً للمجرور .

ويشتملُ هذا البابُ على فصلين : حروفِ الجرِّ ، والإضافة .

أما التابعُ للمجرور ، فيأتي الكلامُ عليه في «باب التوابع» .

١ - حروفِ الجرِّ

حروفُ الجرِّ عشرون حرفاً ، وهي : «الباءُ ومِنَ وإِلى وَعنَ وَعلىَ وفيَ والكافُ واللَّامُ وواوُ القَسَمِ وتاؤهُ ومُنذُ ومُنذُ ورُبُّ وحَتىَ وخِلا وَعدا وحاشا وكِىَ ومَتى - في لَغَةِ هُذَيْلٍ - وَلَعَلَّ في لَغَةِ عَقِيلٍ» .

وهذه الحروفُ منها ما يختصُّ بالدخولِ على الاسمِ الظاهرِ ، وهو «رُبُّ ومُنذُ ومُنذُ وحَتىَ والكافُ وواوُ القَسَمِ وتاؤهُ ومَتى» . ومنها ما يدخلُ على الظاهرِ والمُضَمَّرِ ، وهي البواقي .

وأعلم أن من حروف الجرِّ ما لفظُهُ مُشترَكٌ بينَ الحرفيةِ والاسميةِ ، وهو خمسةٌ : « الكافُ وعن وعلى ومُدُّ ومُنذُ » . ومنها ما لفظُهُ مُشترَكٌ بينَ الحرفيةِ والفعليَّةِ ، وهو : « خلا وعدا وحاشا » . ومنها ما هو ملازمٌ للحرفيةِ ، وهو ما بقي . وسيأتي بيانُ ذلك في مواضعِهِ .

وسُمِّيت حروفُ الجرِّ ، لأنها تجرُّ معنى الفعل قبلها إلى الاسم بعدها ، أو لأنها تجرُّ ما بعدها من الأسماءِ ، أي : تخفِضُهُ . وتسمَّى « حروفُ الخفضِ » أيضاً ، لذلك . وتسمَّى أيضاً « حروفُ الإضافةِ » ، لأنها تُضيفُ معانيَ الأفعالِ قبلها إلى الأسماءِ بعدها . وذلك أن من الأفعالِ ما لا يَقوى على الوصولِ إلى المفعولِ به ، ففَقَّوهُ بهذه الحروفِ ، نحو : « عَجِبْتُ من خالدٍ ، ومررتُ بسعيدٍ » . ولو قلتَ : « عَجِبْتُ خالداً . ومررتُ سعيداً » ، لم يَجْز ، لضعفِ الفعلِ اللازمِ وقُصورِهِ عن الوصولِ إلى المفعولِ به ، إلا أن يَسْتعينَ بحروفِ الإضافةِ .

وفي هذا المبحثِ تسعةٌ مباحثٍ .

١ - شرحُ حُرُوفِ الجرِّ

١ - الباءُ

الباءُ : لها ثلاثةٌ عشرَ معنىً :

١ - الإلصاقُ : وهو المعنى الأصليُّ لها . وهذا المعنى لا يُفارقُها في جميعِ معانيها . ولهذا أقتصرَ عليه سيبويه .

والإلصاقُ إمَّا حقيقيٌّ ، نحو : « أمسكتُ بيدِكَ . ومسحتُ رأسيَ بيدي » ، وإمَّا مجازيٌّ ، نحو : « مررتُ بدارِكَ ، أو بك » ، أي : بمكانٍ يَقربُ منها أو منك .

٢ - الاستعانة ، وهي الداخلة على المستعان به - أي الواسطة التي بها حصل الفعل - نحو: «كُتِبْتُ بالقلم . وَبَرَيْتُ القلمَ بالسكين» . ونحو : «بدأت عملي باسم الله ، فنجحت بتوفيقه» .

٣ - السببية والتعليل ، وهي الداخلة على سبب الفعل وعِلته التي من أجلها حصل ، نحو: «ماتَ بالجوع» ، ونحو: «عُرِفنا بفلان» . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾ .

٤ - التعدية ، وتُسمى باء التَّنْقِلِ ، فهي كالهَمْزة في تصييرها الفعل اللازم متعدياً ، فيصيرُ بذلك الفاعلُ مفعولاً ، كقوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ، أي : أذهبهُ ، وقوله : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ﴾ ، أي : لَتُنِيءُ الْعُصْبَةُ وَتُثْقَلُهَا . وهذا كما تقول : « ناء به الحمل ، بمعنى أثقلهُ » . ومن باء التعدية قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ . أي سَيَّرَهُ لَيْلًا^(١) .

(١) السرى والإسراء : سير الليل . يقال منه : «سرى يسرى سرى - بضم ففتح - ومسرى - بفتح فسكون - سُرىة - بضم فسكون - وسراية - بكسر السين - » . وسرى وأسرى بمعنى واحد . والأخرى لغة الحجاز . وقد جاء بهما القرآن الكريم . وهما بمعنى : سار الليل عامته . وقيل : سرى ، لأول الليل ، وأسرى لآخره . أما قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ فذكر الليل ، مع أن الإسراء لا يكون إلا لَيْلًا ، للتأكيد . وقال السخاوي في تفسيره : إنما قال « لَيْلًا » ، والإسراء لا يكون إلا بالليل ، لأن المدة التي أسرى به فيها لا تَقْطَعُ في أقل من أربعين يوماً ، فَقُطِعَتْ في ليل واحد . وإنما عدل عن «ليلة» إلى ليل . لأنهم إذا قالوا «سرى ليلة» كان ذلك في الغالب لاستيعاب الليلة بالسرى ، فقيل : « لَيْلًا » ، أي : « في ليل » . وقال الزمخشري في تفسيره : «أراد بقوله : « لَيْلًا » بلفظ التثنية ، تقليل مدة الإسراء وأنه أسرى به في بعض الليل من مكة إلى الشام (وبيت المقدس من الشام) مسيرة أربعين ليلة . وذلك لأن التثنية قد دل على معنى البعضية . وقال نحو ذلك البيضاوي في تفسيره . والسرى يؤنث ويذكر . ولم يحك اللحياني فيه إلا التأنيث - كما في لسان العرب - كأنهم جعلوه جمع «سُرىة» ، بضم فسكون . وعلى تأنيثها شواهد من الشعر مذكورة في كتب اللغة .

٥ - القسم ، وهي أصلُ أحرفه . ويجوز ذكرُ فعلِ القسمِ معها ؛ نحو : « أقسم بالله » . ويجوزُ حذفُه ، نحو : « بالله لأجتهدنَّ » . وتدخلُ على الظاهرِ ، كما رأيتَ ، وعلى المُضمرِ ، نحو : « بك لأفعلنَّ » .

٦ - العَوْضُ ، وتسمى بَاءُ المقابلةِ أيضاً ، وهي التي تَدُلُّ على تعويضِ شيءٍ من شيءٍ في مُقابلةِ شيءٍ آخرَ ، نحو : « بعُتكَ هذا بهذا . وخُذِ الدارَ بالفرسِ » .

٧ - البَدَلُ ، وهي التي تَدُلُّ على اختيارِ أحدِ الشئينِ على الآخرِ ، بلا عَوْضٍ ولا مقابلةٍ ، كحديث : « ما يُسرُّني بها حُمْرُ النعمِ »^(١) ، وقول بعضهم : « ما يُسرُّني أني شَهِدْتُ بَدْرًا بالعقبة »^(٢) أي : بَدَلُها ، وقول الشاعر :

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا
شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكَبَانًا

٨ - الظرفيةُ - أي : معنى (في) - كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ . وما كنتَ بجانبِ الغربي . نجيناهم بِسَحَرٍ . وإنكم لتَمُرُّونَ عليهم مصبحينَ وبالليلِ ﴾ .

٩ - المصاحبةُ ، أي : معنى « مع » ، نحو : « بعُتكَ الفرسَ بسرجه ،

(١) الحمر : بضم الحاء وسكون الميم : جمع أحمر وحمراء . و« النعم » ، بفتح النون والعين والإيل ، يؤنث ويذكر . والجمع « أنعام » . ويجمع أيضاً على « نَعمان » ، بضم فسكون ، كحَمَلٍ وَحُمَلانٍ . والجمال الحمر هي أشرف الأموال عندهم .

(٢) بدر : اسم ماءٍ ، أو اسم بئر . وكان عندها واقعة بدر المشهورة . وأراد بيدر الواقعة نفسها ، من اضلاق المكان وإرادة ما حصل فيه مجازاً . والعقبة ، هنا : منزلٌ في طريق مكة بين واقصة والقاع . وعندها كانت المبايعة المشهورة ببيعة العقبة . بايع الرسول ﷺ عندها جماعة من أهل المدينة قبل هجرته إليها . وهي غير عقبة « ايلة » التي على ساحل البحر الأحمر . وأصل معنى العقبة : المرتقى الصعب في الجبل .

والدارَ بِأَتَانِهَا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾ .

١٠ - معنى « مِنْ » التَّبْعِيَّةِ ، كقوله تعالى : ﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ، أي : منها .

١١ - معنى « عَنْ » ، كقوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ ، أي : عنه ، وقوله : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَسْعَى نَوْرُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ .

١٢ - الاستعلاء ، أي معنى « عَلَى » كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارِ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ ﴾ ، أي : على قنطار ، وقول الشاعر :

أَرَبُّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانَ بِرَأْسِهِ
لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّعَالِبُ^(١)

١٣ - التأكيد ، وهي الزائدة لفظاً ، أي : في الإعراب ، نحو : « بِحَسْبِكَ مَا فَعَلْتَ » ، أي : حَسْبُكَ مَا فَعَلْتَ . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ، وقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَا تَلْقَوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ؟ ﴾ . وسيأتي لهذه الباء فضل شرح .

٢ - مِنْ

مِنْ : لها ثمانية معانٍ :

١ - الابتداء ، أي : آبتداء الغاية المكانية أو الزمانية . فالأول كقوله

(١) الثُّعْلُبَانِ ، بضم الثاء وسكون العين وضم اللام : ذكر الثعلب ، كالأفعوان لذكر الأفاعي ، والعقربان لذكر العقارب . والثعلب يطلق على الذكر والأنثى ، ويقال للأنثى أيضاً : ثعلبة . والأفعى للذكر والأنثى . والعقرب كذلك ، إلا أن الغالب عليها التأنيث .

تعالى : ﴿ سبحانَ الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾ . والثاني كقوله : ﴿ لمَسْجِدُ أُسَسَ على التَّقوى من أوَّلِ يومِ أَحَقُّ أنْ تقومَ فيه ﴾ . وتَرِدُ أيضاً لابتداء الغاية في الأحداث والأشخاص . فالأول كقولك : « عَجِبْتُ من إقدامك على هذا العمل » ، والثاني كقولك : « رأيتُ من زهير ما أُحِبُّ » .

٢ - التَّبَعِضُ ، أي : معنى « بعض » ، كقوله تعالى : ﴿ لن تنالوا البرَّ حتى تُنفقوا ممَّا تُحِبُّونَ ﴾ أي : بعضُهُ ، وقوله : ﴿ منهم من كَلَّمَ اللّهُ ﴾ ، أي بعضُهُم . وعلامتها أن يَخْلُفَهَا لفظُ « بعضٍ » .

٣ - البَيَانُ ، أي : بيانَ الجنس ، كقوله تعالى : ﴿ وأجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ ﴾ . وقوله : ﴿ يُحَلِّونَ فيها من أساورَ من ذهبٍ ﴾ . وعلامتها أن يَصَحَّ الإخبارُ بما بعدها عمَّا قبلها ، فتقول : الرجسُ هي الأوثانُ . والأساورُ هي ذهب .

وَأَعْلَمُ أن « من » البيانيَّةُ ومجرورها في موضعِ الحالِ مما قبلها ، إن كان معرفةً ، كالأية الأولى ، وفي موضعِ النَّعْتِ له إن كان نكرةً ، كالأية الثانية . وكثيراً ما تَقَعُ « من البيانيَّةُ » هذه بعد « ما ومهما » ، كقوله تعالى : ﴿ ما يَفْتَحِ اللّهُ للناسِ من رحمةٍ فلا مُمَسِكَ لها ﴾ ، وقوله : ﴿ ما نُنسَخُ من آيةٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ مهما تَأْتينا به من آيةٍ ﴾ .

٤ - التَّأَكِيدُ ، وهي الزائدة لفظاً ، أي : في الإعراب ، كقوله تعالى : ﴿ ما جاءنا من بشيرٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ هل تُحسُّ منهم من أحدٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ هل من خالقٍ غيرِ اللّهِ ﴾ . وسيأتي لِمَنْ هذه فضلُ شرح .

٥ - البَدَلُ ، كقوله تعالى : ﴿ أَرْضِيْتُمْ بالحياةِ الدُّنيا من الآخرةِ ﴾ ، أي

بَدَلَهَا ، وَقَوْلِهِ : ﴿ لَجَعَلْ مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ أَي :
« بَدَلْكُمْ » ، وَقَوْلِهِ : ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ﴾ ،
أَي : بَدَلْ اللَّهُ ، وَالْمَعْنَى : بَدَلْ طَاعَتِهِ أَوْ رَحْمَتِهِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى الْبَدَلِ فِي
الْكَلَامِ عَلَى الْبَاءِ .

٦ - الظَّرْفِيَّةُ ، أَي : مَعْنَى (فِي) ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ
الْأَرْضِ ﴾ ، أَي : فِيهَا^(١) ، وَقَوْلِهِ : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ ،
أَي : فِي يَوْمِهَا .

٧ - السَّبَبِيَّةُ وَالتَّعْلِيلُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ ، قَالَ
الشَّاعِرُ :

يُغْضِي حَيَاءً ، وَبُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ
فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

٨ - مَعْنَى « عَنْ » ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ
اللَّهِ ! ﴾ ، وَقَوْلِهِ : ﴿ يَا وَيْلَنَا! لَقَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾ .

٣ - إِلَى

إِلَى : لَهَا ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ :

١ - الْإِنْتِهَاءُ ، أَي : أَنْتِهَاءُ الْغَايَةِ الزَّمَانِيَّةِ أَوْ الْمَكَانِيَّةِ . فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ، وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ : ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ .

وَتَرِدُ أَيْضاً لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ فِي الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْدَاثِ . فَالْأَوَّلُ نَحْوُ :

(١) وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « مِنْ » هُنَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ ، مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾ وَقَوْلِهِ : ﴿ مِمَّا ﴾
تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ .

« جئتُ إليك » ، والثاني نحو: « صِلْ بالتَّقوى إلى رضا الله » .

ومعنى كونها للانتهاء أنها تكون منتهى لابتداء الغاية .

أما ما بعدها فجائزٌ أن يكون داخلاً جزءً منه أو كلُّه فيما قبلها ، وجائزٌ أن يكون غيرَ داخلٍ . فإذا قلتَ : « سرتُ من بيروتَ إلى دمشقَ » ، فجائزٌ أن تكونَ قد دخلتَها ، وجائزٌ أنك لم تدخلها ، لأنَّ النهايةَ تشملُ أولَ الحدِّ وآخره . وإنما تمتنعُ مجاوزتهُ . ومن دخول ما بعدها فيما قبلها قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ . فالمرافقُ داخلَةٌ في مفهوم الغسل . ومن عدم دُخوله قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ . فالجزءُ من الليل غيرُ داخلٍ في مفهوم الصيام . وقالت الشيعةُ الجعفريةُ : إنه داخل . والآية - بظاها - مُحتملة للأمرين .

فإن كان هناك قرينةٌ تدلُّ على دخول ما بعدها فيما قبلها ، دخل ، أو على عدم دخوله لم يدخل . فإن لم تكن قرينةٌ تدلُّ على دخوله أو خروجه ، فإن كان من جنس ما قبلها جاز أن يدخل وأن لا يدخل ، نحو: « سرتُ في النهار إلى العصر » وإلا فالكثير الغالبُ أنه لا يدخل . نحو: « سرتُ في النهار إلى الليل » . وقال قوم : يدخل مطلقاً ، سواء أكان من الجنس أم لا . وقال قومٌ : لا يدخل مطلقاً . والحق ما ذكرناه .

٢ - المصاحبةُ ، أي : معنى « مع » كقوله تعالى : ﴿ قَالَ : مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ؟ ﴾ أي : معه ، وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ ، ومنه قولهم : « الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبْلٌ »^(١) ، وتقول : « فلانٌ حلِيمٌ إلى أدبٍ وعلمٍ » .

٣ - معنى « عند » ، وتُسمَّى المُبَيَّنَّةُ ، لأنها تُبينُ أن مصحوبها فاعلٌ لما

(١) الذود : عدد من الإبل من الثلاث إلى العشر . وهي مؤنثة . والمعنى : القليل مع القليل كثير ، أي : إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيراً .

قبلها . وهي التي تقع بعدما يفيدُ حُباً أو بُغضاً من فعل تعَجَّبَ أو آسَمَ تفضيلٍ ، كقوله تعالى : ﴿ قال : رب السَّجُنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ ﴾ ، أي : أحبُّ عندي . فالمتكلم هو المُحِبُّ . وقول الشاعر :

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ ، وَذِكْرُهُ
أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ (١)

٤ - حَتَّى

حتى : للانتهاء كإلى ، كقوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ . وقد يدخل ما بعدها فيما قبلها ، نحو : « بَدَلْتُ مَالِي فِي سَبِيلِ أُمَّتِي ، حَتَّى آخِرِ دِرْهَمٍ عِنْدِي » . وقد يكون غير داخلٍ ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ ، فالصائم لا يُبَاحُ له الأكلُ متى بدا الفجر .

ويزعمُ بعضُ النحاة أن ما بعدَ «حتى» داخلٌ فيما قبلها على كل حال . ويزعمُ بعضهم أنه ليس بداخلٍ على كل حال . والحقُّ أنه يدخلُ ، إن كان جزءاً مما قبلها ، نحو : « سِرْتُ هَذَا النَّهَارَ حَتَّى الْعَصْرِ » ، ومنه قولهم : « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا » . وإن لم يكن جزءاً مما قبلها لم يدخلُ ، نحو : « قَرَأْتُ اللَّيْلَةَ حَتَّى الصُّبْحِ » ومنه قوله تعالى ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ .

وأعلم أن هذا الخلاف إنما هو في «حتى» الخافضة . وأما «حتى» العاطفة ، فلا خلاف في أن ما بعدها يجبُ أن يدخلَ في حكم ما قبلها ، كما ستعلم ذلك في مبحث أحرف العطف .

والفرق بين إلى وحتى أن « إلى » تجرُّ ما كان آخرها لِمَا قبله ، أو مُتَّصِلاً

(١) الرحيق السلسل : الخمر ، وأراد بها السهلة المساغ .

بآخره ، وما لم يكن آخراً ولا متصلاً به . فالأول نحو: « سرتُ ليلة أمسِ إلى آخرها » والثاني نحو: « سهرتُ الليلةَ إلى الفجرِ » ، والثالثُ نحو: « سرتُ النهارَ إلى العصرِ » .

ولا تجرُّ «حتى» إلا ما كان آخراً لِمَا قبله ، أو متصلاً بآخره ، فالأول نحو: « سرتُ ليلةَ أمسٍ حتى آخرها » ، والثاني كقوله تعالى: ﴿ سلامٌ هيَ حتى مَطْلَعِ الفجرِ ﴾ . ولا تجرُّ، ما لم يكن آخراً ولا متصلاً به ، فلا يقال : « سرتُ الليلةَ حتى نصفها » .

وقد تكونُ حتى للتعليل بمعنى اللام ، نحو: « إتقِ اللهَ حتى تفوزَ برضاهُ » ، أي : لتفوز .

٥ - عَن

عن : لها ستة معاني :

١ - المجاوزة والبعدُ ، وهذا أصلها ، نحو: « سرتُ عن البلدِ . رَغِبْتُ عن الأمرِ . رَمَيْتُ السهمَ عن القوسِ » .

٢ - معنى «بعد»، نحو: « عن قريبٍ أُرورُكُ » ، قال تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَنَّ نادمين ﴾ ، وقال: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبِقٍ ﴾ ، أي : حالاً بعد حالٍ .

٣ - معنى «على» كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَخُلْ فَإِنَّمَا يَخِلُّ عَن نَفْسِهِ ﴾ ، أي عليها ، ومنه قول الشاعر :

لَا هِ أَبْنُ عَمِّكَ ! لَا أَفْضِلْتُ فِي حَسِبِ

عَنِّي . وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَخْزُونِي^(١)

(١) لاه: أي لله . حذف لام الجر واللام الأولى من لفظ الجلالة شذوذاً . وأراد بابين العم نفسه ؛ لأن الشاعر هو ابن العم المخاطب . أي : لم تفضل في الحسب عليّ ، ولا أنت ديّاني - أي مالكي الذي

٤ - التعليلُ ، كقولهِ سبحانه : ﴿وما نحنُ بتاركي آلِهتنا عن قولك﴾ ، أي : من أجل قولك ، وقولهِ : ﴿وما كان استغفارُ إبراهيمَ لأبيه إلا عن موعِدَةٍ وَعَدَها إِيَّاهُ﴾ .

٥ - معنى «مِن» كقولهِ سبحانه : ﴿وهو الذي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عن عبادِهِ﴾ ، وقولهِ : ﴿أولئك الذين يَقْبَلُ عنهم أحسنَ ما عملوا﴾ ، أي : منهم .

٦ - معنى البَدَل كقولهِ تعالى : ﴿وأتقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً﴾ ، أي : بَدَل نفس ، وكحديثٍ : «صومي عن أمك» ، وتقولُ : «قُمْ عني بهذا الأمر» ، أي : بَدَلِي .

واعلم أنَّ «عن» قد تكونُ إسمًا بمعنى «جانِبٍ» ، وذلك إذا سُبِقَتْ بِمن ، كقول الشاعر :

فَلَقَدْ أراني لِالرَّماحِ دَرِيئَةً^(١)
مِنْ عَن يَمِينِي تارَةً وشِمالي
وقول الآخر :

وَقُلْتُ : أَجْعَلِي ضَوْءَ الفَرَاقِدِ كُلهَا
يَمِيناً . وَمَهْوَى النُّجْمِ مِنْ عَن شِمَالِكِ

٦ - عَلِي

على : لها ثمانيةُ معانٍ :

١ - الاستعلاءُ ، حقيقةً كان ، كقولهِ تعالى : ﴿وعليها وعلى الفُلكِ

= يدبني ويجازيني - فتحزوني . أي : فتسوسني . يقال : خزاه يخرزه خزواً ، أي : ساسه : وقهره ، وملكه ، وكفَّهُ عن هواه . وخزا الدابة يخرزها : راضها . وأما الخزي - بالياء ، وماضيه خزِي . بكسر الزاي ؛ ومضارعه يخرزي ، بفتحها فمعناه الذل والهوان .
(١) الدرِيئة : الحلقة يتعلم عليها الطعن ، أي أراني مثل الدرِيئة ، وهي أيضاً : ما يستتر به الصائد ، حتى إذا أمكنه الرمي رمى .

تُحْمَلُونَ ﴿٤﴾ ، أو مجازاً ، كقوله : ﴿ وَفَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ، ونحو :
« لِفَلَانٍ عَلَيَّ دَيْنٌ » . والاستعلاء أصلٌ معناها .

٢ - معنى : « في » ، كقوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ
مِنْ أَهْلِهَا ﴾ أي : في حين غفلة .

٣ - معنى « عن » ، كقول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ
لَعَمْرُ اللَّهِ أَغْجَبَنِي رِضَاهَا

أي : إذا رضيت عني .

٤ - معنى اللام ، التي للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا
هَدَاكُمْ ﴾ ، أي « لِهْدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ » ، وقول الشاعر :

عَلَامَ تَقُولُ : الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي
إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ ، إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

أي : لِمَ تقول؟

٥ - معنى « مع » ، كقوله تعالى : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ، أي : مع
حُبِّهِ ، وقوله ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ ، مع ظلمهم .

٦ - معنى « من » ، كقوله سبحانه : ﴿ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾

أي : أكتالوا منهم .

٧ - معنى الباء ، كقوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ ،

أي : حقيقٌ بي ، ونحو : « رَمَيْتُ عَلَى الْقَوْسِ » ، أي : رميتُ مستعِيناً بها ،
ونحو : « ارْكَبْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ » ، أي : مستعِيناً به .

٨ - الاستدراك ، كقولك : « فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه ، على أنه لا لايأس من رحمة الله » ، أي : لكنه لا ييأس . ومنه قول الشاعر :

بِكُلِّ تَدَاوِينَا . فَلَمْ يَشْفِ^(١) مَا بِنَا
عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنْ الْبُعْدِ
عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ
إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وُدٍّ^(٢)
وقول الآخر :

فَوَاللَّهِ لَا أَنْسَى قَتِيلاً رُزئتُهُ
بِجَانِبِ قَوْسِي مَا بَقِيَتْ عَلَى الْأَرْضِ^(٣)
عَلَى أَنْهَا تَعْفُو الْكُلُومَ ، وَإِنَّمَا
نُوكِّلُ بِالْأَدْنَى ، وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي^(٤)
وإذا كانت للاستدراك ، كانت كحرف الجر الشبيه بالزائد ، غير متعلقة بشيء ، على ما جنح إليه بعض المحققين .

وأعلم أن «على» قد تكون اسماً للاستعلاء بمعنى «فوق» ، وذلك إذا سُبِّتَ بِمَنْ كَقَوْلِهِ :

-
- (١) يصح أن يكون الفعل معلوماً ؛ ففاعله ضمير يعود إلى مصدر الفعل قبله ، أي فلم يشفِ التداوي ما بنا ، ويصح أن يكون مجهولاً ، فما الموصولية بعده نائب فاعله .
(٢) رزئته : أصبت به . وقوسى : بفتح القاف وسكون الواو ، بعدها سين بعدها ألف مقصورة : موضع ببلاد الشراة . وضبط في شرح الحماسة للتبريزي بضم القاف ، وهو خطأ من الضابط . والذي في معجم البلدان والقاموس ما ذكرناه .
(٣) تعفو الكلوم : تندمل . والكلوم : الجراحات . واحدها «كلم» بفتح فسكون . وقوله نوكل بالأدن ، أراد أن الإنسان إنما يهتم بالمصيبة القريبة الحاضرة ، فينسى لها المصيبة الذاهبة وإن جلت . ورواه في معجم البلدان : «بلى إنها» . وقال السيوطي في شرح شواهد المغني : والذي أورده العسكري في اشعار هذيل : «بلى إنها» . وعليه فلا شاهد فيه .

« غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا »
أي من فوقه ، وتقولُ : « سقط من على الجبل » .

٧ - في

في : لها سبعة معانٍ :

١ - الظرفيةُ : حقيقتُ كانت ، نحو : « الماء في الكوز . سرتُ في النهار » . وقد اجتمعت الظرفيتان : الزمانية والمكانية في قوله تعالى : ﴿ غَلَبَتْ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ . وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ ﴾ ، أو مجازيةً ، كقوله سبحانه : ﴿ وَلَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ .

٢ - السببيةُ : والتعليلُ ، كقوله تعالى : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ أي : بسبب ما أفضتم فيه . ومنه الحديثُ : « دخلت امرأة النار في هرةً حبستها » أي : بسبب هرةٍ .

٣ - معنى « مع » كقوله تعالى : ﴿ قَالَ : أَدْخِلُوا فِي امِّمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ أي : معهم .

٤ - الاستعلاء - بمعنى : « على » - كقوله تعالى : ﴿ لِأَصْلِبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ ، أي : عليها .

٥ - المُقايَسةُ - وهي الواقعة بين مفضلٍ سابقٍ وفاضلٍ لاحقٍ ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ، أي : بالقياس على الآخرة والنسبة إليها .

٦ - معنى الباء ، التي للالصاق ، كقول الشاعر :

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ مِنَّا فَوَارِسٌ
بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى^(١)

أي : بصيرون بطعن الأباهر .

٧ - معنى «إلى» كقوله تعالى : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ .

٨ - الكاف

الكاف : لها أربعة معانٍ :

١ - التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : « عليٌّ كالأسد » .

٢ - التعليل ، كقوله تعالى : ﴿ واذكروهُ كما هداكم ﴾ ، أي : لهديته
إياكم . وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ وَيَئِي كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ! ﴾ . أي :
أعجبٌ أو تعجبٌ لعدم فلاحهم . فالكاف : حرف جر بمعنى اللام ، وأنَّ :
هي الناصبةُ الراجعةُ .

٣ - معنى « على » نحو : « كُنْ كما أنت » ، أي : كُنْ ثابتاً على ما أنت
عليه .

٤ - التوكيد - وهي الزائدةُ في الإعراب - كقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله
شيءٌ ﴾ ، أي : ليس مثله شيءٌ ، وقولِ الرَّاجِزِ يَصِفُ خَيْلاً ضَوَامِرَ :
« لَوَاجِقُ الْأَقْرَابِ ، فِيهَا كَالْمَقَقِ »^(٢) .

وأعلم أنَّ الكاف قد تأتي اسماً بمعنى «مثل» ، كقول الشاعر :

(١) الأباهر : جمع أبهر : وهو عرقٌ إذا انقطع مات صاحبه . وهما أبهران يخرجان من القلب ثم
يتشعب منها سائر الشرايين . والكل جمع كلية . فإن كتبها بالالف فهي جمع كلوة . وكلاهما
معنى واحد .

(٢) الأقرب : الخواصر . مفردها : «قُرْبٌ» . بضمين فسكون . والمقق . بفتح الميم والقاف .
الظول الفباحش مع رقة .

أَتَنْتَهُونَ؟ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كَالطَّعْنِ^(١) يَذْهَبُ فِيهِ آلِزَيْتُ وَالْفُتْلُ

وقول الراجز :

«يَضْحَكُنَّ عَنِّ أَسْنَانَ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ»^(٢)

ومنه قول المتنبي :

وَمَا قَتَلَ الْأَحْرَارَ كَالْعَفْوِ^(٣) عَنْهُمْ
وَمَنْ لَكَ بِالْحُرِّ الَّذِي يَحْفَظُ أَلْيَدَا

ومن العلماء من خصَّ ورودها اسماً بضرورة الشعر . ومنهم من أجازه في الشعر والنثر ، كالأخفش وأبي علي الفارسي وابن مالك وغيرهم . ويشهد لهم قوله تعالى ، عن لسان المسيح ، عليه السلام ، في سورة آل عمران : ﴿ أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ، فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ أي : مثل هيئة الطير . فالكاف : اسمٌ بمعنى «مثل» ، وهي في محل نصبٍ على أنها مفعولٌ به لأخْلَقْتُ . والضميرُ في «فيه» يعود على هذه الكاف الاسميَّة ، لأنَّ مدلولها مُذَكَّرٌ وهو «مثل» . ولو لم تُجعل الكاف هنا بمعنى «مثل» لبقِيَ الضميرُ بلا مرجع ، لأنه لا يجوز أن يعود إلى «الطير» ، لأنَّ النسخ ليس في الطير نفسه ، وإنما هو فيما يُشبهه ، ولا على هيئة ، لأنها مؤنثة . وقد

(١) الكاف : اسم بمعنى مثل ، وهو في موضع الرفع على أنه فاعل «ينهى» . والطعن : مضاف إلى الكاف الاسميَّة . والقتل : جمع فتيلة .

(٢) البَرْدُ حَبُّ الغمام ، وهو ما يتعقد من مائه لشدة البرد . وتُشَبَّه به الأسنان الشديدة البياض . أي يضحكن عن أسنان كالبَرْدِ نَقَاءً وشِدَّةً بياض . والمنهم : الذائب . وفعله : «أنهم ينهم انهماماً ، بوزن : انفعَلْ يَنْفَعُلْ انفعالاً» . يقال : «انهم الثلج والشحم» إذا ذابا . ومجرده : «هم يهم همّاً» بمعنى : أذاب . يقال : «هم فلان الشحم» أي : أذابه . و«همت الشمس الثلج» أي أذابت . و«هم المرض جسمه» أي : أذابه . ومنه : «همه الأمر» أي : لأقلقه وأحزنه ، لأنَّ المهم يذيب المهموم .

(٣) الكاف : في محل رفع فاعل «قتل» . والعفو : مضاف إلى الكاف .

أعاد الضمير على الهيئة، في سورة المائدة، وهو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِأَظْفَارِهِ ، فَتَفْخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِأَظْفَارِهِ ﴾ .

٩ - اللَّام

اللام : لها خمسة عشر معنى :

١ - المِلْك - وهي الداخلة بين ذاتين ، ومصحوبها يَمْلِكُ - كقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، ونحو: « الدارُ لسعيدٍ » .

٢ - الاختصاصُ ، وتُسمَى : لامَ الاختصاصِ ، ولامَ الاستحقاقِ - وهي الداخلة بين معنى وذات - نحو: « الحمدُ لله » والنجاحُ للعاملين . ومنه قولهم : « الفصاحةُ لقريشٍ ، والصباحةُ لبني هاشمٍ » .

٣ - شِبهُ المِلْك . وتُسمَى : لامَ النسبة - وهي الداخلة بين ذاتين ، ومصحوبها لا يَمْلِكُ - نحو: « اللجامُ للفرسِ » .

٤ - التَّبْيِينُ ، وتُسمَى : « اللَّامُ المُبَيِّنَةُ » ، لأنها تُبَيِّنُ « أن مصحوبها مفعولٌ لما قبلها » ، من فعل تَعَجَّبَ أو أَسْمَرَ تَفْضِيلًا ، نحو: « خالدٌ أحب لي من سعيدٍ . ما أحبني للعلم ! . ما أحملُ علياً للمصائب ! » . فما بعد اللام هو المفعول به . وإنما تقول : « خالدٌ أحب لي من سعيدٍ » ، إذا كان هو المُحِبُّ وأنت المحبوب . فإذا أردت العكس قلت : « خالدٌ أحبُّ إليَّ من سعيدٍ » ، كما قال تعالى : ﴿ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ وقد سبقَ هذا في « إلى » .

٥ - التَّعْلِيلُ والسَّبِيحَةُ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ ، وقول الشاعر :

وإني لتغرّوني لذكراك هزة
كما أنتفضّ العصفورُ بلله القطرُ

ومنه اللامُ الثانيةُ في قولك : « يا لِلنَّاسِ لِلْمَظْلُومِ ! » .

٦ - التوكيدُ - وهي الزائدة في الإعراب لمُجرّد توكيد الكلام - كقول

الشاعر :

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ
مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

ونحو: « يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ! »^(١) . ومنه لامُ المُستغاث ، نحو: « يا
للفضيلة! » وهي لا تتعلّق بشيء ، لأنّ زيادتها لمُجرّد التوكيد .

٧ - التّقويةُ - وهي التي يُجاءُ بها زائدةً لتقوية عاملٍ ضَعُفَ بالتأخير ،
بكونه غير فعلٍ . فالأول كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ وقوله :
﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤُوسِ يَا تَعْبُرُونَ ﴾ . والثاني كقوله سبحانه : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾
وقوله : ﴿ فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾ . وهي - مع كونها زائدةً - مُتعلّقةٌ بالعامل الذي
قوّتهُ ، لأنها - مع زيادتها - أفادته التقوية ، فليست زائدةً مُحضة . وقيل : هي
كالزائدة المحضة ، فلا تتعلّق بشيء .

٨ - انتهاء الغاية - أي : معنى « إلى » - كقوله سبحانه : ﴿ كُلُّ يَجْرِي
لِأَجْلِ مُسْمًى ﴾ ، أي : إليه ، وقوله : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ ،
وقوله : ﴿ بَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ .

٩ - الاستغاثَةُ : وتُستعملُ مفتوحةً مع المُستغاث ، ومكسورةً مع
المُستغاثِ له ، نحو: ﴿ يَا لِحَالِدٍ لِّبَكْرٍ ! » .

١٠ - التعجبُ : وتُستعملُ مفتوحةً بعد «يا» في نداء المُتعجّب منه ،

(١) اللام : حرف جر زائد . والحرب : اما مجرور بالاضافة إلى «بؤس» . واما باللام الزائدة ، لأنها
حالت دون الإضافة باللفظ ، وإن كان المعنى على الإضافة .

نحو: «يا لفرح!»، ومنه قول الشاعر وهو امرىء القيس :

فيا لك من ليل! كأن نُجُومَه
بِكُلِّ مُغارٍ أَلْفُتْلُ شُدَّتْ بِبِذْبُلِ (١)
وتُستعملُ في غير النداءِ مكسورةً، نحو: «لله ذرّة رجلاً!»، ونحو: «لله
ما يفعلُ الجهلُ بالأمم!». .

١١ - الصيرورة (وتُسمى لامَ العاقبةِ ولامَ المآلِ أيضاً) وهي التي تدلُّ
على أن ما بعدها يكونُ عاقبةً لِمَا قبلها ونتيجةً له ، عِلَّةٌ في حصوله . وتخالِفُ
لامَ التعليلِ في أن ما قبلها لم يكن لأجل ما بعدها ، ومنه قوله تعالى :
« فالتقطه آل فرعونَ ليكونَ لهم عدواً وحزناً » . فهُم لم يلتقطوه لذلك ، وإنما
ألتقطوه فكانتِ العاقبةُ ذلك . قال الشاعر :

لِدُوا لِمَوْتِ ، وَآبِنُوا لِلْخَرَابِ
فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الْذَّهَابِ
فالإنسان لا يلدُ للموت ، ولا يبني للخراب ، وإنما تكونُ العاقبةُ
كذلك .

١٢ - الاستعلاء - أي : معنى « على » - إما حقيقةً كقوله تعالى :
«يَجْرُونَ لِلْأَذْقَانِ (٢) سُجُوداً» ، وقول الشاعر :
ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسِّنَانِ قَمِيصَهُ
فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِ

(١) مغار الفتل: مُحكمه، أي بكل جبل مُحكم الفتل. يقال: أغار الجبل إذا أحكم فتله. وبذبل: اسم جبل.

(٢) الأذقان: جمع «ذقن»، بفتحين، وهو مجتمع اللحيين من أسفلهما. والمعنى يسقطون على وجوههم، وإنما ذكر الذقن لأنها أقرب ما يكون من الوجه إلى الأرض عند الهوي للِسجود.

وإما مجازاً كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ ، أي : فعليتها إساءتها ، كما قال في آية أخرى : ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَعَلَيْهَا﴾ .

١٣ - الوقت (وتسمى : لام الوقت ولام التاريخ) نحو: «هذا الغلام لسنة» ، أي : مرت عليه سنة . وهي عند الإطلاق تدلُّ على الوقت الحاضر ، نحو: «كتبته لغيره شهر كذا» ، أي : عند غرته ، أو في غرته . وعند القرينة تدلُّ على الماضي أو الاستقبال ، فتكون بمعنى «قبل» أو «بعد» ، فالأول كقولك : «كتبته لست بقين من شهر كذا» ، أي قبلها ، والثاني كقولك : «كتبته لخمس خلون من شهر كذا» ، أي : بعدها . ومنه قوله تعالى : ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ^(١) الشَّمْسِ﴾ ، أي : بعد ذلوكها . ومنه حديث : «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» ، أي : بعد رؤيته .

١٤ - معنى «مع» ، كقول الشاعر :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا
- لِطَوْلِ اجْتِمَاعٍ - لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

١٥ - معنى «في» ، كقوله تعالى : ﴿وَيَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ ، أي : فيها ، وقوله : ﴿لَا يُجَلِّيهَا لَوَقْتَهَا إِلَّا هُوَ﴾ ، أي : في وقتها . ومنه قولهم : «مضى لسبيله» ، أي : في سبيله .

١٠ و ١١ - الواو والتاء

والواو والتاء : تكونان للقسم ، كقوله تعالى : ﴿والفجر وليالٍ عشر﴾ ، وقوله ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ . والتاء لا تدخل إلا على لفظ الجلالة . والواو تدخل على كل مقسم به .

(١) ذلوك الشمس : ميلها عن كبد السماء . وذلك وقت الزوال .

١٢ و ١٣ - مُدٌّ وَمُنْدٌ

مُدٌّ وَمُنْدٌ : تكونان حرفي جَرِّ بمعنى « مِنْ » ، لابتداء الغاية ، إن كان الزمان ماضياً ، نحو : « ما رأيتك مُدٌّ أو مندٌ يوم الجمعة » ، وبمعنى « في » ، التي للظرفية ، إن كان الزمان حاضراً ، نحو : « ما رأيتهُ مُنْدٌ يومنا أو شهرنا » أي : فيهما . وحينئذٍ تفيدان استغراق المدة ، وبمعنى « من وإلى » معاً ، إذا كان مجرورهما نكرة معدودة لفظاً أو معنى . فالأول نحو : « ما رأيتك مُدٌّ ثلاثة أيام » ، أي : من بدئها إلى نهايتها . والثاني نحو : « ما رأيتك مذ أمِدِّ ، أو مُنْدٌ دَهْرٍ » . فالأمدُّ والدهرُ كلاهما مُتَعَدِّدٌ معنًى ، لأنه يقال لكل جزءٍ منها أمدٌ ودهرٌ . لهذا لا يقال : « ما رأيتهُ مُنْدٌ يومٍ أو شهرٍ » ، بمعنى : ما رأيتهُ من بدئهما إلى نهايتهما ، لأنهما نكرتان غير معدودتين ، لأنه لا يقال لجزء اليوم يومٌ ، ولا لجزء الشهر شهرٌ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي مَجْرُورِهِمَا أَنْ يَكُونَ مَاضِياً أَوْ حَاضِراً ، كَمَا رَأَيْتَ . وَيَشْتَرِطُ فِي الْفِعْلِ قَبْلَهُمَا أَنْ يَكُونَ مَاضِياً مَنْفِياً ، فَلَا يُقَالُ : « رَأَيْتُهُ مِنْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ » ، أَوْ مَاضِياً فِيهِ مَعْنَى التَّطَاوُلِ وَالِامْتِدَادِ ، نَحْوُ : « سِرْتُ مُدٌّ طُلُوعِ الشَّمْسِ » .

وَتَكُونُ « مُدٌّ وَمُنْدٌ » ظَرْفَيْنِ مَنْصُوبَيْنِ مَحَلًّا ، فَيَرْفَعُ مَا بَعْدَهُمَا . وَيُشْتَرِطُ فِيهِمَا أَيْضاً مَا أَشْتَرِطُ فِيهِمَا وَهُمَا حَرْفَانِ . وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا فِي الْمَفْعُولِ فِيهِ ، عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى شَرْحِ الظُّرُوفِ الْمَبْنِيَةِ فَرَاغَهُ .

وَمَذٌ : أَصْلُهَا «مَنْدٌ» ، فَخَفَّفَتْ ، بِدَلِيلِ رَجُوعِهِمْ إِلَى ضِمِّ الدَّالِ عِنْدَ مَلَاقَاتِهَا سَاكِنًا ، نَحْوُ : « انْتِظَرْتُكَ مَذُّ الصَّبَاحِ » ، وَمُنْدٌ : أَصْلُهَا «مَنْ» الْجَارَةُ وَ«إِذِ» الظَّرْفِيَّةُ ، فَجَعَلْنَا كَلِمَةً وَاحِدَةً . وَلِذَا كَسَرْنَا مِيمَهَا - فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ - بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ .

١٤ - رُبَّ

رُبَّ : تكونُ للتقليلِ وللتكثيرِ ، والقرينةُ هي التي تُعيّنُ المرادَ^(١) . فمن التقليلِ قولُ الشاعرِ .

ألا رُبَّ مَوْلُودٍ، وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ^(٢) أَبْوَانٍ

■ يُريدُ بالأولِ عيسى ، وبالثاني آدمَ ، عليهما السلامُ . ومن التكثيرِ حديثُ : «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامةِ» ، وقولُ بعضِ العربِ عندَ انقضاءِ رمضانَ : «يا رُبَّ صائمٍ لن يصومهُ : ويا رُبَّ قائمٍ لن يقومهُ» .
وأعلمُ أنه يُقالُ : «رُبَّ ورْبَةٍ ورُبِّمَا ورُبَّتِما» . والتاءُ زائدةٌ لتأنيثِ الكلمةِ ، و«ما» زائدةٌ للتوكيدِ . وهي كافةٌ لها عن العملِ .

وقد تُخَفَّفُ الباءُ . ومنه قوله تعالى : ﴿رُبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لو كانوا مُسْلِمِينَ﴾ .

ولا تُجْرُ «رُبَّ» إلا النكراتُ ، فلا تُباشِرُ المعارفَ . وأمّا قولهُ : «يا رُبَّ صائمِهِ ، ويا رُبَّ قائمِهِ» المتقدمُ ، فإضافةُ صائمٍ وقائمٍ إلى الضميرِ لم تُفدِهما التعريفَ ، لأنَّ إضافةَ الوصفِ إلى معمولِهِ غيرُ محضيةٍ ، فهي لا تُفيدُ تعريفَ المضافِ ولا تخصيصَهُ ، لأنها على نيةِ الانفصالِ ، ألا ترى أنك تقولُ : «يا رُبَّ صائمٍ فيه ، ويا رُبَّ قائمٍ فيه» .

(١) وقال القومُ : هي للتكثيرِ دائماً . وقال قومٌ : هي للتقليلِ دائماً . وقال قومٌ : هي للتكثيرِ كثيراً وللتقليلِ قليلاً . وقال قومٌ بالعكسِ . والحق ما ذكرناه .

(٢) أصله : «لم يلدِهِ» . بكسر اللام وسكون الدال . فاسكن اللام وفتح الدال اتباعاً لحركة الياءِ ، ويجوز ضمها اتباعاً لحركة الهاءِ . وأجاز الصبانُ - في حاشيته على الأشموني - كسرهما ، على أصلِ التقاء الساكنين ، وعلى كلِّ فهو مجزومٌ بسكون مقدرٍ منع منه حركة الاتباعِ للياءِ أو الهاءِ ، أو منع منه الكسرة التي جيء بها للتخلص من اجتماع الساكنين ، على رأي الصبانِ .

والأكثر أن تكون هذه النكرة موصوفة بمفردٍ أُر جملة . فالأول نحو: «رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيته» . والثاني نحو: «رُبَّ رجلٍ يفعل الخيرَ أكرمه» . وقد تكون غير موصوفة، نحو: «رُبَّ كريمٍ جبانٌ» .

وقد تَجَرَّ ضميراً مُنْكَراً^(١) مُمَيَّزاً بنكرةٍ . ولا يكون هذا الضميرُ إلا مُفرداً مُذْكَراً . أما مُمَيَّزُهُ فيكونُ على حسب مُراد المتكلم : مفرداً أو مُثنىً أو جمعاً أو مذكراً أو مؤنثاً ، تقول : «رُبُّهُ رجلاً . رُبُّهُ رجلين . رُبُّهُ رجلاً . رُبُّهُ امرأةً . رُبُّهُ امرأتين . رُبُّهُ نساءً» . قال الشاعر:

رُبُّهُ فَتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا
يُورِثُ أَلْحَمَدَ دَائِباً ، فَأَجَابُوا

وسياتي الكلامُ على محل مجرور «رُبِّ» من الإعراب، في الكلام على موضع المجرور بحرف الجر .

١٥ و ١٦ و ١٧ - خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا

خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا : تكون أحرف جرٍّ للاستثناء ، إذا لم يتقدّمهنَّ « ما » . وقد سبق الكلام عليهنَّ في مبحث الاستثناء . فراجعهُ .

١٨ - كَيِّ

كي : حرفٌ جرٌّ للتعليل بمعنى اللام . وإنما تَجَرَّ « ما » الاستفهامية ، نحو: « كَيْمَةٌ ؟ » ، نقول: « كَيْمَ فَعَلْتَ هَذَا ؟ » ، كما تقول: « لَمْ فَعَلْتَهُ ؟ » . والأكثرُ استعمالُ « لِمَ ؟ » وتُحَذَفُ أَلِفُ « ما » بعدها كما تُحَذَفُ بعدَ كُلِّ جَارٍ ، نحو: « مِمَّةٌ وَعَلَامَةٌ وَإِلَامَةٌ » . وإذا وَقَفُوا أَلْحَقُوا بِهَا هَاءَ

(١) أي فيه معنى النكرة، وإن كان ضميراً. ويسميه الكوفيون «الضمير المجهول»، لكونه لا يعود إلى شيءٍ مذكور قبله .

السكت ، كما رأيت . وإذا وصلوا حذفوها ، لعدم الحاجة إليها في الوصل .

وقد تجر المصدر المؤول بما المصدرية كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضر ، فإنما
يراد ألفتى كيما يضر وينفع

(فكي : حرف جر . وما : مصدرية ، فما بعدها في تأويل مصدر
مجرور بكى . أي : يراد الفتى للضر والنفع . ويجوز أن تكون «كي» هنا هي
المصدرية الناصبة للمضارع . فما . بعدها . زائدة كافة لها عن العمل) .

١٩ - متى

متى : تكون حرف جرّ - بمعنى : «من» - في لغة «هذيل» ، ومنه قوله :
شربن بماء البحر ، ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نثيج^(١)

٢٠ - لعل

لعل : تكون حرف جرّ في لغة «عقيل» وهي مبنية على الفتح أو
الكسر ، قال الشاعر :

فقلت أدع أخرى وأرفع الصوت جهرة
لعل أبي المغوار منك قريب
وقد يقال فيها «عل» بحذف لامها الأولى .

وهي حرف جرّ شبيهة بالزائد ، فلا تتعلّق بشيء . ومجرورها في موضع

(١) شربن : الضمير يعود على السحب . والباء في «بماء» بمعنى من . وقوله : متى لجج ، أي : شربنا من
ماء البحر من لجج ، فالجاء والمجرور بيان لماء البحر ، وهو في موضع البدل منه واللجج جمع لجة ،
وهي معظم الماء . والنثيج : الصوت العالي .

رفع على أنه مبتدأ . خبره ما بعده .

وهي عند غير «عُقَيْل» ناصبةً للاسم رافعةً للخبر ، كما تقدّم .

٢ - مَا الزَّائِدَةُ بَعْدَ الْجَارِّ

قد تُزَادُ «ما» بعدَ «من وعن والباء»، فلا تَكْفُهُنَّ عن العمل، كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ ، وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ﴾ ، وقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ .

وقد تُزَادُ بعدَ «رُبَّ والكاف» فيبقى ما بعدهما مجروراً ، وذلك قليلٌ ، كقول الشاعر :

رُبَّمَا ضَرْبِي بِسَيْفٍ صَقِيلٍ
بَيْنَ بُضْرَى وَطَعْنَةِ نَجْلَاءِ^(١)

وقول غيره :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ
كَمَا النَّاسِ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(٢)

(١) الصقيل: المصقول، أي: المجلو. وقوله: بين بصري، أي بين جهاتها أو نواحيها. وبين: لا تضاف إلا إلى متعدد أو ما هو في حكمه. وهنا قد أضيفت إلى ما هو في حكمه. وطعنة: مجرور بالعطف على ضربة. والنجلاء: الواسعة البينة الاتساع. وبصري: بلدة بالشام كانت كرسياً حوران، وكان يقام فيها سوق في الجاهلية. وهي التي قدمها النبي ﷺ، مرتين: مرة مع عمه أبي طالب، ومرة بتجارة لخديجة بنت خويلد، رضي الله عنهما، قبل أن يتزوجها.

(٢) المولى: ابن العم. و«ما» في «كما الناس»، زائدة غير كافة هنا، والناس مجرور بالكاف، والجار والمجرور خبر «أن»، وهو خبر أول. ومجرور: خبر ثان. وجارم: معطوف عليه. ومجرور وجارم: من الجرم، بضم الجيم، وهو الذنب والجناية، يقال: جرم على أهله. أي: جنى عليهم. والمعنى: هو كالناس. يجنى عليه ويجني، أي: يُذنب إليه ويُذنب وليست الواو هنا بمعنى: «أو» كما زعم العيني في شرح الشواهد، بل هي على معناها، كما رأيت.

وإنما وجب أن تكونا هنا عاملتين، غير مكفوفتين، لأنهما لم تباشرا
الجملة، وإنما باشرتا الاسم .

والأكثر أن تكفهما «ما» عن العمل، فيدخلان حينئذٍ على الجمل
الاسمية والفعلية كقول الشاعر:

أَخْ مَا جِدُّ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ
كَمَا سَيْفٌ عَمِرٍ وَلَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ^(١)

وقول الآخر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَنْ نَوْبِي شَمَالَاتُ^(٢)
والغالب على «رُبَّ» المكفوفة أن تدخل على فعلٍ ماضٍ، كهذا
البيت . وقد تدخل على فعلٍ مضارع، بشرط أن يكون مُتَحَقِّقُ الْوَقْعِ،
فَيُنزَلُ مِنْزَلَةُ الْمَاضِي لِلْقَطْعِ بِحَصُولِهِ، كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا
لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ . ونَدَرَ دَخُولُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، كقول الشاعر:
رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُوَبَّلُ فِيهِمْ وَعِنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ^(٣)

٣ - وَأُورُبُّ وَفَاؤُهَا

قد تُحذف «رُبُّ»، ويبقى عملها بعد الواو كثيراً، وبعد الفاء قليلاً
كقول الشاعر وهو امرئ القيس:

(١) عمرو: هو عمرو بن معديكرب الزبيدي . وسيفه، هو الصمصامة المشهور . والمضارب :
جمع مَضْرِبٍ، بكسر الراء وفتحها، وهو حد السيف .
(٢) أوفيت: نزلت . وأصله من أوفيت على الشيء: إذا أشرفت عليه . والعلم : الجبل . والنون في
ترفعن : نون التوكيد الخفيفة . والشمالات، بفتح الشين : جمع شمال، وهي الريح التي تهب
من ناحية القطب .
(٣) الجامل: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه . والمؤبل من الإبل، المتخذ للقتية . والعناجيج :
الخيل الطوال الأعناق . والواحد عنجوج، بضم العين . والمهار : جمع مهر، والأنثى مهرة .

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، أَرْخَى سُدُولَهُ
عَلَيَّ ، بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ ، لِيَبْتَلِي

وقوله :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ
فَأَلْهَيْتُهَا عَن ذِي تَمَائِمٍ مُّحْوِلٍ^(١)

٤ - حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ قِيَاساً

يُحَذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ قِيَاساً فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ :

١ - قَبْلَ أَنْ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ﴾ ، أَيْ :
لِأَنَّ جَاءَهُمْ ، وَقَوْلِهِ : ﴿ أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ
مِنْكُمْ ﴾ ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا لَا نُجِيبُكُمْ
وَلَا نَلُومُكُمْ أَنْ لَا تُجِيبُونَا

أَي : عَلَى أَنْ لَا تُجِيبُونَا .

٢ - قَبْلَ أَنْ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ، أَيْ :
شَهِدَ بِأَنَّهُ .

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُ الْجَارِّ قَبْلَ « أَنْ وَأَنَّ » ، إِنْ يُؤْمَنُ اللَّبْسُ
بِحَذْفِهِ . فَبِإِنْ لَمْ يُؤْمَنَ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ ، فَلَا يُقَالُ : « رَغِبْتُ أَنْ أَفْعَلَ » ،

(١) طرقت: أتيت ليلاً. والتمايم: جمع تيمة، وهي التعاويد التي يعلقونها على الصغار مخافة العين.
والمحوّل: الذي أتى عليه الحول.

لإشكالِ المراد بعدَ الحذفِ ، فلا يفهمُ السامعُ ماذا أردتَ : أرغبتك في الفعلِ ، أم رغبتك عنه؟ فيجبُ ذكرُ الحرفِ ليتعَيَّن المرادُ ، إلا إذا كان الإبهامُ مقصوداً من السامعِ .

٣ - قبلَ « كي » الناصبةُ للمضارعِ ، كقوله تعالى : ﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كِي تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾ ، أي : لكي تَقَرَّ .

وأعلمُ أن المصدرَ المؤوَّلَ بعدَ « أنْ وأنْ وكي » في موضعٍ جرٍّ بالحرفِ المحذوفِ ، على الأصحِّ . وقال بعضُ العلماءِ : هو في موضعِ النصبِ بنزعِ الخافضِ .

٤ - قبلَ لفظِ الجلالةِ في القسمِ ، نحو : « اللَّهُ لَاأُخْدَمُنُ الْأُمَّةَ خِدْمَةً صَادِقَةً » أي : واللهِ .

٥ - قبلَ مُمَيِّزِ « كم » الاستفهاميةِ ، إذا دخلَ عليها حرفُ الجرِّ ، نحو : « بكم درهمٌ أشتريتَ هذا الكتاب؟ » ، أي : بكم من درهم؟ « الفصيحُ نصبُهُ ، كما تقدَّم في باب التمييزِ ، نحو : « بكم درهماً أشتريته؟ »^(١) .

٦ - بعدَ كلامٍ مُشتملٍ على حرفٍ جرٍّ مثله ، وذلك في خمسِ صورٍ :
الأولى : بعدَ جوابِ استفهامٍ ، تقول : « مِنَّ أَخَذْتَ الْكِتَابَ؟ » ، فيقالُ لك : « خَالِدٌ » ، أي : من خالدِ .

الثانية : بعدَ همزةِ الاستفهامِ ، تقولُ : « مَرَرْتُ بِخَالِدٍ » ، فيقالُ : « أَخَالِدِ ابْنِ سَعِيدٍ؟ » أي : أبخالدِ بنِ سعيدٍ؟ .

الثالثة : بعدَ « إن » الشرطيَّةِ ، تقولُ : « إِذْهَبْ بِمَنْ شِئْتَ ، إِنَّ خَلِيلِي

(١) أما إذا لم يسبقها حرف جر، فنصبه واجب البتة، نحو: « كم درهماً عندك؟ »، كما عرفت ذلك في باب التمييز.

وإن حَسَنٍ « أي : إن بخليلٍ ، وإن بحسنٍ .

الرابعة : بعد «هَلَا» ، تقولُ : «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ» ، فيقالُ : «هَلَا دِينَارٌ» ، أي : هَلَا تَصَدَّقْتُ بِدِينَارٍ .

الخامسة : بعد حرف عطفٍ مَتَلُوْ بِمَا يَصْحُحُ أن يكونَ جملةً ، لو ذَكَرَ الحرفُ المحذوفُ ، كقولك : «لِخَالِدٍ دَارٌ ، وَسَعِيدٍ بُسْتَانٌ» ، أي : وَسَعِيدٌ بستانٌ ، وقولُ الشاعر :

مَا لِمُحِبِّ جَلْدٍ أَنْ يَهْجُرَا
وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةً فَيَجْبُرَا^(١)

وقولِ الآخر :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ
وَمُذْمِنِ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا

أي : وبمُذْمِنِ القَرَعِ . ومنهُ قوله تعالى : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ، وَآخْتِلَافٍ^(٢) اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ ، فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ ، آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ .

٥ - حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ سَمَاعاً

قد يُحذفُ الجارُّ سَمَاعاً ، فينتصبُ المجرورُ بعدَ حذفِهِ تشبيهاً له بالمفعول به . ويُسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض ، أي : الاسمُ

(١) يجبر : منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالنفي . أي : فيجبر محبةً بالعطف عليه .
(٢) أي : وفي اختلاف . فالجارُّ المحذوف والمجرور المذكور في محل رفع خبر مقدم ، وآيات بعده مبتدأ مؤخر .

الذي نُصِبَ بسبب حذفِ حرفِ الجرِّ ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾ ، أي : بربهم ، وقوله : ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ اأربعينَ رجلاً ﴾ أي : من قومه ، وقولِ الشاعر :

تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا
كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

أي : تَمُرُونَ بالديار ، وقول الآخر :

أَمَرْتُكَ األْخَيْرَ ، فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ
فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

أي : أمرتُك بالخير ، وقول غيره :

أَسْتَغْفِرُ األلّهَ ذَنْباً لَنْتُ مُخْصِيَهُ
رَبِّ األعِبَادِ ، إِلَيْهِ األْوْجُهُ وَاألْعَمَلُ

أي : أستغفرُ األلّهَ من ذنب .

ويُسمَى هذا الصنيعُ بالحذفِ والإيصال ، أي : حذفِ الجارِّ وإيصالِ
الفعلِ إلى المفعولِ بنفسه بلا واسطة . وقال قومٌ : إنه قياسي . والجمهورُ
على أنه سماعي .

ونَدَرَ بقاءُ الاسمِ مجروراً بعد حذفِ الجارِّ ، في غيرِ مواضع حذفه
قياساً . ومن ذلك قول بعضِ العربِ ، وقد سُئِلَ : « كيف أصبحتَ ؟ » فقال :
« خيرٌ ، إن شاء األلّهَ » ، أي : « على خير » ، وقولُ الشاعر :

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ
أَشَارَتْ كَلْبِيبٌ بِاألْأُكْفِ األْأَصَابِعِ

أي : إلى كليب . ومثلُ هذا شذوذٌ لا يُلتفتُ إليه .

٦ - أقسام حَرَفِ الْجَرِّ

حرفُ الجرِّ على ثلاثة أقسام : أصليّ وزائدٍ وشبيه بالزائد .

فالأصليّ : ما يحتاجُ إلى مُتعلّق . وهو لا يُستغنى عنه معنى ولا إعراباً ، نحو : « كتبتُ بالقلم » .

والزائدُ : ما يُستغنى عنه إعراباً ، ولا يحتاجُ إلى مُتعلّق . ولا يُستغنى عنه معنى ، لأنه إنما جيء به لتوكيد مضمون الكلام ، نحو : « ما جاءنا من أحدٍ » ونحو : « ليس سعيدٌ بمسافرٍ » .

والشبيهُ بالزائدِ : ما لا يمكن الاستغناء عنه لفظاً ولا معنى ، غير أنه لا يحتاجُ إلى مُتعلّق .

وهو خمسةُ أحرفٍ : «رَبٌّ وَخَلًا وَعَدًا وَحَاشَا وَلَعَلَّ» .

(وسمي شبيهاً بالزائد لأنه لا يحتاج إلى متعلق . وهو أيضاً شبيه بالأصلي من حيث أنه لا يستغنى عنه لفظاً ولا معنى . والقول بالزائد هو من باب الاكتفاء ، على حد قوله تعالى : ﴿ سراييل تقيكم الحرّ ﴾ ، أي : وتقيكم البرد أيضاً) .

٧ - مواضعُ زيادَةِ الجارِّ

لا يُزادُ من حروفِ الجرِّ إلا «من والباءُ والكافُ واللامُ» .

وزيادتها إنما هي في الإعراب ، وليست في المعنى ، لأنها إنما يؤتى بها للتوكيد .

أما الكافُ ، فزيادتها قليلةٌ جداً . وقد سُمعت زيادتها في خبر « ليس » ، كقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ، أي : « ليس مثله

شيء» ، وفي المبتدأ ، كقول الراجل : «لَوَاحِقِ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَى»^(١) .
وزيادتها سماعية .

وأما اللامُ فتزادُ سماعاً بينَ الفعلِ ومفعوله . وزيادتها في ذلك رديئةٌ .

قال الشاعر :

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ
مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

أي : أجار مسلماً ومعاهداً .

وتُزَادُ قِياساً في مفعولٍ تَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلُهُ تَقْوِيَةً لِلْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ لَضَعْفِهِ
بِالتَّأَخُّرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ ، أي : ربهِم يَرْهَبُونَ ،
وفي مفعول المشتق من الفعل تقوية له أيضاً ، لأنَّ عَمَلَهُ فَرَعٌ عَنْ عَمَلِ فِعْلِهِ
المشتق هو منه ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ ﴾ ، أي : مصدقاً ما
معهم ، وقوله : ﴿ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ ، أي : فَعَالٌ ما يريد وقد سبق الكلام
عليها .

وأما «من» فلا تُزَادُ إلا في الفاعل والمفعول به والمبتدأ ، بشرط أن
تُسَبِّقَ بِنْفِيٍّ أَوْ نَهْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ بَهْلٍ ، وَأَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا نَكْرَةً . وزيادتها
فيهنَّ قِياسِيَّةٌ . ولم يشترط الأخصش تقدّم نفي أو شبهه ، وجعل من ذلك قوله
تعالى : ﴿ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ
عَلَيْكُمْ ﴾ . و« من » في هاتين الآيتين تحتلُّ معنى التبعض أيضاً . وبذلك
قال جمهور النحاة . وأقوى من هذا الاستشهاد الاستدلال بقوله تعالى :

(١) اللواحق: الضوامر. والأقرب: الخواصر. والمفرد قُرب، بضمين، وبضم فسكون، والمق،
بفتح الميم والقاف: الطول. والكاف زائدة، أي: فيها مق، أي: طول. وهو يصف خيلاً.

﴿ وَيُنزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ ، مِنْ جِبَالٍ فِيهَا ، مِنْ بَرَدٍ ﴾ . فمن في قوله : « من برد » لا ريب في زيادتها، وإن قالوا: إنها تحتمل غير ذلك ، لأنَّ المعنى : أن يُنزلَ بَرْدًا من جبالٍ في السماء^(١) .

فزيادتها في الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾ .

وزيادتها في المفعول ، كقوله : ﴿ تَحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾ .

وزيادتها في المبتدأ ، كقوله : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرِزُقُكُمْ ! ﴾ .

وأما الباءُ فهي أكثر أخواتها زيادةً . وهي تزداد في الإثباتِ والنفي .

وتزداد في خمسة مواضع :

١ - في فاعل « كفى » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكفى بالله ولياً ، وكفى بالله نصيراً ﴾ .

٢ - في المفعول به ، سماعاً نحو : « أخذت بزمامِ الفرس » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَهَزِيْءٍ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ .

ومنهُ زيادتها في مفعول « كفى » المُتعدية إلى واحدٍ ، كحديث : « كفى بالمرءٍ إثمًا أن يُحدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ » .

وتزداد في مفعول « عَرَفَ وَعَلِمَ - التي بمعناها - وَدَرَى وَجَهَلَ وَسَمِعَ وَأَحْسَ » .

(١) المراد بالسماء في الآية جهة العلو. والمراد بالجبال قطع السحاب العظيمة، كما في البيضاوي وغيره. ومن السماء لابتداء. «ومن» في قوله: «من جبال» للبيان، وموضع الجار والمجرور البدلية من الجار والمجرور قبله. فهو يدل بعض من كل.

ومعنى زيادتها في المفعول به سماعاً أنها لا تترادُ إلا في مفعول الأفعال التي سُمعت زيادتها في مفاعيلها ، فلا يُقاسُ عليها غيرها من الأفعال . وأما ما وُردَ ، فلك أن تزيّدَ الباءَ في مفعوله في كل تركيب .

٣ - في المبتدأ ، إذا كان لفظُ «حَسَبَ» نحو: «بِحَسَبِكَ دَرَهْمٌ» ، أو كان بعدَ لفظِ «ناهِيكَ» ، نحو: «ناهِيكَ بخالِدٍ شجاعاً» ، أو كان بعدَ «إذا» الفُجائيةِ ، نحو: «خرجتُ فإذا بالأستاذِ» ، أو بعدَ «كيفَ» ، نحو: «كيفَ بِكَ» ، أو بخليل ، إذا كان كذا وكذا؟» .

٤ - في الحال المنفيّ عاملها . وزيادتها فيها سماعيّةٌ ، كقولِ الشاعر :

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ
حَكِيمُ بْنُ الْمَسِيْبِ مُنْتَهَاها

وقولِ الآخر :

كَائِنٌ دُعِيْتُ إِلَى بَأْسَاءِ دَاهِمَةٍ
فَمَا أَنْبَعَثْتُ بِمَزْعُودٍ وَلَا وَكَلٍ^(١)

وجعلَ بعضهم زيادتها فيها مقيسةً ، والذوقُ العربيُّ لا يأبى زيادتها

فيها .

٥ - في خبر «ليس وما» كثيراً ، وزيادتها هنا قياسيةٌ . فالأولُ كقوله

تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ
الْحَاكِمِينَ ﴾ . والثاني كقوله سبحانه : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ ، وقوله :
﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ .

وإنما دخلت الباءُ في خبر «إن» في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ

(١) المزموود: المذخور. زاده: أخافه وأذعره. والوكل، بفتحين: العاجز الضعيف.

الذي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، ولم يَعِيَ بِخَلْقِهِنَّ ، بقادرٍ على أن يُحْيِيَ
 المَوْتَى ، بَلَى ، إنه على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ ، لأنه في معنى «أوليس» بدليل
 أنه مُصْرَحٌ به في قوله عز وجل : ﴿ أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادرٍ
 على أن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ، بَلَى ، وهو الخَلْقُ العَلِيمُ ﴾ .

فائدتان

١ - قد يتوهم الشاعر أنه زاد الباء في خبر «ليس» أو خبر «ما» العاملة
 عملها، فيعطف عليه بالجرّ تَوْهُمًا ، وحقّه أن ينصبّه، كقوله :

بدا ليّ أني لستُ مُدْرِكُ ما مَضَى
 وَلَا سَابِقِ شَيْئًا ، إِذَا كَانَ جَائِيَا

وقول الآخر :

أَحَقُّ ، عِبَادَ اللَّهِ ، أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا
 وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ
 وَلَا سَالِكِ وَحْدِي ، وَلَا فِي جَمَاعَةٍ
 مِنْ النَّاسِ ، إِلَّا قَيْلٌ : أَنْتَ مُرِيبٌ^(١) !

وقول غيره :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً
 وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا
 فالخفضُ في «سابق وسالك وناعب» على توهم وجود الباء في «مدرك

(١) مرّيب، بضم الميم: اسم فاعل من «أراب الرجل يُرِيب»: إذا أتى ما يوجب الريب فيه. وليس
 بفتح الميم، اسم مفعول من «رابني الأمر يُرِيبني»: إذا جعلني في ريب، كما توهم ذلك
 الصبان، رحمه الله، في حاشيته على الأشموني.

وصاعد ومصلحين».

والجرُّ على التوهم سماعي لا يُقاس عليه .

٢ - وقد يُجرُّ ما حقه الرفعُ أو النصبُ ، لمجاورته المجرورَ ، كقولهم :
« هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ »^(١) ، ومنه قولُ امرئ القيس :

كَأَنَّ ثَبِيرًا ، فِي عَرَانِينَ وَبَلِيهِ
كَبِيرُ أَنَسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ^(٢)
ويُسمَى الجرُّ بالمُجاورة . وهو سماعي أيضاً .

٨ - مُتَعَلِّقُ حَرْفِ الْجَرِّ الْأَصْلِيِّ

مُتَعَلِّقُ حَرْفِ الْجَرِّ الْأَصْلِيِّ : هو ما كَانَ مُرْتَبِطًا بِهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبِيهِهِ أَوْ
مَعْنَاهُ . فَالْفِعْلُ نَحْوُ : « وَقَفْتُ عَلَى الْمِنْبَرِ » . وَشَبِيهُ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : « أَنَا كَاتِبٌ
بِالْقَلَمِ » . وَمَعْنَى الْفِعْلِ نَحْوُ : « أَفٍ لِلْكَسَالِي » .

وقد يتعلَّقُ بِاسْمٍ مُؤَوَّلٍ بِمَا يُشْبَهُ الْفِعْلَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَهُوَ اللَّهُ فِي
السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ » ، فَحَرْفُ الْجَرِّ مُتَعَلِّقٌ بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ لِأَنَّهُ مُؤَوَّلٌ
بِالْمَعْبُودِ ، أَي : وَهُوَ الْمَعْبُودُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ، أَوْ : وَهُوَ الْمُسَمَّى
بِهَذَا الْأِسْمِ فِيهِمَا . وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ : « أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ »^(٣)
« وَخَالِدٌ لَيْثٌ فِي كُلِّ مَوْقِعَةٍ »^(٤) . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) خرب : صفة لجر . فحقه الرفع ، لكنه جرّه لمجاورته لضب .
(٢) ثبير : اسم جبل . والعرائين : جمع عرائين ، وهو من كل شيء أوله . والوبل : المطر القوي .
والبجاد : الكساء المخطط . ومزمل : مدثر ملفوف . وهو نعت لكبير ، فحقه الرفع لكنه جرّه
لمجاورته لبجاد .

(٣) أي : أنت المعروف أو المسمى بهذا الاسم . فحرف الجر متعلق بعبد الله .

(٤) أي : هو شجاع في كل موقعة . فحرف الجر متعلق بليث .

وَإِنْ لِسَانِي شُهْدَةٌ^(١) يُشْفَى بِهَا
وَهُوَ^(٢) عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلَقَمُ^(٣)

فحرف الجرّ: «على» متعلق بعلقم، لأنه بمعنى «مرّ»، وأراد به أنه
صعب أو شديد. وقول الآخر:

مَا أُمَّكَ اجْتَاَحَتْ^(٤) أَلْمَنَايَا
كُلُّ فُؤَادٍ عَلَيْكَ أُمَّ

فحرف الجر متعلق بأم ، لأنها بمعنى «مُشفق».

وقد يتعلّق بما يُشيرُ إلى معنى الفعلِ ، كأداة النفي ، كقوله تعالى : ﴿مَا
أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ . فحرف الجر في «بنعمة» متعلّق بما ، لأنه بمعنى
«أنفى» .

وقد يُحذفُ المتعلِّقُ . وذلك على ضربين : جائزٍ وواجبٍ .

فالجائزُ أن يكون كوناً خاصاً ، بشرط أن لا يضيّع الفهم بحذفه ، نحو :
«بالله» ، جواباً لمن قال لك : «بِمَنْ تَسْتَعِينُ؟» .

والواجبُ أن يكون كوناً عاماً ، نحو : «العلمُ في الصدورِ . الكتابُ
لخليلٍ . نظرتُ نورَ القمرِ في الماءِ . مررتُ برجلٍ في الطريقِ» .

(١) الشهدة ، بضم الشين : العسل في شهبه . ومثله «الشهد» بالفتح .
(٢) هو ، بفتح الواو مشددة . وهي لغة همدان . وكذلك يفعلون في «هي» فيقولون : «هي» ، كما قال
الشاعر :

والنفس - ما أمرت بالعنف - بيءٌ وهي ، إن أمرت باللطف تأمّر
(٣) العلقم : شجر مرّ . ويقال للحنظل ولكل شيء مرّ . «علقم» .
(٤) اجتاحت : أهلكت .

٩ - مَحَلُّ الْمَجْرُورِ مِنَ الْإِعْرَابِ

حكمُ المجرور بحرف جرٍّ زائدٍ أنه مرفوعُ المحلِّ أو منصوبُهُ، حسبَ ما يطلبُهُ العاملُ قبلَهُ.

(فيكون مرفوعُ الموضعِ على أنه فاعلٌ في نحو: « ما جاءنا من أحدٍ » ، والأصل : ما جاءنا أحدٌ ، وعلى أنه نائبُ فاعلٍ في نحو: « ما قيل من شيءٍ » . والأصل : ما قيل شيءٌ . وعلى أنه مبتدأٌ في نحو: « بحسبك الله » ؛ والأصل : حسبك الله ، ويكون منصوبُ الموضعِ على أنه مفعولٌ به في نحو: « ما رأيت من أحدٍ » ، والأصل : ما رأيتُ أحداً . وعلى أنه مفعولٌ مطلقٌ في نحو: « ما سعى فلانٌ من سعي يُحمدُ عليه » ، والأصل : ما سعى سعياً يُحمدُ عليه . وعلى أنه خبرٌ « ليس » في نحو: « أليس الله بأحكم الحاكمين » ، والأصل : أليس الله أحكم الحاكمين) .

أما المجرورُ بحرفِ جرٍّ شبيهٍ بالزائدِ ، فإن كان الجارُّ « خلا وعدا وحاشا » ، فهو منصوبٌ محلاً على الاستثناءِ .

وإن كان الجارُّ « ربُّ » فهو مرفوعٌ محلاً على الابتداءِ ، نحو: « ربُّ غنيِّ اليومِ فقيرٌ غداً . ربُّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُهُ » . إلا إذا كان بعدها فعلٌ متعديٌّ لم يأخذ مفعولَهُ ، فهو منصوبٌ محلاً على أنه مفعولٌ به للفعلِ بعدهُ ، نحو: « ربُّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُ » . فإن كان بعدها فعلٌ لازمٌ ، أو فعلٌ متعديٌّ ناصبٌ للضميرِ العائدِ على مجرورها فهو مبتدأٌ ، والجملةُ بعدهُ خبرُهُ ، نحو: « ربُّ عاملٍ مجتهدٍ نجحَ . ربُّ تلميذٍ مجتهدٍ أكرمتُهُ » .

وأما المجرورُ بحرفِ جرٍّ أصليٍّ فهو مرفوعٌ محلاً ، إن ناب عن الفاعلِ بعد حذفِهِ ، نحو: « يؤخذُ بيدِ العائِثِ . جيءَ بالمُجرمِ الفارِّ » ، أو كان في موضعِ خبرِ المبتدأِ ، أو خبرِ « إن » أو إحدى أخواتها ، أو خبرِ « لا » النافية

للجنس ، نحو: « العلمُ كالنور . إن الفلّاحَ في العملِ الصالحِ - لا حَسَبَ كحُسنِ الخُلُقِ » .

وهو منصوب محلاً على أنه مفعولٌ فيه ، إن كان ظرفاً ، نحو « جلستُ في الدار . سرتُ في الليل » . وعلى أنه مفعولٌ لأجله غيرُ صريحٍ ، إن كان الجارَ حرفاً يُفيد التعليلَ والسببيةَ ، نحو: « سافرتُ للعلمِ ، ونصبتُ من أجله ، وأعتربتُ فيه » . وعلى أنه مفعولٌ مُطلقٌ ، إن ناب عن المصدرِ ، نحو: « جرى الفرسُ كالريحِ »^(١) . وعلى أنه خبرٌ للفعلِ الناقصِ ، إن كان في موضع خبره . نحو: « كنتُ في دِمَشقَ » .

وإن وقعَ تابعاً لِمَا قبله كان محلُّه من الإعرابِ على حَسَبِ متبوعه ، نحو: « هذا عالمٌ من أهلِ مِصرَ . رأيتُ عالماً من أهلِ مِصرَ . أخذتُ عن عالمٍ من أهلِ مِصرَ » .

فإن لم يكن ، أي المجرور ، شيئاً ممَّا تقدّمَ كان في محلِّ نصبٍ على أنه مفعولٌ به غيرُ صريحٍ ، نحو: « مررتُ بالقومِ ، وقفتُ على المنبرِ . سافرتُ من بيروت إلى دِمَشقَ » .

٢ - الإضافة

الإضافةُ : نسبةٌ بينَ اسمين ، على تقديرِ حرفِ الجرِ ، توجبُ جرَّ الثاني أبدأً ، نحو: « هذا كتابُ التلميذِ »^(٢) . لَيسَتْ خاتَمَ فِضَّةَ^(٣) . لا يُقبَلُ صِيامُ النهارِ ولا قيامُ اللَّيْلِ^(٤) إلا من المُخلصينَ .

(١) أي جرى جرياً كجري الريح . فلما حُذِفَ المصدرُ نابتَ عنه صفته .

(٢) والتقدير: كتابٌ للتلميذ .

(٣) والتقدير: خاتماً من فضة .

(٤) والتقدير: الصيامُ في النهارِ والقيامُ في الليلِ .

وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مِضَافًا ، وَالثَّانِي مِضَافًا إِلَيْهِ . فَالْمِضَافُ وَالْمِضَافُ إِلَيْهِ :
أَسْمَانِ بَيْنَهُمَا حَرْفُ جَرٍّ مُقَدَّرٌ .

وَعَامِلُ الْجَرِّ فِي الْمِضَافِ إِلَيْهِ هُوَ الْمِضَافُ ، لَا حَرْفُ الْجَرِّ الْمُقَدَّرُ
بَيْنَهُمَا عَلَى الصَّحِيحِ .

وَفِي هَذَا الْمَبْحَثِ سَبْعَةٌ مَبَاحَثٌ :

١ - أَنْوَاعُ الْإِضَافَةِ

الْإِضَافَةُ أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٌ : لَامِيَّةٌ وَبَيَانِيَّةٌ وَظَرْفِيَّةٌ وَتَشْبِيهِيَّةٌ .

فَاللَامِيَّةُ : مَا كَانَتْ عَلَى تَقْدِيرِ «اللام» . وَتُقَدَّرُ الْمَلِكُ أَوْ
الِاخْتِصَاصُ . فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : «هَذَا حِصَانٌ عَلَيَّ» . وَالثَّانِي نَحْوُ : «أَخَذْتُ
بِلِجَامِ الْفَرَسِ» .

وَالْبَيَانِيَّةُ : مَا كَانَتْ عَلَى تَقْدِيرِ «مِنْ» . وَضَابِطُهَا أَنْ يَكُونَ الْمِضَافُ
إِلَيْهِ جِنْسًا لِلْمِضَافِ ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْمِضَافُ بَعْضًا مِنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ :
«هَذَا بَابٌ خَشَبٌ . ذَاكَ سِوَارٌ ذَهَبٌ . هَذِهِ أَثْوَابٌ صُوفٌ» .

(فَجِنْسُ الْبَابِ هُوَ الْخَشَبُ . وَجِنْسُ السِّوَارِ هُوَ الذَّهَبُ . وَجِنْسُ
الْأَثْوَابِ هُوَ الصُّوفُ . وَالْبَابُ بَعْضٌ مِنَ الْخَشَبِ . وَالسِّوَارُ بَعْضٌ مِنَ
الذَّهَبِ . وَالْأَثْوَابُ بَعْضٌ مِنَ الصُّوفِ . وَالْخَشَبُ بَيْنَ جِنْسِ الْبَابِ . وَالذَّهَبُ
بَيْنَ جِنْسِ السِّوَارِ . وَالصُّوفُ بَيْنَ جِنْسِ الْأَثْوَابِ . وَالْإِضَافَةُ الْبَيَانِيَّةُ يَصِحُّ فِيهَا
الْإِخْبَارُ بِالْمِضَافِ إِلَيْهِ عَنِ الْمِضَافِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِنْ قُلْتَ : «هَذَا الْبَابُ
خَشَبٌ ، وَهَذَا السِّوَارُ ذَهَبٌ ، وَهَذِهِ الْأَثْوَابُ صُوفٌ» صَحٌّ .

وَالظَّرْفِيَّةُ : مَا كَانَتْ عَلَى تَقْدِيرِ «فِي» . وَضَابِطُهَا أَنْ يَكُونَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ

ظرفاً للمضاف . وتفيدُ زمانَ المضافِ أو مكانه ، نحو: « سَهَرُ اللَّيْلِ مُضِنٌ :
وَقَعُودُ الدَّارِ مُخْمِلٌ »^(١) . ومن ذلك أن تقول: « كان فلانٌ رفيقَ المدرسةِ ،
وَأَلْفَ الصَّبَا ، وَصَدِيقَ الأَيامِ الغابرةِ » . قال تعالى: « يا صاحبي السَّجِنِ » .

والتشبيهُة^(٢) : ما كانت على تقدير « كاف التشبيه » . وضابطها أن
يُضَافُ المُشَبَّهُ بِهِ إلى المُشَبِّه ، نحو: « أَنْشَرْتُ لَوْؤُؤَ الدَّمْعِ على وَرْدِ
الْخُدُودِ »^(٣) . ومنه قول الشاعر ابن خفاجة :

وَأَلْرِيحُ تَعَبْتُ بِأَلْفُصُونِ ، وَقَدْ جَرَى
ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ أَلْمَاءِ^(٤)

٢ - الإِضَافَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ وَالْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ

تتقسَّمُ الإِضَافَةُ أيضاً إلى معنوية ولفظية .

فالمعنويةُ : ما تُفِيدُ تَعْرِيفَ المضافِ أو تَخْصِيصَهُ . وضابطها أن يكون
المُضَافُ غَيْرَ وَصْفٍ مُضَافٍ إلى معمولِهِ . بأن يكون غيرَ وصفٍ أصلاً :
كَمِفْتَاحِ الدَّارِ ، أو يكونَ وصفاً مُضَافاً إلى غير معمولِهِ : ككاتبِ القاضِي ،
وَمَاكُولِ النَّاسِ ، ومُشْرِبِهِمْ ومَلْبُوسِهِمْ .

وتفيدُ تَعْرِيفَ المضافِ إن كان المضافُ إليه معرفةً ، نحو: « هذا كتابٌ
سَعِيدٌ »^(٥) ، وتخصيصُهُ ، إن كان نكرةً ، نحو: « هذا كتابٌ رَجُلٍ »^(٦) . إلاَّ

(١) أي السهر في الليل والقعود في الدار .

(٢) لم تر من النحاة من تعرّض لهذا النوع من الإضافة اللامية . غير أن جعله قسماً برأسه ، كما فعلنا ،
أولى وأوضح .

(٣) أي الدمع الذي كاللؤلؤ على الخدود التي كالورد .

(٤) أي : الأصيل الذي كالذهب على الماء الذي كاللجين . والأصيل : الوقت بعد العصر حين تصفرُّ
الشمس ، فيشبه لون أشعتها لون الذهب . واللجين : الفضة .

(٥) كتاب : اسم نكرة . فلما أضيف إلى المعرفة ، وهو « سعيد » ، تعرّف .

(٦) كتاب : اسم نكرة يصلح لأن يراد به كتاب رجل أو امرأة أو غلام أو غلامه . فلما أضيف إلى =

إذا كان المضاف مُتَوَعِّلاً في الإبهام والتَّنْكِير ، فلا تُفِيدُهُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ تعريفًا . وذلك مثل : « ونميرٍ ومثلٍ وشبيهٍ ونظيرٍ » ، نحو : « جاء رجلٌ غيرُكُ ، أو مثل سليمٍ ، أو شبه خليلٍ ، أو نظيرُ سعيدٍ » . ألا ترى أنها وقعت صفةً لرجلٍ ، وهو نكرةٌ . ولو عُرِّفَتْ بِالْإِضَافَةِ لَمَا جَازَ أَنْ تُوصَفَ بِهَا النِّكَرَةُ ، وكذا المضافُ إِلَى ضميرٍ يعودُ إِلَى نكرةٍ ، فلا يتعرَّفُ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ ، نحو : « جاءني رجلٌ وأخوه . رَبُّ رجلٍ وولده . كم رجلٍ وأولاده » .

وتُسَمَّى الإِضَافَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ أَيْضاً « الإِضَافَةُ الْحَقِيقِيَّةُ » وَ« الإِضَافَةُ الْمَحْضَةُ » .

(وقد سميت معنوية لأن فائدتها راجعة إلى المعنى ، من حيث أنها تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه . وسميت حقيقية لأن الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه . وهذا هو الغرض الحقيقي من الإضافة . وسميت محضة لأنها خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف من المضاف إليه . فهي على عكس الإضافة اللفظية ، كما سترى) .

وَالْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ : مَا لَا تُفِيدُ تَعْرِيفَ الْمِضَافِ وَلَا تَخْصِيصَهُ وَإِنَّمَا الْغَرْصُ مِنْهَا التَّخْفِيفُ فِي اللَّفْظِ ، بِحَذْفِ التَّنْوِينِ أَوْ نَوْنِي التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ .

وضابطها أن يكون المضاف اسمَ فاعلٍ أو مُبَالِغَةَ اسْمِ فاعلٍ ، أو اسمَ مفعولٍ ، أو صفةً مُشْبِهَةً ، بشرط أن تضاف هذه الصفاتُ إِلَى فاعلها أو مفعولها فِي الْمَعْنَى ، نحو : « هذا الرجلُ طالبٌ علمٍ » . رأيتُ رجلاً نَصَّارَ الْمَظْلُومِ . أنصرتُ رجلاً مهضومَ الحقِّ . عاشِرُ رجلاً حَسَنَ الخُلُقِ » .

والدليلُ عَلَى بقاءِ المِضَافِ فِيهَا عَلَى تَنْكِيرِهِ أَنَّهُ قَدْ وَصِفَتْ بِهِ النِّكَرَةُ ،

= رجل قَلَّ إبهامه وشيوعه ، فأنحصر في أنه كتاب رجل . وهذا هو معنى التخصيص .

كما رأيت ، وأنه يقع حالاً ، والحال لا تكون إلا نكرةً ، كقولك : « جاء خالدٌ باسمِ الثَّغْرِ » ، وقولِ الشاعر :

فَأَتَتْ بِهِ حُوشُ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا

سُهِدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ^(١)

وأنه تُبَاشِرُهُ « رُبٌّ » ، وهي لا تُبَاشِرُ إِلَّا التَّكْرَاتِ ، كقول بعضِ العرب ، وقد آنقضى رمضانُ : « يَا رَبُّ صَائِمُهُ لَنْ يَصُومَهُ ، وَيَا رَبُّ قَائِمُهُ لَنْ يَقُومَهُ » .

وتُسمَى هذه الإضافةُ أيضاً « الإضافةُ المجازيةُ » و« الإضافةُ غيرُ المحضة » .

(أما تسميتها باللفظية فلأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط ، وهو التخفيف اللفظي ، بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع . وأما تسميتها بالمجازية فلأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة . وإنما هي للتخفيف ، كما علمت . وأما تسميتها بغير المحضة فلأنها ليست إضافة خالصة بالمعنى المراد من الإضافة : بل هي على تقدير الانفصال ، ألا ترى أنك تقول فيما تقدّم : « هذا الرجل طالبٌ علماً . رأيت رجلاً نصاراً للمظلوم . أنصر رجلاً مهضوماً حقّه . عاشر رجلاً حسناً خلقه ») .

٣ - أَحْكَامُ الْمُضَافِ

يَجِبُ فِيهَا تَرَادُ إِضَافَتُهُ شَيْئَانِ :

١ - تَجْرِيدُهُ مِنَ التَّنْوِينِ وَنَوْنِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ : ككِتَابِ

(١) حوش الفؤاد: وحشية، وذلك لحدته وتوقده، ومثله الحوشي . ومبطناً: خميص البطن ضامره . والهوجل: الثقل الكسلان ، وهو أيضاً الأحمق . وإسناد النوم إلى الليل مجازٌ لوقوعه فيه .

الأستاذ ، وكتابي الأستاذ ، وكتابي الدرس .

٢ - تجريده من «أل» إذا كانت الإضافة معنويةً ، فلا يُقال : « الكتاب الأستاذ » . وأما في الإضافة اللفظية ، فيجوز دخول «أل» على المضاف ، بشرط أن يكون مُثنىً ، « المُكرما سليم » ، أو جمع مذكرٍ سالمًا ، نحو : « المُكرمو علي » ، أو مضافاً إلى ما فيه «أل» ، نحو : « الكاتب الدرس » ، أو لاسمٍ مضافٍ إلى ما فيه «أل» نحو : « الكاتب درس النحو » ، أو لاسمٍ مضافٍ إلى ضمير ما فيه «أل» ، كقول الشاعر :

الوُدُّ ، أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ

مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا

(ولا يقال : «المكرم سليم ، والمكرمت سليم ، والكاتب درس » ، لأن المضاف هنا ليس مثنى ، ولا جمع مذكر سالمًا ، ولا مضافاً إلى ما فيه «ألى» أو الى اسم مضاف الى ما فيه «أل» . بل يقال : «مكرم سليم ، ومكرمت سليم ، وكاتب درس» . بتجريد المضاف من «أل» .

وجوزَّ الفراءُ إضافة الوصفِ المقترنِ بأل إلى كلِّ اسمٍ معرفةٍ ، بلا قيدٍ ولا شرطٍ . والذوقُ العربيُّ لا يأبى ذلك .

٤ - بَعْضُ أَحْكَامِ لِلِإِضَافَةِ

١ - قد يكتسبُ المضافُ التأنِيثَ أو التذكيرَ من المضافِ إليه ، فيعاملُ معاملةَ المؤنثِ ، وبالعكس ، بشرط أن يكون المضافُ صالحاً نلاً تغناءً عنه ، وإقامة المضافِ إليه مقامه ، نحو : « قُطعتُ بعضُ أصابعِهِ » ، ونحو : « شمسُ العقلِ مكسوفٌ بطُوعِ الهوى » ، قال الشاعر :

أَمْرٌ عَلَى الدِّيَارِ، دِيَارِ لَيْلَى
 أَقْبَلُ ذَا الْجِدَارِ وَذَا الْجِدَارِ
 وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي^(١)
 وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

والأولى مُرَاعَاةُ المِضَافِ ، فَتَقُولُ : « قَطَعَ بَعْضُ أَصَابِعِهِ . وَشَمَسُ العَقْلُ مَكْسُوفَةً بِطُوعِ الهَوَى . وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَ قَلْبِي » . إِذَا كَانَ المِضَافُ لَفْظًا « كُلٌّ » فَالْأَصْحَحُ التَّائِيثُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا ﴾ ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ عَنْتَرَةَ :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً^(٢)
 فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهَمِ

أَمَّا إِذَا لَمْ يَصِحَّ الاسْتِغْنَاءُ عَنِ المِضَافِ ، بِحَيْثُ لَوْ حُذِفَ لَفَسَدَ المَعْنَى ، فَمُرَاعَاةُ تَأْنِيثِ المِضَافِ أَوْ تَذْكِيرِهِ وَاجِبَةٌ ، نَحْوُ : « جَاءَ غُلامٌ فَاطِمَةَ ، وَسَافَرَتْ غُلامَةٌ خَلِيلٌ » ، فَلَا يُقَالُ : « جَاءَتْ غُلامٌ فَاطِمَةَ » ، وَلَا « سَافَرَ غُلامَةٌ خَلِيلٌ » ، إِذْ لَوْ حُذِفَ المِضَافُ فِي المِثَالَيْنِ ، لَفَسَدَ المَعْنَى .

٣ - لَا يُضَافُ الاسْمُ إِلَى مَرادِفِهِ ، فَلَا يُقَالُ : « لَيْثٌ أُسْدٌ » ، إِلا إِذَا كَانَا عَلمَيْنِ فِي جَوْزٍ ، مِثْلُ : « مُحَمَّدٌ خَالِدٌ » ، وَلَا مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ ، فَلَا يُقَالُ : « رَجُلٌ فَاضِلٌ » . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « صَلَاةُ الأُولَى ، وَمَسْجِدُ الجَامِعِ ، وَحَبَّةُ الحَمَقَاءِ ، وَدَارُ الآخِرَةِ ، وَجَانِبُ الغَرِيبِ » ، فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ المِضَافِ إِلَيْهِ وَإِقَامَةِ صِفَتِهِ مُقَامَهُ . وَالتَّأْوِيلُ : « صَلَاةُ السَّاعَةِ الأُولَى ، وَمَسْجِدُ

(١) الضمير في «شغفن» يعود على «حب» لأنه، كما اكتسب التائيث من المضاف إليه ، اكتسب منه معنى الجمع .

(٢) العين : مطر يدوم أياماً لا يُقَلع . وثرة : غزيرة .

المكان الجامع ، وحبّة البقلة الحمقاء^(١) ، ودارُ الحياة الآخرة ، وجانبُ المكانِ الغربي .

وأما إضافة الصفة إلى الموصوف فجائزة ، بشرط أن يصحّ تقديرُ « من » بين المضافِ والمضافِ إليه ، نحو: « كرامُ الناسِ ، وجائبةُ خيرٍ ، ومُعَرَّبَةٌ خَيْرٍ ، وأخلاقُ ثيابٍ ، وعظائمُ الأمورِ ، وكبيرُ أمرٍ » . والتقديرُ : « الكرام من الناسِ ، وجائبةٌ من خير الخ » . أما إذا لم يصحّ « من » فهي ممتنعةٌ ، فلا يقالُ : « فاضلُ رجلٍ ، وعظيمُ أميرٍ » .

٣ - يجوز أن يُضافَ العامُّ إلى الخاصِّ . كيوم الجمعة ، وشهر رمضان . ولا يجوزُ العكسُ ، لعدم الفائدة ، فلا يقالُ : « جمعة اليوم ، ورمضان الشهر » .

٤ - قد يضافُ الشيءُ إلى الشيءِ لأدنى سببٍ بينهما (ويُسَمَّونَ ذلك بالإضافةِ لأدنى مُلابسةٍ) ، وذلك أنك تقولُ لرجلٍ كنتَ قد آجتمعتَ به بالأمسِ في مكانٍ : « انتظرني مكانك أمسٍ » ، فأضفتَ المكانَ إليه لأقلِّ سببٍ ، وهو اتفاقُ وجوده فيه ، وليس المكانُ ملكاً له ولا خاصاً به ، ومنه قول الشاعر :

إذا كَوَّكِبُ الْخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ
سُهَيْلٌ ، أذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ^(٢)

٥ - إذا أمِنوا الالتباسَ والإبهامَ حذفوا المضافَ وأقاموا المضافَ إليه

(١) البقلة : نبات معروف . ويسمى «الرجلة» أيضاً . وإنما وصفت بالحمقاء مجازاً ؛ لأنها تنبت في مجاري المياه فتمرّ بها فتقطعها فتطوُّها الاقدام .

(٢) سهيل : هو النجم المعروف . وهو يُبدَلُ من «كوكب» . والقرايب جمع «قريبة» . والخرقاء : امرأة كانت لا تعتني بعملها إلا إذا طلع هذا الكوكب ، أي «سهيل» . فأضاف الكوكب إليها لأدنى مناسبة ، بسبب أنها تعمل عند طلوعه .

مُقامه ، وأعرابه بإعرابه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ واسألِ القريةَ التي كُنّا فيها
والعيرَ التي أقبلنا فيها ﴾ ، والتقديرُ : واسألُ أهلَ القريةِ وأصحابَ العيرِ . أما
إن حصلَ بحذفه إبهامٌ والتباسٌ فلا يجوزُ ، فلا يُقالُ : « رأيتُ عليّاً » ، وأنتَ
تريدُ « رأيتُ غلامَ عليّ » .

٦ - قد يكونُ في الكلامِ مضافينِ آثانٍ ، فيُحذفُ المضافُ الثاني
استغناءً عنه بالأوّل ، كقولهم : « ما كلُّ سوداءَ تمرّةً ، ولا بيضاءَ شحمةً » ،
فكأنّك قلتَ : « ولا كلُّ بيضاءَ شحمةً » . فيبيضاءَ : مُضافٌ إلى مضافٍ
محذوفٍ . ومثلهُ قولهم : « ما مثلُ عبدِ اللهِ يقولُ ذلكَ ، ولا أخيه » ،
وقولهم : « ما مثلُ أبيك ، ولا أخيكِ يقولانِ ذلكَ » .

٧ - قد يكونُ في الكلامِ أسمانِ مضافٍ إليهما فيُحذفُ المضافُ إليه
الأوّلُ استغناءً عنه بالثاني ، نحو : « جاءَ غلامٌ وأخو عليّ » . والأصلُ : « جاءَ
غلامٌ عليّ وأخوه » . فلمّا حُذِفَ المضافُ إليه الأوّلُ جعلتَ المضافَ إليه
الثاني اسماً ظاهراً ، فيكونُ « غلامٌ » مضافاً ، والمضافُ إليه محذوفٌ
تقديره : « عليّ » ، ومنه قول الشاعر :

يا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسْرُ بِهِ
بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ^(١)

والتقديرُ : « بينَ ذراعيِ الأسدِ وجبتهِ » . وليسَ مثلُ هذا بالقويِّ
والأفضلُ ذكْرُ الاسمينِ المضافِ إليهما معاً .

(١) العارضُ : السحابُ المعترضُ في الأفقِ . والأسدُ : أراد به برجَ الأسدِ ؛ وهو برجُ من بروجِ
الشمسِ .

٥ - الأسماء المُلَازِمة للإضافة

من الأسماء ما تمتنع إضافته ، كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، إلا « آياً » ، فهي تُضاف . ومنها ما هو صالح للإضافة والإفراد (أي : عدم الإضافة) ، كغلام وكتابٍ وحصانٍ ونحوهما .

ومنها ما هو واجبُ الإضافة فلا ينفكُ عنها .

وما يُلازمُ الإضافة على نوعين : نوعٌ يلازمُ الإضافة إلى المفرد^(١) . ونوعٌ يلازمُ الإضافة إلى الجملة .

٦ - المُلَازِمةُ للإضافةِ إلى المُفْرَدِ

إنَّ ما يُلازمُ الإضافةَ إلى المفرد نوعان : نوعٌ لا يجوزُ قطعُه عن الإضافة ، ونوعٌ لا يجوزُ قطعُه عنها لفظاً لا معنىً ، أي يكونُ المضافُ إليه منوياً في الدَّهن .

فما يلازمُ الاضافةَ إلى المفردِ، غيرَ مقطوعٍ عنها ، هو : « عندَ ولَدَى ولَدُنْ وبينَ ووسطَ^(٢) (وهي ظروف) وشبَّهَ وقابُ^(٣) وكِلَا وكلتا وسوى وذو وذاتٌ وذَوَا وَذَوَاتَا وَذَوُو وَذَوَاتِ وَأُولُو وَأُولَاتِ وَقُصَارَى وَسُبْحَانَ وَمَعَادٍ وَسَائِرِ

(١) المراد بالمفرد هنا : ما ليس مُجْمَعاً ، وإن كان مثنى أو جمعاً .

(٢) وسط ، بفتح الواو وسكون السين : ظرف مكان ، تقول : « جلست وسط القوم » . وأما « وسط » بفتح الواو والسين ، فهو ما بين طرفي الشيء . وهو أيضاً من كل شيء أعدله وخياره ، قال تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً ﴾ ، أي : عدلاً خياراً .

(٣) ألقاب : المقدار ، وقاب القوس : ما بين مقبضها وسيتها . والسية - بكسر السين وفتح الياء مخففة - ما عُظف من طرفي القوس . وهما قباين . وأما قوله تعالى : ﴿ فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾ ، فأصل الكلام : « فكان قابي قوس » ، أي : فكان في القرب كقابي قوس .

وَوَحْدَ وَلَيْبِكَ وَسَعْدَيْكَ وَحَنَانِيكَ وَدَوَالِيكَ» (وهي غيرُ ظروف) .

وأما ما يُلَازِمُ الإِضَافَةَ إِلَى المِفْرَدِ ، تَارَةً لِفِظًا وَتَارَةً مَعْنَى ، فَهُوَ : « أَوَّلُ وَدُونَ وَفَوْقَ وَتَحْتَ وَيَمِينُ وَشِمَالُ وَأَمَامُ وَقُدَّامُ وَخَلْفُ وَوَرَاءُ وَتِلْقَاءُ وَتَجَاهُ^(١) وَإِزَاءُ وَجِذَاءُ وَقَبْلُ وَبَعْدُ وَمَعَ (وهي ظروف) وَكُلُّ وَبَعْضٌ وَغَيْرُ وَجَمِيعٌ وَحَسَبٌ وَأَيُّ » (وهي غيرُ ظروف) .

أحكام ما يلازم الإضافة إلى المفرد

١ - ما يُلَازِمُ الإِضَافَةَ إِلَى المِفْرَدِ لِفِظًا ، مِنْهُ مَا يُضَافُ إِلَى الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ ، وَهُوَ : « كِلَا وَكِلْتَا رَلْدَى وَلَدُنَّ وَعِنْدَ وَسَوَى وَبَيْنَ وَقُصَارَى وَوَسَطَ وَمِثْلَ وَذَوُو وَمَعَ وَسُبْحَانَ وَسَائِرَ وَشِبْهَ » .

ومنه ما لا يُضَافُ إِلا إِلَى الظَّاهِرِ ، وَهُوَ : « أَوْلُو وَأَوْلَاتُ وَذَوُو وَذَوَاتُ وَذَوَا وَذَوَاتَا وَقَابَ وَمَعَادَ » .

ومنه ما لا يُضَافُ إِلا إِلَى الضَّمِيرِ ، وَهُوَ : « وَحْدَ » ، وَيُضَافُ إِلَى كُلِّ مُضْمَرٍ فَتَقُولُ : « وَحَدَهُ وَوَحَدَكَ وَوَحَدَهَا وَوَحَدَهُمَا وَوَحَدَكُمُ » الخ ، و« لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَحَنَانِيكَ وَدَوَالِيكَ » وَلا تُضَافُ إِلا إِلَى ضَمِيرِ الخِطَابِ ، فَتَقُولُ : « لَبَّيْكَ وَلَبَّيْكُمْ وَسَعْدَيْكُمْ » الخ .

(وهي مِصَادِرُ مِثْنَاةٍ لِفِظًا ، وَمَعْنَاهَا التَّكْرَارُ ، فَمَعْنَى « لَبَّيْكَ » : إِجَابَةُ لَكَ بَعْدَ إِجَابَةٍ . وَمَعْنَى « سَعْدَيْكَ » : إِسْعَادًا لَكَ بَعْدَ إِسْعَادٍ . وَهِيَ لا تُسْتَعْمَلُ إِلا بَعْدَ « لَبَّيْكَ » . وَمَعْنَى « حَنَانِيكَ » : تَحَنُّنًا عَلَيْكَ بَعْدَ تَحْنُنٍ . وَمَعْنَى « دَوَانِيكَ » : تَدَاوُلًا بَعْدَ تَدَاوُلٍ . وَهَذِهِ المِصَادِرُ مَنْصُوبَةٌ عَلَيَّ أَنَّهُا مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، إِذِ التَّقْدِيرُ : « أَلْبَيْكَ تَلْبِيَةً بَعْدَ تَلْبِيَةٍ . وَأَسْعِدُكَ إِسْعَادًا

(١) تجاه: يجوز فيه ضم التاء وكسرهما .

بعد اسعاد» الخ . وعلامة نصبها الياء لأنها تثنية) .

٢ - كِلا وكلتا : إن أُضيفتا إلى الضمير أُعربتا إعرابَ المُثنى ، بالألف رفعاً ، وبالياءِ نصباً وجرأً ، نحو: « جاءَ الرجلانِ كلاهما . رأيتُ الرجلين كليهما . مررتُ بالرجلين كليهما » . وإن أُضيفتا إلى أسمٍ غيرِ ضميرِ أُعربتا إعرابَ الاسمِ المقصور ، بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على الألفِ للتعذُّر ، رفعاً ونصباً وجرأً . نحو: « جاءَ كِلا الرجلين . رأيتُ كلا الرجلين . مررتُ بكلا الرجلين » .

وَحُكْمُهُمَا أَنَّهُمَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُمَا بِصِفَةٍ تَحْمَلُ ضَمِيرَ الْمَفْرَدِ ، بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ ، وَضَمِيرِ الْمُثْنَى ، بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى ، فَتَقُولُ : « كِلا الرجلين عالم » و« كلا الرجلين عالمان » . ومراعاةً للفظ أكثر^(١) .

وهما لا تُضافان إلا إلى المعرفة ، وإلى كلمةٍ واحدةٍ تُدُلُّ على اثنين ، فلا يُقال : « كِلا رجلين » ، لأن « رجلين » نكرة ، ولا « كِلا عليّ وخالدٍ » ، لأنها مضافةٌ إلى المفرد^(٢) .

٣ - أي . على خمسة أنواعٍ : موصوليّةٍ ووصفيّةٍ وحاليّةٍ واستفهاميّةٍ وشرطيّةٍ .

فإن كانت اسماً موصولاً فلا تُضاف إلا إلى معرفةٍ ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ .

وإن كانت منعوتاً بها ، أو واقعةً حالاً ، فلا تُضافُ إلا إلى النكرة ، نحو: « رأيتُ تلميذاً أيّ تلميذٍ » ، ونحو: « سرّني سليمٌ أيّ مجتهدٍ » .

(١) تقدم هذا البحث شرح واف في الكلام على إعراب الملحق بالمتنى ، في الجزء الثاني من الكتاب .
(٢) راجع الصفحة (٢٣٢) من الجزء الثاني ، تحت عنوان « فاندتان » .

وإن كانت استفهاميةً ، أو شرطيةً ، فهي تُضاف إلى النكرة والمعرفة ، فتقول في الاستفهامية : « أي رجل جاء ؟ وأيكم جاء؟ » ، وتقول في الشرطية : « أي تلميذ يجتهد أكرمهُ . وأيكم يجتهد أعطه » .

وقد تُقطع « أي » ، الموصولة والاستفهامية والشرطية ، عن الإضافة لفظاً ، ويكون المضاف إليه منوياً ، فالشرطية كقوله تعالى : ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى . والتقديرُ : « أَيَّ أَسْمٍ تَدْعُوا » ، والاستفهامية نحو : « أَيَّ جَاء؟ أَيَا أكرمت؟ » ، والموصولة نحو : « أَيُّ هُوَ مجتهدٌ يفوزُ . وأكرم أَيُّ هُوَ مجتهدٌ » .

أما « أي » الوصفية والحالية فملازمة للإضافة لفظاً ومعنى .

٤ - مَعَ وَقَبْلَ وَبَعْدَ وَأَوَّلَ وَدُونَ وَالْجِهَاتِ السَّتِّ وَغَيْرُهَا مِنْ الظُّرُوفِ ، قَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا مُفَصَّلًا فِي مَبْحَثِ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَةِ (١) ، وَفِي مَبْحَثِ أَحْكَامِ الظُّرُوفِ الْمَبْنِيَةِ (٢) ، فِي بَابِ الْمَفْعُولِ فِيهِ . فَرَاغَ ذَلِكَ .

٥ - غَيْرَ : اسْمٌ دَالٌ عَلَى مَخَالَفَةِ مَا بَعْدَهُ لِحَقِيقَةِ مَا قَبْلَهُ . وَهُوَ مَلَازِمٌ لِلْإِضَافَةِ .

وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ «لَيْسَ» أَوْ «لَا» جَازَ بَقَاؤُهُ مُضَافًا ، نَحْوُ : «قَبِضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرِهَا» (٣) ، أَوْ لَا غَيْرِهَا (٤) : وَجَازَ قَطْعُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ لِفِظًا وَبِنَاؤُهُ عَلَى

(١) راجع الصفحة (٢١٤) من الجزء الثاني .

(٢) راجع في هذا الجزء (الثالث) مبحث شرح الظروف المبنية وبيان أحكامها ، من الصفحة (٥٣) إلى الصفحة (٦٦) .

(٣) يجوز في «غير» ، في مثل هذا التركيب ؛ النصبُ والرفعُ ، فإن نصبته فهو خبر «ليس» ويكون اسمها ضميراً عائداً على اسم المفعول المفهوم من الفعل قبلها . والتقدير : «ليس المقبوضُ غيرها» . وإن رفعته كان اسم «ليس» ، وكان الخبر محذوفاً ، ويكون التقدير : «ليس غيرها مقبوضاً» .

(٤) إن نصبت «غير» فتكون «لا» نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر ويكون «غير» اسمها ، ويكون الخبر محذوفاً ، والتقدير : «لا غيرها مقبوض» . وإن رفعته كانت «لا» نافية مهيمنة لا عمل لها . ويكون «غير» مبتدأ ، وخبره محذوف . والتقدير : «لا غيرها مقبوض» أو تكون نافية مجازية =

الضمّ ، على شرط أن يُعَلَمَ المضاف إليه ، فتقول : « ليس غيرٌ ^(١) أو لا غيرٌ ^(٢) » .

٦ حَسْبُ : بمعنى «كافٍ» . ويكون مضافاً ، فيعرَبُ بالرفع والنصب والجر . وهو لا يكون إلا مبتدأ ، مثل : «حَسْبُكَ اللَّهُ» ، أو خبراً نحو : «اللَّهُ حَسْبِي» ، أو حالاً نحو : «هذا عبدُ اللَّهِ حَسْبُكَ من رجلٍ» ، أو نعتاً نحو : «مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ . رأيتُ رجلاً حَسْبِكَ من رجلٍ . هذا رجلٌ حَسْبِكَ من رجلٍ» .

ويكونُ مقطوعاً عن الإضافة ، فيكون بمنزلة «لا غيرٌ» فيبنى على الضمّ ، ويكونُ إعرابه محلياً ، نحو : «رأيتُ رجلاً حَسْبُ . رأيتُ علياً حَسْبُ . هذا حَسْبُ» . فحسبُ ، في المثالِ الأول ، منصوبٌ محلاً ، لأنه نعتٌ لرجلاً ، وفي المثالِ الثاني منصوبٌ محلاً ، لأنه حالٌ من «عليّ» وفي المثالِ الثالث مرفوعٌ محلاً لأنه خبر المبتدأ .

وقد تدخله الفاء الزائدة تزييناً لِلْفِظِ ، نحو : «أخذتُ عشرةً حَسْبُ» .

٧ - كُلٌّ وبعضٌ : يكونان مُضَافَيْنِ ، نحو : «جاءَ كتلُ القومِ أو بعضُهُم» ومقطوعين عن الإضافة لفظاً ، فيكون المضاف إليه منوياً ، كقوله تعالى : ﴿وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ ، أي : كلاً من المجاهدين والقاعدين ، أي : كلٌّ فريقٍ منهم ، وقوله : ﴿وَفَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّنَ عَلَى بَعْضٍ﴾ ، أي : على بعضهم .

= عاملة عمل ليس . وغير اسمها ، والخبر محذوف . والتقدير : «لا غيرُها مقبوضاً» .
(١) غير : مبني على الضم . وهو إما أن يكون مرفوعاً محلاً لأنه اسم «ليس» ، ويكون خبرها محذوفاً . وأما منصوبٌ محلاً لأنه خبرها ، ويكون اسمها ضميراً عائداً على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق .

(٢) غير : مبني على الضم ، وهو مرفوع محلاً لأنه مبتدأ ، والخبر محذوف ، إن جعلت «لا» مهملة . وإن جعلتها عاملة عمل ليس كان في محل رفع على أنه اسم «لا» . والخبر المنصوب محذوف .

٨ - جميعٌ : يكونُ مضافاً ، نحو: « جاء القومُ جميعهم » . ويكون مقطوعاً عن الإضافة منصوباً على الحال ، نحو: « جاء القوم جميعاً » ، أي : مجتمعين .

٧ - المُلَازِمُ الإِضَافَةُ إِلَى الجُمْلَةِ

ما يلازمُ الإضافةَ إلى الجملة هو: «إذٌ وحيثٌ وإذا ولما ومذ ومُنذٌ» .

فإذٌ وحيثٌ: تُضافانِ إلى الجُمْلِ الفِعْلِيَّةِ وَالاسْمِيَّةِ ، على تَأويلِها بالمصدر . فالأولُ كقوله تعالى: ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ فَاتَوْهَنَ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ ﴾^(٢) ، والثاني كقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾^(٣) ، وقولك : إجلس حيث العلمُ موجودٌ^(٤) .

و«إذا ولما»^(٥) . تُضافانِ إلى الجُمْلِ الفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً ، غير أن «لما» يجبُ أن تكونَ الجُمْلَةُ المضافَةُ إليها ماضِيَّةً ، نحو: «إذا جاء عليٌّ أكرمتُهُ» و«لما جاء خالدٌ أعطيتُهُ» .

و«مُنذٌ ومُنذٌ»: إن كانتا ظرفين؛ أُضيفتا إلى الجُمْلِ الفِعْلِيَّةِ وَالاسْمِيَّةِ ، نحو: «ما رأيتُكَ مُنذُ سافرَ سعيْدٌ . وما آجتمَعنا مُنذُ سعيْدٌ مسافرٌ» . وإن كانتا حرفي جرٍّ ، فما بعدهما آسَمٌ مجرورٌ بهما . كما سبق الكلامُ عليهما في مبحث حروف الجرِّ .

(١) والتقدير: «أذكروا وقت كونكم قليلاً» .

(٢) والتقدير: «من مكان أمر الله إياكم» .

(٣) والتقدير: «اذكروا وقت قلتكم» .

(٤) والتقدير: «اجلس مكان وجود العلم» .

(٥) من العلماء من يجعل «لما» ظرفاً للزمان ، فيوجب إضافتها إلى الجملة الفعلية الماضية . ومنهم من يجعلها حرفاً للربط ، فلا يضيفها ، لأن الحروف لا تضاف ولا يضاف إليها .

واعلم أنّ «حيثُ» لا تكون إلاّ ظرفاً . ومن الخطأ استعمالها للتعليل ،
بمعنى : «لأنّ» ، فلا يُقالُ : «أكرمتُه حيثُ إنه مجتهدٌ» ، بل يُقالُ : «لأنه
مجتهدٌ» .

وما كان بمنزلةِ «إذ» أو «إذا» ، في كونه اسمَ زمانٍ مُبهماً لِمَا مَضَى أو لما
يأتي ، فإنه يُضافُ إلى الجمل ، نحو : «جتتك زمنَ عليٍّ واليِّ» ، أو «زمنَ
كان عليٍّ واليًّا» ، ومنه قوله تعالى : ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ، إِلَّا مَنْ أَتَى
اللّهَ بقلْبٍ سليمٍ﴾ ، وقوله : ﴿هذا يومٌ ينفَعُ الصادقينَ صدقُهم﴾ .

النوابع وأعرابها

قدّمنا، في الكلام على مرفوعاتِ الأسماءِ ومنصوباتها ومجروراتها، أن الاسم يُرْفَعُ إن كان تابعاً لمرفوع، ويُنْصَبُ، إن كان تابعاً لمنصوب، ويُجْرَى إن كان تابعاً لمجرورٍ .

والتوابع هي الكلمات التي لا يَمَسُّها الاعرابُ إلا على سبيل التَّبَعِ لغيرها. بمعنى أنها تُعْرَبُ إعراب ما قبلها . وهي خمسة أنواع .

١ - النَّعْتُ .

٢ - التَّوْكِيدُ .

٣ - البَدَلُ .

٤ - عَطْفُ البَيَانِ .

٥ - المعطوفُ بالحرف .

وهذا البابُ يشتملُ على خمسة فصول :

١ - النعت

النَّعْتُ (وَيُسَمَّى الصَّفَّةَ أَيْضاً) : هو ما يُذَكَّرُ بعدَ اسمٍ لِيُبَيِّنَ بعضَ أحواله

أو أحوال ما يتعلّق به . فالأوّل نحو: « جاء التلميذ المجتهد » ، والثاني نحو: « جاء الرجل المجتهد غلامه » .

(فالصفة في المثال الأول بينت حال الموصوف نفسه . وفي المثال الثاني لم تبين حال الموصوف ، وهو الرجل ، وإنما بينت ما يتعلّق به ، وهو الغلام) .

وفائدة النعت التّفرقة بين المشتركين في الاسم .

ثمّ إن كان الموصوف معرفةً ففائدة النّعت التّوضيح . وإن كان نكرةً ففائدته التّخصيصُ .

(فإن قلت : « جاء عليّ المجتهد » فقد أوضحت من هو الجائي من بين المشتركين في هذا الاسم . وإن قلت : « صاحب رجلاً عاقلاً » ، فقد خصصت هذا الرجل من بين المشاركين له في صفة الرجولية) .
وفي هذا المبحث خمسة مباحث :

١ - شَرَطُ النَّعْتِ

الأصل في النّعت أن يكون اسماً مُستقاً ، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المُشَبَّهة واسم التّفضيل . نحو: « جاء التلميذ المجتهد . أكرم خالداً المحبوب . هذا رجلٌ حسنٌ خلقه . سعيدٌ تلميذٌ أعقلٌ من غيره » .
وقد يكون جملةً فعليةً ، أو جملةً اسميةً على ما سيأتي .

وقد يكون اسماً جامداً مؤوّلاً بمشتقٍّ . وذلك في تسع صورٍ :

١ - المصدر ، نحو: « هو رجلٌ ثقةٌ » ، أي : موثوقٌ به ، و « أنت رجلٌ عدلٌ » ، أي : عادلٌ .

- ٢ - أَسْمُ الإِشَارَةِ ، نحو: « أَكْرَمُ عَلِيًّا هَذَا » ، أي : المَشَارُ إليه .
- ٣ - « ذُو » ، التي بمعنى صاحب ، و« ذات » ، التي بمعنى صاحبة ، نحو: « جَاءَ رَجُلٌ ذُو عِلْمٍ ، وَأَمْرَأَةٌ ذَاتُ فَضْلِ » ، أي : صَاحِبُ عِلْمٍ ، وصَاحِبَةُ فَضْلٍ .
- ٤ - الأَسْمُ المَوْصُولُ المَقْتَرَنُ بِأَلْ ، نحو: « جَاءَ الرَّجُلُ الَّذِي أَجْتَهَدَ » ، أي : المَجْتَهِدُ .
- ٥ - مَا دَلَّ عَلَى عَدَدِ المَنْعُوتِ ، نحو: « جَاءَ رَجَالٌ أَرْبَعَةٌ » ، أي : مَعْدُودُونَ بِهَذَا العَدَدِ .
- ٦ - الأَسْمُ الَّذِي لِحَقَّتْهُ يَاءُ النِّسْبَةِ ، نحو: « رَأَيْتُ رَجُلًا دِمَشْقِيًّا » ، مَنسُوبًا إِلَى دِمَشْقٍ .
- ٧ - مَا دَلَّ عَلَى تَشْبِيهِ ، نحو: « رَأَيْتُ رَجُلًا أَسَدًا » أي : شَجَاعًا ، و« فُلَانٌ رَجُلٌ ثَعْلَبٌ » ، أي : مَحْتَالٌ . وَالثَّعْلَبُ يُوصَفُ بِالاحْتِيَالِ .
- ٨ - « مَا » النِّكَرَةُ الَّتِي يُرَادُ بِهَا الإِبْهَامُ ، نحو: « أَكْرَمُ رَجُلًا مَا » أي : رَجُلًا مُطْلَقًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِصِفَةٍ مَا . وَقَدْ يُرَادُ بِهَا مَعَ الإِبْهَامِ التَّهْوِيلُ ، وَمِنْهُ المِثْلُ : « لِأَمْرِ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ »^(١) ، أَي لِأَمْرِ عَظِيمٍ .
- ٩ - كَلِمَتَا « كَلٌّ وَأَيٌّ » ، الدَّالَّتَيْنِ عَلَى اسْتِكْمَالِ المَوْصُوفِ لِلصِّفَةِ ، نحو: « أَنْتَ رَجُلٌ كَلٌّ الرَّجْلِ » ، أَي : الكَامِلُ فِي الرَّجُولِيَّةِ ، و« جَاءَنِي رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ » ، أَي : كَامِلٌ فِي الرَّجُولِيَّةِ . وَيُقَالُ أَيْضًا : « جَاءَنِي رَجُلٌ أَيُّمَا رَجُلٍ » ، بِزِيَادَةِ « مَا » .

(١) قصير: اسم رجل . ولهذا المثل حديث طويل مذكور في شرح الأمثال للميداني وغيره .

٢ - النَّعْتُ الْحَقِيقِيُّ وَالنَّعْتُ السَّبَبِيُّ

ينقسمُ النعتُ إلى حَقِيقِيٍّ وَسَبَبِيٍّ .

فالحَقِيقِيُّ : ما يُبَيِّنُ صِفَةً من صفاتِ مَتَبوعِهِ ، نحو: « جاءَ خالِدُ الأديبِ » .

والسَّبَبِيُّ : ما يُبَيِّنُ صِفَةً من صفاتِ ما لَهُ تَعَلُّقٌ بِمَتَبوعِهِ وارتباطٌ به ، نحو: « جاءَ الرجلُ الحسنُ خَطُّهُ » .

(فالأديب بين صفة متبوعة، وهو خالد . أما الحسن فلم يبين صفة الرجل، إذ ليس القصد وصفه بالحسن، وإنما بين صفة الخط الذي له ارتباط بالرجل، لأنه صاحبه المنسوب إليه) .

والنعتُ : يجبُ أن يَتَّبِعَ مَنعوتَهُ في الاعرابِ والافرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ والتعريفِ والتنكيرِ . إلا إذا كان النعتُ سَبَبِيًّا غيرَ مُتَحَمِّلٍ لضميرِ المنعوتِ ، فَيَتَّبِعُهُ حينئذٍ وجوباً في الاعرابِ والتعريفِ والتنكيرِ فقط . ويراعى في تأنيثِهِ وتذكيرِهِ ما بَعَدَهُ . ويكونُ مُفْرَداً دائماً .

فتقولُ في النَّعْتِ الحَقِيقِيِّ : « جاءَ الرجلُ العاقلُ . رأيتُ الرجلَ العاقلَ . مررتُ بالرجلِ العاقلِ . جاءتُ فاطمةُ العاقلةُ . رأيتُ فاطمةَ العاقلةَ . مررتُ بفاطمةَ العاقلةَ . جاءَ الرجلانِ العاقلانِ . رأيتُ الرجلينِ العاقلينِ . جاءَ الرجالُ العُقلاءُ . رأيتُ الرجالَ العُقلاءَ . مررتُ بالرجالِ العُقلاءِ . جاءتُ الفاطماتُ العاقلاتُ . رأيتُ الفاطماتِ العاقلاتِ . مررتُ بالفاطماتِ العاقلاتِ » .

وتقولُ في النَّعْتِ السَّبَبِيِّ ، الذي لم يَتَحَمَّلْ ضميرَ المنعوتِ : « جاءَ الرجلُ الكريمُ أبوه ، والرجلانِ الكريمُ أبوهما ، والرجالُ الكريمُ أبوهم ، والرجلُ الكريمةُ أمُّه ، والرجلانِ الكريمةُ أمُّهما ، والرجالُ الكريمةُ أمُّهم ،

والمرأة الكريمة أبوها، والمرأتان الكريمة أبوهما، والنساء الكريمة أبوهن،
والمرأة الكريمة أمها، والمرأتان الكريمة أمهما، والنساء الكريمة أمهن».

أما النعت السببي، الذي يتحمل ضمير المنعوت، فيطبق منعوته
إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً، كما يطابقه إعراباً وتعريفياً وتذكيراً،
فتقول: «جاء الرجلان الكريمان الأب، والمرأتان الكريمتا الأب، والرجال
الكرام الأب، والنساء الكريمتا الأب».

وأعلم أنه يُستثنى من ذلك أربعة أشياء :

١ - الصفات التي على وزن «فَعُول» - بمعنى «فاعل» نحو: «صَبُورٍ
وغيورٍ وفخُورٍ وشكورٍ»، أو على وزن «فَعِيل» - بمعنى «مفعول» - نحو:
«جريحٍ وقَتيلٍ وخَضيبٍ»، أو على وزن «مفعالٍ»، نحو: «مهذارٍ ومكسالٍ
وميسامٍ»، أو على وزن «مفعيلٍ» نحو: «معطيرٍ ومسكينٍ»، أو على وزن
«مِفْعَلٍ»، نحو: «مِغْشَمٍ^(١) ومدعسٍ^(٢) ومِهْدَرٍ». فهذه الأوزان الخمسة يستوي
في الوصف بها المذكور والمؤنث، فتقول: «رجلٌ غيورٌ، وامرأةٌ غيورٌ، ورجلٌ
جريحٌ، وامرأةٌ جريحٌ» الخ.

٢ - المصدرُ الموصوفُ به، فإنه يبقى بصورةٍ واحدةٍ للمفردِ والمثنى
والجمع والمذكّر والمؤنث، فتقول: «رجلٌ عدلٌ، وامرأةٌ عدلٌ. ورجلانِ
عدلٌ. وامرأتانِ عدلٌ. ورجالٌ عدلٌ. ونساءٌ عدلٌ».

٣ - ما كان نعتاً لجمعٍ ما لا يعقل، فإنه يجوز فيه وجهان : أن يُعاملَ
معاملةَ الجمعِ، وأن يُعاملَ مُعاملةَ المفردِ المؤنثِ، فتقول: «عندي خيولٌ

(١) المغشم : الشجاع الذي لا يشنه شيء . وهو صفة مبالغة .

(٢) المدعس : الطعان . وهو صفة مبالغة من الدعس، وهو الطعن . والدعس أيضاً : الوطء .
والمدعس أيضاً : الرمح . والطريق الذي ليته المارة ، وكذلك المدعاس .

سابقاً ، وحيولُ سابقة». وقد يوصفُ الجمعُ العاقلُ، إن لم يكن جمعَ مُذكرٍ سالماً ، بصفة المفردة المؤنثة : كالأمم الغابرة .

٤ - ما كان نعتاً لاسمِ الجمع ، فيجوزُ فيه الإفرادُ، باعتبارِ لفظِ المنعوتِ والجمعِ، باعتبارِ معناه، فتقولُ: «إنَّ بني فلان قومٌ صالحٌ وقومٌ صالحون» .

٣ - النَّعْتُ الْمَفْرَدُ وَالْجُمْلَةُ وَشِبْهُ الْجُمْلَةِ

ينقسم النَّعْتُ أيضاً إلى ثلاثة أقسامٍ : مَفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ وَشِبْهِ جُمْلَةٍ .

فالمفردُ : ما كان غيرَ جملةٍ ولا شِبْهها ، وإن كان مُثنىً أو جمعاً ، نحو : « جاء الرجلُ العاقلُ ، والرجلانِ العاقلانِ ، والرجالُ العقلاء » .

والنَّعْتُ الجملةُ : أن تقعَ الجملةُ الفعليةُ أو الاسميةُ منعوتاً بها ، نحو : « جاء رجلٌ يحملُ كتاباً » و« جاء رجلٌ أبوه كريمٌ » .

ولا تقع الجملةُ نعتاً للمعرفة ، وإنما تقعُ نعتاً للنكرة كما رأيت . فإن وقعت بعد المعرفة كانت في موضع الحال منها ، نحو : « جاء عليٌّ يحملُ كتاباً » . إلا إذا وقعت بعد المَعْرِفِ بِأَلِ الجِنْسِيَّةِ ، فيصح أن تُجْعَلَ نعتاً له ، باعتبار المعنى ، لأنه في المعنى نكرةٌ ، وأن تُجْعَلَ حالاً منه ، باعتبار اللفظ ، لأنه مُعْرِفٌ لفظاً بِأَلِ ، نحو : « لا تُخالطِ الرجلَ يَعْمَلُ عملَ السُّفْهَاءِ » ، ومنه قولُ الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي
فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ : لا يَعيَني

وقولِ الآخر :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةً
كَمَا أَنْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطْرُ

(فليس القصد رجلاً مخصوصاً، ولا لثيماً مخصوصاً، ولا عصفوراً مخصوصاً، لأنك ان قلت: «لا تخالط رجلاً يعمل عمل السفهاء . لقد أمر على لثيم يسيني . كما انتفض عصفوراً بلله القطر» صخ) .

ومثل المعرفِ بألِ الجنسيّةِ ما أُضيفَ إلى المُعرِّفِ بها ، كقولِ الشاعر :

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً
كَجُمَانَةِ البَحْرِيِّ سُلِّ نِظَامُهَا
أي : كجمانة بحريِّ سُلِّ نظامها .

وشرطُ الجملةِ النعتيةِ (كالجملةِ الحاليةِ والجملةِ الواقعةِ خبراً) أن تكونَ جملةً خبريةً (أي : غيرَ طلبيةِ) ، وأن تشتملَ على ضميرٍ يربطُها بالمنعوتِ ، سواءً أكان الضميرُ مذكوراً نحو: « جاءني رجلٌ يحملهُ غلامُهُ » ، أم مستتراً ، نحو: « جاء رجلٌ يحملُ عصاً » ، أو مُقدَّراً ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تُجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ، والتقديرُ : « لا تُجْزَى فيه » .

(ولا يقال : «جاء رجل أكرمه» على أن جملة «أكرمه» نعت لرجل . ولا يقال : «جاء رجل هل رأيت مثله ، أو ليته كريم» لأن الجملة هنا طلبية . وما ورد من ذلك فهو على حذف النعت ؛ كقوله : «جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط» . والتقدير : « جاءوا بمذقٍ مَقُولٍ فيه : هل رأيت الذئب » . والمذق بفتح الميم وسكون الذال : اللبن المخلوط بالماء فيشابه لونه لونَ الذئب) .

والنعتُ الشبيهُ بالجملة أن يقعَ الظرفُ أو الجارُ والمجرورُ في موضعِ النعتِ ، كما يقعانِ في موضعِ الخبرِ والحالِ ، على ما تقدّمَ ، نحو : « في الدار رجلٌ أمامَ الكرسيِّ » ، « ورأيتُ رجلاً على حصانه » . والنعتُ في الحقيقةِ

إنما هو مُتعلِّقُ الظرفِ أو حرفِ الجرِّ المحذوفُ .

(والأصل: في الدار رجل كائن ، أو موجود ، أمام الكرسي . رأيت رجلاً كائناً ، أو موجوداً ، على حصانه) .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا نُعِتَ بِمَفْرَدٍ وَظَرْفٍ وَمَجْرُورٍ وَجُمْلَةٍ ، فَالْغَالِبُ تَأْخِيرُ الْجُمْلَةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجُمْلَةُ ، كَقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ، أَذَلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ .

٤ - النَّعْتُ الْمَقْطُوعُ

قَدْ يُقَطَّعُ النِّعْتُ ، عَنْ كَوْنِهِ تَابِعاً لِمَا قَبْلَهُ فِي الْإِعْرَابِ ، إِلَى كَوْنِهِ خَبِراً لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، أَوْ مَفْعُولاً بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ . وَالْغَالِبُ أَنْ يُفْعَلَ ذَلِكَ بِالنِّعْتِ الَّذِي يُؤْتَى بِهِ لِمَجْرَدِ الْمَدْحِ ، أَوْ الذَّمِّ ، أَوْ التَّرْحِمِ ، نَحْوِ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ ، أَوْ الْعَظِيمِ »^(١) . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾^(٢) . وَتَقُولُ : « أَحْسَنْتُ إِلَى فُلَانٍ الْمِسْكِينِ ، أَوْ الْمَسْكِينِ »^(٣) .

وَقَدْ يُقَطَّعُ غَيْرُهُ مِمَّا لَمْ يُؤْتِ بِهِ لِذَلِكَ ، نَحْوِ : « مَرَرْتُ بِخَالِدِ النَّجَارِ أَوْ النَّجَارِ »^(٤) .

وَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ ، إِنْ نَصَبْتَ ، « أَمْدَحُ » ، فِيمَا أُرِيدُ بِهِ الْمَدْحَ ، « وَأَذْمُ » ، فِيمَا

(١) فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو العظيم . والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير: أمدح العظيم .

(٢) حمالة: مفعول لفعل محذوف ، والتقدير: أذم حمالة الحطب .

(٣) فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف . والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير: أرحم المسكين .

(٤) التقدير في النصب: أعني النجار .

أريدَ به الذمُّ، و«أرحمُ»، فيما أريدَ به التَّرحُّمُ ، و«أعني» فيما لم يُردَ به مدحُ
ولا ذمُّ ولا ترحُّمٌ .

وحذفُ المبتدأ والفعل، في المقطوع المراد به المدحُ أو الذمُّ أو
الترحم ، واجبٌ، فلا يجوز إظهارهما .

ولا يُقَطَّعُ النعتُ عن المنعوت إلا بشرط أن لا يكون مُتَمَمًا لمعناه ،
بحيثُ يستقلُّ الموصوفُ عن الصفة . فإن كانت الصفة مُتَمَمَةً معنى
الموصوف ، بحيثُ لا يَتَضَحُّ إلاَّ بها ، لم يَجُزْ قَطْعُهُ عنها ، نحو: « مررتُ
بسليمِ التاجرِ »، إذا كان سليم لا يُعرَفُ إلا بذكر صفته .

وإذا تَكَرَّرَتِ الصفاتُ ، فإن كان الموصوفُ لا يتعيَّنُ إلاَّ بها كَلِّها ،
وجبَ إتباعها كَلِّها له ، نحو: « مررتُ بخالدِ الكاتبِ الشاعرِ الخطيبِ »، إذا
كان هذا الموصوف (وهو خالدٌ) يُشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم كاتبٌ شاعرٌ،
وثانيهما كاتبٌ خطيبٌ . وثالثهم شاعرٌ خطيبٌ . وإن تعيَّنَ ببعضها دونَ بعضٍ
وجبَ إتباعُ ما يتعيَّنُ به ، وجاز فيما عداه الاتباعُ والقطعُ .

وإن تَكَرَّرَ النعتُ ، الذي لمجردُ المدحِ أو الذمِّ أو الترحُّمِ ، فالأولى إما
قطعُ الصفاتِ كَلِّها . وإما إتباعها كَلِّها . وكذا إن تَكَرَّرَ ولم يكن للمدحِ أو
الذمِّ . غيرَ أن الاتباعَ في هذا^(١) أولى على كل حال ، سواءً أتَكَرَّرَتِ الصفةُ
أم لم تَكَرَّرَ .

٥ - تَمَمَةٌ

١ - الاسمُ العلمُ لا يكونُ صفةً ، وإنما يكونُ موصوفاً . ويوصفُ بأربعة
أشياءَ : بالمعرِّفِ بآلٍ ، نحو: « جاءَ خليلُ المجتهدُ » وبالمضافِ إلى معرفةٍ ،

(١) أي : فيما إذا تَكَرَّرَتِ الصفاتُ ، ولم تكن للمدحِ أو الذمِّ .

نحو: « جاء علي صديق خالد » ، وباسم الإشارة ، نحو: « أكرم علياً هذا » ، وبالاسم الموصول المُصدَّرِ بـ «أل» ، نحو: « جاء علي الذي اجتهد » .

٢ - المعرّف بـ «أل» يُوصفُ بما فيه «أل» ، وبالمضاف إلى ما فيه «أل» ، نحو: « جاء الغلامُ المجتهدُ » ، و« جاء الرجلُ صديقُ القومِ » .

٣ - المضاف إلى العلمِ يُوصفُ بما يوصفُ به العلمُ ، نحو: « جاء تلميذُ عليّ المجتهدُ . جاء تلميذُ عليّ صديقُ خالدٍ . جاء تلميذُ عليّ هذا . جاء تلميذُ عليّ الذي اجتهدُ » .

٤ - اسمُ الإشارةِ و«أيُّ» يُوصفانِ بما فيه «أل» مثل: « جاء هذا الرجلُ » ، ونحو: « يا أيُّها الانسانُ »^(١) . وتوصفُ «أيُّ» أيضاً باسم الإشارةِ ، نحو: « يا أيُّها الرَّجُلُ » .

٥ - قال الجمهورُ: من حقِّ الموصوفِ أن يكونَ أخصَّ من الصفةِ وأعرَفَ منها أو مساوياً لها . لذلك أمتنعَ وصفُ المعرّفِ بـ «أل» باسم الإشارةِ وبالمضاف إلى ما كان مُعرِّفاً بغيرِ «أل» . فإن جاء بعده معرفةٌ غيرُ هذينِ فليست نعتاً له ، بل هي بدل منه أو عطفُ بيانٍ ، نحو: « جاء الرجلُ هذا ، أو الذي كان عندنا ، أو صديق علي ، أو صديقنا » .

والصحيح أنه يجوزُ أن يُنعتَ الأعمُّ بالأخصَّ ، كما يجوزُ العكسُ ، فتوصفُ كلُّ معرفةٍ بكلِّ معرفةٍ ، كما تُوصفُ كلُّ نكرةٍ بكلِّ نكرةٍ .

٦ - حقُّ الصفةِ أن تصحبَ الموصوفَ . وقد يُحذفُ الموصوفُ إذا ظهرَ أمرُهُ ظهوراً يُستغنى معه عن ذكره . فحينئذٍ تقومُ الصفةُ مقامَهُ كقوله تعالى :

(١) من العلماء من يجعل المعرف بـ «أل» بعد اسم الإشارةِ أي صفةً لها . ومنهم من يجعله بدلاً منها ، وهو رأي الجمهور . ومنهم من يجعله عطف بيان .

﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ﴾ ، أي : « دُرُوعاً سَابِغَاتٍ » ، ونحو: « نَحْنُ فَرِيقَانِ : مَنَا ظَعَنَ وَمَنَا أَقَامَ » ، والتقدير: « مَنَا فَرِيقٌ ظَعَنَ ، وَمَنَا فَرِيقٌ أَقَامَ » . ومنه قوله تعالى أيضاً: ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ ﴾ ، والتقدير: « نِسَاءٌ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ » ، وقول الشاعر :

أَنَا أَبْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا
مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

والتقدير : « أَنَا أَبْنُ رَجُلٍ جَلَا » ، أي : جلا الأمور بأعماله وكشفها .
وقد تُحَدِّثُ الصِّفَةَ ، إن كانت معلومةً ، كقوله تعالى : ﴿ يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ غَصْباً ﴾ ، والتقدير : « يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ صَالِحَةً » .

٧ - إذا تَكَرَّرَتِ الصِّفَاتُ ، وكانت واحدةً ، يُسْتَعْنَى بِالثَّنِيَّةِ أَوْ الْجَمْعِ عَنِ التَّفْرِيقِ ، نحو: « جَاءَ عَلِيٌّ وَخَالِدٌ الشَّاعِرَانِ ، أَوْ عَلِيٌّ وَخَالِدٌ وَسَعِيدٌ الشُّعْرَاءُ ، أَوْ الرَّجُلَانِ الْفَاضِلَانِ . أَوْ الرَّجَالُ الْفَضْلَاءُ » . وإن اختلفت وجب التفریق فيها بالعطف بالواو ، نحو: « جَاءَنِي رَجُلَانِ : كَاتِبٌ وَشَاعِرٌ ، أَوْ رَجَالٌ : كَاتِبٌ وَشَاعِرٌ وَفَقِيهٌ » .

٨ - الأَصْلُ فِي الصِّفَةِ أَنْ تَكُونَ لِبَيَانِ الْمَوْصُوفِ . وقد تكون لمجردِ الثَّنَاءِ وَالتَّعْظِيمِ ، كَالصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، أَوْ لِمَجْرَدِ الذَّمِّ وَالتَّحْقِيرِ نَحْوُ: « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » أَوْ لِلتَّأْكِيدِ نَحْوُ: « أَمْسِ الدَّابِرُ لَا يَعُودُ » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .

٢ - التوكيد

التَّوَكُّيدُ (أَوْ التَّأْكِيدُ): تَكَرُّرٌ يُرَادُ بِهِ تَثْبِيتُ أَمْرٍ الْمُكَرَّرِ فِي نَفْسِ السَّمَاعِ ، نَحْوُ: « جَاءَ عَلِيٌّ نَفْسَهُ » ، ونحو: « جَاءَ عَلِيٌّ عَلِيٌّ » .

وفي التوكيد ثلاثة مباحث :

١ - التوكيد اللفظي

التوكيد قسمان : لفظي ومعنوي .

فاللفظي : يكون بإعادة المؤكّد بلفظه أو بمرادفه ، سواء أكان اسماً ظاهراً ، أم ضميراً ، أم فعلاً ، أم حرفاً ، أم جملةً . فالظاهر نحو : «جاء عليّ عليّ» . والضمير نحو : «جئت أنت . وقمنا نحن» . ومنه قوله تعالى : ﴿ يا آدمُ أسكن أنت وزوجك الجنة ﴾^(١) والفعل نحو : «جاء جاء عليّ» . والحرف نحو : «لا ، لا أبو حُب بالسر» . والجملة نحو : «جاء عليّ ، جاء عليّ ، وعليّ مجتهدٌ ، عليّ مجتهدٌ» . والمرادف نحو : «أتى جاء عليّ» .

وفائدة التوكيد اللفظيّ تقييد المؤكّد في نفس السامع وتمكينه في قلبه ، وإزالة ما في نفسه من الشبهة فيه .

(فإنك إن قلت : «جاء عليّ» ، فإن اعتقد المخاطب أن الجائي هو لا غيره ادعت بذلك وان أنكر ، أو ظهرت عليه دلائل الإنكار ، كررت لفظ «عليّ» دفعاً لانكاره ، أو إزالة للشبهة التي عرضت له . وإن قلت : «جاء عليّ ، جاء عليّ» ، فإنما تقول ذلك إذا أنكر السامع مجيئه ، أو لاحت عليه شبهة فيه ، فتثبت ذلك في قلبه وتميط عنه الشبهة) .

٢ - التوكيد المعنوي

التوكيد المعنوي : يكون بذكر «النفس أو العين أو جميع أو عامّة أو كلا أو كلتا ، على شرط أن تضاف هذه المؤكّدات إلى ضمير يُناسب المؤكّد ،

(١) أنت : ضمير منفصل في محل رفع توكيد للفاعل المستتر في اسكن .

نحو: « جاء الرجلُ عينه، والرجلانِ أنفُسُهُما . رأيتُ القومَ كلَّهم . أحسنتُ إلى فقراءِ القريةِ عامَّتِهِم . جاءَ الرجلانِ كلاهما ، والمرأتانِ كلتاها » .

وفائدةُ التوكيدِ بالنفسِ والعينِ رفعُ احتمالِ أن يكونَ في الكلامِ مجازاً أو سهواً أو نسياناً .

(فإن قلت : « جاء الأميرُ » فربما يتوهم السامع أن اسناد المجيء إليه ، هو على سبيل التجوُّز أو النسيان أو السهو ، فتؤكدُه بذكر النفس أو العين ، رفعاً لهذا الاحتمال ، فيعتقد السامع حينئذ أن الجاني هو لا جيشه ولا خدمه ولا حاشيته ولا شيء من الأشياء المتعلقة به) .

وفائدةُ التوكيدِ بكلِّ وجميعٍ وعامةِ الدلالةِ على الاحاطةِ والشُمولِ .

(فإذا قلت : « جاء القوم » ، فربما يتوهم السامع أن بعضهم قد جاء والبعض الآخر قد تخلف عن المجيء . فتقول : « جاء القوم كلهم » ، دفعاً لهذا التوهم . لذلك لا يقال : « جاء علي كله » ، لأنه لا يتجزأ . فإذا قلت : « اشترت الفرس كله » صح ، لأنه يتجزأ من حيث المبيع) .

وفائدةُ التوكيدِ بكِلا وِكِلتا اثباتُ الحُكمِ للثنتين المُؤكِّدين معاً .

(فإذا قلت : « جاء الرجلان » ، وأنكر السامع أن الحكم ثابت للثنتين معاً ، أو توهم ذلك ، فتقول : « جاء الرجلان كلاهما » ، دفعاً لإنكاره ، أو دفعاً لتوهمه أن الجائي أحدهما لا كلاهما . لذلك يمتنع أن يقال : « اختصم الرجلان كلاهما ، وتعاهد سليم وخالد كلاهما » ، بل يجب أن تحذف كلمة « كلاهما » ، لأن فعل المخاصمة والمعاهدة لا يقع إلا من اثنين فأكثر ، فلا حاجة إلى توكيد ذلك ، لأنَّ السامع لا يعتقد ولا يتوهم أنه حاصل من أحدهما دون الآخر) .

٣ - تَمَّةٌ

١ - إذا أُريدَ تقوية التوكيدِ يُؤتى بعدَ كلمة « كله » بكلمة « أجمع » ،
وبعدَ كلمة « كلها » بكلمة « جمعاء » ، وبعدَ كلمة « كلهم » بكلمة
« أجمعين » ، وبعدَ كلمة « كلهنَّ » بكلمة « جُمع » ، تقولُ : « جاءَ الصَّفُّ كُلُّهُ
أجمعُ » و« جاءتَ القبيلةُ كُلُّها جمعاءً » ، قال تعالى : ﴿ فسجدَ الملائكةُ كُلُّهُم
أجمعونَ ﴾ وتقولُ : « جاءَ النساءُ كُلُّهنَّ جُمعُ » .

وقد يُؤكَّدُ بأجمعَ وجمعاءَ وأجمعينَ وجُمعَ ، وإن لم يتقدَّمهنَّ لفظ « كلِّ »
ومنه قوله تعالى : « لأغوينَّهُم أجمعينَ » .

٢ - لا يجوزُ تثنيةُ « أجمع وجمعاء » ، استغناءً عن ذلك بِلَفْظِي « كِلا
وكلتا » فيقالُ : « جاءَ جمعانِ » ولا « جاءتا جمعاوانِ » كما استغنوا بتثنية « سِيَّ »
عن تثنية « سواءِ » ، فقالوا : « زيدٌ وعمرو سِيَّانِ في الفضيلة » ، ولم يقولوا :
« سواءِانِ » .

٣ - لا يجوزُ توكيدُ النكرة ، إلا إذا كان توكيدها مفيداً ، بحيث تكونُ
النكرةُ المؤكَّدةً محدودةً ، والتوكيدُ من ألفاظ الإحاطة والشمول نحو :
« اعتكفتُ أسبوعاً كُلَّهُ » . ولا يقالُ : « صُمْتُ دهرأ كُلَّهُ » ، ولا « سِرتُ شهراً
نفسهُ » ، لأنَّ الأولُ مُبهِمٌ ، والثاني مؤكَّدٌ بما لا يفيدُ الشمولَ .

٤ - إذا أُريدَ توكيدُ الضميرِ المرفوعِ ، المُتَّصِلِ أو المُستترِ ، بالنفسِ أو
العينِ ؛ وجبَ توكيدهُ أوْلاً بالضميرِ المنفصلِ ، نحو : « جئتُ أنا نفسي . ذهبوا
هم أنفُسَهُم . عليٌّ سافرَ هو نفسُهُ » . أما إن كان الضميرُ منصوباً أو مجروراً ،
فلا يجبُ فيه ذلك ، نحو : « أكرمتُهُم أنفُسَهُم ، ومررتُ بهم أنفُسَهُم » . « وكذا
إن كان التوكيدُ غيرَ النفسِ والعينِ » ، نحو : « قاموا كُلُّهُم . وسافرنا كُلُّنا » .

٥ - الضميرُ المرفوعُ المنفصلُ يُؤكد به كل ضميرٍ مُتصل ، مرفوعاً كان ، نحو: « قمتَ أنتَ » ، أو منصوباً ، نحو: « أكرمتك أنتَ » ، أو مجروراً ، نحو: « مررتُ بك أنتَ » . ويكون في محلِّ رفع ، إن أُكِّدَ به الضميرُ المرفوعُ ، وفي محلِّ نصبٍ ، إن أُكِّدَ به الضميرُ المنصوب ، وفي محلِّ جرٍّ ، إن أُكِّدَ به الضميرُ المجرورُ .

٦ - يُؤكدُ المُظهِرُ بمثله ، لا بالضمير ، فيقال : « جاءَ عليٌّ نفسهُ » . ولا يُقالُ : « جاءَ عليٌّ هوَ » . والمُضَمَّرُ يُؤكدُ بمثله وبالمُظهِرِ أيضاً . فالأوَّلُ نحو: « جئتَ أنتَ نفسكُ » ، والثاني نحو: « أحسنتُ إليهم أنفسهم » .

٧ - إن كان المؤكِّدُ بالنفسِ أو العينِ مجموعاً جمعتهما ، فتقولُ : « جاء التلاميذُ أنفسهم ، أو أعينهم » . وإن كان مثنىً فالأحسنُ أن تجمعهما ، نحو: « جاء الرجلانِ أنفسهما ، أو أعينهما » . وقد يجوزُ أن يُثنيَا تبعاً لِلْفِظِ المؤكِّدِ ، فتقولُ : « جاء الرجلانِ نفساهما أو عيناهما » وهذا أسلوبٌ ضعيفٌ في العربية .

٨ - يجوزُ أن تُجرَّ « النفسُ » أو « العينُ » بالباءِ الزائدة ، نحو: « جاءَ عليٌّ بنفسِهِ » . والأصلُ : « جاءَ عليٌّ نفسهُ » ، فتكونُ « النفسُ » مجرورة لفظاً بالباءِ الزائدة ، مرفوعةً محلاً ، لأنها توكيد للمرفوع ، وهو « عليٌّ » .

٣ - البدل

البدلُ : هو التابع المقصودُ بالحكم بلا واسطةٍ بينه وبين متبوعه نحو :
« واطعَ النحوَ الإمامَ عليٌّ » .

(فعليٌّ : تابع للإمام في إعرابه . وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو إليه . والإمام إنما ذكر توطئة وتمهيداً له ، ليستفاد بمجموعهما فضلُ توكيد وبيان ، لا يكون في ذكر أحدهما دون الآخر . فالإمام غير مقصود بالذات .

لأنك لو حذفته لاستقل «علي» بالذكر منفرداً ، فلو قلت : « واضع النحو علي » ، كان كلاماً مستقلاً . ولا واسطة بين التابع والمتبوع .

أما إن كان التابع مقصوداً بالحكم ، بواسطة حرف من أحرف العطف ، فلا يكون بدلاً بل هو معطوف ، نحو: «جاء علي وخالد» وقد خرج عن هذا التعريف النعت والتوكيد أيضاً ، لأنهما غير مقصودين بالذات وإنما المقصود هو المنعوت والمؤكد) .

وفي البديل مبحثان :

١ - أقسامُ البَدَل

البَدَلُ أربعةُ أقسامٍ : البَدَلُ المَطَابِقُ (ويُسَمَّى أيضاً بَدَلِ الكُلِّ من الكل) ، وبَدَلُ البعضِ من الكلِّ ، وبَدَلُ الاشتمالِ ، والبَدَلُ المُبَايِنُ .

فالبَدَلُ المُطَابِقُ (أو بَدَلُ الكلِّ من الكلِّ) : هو بَدَلُ الشيءِ مِمَّا كان طَبَقَ معناه ، كقوله تعالى : ﴿ إهدنا الصراطَ المستقيمَ ، صِراطَ الذين أنعمت عليهم ﴾ . فالصراطُ المستقيمَ وصِراطُ المُنعمِ عليهم مُتطابقانِ معنًى ، لأنهما ، كليهما ، بدلانِ على معنًى واحدٍ .

وبَدَلُ البعضِ من الكلِّ : هو بَدَلُ الجزءِ من كُلِّهِ ، قليلاً كان ذلك الجزءُ ، أو مُساوياً للنَّصْفِ ، أو أكثرَ منه ، نحو: «جاءتِ القبيلةُ رُبْعُها . أو نصفُها ، أو ثُلثُها» ، ونحو: «الكلمةُ ثلاثةُ أقسامٍ : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ» ، ونحو: «جاء التلاميذُ عشرونَ منهم» .

وبَدَلُ الاشتمالِ : هو بَدَلُ الشيءِ مِمَّا يشتملُ عليه ، على شرط أن لا يكونَ جزءاً منه ، نحو: «نفعني المُعلِّمُ علمُهُ . أحببتُ خالداً شجاعتهُ . أُعجبتُ بعليٍّ خُلقه الكريمِ» . فالمعلِّمُ يشتملُ على العلمِ ، وخالدٌ يشتملُ على

الشجاعة، وعليّ يشتمل على الخلق. وكلّ من العلم والشجاعة والخلق،
ليس جزءاً ممّن يشتمل عليه .

ولا بُدُّ لبدلِ البعضِ وبدلِ الاشتمالِ من ضميرٍ يربطهما بالبدلِ،
مذكوراً كان ، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا ، كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(١) ، وقوله :
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ . قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٢) ، أو مُقَدَّرًا ، كقوله سبحانه :
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ^(٣) الْبَيْتِ مِنْ أَسْطِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٤) ، وقوله : ﴿قَتِلْ
أَصْحَابَ الْأَخْدُودِ ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾^(٥) .

والبَدَلُ المَبَايِنُ : هو بدلُ الشيءِ ممّا يُبَيِّنُهُ ، بحيثُ لا يكون مطابقاً له ،
ولا بعضاً منه ، ولا يكونُ المُبَدَّلُ منه مُشتملاً عليه . وهو ثلاثة أنواعٍ : بَدَلُ
الغَلَطِ ، وبَدَلُ النسيانِ ، وبَدَلُ الاضرابِ .

فَبَدَلُ الغَلَطِ : ما ذَكَرَ لِيكونَ بدلاً من اللفظ الذي سبقَ إليه اللسانُ ،
فذكرَ غلطاً ، نحو: «جاءَ المعلمُ، التلميذُ»، أردتَ أن تذكرَ التلميذَ، فسبقَ
لسانكُ ، فذكرتَ المعلمَ غلطاً ، فتذكرتَ غلطكُ ، فأبدلتَ منه التلميذَ .

(١) كثير: بدل من الواو في «عموا»، وهو بدل بعض من كل .

(٢) قتال: بدل من «الشهر الحرام»، وهو بدل اشتمال .

(٣) حج البيت: قصده للزيارة على الوجه المخصوص . وقُرئ في السبع بفتح الحاء وكسرها . قال
البيضاوي: قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: «حج» بالكسر . وهي لغة نجد .

(٤) والتقدير: من استطاع منهم، ومن: بدل من الناس، وهو بدل بعض من كل .

(٥) والتقدير: النار ذات الوقود فيه، أي: في الأخدود، وهو الشق المستطيل في الأرض . والنار: بدل
من الأخدود، وهو بدل اشتمال، لأن الأخدود المذكور كان مشتملاً على النار وقد اختلف في
أصحاب الأخدود ومن أحرقهم . وأقرب ما قيل في ذلك: أن ذا نُوَاس اليهودي، من حمير، لما
تنصر أهل نجران غزاهم؛ فحفر لهم أخاديد في الأرض أضرمَ فيها النيران ، فمن لم يرجع عن
دينه الجديده أحرقه فيها . فذلك قوله تعالى مادحاً من ثبت منهم على الحق، ذاماً من فعل بهم
ذلك: ﴿قَتِلْ أَصْحَابَ الْأَخْدُودِ ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ، إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ، وَهُمْ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ
بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ . وَمَا نَعَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ، الَّذِي لَهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ . وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ .

وبدّل النسيان : ما ذُكِرَ ليكونَ بدلاً من لفظٍ تَبَيَّنَ لكَ بعدَ ذكرِهِ فسأدُ قصدهِ ، نحو: «سافرَ عليٌّ إلى دِمَشقَ ، بَعَلبِكَ» ، توهمتُ أنه سافرَ إلى دِمَشقَ ، فأدركَكَ فسأدُ رأيكَ ، فأبدلتُ بَعَلبِكَ من دِمَشقَ .

فبدلُ الغلطِ يتعلّقُ باللسانِ ، وبدلُ النسيانِ يتعلّقُ بالجنانِ .

وبدّل الاضراب : ما كان في جملةٍ ، قصدُ كلِّ من البدل والمُبدلِ منه فيها صحيحٌ ، غيرَ أنَّ المتكلمَ عدلٌ عن قصد المُبدلِ منه إلى قصدِ البدلِ ، نحو: «خُذِ القلمَ ، الورقةَ» ، أمرتُهُ بأخذِ القلمِ ، ثم أضربتُ عن الأمرِ بأخذهِ إلى أمرِهِ بأخذِ الورقةِ ، وجعلتُ الأوّلَ في حكمِ المتروكِ .

والبَدَلُ المُباينُ بأقسامِهِ لا يَقَعُ في كلامِ البُلغاءِ . والبلغُ إنّ وقعَ في شيءٍ منه ، أتى بين البدل والمُبدلِ منه بكلمةٍ : «بَلٌّ» ، دلالةٌ على غلطِهِ أو نسيانِهِ أو إضرابهِ .

٢ - أَحْكَامُ تَتَعَلَّقُ بِالْبَدَلِ

١ - ليسَ بمشروطٍ أن يتطابَقَ البدلُ والمُبدلُ منه تعريفاً وتنكيراً . بل لكَ أن تُبدِلَ أيَّ النوعينِ شئتَ من الآخرِ ، قال تعالى : ﴿إلى صراطٍ مُستقيمٍ ، صراطِ اللهِ﴾ ، فأبدلَ «صراطِ اللهِ» ، وهو معرفةٌ ، من «صراطٍ مُستقيمٍ» ، وهو نكرةٌ ، وقال : ﴿لنسفعاً بالناصيةِ ، ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ﴾ ، فأبدلَ «ناصيةٍ» ، وهي نكرةٌ ، من «الناصيةِ» ، وهي معرفةٌ . غيرَ أنه لا يَحسُنُ إبدالُ النكرةِ من المعرفةِ إلّا إذا كانت موصوفةً كما رأيتَ في الآيةِ الثانيةِ .

٢ - يُبدَلُ الظاهرُ من الظاهرِ ، كما تقدّمَ . ولا يُبدَلُ المُضمَرُ من المُضمَرِ . وأما مثلُ : «قُمتَ أنتَ . ومررتُ بكَ أنتَ» ، فهو توكيدٌ كما تقدّمَ .

ولا يُبدلُ المضمُرُ من الظاهرِ على الصحيح . قال ابنُ هشام : وأما قولهم : « رأيتُ زيداً إياه » ، فمِنَ وضعِ النحويين ، وليس بمسموع .

ويجوزُ إبدالُ الظاهرِ من ضميرِ الغائبِ كقوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ، الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ فأبدلَ «الذين» من «الواو» ، التي هي ضميرُ الفاعلِ . ومن ضميرِ المخاطبِ والمتكلمِ ، على شرط أن يكونَ بدلُ بعضٍ من كلِّ ، أو بدلُ أشتمالٍ ، فالأولُ كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ، لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ فأبدلَ الجارَّ والمجرورَ ، وهما «لمن» من الجارِّ والمجرورِ المُضمَرِ وهما «لكم» وهو بدلُ بعضٍ من كلِّ ، لأنَّ الأُسوةَ الحسنَةَ في رسولِ اللَّهِ ليست لكلِّ المخاطبين ، بل هي لمن كان يرجو اللَّهَ واليومَ الآخرَ منهم . والثاني كقولك : « أعجبتني ، علمك » ، فعلمك بدلُ من «التاء» ، التي هي ضميرُ الفاعلِ ، وهو بدلُ أشتمالِ ، ومنه قول الشاعر النابغة الجعدي :

بَلَّغْنَا أَلْسَمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا
وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا
فأبدلَ «مجدنا» من «نا» ، التي هي ضميرِ الفاعلِ ، وهو بدلُ أشتمالِ أيضاً .

٣ - يُبدلُ كلُّ من الاسمِ والفعلِ والجملةِ من مثله .

فإبدالُ الاسمِ من الاسمِ قد تقدَّم .

وإبدالُ الفعلِ من الفعلِ كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ ، فأبدلَ «يُضَاعَفُ» من «يلقُ» .

وإبدالُ الجملةِ من الجملةِ كقوله تعالى : ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمَدَّكُمْ

بأنعامٍ وبنينَ»، فأبدل جملة «أمدكم بأنعامٍ وبنينَ» من جملة «أمدكم بما تعلمون».

وقد تُبدلُ الجملةُ من المفردِ، كقول الشاعر:

إلى اللَّهِ أشكو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً
وَبِالشَّامِ أُخْرَى، كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟!!

أبدل «كيف يلتقيان» من حاجةٍ وأخرى، والتقديرُ الإعرابيُّ: «أشكو هاتينِ الحاجتين، تَعذُرُ ألتقائهما». والتقديرُ المعنويُّ: «أشكو إلى الله تَعذُرُ ألتقاءِ هاتينِ الحاجتين».

٤ - إذا أُبدِلَ أَسْمٌ من أَسْمِ اسْتِفْهَامٍ، أو أَسْمِ شَرْطٍ، وَجِبَ ذِكْرُ هَمْزَةٍ الاسْتِفْهَامِ، أو «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ مَعَ الْبَدْلِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «كَمْ مَالُكَ؟ أَعَشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ؟»^(١). مِنْ جَاءَكَ؟ أَعْلِيٌّ أَمْ خَالِدٌ؟^(٢). مَا صَنَعْتَ؟ أَخِيرًا أَمْ شَرًّا؟^(٣). وَالثَّانِي نَحْوُ: «مَنْ يَجْتَهِدُ، إِنْ عَلِيٌّ، وَإِنْ خَالِدٌ، فَأَكْرَمُهُ»^(٤). مَا تَصْنَعُ، إِنْ خَيْرًا، وَإِنْ شَرًّا، تُجْزَى بِهِ^(٥). حَيْثَمَا تَنْتَظِرُنِي، إِنْ فِي الْمَدْرَسَةِ، وَإِنْ فِي الدَّارِ أَوْ أَفِكَ^(٦).

(١) كم: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. ومالك: مبتدأ مؤخر. وعشرون: بدل من كم.

(٢) من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وجملة «جاءك» خبره. وعلي: بدل من «من» الاستفهامية.

(٣) ما: اسم استفهام في محل نصب مفعول مقدم لصنعت، والهمزة في «أخيراً»: حرف استفهام. وخيراً بدل من ما الاستفهامية.

(٤) من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده خبره. وإن: حرف شرط لا عمل له هنا، لأنه جيء به لبيان المعنى لا للعمل. وعلي: بدل من الضمير المستتر في يجتهد. وخالد: معطوف على «علي».

(٥) ما: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مُقَدَّم لتصنع. وخيراً: بدل من «ما» الشرطية.

(٦) حيثما: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه لتنتظر. و«في المدرسة»: جارٌ ومجرور في موضع النصب على البدلية من محل «حيثما».

٤ - عطف البيان

عطفُ البيانِ : هو تابعٌ جامدٌ ، يُشبهُ النَّعتَ في كونه يكشفُ عن المراد كما يكشفُ النَّعتُ . ويُنزَلُ من المتبوع منزلةَ الكلمةِ الموضحةِ لكلمةٍ غريبةٍ قبلها ، كقولِ الراجز : « أَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ » .

(فعمر : عطف بيان على «أبو حفص» ، ذُكر لتوضيحه والكشف عن المراد به ، وهو تفسير له وبيان ، وأراد به سيدنا عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه) .

وفائدته إيضاحُ متبوعه ، إن كان المتبوعُ معرفةً ، كالمثال السابق ، وتخصيصه إن كان نكرةً ، نحو : « اشتريتُ حُلِيًّا : سِوَارًا » . ومنه قوله تعالى : « أَوْ كَفَّارَةٌ : طَعَامُ مَسَاكِينَ » .

ويجبُ أن يُطابِقَ متبوعُهُ في الإعرابِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ والتعريفِ والتنكيرِ .

ومن عطفِ البيانِ ما يقعُ بعد «أَيِّ وَأَنْ» التفسيريتين . غيرَ أنَّ «أَيِّ» تُفسَّرُ بها المُفرداتُ والجُمَلُ ، و«أَنْ» لا يفسَّرُ بها إلا الجُمَلُ المشتملةُ على معنى القولِ دونَ أحرفه^(١) . تقول : « رأيتُ ليشاً ، أي أسداً »^(٢) و«أشرتُ إليه ، أي : أذهب»^(٣) . وتقول : « كتبتُ إليه ، أن : عَجَلُ بالحضور »^(٤) .

وإذا تَضَمَّنَتْ «إذا» معنى «أي» التفسيريةَ ، كانت حرفَ تفسيرٍ مثلها ،

(١) بأن يكون فيها ما يدل على معنى القول ، لا لفظُ القول وما يشق منه . وذلك كأمرتُ وناديتُ وأشرتُ وكلمتُ ونحوها وما يشق منها .

(٢) أسداً : عطف بيان على ليشاً .

(٣) جملة «أي اذهب» : عطف بيان على جملة أشرتُ إليه .

(٤) جملة «أن عجل بالحضور» . عطف بيان على جملة كتبتُ إليه . والكتابة مشتملة على معنى القول .

نحو: «تقول: امتطيتُ الفرسَ: إذا ركبته». وسيأتي لهذا البحث فضلُ بيانٍ في باب الحروف.

أَحْكَامُ تَعَلُّقِ بَعْظِ الْبَيَانِ

١ - يجبُ أن يكون عطفُ البيان أوضح من متبوعه وأشهر ، وإلا فهو بدلٌ نحو: «جاءَ هذا الرجلُ» ، فالرجلُ . بدلٌ من أسم الإشارة ، وليس عطفَ بيان ، لأنَّ أَسْمَ الإِشَارَةِ أوضح من المعرّف بأل . وأجازَ بعضُ النحويين أن يكونَ عطفَ بيان ، لأنهم لا يشترطون فيه أن يكون أوضح من المتبوع . وما هو بالرأي السديد ، لأنه إنما يُؤتى به للبيان والمبينُ يجبُ أن يكونَ أوضح من المبين .

٢ - الفرقُ بين البدلِ وعطفِ البيان أنَّ البدلَ يكونُ هو المقصودُ بالحكم دُونَ المُبدلِ منه . وأمَّا عطفُ البيان فليس هو المقصودُ ، بل إنَّ المقصودَ بالحكم هو المتبوعُ ، وإنما جيءَ بالتابع (أي عطفِ البيان) توضيحاً له وكشفاً عن المراد منه .

٣ - كلُّ ما جازَ أن يكونَ عطفَ بيانٍ جازَ أن يكونَ بدلَ الكلِّ من الكلِّ ، إذا لم يُمكن الاستغناء عنه أو عن متبوعه ، فيجبُ حينئذٍ أن يكونَ عطفَ بيان . فمثالُ عدمِ جوازِ الاستغناء عن التابع قولك : « فاطمةُ جاءَ حسينُ أخوها » ، لأنك لو حذفْتَ « أخوها » من الكلام لفسد التركيبُ . ومثالُ عدمِ جوازِ الاستغناء عن المتبوعِ قولُ الشاعر :

أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا

فبشر : عطفُ بيانٍ على « البكري » ، لا بدلٌ منه ، لأنك لو حذفْتَ

المتبوع، وهو «البكري» لوجب أن تضيف «التارك» إلى «بشر»، وهو ممتنع، لأن إضافة ما فيه «أل» إذا كان ليس مُثنى أو مجموعاً جمعٌ مذكرٍ سالمًا، إلى ما كان مُجرِّداً عنها غيرُ جائزة ، كما علمت في مبحث الإضافة^(١).

ومن ذلك قول الآخر :

أَيَا أَحْوَيْنَا، عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا
أُعِيدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

فعبد شمس : معطوفٌ على «أخويننا» عطفَ بيان، و«نوفلاً» : معطوف بالواو على «عبد شمس» ، فهو مثله عطف بيان . ولا تجوزُ البدليةُ هنا ، لأنه لا يُستغنى عن المتبوع ، إذ لا يصحُّ أن يقال «أيا عبداً شمسٍ ونوفلاً» ، بل يجبُ أن يقال : « ونوفلٌ » بالبناء على الضم ، لأن المنادى إذا عطف عليه اسمٌ مُجرِّدٌ من «أل» والإضافة ، وجب بناؤه ، لأنك إن ناديتُهُ كان كذلك ، نحو: « يا نوفلُ » . كما عرفت ذلك في مبحث «أحكام توابع المنادى» .

ومن ذلك أن تقول: «يا زيدُ الحارثُ»^(٢) . فالحارث : عطفُ بيان على «زيد» . ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ، لأنك لو حذفَ المتبوع ، وأحلتَ التابعَ محلَّهُ ، لقلتَ : «يا الحارثُ» . وذلك لا يجوز ، لأنَّ «يا» و«أل» لا يجتمعان إلا في لفظ الجلالة .

٤ - يكونُ عطفُ البيان جملةً ، كقوله تعالى : ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ

(١) ذكرنا في مبحث «أحكام المضاف» أن الفراءَ أجاز إضافة الوصف المقترن بأل الى كل اسم معرفة ، بلا قيد ولا شرط . فعلى رأيه يجوز أن يعرب «بشر» أيضاً بدلاً من «البكري» .

(٢) يجوز في الحارث الرفع ، تبعاً للفظ المنادى ، فيكون عطف بيان على «زيد» المبني على الضم . ويجوز فيه النصب تبعاً لمحل المنادى ، لأنَّ توابع المنادى المبني ، إذا لم تضاف ، يجوز فيها الوجهان الرفع تبعاً للفظ المنادى ، والنصب تبعاً لمحلّه ، إلا البدل والمعطوف المجرد من «أل» اللذين لم يضافا . كما عرفت ذلك في أحكام توابع المنادى .

قال يا آدم هل أدُّلك على شجرة الخلدِ ومُلْكٍ لا يبلى ﴿﴾ ، فجملة : « قال يا آدم هل أدُّلك » : عطفُ بيانٍ على جملة : « فوسوسَ إليه الشيطان » . وقد منع النُّحاة عطفَ البيانِ في الجُمْل ، وجعلوه من باب البدل . وأثبتهُ علماء المعاني ، وهو الحقُّ . ومنه قوله تعالى أيضاً : ﴿ وَنُودُوا أَنْ تَتَّكُمُ الْجَنَّةُ ﴾ ، فجملة : « أن تتلكم الجنة » : عطف بيانٍ على جملة : « نودوا » .

٥ - المعطوف بالحرف

المعطوف بالحرف : هو تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ من أحرف العطف ، نحو : « جاء عليٌّ وخالدٌ . أكرمتُ سعيداً ثم سليماناً » . ويسمى العطف بالحرف « عطفَ النَّسَقِ » أيضاً .
وفيه ثلاثة مباحث :

١ - أَحْرَفُ الْعَطْفِ

أحرفُ العطفِ تسعةٌ . وهي : « الواو والفاءِ وثُمَّ وحتى وأو وأم وبلٌ ولا ولكن » .

فالواو والفاءِ وثُمَّ وحتى : تُفيدُ مشاركةَ المعطوفِ للمعطوفِ عليه في الحكم والإعرابِ دائماً .

وأو ، وأم ، إن كانتا لغير الإضرابِ على المعطوفِ عليه إلى المعطوف ، فكذلك ، نحو : « خُذ القلمَ أو الورقة » ، ونحو : « أخالِدٌ جاء أم سعيدٍ؟ » . وإن كانتا للإضرابِ^(١) فلا تفيدانِ المشاركةَ بينهما في المعنى ، وإنما هما للتشريكِ في الإعرابِ فقط ، نحو : « لا يذهبُ سعيدٌ أو لا يذهبُ

(١) إن كانتا للإضرابِ كانتا بمعنى « بل » .

خالد»^(١)، ونحو: «أذهب سعيد؟! أم أذهب خالد؟»^(٢).

وبل: تفيدُ الاضرابَ والعدولَ عن المعطوف عليه إلى المعطوف ،
نحو: «جاء خالد ، بل عليّ» .

ولكن: تفيدُ الاستدراكَ ، نحو: «ما جاء القومُ ، لكن سعيداً» .

ولا: تفيدُ معَ العطفِ نفيَ الحكمِ عما قبلها وإثباته لِمَا بعدها نحو:
«جاء عليّ لا خالد» .

٢ - معاني أحرفِ العطفِ

١ - الواو: تكونُ للجمع بين المعطوفِ والمعطوف عليه في الحكمِ
والإعرابِ جمعاً مطلقاً ، فلا تُفيدُ ترتيباً ولا تعقيباً . فإذا قلتَ : «جاء عليّ
وخالد» ، فالمعنى أنهما اشتركا في حكمِ المجيءِ ، سواء أكان عليّ قد جاء
قبل خالد ، أم بالعكس ، أم جاء معاً ، وسواء أكان هناك مهلةٌ بين مجيئهما أم
لم يكن .

٢ - الفاء: تكونُ للترتيبِ والتعقيبِ . فإذا قلتَ : «جاء عليّ فسعيداً» .
فالمعنى أن عليّاً جاء أولاً ، وسعيداً جاء بعده بلا مهلةٍ بين مجيئهما .

٣ - ثم: تكونُ للترتيبِ والتراخيِ . إذا قلتَ : «جاء عليّ ثم سعيداً» ،
فالمعنى أن «عليّاً» جاء أولاً ، وسعيداً جاء بعده ، وكان بين مجيئهما مهلةٌ .

٤ - حتى: العطفُ بها قليلٌ . وشرطُ العطفِ بها أن يكونَ المعطوفُ
اسماً ظاهراً ، وأن يكونَ جزءاً من المعطوف عليه أو كالجزء منه ، وأن يكونَ
أشرفَ من المعطوف عليه أو أحسنَ منه ، وأن يكونَ مفرداً لا جملةً ، نحو:

(١) أي : بل لا يذهب خالد .

(٢) أي : بل أذهب خالد .

«يموتُ الناسُ حتى الأنبياءُ . غلبكُ الناسُ حتى الصبيانُ . أعجبني عليٌّ حتى ثوبُهُ» .

وأعلمُ أنَّ «حتى» تكونُ أيضاً حرفَ جرٍّ ، كما تقدم . وتكونُ حرفَ ابتداءٍ ، فما بعدها جملةٌ مُستأنفةٌ ، كقولِ الشاعرِ :

فَمَا زَالَتْ أَلْقَتَلِي تَمُجُّ دِمَاءَهَا
بِدِجَلَةٍ^(١) ، حَتَّى مَاءِ دِجَلَةٍ أَشْكَلُ

٥ - أو: إن وقعت بعدَ الطَّلبِ ، فهي إمَّا للتَّخييرِ ، نحو: «تَزَوَّجْ هِنْدًا أو أختها» ، وإمَّا للإباحةِ ، نحو: «جالس العلماء أو الزُّهَّاد» . وإمَّا للاضرابِ ، نحو: «إذهبْ إلى دِمَشقَ ، أو دَعْ ذلكَ ، فلا تذهبِ اليومَ» ، أي : بَلْ دَعْ ذلكَ ، أمرتهُ بالذهابِ ، ثمَّ عدلتَ عن ذلكِ .

والفرقُ بين الإباحةِ والتَّخييرِ ، أن الإباحةَ يجوزُ فيها الجمعُ بين الشيئينِ ، فإذا قلتَ : «جالس العلماء أو الزُّهَّاد» ، جاز لك الجمعُ بين مجالسةِ الفريقينِ ، وجاز أن تجالسَ فريقاً دونَ فريقٍ . وأمَّا التَّخييرُ فلا يجوزُ فيه الجمعُ بينهما ، لأنَّ الجمعَ بين الأختينِ في عقدِ النكاحِ غيرُ جائزٍ .

وإن وقعت «أو» بعدَ كلامٍ خبريٍّ ، فهي إمَّا للشكِّ ، كقوله تعالى : ﴿ قالوا لبينا يوماً أو بعضَ يومٍ ﴾ ، وإمَّا للإبهامِ ، كقوله عزَّ وجل : ﴿ وإنا وإياكم لعلَى هُدًى أو في ضلالٍ مُبينٍ ﴾ . ومنه قول الشاعر :

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمْ أَلْأَلَى أَلْفُوا أَلْحَقَّ
فَبُعْدًا لِمُبْطَلِينَ وَسُحْقًا

وإمَّا للتقسيمِ ، نحو: «الكلمةُ أسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ» ، وإمَّا للتفصيلِ

(١) دجلة ، بكسر الدال وفتحها : نهر بغداد .

بعد الإجمال ، نحو: « اختلفَ القومُ فيمن ذهب ، فقالوا : ذهب سعيدٌ أو خالدٌ أو عليٌّ » . ومنه قوله تعالى : ﴿ قالوا ساحرٌ أو مجنونٌ ﴾ أي : بعضهم قال : كذا ، وبعضهم قال : كذا . وإما للإضراب بمعنى « بل » ، كقوله تعالى : ﴿ وأرسلناه إلى مئة ألفٍ ، أو يزيدون ﴾ . أي : بل يزيدون ، ونحو: « ما جاء سعيد ، أو ما جاء خالدٌ » .

٦ - أم : على نوعين : مُتَّصِلَةٌ ومنقطعة .

فالمُتَّصِلَةُ : هي التي يكونُ ما بعدها مُتَّصِلاً بما قبلها ، ومشاركاً له في الحكم وهي التي تقعُ بعدَ همزة الاستفهام أو همزة التسوية ، فالأولُ كقولك : « أعلِيٌّ في الدار أم خالدٌ؟ » ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرهم ﴾ . وإنما سُميت مُتَّصِلَةً لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر .

و«أم» المنقطعة: هي التي تكون لقطع الكلام الأول واستئناف ما بعده . ومعناها الإضرابُ ، كقوله تعالى : ﴿ هل يستوي الأعمى والبصير؟ أم هل تستوي الظلمات والنور؟ أم جعلوا لله شركاء ﴾ . والمعنى : « بل جعلوا لله شركاء » ، قال الفراءُ : « يقولون : هل لك قِبَلنا حقٌّ؟ أم أنت رجلٌ ظالمٌ » يريدون : « بل أنت رجلٌ ظالمٌ » وتارة تَتَضَمَّنُ مع الإضراب استفهاماً إنكارياً ، كقوله تعالى : ﴿ أم له البناتُ ولكمُ البنون؟ ﴾ . ولو قَدَّرتُ «أم» في هذه الآية للإضراب المحض ، من غير تَضَمُّنٍ معنى الانكار ، لزم المُحَال .

٧ - بَل : تكنُ للإضراب والعُدول عن شيءٍ إلى آخر ، إن وقعت بعدَ كلامٍ مُثَبِّتٍ ، خيراً كان أو أمراً ، وللاستدراك بمنزلة « لكن » ، إن وقعت بعدَ نفيٍ أو نهيٍ .

ولا يُعْطَفُ بها إلا بشرط أن يكونَ معطوفها مفرداً غيرَ جملةٍ .

وهي ، إن وقعت بعد الإيجاب أو الأمر ، كان معناها سلب الحكم عما قبلها ، حتى كأنه مسكوت عنه ، وجعله لِمَا بعدها ، نحو: « قام سليم ، بل خالد » ونحو: « لِيَقُمْ عليّ ، بل سعيد » .

وإن وقعت بعد النفي أو النهي ، كان معناها إثبات النفي أو النهي لِمَا قبلها وجعل ضده لِمَا بعدها ، نحو: « ما قام سعيد بل خليل » ، ونحو: « لا يذهب سعيد بل خليل » .

فإن تلاها جملة لم تكن للعطف ، بل تكون حرف ابتداء مفيداً للإضراب الإبطلائي أو الإضراب الانتقالي^(١) . فالأول كقوله تعالى : ﴿ وقالوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلِداً ، سُبْحَانَهُ ، بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ ، أي : بل هم عبادٌ ، وقوله : ﴿ أو يقولونَ بِهِ جِنَّةً ، بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ ﴾ . والثاني كقوله تعالى : ﴿ قد أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ ، وقوله : ﴿ ولَدِينَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾ .

وقد تزايد قبلها « لا » ، بعد إثبات أو نفي ، فالأول كقول الشاعر :

وَجْهُكَ الْبَدْرُ ، لا ، بَلْ الشَّمْسُ ، لَوْ لَمْ
يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَفْوَلُ

والثاني كقول الآخر :

وَمَا هَجَرْتُكَ ، لا ، بَلْ زَادَنِي شَغْفًا
هَجْرٌ وَبُعْدُ تَرَاخٍ لا إِلَى أَجَلٍ

٨ - لكن : تكون للاستدراك ، بشرط أن يكون معطوفها مفرداً ، أي

(١) يراد بالإضراب الإبطلائي : العدول عن موضوع إلى موضوع ، مع إبطال حكم الموضوع الأول . ويراد بالإضراب الانتقالي : الانتقال من موضوع إلى آخر ، بلا إبطال الحكم الأول .

غير جملة ، وأن تكون مسبوقه بنفي أو نهبي ، وأن لا تقترب بالواو ، نحو: « ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ، لكنَّ صالحٍ » ، ونحو: « لا يَقْمُ خليلٌ ، لكنَّ سعيدٌ » . فإن وقعت بعدها جملة ، أو وقعت هي بعد الواو ، فهي حرفُ ابتداءٍ ، فالأول كقول الشاعر الأخطل :

إِنَّ أَبْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخْشَى بِوَادِرُهُ
لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

والثاني كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ، وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ ، أي : لكنَّ كان رسولَ الله . فرسول : منصوبٌ لأنه خبر « كان » المحذوفة ، وليس معطوفاً على « أبا » . وكذلك إن وقعت بعد الإيجاب ، فهي حرفُ ابتداءٍ أيضاً ، مثل : « قامَ خليلٌ ، لكنَّ عليٌّ » ، فعليُّ مبتدأ محذوفُ الخبر ، والتقديرُ « لكنَّ عليٌّ لم يَقْمِ » .

وهي بعد النفي والنهي مثل : « بَلْ » : معناها إثباتُ النفي أو النهي لما قبلها وجعلُ ضِدِّه لما بعدها .

٩ لا : تُفيدُ مع النفي العطفَ . وهي تُفيدُ إثباتَ الحُكم لما قبلها ونفيهُ عمَّا بعدها . وشرطُ معطوفها أن يكون مفرداً ، أي غير جملة ، وأن يكون بعد الإيجاب أو الأمر ، نحو : « جاءَ سعيدٌ لا خالدٌ » ، ونحو : « خذِ الكتابَ لا القلمَ » .

وأثبت الكوفيون العطفَ بليس ، إن وقعت موقعَ « لا » ، نحو : « خذِ الكتابَ ليس القلمَ » . وعليه قولُ الشاعر :

أَيْنَ الْمَقْرُ؟ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ
وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

(فليس هنا: حرفٍ عطف . والغالب معطوف على المغلوب . ولو كانت هنا فعلاً ناقصاً لنصب الغالب على أنه خبرٌ لها) .

٣ - أَحْكَامُ تَتَعَلَّقُ بِعَطْفِ النَّسَقِ

١ - يُعْطَفُ الظَّاهِرُ عَلَى الظَّاهِرِ، نحو: «جاءَ زُهَيْرٌ وَأَسَامَةُ» والمُضْمَرُ على المُضْمَرِ ؛ نحو: «أنا وأنتَ صديقان»، ونحو: «أكرمتهم وإياكم»، والمُضْمَرُ على الظَّاهِرِ، نحو: «جاءني عليٌّ وأنتَ»، ونحو: «أكرمتُ سليماً وإياك»، والظَّاهِرُ على المُضْمَرِ، نحو: «ما جاءني إلا أنتَ وعليّ» ونحو: «ما رأيتُ إلا إياك وعليّاً». غيرَ أنَّ الضميرَ المتَّصلَ المرفوعَ، والضميرَ المستترَ، لا يَحْسُنُ أن يُعْطَفَ عليهما إلا بعد توكيدهما بالضمير المنفصل، نحو: «جئتُ أنا وعليّ»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ هَبَّ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾ . ويجوزُ العطفُ عليهما أيضاً إذا كان بينهما فاصلٌ أي فاصلٍ، كقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾، وقوله: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾، فقد عطفَ «مَنْ»، في الآية الأولى، على الواو في «يدخلونها»، لوجود الفاصل، وهو «ها»، التي هي ضميرُ المفعول به، وعطفَ «آباء»، في الآية الثانية، على «نا»، في «أشركنا»، لوجود الفاصل، وهو «لا»، وذلك جائز.

أما العطفُ على الضميرِ المجرورِ، فالحقُّ أنه جائزٌ^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَفَرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ . وقُرئَ في بعض القراءات السَّبْعِ : ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾، بالجرِّ عطفاً على الهاء . والكثيرُ إعادةُ الجارِّ كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً﴾، ونحو: «أحسنْتَ إليك وإلى عليٍّ»، ونحو: «أكرمتُ غلامَكَ وغلامَ سعيدٍ» .

(١) منع الجمهور العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار . والحق أنه جائز، كما حققنا ذلك في مبحث «المفعول معه» .

٢ - يُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْفِعْلِ ، بشرط أن يتحدا زماناً ، سواء اتحدا نوعاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَمَّنَا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾ ، أم اختلفا ، نحو : « إن تجيء أكرمتك وأعطتك ما تريد » .

٣ - يجوزُ حذفُ الواوِ والفاءِ مع معطوفهما إذا كان هناك دليلٌ ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ، فانبجست ﴾ ، أي : فضرَبَ فانبجست ، وقول الشاعر :

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ ، لَوْجَاءَ سَالِمًا
أَبُو حَجْرٍ ، إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

أي : « بين الخير وبينني » .

٤ - تختصُّ « الواوُ » من بين سائر أخواتها بأنها تعطفُ اسماً على اسم لا يكتفي به الكلامُ ، نحو : « اختصمَ زيدٌ وعمرو . اشتركَ خالدٌ وبكرٌ . جلست بين سعيدٍ وسليمٍ » ، فإنَّ الاختصامَ والاشترَاكَ والبَيْنِيَّةَ من المعاني التي لا تقومُ إلا باثنين فصاعداً . ولا يجوزُ أن تقعَ الفاءُ ولا غيرها من أحرف العطف في مثل هذا الموضع ، فلا يقالُ : « اختصمَ زيدٌ وعمرو . اشتركَ خالدٌ ثمَّ بكرٌ . جلستُ بين سعيدٍ أو سليمٍ » .

٥ - كثيراً ما تقتضي الفاءُ مع العطف معنى السببية ، إن كان المعطوف بها جملةً ، كقوله تعالى : ﴿ فَوَكَرَهُ مُوسَى ، فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ .

حروف المعاني

الحرفُ على ضربين : حرفٌ مَبْنِيٌّ ، وحرفٌ معنًى .

فحرفُ المَبْنِيِّ : ما كان من بنية الكلمة . ولا شأنٌ لنا فيه .

وحرفُ المعنى : ما كان له معنى لا يظهر إلا إذا أنتظمَ في الجملة :

كحروفِ الجرِّ والاستفهامِ والعطفِ، وغيرها .

وهو قسمان : عاملٌ وعاطلٌ .

فالحرفُ العاملُ : ما يُحدِثُ إعراباً (أي تَغْييراً) في آخر غيره من

الكلمات .

والحروفُ العاملةُ هي : حروفُ الجرِّ ، ونواصبُ المضارع ، والأحرفُ

التي تجزُمُ فعلاً واحداً ، وإن وإذ ما (اللّتان تجزمانِ فعلين)^(١) ، والأحرفُ

المشبهةُ بالفعل (التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر) ولا النافيةُ للجنس (التي

تعملُ عملَ «إنَّ» ، فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر) وما ولا ولات وإن (المُشبهاتُ

بليسَ في العمل ، وترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبر) . وقد سبق الكلامُ عليها .

(١) وبقية الأدوات التي تجزم فعلين أسماء لا حروف ، كَمَنْ وما ومهما ومتى وأخواتها .

والحرف العاطل (ويُسمى غير العامل أيضاً): ما لا يُحدِثُ إعراباً في آخر غيره من الكلمات ، كَهَلْ وَهَلْاً وَنَعَمْ وَلَوْلَا ، وغيرها .

أنواع الحروف

الحروفُ بحسب معناها ، سواءً أكانت عاملةً أم عاطلةً ، واحد وثلاثون نوعاً . وهي (١):

١ - أَحْرَفُ النَّفْيِ

وهي : «لم ولَمَّا» ، اللَّتَانِ تجزمانِ فعلاً مضارعاً واحداً ، و«لن» ، التي تنصب الفعل المضارع ، و«ما وإن ولا ولات» .

فما وإن : تنفيانِ الماضي ، نحو: «ما جئتُ . إن جاءَ إلا أنا» ، والحالِ نحو: «ما أجلسُ . إن يجلسُ إلا أنا» .

وتدخلانِ على الفعل ، كما رأيتَ ، وعلى الاسم ، نحو: «ما هذا بشراً . إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية» .

و«لا» : تنفي الماضي ، كقوله تعالى : ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ ، والمُستقبلِ كقوله : ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ .

و«لات» : خاصَّةٌ بالدُّخولِ على «حين» وما أشبههُ من ظُروفِ الزمانِ ، نحو: «ولاتٍ حينٍ مناصٍ» ، وكقول الشاعر: «نَدِيمَ البُغَاةِ ولاتٍ ساعةَ مَنَدَمٍ» وهي بمعنى «ليس» .

١ - تنبيه ورجاء

قد توسعنا بعض التوسع في شرح الحروف التي لا عمل لها وذكرنا لكل واحد منها مثلاً أو أكثر . وأما الحروف العاملة فلم نذكر لها أمثلة ولم نشرحها - اعتماداً على أن الطالب قد عرفها بأمثلتها في مواضع من هذا الكتاب . فالرجاء من الأستاذ الكريم أن يطالب الطلاب بشرحها والإتيان بأمثلة لها .

٢ - أَحْرَفُ الْجَوَابِ

وهي : «نَعَمْ وَبَلَى وَإِي وَأَجَلٌ وَجَيْرٌ وَإِنَّ وَلَا وَكَلًّا» .

ويؤتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة ، قائمة مقامها . فإن قيل لك : «أذهب؟» ، فقلت : «نَعَمْ» ، فالمعنى : نَعَمْ أَذْهَبُ . فَنَعَمْ سَادَّةٌ مَسَدٌّ الجواب ، وهو «أذهب» .

و«أجل» : بمعنى «نَعَمْ» وهي مثلها : تكون تصديقاً للمُخبر في أخباره كأن يقول قائلٌ : حضرَ الأستاذُ ، فتقولُ : نَعَمْ ، تُصَدِّقُ كَلَامَهُ . وتكون لاعلام المُستخبر ، كأن يُقالَ : هل حضرَ الأستاذُ؟ فتقولُ : نَعَمْ . وتكون لوعد الطالب بما يطلبُ ، كأن يقول لك الأستاذُ : «اجتهد في دروسك» فتقول : «نَعَمْ» ، تعدُّه بما طلب منك .

و«إي» : لا تُستعمل إلا قبل القسم ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لِحَقٌّ﴾ . «إي» : توكيد للقسم ، والمعنى نعم وربِّي .

وبين «بلى ونعم وأجل» فرق . فبلى . تختصُ بوقوعها بعد النَّفي فتجعلهُ إثباتاً ، كقوله تعالى : ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْشَوْا ، قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ ، وقوله : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قالوا : «بلى» ، أي : بلى أنت ربُّنا . بخلاف «نعم وأجل» فإنَّ الجوابَ بهما يتبعُ ما قبلهما في إثباته ونفيه ، فإن قلتَ لرجلٍ : «أليسَ لي عليك ألفُ درهمٍ؟» فإن قالَ : «بلى» لزمه ذلك ، لأنَّ المعنى «بلى لك عليّ ذلك» وإن قالَ : «نعم» أو «أجل» لم يلزمه ، لأنَّ المعنى «نعم ليسَ لك عليّ ذلك» .

و«جَيْرٌ» : حرفُ جوابٍ ، بمعنى : «نَعَمْ» . وهو مبنيٌّ على الكسر . وقد يُبنى على الفتح . والأكثرُ أن يقعَ قبلَ القسم ، نحو : «جَيْرٌ لأفعلن» ، أي :

«نَعَمْ وَاللَّهِ لِأَفْعَلَنْ». ومنهم من يجعله اسماً ، بمعنى : «حقاً» قال الجوهرِيُّ
في صحاحه : «قولهم : جبرِ لِأَتَيْنَكَ ، بكسر الراءِ : يمينٌ للعرب » بمعنى :
«حقاً» .

و«إِنَّ» : حرفٌ جوابٍ ، بمعنى : «نَعَمْ» ، يقال لك : «هل جاء زهيرٌ؟»
فتقولُ : «إِنَّهُ» ، قال الشاعر :

بَكَرَ الْعَوَاذُلُ ، فِي الصُّبُو
ح . ، يَلْمُنَنِي وَالْوُمُهْنَةُ
وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا
كُ ، وَقَدْ كَبِرَتْ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ

والهاءُ ، التي تلحقه ، هي هاءُ السَّكْتِ ، التي تُرَادُ في الوقفِ ، لا هاءُ
الضميرِ ولو كانت هاءُ الضميرِ لثبتت في الوصلِ ، كما ثبتت في الوقفِ .
وليس الأمرُ كذلك ، لأنك تحذفها إن وصلت ، يقال لك : «هل رجعَ
أسامةُ؟» فتقولُ : «إِنَّ» يا هذا ، أي : نعم ، يا هذا قد رجع . وأيضاً قد يكون
الكلام على الخطاب أو التكلم ، والهاءُ هذه على حالها ، نحو : «هل
رجعتم؟» ، فتقولُ : «إِنَّهُ» ، وتقولُ : «هل نمشي؟» فتقولُ : «إِنَّهُ» . ولو كانت
هذه الهاء هاء الضمير ، وهي للغيبة ، لكان الكلامُ فاسداً .

و«إِنَّ» ، الجوابيةُ هذه ، منقولةٌ عن «إِنَّ» المؤكدة ، التي تنصبُ الاسمَ
وترفع الخبر ، لأنَّ الجوابَ تصديقٌ وتحقيقٌ ، وهما والتأكيد من باب واحد .

و«لا وَكَلَّا» : تكونانِ لنفي الجوابِ . وتُفِيدُ «كَلَّا» ، مع النفي ، رَدَعَ
المُخاطَبِ وزجرَهُ . تقولُ لِمَنْ يُزَيِّنُ لك السوءَ ويُغريكَ بِإِتيانِهِ : «كَلَّا» ، أي ،
لا أُجيبُكَ إلى ذلك ، فارتدع عن طلبك .

وقد تكون « كلاً » بمعنى : « حقاً » ، كقوله تعالى : ﴿ كلاً ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ﴾ .
لِيَطْفَى أَنْ رَأَاهُ اسْتغْنَى ﴿ .

٣ - حرفا التفسير

وهما : « أي وأن » . وهما موضوعان لتفسير ما قبلهما ، غير أن « أي » تُفسرُ بها المفردات ، نحو : « رأيتُ ليشاً ، أي : أسداً » ، والجمل ، كقول الشاعر :

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ ، أَي ، أَنْتَ مُذْنِبٌ
وَتَقْلِينَنِي ، لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي
وأما « أن » فتختصُ بتفسير الجمل . وهي تقع بين جملتين ، تتضمن الأولى منهما معنى القول دون أحرفه ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ، أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾ ، ونحو : « كتبتُ إليه ، أن أحضر » .

٤ - أحرف الشرط

وهي : « إن وإذ ما » الجازمتان ، و « لو ولولا ولوما وأما ولما » .
و « لو » على نوعين :

١ - أن تكون حرف شرطٍ لِمَا مضى ، فتفيدُ امتناع شيءٍ لامتناع غيره . وتسمى حرف امتناع لامتناع ، أو حرفاً لِمَا كَانَ سيقعُ لوقوع غيره .
فإن قلتَ : « لو جئتَ لأكرمْتُكَ » ، فالمعنى : قد امتنع إكرامي إياك لامتناع مجيئك ، لأن الإكرامَ مشروطٌ بالمجيءِ ومُعلَّقٌ عليه . ولا يليها إلا الفعل الماضي صيغةً وزماناً ، كقوله تعالى : ﴿ ولو شاء ربُّكَ لجعلَ الناسَ أُمَّةً واحدةً ﴾ .

٢ - أن تكون حرف شرط للمستقبل، بمعنى «إن». وهي حينئذ لا تُفيد الامتناع، وإنما تكون لمجرد ربط الجواب بالشرط، كإن، إلا أنها غير جازمة مثلها، فلا عمل لها، والأكثر أن يليها فعل مُستقبل معنى لا صيغة، كقوله تعالى: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾، أي: «إن يتركوا» وقد يليها فعل مُستقبل معنى وصيغة: «لو تزورنا لسررنا بلفظك»، أي: «إن تزورنا».

وتحتاج «لو» بنوعها إلى جواب، كجميع أدوات الشرط. ويجوز في جوابها أن يقترن باللام، كقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا﴾، وأن يتجرد منها، كقوله تعالى: ﴿ولو نشاء جعلناه أجاجاً﴾، وقوله: ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾. إلا أن يكون مضارعاً منفياً، فلا يجوز اقترانه بها، نحو: «لو اجتهدت لم تندم».

و«لولا ولوما»، حرفا شرط يدلان على امتناع شيء لوجود غيره. فإن قلت: «لولا رحمة الله لهلك الناس» و«لوما الكتابة لأضاع أكثر العلم»، فالمعنى أنه امتنع هلاك الناس لوجود رحمة الله تعالى، وامتنع ضياع أكثر العلم لوجود الكتابة.

وهما تلزمان الدخول على المبتدأ والخبر، كما رأيت. غير أن الخبر بعدهما يُحذف وجوباً في أكثر التراكيب. والتقدير: «لولا رحمة الله حاصلة أو موجودة» و«لولا الكتابة حاصلة أو موجودة».

وتحتاجان إلى جواب، كما تحتاج إليه «لو». وحكم جوابهما كحكم جوابها، فيقترن باللام، كما رأيت، أو يُجرد منها، نحو: «لولا كرم أخلاقك ما علوت»، ويمتنع من اللام في نحو:

«لولا حُبُّ العلمِ لم أغترَبُ» لأنه مضارع منفِيٌّ .

و«أما» بالفتح والتشديد، حرفُ شرطٍ يكونُ للتفصيل أو التوكيد . وهي قائمةٌ مقامُ أداةِ الشرطِ وفعلِ الشرطِ . والمذكورُ بعدها جوابُ الشرطِ، فلذلك تَلَزَمَهُ فاءُ الجوابِ للربطِ . فإن قلتَ : «أما أنا فلا أقولُ غيرَ الحقِّ» فالمعنى : «مهما يكنُ من شيءٍ فلا أقولُ غيرَ الحقِّ» .

أما كونها للتفصيلِ فهو الأصلُ فيها ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ .

وأما كونها للتأكيد ، فنحوُ أن تقولَ : «خالِدٌ شجاعٌ» ، فإن أردتَ توكيدَ ذلكَ ، وأنه لا محالةَ واقعٌ ، قلتَ : «أما خالِدٌ فشجاعٌ» . والأصلُ : «مهما يكنُ من شيءٍ فخالِدٌ شجاعٌ» .

«ولمّا» : حرفُ شرطٍ ، موضوعٌ للدلالةِ على وجودِ شيءٍ لوجودِ غيره . ولذلك تُسمَى : حرفَ وُجودٍ لوجودٍ . وهي تختصُّ بالدخولِ على الفعلِ الماضي . وتقتضي جُمليتينِ ، وُجِدَتْ أخراهما عند وجودِ أولهما . والأولى هي الشرطُ ، والأخرى هي الجوابُ ، نحو : «لمّا جاءَ أكرمتهُ» .

وتحتاج إلى جوابٍ ، لأنها في معنى أدواتِ الشرطِ . ويكونُ جوابها فعلاً ماضياً ، كما رأيتَ ، أو جملةً أسميةً مقرونةً بإذا الفجائيةِ ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ ، أو بالفاءِ ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ .

ومن العلماءِ من يجعلها ظرفاً للزمانِ بمعنى «حين» ، ويضيفها إلى جملةِ الشرطِ وهو المشهورُ بينَ المُعربينِ ، والمحققونَ على أنها حرفُ للربطِ .

٥ - أَحْرَفُ التَّحْضِيضِ وَالتَّنْذِيمِ

وهي : «هَلَا وَأَلَا وَلَوْما وَلَوْلَا وَأَلَا» .

والفرقُ بينَ التحضيضِ والتَّنْذِيمِ ، أنَّ هذه الأحرفَ ، إن دخلت على المضارع فهي للحضِّ على العملِ وتركِ التهاوُنِ به ، نحو: «هَلَا يَرْتَدُّ فُلَانٌ عَنْ غِيَةِ . أَلَا تُتُوبُ مِنْ ذَنْبِكَ . لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ . لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ . أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ» . وإن دخلت على الماضي كانت لجعلِ الفاعلِ يندمُ على فواتِ الأمرِ وعلى التهاونِ به ، نحو: «هَلَا أَجْتَهَدْتَ» ، تُقَرِّعُهُ عَلَى إِهْمَالِهِ ، وَتُؤَبِّخُهُ عَلَى عَدَمِ الاجتهادِ ، فتجعله يندمُ على ما فَرَطَ وَضَيَّعَ . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْنَاءَ آلِهَةٍ ﴾ .

٦ - أَحْرَفُ الْعَرَضِ

العَرَضُ : الطَّلِبُ بليِّنٍ ورفقٍ ، فهو عكسُ التَّحْضِيضِ ، لأنَّ هذا هو الطَّلِبُ بِشِدَّةٍ وَحَثٍّ وَإِزْعَاجٍ .

وأحرفه هي : «أَلَا وَأَمَّا وَلَوْ» ، نحو: «أَلَا تَزُورُنَا فَنَأْنِسُ بِكَ . أَمَا تَضِيفُنَا فَتَلْقَى فِيْنَا أَهْلًا . لَوْ تَقِيمُ بَيْنَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا» .

وقد تكونُ «أَمَا» تحقيقاً للكلامِ الذي يتلوها ، فتكونُ بمعنى «حَقًّا» ، «أَمَا إِنَّهُ رَجُلٌ عَاقِلٌ» تعني أنه عاقلٌ حقاً .

٧ - أَحْرَفُ التَّنْبِيهِ

وهي : «أَلَا وَأَمَّا وَهَا وَبِهَا» .

ف «أَلَا وَأَمَّا» : يُسْتَفْتَحُ بِهِمَا الكَلَامُ ، وَتُفِيدَانِ تَنْبِيَهُ السَّامِعِ إِلَى مَا

يُلْقَى إِلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ . وَتَفِيدُ « أَلَا » ، مَعَ التَّنْبِيهِ ، تَحَقُّقَ مَا بَعْدَهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ « أَلَا وَأَمَّا » . مَعْنَاهُمَا التَّنْبِيهُ ، وَمَكَانَهُمَا مُفْتَتِحُ الْكَلَامِ .

و« هَا » : حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لِتَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ . وَهُوَ يَدْخُلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ :

١ - عَلَى أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْقَرِيبِ ، نَحْوُ : « هَذَا وَهَذِهِ وَهَذَيْنِ وَهَاتَيْنِ وَهَؤُلَاءِ » ، أَوْ عَلَى الْمَتَوَسِّطِ ، إِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، نَحْوُ : « هَذَاكَ » . أَمَّا عَلَى الْبَعِيدِ فَلَا .

وَيَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِكَافِ التَّشْبِيهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْ قَيْلٌ أَهَكَذَا عَرَشُكَ؟ ﴾ ، وَبِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءِ ﴾ ، وَنَحْوُ : « هَا أَنَا ذَا . هَا أَنْتَمَا ذَانِ . هَا أَنْتِ ذِي » .

٢ - عَلَى ضَمِيرِ الرَّفْعِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ أَسْمُ إِشَارَةٍ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَهَا أَنَا تَائِبٌ مِنْ حُبِّ لَيْلَى
فَمَا لَكَ كُلَّمَا ذُكِرَتْ تَذُوبُ؟!

غَيْرِ أَنَّهَا ، إِنْ دَخَلَتْ عَلَى ضَمِيرِ الرَّفْعِ ، فَالْأَكْثَرُ أَنْ يَلِيَهُ أَسْمُ الْإِشَارَةِ ، نَحْوُ : « هَا أَنَا ذَا . هَا نَحْنُ أَوْلَاءِ . هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءِ . هَا هُوَ ذَا . هَا هُمَا ذَانِ . هَا هُمْ أَوْلَاءِ . هَا أَنْتَمَا تَانِ يَا أَمْرَاتَانِ » .

٣ - عَلَى الْمَاضِي الْمَقْرُونِ بِقَدْ ، نَحْوُ : « هَا قَدْ رَجَعْتُ » .

٤ - عَلَى مَا بَعْدَ « أَيِّ » فِي النِّدَاءِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ . يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً ﴾

مرضية ﴿ وهي تلزم في هذا الموضع وجوباً ، للتنبية على أن ما بعدها هو المقصود بالنداء .

و«يا» أصلها حرف نداء . فإن لم يكن بعدها مُنادى ، كانت حرفاً يُقصدُ به تنبيه السامع إلى ما بعدها . وقيل : إن جاء بعدها فعل أمرٍ فهي حرف نداء ، والمنادى محذوف ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَا أَسْجُدُوا ﴾ ، والتقدير : « ألا يا قوم أسجدوا » . وإلا فهي حرف تنبيه ، كقوله : ﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ ، وكحديث : « يَا رَبُّ كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . ومنه قول الشاعر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ
وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(١)
والحق أنها حرف تنبيه في كل ذلك .

٨ - الْأَحْرَفُ الْمَصْدَرِيَّةُ

وتسمى : الموصولات الحرفية أيضاً^(٢) وهي التي تجعل ما بعدها في تأويل مصدر . وهي : «أن وأنّ وكى وما ولو وهمزة التسوية» ، نحو : «سرتني أن تُلَازِمَ الفِضِيلَةَ . أُحِبُّ أَنْكَ تَجْتَنِبَ الرَّذِيلَةَ . إِرْحَمْ لِكِي تُرْحَمَ . أَوَدُّ لَوْ تَجْتَهَدُ . وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ . سِوَاءَ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» .

والمصدر المؤول بعدها يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، بحسب العامل قبله .

(ففي المثال الأول مرفوع ، لأنه فاعل . وفي المثال الثاني منصوب ،

(١) يا : حرف تنبيه . ولعنة : مبتدأ . خبره الجار والمجرور : «على سمعان» .

(٢) يسمى الحرف المصدرى : موصولاً حرفياً ، لأنه يوصل بما بعده فيجعله في تأويل مصدر .

لأنه مفعول به . وفي المثال الثالث مجرور باللام . وفي المثال الرابع منصوب أيضاً ، لأنه مفعول به . وفي المثال الخامس منصوب أيضاً ، لأنه معطوف على كاف الضمير في «خلقكم» المنصوبة محلاً ، لأنها مفعول به . وفي المثال السادس مرفوع ، لأنه مبتدأ خبره مقدّم عليه ، وهو سواء).

وتكون «ما» مصدريةً مجردةً عن معنى الظرفية، نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا تَقُولُ غَيْرَ الْحَقِّ»، أي: «من قولك غير الحق». وتكون مصدريةً ظرفيةً، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾، أي: «مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا». فَحَذِفَ الظَّرْفُ وَخَلَّفَتْهُ «ما» وَصَلَتْهَا. ويكون المصدر المؤول بعدها منصوباً على الظرفية ، لقيامه مقام المُدَّة المحذوفة (وهو الأحسن)، أو يكون في موضع جرٍّ بالإضافة إلى الظرف المحذوف .

وأكثر ما تقع «لو» بعد «وَدَّ وَيَوَدُّ» ، كقوله تعالى : ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ^(١) فَيُدْهِنُونَ. يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾. وقد تقع بعد غيرهما كقول قتيلة:

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا
مَنْ أَلْفَتِي وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ^(٢)

أي : ما كان ضرك منك عليه بالعفو .

٩ - أَحْرَفُ الْأَسْتِقْبَالِ

وهي : «السين ، وسوف ، ونواصب المضارع ، ولأم الأمر ، ولا الناهية وإن ؛ وإذ ما الجازمتان» .

(١) أدهن يُدهنُ وداهنٌ يداهنُ : نافق وراءى وصانع وخادع .

(٢) المغيظ ، بفتح الميم : اسم مفعول من «غاظه يغيظه» .

فالسُّنُّ وسوف : تختصان بالمضارع وتمحضان الاستقبال^(١) ، بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال ، كما أن لام التأكيد تُخلصه للحال^(٢) ، نحو: «إن سعيداً ليكتب» .

والسُّنُّ : تُسمى حرف استقبال ، وحرف تنفيس (أي : توسيع) ، لأنها تنقل المضارع من الزمان الضيق ، وهو الحال ؛ إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال . وكذلك «سوف» ، إلا أنها أطول زماناً من السين ، ولذلك يُسمونها «حرف تسويق» ، فتقول : «سَيَشِبُّ الغلامُ ، وسوف يَشِيخُ الفتى» ، لِقُرْبِ زمان الشباب من الغلام وبعْدِ زمان الشيخوخة من الفتى .

ويجب التصاقهما بالفعل ، فلا يجوز أن يفصل بينهما وبينه شيء .

وإذا أردت نفي الاستقبال أتيت بلا ، في مُقابلة «السين» ، وبلن ، في مقابلة «سوف» ، نحو: «لا أفعل» ، تنفي المستقبل القريب ، ونحو: «لن أفعل» ، تنفي المستقبل البعيد .

ولا يجوز أن يُؤتى بسوف و«لا» معاً ، ولا بسوف و«لن» معاً ، فلا يُقال : «سوف لا أفعل» ولا «سوف لن أفعل» كما يقول كثير من الناس ، وبينهم جَمهرةٌ من كتاب العصر .

١٠ - أَحْرَفُ التَّوَكِيدِ

وهي : «إن» ، وأن ، ولام الابتداء ، ونونا التوكيد ، واللام التي تقع في جواب القسم ، وقد .

(١) أي : تجعلانه للاستقبال المحض وتخلصانه له . يقال : «محضته النصح - من باب فتح - وأمحضته إياه» ، أي : أخلصته له .

(٢) أي : تجعله للحال الخالص . يقال : «أخلصته الحب وأخلصته له» .

و«نونا التوكيد»: إحداهما ثقيلة والأخرى خفيفة . وقد اجتمعنا في قوله تعالى : ﴿ لِيُسَجَّنَ وَلِيَكُونَ^(١) مِنَ الصَّاعِرِينَ ﴾ .

ولا يُؤكَّدُ بهما إلا فعلُ الأمر ، نحو: «تَعَلَّمَنَّ» ، والمضارعُ المُستقبلُ الواقعُ بعدَ أداةٍ من أدواتِ الطلب^(٢) ، ونحو: «لِنَجْتَهِدَنَّ وَلَا نَكْسَلَنَّ» ، والمضارعُ الواقعُ شرطاً بعدَ «إن» المؤكَّدة بما الزائدة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ^(٣) مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ ، والمضارعُ المنفيُّ بلا . كقوله : ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ، وَالْمُضَارِعُ الْمُثَبَّتُ المُستقبلُ الواقعُ جواباً للقسمِ ﴾^(٤) كقوله : ﴿ تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ . وتأكيدهُ في هذهِ الحالِ^(٥) واجبٌ ، وفي غيرها ، ممَّا تقدَّم ، جائزٌ .

و«لامُ القسم» : هي التي تقعُ في جوابِ القسمِ تأكيداً له ، كقوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ . والجملةُ بعدها جوابُ القسمِ وقد يكونُ القسمُ مُقدِّراً ، كقوله سبحانه : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ .

وتختصُّ «قد» بالفعل الماضي والمضارع المتصرفين المُثَبَّتِينَ ويشترطُ في المضارع أن يتجرَّدَ من النواصب والجوازم والسين وسوف . ويُخطىءُ من يقولُ : «قد لا يذهب ، وقد لن يذهب» .

(١) يجوز أن تكتب نون التوكيد الخفيفة بالألف مع التنوين ، كما رأيت . فإن وقفت عليها وقفت بالألف . ويجوز أن تكتب بالنون ، وهو الشائع .

(٢) أدوات الطلب هي : «لام الأمر ولا الناهية وأدوات الاستفهام والتمني والترجي والعرض والتحضيض» .

(٣) أي : تعثر منه وسوسة تحملك على خلاف ما أنت مأمور به من كريم الأخلاق . وأصل معنى النزغ : اللبس والظعن والغرز .

(٤) فإن كان من نحو: «والله لا أفعل» أو حالاً نحو: «والله لتفعله الآن»، فلا يؤكد بها .

(٥) أي : تأكيد المضارع المُثَبَّتِ المُستقبلِ ، في حال وقوعه جواباً للقسم ، واجب .

(وقد شاع على ألسنة كثير من أدباء هذا العصر وعلمائه وأقلامهم دخول «قد» على «لا» . ولم يسلم من ذلك بعض قدماء الكتاب وعلمائهم . وإن «ربما» تقوم مقام «لا» في مثل هذا المقام، فبدل أن يقال: «قد لا يكون» مثلاً، يقال: «ربما لا يكون» .)

ولا يجوز أن يُفصلَ بينها وبينَ الفعلِ بفاصلٍ غيرِ القسمِ ، لأنها كالجُزءِ منه ، أما بالقسمِ فجائزٌ، نحو: «قد والله فعلتُ» .

وهي ، إن دخلت على الماضي أفادت تحقيقَ معناه . وإن دخلت على المضارع أفادت تقييدَ وقوعه ، نحو: «قد يصدقُ الكذوبُ» . وقد يجوزُ البخيلُ . وقد تُفيدُ التحقيقَ مع المضارع ، إن دلَّ عليه دليلٌ ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ .

ومن معانيها التَّوَقُّعُ ، أي : تَوَقُّعُ حصولِ ما بعدها ، أي : أنتظارُ حصوله ، تقولُ : «قد جاء الأستاذُ» ، إذا كان مجيئه مُتَظَرًّا وقريباً ، وإن لم يجيء فعلاً ، وتقولُ : «قد يقدمُ الغائبُ» . إذا كنتَ تَتَرَقَّبُ قُدومَهُ وتَتَوَقَّعُهُ قريباً . ومن ذلك : «قد قامت الصلاةُ» ، لأنَّ الجماعةَ يَتَوَقَّعونَ قيامها قريباً .

ومنها التَّقريبُ ، أي : تقريبُ الماضي من الحالِ ، تقولُ : «قد قُمتُ بالأمر» ، لتدلَّ على أنَّ قيامك به ليسَ ببعيدٍ من الزمانِ الذي أنت فيه .

ومنها الكثيرُ ، نحو: «قد نرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ» .

وتُسمَى «قد» حرفَ تحقيقٍ ، أو تَقْلِيلٍ ، أو تَوَقُّعٍ ، أو تَقْرِيْبٍ ، أو تَكْثِيرٍ ، حَسَبَ معناها في الجملة التي هي فيها .

١١ - حَرَفُ الاسْتِفْهَامِ

وهما : «الهمزة وهل» .

فالهمزة : يُسْتَفْهَمُ بها عن المَفْرَدِ وعن الجملة . فالأول نحو: «أخالدُ

شجاع أم سعيد؟». والثاني نحو: «أجتهد خليل؟»، تستفهم عن نسبة الاجتهاد إليه . ويُستفهم بها في الإثبات ، كما ذُكر ، وفي النفي ، نحو: « ألم يسافر أخوك؟ » .

و« هل » : لا يُستفهم بها إلا عن الجملة في الإثبات ، نحو: « هل قرأت النحو؟ » ، ولا يُقال : « هل لم تقرأه؟ » . وأكثر ما يليها الفعل ، كما ذُكر ، وقل أن يليها الاسم ، نحو: « هل عليّ مجتهد؟ » .

وإذا دخلت على المضارع خصصته بالاستقبال ؛ لذلك لا يُقال : « هل تسافر الآن؟ » . ولا تدخل على جملة الشرط ، وتدخل على جملة الجواب ، نحو: « إن يقيم سعيدٌ فهل تقوم؟ » . ولا تدخل على « إن » ونحوها لأنها للتوكيد وتقريب الواقع ، والاستفهام ينافي ذلك .

١٢ - أَحْرَفُ التَّمْنِي

وهي : « ليت ولو وهل » .

فليت : موضوعة للتمني . وهو طلب ما لا طمع فيه (أي المستحيل) أو ما فيه عسر (أي ما كان غير الحصول) . فالأول نحو: « ليت الشباب يعود » والثاني نحو: « ليت الجاهل عالم » .

و« لو وهل » : قد تُفيدان التمني ، لا بأصل الوضع ، لأن الأولى شرطية والثانية استفهامية . فمثال « لو » ، في التمني ، قوله تعالى : ﴿ لو أن لنا كرةً فنكون من المؤمنين ﴾ ومثال « هل » فيه قوله سبحانه : ﴿ هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾ .

١٣ - حَرَفُ التَّرَجِّي وَالْإِشْفَاقِ

وهو : « لعل » . وهي موضوعة للترجي والإشفاق .

فالترجي : طلبُ الممكنِ المرغوبِ فيه ، كقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ اللّٰهَ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ .

الإشفاق : هو توقُّعُ الأمرِ المكروهِ ، والتخوُّفُ من حدوثِهِ ، كقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكَ بَاخِعٌ ^(١) نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ ﴾ .

١٤ - حَرْفَا التَّشْبِيهِ

وهما : « الكافُ وكأَنَّ » فالكافُ نحو : « العلمُ كالنور » .

وقد تخرُجُ عن معنى التشبيه ، فتكونُ زائدةً للتوكيدِ ، نحو : « ليسَ كمثلِهِ شيءٌ » ، أي ليسَ مثلهُ شيءٌ . وتكونُ بمعنى « على » ، نحو : « كن كما أنتَ » ، أي : على ما أنتَ عليه . وتكونُ أسماً بمعنى : « مثلٍ » . وقد تقدَّمتُ أمثلتها في حروف الجر .

وكأَنَّ ، نحو : « كأَنَّ العلمَ نورٌ » . وإنما تتعيَّنُ للتشبيهِ إن كان خبرُها اسماً جامداً ، كما مُثِّلَ . فإن كان غيرَ ذلكَ ، فهي للشكِّ ، نحو : « كأَنَّ الأمرَ واقعٌ أو وَقَعَ » ، أو للظنِّ ، نحو : « كأَنَّ في نفسِكَ كلاماً » ، أو للتَّهَكُّمِ ، نحو : « كأَنَّكَ فاهمٌ ! » ، وكأَنَّ تقولَ لقييحِ المنظرِ : « كأَنَّكَ البدرُ ! » ، أو للتقريبِ ، نحو : « كأَنَّ المسافرَ قادمٌ » ، ونحو : « كأَنَّكَ بالشتاءِ مُقبِلٌ » ^(٢) .

١٥ - أَحْرَفُ الصَّلَةِ

المرادُ بحرفِ الصلَةِ هي : حرفُ المعنى الذي يُزادُ للتأكيدِ .

(١) يخع نفسه : قتلها غماً .

(٢) قد اختلفوا في إعراب هذه الجملة . وأقرب ما قيل فيها : أنَّ الكافَ التالِيَةَ لكأَنَّ حرفَ خطابٍ . لا ضميرٌ للخطابِ . والشتاءُ : اسم «كَأَنَّ» زيدت فيه الباءُ الجارَّةُ . ومقبِلٌ خبرها .

وأحرفُ الصلوة هي : « إن وأن وما ومن والباء » ، نحو : « ما إن فعلتُ ما تكره . لما أن جاءَ البشير . أكرمتك من غيرِ ما معرفة . ما جاءنا من أحدٍ . ما أنا بمُهملٍ » .

وتزادُ « من » في النفي خاصةً ، لتأكيدِهِ وتعميمِهِ ، كقوله سبحانه : ﴿ ما جاءنا من بشيرٍ ولا نذيرٍ ﴾ . والاستفهامُ كالنفي ، كقوله سبحانه : ﴿ هل من خالقٍ غيرِ اللَّهِ ﴾ ، وقوله : ﴿ هل من مزيدٍ ﴾ .

وتزادُ الباءُ لتأكيدِ النفي ، كقوله تعالى : ﴿ أليسَ اللَّهُ بأحكمِ الحاكمين ؟ ﴾ ، ولتأكيدِ الإيجاب ، نحو : « بحسبك الاعتمادُ على النفس » ، ونحو : « كفى بالله شهيداً » ، أي : « حَسْبُكَ الاعتمادُ على النفس ، وكفى اللَّهُ شهيداً » .

١٦ - حَرْفُ التَّعْلِيلِ

الحرفُ الموضوعُ للتعليل هو : « كي » ، يقولُ القائلُ : « إني أطلبُ العلمَ فتقولُ : « كَيْمَهُ؟ »^(١) أي : لِمَ تَطْلُبُهُ ؟ فيقولُ : « كي أخدمَ به الأمة » ، أي : « لأجلِ أن أخدمها به » .

وقد تأتي « اللامُ وفي ومن » للتعليل ، نحو : « فيمَ الخصامُ ؟ » . سافرتُ للعلم . مِمَّا خطيئاتِهِمْ أَغْرَقُوا » .

(١) كي : حرف جر للتعليل : وما : اسم استفهام ، حذف ألفه تخفيفاً . وهو في محل جر بكي . والقاعدة في « ما » الاستفهامية أن تحذف ألفها تخفيفاً إن سبقها حرف جر . ثم إن وقفت عليها أتيت بهاء السكت للوقف . فتقول : « كيمه وفيمه ولمه وعمه وممه » . وإن لم تقف لم تأتِ بالهاء ، نحو : « عم يتساءلون ؟ » .

١٧ - حَرْفُ الرَّدِّعِ وَالزَّجْرِ

وهو: «كَلًّا» . ويُفِيدُ، مع الرَّدِّعِ وَالزَّجْرِ، النَّفْيَ وَالتَّنْبِيهَ عَلَى الخَطَأِ ، يقولُ القائلُ : «فلانٌ يُبْغِضُكَ» ، فتقولُ : «كَلًّا» تنفي كلامَهُ ، وتُردِّعُهُ عن مثل هذا القول ؛ وتنبهُهُ على خَطِيئَتِهِ فِيهِ . وقد سبقَ الكلامُ عليه في أحرف الجواب . فراجعهُ .

١٨ - اللَّامَاتُ

هي : لامُ الجَرِّ ، نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» .

ولامُ الأَمْرِ ، كقولهِ تعالى : ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ .

ولامُ الإبتداءِ ، نحو : «لِدِرْهَمٍ حَلالٍ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ دِرْهَمٍ حَرَامٍ» .

ولامُ البُعدِ ، وهي التي تلحقُ أسماءَ الإِشارةِ ، للدَّلالةِ على البُعدِ أو توكيدِهِ نحو: «ذَلِكَ وَذَلِكَمَا وَذَلِكَمِ وَذَلِكَنَ» .

ولامُ الجوابِ ، وهي التي تقعُ في جوابِ «لو ولولا» ، نحو: «لو أَجْتَهَدتَ لأَكْرَمْتُكَ . لولا الدينُ لَهَلَكَ النَّاسُ» ، أو في جوابِ القَسَمِ ، كقولهِ تعالى : ﴿تَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُم﴾ .

واللامُ المُوطَّئَةُ للقسمِ ، وهي التي تدخلُ على أداةِ شرطٍ للدلالةِ على أن الجوابَ بَعْدَها إنما هو جوابٌ لقسمٍ مُقدَّرٍ قَبْلَها ، لا جوابِ الشرطِ ، نحو : «لَئِنْ قُمتَ بِواجِبَاتِكَ لأَكْرَمْتُكَ» . وجوابُ القسمِ قائمٌ مقامَ جوابِ الشرطِ ومُغْنٍ عَنْهُ .

١٩ - تاءُ التَّائِيثِ السَّاكِنَةُ

وهي : التاءُ في نحو: «قامت وقعدت» . وتلحقُ الماضي ، للأيذان من

أول الأمر بأنَّ الفاعلَ مؤنثٌ . وهي ساكنةٌ ، وتحركُ بالكسر إن وليها ساكنٌ ،
كقوله تعالى : ﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾ . وقوله : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ ،
وبالفتح ، إن اتصلَ بها ضمير الاثنيين ، نحو : « قالتا » .

٢٠ - هَاءُ السَّكْتِ

وهي : هاءٌ ساكنةٌ تلحقُ طائفةً من الكلمات عند الوقفِ ، نحو : « ما
أغنى عني ماليه ، هَلَكَ عني سُلْطَانِيه » ، ونحو : « لِمَه؟ كَيْمَه؟ كَيْفَه؟ »
ونحوها . فإن وَصَلَتْ ولم تَقِفْ لم تُثَبِّتِ الهاءُ ، نحو : « لِمَ جِئْتَ؟ كَيْمَ
عَصَيْتَ أَمْرِي؟ كَيْفَ كَانَ ذَلِكَ؟ » .

ولا تزدادُ « هاءُ السكتِ » ، للوقف عليها ، إلا في المضارع المعتلِّ
الآخر ، المجزوم بحذف آخره ، وفي الأمر المبنيِّ على حذف آخره ، وفي
« ما » الاستفهاميَّة ، وفي الحرف المبنيِّ على حركةٍ ، وفي الاسم المبنيِّ على
حركةٍ بناءً أصلياً . ولا يوقفُ بهاءُ السكتِ في غير ذلك ، إلا شذوذاً . وقد سبق
شرحُ ذلك في الكلام على « الوقف » في الجزء الثاني .

٢١ - أَحْرَفُ الطَّلَبِ

وهي : « لامُ الأمرِ ، ولا الناهيةُ ، وحرفا الاستفهام ، وأحرفُ التحضيض
والتنديم ، وأحرفُ العرض ، وأحرفُ التمني ، وحرفُ الترجي » . وقد سبق
الكلام عليها .

٢٢ - حَرَفُ التَّنْوِينِ

حرفُ التَّنْوِينِ : هو نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ ، تلحقُ أواخرَ الأسماءِ لفظاً ،

وتفارقها خطأً ووقفاً . وقد سبق الكلامُ عليه ، في أوائل الجزء الأول .

بَقِيَّةُ الْحُرُوفِ

(٢٣) أحرفُ النداءِ (٢٤) أحرفُ العطفِ (٢٥) أحرفُ نصبِ المضارعِ
(٢٦) أحرفُ جزمه (٢٧) حرفُ الأمرِ (٢٨) حرفُ النَّهيِ (٢٩) الأَحرفُ
المُشَبَّهَةُ بالفعل ، الناصِبَةُ للاسمِ الرافِعَةُ للخبرِ (٣٠) الأَحرفُ المُشَبَّهَةُ بليسَ ،
الرافِعَةُ للاسمِ الناصِبَةُ للخبرِ (٣١) حروفُ الجرِ .
وقد سبقَ الكلامُ عليها في مواضعها من هذا الكتاب .

الخاتمة

وهي تشتمل على ثلاثة فصول :

١ - العامل والمعمول والعمل

وهذا الفصل يشتمل على أربعة مباحث :

١ - مَعْنَى الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ وَالْعَمَلِ

متى انتظمت الكلمات في الجملة .

فمنها ما يُؤثر فيما يليه ، فيرفع ما بعده ، أو ينصبه أو يجزمه ، أو
يُجرُّه ، كالفعل ، يرفعُ الفاعلَ وينصبُ المفعولَ بهِ ، وكالمبتدأ ، يرفعُ
الخبرَ ، وكأدوات الجزم ، تجزمُ الفعلَ المضارعَ ، وكحروفُ الجرِّ ، تخفضُ

ما يليها من الأسماء . فهذا هو المؤثر^(١) ، أو العامل .

ومنها ما يؤثر فيه ما قبله ، فيرفعه ، أو ينصبه ، أو يجزئه ، أو يجزمه ، كالفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه ، والمسبق بحرف جرّ ، والفعل المضارع وغيرها . فهذا هو المتأثر^(٢) أو المعمول .

ومنها ما لا يؤثر ولا يتأثر ، كبعض الحروف ، نحو : « هل وبلى وقد وسوف وهلاً » ، وغيرها من حروف المعاني .

والنتيجة الحاصلة من فعل المؤثر وأنفعال المتأثر ، هي الأثر ، كعلامات الإعراب الدالة على الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ، فهي نتيجة لتأثير العوامل الداخلة على الكلمات ولتأثر الكلمات بهذه العوامل .

فما يحدث تغييراً في غيره ، فهو العامل .

وما يتغير آخره بالعامل ، فهو المعمول .

وما لا يؤثر ولا يتأثر ، فهو العاطل ، أي : ما ليس بمعمول ولا عامل .

والأثر الحاصل ، من رفع ، أو نصب ، أو جزم ، أو خفض ، يُسمى : « العمل » ، أي : الإعراب .

٢ - العامل

العامل : ما يحدث الرفع ، أو النصب ، أو الجزم ، أو الخفض ، فيما يليه .

(١) المؤثر : الفاعل الذي يحدث أثراً في غيره .

(٢) المتأثر : المنفعل الذي يقبل أثر غيره فيه . ولم يذكر اللغويون «تأثر» ، إلا إننا استعملنا هذا الاشتقاق للحاجة إليه . وقياس اللغة لا ياباه .

والعواملُ هي الفعلُ وشبهُهُ^(١) ، والأدواتُ التي تنصبُ المضارعُ أو تجزِمُهُ ، والأحرفُ التي تنصبُ المبتدأُ وترفعُ الخبرَ ، والأحرفُ التي ترفعُ المبتدأُ وتنصبُ الخبرَ ، وحروفُ الجرِّ ، والمُضَافُ ، والمبتدأُ^(٢) .

وقد سبقَ الكلامُ عليها ، إلا شَبِهَ الفعلُ ، فسيأتي الكلامُ عليه .

وهي قسمان : لفظيةٌ ومعنويةٌ .

فالعاملُ اللفظيُّ : هو المؤثرُ الملفوظُ ، كالذي ذكرناه .

والعاملُ المعنوي : هو تجرُّدُ الاسمِ والمضارعِ من مؤثرٍ فيهما ملفوظٍ .
والتجرُّدُ هو من عواملِ الرفعِ .

(فتجرُّدُ المبتدأُ من عاملٍ لفظيٍّ كان سببَ رفعه . وتجرُّدُ المضارعِ من عواملِ النصبِ والجزمِ كان سببَ رفعه أيضاً .

فالتجرُّدُ : هو عدمُ ذكرِ العاملِ . وهو سببُ معنويٍّ في رفعه ما تجرَّدُ من عاملٍ لفظيٍّ ، كالمبتدأُ والمضارعِ الذي لم يسبقه ناصبٌ أو جازمٌ) .

٣ - المَعْمُولُ

المعمولُ : هو ما يَتَغَيَّرُ آخرُهُ برفعٍ ، أو نصبٍ ، أو جزمٍ ، أو خفضٍ ، بتأثيرِ العاملِ فيه .

(١) شبه الفعلُ : هو اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ والمصدرُ واسمُ التفضيلِ والصفةُ المشبهةُ واسمُ الفعلِ . وكلها تعملُ فيما يليها عملُ الفعلِ فيما يليه ، لذلك كانت شبيهةً به .

(٢) المضافُ يحدثُ الجرَّ في المضافِ إليه ، فهو عاملُ الجرِّ فيه ، والمبتدأُ يحدثُ الرفعَ في الخبرِ فهو عاملُ الرفعِ فيه . والمضافُ والمبتدأُ من العواملِ اللفظيةِ . ومن العلماءِ من يجعلُ العاملِ في المضافِ إليه هي الإضافةُ ، والعاملِ في الخبرِ هو الابتداءُ أو التجرُّدُ ، كالعاملِ في المبتدأُ . والابتداءُ والإضافةُ من العواملِ المعنويةِ .

والمعمولات هي الأسماء^(١) ، والفعل المضارع .

والمعمول على ضربين : معمول بالأصالة ، ومعمول بالتبعية .

فالمعمول بالأصالة : هو ما يؤثر فيه العامل مباشرة ، كالفاعل ونائبه ، والمبتدأ وخبره ، وأسم الفعل الناقص وخبره ، وأسم إن وأخواتها وأخبارها ، والمفاعيل ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، والمضاف إليه ، والفعل المضارع .

والمبتدأ يكون عاملاً ، لرفعه الخبر . ويكون معمولاً ، لتجرده من العوامل اللفظية للابتداء ، فهو الذي يرفعه .

والمضاف يكون عاملاً ، لجره المضاف إليه ، ويكون معمولاً ، لأنه يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، حسب العوامل الداخلة عليه .

والمضارع وشبهه (ما عدا أسم الفعل) عاملان فيما يليهما ، معمولان لما يسبقهما من العوامل .

والمعمول بالتبعية : هو ما يؤثر فيه العامل بواسطة متبوعة ، كالتعت والعطف والتوكيد والبدل ، فإنها ترفع أو تنصب أو تجر أو تجزم ، لأنها تابعة لمرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم . والعامل فيها هو العامل في متبوعها الذي يتقدمها .

وقد سبق الكلام على ذلك كله مفصلاً .

٤ - العمل

العمل (ويسمى : الإعراب أيضاً) : هو الأثر الحاصل بتأثير العامل ،

(١) ما عدا اسم الفعل ، فهو عامل غير معمول ، كما عرفت . وما عدا أسماء الأصوات ، فهي ليست عاملة ولا معمولة ، ولا محل لها من الإعراب كما سبق .

من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ أو جزمٍ .

وقد تقدّم الكلامُ عليه مُفصلاً في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب .

٢ - عمل المصدر والصفات التي تُشبهُ الفعلِ

وهذا الفصل يشتملُ على خمسة مباحث :

١ - عَمَلُ الْمَصْدَرِ وَأَسْمِ الْمَصْدَرِ (١)

يعملُ المصدرُ عَمَلُ فعلِهِ تَعَدِّيًّا ولزوماً .

فإن كان فعلُهُ لازماً ، احتاجَ إلى الفاعلِ فقط ، نحو: «يُعجِبُنِي اجْتِهَادُ سَعِيدٍ» (٢) .

وإن كان مُتَعَدِّيًّا احتاجَ إلى فاعلٍ ومفعولٍ بِهِ . فهو يتعدَّى إلى ما يتعدَّى إليه فعلُهُ ، إمَّا بنفسِهِ ، نحو: «سَاءَنِي عَصِيَانُكَ أَبَاكَ» (٣) ، وإمَّا بحرفِ الجَرِّ ، نحو: «سَاءَنِي مُرُورُكَ بِمَوَاضِعِ الشُّبْهَةِ» . وأعلمُ أن المصدرَ لا يعملُ عَمَلُ الفعلِ لشيءٍ به ، بل لأنه أصلُهُ .

ويجوزُ حذفُ فاعلِهِ من غيرِ أن يتحمَّلَ ضميرُهُ ، نحو: «سَرَّنِي تَكْرِيمِ

(١) تقدم الكلام على المصدر بقسميه : الميمي وغير الميمي ، وهو اسم المصدر في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجعهُ .

(٢) اجتهاد: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو «سعيد»، فسعيد: مجرور لفظاً بالمضاف، مرفوع حكماً لأنه فاعل .

(٣) عصيان: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الكاف ضمير المخاطب. فالكاف: هنا محلان من الإعراب: قريب، وهو الجر بالمضاف، وبعيد وهو الرفع لأنها فاعل: و«أباك» مفعول به لعصيان .

العاملين»^(١). ولا يجوزُ ذلكَ في الفعل ، لأنه إن لم يَيرزُ فاعلُهُ كان ضميراً مستتراً ، كما تقدّم في باب الفاعل .

ويجوزُ حذفُ مفعوله ، كقوله تعالى : ﴿ وما كانَ آستغفارُ إبراهيمَ لأبيه إلا عن موعِدَةٍ وَعَدَها إياهُ ﴾ ، أي : آستغفارُ إبراهيمَ رَبَّهُ لأبيه .

وهو يعملُ عملَ فعله مضافاً ، أو مجرداً من «أل» والإضافة ، أو مُعرِّفاً بآل ، فالأولُ كقوله تعالى : ﴿ ولولا دفعُ اللّهِ الناسَ بعضهم ببعضٍ ﴾^(٢) . والثاني كقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ أو إطعامُ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً ذا مقربةٍ أو مسكيناً ذا مرتبةٍ ﴾^(٣) . والثالثُ إعماله قليلاً ، كقول :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي
كَرَرْتُ، فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعاً^(٤)

وشرطُ لإعمال المصدر أن يكون نائباً عن فعله ، نحو : «ضرباً للصر» ، أو أن يصحَّ حلولُ الفعل مصحوباً بأن أو «ما» المصدريتين محلَّهُ . فإذا قلتَ : «سرّني فهُمك الدّرس» ، صحَّ أن تقول : «سرّني أن تفهم الدرس» . وإذا قلتَ : «يسرّني عملك الخير» ، صحَّ أن تقول : «يسرّني أن تعمل الخير» . وإذا قلتَ : «يعجبني قولك الحقّ الآن» ، صحَّ أن تقولَ : «يعجبني ما تقولُ الحقّ الآن» . غيرَ أنه إذا أريدَ به المُضي أو الاستقبالُ قدرَ بأن ، وإذا أريدَ به الحالُ قدرَ بـمَا ، كما رأيتَ .

(١) تكريم : مصدر مضاف إلى مفعوله ؛ وهو «العاملين» والفاعل محذوف جوازاً ، أي تكريمكم أو تكريم الناس أو نحو ذلك .

(٢) دفع : مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو لفظ الجلالة . وبعضهم : مفعوله .

(٣) المسغبة : الجوع . والمرتبة : الفقر .

(٤) أولى المغيرة ، أي : أوائل الخيل المغيرة . وأنكل : أعجز . ومصدره النكول . ومسمع : اسم شخص .

لذلك لا يعمل المصدر المؤكّد، ولا المبيّن للنوع، ولا المصغّر، ولا ما لم يُردّ به الحدّث^(١). فلا يُقال: «علّمته تعليماً المسألة»، على أن «المسألة منصوبة بتعليماً» بل بعلمت، ولا «ضربت ضربةً وضربت اللصّ»، على نصب اللص بضربة أو ضربتين، بل بضربت، ولا «يعجبني ضريبك الصّ»، ولا «لسعيد صوت صوت حمام»^(٢)، على نصب «صوت» الثاني بصوت الأول بل بفعل محذوف، أو يُصوت صوت حمام، أي: يُصوت تصويته. ويجوز أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف، أي يشبه صوت حمام.

ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه، إلا إذا كان المصدر بدلاً من فعله نائباً عنه، نحو: «عملك إتقاناً»، أو كان معموله ظرفاً أو مجروراً بالحرف، كقوله تعالى: ﴿فلما بلغ معه السعي﴾، وقوله: ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة﴾.

ويشترط في أعماله أن لا يُنعت قبل تمام عمله، فلا يُقال: «سرّني إكرامك العظيم خالداً»، بل يجب تأخير النعت، فتقول «سرّني إكرامك خالداً العظيم»، كما قال الشاعر:

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي
عَاذِرًا مَنْ عَاهَدْتُ فِيكَ عَذُولًا^(٣)

وإذا أضيف المصدر إلى فاعله جرّه لفظاً، وكان مرفوعاً حكماً (أي: في محلّ رفع)، ثمّ ينصب المفعول به، نحو: «سرّني فهم زهير الدرس».

(١) المصدر قد يراد به الاسم لا حدوث الفعل، كما تقول: «العلم نور». فإن لم يُرد به الحدّث فلا يعمل.

(٢) صوت الأول: ليس المراد به هنا إحداه الفاعل. بل المراد به أثره المسموع.

(٣) أي: أراي من عهديه يعدلني ويلومني فيك عاذراً لي.

وإذا أُضِيفَ إلى مفعوله جَرَّةٌ لفظاً ، وكان منصوباً حُكماً (أي : في محلِّ نصبٍ) ، ثم يَرْفَعُ الفاعلُ ، نحو: «سَرَّني فَهمُ الدرسِ زُهَيْرٌ» .

وإذا لحقَ الفاعلُ المضافَ إلى المصدرِ ، أو المفعولَ المضافَ إليه ، أخذَ التوابعُ جازاً في التابعِ الجرُّ مراعاةً للفظِ ، والرفعُ أو النصبُ مراعاةً للمحلِّ ، فتقولُ في تابعِ الفاعلِ : «سَرَّني أَجتهادُ زُهَيْرِ الصغِيرِ ، أو الصغِيرُ» و«سَاءَني إهمالُ سَعِيدِ وخالدِ ، أو خالدٌ» . وتقولُ في تابعِ المفعولِ : «يُعجِبُني إكرامُ الأستاذِ المُخلصِ ، أو المُخلصِ ، تلاميذُهُ» و«سَاءَني ضربُ خالدِ وسَعِيدِ ، أو وسَعِيداً ، خليلٍ» .

والمصدرُ الميميُّ كغيرِ الميميِّ ، في كونه يعملُ عملَ فعلِهِ ، نحو: «مُحتمَلُكَ المصائبِ خيرٌ من مَرَكِبِكَ الجَزَعِ»^(١) . ومنه قولُ الشاعرِ .

أَظْلومُ ، إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجُلًا
أَهْدَى السَّلَامَ تَجِيَّةً ، ظَلَمُ!^(٢)

واسمُ المصدرِ يعملُ عملَ المصدرِ الذي هو بمعناه ، وبشروطِهِ ، غيرَ أنَّ عمله قليلٌ ، ومنه قولُ الشاعرِ :

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ أَلْمَوْتِ عَنِّي
وَبَعْدَ عَطَائِكَ أَلْمِئَةِ الرِّتَاعِ^(٣)

(١) المحتمل: الاحتمال. المركب: الركوب. وكلاهما مصدر ميمي مضاف إلى فاعله. وهو ضمير المخاطب. والمصائب والجزع: مفعولاهما.

(٢) ظلوم: اسم المرأة. والمصاب: مصدر ميمي بمعنى الإصابة، وهو مضاف إلى فاعله. ورجلاً: مفعوله. ومصاب: اسم إن. وظلم: خبرها. وجملة «أهدى»: نعت لرجلا.

(٣) عطاء: اسم مصدر بمعنى الإعطاء. والرتاع: جمع راتعة. وأراد بالمتة الرتاع مئة من النوق الراتعة.

وقولُ الآخر :

إِذَا صَحَّ عَوْنٌ^(١) الْخَالِقِ الْمَرْءِ، لَمْ يَجِدْ
عَسِيراً مِنْ أَمَالٍ إِلَّا مُيَسَّرًا

وقولُ غيره :

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تَعَدُّ مِنْهُمْ
فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمْ أَلُوفًا^(٢)
ومنه الحديثُ : « من قُبَلَةٍ^(٣) الرجلِ امرأتهُ الوُضوءُ » .

٢ - عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ

يعملُ اسْمُ الْفَاعِلِ عملَ الْفِعْلِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ ، إنْ متعدياً ، وإنْ لازماً .
فالمتعدي نحو : « هو مُكْرِمٌ سَعِيدٌ ضَيْوْفُهُ؟ » . واللازمُ ، نحو : « خالِدٌ مجتهدٌ
أولادُهُ » .

ولا تجوزُ إضافتهُ إلى فاعله ، كما يجوز ذلك في المصدر ، فلا يقالُ :
« هل مُكْرِمٌ سَعِيدٌ ضَيْوْفُهُ » .

وشرطُ عمله أن يقترنَ بآلٍ . فإن اقترنَ بها ، لم يحتج إلى شرطٍ غيره .
فهو يعملُ ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ، مُعْتَمِداً على شيءٍ أو غيرِ معتمدٍ ،
نحو : « جاء المعطي المساكينَ أمس أو الآن أو غداً » .

فإن لم يقترنَ بها ، فشرطُ عمله أن يكونَ بمعنى الحال أو الاستقبال ،

(١) العون : اسم مصدر بمعنى الإعانة .

(٢) العشرة : اسم مصدر بمعنى المعاشرة .

(٣) القبلة ، بضم القاف : اسم مصدر بمعنى التقبيل . وأما « القبلة » ، بكسر القاف ، فهي التي يُصلُّ إليها ، ويُتوجَّه إليها في العبادة .

وأن يكون مسبوqاً بنفي ، أو استفهام ، أو أسمٍ مُخبرٍ عنه به ، أو موصوفٍ ، أو باسمٍ يكون هوَ جالاً منه ، فالأولُ ، نحو: « ما طالبٌ صديقك رفعَ الخلافِ » . والثاني نحو: « هل عارفٌ أخوك قدرَ الإنصافِ؟ » . والثالث نحو: « خالدٌ مسافرٌ أبواه » . والرابع نحو: « هذا رجلٌ مجتهدٌ أبناؤه » . والخامسُ نحو: « يخطبُ عليُّ رافعاً صوتَهُ » .

وقد يكون الاستفهامُ والموصوفُ مُقدَرين . فالأولُ نحو: « مُقيمٌ سعيدٌ أم مُنصرفٌ؟ » والتقديرُ: أم مقيمٌ أم منصرفٌ؟ والثاني كقول الشاعر:

كناطِحِ صَخْرَةَ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا
فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

أي : كوعلٍ ناطحٍ صخرةً . ونحو: « يا فاعلاً الخيرَ لا تنقطع عنه ، أي : يا رجلاً فاعلاً .

وأعلم أن مبالغة اسم الفاعل تعملُ عملَ الفعلِ ، كاسم الفاعلِ ، بالشروطِ السابقة ، نحو: « أنتَ حَمُولُ النَّابِثَةِ ، وَحَلَّالُ عُقَدِ الْمَشْكَلَاتِ » .

والمثنى والجمعُ ، من أسمِ الفاعلِ وصيغِ المبالغة ، يعملان كالمُفردِ منهما ، كقوله تعالى : ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ ، وقوله : ﴿ خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ .

وإذا جَرَّ مفعولُ أسمِ الفاعلِ بالإضافةِ إليه ، جازَ في تابعه الجَرُّ مراعاةً للفظه ، والنصبُ مراعاةً لمحلِّه ، نحو : « هذا مُدْرَسُ النَحْوِ وَالْبَيَانِ ، أَوِ الْبَيَانِ » ونحو: « أنتَ مُعِينُ الْعَاجِزِ الْمَسْكِينِ ، أَوِ الْمَسْكِينِ » .

ويجوزُ تقديمُ معموله عليه ، نحو: « أنتَ الْخَيْرُ فاعِلٌ » ، إلا أن يكونَ مقترناً بأل: « هذا المُكْرَمُ سَعِيداً » ، أو مجروراً بالإضافة ، نحو: « هذا وَلَدُ

مُكْرَمٍ خَالِدًا»، أو مجروراً بحرفٍ جرٍّ أصليٍّ ، نحو: «أحسنتُ إلى مُكْرَمٍ عليّاً»، فلا يجوزُ تقديمه في هذه الصُّور. أما إن كان مجروراً بحرفٍ جرٍّ زائد فيجوزُ تقديمُ معموله عليه ، نحو: «ليسَ سعيدٌ بسابقٍ خالدًا» ، فتقولُ : «ليسَ سعيدٌ خالدًا بسابقٍ»، لأنَّ حرفَ الجرِّ الزائد في حكم الساقط.

٣ - عَمَلُ اسْمِ الْمَفْعُولِ

يعملُ اسْمُ المفعولِ عَمَلَ الفِعْلِ المجهولِ ، فيرفعُ نائبَ الفاعلِ ، نحو: «عَزَّ من كان مُكْرَمًا جَارُهُ، محموداً جوارَهُ». وتجرزُ إضافته إلى معموله ، نحو: «عَزَّ من كان محمودَ الجوارِ، مُكْرَمَ الجارِ». وشروطُ إعماله كما مرَّ في اسمِ الفاعلِ تماماً .

٤ - عَمَلُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ

تعملُ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ عملَ اسمِ الفاعلِ المتعدِّي إلى واحدٍ، لأنها مُشَبَّهَةٌ به ويُستحسنُ فيها أن تُضافَ إلى ما هو فاعلٌ لها في المعنى ، نحو: «أنتَ حَسَنُ الخُلُقِ، نَقِيُّ النفسِ ، طاهرُ الذِّيلِ». ولكَ في معمولها أربعةٌ أوجهٍ :

١ - أن ترفعه على الفاعلية ، نحو: «عليُّ حَسَنٌ خُلُقُهُ ، أو حَسَنُ الخُلُقِ أو الحَسَنُ خُلُقُهُ ، أو الحَسَنُ خُلُقُ الأبِ» .

٢ - أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به ، إن كان معرفةً ، نحو: «عليُّ حَسَنٌ خُلُقُهُ ، أو حَسَنُ الخُلُقِ ، أو الحَسَنُ خُلُقُ الأبِ» .

٣ - أن تنصبه على التمييز ، إن كان نكرةً ، نحو: «عليُّ حَسَنٌ خُلُقًا ، أو الحَسَنُ خُلُقًا» .

٤ - أن تجرّه بالإضافة، نحو: «عليّ حسنُ الخُلُقِ ، أو الحسنُ الخُلُقِ ، أو حسنُ خُلُقِهِ ، أو حسنُ خُلُقِ الأبِ ، أو الحسنُ خُلُقِ الأبِ» .

وأعلم أنه تمتنعُ إضافةُ الصفة إذا اقترنتُ بأل ، ومعمولها مُجرّدُ منها ومنَ الإضافة إلى ما فيه «أل» ، فلا يُقالُ : «عليّ الحسنُ خُلُقِهِ ، ولا العظيمُ شدةُ بأسٍ» . ويقالُ : «الحسنُ الخُلُقِ ، والعظيمُ شدةُ البأسِ» .

٥ - عَمَلُ اسْمِ التَّفْضِيلِ

يرفَعُ اسْمُ التَّفْضِيلِ الفاعلَ . وأكثرُ ما يرفعُ الضميرَ المستترَ ، نحو : «خالد أشجعُ من سعيدٍ»^(١) . ولا يرفعُ الاسمَ الظاهرَ إلا إذا صلَحَ وقوعُ فعلٍ بمعناه موقَعَهُ ، نحو : «ما رأيتُ رجلاً أوقعَ في نفسه النصيحةَ منها في نفس زهيرٍ» ، ونحو : «ما رأيتُ رجلاً أوقعَ في نفسه النصيحةَ كزهيرٍ» . ونحو : «ما رأيتُ كنفسَ زهيرٍ أوقعَ فيها النصيحةَ» . وتقولُ : «ما رجلٌ أحسنَ به الجميلُ كعليٍّ» ومن ذلك قول الشاعر :

ما رأيتُ امرأً أحبَّ إليه
البدلُ منه إليك يا ابنَ سنانِ

فإن قلت فيما تقدّم : «ما رأيتُ رجلاً تقعُ النصيحةُ في نفسه كزهيرٍ . ما رجلٌ يحسنُ به الجميلُ كعليٍّ . ما رأيتُ امرأً يحبُّ البدلُ كابنِ سنانٍ» صحَّ .

وقد يرفعُ الاسمَ الظاهرَ ، وإن لم يصلحَ وقوعُ فعلٍ موقَعَهُ ، وذلك في لغةٍ قليلةٍ ، نحو : «مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوهُ» . والأفضلُ أن يُرفعَ «أكرمَ» على

(١) فاعل أشجع ضمير مستتر تقديره . (هو) يعود على خالد .

أنه خبرٌ مُقدَّمٌ، و«أبوه» مبتدأ مؤخرٌ. وتكون جملة المبتدأ والخبر صفةً لرجلٍ .

٣ - الجمل وأنواعها

الجملة: قولٌ مؤلَّفٌ من مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه . فهي والمركبُ الاسناديُّ شيءٌ واحدٌ . مثلُ : «جاء الحقُّ، وزهق الباطلُ، إنَّ الباطلَ كانَ زهوقاً» .

ولا يُشترط فيما نُسَميه جملةً ، أو مركباً إسنادياً، أن يُفيدَ معنى تاماً مكتفياً بنفسه، كما يُشترطُ ذلك فيما نُسَميه كلاماً . فهو قد يكون تامَّ الفائدة نحو: «قد أفلح المؤمنون»، فيُسمى كلاماً أيضاً . وقد يكون ناقصها ، نحو: «مهما تفعل من خير أو شرٍّ»، فلا يُسمى كلاماً . ويجوز أن يُسمى جملةً أو مركباً إسنادياً . فإن ذُكر جوابُ الشرط، فقول: «مهما تفعل من خير أو شرٍّ تُلاقه»، سُمي كلاماً أيضاً ، لحصول الفائدة التامة .

والجملةُ أربعةُ أقسامٍ : فعليةٌ ، وأسميةٌ ، وجملةٌ لها محلٌّ من الإعراب ، وجملةٌ لا محلَّ لها من الإعراب .

١ - الجُملةُ الفِعليةُ

الجملةُ الفِعليةُ : ما تألَّفت من الفعل والفاعل ، نحو: «سَبَقَ السيفُ العَدْلَ» ، أو الفعل ونائبِ الفاعل ، نحو: «يُنصِرُ المظلومُ»، أو الفعلِ الناقصِ واسمه وخبره نحو: «يكون المجتهدُ سعيداً» .

٢ - الجُملةُ الاسميَّةُ

الجملةُ الاسميَّةُ : ما كانت مؤلَّفةً من المبتدأ والخبر ، نحو: «الحقُّ منصورٌ» أو ممَّا أصله مبتدأ وخبرٌ ، نحو: «إن الباطلَ مخذولٌ . لا ريبَ فيه .

ما أحدُ مسافراً . لا رجلٌ قائماً . إن أحدُ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية . لات حينَ مناصٍ .

٣ - الجُمْلُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ

الجملةُ ، إن صحَّ تأويلُها بِمُفْرَدٍ ، كان لها محلٌّ من الإعراب ، الرفعُ أو النصبُ أو الجرُّ ، كالمفرد الذي تُؤوَّلُ به ، ويكونُ إعرابُها كإعرابه .

فإن أوَّلت بِمفردٍ مرفوعٍ ، كان محلُّها الرفعُ ، نحو: « خالدٌ يعملُ الخيرَ » ، فإن التأويلُ : « خالدٌ عاملٌ للخيرِ » .

وإن أوَّلت بِمفردٍ منصوبٍ ، كان محلُّها النصبُ ، نحو: « كان خالدٌ يعملُ الخيرَ » ، فإن التأويلُ : « كان خالدٌ عاملاً للخيرِ » .

وإن أوَّلت بِمفردٍ مجرورٍ ، كانت في محلِّ جرٍّ ، نحو: « مررتُ برجلٍ يعملُ الخيرَ » ، فإن التأويلُ : « مررتُ برجلٍ عاملٍ للخيرِ » .

وإن لم يصحَّ تأويلُ الجملةِ بِمفردٍ ، لأنها غيرُ واقعةٍ موقَّعةً ، لم يكن لها محلٌّ من الإعراب ، نحو: « جاء الذي كتبَ » ، إذ لا يصحُّ أن تقول: « جاء الذي كاتبَ » .

والجُمْلُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ سَبْعٌ :

١ - الواقعةُ خبراً . ومحلُّها من الإعرابِ الرفعُ ، إن كانت خبراً للمبتدأ ، أو الأحرفِ المشبهةِ بالفعل ، أو « لا » النافية للجنس ، نحو: « العلمُ يرفعُ قدرَ صاحبه . إن الفضيلةُ تُحبُّ . لا كسولٌ سيرتهُ ممدوحةٌ » . والنصبُ إن كانت خبراً عن الفعلِ الناقصِ ، كقوله تعالى : ﴿ أَنفَسَهُمْ كَانُوا يُظْلَمُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ .

- ٢ - الواقعة حالاً . ومحلُّها النصب ، نحو: «جاءوا أباهم عشاءً يَبكون» .
- ٣ - الواقعة مفعولاً به . ومحلُّها النصبُ أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾^(١) ، ونحو: « أَظُنُّ الْأُمَّةَ تَجْتَمِعُ بَعْدَ التَّفَرُّقِ »^(٢) .
- ٤ - الواقعة مضافاً إليها . ومحلُّها الجرُّ ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقْتَهُمْ ﴾^(٣) .
- ٥ - الواقعة جواباً لشرطٍ جازمٍ ، إن اقترنت بالفاء أو بإذا الفجائية . ومحلُّها الجزم ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تَصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾^(٥) .
- ٦ - الواقعة صفةً ، ومحلُّها بحسب الموصوف ، إما الرفع ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى ﴾ ، وإما النصبُ ، نحو: « لا تحترم رجلاً يَخُونُ بِلَادَهُ » . وإما الجرُّ ، نحو: « سَقِيًّا لِرَجُلٍ يَخْدُمُ أُمَّتَهُ » .
- ٧ - التابعة لجملةٍ لها محلٌّ من الإعراب . ومحلُّها بحسب المتبوع . إما الرفعُ ، نحو: « عَلِيٌّ يَقْرَأُ وَيَكْتُبُ »^(٦) ، وإما النصبُ ، نحو : « كَانَتِ الشَّمْسُ تَبْدُو وَتَخْفَى »^(٧) ، وإما الجرُّ ، نحو: « لا تعباً برجلٍ لا خَيْرَ فِيهِ لِنَفْسِهِ وَأُمَّتِهِ ، لا خَيْرَ فِيهِ لِنَفْسِهِ وَأُمَّتِهِ »^(٨) .

(١) جملة «إني عبد الله» : في محل نصب مفعول به لقال .
(٢) جملة «تجتمع» في محل نصب مفعول به ثانٍ لأظنَّ ، و«الأمّة» : مفعوله الأول .
(٣) يوم : مضاف ، وجملة «ينفع الصادقين صدقهم» : مضاف إليه في محل جر . والتقدير : هذا يومُ نفع الصادقين صدقهم .
(٤) جملة «فما له من هادٍ من هادٍ» من المبتدأ والخبر . في محل جزم جواب الشرط .
(٥) جملة «إذا هم يقنطون» : في محل جزم جواب الشرط أيضاً .
(٦) علي : مبتدأ . وجملة «يقراء» : خبره . وجملة «ويكتب» : في محل رفع معطوفة على جملة «يقراء» والمعطوف له حكم المعطوف عليه .
(٧) جملة «تبدو» : في محل نصب خبر «كان» : وجملة «وتخفى» : في محل نصب معطوفة على جملة «تبدو» .
(٨) جملة «لا خير فيه» الأولى : في محل جر صفة لرجل . وجملة «لا خير فيه» الثانية ، في محل جر توكيد

٤ - الْجُمْلُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ

الجمْلُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ تَسْعُ (١):

١ - الابدائية ، وهي التي تكونُ في مُفْتَحِ الكلامِ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ ، وقوله : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ .

٢ - الاستثنائية ، وهي التي تقعُ في أثناءِ الكلامِ ، منقطعةً عما قبلها ، لاستثنافِ كلامٍ جديدٍ ، كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾ ، تعالى عما يُشْرِكُونَ ﴿ . وقد تقترنُ بالفاءِ أو الواوِ الاستثنائيتين . فالأولُ كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ، فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ . والثاني كقوله : ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ، وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ﴾ .

٣ - التعليلية ، وهي التي تقعُ في أثناءِ الكلامِ تعليلًا لما قبلها ، كقوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ . وقد تقترنُ بفاءِ التعليلِ ، نحو : « تَمَسَّكَ بِالْفَضِيلَةِ ، فَإِنَّهَا زِينَةُ الْعُقُلَاءِ » .

٤ - الاعتراضية ، وهي التي تعترضُ بين شيئينِ مُتلازمين ، لإفادةِ الكلامِ تقويةً وتسديدًا وتحسينًا ، كالمبتدأ والخبر ، والفعلِ ومرفوعه ، والفعلِ ومنصوبه ، والشرطِ والجوابِ ، والحالِ وصاحبها ، والصفةِ والموصوفِ ، وحرفِ الجرِ ومُتعلِّقه والقسمِ وجوابه . فالأولُ كقولِ الشاعر :

وَفِيهِنَّ ، وَالْأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِأَلْفَتَى
نَوَادِبُ لَا يَمْلَنُّهُ ، وَنَوَائِحُ

(١) كثير من النحاة يجعل الجملة التي لا محل لها من الإعراب سبعة ، فيجعل الابدائية والاستثنائية والتعليلية شيئاً واحداً . والتفريق أولى كما فعلنا .

والثاني كقول الآخر :

وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي ، وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ
أَبْسَنَةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ ، وَلَا عُزْلُ

والثالث كقول غيره :

وَبُدِّلْتُ ، وَالذَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ
هَيْفًا ذُبُورًا بِالصَّبَا ، وَالشُّمَالُ (١)

والرابع ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ، وَلَنْ تَفْعَلُوا ، فَاتَّقُوا النَّارَ
الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ . والخامس ، نحو : « سَعِيْتُ ، وَرَبَّ الكَعْبَةِ ،
مَجْتَهِدًا » . والسادس ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ ، لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ .
والسابع ، نحو : « اعْتَصِمْ ، أَصْلِحْكَ اللهُ ، بِالْفَضِيلَةِ » . والثامن كقول الشاعر :

لَعَمْرِي ، وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ
لَقَدْ نَطَقْتُ بُطْلًا عَلَيَّ الْأَقَارِعُ

٥ - الواقعة صِلَةٌ للموصول الاسمي ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ
تَزَكَّى ﴾ ، أو الحرفي ، كقوله : ﴿ نَخَشِي أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾ .

والمراد بالموصول الحرفي : الحرف المصدرِي ، وهو يُؤوَّلُ وما بعده
بمصدرٍ وهو سِتُّ أَحْرَفٍ : « أَنْ وَأَنَّ وَكَيْ وَمَا وَلَوْ وَهَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ » . وقد سبق
الكلامُ عليه في أقسام الفاعل ، وفي « حروف المعاني » .

٦ - التفسيرية ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ، الَّذِينَ ظَلَمُوا ، هَلْ
هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ وقوله : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ

(١) الهيف : ريح حارة تأتي من جهة اليمن . والذبور : الريح الغربية تقابل الصبا ، والريح الشرقية .
والشمال : ريح الشمال .

أليم ، تَوَمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴿١﴾ .

والتفسيرية ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ، كما رأيت ، ومقرونة بأي ، نحو : « أشرتُ إليه : أي أذهب » ، ومقرونة بأن ، نحو : « كتبتُ إليه : أن وافنا » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فأوحينا إليه : أن اصنع الفلک ﴾ .

٧ - الواقعةُ جواباً للقسم ، كقوله تعالى : ﴿ والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين ﴾ ، وقوله : ﴿ تالله لأكيدن أصنامكم ﴾ .

٨ - الواقعةُ جواباً لشرطٍ غير جازمٍ : « كإذا ولو ولولا » ، كقوله تعالى : ﴿ إذا جاء نصرُ اللهِ والفتحُ ، ورأيتُ الناسَ يدخلون في دينِ اللهِ أفواجا ، فسبح بحمدي ربك ﴾ ، وقوله : ﴿ لو أنزلنا هذا القرآن على جبلٍ ، لرأيتُه خاشعاً متصدعاً من خشيةِ اللهِ ﴾ . وقوله : ﴿ ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضهم ببعضٍ ، لفسدَتِ الأرضُ ﴾ .

٩ - التابعةُ لجملةٍ لا محلَّ لها من الإعراب ، نحو : « إذا نهضتِ الأمةُ ، بلغت من المجدِ الغايةَ ، وأدركت من السؤددِ النهايةَ »^(١) .

انتهى الجزء الثالث

من كتاب «جامع الدروس العربية» . وبه تمَّ الكتاب

والحمد لله أولاً وآخراً

(١) جملة «بلغت» لا محل لها من الإعراب ، لأنها جواب شرط غير جازم ، وهو «إذا» . وجملة «وأدركت» : لا محل لها من الإعراب أيضاً ، لأنها معطوفة على جملة «بلغت» .

فهرس
الشواهد الشعرية

الواردة في كتاب

جامع الدروس العربية

تأليف

الشيخ مصطفى الغلاييني

تصنيف

محمد الحوراني

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

تَقْدِیْم

الحمد لله على ما أعان وهدى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي المصطفى وعلى آله وصحبه أمل العلم والعدل والتقوى .

وبعد ، فهذا فهرس صَنَّفَتْ فيه الشواهد الشعرية الواردة في كتاب «جامع الدروس العربية» . وقصدت منه خدمة الأعداء طلاب اللغة العربية ، بتيسير مراجعة الشواهد عليهم ، وتوفير الجهد والوقت لديهم . وأردت أن أخدم هذه اللغة التي نقدر ونحب ، لأنها لغة قرآننا ، وأم قوميتنا .

فإلى روح شيخ علماء العربية في العصر الحديث ، أستاذنا المرحوم الشيخ «مصطفى الغلاييني» أهدي هذا الجهد المتواضع ، ضارِعاً أن يجعل الله ثواب الانتفاع بجهدى هدية لروحه الطاهرة .

ولأخيّننا الأكبر صاحب المكتبة العصرية ، الأستاذ «شريف عبد الرحمن الأنصاري» ، نقدم جزيل الشكر ، لتكرمه بتحمل نفقات طبع هذا الفهرس مع الكتاب خدمة للعلم والأدب ، داعين أن يحفظه المولى للثقافة ذخراً .

سورية - درعا في ٢٩ ربيع الثاني ١٣٨٢

٣٠ أيلول ١٩٦٢

محمد الحوراني

دليل الفهرست

الحاذق في علم العروض يرى أننا صنفنا الشواهد بحسب حروف رويها ، وبحثه عن بغيته سهل ميسور . أما المبتدئ فقد يضل عندما يبحث عن ضالته ، ولذلك تراناً حراساً على ذكر بعض الفوائد العروضية ، التي لا بد منها للمبتدئ ليكون استخدامه للفهرس أصولياً ، لذا نأمل أن يعني المبتدئ بالخلاصات الآتية :

١- الروي : هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة ، فيتكرر في كل بيت ، ويقع عليه الإعراب .

٢- المطلق والمقيّد : إذا تأملنا حرف الروي في قصائد عدة نجد أن الشعر كله مطلق ومقيّد :

فالمقيّد : ما جاء حرف رويه ساكناً :

والمطلق على نوعين ، أحدهما : ما ولي روية وصل فقط .

والثاني : ما كان لوصله خروج ، ووصله لا يكون إلا « هاءً متحركة » .

٣- الوصل : هو حرف يتبع حرف الروي أحياناً ، وأحرف الوصل

أربعة هي :

(١) - الياء .

(٢) - الواو .

(٣) - الألف .

(٤) - الهاء .

ويجب أن نلاحظ أن كل وصل ساكن ، ما عدا «الهاء» ، فإنها تكون ساكنة ومتحركة .

وإذا تساءلنا : « متى تكون الحروف السابقة حروف وصل ؟ » . فإن الخلاصات الآتية خير ما يوضح لنا ذلك .

أولاً - الهاء :

- ١ - إذا كان ما قبل «الهاء متحركاً» كانت «الهاء» صلة
- ٢ - إذا كان ما قبل «الهاء» ساكناً كانت «الهاء» حرف روي فقط
- ٣ - «كانت «الهاء» مضاعفة» كانت «الهاء» حرف روي فقط
- ٤ - «كانت «الهاء» من نفس الكلمة ، وما قبلها متحرك لك فيها الخيار
- ٥ - «كانت «الهاء» للتأنيث ، وكانت متحركة لك فيها الخيار .
- ٦ - «كانت «الهاء» (هاء : حمزة ، وطلحة) لا تكون غير صلة

ثانياً - الألف :

- ١ - إذا لم تكن (الألف) أصلية كانت صلة
- ٢ - إذا كانت (الألف) أصلية لك فيها الخيار

ثالثاً - الواو :

- ١ - إذا كان ما قبل (الواو) ساكناً كانت الواو حرف روي فقط .

- ٢ - إذا كانت (الواو) مضاعفة كانت الواو حرف روي فقط
 ٣ - إذا كانت (الواو) ساكنة، وما قبلها مفتوح كانت الواو حرف روي فقط .
 ٤ - إذا كانت (الواو) ساكنة وما قبلها مضموم أو مكسور لك فيها الخيار .

رابعاً - الياء :

- ١ - إذا كان ما قبل (الياء) كانت (الياء) حرف روي
 ٢ - إذا كانت (الياء) مضاعفة كانت (الياء) حرف روي
 ٣ - إذا كانت (الياء) ساكنة، وما قبلها مفتوح كانت (الياء) حرف روي
 ٤ - إذا كانت (الياء) ساكنة، وما قبلها مضموم أو مكسور لك فيها الخيار^(١) .

حرف الهمزة

- | | | |
|---------|-------------------------------|----------------------------|
| ٨٠ - ١ | نعم الفتاة فتاة هند، لوبذلت | رد التحية نطقاً، أو بإيماء |
| ٢٨٧ - ٢ | ألم أك جاركم ويكون بيني | وبينكم المودة والإخاء |
| ٣٠٠ - ٢ | طلبوا صلحاً، ولات أوان | فأجبنا : أن ليس حين بقاء |
| ٤٤ - ٣ | لا أقعد، الجبن، عن الهيجاء | ولو تواليت زمر الأعداء |
| ٧٤ - ٣ | إنما الميت من يعيش كثيراً | كاسفاً بإله، قليل الرجاء |
| ٧٨ - ٣ | فجاءت به سبط العظام، كأنما | عمامته بين الرجال لواء |
| ٨٧ - ٣ | غافلاً تعرض المنية للمر | ء، فيدعى، ولات حين نداء |
| ١٠٠ - ٣ | متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة | لنفسى، إلا قد قضيت قضاءها |
| ١١٤ - ٣ | إذا عاش الفتى مئتين عاماً | فقد ذهب المسرة والفتاء |
| ١٧٨ - ٣ | غدت من عليه | بعد ما تم ظمؤها |

(١) قولنا «لك فيها الخيار» معناه أنه - في كل حال يجوز فيها الخيار - يجوز لك أن تعتبر (الياء، والواو، والألف، والهاء) رويًا، أو صلة .

- ٣- ١٩١ ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء
٣- ٢٠٧ والريح تعبت بالغصون، وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء

حرف الباء

- ٣٣- ١ بأي كتاب، أم بأية سنة ترى حبهام عاراً عليّ وتحسب؟
٤٠- ١ زعمتني شيخاً، ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيبا
٤٢- ١ ورييته، حتى إذا ما تركته أخوا القوم واستغنى عن المسح شاربه
٥٦- ١ فلما ييرح اللبيب، إلى ما يورث المجد، داعياً أو مجيبا
٥٩- ١ فأقبل يجري على قدره فلما دنا صدقته الكذوب
٧٥- ١ ألا حبذا لولا الحياء. وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب
٨٢- ١ نعم امرأين حاتم وكعب كلاهما غيث، وسيف غضب
٨٥- ١ لا يمنع الناس مني ما أردت، ولا أعطيهم ما أرادوا! حسن ذا أدبا!
٨٥- ١ قد يعلم الناس أنني من خيارهم في الدين ديناً، وفي أحسابهم حسابا
٢٠٥- ١ كأن صغرى وكبرى - من فقاقتها حصباء در على أرض من الذهب
١٣٤- ٢ عجبت، والدهر كثير عجه، من عنزي سبني لم أضربه
١٤٨- ٢ أستحدث الركب عن أشياعهم خبراً؟
أم راجع القلب من أطرابه طرب؟
١٤٩- ٢ طربت، وما شوقاً إلى البيض أطرب
ولا لعباً مني، وذو الشوق يلعب؟
١٧٧- ٢ إذن - والله - نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب
١٨٠- ٢ لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر إتراباً على ترب
٢٣٢- ٢ كلاهما، حين جد الجري، بينهما، قد أقلعا، وكلا أنفيهما رايب.
٢٤٣- ٢ نتج الربيع محاسناً ألحقنها غر السحاب

- ٢٧٢- ٢ أهابك إجلالاً، وما بك قدرة علي، ولكن ملء عين حبيها
- ٢٨٤- ٢ جواد بني أبي بكر تسامى علي «كان» المسومة العراب
- ٢٨٩- ٢ عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب^(١)
- ٢٩١- ٢ ما (كان) ذنبي في جار جعلت له
- عيشاً، وقد ذاق طعم الموت أو كرباً
- ٢٩٣- ٢ كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة: هند غضوب
- ٣٠٣- ٢ ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب
- ٣٠٦- ٢ ألا ليت شعري كيف جادت بوصلها
- وكيف تراعي وصلة المتغيب
- ٣١٥- ٢ فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة، والأب
- ٣١٦- ٢ فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنني، وقيار، بها لغريب
- ٣٣٧- ٢ إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ، ولا لذات للشيب
- ٣٤٠- ٢ هذا - لعمركم - الصغار بعينه لأم لي، إن كان ذاك، ولا أب
- ٢٦- ٣ كذاك أدبت، حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب
- ٨٥- ٣ وهلا أعدوني لمثلي، تفاقدوا، وفي الأرض ميثوثاً شجاع وعقرب
- ٨٧- ٣ لئن كان برد الماء هيمان صادياً إليّ حبيباً، إنها لحبيب
- ٩٤- ٣ أصخ مصيحاً لمن أبدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب
- ١٠١- ٣ لو أن قوماً - لارتفاع قبيلة - دخلوا، السماء، دخلتها لا أحجب
- ١٢٦- ٣ وما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب
- ١٥٠- ٣ جارية من قيس بن ثعلبة كأنها حلية سيف مذهب
- ١٦٠- ٣ ييكيك ناء، بعيد الدار، مغترب يا للكهول وللشبان للعجب!
- ١٦٠- ٣ ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للأديب

(١) ورد أيضاً في ج ٢ ص ٢٩٢.

- ١٦٩-٣ أرب يبول الثعلبان برأسه لقد ذل من بالت عليه الثعالب
- ١٨٤-٣ لدوا للموت، وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى الذهب
- ١٨٨-٣ ربه فتية دعوت إلى ما يورث الحمد دائماً، فأجابوا
- ١٩٠-٣ فقلت: أدع أخرى، وارفع الصوت جهرة
- لعلّ أبي المغوار منك قريب
- ١٩٢-٣ أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
- ١٩٦-٣ أمرتك الخير، فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب
- ٢٠١-٣ أحقاً، عباد الله، أن لست صاعداً ولا هابطاً إلا علي رقيب
- ٢٠١-٣ ولا سالك وحدي، ولا في جماعة من الناس، إلا قيل: أنت مريب
- ٢٠١-٣ مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعي إلا يبين غرابها
- ٢١٣-٣ إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل ، أذاعت غزلها في القرائب
- ٢٤٤-٣ أيا أخوينا: عبد شمس ونوفلا أعيدكما بالله أن تحدثا حربا
- ٢٥١-٣ أين المفرد؟ والإله الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب
- ٢٦٢-٣ فها أنا تائب من حب ليلسى فما لك كلما ذكرت تذوب

حرف التاء

- ٣٩-١ قد كنت أحجو أبا عمرٍ وأخا ثقه حتى أملت بنا يوماً ملمات
- ١٣٧-١ فإن الماء ماء أبي وجددي وبثري ذو حفرت وذو طويت
- ٢٣٤-٢ كلا أخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات وإمام الملمات
- ٢٧٤-٢ خبير بنولهب، فلا تك ملغياً مقالة لهبي، إذا الطير مرت
- ٣٣٠-٢ شهدت بأن قد خط ما هو كائن وأنتك تمحو ما تشاء وتثبت
- ٢٨-٣ وما كنت أدري - قبل عزة - ما البكا

ولا موجعات القلب؟ حتى تولت

- ٥٦-٣ فساغ لي الشراب، وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات
- ١٧٧-٣ علام تقول: الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم أظعن، إذا الخيل كرت
- ١٩٢-٣ ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

حرف الجيم

- ٢٠٨-٢ متى تأتانا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا
- ١٩٠-٣ شربن بماء البحر، ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نثيج
- ١٩٥-٣ أخلق بندي الصبر أن يحظى بحاجته
- ومدمن القرع للأبواب أن يلجا

حرف الحاء

- ٨٨-١ دامن سعدك، لو رحمت متيماً لولاك لم يك للصبابة جانحا
- ٢٠١-١ إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملاح
- ٢٤٢-٢ لييك يزيد، ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
- ٢٩٩-٢ من صدعن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح
- ٣٣٥-٣ ونبكي على زيد، ولا زيد مثله بريء من الحمى سليم الجوانح
- ١٥-٣ إن قوماً منهم عمير واشبا ه عمير، ومنهم السفاح
- ١٥-٣ لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة: السلاح السلاح
- ١٥-٣ أخاك أخاك، إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
- ١٥-٢ وإن ابن عم المرء - فاعلم - جناحه وهل ينهض البازي بغير جناح
- ١٦٠-٣ يا لقومي! من للعلا والمساعي يا لقومي! من للندى والسماح
- ١٦٠-٣ يا لعطافنا! ويا لرياح وأبي الحشرج الفتى النفاح
- ٢٩٠-٣ وفيهن، والأيام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح

حرف الدال

- ٣٤- ١ رأيت الله أكبر كل شيء محاولة ، وأكثرهم جنودا
- ٣٥- ١ دريت الوفي العهد - يا عمرو - فاغبت
- ٣٧- ١ ظنتك إن شبت لظى الحرب صالياً
فإن اغتباطاً بالوفاء حميد
- ٣٨- ١ إخالك إن لم تغمض الطرف ذا هوى
فعدت فيمن كان فيها معردا
- ٤١- ١ رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا
- ٤١- ١ فرد شعورهن السود بيضاً ورد وجوههن البيض سودا
- ٤٣- ١ نبئت أن أبا قابوس أوعدني ولا قرار على زار من الأسد
- ٦٦- ١ ما «كان» أسعد من أجابك آخذاً
- ٩٦- ١ وإياك والميتات ، لا تقربنها ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدا
- ١٩٩- ١ فقلت: أغيراني القدوم، لعلني
- أخط بها قبراً لأبيض ماجد
- ١٧٦- ١ إن تاه عذرة ، إن لم تكن نفعت
فإن صاحبها قد تاه في البلد
- ١٩٩- ١ ومن لم يمت بالسيف مات بغيره تنوعت الأسباب، والموت واحد
- ١٨٨- ٢ ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى
- وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟
- ١٩٢- ٢ متى تآته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار، عندها خير موقد^(١)

(١) ورد في ج ٢ ص ٢٠٨ .

- ٢٢١-٢ نبئت أخوالي ، بني تزيّد ظلماً علينا لهم فديد
- ٢٣٤-٢ دعاني من نجد، فإن سنينه لعين بنا شيباً وشييننا مردا
- ٢٣٩-٢ ما للجمال ؟ مشيها وثيدا أجندلاً يحملن؟ أم حديدا
- ٢٤١-٢ تجلّدت ، حتى قيل : لم يعر قلبه
- من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد
- ٢٦٠-٢ الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مديّة بيدي
- ٢٨٠-٢ وما كل من بيدي البشاشة كائناً أخاك، إذا لم تلفه لك منجدا
- ٢٨١-٢ تطاول لي لك بالإثمد ونام الخلي، ولم ترقد
- ٢٨٢-٢ فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم أحد
- ٢٨٢-٢ أضحت خلاء واضحى أهلها احتملوا
- اخنى عليها الذي اخنى على لبد
- ٢٩٠-٢ وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد
- ٣٠٢-٢ فقلت: عساها نار كأس وعلها تشكى، فآتي نحوها فأعودها
- ٣١٣-٢ قالت: ألا ليّما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا، أو نصفه فقد
- ٣١٣-٢ أعد نظراً يا عبد قيس، لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا
- ٣٣٢-٢ أذف الترحل ، غير أن ركبنا لما تزل برحالنا ، وكأن قد
- ٣٣٣-٢ فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال: ألا، لا من سبيل إلى هند
- ٧-٣ كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذرا المجد
- ٢١-٣ إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً، فكن في الغيب أحفظ للعهد
- ٢٢-٣ والغب أحاديث الوشاة، فقلما يحاول واشٍ غير هجران ذي ود
- ٣١-٣ يعجبه السخون والبرود والتمر حباً ما له مزيد
- ٣٧-٣ خمولاً وإهمالاً؟ وغيرك مولع بثبيت أركان السيادة والمجد
- ٨٣-٣ وفي الجسم مني بيناً، لو علمته، شحوب وإن تستشهدي العين تشهد

- ٨٣-٣ وما لام نفسي مثلها لي لائم ولا سد فقري مثل ما ملكت يدي
- ٨٦-٣ تسليت طراً عنكم بعد بينكم بذكراكم، حتى كأنكم عندي
- ١٠٢-٣ سقط النصف، ولم ترد إسقاطه فتناولته، واتقتنا باليد
- ١١٩-٣ عد النفس نعمي، بعد بؤسك، ذاكرأ
- كذا وكذا لطفأ به نسي الجهد
- ١٢٨-٣ وبالصريمة منهم منزل خلق عاف، تغير، إلا النؤي والوتد
- ١٣٠-٣ ابني لبيني، لستم بيد إلا يداً ليست لها عضدأ
- ١٤٢-٣ ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوم من أحد
- ١٥٨-٣ يا ابن أمي! ويا شقيق نفسي أنت خلفتني لدهر شديد
- ١٥٩-٣ يا لقومي، ويا لأمثال قومي لأناس عتوهم في ازدياد
- ١٧٧-٣ بكل تداوينا، فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد
- ١٧٧-٣ على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذئ ود
- ١٨١-٣ وما قتل الأحرار كالعفو عنهم ومن لك بالحر الذي يحفظ اليدا
- ١٨٣-٣ وملك ما بين العراق وواسط ملكأ أجار لمسلم ومعاهد^(١)
- ٢١٤-٣ يا من رأى عارضأ أسر به بين ذراعي وجبهة الأسد

حرف الراء

- ٣٦-١ تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر
- ٤٣-١ نبئت زرعة، والسفاهة كاسمها، تهدي إلي غرائب الأشعار
- ٦٩-١ فذلك، إن يلق المنية يلقها حميدأ، وإن يستغن يوماً فأجدر
- ٧٠-١ خليلي ما أحرى بذئ اللب أن يرى صبورأ ولكن لا سبيل إلى الصبر
- ٧٢-١ يا ما أميلح غزلانأ، شدن، لنا من هؤلئائكن الضال والسمر

(١) ورد في ج ٣ ص ١٩٨.

- ٧٩- ١ تقول عرسي، وهي لي عومره : بئس امرءاً، وإنني بئس المره
- ٨١- ١ إن ابن عبد الله نعم أخو الندى وابن العشيره
- ٩٢- ١ إذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما يبتن شكيرها
- ١١٧- ١ وما علينا - إذا ما كنت جارتنا -
- الاجاورنا إلاك ديار
- ١١٧- ١ أعوذ برب العرش من فئة بغت علي، فمالي عوض إلاه ناصر
- ١٣٢- ١ فما آباؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
- ١٣٣- ١ بكيت على سرب القطا إذ مررن بي
- فقلت ، ومثلي بالبكاء جدير
- ١٣٣- ١ اسرب القطا! هل من يعير جناحه
- لعلي إلى من قد هويت أطير
- ١٥٢- ١ وإنني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر^(١)
- ١٥٥- ١ ولقد جنيتك اكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
- ١٥٥- ١ رأيتك - لما أن عرفت وجوهنا -
- صدت، وطبت النفس يا قيس عن عمرو
- ٢٠١- ١ ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكائر
- ٢٤- ٢ بالله يا ظبيات القاع، قلن لنا:
- ليلاي منكن أم ليلى من البشر؟
- ٨٤- ٢ لست بليلي، ولكني نهرٌ لا أدلج الليل ولكن ابتكر
- ١٣٦- ٢ يا أبا الأسود لم خليتني لهموم طارقات وذكر
- ١٨١- ٢ إنني وقتلي سليكاً، ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر
- ١٨٧- ٢ لأستسهلن الصعب أو ادرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

(١) ورد أيضاً في ج ٣ ص (١٠٥ ، ١٨٢ ، ٢٢٦).

- ٢- ١٩٣ متى ما تلقني فردين، ترجف روانف اليتيك وتستطارا(١)
- ٢- ١٩٣ أيان نؤمنك تأمين غيرنا، وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا
- ٢- ٢٠٥ فقلت: تحمل فوق طوقك، إنها مطبعة من ياتها لا يضيرها
- ٢- ٢٢٩ طلب الأزارق بالكتائب، إذ هوت بشبيب غائلة النفوس، غدور
- ٢- ٢٤٦ إن امرءاً غره منكن واحدة بعدي وبعذك في الدنيا لمغرور
- ٢- ٢٦٠ فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب لبست، وثوب أجر
- ٢- ٢٦٠ فيوم علينا، ويوم لنا ويوم نساء، ويوم نسر
- ٢- ٢٨٠ يبذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير
- ٢- ٢٨٤ في غرف الجنة العليا التي وجبت لهم هناك بسعي «كان» مشكور
- ٢- ٣٠٠ لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير
- ٢- ٣١٥ إن الخلافة والمروءة فيهم والمكرمات وسادة اطهار
- ٢- ٣٣٠ واعلم، فعلم المرء ينفعه، إن سوف يأتي كل ما قدرا
- ٢- ٣٣٢ كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس، ولم يسمر بمكة سامر
- ٢- ٣٤١ فلا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
- ٨- ٣ جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار
- ٩- ٣ نبئتهم عذبوا بالنار جارهم! وهل يعذب إلا الله بالنار؟!

(١) ورد في ج ٢ ص ٢٠٧.

- ٣٧-٣ اشوقاً؟ ولما يمض لي غير ليلة
٤٣-٣ من أمكم، لرغبة فيكم، جبر
٥٢-٣ أفي الحق اني مغرم بك هائم
٦١-٣ لا يصعب الأمر إلا ريث يركبه
٨٦-٢ إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً
٩٥-٣ أنا ابن دارة معروفاً بها نسي
١٠٠-٣ نعم امرءاً هرم، لم تعرنائبة
١١٨-٣ اطرد اليأس بالرجاء، فكأين
١٢٠-٣ أنفساً تطيب بنيل المنى؟
١٤٥-٣ حملت أمراً عظيماً، فاصطبرت له
١٥٥-٣ جاري! لا تستكري عذيري
١٥٦-٣ ألا يا اسلمي يا دارمي! على البلى
١٩٢-٣ ربما الجامل المؤبل فيهم
١٩٥-٣ ما لمحّب جلد أن يهجرا
٢١١-٣ أمر على الديار، ديار ليلي
٢١١-٣ وما حب الديار شغفن قلبي
٢٤٠-٣ بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا
٢٥٠-٣ إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره
٢٦٣-٣ يا لعنة الله والأقوام كلهم
٢٨١-٣ إذا صح عون الخالق المرء لم يجد
عسيراً من الآمال إلا ميسراً

(١) ورد في ج ٣ ص ١٠٣.

حرف السين

- ٨٢ - ١ إذا أرسلوني عند تعذير حاجة أمارس فيها، كنت نعم الممارس
- ١٦٣ - ١ إذا حملت بدني على عدس على الذي بين الحمار والفرس
- فلا أبالي من عدا ومن جلس
- ١٨٢ - ٢ دع المكارم، لا ترحل لبغيتها واقعد، فإنك أنت الطاعم الكاسي
- ٢٦٤ - ٢ لعمرك ما الإنسان إلا ابن يومه على ما تجلى يومه لا ابن أمسه
- ٢٦٥ - ٢ وما الفخر بالعظم الرميم، وإنما فخار الذي يبغي الفخار بنفسه
- ٣٠٤ - ٢ وبدلت قرحاً دامياً بعد صحة لعل منايانا تحولن أبؤسا
- ٢٤ - ٣ فأين إلى أين النجاة ببغلتني
- أتاك أتاك ، اللاحقون ، أحبس أحبس
- ٥٩ - ٣ اليوم اعلم ما يجيء به ومضى بفضل قضائه أمس
- ٥٩ - ٣ إنني رأيت عجباً مذ أمسا عجائزاً مثل السعالي خمسا
- ٦٠ - ٣ اعتصم بالرجاء إن عن يأس وتناس الذي تضمن أمس
- ١٣٣ - ٣ وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

حرف الضاد

- ١٧٨ - ٣ فوالله لا أنسى قتيلاً رزئته بجانب قوسي ما بقيت على الأرض
- ١٨٧ - ٣ على أنها تغفو الكلوم، وإنما نوكل بالأدنى، وإن جل ما يمضي

حرف العين

- ٩٠ - ١ ومهما تشأ منه فزارة تعظكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا
- ٩٣ - ١ لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم
- ليعلم ربي أن بيتي واسع

- ٩٦- ١ ولا تُهينَنَّ الفقير، علك أن تركع يوماً، والدهر قد رفعه
- ٩٦- ١ أقصر، فلست بمقصر، جزت المدى
- وبلغت حيث النجم تحتك، فاربعا
- ١٤٣- ١ رب من انضجت غيظاً قلبه قد تمنى لي موتاً لم يقطع
- ١٩٨- ١ منعت شيئاً، فأكثر الولوع به
- وحب شيء إلى الإنسان ما منعا
- ٢٢٩- ٢ وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
- ٢٤٧- ٢ فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون إليّ، ثم تصدعوا
- ٢٧٥- ٢ خليلي! ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع
- ٢٧٨- ٢ فأرحام شعري متصلن ببابه وأرحام مال لا تني تتقطع
- ٢٨٦- ٢ أبا خراشة! أما أنت ذا نفر فلإن قومي لم تأكلهم الضبع
- ٢٩٢- ٢ ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل: هاتوا أن يملوا ويمنعوا
- ٢٩٣- ٢ سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا
- ٣٠٤- ٢ لعلك يوماً أن تلم ملمة عليك، من اللائي يدعك أجدعا
- ٣٣٠- ٢ زعم الفرزدق أن سيقتل مربعاً أبشر بطول سلامة يا مربع
- ٣٤٠- ٢ لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع
- ٢١- ٣ بعكاظ يعشي الناظري ن، إذا هُم لمحوا، شعاعه
- ٣٥- ٣ فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع
- ٥٤- ٣ والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع
- ٦٥- ٣ على حين عابت المشيب على الصبا فقلت: ألما تصح؟ والشيب وازع
- ١٣٠- ٣ لأنهم يرجون منك شفاعة إذا لم يكن إلا النبيون شافع
- ١٥٨- ٣ يا ابنة عما! لا تلومي واهجعي لا يخرق اللوم حجاب مسمعي
- ١٥٩- ٣ تكفني الوشاة، فأزعجونني فيا للناس للواشي المطاع

إلى بيت قعيدته لكاع	أطوف ما أطوف، ثم آوي	١٦٤-٣
- ل طول اجتماع - لم نبت ليلة معا	فلما تفرقنا كأني ومالكاً	١٨٥-٣
يراد الفتى كيما يضر وينفع	إذا أنت لم تنفع فضر، فإنما	١٨٩-٣
أشارت كليب بالأكف الأصابع	إذا قيل: أي الناس شر قبيلة؟	١٩٦-٣
عليه الطير ترقبه وقوعا	أنا ابن التارك البكري بشر	٢٤٣-٣
كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا	لقد علمت أولى المغيرة انني	٢٧٩-٣
وبعد عطائك المئة الرتاعا	أكفراً بعد رد الموت عني	٢٨١-٣
لقد نطقت بطلاً علي الأقرارع	لعمري، وما عمري علي بهين	٢٩٠-٣

حرف الفاء

أبدأ . وقتل بني قتيبة شافي	من نشقفن منهم، فليس بأي	٩٠-١
أحب إلي من لبس الشفوف	ولبس عباءة وتقر عيني	١٨٠-٢
ولا صريف، ولكن أنتم الخزف	بني غدانة! ما إن أنتم ذهب	٢٩٧-٢
	كأنها - يوم صدت ما تكلمنا -	١٠١-٣
ظبي بعسفان ساجي الطرف مطروف		
فلا ترين لغيرهم الوفا	بعشرتك الكرام تعد منهم	٢٨١-٣

حرف القاف

تعذلاني في دمعي المهراق	حبذا أنتما خليلي إن لم	٧٤-١
وهل تخبرنك اليوم ببدء سملق	ألم تسأل الربع القواء فينطق	١٨٢-٢
فيثبتها في مستوى الأرض، يزلق	ومن لا يقدم رجله مطمئنة	٢٠٧-٢
محيك أخفى ضوءه كل شارق	سرينا ونجم قد أضاء، فمد بدا	٢٦٠-٢
في بعض غراته يُوافقها	يوشك من فر من منيته	٢٩٢-٢

- ٣٢٨- ٢ فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق
- ٣٢٨- ٢ إذا مت فآدفتني إلى جنب كرمة تروي عظامي بعد موتي عروقها
- ٣٢٨- ٢ ولا تدفنتني في الفلاة، فإنني أخاف - إذا ما مت - أن لا أذوقها
- ١٠٣- ٣ إذا كنت مأكولاً، فكن خيراً آكل
- وإلا فأدركني ولما أمزق
- ١٠٤- ٣ ولولا جنان الليل ما أب عامر إلى جعفر سرباله لم يمزق
- ١٢١- ٣ والتغليبون بش الفحل فحلهم فحلاً ، وأمهم زلاء منطيق
- ١٤٩- ٣ ضربت صدرها إلي وقالت: يا عديا! لقد وقتك الأواقي
- ٢٤٨- ٣ نحن أو أنتم الألى ألفوا الحق فبعداً للمبطلين وسحقا
- ٢٦٤- ٣ ما كان ضرك لو مننت وربما منّ الفتى وهو المغيظ المحنق

حرف الكاف

- ٤٠- ١ فقلت : أجرنني أبا خالد وإلا فهبني امرءاً هالكاً
- ٨٩- ٣ تعيرنا اننا عالة ونحن، صعاليك، أنتم ملوكا
- ٦٧- ٣ وقلت : اجعلي ضوء الفراقد كلها
- يميناً، ومهوى النجم من عن شمالك

حرف اللام

- ٣٥- ١ علمتك الباذل المعروف فانبعث إليك بي واجفات الشوق والأمل
- ٣٦- ١ فقلت: تعلم أن للصيد غرة وإلا تضيعها فإنك قاتله
- ٣٨- ١ دعاني الغواني عمهن. وخلتني لي اسم، فلا أدعى به وهو أول
- ٣٨- ١ حسبت التقى والجود خير تجارة رباحاً، إذا ما المرء أصبح ثاقلاً
- ٥٩- ١ كذبتك عينك؟ أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرياب خيالاً

- ٥٩ - ١ واكذب النفس إذا حدثتها إن صدق النفس يزري بالأمل
- ٦٦ - ١ حجبت تحيتها، فقلت لصاحبي: ما كان أكثرها لنا وأقلها!
- ٧٠ - ١ أقيم بدار الحزم، ما دام حزمها وأحر - إذا حالت - بأن أتحولاً
- ٧٤ - ١ ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل
- ٧٥ - ١ فقلت: اقتلوها عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل
- ٧٧ . ١ فنعم ابن أخت القوم، غير مكذب
- زهير ، حسام مفرد من حمائل
- ٩٣ - ١ يميناً لأبغض كل امرئ يزخرف قولاً ولا يفعل
- ١١٩ - ١ كمنية جابر إذا قال: ليتي أصادفه واتلف جل مالي
- ١٢١ - ١ أنا اللذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهن أنا أو مثلي
- ١٣١ - ١ وتبلى الألى يستلثمون على الألى تراهن خلف القوم كالحدإ القبل
- ١٣٢ - ١ محا حبها حب الألى كن قبلها وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل
- ١٣٢ - ١ هم اللائي أصيوا يوم فلج بداهية تميد لها الجبال
- ١٣٣ - ١ ألا عم صباحاً ، أيها الطلل البالي
- وهل يعمن من كان في العصر الخالي
- ١٣٦ - ١ ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى ، أم ضلال وباطل
- ١٣٦ - ١ إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل
- ١٤٣ - ١ ربما تكره النفوس من الأمر ر له فرجة كحل العقال
- ١٥٤ - ١ رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله
- ١٧٦ - ١ لقيت بدرب الفلة الفجر لقية شفت كبدي ، والليل فيه قتيل
- ٢٠٣ - ١ إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول
- ٨٤ - ٢ وليس بذى رمح، فيطعني به وليس بذى سيف، وليس بنبال

٢ - ١٤٩ أحياء؟ وأيسر ما قاسيت ما قتلا

والبين جار على ضعفي وما عدلاً

٢ - ١٧٦ لئن جاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنتي منها ، إذن لا أقبلها

٢ - ١٧٧ اعمل «إذن» إذا أتتك أولاً وسقت فعلاً بعدها مستقبلاً

٢ - ١٧٧ واحذر، إذا اعلمتها، ان تفصلاً إلا بحلف أو نداء أو بـ«لا»

٢ - ١٨٥ قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

٢ - ١٨٦ ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

٢ - ١٩٣ إذا النعجة الأدماء باتت بقفرة فأيان ما تعدل به الريح ينزل

٢ - ١٩٣ خليلي! أنى تأتياني تأتيأ أخوا غير ما يرضيكما لا يحاول

٢ - ١٩٥ استغن، ما أغناك ربك، بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل

٢ - ٢٢٤ ذريني وعلمي بالأمر وشيمتي فما طائري يوماً علي بأخيلاً

٢ - ٢٣٣ إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل

٢ - ٢٣٦ تنورتها من أذرعات، وأهلها بيثرب، أدنى دارها نظر عالي

٢ - ٢٤٢ إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه

فكل رداء يرتديه جميل

٢ - ٢٧٨ فقلت: يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

٢ - ٢٨٣ سلي - إن جهلت - الناس عنا وعنهم

فليس سواء عالم وجهول

٢ - ٢٨٣ أنت «تكون» ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل

٢ - ٢٨٤ ولبست سربال الشباب أجره ولنعم «كان» شبيبة المحتمل

٢ - ٢٨٥ قد قيل ما قيل، إن صدقاً وإن كذباً

فما اعتذارك من قول إذا قيلاً؟!

- ٢ - ٢٨٦ لا يأمن الدهر ذو بغي، ولو ملكاً
جنوده ضاق عنها السهل والجبل
- ٢ - ٢٨٨ وإن مدت الأيدي إلى الزاد، لم أكن
بأعجلهم، إذا اجشع القوم أعجل
- ٢ - ٣٠١ إن المرء ميتاً بانقضاء حياته
ولكن بأن يبغي عليه فيخذلها
- ٢ - ٣٠٥ أتوني، فقالوا: يا جميل! تبدلت
بثينة أبدالاً، فقلت: لعلها
- ٢ - ٣٠٦ فلا تلحني فيها، فإن بحبها
أحاك مصاب القلب جم بلابله
- ٢ - ٣١٤ فلو أن ما اسعى لأدنى معيشة
كفاني، ولم اطلب، قليل من المال
- ٢ - ٣١٤ ولكنما اسعى لمجد مؤثر
وقد يدرك المجد المؤثر امثالي
- ٢ - ٣١٥ وما زلت سباقاً إلى كل غاية
بها يبتغي في الناس مجد واجلال
- ٢ - ٣١٦ وما قصرت بي في التسامي خوولة
ولكن عمي الطيب الأصل والخال
- ٢ - ٣٢٧ لقد علم الضيف والمرملون
إذا اغبر أفق وهبت شمالا
- ٢ - ٣٢٧ بأنك ربيع وغيث مريع
وانك هناك تكون الشمالا
- ٢ - ٣٢٩ في فتية كسيوف الهند قد علموا
إن هالك كل من يحفى ويتعل
- ٢ - ٣٣١ علموا أن يؤملون، فجادوا
قبل أن يسألوا بأعظم سؤال
- ٢ - ٣٣٧ لا سابغات، ولا جاواء باسلة
تقي المنون، لدى استيفاء آجال
- ٢ - ٢٤٠ وما هجرتك، حتى قلت معلنة
لا ناقة لي في هذا ولا جمل
- ٣ - ٧ جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات، وقد فعل
- ٣ - ٩ ولما أبى إلا جماحاً فؤاده
ولم يسئل عن ليلى بمال ولا أهل
- ٣ - ٩ ما عاب إلا لثيم فعل ذي كرم
ولا جفا قط إلا حبباً بطلا
- ٣ - ٢١ جفوني، ولم أجف الأخلاء؛ إنني
لغير جميل من خليلي مهمل
- ٣ - ٢٣ عهده مغنياً مغنياً من أجرته
فلم اتخذ إلا فناءك مؤثلاً
- ٣ - ٢٣ فهيات، هيات العقيق ومن به
وهيات خل بالعقيق نواصله

- ٢٣-٣ ارجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
- ٣٩-٣ لأجهدن، فإما درء مفسدة تخشى وإما بلوغ السؤال والأمل
- ٦٥-٣ ولقد سددت عليك كل ثنية وأتيت فوق بني كليب من عل
- ٦٥-٣ مكر مفر، مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل
- ٦٦-٣ ألم تعلمي، يا عمرك الله، إنني كريم على حين الكرام قليل
- ٧٢-٣ فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال
- ٨٢-٣ كأن قلوب الطير رطباً وباساً لدى وكرها العناب والحشف البالي
- ٨٤-٣ يا صاح! هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأمل
- ١٠٠-٣ كن للخليل نصيراً، جار أو عدلا ولا تشح عليه، جاد أو بخلا
- ١٠٥-٣ وقفت بربع الدار، قد غير البلى معارفها، والساريات الهواطل
- ١٠٧-٣ خرجت بها أمشي تجر وراءنا على أثرينا ذيل مرط مرحل
- ١١٣-٣ ثلاثة أنفوس، وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي
- ١٣٢-٣ مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه، وإلا رمله
- ١٣٤-٣ وبنت كرام قد نكحنا، ولم يكن لنا خاطب إلا السنان وعامله
- ١٤٩-٣ حيثك عزة بعد الهجر وانصرفت فحي، ويحك، من حياك، يا جمل
- ١٤٩-٣ ليت التحية كانت لي، فأشكرها مكان يا جمل: حيث يا رجل
- ١٧٣-٣ أم لا سبيل إلى الشباب، وذكره أشهى إلي من الرحيق السلسل
- ١٧٦-٣ فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وشمالي
- ١٨٠-٣ أتتهون؟ ولن ينهي ذوي شطط

كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

- ١٨٤-٣ فيا لك من ليل! كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بينبل
- ١٩٣-٣ وليل كموج البحر، أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلبي
- ١٩٣-٣ فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تائم محول

- ١٩٦-٣ استغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد، إليه الوجه والعمل
- ٢٠٠-٣ كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزئود ولا وكل
- ٢٠٢-٣ كأن ثبيراً في عرائين وبله كبير اناس في بجاد مزمل
- ٢٠٩-٣ فأنت به حوش الفؤاد مبطناً شهداً إذا ما نام ليل الهوجل
- ٢١٠-٣ الود، أنت المستحقة صفوه مني وان لم أرج منك نوالا
- ٤٧-٣ فما زالت القتلى تمج دمائها بدجلة، حتى ماء دجلة اشكل
- ٢٥٠-٣ وجهك البدر، لا بل الشمس، لو لم يقض للشمس كسفة أو أفول
- ٢٥٠-٣ وما هجرتك، لا، بل زادني شغفاً هجر وبعد تراخ لا إلى أجل
- ٢٥٣-٣ فما كان بين الخير، لوجاء سالما أبو حجر، إلا ليال قلائل
- ٢٥٨-٣ وترمينني بالطرف، أي : أنت مذنب

وتقلينني، لكن إياك لا أقلي

- ٢٨٠-٣ إن وجدي بك الشديد أراني عاذراً من عهدت فيك عذولا
- ٢٨٣-٣ كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها، وأوهى قرنه الوعل
- ٢٩٠-٣ وقد أدركتني، والحوادث جمه أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل
- ٢٩٠-٣ وبدلت، والدهر ذو تبدل هيفاً دبوراً بالصبا والشمائل

حرف الميم

- ٣٣-١ ولقد نزلت، فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم^(١)
- ٣٦-١ تعلم ان خير الناس ميت على جفر الهباءة لا يريم
- ٤٠-١ فلا تعدد المولى شريك في الغنى

ولكنما المولى شريكك في العدم

- ٤٦-١ تمررون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي، إذا، حرام^(٢)

(١) ورد في ج ٣ ص ٥ .

(٢) ورد في ج ٣ ص ٤ ، ١٩٦ .

- ٥٦- ١ صددت، فأطولت الصدود، وقلما
٦٨- ١ وقال نبي المسلمين: تقدموا
٦٨- ١ جزى الله عني، والجزاء بفضله،
٨١- ١ يميناً، لنعم السيدان وجدتما
٨١- ١ نعم الفتى فجعت به إخوانه
٨٣- ١ تخيره، فلم يعدل سواه
٨٩- ١ يا صاح! ما تجدني غير ذي جدة

فما التخلي عن الإخوان من شيمي

- ٩٠- ١ يحسبه الجاهل - ما لم يعلم
١٢٦- ١ إذا غضبنا غضبة مضرية
١٢٨- ١ ذم المنازل بعد منزلة اللوى
١٤٩- ١ وكائن ترى من صامت لك معجب
١٥٣- ١ وتضيء في وجه الظلام منيرة
٢٠٠- ١ ابعده، بعدت، بياضاً، لا بياض له

لأنت أسود في عيني من الظلم

- ٢٠٥- ١ إذا غاب عنكم أسود العين كنتم
٢٧- ٢ لنا الجففات الغريلمعن في الضحا
١٤٧- ٢ فيا ظبية الوعاء بين جلاجل
١٨٣- ٢ لا تنه عن خلق وتأتي مثله
١٨٧- ٢ وكنت إذا غمزت قناة قوم
١٩٠- ٢ احفظ وديعتك التي استودعتها

(١) ورد في ج ٣ ص ١١٨ .

(٢) ورد في ج ٣ ص ٢٢٧ .

- ٢ - ١٩١ إذا ما خرجنا من دمشق، فلا نعد لها أبداً، ما دام فيها الجراضم
- ٢ - ١٩٩ فطلقها، فلست لها بكفءٍ وإلا يعل مفرقك الحسام
- ٢ - ٢٠١ فإن المنية، من يخشها فسوف تصادفه أينما
- ٢ - ٢٠٥ وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول: لا غائب مالي ولا حرم
- ٢ - ٢٠٧ ومن يتقرب منا، ويخضع، نؤوه ولا يخش ظلماً - ما أقام - ولا هضماً
- ٢ - ٢١٨ إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام
- ٢ - ٢٣٠ تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابي التراب، عقيم
- ٢ - ٢٣١ بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابهه ابه فما ظلم
- ٢ - ٢٤٠ إذا ما غضبنا غضبة مضرية هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما
- ٢ - ٢٤٠ إذا ما أعرنا سيداً من قبيلة ذرا منبر صلى علينا وسلمنا
- ٢ - ٢٤٣ تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعده وحميم
- ٢ - ٢٤٥ ما برئت من ريبة وذم في حربنا إلا بنات العم
- ٢ - ٢٥٥ يغضي حياء، ويغضي من مهابته فما يكلم إلا حين يتسم (١)
- ٢ - ٢٨٢ وكان طوى كشحاً على مستكنة فلا هو أبداها، ولم يتقدم
- ٢ - ٢٨٢ لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الشيب والهزم
- ٢ - ٢٨٤ في لجة غمرت أباك بحورها في الجاهلية «كان» والإسلام
- ٢ - ٢٨٥ فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا «كانوا» كرام
- ٢ - ٢٨٥ لا تقربن الدهر آل مطرف إن ظالماً أبداً، وإن مظلوما
- ٢ - ٢٨١ حدثت علي بطون ضبة كلها إن ظالماً فيهم ، وإن مظلوما
- ٢ - ٢٨٧ فإن لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

(١) ورد في ج ٣ ص ٤٣، ١٧١ .

- ٢٨٨ - ٢ إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنك عقد الرثائم
- ٣٠٠ - ٢ ندم البغاة، ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم
- ٣٠٠ - ٢ لقد تصبرت، حتى لات مصطبر والآن اقحم، حتى لات مقتحم
- ٣٢٣ - ٢ وكنت أرى زيداً، كما قيل، سيداً إذا إنه عبد القفا واللهازم
- ٣٣٢ - ٢ لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب ، فمحذورها كأن قد الما
- ٣٤٠ - ٢ فلا لغو، ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم
- ٧ - ٣ ولو ان مجدداً أخذ الدهر واحداً
- من الناس ، أبقى مجده الدهر مطعما
- ٩ - ٣ تزودت من ليلي بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها
- ٩ - ٣ فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها
- ٢٤ - ٣ متى تقول القلص الرواسما يحملن أم قاسم والقاسما
- ٢٤ - ٣ ابعده بعد تقول الدار جامعة
- شملي بهم ، أم تقول البعد محتوما ؟ !
- ٢٧ - ٣ ولقد علمت : لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها
- ٣٧ - ٣ أسجناً وقتلاً واشتياقاً وغربة ونأي حبيب؟ إن ذا لعظيم
- ٤٤ - ٣ واغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما
- ٥٥ - ٣ وندمان يزيد الكأس طيباً سبقت إذا تغورت النجوم
- ٦٥ - ٣ لأجتذب منهن قلبي تحلماً على حين يستصين كل حليم
- ٦٧ - ٣ لعن الإله تعله بن مسافر لعناً يشن عليه من قدام
- ٨٤ - ٣ لا يركن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام
- ٨٥ - ٣ فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي
- ١٠١ - ٣ عهدتك ما تصبو، وفيك شبيهة

فما لك بعد الشيب صباً متيماً؟

- ٣ - ١٠٢ ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر
للحرب دائرة على ابني ضمضم
- ٣ - ١٠٢ كأن فتات العهن - في كل منزل
نزلن به - حب الفنالم يحطم
- ٣ - ١١٨ وكائن لنا فضلاً عليكم ومنة
قديماً ولا تدرّون ما من منعم
- ٣ - ١٣٣ عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل، إلا المشرفي المصمم
- ٣ - ١٤٨ سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
- ٣ - ١٥٤ إذا هملت عيني لها قال صاحبي: بمثلك، هذا، لوعة وغرام؟
- ٣ - ١٥٨ كن لي لا علي يا ابن عما نعرش عزيزين، ونكفي الهما.
- ٣ - ١٨٤ ضمنت إليه بالسنان قميصه فخر صريعاً للبيدين وللفم
- ٣ - ١٩١ ونصر مولانا، ونعلم أنه كما الناس، مجروم عليه وجارم
- ٣ - ٢٠٣ وأن لساني شهدة يشتفي بها وهو على من صبه الله علقم
- ٣ - ٢٠٣ ما أمك اجتاحت المنايا كل فؤاد عليك أم.....
- ٣ - ٢١١ جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم
- ٣ - ٢٨١ أظلم! إن مصابكم رجلا أهدي السلام تحية، ظلم

حرف النون

- ١ - ٦٩ أعزز بنا وأكف! إن دعينا يوماً إلى نصرّة من يلينا
- ١ - ٧٣ حبذا الصبر شيمة لامرئ رام مباراة مولع بالمغاني
- ١ - ٧٣ يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا
- ١ - ٧٤ وحبذا نفحات من يمانية تأتيك من قبل الريان أحياناً^(١)

(١) البيت الأول ورد في ج ١ ص ٨٤.

- ١١٩ - ١ أيها السائل عنهم وعني
 ١٣٧ - ١ فإما كرام موسرون لقيتهم
 ١٤٢ - ١ فكفى بنا فضلاً على من غيرنا
 ١٤٤ - ١ أنا ابن جلا وطلاع الثنايا
 ١٥٢ - ١ ولقد أمر على اللئيم يسبني
 ٢٤ - ٢ وحملت زفرات الضحا فأطقتها
 ١٣٨ - ٢ فهل يمنعي ارتيادي البلا
 ١٣٨ - ٢ ومن شانيء كاسف وجهه
 ١٤٩ - ٢ بدا لي منها معصم حين جمرت
 ١٤٩ - ٢ فوالله ما أدري وإن كنت دارياً

بسبع رمين الجمر أم بثمان؟

- ١٩٤ - ٢ حيثما تستقم يقدر لك الدَّهْه نجاحاً في غابر الأزمان
 ٢٠١ - ٢ قالت بنات العم : يا سلمى وإن
 كان فقيراً معدماً؟ قالت : وإن (٣)

٢٠٦ - ٢ إن يسمعوا سبة، طاروا بها فرحاً

عني ، وما سمعوا من صالح دفنوا

- ٢٣٤ - ٢ وكان لنا أبو حسن، علي ، أبا برأ، ونحن له بنين
 ٢٤٢ - ٢ إذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان
 ٢٥٩ - ٢ لولا اصطبار لأودى كل ذي مقّة لما استقلت مطاياهن للظعن
 ٢٦٥ - ٢ خير اقترابي من المولى حليف رضاً وشر بعدي عنه وهو غضبان

(١) ورد في ج ٣ ص ٢٣١ .

(٢) ورد في ج ٣ ص ٢٢٦ .

(٣) ورد في ج ٢ ص ٢٨٧ .

- ٢ - ٢٦٦ تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى
وكل امرئٍ والموت يلتقيان
- ٢ - ٢٧٤ أقاطن قوم سلمى؟ أم نووا ظعنا
إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا
- ٢ - ٢٧٨ صاح شمر ، ولا تزال ذاكر المو
ت ، فنسيانه ضلال مبين
- ٢ - ٣٠١ إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين
٢ - ٣٢٦ أنا ابن أباة الضيم من آل مالك
وإن مالك كانت كرام المعادن
- ٢ - ٣٣١ تيقنت أن رب امرئ خيل خائناً
أمين ، وخوان يخال أمينا
- ٢ - ٣٣٢ وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان
٣ - ٢٥ أجهالا تقول بني لؤي؟ لعمر أبيك ، أم متجاهلينا؟
- ٣ - ٦٣ هل ترجعن ليال قد مضين لنا
والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا
- ٣ - ٦٦ تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان
٣ - ٨٤ يا رب! نجيت نوحاً واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا
- ٣ - ١٣٧ وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان
٣ - ١٦٠ يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
- ٣ - ١٦١ يا للرجال ذوي الألباب من نفر
لا يبرح السفه المردي لهم ديننا
- ٣ - ١٦٨ فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا
شئوا الإغارة فرساناً وركباناً

١٧٥ - ٣ لاه ابن عمك - لا أفضلت في حسب

عني . ولا أنت دياني فتخزونني

١٨٧ - ٣ ألا رب مولود، وليس له أب وذي ولد لم يلد له أبوان

١٩٣ - ٣ الله يعلم أنا لا نحبكم ولا نلومكم أن لا تحبوننا

٢٤٠ - ٣ إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟

٢٥٧ - ٣ بكر العواذل، في الصبو ح ، يلمنني وألومهنه

٢٥٧ - ٣ ويقلن: شيب قد علا ك، وقد كبرت، فقلت: إنه

٢٨٥ - ٣ ما رأيت امرءاً أحب إليه البذل منه إليك يا ابن سنان

حرف الهاء

٨٠ - ١ نعمت جزاء المتقين الجنة دار الأمان والمنى والمنه

٢٣٠ - ٢ إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها

١٤ - ٣ فلا تصحب أخا الجهل وإياك ، وإياه

٧٥ - ٣ فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب متتهاها^(١)

١٧٦ - ٣ إذا رضيت علي بنوقشير لعمر الله أعجبني رضاها

حرف الواو

١٣٨ - ٢ إذا ما ترعرع فينا الغلام فما إن يقال له: من هو

حرف الياء

٣٥ - ١ علمتك مناناً، فلست بآمل نداك، ولو ظمآن غرثان عاريا

(١) ورد في ج ٣ ص ٢٠٠.

- ٦٧- ١ عميرة ودع، إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
- ٧٤- ١ ألا حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت هند، فلا حبذا هيا
- ١٣٧- ١ فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا
- ١٤٣- ١ لما نافع يسعى اللبيب ، فلا تكن
- لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا
- ١٩١- ٢ وإنك إذ ما تأت ما أنت أمر
- به تلف من إياه تأمر آتيا
- ٢٠٠- ٢ لئن كان اليوم ما حدثه صادقاً
- أصم في نهار القيظ للشمس باديا
- ٢٠١- ٢ وأركب حماراً بين سرج وفروة
- وأعر من الختام صغرى شماليا
- ٢٢٤- ٢ كأن العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
- ٢٢٧- ٢ وماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غواليا
- ٢٢٨- ٢ فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
- ٢٣٣- ٢ كلانا غني عن أخيه حياته ونحن، إذا متنا، أشد تغانيا
- ٢٤١- ٢ إذا كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري، لا إخالك راضيا
- ٢٩٨- ٢ وحلت سواد القلب، لا أنا باغياً
- سواها، ولا في حبها متراخيا
- ٢٩٨- ٢ إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى
- فلا الحمد مكسوباً، ولا المال باقيا
- ٢٩٩- ٢ تعز، فلا شيء على الأرض باقيا
- ولا وزر مما قضى الله واقيا^(١)

(١) ورد في ج ٢ ص ٣٣٦.

٢ - ٣٣٥ لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى إلا ابن خيبري

٣ - ٧٦ تقول ابنتي: ان انطلاقك واحداً

إلى الروع يوماً، تاركي لا أباليا

٢ - ٢٠١ بدا لي أني لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئاً، إذا كان جائياً

حرف الألف اللينة

٢ - ٢٥٢ لم يعن بالعلياء إلا سيداً ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

٢ - ٢٧٨ إذا رمت ممن لا يريم متيماً

سلوا، فقد أبعدت في رومك المرمى

٣ - ١٥٥ أطرق كرا، أطرق كرا إن النعام في القرى

٣ - ١٧٩ ويركب يوم الروع منافوارس

بصيرون في طعن الأباهل والكلى

تم بعونه تعالى فهرس الشواهد، والحمد لله أولاً وآخراً

الفهارس

فهرس الجزء الأول

٩٧	الاسم وأقسامه	٧	المقدمة
٩٧	الموصوف والصفة	٧	اللغة العربية وعلومها
٩٨	المذكر والمؤنث	٩	الكلمة وأقسامها
١٠٢	الإسم المقصور	١٢	المركبات وأنواعها وإعرابها
١٠٥	الإسم الممدود	١٨	الإعراب والبناء
١٠٧	الإسم المنقوص	٢٨	الخلاصة الإعرابية
١٠٨	اسم الجنس واسم العلم	٣٣	الفعل وأقسامه
١١٥	الضمائر وأنواعها	٣٣	الماضي والمضارع والأمر
١٢٧	أسماء الإشارة	٣٤	الفعل المتعدي
١٢٩	الأسماء الموصولة	٤٦	الفعل اللازم
١٣٩	أسماء الإستفهام	٤٩	المعلوم والمجهول
١٤٥	أسماء الكناية	٥٢	الصحيح والمعتل
١٤٧	المعرفة والنكرة	٥٥	الفعل الجامد
١٤٧	المقترن بأل	٦٤	الفعل المتصرف
١٥٤	المعرف بالإضافة	٦٥	فعلا التعجب
١٥٤	المنادى المقصود	٧٤	أفعال المدح والذم
١٥٥	أسماء الأفعال	٨٨	نون التوكيد مع الفعل

٢٠١	إسما الزمان والمكان	١٥٩	أسماء الأصوات
٢٠٤	اسم الآلة	١٦٠	شبه الفعل من الأسماء
٢٠٧	تصريف الأفعال	١٦٠	المصدر وأنواعه
٢٠٧	معنى التصريف	١٧٨	اسم الفاعل
٢٠٨	اشتقاق الأفعال	١٨٢	اسم المفعول
٢١٣	موازين الأفعال	١٨٥	الصفة المشبهة
٢٢٦	تصريف الفعل مع الضمائر	١٩٣	مبالغة اسم الفاعل
			١٩٣	اسم التفضيل

فهرس الجزء الثاني

٦٧	✓ جمع الجمع	٥	تصريف الأسماء
٦٧	✓	✓ لا جمع لا مفرد له	٥	الجامد والمشتق
٦٨	✓ الجمع على غير مفرده	٦	المجرد والمزيد فيه
٦٨	ما كان جمعاً وواحداً	٧	موازين الأسماء
٦٩	جمع المركبات	١١	المتنى وأحكامه
٦٩	جمع الأعلام	١٢	الملحق بالمتنى
٧١	النسبة وأحكامها	١٦	جمع المذكر السالم وأحكامه
٨٤	التصغير وأحكامها	١٧	شروط جمع المذكر السالم
٩٧	التصريف المشترك	١٨	الملحق بجمع المذكر السالم
٩٧	الادغام	٢١	الأسماء التي تجمع جمع المؤنث السالم
١٠٤	الاعلال	٢٤	الملحق بجمع المؤنث السالم
١١٧	إعلال اضمزة	٢٨	✓ جمع التكسير
١٢٠	الابدال	٢٩	تكسير الأسماء والصفات
١٢٦	الوقف	٣١	✓ جموع القلة وقياسها
١٣٥	الخط	٣٥	✓ جموع الكثرة وقياسها
١٤٠	كتابة اضمزة	٤٧	✓ صيغ منتهى الجموع وقياسها
١٥٥	كتابة الألف المتطرفة	٦٠	✓ صيغ منتهى الجموع
١٥٥	الوصل والفصل في الخط	٦٤	اسم الجمع
١٦١	مباحث الفعل الاعرابية	٦٥	اسم الجنس الجمعي والافراي
١٦١	المني من الافعال	٦٦	تكسير ما جرى على الفعل من الصفات

٢٤٧	أسباب حذف الفاعل	١٦٢	بناء الماضي
٢٥٣	أحكام نائب الفاعل وأقسامه	١٦٤	بناء الأمر
٢٥٣	المبتدأ والخبر	١٦٥	إعراب المضارع وبنائوه
٢٥٤	أحكام المبتدأ	١٦٧	المضارع المرفوع
٢٥٩	أقسام المبتدأ	١٦٧	المضارع المنصوب ونواصبه
٢٥٩	خبر المبتدأ	١٧٣	النصب بأن مضمرة
٢٦٢	الخبر المفرد	١٨٣	المضارع المجزوم وجوازمه
٢٦٤	الخبر الجملة	١٨٣	الجازم فعلاً واحداً
٢٦٦	وجوب تقديم المبتدأ	١٨٦	الجازم فعلين
٢٦٧	وجوب تقديم الخبر	١٩١	مواضع ربط الجواب بالفاء
٢٦٩	المبتدأ الصفة	١٩٣	حذف فعل الشرط
٢٧٢	كان وأخواتها	١٩٤	حذف جواب الشرط
٢٧٥	أقسام كان وأخواتها	١٩٦	حذف الشرط والجواب معاً
٢٧٧	أحكام اسم كان وخبرها	١٩٧	الجزم بالطلب
٢٧٩	خصائص كان	١٩٩	إعراب الشرط والجواب
٢٨٤	خصوصية كان وليس	٢٠٣	إعراب أدوات الشرط
٢٨٥	كاد وأخواتها أو أفعال المقاربة	٢٠٥	إعراب الأسماء وبنائها
٢٨٥	أقسام كاد وأخواتها	٢٠٥	المعرب والمبني من الأسماء
٢٨٦	شروط خبرها	٢٠٧	الأسماء المبنية
٢٨٨	الخبر المقترن بأن	٢٠٩	ما يلزم البناء من الأسماء
٢٨٩	حكم الخبر المقترن بأن والمجرد منها	٢١٠	المعرب بالحركات من الأسماء
٢٩٠	خصائص عسى واخلولق وأوشك	٢١١	الاسم الذي لا ينصرف
٢٩٢	« ما » المشبهة بليس	٢٢٥	المعرب بالحروف من الأسماء
٢٩٤	« لا » المشبهة بليس	٢٢٧	إعراب الملحق بالمتنى
٢٩٥	« لات » المشبهة بليس	٢٢٩	إعراب الملحق بجمع المذكر السالم
٢٩٦	« إن » المشبهة بليس	٢٣١	إعراب الملحق بجمع المؤنث السالم
٢٩٨	الاحرف المشبهة بالفعل	٢٣٣	مرفوعات الأسماء
٢٩٨	معاني الاحرف المشبهة بالفعل	٢٣٣	الفاعل
٣٠٠	الخبر المفرد والجملة والشبيه بالجملة	٢٣٤	أحكام الفاعل
٣٠١	حذف خبر هذه الاحرف	٢٤٤	أقسام الفاعل
٣٠٢	تقدم خبر هذه الاحرف	٢٤٦	نائب الفاعل

٣٢١	تخفيف ان وأن وكأن ولكن	٣٠٣	لام التأكيد وشروط ما تصحبه
٣٢٨	« لا » النافية للجنس	٣٠٦	شرح لام الابتداء
٣٣٠	عمل « لا » النافية للجنس	٣٠٨	« ما » الكافة بعد هذه الاحرف
٣٣٢	أقسام اسمها واحكامه	٣١٠	العطف على أساء هذه الاحرف
٣٣٤	أحوال اسمها وخبرها	٣١٣	انّ المكسورة وأنّ المفتوحة
٣٣٥	احكام « لا » اذا تكررت	٣١٤	مواضع « ان » المكسورة وجوباً
٣٣٧	احكام نعت اسم « لا »	٣١٩	المواضع التي تجوز فيها « إنّ وأنّ »

فهرس الجزء الثالث

٨٢	شروط الحال	٥	(المفعول به)
١٠٣	واو الحال وأحكامها	٧	أحكامه
١١٣	(التمييز)	١٥	المشبه بالمفعول به
١١٣	تمييز الذات	١٥	التحذير
١١٥	تمييز النسبة	١٧	الإغراء
١١٦	تمييز العدد الصريح	٢٠	الاشتغال
١١٨	« كم » الاستفهامية وتمييزها	٢٣	التنازع
١١٩	« كم » الخبرية وتمييزها	٢٧	القول المتضمن معنى الظن
١٢٢	« كأيّن » وتمييزها	٢٩	الإلغاء والتعليق
١٢٣	« كذا » وتمييزها	٣٢	(المفعول المطلق)
١٢٧	(الاستثناء) - مباحث عامة	٣٤	النائب عن المصدر
١٢٩	حكم المستثنى بإلا المتصل	٣٨	المصدر النائب عن فعله
١٣٦	حكم المستثنى بإلا المنقطع	٤٤	(المفعول له) - شروط نصبه
١٤٧	(المنادى) - أحرف النداء	٤٦	أحكام المفعول له
١٤٨	أقسام المنادى وأحكامه	٤٨	(المفعول فيه)
١٥٤	أحكام توابع المنادى	٥١	نصب الظرف
١٦٧	(حروف الجر)	٥٤	نائب الظرف
١٦٨	شرحها	٥٧	شرح الظروف المبنية
١٩٣	حذف حرف الجر قياساً	٧٢	(المفعول معه) - شروط نصبه
١٩٥	حذف حرف الجر سماعاً	٧٤	أحكام ما بعد واو المعية
٢٠٥	(الإضافة)	٧٨	(الحال)

٢٤٥	معاني أحرف العطف	٢٠٦	أنواعها
٢٥٠	أحكام تتعلق بعطف النسق	٢٠٧	(الإضافتان): المعنوية، واللفظية
٢٥٣	(حروف المعاني وشرحها)	٢٢١	(النعته)
٢٧٢	(العامل والمعمول والعمل)	٢٢٤	النعته الحقيقي، والنعته السببي
٢٧٦	عمل المصدر واسم المصدر	٢٢٨	النعته المقطوع
٢٨٠	عمل اسم الفاعل	٢٣١	(التوكيد) - التوكيد اللفظي
	عمل اسم المفعول - عمل الصفة	٢٣٢	التوكيد المعنوي
٢٨٢	المشبهة	٢٣٦ - ٢٣٥	(البدل) - أقسامه
٢٨٣	عمل اسم التفضيل	٢٣٨	أحكام تتعلق بالبدل
٢٨٥	الجملة التي لها محل من الإعراب	٢٤١	(عطف البيان)
٢٨٧	الجملة التي لا محل لها من الإعراب	٢٤٢	أحكام تتعلق بعطف البيان
٢٩١	فهرس الشواهد الشعرية	٢٤٤	المعطوف بالحروف أحرف العطف